



المملكة العربية السعودية  
وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد

# حاشيتنا ببطاين على شرح منتهى الإرادات

تأليف

مُفَيِّ الدِّيَارِ التَّجَدِّيَّةِ فِي زَمَنِهِ  
السَّيِّحُ الْعَلَّامَةُ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبَا بَطَّيْنٍ  
(١١٩٤ - ١٢٨٢ هـ)

تحقيق

أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْجَمَّازِ

الجزء الأول

③ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٤٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

حاشية أبا بطين على شرح منتهى الإرادات. / مجمع الملك فهد

لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة، ١٤٤٢هـ

١١ مجلد

٦٧٢ ص ١٦ × ٢٣ سم

ردمك: ٥-٣-٠٣-٨٣١١-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٢-٤-٠٤-٨٣١١-٦٠٣-٩٧٨ (ج ١)

١- الفقه الحنبلي أ. العنوان

١٤٤٢/٩٠٦

ديوي ٢٥٨،٤

رقم الإيداع: ١٤٤٢/٩٠٦

ردمك: ٥-٣-٠٣-٨٣١١-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٢-٤-٠٤-٨٣١١-٦٠٣-٩٧٨ (ج ١)



9 786038 311042 >

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مَقْدَمَةٌ

**معالي وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد  
المشرف العام على المجمع**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على السبعوث رحمة للعالمين،  
نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين. أمَّا بعد:

فلا يحفى شرف العلم؛ إذ هو من أشرف الموجود، وشرف العلم  
يشرف المعلوم، وإنَّ من العلوم المقربة إلى رب العالمين: علم الفقه، فهو  
علمٌ مُستمدٌ من كتاب الله تعالى، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

والتفقه في الدين منزلة عليَّة، لا يُوقَف إليها إلا من نور الله بصيرته، وأقبل  
على كتاب ربِّه، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

وإنَّ من هؤلاء الذين وصَفنا: أئمة الهدى: أبا حنيفة النُّعمان، ومالك بن أنس،  
ومحمد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل رضي الله عنهم، فإنَّ هؤلاء  
-وغيرهم كثير- اجتهدوا في استنباط الأحكام من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله  
صلى الله عليه وسلم، فمنهم من ألف في ذلك، ومنهم من نقل عنه تلامذته رواياته.

وتتابع العلماء بعدهم -من كلِّ مذهب- في تحرير أقوال إمامهم  
وتقريرها، والاستدلال لها، ونفي ما نُسب إليهم ممَّا لم يقولوه، وصنفت في  
ذلك مصنَّعاتٌ عديدة، ما بين كُتُبٍ طويلة وكُتُبٍ مُختصرة، ومُتون.

وإنَّ من هذه الكتب كتاب: (مُنتهى الإرادات في جمع المُتفيع مع التقيح  
وزيادات) لمؤلفه العلامة محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي الشهير بابن  
النَّجَّار (ت: ٩٧٢هـ) رحمه الله تعالى.

وقد رُزِقَ هذا الكتابُ القبول، فأقبل عليه العلماء والقضاة والمدرسون  
بالشرح، والتعليق، والتقرير، والتدريس، وأفاد منه القضاة في أحكامهم.

وَمَنْ عُنِيَ بِهِ الْعَلَمَةُ الْحَبْلِيُّ الْمَصْرِيُّ مَنْصُورُ بْنُ يُونُسَ الْبُهْوتِيُّ  
(ت: ١٠٥١هـ) فِي كِتَابِهِ: (شَرْحُ مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ)، وَهَذَا الشَّرْحُ كَأَصْلِهِ مِنْ  
حَيْثُ إِقْبَالُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْبُهْوتِيَّ مَنْ شَهِدَ لَهُ الْقَاصِي وَالِدَانِي بِالْفَقْهِ  
الْوَاسِعِ، وَبِخَاصَّةٍ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

ومن هؤلاء العلماء والقُصاة الذين عُنُوا بشرحه الشيخ العلامة مفتي  
الديار التجدية في وقته عبد الله بن عبد الرحمن أبابطين (ت: ١٢٨٢هـ)،  
فصنّف حاشيةً نفيسةً عليه.

ووزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد حريصة على نشر الكتاب المفيد، متوخية في ذلك التنوع المذهبي في الفقه الإسلامي، مراعية في ذلك التدرج في العلم، فلكل نصيبه من العلماء وطلبة العلم على اختلاف مستوياتهم، حريصة كل الحرص على أن يكون ما تنشره له وزنه عند العلماء وطلاب العلم، مبتعدة كل البعد عما ينافي تحقيق الوسطية والاعتدال اللذين أمر الله تعالى بهما.

وهذا كله بفضل الله تعالى، ثم بدعم القيادة الرشيدة: مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وسيدي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظهما الله وسددهما -.

وإنني أشكر لمحقق هذا الكتاب الشيخ أحمد بن عبد العزيز الحجازي  
عنايته بهذا الكتاب؛ وإخراجه بهذه الصورة، كما أشكر له تعاونه مع الوزارة.

وأدعو الباحثين في التَّحْصِصَاتِ الشَّرْعِيَّةِ للمساهمة مع الوزارة؛ بتقديم ما لديهم من كُتُبٍ مُحَقَّقَةٍ لنشرها.

سائلًا الله تعالى لنا ولهم العلم النافع والعمل الخالص.

وَصَلَّى اللّٰهُ وَسَلَّم عَلٰى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلٰى آلِهِ وَصَحْبِهِ.

الشيخ الدكتور عبد اللطيف عبد العزيز بن عبد الرحمن آل الشيخ

وَزَر الشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ

المشرف العام على مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مَقْدَمَةُ التَّحْقِيقِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، الْحَمْدُ  
لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، كَمَا يُحِبُّ رَبُّنَا وَيَرْضَى.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ  
وَرَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظَاهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

**أَمَّا بَعْدُ:** فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ تَكَفَّلَ بِحِفْظِ شَرِيعَتِهِ، وَأَقَامَ لَهَا مَنْ  
يَتَحَمَّلُهَا وَيُلْعُغُهَا، وَيَذُبُّ عَنْهَا بِالسَّيْفِ وَاللِّسَانِ، وَالْحُجَّةِ وَالْبَيَانِ، وَكَمَا  
جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُذُولُهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ  
تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ»<sup>(١)</sup>.

فلهذا أقام الله تعالى لهذه الأمة من خُلَفَاءِ الرُّسُلِ وَوَرَثَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَحَمَلَةِ  
الْحُجَّةِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ مَنْ يَعْتَنِي بِحِفْظِ أَلْفَاظِ الشَّرِيعَةِ، وَضَبْطِهَا،  
وَصِيَانَتِهَا عَنِ الرِّيَادَةِ وَالتَّقْصَانِ.

كما أقام لها مَنْ يَعْتَنِي بِحِفْظِ مَعَانِيهَا، وَمَدْلُولَاتِ أَلْفَاظِ نُصُوصِهَا،

(١) أخرجه البزار (٩٤٢٣، ٩٤٢٤)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٥٩/١) من حديث  
أبي هريرة وعبد الله بن عمرو، مرفوعاً. وأخرجه الطحاوي في «شرح المشكل»  
(٣٨٨٤) من حديث أبي الدرداء. وقد روي الحديث موصولاً ومرسلاً. والظر:  
«التفصيل والإيضاح للعراقي» ص (١٣٨).

وصيانتها عن التحريف والبهتان. والأولون هم أهل الرواية، وهؤلاء هم أهل الدراية.

وإنَّ لإمام أهل السنة، أبي عبد الله أحمد بن حنبل، رحمه الله تعالى (ت ٢٤١هـ) قَصَبَ السَّبْقِ مَعَ كِلَا الْفَرِيقَيْنِ؛ إِذْ هُوَ الْعَلَمُ الْمُحَدَّثُ، الْفَقِيهَ الْمُفَسِّرُ، حَازَ مِنْ عُلُومِ الشَّرِيعَةِ أَجْلَهَا - وَكُلُّهَا جَلِيلَةً - فَجَمَعَ بَيْنَ فِقْهِ الدَّلِيلِ وَاتِّبَاعِ الْأَثَرِ، فَاتَّاهُ اللَّهُ خَيْرًا كَثِيرًا، «وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»<sup>(١)</sup>.

يقول ابن الجوزي: وَاعْلَمْ أَنَّنا نَظَرْنَا فِي أدِلَّةِ الشَّرْعِ، وَأُصُولِ الْفِقْهِ، وَسَبَرْنَا أَحْوَالَ الْأَعْلَامِ الْمُجْتَهِدِينَ، فَزَأَيْنَا هَذَا الرَّجُلَ - يَعْنِي الْإِمَامَ أَحْمَدَ - أَوْفَرَهُمْ حَظًّا مِنْ تِلْكَ الْعُلُومِ.

وقال القاضي أبو يعلى: إِنَّمَا اخْتَرْنَا مَذْهَبَ أَحْمَدَ عَلَى مَذْهَبِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَيْمَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ أَسْنُّ مِنْهُ وَأَقْدَمُ هِجْرَةً، مِثْلُ مَالِكٍ وَسُفْيَانَ وَأَبِي حَنِيفَةَ؛ لِمُوَافَقَتِهِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَالْقِيَاسَ الْجَلِيَّ، فَإِنَّهُ كَانَ إِمَامًا فِي الْقُرْآنِ، وَلَهُ فِيهِ «التَّفْسِيرُ الْعَظِيمُ»، وَكَتَبَ مِنْ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ مَا أَطَّلَعَ بِهِ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ مَعَانِي كَلَامِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

ويقول ابن بدران: غَيْرَ أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ حَنْبَلٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَانَ أَوْسَعَهُمْ مَعْرِفَةً بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَمَا يَعْلَمُ مَنْ أَطَّلَعَ عَلَى مُسْنَدِهِ الْمَشْهُورِ، وَأَكْثَرَهُمْ تَبَعًا لِمَذَاهِبِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ،

(١) سيأتي تخريجه (ص ٦١).

فَلَذَلِكَ كَانَ مَذْهَبُهُ مُؤَيَّدًا بِالْأَدْلَةِ السَّمْعِيَّةِ، حَتَّى كَأَنَّهُ ظَهَرَ فِي الْقَرْنِ الْأَوَّلِ؛ لِشِدَّةِ اتِّبَاعِهِ لِلْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ. انْتَهَى.

لَقَدْ تَبَوَّأَ، رَحِمَهُ اللَّهُ، بِذَلِكَ مَكَانَ الصَّدَارَةِ فِي الْفُقَهَاءِ، وَتَقَدَّمَ غَيْرَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ، فَقَالَ الْإِمَامَةُ، وَالسِّيَادَةُ وَالرُّتَبَةُ فِي الْأُمَّةِ، حَتَّى اسْتَحَقَّ بِحَقِّ أَنْ يُسَمَّى: «إِمَامَ أَهْلِ السُّنَّةِ»، اِنْتَشَرَ عِلْمُهُ فِي الْأَقْطَارِ، وَتَنَاقَلَ الْأَجْيَالُ عَنِ الْأَجْيَالِ، يَتَحَمَّلُهُ وَيُلْغُهُ الْكِبَارُ عَنِ الْكِبَارِ؛ مُشَافَهَةً وَتَدْوِينًا، رِوَايَةً وَإِسْنَادًا، بِوَسِطَةِ أَصْحَابٍ وَتَلَامِيذٍ لَهُ بَرَزَ، نَالُوا مِنَ الْعِلْمِ وَالْهَدْيِ أَوْفَرَهُ، يَحْتَدُونَ حَدُّوهُ وَيَقْتَفُونَ أَثَرَهُ، قَيَّضَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فَجَمَعُوا فِقْهَهُ وَدَوَّنُوهُ، وَتَنَاقَلُوا عِلْمَهُ وَنَشَرُوهُ، حَتَّى صَارَ لَهُ مَدْرَسَةٌ جَامِعَةٌ فَقْهِيَّةٌ مُنَاطِلَةٌ، وَأَصْبَحَ لَهُ مَذْهَبٌ مُسْتَقِلٌّ مَعْدُودٌ فِي الْمَذَاهِبِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي الْإِسْلَامِ، لَهُ أَصُولُهُ الْمُسْتَمَدَّةُ مِنْ أَدْلَةِ الشَّرِيعَةِ.

كَمَا هِيَ اللَّهُ تَعَالَى بِفَضْلِهِ لِهَذَا الْإِمَامِ أَتْبَاعًا كَثِيرِينَ، فِي طَبَقَاتٍ مُتتَالِيَةٍ عَبْرَ الزَّمَنِ، تَخْرُجُوا فِي مَدْرَسَتِهِ، سَلَكُوا فِي رِوَايَاتِهِ، وَنُصُوصِهِ، وَأَلْفَاظِهِ، وَأَحْوَالِهِ، مَسَلَكَ الْإِجْتِهَادِ، فَاسْتَغَلُّوا فِي تَحْقِيقِ فِقْهِهِ وَمَذْهَبِهِ، بِاسْتِخْرَاجِ مَدْلُولِهِ وَلَازِمِهِ، وَبَيَانِ مُصْطَلَحَاتِهِ وَتَوْضِيحِ أَلْفَاظِهِ، فِي إِرْجَاعِ الْفُرُوعِ إِلَى الْأَصُولِ، وَتَخْرِيجِ الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ بِالْقِيَاسِ عَلَى نِظَائِرِهَا، وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ مِنَ التَّوْجِيهِ، وَبَيَانِ الْأَوْجِهِ وَالْإِحْتِمَالَاتِ، فَأَلْفُوا فِي ذَلِكَ الْمُصْنِفاتِ، الْمُطَوَّلَاتِ مِنْهَا وَالْمُخْتَصَرَّاتِ، بَدَأَ مِنْ أَبِي الْقَاسِمِ عُمَرَ بْنِ الْحُسَيْنِ الْخِرَقِيِّ. ت (٣٣٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فِي «مُخْتَصَرِهِ»، وَمَا

وُضِعَ عَلَيْهِ مِنْ شُرُوحِ بَلَغَتْ نَحْوَ ثَلَاثِ مِثْقَةِ شَرْحٍ<sup>(١)</sup>.

وكذلك أبو عبد الله الحسن بن حامد. ت (٤٠٣هـ) في «تهذيب الأجوبة»، وتلميذه القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء. ت (٤٥٨هـ) الذي بلغت مصنفاته أكثر من خمسين كتاباً، وتلاميذه من بعده، كأي الخطّاب الكلّوذاني. ت (٥١٠هـ) وأبي الوفاء ابن عقيل. ت (٥١٣هـ) في مصنفاتيهما.

وأما شيخ المذهب موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد، ابن قدامة المقدسي. ت (٦٢٠هـ) فقد أرسى قواعد المذهب في مؤلفاته الكثيرة في الفقه، والتي من أبرزها كتابه القُدُّ: «المقنع» الذي هو عمدة الحنابلة من زَمَنِهِ إلى يومنا هذا، وهو أشهر المتون بعد «مختصر الخرقي».

لهذا أفاضوا في شرحه، وتحشيطه، وبيان غريبه، وتخريج أحاديثه، وتصحيحه، وتنقيحه، وتوضيحه.

لقد أدرك مصحح المذهب ومنقحه علاء الدين علي بن سليمان المرداوي. ت (٨٨٥هـ) قيمة «المقنع» فجعله قاعدة ينطلق منها لجمع روايات المذهب، وبيان الصحيح منها، وذلك في كتابه الجامع: «الإنصاف في معرفة الرّاجح من الخلاف».

ثم إنّه رحمه الله تعالى نفّح كتابه «الإنصاف» في كتابه الآخر:

(١) ذكر ذلك ابن عبد الهادي في «الدر النقي» ص (٨٧٣).

«التنقيح المُشْبِع في تَحْرِيرِ أَحْكَامِ الْمُقْنَع»؛ إِذْ جَعَلَهُ مُقْتَصِرًا عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ فِي الْمَذْهَبِ، وَصَحَّحَ مَا أَطْلَقَ فِي «الْمُقْنَع» مِنَ الرِّوَايَتَيْنِ أَوْ الرِّوَايَاتِ، وَمِنْ الْوَجْهَيْنِ أَوْ الْأَوْجُوهِ.

إِلَّا أَنَّهُ - أَيْ: «التنقيح» - غَيْرُ مُسْتَعْنٍ عَنْ أَصْلِهِ الَّذِي هُوَ «الْمُقْنَع»؛ لِأَنَّ مَا قَطَعَ بِهِ فِي «الْمُقْنَع»، أَوْ صَحَّحَهُ، أَوْ قَدَّمَهُ، أَوْ ذَكَرَ أَنَّهُ الْمَذْهَبُ، وَكَانَ مُوَافِقًا لِلصَّحِيحِ، وَمَقْهُومُهُ مُخَالِفًا لِمَنْطُوقِهِ، لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ فِي «التنقيح» غَالِبًا. فَمَنْ عِنْدَهُ «الْمُقْنَع» يَحْتَاجُ «لِلتَّنْقِيحِ»، وَبِالْعَكْسِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا قَدْ يَشُقُّ.

ولهذا السَّبَبِ صَنَّفَ الشَّيْخُ الْعَالِمُ مُحَمَّدٌ تَقِيُّ الدِّينِ، ابْنُ النَّجَّارِ، الْفُتُوْحِيَّ. ت (٩٧٢هـ) كِتَابَهُ: «مَنْتَهَى الْإِرَادَاتِ فِي جَمْعِ الْمُقْنَعِ مَعَ التَّنْقِيحِ وَزِيَادَاتِ».

جَمَعَ مَسَائِلَ الْكُتَاتَيْنِ فِي كِتَابٍ وَاحِدٍ، مَعَ ضَمِّ مَا تَبَسَّرَ لَهُ مِنَ الْفَوَائِدِ الْمَتَفَرِّقَةِ.

وَمِنْ هُنَا تَنْضِيجُ قِيَمَةِ كِتَابِ «مَنْتَهَى الْإِرَادَاتِ»؛ حَيْثُ حَرَزَهُ مَصْنُفُهُ خُلَاصَةً لِمُعْتَمَدِ الْمَذْهَبِ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَوَسِّطِينَ مِنَ الْأَصْحَابِ، بَلْهُ وَعِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ أَيْضًا.

قَالَ الشَّيْخُ مَنْصُورُ الْبُهُوتِيِّ، رَحِمَهُ اللَّهُ، مَادِحًا كِتَابَ «مَنْتَهَى»: كِتَابٌ وَحِيدٌ فِي بَابِهِ، فَرِيدٌ فِي تَرْتِيبِهِ وَاسْتِيعَابِهِ، سَلَكَ فِيهِ مِنْهَاجًا بَدِيعًا، وَرَضَّعَهُ بِبِدَائِعِ الْفَوَائِدِ تَرْصِيعًا، حَتَّى عُدَّ ذَلِكَ الْكِتَابُ مِنَ الْمَوْاهِبِ،

وسارَ في المشارِق والمغارب. انتهى.

قُلْتُ: وما قامَ به الفُتُوحِيّ، رحمه الله تعالى، في جَمْعِهِ بَيْنَ الْكِتَابَيْنِ هُوَ مِنْ أَشَقِّ أَنْوَاعِ التَّصْنِيفِ؛ حَيْثُ يَتَطَلَّبُ إِلِمَامًا بِدَقَائِقِ أَلْفَاظِ كُلِّ مُصَنِّفٍ، وَدَلَالَةِ كُلِّ لَفْظٍ وَمُحْتَزِّهِ، وَمُوَافَقَتِهِ وَمُخَالَفَتِهِ، وَرَاجِحِهِ وَمَرْجُوحِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

كما يَتَطَلَّبُ مَعْرِفَةَ الطَّرِيقَةِ الَّتِي سَلَكَهَا الْمُصَنِّفُ، وَمَدَى احتِياجِ العبارةِ أو المسألةِ للاختصارِ أو الزيادةِ.

وهذا ما جَعَلَهُ يُبَالِغُ فِي اختصارِ أَلْفَاظِهِ، مَعَ شُمُولِيَّتِهِ لِلْمَسَائِلِ، حَتَّى صَارَتْ تِلْكَ الْأَلْفَاظُ - كما قال مُؤَلِّفُهُ<sup>(١)</sup> - : «على وَجْهِ عَرَائِسٍ مَعَانِيهِ كَالثَّقَابِ، فَاحتاجَتْ إلى شرحٍ يُبْرِزُهَا لِمَنْ يَرِيدُ إبرازَهَا مِنَ الطُّلَابِ وَالخُطَّابِ».

ولذا فَإِنَّ الْمُطَّلِعَ عَلَيْهِ يَجِدُ فِي بَعْضِ عِبَارَاتِهِ غُمُوضًا وَإِعْلَاقًا، حَتَّى وَصَفَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ مُعَقَّدُ العبارةِ.

ولذلك وَغَيْرِهِ حَزَرَ علماءُ المذهبِ على دِرَاسَةِ كِتَابِ «الْمُنْتَهَى»، بِإِقْرَائِهِ، وَحِفْظِهِ، وَوَضْعِ الشُّرُوحِ وَالْحَوَاشِي عَلَيْهِ، فَقَدْ شَرَحَهُ مُؤَلِّفُهُ نَفْسَهُ، وَكَذَا شَرَحَهُ تَلْمِيزُهُ تَابِجُ الدِّينِ الْبَهْوتِيِّ، وَشَرَحَهُ أَيْضًا إِبْرَاهِيمُ الصَّالِحِيُّ. ت (١٠٩٤هـ).

لَكِنَّ أَيْزَرَ شُرُوحِ «الْمُنْتَهَى»: مَا وَضَعَهُ الشَّيْخُ مَنصُورُ بْنُ يُونُسَ

(١) «معونة أولي النهى» (١/١٤٥).



البهوتي. ت (١٠٥١هـ) في هذا الكتاب الذي بين يديك.  
وسرّحه هذا قد انتشر واشتهر؛ لما له من رتبة عليّة عند فقهاء  
المذهب المتأخرين؛ إذ هو مرجع لقضاة والعلماء والمفتين، منذ تأليفه  
إلى يومنا هذا، وذلك لما امتاز به من خصائص كثيرة.  
ومن هنا يتبيّن لنا ببرّ عناية علماء المذهب بهذا الشرح منذ تأليفه.  
دراسة، وقراءة، وإقراء، وتحشية، وتعليقا<sup>(١)</sup>.

ومن أوائل من رأيته له حاشية على «شرح المنتهى»: الشيخ إبراهيم  
ابن أحمد بن يوسف النجدي<sup>(٢)</sup>. ت (١٢٠٥هـ)، وكذا الشيخ  
عبد الوهاب بن فيزور الأحسائي. ت (١٢٠٥هـ)، والشيخ سيمان  
القداعي النجدي، من عمماء القرن الثّالث عشر، والشيخ غنام بن محمد  
ابن غنام النجدي. ت (١٢٣٧هـ).

والشيخ محمد بن عبد الله بن حميد. ت (١٢٩٥هـ) له حاشية على  
«شرح المنتهى» جرّدها من حاشية ابن فروز، وضمّ إليها ما تبسّر به من  
غيرها<sup>(٣)</sup>. وابن بدران صاحب «المدخل». ت (١٣٤٦هـ) له أيضًا  
حاشية على الشرح.

(١) م تقدم من المقدمة مقتبس باختصار من مقدمتي لتحقيق كتاب «شرح منتهى  
الإرادات» والذي طبع عام ١٤٤٠هـ دار أطلس الخضراء.

(٢) وحشيته كتبها على هوامش شرح، كلاهما بخط يده، ولها سحتان إحداهما  
محمولة بمكتبة الملك فهد ضمن مكتبة الشيخ بن ماع. والأخرى بدار الكتب  
المصرية، وقد أشدّر إليها الشيخ البسام في «علماء نجد».

(٣) انظر: «المدخل المفصل» (٧٨٠/٢)

وأما لشيخ العلامة المُجاهد، شيخ متأخري الحنابلة في نجد ومفتيهم<sup>(١)</sup>، عبد الله بن عبد الرحمن أبا بَصِين. ت (١٢٨٢هـ) فقد نَقَشَ بَقْلَمِهِ الْمُسِيرِ ذُرًّا مِنْ فَرَائِدِ الْفَوَائِدِ عَلَى هَوَامِشِ نُسخَتِهِ<sup>(٢)</sup> مِنْ

(١) قال عنه تلميذه الشيخ ابن حميد صاحب «السحاب الويلة» «فقيه اديار انجدية في اقرن الثالث عشر بلا منار».

فتُ: الشيخ عالم مُتبحِّر، تُخْصُوصًا فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَتَحْرِيرِهِ عِنْدَ اسْتَأْخَرِينَ، وَمَعْرِفَةِ ارْحَمَ مِنْ اَمْرُوحَ، وَبَيِّنَتْ هَذِهِ الْعَائِدَةُ لَنِي شَيْءٌ عَنِ تَقْرِيرِ مَهْمٌ فِي مَعْرِفَةِ مَذْهَبِ عَبْدِ الْمُتَأَخَّرِينَ.

وَحَدَّثَ عَلَى صُرَّةِ نُسخَةِ الشَّيْخِ ابْنِ مَالِغٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَاتَى هِيَ مِنْ نَسَخِ لَشَيْخِ ابْنِ مَالِغٍ بِخَطِّ الشَّيْخِ ابْنِ مَالِغٍ مَا نُقِصَ:

مِنْ حَظِّ الْمَقُورِ وَوَحَدْتُ بِخَطِّ الشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَثَمَانَ فِي حَوْبِ أَحَدٍ بِهِ سُلَيْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ شَيْبٍ. أَحْتَرَسِي مِنْ أَتْقَى بِهِ، عَنِ الشَّيْخِ مُوسَى الْحَضَوِيِّ. أَنَّهُ قَالَ لَهُ: ثُمَّ حَالَتُمُ «النَّصَح» فِي مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِكُمْ وَحَاشَتُكُمْ، فَبَلَّ نَمُزُونَ بِأَتَابِعِكُمْ وَمَحَافِظِ «السَّقِيح»! فَقَالَ رَحِمَهُ بِهِ تَعَالَى الَّذِي قَدَّمَ صَاحِبُ «السَّقِيح» هُوَ ابْنُ هَذِهِ الْمَعْمُولُ بِهِ فَغَلَيْتُ بِهِ. وَلَقَدْ صَدَّقَ وَأَصْفَ. نَهَى مِنْ حَصَّة.

قَالَ شَيْخٌ - مَرَّاهُ الشَّيْخُ أَبُو بَطْنٍ - الْمَذْهَبُ. مَا فِي «النَّصَح» بِلَا شَكٍّ وَلَا إِشْكَالٍ. وَإِذَا اِحْتَلَفَ «الْمُنْتَهَى» وَ«الْإِقْنَاعُ» قَدَّمْنَا «الْمُنْتَهَى».

وَحُسَيْنُ بْنُ عَثَمَانَ زُلَّ ذَهْرُهُ خَسِيًّا، وَتَخَزَّ فِي مَا هَبَ احْبَابُهُ حَتَّى وَصَلَ إِلَى حَبَّةِ التَّالِيفِ، ثُمَّ صَارَ اجْرُهُ شَاعِيًّا، وَلَهُ يَدٌ صَوْنِي فِي مَذْهَبِ ابْنِ أَبِي، وَكَذَلِكَ لَهُ يَدٌ فِي الْحَدِيثِ. قَالَ شَيْخٌ.

وَفِي أَيْضًا - إِذَا قَالَ «مُتَحَايِي مَا يَحَالِفُ لِقِيَاسٍ فَهُوَ نَوْفِيٌّ»، نِي: فَهُوَ وَقُوفٌ مِنْ اِنْقَائِلٍ عَلَى حَدِيثٍ فِي ذَلِكَ. انْتَهَى.

قُلْتُ. فَاصْبِرْ - أُخِي اِمْرَأُ الْكَرِيمِ - بَعْدَ اِعَانَتِهِ لَنِي عَزَّ عَنِّي أَنْ اُحْرَمَكَ مِنْ سَطْرِ اِبْنَيْهِ، فَاعْقِدْ عَلَيْهَا، فَقَدْ لَا تَطْفُرُ بِهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ.

(٢) لم يكن الشيخ رحمه الله يترك قلمه أثناء قراءته أو إفراغه لأي كتاب، كبيرًا كان أو صغيرًا، حيث كان يستحسن على هوامشه من الحواشي والتعليقات العنسية على -



«شرح مُنتهى الإرادات» تَكُونُ منها سبعة ضُخْمَةٌ مِنْ مُتَقَى المسائل العلمية، والثُّكَاثِ المَقْهِيَّةِ، حَيْثُ أَكْثَرُ لُتْحِيشَةٍ عَلَى حُلِّ عَارِزَاتِ الشَّرْحِ بِمَا يُبْنَى عَنْ فَقِيهِ وَاسِعٍ وَعِلْمٍ مَتِينٍ.

قَدْ وَصَفَ الْحَاشِيَةُ الْمُؤَرِّخُ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ صَالِحِ بْنِ عَمْسَى فِي كِتَابِهِ «عَقْدُ الدَّرَرِ»<sup>(١)</sup> بِقَوْلِهِ: وَكُتِبَ عَلَى «شرح المنتهى» حَاشِيَةٌ نَفِيسَةٌ، جَرَّدَهَا مِنْ هَوَاشِئِ نُسَخَتِهِ<sup>(٢)</sup> تَلْمِيزُهُ ابْنَ بَيْتِهِ الشَّيْخَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنَ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِغٍ، فَجَاءَتْ فِي مَجْلَدٍ ضَخْمٍ. انْتَهَى. يَتَبَيَّنُ ذَلِكَ بِمَا امْتَرَّتْ بِهِ هَذِهِ لِحَاشِيَةٍ مِنْ حِصَانِصِ أَهْمُهَا مَا يَلِي. أَوَّلًا: أَنَّهَا اشْتَمَلَتْ عَلَى اِخْتِيَارَاتِ الشَّيْخِ، وَرَحِيخَاتِهِ، وَتَقْرِيزَاتِهِ، فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ الْمُتَفَرِّقَةِ.

ثَانِيًا: أَنَّهَا اشْتَمَلَتْ عَلَى رَدِّ لَشَيْخٍ لِبَعْضِ الآرَاءِ الْفَقْهِيَّةِ، وَتَعْقُوبِ أَصْحَابِهَا.

وَمِثَالُ ذَلِكَ: عِنْدَمَا نَقَلَ قَوْلَ مَرْعِيٍّ: «وَيُتَّبَعُهُ عَدَمُ اشْتِرَاطِ كَثِيرٍ فِي

= اِخْتِلَافِ فَوَائِدِهَا وَفَرَائِدِهَا.

يَتَبَيَّنُ ذَلِكَ بِأَصَرٍ فِي كِتَابِهِ الْمُتَعَرِّفَةِ وَأَنَّهُ كَانَ يَتَمَسَّكُهَا، بِدَمٍ نَفَعَ عَمِي عَمَى كِتَابٍ مِنْهَا إِلَّا وَأَرَى حِصَّةَ لِمَتَمَيِّزٍ عَلَى حَوْسِ لِكِتَابٍ فِي تَعْبِيقَاتٍ تَارَةً يَكْثُرُ مِنْهَا وَتَرَاهُ يَغْلُ، وَمِنْهَا حَاشِيَةٌ لَهُ عَلَى «عَدِيَةِ الْمُنْتَهَى» بِحِصَّةٍ. وَعَلَيْهَا أَيْضًا تَعْبِيقَاتٌ بِخَصِّ نَاسِحِهَا ابْنَ جَدِيدٍ لَوْ جَرَدَتْ لَكَانَتْ فِي مَجْلَدٍ لَطِيفٍ.

(١) «عقد الدرر» ص (٥٧).

(٢) قَدْ مَنَعَ مِنْ فَصْلِ اللَّهِ تَعَالَى عَمَّا وَجَدَ لِمَجْلَدٍ ثَالِثٍ مِنْ نُسَخَةِ الشَّيْخِ أَبِي بَطْنٍ، وَهُوَ يَشْتَمِلُ عَلَى الثَّلَاثِ الْآخِرِ مِنَ الْكُتُبِ الْإِبْدَاءِ مِنْ «كُتُبِ الْكَوْكَبِ» حَتَّى آخِرِ الْكِتَابِ.

إضافة ونزح» تعقبته الشيخ بقوة: وهو متّجه في النزح دون الإضافة، كما هو مُصرّح به هنا.

تلقّا: استدراك الشيخ على بعض ألفاظ الشارح بقوله: «فيه نظر» هي كثير من المسائل.

ومثال ذلك: عندما ذكر الشارح سبب كون صلاة العصر هي الوسطى بقوله: «فهي بمعنى: الفضلى، أو المتوسطّة بين صلاة بهارية وصلاة ليلية، أو بين رباعيتين».

قال الشيخ: قوله: «أو بين رباعيتين» فيه نظر؛ إذ المغرب بعدها، ويسّت رباعية.

رابعاً: اتّوفيق بين كلام الشارح في كتابه هذ وكلامه في كتبه الأخرى كـ«كشاف القناع» أو «حاشية المنتهى» وضه بعضه لبعض؛ ليتّضح المراد.

خامساً: أنّ الحاشية اشتملت على نقولات كثيرة عن كتب المذاهب الأخرى، وخصوصاً المذهب المالكي والشافعي.

سادساً: أنها اشتملت على نقولات عن كتب أصوليّة كـ«الأشاه والنظائر» لابن نجيم، و«الفروق» لقرافي.

سابعاً: اشتملت الحاشية على نقولات عن علماء الحنابلة في نجد، كابن عطاءة، ومحمّد بن إسماعيل، وابن دهلان، وابن منقور، وغيرهم. ممّا. حكاية الشيخ وانتقده لبعض المخالفات العقديّة الواقعة في

زَمَنِهِ، كاتِبُشَارِ بَدْعَةِ الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، وَالْقَوْلِ بِعَدَمِ رُؤْيَا إِلَهٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. ذَكَرَ ذَلِكَ فِي «بَابِ الْإِمَامَةِ».

تَسَعًا: انتقادُ الشَّيْخِ لِبَعْضِ أَفْظَاظِ الشَّرْحِ الْمَشْتَمِلَةِ عَلَى مُحَالَفَةِ عَقْدِيَّةٍ، كَتَفْسِيرِ الشَّارِحِ لَصِفَةِ الرِّضَا بِالْإِثْنَةِ، وَتَفْسِيرِهِ صِفَةَ رَحْمَةِ بِالْإِنْعَامِ.

عَشْرًا: انتقادهُ لِبَعْضِ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ مَعَ نَقْلِهِ عَنْهُمْ كَثِيرًا<sup>(١)</sup> وَبَيَانُ مُخَالَفَتِهِمْ لِمَذْهَبٍ مَنْ يَنْسَبُونَ إِلَيْهِ، خُصُوصًا فِي الْإِعْتِقَادِ، كَمَا ذَكَرَ عَنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْخَلُوتِيِّ فِي «بَابِ السُّلَمِ» حَيْثُ قَالَ: «كَلَامُ الْخَلُوتِيِّ فِي الصُّفَاتِ مُخَالِفٌ لِمَذْهَبِ إِمَامِ الْمَذْهَبِ الْمُنْتَسِبِ إِلَيْهِ، مُوَافِقٌ لِلْأَشْعَرِيَّةِ».

وَكَذَا: كَلَامُهُ فِي مَسْأَلَةِ الطَّلَاقِ، عَارِضٌ فِيهَا اخْتِلَافٌ شَحَّ الْإِسْلَامَ بِكَلَامٍ كَذَبَ فِيهِ وَافْتَرَى، نَقُولُهُ: إِنَّ مَا أَحْزَارَهُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ، لَيْسَ مِنْهُ هَذَا لِأَهْلِ السُّنَنِ، وَلَا لِلشُّعْبَةِ، وَلَا لِلْيَهُودِ، وَلَا لِلصَّارِي.

تِلْكَ بَعْضُ مَا امْتَارَتْ بِهِ الْحَاشِيَّةُ مِنْ حَصَائِصٍ وَكُتَابٍ لَطِيفَةٍ.

وَإِنَّهُ لَمَّا كَانَتْ تِلْكَ الْفَرَائِدُ مِنْ اسْعَاسَةِ بِمَكَانٍ، تَسَابَقَ تَلَامِيذُهُ نَقْلَهَا

عَلَى هَوَامِشِ نُسَخِهِمْ مِنْ «شَرْحِ الْمُنْتَهَى» وَمِنْ أَمْرِهُمْ:

١ تَمْيِزُهُ الْكَبِيرُ، وَصِبْهُهُ الْبَارُّ، الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَانِعٍ.

فَقَدْ نَقَلَ حُرُّ هَذِهِ الْحَاشِيَّةِ عَلَى هَوَامِشِ نُسَخَتِهِ، وَالْمَحْفُوظَةُ فِي

(١) وَفِي هَذِهِ دَلَالَةٌ عَصِيَّةٌ عَلَى مَا يَنْهَى بِهِ الشَّيْخُ مِنْ لَعْنٍ فِي الْأَحْكَامِ.

«الموسوعة الكويتية»<sup>(١)</sup>.

٢ تلميذه الشيخ القاضي علي بن عبد الله بن عيسى، فقد نسخ «شرح المنتهى» بيده، ومن ثم نقل حاشية شيخه كلها عليه<sup>(٢)</sup>.

٣ تلميذه الكبير الشيخ إبراهيم بن حمد بن عيسى، وهو أيضاً قد نسخ «شرح المنتهى» بيده، ومن ثم نقل حاشية شيخه عليه<sup>(٣)</sup>.

٤ تلميذه النابغ الشيخ عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد اللطيف<sup>(٤)</sup>، وهو أيضاً قد نسخ «شرح المنتهى» بيده، ومن ثم نقل حاشية شيخه عليه.

فهؤلاء الأربعة قد نقلوا حاشية شيخهم على هواهم نسخهم، ويدققهم في النقل كانوا يضعون كل تعليق في المكان الذي وضعه الشيخ من الصحيفة، بل إنهم نقلوا حتى تصويبات الشيخ للشرح على نسخته، وذلك إما بإكمال سقط، أو إصلاح لفظية، أو ذكر نسخة.

(١) تمت هذه النسخة من أمس لسح الخطيب شرح المنهى، وقد أثبتت بالحواسي واعتبرت إضافة نحو شي المقومة عن أبا بطين، فعليها فما يظهر لي تعيقات بحط الشيخ أحمد بن حسن بن رشيد لأحماسي حتمها به أحمد رشيد. وعليها فما يظهر لي نص عرفت بحط الشيخ عبد الوهاب بن فرور حتمها به عبد الوهاب.

(٢) وقد عرفت نسخة أصلاً لتحقيق هذه الحاشية التي بين يديك، وأصلها موجود في دار الملك عبد العزيز، سألني الكلام عليها في وصف النسخ الحطية.

(٣) ونسخته محفوظة في مكتبة الملك فهد «المكتبة السعودية».

(٤) واعتمدتها نسخة أخرى لتحقيق كتابها هذا ورمزت لها بـ(ب).

أما التلميذ النائر السبط الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن مانع، فقد جرّد الحاشية من نسخة شبحه، حتى جاءت في مجلد ضخم، كما وصفها كل من ترخّم للشيخين أنا بطين وابن مانع.

ولأهمية تلك الحاشية، حرص على نقل عنها كبار علماء الحاشية، كما فعل الشيخ ابن حميد في «حاشيته»<sup>(١)</sup>.

وأما الشيخ العنقري فأمر بتجريدها أيضًا من نسخة الشيخ عبي بن عيسى، فحرّدها كاملة أنه الشيخ الشاب عبد العزيز بن عبد الله العنقري بحظّه الجليل، فجاءت في مجلدين مجموعتهما يزيد على خمسمائة لوحة<sup>(٢)</sup>.

بل إن الشيخ العنقري ضمن حلّ حاشيته على «الروض المربع» بتقول كثيرة من حاشيته أنا بطين هذه، وذكر في المقدمة أن حاشيته على الروض غلبها من حاشية أنا بطين.

وإنّي حين رأيت أولئك العلماء قد نسحوا الحاشية بأصيها، ولازموا المستقاة واتّعب لإتمامها على الوجه الحسن، في ظل ظروفي قاسوا مرارنها، لم يبط نفسي - وبحر في عصر التقدم التقني - أن أكتفي بإخراجها محرّدة عن أصلها، فاستعنت بالله تعالى وارتقيت مرتقى صعبًا لأحلّ تحقيقي أصلها «شرح منتهى الإرادات»؛ لتتم الفائدة، ويحضر المطلوب، فتحقق ذلك، والحمد لله تعالى وحده. وقد من الله تعالى

(١) انظر: «حاشية ابن حميد على شرح المنتهى» (١٧٤/٢).

(٢) وهي النسخة الشدية التي اعتمدها في تحقيق الكتاب.

عَلَيْنَا بِفَضْلِهِ وَكَرَمِهِ، فَصَبَّحَ أَوَّلًا «شرح منتهى الإرادات» مُفَرِّدًا عَنْهَا، ثُمَّ إِنَّهُ الْآنَ يَطْهَرُ لِمَرَّةٍ التَّايِبَةِ فِي حُلَّةٍ أُخْرَى مُفَرَّوَنًا بِهَا، أَسْأَلُ لِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهِمَا الْإِسْلَامَ وَالْمُسْلِمِينَ.

فَدُونْتُ أَخِي الْقَارِئَ الْكَرِيمَ: «حاشية أبا بطين على شرح منتهى الإرادات»، أَضَعُهَا بَيْنَ يَدَيْكَ، لِتُقَرَّ بِهَا غِنِيكَ، لَكَ عُصْمُهَا وَعَلَى مُحَقِّقِهَا عُزْمُهَا، أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَغْفِرَ لِي وَلَكَ الزَّلَّاتِ، وَيَعْفُو عَنِ السُّبُوتِ. وَأَسْأَلُهُ تَعَالَى أَنْ يَحْفَظَ عَمَلِي هَذَا حَالِصًا لَوْحِيهِ الْعَصِيمِ، مُوَافِقًا لِسُنَّةِ رَسُولِهِ الْكَرِيمِ، عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَزْكَى التَّسْلِيمِ.

كَمَا أَسْأَلُهُ تَعَالَى أَنْ تَعْمِرَ لِي وَلِوَالِدَيْي وَلِمَشَايِخِي وَيُعْمُومَ الْمُسْلِمِينَ، مَا قَدَّمْنَا وَمَا أَخَّرْنَا، وَمَا أَسْرَرْنَا وَمَا أَعْلَنَّا، إِنَّهُ وَلِيَّ ذَلِكَ وَانْقَادِرُ عِيهِ، وَالْحَمْدُ لَهُ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وكتبه

أحمد بن عبد العزيز

ابن عبد المحسن الجُمَّاز

شقراء السَّعُودِيَّة

ترجمة الشيخ الفتوحى<sup>(١)</sup>

مؤلف «المنتهى»

\* نسبه:

هو الشيخ العلامة تقي الدين محمد ابن العلامة أحمد بن عبد العزيز ابن عبي بن إبراهيم الفتوحى المضرى الشهير بابن النجار.

\* ولادته، وطلبه للعلم، وشيوخه:

ذكر الزركلى في «الأعلام» أن مولده كان سنة (٨٩٨هـ). وأما طلبه للعلم وشيوخه، فلم يذكر في ترجمته أحسن مما نقله صاحب «السحب الوابلة» عن قرينه في الطب، الشيخ العلامة عبد القادر الحزيرى أنه كتب في ترجمته: «أخذ الفقه والأصول عن والده، وحفظ كتاب «المقنع» للموفق، وعينه من المتون، ولازم والده.. وأحاذ واستفاد، وانتهى إليه بعد والده معرفة فقيه الإمام أحمد رضي الله عنه، وسافر إلى الشام وأقام بها مدة من الزمان، وعاد وقد ألفت مصنّفه المشهور المنعوت: «منتهى الإرادات»، حرّر مسائله على الراجح من المذهب، فاشتغل به عامة طلبة الحنابلة في عصره، واقتصرُوا عليه، وقرئ على والده مراتٍ بخصرته فأثنى على المؤلف... إلخ».

(١) انظر ترجمته في: «السحب الوابلة» (٨٥٤/٢)، و«المدخل» لاس سراج ص (٤٤٠)، و«الأعلام» (٦/٦).

❖ تَلَامِيذُهُ:

انفرد بعد وفاة والده بالإفتاء والتدريس بالأقطار المصرية، وفصد  
بالأسئلة من البلاد الشاسعة كاليمن وغيره.

أخذ عنه العلم جماعة من أبنائه ببلده وغيرهم، منهم:

- ١- ابنه الشيخ ولي الدين، والشيخ موفق الدين.
- ٢- الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الشويكيّ الدمشقيّ. توفي سنة ١٠٠٧هـ.

٣- الشيخ زامل بن سُطاط بن زَمِيل السّجديّ، قاضي الرياض،  
المتوفى في النصف الأخير من القرن العاشر.

٤- عبد الرحمن بن يوسف بن عبي البهوتي. توفي سنة ١٠٤٠هـ  
عن نحو مئة وثلاثين سنة.

٥- محمد بن أحمد المرداوي، توفي سنة ١٠٢٦هـ.

❖ مَوْلَفَاتُهُ:

له من الكتب: «الكوكب المنير» و«شرحُه». «متهى الإرادات»  
و«شرحُه».

❖ وَفَاتُهُ:

توفي يوم الجمعة الثامن عشر من صفر سنة (٩٧٢هـ)، رحمه الله  
رحمة واسعة.





## ترجمة الشيخ البهوتي<sup>(١)</sup>

مؤلف «شرح المنتهى»

※ نسبه:

هو الشيخ العالم الفقيه، شيخ الحائلة بمصر، وخاتمة علمائهم بها،  
مصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن أحمد بن عبي بن إدريس  
البهوتي، الحنبلي، المصري، القاهري.  
والبهوتي نسبة إلى «بُهوت»: بلدة بمصر.

※ ولادته:

ولد الشيخ مصور البهوتي سنة (١٠٠٠هـ). قال الغزي: «ورأيت  
في حاشية تلميذه وابن أخته لعلامة الخوتي أنه كان مولد صاحب  
الترجمة سنة ألف من الهجرة؛ كما أخبره بذلك، فكان عمره إحدى  
وخمسين سنة، رحمه الله رحمة واسعة».

※ مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

يُعتبر المترجم من كبار أئمة المذهب، وشيخ الحنابلة وإمامهم في  
مصر، وكان رحمه الله عالماً عاملاً ورعاً، متبحراً في سائر العلوم الدينية،  
صارفاً أوقاته في تحرير المسائل الفقهية، رحل الناس إليه من الآفاق.

(١) انظر ترجمته في: «لغت الأكمل» ص (٢١٠)، «سحب أبو بلة» (٣/١١٣١)،

«خلاصة الأثر» (٤/٤٢٦)، «عنوان المجد» (١/٦٠).

لأجل أخذ مذهب الإمام أحمد رضي الله عنه، فإنه انفرد به في عصره بالفقہ<sup>(١)</sup>.

كتب تلميذه محمد الخلوئي على هامش المنتهى: تلغت قراءة عني شيخنا العلامة، من طئت حصاة فضله في لأفطار، ومن لم تكتحل عين الزمان ثانيه، ولا اكتحلت فيما مضى من لأعصار. انتهى.

وقال عنه ابن حميد: وبالجملة فهو مؤيد المذهب ومحزره، وموطد قواعده ومقرره، والمعول عليه به، والمتكف بإيضاح حافيه. انتهى.

### ※ صفاته وأخلاقه:

كان الشيخ مقن انتهى إليه التدريس والفتوى، وكان سخيا به مكارم دائرة، وكان في كل ليلة جمعة يجعل صياقة ويدعو جماعته من المقادسة، وإذا مرض أحد عاده وأخذه إلى بيته ومرضه إلى أن يشفى، وكانت الناس تأتيه باصدقات فيفرقها عني طلبته بالمجلس ولا بأخذ منها شيئا<sup>(٢)</sup>.

### ※ مشايخه:

أخذ البهوتي العبد عن جماعة من علماء عصره، منهم:

١- الشيخ عبد الرحمن بن يوسف الهوتي. توفي بعد (١٠٤٠هـ).

٢- الشيخ يحيى بن موسى بن أحمد بن موسى الحجدوي، امتوفى

بالقاهرة في أوائل القرن الحادي عشر الهجري.

(١) «السحب الويلة» (١١٣١/٣).

(٢) «مختصر طبقات الحابطة» ص (١١٥).

٣ - لشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن علي بن محمد الدُّوسريّ.  
ت (١٠٢٥هـ).

٤ - الشيخ محمد بن أحمد المرداويّ الحنبليّ ت (١٠٢٦هـ)، نزيلُ  
مصر، وشيخُ الحنابلة في عصره بها، وكان أكثرَ أحدِ الشَّيخِ مصوّرٍ  
عنه<sup>(١)</sup>.

### \* تلاميذه:

أخذ عنه العلم جماعةٌ من أبنائه يَدُهُ وغيرهم، منهم:  
١ - الشيخ عبد القادر بن محيي الدين، المشهور بالدُّوسريّ،  
المصريّ القاهريّ.

٢ - الشيخ قرعيّ المرداوي المقدسي<sup>(٢)</sup>.  
٣ - الشيخ ياسين بن عبيد بن أحمد اللبديّ، المتوفى سنة  
(١٠٨٥هـ).

٤ - شيخ إبراهيم بن أبي بكر الصالحى (ت ١٠٩٤هـ).  
٥ - الشيخ محمد بن أحمد بن عليّ البُهوتي الحنبلي (ت  
١٠٨٨هـ)، الشهير بالحلوتيّ، المصريّ، ابنُ أختِ الشَّيخِ مصوّر،  
لازمه مدّةٌ طويلة.

٦ - الشيخ عثمان بن أحمد بن سعيد النُّحدي، الشهير بابن قائد. ت  
(١٠٩٧هـ).

(١) «حلاصة الأثر» (٤/٢٦٦).

(٢) وهو ناسخ الأصل الذي اعتمده في تحقيق «شرح المنتهى».

### ✽ مؤلفاته:

- ١- «كشف القناع عن الإقناع».
- ٢- «الروض المربع شرح زاد المستقنع».
- ٣ «شرح منتهى الإرادات».
- ٤- «إرشاد أولي التهي لدقائق المنتهى».
- ٥ «عمدة الطالب لنيل المآرب».
- ٦- «حاشية على الإقناع».
- ٧- «إعلام الأعلام بقتال من انتهت حرمة ابنت الحرام».
- ٨- «المنح الشافيات بشرح المفردات».

### ✽ وفاته:

قال تلميذه وابنُ أُخْتِهِ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ مِنْ أَحْمَدِ الْخُلُوتِيِّ: «مَرِضَ مِنْ يَوْمِ الْأَحَدِ، خَامِسَ شَهْرِ ربيعِ الثَّانِي، وَمَاتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَاشِرَهُ مِنْ سَنَةِ ١٠٥١ هـ. وَكَانَتْ وَلادَتُهُ عَلَى رَأْسِ الْأَلْفِ، فَعُمُرُهُ: إِحْدَى وَخَمْسُونَ سَنَةً، كَسَنَةِ وَفَاتِهِ، رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَفَعَهُ مِنَ الْفَرْدُوسِ أَعْلَى غُرُفَاتِهِ»<sup>(١)</sup>.



(١) «السحب الوبئة» (١١٣٣/٣).

## ترجمة الشيخ أبا بطين<sup>(١)</sup> مؤلف «حاشية شرح المنتهى»

❖ اسمه و نسبُهُ:

هو العلامة: أبو عبد الرحمن، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد العزيز ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن سلطان بن حميس، الملقب بنقيب أسريه بـ «أبا بطين» بضم الباء وفتح الطاء، تصغير «بطين» من عائذ، من عبدة، من قحطان القبيلة المشهورة.

❖ مولدُهُ:

❖ وُلِدَ في بلدة «روضة شدير»، من قرى شدير، وذلك في (٢٠) من ذي القعدة عام ١١٩٤هـ.

❖ نشأته:

❖ نشأ الشيخ أبا بطين في أسرة ذات دين وعلم وشرف، فوالده: الشيخ عبد الرحمن بن عبد العزيز أبا بطين، من طلبة العلم في زمانه. ووالد جدّه: هو الشيخ العالم عبد الرحمن بن عبد الله أبا بطين، مؤلف كتب «المجموع فيما هو كثير الوقوع» في الفقه الحسلي، المتوفي سنة ١١٢١هـ.

(١) انظر ترجمته في «لصحب الوبه» (٦٢٦/٢)، «مشاهير علماء نجد» ص (١٧٦)، «علماء نجد» (٢٢٥/٤).

وقد أورد فضيلة الدكتور عبيد بن محمد العجلان ترجمة الشيخ أبا بصير في مجلد ضخم، أفدت منه أثناء إعداد هذه الترجمة، فجزه الله خيراً وبارك في علمه.

❖ وقد قرأ الشيخ أبا بطين، رحمه الله، على وإليه القرآن، وخصه عن ظهر قلب، ممّا كان له أثر طيّب في تلقّيه العوم الشرعيّة بعد. والشيخ أبا بطين إلى جانب أنه عاش صبراً أسرة ذات علمٍ ودين، فقد كانت أيضاً ذات شرفٍ ورفعة في النسب؛ وإنّ أباءه كما سبق من أسرة عريقة ترجع إلى عائذ، من عبدة من قحطان القبيلة المشهورة، وأخوه من «آر موسى» من «الوهبة» من قبيلة تميم لقبيلة الأصبنة والكبيرة.

### ❖ مشايخه:

- أخذ الشيخ عبد الله رحمه عن كثير من كبار العلماء، منهم:
  - ١ والده الشيخ عبد الرحمن أبا بطين، قرأ عليه في «روضة سدير».
  - ٢ الشيخ العالم محمّد بن عبد الله بن أحمد السحدي، استهير به بن طرّيد الدوسري، ت (١٢٢٥هـ)، قرأ عليه في «روضة سدير» ولارمه في الأصول والفروع والحديث حتّى تفقّه.
  - ٣ الشيخ عبد العزيز بن عبد الله الحُصَيْن، ت (١٢٣٧هـ)، قاضي شقراء، قرأ عليه في «شقراء»، وكان يُنبئُه على القصاء.
  - ٤ الشيخ العالم الكبير عبد الله بن الشيخ الإمام محمّد بن عبد الوهاب، ت (١٢٤٢هـ).
  - ٥ لشيخ العلامة حمد بن ناصر بن عثمان بن مُعَمَّر التميمي، ت

٦ الشيخ العالم أحمد بن حسن بن رشيد الأحسائي، ت (١٢٥٧هـ)، والذي أجازته في جميع مروياته سنده امتصل. وهؤلاء العلماء الثلاثة قرأ عليهم في «الدرعية».

٧ السيد حسين الجفري، قرأ عليه أسحوف في «الطائف» حينما كان المترجم قاضياً في الطائف.

### ※ مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه:

ذكر أهل لعلم من معاصري الشيخ أبا بطين وممن جاءوا بعده من تلاميذه وغيرهم ذكروا فضله وعلمه وأثنوا عليه ووصفوه بأحسن الأوصاف، وقصوه بأعلى لقب علمي في ذلك الزمان وهو لقب «مفتي الديار النجدية»، وقد رأيت ذلك اللقب في الرسائل العلمية والاستفتاءات التي ترد إليه، وخاصة من كبار علماء رقبه، ومنهم تلميذه الشيخ محمد بن عمر السليم، حيث كتبت في إحدى رسائل الشيخ<sup>(١)</sup>: «قال شيخنا لعالم المسجل أبو عبد الرحمن مفتي الديار النجدية العالم الحرير، عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين... إلخ» وكتابته تلك كانت في سنة ١٢٨٣هـ.

وكذلك رأيت على طرقة نسخة خصية من كتاب «الانتصار»<sup>(٢)</sup> للشيخ بقم أحد تلاميذه، ما نصه: «تأليف شيخنا العلامة... مفتي الديار النجدية».

(١) وهي مناظرته مع الأشعري في مسألة خلق القرآن.

(٢) محفوظة في جامعة الإمام برقم (٤٩٨٤).

وممن وصفه بهذا اللقب تلميذه محمد بن ماع وغيره<sup>(١)</sup>.  
وهذا لفت علمي عالٍ لا يحصل عليه إلا العلماء الأفاضل  
وممن أثنى عليه: المحدث الثاني للدعوة السلفية في نجد: الإمام  
عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، وذلك في بعض  
مراسلاته العلمية معه والتي كان يناقشها فيها ويسأله عنها، ويُذيلها بالفاظ  
تدل على غنى مكانة الشيخ أبا بطين العلمية.  
وكذا أثنى عليه مجموعة من تلاميذه ثناءً عظيمًا مما يدل على علو  
مكانته العلمية، ومن ذلك:

قول تلميذه عثمان بن بشر، صاحب «عوال المجد» واصفًا شيخه  
أبا بصير: «الشيخ اعالم الناسك العامل والمحقق الأواحد الفاضل...».  
وكذا قول تلميذه الآخر ابن حُمَيد، صاحب «السحب الواسية»  
ومفتي الحنابلة في الحزم المكي في رمايه، عند ترحمته للشيخ، قال:  
«عند الله بن عبد الرحمن أبا بصير، فقيه أديار الجدّة في القرن الثالث  
عشر بلا منازع...» وقال في وصفه لطريقة تعليم الشيخ أبا بطين: «وكان  
يقرّر تقريرًا حسنًا، ويستحضر استحضارًا عجيبة، إذا قرّر مسألة يقول:  
هذه عبارة «المقنع» مثلاً، وزاد «المُنقح» كذا ونقص منها كذا، ونَدَسَ  
لفظة كذا بهذه، مع شدّة التثبت والتأمل»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «مجموع فتاوى الشيخ» (ص ١٣١، ٥٤٥، ٧٣١)، جمع الاسكران  
(ص ٦١).

(٢) «السحب الوابلة» (٢/٦٣١).



ثم قال: وأما اطلاعه على خلاف الأئمة الأربعة، بل وغيرهم من السلف، ولزوايات والأقوال المذهبية، فأمر عَجِبْتُ ما أعلمه أنني رأيتُ في خصوص هذا من بضاهيه، بل ولا من يُقارِبُهُ.

### \* أعماله:

في عام (١٢٢٠ هـ) عينه لإمام سعود بن عبدالعزيز «الدولة السعودية الأولى» قاضيًا على الطائفتين وملحقائيه لمدة سنتين.

وفي عام (١٢٢٢ هـ) عينه الإمام عبدالله بن سعود قاضيًا على عُمان، ثم ولّاه الإمام تركي بن عبدالله «الدولة السعودية الثانية» قضاء الوشم. وفي عام (١٢٤٠ هـ) جمَعَ له الإمام تركي قضاء الوشم وسدير. وفي عام (١٢٤٨ هـ) عينه الإمام تركي قاضيًا في عنيزة.

وفي عام (١٢٤٩ هـ) رَحَعَ إلى شقراء، وجلس فيها للتدريس، والتعليم، والإفتاء.

وفي عام (١٢٥١ هـ) عينه الإمام فيصل بن تركي مرةً ثانيةً على قضاء عنيزة.

وفي عام (١٢٧٠ هـ) ترك القضاء وعادَ إلى شقراء، واستمرَّ فيها مُعلِّمًا ومُفتيًا وداعيًا إلى الله حتى توفاه الله بها سنة ١٢٨٢ هـ. رحمه الله تعالى.

### \* بذله للعلم:

كان - رحمه الله - باذلاً للعلم، حريصًا على طلابه.

قال ابن حميد في «السحب الوابلة»: «وكان حليًا على التدريس،

لا يَمَلُّ ولا يَصْحَرُ، ولا يَزُدُّ طائِلٌ في أَيِّ كِتَابٍ، كَرِيماً سَخِيحاً، يَأْتِيهِ<sup>(١)</sup>  
كثيْرٌ من أَهْلِ سُديرٍ والنَّوْشِ بِرَسْمِ الْقِرَاءَةِ عَلَيْهِ، فيَقُومُ بِكَمَالَتِهِمْ سَنَةً أَوْ  
أَكْثَرَ أَوْ أَقَلَّ<sup>(٢)</sup>.

### \* تَلَامِيذُهُ:

تَلَقَّى عَنِ الشَّيْخِ أبا بَطِينٍ تَلَامِيذُهُ كَثِيرُونَ لَا يُمْكِنُ حَصْرُهُمْ، وَمِنْ  
أَبْرَزِهِمْ:

١ - الشَّيْخُ إِبرَاهِيْمُ بْنُ حَمْدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى، ت (١٢٨١هـ)،  
قَاضِي شَقْرَاءَ<sup>(٣)</sup>.

٢ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَانِعٍ<sup>(٤)</sup>، ت (١٢٩١هـ)، لَازَمَهُ  
مَلَارِمَةٌ تَامَةٌ فِي حِلِّهِ وَتَرْجَاةٍ، وَكَانَ مُتَزَوِّجاً مِنْ ابْنَةِ الْمُتَرْحِمِ، فَأَنْجَبَتْ لَهُ  
أَثْنَاءَ عُصَمَاءَ.

٣ الشَّيْخُ عَبْدُ اِرْحَمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَانِعٍ<sup>(٥)</sup>، ت (١٢٨٧هـ).

(١) أَي: أَثْنَاءَ إِقَامَتِهِ فِي عَزِيزَةٍ.

(٢) قُتِبَ: لَقَدْ رَأَيْتُ مَجْمُوعَةً مِنَ الْكُتُبِ لِمَحْطُوطَةٍ وَعَلَيْهَا بِلَاعَاتُ الْقِرَاءَةِ عَلَيْهِ مَرَاتٍ  
عَدِيدَةٍ، وَمِنْهَا «شرح منتهى الإرادات» حَيْثُ قُرِئَ عَلَيْهِ الْكُتُبُ مَرَاتٍ لَا نَحْصَرَ،  
وَرَأَيْتُ مِنْ بِلَاعَاتِ لِقَاءِهِ عَلَيْهِ هِيَ سَخَّةٌ وَاحِدَةٌ هِيَ، بِقَلَمِ سَمِيْدِهِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ  
مَانِعٍ: بِلَمَرَةٍ أَوَّلِي، وَثَانِيَةٍ، وَثَلَاثَةٍ، هَسْ بِسَنَةِ ١٢٥٤هـ وَسَنَةِ ١٢٧٠هـ. وَكَذَا  
رَأَيْتُ عَلَى سَخَّةٍ أُخْرَى لِسَمِيْدِهِ الشَّيْخِ عِيْسَى مُحَمَّدٍ بِلَاعَاتٍ لِلْمَرَّةِ الْأَوَّلَى، وَالثَّانِيَةِ،  
فَرَحِمَهُ اللَّهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً.

(٣) وَهُوَ مِنْ نَسَحِ «شرح المنتهى» وَحَاشِيَةِ شَيْخِهِ عَلَيْهِ.

(٤) وَهُوَ مِنْ نَقْلِ حِلِّ حَاشِيَةِ شَيْخِهِ عَلَى سَخَّتِهِ.

(٥) وَهُوَ الَّذِي جَرَّدَ حَاشِيَةَ شَيْخِهِ مِنْ نَسَخَتِهِ.

ابن الذي قبله وسط المترحم له، وقد ولاه قضاء الأحساء الإمام فيصل.

٤- الشيخ محمد بن عبد الله بن حميد، ت (١٢٦٥هـ)، صاحب

«السحب الوابلة».

٥- الشيخ محمد بن إبراهيم الشناني، ت (١٢٦٩هـ)، ولي القضاء

بعده في عنيزة ستة أشهر ثم توفي رحمه الله.

٦- الشيخ الفقيه علي بن محمد آل راشد، ت (١٣٠٣هـ)، وكان

ينبيه في القضاء في عنيزة إذا ساهر، ثم إنه تولى القضاء بعده.

٧- الشيخ سليمان بن علي بن مقبل، ت (١٣٠٤هـ)، قاضي ريدة.

٨- الشيخ محمد بن عمر بن سليم، ت (١٣٠٨هـ)، قاضي ريدة.

٩- الشيخ محمد بن عبد الله بن سليم، ت (١٣٢٦هـ)، قاضي ريدة.

١٠- الشيخ أحمد بن إبراهيم بن حمد بن محمد بن عيسى،

ت (١٣٢٩هـ)، شارح نونية ابن القيم.

١١- الشيخ الفقيه عبي بن عبد الله بن إبراهيم بن عيسى<sup>(١)</sup>،

ت (١٣٣١هـ)، قاضي شقراء أربعين عامًا.

١٢- الشيخ عبد الله بن عائض، ت (١٣٢٢هـ)، قاضي عنيزة

١٣- الشيخ عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد اللطيف،

ت (١٣١٠هـ)<sup>(٢)</sup>، الناسخ المعروف.

(١) وهو ممن نسح «شرح المتهي» وحاشية شبحه عليه.

(٢) وهو ممن نسح «شرح المتهي» وحاشية شبحه عليه.

### ✽ مؤلفاته:

- ١ «تأسيس التقديس في كشف تلبيس دود بن جرحيس».
- ٢- «الانتصار بحزب الله الموحدين والرد على المجادل عن المشركين».
- ٣- «الرد على البردة».
- ٤- «دحض شبهات على التوحيد».
- ٥ «رسالة حول كلام الله هل هو مخلوق أم لا».
- ٦- «التفصيل و البيان في تنزيه الرحمن».
- ٧ «حاشية على كتاب التوحيد»<sup>(١)</sup>.
- ٨- «حاشية على لومع الأنوار ابهية».
- ٩- «حاشية على الروض المربع».
- ١٠- «حاشية على شرح منتهى الإرادات» وهو كتابنا هذا.
- ١١ مختصر بدائع الفوائد لابن القيم.
- ١٢- مختصر إغاثة اللهفان لابن القيم.
- ١٣- مجموع فتاويه ورسائله المتفرقة<sup>(٢)</sup>.

(١) وبفضل من لديه تحقيقي لها مع أستاذها كتب اتوحيد بشيخ الإمام، وطبعت في دار أطلس الخضراء.

(٢) جمعها ورتبها أولاً: الشيخ إبراهيم الحارمي في محلد متروسة، ثم جمعها ورتبها مرة أخرى الشيخ خالد بن محمد السكران في مجدد صحهم.

## \* وفاته:

\* تُوفِّيَ رحمه الله تعالى في شَقَرَاءَ، في السابع من جُمَادَى  
 الأولى عام ١٢٨٢ هـ عن عمرٍ ناهزَ التسعينَ، قضاها في العَمِّ والتَّعْلِيمِ  
 والقضاءِ والإفتاءِ والدَّعْوَةِ إلى الله، رحمه الله رَحْمَةً وَاسِعَةً، وَجَمَعْنَا بِهِ  
 وَوَالِدَيْنَا فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ.



## توثيق نسبة الحاشية للمؤلف

إِنَّ أَقْوَى مَا يُتَبَيَّنُ أَنَّ هَذِهِ الْحَاشِيَّةَ لِلشَّيْخِ أَبِي بَطِينٍ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا يَلِي :  
**أولاً:** إجماع العلماء الذين تَرَجَّمُوا لِلشَّيْخِ أَبِي بَطِينٍ عَلَى أَنَّ لَهُ حَاشِيَّةً  
 عَلَى «شرح منتهى الإرادات»، وأوَّلُ مَنْ ذَكَرَ ذَلِكَ تَلْمِيزُهُ تَلَامِيذَهُ الشَّيْخِ  
 الْمُؤَرِّخِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ صَالِحِ بْنِ عَيْسَى، فِي كِتَابِهِ «عَقْدُ الدَّرَرِ» حَيْثُ قَالَ  
 عَنْ أَبِي بَطِينٍ: وَكُتِبَ عَلَى «شرح المنتهى» حَاشِيَّةٌ نَفِيسَةٌ، جَرَّدَهَا مِنْ  
 هَوَامِشِ نُسخَتِهِ تَلْمِيزُهُ ابْنَ بَيْتَةَ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدَ بْنَ  
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَانِعٍ، فَجَاءَتْ فِي مَجْلَدٍ ضَخْمٍ. انتهى.

ثمَّ بعد ذلك تَتَابَعَ الْمُتَرَحِّمُونَ لَهُ فِي ذِكْرِهَا، وَمِنْهُمْ: الشَّيْخُ  
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْمُطِيفِ<sup>(١)</sup>، وَالشَّيْخُ ابْنُ بَشَّامٍ<sup>(٢)</sup>، وَالشَّيْخُ مُحَمَّدُ  
 الْقَاضِي<sup>(٣)</sup>، وَغَيْرُهُمْ.

**ثانياً:** مِنْ فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْنَا وَجَدْنَا الْمُحَمَّدَ الثَّالِثَ مِنْ «شرح  
 المنتهى» مِنْ نُسخَةِ الشَّيْخِ أَبِي بَطِينٍ الْأَصْلِيَّةِ<sup>(٤)</sup> الَّتِي عُلِّقَ عَلَى هَوَامِشِهَا  
 الْحَاشِيَّةُ بِحَطِّ يَدِهِ، وَيَحْوِي ثُلُثَ الْكِتَابِ، ابْتِدَاءً مِنْ «كِتَابِ النِّكَاحِ»  
 حَتَّى آخِرِ الْكِتَابِ، وَهُوَ مُحْفُوظٌ ضَمَنْ مَخْطُوطِ مَكْتَبَةِ الْمَلِكِ فَهْدٍ  
 بِرَقْمِ (٣١٥٦٨٢). وَبِمُقَابَلَةِ هَوَامِشِهِ بِالنُّسخِ الْأُخْرَى وَهِيَ نُسخَةُ

(١) «مشاهير علماء نجد» ص (١٧٨).

(٢) «علماء نجد» (٢٣٩/٤).

(٣) «روضة الناظرين» (٣٣٩/١).

(٤) وَهِيَ نُسخَةُ الشَّيْخِ لُثِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَيْسَى وَحَرَّدَهَا ابْنُ مَانِعٍ.

العنقري، ونُسخة ابن عبد اللطيف وَجَدْتُ الْمُطَابَقَةَ بَيْنَهَا.

**ثالثاً:** ما ذكره الشيخ ابن شام في «علماء نجد» (٢٢٥/٥) في ترجمة الشيخ علي بن عيسى، تلميذ لمصنف، بقوله: «قال عمي الشيخ سليمان بن صالح الشام: كَتَبَ الشَّيْخُ كُتُبًا جَلِيلَةً بَخَطَهُ الْحَسَنُ الْفَاتِحُ الْمَضْبُوجُ السَّيْرِيُّ، مِنْهَا «شرح المسهي» لشيخ مصور، نقله عن نسخة شيخه عبد الله أبا بصير، رحمه الله تعالى، ونقل جميع حاشية شيخه علي «المنتهى» من هامش نسخة...».

وقال القاضي في «روضة الناظرين» (١١٩/٢) في ترجمة الشيخ علي بن عيسى: «وكتب بخطه الحسن محللات ضخمة، وهَمَّشَهَا بحواشٍ مُفِيدَةٌ مِنْ تَقَاوِيرِ مُشَافِحِهِ وَمِمَّا يَمُرُّ عَلَيْهِ... إِلَى أَنْ قَالَ: وَمِنْهَا «شرح المنهَى» لمصور، نقل عليه حاشية شيخه أبا بطين...».

**قَسْتُ:** نُسخة الشيخ علي المذكورة هي النسخة التي اعتمدتها لتحقيق هذه الحاشية، ورمزت لها بالأصل، وقد يشر الله منها محللاتين اثنين، فُضِّمَتْ لهما الثالث من نسخة الشيخ أبا بصير ليكتمل العقد، وبه الفضل والمنة.

**رابعاً:** شهادة الشيخ العالم عبد الله العنقري في مقدمة حاشيته على «لروص المربع» حيث قال رحمه الله: «وكاد غالب ما اعتمدنا عليه في ذلك من «حاشية علي شرح المنتهى» للشيخ العالم الرباني، مفتي الديار السعودية عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين، رحمه الله تعالى، نُقِلَتْ مِنْ

هامش نسخة تلميذه الشيخ علي بن عبد الله بن عيسى، قاصي شقراء. وُرمِر لها كذا: «ح ش منتهى». أو: «خطه»، أو: «تقرير»..

**فت:** وهذه شهادة من الشيخ العنقري على أن نسخة الشيخ علي بن عيسى التي اعتمدها منقولة عن نسخة الشيخ أبا بطين.

وقد قارنت بين ما نقله العنقري في حاشيته ورمز له بتلك الرموز المذكورة وبين نسخة الشيخ علي بن عيسى فرائدها مطابقة لها حرفاً حرفاً، والحمد لله.

ومن كلام الشيخ العنقري يتبين أن الشيخ العنقري أمر بتحرير الحاشية<sup>(١)</sup> من نسخة ابن عيسى لينقل عنها في «حاشية الروض»، فجردّها له ابنة الشات عدّ العزيز، ولم يترك حرفاً في الهامش إلا ونسخه، وبامقابلة بينهما رأيتُهُ يَقلُّ حتّى تصحّحات أبا بطين على ناسخ الشرح، وكذا سقط الذي أثنته على هامش سحبه من الشرح؛ طئنا منه أنه من الحاشية<sup>(٢)</sup>.

(١) وهذه للنسخة المجردة عتمدها في التحقيق أيضاً ورمزت لها بـ«أ».

(٢) وأمثه ذلك في: «كذب الطلاق» الفصل الذي قبل «باب سنة طلاق» قد وضع على هامش نسخة أبا بطين بخطه تصحيحاً إذ سقط من متن «شرح امتنهي» فص الساج، ما من عيسى أو العنقري أنه حاشية ففقه خطاً، وانص موحود في الملوحة رقم (١٣٠) من المجلد الثالث من الأصل في ثمانية سطر على الهامش، وكذلك في الملوحة رقم (١٣٢) ما يشبه ذلك، وكذا أيضاً في الملوحة رقم (٤٢٣) حديث أبي ثعلبة حشبي في أوّل «كتاب الأصعمة»، وكذا في الملوحة (٤٣٥) ح سطر في «باب لذكه»: «يحور اندوي بول بل.. إلخ»، وكذا في الملوحة (٤٧٩) آخر



**خامساً:** نقل بعض العلماء عن «الحاشية» ومنهم:

الشيخ علي بن عيسى، نقل عنها، ونسبها لشيخه أبا بطين، في رسالة بعثها للشيخ إبراهيم بن صالح بن عيسى، يحييه على مسأته وفه الثلث على بعض الورثة، حيث جاء فيها: «قال شيخنا عبد الله أنا بطين في «حاشيته على المنتهى»: «وفيه ما فيه، والله سبحانه أعلم. واختار الموفق وأبو حفص وابن عقيل: لا يجوز إلا بإحراق، وهو رواية عن أحمد، قال الموفق: قياس المذهب عدم لجور. انتهى من الحاشية المدكورة»<sup>(١)</sup>.

**قلت:** هذا النص بخروفيه موجود في موطئه من الحاشية.

والشيخ ابن حميد صاحب «السحب الوابة» نقل عنها في «حاشيته على شرح المنتهى» وصرح بذكر الشيخ أبا بطين، كما في (١٧٤/٢) حيث قال: «قال شيخنا ائقفة السفة الشيخ عبد لله بن عبد الرحمن أنا بطين ما نصه: كن يرد على هذا قولهم: إنه إذا سبق إمامه إلى الركن عمداً، فلم يرجع حتى أدركه إمامه فيه، تبطل صلاته. وسؤوا في ذلك بين الركوع وغيره.

- سطر: «قل في «الإنصاف» وهو ظاهر كلام الأصحاب» في «باب الدر»، وكذا في اللوحة (٥٣٩) في آخر الصفحة قوله: «فلا إجتاز» لإختلاف الشفر وتعد في الانتفاع والاشع... إلخ» في «باب اقسمة»، وكذا في للوحة (٥٥٣) وسط الصفحة في «باب الدعوى والبيات»: قوله «وإن أقم الحارج غير وأصع لئيد بيته أنه أشرها من الداجل»

(١) «المختار من رسائل الشيخ علي ابن عيسى» ص (٨).

فَقَوْلُ عِثْمَانَ: مُحَرُّ عَدَمِ الْبَطْلَانِ.. غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهَا عَلَى قَوْلِهِ تَصِيرُ هِيَ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى؛ وَهِيَ: مَا إِذَا سَبَقَهُ إِلَى رُكْنٍ، ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُ الْإِمَامُ فِيهِ. فَسَوَّوْا بَيْنَ ارْتِكَاعٍ وَغَيْرِهِ. انْتَهَى مِنْ خَطِّهِ».

قُلْتُ: هَذَا النَّصُّ بِحُرُوفِهِ مُوجُودٌ فِي مَوْطِنِهِ مِنْ «حَاشِيَةِ أبا بَطِينٍ». وَكَذَلِكَ رَأَيْتُ الشَّيْخَ الْعَنْقَرِيَّ فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى الرُّوضِ» صَرَّحَ فِي آخِرِ أَوْقَاتِ النَّهْيِ مِنْ «بَابِ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ» بِنَقْلِهِ عَنِ الْحَاشِيَةِ عِنْدَمَا قَالَ: قَوْلُهُ: «وَلَا يَنْعَقِدُ التَّقْصُّ... إلخ» قَالَ فِي «الْمُنْتَهَى وَشَرْحِهِ»: «لَكِنْ يَأْتِي بِإِتْمَامِهِ» وَقَالَ فِي «حَاشِيَتِهِ»: قَالَ فِي الْإِبْصَافِ: ظَهَرَ كَلَامُ الْخُرْقِيِّ لَا يَحْرُمُ إِتْمَامُهُ.. إلخ.

وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّهُ يَرِيدُ حَاشِيَةَ أبا بَطِينٍ؛ إِذِ النَّصُّ فِيهَا بِإِتْمَامِهِ، وَقَدْ ذَكَرَ الْعَنْقَرِيُّ فِي الْمَقْدَمَةِ أَنَّهُ لَمْ يَنْقُلْ عَنْ حَاشِيَةِ عَلَى «شَرْحِ الْمُنْتَهَى» إِلَّا حَاشِيَةَ أبا بَطِينٍ، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَوْفِيقِهِ.

**سَادِسًا:** حَقَّقْتُ الشَّيْخَيْنِ ابْنَ عَيْسَى وَابْنَ عَبْدِ اللَّطِيفِ <sup>(١)</sup> غَالِبَ تَعْلِيقَاتِ الْحَاشِيَةِ الَّتِي نَقَوْنَهَا عَلَى هَوَامِشِ نُسَخِهِمْ بِالرُّمُوزِ الَّتِي تُشِيرُ إِلَى الشَّيْخِ أبا بَطِينٍ، كَ: «حَطُّهُ»، «ع ب ط»، «تَقْرِيرٌ»، «حَطُّ شَيْخِنَا»، وَفِي بَعْضِ التَّعْلِيقَاتِ التَّصْرِيحُ بِاسْمِهِ، وَقَدْ تَعَارَفَ تِلْكَ الْمِزْدَةُ الشَّيْخَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى أَنَّ تِلْكَ الرُّمُوزَ تَخْصُرُ الشَّيْخَ أبا بَطِينٍ.



(١) وَسُجِّدَ ابْنُ عَبْدِ اللَّطِيفِ اعْتِمَادُهَا بِسُجَّةٍ ثَلَاثَةٍ، كَمَا سَأَتُنِي فِي وَصْفِ الْمَسْحِ الْحَقِيقَةِ.

## المنهج في تحقيق الكتاب

**أولاً:** اعتمدتُ لِكِتَاب «شرح مستهى الإرادات» لجعبيه أصلاً للحاشية - النسخة التي حققتها وأفردتها بالطباعة، ويثبت في مقدمته منهجي في تحقيقه، وقد توت دار أطلس الحضرة طباعته في عام ١٤٤٠هـ. والحمد لله.

**ثانياً:** تم نسخ الحاشية من واقع النسخة (أ) وهي نسخة الشيخ العنقري التي جرّدها من نسخة الشيخ ابن عيسى.

**ثالثاً:** قائلتُ امسح مع أصل المخطوطة (أ)؛ ستأكد من سلامة النسخ، ثم قابله مرة أخرى مع النسخة الأصل.

**رابعاً:** يذكّر في (أ) - دون الأصل - بعد بعض التعليقات الرمز «خطه» إشارة إلى أنه نُقل من خط المصنف أبا بطين. فأثبته كما هو؛ ليكون كالحتم للتعليق، مع العلم أنّ الرمز لا يكون في الأصل، ولم أثبت ذلك فرقاً في الهامش رغبة في الاختصار.

**خامساً:** أثبت جميع ما في الأصل بمجساتيه الثلاثه من التعليقات، وجميعها متوافقة مع النسخة (ب) في الجزء الأول والثاني خاصة. أمّا الثالث من «كتاب السكاح» حتّى الآخر فلم أثبت منه إلا ما تيقنت أنه بخط الشيخ أبا بطين نفسه، أمّا ما عداه مما انفردت به النسخة (الأصل) - وهو قليل جداً، بل نادر - فلم أثبته.

**سادساً:** أثبت جميع ما في النسخة (أ) من التعليقات، وهي متوافقة

تماماً مع الأصل في الحزبين الأول والثاني منه. وإسنادان هما بخط الشيخ ابن عيسى - ذلك لأنها مجردة منهما نصاً.

أما الجزء الثالث من الأصل<sup>(١)</sup> والذي يبدأ من «كتاب الكاح» وهو الذي بخط الشيخ أبا بطين فقد لاحظت في نسخة (أ) زيادات عليه يسيرة، دعاني لإثباتها: يقيني بأنها للشيخ أبا بطين لأحد أسباب تالية:

- ١ أن تلك الروايات قد حُجِّمَتْ بـ «خطه» وهو الرمز الذي يُعنى به: خط الشيخ أبا بطين، دون غيره، كما هو متعارف عليه عند تلامذته.
- ٢ أن تلك الزيادات مما نقله الشيخ العنقري في «حاشيته على الروض» وختمه بـ «ح ش منتهى» الرمز الذي يُشير به إلى «حاشية أبا بطين» كما في مقدمته، وقد أشرتُ إلى ذلك عند كل تعليق منها بقوي: «تعليق ليس في الأصل، وهو مما نقله الشيخ العنقري في حاشيته».
- ٣ أن تلك الزيادات قد أُبْتُتْ في نسخة (ب) وهي الغالب أنها تكون مَخْتُومَةً بالرمز: «خطه».

والظاهر: أن مصدر تلك الريادات هو الجزء الثالث من نسخة الشيخ ابن عيسى التي لم يتمَّ العثور عليه.

**سابعاً:** اشتملت النسخة (ب) أيضاً على زيادات يسيرة ليست في الأصل، ولا في (أ)، فأبْتُتْ منها ما تيقَّنتُ أنه للشيخ أبا بطين بختمه

(١) وهو ما يمثل الجزء الثاني في النسخة (أ).

بالزمر: «خطه». أو التصريح باسمه، دون ما عداه، وأشرت في الهوامش أن ذلك التعليق من زيادات النسخة (ب).

**ثامناً:** لم أثبت من المرقوق النقطية بين النسخ إلا ما كان بين الأصل، و (أ) رغبة في اختصار الهوامش.

**تاسعاً:** وثقت القول التي نقل عنها المصنف مباشرة في الغالب، دون ما نقل عنها بواسطة؛ بذكر المرحح حسب المطبوع من مصادر النقل. وذلك بعد مقابلة النص بمصدره.

**عاشراً:** ضبطت بالشك والحركات من الكلمات ما حسبته محتاجاً لضبط، ووضعت علامات الترقيم والقواصم حسب الإمكان، كما صححت الأخطاء الخوية، دون الإشارة لذلك؛ رغبة في اختصار الهوامش.

**حادي عشر:** ربطت بين عبارات «شرح انتهى» وإيضاحاتها في الحاشية بأرقام تسلسلية.

**ثاني عشر:** احتجث في وصح كل تعليق في فوطبه الصحيح عند العبارة المعنية، وهذا من أشق ما واجهني في عملي في الكتاب، ذلك لأن بعض التعليقات لم يُصدر بعبارة «الشرح» فأحتجث في وضعها في المكان المناسب، مستأبداً بكتب المذهب الأخرى.

**ثالث عشر:** يُذكر على بعض العبارات أكثر من تعليق على اختلاف النسخ، فأثبت ذلك كله، ما لم يكن الاختلاف يسيراً، فحينئذ أكتفي

بالأعمّ وأُثبِتَ الآخرُ في إهامش، أو أُشيرُ إليه.

**رابع عشر:** مَثَرْتُ عِدْرَةَ «شرح المنتهى» عن «الحاشية» بوضعها بينَ قَوْسَيْنِ هِلَالِيَيْنِ، وجعلها بخطَّ عريض.

**خامس عشر:** عَزَوْتُ الأحاديثَ وآثارَ الصحابةِ إلى محرّجِها على وجه الاختصار، واعتنيتُ بذكرِ أحكامِ الشيخِ ناصر الدين الألباني، على ما لم يَكُنْ في الصّحيحين أو أحدهما.

هذا، وأسألُ اللهَ سبحانه وتعالى أن يجعلَهُ عَمَلًا مباركًا، وأن ينفعَ به، والحمدُ لله أولاً وآخراً، وصلى الله على نبيِّنا محمد وآله وسلّم تسليماً كثيراً.

وكتبه

أحمد بن عبد العزيز

ابن عبد المحسن الجماز

شقراء السعودية

## وصف النسخ الخطية لحاشية أبا بطين

اجتمع لديّ بعدَ لشروع في العمل أربع نسخ خطية للحاشية، ثلاثُ نسخٍ منها مُكتملةُ الأجزاء، والرابعة مُنقّحةٌ من نسختين، يشرُّ اللهُ حرّاً وعلا الخُصُوصَ عليها من مكتبابِ عامّةٍ وخاصّةٍ، اعتمدتُ منها ثلاثاً أثتُ فروقَ اثنتيّ، وأضفتُ زياداتِ الثالثة، وهي على النحو التالي:

**الأولى: نسخة الشيخين أبا بطين وابن عيسى: (النسخة الأصل):**

وهي مُكوّنةٌ من ثلاثة مجلّداتِ الأوّلُ والثاني منها بحطّ الشيخ عليّ بن عيسى، نقلهُ من خطّ شيخه أبا بطين، والثالثُ بخصّ الشيخ أبا بطين نفسه. دعاني للتأليف بها بهذه الطريقة: عدمُ العثور على المجلّد الثالث من نسخة ابن عيسى وعدمُ العثور على المجلّد الأوّل والثاني من نسخة أبا بطين. ووصفها، كالتالي:

الجزء الأول والثاني: هما من محفوظاتِ دارِ الملك عبد العزيز<sup>(١)</sup>

برقم (٣٥-١، ٣٥-٢)، صمّن مخطوحت الشيخ عبد الرحمن بن عيسى، وعدّد صفحات الأوّل: (٣١٢) لوحة، والثاني: (٢٨٥) لوحة، كلّ لوحةٍ تحوي صفحتين.

اسم ناسخ «الشرح» و«الحاشية»: علي بن عبد الله بن إبراهيم بن

عيسى.

(١) فصل الإخوة في داره لملك عبد العزيز رحمه الله شروسي مصورها، هي ولي بعدها، فشكر الله لهم بذلهم، وحسن تعاونهم، وجراهم عنا خيراً.

تاريخ السح: سنة (١٢٧٨هـ).

وهذان المجلدان عليهما بلاغات القراءة على الشيخ أبا بطين، كما في أواخر «كتاب الحج» حيث كُتِبَ بخط ابن عيسى ما نصّه: «إلى هنا بلغ قراءة على شيخنا المبحّل وأستاذنا المفضل عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين عفا الله عنه آمين. في ١٩/١/١٢٨٠هـ».

وعلى اللوحة رقم (٢٩٥) من المعبد الأول ما نصّه: «إلى هنا بلغ قراءة على شيخنا الشيخ المبحّل عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين عفا الله عنه. ٤/١/١٢٨١هـ».

وهذا يدلُّنا على أنَّ نسخة ابن عيسى مقرونة على أبا بطين ومسنوخة في حياته.

الحزء الثالث: محفوظ في مكتبة الرياض العامة السعودية برقم (٨٦/٥١٤)، المحفوظة في مكتبة الملك فهد برقم (٣١٥٦٨٢).

عدد صفحاته: (٣١٤) لوحة، كل لوحة تحوي صفحتين.

اسم ناسخ «الشرح» وتاريخه: عبد العزيز بن سليمان بن محمد بن دافع، سنة (١٢٥٤هـ).

واسم ناسخ «الحاشية». الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين، بخطه المعروف.

وعليه وفية الشيخ بخط سبطه الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن ماع، ونصه: «هذا الكتاب من كتب الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن



أبا بطين، وقد أوقفها في شقراء».

### الثانية: نسخة الشيخ العنقري: (أ):

وهي نسخة محرّدة عن نسخة الشيخ علي بن عيسى السابقة، تتكوّن من محلّدين:

المجلد الأول: من محفوظات دار الملك عبد العزيز، برقم (٦٠)، ضمن مخطوطات الشيخ عبد الله العنقري، وكتبت على صفحة العنوان «حاشية لشرح»، وهذا المجلد يشتمل على اكتاب من أوله حتى نهاية باب «أمهات الأولاد» من «كتاب العتق».

وعُدّد صفحاته: (٢٠٦) لوحة، كلّ لوحة تحوي صفحتين. اسم الناسخ: لم يذكر اسمه الناسخ له، إلا أنّه خطّ الشيخ الشّاذّ عبد العزيز بن عبد الله العنقري، المعروف.

تاريخ النسخ: لم يُذكر عليه تاريخ النسخ، إلا أنّ عليه تاريخ المقابلة والقراءة على الشيخ العنقري خطّ أبيه الشيخ عبد العزيز أيضًا، فقد جاء في آخرها على الهامش «بلغ مقابلة عليّ أصبه بحسب الطاقة والإمكان، وفراة على شيخنا المبحّل الشيخ عبد الله بن عبد العزيز لعنقري، فسح الباري في حياته. آمين، وذلك في عرّه مُحَرَّم الحرام سنة ١٣٤٧»

قلت: الظاهر أنّه يعني بقوله «على أصله»: نسخة ابن عيسى، وهذا واضح حيث لا تكاد تجد مخالفة بينهما، بل المصابقة الحرفيّة<sup>(١)</sup>، وقد

(١) ولمّا انعدت به من اريدت فكانت مصافة مؤخر على هامشها، لا هي صحتها.

أُلْحِقَ إلى ذلك الشيخُ العنقريُّ في مقدِّمة حاشيته على «الروض». المجلد الثاني: وهو من محفوظات دارِ الملك عبد العزيز أيضًا، برقم (١١٧)، ضمنَ مخطوطات الشيخ عبد الله العنقري باسم «حاشية في الفقه». وهو جزءٌ صغيرٌ عددُ أوراقه (١١١) صفحةً من الحجم الكبير، إلا أنَّه مضغوطُ الأسطر، وكُتِبَ بخطٍ دقيقٍ. والظاهرُ أنَّه مُسَوَّدَةٌ لم يتمَّ تبييضُها. وهو يمثِّلُ حاشيةَ الجزء الثالث من «شرح المنتهى» من بداية «كتاب النكاح» حتى آخرِ الكتاب.

**الثالثة: نسخة الشيخ ابن عبد اللطيف: (ب):**

وهي مُكوَّنةٌ من ثلاثة مجلِّداتٍ مُكْتَمِية:

الأوَّلُ في (٥٤٨) صفحة، وتم نسخه في ٢٨/جمادى الأولى/

١٢٧٤هـ.

والثاني في (٤٩٢) صفحة، وتم نسخه في ٢٨/جمادى الأولى/

١٢٧٤هـ.

والثالث في (٥٧٣) صفحة، وتم نسخه في ١٢/رحب/١٢٨٥هـ.

والناسِخُ للثلاثة مع الحاشية: هو الشيخ عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد

اللطيف، المتوفى سنة (١٣١٠هـ)، تلميذُ الشيخ أبا بطون، والناسِخُ

المعروف<sup>(١)</sup>، نسخَ «شرح المنتهى» ونقَلَ حاشيةَ شيخه على هوامشه.

انتقلَ المخطوطُ بأجرائه الثلاثة إلى ابن عمِّ الناسِخ/ الشيخ إبراهيم بن

(١) له ترجمة في كتاب «العلماء والكتّاب في أشبقر» (٥١/٢).

عبد البطيف المتوفي سنة (١٣٥٢هـ) قاضي شقراء عشرين سنة<sup>(١)</sup>،  
وعلى الكتاب وقفيته عام ١٣٤٩هـ.

وقد آل الكتاب ضمن مكتبة الشيخ إبراهيم إلى حفيده فضيلة  
الدكتور / صالح بن عبد العزير بن إبراهيم العبد اللصيف، والذي تفضل  
عليّ مشكوراً بإعازته حتى يتم تصويره ونسخ ما احتاجه منه، فشكر الله  
له بذلك وحسن صنيعه وجزاه الله عني خيراً<sup>(٢)</sup>.



(١) له ترجمة في كتاب «علماء نجد خلال ثمانية قرون» (١/٣٥٠).

(٢) هذه ثلاث نسخ مكتملة، وأما الرابعة نسخة إبراهيم بن حمد بن عيسى ت

(١٢٨١هـ)، وهي محفوظة في لمكة لسمودية رقم (٨٦/٧٣٦)، (٨٦/٧٣٧)،

(٨٦/٧٣٨)، نسخ «شرح المنتهى» ونقل حاشية شيعه عنه.

## نماذج من صور المخطوطات

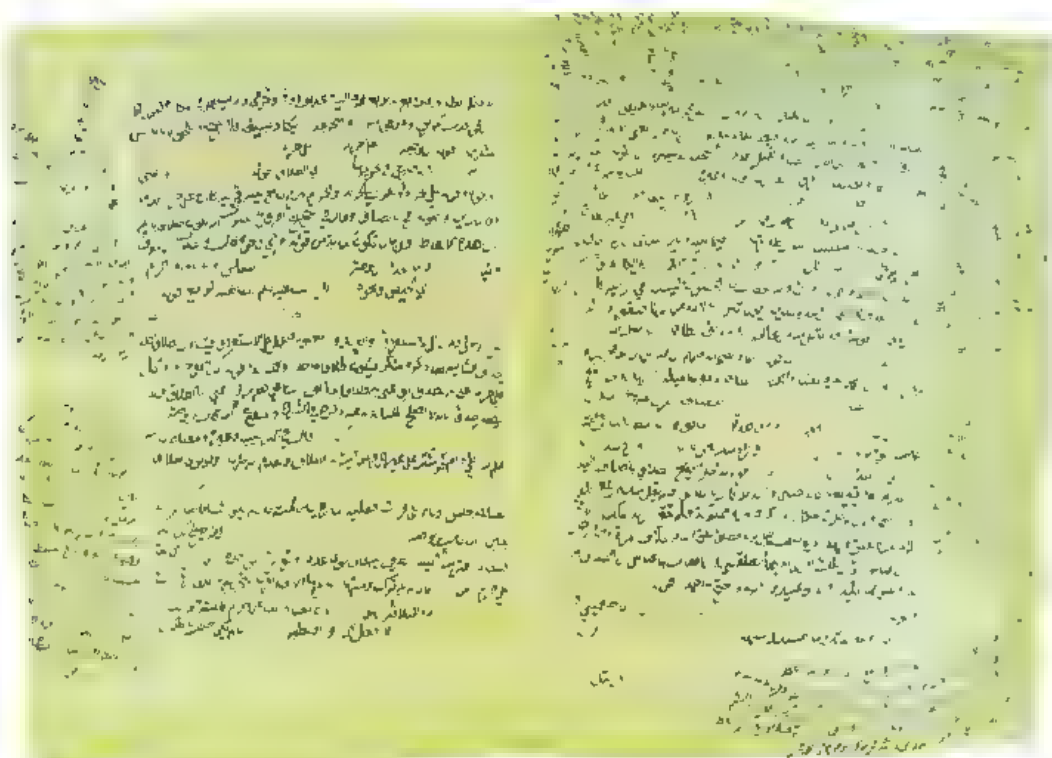


الصفحة الأولى من المجلد الأول من النسخة (الأصل)





الصفحة الأولى من المجلد الثاني من المخطوطة (الأصل)











الحمد لله الذي قد أحاط بكل شيء علما وشرح السرايع وفصل حلالها وحرمها أحكاما  
وسد بابها لا يلهي الله أحد لا شريك له ووصف الفرائض ومن السبل والمجاهد  
جعل الخلائق أرواحا وسندان سيدنا يحيى عليه السلام وقوله تعالى من بر الله به خير  
عنه في الدين به صفة فيها طاعة الله ورسوله وعلى المؤمنين به من الله ومن  
لأهل بيته ولأهل بيته بعد فان كتابه انتهى علم الفضائل وأحد العلماء ما نقل  
محمد بن أبي نعيم بن شيخ الإسلام أحمد شهاب الدين بن النجار الصوفي الحنبلي قدس  
رحمته وفضله كتابه وحيد في باب به يرد في تبيينه ويستعاض به سكك به شهاب  
بها وقصده شرح الفوائد بصحاحه فقد ذكر الكتاب من المذهب وسار  
في المناقب والفتاوى ونسجه مصنفه شرحه في كاف اللطيل طالع في بعض المواقف  
في تركه في ذلك المذهب في بعض النقطات الشجرة شرحه في بعض  
في فصل قوله في جليله الله تلك مع الله في القصور من رتبة الحق في تلك المسالك  
وخصته من شروح مؤلفه وفيه على الأنواع والله سال في بعضه إلى الانقاع  
وحيث يقول في شرحه فالمراد به شرح المؤلف لهذا الكتاب وفي الشرح والمرد  
شرح الفتح الكبير للشيخ عبد الرحمن بن أبي عمير في شرحه رحمه الله تعالى  
فتعاض به وسعد من الله التوفيق والأرشاد والعبودية والحمد لله الذي هدانا لهذا  
رحمته وبرحمته **الرحمن الرحيم** أي باسم من هذا اللفظ الأعظم الموصوف كمال  
في الالف في الرحمة وبجاءه أولف والالف الملائكة أو الأساطين وقيل للعبادة أو التوكل  
سنة ويجعله أن يراه في كتابه الرحمن الرحيم أقدم الكتاب ويترك كالتكرار سنة  
وقرأه في الدين والعبادة والرحمن المفعول من الرحيم لأن زيادة التاء تدل على زيادة  
الحق وقدم لأنه كالعلم من حيث أنه لا يوصف به فيه فيقال إن معناه أعلم بحق  
المال في الرحمة فاعلم أن كماله في حق ما عبق وقيل له علم بالخلق والرحمن غايته  
لقد لطف الله الرحمن على جلاله نعم وأوصوله ما عرف بالرحمة لئلا يخرج منها أو يورثها  
للفصل في الفرق بين جله الاستغفار عليه ناسبا به **رحمته** أي وصفه بجميع صفاته  
أو كماله في الخلق وغير الوصف بالجميل وكل من صفاته تكميل وعزاه بجمعها  
في علمه أو في جميع صفاته كما أنه تعالى في رحمة نبيه ما يفهم أنه وليست إلا خير  
في حقيقته القاعد فأنما هي من صفاته ولا في غيرها من الصفات **رحمته** أي وصفه  
عن توالي آيات السنن في وصفه الذي هو الخلق والرحمة **رحمته** أي وصفه  
في الرحمة **رحمته** أي وصفه من الصفات **رحمته** أي وصفه من الصفات





# حاشية أبا بطين على شرح مُنتهى الإرادات

النص المحقق





## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي قد أحاطَ كُلُّ شَيْءٍ عِلْمًا، وشرَعَ الشرائعَ،  
وفَصَّلَ حلالَها وحرامَها حُكْمًا حُكْمًا.

وأشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وحده لا شريكَ له، إلهَ فَرَضَ الفرائضَ،  
وسَنَّ السُّنَنَ، وأَعْلَاهَا ذِكْرًا واسمًا.

وأشهدُ أن سَيِّدَنَا وَنَبِيَّنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ القائلُ: «مَنْ يُرِدِ اللهُ  
به خيرًا، يُفَقِّهُهُ فِي الدِّينِ»<sup>[١]</sup>. أَي: يُفَهِّمُهُ فِيهِ فَهْمًا. صَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ  
عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَضَحِّهِ أَبَدَ الْأَبْدِينَ، وَذَهَرَ الدَّاهِرِينَ وَلَا تَاءَ جَمًّا.

**أَمَّا نَعُدُّ:** فَإِنَّ كِتَابَ «المستهمي» لِعَلَمِ الْفَضَائِلِ، وَأَوْحِدِ الْعُلَمَاءِ  
الْأَمَائِلِ، مُحَمَّدٍ نَقِيِّ الدِّينِ، ابْنِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَحْمَدَ شَهَابِ الدِّينِ ابْنِ  
النَّجَّارِ، الْقُتُوبِيِّ الْحَبَلِيِّ، تَعَمَّدَهُ اللهُ بِرَحْمَتِهِ وَبِرِضْوَانِهِ، وَأَحْبَبَهُ فَسَيِّحَ  
جَنَانِهِ - كِتَابٌ وَحِيدٌ فِي بَابِهِ، فَرِيدٌ فِي تَرْتِيبِهِ وَاسْتِيعَابِهِ، سَلَكَ فِيهِ  
بِهَاجٍ بَدِيعًا، وَرَضَعَهُ بَدَائِعَ لَهْوَائِدِ تَرْصِيعًا، حَتَّى عُدَّ ذَلِكَ الْكِتَابُ  
مِنَ الْمَوَاهِبِ، وَسَارَ فِي الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ.

وَشَرَحَهُ مُصَنِّفُهُ شَرْحًا غَيْرَ شَافٍ لِلْعَلِيلِ، فَأُطَالَ فِي بَعْضِ  
الْمَوَاضِعِ، وَتَرَكَ أُخْرَى بِلَا دَلِيلٍ وَلَا تَعْلِيلٍ.

وَسَأَلَنِي بَعْضُ الْفَضَلَاءِ أَنْ أَسْرُخَهُ شَرْحًا مُحْتَضَرًا تَسْهِيلُ قِرَاءَتِهِ،  
فَأَجَبْتُهُ لَذَلِكَ، مَعَ اعْتِرَافِي بِالْقُصُورِ عَنْ رُتْبَةِ الْخَوْضِ فِي هَذِهِ

[١] أخرجه المحاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧) من حديث معاوية.

المسالك، ولَخَصَّته من شَرَحِ مُؤَلِّفه، وشَرَحِي على «الإقناع»، واللَّهَ  
أَسْأَلُ أَنْ يَحْصُلَ بِهِ الْإِتِّفَاعُ.

وحيثُ أَقُولُ: «في شرحه» فالمرادُ به: شَرَحُ الْمُؤَلِّفِ لهذا  
الكتاب. و: «في الشرح»، فالمرادُ به: «شرح المقنع الكبير» للشيخ  
عبد الرحمن شمس الدين ابن أبي عُمَرَ بن قُدَامَةَ، رحمهم الله تعالى،  
ونَفَعَنَا بِهِمْ.

وَأَسْتَمِدُّ مِنَ اللَّهِ التَّوْفِيقَ<sup>(١)</sup> والإِرشَادَ، والمَعُونَةَ والهُدَايَةَ والسَّدَادَ،  
إِنَّهُ رُؤُوفٌ رَحِيمٌ، كَرِيمٌ جَوَادٌ.

### (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

أي: بِاسْمِ مُسَمًى هَذَا اللَّفْظِ الْأَعْظَمِ<sup>(٢)</sup>،

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١) وَالتَّوْفِيقُ الَّذِي يَحْتَضُرُ بِالْمَتَعَمِّ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءٍ: الْعِنَايَةُ، وَذِكَاؤُ الْقَرِيحَةِ،  
وَمُعَلِّمٌ ذُو نَصِيحَةٍ، وَاسْتَوَاءُ الطَّبِيعَةِ. أَي: حُلُولُهَا مِنَ الْمَيْبِ لَعِبَرِ مَا  
يُلْقَى إِلَيْهَا<sup>[١]</sup>.

(٢) قَوْلُهُ: (الْأَعْظَمُ) وَهُوَ: لَفْظُ الْجَلَالَةِ؛ لِأَنَّهُ عَلَتْهُ عَلَى الذَّاتِ، الْمُسْتَحَقُّ  
لِجَمِيعِ الْمَحَامِدِ.

وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: إِنَّ لَفْظَ الْحَلَالَةِ: هُوَ اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمِ. ذَكَرَهُ  
ابْنُ هِشَامٍ فِي «الْمَعْنَى».

[١] اشتهاق ليس هي (أ).

الموصوف كمال المبالغة في الرحمة وبما دونته<sup>(١)</sup>: **أُولَفُ**. والبناء للملابسة أو الاستعانة. وقيل: للتعديّة، أي: **أُقدِّمُ اسم الله، وأجعلُه ابتداءً**.

(١) قوله: **(الموصوف.. إلح)** إشارة لصفته: «الرحمن» المفوض بخلائق الله. وقوله: **(وبما دونته)** إشارة إلى اسمه تعالى: «الرحيم» فإنه **الضعيف بدقائقها**.

ورحمته تعالى<sup>١</sup>، كما قال ابن القيم<sup>٢</sup>. إنَّ لرحمة في حقه تعالى: صفة فديمة قائمة بذاته، تقتضي التفضل والإنعام، لا عني ما فيه جماعة؛ منهم **الرمحشري**: إنَّ الرحمة رقة في القلب! إنما يليق ذلك برحمة المخلوق.

ونظير ذلك: «العزم»؛ فإنَّ حقيقته القائمة بالله تعالى ليست - مثلاً - كحقيقته القائمة بالمخلوق. بل نفس لإرادة - التي يردُّ بعضهم الرحمة إليها هي في حقه تعالى مخالفة لإرادة المخلوق؛ إذ هي: **ميل قلبه إلى الفعل**. وإرادته تعالى بخلاف ذلك.

وكذا ردُّ **الرمحشري** لها هي حقه تعالى إلى الفعل بمعنى الإقام! مع أنَّ فعل العبد الاحياري إنما يكون لحلب نفع للفاعِل، أو دفع ضرر عنه، ويعلُّه تعالى بخلاف ذلك. فما فرُّوا إليه، فيه من المحذور نظير ما فرُّوا منه.

[١] في (أ): «قوله: ورحمته تعالى».

[٢] انظر: «بدائع الموائد» (٥٣٤/٣)، و«غذاء الألباب» (١١/١).

ولم يَقُلْ: بالله الرحمن الرحيم؛ اقتداءً بالكتاب، وتبرُّكاً بذكر اسمه تعالى، وفرقاً بين التَّيْمَنِ والتَّيْمِين<sup>(١)</sup>.  
و«الرَّحْمَنُ» أبلغ من «الرَّحِيم»؛ لأنَّ زيادةَ البِنَاءِ تدلُّ على زيادة المعنى.

وقدَّم؛ لأنَّه كالعلم من حيث إنَّه لا يُوصَفُ به غيْرُه تعالى؛ لأنَّ معناه: المنعم الحقيقي، البالغ في الرِّحْمَةِ غايَتَها، وذلك لا يَصْدُقُ

وبهذا يظهر أنَّه لا حاجة إلى دعوى المجاز في رحمته تعالى، الذي هو جِلاَفُ الأصلِ المُقتَضِي بَصَحَّةَ نفيها عنه، وضعف المقصود منها فيه، كما هو شأن المحرِّ: إذ يَصِحُّ أن يقولَ لمن قال: «ريدُ أسدٍ»: ليس بأسدٍ، وليست جُرأته كجُرأته.

والحاصل: أنَّ الصِّفَةَ تارةً: تُعْتَرُ من حيث هي هي، وتارةً: من حيث قيامها به تعالى، وتارةً: من حيث قيامها بغيره تعالى. وليست الاعتبارات الثلاثة مُتماثلة؛ إذ ليس كمثله تعالى شيء؛ لا في ذاته، ولا في شيء من صفاته، ولا في شيء من أفعاله، وهو السَّمِيعُ النَّصِيرُ فاحفظ هذه القاعدة، فإنَّها مُهمَّةٌ جدًّا، بل هي التي أَعْنَتِ اسْلَفُ الصَّالِحِ عن تأويل آيات الصفات وأحاديثها، وهي لعاصمة لهم من أن يفهموا من الكتاب والسنة مُستَحِيلًا على الله تعالى: من تحسيم، أو غيره.

(١) قوله: (وفرَقاً بين التَّيْمَنِ والتَّيْمِين... إلخ) أي: وفرَقاً بين التَّيْمِينِ بقوله: «بسم الله» وبين قوله: «بالله» فإنَّه يَمِينٌ.

على غيرِه . وقيل: إِنَّهُ عَلَّمَ بِالْعَلِيَّةِ .  
 أو لأنَّ «الرَّحِيمَ» كالتَّيَمَّة؛ لدلالة «الرَّحْمَنِ» على خلايل النِّعَمِ  
 وأصوبها، فأردف بـ «الرحيم» ليتناوَر ما خرج منها .  
 أو مراعاةً لفواصيل في القرآن، تمَّ جاء الاستعمال عليه تأسبًا به .  
 (أحمدُ الله) أي: أصفه بجميع صفاته؛ إذ الحمدُ - كما في  
 «الفائق» وغيره : الوصفُ بالجميل، وكُلُّ من صفاته تعالى  
 جميل<sup>(١)</sup>، ورعايته جميعها أبلغ في التعظيم المراد بما ذُكِر؛ إذ المرادُ

(١) اعلم أنَّ للحمد معنيين: لغويًّا، واصطلاحيًّا .  
 فاللغويُّ: الثناء باللسان على الجميل الاختياري. على قصد التعظيم .  
 سواء كان بسبب إمام أو غيره . ومنه: المدح، لكن مع حذف  
 الاختيار . تقول: حمدتُ زيدًا على علمه وكرمه . ولا تقول: حمدتُ  
 على حسبه . بل تقول: مدحته .  
 والاصطلاحيُّ: هو يعر<sup>١</sup> النبي عن تعظيم المبعوث بسبب كونه مبعوثًا  
 على الحامد وغيره .  
 ومعنى الحمد اصطلاحًا: هو معنى الشكر لغةً .  
 والشكر اصطلاحًا: صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه لما خلق  
 لأجله .  
 ثم بين الحمد والشكر خصوص وعموم:

[١] في (أ): «أمره» .

به إيجاد الحمد، لا الإخبار بأنه يوجد. وكذا: قوله: «وأصلي وأسلم» المراد بهما إيجاد الصلاة والسلام. لا الإخبار بأنهما سيوجدان. وعَدَّ عن الصَّيْغَةِ اشْتَاةً للحمد - وهي: «الحمد لله»، أدالة على الشاء على الله بأنه مالك لجميع الحمد من الخلق إلى ما فاء؛ لأنه ثناء بجميع الصفات برعاية الأسغية، كما تقدم، ولإعادة تكرر الحمد، وللتناسب بين الحامد ومدلول صيغة حمده<sup>(١)</sup>؛ لأن المضارع يدل على التجديد والحدوث. واحتار لفظ الجلالة دون باقي الأسماء، كارتحمن والحي

فالحمد: أعلم من جهة المتعلق؛ لأن متعلقه المواضيل والفضائل. فالقواضيل: الصفات المتعدية؛ كالعلم والكرم. والفضائل: الصفات اللازمة؛ كالجمال، وجودة الدهن، ونحو ذلك. وأخص من جهة المورد؛ لأن مورد اللسان فقط. والشكر: عكسه، أي: أعلم من جهة المورد؛ لأن مورد اللسان والحنان والأركان، قال الشاعر:

أفدتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والصمير لمخجبا

وأخص من جهة المتعلق، لأن متعلقه صفات القواضيل فقط.

(١) قوله: (حمد) أي: لأن الحامد محدث، فكذلك يأتي بحمد محدث متحد<sup>(١)</sup>.

وَالْقِيَوْمَ؛ لثَلَا يُؤَوِّهَهُ اخْتِصَاصُ اسْتِحْقَاقِهِ الْخَمْدَ بِدَلَالَةِ دُونَ غَيْرِهِ؛ إِذْ تَعْلِيْقُ الْحُكْمِ بِالْمَشْتَقِّ يُؤْذِنُ بِعِلِّيَّةٍ مَا مِنْهُ الْاسْتِفْهَامُ.

وَابْتَدَأَ كِتَابَهُ بِالْبِسْمَةِ، ثُمَّ لِحَمْدَلَةٍ: اقْتِدَاءً بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى. وَعَمَلًا بِحَدِيثٍ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَهُوَ أَهْتَرُ». أَي: ذَاهِبُ الْبِرَكَةِ. رَوَاهُ الْخَطِيبُ، وَالْحَافِظُ عَبْدُ الْقَادِرِ الرَّهَاقِيُّ<sup>(١)</sup>، وَبِحَدِيثٍ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ، فَهُوَ أَقْصَعُ»<sup>[٢]</sup>، وَفِي رَوَايَةٍ: «بِحَمْدِ اللَّهِ». وَفِي رَوَايَةٍ: «بِالْحَمْدِ». وَفِي رَوَايَةٍ: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لَهُ، فَهُوَ أَجْذَمُ»<sup>[٣]</sup>. رَوَاهَا الْحَافِظُ الرَّهَاقِيُّ فِي «الرَّابِعِينَ» لَهُ.

وَمَعْنَى «ذِي بَالٍ»: أَي: حَاقٍ يُهْتَمُّ بِهِ. وَ«أَقْصَعُ»، وَ«أَجْذَمُ»: بِالْجِيمِ وَالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ: نَاقِصُ الْبِرَكَةِ.

(١) قَوْلُهُ. (الرَّهَاقِيُّ) نِسْبَةً إِلَى رَهَا: حَيٍّ مِنْ مُدَجِّجٍ. يُسَمَّى: رَهَا سُرٍّ يَرِيدٌ. وَهُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْقَادِرِ سُرٍّ عَبْدُ اللَّهِ.

[١] أَخْرَجَهُ الْحَصْبِيُّ فِي «الْحَامِعِ لِأَحْلَاقِ الرُّوِي» (١٢١٠)، وَأَخْرَجَهُ النُّسَكِيُّ فِي «طَبَقَاتِ الشُّعْبِيَّةِ» (١٢١١) مِنْ طَرِيقِ الْحَافِظِ الرَّهَاقِيِّ، وَعَنْهُ «فَهُوَ أَقْصَعُ»  
[٢] أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (١٨٩٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَصَعْفَةَ الْأَنْبَاقِيِّ. وَيُطَرِّقُ «الرُّوِي»  
(٢٠١).

[٣] أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٨٤٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَصَعْفَةَ الْأَنْبَاقِيِّ.

(وَحَقُّ) بضم الحاء. قاله في «شرح» (لي أن أحمد) الله تعالى<sup>(١)</sup>.

قال في «الصَّحاح»: وَحَقُّهُ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا، وَحَقِيقُ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا، وَهُوَ حَقِيقٌ بِهِ، وَمَحَقُّوقٌ بِهِ. أَي: خَلِيقٌ لَهُ. قال: وَحَقُّ الشَّيْءِ يَحِقُّ بِالْكَسْرِ أَي: وَجِبَ. انتهى.

فالمعنى على الأول: هو خَلِيقٌ لِحَمْدِ اللَّهِ، وَجَدِيذٌ بِهِ؛ لِنِعْمِهِ عَلَيْهِ، خُصُوصًا بِالتَّوْفِيقِ لِلِاسْتِغَايَةِ بِالْعِلْمِ، وَتَفْقِيهِهِ فِي الدِّينِ، وَتَأْلِيْفِهِ بِهِ. قال تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الصحرى: ١١]. ولو ضُبِصَ بفتح الحاء، وَجُعِبَتِ اللَّامُ بمعنى «على» أَي: وَوَحَّتْ عَنِ الْحَمْدِ لِمَا تَقَدَّمَ؛ إِذْ شُكِّرَ الْمُنْعِمَ وَاجِبٌ، وَالْحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ - لَكَانَ وَجْهًا حَسَنًا.

والوُجُوهُ لِلِاسْتِغَايَةِ، أَوْ لِلْحَالِ، بِتَقْدِيرِ «قد» عَدَمَ مَنْ يَلْتَزِمُهَا. (وَأَصْلِي وَأَسْلَمٌ عَلَى خَيْرٍ) أَي: أَفْضَلُ (خَلْقِهِ) تَعَالَى (أَحْمَدُ) هو فِعْلٌ سُمِّيَ بِهِ ﷺ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَفْعَلٌ، كَأَسْوَدَ. قاله نُسْ عَصِيَّةً.

(١) وفيه: رَدُّ الصَّدْرِ عَلَى الْعَجْزِ، وَالْحِنَاسِ النَّاسِ، وَالْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ الْمُؤَلَّفَ فِيهِ - وَهُوَ عِدُهُ لِقِيهِ - أَحْمَدُ، وَأَنَّهُ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ. (م ح) <sup>(١١)</sup>.



سَمَاءُ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ بِمُحَمَّدٍ؛ بَلَايَةً. ذَكَرَهُ الْكَافِيحِيُّ.  
وَلَمْ يُسَمَّ بِهِ قَبْلَ نَبِيِّنَا ﷺ أَحَدٌ، وَلَا فِي زَمَانِهِ، وَلَا زَمَنِ أَصْحَابِهِ؛  
جَمَايَةً لِهَذَا الْاسْمِ الَّذِي بَشَّرَ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ، بِخِلَافِ «مُحَمَّدٍ».

وَقَدْ عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ: أَنَّ خَوَاصَّ الشَّرِّ أَفْضَلُ مِنْ خَوَاصِّ  
الْمَلَائِكَةِ. وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ اِسْتِنَةِ وَالْجَمَاعَةِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ اللَّهَ  
فَضَّلَ مُحَمَّدًا عَلَى أَهْلِ السَّمَاءِ، وَعَلَى الْأَنْبِيَاءِ.

وَأَعْقَبَ الْحَمْدَ بِالصَّلَاةِ؛ امْتِثَالًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ  
ءَامَنُوا صَلَواتٌ عَلَيْهِ وَسَلَامٌ وَسَلَامٌ وَسَلَامٌ﴾ [أَحْزَاب: ٥٦]، وَإِظْهَارًا لَشَرِّهِ  
ﷺ، وَهُوَ مِنْ رَفْعِ ذِكْرِهِ الْمُخْبِرِ بِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ  
ذِكْرَكَ﴾ [الشَّارْح: ٤].

وَمَعْنَى الصَّلَاةِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى: الرَّحْمَةُ، أَوْ رَحْمَةٌ مَقْرُونَةٌ بِتَعْظِيمِ، أَوْ  
النَّشْأَةِ عِنْدَ الْمَلَائِكَةِ.

وَتُسْتَحَبُّ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ﷺ، وَتَتَأَكَّدُ: كُلَّمَا ذُكِرَ اسْمُهُ - وَقِيلَ:  
نَجَتْ<sup>(١)</sup> -، وَفِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ وَيَوْمِهَا.

وَهِيَ رُكْنٌ فِي التَّشْهِيدِ الْأَخِيرِ، وَخُطَّتِي الْجُمُعَةِ؛ كَمَا يَأْتِي.

(١) قَوْلُهُ: (وَقِيلَ: نَجَتْ) أَي: قَالَ بِوُجُوبِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ﷺ، كَمَا ذُكِرَ  
اسْمُهُ، حَمَاعَةً؛ مِنْهُمْ: ابْنُ بَصَّةٍ مَثًا، وَالْخَلِيمِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَاللَّخْمِيُّ  
مِنَ الْمَالِكِيَّةِ، وَالطُّحَاوِيُّ مِنَ الْحَمَمَةِ. قَالَ فِي «شرح الإقناع»<sup>[١]</sup>.

(و) أَصْلِي وَأُسْلَمُ (عَلَى آلِهِ) أَي: النَّبِيُّ أَحْمَدُ. وَهُمْ: أَتْبَاعُهُ عَلَى دِينِهِ، عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَنَا.

وَقِيلَ: أَقَارِبُهُ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَأَمْطَلِبِ ابْنِي عَبْدِ مَنْأَبٍ. وَقِيلَ: أَتَقِيَاءُ أُمَّتِهِ. وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَإِضَافَتُهُ لِلضَّمِيرِ حَائِزَةٌ. جَلَا فَا لِكِسَائِي وَالتَّحَاسِ وَالزُّبَيْدِي، حَيْثُ مَنَعُوهَا لَتَوَعُّلِهِ فِي الْإِبْهَامِ.

وَأَصْلُهُ: أَهْلٌ، أَوْ: أَوَّلٌ.

(و) أَصْلِي وَأُسْلَمُ عَلَى (صَحْبِهِ): هُوَ اسْمٌ جَمْعٌ لـ «صَاحِبٍ»

بِمَعْنَى اصْطِحَابِي، وَهُوَ: مَنِ احْتَمَعَ بِالنَّبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ، أَوْ رَأَاهُ، بَعْدَ الْبَيْعَةِ. وَغَطَّفَهُ عَلَى «الْآلِ» مِنْ غَطَفِ الْحَاصِ عَلَى الْغَاثِ عَلَى الْأَوَّلِ. وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا رَدًّا عَلَى الشَّيْعَةِ؛ حَيْثُ يُوَالُونَ الْآلَ دُونَ الصَّحْبِ. وَقَدَّمَ الْآلَ؛ لِلأَمْرِ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ فِي حَدِيثٍ: «كَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ».. إِلَى آخِرِهِ<sup>[١]</sup>.

وَمِنْ ارْتَدَّ مِنَ الصَّحَابَةِ، ثُمَّ أَسْلَمَ وَمَاتَ مُؤْمِنًا، لَمْ يُرَلَّ عَنْهُ وَصْفُ الصَّحْبَةِ.

(و) أَصْلِي وَأُسْلَمُ عَلَى (تَابِعِيهِمْ) أَي: الصَّحْبِ (عَلَى الْمَذْهَبِ)

بِقَتْحِ الْمِيمِ وَالْهَاءِ، أَي: الْمُتَعَقِّدِ. وَأَصْلُهُ يَصْلُحُ لِمَكَارِ الذَّهَابِ

[١] أخرجه البخاري (٦٣٥٧)، ومسلم (٤٠٦) من حديث كعب بن عجرة.

وزمانيه، وللدُّعَابِ نَفْسِيهِ.

**(الأحمد)** أي: الأَرْضِي لَهُ تَعَالَى.

والتَّابِعِي: مَنْ اجْتَمَعَ بِالصَّحَابِيِّ. فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مُزَادًا وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ: كُلُّ مَنْ قَتَدَى بِهِمْ فِي الْاِعْتِقَادِ الْمَحْمُودِ الْمَرْصِيِّ، وَهُوَ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْحَمَاعَةِ. وَهَذَا أَوْلَى: لِأَنَّ تَعْمِيمَ الدُّعَاءِ أَفْضَلُ؛ لِلْخَيْرِ.

**(وبعدُ):** يُؤْتَى بِهَا لِلانْتِقَالِ مِنْ أُسُوبٍ إِلَى آخَرَ اسْتِحْتِاجًا فِي الْحُطْبِ وَالْمُكَانِبَاتِ؛ لِمَعْلِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَمْرِهِ.

وَالْأَشْهُرُ: بِأَوَّهَا عَلَى الضَّمِّ، حَيْثُ حُذِفَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ، وَنُويَ مَعْنَاهُ. وَهِيَ ظَرْفُ رَمَانٍ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ ظَرْفَ مَكَانٍ.

**(ف) الْكِتَابُ الْمُسَمَّى:** بـ **(التَّقْيِيقِ الْمُشْبِعِ)** <sup>(١)</sup> لِلْقَاضِي عَلَاءِ

الدِّينِ، غَنِيِّ بْنِ سَيْمَانَ السَّعْدِيِّ الْمَرْذَاوِيِّ، ثُمَّ الصَّالِحِيِّ **(فِي تَحْرِيرِ)** أَي: تَهْدِيْبِ **(أَحْكَامِ)**: جَمْعُ حُكْمٍ <sup>(٢)</sup>. وَهُوَ لُغَةٌ: الْقَضَاءُ وَالْحِكْمَةُ <sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: **(المُشْبِعِ)** أَي: الدَّافِعِ لِحَاجَةِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ؛ كَالطَّعْمِ لِلْحَائِعِ. اخْتَصَرَهُ مِنْ كِتَابِهِ «الإِصَافُ».

(٢) قوله: **(الأَحْكَامُ: جَمْعُ حُكْمٍ)** وَهُوَ ثُبُوتُ الْأَمْرِ لِأَمْرٍ، أَوْ نَفْيُهُ عَنْهُ.

(٣) قوله: **(وَهُوَ لُغَةٌ: الْقَضَاءُ وَالْحِكْمَةُ)** الْحِكْمَةُ: الْعِلْمُ. ﴿يُؤْتَى

الْحِكْمَةُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [النِّفْرَةُ: ٢٦٩].

واصطلاحاً<sup>(١)</sup>: حِطَّاطُ اللَّهِ، المَفِيدُ فائِدَةً شَرَعِيَّةً. (المُقْنَع):  
لأبي مُحَمَّد، عَبْدَ اللَّهِ، مُوَفِّقُ الدِّينِ، ابنِ قُدَامَةَ المَقْدِسِيِّ، شيخِ  
المَذْهَبِ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

وأشارَ بقوله: «تحرير أحكامه» إلى الاحترازِ عن «المُطْلَع»، فإنه  
حرَّرَ فيه ألفاظَ «المُقْنَع».

(في الفقه) هُوَ لُغَةً: الفَهْمُ<sup>(٢)</sup>.

واصطلاحاً: مَعْرِفَةُ الأحكامِ الشَّرَعِيَّةِ القَرَعِيَّةِ بافْعِلْ، أو القُوَّةُ  
القَرِيئَةُ<sup>(٣)</sup>. وقيلَ: الأحكامُ نَفْسُهَا.

والفَقِيه: مَنْ عَرَفَ جُمْلَةً عَالِيَةً كَذَلِكَ بالاستدلالِ.

ومَوْضُوعُهُ: أفعالُ العِبَادِ، مِنْ حَيْثُ تَعَلَّقَتْ تِلْكَ الأحكامُ بِهَا.  
ومَسَائِلُهُ: مَا يُذَكَّرُ فِي كُلِّ بَابٍ مِنْ أبوابِهِ.

(على مذهب) تَقَدَّمَ أَصْلُهُ. واصطلاحاً. ما قالَهُ المَحْتَبَهُ بِذَلِيلِ،  
وَمَاتَ قَائِلاً بِهِ. وَكَذَا: مَا أُجْرِيَ مُجَرَّاهُ<sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: (واصطلاحاً.. الخ) أي: اصطلاح فقهاء الشَّرع.

(٢) قوله: (لغة: الفهم) هو إدراك معنى الكلام.

(٣) قوله: (بالفعل أو القُوَّة القَرِيئَةُ) قيل. لمراد بالفعل: الاستدلال. والقُوَّةُ  
القَرِيئَةُ: أي: التَّهَيُّؤُ إِلَى الاستدلال.

(٤) قوله: (وكذا ما أُجْرِيَ مُجَرَّاهُ) أي: مُحَرَّزُ اقْوٍ؛ مِنْ تَسْيِيرِهِ وَغَيْرِهِ.  
كقوله: أَشَدَّ إِلَيْهِ نَفْوُهُ. أَوْ: وَمَا إِلَيْهِ. أَوْ: دَلَّ كَلَامُهُ عَلَيْهِ

(الإمام) اِمْقَنْدَى به (الْمُنْجِل) المَعْظَم. والتَّبْجِيلُ: التَّعْظِيمُ.  
 (أبي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ) بْنِ هِلَالٍ بْنِ أَسَدٍ بْنِ إِدْرِيسَ  
 ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَيَّانَ - بِالنِّبَاءِ الْمَثْنَاهِ - بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ عَوْفٍ  
 ابْنِ قَابِصٍ بْنِ مَازِيٍّ بْنِ شَسَانَ بْنِ دُهَلٍ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ عُكَّابَةَ بْنِ صَعْبٍ بْنِ  
 عَلِيٍّ بْنِ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ بْنِ قَابِصٍ بْنِ هَنْبٍ - بَكْسِرِ الْهَاءِ وَشُكُونِ النُّونِ،  
 ثُمَّ بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ - بِنِ أَقْصَى بِالْعَاءِ وَالضَّادِ الْمَهْمَلَةِ - بِنِ دُعْمِيِّ بْنِ  
 جَدْبَلَةَ بْنِ أَسَدٍ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ يَزَارٍ بْنِ مَعْدٍ بْنِ عَدْنَانَ الْمُرُوزِيِّ التَّغْدَادِيِّ.  
 هَكَذَا ذَكَرَهُ الْخَطِيبُ الْبُعْدَادِيُّ، وَابْنُ عَسَاكِرَ، وَابْنُ طَاهِرٍ.  
 (الشَّيْبَانِيُّ) بِسَنَةِ سَجْدَةِ شَيْبَانَ الْمَذْكُورِ. (رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ)  
 أَي: أَثَابَهُ<sup>(١)</sup>.

وقد قسّم الأصحابُ دلالةَ ألفاظِهِ إلى أنواعٍ كثيرةٍ، وكذا فعلُهُ، أي: فعلُهُ مَذَهَبٌ لَهُ، فيحورُ لما فعلَ بِشَيْءٍ عَلَيْهِ، وكذا مَقْهُوْمُ كَلَامِهِ. اهـ  
 «شرح التحرير»<sup>[١]</sup>.

(١) قوله: (أي: أَثَابَهُ) تَأْوِيلُهُ الرِّضَا بِالْإِثْنَةِ، بِصُلٍّ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّ الرِّضَا صِفَةُ حَقِيقَةٍ...<sup>[٢]</sup> غَيْرُ الْإِثْنَةِ؛ يَدُلُّ عَلَيْهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [نُور: ٧٢]، وَقَوْلُهُ: ﴿قُلْ أُولَئِكَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَرِضْوَانٌ

[١] انظر: «التحبير» (٣٩٦٣/٨)، و«شرح الكوكب المنير» (٤٩٦/٤).

[٢] فِي الْأَصْلِ، (أ): «هَذَا الْهَامِشُ فِيهِ بَيَاضٌ بِأَصْلِهِ».

حَمَلَتْ بِهِ أُمُّهُ بِمَرُوءٍ، وَوُلِدَ بَعْدَادَ فِي رَجَبِ الْأَوَّلِ، سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ وَمِئَةٍ. وَدَخَلَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ. وَالشَّامَ وَالْيَمَنَ، وَالْكُوفَةَ وَالْبَصْرَةَ وَاجْرِيزَةَ.

وَتُوفِيَ بِعَدَادَ يَوْمَ الْحُمَةِ ثَانِي عَشَرَ رَجَبِ الْأَوَّلِ وَالْمَشْهُورُ: الْأَجْرُ. وَجَرَّمَ بِهِ فِي «شَرْحِهِ» عَنْ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَمِئَتَيْنِ، عَنْ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً. وَسَلَّمْ يَوْمَ مَوْتِهِ عِشْرُونَ أَلْفًا مِنْ يَهُودٍ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ. وَفَضَائِلُهُ كَثِيرَةٌ، وَمَسَاقِبُهُ شَهِيرَةٌ.

مِنْ مُصَنَّفَاتِهِ: «الْمَسَدُ» ثَلَاثُونَ أَلْفَ حَدِيثٍ، وَ«التفسير» مئةٌ وَحَمْسُونَ أَلْفًا، وَ«الناسخ والمنسوخ»، وَ«التاريخ»، وَ«مقدم والمؤخر» فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَ«جَوَابَاتُ الْقُرْآنِ»، وَ«الْمَسَائِلُ الْكَبِيرُ» وَ«الصَّغِيرُ».

(قَدْ كَانَ الْمَذْهَبُ) الْمَتَقَدِّمُ ذِكْرُهُ (مُحْتَاجًا إِلَى مِثْلِهِ) أَي: «التَّنْقِيحُ»: لِأَنَّهُ صَحَّحَ مَا أَطْلَقَ فِي «الْمَقْنَعِ» مِنَ الرُّوَايَتَيْنِ أَوْ لِرُّوَايَاتٍ، وَمِنْ الْوَجْهَيْنِ أَوْ الْأَوْجِهَةِ؛ وَقَيَّدَ مَا أَخْلَّ بِهِ مِنَ الشَّرْوَطِ، وَفَسَّرَ مَا أَبْهَمَ فِيهِ مِنْ حُكْمٍ أَوْ لَفْظٍ. وَاسْتَشَى مِنْ عُمُومِهِ مَا هُوَ مُسْتَشَى عَلَى الْمَذْهَبِ، حَتَّى حَصَائِصُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَيَّدَ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِمَّا فِيهِ

عَنْهُ الْمَدَّةُ ١١٩. وَفِي أَحَدِيتِ الصَّحِيحِ: «... عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي، فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ»<sup>[١]</sup>.

[١] أَرْحَهُ الْحَارِثِيُّ (٦٥٤٩)، وَمُسْلِمٌ (١٨٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْحَدَرِيِّ.

إطلاق، وكَمَّلَ على بَعْضِ فُرُوعِهِ ما هو مُرْتَبِطُ بِهَا، وزَادَ مسائلَ محرَّرةً مُصَحَّحةً، فصارَ تَصْحيحًا لغالِبِ كُتُبِ المذهبِ.

(إِلَّا أَنَّهُ) أي: «التنقيح» (غَيْرُ مُسْتَعْنٍ عَنْ أَصْلِهِ) الذي هو «المقنع»؛ لِأَنَّ ما قُطِعَ بِهِ فِي «المقنع»، أَوْ صَحَّحَهُ، أَوْ قَدَّمَهُ، أَوْ دَكَرَ أَنَّهُ المذهبُ، وَكَانَ مُوَافِقًا لِلصَّحِيحِ، وَمَفْهُومُهُ مُخَالِفًا لِمَطْوِيعِهِ، لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ فِي «التنقيح» غَالِبًا. فَمَنْ عِنْدَهُ «المقنع» يَحْتَاجُ «لِلتنقيح»، وَبِالعَكْسِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا قَدْ يَشُقُّ.

(فَاسْتَخَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى) وَمَا خَابَ مَنْ اسْتَحَارَ<sup>(١)</sup>، (أَنْ أَحْمَعَ مَسَائِلَهُمَا) أي: «المقنع» و«التنقيح». وَالْمَسَائِلُ: جَمْعُ مَسْأَلَةٍ، مَفْعَلَةٌ مِنَ السُّؤَالِ، وَهِيَ: مَا يُرْهَنُ عَنْهُ فِي الْعِلْمِ. (فِي) كِتَابٍ (وَاحِدٍ) تَسْهِيلًا عَلَى الطَّالِبِ، (مَعَ ضَمِّ مَا تَيْسَّرَ عَقْلُهُ) أي: تَقْيِيدُهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ (مِنَ الْفَوَائِدِ): جَمْعُ فَائِدَةٍ، وَهِيَ: مَا اسْتَفِيدَتْ مِنْ عِلْمٍ، أَوْ مَالٍ وَنَحْوِهِ<sup>(٢)</sup>. (الشُّوَارِدُ) الْمُتَفَرِّقَةُ.

(١) وَإِنَّمَا اسْتَحَارَ فِيهِ - وَإِنْ كَانَ خَيْرًا عَظِيمًا - لِمَا يَعْزِضُ بِهِ مِنَ الرِّيَاءِ، وَوُقُوعِ الْعَظَمَةِ فِي النَّفْسِ.

أَوْ اسْتَخَارَهُ؛ بَأَن يَطْلُبَ مِنْهُ التَّيْسِيرَ فِي تَحْصِيلِ غَرَضِهِ مِنَ التَّأْلِيفِ؛ لِأَنَّ الاسْتِخَارَةَ طَلَبُ الْخَيْرِ.

(٢) أَوْ مَا يَكُونُ بِهِ الشَّيْءُ أَحْسَنَ حَالًا مِنْهُ بِغَيْرِهِ.

وَقِيلَ: هِيَ كُرٌّ مَصْحُوحَةٌ تَتَرْتَّبُ عَلَى فِعْلٍ، فَهِيَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا نَتِيجَةٌ تُسَمَّى: فَائِدَةً، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهَا طَرَفٌ لَهُ تُسَمَّى: غَايَةً، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهَا

شَبَّهَ تَقْيِيدَ الْمَسَائِلِ فِي مَوَاضِعِهَا بِعَقْلِ الْإِبِلِ النَّافِرَةِ بِشَدِّ وَطِيفِهَا<sup>(١)</sup> إِلَى ذِرَاعِهَا؛ لَعَلَّا تَمَيَّزَ، بِجَامِعِ التَّمَكُّنِ مِنَ الْإِتِّفَاعِ. وَذَكَرُ «الشَّوَارِدِ» قَرَشِيخَ.

(وَلَا أَحْذِفْ مِنْهُمَا) أَي: الْكِتَابَيْنِ، أَي: الْمَاضِيَهُمَا، أَوْ النَّقُوشِ الدَّالَّةِ عَلَيْهَا، (إِلَّا الْمُسْتَغْنَى عَنْهُ) مِنْ تِلْكَ الْأَلْفَاطِ أَوْ النَّقُوشِ<sup>(٢)</sup>؛ لِلْعِلْمِ بِهِ، أَوْ رِيَادَتِهِ، أَوْ ذِكْرِ عِبَارَةٍ أَحْصَرَ مِنْ عِبَارَتَيْهِمَا، أَوْ عِبَارَةٍ أَحَدِيهِمَا. (و) إِلَّا الْقَوْلَ (الْمَرْجُوحَ) أَي: الضَّعِيفَ، (و) إِلَّا (مَا بُنِيَ) أَي: فُرُوعَ (عَلَيْهِ) أَي: الْمَرْجُوحِ، فَيَحْذِفُهُ.

(وَلَا أَذْكَرُ) فِي هَذَا الْكِتَابِ (قَوْلًا غَيْرَ مَا قَدَّمَ) صَاحِبُ «التَّنْقِيحِ» فِيهِ، (أَوْ صَحَّحَهُ) (فِي التَّنْقِيحِ) وَلَوْ كَانَ مُقَدِّمًا أَوْ مُصَحِّحًا فِي غَيْرِهِ.

وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْجُمْلَةِ الْأُولَى: التَّبَرُّؤُ مِنْ دِكْرِ مَا هِيَ الْكِتَابَتَانِ غَيْرُ

مَصْرُوبَةٌ لِلْفَاعِلِ بِإِقْدَامِهِ عَلَى الْفِعْلِ تُسَمَّى: عَرْضًا، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهَا بَاعِثَةٌ لَهُ عَلَى الْفِعْلِ تُسَمَّى: عِلَّةً عَائِيَةً. قَالَ الدُّوْشَرِيُّ.

- (١) قَوْلُهُ: (وَطِيفُهَا) بَوَظِيفٍ: مُسْتَدَقُّ الذَّرَاعِ وَالسَّاقِ مِنَ الْحَبْلِ وَالْإِسِ وَغَيْرِهِمَا<sup>[١]</sup>. وَالذَّرَاعُ مِنَ الْبُعِيرِ وَالْحَبْلُ فَوْقَ الْوَظِيفِ. (خَطُهُ).
- (٢) قَوْلُهُ: (مِنْ تِلْكَ الْأَلْفَاطِ أَوْ النَّقُوشِ.. إلخ) النَّقُوشُ: الْخَطُوطُ. وَلَعَنَّ الْمُرَادَ: مَا يَشَارُ بِهِ مِنَ الْخَطُوطِ.

[١] فِي (أ): «وَنَحْوُهُمَا».



ما استثنأه.

ومن الثانية: التزم أن لا تذكر قولاً غير ما قدمه أو صححه في «التنقيح».

فهما متغايران، وإن اتفقا في الماصدق<sup>(١)</sup> في بعض.  
**(إلا إذا كان)** أي: غير المقدم أو المصحح في «التنقيح» **(عليه العمل)** أي: عمل الناس، أو أحكام الحنابلة في الغلب.  
**(أو شهر)** أي: قال بعض الأصحاب: إنه الأشهر، أو: المشهور.  
**(أو قوي الخلاف)** فيه: بأن اختلف التصحيح، لكن لم ينبغ من صحح الثاني رتبة من صحح الأول في الكثرة أو التحقيق. **(فربما أشير إليه<sup>(٢)</sup>)** نصريحاً أو تلويحاً؛ ليعلم ما الناس واقعون فيه، ورتبته

- (١) قوله: **(الماصدق)** المراد بالماصدق: الحقيقة. (حصة).  
**«الماصدق»:** الأفراد. كقول: مفهوم الإنسان: حونٌ باطنٌ. وماصدقاته: أفرادُه، كزيد وعمر وبكر وخالد.  
 (في نسخة في الأصل: وعملٌ المراد بالماصدق: ما يصدق على أحدهما يصدق على الآخر. والمراد به الحقيقة)<sup>[١]</sup>.  
 (٢) قوله: **(فربما أشير إليه)** ومن ذلك: ما ذكره في قسم الظاهر بقوله: «ويستعمل دا، إن لم يؤخذ غيره مع بيئهم». فأشار إلى هذا القول وذكره<sup>١٢</sup>؛ بقوة اختلاف فيه، والقائلون بعدم التأثير في الطهورية من

[١] ما بين القوسين ليس في (أ).

[٢] في الأصل: «فأشهر.. وذكره». وفي (أ): «فأشار قوله وذكره بقوه».

المُشْهَر، وما قَوِيَ الخلاف فيه: حتى لا يُغْتَرَّ به.

(وحيث قُلْتُ) في مسألة: (قِيلَ) كَذَا، (وقِيلَ) كَذَا. ومنه: قِيلَ، وقِيلَ، وقِيلَ - (ويندُرُ) أي: يَقُلُّ (ذلك<sup>(١)</sup>) الصَّنِيعُ في هذا الكتاب - (فَلِعْدَمِ الْقُوفِ) أي: وَقُوفِ الْمُؤَلَّفِ (على تصحيح) لِأَخِي الْقَوَيْنِ.

العلماء أكثر من القائِلين بالتأثير.

ومن ذلك أيضًا: ما ذكره<sup>١</sup> في قسم الماء المجس بقوله: «وعنه: كُلُّ خَرِيَّةٍ مِنْ جَارٍ كَمُنْفَرِدٍ»، فذكر هذا القَوْبَ أيضًا لشهرته، وقُوَّة الخلاف فيه.

(١) قوله: (ويندُرُ ذلك) أي: يندُرُ قَوْلِي: قِيلَ وقِيلَ. ولا يذكره إلا في مواضع قليلة:

منها: ما ذكره المؤلَّفُ في «باب الأرصيص المَعْنُومَة»: وجعلَ عمرَ رضي الله عنه على كُلِّ خَرِيْبٍ دِرْهَمًا وَقَعِيْرًا، وهو ثمانية أَرْطَالٍ، قِيلَ: بالمكيِّ. وقِيلَ: بالعراقيِّ، وهو بصفِ المكيِّ.

وكذلك: قوله في «باب رُكْنِي السَّكَّاحِ وَشُرُوطُهُ» بقوله: وإن فَتَحَ تَاءَ رُؤُوسِكَ، فقِيلَ: يَصْحُحُ مُطْلَقًا. وقِيلَ: من جاهِلٍ وعاجِزٍ.

ومنها: ما ذكره في «الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَاتِ» بقوله: ولو ادَّعى كُرَّ نصفها، أي: نصف العين، فصَدَّقَ من بينه العينُ أحدهما، وكَدَّبَ الآخرَ، ولم يباذعه، فقِيلَ: تَسْلَمُ الْيَدُ. وقِيلَ: يَحْقِضُهُ الْحَاكِمُ. وقِيلَ: يَبْقَى بِحَالِهِ. انتهى. (دنوشي).

[١] سقطت: «ما ذكره» من (أ).

(وإن كانا) أي: القولان، بمعنى الاحتمالين المطلقين (لواحد) من الأصحاب، ولم تُقل المسألة عن غيره، (ف) المؤلف يحكيهما من غير ترجيح: (لإطلاق) قائلهما (احتماليته)، كما في قوله في «النكاح»: «في خِصْبَةٍ مَنْ أُذِنَتْ لَوَلِيِّهَا فِي تَزْوِيجِهَا مِنْ مُعَيَّنٍ، احْتِمَالَانِ».

«تنبيه»: الحكم المروى عن الإمام في مسألة يُسمى: رواية. والوجه: الحكم المقول في مسألة لبعض الأصحاب المجتهدين ممن رأى الإمام، فمن بعدهم حارياً على قواعد الإمام، وربما كان مخالفاً لقواعيده إذا عضده الدليل. والاحتمال: في معنى الوجه، إلا أن الوجه مجرؤم بالفتن به، والاحتمال نبيذ أن ذلك صالح لكوبه وحها. والتحريج: نقل حكم إحدى المسألتين المتشابهتين إلى الأخرى، ما لم يفرق بينهما أو يقرّب الزمّن<sup>(١)</sup>. وهو في معنى الاحتمال.

(وسميته<sup>(٢)</sup>) أي: هذا الكتاب الذي جمع فيه نين «المقنع» و«السيح»، وضمة إليه ما تيسر من الفوائد: (مُنْتَهَى) أي: محلاً تسهي إليه (الإرادات) أي: المقاصد، فلا تتجاوزره. (في جمع المقنع مع الشحيح وزيادات)، قال مؤلفه: لأنه لا يرادُ كِتَابَاتُ أَكْثَرِ مَسَائِلَ مِنْهُ فِي

(١) قوله: (الزَمْنُ) بحيث يُطْلَقُ أَنَّهُ ذَاكِرٌ حُكْمِ الْأَوَّلَى حِينَ أَفْتَى بِالثَّانِيَةِ.

(٢) قوله: (وَسَمَّيْتُهُ) مِنَ الْوَسْمِ، وَهُوَ الْعَلَامَةُ.

أَقْلَ مِنْ لَفْظِهِ.

وقوله: «مع التَّنْقِيح» كَانَ أَوْلَى مِنْهُ: «والتَّنْقِيح». قال في «دُرَّة الغَوَاص»: لَا يُقَالُ: اجْتَمَعَ فُلَانٌ مَعَ فُلَانٍ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: اجْتَمَعَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ.

وَأَجِيبْ عَنْهُ: بِمَا فِي «الصَّحَاح». بِجَامَعَهُ عَلَى كَذَا، أَي: اجْتَمَعَ مَعَهُ.

وَنُظِرَ فِيهِ<sup>(١)</sup>: بِأَنَّهُ سَمَّيْنَاهُ عَلَى طَرِيقِ التَّنْقِيلِ، فَلَا حُجَّةَ فِيهِ.  
(وَأَسْأَلَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْعِصْمَةَ) أَي: أَدَّيْمَتَهُ بِلُطْفِهِ مِنْ الرِّثْلِ، (و) أَسْأَلَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَيْضًا (النَّفْعَ بِهِ) أَي: أَنْ يَنْفَعَهُ.

(١) قوله: (وَنُظِرَ فِيهِ) أَقْوَى: تَنْظِيرُ الشَّارِحِ، رَحِمَهُ اللَّهُ، فِيهِ نَظَرٌ! فَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(١)</sup>.

إِذَا نَكِرْتَنِي بِلَدَةٍ أَوْ نَكِرْتَنِيهَا حَرَحْتُ مَعَ الْبَارِي عَلَى سَوْدٍ  
يَقُولُ: مَصَاحِبًا لِلْبَازِي عَلَى شَيْءٍ مِنْ ظُلْمَةِ اللَّيْلِ.  
وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ<sup>(٢)</sup>:

وَأَوْقَدَتِ الشُّعْرَى مَعَ الْبَيْلِ نَارَهَا وَأَمْسَتْ مُحُولًا جِلْدُهَا يَتَوَسَّفُ  
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ حَآءَ مَعَهُ الْمَلَأْتُكَهُ مُقْتَرِنِينَ﴾ [نَحْرُف. ٥٣].  
أَي: يَشْهَدُونَ مَعَهُ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ. (ح ع م ص)<sup>(٣)</sup>.

[١] «ديوان بشار بن برد» (٥٨٥/١).

[٢] «ديوان الفرزدق» (ص ٣٨٨).

[٣] في الأصل: «عثمان بن منصور».

بهذا الكتاب طالبي الاستفادة. وقد نفع الله به شرقًا وغربًا، والله الحمد.

(وَأَنْ يَرْحَمَنِي) بِرَحْمَتِهِ الَّتِي وَسَّعَتْ كُلَّ شَيْءٍ، (و) أَنْ يَرْحَمَ (سَائِرَ الْأُمَّةِ) أَي: أُمَّةَ إِبْرَاهِيمَ دَعْوَةَ النَّبِيِّ ﷺ.

و«سائر»: إِمَّا مِنْ سُورِ الْبَلَدِ، فَيَكُونُ بِمَعْنَى: الْجَمِيعِ، فَهُوَ مِنْ عَصَفِ الْعَامِّ عَلَى الْحَاصِّ. أَوْ مِنَ الشُّورِ، بِمَعْنَى الْبَقِيَّةِ، أَي: بَاقِي الْأُمَّةِ.

بَدَأَ بِالذُّعَاءِ لِنَفْسِهِ؛ لِعُمُومِ حَدِيثٍ: «بَدَأَ سَمِيكَ»<sup>١</sup>. وَتَنَى بِالذُّعَاءِ بِالنَّفْعِ بِكِتَابِهِ؛ لِعَوْدِ ثَوَابِهِ إِلَيْهِ؛ لِحَدِيثٍ: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا»<sup>٢</sup>. وَخَتَمَ بِالذُّعَاءِ لِبَاقِي الْأُمَّةِ؛ تَعْمِيمًا لِلذُّعَاءِ؛ لِلأَمْرِ بِهِ.

«تَمَتَّةٌ»: قَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى: إِنَّمَا اخْتَرْنَا مَذْهَبَ أَحْمَدَ عَلَى مَذْهَبِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَيْمَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ أَشَرُّ مِنْهُ وَأَقْدَمُ هِجْرَةً، مِثْلُ مَالِكٍ وَسُفْيَانَ وَأَبِي حَنِيفَةَ؛ لِمُوَافَقَتِهِ<sup>(١)</sup> الْكِتَابَ وَاسْنَتَهُ وَالْقِيَاسَ

(١) قَوْه: (لِمُوَافَقَتِهِ) أَي: لِسُنَّةِ مُوَافَقَتِهِ، وَإِلَّا فَالْأَيْمَةُ الْمَذْكُورُونَ مُوَافِقُونَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. (ع ن).

امْتَحَنَ لِإِمَامٍ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالضَّرَاءِ وَاشْتِرَاءِ، تَدْوِلُهُ أَرْبَعَةٌ

[١] أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩٩٧) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.

[٢] أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٠١٧) مِنْ حَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

احسبي، فإنه كان إماماً في القرآن، وله فيه «التفسير العظيم»، وكتب من علم العربية ما طلع به على كثير من معاني كلام الله عز وجل. وروى أبو الحسين بن المنادي سنده إلى الحسين بن إسماعيل، قال: سمعت أبي يقول: كُنَّا نَجْتَمِعُ فِي مَجْلِسِ أَحْمَدَ رُهَاءَ عَلَى حَمْسَةِ آلَافٍ أَوْ يَزِيدُونَ، أَقَلُّ مِنْ خَمْسِ مِئَةٍ يَكْتُبُونَ، وَالْبَاقِي يَتَعَلَّمُونَ مِنْهُ حُسْنَ الْأَدَبِ، وَحُسْنَ السُّنَنِ. انتهى.

ولم يؤلف الإمام أحمد في الفقه كتاباً، وإنما أخذ أصحابه مذهبَهُ مِنْ أَقْوَالِهِ، وَأَفْعَالِهِ، وَأَجَوِبَتِهِ، وَغَيْرِهَا.

حُفَاءٌ؛ بَعْضُهُمْ بِالضَّرَاءِ، وَبَعْضُهُمْ بِالسَّرَاءِ! فَكَانَ فِيهِمَا مُعْتَصِمًا بِاسْمِهِ عَزَّ وَجَلَّ. تَدَاوَلَهُ الْمَأْمُورُ، وَالْمُعْتَصِمُ، وَالْوَائِقُ، نَعَصُهُمْ بِالضَرْبِ وَالْخَمْسِ، وَبَعْضُهُمْ بِالْإِحَافَةِ وَالتَّرْهِيْبِ. ثُمَّ امْتَحِنَ آيَاتُ الْمَتَوَكِّلِ بِاتِّكْرَامِ وَالتَّعْطِيمِ، وَبُسِطَتِ الدُّنْيَا إِلَيْهِ، فَمَا رَكَنَ إِلَيْهَا، وَلَمَّا انْتَقَلَ عَنْ حَالَتِهِ الْأَوْبَى.



## (كِتَابُ)

هو خبرٌ لُمْتَدَاً مَحْدُوفٌ، أي: هذا كتابٌ. أو: مُبْتَدَأٌ خبرُهُ مَحْدُوفٌ، أي: مما يُذَكَّرُ كِتَابٌ. وَيَحُورُ نَصُّهُ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ، لَكِنْ لَا يُسَاعِدُهُ الرَّسْمُ إِلَّا مَعَ الْإِضَافَةِ. وَكَذَا يُقَالُ فِي نَظَائِرِهِ.

وَهُوَ مَصْدَرٌ، كَالْكِتَبِ، وَالْكِتَابَةُ: مَعْنَى الْجَمْعِ، وَمِنْهُ الْكِتَابَةُ - بِالْمِثْلَةِ - سَجِيسٌ، وَالْكِتَابَةُ بِالْقَمَمِ لَجَمْعِ الْكَلِمَاتِ وَالْحُرُوفِ.

وَهُوَ هُنا مَعْنَى. الْمَكْتُوبِ الْجَامِعِ بِمَسَائِلِ اطَّهَارَةٍ، مِنْ تَبَانِ أَحْكَامِهَا، وَمَا يُوحِيهَا، وَمَا يُتَطَهَّرُ بِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. فَذَلِكَ قَالُوا: إِنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْكِتَابِ.

وَبَدَأَ الْفُقَهَاءُ بِالطَّهَارَةِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ الصَّلَاةُ، وَالطَّهَارَةُ شَرْطُهَا، وَالشَّرْطُ مُقَدِّمٌ عَلَى الْمَشْرُوطِ.

وَقَدَّمُوا الْعِبَادَاتِ؛ اهْتِمَامًا بِالْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ. ثُمَّ الْمَعَامَلَاتِ؛ لِأَنَّ مِنْ أَسْبَابِهَا الْأَكْلَ وَالشُّرْبَ وَنَحْوَهُ مِنَ الصَّرُورِيِّ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْكَبِيرُ وَالصَّغِيرُ، وَشَهْوَتُهُ مُقَدِّمَةٌ عَلَى شَهْوَةِ النَّكَاحِ. وَقَدَّمُوهُ عَلَى الْحَيَايَاتِ وَالْحُدُودِ وَالْمُخَاصَصَاتِ؛ لِأَنَّ وَقُوعَهَا فِي الْعَالِبِ بَعْدَ الْفَرَاحِ مِنْ شَهْوَةِ النَّطَنِ وَالْفَرَجِ.

(الطَّهَارَةُ): مَصْدَرٌ طَهَّرَ، بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ، كَمَا فِي «الصَّحاحِ». وَالْأَسْمُ: الطَّهَرُ.

وهي لغة: التَّطَافَةُ والتَّرَافَةُ عن الأقدارِ، حتَّى المعنويَّة<sup>(١)</sup>.  
وشرعاً: (ارتفاعُ حَدَثٍ)<sup>(٢)</sup> أي: زوالُ الوَصفِ الحاصِلِ به،  
المانعِ من نحوِ صلاةٍ وطَوافٍ.

### كِتَابُ الطَّهَارَةِ

(١) كالخسبِ والجفدِ وجميعِ الذُّنُوبِ المُنْقِضَةِ للإِسَابِ لِمُدُنْسَةِ عِرْضِهِ<sup>(١)</sup>.  
«فَبُذِّتْ»: مُسَمَّى الْكُتُبِ وَالتَّرَاجِمِ؛ أَبَدَى فِيهَا اسْمُكَ الْحُرْحَانِي سَبْعَ  
احْتِمَالَاتٍ، الْمُخْتَارُ مِنْهَا: أَنَّهَا لِلْأَلْعَاطِ؛ نَاعْتِبَارُ دَلَالَتِهَا عَلَى  
الْمَعَانِي<sup>(٢)</sup>. وَمِنْهُ مَا فِي «الصَّحِيحِ»<sup>(٣)</sup> عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
كَانَ إِذَا دَخَلَ عَلَى مَرِيضٍ قَالَ: «لَا نَاسَ، طَهَّوْا إِنْ شَاءَ اللَّهُ». أَيِ:  
مُصَهِّرٍ مِنَ الذُّنُوبِ.

(٢) قوله: (ارتفاعُ حَدَثٍ) إِنَّمَا غَبَّرَ فِي حَاجِبِ الْحَدَثِ بِالْإِرْتِفَاعِ، وَفِي  
جَانِبِ الْخَنْثِ بِالرُّوَالِ؛ لِأَنَّ امْرَأَةً بِالْحَدَثِ هُنَا. الْأَمْرُ الْمَعْنَوِيُّ،  
وَالْإِرَائَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْأَحْرَامِ غَالِبًا، فَلَمَّا كَانَ الْحَبِثُ قَدْ يَكُونُ  
جُزْئًا، نَاسَبَ التَّعْبِيرُ مَعَهُ بِالْإِرَائَةِ، وَلَمَّا كَانَ لِحَدَثٍ أَمْرٌ مَعْنَوِيًّا،  
نَاسَبَ التَّعْبِيرُ فِيهِ بِمَا يَنَاسِبُهُ، وَإِنْ نَاسَبَ غَيْرُهُ أَيْضًا، فَتَقَطَّرَ.  
(م خ)<sup>(٤)</sup>.

[١] انشعاق ليس في ( ) .

[٢] انظر: «إرشاد أولي النهى» (١١/١).

[٣] أخرجه البخاري (٣٦١٦)، (٥٦٥٦).

[٤] «حاشية الحلوني» (١١/١).



قال في «الرعاية الكبرى» لاسي حمداً: الحدث: ما قَتَضَى وَضُوءًا، أو غَسَلًا، أو هَمًّا، أو اسْتِحْمَارًا، أو اسْتِحْدَاءً، أو مَسْحًا، أو تَيْمُمًا قَصْدًا: كَوَطْءٍ، وَبُوبٍ، وَنَحْوٍ، وَحَوْهَمًا، غَالِبًا أَوْ اتَّفَاقًا: كَتَخِيضٍ وَبِمَاسٍ وَاسْتِحَاضَةٍ وَنَحْوِهَا. وَاحْتِلَامٍ بَائِمٍ وَمَجْنُونٍ وَمُعْمَى عَلَيْهِ، وَخُرُوجِ رِيحٍ مِنْهُمْ. انتهى.

اعلم أَنَّ الْحَدَثَ يُطْلَقُ عَلَى الْخَارِجِ مِنَ السَّبِيلِ، وَعَلَى خُرُوجِهِ، وَعَنِ الْمَعْنَى الْقَائِمِ بِالذَّنِّ الْحَاصِلِ بِخُرُوجِ ذَلِكَ الْخَارِجِ. وَحُكْمُ هَذَا الْوَصْفِ: الْمَنْعُ مِنَ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا. وَطُلُقٌ عَلَى نَفْسِ الْمَنْعِ. فَلِلْحَدَثِ إِطْلَاقَاتٌ أَرْبَعَةٌ.

إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ، فَالْمُدْسِثُ تَفْسِيرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هَذَا: بِالْوَصْفِ الْقَائِمِ بِالذَّنِّ، كَمَا قَالَ الشَّارِحُ فِيمَا يَأْتِي عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: «وَهُوَ مَا أَوْجَبَ» أَيِ: مَعْنَى يَقُومُ بِالذَّنِّ. إلخ. وَالضَّمِيرُ فِي «مَعْنَاهُ» لِلْحَدَثِ، وَ«مَا» مَعْطُوفٌ عَلَى الْحَدَثِ. فَتَدَبَّرْ.

ثُمَّ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْحَاصِلَ بِغَسْلِ الْمِيَّتِ فِي مَعْنَى رِفَاعِ الْحَدَثِ؛ لِأَنَّهُ تَعُدُّيٌّ لَا عَنْ حَدَثٍ، فِيهِ بَظَرٌ! فَإِنَّ الْحَدَثَ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ: مَا أَوْجَبَ وَضُوءًا أَوْ غَسَلًا؛ لَا أَنَّ الْحَدَثَ<sup>١</sup> مَا عُقِلَ مَعْنَاهُ، فَسَبَّهْ لَهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (ع ن) [٢].

[١] في (أ): «لأن الحدث».

[٢] «حاشية عثمان» (٩/١)

والارتقاء: مصدر ارتفع. ففيه المطابقة بين المفسر والمفسر<sup>(١)</sup> في اللزوم، بخلاف الرفع. ويأتي معنى الحدث.

(وما في معناه) أي: معنى ارتفاع الحدث، كالحاصل بغسل الميت؛ لأنه تعبدّي، لا عن حدث. وكذا: غسل يدي إقائه من نوم الليل. وما حصل بالوضوء والغسل المستحبين. وما راد على المرأة في وضوء وغسل. وغسل الذكر والأنثيين من المذي إن لم يُصبها. وكوضوء نحو استحاضة إن قيل: لا يرفع الحدث<sup>(٢)</sup>.

(بماء): متعلق ب«ارتفاع». (طهور مباح<sup>(٣)</sup>) فلا يرفع حدث بغير ماء طهور مباح.

- (١) (المفسر): «ارتفاع». (والمفسر): «الطهارة»<sup>[١]</sup>.
- (٢) والمذهب: أنه يرفع. (تقرير ع ب ط)<sup>[٢]</sup>.
- (٣) قوله: (مباح) احتراز به عن المحرم بسائر أنواعه؛ كالمسروق، والمعصوب، والمودع المحجود، والماء المسبل بشرب. فإن ذلك كله لا يرفع الحدث الأكبر ولا الأصغر. (دوشري)<sup>[٣]</sup>.
- قال في «المعني»: إما سمي الوضوء والغسل طهارة؛ لكونه ينفي الذنوب والآثام، كما ورد في الأخبار. (ح ع)<sup>[٤]</sup>.

[١] اتعليق ليس في (.)

[٢] اتعليق ليس في (أ).

[٣] انظر: «فتح وهاب المرب» (١/٦٧).

[٤] «إرشاد أولي النهى» (١/١٢).

(وَزَوَالَ خَبَثٍ) أي: تَجَسَّسِ حُكْمِيَّ، (بِه<sup>(١)</sup>) أي: بالماء الطَّهُورِ،  
(وَلَوْ لَمْ يُنَحْ<sup>(٢)</sup>) فَتَزُولُ النَّجَاسَةُ سَحْوٍ مَغْضُوبٍ؛ لِأَنَّ إِرَالَتَهَا مِنْ قِسْمِ  
التَّزْوِيلِ، بِخِلَافِ رَفْعِ الْحَدَثِ.  
وَتَزُولُ النَّجَاسَةُ بِاسْمَاءٍ وَاحِدَةٍ، إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ سَحْوٍ كُلِّبِ. (أَوْ)  
بِاسْمَاءِ طَهُورٍ (مَعَ تُرَابٍ طَهُورٍ، أَوْ نَحْوِهِ) كَصَابُونٍ وَأُسْتَانٍ، إِنْ كَانَتْ  
مِنْهُ، فَلَا يَكْفِي فِيهَا الْمَاءُ وَاحِدَةً.

(١) قوله: (بِه) أي: بالماء الطَّهُورِ.

قال شيخنا: وفيه إرجاعٌ لضميرٍ إلى الموصوفِ مع بعض صفاته دون  
بعض، وهو بخلاف المعهود في كلامهم فيما إذا تقدَّم مُقَيَّدٌ بقيدٍ  
وتأخَّرَ ضَمِيرٌ، من أنَّ الضمير: إما أن يرجع إلى المُقَيَّدِ مع قَيِّدِهِ، أو  
للمُقَيَّدِ فقط.

أقول: يُمكنُ أن يرجع الضميرُ لنفس المُقَيَّدِ، واشتراطُ الصُّهُورَةِ؛ إِنَّمَا  
استفِيدَ مِنْ بَنِي اشْرَاطِ الْإِبَاحَةِ فَقَطْ، فَمِنْ مَا قَالَهُ سَيِّحًا. (م خ) <sup>[١]</sup>.

(٢) قوله: (وَلَوْ لَمْ يُنَحْ) اعْلَمْ أَنَّ احْتِهْيَ عَنْهُ أَقْسَمُ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ النَّهْيُ عَنْهُ بَعِينَةً، كَالْكُفْرِ، وَالْكَذِبِ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ النَّهْيُ عَنْهُ لَوْصِفِهِ اللَّازِمُ لَهُ؛ كَالنَّهْيِ عَنْ صَوْمِ الْعِيدِ  
وَأَتَامِ التَّشْرِيقِ يعني في غيرِ سُئُلِكَ كما يأتي في «الحج».

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ لِأَمْرِ حَارِجٍ غَيْرِ لَارِهِ؛ كَاسْعٍ بَعْدَ بَدَأِ احْتِمَاقِ.

[١] «حاشية الحلوتي» (١/١٤)، والتعليق ليس في (أ).

(أو) رَوَالُ خَبَثٍ (نَفْسِهِ) أَي: بِغَيْرِ شَيْءٍ يُفَعَّلُ بِهِ، كَخَمْرَةٍ انْقَبَتَ بِنَفْسِهَا خَلًّا، وَمَاءٍ كَثِيرٍ مُتَغَيِّرٍ بِجَاسَةِ زَالٍ تَغْيِيرُهُ بِنَفْسِهِ. فَالْبَاءُ لِلتَّجَنُّبِ الْمَجَازِيَّةِ.

(أو) ارْتِفَاعُ حُكْمَهُمَا<sup>(١)</sup> أَي: الْحَدِيثُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ، وَالْحَبَثُ (بِمَا يَقُومُ مَقَامَهُ) أَي: الْمَاءِ، كَالْتَّيْتُمُ وَالِاسْتِحْصَارِ.

وَكَالْوَضْعِ بِمَاءٍ مَغْضُوبٍ، فَإِنَّ الْهَيَّ عَنْهُ لِأَمْرِ حَارِجٍ عَنْهُ، وَهُوَ اغْصَبْتُ، يَفْكُ عَنْهُ بِالْإِدْنِ مِنْ صَاحِبِهِ، أَوْ امْسِكْ وَنَحْوَهُ، فَهَذَا الْأَخِيرُ الصَّحِيحُ مِنْ الْمَذْهَبِ: أَنَّهُ كَالِدِي قَبْلَهُ فِي اقْتِضَاءِ لِفْسَادٍ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

وَخَالَفَ الطُّوفِيُّ وَالْأَكْثَرُ فِي ذَلِكَ فَقَالُوا: لَا يَفْتَضِي الْفُسَادَ. وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ.

قَالَ الْأَمْدِيُّ: لَا جِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي الْفُسَادَ، إِلَّا مَا يُقَلُّ عَنْ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْعِدَاتِ وَالْمُعَامَلَاتِ.

وَالْزَمَ<sup>(٢)</sup> الْقَاضِي الشَّافِعِيُّ بُصْلَانَ لِبَيْعٍ بِاتَّفَاقَةٍ بَيْنَ وَاحِدَةٍ وَوَنَدَاهَا. انْتَهَى مِنْ «شرح التحرير»<sup>[٣]</sup>.

(١) قَوْلُهُ: (أو) ارْتِفَاعُ حُكْمَهُمَا أَي: حُكْمُ الْحَدِيثِ وَالْحَبَثِ؛ لِأَنَّ التَّرَاتِ يَرْفَعُ حُكْمَ الْحَدِيثِ، وَلَا يَرْتَفِعُ الْحَدِيثُ، بَلِ الْحُكْمُ. فَيَدَا وَجَدَ الْمَاءَ لِرِمِّهِ اسْتِعْمَالَهُ.

[١] فِي (أ): «وَالْتَرَم».

[٢] «التَّجَنُّبُ» (١/٥) (٢٣٠١).

وهذا الحد لصاحب «التنقيح»، وسبقه إلى قريب منه الموفق<sup>(١)</sup>. واعترضه الحجاوي، كما أوضحته في «الحاشية».

(١) قوله: **(بماء طهور مباح)** وبضه. قوله: «بماء طهور مباح..» وقوله: «.. به.. ولو لم يُسح.. أو مع تراب طهور، ونحوه.. أو بنفسه..» وقوله: «بما يقوم مقامه..» تبع فيه المسح، وقد سبقه إلى قريب منه الموفق وغيره، ولا حاجة إليه؛ لأنه من المحدود، فلا يُذكر في الحد، كبقية شروط الطهارة. فكان يكفي أن يقول: «ارتفع حدث وما بمعاة، وزوال خبث، أو ارتفاع حكمهم». قاله الحجاوي في «ح التنقيح». انتهى. (ح م ص)<sup>[١]</sup>.



[١] «إرشاد أولي السبيل» (١/١٢، ١٣)، وأصر: «حاشية التنقيح» (١/٣٤).

## (بَابُ)

## بَيَانُ أَنْوَاعِ الْمِيَاهِ، وَأَحْكَامِهَا، وَمَا يَتَّبَعُهَا

وبَابُ الشَّيْءِ: مَا تُؤْصَلُ مِنْهُ إِلَيْهِ. فَبَابُ الْمِيَاهِ: مَا تُؤْصَلُ مِنْهُ إِلَى الْوُقُوفِ عَلَى مَسَائِلِهَا.

(الْمِيَاهُ): حَمْعُ مَاءٍ، بِاعْتِبَارِ مَا يَتَنَوَّعُ إِلَيْهِ شَرْعًا (ثَلَاثَةٌ<sup>(١)</sup>)  
بِالِاسْتِقْرَاءِ:

## بَابُ

(١) قَوْلُهُ: (الْمِيَاهُ ثَلَاثَةٌ): لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّو: إِمَّا أَنْ يَحُورَ الْوُصُوءُ بِهِ، أَوْ لَا، فَإِنْ حَارَ فَهُوَ الطَّهُّورُ، وَإِنْ لَمْ يَحُزْ فَلَا يَحِلُّو: إِمَّا أَنْ يَحُورَ شُرْبُهُ، أَوْ لَا، فَإِنْ جَارَ فَهُوَ الطَّاهِرُ، وَإِلَّا فَهُوَ النَّجِسُ.  
أَوْ تَقُولُ. إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَادُّونًا فِي اسْتِعْمَالِهِ أَوْ لَا. الشَّانِي النَّجِسُ. وَالْأَوَّلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُضَهَّرٌ لِبَعْضِهِ أَوْ لَا. الْأَوَّلُ الطَّهُّورُ. وَالثَّانِي الطَّاهِرُ.  
وَرَادَ ابْنُ رَزِينٍ: الْمَشْكُوكُ فِيهِ.

وَطَرِيقُهُ لِشَيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ: أَنَّهُ يَنْقَسِبُ إِلَى صَاحِرٍ وَنَجِسٍ. وَقَالَ: إِبْنُ اثْبَاتٍ  
يُسَمَّى طَاهِرٍ غَيْرِ مُضَهَّرٍ لَا أَصْلَ لَهُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. (ش ع)<sup>[١]</sup>.  
وَالْمَاءُ: خَوْهَرٌ بَسِيطٌ لَطِيفٌ سَيَّالٌ بَصَبِيحُهُ. وَاحْتِرَازٌ بِالْبَسِيطِ: مَا لَمْ  
يَتَرَكَّبْ مِنْ أَحْزَاءٍ مُخْتَلِفَةِ الطَّبَائِعِ: كَالْعُنَاصِرِ لِأَرْبَعَةٍ. وَخَرَجَ بِهِ: مَا  
رَكَّتْ مِنْهَا. وَبِ «لَطِيفٍ»: الْكَثِيفُ كَالثَّرَابِ. وَبِ «سَيَّالٍ»: حَوِ

[١] «كشاف القناع» (٣٣/١).

(طَهُورٌ<sup>(١)</sup>)، وهو أشرفُها. قال ثعلبٌ: طَهُورٌ، بفتح الطاء: الطاهرُ في ذاته المُطَهَّرُ لغيره. انتهى.

فهو من الأسماء المتعدية، قال تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾ [الأنفال: ١١]. وقال عليه السلام عن ماء البحر: «هو الطَهُورُ مدوهُ»<sup>(١)</sup>. ولو لم يكن مُنعَدًّا بمعنى المُطَهِّرِ، لم يكن ذلك

إيهاء. وب «طَبِيعَه»: بقية المائعات، فإنها نَسِيلُ بالمعلحة. وله لوث على المشهور، لا أنه يتلوَّث بِلونٍ إنائيهِ. (ح م ص)<sup>(٢)</sup>.

(١) قدَّم الطَهُورَ على قَسمِيهِ؛ لمرتبته على الصَّفَينِ الآخَرَيْنِ؛ لأنه يُستَعْمَلُ في العادات والعبادات.

إِن قُت: طَهُورٌ على وزنِ فَعُولٍ، كَصَبُورٍ وشُكُورٍ، لمن يَتَكَرَّرُ منه ذلك، فيفتضي جَوَارَ تَكَرُّارٍ لطهارةِ الماءِ الطَهُورِ إذا كان قليلاً؟ أجيِب عنه: بأن نقول: قد يأتي أسماءُ لآلَةٍ كسُحُورٍ، لما يتسَخَّرُ به، فيحوزُ أن يكونَ «طَهُورٌ» كذلك، وليس من صبيغِ المبالغة في هذا المحل.

ولو سُلِّمَ اقتصاؤه للتكرار في الحكم، فالمرادُ جمعًا بين الأدلة ثبوت ذلك لحس الماء، أو باعتبار تَكَرُّرِ الطهارة فيما يردُّدُ على المحلِّ دُونَ المُنفَصِلِ عنه. قاله الدنوشري<sup>(٣)</sup>.

[١] أخرجه أبو داود (٨٣)، وترمذي (٦٩)، ولساني (٥٩، ٣٣٢)، وابن ماجة (٣٨٦) من حديث أبي هريرة. وصححه الألباني في «الإرواء» (٩).

[٢] «إرشاد أولي النهي» (١٥/١).

[٣] انظر: «فتح موبى الموهب» (١٠٤/١).

جَوَانِبًا لِقَوْمٍ حِينَ سَأَلُوهُ عَنِ الْوُضُوءِ بِهِ؛ إِذْ لَيْسَ كُلُّ طَاهِرٍ مُصَهَّرًا. وَلَا يُتَنَافَاهُ: «خُلِقَ الْمَاءُ طَهُورًا لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ»<sup>(١)</sup>. فَقَدْ جَمَعَ الْوَصْفَيْنِ؛ كَوْنُهُ نَزْهًا لَا يَنْجُسُ بغيره، وَأَنَّهُ يُطَهِّرُ غَيْرَهُ.

(يَرْفَعُ الْحَدَثَ) أَي: لَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ غَيْرُهُ، بِقَرِينَةِ الْمَقَامِ<sup>(٢)</sup>. (وَهُوَ) أَي: الْحَدَثُ: (مَا) أَي: مَعْنَى يَقُومُ بِالْبَدَنِ (أَوْجِبَ وَضُوءًا) أَي: جَعَلَهُ الشَّرْعُ سَبَبًا لَوْجُوبِهِ. وَيُوصَفُ بـ«الْأَصْغَرِ». (أَوْ) أَوْجِبَ (غُسْلًا)<sup>(٣)</sup> وَيُوصَفُ بـ«الْأَكْبَرِ». وَبِئْسَ نَجَاسَةً، فَلَا تَقْصِدُ الصَّلَاةَ بِحَمَلِ مُحَدِّثٍ.

وَالْمُحَدِّثُ: مَنْ لَزِمَهُ - نَحْوُ صَلَاةٍ - وَضُوءٌ، أَوْ غُسْلٌ، أَوْ تَيْمُمٌ. وَاطَّاهَرُ: ضِدُّ الْمُحَدِّثِ وَالنَّجِسِ. وَالْمُحَدِّثُ: لَيْسَ نَجِسًا وَلَا طَاهِرًا. (إِلَّا حَدَثَ رَجُلٍ)<sup>(٣)</sup> لَا امْرَأَةً وَصَبِيًّا، (و) إِلَّا حَدَثَ (خُنْثَى) مُتَسَكِّلٍ بَاغٍ؛ احتياطًا. فَلَا يَرْتَفِعُ (ب) مَاءٍ (قَلِيلٍ) لَا يَبْلُغُ قُلْتَيْنِ (خَلَّتْ

(١) قوله: (بِقَرِينَةِ الْمَقَامِ)؛ لَأَنَّهُ فِي مَقَامِ اسْبَابٍ، وَهُوَ يَفِيدُ احْتِصَارَ أَي: مَقَامِ تَقْسِيمِ الْمَاءِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، فَحُتُّ ذِكْرُ أَنَّ الطَّهَوْرَ يَرْفَعُ الْحَدَثَ دُونَ قَسِيمِيهِ: أَفَادَ.

(٢) قوله: (مَا أَوْجِبَ وَضُوءًا أَوْ غُسْلًا) أَي: تَسَبَّبَتْ عَنْهُ وَخَوْنُهُمَا، وَإِلَّا فَالْمُوجِبُ الشَّارِعُ.

(٣) قوله: (إِلَّا حَدَثَ رَجُلٍ.. إلخ) الْحَدَثُ: اسْمٌ لِلْحَارِجِ وَنَحْوِهِ



به) امرأة (مُكَلَّفَةٌ، ولو) كانت (كافِرةً)؛ لأنها أدنى من المسلمة وأبعد من الطاهرة؛ ولعموم الخبر الآتي. (لَطَهَارَةٌ كَامِلَةٌ<sup>(١)</sup>) لا يعصها (عن حَدِيثٍ) بحيث تكون خلوتها باستعماله (كَخَلْوَةِ نِكَاحٍ) فلا أثر إذا شاهدتها مُمَيِّزٌ<sup>(٢)</sup>، أو كافرٌ، أو امرأة، أو قَيٌّ. (تَعَبُّدًا<sup>(٣)</sup>) أي: قلنا

الموجب لذلك، ويُصنق على المعنى القائم بالدين، المانع من الصلاة ونحوها. وهذا هو الذي يرتفع بالوضوء والغسل.

(١) قوله: (كَامِلَةٌ) أي: محتمة شروطها، وفروضها، فلو انحس شيء من ذلك، لم تؤثر خلوتها به.

لا يُقال: الكافرة لا تصح بيثها، فطهارتها لخبيص أو يقاس أو جدية ليست كاملة، فلا تؤثر! وقد حُزِمَ أنها مؤثرة، لأننا نقول: أسيئة ليست شرطاً في طهارتها؛ تعذرهما منهما، لما يأتي. (ح) <sup>[١]</sup>.

(٢) أو شاهد الماء.

قبت: وظاهره: ولو أعمى. (ح م ص) <sup>[٢]</sup>.

(٣) قوله: (تَعَبُّدًا) قد الأتني: معنى كون الحكم تعبدًا: أنه لا يظهر لنا وجهه، لا أنه الذي لا وجه له؛ لأن لكل حكم وجهًا، لأن الأحكام مبروطة بالمصالح ودرء المفاسد، فما لم تظهر له مصلحته أو مفاسده اصطَلَحُوا على أن يُسَمَّوْهُ: تعبدًا. (م خ) <sup>[٣]</sup>.

[١] «إرشاد أولي النهى» (١/١٦).

[٢] «إشعاع» ليس في (أ).

[٣] «حاشية الحلواني» (١/١٧).

ذِيكَ تَعْبُدًا؛ لِأَمْرِ الشَّارِعِ بِهِ، وَعَدَمِ عَقْلِ مَعْنَاهُ. قَالَ الْحَكَمُ بْنُ عَمْرٍو  
الْبَغْفَارِيُّ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ صَهْوَرِ الْمَرْءِ<sup>[١]</sup>.  
رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، إِلَّا أَنَّ النَّسَائِيَّ وَابْنَ مَاجَةَ<sup>(١)</sup> قَالَا: «وَضَوْءُ الْمَرْأَةِ».  
وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَاحْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ  
الْأَتْزَمِ، وَقَالَ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ: «كُثُرَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
يَقُولُونَ ذَلِكَ. وَهُوَ لَا يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ، فَيَكُونُ تَوْقِيفًا. وَمِمَّنْ كَرِهَهُ:  
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَرْجِسَ.

وَحُصِّصَ بِالْحُلُوةِ؛ لِقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ: تَوَضَّأَ أَنْتَ هَاهُنَا،  
وَهِيَ هَاهُنَا، فَإِذَا خَلَّتْ بِهِ، فَلَا تَقْرَبْنَهُ.

وَبِالْقَلِيلِ؛ لِأَنَّ الْجَاسَةَ لَا تَوَثِّرُ فِي الْكَثِيرِ، فَهَذَا أَوْلَى، وَلِأَنَّ الْغَالِبَ  
عَلَى النِّسَاءِ أَنْ يَتَضَهَّرْنَ مِنَ الْقَبِيلِ.

وَعَلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ: أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِحُلُوتِهَا بِالنِّثَابِ، وَلَا بِالْمَاءِ لِإِزَالَةِ  
خَبَثٍ، أَوْ طَهْرِ مُسْتَحَبٍّ، وَلَا لَخَبْوَةِ خُنْتَى مُسْتَكِيلٍ، وَلَا غَيْرِ بِالْعَةِ، وَلَا  
لَتَعْضِ طَهَارَةٍ.

(١) قَوْه: (ابْنُ مَاجَةَ) يُقْرَأُ بِالنِّثَابِ وَقَفًا وَوَضَلًا، وَمِثْلُهُ: سَيِّدُهُ، وَمَنْدُهُ،  
وَبَزْدَزْبُهُ. وَجَمَعَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ فِي بَيْتٍ فَقَالَ:  
سَيِّدُهُ وَبَزْدَزْبُهُ وَمَاجَهُ مِثْلُهَا مَنَدُهُ بِهَا وَضَلًا وَوَقَفًا لَفْظُهَا

[١] أخرجه أحمد (٢٥٢/٣٤) (٢٠٦٥٥)، أبو داود (٨٢)، والترمذي (٦٤)، وابن  
ماجه (٣٧٣)، والنسائي (٣٤٢). وصححه لأبي في «الإرواء» (١١).

(وَيُزِيلُ) اسماء الطُّهُورُ. عَطَفَ عَلَى «يَرْفَعُ» أَي: وَلَا يُزِيلُ (الْخَبَثَ الطَّارِئَ) عَلَى مَحَلِّ طَاهِرٍ قَبْلَهُ غَيْرُهُ، لَمَّا يَأْتِي فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ. وَعَلِمَ مِنْهُ. أَنَّ نَحْسَ الْعَيْنِ لَا يُمَكِّنُ تَطْهِيرَهُ.

(وَهُوَ) أَي: الْمَاءُ الطُّهُورُ: الْمَاءُ (الْبَاقِي عَلَى خَلْقَتِهِ<sup>(١)</sup>) أَي: صِفَتِهِ، وَهِيَ الطُّهُورِيَّةُ، أَي. هُوَ الْمَاءُ الْمُطْلَقُ الَّذِي لَمْ يُقَيَّدْ بِوَصْفٍ ذُوْنَ آخَرٍ. وَهُوَ: مَاءُ الْبَحْرِ وَالنَّهْرِ، وَنَبْعِ الْأَرْضِ مِنْ عَيْنٍ أَوْ بئرٍ، وَمَا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَطَرٍ وَثَلْجٍ وَبَرَدٍ، غَدَبًا كَانَ أَوْ مَلْحًا، بَارِدًا أَوْ حَارًّا. (وَلَوْ تَصَاعَدَ) اسماء (ثُمَّ قَطَرَ. كَبَخَّارِ الْحَمَامَاتِ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَطْرَأْ عَلَيْهِ مَا يُزِيلُ طَهُورِيَّتَهُ، (أَوْ اسْتَهْلَكَ<sup>(٢)</sup> فِيهِ) أَي: الطُّهُورُ، مَاءً (يَسِيرُ

(١) قوله: (الباقى على خلقته) قر في «الصحاح»: الخِثَّةُ: البَطْرَةُ. قال شارح «الفروع»: وفَصْرَةُ الشَّيْءِ أَوُّهُ وَخَوْدُهُ، وَالْمَرَادُ بِهَا هَهُنَا. وَقَدْ ضُهِورُهُ إِلَيَّا؛ لِأَنَّ لَا أَطْلَاعَ لَهَا عَلَى صِفَتِهِ عَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ. فَبِهَذَا حَذَفَ الْمُصَنِّفُ قَيْدَ لأَصْلِ الْمَذْكُورِ فِي «المقنع»؛ تَبْيِيْهُهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ اسْتِمْرَارَهُ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا وَقَدْ الطُّهُورُ إِلَيَّا، لَا الصِّفَةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا فِي أَوَّلِ خَلْقِ اللَّهِ.

(٢) قوله: (أَوْ اسْتَهْلَكَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: «تَصَاعَدَ». وَحَمَلُهُ «تَصَاعَدَ» حَالًا؛ إِذَا مِنَ النَّسَبَةِ فِي ضُهورٍ، أَوْ مِنْهُ نَفْسِهِ، عَلَى الْقَوِيِّ بِحَوَارِ مَجِيءِ أَحَالٍ مِنَ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ فِيهِ خِلَافٌ، كَمَا وَقَعَ فِي مَجِيءِ لِحَالٍ مِنَ الْمُسْتَدَّ.

**مُسْتَعْمَلٌ**، أو) اسْتَهْلِكَ فِيهِ (مَائِعٌ طَاهِرٌ) كَسَبَ، (ولو) كَانَ اسْتِهْلَاكُهُ فِيهِ (لَعَدِمَ كِفَايَةً) الطُّهُورُ لِلطَّهَارَةِ قَبْلَهُ، (وَلَمْ يُغَيِّرْهُ) مَا اسْتَهْلِكَ فِيهِ إِنْ كَانَ مُخَافًا فِي الصَّفَةِ، أو الْقَرِصِ<sup>(١)</sup>؛ فَيُحْوِزُ اسْتِعْمَالَهُ، وَتَصْبَحُ الطَّهَارَةُ بِهِ<sup>(٢)</sup>.

وعليهما: «لو»؛ إشارة إلى الخلاف في كون ما ذُكِرَ صَهُورًا أو غَيْرَ طَهُورٍ<sup>[١]</sup>، وَأَنَّ الْمُسْتَهْلِكَ سَلَبَهُ الطَّهَوْرِيَّةَ.

وإن حُيِّلَتِ الْحُمْلَةُ حَالًا مِنَ الصَّمِيرِ فِي «يَرْفَعُ» و«يُزْسُ» كَانَتْ «لو» إشارة إلى الخلاف في كونه يرفع الحدث أو لا، وفي كونه يُزْسُ انخَبَثَ أو لا.

لكن صَرَّحَ فِي «الإقاع»: بَأَنَّ الْخِلَافَ فِي حَوَارِ الصَّهْرَةِ مِنْهُ وَعَدَمِهِ، وَأَنَّ الطَّاهِرَ يَصِيرُ طَهُورًا بِاسْتِهْلَاكِهِ فِي الصُّهُورِ، أو بَاقٍ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ، فَمَا عُسِلَ بِهِ لَمْ تَحْصُلْ طَهَارَتُهُ؛ لَكُونَهُ عُسِلَ بِغَيْرِ طَهُورٍ.

قال شيخنا «م ص»: كما هو ظاهر كلام المحققين من الأشياخ، لا أنَّ الخلاف في زوال صَهَوْرِيَّةِ الطُّهُورِ وَعَدَمِهِ، كما فرسه في «الرعايتين»، و«المروع»، ونعهم المصنف في «شرح المنتهى»، ورأه ابن قنيس. قاله الخلوتي<sup>[٢]</sup>.

- (١) قوله: (أو الفرض) أي: كما لو فرضنا أنَّ المخالط أَسْوَدُ أو أَيْضُ.  
(٢) وصرَّحَ فِي «الإقاع» بالكرَاهَةِ فِي هَذِهِ لَأَسْيَاءِ. ووَجَّهَهُ السَّارِخُ.

[١] سقطت: «أو غير طهور» من (أ).

[٢] «حاشية الخلوتي» (١/١٨).

والخلاف المشار إليه في ذلك<sup>(١)</sup>، لا في سلب الطهورية، كما ذكره ابن قنطس؛ بخلاف «الرعايتين» و«الفروع»، وتبعهم في «شرحه».

فإن غيره: سلب الطهورية. ويأتي توضيحه.

(أو استعمل) الطهور (في طهارة لم تحب) كتحديق، وغسل جمعة، (أو) استعمل في (غسل كافر<sup>(٢)</sup>) ولو ذميمة من حيض ونفاس؛ لجل وطء لمسلم؛ فلا يسلبه الطهورية؛ لأنه لم يرفع حدثاً، والكافر ليس من أهل النية.

(أو غسل به) أي: الطهور، ولو يسيراً (رأس بدلاً عن مسح) في وضوء؛ فلا يسلبه الطهورية؛ لعدم وجوب غسله في الوضوء.

أي: شارحه<sup>[١]</sup>.

- (١) قوله: (في ذلك) أي: في جوار التطهر وعدمه. قاه عثمان.
- (٢) قوله: (أو استعمل... إلخ) ضهرة كـ «التقيح»، و«الفروع»، و«المبدع»، و«الإبصار» وغيرها: عدم كراهة ما استعمل في طهارة لم تحب، أو غسل كافر، أو غسل به رأس بدلاً عن مسح. وصرح في «الإفناء» بالكراهة؛ أي: لمحلاف فيه، واستوجهه شارحه. (ع ن)<sup>[٢]</sup>.

[١] انشليق ليس في ( ).

[٢] «حاشية عثمان» (١٢/١).

**(وَالْمُتَغَيِّرُ بِمَحَلِّ تَطْهِيرٍ<sup>(١)</sup>)** غُطِفَ عَلَى «الْبَاقِي عَلَى حِلْقَتِهِ». دَكَرَهُ الْحَجَّائِيُّ فِي «حَاشِيَةِ التَّنْقِيحِ». فَإِذَا كَانَ عَلَى الْعُضْوِ طَاهِرٌ، كَرَعَفَرَانٍ وَعَجِينٍ، وَتَغَيَّرَ بِهِ الْمَاءُ وَقَتَ غَسْلِهِ: لَمْ يَمْنَعِ حُضُوءَ الطُّهَارَةِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَحَلِّ التَّطْهِيرِ، كَتَغَيَّرَ الْمَاءُ الَّذِي تَزَالُ بِهِ النِّجَاسَةُ فِي مَحَلِّهَا. (و) الْمَتَغَيِّرُ (بِمَا يَأْتِي) دَكَرَهُ (فِيمَا كُرِهَ) مِنَ الْمَاءِ، (و) فِي (مَا لَا يُكْرَهُ) مِنْهُ.

ثُمَّ بَيَّنَّ الْمَكْرُوهَ مِنْهُ بِقَوْلِهِ:

**(وَكُرْهٌ)** بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ **(مِنْهُ)** أَيِ: الطُّهُورِ:

**(مَاءٌ زَمَزَمَ فِي إِزَالَةِ خَبَثٍ<sup>(٢)</sup>)**؛ تَعْضِيمًا لَهُ. وَلَا تُكْرَهُ الْوُضُوءُ بِهِ، وَلَا الْعُسْلُ، عَلَى الْمَذْهَبِ. وَيَأْتِي فِي «الْوَقْفِ»: «لَوْ سَبَّلَ مَاءٌ

(١) وَعِنْدَ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ: أَنَّ الْمَتَغَيِّرَ بِمَحَلِّ تَطْهِيرٍ<sup>[١]</sup> جَسَسٌ، لَكِنَّهُ مَخْفُوفٌ لِلنِّجَاسَةِ<sup>[٢]</sup>.

(٢) قَوْلُهُ: **(وَكُرْهٌ مَاءٌ زَمَزَمَ فِي إِزَالَةِ خَبَثٍ)** قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»<sup>[٣]</sup> عَنْ مَاءٍ زَمَزَمَ: وَقَدْ قِيلَ، إِنْ سَبَبَ اسْهِيَ اخْتِيَارًا وَاقِفٌ وَشَرُّهُ. فَعَلَى هَذَا اخْتَلَفَ الْأَصْحَاءُ: لَوْ سَكَلَ مَاءٌ لِلشُّرْبِ، هَلْ يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ مَعَ الْكَرَاهَةِ، أَمْ يَحْرُمُ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ. انْتَهَى.

[١] فِي (أ): «التَّطْهِيرُ»

[٢] انْظُرْ: «الْإِخْتِيَارَاتُ» ص (٤).

[٣] «الْفُرُوعُ» (٦٣/١).

للشرب، ثم يُحْزِرُ الوُضُوءَ بِهِ. ولا يُكْرَهُ ما جَرَى عَلَى الكَعْبَةِ، فِي طَهْرِ كَلَامِهِمْ.

(و) كُرِهَ مِنْهُ أَيْضًا: مَاءٌ (يَمُرُّ بِمَقْبَرَةٍ) سَثَلِيثِ النَّاءِ مَعَ فَتْحِ المِيمِ، وَيَفْتَحِ البَاءُ مَعَ كَسْرِ المِيمِ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» فِي «الْأَطِيعَةِ»: وَكُرِهَ أَحْمَدُ مَاءَ يَمُرُّ بَيْنَ الْقُبُورِ، وَبَقِيَهَا، وَشَوَّكَهَا. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: كَمَا سُمِّدَ بَنَجَسٍ، وَالْحَلَالَةُ. انْتَهَى.

فَظَاهِرُهُ: يُكْرَهُ اسْتِعْمَالُ مَائِهَا فِي أَكْلِ، وَشُرْبٍ، وَطَهَارَةٍ، وَغَيْرِهَا.

(و) كُرِهَ مِنْهُ أَيْضًا: (مَا اشْتَدَّ حَرُّهُ، أَوْ) اشْتَدَّ (بَرْدُهُ)؛ لِأَذَاهُ وَمَعْدِهِ كَمَالِ الظَّهَارَةِ.

(و) كُرِهَ مِنْهُ أَيْضًا: (مُسَخَّنٌ بِنَجَاسَةٍ) مُطْلَقًا، ظَنٌّ وَصُولُهَا إِلَيْهِ أَوْ احْتِمَالٌ، أَوْ لَا، خَصِيصًا كَانَ الْحَائِلُ أَوْ غَيْرَ خَصِيصٍ، وَلَوْ بُرِّدَ. وَيُكْرَهُ إِيقَادُ النَّحْسِ. وَإِنْ غِيِمَ وَصُولُ النَّجَاسَةِ إِلَيْهِ، وَكَانَ يَسِيرًا: فَتَنَجَسَ. (إِنْ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَيْهِ<sup>(١)</sup>) فَإِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ: تَعَبَّنَ. وَكَذَا يُقَالُ هِيَ كُلُّ

(١) قوله: (إِنْ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَيْهِ) أَي: حَاجَةً غَيْرَ شَدِيدَةٍ؛ بَأَن كَانَ عَبْدُهُ غَيْرَهُ، إِلَّا أَنَّهُ فِي اسْتِعْمَالِهِ رِقْقًا بِهِ، فَزُولُ الْكَرَاهَةِ بِهِذِهِ الْحَاجَةِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ تَعَيَّنَ. صَوَّخَ بِهِ الشَّارِحُ. (خطه)<sup>[١]</sup>.

مَكْرُوهٍ<sup>(١)</sup>؛ إِذْ لَا يُتْرَكُ وَاجِبٌ لَشُبْهَةٍ.

(أَوْ) مُسَحَّنٌ (بِمَعْصُوبٍ) وَنَحْوَهُ. وَكَذَا: مَاءٌ يَثِرُ فِي مَوْضِعٍ غَضِبٍ، أَوْ حَفَرُهَا أَوْ أُجْرَتُهُ غَضِبٌ. فَيُكْرَهُ الْمَاءُ؛ لِأَنَّهُ أَثَرُ مُحَرَّمٍ.

(و) يُكْرَهُ أَيْضًا: (مُتَعَيِّرٌ بِمَا لَا يُخَالِطُهُ) أَي: الْمَاءُ (مِنْ عُودٍ

قَمَارِيٍّ) بِفَتْحِ الْقَافِ، نِسْبَةً إِلَى نَدَاةٍ «قَمَارٍ». قَالَ فِي «شَرْحِهِ». وَقَالَ فِي «الْمَطْلَعِ»: بِكُسْرِ الْقَافِ، مَنْسُوبٌ إِلَى «قَمَارٍ»، مَوْضِعٌ بِيَلَادِ الْهِنْدِ. عَنْ أَبِي عَتِيدٍ الْبَكْرِيِّ.

(أَوْ قِطْعٍ كَافُورٍ، أَوْ دُهْنٍ) كَزَيْتٍ وَسَمْنٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَارِخُ الْمَاءَ. وَكَرَاهَتُهُ؛ تَخْرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ.

قَالَ فِي «الشَّرْحِ»: وَهِيَ مَعْنَاهُ: مَا تَغَيَّرَ بِالْقَصَرِ وَالزَّهْفِ وَالشَّمْعِ؛ لِأَنَّ فِيهِ دُهْنِيَّةً يَتَعَيَّرُ بِهَا الْمَاءُ<sup>(٢)</sup>.

(١) أَقُولُ: وَكَذَا: كُلُّ حَرَامٍ اضْطَرَّ إِلَيْهِ، كَمَا يَأْتِي فِي «كِتَابِ الْأَصْعَمَةِ». (م خ) [١].

(٢) مِنْ «الْمُسْتَوْعَبِ»<sup>[٢]</sup> لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّامُرِيِّ: فَإِنَّ تَغْيِيرَ بَظَاهِرٍ مُطَهَّرٍ كَالضَّعِيدِ، أَوْ بَظَاهِرٍ غَيْرِ مُطَهَّرٍ كَنُهُ لَا يُحَالِطُهُ كَالْعُودِ وَالْكَافُورِ وَالذَّهَبِ وَقَمَارٍ، أَوْ لَا يُمَكِّنُ الْإِحْتِرَارُ مِنْهُ كَالسَّبْحِ وَالْحَمَاقَةِ وَالطُّحْلُسِ، وَأَوْرَاقِ الْأَشْجَارِ السَّاقِطَةِ فِي الشَّوَاقِي وَالْأَنْهَارِ، أَوْ تَغْيِيرَ

[١] «حاشية الحلوتي» (٢٠/١)، والتعليق ليس في (أ).

[٢] «المسوع» (٤٦/١، ٤٧).



(أو) أي: وكُرِهَ أيضًا: مُتَغَيَّرٌ (بِمُخَالِطِ أَصْلِهِ الْمَاءِ) كَالْمِلْحِ الْمَائِيِّ؛ لِأَنَّهُ مُنْعَقِدٌ مِنَ الْمَاءِ<sup>(١)</sup>؛

سما بنشئت فيه، أو بصول المُكْبِتِ، أو بحَرْسِهِ عَلَى مَعَادِنِ الْكِرْسَبِ وَالْمِلْحِ وَالْمَغْرَةِ وَارْزِيخِ وَالْكُحْلِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَطَهُورٌ. فَأَمَّا إِنْ لَحِمَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مِنْ مَعْدِنِهِ وَضُرَخَ فِيهِ فَغَيَّرَهُ، لَمْ يُعَفَّ عَنْهُ. فَأَمَّا إِنْ طُرِحَ فِيهِ مِلْحٌ مَائِيٌّ، فَطَهُورٌ<sup>[١]</sup>. وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ كَمَا ذَكَرَ السَّامُرِيُّ هُنَا. وَيَنْضَبِطُ الْمَجَاوِرُ بِمَا يُمَكِّرُ فَصَّهُ. وَالْمُمَارِحُ بِمَا لَا يُمَكِّرُ فَصْلُهُ<sup>١٢</sup>. وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ: «قَطَعَ»: أَنَّهُ إِذَا سُحِقَ<sup>[٣]</sup> وَوَقَعَ فِي الْمَاءِ، أَنَّهُ يَسْلُبُهُ الطَّهُورِيَّةُ؛ لِتَغْيِيرِهِ غَيَّرَ مُمَارِحَةً وَمُحَالِطَةً؛ لِتَحْلِيلِ أَحْزَائِهِ فِيهِ. (عَرْض)<sup>[٤]</sup>.

فظهر من ذلك: إِذَا كَانَتْ عَيْنٌ عَلَى مَخَاقٍ، وَسَقَطَ مِنْهَا وَرَقٌ فِي يَرْكَةٍ بَقَرَبِهَا، أَوْ سَاقِي، أَوْ يَرَا، فَغَيَّرَ مَا فِيهِ مِنَ الْمَاءِ، أَنَّهُ لَا يَسْلُبُهُ الطَّهُورِيَّةُ، مَا لَمْ يَصْعَ ذَلِكَ آدَمِيٌّ دُونَ قَصْدٍ، وَهُوَ الْمَكْتَفُ. (عَمَل)<sup>[٥]</sup>.

(١) قَوْلُهُ: (مِنَ الْمَاءِ) هُوَ الْعَقْدُ الْمِلْحُ الْمَائِيُّ مِنْ غَيْرِ مُطَهَّرٍ، فَكَبَاقِي

[١] سقطت: «لم يعف عنه. فأما إن طرح فيه ملح مائي فطهور» من (أ).

[٢] سقطت: «والسازج بما لا يمكن فصه» من (أ).

[٣] هي (أ): «استحق».

[٤] «فتح وهاب المأرب» (٧١/١).

[٥] هي الأصل بخط، براهيم بن صالح بن عيسى «يعني عبد الله بن دهلان وهذه

إحشائية نقلها شيخنا الشيخ عبيد الله بن محمد المنصور».

بِخِلَافِ الْمَعْدِنِيِّ، فَيَسْلُبُهُ الطَّهَوْرِيَّةُ<sup>(١)</sup>.

و(لا) يُكْرَهُ مُتَعَيِّرٌ (بِمَا يَشُقُّ ضَوْئُهُ) يُي: الْمَاءُ (عَنَّهُ، كَطَحْلِبٍ) بَضْمُ اللَّامِ وَفَتْحُهَا، وَهُوَ: خُضْرَةٌ تَعْلُو الْمَاءَ الْمُزْمِنَ، بِسَبَبِ الشَّمْسِ. (وَوَرَقٍ شَجَرٍ)<sup>(٢)</sup> سَقَطَ فِيهِ بِغَيْرِ فِعْلِ آدَمِيٍّ؛ لِمَشَقَّةِ التَّحْرُزِ مِنْهُ. وَكَذَا: مَا نَسَتْ فِي الْمَاءِ، وَالسَّمَكُ وَنَحْوُهُ، وَالْجَرَادُ وَنَحْوُهُ، وَمَا تُلْقِيهِ الرِّيَّاحُ وَالشَّيُثُونَ، وَمَا تَغَيَّرَ بِمَمَرِّهِ أَوْ مَقَرِّهِ: فَكُلُّهُ غَيْرُ مَكْرُوهٍ؛ لِلْمَشَقَّةِ. (و) كَذَا: مَا تَغَيَّرَ بِطُولِ (مُكَبِّ)<sup>(٣)</sup> فِي أَرْضٍ، أَوْ أُنْيَةٍ مِنْ أَذَمٍ أَوْ نُحَاسٍ، أَوْ غَيْرِهَا؛ لِمَشَقَّةِ الْإِحْتِرَارِ مِنْهُ. وَرُوي أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ مِنْ بَهِرٍ كَأَنَّ مَاءَهُ نُقَاعَةُ الْجِنَّاءِ<sup>(٤)</sup>.

الطَّهَارَات. (ع ن)<sup>(٥)</sup>.

(١) هَذَا إِذَا سَمِيَ بِكُنَى الْمِلْحِ الْمَعْدِنِيِّ فِي مَقَرِّ الْمَاءِ، كَالْأَبَارِ الْمَالِحَةِ جِدًّا، فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ، وَلَا يَسْلُبُهُ الطَّهَوْرِيَّةُ. (عَوْضُ)<sup>(٦)</sup>.  
(٢) قَوْلُهُ: (وَوَرَقٍ شَجَرٍ) احْتِرَرِ بِهِ مِنَ الثَّمَارِ السَّاقِطَةِ، سِوَاهُ كَانَتْ رَضْبَةً أَوْ يَابِسَةً.

(٣) قَوْلُهُ: (مُكَبِّ) هُوَ: طُولُ الْمَقَامِ فِي مَقَرِّهِ.

[١] لَهُ أَحَدُهُ بِهَا، لِلْفَقْطِ، قَالَ ابْنُ الْمُلُقَى فِي «لَبْرِ الْمِير» (٣٩٠/١). وَهَذَا غَرِيبٌ حَذٌّ، وَلَمْ يَرَهُ بَعْدَ الْمَحْثِ وَسُؤَالُ بَعْضِ الْحَقَائِدِ عَنْهُ. وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «الْمُلْحَصِ الْحَبِيرِ» (١٢٨/١) ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُنْدَرِجِ فَقَالَ: وَبُرُوِي. فَعَمِلَ هَذَا مُعْتَمِدًا الرَّافِعِي، فَلْيَنْظُرْ إِسْنَادَهُ مِنْ كِتَابِهِ الْكَبِيرِ. أَهْ.

[٢] «حَاشِيَةُ عُثْمَانَ» (١٤/١).

[٣] «مَفْتَحُ وَهَابِ الْمَارَبِ» (٧١/١).

(و) لا يُكره أيضاً مُتَغَيَّرٌ بِ(رِيحٍ) تَحْمِلُ الرَّايحَةَ الْخَبِيثَةَ إِلَى الصُّهُورِ  
فَيَتَرَوُّحُ بِهَا؛ لِمَشَقَّةِ.

(ولا) يُكره (مَاءُ الْبَحْرِ) لِمِصْحٍ<sup>(١)</sup>؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخَبَرِ<sup>[١]</sup>.

(و) لا ماء (الْحَمَّامِ)؛ لِأَنَّ الصَّاحِبَةَ دَخَلُوا الْحَمَّامَ، وَرَخَّصُوا فِيهِ.  
وَمَنْ نُقِلَ عَنْهُ الْكَرَاهَةُ؛ عُصَّ بِخَوْفِ مُشَاهَدَةِ الْعُوزَةِ، أَوْ قَصْدِ التَّنْعِيمِ  
بِهِ. ذَكَرَهُ فِي «الْمَبْدَعِ».

(و) لا تُكره (مُسَخَّنٌ شَمْسٍ)<sup>(٢)</sup> وَمَا اسْتُدِلَّ بِهِ لِكِرَاهَةِ مِنْ

(١) قوله: (الْمِلْح) وَلِأَنَّ مُلُوْحَتَهُ بِأَصْلِ جَلَقْتِهِ، بخلاف المتغير بالملح  
الْمَائِي. «دُنُوشَرِي». (عوض)<sup>[٢]</sup>.

(٢) قوله: (وَمُسَخَّنٌ شَمْسٍ) سَوَاءٌ كَانَ فِي تَبَةِ مَنْصِبَةٍ كَالْثَّحَاسِ، أَوْ لَا  
كَالْأَدُمِ، وَسَوَاءٌ كَانَ فِي قِطْرِ حَارٍّ أَوْ بَارِدٍ؛ حَلَاً لِسَافِعِي، وَسَوَاءٌ  
سُحِّنَ قَصْداً أَوْ اتِّعَافاً، حَيْثُ لَمْ يَشْتَدُّ حَرُّهُ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مَكْرُوهاً.  
(عوض)<sup>[٣]</sup>.

«فائدة»: مِنْ كَلَامِ الشَّافِعِيَّةِ: الْمَاءُ إِذَا يَتَغَيَّرُ بِالْعَرَقِ، وَأَوْ سَاخٍ أَبْدَانِ  
الْمُحْتَسِلِينَ وَالْمَتَوَضِّئِينَ فِيهِ، إِذَا بَلَغَ قُنْتَسٍ فَهُوَ طَهُورٌ، وَإِنْ كَثُرَ التَّغَيُّرُ؛  
لِأَنَّهُ يَغَيَّرُ بِطَاهِرٍ يَشُقُّ لِحْتِرَازُ عَنْهُ، وَهَذَا فِي السُّوَاقِ وَالْبَرِّ وَاقِعٌ يَكْتَرُ  
فِيهِ.

[١] تقدم تخريجه (ص ٩١).

[٢] «فتح وهاب المأرب» (٧٢/١).

[٣] «فتح وهاب المأرب» (٧٢/١).

النَّهْي: لَمْ يَصِحَّ. كَمَا أَوْضَحْتُهُ فِي «شرح الإقناع».

(أو) أَي: وَلَا يُكْرَهُ مُسَخَّرٌ (بِطَاهِرٍ) إِنْ لَمْ يَتَسَدَّ حُرُّهُ. رَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، عَنْ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يُسَخِّرُ لَهُ مَاءً فِي قُمَّمٍ، فَيَعْتَسِلُ بِهِ. وَرَوَى بَعْضُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَعْتَسِلُ بِالْحَمِيمِ.

(وَلَا يُبَاحُ غَيْرُ بَيْتِ النَّاقَةِ مِنْ) آبَارِ دِيَارِ (تَمُودَ) قَوْمٍ صَالِحٍ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّاسَ نَزَلُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْحَجَّارِ، أَرْضِ تَمُودَ، فَاسْتَقَوْا مِنْ آبَارِهَا، وَعَحَّضُوا بِهِ الْعَجِينَ، فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُهْرِيقُوا مَا اسْتَقَوْا مِنْ آبَارِهَا، وَيَعِيقُوا الْإِبِلَ الْعَجِينَ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسْتَقُوا مِنَ الْبَيْتِ الَّتِي كَانَتْ تَرُدُّهَا النَّاقَةُ. مَنْفَقٌ عَلَيْهِ. وَظَاهِرُهُ: مَسْعُ اسْطَهَارَةٍ بِهِ، كَالْمَغْضُوبِ.

وَبَيْتُ النَّاقَةِ: هِيَ الْبَيْتُ الْكَبِيرَةُ الَّتِي تَرُدُّهَا الْحُجَّاجُ فِي هَذِهِ الْأَرَمَةِ. قَالَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ.

التَّوَعُّ (الثَّانِي) مِنَ الْمِيَاهِ: (طَاهِرٌ) غَيْرُ مُصْهَرٍ<sup>(١)</sup>، (كَمَاءٍ وَزِدٍ)

وَالطَّاهِرُ: أَنَّهُ عِنْدَنَا كَذَلِكَ. قَالَ «عَنْهُ». يَعْنِي: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَهْلَانَ<sup>[٢]</sup>.

(١) قَوْلُهُ: (طَاهِرٌ) وَحُكْمُهُ: أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ حَدَّثًا، وَلَا يُزِيلُ حَدَّثًا، وَلَا يُسْتَعْمَلُ

[١] أَخْرَجَهُ الْحَارِثِيُّ (٣٣٧٩)، وَمُسْلِمٌ (٢٩٨١).

[٢] فِي (١): بَعْدَهُ: «وَهَذِهِ لِحَاشِيَةِ غُلَّهَا شَيْخٌ عَلِيٌّ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ مَحْمُودٍ اِسْمُهُ وَهَذَا». وَانْظُرْ: «نِقَاكَ الْعَدِيدَةُ» (٨/١).

وَكُلُّ مُسْتَخْرَجٍ بِعِلَاجٍ؛ لَأَنَّهُ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَاءِ بِلَا قَيْدٍ، وَلَا يَلْزَمُ مَنْ وَكُلَ فِي شِرَاءِ مَاءٍ قَبُولُهُ.

(و) كـ (طَهْرٍ تَغْيِيرٌ كَثِيرٌ<sup>(١)</sup>) مِنْ لَوْنِهِ، أَوْ طَعْمِهِ، أَوْ رِيحِهِ بِمُحَالِطِ طَاهِرٍ، طُبْحٌ فِيهِ كَمَاءُ الْبَاقِلَاءِ وَالْحِمَصِ، أَوْ لَا كَزَعْفَرَانٍ سَقَطَ فِيهِ فَتَغْيِيرٌ بِهِ كَذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ زَالَ إِطْلَاقُ اسْمِ الْمَاءِ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>، وَزَبَّ عَنْهُ أَيْضًا مَعْنَى الْمَاءِ، فَلَا يُطْلَبُ بِشَرْبِهِ الْإِرْوَاءُ.

في طهيرة مندونة، وإنما يستعمل في العادات دون العبادات.  
وجعته المصنّف في الوسط؛ لتلّب أحد الوصفين منه، وبقاء الآخر.  
(عوض)<sup>[١]</sup>.

(١) قوله: (كثير) وعلم منه: أن اليسير من صفة واحدة لا يصح. وأما اليسير من أكثر من صفة، فهو منزلة الكثير منها. (ح م ص)<sup>[٢]</sup>.  
(٢) قوله: (لأنه زال إطلاق اسم الماء عليه) أي: وإنما يقال: ماء كذا، بالإضافة، كما يقال: ماء زعفران؛ خروجه عن الماء المصنق.  
وعن أحمد: أنه باقٍ على طهوريته.

قال الزركشي<sup>[٣]</sup>: وهي الأشهر ثَمَلًا، وإليها ميل أبي محمد؛ لأن «ماء» في قوله: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾، إساءة. ١٤٣ نكرة في سياق النفي، فيعم كل ماء، إلا ما خصّه الدليل.

[١] «فتح وهاب المتأرب» (٧٤/١).

[٢] «إرشاد أولي النهى» (٢٠/١).

[٣] «شرح الزركشي» (١١٩/١).

وَعُلِمَ مِنْهُ: أَنَّ مَا تَغَيَّرَ حَمِيعُ أَوْصَافِهِ أَوْ كُلُّ صِفَةٍ مِنْهَا بَطَاهِيرٌ، أَوْ  
عَلَتْ عَلَيْهِ: طَاهِرٌ بِالْأَوَّلَى. وَأَنَّ يَسِيرَ صِفَةٍ لَا يَسْلُبُهُ الطَّهَوْرِيَّةُ؛  
لِحَدِيثِ أَحْمَدَ وَالنَّسَائِيِّ، عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ، أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ اغْتَسَلَ هُوَ  
وَزَوْجَتُهُ مَيْمُونَةُ مِنْ قَصْعَةٍ فِيهَا أَثَرُ الْعَجِيزِ<sup>(١)</sup>. وَيَأْتِي حُكْمُ اتِّبِيدِ فِي  
«حَدِّ الْمُسْكِرِ».

**(فِي غَيْرِ مَحَلِّ التَّطْهِيرِ)** فَإِنْ تَغَيَّرَ فِي مَحَلِّهِ: لَمْ يُؤَثِّرْ. وَتَقَدَّمَ.  
**(وَلَوْ) كَانَ التَّغْيِيرُ (بَوْضَعٍ<sup>(١)</sup>)** آدَمِيٍّ فِي الْمَاءِ (مَا يَشُقُّ ضَوْؤُهُ عَنْهُ)

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَمَحَلُّ الْجَلَافِ مَعَ بَقَاءِ اسْمِ الْمَاءِ، أَمَّا مَعَ رَوَابِ  
الاسْمِ، كَمَا إِذَا صَبَّرَهُ الْوَاقِعُ فِيهِ حَرًّا، أَوْ خَلًّا، وَحَوَّ ذَلِكَ، فَإِنَّ  
طَهَارَتَهُ تَزُولُ بِلا رَيْبٍ..  
قَالَ. وَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ الْمَفْهُومِ. التَّرَاثُ الْمَضْرُوحُ فِيهِ عَمْدًا. وَهُوَ  
أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ.

وَالثَّانِي؛ وَبِهِ قَطَعَ الْعَامَّةُ: أَنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ شَيْئًا. نَعَمْ؛ إِنْ تَخَرَّنَ بَحِثٌ لَا  
يَجْرِي عَلَى الْأَعْصَاءِ أَثَرٌ؛ لِحُرُوحِهِ عَنْ اسْمِ الْمَاءِ.

(١) قَوْلُهُ: **(وَلَوْ بَوْضَعٍ... إلخ)** انْطَرُ مَا فَائِدَةُ الْمَعَايِرَةِ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ فِي  
قَوْلِهِ: «بَوْضَعٍ» وَقَوْلِهِ: «أَوْ مَخْلُطٍ» الْمَقْصِدِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ الْأُولَى لَا  
يُغْتَبَرُ فِيهَا الْحَلْطُ، مَعَ أَنَّ ابْنَ قُنْدُسٍ صَرَّحَ بِاعْتَارِهِ فِي «حَوَاشِي  
الْمَحَرَّرِ» فَقَالَ: وَإِنْ سَمِيَ يَكُنِ الطُّحْلُبُ وَوَرَقُ الشَّجَرِ الْمَوْضُوعَانِ

[١] أخرجه أحمد (٤٦٥/٤٤) (٢٦٨٩٥)، والنسائي (٢٤٠)، وصححه الألباني في  
«الإرواء» تحت حديث (٢٧).

كَطَحْلِبٍ ووزقٍ شَحَرٍ وَضَعُهُ<sup>(١)</sup> في الماءِ قَصْداً: فيسْلُبُهُ الطَّهْورِيَّةُ إذا تغيَّرَ بِهِ، كما تقدَّم، كسائر الطَّاهِرَاتِ التي لا يَشُقُّ التَّحَرُّزُ منها.

(أو بِخَلْطٍ) أي: احتِلاصِ الماءِ بـ (ما لا يَشُقُّ) صَوْنُهُ عنه، كَجَبْرِ، سَوَاءٍ كَانَ يَفْعَلُ آدَمِيٍّ، أَوْ لَا. وَإِنْ تَغَيَّرَ بَعْضُ الْمَاءِ دُونَ بَعْضٍ: فَبِكُنٍّ حُكْمُهُ. وَمَتَى زَالَ تَغْيِيرُهُ: عَادَتْ طَهْورِيَّتُهُ. (غَيْرِ تُرَابٍ) طَهُورٍ، فَلَا يَسْلُبُ الْمَاءُ الطَّهْورِيَّةَ، (وَلَوْ) وَضِعَ فِيهِ (قَصْداً): لِأَنَّهُ أَحَدُ الطَّهُورِينَ. (و) غَيْرِ (مَا مَرَّ) فِي قِسْمِ الطَّهُورِ، كَأَنَّهُ لَا يُخَالِطُ الْمَاءَ، كَعُودِ قَمَارِيٍّ، وَقِطْعِ كُفُورٍ، وَكَمِلَحٍ مَائِيٍّ، سَوَاءً وَضِعَ قَصْداً، أَوْ لَا، وَمَا يَشُقُّ صَوْنُ الْمَاءِ عَنْهُ.

(و) كَطَهُورٍ (قَلِيلٍ اسْتَعْمِلَ فِي رَفْعِ حَدَثٍ)<sup>(٢)</sup> لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً: «لَا يَغْتَسِلَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، وَهُوَ

قَصْداً مَتَفَتِّشٌ، وَهوَ يَتَحَلَّلُ مَهْمَا شَيْءٌ، فَهُوَ قِبَاسُ قِطْعِ الْكُفُورِ. لَكِنَّهُ

قَالَ: وَلَمْ أَرْ مَنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ. تَأَمَّلْ. (م خ)<sup>[١]</sup>.

(١) قَوْلُهُ: (وَضَعُهُ) أَي: بَوَضَعَ آدَمِيٍّ قَصْداً؛ لِأَنَّ مَنْ دُونَ التَّمْيِيزِ مُدْحَقٌّ بِالْبَهَائِمِ فِي أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ. (ح م ص)<sup>[٢]</sup>.

(٢) قَوْلُهُ: (وَكَطَهُورٍ قَلِيلٍ اسْتَعْمِلَ فِي رَفْعِ حَدَثٍ) وَقَالَ عَتَمَانُ فِي «حَاشِيَتِهِ»: هُوَ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: «طَاهِرٌ»، كَمَا «وَرَدَ».

[١] «حاشية الحلوتي» (١/٢٢٧).

[٢] «إرشاد أولي النهى» (١/٢٠١).

جُنُبٌ»<sup>[١]</sup>. ولأنَّه استُعْمِلَ في عِبَادَةِ عَلَى وَحْدِهِ الْإِتْلَافُ، فَلَمْ يُمَكِّنْ اسْتِعْمَالُهُ فِيهَا ثَانِيًا، كَالرَّقَبَةِ فِي الْكُفَّارَةِ. وَصَبَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى جَابِرٍ مِنْ وَضُوئِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>[٢]</sup>، فَذَلَّ عَلَى طَهَارَتِهِ، وَمِثْلُهُ: مَا عُسِّنَ بِهِ مَيِّتٌ.

وَلَا فَرْقَ فِيمَا تَقَدَّمَ بَيْنَ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ وَالْأَصْغَرِ، وَلَا بَيْنَ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ الَّذِي تَصَحُّحُ طَهَارَتُهُ.

(وَلَوْ) كَانَ اسْتِعْمَالُهُ فِي رَفْعِ الْحَدَثِ (بَغَمَسٍ بَعْضِ عُضْوٍ مِّنْ عَلَيْهِ حَدَثٌ أَكْبَرُ) كَجَمَاعَةٍ، أَوْ حَيْصٍ، أَوْ يَفَاسٍ، (بَعْدَ نِيَّةٍ رَفِيعَةٍ)

وَكَذَا: لَوْ انْغَمَسَ أَوْ بَعْضُهُ، ثُمَّ نَوَى رَفْعَ الْحَدَثِ فِيهِ: فَيَسْلُبُهُ الطُّهُورِيَّةُ؛ لَمَّا تَقَدَّمَ. وَلَا يَرْتَفِعُ الْحَدَثُ عَنْ ذَلِكَ الْمَعْمُوسِ.

وَخَرَجَ قَوْلُهُ: «أَكْبَرُ»: مَنَ عَلَيْهِ حَدَثٌ أَصْغَرُ، فَلَا يَضُرُّ اغْتِرَافُ مُتَوَصِّيٍّ، وَلَوْ بَعْدَ غَسَلٍ وَحِيدٍ، إِنْ لَمْ يَنْوِ غَسْلَهَا فِيهِ؛ لِمَشَقَّةِ تَكَرُّرِهِ. (وَلَا يَصِيرُ) الْمَاءُ (مُسْتَعْمَلًا) فِي الطُّهَارَتَيْنِ (إِلَّا بِانْفِصَالِهِ)<sup>(١)</sup> عَنْ

(١) قَوْلُهُ: (إِلَّا بِانْفِصَالِهِ) أَي: ابِفَصَالِ أَوَّلِ جُزْءٍ.

وَيَحْتَمِلُ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى الْمَاءِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ حَدَّثَ<sup>٢</sup> لِسَارِحٍ. وَعَنْ أَحْمَدَ: طَهُورِيَّةُ الْمُسْتَعْمَلِ؛ وَهَاقًا لِأَبِي حَبِيبٍ فِي رَوَاتِهِ، وَرَوِيَّةُ

[١] أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٨٣).

[٢] أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٤، ٥٦٧٦، ٦٧٤٣)، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ أَيْضًا (١٦١٦).

[٣] فِي (أ): «حَال».



المغسُول؛ لَأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ اسْتَعْبِلَ. وما دَامَ الْمَاءُ مُتَرَدِّدًا عَلَى الْمَحَلِّ: فَطَهُورٌ، كَالكَثِيرِ. لَكِنْ يُكْرَهُ الْعُسْلُ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ، وَيَرْتَفِعُ حَدُّهُ قَبْلَ انْفِصَالِهِ.

(أَوْ) أَي: وَكَفَلَيْسَ طَهُورٌ اسْتَعْمِلَ فِي (إِزَالَةِ حَبَثٍ) طَارِئٍ عَلَى أَرْضٍ، أَوْ غَيْرِهَا، (وَانْفُضَلَ) الْمَاءُ. فَإِنْ لَمْ يَفْصِلْ: فَطَهُورٌ، وَإِنْ تَغَيَّرَ بِالنَّجَاسَةِ، مَا دَامَ فِي مَحَلِّ التَّطْهِيرِ (غَيْرِ مُتَغَيِّرٍ) فَإِنْ انْفُضَلَ مُتَغَيِّرًا بِالنَّجَاسَةِ: فَجَسٌّ. (مَعَ زَوَالِهِ) أَي: الْحَبَثِ. فَإِنْ بَقِيَ فَجَسٌّ مُطْلَقًا. (عَنْ مَحَلِّ طَهْرٍ) أَي: صَارَ صَدِيرًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَحَلُّ طَهْرًا، كَمَا قَبْلَ السَّابِعَةِ حَيْثُ اعْتُبِرَ السَّبْعُ: فَجَسٌّ مُطْلَقًا.

عَنِ مَالِكٍ، وَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ، اخْتَارَهُ أَبُو بَقَاءٍ، وَابْنُ عَقِيلٍ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَصِيرُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا.. إلخ) قَالَ «م ص»: تَنْخُصُ: أَنَّ الْحَدَثَ يَرْتَفِعُ عَنْ أَوَّلِ حَزِيءٍ لَاقِيَ، وَالْمَاءُ يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا بِأَوَّلِ حَزِيءٍ انْفُضَلَ، عَلَى الصَّحِيحِ، كَمَا أَنَّ الْمَاءَ الْوَرْدَ عَلَى مَحَلِّ التَّطْهِيرِ يَرْفَعُ الْحَدَثَ بِمَحْرُودِ إِصَابَتِهِ، وَلَا يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا إِلَّا بِانْفِصَالِهِ. فَإِنْ قُلْتُ: الْوَرْدُ مَحَلُّ التَّطْهِيرِ طَهُورٌ يَرْفَعُ الْحَدَثَ وَيُزِيلُ النَّجَسَ مَا دَامَ مُتَصِلًا، فَهَلَّا كَانَ الْمَغْمُوسُ فِيهِ كَذَلِكَ؟

قُلْتُ: إِذَا كَانَ وَارِدًا فَهُوَ طَهُورٌ؛ لِمُسْتَقَّةِ، بِخِلَافِ الْمَوْزُودِ، كَمَا فِي الْمُلَاقِي لِسَجَّاسَةِ. انْتَهَى.

وحيث وُجِدَت القيودُ المذكورة<sup>(١)</sup>؛ فهو طاهرٌ؛ لأنَّ المنفصلَ بعضُ المتصل، والمتصل طاهرٌ<sup>(٢)</sup>، فكذلك المنفصل.

وأقول: لا يحلو كلامه من نافرٍ، حيث جعله أولاً كالوارد، وثبتاً من المورود!

والأظهر: أنَّ الماء الذي غُمس فيه بعضُ الجُب بعد البَيَّة موزودٌ، تسبَّبَ طهوريته بمجرَّد الملاقاة لأوَّل جُري، كما يتنجَّس اقليلُ بأوَّل جزءٍ يلاقيه من النجاسة، إذا كان موزوداً. (عثمان)<sup>[١]</sup>.

وصرح في «الكافي»<sup>[٢]</sup> بأنَّه يصيرُ الماءُ مستعملاً بأوَّل حُرَي انفصلَ منه.

قال في «الإصاف»<sup>[٣]</sup>: فعلى المنصوص: يصيرُ مستعملاً بأوَّل حُرَي انفصلَ، على الصحيح من المذهب. حزم به في «المغني» و«الشرح» و«الكافي». قال الزركشي: وهو أشهر.

وقيل: يصيرُ مستعملاً بأوَّل حُرَي لاقاه، قدَّمه في «الرعاين».

- (١) هي: انفصاله غير متغيِّر، مع زوالِ الحتِّ، عن محلِّ طهر.
- (٢) قوله: (والمُتَّصِل طاهرٌ) مُقتضى ما تقدَّم: أنَّه طهورٌ. كما اختاره المحذِّ. قال حميدُه: هذ أقوى<sup>[٤]</sup> - يعني: طهورية المُنفصل -

[١] حاشية عثمان (١٥/١).

[٢] «الكافي» (١١/١).

[٣] «الإصاف» (٧٧/١).

[٤] «الإصاف» (٨٣/١).

(أو) أي: وكطهور قليل (غسل به ذكره وأنثيه<sup>(١)</sup>) لخروج مذي،  
دونه) أي: لمذي؛ لتنجيسه به<sup>(٢)</sup>؛ لأنه في معنى غسل يدي الفائم من  
نوم الليل.

(أو) أي: وكطهور قليل (غمس فيه كل يد مسلم مكلف قائم  
من نوم ليل ناقض لوضوء) لو كان. (أو حصل) الماء اقليل (في  
كلها) أي: اليد؛ بأن صت على جميع يديه من الكوع إلى أصراف

والصحيح من المذهب أنه طاهر لا طهور، أي: المنفصل عن محل  
طهر.

(١) الظاهر: ولو البعض مبهما؛ إذ لا معنى لاعتبار الكلية هنا<sup>[١]</sup>  
وهو إد نوصاً أو اغتسل مع ترك غسلهم عمداً وصلّى، صلاته  
صحيحة أم لا؟

قال شيخنا<sup>[٢]</sup>: ظاهر كلامهم<sup>[٣]</sup>: أن أصلاً صحيحة. ولو ترك  
غسلهما عمداً. (م خ)<sup>[٤]</sup>.

(٢) فأما ما أصابه المذي من فخذ أو ذكر أو غيره؛ فيشترط له سبع  
غسلات. وأما لذكر والأنثيان إذا لم يُصهّن المذي فغسلة  
واحدة؛ لخروجه.

[١] ما تقدم من التعليق ليس في (أ).

[٢] في (أ): «الشيخ م ص».

[٣] في (أ): «كلام أحمد».

[٤] «حاشية الحلوني» (٢٤/١)، وتكرر التعميق في الأصل.

أصابعه. (ولو باتت) أي: اليد المذكورة (مكتوفة، أو بحِزَابٍ) بكسر الجيم (وتحوه) ككيسٍ صفيقٍ (قَبْلَ غَسْلِهَا) أي: اليد (ثلاثًا) فلا يَكْفِي غَسْلُهَا مَرَّةً وَلَا مَرَّتَيْنِ، (نَوَاهُ) أي: الغَسْلَ (بذلك) الغَمْسُ أو الحُصُولُ، (أَوْ لَا) أي: أو لم يَنْوِهْ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ، فَلْيَغْسِلْ بِيَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا؛ فَإِنْ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ». رواه مسلم، وكذا البخاري، إلا أنه لم يذكر «ثلاثًا»<sup>(١)</sup>، فلولا أنه يُفِيدُ مَنَعًا، لم يَنَ عَنهُ.

وَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لَعَمْسِ بَعْضِ الْيَدِ<sup>(٢)</sup>، وَلَا يَدِ كَافِرٍ، وَلَا غَيْرِ مُكَلَّفٍ، وَلَا غَيْرِ قَائِمٍ مِنْ نَوْمٍ لَيْلٍ يَقْضِي الْوُضُوءَ، كَنَوْمِ التَّهَارُ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ الْمُكَلَّفِينَ هُمُ السَّحَابُطُونَ بِذَلِكَ، وَالْمَيْتُ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْيَمِينِ. وَالْخَبَرُ إِنَّمَا وَرَدَ فِي كُلِّ يَدٍ، وَهُوَ تَعَبُدِيٌّ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ بَعْضُهَا. وَلَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَ الْمُطْلَقَةِ وَالْمَشْدُودَةِ بِتَحْوِ حِزَابٍ؛ لَعُمُومِ الْخَبَرِ، وَلِأَنَّ الْحُكْمَ إِذَا عُلِّقَ عَلَى الْمُظَنَّةِ، لَمْ تُعْتَبَرِ حَقِيقَةُ الْحِكْمَةِ، كَالْعِدَّةِ

(١) قوله: (وَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لَعَمْسِ بَعْضِ الْيَدِ) أي: ما لم يكن بيّنة،

وإلا أثر، كما هو مقتضى القواعد، كما صرح به في «شرح

الإقناع»<sup>(٢)</sup>.

وبخطه أيضًا: انظر عبارة «الإقناع».

[١] أخرجه البخاري (١٦٢)، ومسلم (٢٧٨) من حديث أبي هريرة.

[٢] «كشف المناع» (٥٤/١).

لاستبراء الرِّجَمِ مِنَ الصَّغِيرَةِ وَالْآيَةِ.

(وَيُسْتَعْمَلُ ذَا) الْمَاءِ الَّذِي عُمِسَ فِيهِ كُلُّ الْيَدِ، أَوْ حَصَلَ فِي كُلِّهَا، فِي الْوُضُوءِ وَالْعُسْلِ، وَإِزَالَةِ النَّحَاسَةِ. وَكَذَا: مَا غَسَلَ بِهِ ذَكَرَهُ وَأَشْيَيْهِ لَخُرُوجِ مَذْيٍ، دُونَهُ، (إِنْ لَمْ يُوجَدْ غَيْرُهُ)؛ لِقُوَّةِ الْخِلَافِ فِيهِ. وَالْقَائِلُونَ بِطَهُورِيَّتِهِ أَكْثَرُ مِنْ إِقَائِلِينَ بِسَلْبِهَا. (مَعَ تَيْمُمٍ<sup>(١)</sup>) أَي: ثُمَّ يَتِيمُّ وَجُوبًا حَيْثُ شُرِعَ؛ لِأَنَّ الْحَدَّثَ لَمْ يَرْتَفِعْ؛ لَكُونَ الْمَاءِ غَيْرَ طَهُورٍ.

(١) قَوْلُهُ. (مَعَ تَيْمُمٍ) ضَاهِرُهُ. لَا يُشْتَرَطُ التَّرْتِيبُ بَيْنَ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ وَالتَّيْمُمِ؛ لِأَنَّ «مَعَ» لَا تَقْتَضِيهِ.

وَلَعَلَّ وَجْهَهُ: أَنَّ الْمَاءَ الْمَذْكُورَ إِنَّمَا وَجَّهَتْ اسْتِعْمَالُهُ قُوَّةُ الْخِلَافِ فِيهِ، وَلَا يَخْبُو: إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ طَهُورًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَهُوَ كَافٍ وَحْدَهُ تَقْدُّمًا أَوْ تَأَخُّرًا، أَوْ لَا يَكُونُ طَهُورًا، فَهُوَ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهِ.

وَهَذَا خِلَافٌ مَا لَوْ وَخَذَ مَاءً طَهُورًا لَيْسَ فِيهِ الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ، وَكَانَ نَكْفِي بَعْضَ طَهْرِهِ، فَإِنَّهُ تَجِبُ فِيهِ التَّرْتِيبُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّيْمُمِ، كَمَا يَأْتِي، فَلَا يَتِيمُّ إِلَّا بَعْدَ اسْتِعْمَالِهِ.

وَعِبَارَةُ «الْإِقَاعِ» هَا: «ثُمَّ يَتِيمُّ» وَ«نَاوَاوِ» عَثَرَ فِي «الْإِنْصَافِ» وَ«التَّوْضِيحِ» وَ«السَّقِيحِ» وَحَمَلَ الشَّيْخُ م ص عِبَارَةً لِمَصْصُفٍ عَلَى التَّرْتِيبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (ع)<sup>[١]</sup>.

[١] «حاشية عثمان» (١٧/١)، وتكرر التعليق في الأصل، (أ).

فإن ترك استعمله، أو التيمم بلا غدير: أعاد ما صلى به؛ لتركه الواجب عليه. وإن كان للغدير، فلا، كما يُعتم من كلامهم فيما يأتي. ولا أثر لغسبها في مائع طاهر، لكن يُكره غمسها في مائع وأكل شيء رطب بها. قاله في «المبدع».

(وطهورٌ مُنع منه لخلوة المرأة) المكثفة به، لطهارة كاملة عن حدث: (أولى) بالاستعمال مع عدم غيره من هذا الماء؛ لبقاء طهوره، ويقيم في محله. وعلى هذا: لو وحد هذين الماءين وعدم غيرهما، فالصهور المدكور أولى مع التيمم.

(أو) أي: وكصهور قليل (خلط بمستعمل<sup>(١)</sup>) في رفع حدث، أو إزالة خبث وانفصل غير متغير، مع روايه عن محل صهر، أو غسل الذكر والأنثيين لخروج مذي دونه، أو غسل كل يدي القائم من نوم لين ناقض للوضوء، أو غمست فيه، أو غسل به ميت. وكان المستعمل بحيث (لو خالفه) أي: الطهور (صفة) أي: في صفة من صفاته؛ بأن يفرض المستعمل مثلاً أحمر، أو أصفر، أو أسود، (غيره) أي: الصهور

(١) كان الظاهر: أو خلط به مستعمل؛ لأنه ليس الكلام فيما يرد على الصهور فيسلب به الطهورة، بل في لماء الطهور إذا ورد عليه ذلك. (مخ) ١.

الْقَلْبَيْنِ، فَيَسْلُبُهُ الطَّهَوْرِيَّةُ، **(وَلَوْ بَلَّغًا)** أَي: اطَّهَوْرُ وَالْمُسْتَعْمَلُ إِذَا **(قُلَّتَيْنِ<sup>(١)</sup>)** كَالطَّاهِرِ غَيْرِ الْمَاءِ، وَكَحَلِطِ مُسْتَعْمَلٍ بِمُسْتَعْمَلٍ يَبْلُغَانِ قُلَّتَيْنِ؛ فَلَا يَصِيرُ طَهَوْرًا. وَنَضَّه، فَيَمْنِ نَضَخٍ مِنْ وُضُوئِهِ فِي إِنَائِهِ: لَا بَأْسَ.

وَإِنْ كَانَ الطَّهَوْرُ قُلَّتَيْنِ، وَحُلِطَ بِهِ مُسْتَعْمَلٌ: سَمِ تَوَثَّرَ مُطْلَقًا.  
التَّوَعُّ **(الثَّالِثُ)** مِنَ الْمَيَاهِ: **(نَجَسٌ<sup>(٢)</sup>)** بِتَثْلِيثِ الْجِيمِ وَشُكُونِهَا، وَهُوَ: ضِدُّ الطَّاهِرِ.

وَلَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ إِلَّا لَظَرُورَةٍ لِقَمَةِ غَضٍّ بِهَا وَلَا طَاهِرٍ، أَوْ عَطَشٍ مَعْصُومٍ، أَوْ طَفِي حَرِيقٍ مُتَلِفٍ.  
وَيَجُوزُ بَلُّ الشَّرَابِ بِهِ، وَجَعُهُ طَبِئًا يُطَيَّرُ بِهِ مَا لَا يُصْنَى عَلَيْهِ، لَا نَحْوَ مَسْجِدٍ.

**(وَهُوَ) قِسْمَانِ:**

الْأَوَّلُ: **(مَا تَغَيَّرَ بـ)** مُخَاظَةِ **(نَجَاسَةٍ)**، قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا. حَكَى ابْنُ اسْمَنْدَرٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى نَجَاسَةِ الْمُتَغَيَّرِ بِالنَّجَاسَةِ.

(١) خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَي: مُتَغَيَّرٌ؛ لِأَنَّ نَجَسَ الْعَيْنِ، كَالنَّوْلِ، لَا يُمْكِنُ تَصْهِيرُهُ، فَهُوَ مِنْ إِطْلَاقِ الْمَصْدَرِ وَإِرَادَةِ اسْمٍ لِمَفْعُومٍ. وَهُوَ لَفْظٌ: الْمُسْتَقْدَرُ. (عَوْضُ<sup>(١)</sup>).

و(لا) يَنْحُسُّ ما تَغَيَّرَ بِنَجَاسَةٍ (بِمَحَلِّ تَطْهِيرٍ) ما دَامَ مُتَّصِلًا؛ لِبَقَاءِ عَمَلِهِ.

الثَّانِي: ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: (وَكَذَا قَلِيلٌ لَأَقَاها<sup>(١)</sup>) أي: النَّجَاسَةُ بلا تَغْيِيرٍ<sup>(٢)</sup>،

(١) غَوْلُهُ: (وَكَذَا قَلِيلٌ لَأَقَاها) أي: هي غيرُ محلِّ تَطْهِيرٍ، فوَ صَتْ ماءٌ من إِبْرِيْقٍ على محلِّ الاسْتِحْضَاءِ، لا يَحْسُ اِماءٌ؛ لأنَّ الوارِدَةَ على محلِّ اتطهیر طهوَ. قاله عبد الرحمن البهوتي<sup>[١]</sup>. وفي «شرح العمدة» لبهاء الدين المقدسي: أنَّ الماء لا يَحْسُ حتَّى يَتَغَيَّرَ مَطْبَقًا<sup>[٢]</sup>.

(٢) والقَوْلُ بأنَّ السَّاءَ لا يَنْحُسُّ إِلَّا بالتَغْيِيرِ وإنْ كانَ قَلِيلًا هو قولُ أيِّ المَحاسِنِ الرُّويانِيّ، من أَصْحابِ الشَّافِعِي. وقال الغزالي: وددْتُ أنَّ مَدَهتِ الشَّافِعِي في المِياه كانَ كَمَدَهَبِ مالِك. من كلامِ شَيْخِ الإسلامِ ابنِ تيمية. (مَقُور) بِتَصْرِفٍ<sup>[٣]</sup>. وعنه: لا يَحْسُ إِلَّا بالتَغْيِيرِ. اختاره ابن عَقِيل، وابنُ المُنْجَا، والشَّيْخُ تَقِي الدِّين؛ وفاقًا لِمالِك. وعنه: إنْ كانَ جاريًا؛ وفاقًا لأبي حَبِيبَةَ. اختاره المَوْعُوقُ، والشَّارِحُ، والشَّيْخُ، وَجَدُّهُ.

[١] «حاشية عثمان» (١٨/١).

[٢] انظر: «شرح العمدة» (٢٣/١)، «الفواكه العديدة» (١٠/١).

[٣] انظر: «مجموع الفتاوى» (٥٠١/٢١).



(ولو) كَانَ الْقَلِيلُ (جَارِيًا، أَوْ) كَانَتْ التَّحَاسَةُ الَّتِي لَا قَتَّةَ (لَمْ يُدْرِكْهَا طَرَفٌ<sup>(١)</sup>) أَي: بَصَرُ النَّازِلِ إِلَيْهَا؛ لِقَلَّتْهَا<sup>(٢)</sup>، (أَوْ) لَمْ (يَمُضْ زَمَنٌ تَسْرِي فِيهِ) اسْحَاسَةٌ؛ لِمَفْهُومِ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ: سُبُلُ السَّبْيِ بِشَيْءٍ عَنِ الْمَاءِ يَكُونُ بِالْفَلَاةِ، وَمَا يَنْبُتُ مِنْ لَدَوَابِّ وَالسَّبَاعِ؟ فَقَالَ: «إِذَا بَغَ الْمَاءُ قُلْتِسَ، لَمْ يُجَسَّهْ شَيْءٌ». وَفِي رَوِيَةٍ: «لَمْ يَحْمِلِ الْحَبَّ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَالْحَاكِمُ وَقَالَ: عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ. وَلَفْظُهُ لِأَحْمَدَ<sup>[١]</sup>،

- (١) قوله. (جَارِيًا) أَشَدُّ إِي جَلَّافِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمُفَصَّلُ بَيْنَ الْجَارِي وَالرَّائِكِ، وَهِيَ رَوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ، سَتَاتِي.
- وقوله: (أَوْ لَمْ يُدْرِكْهَا طَرَفٌ) جَلَّافًا «لَقِيُونَ الْمَسَائِلَ». (م خ) ١٢١.
- (٢) قَالَ شَيْخُنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبَا بَطِينٍ: وَأَمَّا الْقَلِيلُ إِذَا خَلَطَتْهُ نَجَاسَةٌ وَلَمْ تُعَيَّرْهُ: فَإِذَا يَتَرَخَّضُ عِنْدَنَا صَهَارَتُهُ، وَأَنَّهُ لَا يَنْجُسُ إِلَّا بِالتَّعْيِيرِ، لِكِبْرِ الْإِحْتِيَاظِ حَسَنٌ، فَعَلُهُ خُرُوجًا مِنَ الْجَلَّافِ.
- وَأَمَّا لِمَاءُ إِذَا خَالَطَتْهُ نَوْلٌ أَوْ زَوْتُ طَاهِرٌ، فَلَا بَضْرُؤُهُ إِذَا كَانَ بَاقِيًا عَنِ إِطْلَاقِهِ.
- وَمَا تُثَلْقِيهِ الرِّبَاحُ وَالسُّيُورُ مَعْفُورٌ عَنْهُ<sup>[٣]</sup>.

[١] أخرجه أحمد (٢١١/٨، ٤٢٢) (٤٦٠٥، ٤٨٠٣)، وأبو داود (٦٤)، وترمذي

(٦٧)، وابن ماجه (٥١٧)، والسنائي (٥٢، ٣٢٧)، والحاكم (١٣٢/١).

وصححه الألباني في «الإرواء» (٢٣، ١٧٢).

[٢] «حاشية الحلوتي» (٢٦/١).

[٣] استعيق من زيادات (ب).

وسئل ابن معين عنه؟ فقال: إسناده جيد. وصححه الطحاوي. قال الخطابي: ويكفي شاهداً على صحته، أن نجوم أهل الحديث صححوه.

ولأنه عليه السلام أمر بإرافة ما ولع فيه الكسب<sup>(١)</sup>، ولم يعتبر التغير.

وأما حديث أبي سعيد، قال: قيل: يا رسول الله، أتتوضأ<sup>(٢)</sup> من بئر

(١) قوله: (أتتوضأ) وفوه. أتتوضأ بتاءين مفتوختين من فوق خطا لسنن أبي داود. معناه: أتتوضأ أنت يا رسول الله من هذه البئر التي حالها كذا؟

وبدل عنه: ما أخرج السهقي<sup>(١)</sup> عن أبي سعيد، أنه قال: مررت بالسي<sup>(٢)</sup> وهو يتوضأ من بئر لصاعة، ففتت. أتتوضأ بها، وهي يطرح فيها ما تكره من لبن ١٢ فقال: «لما لا يَجْسُهُ شيء». من قله بالنون فقد غلط. قاله الشيشي.

ومن كلام شيخ الإسلام ابن تيمية: وأما الماء إذا تغير بانجاسة، فإنه يحس بالانقار. وإن لم يتغير ففيه أقوال معروفة:

أحدها: لا ينجس. وهو قول أهل المدينة، ورواية المدنيين عن مالك وكثير من أهل الحديث، وإحدى الروايات عن أحمد، احتارها طائفة من أصحابه، ونصره ابن عقيل، وابن المني وغيرهما، كمن المظفر.

[١] أخرجه مسلم (٢٧٩) من حديث أبي هريرة.

[٢] أخرجه البيهقي (٢٥٧/١).

بُضَاعَةٌ؟ وهي: بئزَّ يُلقَى فيها الحيض، ولُحُومُ الكلاب، والنَّشْرُ، قال: «إِنَّ الماءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ». رواه أحمدُ وصحَّحه، والترمذيُّ وحسَّنه، وأبو داود<sup>[١]</sup>.

فالظَّاهر: أَنَّ ماءَها كَانَ يَريدُ على القُلَّتَيْنِ.

وحدَّثَ أبي أُمَامَةَ مَرْفُوعًا: «الماءُ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ، وَطَعْمِهِ، وَلَوْنِهِ». رواه ابنُ ماجه، والدَّارقُطَني<sup>[٢]</sup>، مُطْلَقًا، وَحدِيثُ القُلَّتَيْنِ مَقْبُودٌ، فَيَحْتَمِلُ عَلَيْهِ.

وابن الجوري، وأبي نصر، وغيرهم. ثم قال:

اثنان: ينجس قليل ماء بقليل<sup>[٣]</sup> الحساسة. وهي رواية البصريين عن مالك.

والثالث: وهو مذهب الشافعي، وأحمد في الرواية الأخرى، احتارها طائفة من أصحابه: الفرق بين القلتين وغيرهما. فمالك لا يحد الكثير بالقلتين، والشافعي وأحمد يحدون الكثير بالقلتين.

والرابع: الفرق بين البول والغذرة المائعة وغيرهما.

[١] أخرجه أحمد (٣٥٨/١٧) (١١٢٥٧)، وأبو داود (٦٦)، والترمذي (٦٦)، وصححه الألباني في «الإرواء» (١٤).

[٢] أخرجه ابن ماجه (٥٢١)، ولدارقضي (٢٩، ٢٨/١). وضعفه الألباني في «الصعيقة» (٢٦٤٤).

[٣] في (أ): «كثير».

وَبَاءُ «بُضَاعَةٍ»: تَضَمُّ وَتَكْسُرُ.

(كمائع<sup>(١)</sup>) مِنْ نَحْوِ زَيْتٍ وَخَلٍّ وَلَبَنٍ، (و) مَاءٍ (طَاهِرٍ) غَيْرِ مُطَهَّرٍ، كَمُسْتَعْمَلٍ: فَيَنْحُسُّانِ بِمَحْرُودِ الْمُلَاقَاةِ، (ولو كَثُرَا)؛ لِحَدِيثِ الْفَارِزَةِ تَمَوْتُ فِي الشَّخْرِ<sup>(٢)</sup>. وَلَا تُهْمَا لَا يَدْفَعَانِ النِّجَاسَةَ عَنْ غَيْرِهِمَا، فَكَذَا عَنْ نَفْسِهِمَا.

وما ذكره من نجاسة الطاهر بمحرود الملاقاة ولو كثُر، حَرَمَ به في «التنقيح».

وصَحَّحَ فِي «الإِصْصَابِ»: أَنَّهُ إِذَا كَانَ كَثِيرًا لَا يَنْحُسُّ إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ، كَأَطْهُورٍ. وَقَدَّمَهُ فِي «المَغْنِيِّ» وَغَيْرِهِ، وَتَبَعَهُ فِي «الإِقْنَاعِ»<sup>(٣)</sup>.

وَالصَّوْتُ. هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ، وَأَنَّهُ مَتَى عَيْنُ أَنْ النِّجَاسَةَ قَدْ اسْتَحَالَتْ غَالِمَاءُ طَاهِرًا، سَوَاءٌ كَانَ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا، وَكَذَلِكَ فِي الْمَائِعَاتِ كُلِّهَا.. ثُمَّ اسْتَدَلَّ رَحِمَهُ اللَّهُ لِلْقَوْلِ الْأَوَّلِ بِأَدْلَةٍ كَثِيرَةٍ<sup>[٢]</sup>.

(١) وَعَنْ أَحْمَدَ: أَنَّ حُكْمَ الْمَائِعَاتِ حُكْمُ الْمَاءِ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ<sup>[٣]</sup>.

(٢) قَوْلُهُ: (وَتَبَعَهُ فِي الإِقْنَاعِ) وَاسْتَدْعَى الْمُفْتَى بِهِ: مَا فِي «لِمُنْتَهَى» وَ«الْعَايَةِ».

[١] أخرجه أحمد (٤٢/١٣) (٧٦٠١)، وأبو داود (٣٨٤٢) من حديث أبي هريرة. وقال الألباني في «الضعيفة» (١٥٣٢): شاذ.

[٢] «مجموع الفتاوى» (٣٠/٢١)، وانظر: «الفواكه العديدة» (٨/١).

[٣] أي: شيخ الإسلام. وانظر: «الإصصاف» (١١٩/١).

(و) الطَّهْوُ (الوارِدُ بِمَحَلِّ تَطْهِيرٍ) مِنْ بَدَنِ، أَوْ ثَوْبٍ، أَوْ بُقْعَةٍ، أَوْ سَحْوَةٍ، نَجَسَةٍ: (طَهْوٌ<sup>(١)</sup>)، وَلَوْ تَغَيَّرَ لِبَقَاءِ عَمَلِهِ، .....

(١) قوله: (والوارد.. إلخ) عذرُهُ «لتنقيح»: وفي مَحَلِّهِ، أَي: محلِّ تطهير، طاهرٌ، أَي: الماء الطَّهْوُ الذي غُيِّسَتْ بِهِ إحْسَاسُهُ وَتَغَيَّرَ بِهَا فِي مَحَلِّ التَّطْهِيرِ قَبْلَ انْفِصَالِهِ؛ هَلْ هُوَ صَهْوٌ، أَوْ نَجَسٌ، أَوْ صَاهِرٌ؟ هِيَ خِلَافٌ:

قِيلَ: إِنَّهُ طَهْوٌ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: لَا يُؤَثِّرُ تَغَيُّرُهُ فِي مَحَلِّ التَّطْهِيرِ. قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: وَهَذَا الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ. وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: هُوَ نَجَسٌ، وَيَكُونُ مُحَقَّقًا سَحَاسَةً. وَأَمَّا كَوْنُهُ طَاهِرًا غَيْرَ مُطَهَّرٍ، فَلَمْ يَزَلْ قَلْبُهُ غَيْرَ الْمُنْقَحِ، وَلَيْسَ لَهُ وَحْدَةً، وَإِذَا كَانَ تَغَيُّرُهُ لَا يُؤَثِّرُ، فَمِنْ أَيْنَ صَارَ طَاهِرًا، وَهُوَ مُتَغَيَّرٌ بِالسَّحَاسَةِ؟ وَمَا قَالَ: يَنْجُسُ كَقَوْلِ الشَّيْخِ لِكَانَ أَقْوَمَ.

فَعَنَى الْمَذْهَبُ: هُوَ طَهْوٌ، وَحَزَمَ بِهِ شَيْخُ السُّوَيْكِيِّ فِي كِتَابِهِ. «التَّوْصِيحُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَقْبَعِ وَالتَّنْقِيحِ». وَ«الْمُقْبَعُ» حَرَّمَ بِهِ فِي فِصْلِ الصَّهْرِ قَبْلَ هَذَا. انْتَهَى كَلَامُ الْحَجَّائِي رَحِمَهُ اللَّهُ<sup>(٢)</sup>.

وَبَحْطُهُ: وَاحْتَبَزَ بِالْوَارِدِ عَنِ الْمَوْزُودِ، كَمَا نَوَّضَعَ لِمَاءَ أَوَّلًا فِي إِبَاءِ، ثُمَّ التَّوْبُ وَنَحْوُهُ، فَإِنَّهُ يَنْحُسُّ بِمَحَرِّدِ الْمُلَاقَاةِ. (م ح)<sup>(٣)</sup>.

[١] «حاشية التنقيح» (١/٣٨).

[٢] «حاشية الحلوني» (١/٢٨).

(كما لم يتغير منه<sup>(١)</sup>) أي: إوارِدَ بِمَحَلِّ تَطْهِيرٍ، (إِنْ كَثُرَ)؛ بَأَنَّ كَانَ قُلَّتَيْنِ فَأَكْثَرَ.

وعُلِمَ منه: أَنَّهُ بِمَحَلِّ التَّصْهِيرِ إِنْ وَرَدَ عَلَى الْقَلِيلِ نَحْسٌ مُجَرَّدٌ الْمَلَقَاةُ. وَأَنَّ أَرَاكَذَ وَالْحَارِيَّ سَوَاءٌ فِيمَا تَقَدَّمَ.

(وَعَنْهُ) أي: الإمام أحمد رضي الله عنه: (كُلُّ جَرِيَةٍ مِنْ) مَاءٍ (حَارٍ) تُعْتَبَرُ مُفْرَدَةً (ك) مَاءٍ (مُنْفَرِدٍ) إِنْ كَانَتْ دُونَ الْقُلَّتَيْنِ: فَجَسَّةٌ بِمَجْرَدِ الْمَلَقَاةِ.

قال في «الكافي»: وجعل أصحابنا المتأخرون كلَّ حربةٍ كالماء المنفرد. قال في «الحاوي الكبير»: هذا طاهر المذهب.

قال الأصحاب: فيفضي إلى تجسيس نهر كبير بنجاسة قليلة لا كثيرة<sup>(٢)</sup>؛ لِقَبَّةِ مَا يُحَادِي الْقَلِيلَةَ؛ إِذْ لَوْ فَرَّصْنَا كَلْبًا فِي حَنْبِ نَهْرٍ،

(١) قوله: (كما لو لم يتغير . إلخ) ليس الغرض إثبات حكم لهذا؛ لأنَّ حكمه عُلِمَ مما سبق بمفهوم الأوقية، بل اعرض منه: قياسُ الوارد بمحلِّ التطهير عليه.

ولا نقا: إِنَّ مَا كَانَ سَحْلَ التطهير عُلِمَ حُكْمُهُ بَصْدٍ مِنْ مَسْطُوقٍ قَوْه: لَا سَحْلَ تَصْهِيرٍ؛ لِأَنَّ فِي هَذَا الْمَحَلِّ تَقْيِيدًا بِهِ بِمَا إِذَا كَانَ وَارِدًا فِيهِ. فففيه فائدة زائدة على ما سبق. قاله (م خ)<sup>(١)</sup>.

(٢) قوله: (فيفضي إلى تجسيس نهر كبير بنجاسة قليلة.. إلخ) قال في

وَشَعْرَةً مِنْهُ فِي جَانِبِهِ الْآخِرِ، كَانَ مَا يُحَادِثُهَا لَا يَبْلُغُ قُلَّتَيْنِ؛ لِقَلَّتِهِ،  
وَالْمُحَادِثِ لِلْكَبْرِ يَبْلُغُ قِلَالًا كَثِيرَةً.

(هـ) على هذه الرواية. (متى امتدت نجاسة ماء جارٍ) وكانت  
كُلُّ جَرِيَّةٍ دُونَ الْقُسْتَيْنِ: (فَكُلُّ جَرِيَّةٍ نَجَاسَةٌ مُفْرَدَةٌ<sup>(١)</sup>) ودَكَرَ  
المصنّفُ هذه الرواية؛ قُوَّتُهَا وَتَشْهِيرُهَا. وَدَكَرَ مَا بُيِّ عَلَيْهِ؛ لِئِنَّهُ  
عَلَى أَنَّهُ مُبْنِيٌّ عَلَيْهَا، لَا عَنَى الْمَذْهَبِ، كَمَا يُوهِمُهُ كَلَامُهُ فِي  
«الإنصاف».

«شرح الإقناع» بعد حكايته ذلك عن الأصحاب، قال: وهو ظاهر  
المعنى<sup>[١]</sup>.

(١) قوله: (ومتى امتدت نجاسة بماء جارٍ. فكل جريّة نجاسة مفردة) فإن  
في «الإنصاف»: على لصحيح من المذهب. وقيل: الكل نجاسة  
واحدة. وأطلقهما في «الفروع»<sup>[٢]</sup>.

ظاهرُ عبارة «التلخيص» و«الرعاية»: أنه إذا كان الماء الجاري لا  
يُمْكِنُ رَحْوُ أَسْفَلِهِ إِلَى أَعْلَاهُ، وَلَوْ حُبْسَ، فَوَقَعَتْ نَجَاسَةٌ فِي أَسْفَلِهِ،  
أَنْ الْأَعْلَى لَا يَنْجُسُ. قَالَ ابْنُ دَهْلَانَ<sup>[٣]</sup>. وَصَرَّحَ بِهِ الشَّيْخُ عُثْمَانُ<sup>[٤]</sup>.  
(خطه).

[١] «كشف القناع» (١/٦٧)، وتكرر التعليق في (أ).

[٢] تكررت. «وأطلقهما في الفروع» في (أ)، وانظر. «الإنصاف» (١/١٠٠).

[٣] «الفواكه العديدة» (١/١٦).

[٤] «حاشية عثمان» (١/١٨).

والمذهب: أَنَّ الحَارِيَّ كَالرَّائِدِ، يُعْتَرَّ مَحْمُوعُهُ، فَإِنْ بَلَغَ قُلَّتَيْنِ:  
لَمْ يَنْجُسْ إِلَّا بِالشَّعِيرِ، وَإِنْ كَانَتْ الْجَرِيَّةُ دُونَهُمَا.  
(وَالْجَرِيَّةُ: مَا أَحَاطَ بِالنَّجَاسَةِ) مِنَ الْمَاءِ يَمْنَةً وَيَسْرَةً<sup>(١)</sup>، وَعُلُوقًا  
وَسُقْلًا إِلَى قَرَارِ الشَّهْرِ. قَالَ الْمُوَفَّقُ: وَمَا انْتَشَرَتْ إِلَيْهِ عَادَةً أَمَامَهَا  
وَوَرَاءَهَا.

(سَوَى مَا وَرَاءَهَا) مِنَ الْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا، (و) سَوَى مَا  
(أَمَامَهَا)؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَصِلْ إِلَيْهِ.  
(وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ) الصُّهُورُ (الكَثِيرُ: لَمْ يَنْجُسْ) بِمُلَاقَاةِ النَّجَاسَةِ؛  
لِحَدِيثِ الْقُلَّتَيْنِ، (إِلَّا بِبَوْلِ آدَمِيٍّ<sup>(٢)</sup>) وَوَصْغِيًّا (أَوْ عَذْرَةً) مِنْهُ  
(زُطْبَةً) مَائِعَةً أَوْ لَا، (أَوْ يَابَسَةً دَابَّتْ) فِيهِ، فَيَنْجُسُ بِهِمَا دُونَ سَائِرِ  
النَّجَاسَاتِ (عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُتَقَدِّمِينَ) مِنَ الْأَصْحَابِ (وَالْمُتَوَسِّطِينَ) قَالَ  
الرَّرْكَشِيُّ: كَالْقَاضِي، وَالشَّرِيفِ، وَابْنِ النَّتَاءِ، وَابْنِ عَبْدِوسٍ، وَغَيْرِهِمْ.

- (١) قوله: (وَالْجَرِيَّةُ: مَا أَحَاطَ بِالنَّجَاسَةِ يَمْنَةً وَيَسْرَةً) قَالَ الرَّرْكَشِيُّ<sup>[١]</sup>.  
إِلَى جَانِبِي الشَّهْرِ. وَكَذَا فِي «الْكَافِي»<sup>[٢]</sup> وَغَيْرِهِ.  
(٢) قوله: (إِلَّا بِبَوْلِ آدَمِيٍّ) وَالْمَذْهَبُ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْبَوْلِ وَالْغَيْزَةِ  
وَغَيْرِهِمَا، كَمَا فِي «الْغَايَةِ»<sup>[٣]</sup>.

[١] «شرح الزركشي» (١/١٣١).

[٢] «الكافي» (١/٢٠).

[٣] «غاية المتهى» (١/٥٤).



وروي عن عليٍّ، وهو قولُ الحسن؛ لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا يُولُّ أحدُكم في الماءِ الدائمِ الذي لا يجري، ثم يغتسلُ منه». متفق عليه<sup>[١]</sup>. وهو يتناولُ القليلَ والكثيرَ. وحاصٌّ بالبولِ، فحُمِلَ عليه الغائطُ؛ لأنه أسوأُ منه. وقيدَ به حديثُ القَتَنِينِ.

(إِلَّا أَنْ تَعْظُمَ مَشَقَّةُ نَرْحِهِ) أي: ما حصلَ فيه البولُ أو الغدِرةُ على ما ذكر، (كمصانع مكة) وطريقها التي جعلتْ مورياً للخارجِ يصدُرُون عنها ولا يقدُّ. فلا ينجسُ إلا بالتغيُّرِ. قال في «الشرح»: لا نعلمُ فيه خلافاً. ولا فرقَ بينَ قليلِ البولِ والغدِرةِ وكثيرِهما. نصَّ عليه في روايةٍ مُهنَّا.

ومقابلُ قولِ أكثرِ المتقدمينَ والمتوسِّطينَ: أنَّ حكمَ البولِ والغدِرةِ حكمُ سائرِ الجسائِطِ، فلا ينجسُ الكثيرُ بهما إلا بالتغيُّرِ. قال في «التنقيح»: اختاره أكثرُ المتأخِّرينَ، وهو أظهرُ. انتهى.

قال في «شرحه»: لأنَّ نجاسةَ بولِ آدميٍّ لا تزيدُ على نجاسةِ بولِ الكلبِ، وهو لا ينجسُ القلتينِ. وحديثُ النُّهي عن البولِ في الماءِ الدائمِ لا بُدَّ من تخصيصه؛ بدليلٍ ما لا يُمكنُ نَرَحُهُ إجمالاً، ويكونُ تخصيصُه بخبرِ القلتينِ أولى من تخصيصه بدُرِّي والتَّحَكُّمِ. ولو تعارضَا، يُرجَّحُ حديثُ القَتَنِينِ؛ لموافقته القياسَ.

[١] أخرجه البخاري (٢٣٩)، ومسلم (٢٨٢، ٩٥).

(ف) عَلَى الْأَوَّلِ: (مَا تَنْجَسُ) مِنَ الْمَاءِ (بِمَا ذُكِرَ) مِنْ بَوْلِ الْآدَمِيِّ وَعَذْرَتِهِ، (وَلَمْ يَتَغَيَّرْ) بِهِمَا، (فَتَطْهَرُهُ: بِإِضَافَةٍ مَا يَشُقُّ نَزْحُهُ) إِضَافَةٌ (بِخَسْبِ الْإِمْكَانِ<sup>(١)</sup> عُرْفًا) بِالصَّتِّ وَإِنْ لَمْ يَتَّصِلْ، أَوْ إِجْرَاءِ سَاقِبَةٍ إِلَيْهِ، وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمُضَافَ يَدْفَعُ يِلْكَ التَّجَاسُّةَ عَنْ نَفْسِهِ وَلَا يَنْجَسُ إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ لَوْ وَرَدَتْ عَلَيْهِ، فَأُولَى إِذَا كَانَ وَارِدًا عَلَيْهَا. وَمِنْ ضَرُورَةِ الْحُكْمِ بِطَهُورِيَّتِهِ، طَهُورِيَّةٌ مَا احْتَلَطَ بِهِ.

(وَإِنْ تَغَيَّرَ) مَا تَنْجَسَ بِبَوْلِ الْآدَمِيِّ أَوْ عَذْرَتِهِ، (فَإِنْ شَقَّ نَزْحُهُ، فَتَطْهَرُهُ: (بِزَوَالِ تَغْيِيرِهِ بِنَفْسِهِ. أَوْ) زَوَالِ تَغْيِيرِهِ (بِإِضَافَةٍ مَا يَشُقُّ نَزْحُهُ) إِلَيْهِ، كَمَا تَقَدَّمَ، (أَوْ) زَوَالِ تَغْيِيرِهِ (بِنَزْحٍ) مِنْهُ، وَلَوْ مُتَّفَرِّقًا، بِحَيْثُ (يَبْقَى بَعْدَهُ) أَيِ: التَّرَجِّحِ (مَا يَشُقُّ نَزْحُهُ)؛ لِأَنَّهُ لَا عِلَّةَ لِلتَّجَسُّسِ مَا بَلَغَ هَذَا لَحْدًا إِلَّا التَّغْيِيرُ، إِذَا زَالَ عَادَ إِلَى أَصْلِهِ، كَالْحَمْرَةِ تَنْقَلِبُ بِنَفْسِهَا خَلًّا.

(١) قَوْلُهُ: (بِخَسْبِ الْإِمْكَانِ) بِمَثَلِ نَقْلِ الْمَاءِ مِنْ زُكِّيَّةٍ حَوْلَهَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ آخَرُ «الْأَسْمَاءِ» فَتَقَلُّهُ قَلِيلًا قَلِيلًا عَلَى الْعَادَةِ، مَعَ قَوْلِهِمْ: وَلَوْ لَمْ يَتَّصِلِ الصَّبُّ. (عَنْهُ)<sup>[١]</sup>. وَلَا يَنْجَسُ الْمُضَافُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ وَرَدَ بِمَحَلِّ التَّطْهِيرِ، فَفُطِنَ. وَلَا ثَلَّثْتَ لِمَا فِي «الْمَسْوُوعِ». (م خ)<sup>[٢]</sup>.

[١] «الفواكه العديدة» (١٦/١).

[٢] «حاشية الحلوتي» (٣٠/١).

وَعُلِمَ مِنْهُ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَضُ فِي النَّحْلِ كَثْرَةُ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِالطَّهْوَرِيَّةِ مِنْ حَيْثُ زَوَالُ التَّغْيِيرِ، وَأَنَّهُ لَوْ زَالَ اتَّعَيَّرَ بِإِضَافَةِ غَيْرِ الْمَاءِ إِلَيْهِ لَمْ يَطْهَرُ بِهِ<sup>(١)</sup>، بَلْ بِإِضَافَةٍ، وَأَنَّ الْمُضَافَ إِذَا لَمْ يَشُقْ نَزْحُهُ لَمْ يُطْهَرِ الْمَاءُ، وَإِنْ صَارَ الْمَجْمُوعُ يَشُقُّ نَزْحُهُ.

(وَإِنْ لَمْ يَشُقْ) نَزْحَ لِمَتَغْيِيرِ بِهِذِهِ انْتِجَاسَةٍ، (ف) تَطْهِيرُهُ: (بِإِضَافَةٍ مَا يَشُقُّ نَزْحُهُ) إِيَّاهُ فَقَطْ، لَمَّا تَقَدَّمَ، (مَعَ زَوَالِ تَغْيِيرِهِ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ تَصْهِيرُهُ مَعَ بَقَاءِ عِلَّةِ التَّنْجِيسِ.

(وَمَا تَنْجَسَ بِغَيْرِهِ) أَي: بِغَيْرِ مَا ذُكِرَ مِنَ الْبُيُوتِ وَالْغَذِيرَةِ، (وَلَمْ يَتَغَيَّرْ)؛ بَأَنَّ كَانَ دُونَ قُلْتَيْنِ، (ف) تَطْهِيرُهُ: (بِإِضَافَةٍ كَثِيرٍ) بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ عُرفًا؛ لِأَنَّ هَذَا الْمُضَافَ يَدْفَعُ هَذِهِ النِّجَاسَةَ عَنْ نَفْسِهِ فَيَدْفَعُهَا عَمَّا اتَّصَلَ بِهِ.

(وَإِنْ تَغَيَّرَ) الْمَتَنَحِّسُ بِغَيْرِ الْبُيُوتِ وَالْغَذِيرَةِ، (فَإِنْ كَثُرَ، ف) تَطْهِيرُهُ:

(١) انظر وتأمل قوله: (لَمْ يَطْهَرُ بِهِ.. إلخ) والمدهش: أَنَّهُ لَا يَصْهَرُ بِإِضَافَةِ غَيْرِ لِمَاءِ إِيَّاهُ، وَخْتَارَ فِي «الْمُسْتَوْعَبِ»، و«مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ»: أَنَّهُ يَطْهَرُ بِإِضَافَةِ غَيْرِ الْمَاءِ إِلَيْهِ.

قَالَ فِي «شرح الإقذاع»: وَعُلِمَ مِنْهُ: أَنَّهُ لَا يَصْهَرُ بِإِضَافَةِ يَسِيرٍ وَلَوْ رَأَى بِهِ التَّعَيُّرَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْفَعُ النِّجَاسَةَ عَنْ نَفْسِهِ، فَكَذَا عَنْ غَيْرِهِ. خِلَافًا لِمَا فِي «الْمُسْتَوْعَبِ»<sup>[١]</sup>.

(بِزَوَالِ تَغْيَرِهِ بِنَفْسِهِ، أَوْ بِإِضَافَةٍ) طَهُورٍ (كَثِيرٍ، أَوْ بِنَزْحٍ<sup>(١)</sup>) مِنْهُ،  
بِحَيْثُ (يَبْقَى بَعْدَهُ كَثِيرٌ)؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

(وَالْمَنْزُوحُ) بِمِثْلِ تَغْيَرِ الْبَتُولِ أَوْ غَيْرِهِ. (طَهُورٌ بِشَرْطِهِ<sup>(٢)</sup>) قَالَ ابْنُ  
قُنْدُسٍ: الْمُرَادُ: أَخِزْ مَا يُزَحَّ مِنَ الْمَاءِ وَرَأَى مَعَهُ التَّعْيِيرُ، وَلَمْ يُضَفْ إِلَى

(١) قَوْلُهُ: (فَطَهِيرُهُ بِإِضَافَةٍ كَثِيرٍ.. إلخ) وَصَوَّبَ فِي «الْإِنْصَافِ»: أَنَّهُ  
يَطْهَرُ بِإِضَافَةِ الْيَسِيرِ، وَالْمَذْهَبُ خِلَافُهُ.

سَوَاءٌ بَلَغَ حَدًّا يَدْفَعُ بِهِ تِلْكَ لِسَجَاسَةٍ، أَوْ لَا. (ع ن) <sup>(١)</sup>.  
وَيَنْجُ: صِحَّةُ<sup>(٢)</sup> غَدَمِ اشْتِرَاطِ «كَثِيرٍ» فِي إِضَافَةٍ وَنَزْحٍ. (ع م) <sup>(٣)</sup>.  
وَهُوَ مُتَّجَةٌ فِي لُتْرَحٍ دُونَ الْإِضَافَةِ، كَمَا هُوَ مُصَرَّحٌ بِهِ هَاهُنَا.  
قَوَاهُ: «عَدَمُ اشْتِرَاطِ كَثِيرٍ فِي إِضَافَةٍ»: هَذَا قَوْلُ صَاحِبِ  
«الْمُسْتَوْعَبِ»، وَحُزِمَ بِهِ، كَمَا نَرَاهُ فِي الْهَامِشِ أَخِزْ الصَّفْحَةَ  
الْمُقَابِلَةَ لِهَذَا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «أَوْ بِنَزْحٍ» فَهُوَ الْمَذْهَبُ.

(٢) قَوْلُهُ: (وَالْمَنْزُوحُ طَهُورٌ بِشَرْطِهِ) ظَاهِرُ كَلَامِهِ: أَنَّ ذَلِكَ آجِرٌ دَلِيلُ  
نُزْحَتٍ، وَكَلَامُ شَارِحِ «الْمُسْتَهَيِّ»: اشْتِرَاطُ أَنْ تَسْعَ قُلَّتَيْنِ، انْتَهَى.  
(عنه).

كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ عَنْهُ<sup>(٤)</sup> هُنَا.

[١] «حاشية عثمان» (٢٠/١).

[٢] سقطت: «صحة» من (أ).

[٣] «غاية المنتهى» (٥٤/١).

[٤] أي: عن شارح «المنتهى».

غيره من المنزوح الذي لم يُزَلَّ اتَّعَيَّرَ بَنَزَجِهِ. وفيه وجه: أَنَّهُ طَاهِرٌ. قال: وَمَحَلُّ الْبَخْلَابِ: إِذَا كَانَ دُونَ الْقُلْتَيْنِ، فَإِنْ كَانَ قُلْتَيْنِ، فَصَهُوْرٌ جَزْمًا. وَأَطَالَ. وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي «الْإِنْصَافِ».

واعتبر في «شرح» أيضًا: أَلْ يَبْنَعُ حَدًّا يَدْفَعُ بِهِ تِلْكَ النَّجَاسَةَ الَّتِي تُزَجُّ مِنْ أَحِبَّهَا عَنْ نَفْسِهِ، لَوْ سَقَطَتْ فِيهِ وَلَمْ تُعَيَّرْهُ. وهو مُخَافٌ لِمَا تَقَدَّمَ لَكَ.

واعتبر في «الإنصاف»: أَنْ لَا تَكُونَ عَيْنُ النَّجَاسَةِ فِيهِ. وهو واضح حيث كَانَ الْكَلَامُ فِي الْقَلِيلِ.

(وَالْأَيُّ): وَإِنْ لَمْ يَكُنِ السَّجْسُ الْمَتَعَيِّرُ بَعِيرِ النَّوْبِ وَالْعَذَرَةُ كَثِيرًا؛

قال في «شرح»<sup>[١]</sup>: وهو<sup>[٢]</sup>: زَوَالُ التَّعَيُّرِ مِنْهُ، وَبَلَوُغُهُ حَدًّا يَدْفَعُ بِهِ تِلْكَ النَّجَاسَةَ الَّتِي تُزَجُّ مِنْ أَحِبَّهَا عَنْ نَفْسِهِ<sup>[٣]</sup> لَوْ سَقَطَتْ فِيهِ وَلَمْ تُعَيَّرْهُ.

وفي «الإنصاف»: طَهُوْرٌ مَا لَمْ تَكُنْ عَيْنُ النَّجَاسَةِ فِيهِ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ. انْتَهَى. يَعْنِي: وَلَمْ يَكُنْ مُتَعَيِّرًا.

قال الحدوتي<sup>[٤]</sup>: وَأَمَّا الْمَرْوُوحُ بِهِ: فَمُقْتَضَى الْقَوْلِ بِطَهَوْرِيَّةِ مَا فِيهِ: احْكُمُ بِطَهَارَتِهِ، عَلَى كَلَامِ ابْنِ قُدُسٍ الْفَائِلِ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَرْوُوحِ:

[١] «معونه أولي النهى» (١/١٧٥).

[٢] أي: شرط الطهور.

[٣] في الأصل، (أ): «نزع». والتصويب من «المعونة».

[٤] حاشية الحدوتي» (١/٣١).

بأنَّ كَانَ قَلِيلًا، (أَوْ كَانَ كَثِيرًا مُجْتَمِعًا مِنْ مُتَجَسِّسٍ يَسِيرٌ<sup>(١)</sup>،  
 فَتَطْهِيرُهُ: (بِإِضَافَةٍ) طَهُورٍ (كَثِيرٍ) إِلَيْهِ (مَعَ زَوَالِ تَغْيِيرِهِ<sup>(٢)</sup>).  
 وَعُلِمَ مِنْهُ. أَنَّهُ لَا يَطْهَرُ بِإِضَافَةِ الْيَسِيرِ؛ لَأَنَّهُ لَا يَدْفَعُ التَّجَاسُّةَ عَنْ  
 نَفْسِهِ.

السَّرْحَةُ الْأَخِيرَةُ الَّتِي دُونَ الْقَتْنِ، وَلَمْ تُضَفْ إِلَى مَا قَبْلَهَا، فَإِنَّ الدَّلِيلَ لَوْ  
 كَانَ بَحْثًا لِنَحْسِ الْمَاءِ الْفَيْلِ بِمَحْرُودِ مَلَاقَاتِهِ. انْتَهَى.

(١) قَوْلُهُ: (أَوْ كَانَ كَثِيرًا مُجْتَمِعًا مِنْ مُتَجَسِّسٍ يَسِيرٍ) يَعْنِي: أَنَّهُ نَجَسٌ، مِثْلُ  
 سَاقِي يَحْرِي مِنْهُ الْمَاءُ إِلَى بَرَكَةٍ، وَفِيهِ خَرَّةٌ غَرَابٌ أَوْ كَلْبٌ، وَالسَّاقِي  
 لَا يَجِيءُ قُنْتِيسٍ، فَمَا اجْتَمَعَ فِي الْمَرَكَةِ فَهُوَ نَجَسٌ، وَلَوْ بَلَغَ قِلَالًا  
 كَثِيرَةً، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتِ النَّجَسَةُ فِي الْبَرَكَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَدَامُ أَمَّا  
 قَلِيلًا فَنَجَسٌ، وَإِذَا كَثُرَ فَطَهُورٌ. (ابن ذُهْلان)<sup>[١]</sup>.

يَعْنِي: إِذَا بَلَغَ الْمُجْتَمِعُ قُنْتِيسٍ فَهُوَ طَهُورٌ؛ لِأَنَّهُ وَارِدٌ. (حُطَّة).

(٢) وَتَلْحِيضُ مَا ذَكَرَهُ كـ «الْإِقَاع»: أَلَّا مَا تَجَسَّسَ بِشَيْءٍ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ، لَا  
 يَطْهَرُ إِلَّا بِإِضَافَةٍ مَا يَدْفَعُ تِلْكَ السَّجَاسَةَ عَنْ نَفْسِهِ، وَيَدْفَعُهَا عَمَّا اتَّصَلَ  
 بِهِ وَإِنْ تَغَيَّرَ وَسُغِّ حَذًّا يَدْفَعُهَا لَوْ لَمْ يَتَغَيَّرْ، طَهُرَ بِإِضَافَةٍ مَا يَدْفَعُهَا عَنْ  
 نَفْسِهِ مَعَ زَوَالِ التَّغْيِيرِ، أَوْ بِزَوَالِ تَغْيِيرِهِ بِنَفْسِهِ فَقَصْدُ، أَوْ بِزَجِّ يَبْقَى بَعْدَهُ مَا  
 يَدْفَعُهَا. وَإِنْ لَمْ يَلْعَ حَذًّا يَدْفَعُهَا، فَبِإِضَافَةٍ مَعَ رَوَالِ التَّغْيِيرِ، لَا عَيْرِ.  
 فَعْنَى قَوْلِ أَكْثَرِ امْتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَوَسِّطِينَ: لَا يَدْفَعُ بَوْلٌ لَأَدْمِيٍّ أَوْ غَيْرَتَهُ  
 إِلَّا مَا يَشُقُّ نَزْلَهُ، وَغَيْرُهُمَا: يَدْفَعُهُ الْقَتْنَانُ فِصَاعًا، كَقَوْلِ الْمُتَأَحِرِينَ

[١] «الفواكه العديدة» (٢٠/١).

«تنبية»: ظهر ممّا سبق: أنّ نجاسة الماء حكميّة. وصوّبه في «الإنصاف»، وذكره الشيخ تقي الدين في «شرح العمدة»؛ لأنه يطهر عبره ففتنه أولى، وأنّه كالثوب النجس.

ونقل في «المروع» عن بعضهم: أنّه يصحّ بيعه.

قلت: وهو نعت؛ إذ الخمر نجاسته حكميّة<sup>(١)</sup>، ولا يصحّ بيعه.

(ولا يجب غسل جواب بئر فزحت) ضيفة كانت أو واسعة؛

دفعاً للخرج والمشقة.

(والكثير) من الماء حيث أطلق: (قلتان فصاعداً) أي: أكثر.

بقلاي هجر، بفتح الهاء والجيم. قل في «القاموس»: قرية كانت قرب المدينة، إليها تنسب القلال. والقنة: الحرّة العظيمة؛ لأنها ثقّل بالأيدي، أي: تُرْفَع بها.

(واليسير) والقليل: (ما دونهما): لحدث: «إذا بلغ الماء

قلتين». وحُصِّتا بقلاي هجر؛ لما روى الخطابي بإسناده إلى ابن

جرير، عن النبي ﷺ مرسلاً: «إذا كان الماء قلّتين بقلاي هجر»<sup>[١]</sup>.

ولأنّها أكبر ما يكون من القلال وأشهرها في عصره عليه السلام. قال

في النجاسات كلّها. (ع ن)<sup>[٢]</sup>.

(١) قوله: (إذ الخمر نجاسته حكميّة.. إلخ) قد يقال إنّ عدم صحّة بيع

[١] أخرجه الحصري في «معجم السنن» (٣٥/١). وتقدم الحديث (ص ١١٧).

[٢] «حاشية عثمان» (٢١/١).

الخطائي: هي مشهورة الصفة معومة المقدار، لا تختلف، كما لا تختلف الصيغان والمكيس؛ فذلك حملنا الحديث عليها، وعملنا بالاحتياط.

(وهما: خمس مئة رطل) بفتح الراء وكسرها (عراقي)؛ لما روي عن ابن خريج، قال: رأيت فلان هجر، رأيت القلة تسع قرتين وشيئا. والقربة: مئة رطل باعراقي، باتفاق القائلين بتحديد الماء بالقرب. والاحتياط أن يجعل الشيء نصفًا؛ لما يأتي.

(و) هما: (أربع مئة) رطل (وسنة وأربعون) رطلاً (وثلاثة أسباع رطل مصري، وما وافقه) كالمكي والمدني.

(و) هما: (مئة) رطل (وسبعة) أرطال (وسنح رطل دمشقي. وما وافقه) في قدره، كالصفدي.

(و) هما: (تسعة وثمانون) رطلاً (وسنح رطل حلي. وما وافقه) كاسيروتني.

الخمرة لأمر قام بها، وللهي لصريح عنه. وأيضًا خمرة إنما ترد على ذلك القائل، جعل ذلك قاعدة كلية؛ بأن قال: كل ما كنت حاسنه حكمية حار نيعة، وما الفرق بين الماء النجس والثوب المتنجس. وأيضًا فرق بين الماء المتنجس والحمرة، فإن الماء يمكن تطهيره بالعلاج، بخلاف الحمرة فإنها لا تضر بالعلاج، فتدبر. (م ح) [١].

[١] انمليق ليس في (أ).



(و) هُما: (ثمانون) رَطْلًا (وسبعان ونصف سُبُع رَطْلٍ قُدْسِيٍّ، وما وافقه)، كاسًا بِلِسِيٍّ، والجَمْصِيٍّ. وأُحَدٌ وَسَعُونَ رَطْلًا وثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ رَطْلٍ تَغْلِيٍّ، وما وافقه.

(تقريبًا): لا تحديدًا، (فلا يضُرُّ نقصُ يسير<sup>(١)</sup>) كَرَطْلٍ عِرَاقِيٍّ وَرَطْلَيْنِ؛ لأنَّ الدِّيسَ نَقَلُوا تَقْدِيرَ الْقِلَابِ لَمْ يَضْبِطُوهُ بحدٍّ، إِنَّمَا قَالَ سُبُجْرِيحٌ: الْقُلَّةُ تَسَعُ قِرْبَتَيْنِ، أَوْ قِرْبَتَيْنِ وَشَيْئًا، وَحَعَلُوا الشَّيْءَ نِصْفًا احتياطًا؛ لأنَّه أَقْصَى مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ «شَيْءٍ» مُتَكَرِّرًا، وَهَذَا لَا تَحْدِيدَ فِيهِ. وَقَالَ يَحْيَى بْنُ عَقِيلٍ: أَظْلُهَا تَسَعُ قِرْبَتَيْنِ.

(وَمَسَاحَتُهُمَا) أَي: الْقَلَّتَيْنِ، أَي: مَسَاحَةٌ مَا يَسَعُهُمَا (مُرْبَعًا): ذِرَاعٌ وَرُبُعٌ طَوَلًا، (و) ذِرَاعٌ وَرُبُعٌ (عَرْضًا، و) ذِرَاعٌ وَرُبُعٌ (عُمُقًا) قَالَهُ ابْنُ حَمْدَانَ وَعِيزُهُ (بِذِرَاعِ الْيَدِ) قَالَهُ الْقَمُولِيُّ الشَّامِعِيُّ.

(و) مَسَاحَةٌ مَا يَسَعُهُمَا (مَدَوْرًا: ذِرَاعٌ طَوَلًا) مِنْ كُلِّ جِهَةٍ مِنْ حَافَاتِهِ، إِلَى مَا يُقَابِلُهَا. (وَذِرَاعَانِ) قَالَ (الْمُنْقَحُ: وَالصَّوَابُ: وَنِصْفُ) ذِرَاعٍ (عُمُقًا) قَالَ: (حَرَّرْتُ ذَلِكَ، فَيَسَعُ كُلُّ قِرَاطٍ) مِنْ قِرَاطَيْ الدَّرَاعِ مِنَ الْمَرْبَعِ (عَشْرَةٌ أَرْطَالٍ وَثُلْثِي رَطْلٍ عِرَاقِيٍّ). انتهى.

(١) قوله: (فلا يضُرُّ نقصُ يسيرٍ) فعلى هذا؛ قال في «الشرح»: من وجد نجاسة في ماء، فغلب على ظنه أنه يقارب القلتين، توضأ منه، وإلا فلا. قاه في «شرح الإقناع»<sup>[١]</sup>.

وذلك أنك تضرب البسط في البسط، والمخرج في المخرج،  
وتقسم الحاصل الأول على الثاني: يخرج الذراع. فخذ قرايطه،  
واقسم الخمس مئة رطل عليها: يخرج ما ذكر. فبسط الذراع والرابع  
خمسة<sup>(١)</sup>، ومخرجه أربعة. وقد تكرر ثلاثاً، طولاً وعرضاً وعمقاً،  
فإذا ضربت خمسة في خمسة، والحاصل في خمسة: حصل مئة  
 وخمسة وعشرون. وإذا ضربت أربعة في أربعة، والحاصل في أربعة:  
حصل أربعة وستون. فاقسم عليها الأول: يخرج ذراع وسبعة أثمان  
ذراع وخمسة أثمان ثمن ذراع. فإذا جعلتها قرايط: وحدتها ستة  
وربعين قيراطاً وسبعة أثمان قيراط. فاقسم عليها الخمس مئة: يخرج  
ما ذكر.

وبهذا يتضح لك سقوط اعتراض الحجاوي في «حاشية التنقيح»  
عليه.

وأما قيراط المربع<sup>(٢)</sup> نفسه: فيسع عشرين رطلاً وخمسة أصداس  
رطل عراقي.

(و) الرطل (العراقي) وزنه بدرهم (مئة وثمانية وعشرون)  
درهماً (وأربعة أسباع درهم. و) بالمشايين (يسعون مثقالاً)

(١) قوله: (فبسط الذراع.. إلخ) لأن الذراع أربعة أرباع، رُبُعها ربع ذراع،  
فيصير خمسة.

(٢) قوله: (وأما قيراط المربع.. إلخ): هذا حقيقة اعتراض الحجاوي.

بالاستيقراء. فهو شُبُع اِبْعَلِيّ، و(سُبُع) الرُّطِل (الْقُدْسِيّ وَثَمْنُ سُبُعِهِ،  
وَسُبُع) الرُّطِل (الْحَلَبِيّ وَرُبُع سُبُعِهِ، وَسُبُع) الرُّطِل (الدَّمَشْقِيّ وَنِصْفُ  
سُبُعِهِ. وَنِصْفُ) الرُّطِل (الْمَصْرِيّ وَرُبُعُهُ وَسُبُعُهُ).

وَالرُّطِلُ الْبَعْلِيّ: تِسْعُ مِئَةِ دِرْهَمٍ. وَالْقُدْسِيّ: ثَمَانُ مِئَةِ دِرْهَمٍ.  
وَالْحَلَبِيّ: سَبْعُ مِئَةٍ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا. وَالدَّمَشْقِيّ سِتُّ مِئَةِ دِرْهَمٍ.  
وَالْمَصْرِيّ مِئَةٌ وَأَرْبَعَةٌ وَأَرْبَعُونَ دِرْهَمًا. وَكُلُّ رَطِلٍ اثْنَتَا عَشْرَةَ أُوقِيَّةً فِي  
كُلِّ لِبْدَانٍ. وَأُوقِيَّةُ الْعِرَاقِيّ: عَشْرَةُ دِرَاهِمٍ، وَخَمْسَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ.  
وَأُوقِيَّةُ الْمَصْرِيّ: اثْنَتَا عَشْرَةَ دِرْهَمًا. وَأُوقِيَّةُ الدَّمَشْقِيّ: خَمْسُونَ دِرْهَمًا.  
وَأُوقِيَّةُ الْحَلَبِيّ: سِتُّونَ دِرْهَمًا. وَأُوقِيَّةُ الْقُدْسِيّ: سِتُّونَ دِرْهَمًا  
وَتَلَا دِرْهَمٍ. وَأُوقِيَّةُ الْبَعْلِيّ: خَمْسَةُ وَسَعُونَ دِرْهَمًا.

(وَلَهُ) أَي: مُرِيدُ الصَّهْرَةِ (اسْتِعْمَالُ مَا لَا يَنْجُسُ) مِنَ الْمَاءِ (إِلَّا  
بِالتَّغْيِيرِ) وَهُوَ مَا بَلَغَ حَدًّا يَدْفَعُ بِهِ تِلْكَ النَّجَاسَةَ عَنْ نَفْسِهِ، (وَلَوْ مَعَ قِيَامِ  
النَّجَاسَةِ فِيهِ) وَلَمْ يَتَغَيَّرْ بِهَا، (و) لَوْ كَانَ (بَيْنَهُ) أَي: الْمُسْتَعْمَلِ  
(وَبَيْنَهَا قَلِيلٌ)؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ مَجْمُوعٌ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا قَرُبَ مِنْهَا وَمَا  
تَعَدَّ. فَإِنْ تَغَيَّرَ بَعْضُهُ: فَدَبَا قِي طُهُورٌ إِنْ كَثُرَ.

(وَمَا انْتَضَحَ مِنْ) مَاءٍ (قَلِيلٍ لِسُقُوطِهَا) أَي: النَّجَاسَةِ (فِيهِ:  
نَجَسٌ)؛ لِأَنَّهُ لَا قِيَّ النَّجَاسَةِ وَهُوَ قَلِيلٌ، بِخِلَافِ مَا انْتَضَحَ مِنْ كَثِيرٍ،  
وَلَمْ يَتَغَيَّرْ؛ لِأَنَّهُ بَعْضُ الْمُتَّصِلِ، فُيُعْطَى حُكْمُهُ.

(وَيُعْمَلُ) عِنْدَ اشْتِكَ (بِيقِينٍ، فِي كَثْرَةِ مَاءٍ، وَطَهَارَتِهِ، وَنَجَاسَتِهِ<sup>(١)</sup>)؛ لِحَدِيثٍ: «دُعِ مَا يَرِيثُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيثُكَ»<sup>[١]</sup>.  
(وَلَوْ مَعَ سُقُوطِ عَظَمِ وَزَوْتِ شَكٍّ فِي نَجَاسَتِهِمَا) فَيُطْرَحُ اشْتِكَ؛  
لَأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْمَاءِ عَلَى حَالِهِ.

(أَوْ) مَعَ سُقُوطِ (طَاهِرٍ وَنَجِسٍ، وَتَغْيِيرٍ) أَيِ: الْمَاءِ الْكَثِيرِ  
(بِأَحَدِهِمَا، وَلَمْ يَعْلَمْ) أَهْوَ الطَّاهِرُ أَوْ النَّجِسُ؟ عَمَلًا بِالْأَصْلِ، وَهُوَ بَقَاءُ  
الْمَاءِ عَلَى طَهَوْرَتِهِ. وَمَحَلُّهُ: إِذَا لَمْ يَكُنْ تَغْيِيرُهُ لَوْ فُرِضَ بِالطَّاهِرِ بِسَائِبِهِ  
الطَّهَوْرِيَّةَ<sup>(٢)</sup>.

(١) قوله: (وَيُعْمَلُ بِيقِينٍ فِي كَثْرَةِ مَاءٍ وَقَلَّتِهِ وَطَهَارَتِهِ وَنَجَاسَتِهِ.. إلخ) إِذَا  
شَكَّ فِي كَثْرَةِ مَاءٍ وَقَلَّتِهِ، فَالْأَصْلُ: قَلَّتُهُ.  
وَإِذَا شَكَّ فِي طَهَارَتِهِ وَنَجَاسَتِهِ، فَالْأَصْلُ: الطَّهَارَةُ.  
وَلَوْ شَكَّ فِي طَهَارَةٍ بَعْدَ نَجَاسَةٍ، فَهُوَ نَجَسٌ.  
وَلَوْ شَكَّ فِي بُلُوغِ الْمَاءِ قَدْرًا يَدْفَعُ الْحَاسَةَ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ:  
أَنَّهُ يَنْجُسُ بِوُقُوعِ لِنَجَاسَةٍ فِيهِ. وَقِيلَ: طَاهِرٌ. قَالَ فِي «الْقَوَاعِدِ»: وَهُوَ  
أُظْهَرَ.

(٢) قوله: (بِسُلْطَةِ الطَّهَوْرِيَّةِ) وَوَحْهَةٌ: أَنَّهُ إِذَا تَغَيَّرَ بِأَحَدِهِمَا تَغْيِيرًا كَثْرًا لَمْ  
يَخْشُ: إِذَا أُنْ يَكُونُ اِمْغَتَرٌ هُوَ النَّجَسُ، فَلَا كَلَامَ. وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ اِمْغَتَرٌ

[١] أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٤٨/٣ - ٢٤٩) (١٧٢٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٥١٨)، وَالنَّسَائِيُّ (٥٧٢٧) مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ. وَقَدْ وَرَدَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ اصْصَحَابَةِ مَرْفُوعًا  
أَيْضًا. انْظُرْ: «الْإِرْوَاءُ» (١٢). وَالحديث صحيحه الألباني.

وَسَمِلَ كَلَامُهُ: مَا لَوْ شَكَّ فِي وَنُوعِ كَلْبٍ أَدْخَلَ رَأْسَهُ إِنْاءً، ثُمَّ أَخْرَجَهُ وَبِفِيهِ رُطُوبَةٌ: فَلَا يَنْجُسُ، لَكِنْ يُكْرَهُ مَا ظَنَنْتَ نَجَاسَتَهُ؛ احتياطاً<sup>(١)</sup>.

(وإن أخبره) أي: مُرِيدَ الطَّهَارَةِ (عَدْلٌ<sup>(٢)</sup>) طَاهِرًا، رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ.

هو الطَّاهِرُ، فَيَسَلُّهُ الصَّهْرُورَةُ.

فَيَنْجُسُ مُحَرَّرُ الْمَلَاقَةِ لِلنَّجَاسَةِ، وَإِنْ + يَتَغَيَّرُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ حَسْبُ لَا يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (ع ن) <sup>[١]</sup>.

(١) لَوْ وَقَعَ عَلَيْهِ ذُبَابٌ، وَشَكَّ هَلْ تَعَلَّقَ بِرَجُلَيْهِ نَجَاسَةً؟ فَوَيْ تَحَقَّقَ حُكْمُ بَعْدَ الْحِفَافِ.

وَيُنَجِّهُ: وَحِكْمَةُ بَعْدَ انفصاليه فيما وَقَعَ عَلَيْهِ لَا فِيهِ.

قوله: «وَيُنَجِّهُ: وَحِكْمَةُ بَعْدَ انفصاليه» أي: مَا تَحَقَّقَ غُلُوقُهُ بِرَحِي الدُّنَابِ مِنَ النَّجَاسَةِ الرَّطْبَةِ، هَيْمَا وَقَعَ الدُّنَابُ عَلَيْهِ؛ مِنْ ثَوْبٍ وَسُحُوهِ، فَلَا يَحْسِبُ: دَفْعًا مَحْرَجٍ وَالْمَشَقَّةَ، لَا إِنْ وَقَعَ عَلَى ثَوْبٍ وَهِيَ فِيهِ، أَوْ عَلَى مَائِعٍ، وَوَحْرَجٍ مَعَهُ فَيُحْكَمُ بِنَجَاسَةِ الْمَائِعِ، وَيَمْسُحُ صَحَّةَ الصَّلَاةِ فِي نَحْوِ الثَّوْبِ مَا دَامَ الدُّنَابُ فِيهِ، وَهُوَ مُنَجِّهُ كَمَا حَرَّرَهُ الشَّيْثِيْنِي <sup>[٢]</sup>.

(٢) قوله: (وإن أخبره عدلٌ) والمراد: أَخْبَرَهُ بِنَجَاسَتِهِ، كَمَا هُوَ فِي كَلَامِ

الْمُصَنِّفِ فِي «شَرْحِهِ»؛ تَبَعًا لِلْأَصْحَابِ.

وَقَدْ ثَقُلَ: أَوْ طَهَارَتِهِ. بِعَنِي: كَوْنُهُ ظَاهِرًا غَيْرَ مُطَهَّرٍ؛ إِذْ لَا فَرْقَ

[١] «حاشية عثمان» (٢٧/١).

[٢] «مطالب أولي النهى» (٤٨/١)، والتعقيق لس في (أ).

حَرْزٌ أَوْ عَبْدٌ، لَا كَافِرٌ وَفَاسِقٌ وَعَيْرٌ بَالِغٌ. (وَعَيْنَ السَّبَبِ) أَي: سَبَبٌ مَا أَخْبَرَ بِهِ مِنْ بَجَاسَةِ الْمَاءِ<sup>(١)</sup>: (قَبْلَ) لُزُومًا؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ دِينِيٌّ، كَالْقِبْلَةِ وَهَلَالِ رَمَضَانَ.

وَشَمِلَ كَلَامُهُ: لَوْ أَخْبَرَهُ بِأَنَّهُ كَلَبًا وَلَعَّ فِي هَذَا الْإِنَاءِ دُونَ الْآخِرِ،

بَيْنَهُمَا. قَالَه (م خ)<sup>[١]</sup>.

قَالَ الشَّرْحُ فِي «الْحَاشِيَةِ»<sup>[٢]</sup>: وَرَأَيْتُ فِي هَامِشِ نُسخَةِ الْمُصَصِّفِ<sup>١٣</sup> بَخْطٌ وَلَدَهُ الْمُؤَوَّقُ، فِيمَا أَطُرْتُ ذَلِكَ أَنَّهُ مِنْ إِمْلَاءِ الْمُصَصِّفِ. وَإِنْ كَانَ فَقِيهًا مُوَافِقًا<sup>[٤]</sup>. انْتَهَى.

قَالَ فِي «حَمْعِ الْجَوَامِعِ»: وَإِنْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ بِبَجَاسَةِ الْمَاءِ، وَعَيْنَ السَّبَبِ، قَبْلَ. وَفِي: مُضَلَمًا وَفِي فَهَوٍ قَوْلِ الْمَخْبِرِ وَمُسْتَوْبِرِ الْحَالِ وَجِهَانِ.

(١) لَوْ وَزَدَ عَلَى مَاءٍ قَلِيلٍ، فَأَخْبَرَهُ مُخْبِرٌ بِبَجَاسَتِهِ، لَمْ يَزَمْ قَبُولَهُ إِلَّا مَعَ بَيَانِ السَّبَبِ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ بَجَسًا عِنْدَ الْمُخْبِرِ، صَاهِرًا عِنْدَ الْوَارِدِ، كَأَنَّهُ يَكُونُ الْمُخْبِرُ تَوَافِقًا يَرَى تَحَسُّنَ الْمَاءِ بِمَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً فِيهِ، وَالْوَرْدُ حَبِيبًا لَا يَرَى ذَلِكَ، فَلَا يَتَقَبَّلُ عَنْ أَصْلِ الطَّهَارَةِ بِالشُّكِّ. قَالَه الشَّيْثِينِي فِي «شرح المحرر».

[١] «حاشية الحلوتي» (٣٧/١)

[٢] سقط. «في الحاشية» من (أ)، وانصر. «إرشاد أبي ليلى لنتهى» (٣٠/١).

[٣] أي: التقي الفتوح صاحب «المنتهى».

[٤] أي: وإن كان المخبر فقيهاً موافقاً.

وَعَاكِسُهُ آخَرُ: فَيَعْمَلُ بِكُلِّ مِنْهُمَا فِي الْإِتْبَابِ دُونَ الثَّقِي؛ لِاحْتِمَالِ صِدْقِهِمَا، مَا لَمْ يُعَيَّنَا كِتَابًا وَاحِدًا. وَوَقْتًا لَا يُمَكِّنُ شُرْبُهُ فِيهِ مِنْهُمَا، فَتَسَاقَطَا. فَإِنْ أَتَيْتَ أَحَدَهُمَا وَنَفَى الْآخَرَ: قُدِّمَ قَوْلُ الْمَشْبُتِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَمْ يَتَحَقَّقْ، مِثْلُ الصَّرِيرِ الَّذِي يُجْبِرُ عَنْ جِسِّهِ، فَيُقَدِّمُ قَوْلَ الصَّيْرِ.

وَعَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ: أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُعَيَّنِ السَّبَبُ لَمْ يَزَمَ قَبُولُ خَبَرِهِ. وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ فَقِيهًا مُوَافِقًا؛ لِاحْتِمَالِ بَحْوِ وَسُوسَةٍ. وَإِنْ تَوَضَّأَ مَاءً، ثُمَّ عَلِمَ نَجَاسَتَهُ: أَعَادَ. وَنَصُّهُ: حَتَّى يَتَيَقَّنَ بَرَاءَتَهُ. وَإِنْ شَكَّ: هَلْ كَانَ اسْتِعْمَالُهُ قَبْلَ نَجَاسَةِ الْمَاءِ أَوْ نَعْدَهَا؟ لَمْ يُعَدَّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ.

(وَأِنْ اشْتَبَهَ طَهُورٌ مُبَاحٌ بِمُحْرَّمٍ): لَمْ يَتَحَرَّ.

(أَوْ) اشْتَبَهَ طَهُورٌ مُبَاحٌ بِ(نَجِسٍ، لَا يُمْكِنُ تَطْهِيرُهُ بِهِ)؛ بَأَنَّهُ كَانَ الطَّهُورُ دُونَ قُلَّتَيْنِ، أَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ إِثَاءٌ يَسْغُوهُمَا، (وَلَا طَهُورٌ مُبَاحٌ) مِنْ أَمَاءٍ عِنْدَهُ (بَيِّقِينَ: لَمْ يَتَحَرَّ) أَي: لَمْ يَجْتَهِدْ، حَتَّى يَغِيبَ عَلَى ظَنِّهِ أَثَرُهُمَا الطَّهُورُ الْمُبَاحُ، فَيَسْتَعْمِلُهُ. (وَلَوْ زَادَ عَدَدُ الْمُبَاحِ الطَّهُورِ): لِأَنَّهُ اشْتِبَاهُ مُبَاحٍ بِمَحْظُورٍ فِيمَا لَا تُبَيِّحُهُ الضَّرُورَةُ، فَلَمْ يَحْزَرْ التَّحَرِّيَ، كَمَا لَوْ اشْتَبَهَتْ أَحْتَهُ نَاجِسِيَّاتٍ، أَوْ مُذَكَّاتٍ بِمَيْتَةٍ. فَإِنْ أُمَكِّنَ تَطْهِيرُهُ بِهِ؛ كَأَنَّهُ كَانَ الطَّهُورُ قُلَّتَيْنِ وَعِنْدَهُ مَا يَسْغُوهُمَا: لَرِمَ خَلْصُهُمَا وَاسْتِعْمَالُهُ،

(وَيَتَيَّمُّ) وهو (بِلا إِعْدَامٍ) بِإِرَاقَةٍ أَوْ حَلْطٍ، حِلَاقًا لِلدِّخْرِقِيِّ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى اسْتِعْمَالِ امِّاءِ الطَّهْوَرِ، كَمَنْ عِنْدَهُ يَثْرٌ لَا يُمَكِّنُهُ وَضُوءٌ مَائِهِ. (وَلَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ) إِذَا تَيَّمَّمُ وَصَلَّى إِذَا، (لَوْ عَلِمَهُ) أَي: الصَّهْوَرُ الْمَبَاحِ (بَعْدَ) فَرَاحِهِ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا هُوَ مُأْمُورٌ بِهِ، كَمَنْ غَدِمَ الْمَاءَ، وَصَلَّى بِالتَّيَّمُّ ثُمَّ وَحَدَ الْمَاءَ. وَلَوْ تَوَضَّأَ مِنْ أَحَدِهِمَا حَالَ الْاِسْتِيَاءِ، ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ طَهْوَرٌ: لَمْ يَصِحَّ وَضُوْءُهُ.

(وَيَلْزَمُ مَنْ عَلِمَ النَّجَسَ إِعْلَامٌ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ<sup>(١)</sup>) وظاهره. ولو قِيلَ: إِنَّ إِزَالَتَهَا لَيْسَتْ شَرْطًا لَصِحَّةِ الصَّلَاةِ، حِلَاقًا لِمَا فِي «الْإِقْنَاعِ».

وَمَنْ أَصَابَتْهُ مَاءٌ، وَلَا أَمَارَةٌ عَلَى نَجَاسَتِهِ: كَرِهَ سَوَالُهُ عَنْهُ. بَقْلُهُ صَالِحٌ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ لِصَاحِبِ الْخَوْضِ: لَا تُخَيِّرْنَا. فَلَا يَرْمُ جَوَانُهُ.

(١) قوله: (وَيَلْزَمُ مَنْ عَلِمَ النَّجَسَ إِعْلَامٌ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ). وفي «الْإِقْنَاعِ»: إِنَّ شَرْطَ إِزَالَتِهَا أَي: تِلْكَ السَّحَاسَةُ لِلصَّلَاةِ. قَالَ فِي «شَرْحِهِ»: وَمَعْنَاهُ: إِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ إِزَالَتُهَا لِلصَّلَاةِ، كَيْسِيرِ ائِدَمِ وَمَا نَحْنُ بِهِ، لَمْ يَحِبْ إِعْلَامُهُ. وَسَامَهُ فِيهِ. (ح) <sup>(١١)</sup>. وَلَوْ لَمْ يَسْأَلْهُ. فَحَرْزُهُ عَلَيْهِ تَرْكُ الْإِعْلَامِ، لَا تَرْكُ مَا يَزْمُهُ شَرْعًا، مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ؛ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ إِيقَاعِ غَيْرِهِ فِي التَّضَلُّعِ بِالسَّحَاسَةِ. (دَفُوشَرِي).



قال الأزهري: إن لم يعلم نجاسته<sup>(١)</sup>.

(ويلزمه) أي: من اشتبه عليه طاهر بنجس (التحرّي لحاجة شرب وأكل)، كمن اشتبهت عليه ميتة بمذكاة واحتاج للأكل، أو طاهر بنجس واحتاج للشرب؛ لأنّ النجس هنا يبيحه الضرورة. فإن لم يغلب على ظنه شيء: استعمل أحدهما؛ لأنّه حال ضرورة.

و(لا) يلزمه إذا استعمل أحدهما (غسل فيه)؛ لأنّ الأصل الطهارة.

(و) إن اشتبه طهور (بطاهر أمكن جعله) أي: الصاهر (طهوراً به) أي: بالطهور؛ كأن كان الطهور قلّتين فأكثر، وعده ما يسعهما، (أو لا) أي: أو لم يمكنه جعله طهوراً به: (يتوضأ مرة) أي: وضوءاً واحداً، يأخذ بكلّ عضو (من ذا) الماء (غرفة، ومن ذا) الماء (غرفة<sup>(٢)</sup>) يغتم بكلّ غرفة العضو نزوماً؛ لأنّ الوضوء الواحد على

(١) قوله: (قال الأزهري: إن لم يعلم نجاسته) يعني: ماء الميراب. قال في «حاشيته» عن قول الأزهري: ولعلّ كلامه غيره لا يحلّفه. (حطه).

(٢) قوله: (من ذا غرفة، ومن ذا غرفة) وجزم في «لمعي» و«الكافي». أنه يتوضأ وضوءين كاملين؛ من كلّ واحد وضوءاً كاملاً مفرداً. قال في «مجمع البحرين»: هذا قول أكثر الأصحاب.

الوجه المذكور محذورٌ بنيتة كونه رافعاً، بخلاف الوضوءين فلا يُدْرَى  
أيُّهما الرابعُ للحدث، (وَيُصَلِّي صَلَاةً) أي: يُصَلِّي القَرْضَ مَرَّةً  
(وَاجِدَةً) قال في «الشرح»: لا نَعْلَمُ فيه جَلافاً.

(وَيَصِحُّ ذَلِكَ) أي: الوضوء من ذا عَرَفَةٌ ومن ذا عَرَفَةٌ، (ولو مع  
طَهْوَرٍ بَيِّقِينَ): لَأَنَّهُ اسْتَعْمَلَ الطَّهْوَرَ حَازِماً بِالنِّيَّةِ، بخلافه على القولِ  
بأنَّه يتوضأ وضوءين.

قال في «الإنصاف»<sup>[١]</sup>: وتظهرُ فائدةُ الخلافِ إذا كانَ عنده طهَورٌ  
بَيِّقِينَ، فمن يقول: يتوضأ وضوءين. لا يُصَحِّحُ الوضوءَ مِنْهُمَا. ومن  
يقول: يتوضأ وضوءاً واحداً: من هذا عَرَفَةٌ، ومن هذا عَرَفَةٌ. يَصَحِّحُ  
الوضوءَ كَذَلِكَ مع الطَّهْوَرِ المَتَيِّقِينَ. (خطه).

قال الحسني<sup>[٢]</sup>: وسحورٌ أن يتوضأ وضوءين كاملين نيتة واحدة، مع  
قرب رمنيهما. وهذا غيرُ القولِ الثاني؛ لأنَّ عليه: يتوضأ وضوءين.  
فتكون النيةُ الثانيةُ مُشْكُوكاً فيها؛ هل هي بعد الرفع، أو لا؟.

وقوله: «يتوضأ من ذا عَرَفَةٌ، ومن ذا عَرَفَةٌ» هذا مع تقارُبِهِمَا، وإلا فأتواي.  
أتواي. فإذا خافَ قَوَاتِ التَّوَالِي، فالعَمَلُ بقول «لمعي» أولى.  
(عه)<sup>[٣]</sup>.

قول «المغني» هو ما هُنا في الهامِش.

[١] «الإنصاف» (١/١٣٨).

[٢] «حاشية الحلوتي» (١/٣٨).

[٣] «الفواكه العديدة» (١/١٧).

وكذا: **حُكْمُ الْغُسْلِ، وإزالة النجاسة<sup>(١)</sup>**.

وعِلْمٌ مِنْهُ: أَنَّهُ لَا يَتَحَرَّى فِي مُطْلَقٍ وَطَاهِرٍ.

(و) إِنْ اشْتَبَهَ (ثِيَابٌ طَاهِرَةٌ مُسَاخَةً بِـ) ثِيَابٍ (نَجِسَةٍ، أَوْ)

بِثِيَابٍ (مُحَرَّمَةٍ، وَلَا طَاهِرٍ مُبَاحٍ بَيِّنِينَ) عِنْدَهُ يَسْتُرُ مَا يَحِبُّ سِتْرَهُ:

(فَإِنْ عَلِمَ عَدَدَ) ثِيَابٍ (نَجِسَةٍ، أَوْ) ثِيَابٍ (مُحَرَّمَةٍ، صَلَّى فِي كُلِّ

ثَوْبٍ) مِنْهَا (صَلَاةً) بَعْدَ النِّجَاسَةِ أَوْ الْمُحَرَّمَةِ، (وَزَادَ) عَلَى الْعَدَدِ

(صَلَاةً<sup>(٢)</sup>). يَنْوِي بِكُلِّ صَلَاةٍ الْفَرَضَ؛ احْتِيَاظًا، كَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ

يَوْمٍ وَجَهِلَهَا؛ لِأَنَّهُ أَمَكَنَهُ أَدَاءُ فَرَضِهِ بَيِّنِينَ، فَلَرَمَهُ، كَمَا لَوْ لَمْ تَشْتَبِهْ.

(وَالْأَيُّ: وَإِنْ لَمْ يَعْنَمْ عَدَدَ نَجِسَةٍ أَوْ مُحَرَّمَةٍ: (ف) لِأَنَّهُ يُصَلِّي فِي

كُلِّ ثَوْبٍ مِنْهَا صَلَاةً (حَتَّى يَتَيَقَّنَ صَحَّتَهَا) أَيُّ: حَتَّى يَتَيَقَّنَ أَنَّهُ صَلَّى

فِي طَاهِرٍ مُبَاحٍ، وَوَكَثُرَتْ؛ لِأَنَّ هَذَا تَنْدُرٌ جَدًّا، فَأُحِقَّ بِالْعَالِبِ.

(١) قَوْلُهُ: (وَكَذَا حُكْمُ الْغُسْلِ، وإزالة النجاسة) قَالَ اخْلُوتِي: فِي جَرَيَانِ

اجْعَلِ الْمَذْكُورَةَ فِي إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ نَظْرًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ لَهَا نِيَّةٌ أَصْلًا،

فَضْلًا عَنْ كَوْنِهَا مَجْزُومًا بِهَا.

وَهَذِهِ الْحُمْلَةُ لَيْسَتْ فِي «تَرْجِ الْمُصَنِّفِ». وَلَعَنَّ التَّشْبِيهَ بِالنَّظَرِ فِي

إِرَائَةِ النِّجَاسَةِ فِي الْحُكْمِ، لَا فِي الْعِنَةِ، أَوْ بِالتَّشْبِيهِ بِالْغُسْلِ بِالنَّظَرِ لِكُلِّ

مِنْهُمَا.

(٢) قَوْلُهُ: (صَلَّى فِي كُلِّ ثَوْبٍ صَلَاةً.. إلخ) وَقِيلَ: يَتَحَرَّى مَعَ كَثْرَةِ

اتِّبَابِ النِّجَاسَةِ؛ لِلْمُسْتَقَّةِ، وَفَاقًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيَّ، كَقَوْلِهِمَا فِي

الْأَوَانِي. (خَطَهُ).

وفرق أحمدُ بين الثَّيابِ والأواني: بَنَّ الماءَ يَلصُقُ بِنَدِيهِ.  
والفرقُ بين ما هُنا وبين القُبلة: أنَّ عليها أَمْرَةً تدُلُّ عليها، ولا بدَّلَ  
لها يُرجعُ إليه.

ولا تُصَحِّحُ في الثَّيابِ المُستَبْهَةِ مع طاهرٍ مُباحٍ يَقِيءُ. ولا إمامةٌ من  
اشْتَبَهَتْ عليه الثَّيابُ.

(وكذا) أي: كالثَّيابِ النَّجِسَةِ إذا اشْتَبَهَتْ بطاهِرةٍ، ولا طاهرٍ  
يَقِينُ: (أَمَكَنَّةٌ صَيِّفَةٌ) بَعْضُهَا نَجِسٌ واشْتَبَهَتْ، فلا يَتَحَرَّى. بل إنْ  
اشْتَبَهَتْ زاوِئَةً مِنْهُ نَجِسَةً، ولا سَبِيلَ إلى مكانٍ طاهرٍ يَقِينُ: صَلَّى  
مَرَّتَيْنِ في زَاوِيَتَيْنِ مِنْهُ. فَإِنْ تَنَجَّسَتْ زَاوِيَتَانِ كَذَلِكَ: صَلَّى في ثَلَاثٍ.  
وهكذا. وإنْ لَمْ يَعْلَمْ غَدَدَ النَّجَسَةِ: صَلَّى حَتَّى يَتَيَقَّنَ أَنَّهُ صَلَّى في  
مكانٍ طاهرٍ احتياطًا.

وَيُصَلِّي في فضاءٍ واسعٍ حيثُ شاءَ، بلا تحرُّ؛ دَفْعًا لِلْحَرَجِ  
وَالْمَشَقَّةِ.

ولَمَّا انْتَهَى الكلامُ على الماءِ، وكانَ لا يَقُومُ إِلَّا بِالْأَنِّيَةِ، أعقَبَهُ بما  
يَتَعَلَّقُ بِهَا وَيُنَاسِبُهَا، فقال:

## (باب الآنية)

نُغَةً، وعُرْفًا: (الأوعية)؛ جمعُ إِبَاءٍ وِوعَاءٍ، كِسْفَاءٍ وَأَسْقِيَةٍ. وجمعُ الآنية: أَوَانٍ. والأوعية: أَوْعٍ. وأصلُ أَوَانٍ: أَنِي، بَهَمْزَتَيْنِ، أُبْدِلْتُ ثَانِيَهُمَا وَاوًا، كراهةً اجْتِمَاعِيَهُمَا، كَأَوَادِمَ فِي جَمْعِ اذَمَ. (ويحرم: اتّخاذها) أي: الآنية، من ذهب وفضة؛ لأنَّ بُحْلًا عَلَى هَيْئَةِ الآنية.

## باب الآنية

قال «م خ»<sup>[١]</sup>: قال السيد عيسى الصفوي: وليس مراده بكون الباب في كذا الخضر، بل أنه المقصود بالذات والمُعْظَم، فلو ذكر غيرَه نادراً، أو بالتعنية؛ استطراداً، لا يضر. انتهى.

الباب لغة: فُرْجَةٌ فِي سَاتِرٍ. وفي الاصطلاح: اسمٌ للألفاظِ المخصوصة من حيث دلالتها على المعاني المخصوصة، مشتمةً على فصول ومسائل عالماً.

وبالباب: ما يدخلُ منه إلى المقصود، ويتوصلُ منه إليه. وهو قسمان: حسيّ، ومعنوي. قال الحسيّ: كدب الدار والمسجد، وما يُدرُثُ بالحواس. والمعنوي. ما ذكره في الاصطلاح. (عوض)<sup>[٢]</sup>.

[١] «حاشية الحلوي» (٤٠/١).

[٢] «فتح وهاب المآرب» (٨٥/١).

وكذا: تحصيلها بنحو شِراءٍ<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ ما حرِّم استعماله مطلقاً، حرِّم اتِّحاده على هيئة الاستعمال، كالملاهي.

(و) يحرم: (استعمالها) أي: الآنية (من ذهب وفضة)؛ لحديث حذيفة مرفوعاً: «لا تشربوا في آنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا في صحافها؛ فإنها لهم في الدنيا، ولكم في الآخرة»<sup>(٢)</sup>. وعن أم سلمة ترفعه: «الذي يشرب في آنية الذهب والفضة، إنما يجرجر في بطنه نار جهنم»<sup>(٣)</sup>. متفق عليهما<sup>(٤)</sup>. والجرجرة: صوت وقوع الماء بانحداره في الجوف. وغير الأكل والشرب في معناهما؛ لأنهما خرخا مخرج الغالب، ولأنَّ في ذلك سرقة وخيلاء، وكسر قلوب الفقراء، وتضييق النّقدّين.

(١) وإن لم يقصد استعمالها، بخلاف اتخاذ الرحي ثياب الحرير. والفرق: أن الآنية تحرّم مطلقاً، بخلاف ثيابه فإنها تُباح للمرأة، وهي الحر، وغير ذلك. فأبيح اتخاذها واتحاراً فيها. (ح م ص)<sup>(٥)</sup>.

(٢) قوله: (إنما يجرجر في بطنه نار جهنم) يُروى برفع «نار» ونصبه. الأكثر قراءة: «نار» بالنصب، والشارب هو اعاعل، والناز مفعوله. يقال: حرجز فلان الماء، إذا جرحه جرحاً متوتراً، له صوتٌ فاسمعى. كأنما يجرجر نار جهنم. (ابن نصر الله).

[١] أخرجه البخاري (٥٦٣٣)، ومسلم (٢٠٦٧).

[٢] أخرجه البخاري (٥٦٣٤)، ومسلم (٢٠٦٥).

[٣] «إرشاد أولي النهى» (٣٣/١).

(و) يَحْرُمُ أَيْضًا: اتُّخَاذُ الْآيَةِ وَاسْتِعْمَالُهَا مِنْ (عَظْمِ آذَمِيٍّ، وَجِلْدِهِ)؛ لِحُرْمَتِهِ.

وَمِنْ مَعْنَى الْآيَةِ فِيمَا تَقَدَّمَ: الْآلَةُ، كَالْقَلْبِ، (حَتَّى الْمِيلِ<sup>(١)</sup>) وَنَحْوِهِ) كَالْمَحْمَرَّةِ، وَالْمَذْحَنَةِ، وَالِدَّوَاةِ، وَالْمِشْطِ، وَالسَّكِينِ، وَالْكُرْسِيِّ، وَالشَّرِيرِ، وَالْحُقَيْنِ، وَالتَّلْعَلَيْنِ.

وَلَا يَخْتَصُّ التَّحْرِيمُ بِالذِّكْرِ؛ فَلَمَّا قَال: (و) حَتَّى (عَلَى أَنْثَى)؛ لِعُمُومِ الْأَخْبَارِ، وَعَدَمِ الْمُحْصَصِ. وَأَمَّا التَّحْلِي، فَأَيْخَ هَرٍّ لِحَاجَتِهَا إِلَيْهِ لِلزَّوْجِ، وَهَذَا لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ.

(وَتَصَحُّ طَهَارَةُ مَنْ إِنَاءٍ مِنْ ذَلِكَ) الْمَذْكُورِ تَحْرِيمُهُ، (و) مِنْ إِنْءٍ (مَغْضُوبٍ) وَنَحْوِهِ، (أَوْ) إِنَاءٍ (ثَمَنُهُ مُحَرَّمٌ<sup>(٢)</sup>)؛ لَكُونِهِ نَحْوَ مَغْضُوبٍ. أَوْ حَمِيرٍ، أَوْ حَنْزِيرٍ. بِخِلَافِ الصَّلَاةِ فِي غَضَبٍ، أَوْ مُحَرَّمٍ.

(١) قَالَ وَجِيهُ الْمَدِينِ فِي «شَرْحِ الْهَدَايَةِ»: الْمِيلُ لِلَاكْتِنَاحِ، ذَهَبًا وَفِضَّةً، عَلَى سَبِيلِ الْمَدَاوَاةِ مُبَاحٌ؛ لِحَصُوبِ الْمَدَاوَاةِ لِأَشْرَفِ الْأَعْصَاءِ رَحِصَةً، وَتُعْتَمَدُ فِيهِ عَلَى قَوْلِ الثَّقَاتِ مِنْ أَهْلِ الْخَيْرَةِ فِي هَذَا الشَّأْنِ. قَالَهُ فِي «الْآدَابِ الْكُبْرَى»<sup>[١]</sup> وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ.

(٢) قَوْله: (أَوْ ثَمَنُهُ مُحَرَّمٌ) أَي: الْمَعْبُودُ إِنْ كَانَ، أَوْ مَا نَوَى انْتِقَاذَهُ مِنْهُ مُحَرَّمًا. وَمَا عَدَاهُمَا مَعْنُومٌ بِالْأَوَّلَى. م خ<sup>[٢]</sup>.

[١] «الآداب الشرعية» (٤٤٨/٢).

[٢] «حاشية الحلوتى» (٤٢/١).

والفرق: أن القيام والقعود والركوع والسجود في المحرم مُحَرَّم؛ لأنه استعمالٌ له، وأفعال نحو الوضوء من الغسل والمَسح ليست بمَحْرُومَةٍ؛ لأنه استعمالٌ للماء لا للإناء.

وأيضاً: فأنه يُعَيَّرُ عن نحو الوضوء من الإناء المحرم يعود لحارج؛ إذ الإناء ليس رُكناً ولا شرطاً فيه، بخلاف الثَّوبِ والثَّوبُ في الصَّلَاةِ. (و) تَصِحُّ طَهَارَةٌ أَيْضاً **(فِيهِ)** أَي: فِي إِبَاءٍ مُحَرَّمٍ، كَمَا لَوْ غَضَبَ حَوْضًا يَسُغُ قُلْتَيْنِ فَأَكْثَرَ، وَمَلَأَهُ مَاءً مُنَاحًا، وَانْغَمَسَ فِيهِ بَيْتٌ رَفَعَ الْحَدِيثَ: فَيَرْتَمِعُ؛ لَمْ تَقْدَمْ مِنْ أَنَّ الْإِنَاءَ لَيْسَ بِشَرْطٍ، كَمَا لَوْ صَلَّى وَفِي يَدِهِ خَاتَمٌ ذَهَبٍ.

(و) تَصِحُّ طَهَارَةٌ أَيْضاً **(إِلَيْهِ)** أَي: إِلَى إِبَاءٍ مِنْ ذَلِكَ؛ بِأَنْ جَعَلَهُ مُصَبًّا لِمَاءِ الْوُضُوءِ وَالْعُنْسِ، كَالصُّفْتِ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ يَقَعُ فِيهِ بَعْدَ أَنْ رَفَعَ الْحَدِيثَ.

وكذا: الطَّهَارَةُ بِهِ: بِأَنْ اغْتَرَفَ بِهِ وَتَوَضَّأَ أَوْ اغْتَسَلَ.

(و) إِبَاءٌ **(مُؤَوَّةٌ)** بِالرَّفْعِ، مُسْتَدَّأٌ، وَهُوَ اسْمٌ مَفْعُولٍ مِنْ مُؤَوَّةٍ، وَهُوَ إِبَاءٌ مِنْ نَحْوِ نُحَاسٍ يُلْقَى فِيمَا أُذِيبَ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِصَّةٍ، فَيَكْتَسِبُ لَوْنَهُ: كُمُصَمَّتٍ.

(و) إِبَاءٌ **(مَطْلَبِيٌّ)** بِذَهَبٍ أَوْ فِصَّةٍ؛ بِأَنْ يُحَعَّلَا كَالزَّرَقِ، وَيُصَيَّ بِهِ الْإِنَاءُ مِنْ نَحْوِ حَدِيدٍ: كُمُصَمَّتٍ.



(و) **إِنَاءٌ (مُطَعَّمٌ)** ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ؛ بَأَنْ يُحْفَرُ فِي الْإِنَاءِ مِنْ نَحْوِ حَشَبٍ حُقَرٍ، وَيُوضَعُ فِيهَا قِطْعُ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ بِقَدْرِهَا: كُمُصَمَّتٍ.

(و) **إِنَاءٌ (مُكْفَتٌ)**؛ بَأَنْ يُبَزَّذَ الْإِنَاءُ حَتَّى يَصِيرَ فِيهِ شَيْءُ الْمَجَارِي فِي عَايَةِ الدَّقَّةِ، وَيُوضَعُ فِيهَا شَرِيطٌ دَقِيقٌ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، وَيُدَقُّ عَلَيْهِ حَتَّى يَبْصُقَ: **(كُمُصَمَّتٍ)** أَي: كُمُنْفَرِدٍ مِمَّا مُوَّةٌ أَوْ صُلْبِي أَوْ طُعْمٌ أَوْ كُفَّتْ بِهِ **فِي التَّحْرِيمِ**؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «مَنْ شَرِبَ مِنْ إِنَاءٍ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، أَوْ مِنْ إِنَاءٍ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ<sup>[١]</sup>. وَلِلْخُودِ الْعِلَّةُ الَّتِي لِأَجْلِهَا حُرِّمَ الْمُصَمَّمُ، وَهِيَ: الْحِيلَاءُ، وَكَسَرُ قُلُوبِ الْفُقَرَاءِ، وَتَضْيِيقُ التَّقْدِينَ.

**(وَكَذَا):** **إِنَاءٌ (مُضَبَّبٌ)** بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، فَيَحْرُمُ، كَالْمُصَمَّمِ.

**(لَا) إِنْ ضُبَّ (ب) ضَبَّةً (يَسِيرَةً عُرْفًا، مِنْ فِضَّةٍ، لِحَاجَةٍ)؛** كَأَنَّ انْكَسَرَ إِنَاءٌ خَشَبٍ أَوْ نَحْوَهُ، فَضُبَّبَ كَذَلِكَ: فَلَا يَحْرُمُ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ: أَنَّ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ انْكَسَرَ، فَاتَّخَذَ مَكَانَ الشُّعْبِ سِلْسِلَةً مِنْ فِضَّةٍ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>[٢]</sup>. وَهَذَا مُخَصَّصٌ لِعُمُومِ الْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ.

فَإِنْ كَانَتْ مِنْ ذَهَبٍ، أَوْ كَبِيرَةً مِنْ فِضَّةٍ: حُرِّمَتْ مُطْلَقًا. وَكَذَا: إِنْ كَانَتْ يَسِيرَةً غَيْرَ حَاجَةٍ.

[١] أخرجه الدارقطني (٤٠/١).

[٢] البخاري (٣١٠٩، ٥٦٣٨).

(وهي) أي: الحاجة: (أن يتعلّق بها) أي: الضّيقة المذكورة  
(غرض غير زينة)؛ بأن تدعو الحاجة إلى فعله، لا أن لا تندفع بغيره:  
فشأخ (ولو وجد غيرها) أي: الفضة، كحديد ونحاس.

قال لشيخ تقي الدين: مرادهم: أن يحتاج إلى تلك الصّورة، لا  
إلى كونها من ذهب أو فضة، فإن هذه ضرورة. وهي شيخ المنفرد.  
(وتكره مباشرتها) أي: صبة الفضة المباحة؛ لأنه استعمال للفضة  
المتّصية بالآنية، (بلا حاجة) إلى مباشرتها.

فإن احتاج إليها؛ بأن كان الماء يندفق لو شرب من غير جهتها،  
ونحوه: لم يُكره؛ دفعا للخروج.

(وكل) إناء (طاهر من غير ذلك) المذكور من ذهب وفضة،  
وعظم آدمي وجلده: (مباح) اتّحاذ واستعمالاً<sup>(١)</sup>، (ولو) كان  
(ثميناً) أي: كثير الثمن، كالمُتخذ من جوهر ويَقوت وزمرد؛ لعدم

(١) «يباح استعمال كلّ إناء طاهر مباح». قال ابن عسوة: سألت شيخنا  
عن ذلك؟ فقال: المراد بـ: «يباح» الأول: أحد الأقسام الخمسة،  
وهي: الواحب، والمندوب، والمباح، والمحظور، والمكروه.  
وبالثاني: ضد الحرام.

واسشكّل هذا الكلام من قدس، قال: لأنه جعل المباح قيداً في  
تعريف<sup>[١]</sup> ما يُباح، فكانه قال: يباح المباح!!.

[١] في المسحيتين: «إلى تفريق». وابشت من «حاشية الفروع» (١٠٣/١).

العلة التي لأجلها حرمة الذهب وفضة؛ لأن هذه الجواهر لا يعرفها إلا خواص الناس، فلا تنكسر قلوب الفقراء؛ لأنهم لا يعرفونه، ولا يحصل تأخذها تضيق؛ لأنها لا يكون منها درهم ولا دينار. وأيضاً: فليقتبها لا يحصل اتخاذ آية منها إلا نادراً. وواتخذت، كانت مصونة لا تستعمل غالباً.

قال في «شرحه»: فلو جعل فض حاتم جوهرة ثمينة: جار. ولو جعله ذهباً: لم يجر. ومعناه في «المبدع».

(وما لم تعلم نجاسته من آية كفار، ولو لم تحل ذيختهم) كامجوس، (و) ما لم تعلم نجاسته من (ثيابهم، ولو وليت عورتهم)، كالشراويل، (وكذا) ما لم تعلم نجاسته من آية وثياب (من لبس النجاسة كثيراً<sup>(١)</sup>) كمديني الحمر: (طاهر مباح<sup>(٢)</sup>)؛

(١) قوله: (من لبس النجاسة كثيراً) كالحائض، والمرصع، ومدم الحمر، والدباغ، والجزار. ح م ص<sup>[١]</sup>.

(٢) قوله: (مباح أي: استعماله). لكن قال في «الإصاف»: تصح الصلاة في ثياب امرصع والحائض والصبي مع الكراهة. وقدمه في «مجمع البحرين». وعنه: لا تكره. وقال في «شرحه» في آخر ستر العورة: ويكره لبس ما تضر نجاسته لتربية، ورضاء، وحيض، وصغير، وكثرة ملابس الحاسة، وقبة التحرر منها في صفة وغيرها. انتهى.

لَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥]. وهو يتناول ما لا يقوم إلا بآيية. ولأنه عليه السلام وأصحابه توضؤوا من مرادة مُشْرِكة. متفق عليه<sup>[١]</sup>. ولأن الأصل الصَّهْرَة، فلا تزول بالسَّلَك.

وَيَدَنُ الْكَافِرُ: طاهرٌ. وكذا: صَعَامُهُ وَمَاؤُهُ، وما صَغَفُوهُ أو نَسَجُوهُ. وقيل لأحمد عن ضئع اليهود بالبول؟ فقال: المسلم والكافر في هذا سَوَاءٌ، ولا يُسْقَلُ عن هذا ولا يُبَحَثُ عنه، فإن غلبت، فلا تُصَلَّ فيه حتَّى تَغْسِيَنَهُ. انتهى. ويَطْهَرُ بَغْسِلِهِ، ولو بقي المَلُونُ.

وسأله أبو الحارث عن اللحم يُشْتَرَى من اقْصَب؟ قال: يُغْسَنُ. وقال الشيخ تقي الدين: يدعة.

(وَيُيَاحُ دَبْعُ جِلْد) حيوان كان طاهراً حيّاً (نَجَسَ بِمَوْتِ)، مأكولاً كان كالشاة، أو لا كالهَرَّ.

(و) يُيَاحُ (اسْتِعْمَالُهُ بَعْدَهُ) أي: بعد الدَّبْعِ في يابس؛ لحدِيث

إلا أن يُجْمَعَ بينهما بخمَل الإباحة على غير الصلاة، وتُحْمَلُ الكراهة على الصلاة، كما هو الظاهر من كلام «الإصناف». (ح م ص)<sup>[٢]</sup>.

[١] أخرجه البخاري (٣٥٧١)، ومسلم (٦٨٢) من حديث عمر بن حفص. وس في الحديث توضؤهُ ﷺ من مرادة المشركة، وكفى فيه استعماله لمرادة المشتركة وانظر: «لإروء» (٣٦)، و«التكميل لما فات تخريجه من الإرواء» ص (١١).

[٢] «إرشاد أولي النهى» (٣٥/١).

مُسْلِمٌ: أَنَّ اسِيَّ ﷺ وَجَدَ شَاةً مَيْتَةً أُعْصِبَتْهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ مِنْ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ: «أَلَا أَخَذُوا إِهَابَهَا، فَدَبَعُوهُ فَاسْتَفَعُوا بِهِ»<sup>[١]</sup>. وَلَأنَّ الصَّحَابَةَ لَمَّا فَتَحُوا فَارِسَ، انْتَفَعُوا بِسُرُوجِهِمْ وَأَسْلَحَتِهِمْ، وَدَبَّأَتْهُمْ مَيْتَةً. وَلَأنَّ نَحَاسَتَهُ لَا تَمْنَعُ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ، كَالْأَصْصِيَادِ بِالْكَلْبِ، وَرُكُوبِ الْبَغْلِ وَالْجَمَارِ.

وَعُلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ: أَنَّهُ لَا يُبَاحُ اسْتِعْمَالُهُ قَبْلَ الدَّبْعِ مُطْلَقًا. وَلَا بَعْدَهُ فِي مَائِعٍ.

(و) يُبَاحُ اسْتِعْمَالُ (مُتَخَلٍّ مِنْ شَعْرِ نَجِسٍ) كَشَعْرِ بَعْرِ، (فِي يَابِسٍ) لَا مَائِعٍ؛ لَتَعْدِي نَحَاسَتُهُ إِلَيْهِ.

(وَلَا يَطْهَرُ) الْجِلْدُ (بِهِ) أَي: بِالدَّبَاحِ. نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ أَحْمَدَ. وَرَوَى عَنْ عُمَرَ، وَبْنِهِ، وَعَائِشَةَ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ؛ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى حُثَيْبَةَ: «إِنِّي كُنْتُ رَخِصْتُ لَكُمْ فِي جُلُودِ امِّيتَةٍ، فَإِذَا جَاءَكُمْ كِتَابِي هَذَا فَلَا تَنْتَفِعُوا مِنْ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا غَضَبٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ<sup>[٢]</sup>، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ حَيْثُ، وَرَوَاهُ

[١] أخرجه مسلم (١٠٢/٣٦٣) من حديث ابن عباس.

[٢] أخرجه أحمد (٧٤/٣١)، (٨٠)، (١٨٧٨٠، ١٨٧٨٣)، وأبو داود (٤١٢٧)،

ويعتبرني في «الأوسط» (١٠٤). ولم أحذه في «سنن الدرقطني»، ويعتبر.

الإرواء (٣٨).

أبو داود، وليس فيه: «كُنْتُ رَخِصْتُ» بل هو من رواية الطبراني والدارقطني.

وفي لفظ: أَدْنَى كِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِشَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ. وهو ناسخ لما قَبْلَهُ؛ لِتَأْخُرِهِ. وَكِتَابُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَلَفَظَهُ، وَلِذَلِكَ لَزِمَتِ الْحُجَّةُ مَنْ كُتِبَ إِلَيْهِ، وَحَصَلَ لَهُ الْبَلَاعُ. وَلِأَنَّهُ حُرِّقَ مِنَ الْمَيِّتَةِ، فَلَا يَطْهَرُ بِالْعِلَاجِ، كَنَحْمِهَا.

وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ آخِرًا صَهَارَتَهُ. لَكِنَّ الْمَذْهَبَ: الْأَوَّلُ. عِنْدَ الْأَصْحَابِ<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: فِي جِلْدِ الْمَيِّتَةِ (وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ آخِرًا طَهَارَتَهُ.. إلخ) قَالَ أَحْمَدُ ابْنُ الْحَسَنِ التِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup>: كَانَ أَحْمَدُ يَذْهَبُ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ يَعْنِي: حَدِيثَ ابْنِ عُكَيْمٍ: لَمَّا دُكِرَ، قَبْلَ وَفَاتِهِ بِشَهْرَيْنِ. وَيَقُولُ: هَذَا أَحْرُ الْأَمْرِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ تَرَكَهُ؛ لِلْاضْطِرَابِ فِي إِسَادِهِ، حَيْثُ رَوَى بَعْضُهُمْ: عَنْ ابْنِ عُكَيْمٍ، عَنْ أَشْبَاحٍ مِنْ جُفَيْيَةٍ. وَعَنْهُ: يَطْهَرُ مِنْهَا مَا كَانَ ظَاهِرًا فِي حَالِ الْحَيَاةِ، وَلَوْ غَيْرَ مَأْكُولٍ. قَالَ فِي «الْمَرْوَعِ»<sup>(٢)</sup>: وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ آخِرًا طَهَارَتَهُ. وَعَنْهُ: مَأْكُولُ الْبَحْمِ. خَارِجًا جَمَاعَةً، وَالْمَذْهَبُ: الْأَوَّلُ عِنْدَ الْأَصْحَابِ؛ لِعَدَمِ رَفْعِ الْمَتَوَاتِرِ بِالْأَحَادِ. وَحَالَفَ شَيْخُ وَعَيْرُهُ، يُؤَيِّدُهُ نَقْلُ الْجَمَاعَةِ: لَا يَقْتَضِي فِي الْوَتَرِ، إِلَّا فِي النِّصْفِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ. وَنَقَلَ خُطَابُ بْنُ بَشَرٍ:

[١] نقله عنه الترمذي في «سننه» تحت الحديث رقم (١٧٢٩).

[٢] «المروع» (١١٠/١).

وَلَا يَحْصُلُ الدَّنْعُ بِتَشْمِيسٍ، وَلَا تَتَرَبَّبُ، وَلَا نَجَسٍ، وَلَا غَيْرِ  
مُسْتَشْفٍ لِلرُّطُوبَةِ مُنْقِي لِحَبَثٍ، بِحَيْثُ لَوْ لُقِعَ الحَلْدُ بَعْدَهُ فِي المَاءِ لَمْ  
يَقْضُ.

وَجَعَلَ الْمُصْرَانِ وَالكَرْشِ وَتَرَ: دَبَاغُ.  
(وَلَا) يَطْهَرُ (جِلْدُ غَيْرِ مَاكُولٍ بِذَكَاءٍ)، كَسَحْمِهِ. وَلَا يَحْوِزُ ذَبْحُهُ  
لِدَلِيلِكَ. قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: وَلَوْ فِي النَّزْعِ.  
(وَلَبَنٌ): مُبْتَدَأٌ، أَي: مِنْ مَيْتَةٍ. (وَالْفَحَّةُ) مِنْهَا، بِكَسْرِ الهمزة،  
وَقَدْ تُشَدُّدُ الحَاءُ، وَقَدْ تُكْسَرُ الفَاءُ: شَيْءٌ يُسْتَحَرَّجُ مِنْ بَطْنِ اجْدِي  
الرَّاضِعِ أَصْفَرٌ، فَيُعَصَّرُ فِي اللَّبَنِ، فَيَغْلُظُ كَالْجُبِ. قَالَ فِي «مَحْتَصِرِ  
القَامُوسِ».

(وَجِلْدَتُهَا) أَي: جِلْدَةُ الْإِنْفَحَةِ مِنْ مَيْتَةٍ. (وَعَظْمٌ، وَقَرْنٌ، وَظَفَرٌ،  
وَعَصَتٌ، وَحَافِرٌ مِنْ مَيْتَةٍ: نَجَسٌ): خَبَرٌ. لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ حُمَلَةِ الْمَيْتَةِ

كَنتُ أَذْهَبُ إِلَيْهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ: السُّنَّةَ كُلَّهَا. وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ  
الْأَصْحَابِ. قَالَ الْقَاصِي: وَعِنْدِي أَنَّ أَحْمَدَ رَجَعَ عَنِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ؛  
لَأَنَّهُ صَرَّحَ بِهِ فِي رِوَايَةِ خُطَابٍ. انْتَهَى.  
قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ: وَهِيَ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ رِوَايَةَ خُطَابٍ فِيهَا زِيَادَةٌ عَلَى رِوَايَةِ  
الْإِمَامَةِ، وَبَيَانَ رَجُوعِهِ عَنْهَا، بِخِلَافِ رِوَايَةِ الدِّبَاعِ. (ش)  
إِفْنَاعٌ<sup>[١]</sup>.

[١] «كشاف المناع» (٩٧/١).

المحرمة. واللبن والإنفحة لأقيا وعداء نجسا، فتنجسا.

و(لا) يجس (صوف، وشعر، وريش، ووبر، من) حيوان (طاهر في حياة) يموت أصبه؛ لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَا وَمَتَعًا إِلَى حِينٍ﴾ [سحر ٨٠]. والآية سيقت للامتنان، فالظاهر: شمولها لحالتي الحياة والموت. والريش مقيس على الثلاثة. وأما أصول ذلك: فتجسس؛ لأنها من أحزاء الميتة.

ويكره الحرز بشعر جنير<sup>(١)</sup>، ويجب غسل ما خرز به رطبًا. ويكره الارتفاع بالنجاسة.

ولا يجوز استعمال شعر آدمي<sup>(٢)</sup>؛ لحرمته.

وفي «المستوعب»: يحرم ننف نحو صوف من حي<sup>(٣)</sup>. وفي النهاية: يكره.

(١) بأن يجزئ الخرز به الشيز. وعن أحمد: يحور الخرز بشعر الخبير. قال: وبالليف أحب إلينا. (خطه).

(٢) قوله: (شعر آدمي) قال في «الإقناع»: ونصح الصلاة فيه؛ طهرته. قال في «شرحه»<sup>[١]</sup>: قلت: هل محله إذا لم تتجد منه ما يستتر به<sup>[٢]</sup> عورته، فإن فعل لم تصح، كمن صلى بحريز، وأولى.

(٣) قوله: (من حي) وجه التحريم: إيلاؤ الحيوان.

[١] «كشف القناع» (١/١٠٢).

[٢] في (أ): «منه».



(ولا) يَحْسُ (باطنُ نيضةٍ مأكولٍ) كَدَجَاجٍ، نموته، (صَلَبُ قِشْرُهَا)؛ لَأَنَّهَا تُشَبِّهُ الْوَلَدَ. وَكَرَاهِيَةُ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمرَ، تُحْمَلُ عَلَى الشَّرِيهِ؛ اسْتِفْذَارًا لَهَا. فَإِنْ لَمْ يَصْلُتْ قِشْرُهَا: فَنَجِسَتْ؛ لَأَنَّهَا جَرَاءٌ مِنَ الْمَيْتَةِ.

(وما أُبَيِّنُ مِنْ) حَيَوَانٍ (حَيٍّ: ف) هُوَ (كَمَيْتِهِ<sup>(١)</sup>) طَهْرَةً وَنَجَاسَةً. فَمَا قُطِعَ مِنَ السَّمَكِ مَعَ بَقَاءِ حَيَاتِهِ: طَاهِرٌ، بخلافِ مَا قُطِعَ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ، إِلَّا نَحْوَ الطَّرِيدَةِ، وَالْمَسْكِ وَفَأَرَنِهِ. وَكَذَا: مَا يَتَسَاقَطُ مِنْ قُرُونِ الْوُغُولِ فِي حَيَاتِهَا. وَفِيهِ احْتِمَالٌ بِطَهَارَتِهَا، كَالشَّعْرِ. ذَكَرَهُ فِي «الشرح».

«تَمَمَّةٌ»: جِلْدُ الثَّعْلَبِ: كُلُّهُ<sup>(٢)</sup>.

(وَسُنَّ تَحْمِيرُ) أَي: تَغْطِيَةٌ (آيَةً، وَإِيكَاءً) أَي: رَطَطٌ فَمَ (أَسْقِيَةً<sup>(٣)</sup>): جَمْعُ سِقَاءٍ، قَالَ فِي «لِقَامُوسٍ»: السَّقَاءُ، كِكِسَاءٍ: جِدُّ

(١) قوله: (وما أُبَيِّنُ مِنْ حَيٍّ، فَكَمَيْتِهِ) قَدْ فِي «حَاشِيَةِ الْإِقْدَاعِ»: مَا لَمْ تَكُنِ الْإِبَانَةُ بِالطَّبْعِ، كَالْمَسْكِ، أَوْ تَكُنِ الْإِبَانَةُ ذِكَاةً لَهُ، كَالطَّرِيدَةِ. انْتَهَى<sup>[١]</sup>.

(٢) قوله: (جِلْدُ الثَّعْلَبِ، كُلُّهُ) أَي: عَلَى الْخِلَافِ فِيهِ وَالْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ: لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ فَلَا يَدْبَغُ حَلْدُهُ، وَلَا يَتَمَعُّ بِهِ. خَطَهُ.

(٣) عَنْ ابْنِ السَّكَيْتِ: السَّقَاءُ يَكُونُ لِلْبَيْتِ وَالْمَاءِ، وَالْوَطْطُ لِلْبَيْتِ خَاصَّةً.

السَّخْنَةَ إِذَا أَجْدَعُ، يَكُونُ لِمَاءِ وَالْبَنِّ. انتهى. لحديث أبي هريرة: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَغْطِيَ الْإِنَاءَ، وَنُوكِيَ السَّقَاءَ. رواه أبو داود<sup>[١]</sup>.

وَالنَّحْيَ لِلشَّمَنِ، وَالْقِرْبَةَ لِلْمَاءِ. «صحيح»<sup>[٢]</sup>.



[١] أخرجه أبو داود (٣٦٩٣) بحقه، وهو عند أحمد (٤٠٠١، ١٤) (٨٨٠٠)، في مسنده.

(٣٤١١)، وصححه الألباني.

[٢] «الصحيح» (٢٢٩/٧).

## (باب الاستنجاء)

مِنْ نَحْوِ الشَّجَرَةِ، أَي: قَطَعْتُهَا؛ لِأَنَّهُ يَقْطَعُ الْأَدَى. أَوْ: مِنْ النَّجْوَةِ<sup>(١)</sup>: مَا يَرْتَفِعُ مِنَ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّ قَاضِيَ الْحَاجَةِ يَنْسَتِرُ بِهَا. قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: وَاسْتَطَابَ: اسْتَنْجَى، كَأَطَابَ. ائْتَهَى. هُيَسَمَى اسْتِطَابَةً.

وَشَرَعًا: (إِرَالَةٌ خَارِجٌ) مُعْتَادٌ، وَغَيْرُهُ (مِنْ سَبِيلٍ) أَصْلِيٌّ، قُبِي أَوْ دُبُرٌ (بِمَاءٍ) صُحُورٍ، (أَوْ) إِرَالَةٌ لِحُكْمِهِ مَا يَقُومُ مَقَامَ اِمَاءٍ مِنْ (خَجَرٍ وَنَحْوِهِ) كَخَشَبٍ وَخِرْقٍ. وَيُسَمَّى بِالْحَجَرِ: اسْتِحْمَارًا أَيْضًا، مِنْ الْجِمَارِ، وَهِيَ: الْحِجَارَةُ الصَّغَاءُ.

## باب

(١) لِمَ نَمَ يَجْعَلُوهُ مَأْخُودًا مِنَ النَّحْوِ، وَهُوَ: الْخَرْجُ مِنَ لَبَنِ الَّذِي تُطْلَتُ إِزَالَتُهُ، مَعَ أَنَّهُ أَقْرَبُ مِنْ غَيْرِهِ؟  
وَفِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ<sup>[١]</sup> فِيمَا يَأْتِي إِطْلَاقُ النَّجْوِ عَلَى احْتِبَاتِ الْحَارِجِ مِنَ السَّبِيلِ، وَمِثْلُهُ فِي «الصَّحَاحِ» فليحذر. قَالَهُ (م ح).  
قَالَ الْأُرْهُرِيُّ<sup>[٢]</sup>: هُوَ الْأَصْح. يَعْنِي: أَنَّهُ أَصَحُّ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنَ النَّحْوَةِ.

[١] فِي الْأَصْلِ: «الْأَصْحَاب».

[٢] «الزَّاهِرُ فِي غَرِيبِ أَلْفَاظِ الشَّافِعِيِّ» ص (٤٥).

(يُسْرُ لِدَاخِلِ خَلَاءٍ<sup>(١)</sup>) بِاسْمِ، أَي: مَا أُعِدَّ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ. وَأَصْلُهُ: الْمَكَدُّ الْحَالِي، سُمِّيَ بِهِ مَوْصِعٌ لِحَاجَةٍ؛ لِحَلَالِهِ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا (وَنَحْوِهِ) أَي: نَحْوِ دَاخِلِ الْخَلَاءِ<sup>(٢)</sup>، كَالْمُرِيدِ لِقَضَاءِ حَاجَةٍ بِنَحْوِ صَحْرَاءَ:

(قَوْلُ بِسْمِ اللَّهِ<sup>(٣)</sup>)؛ لِحَدِيثِ عَيْبِي مَرْفُوعًا: «سَتَرُ مَا بَيْنَ الْجَنِّ، وَعَوَازِ بَنِي آدَمَ: إِذَا دَخَلَ الْكَنِيفُ أَنْ يَقُولَ: بِسْمِ اللَّهِ». رَوَاهُ

(١) قوله: (يُسْرُ لِدَاخِلِ خَلَاءٍ) وعبرة «الإفقاء»<sup>١</sup>: يسْرُ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ.

(٢) ويحوزُ عَوْدُ اصْمِيرٍ عَلَى الْخَلَاءِ، وَيُفَسَّرُ «نَحْوَهُ» بِالْحَمَامِ. فَإِنَّ الشَّيْخَ ائِلْقَمِيَّ بَصَّرَ فِي «حَاشِيَةِ الْحَامِعِ الصَّغِيرِ»؛ نَقْلًا عَنْ «حَيَاءٍ» لِعَزَالِي: أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ هَذَا الذِّكْرُ عِنْدَ دُخُولِ الْحَمَامِ. وَكَانَ الشَّيْخُ عِنْدَ الرَّحْمَنِ الشُّهُوتِي الْحَسَلِي يَفْعَلُهَا. وَقَوْلُ الْمُحَشِّي فِي «تَابِ السَّوَاكِ» عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: «وَشَأْنُهُ كُلُّهُ»، غَيْرُ مَا اسْتَشْنَى، لِدُخُولِ الْخَلَاءِ وَاحْتِمَامِ... إلخ، يَشِيرُ إِلَى نَحْوِ ذَلِكَ. (م خ) ٢١.

(٣) قوله: (بِسْمِ اللَّهِ) طَاهِرُهُ: عَدَمُ زِيَادَةِ «الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ». (ع ب) ١٣١.

[١] «الإفقاء» (٢٣/١).

[٢] «حاشية الحلوتي» (٤٨/١).

[٣] «حاشية ابن فيروز» (١٠٤/١).

ابن ماجه، والترمذي<sup>(١)</sup>، وقال: لَسْ إِسَادُهُ بِالْقَوِيِّ.

(أَعُوذُ بِاللَّهِ<sup>(١)</sup> مِنَ الْخُبْثِ) بِإِسْكَانِ الْبَاءِ، قَالَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ. وَذَكَرَ الْقَاصِي عِيَاضٌ: أَنَّهُ أَكْثَرُ رَوَايَاتِ الشُّيُوخِ. وَفَسَّرَهُ: بِالشَّرِّ. (وَالْخَبَائِثُ): الشَّيَاطِينُ<sup>(٢)</sup>؛ فَكَانَتْهُ اسْتِعَاذَةٌ مِنَ الشَّرِّ وَأَهْلِيهِ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: هُوَ بِضَمِّ الْبَاءِ، وَهُوَ: جَمْعُ حَيْثٍ، وَالْخَبَائِثُ: جَمْعُ خَبِيثَةٍ. فَكَانَتْهُ اسْتِعَاذَةٌ مِنْ ذُكْرَانِ الشَّيَاطِينِ وَإِنْدَثِهِمْ. وَقِيلَ: الْخُبْثُ: الْكُفْرُ. وَالْخَبَائِثُ: الشَّيَاطِينُ.

(الرَّجْسِ): الْقَذَرُ. وَيُحَرِّكُ، وَتُفْتَحُ الرَّاءُ، وَتُكْسَرُ الْجِيمُ. قَالَهُ فِي «الْقَامُوسِ».

(النَّجْسِ): اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ نَجَسَ. قَالَ الْفَرَّاءُ: إِذَا قَامَ مَعَ الرَّجْسِ، أَتْبَعُوهُ إِيَّاهُ، أَيْ: قَالُوهُ بِكَسْرِ النُّونِ، وَسُكُونِ الْجِيمِ. (الشَّيْطَانُ) مِنْ شَطَنَ، أَيْ: بَعُدَ، وَمِنْهُ: دَارٌ سَطُونٌ، أَيْ: بَعِيدَةٌ؛

(١) أَيْ: أَعْتَصِمُ. قَالَ فِي «الْمُصْبَاحِ»: اسْتَعِذْتُ بِاللَّهِ، وَغُذْتُ بِهِ، مُعَاذًا وَعِيَاذًا: اعْتَصَمْتُ بِهِ. (عَوْضُ)<sup>(٢)</sup>.

(٢) وَالِاسْتِعَاذَةُ مِنْهُمْ فِي الْبِنَاءِ الْمُعَدُّ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ؛ لِأَنَّهُ مَأْوَاهُمْ، وَهِيَ اِمْعِضَاءٌ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مَأْوَاهُمْ خُرُوجَ الْخَارِجِ. (ح ش عمدة)<sup>(٣)</sup>.

[١] أخرجه الترمذي (٦٠٦)، وسنن ماجه (٢٩٧)، وصححه لألسي في «الإرواء» (٥٠).

[٢] «فتح وهاب المآرب» (٩٦/١).

[٣] «فتح مولى الموهب» (١٨٤/١).

لِئَعْدِهِ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ. أَوْ: مِنْ شَأْءٍ، أَيْ: هَلَكٌ؛ لِهَلَاكِه بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ.  
**(الرَّجِيمُ):** إِمَّا بِمَعْنَى رَاجِعٍ؛ لِأَنَّهُ يُرْجَمُ عَيْزُهُ بِالْإِغْوَاءِ. أَوْ بِمَعْنَى  
 مَرْجُومٍ؛ لِأَنَّهُ يُرْجَمُ بِأَكْوَابٍ إِذَا اسْتَرْقَ السَّمْعُ.

رَوَى أَنَسٌ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ <sup>(١)</sup> كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي  
 أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبَيْثِ وَالْخَبَائِثِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup>. وَلِلْبُخَارِيِّ: «إِذَا أَرَادَ  
 دُخُولَهُ». وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ».

وَرَوَى أَبُو أُمَامَةَ مَرْفُوعًا: «لَا يَعْجِزُ أَحَدُكُمْ إِذَا دَخَلَ مِرْقَقَهُ أَنْ  
 يَقُولَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الرَّجْسِ النَّجِسِ، الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ».  
 رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه <sup>(٣)</sup>.

فَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ. كَ «الْمَقْنَعِ» وَ «الْبُلْعَةِ»: خَمْعُ نَيْنِ الْحَبَرَيْنِ  
 (و) يُسَنَّ بَدَاخِلِ خَلَاءٍ وَنَحْوِهِ: **(انْتَعَالَهُ، وَتَغْطِيَةُ رَأْسِهِ)** <sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّهُ

(١) قَوْلُهُ: **(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ)** فِيهِ: أَنَّهُ ﷺ مُحْفُوظٌ مِنَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ  
 وَالشَّيَاطِينِ، فَكَيْفَ أَنْ يَسْنَعِيذَ مِنْ ذَلِكَ، لِأَنَّ الشَّيْطَانَ لَا يُوَسَّوْسُ  
 لَهُ <sup>(٥)</sup> إِلَّا أَنْ يَقَالَ: إِنَّهُ كَانَ يَأْتِي بِذَلِكَ لِلتَّعْلِيمِ، وَإِظْهَارِ لِلْعِبَادِيَّةِ. (ح)  
 شِ عَمْدَةً <sup>(٦)</sup>.

(٢) قَوْلُهُ: **(وَتَغْطِيَةُ رَأْسِهِ)** قِيلَ: لِحُوفِ تَعَلُّقِ الرَّاخِجَةِ بِالشَّعْرِ، فَلَا يَزُولُ.  
 وَقِيلَ: لِأَنَّ نَخْطِيَةَ الرَّأْسِ أَحْمَرُ حَمَاءِ الدَّنِ، وَأَسْرَعُ الْخُرُوجِ لِحَدِيثِ.

[١] أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٤٢)، وَمُسْلِمٌ (٣٧٥).

[٢] أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه (٢٩٩)، وَضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّعِيفَةِ» (٤١٨٩).

[٣] «فَتْحُ مَوْلَى الْمَوْهَبِ» (٩٦/١).

عليه السلام كَانَ إِذَا دَخَلَ الْمِرْقَقَ، يَسِرَّ حِذَاءَهُ، وَغَطَّى رَأْسَهُ. رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ<sup>[١]</sup>، عَنْ حَبِيبِ بْنِ صَالِحٍ مُرْسَلًا.

(و) يُسَرُّ لَهُ: (تَقْدِيمُ يُسْرَاهُ) أَي: رِحْلَهُ الْيُسْرَى (دُخُولًا)؛ لِأَنَّهَا لِمَا حَبِثَ. وَرَوَى الْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ نَدَا بِرِجْلِهِ الْيُمْنَى قَبْلَ يَسَارِهِ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ، ابْثُلِيَ بِالْفَقْرِ»<sup>[٢]</sup>.

(و) يُسَرُّ: (اعْتِمَادُهُ عَلَيْهَا) أَي: الرَّجُلِ الْيُسْرَى (جَالِسًا) أَي: حَالَ خُبُوسِيهِ بِقَضَاءِ الْحَاجَةِ؛ لِخَدِيثِ سُرَاقَةَ بْنِ مَالِكٍ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَتَكَيَّ عَلَى الْيُسْرَى، وَأَنْ نَصِيتَ الْيُمْنَى. رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَالتَّيْهَقِيُّ<sup>[٣]</sup>. وَلِأَنَّهُ أَسْهَلُ لَخُرُوجِ الْخَارِجِ.

(و) يُسَرُّ لَهُ: تَقْدِيمُهُ (يُمْنَاهُ خُرُوجًا)؛ لِأَنَّهَا أَحَقُّ بِالتَّقْدِيمِ إِلَى الْأَمَاكِنِ الطَّيِّبَةِ<sup>(١)</sup>. (كَخَلْعٍ) أَي: كَمَا يُقَدَّمُ الْيُسْرَى فِي خَلْعِ نَحْوِ

«أُنْجِي عَنِ الْغَزَالِي». (م خ)<sup>[٤]</sup>.

(١) وَأَحَقُّ بِالتَّأْخِيرِ عَنِ الْأَذَى وَمَحَلِّهِ.

وَالَّذِي يَرِيدُ قَضَاءَ حَاجَتِهِ فِي غَيْرِ الْبَيَاضِ يُقَدَّمُ يَسْرَاهُ إِلَى مَوْضِعِ

[١] أخرجه ابن سعد في «الصفقات» (٣٨٣/١) وضعفه لألبي في «الضعيفة» (٤١٩١).

[٢] لم أحذه.

[٣] أخرجه الصبرني (٦٦٠٥)، والتيهقي (٩٦/١). وقال لألبي في «الضعيفة» (٥٦١٦) مكر.

[٤] «حاشية الحلوتى» (٤٩/١).

خُفَّ ونَعِلَ، ونَحَوِ قَمِيصِ وسَرَاوِيلَ.

(وَعَكْسُهُ) أي: عَكْسُ ذَلِكَ: (مَسْجِدٌ) وَمَنْزِلٌ (وَانْتِغَالٌ)، وَلَيْسَ نَحَوِ قَمِيصِ وَخُفَّ وسَرَاوِيلَ، فَيُقَدَّمُ الْأَيْمَنُ عَلَى الْأَيْسَرِ؛ لَمَا رَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الصَّغِيرِ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَبْدَأْ بِالْيُمْنَى، وَإِذَا حَلَعَ، فَلْيَبْدَأْ بِالْيُسْرَى»<sup>[١]</sup>.

(و) يُسْرُ لَهُ إِذَا أَرَادَ قَضَاءَ الْحَاجَةِ (بِقَضَاءٍ: بُعْدٌ) حَتَّى لَا يُرَى؛ لِحَدِيثِ حَابِرٍ: أَنَّ السَّيِّدَ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْبَرَّازَ، اسْطَلَقَ حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>[٢]</sup>.

(و) يُسْرُ لَهُ بِهِ: (اسْتِئْزَارٌ)؛ لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ أَتَى الْغَائِطَ، فَلْيَسْتَتِرْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ كَثِيرًا مِنْ زَمَنِ، فَلْيَسْتَتِرْ بِهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَلْغِبُ بِمَقَاعِدِ بَنِي آدَمَ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا خَرْجَ»<sup>[٣]</sup>.

جلوسه، ويقدم يمينه عند مضروبه منه. مع إتيانه بما تقدم عند دخوله الخلاء؛ لأن موضع قضاء حاجته في الصحراء في معنى الموضع المعد لذلك في البنيان.

[١] أخرجه الطبراني في «المعجم» (٤٨)، وهو في «الأوسط» (٧٣). وأصل الحديث

عند البخاري (٥٨٥٥)، ومسلم (٦٧/٢٠٩٧)

[٢] أخرجه أبو داود (٢)، وصححه الألباني. وينظر: «الصحيح» (١١٥٩).

[٣] أخرجه أبو داود (٣٥)، وصححه الألباني في «الصغيفة» (١٠٢٨).



(و) يُسْرُّ لَهُ: (طَلَبَ مَكَانَ رَحْوٍ) بِثَلَاثِ الرَّأْيِ<sup>(١)</sup> - يَبُولُ فِيهِ؛  
 لحديث أبي موسى قال: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَأَرَادَ أَنْ  
 يَبُولَ، فَأَتَى دُمْنًا فِي أَصْلِ جِدَارٍ فَبَالَ، ثُمَّ قَالَ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ،  
 فَلْيَتَرْتَدَّ لِهَوْلِهِ». رواه أحمد، وأبو داود<sup>[١]</sup>.

وفي «التبصرة»: وَيَقْصِدُ مَكَانًا غُلُوجًا. انتهى. أي: لِيَتَخَذَرَ عَنْهُ  
 الْبَوْلُ.

(و) يُسْرُّ لَهُ إِنْ لَمْ يَجِدْ مَكَانًا رَحْوًا: (لَصِقَ ذَكَرُهُ بِضَلْبٍ) بِصَمِّ  
 الصَّادِ، أي: شَدِيدٍ؛ لِأَمْرٍ بِذَلِكَ مِنْ رَسَائِلِ التَّوَلَّى.

(وَكُرْهٍ) لَهُ: (رَفَعَ ثَوْبَهُ قَبْلَ دُنُوهِ مِنَ الْأَرْضِ<sup>(٢)</sup>) بِلا حَاجَةٍ، إِنْ لَمْ  
 يَبْلُ فَائِمًا؛ لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ رَجُلٍ لَمْ يُسَمِّهِ - وَسَمَّاهُ  
 نَعِصْمَهُ: الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ  
 الْحَاجَةَ، لَمْ يَرْفَعْ ثَوْبَهُ حَتَّى يَدْنُو مِنَ الْأَرْضِ<sup>[٢]</sup>. وَلِأَنَّهُ أُسْتُرَ.

ومثله في تقديم اليسرى دحولا، واليسرى خروج: حَمَامٌ، وَمُعْتَسِلٌ،  
 وَبُحُوهُمُ مِنْ مَآكِنَ لَأَذَى؛ كَالْمَزْنَةِ، وَالْمَجْرَرَةِ. ش ع<sup>[٣]</sup>.

(١) وَالْكَسْرُ أَشْهُرُ<sup>[٤]</sup>.

(٢) قَوْه. (وَكُرْهٍ رَفَعَ ثَوْبَهُ.. إلخ) أي: إِذَا كَانَ يَبُولُ جَاسِمًا.

[١] أخرجه أحمد (٣٠٦/٣٢) (١٩٥٣٧)، وأبو داود (٣)، وصححه الألباني.

[٢] أخرجه أبو داود (١٤)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٠٧١).

[٣] «كشف القناع» (١٠٩/١).

[٤] تعليق ليس في (أ).

(و) كُرِّهَ لَهُ أَيْضًا: (أَنْ يَصْحَبَ مَا فِيهِ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى<sup>(١)</sup>) لِحَدِيثِ أَنَسٍ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ، نَزَعَ خَاتَمَهُ<sup>(٢)</sup>. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا أَحْمَدَ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ. وَقَدْ صَحَّحَ أَنَّ نَقْشَ حَاتَمِهِ، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ. وَتَعْظِيمًا لِاسْمِ اللَّهِ عَنِ مَوْضِعِ الْقَادُورَاتِ. (بَلَا حَاجَةٍ): بَأَنَّ لَمْ يَحِدْ مَنْ يَحْفَظُهُ، وَخَافَ ضَيَاعَهُ. وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ تَحْرِيمَهُ بِمُصْحَفٍ. قَالَ فِي «الْإِبْصَافِ»: لَا شَكَّ فِي تَحْرِيمِهِ قَطْعًا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ، وَلَا يَتَوَقَّفُ فِي هَذَا عَاقِلٌ<sup>(٣)</sup>. (وَلَا) يُكْرَهُ أَنْ يَصْحَبَ (دَرَاهِمَ وَنَحْوَهَا<sup>(٤)</sup>) كَدَنَابِيرٍ فِيهَا

والمراذ: إِنْ اسْتَكْمَلَ الرُّفْعَ قَبْلَ دَنُوهِ مِنَ الْأَرْضِ؛ فَيَرْفَعُ ثَوْبَهُ شَيْئًا فَنَشِئًا.

قَالَ فِي «الْمَدْعِ»: وَعَلَّهُ يَجِبُ إِذَا كَانَ ثُمَّ مَنْ يَنْظُرُهُ. (ح م ص)<sup>[٢]</sup>. (١) وَعَمَهُ: لَا يَكْرَهُ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»<sup>[٣]</sup>: وَفِي «الْمُسْتَوْعِبِ» وَغَيْرِهِ: تَرْكُهُ أَوْلَى.

(٢) قَالَ فِي «شَرْعٍ»<sup>[٤]</sup>: قَتَ: وَبَعْضُ الْمَصْحَفِ كَالْمَصْحَفِ. (٣) وَمَا ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ مِنْ اسْتِثْنَاءِ لَدَرِهِمْ وَنَحْوِهَا، تَبِعَ فِيهِ «الْفُرُوعُ».

[١] أخرج أبو داود (١٩)، وأبو تميم (١٧٤٦)، وابن ماجه (٣٠٣)، والنسائي (٥٢٢٨)، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٤٣٩٠).

[٢] «إرشاد أولي النهى» (٤١/١).

[٣] «الفروع» (١٢٨/١).

[٤] «كشف النفاق» (١٠٨/١).

اسمُ الله؛ لمَشَقَّةٍ لَتَحْرُزَ مِنْهَا. ومِثْلُهَا. حُرُزَ - قاله صاحبُ «النَّظْمِ» - وأوَّلَى.

(لَكِنْ يَجْعَلُ فَصَّ خَاتِمٍ) احْتِاجَ أَنْ يَصْحَبَهُ مَعَهُ وَفِيهِ اسْمُ اللَّهِ  
(بِبَاطِنِ كَفٍّ) يَدٍ (يُمْنَى) نَصَابًا؛ لِثَلَا يَمَسَّ النُّحْسَةَ، أَوْ يُقَابِلَهَا.

وقد جزم بذلك جماعةٌ.

قال في «تصحيح الفروع»: ظاهرُ كلامٍ كثيرٍ من الأصحاب: أنَّ حملَ الدرهم ونحوها كغيرها في الكراهة. ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ رَجَبٍ دَكَرَ فِي كِتَابِ «الْخَوَاتِيمِ»: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى كَرَاهَةِ ذَلِكَ فِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ هَاشِمٍ، وَقَالَ فِي الدَّرْهِمِ إِذَا كَانَ فِيهِ اسْمُ اللَّهِ، أَوْ مَكْتُوبًا عَلَيْهِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [إِحْلَاصٌ: ١]: يُكْرَهُ أَنْ يُدْخَلَ اسْمُ اللَّهِ الْخِلَاءَ. (ش ع) [١].

قال في «المندع»: وَتَوَحَّه أَنْ اسْمَ الرَّسُولِ كَذَلِكَ. وَأَنَّهُ لَا يَحْتَصُّ بِالشَّيْئَيْنِ. (ش ع) [٢].

قال في الرجل يدخلُ الخلاءَ ومعه الدرهم. أَرَحْوَنَ لَا يَكُونُ بِهِ بَأْسٌ. وَفِي «الْمُسْتَوْعَبِ»: أَنَّ إِزَالََةَ ذَلِكَ أَفْضَلُ. (ش ع) [٣].

[١] «كشف القناع» (١/١٠٨، ١٠٩)

[٢] «كشف القناع» (١/١٠٩).

[٣] «كشف القناع» (١/١٠٨).

(و) يُكْرَهُ لَهُ أَيْضًا: (استقبالُ شَمْسٍ وَقَمَرٍ<sup>(١)</sup>) لما فِيهِمَا مِنْ نُورِ اللَّهِ، وَرُوي: أَنَّ مَعَهُمَا مَلَائِكَةٌ، وَأَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ مَكْتُوبَةٌ عَلَيْهِمَا.

(و) يُكْرَهُ لَهُ: استِقْنَالُ (مَهَبٌ رِيحٍ)؛ لِأَنَّهُ يَرُدُّ عَلَيْهِ الْبَوْلَ، فَيَنْجَسُهُ.

(و) يُكْرَهُ لَهُ: (مَسُّ قَرْجِهِ) بِيَمِينِهِ، (وَاسْتِجْمَارُهُ بِيَمِينِهِ)؛ لِخَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ مَرْفُوعًا: «لَا يُمَسِّكَنَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ وَهُوَ يَقُولُ، وَلَا يَتَمَشَّحُ مِنَ الْحَلَاءِ بِيَمِينِهِ». متفقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>. ولمسلم، عَنْ سَلْمَانَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كَذَا، وَأَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ<sup>(٣)</sup>. وكذا: قَرْجٌ أُبِيحَ لَهُ مَسُّهُ.

(بلا حاجة<sup>(٤)</sup>) إِلَى مَسِّهِ بِالْيَمِينِ.

(١) احترامٌ وصورٌ لهما عَنْ مَقَابِلَتِهِمَا بِالْخَارِجِ<sup>(٣)</sup> مِنْ سُلَيْبٍ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى مَكْتُوبَةٌ عَلَيْهِمَا، وَلِأَنَّهُمَا آيَاتَانِ عَظِيمَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى؛ مَا فِيهِمَا مِنْ نُورِ اللَّهِ تَعَالَى، وَبِهِمَا يَسْتَضِيءُ الْكَوْنُ، وَلَمَّا رُوي: أَنَّ مَعَهُمَا مَلَائِكَةً مِنْ مَلَائِكَةِ الرَّحْمَنِ، وَأَنََّّهُمَا يَلْعَنَانِهِ حِينَ اسْتِقْبَالِهِمَا بِالْخَارِجِ. (ح ش عمدة)<sup>(٤)</sup>.

(٢) قوله: (بلا حاجة) أَي: كَقَطْعِ يَدِهِ الْيُسْرَى، أَوْ مَرَضِهَا، فَإِنْ كَانَتْ،

[١] أخرجه البخاري (١٥٣)، ومسلم (٢٦٧).

[٢] أخرجه مسلم (٢٦٢).

[٣] في (أ): «لما يحرج».

[٤] «فتح مولى الموهب» (٢٠١/١).

فَإِنْ كَانَ مِنْ غَائِصٍ: أَخَذَ الْحَجَرَ بِيَسَارِهِ، فَمَسَحَ بِهِ. أَوْ تَوَلَّى.  
 أَمْسَكَ ذَكَرَهُ بِيَسَارِهِ، فَمَسَحَهُ عَلَى الْحَخْرِ وَنَحْوِهِ.  
 فَإِنْ احتَاجَ لِيَمِينِهِ (كَصَغْرِ حَجَرٍ تَعْدُرُ وَضَعُهُ بَيْنَ عَقِينِهِ) = تَشْبِيهُ  
 عَقِبٍ، كَكَتِفٍ - : مُؤَخَّرُ الْقَدَمِ. (أَوْ) تَعْدُرُ وَضَعُهُ بَيْنَ (إِصْبَعَيْهِ) أَيِ:  
 إِبْهَامَيْ رِجْلَيْهِ: (فَيَأْخُذْهُ) أَيِ: الْحَجَرَ (بِهَا) أَيِ: بِيَمِينِهِ، (وَيَمْسُخُ  
 شِمَالَهُ) فَتَكُونُ الْيُسْرَى هِيَ الْمُتَحَرِّكَةُ. فَإِنْ كَانَ أَقْطَعَ الْيُسْرَى، أَوْ  
 بِهَا مَرَضٌ: اسْتَجَمَرَ بِيَمِينِهِ. قَالَ فِي «التَّلْخِصِ»: يَمِينُهُ أَوْلَى مِنْ يَسَارِهِ  
 غَيْرُهُ.

فَإِنْ أَمَكَّنَهُ وَصَعُ الْحَخْرِ بَيْنَ عَقِينَيْهِ، أَوْ إِبْهَامَيْهِ: كُرِيَ مَسْكُهُ بِيَمِينِهِ،  
 لَا الْاسْتِعَانَةَ بِهَا فِي الْمَاءِ لِلْحَاجَةِ.

(و) يُكْرَهُ أَيْضًا: (بَوْلُهُ فِي شَقٍّ) بَفَتْحِ الشَّيْنِ، (و) بَوُّهُ فِي  
 (سَرَبٍ) بَفَتْحِ الشَّيْنِ وَالزَّاءِ: بَيْتٌ يَتَّخِذُهُ الْوَحْشُ وَالذَّبِيبُ فِي  
 الْأَرْضِ؛ لِحَدِيثِ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسٍ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ  
 ﷺ أَنْ يُبَالَ فِي الْجُحْرِ. قَالُوا لِقَتَادَةَ: مَا يُكْرَهُ مِنَ الْبَوْلِ فِي الْجُحْرِ؟  
 قَالَ: يُقَالُ: إِنَّهَا مَسَاكِنُ الْجِنِّ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ.<sup>١</sup>

استجمر بيمينه. قال في «تلخيص»: يمينه أولى من يساره غيره.  
 (ح)<sup>[٢]</sup>.

[١] أخرجه أحمد (٣٧٢/٣٤) (٢٠٧٧٥)، وأبو داود (٢٩)، وضعفه الألباني في  
 «الإرواء» (٥٥).

[٢] «إرشاد أولي النهى» (٤١/١).

وروي: أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ بَالَ بِحُحْرِ الشَّمْسِ، ثُمَّ اسْتَلْقَى مَيِّتًا،  
فَسَمِعَ مِنْ بَطْرِ الْمَدِينَةِ:

نَحْنُ قَتَلْنَا سَيِّدَ الْخُرَجِ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ وَزَمِينَاهُ بِسَهْمَيْنِ فَلَمْ نُحِطْ قُوْدَهُ  
فَحَفِظُوا ذَلِكَ الْيَوْمَ، فَوَحِدُوهُ الْيَوْمَ الَّذِي مَاتَ فِيهِ سَعْدٌ.  
وَحَشِيَّةٌ خُرُوجَ ذَابَّةٍ بَيُولُهُ فُتُوذِيهِ، أَوْ تَرُدُّهُ عَلَيْهِ فَيَنْجِسُهُ.

(و) يُكْرَهُ: تَوَلَّاهُ فِي (إِنَاءٍ **بِلا حَاجَةٍ**) نَصًّا. فَإِنْ كَانَتْ: لَمْ يُكْرَهُ؛  
لِقَوْلِ أُمَيْمَةَ بِنْتِ رُقَيْقَةَ، عَنْ أُمِّهَا: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَدَحٌ مِنْ عَيْدَانٍ  
تَحْتَ سَرِيرِهِ، يَتَوَلَّى فِيهِ بِاللَّيْلِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>١</sup>. وَالْعَيْدَانُ، فَتْحِ  
الْعَيْنِ: طَوَالُ النَّحْلِ.

(و) يُكْرَهُ: تَوَلَّاهُ فِي (مُسْتَحَمٍّ <sup>(١)</sup> غَيْرِ مُقَيَّرٍ، أَوْ مُبَلَّطٍ <sup>(٢)</sup>)؛ لِحَدِيثِ  
أَحْمَدَ، وَأَبِي دَاوُدَ، عَنْ رَجُلٍ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: سَهَى النَّبِيُّ ﷺ  
أَنْ يَمْتَسِطَ أَحَدُنَا كُلَّ يَوْمٍ، أَوْ يَتَوَلَّى فِي مُغْتَسِلِهِ <sup>١٢</sup>. وَقَدْ رُوِيَ: أَنَّ عَامَّةَ

(١) قوله: (مُسْتَحَمٍّ): الموضع الذي يُسْتَحَمُّ به، سُمِّيَ بِاسْمِ الْحَيَمِيمِ،  
وهو الماء الحارُّ الذي يُعْتَسَلُ به، ثُمَّ قِيلَ لِلَاغْتِسَالِ بِأَيِّ مَاءٍ كَانَ:  
اسْتَحَمَّامٌ. (ابن بصر الله).

(٢) قوله: (غَيْرِ مُقَيَّرٍ أَوْ مُبَلَّطٍ): ضَرْبُهُ بِأَحْصٍ. وَلِصُّهُرُوحٍ بِثَلَّةٍ. (عنه)

[١] أبو داود (٢٤) يكنى عنده: عن حَكِيمَةَ بِنْتِ أُمَيْمَةَ بِنْتِ رُقَيْقَةَ، عَنْ أُمِّهَا وَصَحَّحَهُ  
الألباني.

[٢] أخرجه أحمد (٢٢٤/٢٨) (١٧٠١٢)، وأبو داود (٢٨)، وَصَحَّحَهُ الألباني.

الْوَسْوَاسِ مِنْهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهٗ<sup>[١]</sup>.

فَإِنْ كَانَ مُقَيَّرًا، أَوْ مُبْلَطًا، وَنَحْوَهُ، وَأَرْسَلَ الْمَاءَ عَلَيْهِ: فَلَا بَأْسَ بِهِ.  
وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْبِضَاقَ عَلَى ابْنِ بُولٍ يُورِثُ الْوَسْوَاسَ، وَإِنَّ الْبَوْلَ عَلَى  
النَّارِ يُورِثُ السَّقَمَ.

(و) يُكْرَهُ: أَنْ يَبُولَ فِي (مَاءٍ رَاكِدٍ) وَلَوْ كَثِيرًا؛ لِتَنْهِي عَنْهُ فِي  
الْمُتَّقِنِ عَلَيْهِ، وَتَقْدَمَ.

(و) يُكْرَهُ: بَوْلُهُ فِي مَاءٍ (قَلِيلٍ جَارٍ)<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهُ يُنَحِّسُهُ<sup>(٢)</sup>. لَا فِي

(١) قُتِبَ: وَلَعَلَّ مُحَرِّ كِرَاهِيَةِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الْكَثِيرِ الرَّائِدِ، وَالْقَلِيلِ  
الْحَارِي، إِذَا لَمْ يَكُنْ مِلْكًا لِلْعَبْرِ كَمُعْطَسِ الْحَمَّامِ، فَالْقِيَاسُ الْحُرْمَةُ.  
(أَبُو الْفَلَاحِ).

قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»<sup>[٢]</sup>. وَيُكْرَهُ بَوْلُهُ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ جَارٍ، وَلَا يُكْرَهُ فِي  
الْكَثِيرِ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ. وَاخْتَارَ فِي «الْحَاوِي الْكَبِيرِ»:  
الْكِرَاهَةُ.

وَيُحَرِّمُ تَعَوُّطُ فِي الْمَاءِ الْحَارِي، عَلَى الصَّحِيحِ. حَزَمَ بِهِ فِي «الْمَغْنِي»  
وَالْتَرَجُ. وَعَنْهُ: يَكْرَهُ. حَزَمَ بِهِ الْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ»، وَابْنُ تَمِيمٍ،  
وَصَاحِبُ «الْحَاوِي الْكَبِيرِ»، وَ«مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ».

(٢) قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ يُنَحِّسُهُ) مُقْتَصَى هَذِهِ الْعِنَّةِ: أَنَّهُ يُحَرِّمُ؛ لِأَنَّهُ إِضَاعَةٌ مَالٍ.

[١] أَعْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧)، وَابْنُ مَاجَهٗ (٣٠٤) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَتْمَلٍ. وَصَعَّمَهُ  
الْأَلْبَانِيُّ.

[٢] «الْإِنْصَافُ» (٢٠٠/١).

كثير حارٍ: لمفهوم تقييد التَّهْي عن البَوْل في الرَّاكِد.

(و) يُكْرَهُ: (استِقْبَالُ قِبْلَةٍ - بِفَضَاءٍ - بِاسْتِجَاءٍ، أَوْ اسْتِحْجَارٍ)؛

تَعْظِيمًا بِهَا. بِخِلَافِ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ، فِي ظَاهِرِ نَقْلِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا فِي «الْحِلَافِ». وَحُجِّلَ التَّهْيُ حَيْثُ كَانَ قِبْلَةً. وَظَاهِرٌ نَقْلُ حَنْبَلٍ فِيهِ: يُكْرَهُ.

(و) يُكْرَهُ: (كَلَامٌ فِيهِ) أَي: الْحَلَاءِ وَنَحْوِهِ (مُطْلَقًا<sup>(١)</sup>) أَي: سَوَاءٌ

كَانَ مُسَاحًا فِي غَيْرِهِ، كَسُؤَالٍ عَنْ شَيْءٍ، أَوْ مُسْتَحْتًا، كِاجَاةٍ مُؤَدِّنٍ، أَوْ وَاجِبًا، كَرَدِّ سَلَامٍ. نَصًّا؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَمَرَ: مَرَّ بِالنَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَهُوَ يَسُوءُ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ. رَوَاهُ مُسَدَّدٌ، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ: يُرْوَى: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَيَمَّمَ ثُمَّ رَدَّ عَلَى الرَّجُلِ السَّلَامَ. وَإِنْ غَطَسَ: حَمَدَ بَقْلِيهِ.

وَلَعَنَهُمْ نَظَرُوا إِلَى إِمْكَانِ تَطْهِيرِهِ بِالْإِصَابَةِ، فَلَمْ يَحَرِّمُوهُ، أَوْ لِأَنَّهُ غَرُ

مَتَمَوِّلٌ فِي الْعَادَةِ. أَسَارَ بِدَلِّكَ الشَّارِحِ فِي «شَرْحِ الْإِقْنَاعِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِمَا قِيلَ: إِنَّ أَمْلَكِيَّ الْمَوَكِّلِينَ يَعِزَّلَانِ عَدَدَ دُخْوِهِ الْخِلَاءِ، إِذَا تَكَلَّمَا أَحَوَّجَهُمَا إِلَى الْعَوْدِ، فَيُعَانَهُ. (ح ش عمدة)<sup>(٣)</sup>.

[١] أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٧٠)، وَابْنُ دَاوُدَ (١٦)

[٢] «كَشَفُ الْقَنَاعِ» (١١٧/١).

[٣] «فَتْحُ مُوسَى الْمَوْهَبِ» (١٩٦/١).



وجزَمَ صاحبُ «النَّظْمِ» تحريمَ القِرَاءَةِ في الحُسِّ وِسطِجِه<sup>(١)</sup>.  
وهو مُتَّجِهٌ: على حاجتِه<sup>(٢)</sup>.

- (١) قوله: (وجزَمَ صاحبُ النَّظْمِ تحريمَ القراءة.. إلخ) اعْلَمْ أن في العبارة خَفَاءً، وهي مُلَفَّقَةٌ من كلامين.  
فَقَوْلُهُ: «بتحريم.. إلخ» هذا من كلام صاحبِ «الفروع». لكنَّ الحَرَمَ بالتحريمِ لِصاحبِ «النَّظْمِ».  
وَقَوْلُهُ: «وهو مُتَّجِهٌ: على حاجتِه» من كلامِ صاحبِ «الفروع» نفسه.  
ومعنى الكلام: أنَّ الحَرَمَ بالتحريمِ مُتَّحَةٌ الْقَوْلُ به إذا كان المتخَيَّرُ على حاجته. ومَفْهُومُهُ: أنه إذا لم يكن على حاجته لم يحُرِّمْ.  
وعُلِمَ أنَّ في المسألة أربعة أقوالٍ:  
الأوَّلُ: قول صاحبِ «النَّظْمِ» بِالْحُرْمَةِ مطلقًا.  
الثاني: قول صاحبِ «المحرر»، ومن تبعه: يكره مطلقًا.  
الثالث: قول صاحبِ «الفروع»: تحرم حال قضاء الحاجة فقط.  
الرابع: قول صاحبِ «الإصناف»: تحرم في الحُسِّ مصفًا. ومفهومه:  
أنها لا تحرم على سطحه. والمعروف عند مشايخنا: أنها تحرم مطلقًا. والله أعلم. (إبراهيم بن يوسف)<sup>[١]</sup>.  
(٢) أي: وكلام صاحبِ «النَّظْمِ» متَوَحِّجٌ إِذْ كان على حاجتِه. وهذا التوجيهُ لِصاحبِ «الفروع».

[١] هو إبراهيم بن يوسف الجدي. له حاشية بخط يده على «شرح لمتهي». منها نسخة في دار الكتب المصرية، وأخرى في مكتبة الميث فهد.

وفي «الغنية»: لا يَتَكَلَّمُ، ولا يَدْكُرُ، ولا يَزِيدُ على التَّسْمِيَةِ والتَّعْوِذِ. انتهى.

بَكْرٌ يَجِبُ تَحْذِيرُ نَحْوِ ضَرِيرٍ وَغَافِلٍ عَنْ هَلَكَةٍ.

ولا يُكْرَهُ البَوْلُ قَائِمًا، مَعَ أَمْنِ تَلْوِيثٍ وَنَاطِرٍ.

(وحزم: لُتْهُ<sup>(١)</sup>) أي: قاضي الحاجة (فَوْقَ حاجته)؛ لَأَنَّهُ كَشَفَ

عَوْرَةَ بِلَا حَاجَةٍ. وقد قيل: إِنَّهُ يُدْمِي الكَدَّ، وَيُورِثُ البَاسُورَ. وزَوَى

الترمذِيُّ عن ابنِ عمرَ مرفوعًا: «إِيَّاكُمْ وَالتَّعَرِّيَّ، فَإِنَّ مَعَكُمْ مَنْ لَا

يُقَارِقُكُمْ إِلَّا عَبْدَ الْغَائِطِ، وَجَنَ يُفْضِي الرَّحْلُ إِلَى أَهْبِهِ، فَاسْتَحْشَوْهُمْ

وَأَكْرِمُوهُمْ»<sup>[١]</sup>.

(و) حَرَمَ: (تَغَوُّطُهُ بِمَاءٍ)<sup>(٢)</sup> قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ، رَاكِدٍ أَوْ جَارٍ؛ لَأَنَّهُ

(١) قوله: (لُتْهُ) بفتح اللام، وبصمَّها، اسم مصدَر.

وحزم في «الكافي» وجماعة كراهة اللَّبِثِ. (خطه).

(٢) قوله: (وَتَغَوُّطُهُ بِمَاءٍ) يَرُدُّ عَلَى إِطْلَاقِهِ تَبَعًا «تَنْقِيحُ» الْمَاءِ الْكَثِيرِ

جَدًّا؛ كَالْبَحْرِ وَالْأَنْهَارِ الْكَارِ.

وَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَيْضًا. اِقْلِيلُ الْجَارِي فِي الْمَطَاهِرِ، الْمَعْدُ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَا

يَحْرُمُ، وَلَا يَكْرَهُ التَّغَوُّطُ فِيهِ. نَبَّهَ عَلَيْهِ الْحَبَّوِيُّ فِي «حَاشِيَةِ

التَّنْقِيحِ»<sup>[٢]</sup>. (خطه).

[١] أخرجه الترمذي (٢٨٠٠)، وضعفه الألباني في «الإرواء» (٦٤).

[٢] «حاشية التنقيح» (٤٥/١).

يُقَدِّرُهُ، وَيَمْنَعُ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ. إِلَّا النَّحْرَ، وَالْمُعَدَّ لَذَلِكَ، كَالْجَارِي فِي الْمَطْهَرِ.

(و) حَرَّمَ: (بَوْلُهُ وَتَغَوُّطُهُ بِمَوْرَدِهِ) أَي: إِمَاءٍ (و) بِ(طَرِيقِ مَسْلُوكٍ، وَظِلٍّ نَافِعٍ): لِحَدِيثِ مُعَاذٍ مَرْفُوعًا: «اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَةَ. الْبَرَّازَ فِي الْمَوَارِدِ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ، وَالطَّلَّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَسُ مَاجِهِ<sup>(١)</sup>. وَمِنْ الضَّلِّ: مَشَمَسُ النَّاسِ زَمَنَ الشَّيْءِ، وَمُنَحَّدَتُهُمْ.

(و) حَرَّمَ: بَوْلُهُ وَتَغَوُّطُهُ (تَحْتَ شَجَرَةٍ عَلَيْهَا ثَمَرٌ<sup>(٢)</sup>) مَقْصُودٌ، يُؤْكَلُ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ يُفْسِدُهُ وَتَعَافُهُ النَّفْسُ.

(١) قَوْلُهُ: (وَطَرِيقِ مَسْلُوكٍ، وَظِلٍّ نَافِعٍ.. وَتَحْتَ شَجَرَةٍ عَلَيْهَا ثَمَرٌ) الظَّاهِرُ: أَنَّ ذَلِكَ خَوْفُ النِّجَاسَةِ.

فَإِذَا دَفَعَهَا دَفْعًا جَيِّدًا، أَوْ سَاحَ بَعِيدًا مِنْهَا، بَحِثَ لَوْ هَتَّتِ الرِّيحُ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ مِنْ ثَمَرِهَا شَيْءٌ، وَلَمْ يَكُنْ فِي صَرِيقِ الْمَارِ إِلَيْهَا قَاصِدٌ، لَمْ يَحْرُثْ. (عَنْهُ)<sup>(٣)</sup>

وَالظَّاهِرُ: عَدَمُ حَوْرِ الْبَوْلِ وَالْعَائِطِ فِي كُلِّ مَجْتَمَعِ النَّاسِ، كَخَوْشٍ، وَمَوْسَمٍ؛ لِأَنَّهُ يُحْتَاجُ لِمُرُورٍ وَحُلُوسٍ وَوُقُوفٍ فِي بَعْضِ الزَّمَنِ. (عَنْهُ)<sup>(٣)</sup>.

[١] أخرجه أبو داود (٢٦)، وابن ماجه (٣٢٨)، وحسنه الألباني في «الإرواء» (٦٢)، وبطريق: «صحيح مسلم» (٢٦٩) من حديث أبي هريرة.

[٢] «الفواكه العديدة» (٢٩/١).

[٣] «الفواكه العديدة» (٢٩/١).

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا شَمْرٌ: لَمْ يَحْرُمَ، إِنَّ لَمْ يَكُنْ ظِلٌّ نَافِعٌ؛ لِأَنَّهُ يَزُولُ  
بِالْمَطَارِ إِلَى مَجِيءِ الثَّمَرَةِ.

(و) حَرُمَ: بَوْلُهُ وَتَغَوُّطُهُ (عَلَى مَا نُهِيَ عَنِ اسْتِجْمَارِ بِهِ لِحُرْمَتِهِ<sup>(١)</sup>)  
كَطَعَامٍ، وَمُتَّصِلِ بِحَيَوَانٍ، وَمَا فِيهِ اسْمُ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ أَفْحَشُ مِنَ  
الْإِسْتِجْمَارِ بِهِ.

(و) حَرُمَ (فِي فِضَاءٍ) لَا بُنْيَانٍ: (اسْتِجْبَالُ قِبَلَةٍ، وَاسْتِدْبَارُهَا) بِبَوْلٍ  
أَوْ عَائِطٍ<sup>(٢)</sup>؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ، فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ  
وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا، وَلَكِنْ شَرُّقُوا أَوْ غَرِّبُوا». رَوَاهُ الشَّيْخَانُ<sup>(٣)</sup>.

(١) قَوْه. (لِحُرْمَتِهِ)، كَتَبَ الْفَقْهَ وَنَحَوَهَا، وَمَا اتَّصَلَ<sup>(٤)</sup> بِحَيَوَانٍ،  
وَالطَّعَامِ، وَالْعَظْمِ وَارْتَوَتْ. لَا عَلَى مَا نُهِيَ عَنِ اسْتِجْمَارِ بِهِ لِحَاجَتِهِ أَوْ  
مَلَاسَتِهِ. (ح م ص)<sup>(٥)</sup>.

قَالَ فِي «الْإِقْنَاعِ»<sup>(٦)</sup>: يَحْرُمُ تَغَوُّطُهُ وَبَوْلُهُ عَلَى مَا نُهِيَ عَنِ اسْتِجْمَارِ  
بِهِ، كَرَوْثٍ وَعَظْمٍ. (خَطَهُ).

(٢) وَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَاشْأَعِيٍّ كَمَا هُنَا: فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْعَصَاءِ وَغَيْرِهِ.  
(خَطَهُ)

[١] أخرجه البخاري (١٤٤، ٣٩٤)، ومسلم (٢٦٤) من حديث أبي أيوب الأنصاري

[٢] في (أ): «فَالْمَتَّصِلُ».

[٣] «إرشاد أولي النهى» (٤٣/١).

[٤] «الإفصاح» (٢٥/١).

وَيَحُوزُ فِي السَّيَابِ؛ لَمَا رَوَى الْحَسَنُ بْنُ دَكْوَانَ، عَنْ مَرْوَانَ الْأَصْفَرِ، قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ، ثُمَّ حَلَسَ يَبُولُ إِلَيْهَا، فَقُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَلَيْسَ قَدْ نُهِيَ عَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: إِنَّمَا نُهِيَ عَنْ هَذَا فِي الْفَضَاءِ، أَمَّا إِذَا كَانَ تَيْتَكَ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ شَيْءٌ يَسْتُرُكَ، فَلَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ حَزِيمَةَ، وَالحَاكِمُ<sup>[١]</sup>، وَقَالَ: عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ. وَالْحَسَنُ إِنْ كَانَ جَمَاعَةٌ ضَعُفُوهُ، فَقَدْ قَوَّاهُ جَمَاعَةٌ. وَرَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ.

فُتَحِمَلُ أَحَادِيثُ النَّهْيِ: عَلَى الْفَضَاءِ. وَأَحَادِيثُ الرُّخْصَةِ: عَلَى

قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»<sup>[٢]</sup>: أَعْلَمُ أَنَّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ رَوَابِتَ: إِحْدَاهَا: هَذِهِ، وَهِيَ الْمَذْهَبُ.

وَالثَّانِيَةُ: يَحْرُمُ الْاسْتِقْبَالُ وَالْإِسْدِبَارُ فِي الْفَضَاءِ وَاسِيَانِ. حَرَّمَ بِهِ فِي «الْوَحِيذِ» وَ«الْمُنْتَخَبِ»، وَقَدَّمَهُ فِي «الرَّعَايَتَيْنِ»، وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ، وَالشَّيْخُ تَمِيمُ الدِّينِ. وَصَحَّبَ «الْهَدْيُ»، وَ«الْمَعَانِقُ» وَغَيْرُهُمْ. وَالثَّلَاثَةُ: يَجُوزُ فِيهِمَا.

وَالرَّابِعَةُ: يَحُوزُ الْإِسْدِبَارُ فِي الْفَضَاءِ وَاسِيَانِ، وَلَا يَحُوزُ الْاسْتِقْبَالُ فِيهِمَا.

وَالْحَامِسَةُ: يَجُوزُ الْإِسْدِبَارُ فِي سِيَانِ فَقَطْ. انْتَهَى بِإِخْتِصَارِ.

[١] أَعْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١١)، وَابْنُ حَزِيمَةَ (٦٠)، وَالحَاكِمُ (١٥٤، ١)، وَحَسَنَةُ الْأَلَسِي فِي «الْإِرْوَاءِ» (٦١).

[٢] «الْإِنْصَافُ» (٢٠٣/١)

البُنيان؛ جمعًا تبيين الاختبار.

(ويكفي) بفضاء: (انحرافه) أي: امتحني، عن لقبله، ولو يسيرًا، يَمَّةً أو يَسْرَةً؛ لفوات الاستقبال والاستدبار بديك.

(و) يَكْبِي أيضًا: (حائل) كاستناره بدابةٍ وجدارٍ وجبلٍ ونحوه، وإرخاء ذيله.

قال: في «الفروع»: وظاهر كلامهم: لا يُعْتَبَرُ قُرْنُهُ مِنْهَا، كَمَا لَوْ كَانَ فِي يَتٍ. وَيَتَوَجَّهُ وَجْهٌ: كَشُرَّةٍ صَلَاقٍ.

(ولو) كَانَ الْحَائِلُ (كَمَوْجَرَةٍ<sup>(١)</sup> زَحَلٍ)؛ لِحُصُولِ السُّتْرِ بِهِ لِأَسَافِلِهِ.

(وُسْرٌ) لِمُسْخَلِي (إِذَا فَرَّغَ) مِنْ حَاجَتِهِ: (مَسَحَ ذَكَرَهُ مِنْ خَلْقَةٍ ذُبُرِهِ) بِسُكُونِ اللَّامِ. فَيَضَعُ إصْبَعَهُ يَدِهِ الْيُسْرَى الْوُسْطَى تَحْتَ الذَّكَرِ، وَالْإِصْبَاعَ الْفَرْقَةَ، وَيَمُرُّ بِهِمَا (إِلَى رَأْسِهِ، ثَلَاثًا)؛ لِيُحْدِثَ بَقَايَا الْبَنَسِ.  
(و) سُرٌّ أَيْضًا بَعْدَ ذَلِكَ: (نَشْرُهُ<sup>(٢)</sup>) بِالْمَثَنَاءِ، أَيْ: الذَّكَرَ (ثَلَاثًا)

(١) وهي الخشبة التي يستند إليها الراكب. (م غ) [١].

بصم الميم وسكون الهمزة، ومنهم من يُثَقِّلُ الحاء.

أي: فيقرئ منها إلى نحو ثلاثة أذرع. قاله في «حاشية الإقناع» [٢].

(٢) قوله: (ونشره) قال في «القاموس»: اشترى: البعد بجمعاء. وقال

[١] انظر: «كشف القناع» (١/١٢٤).

[٢] «حواشي الإقناع» (١/٧٦).

نَصًّا. قَالَ فِي «اِقَامُوس». اسْتَنْزَ مِنْ بَوْلِهِ: اجْتَنَدَهُ، وَاسْتَخْرَجَ بَقِيَّتَهُ مِنَ الذِّكْرِ عِنْدَ الاسْتِنْجَاءِ؛ خَرِيصًا عَلَيْهِ، مُهْتَمًّا بِهِ. انْتَهَى. لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا نَالَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَنْتِزْ ذَكَرَهُ ثَلَاثًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>[١]</sup>.

وَذَكَرَ جَمَاعَةً: وَيَتَنَحَّضُ. زَادَ بَعْضُهُمْ: وَيَمْشِي حُطَوَاتٍ.  
وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: كُنْهُ بَدْعَةٌ.

(و) سُئِلَ: (بَدْعُ ذَكَرٍ) إِذَا نَالَ وَتَعَوَّطَ فِي اسْتِنْجَاءٍ بِقُبُلٍ؛ لثَلَا تَلَوَّتْ يَدُهُ إِذَا بَدَأَ بِالدُّبْرِ؛ لِأَنَّ ذَكَرَهُ بَارِزٌ.

(و) سُئِلَ أَيْضًا: بَدْعُ (بَكْرٍ) كَذَلِكَ (بِقُبُلٍ)؛ إِلْحَاقًا لَهَا بِالذِّكْرِ؛ لَوْحُودِ عُذْرَتَيْهَا، (وَتُخَيَّرُ ثِيْبٌ) فِي ابْدَعٍ بِمَا شَاءَتْ مِنْ قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ؛ لَتَسَاوَيْهِمَا.

(و) سُئِلَ: (تُخَوَّلُ مَنْ يَخْشَى تَلَوُّثًا<sup>(١)</sup>)؛ لِيَسْتَنْجِيَ أَوْ يَسْتَجِمِرَ.

الْبَيْتُ: التَّنَزُّ: حَذَبٌ فِيهِ جَفَوَةٌ. وَذَكَرَ الْجَوْهَرِيُّ مِثْلَهُ.  
فَالْجَمِيعُ فَسَّرُوا التَّنَزُّ بِأَنَّهُ احْدَبُ بِجَعَاءٍ! وَهَذَا يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ  
بِنْتَرَهُ. (ع).

(١) قَوْلُهُ: (وَنَحْوُ مَنْ يَخْشَى تَلَوُّثًا) قَالَ فِي «حَاشِيَّتِهِ»<sup>[٢]</sup>: أَيُّ: إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْتَنْجِيَ أَوْ يَسْتَجِمِرَ. وَيَكْرَهُ دَلُّهُ عَلَى مَوْضِعِ بَوْلِهِ؛ لِثَلَا يَسْتَحْسِنَ بِهِ.

[١] أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٩٩/٣١) (١٩٠٥٣). وَأَبُو دَاوُدَ (٤) مِنْ حَدِيثِ يَزِيدَ نَدْرَسِيِّ

إِيمَانِي، مَرْسَلًا، وَضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الضَّعِيفَةِ» (١٦٢١).

[٢] «إِرْشَادُ أُولَى النَّهْيِ» (٤٣/١).

ويُكره: ذلك، ووضوؤه على موضع نَحْسٍ؛ لئلا يَنْحَسَ بِهِ.

(و) سُنُّ: (قَوْلُ خَارِجٍ) مِنْ خَلَاءٍ وَنَحْوِهِ: (عُفْرَانُكَ)؛ لحديث عائشة: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: «عُفْرَانُكَ». رواه الترمذي وحسنه<sup>[١]</sup>. وهو مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ. أَي: أَسْأَلُكَ عُفْرَانُكَ. مِنَ الْعَفْرِ: وَهُوَ الشُّتْرُ.

وَلَمَّا خَلَصَ مِمَّا يُثْقَلُ الْبَدَنُ، سَأَلَ الْخَلَاصَ مِمَّا يُثْقَلُ الْقَلْبُ، وَهُوَ الذَّنْبُ؛ لِتَكْمُلَ الرَّاحَةُ.

(و) سُنُّ لَهُ أَيْضًا: أَنْ يَقُولَ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي)؛ لحديث أَنَسٍ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ، يَقُولُهُ. رواه ابنُ مَاجَه<sup>[٢]</sup>. وفيه إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَقَدْ صَعَّفَهُ الْأَكْثَرُ. وَفِي «مُصَنَّفِ» عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَنَّ نَوْحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى، وَأَبْقَى فِيَّ مَنَفَعَتَهُ، وَأَذْهَبَ عَنِّي أَذَاهُ.

(و) سُنُّ لَهُ أَيْضًا: (اسْتِجَاءٌ بِحَجَرٍ، ثُمَّ مَاءٍ)؛ لقول عائشة للنِّسَاءِ: مُرْنَ أَرْوَاجَكُمْ أَنْ يُتَّبِعُوا الْحِجَارَةَ الْمَاءِ، فَإِنِّي سَتَحِييْهِمْ، وَإِنَّ

فَوَ كَانَ فِي الْأَبْنِيَةِ الْمُتَّحِذَةِ لَذَلِكَ، لَمْ يَتَعَلَّ؛ لِمَشَقَّةِ. أَوْ كَانَ بِالْحَجَرِ، فَكَذَلِكَ؛ لئلا يَتَضَمَّنَّ بِالنَّجَاسَةِ.

[١] أخرجه الترمذي (٧)، وصححه الألباني في «الإرواء» (٥٢).

[٢] أخرجه ابن ماجه (٣٠١)، وضعفه الألباني في «الإرواء» (٥٣).



رسول الله ﷺ كان يفعلُه. رواه أحمدٌ واحتجَّ به في رواية حنبلٍ والنسائي، والترمذي وصحَّحه<sup>[١]</sup>. ولأنَّه أبلغ في الإنقاء. (فإنَّ **عكس**) فقدَّم الماء على الحجَر: (**كُره**) نصًّا؛ لأنَّ الحجَر بعد الماء يُقدِّر المحلَّ.

(ويُجزئُه أحدهُما) أي: الحجَر أو الماء<sup>(١)</sup>؛ لحديث أنس: كان السبيُّ ﷺ يَدْخُلُ الخلاءَ، فأَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ، وَغَنَزَةً، فَيَسْتَنْجِي بِالماءِ. متفقٌ عليه<sup>[٢]</sup>. وحديث جابر مرفوعًا: «إذا ذهب أحدكم إلى الغائط، فليستطب ثلاثَةَ أَحْجارٍ؛ فإنَّها تُحَرِّئُ عنه»<sup>[٣]</sup>.

وإنكارُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وقاصٍ، وابنِ الزُّبَيْرِ الاستنجاءَ بالماءِ: كان على مَنْ يَعْتَقِدُ وجوبَه<sup>(٢)</sup>. وكذا: ما حكي عن سَعِيدِ بْنِ لَمْسِيٍّ، وعطاءٍ.

(١) والحجَرُ إذا أنقى يكفي وحده عند أهل العلم، حتى إن بعضهم لم يستعمل الماءَ.

(٢) ولا يرى الأحبارُ مُجْزئَةً؛ لأنَّهما شاهدا من النَّاسِ محافظةً عليه،

[١] أخرجه أحمد (٢٣٣/٤٢) (٢٥٣٧٨)، والترمذي (١٩)، والنسائي (٤٦) بحوه، وينظر: «الإرواء» (٤٢).

[٢] أخرجه البخاري (١٥٢)، ومسلم (٧٠/٢٧١).

[٣] أخرجه أحمد (٤٧٠/٤١) (٢٥٠١٢)، وأبو داود (٤٠)، والنسائي (٤٤) من حديث عائشة، ولم أجده من حديث جابر. وينظر: «الإرواء» (٤٤).

**(والماء) وحده: (أفصل) من الحجر ونحوه وحده؛ لأنه يُطَهَّرُ المحل، وأبلغ في الشَّطِيب. وروى أبو داود<sup>[١]</sup> عن أبي هريرة مرفوعاً: نَزَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي أَهْلِ قُبَاءَ ﴿فِيهِ رَجُلٌ يُجْبُونَ أَنْ يَنْظَهُرُوا﴾ [التوبة: ١٠٨]. قال: كانوا يَسْتَنْجُونَ بالماء، فَزَلَّتْ فِيهِمْ هَذِهِ الْآيَةُ.**

**(ك) مَا أَتَى جَمْعُهُمَا<sup>(١)</sup> أَفْضَلُ مِنَ الْاِقْتِصَارِ عَلَى أَحَدِهِمَا<sup>(٢)</sup>؛** لما تقدَّم عن عائشة. وإن استعمل الماء في فرج، والحجر في آخر: فلا بأس.

فحافوا التعثُّ في الدِّس. (ش ح)<sup>[٢]</sup>.

(١) قوله: **(كجمعهما)** أي: كما أنَّ جَمْعَهُمَا مع تقديم الحجر أفضل من الاقتصار على الماء.

وليس معناه: أنَّ جَمْعَهُمَا مُساوٍ للماء، كما فهمه صاحب «الإقناع». فجعله سهواً في «التنقيح». (ح م ص)<sup>[٣]</sup>.

(٢) قوله: **(كما أنَّ جَمْعَهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْاِقْتِصَارِ عَلَى أَحَدِهِمَا)** أي: ولا يلزم من التساوي في مُطلقِ الأفضليَّةِ التساوي في المرتبة فيها.

وجيند يسقط ما أسدَّ الحَخَاوِيَّ إلى المُتَّقِ من السهو. ولا ينبغي التَّحَرُّزُ على مقامه بمثل ذلك. وهو كقول بعضهم في البحري ومسلم: لولا البخري ما راح مُسِيَّهٌ ولا حاء. قاله الحوتى<sup>[٤]</sup>.

[١] أخرجه أبو داود (٤٤). وصححه الألباني في «الإرواء» (٤٥).

[٢] «كشف القناع» (١٢٩/١).

[٣] «إرشاد أولي النهى» (٤٤/١).

[٤] «حاشية الحلوتى» (٥٧/١).

(ولا يُجزئُ فيما) أي: في خارج من سبيل (تعدّي موضع عادة<sup>(١)</sup>)؛ بأن انتشر الخارج على شيء من الصفحة، أو امتد إلى الحشفة امتدادًا غير مُعنادٍ (إلا الماء)؛ لأن الاستجمار في المعتاد رخصة؛ للمسقة في غسبه؛ لتكرّر النجاسة فيه، بخلاف غيره، كما لو تعدّت لنحو يده أو رجليه، فيتغيّر الماء لما تعدّي، ويُجزئ الحجز في الذي في محلّ العادة.

قال في «المروع»: وصاهر كلامهم: لا يمنع القيام<sup>(٢)</sup> الاستجمار، ما لم يتعدّ الخارج.

(ك) ما لا يُجزئ في الخارج من (قُبلي خشي مُشكيل) إلا الماء. وكذا: الخارج من أحدهما؛ لأن الأصيلي مبهما غير معلوم، والاستجمار لا يُجزئ إلا في أصلي. فإن كان واضحًا: أحزًا

(١) قوله: (موضع عادة) حده أبو العباس في «شرح لعمدة»<sup>(١)</sup> بأن ينتشر اغائط إلى يصب باطن لألية فأكثر، ولبول إلى يصب الحشفة فأكثر.

(٢) بتحمّل أن يرد ببقاء هنا استطلاق البطن، ونحتّم أن المراد بالقيام الانتقال من محلّ إلى محلّ آخر. قاله عثمان النجدي. والدي يظهر: أنه يتعيّن الاحتمال الثاني؛ لأنّي رأيت في بعض كتب الشافعية: فإن جفّ الخارج أو نقل. تعيّن الماء. (خطه).

الاستِحْمَارُ فِي الْأَصْلِيِّ، دُونَ الرَّائِدِ. وَيُحْزَرُ فِي ذُبْرِهِ.

(و) كـ (مَخْرَجٌ غَيْرُ فَرْجٍ) تَنْجَسُ بِخَارِجٍ مِنْهُ، أَوْ بِغَيْرِهِ، فَلَا يُحْزَرُ فِيهِ إِلَّا الْمَاءُ، وَلَوْ اسْتَدَّ لِمَعْتَادٍ؛ لِأَنَّهُ نَادِرٌ، فَلَا يَنْبَغُ لَهُ أَحْكَامُ الصَّرْحِ، وَلِمَسَّهُ لَا يَنْقُصُ الْوُضُوءَ. وَلَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِيلَاجِ فِيهِ حُكْمُ الْوُطْءِ. أَشْبَهَ سَائِرَ الْبَدَنِ.

(و) كـ (تَنْجَسُ بِمَخْرَجٍ بِغَيْرِ خَارِجٍ) مِنْهُ، أَوْ بِهِ، وَجَفَّ.

(و) كـ (لَا اسْتِحْمَارَ بِمَنْهِي عَنْهُ)، كَطَعَامٍ. فَلَا يُحْزَرُ إِلَّا الْمَاءُ.

(وَلَا يَجِبُ غَسْلُ نَجَاسَةٍ. و) لَا (جَنَابَةٌ بِدَاخِلِ فَرْجٍ ثَيِّبٍ) نَصًّا<sup>(١)</sup>. فَلَا تُدْخَلُ يَدُهَا وَإِصْبَعُهَا، بَلْ: مَا ظَهَرَ؛ لِأَنَّ الْمَشَقَّةَ تَلْحَقُ فِيهِ. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ: هُوَ بَاطِنٌ.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي، وَ«الرَّعَايَةُ» وَغَيْرُهُمَا: هُوَ فِي حُكْمِ الظَّاهِرِ. وَذَكَرَهُ فِي «الْمَطْلَعِ» عَنْ أَصْحَابِنَا.

وَالَّذِي فِي حُكْمِ الْبَاطِنِ؛ لِإِفْسَادِ الصُّومِ نَحْوِ الْحَقَنَةِ.

(وَلَا) يَجِبُ غَسْلُ سَحَاسَةٍ وَخَنَازِيرَةٍ بِدَجَلٍ (حَشَفَةِ أَقْلَفٍ غَيْرِ

(١) فَإِذَا كَانَ فِي حُكْمِ الْبَاطِنِ لَمْ يَجِبْ غَسْلُهُ، وَكَذَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الظَّاهِرِ، عَلَى الْمَنْصُوصِ.

لَكِنْ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْبَاطِنِ، يَفْسُدُ صَوْمُهَا بِوُضُوءٍ إِصْبَعِهَا إِلَيْهِ، وَكَذَا بِوُضُوءٍ حَيْضٍ إِلَيْهِ فِي قَوِيٍّ. وَالْمَشْهُورُ: لَا. أَيْ: فِي وَضُوءِ الْحَيْضِ فَقَطْ. (خَطَاهُ).

**مفتوق)** بخلاف المفتوق، فيجب غسلهما؛ لعدم المشقة فيه.  
 وإن نعدى نول الثيب إلى مخرج الخيض، فقال الأصحاب:  
 يجب غسله، كالمستشر عن المخرج. وصحح المجذ في «شرح  
 الهدية»: إحراء الخخر فيه؛ لأنه معتاد كثيرًا، والعمومات تعضده.  
 واختاره في «مجمع البحرين»، و«الحاوي الكبير». وقال هو وغيره:  
 هذا إذا قلنا: يجب تطهير باطن فرجها، على ما احتاره افاضي.  
 والمصنوع عن أحمد: أنه لا يجب، فتكون كالبر، قولًا واحدًا.  
**«تتمة»:** يستحب لمن استنجى بالماء: أن ينضح فرجه وسراويله.  
 ومن ظن خروج شيء: فقال أحمد: لا يلتفت حتى يتيقن، والله عنه؛  
 فإنه من الشيطان، فإنه يذهب إن شاء الله.

ولم ير حشو الذكر - في ظاهر ما نقله عبد الله - وأنه لو فعل،  
 فضلى ثم أخرجه وبه بل: فلا بأس، ما لم يضره خارج.  
 وكرة الصلاة فيما أصابه الاستنجاء<sup>(١)</sup>، حتى يغسله. ونقل  
 صالح أو يمسحه. ونقل عبد الله: لا يلتفت إليه.

**(ولا يصح استجمار إلا بطاهر):** فلا يصح سحس؛ لأن ابن  
 مسعود جاء إلى النبي ﷺ بحجرين وروثة؛ ليستجمر بها، فأخذ  
 الحجرين، وألقى الروثة. وقال: «هذا ركس» يعني: نجسًا. رواه

(١) قوله: (فيما أصابه الاستنجاء) الطاهر: أن المراد: ماء الاستنجاء؛  
 لاختلاف الرواية عن الإمام في مثله؛ طهارة ونجاسة. (خطه).

الترمذي<sup>[١]</sup>. ولأنه إِرَالَةٌ حَاسِيَةٌ، أَشْبَهَ الْغَسْلَ.

(مُبَاح<sup>(١)</sup>): فَلَا يَصِحُّ بِمَحَرَّمٍ، كَمَغْضُوبٍ، وَذَهَبٍ، وَفِضَّةٍ؛ لِأَنَّهُ رُحْصَةٌ فَلَا تُسْتَبَاحُ بِمَعْصِيَةٍ. وَلَا يُحْزَى نَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا الْمَاءُ.

(مُنَقٍّ<sup>(٢)</sup>): اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ أَلْقَى. فَلَا يُحْزَى بِأَمَسٍ، مِنْ نَحْوِ زُحَاجٍ، وَلَا بِشَيْءٍ رَحِيٍّ، أَوْ نَدِيٍّ؛ لَعَدَمِ حُصُولِ الْمَقْصُودِ بِهِ.

(١) قوله: (وَلَا يَصِحُّ اسْتِحْمَارٌ إِلَّا بِظَاهِرٍ مُبَاحٍ) اطَّرَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَاءِ.

وُطِّلِبَ الْفَرْقُ بَيْنَ غَيْرِ الْمُبَاحِ وَغَيْرِ الْمُتَّقِي، حَيْثُ قَالُوا: إِنَّهُ لَا يُحْزَى بَعْدَ الْأَوَّلِ إِلَّا أَمَاءً. وَأَنَّ الثَّانِي يُحْزَى الْاسْتِحْمَارُ بَعْدَهُ بِمُنَقٍّ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ غَيْرِ الْمُبَاحِ وَغَيْرِ الْمُتَّقِي: أَنَّهُ لَا يَبْقَى بَعْدَ غَيْرِ الْمُبَاحِ إِلَّا أَتْرُ لَا يُزِيلُهُ إِلَّا الْمَاءُ، فَلَا فَائِدَةَ فِي الْاسْتِحْمَارِ ثَانِيًا، بخلاف غير المتقي، فإنه يبقى بعده أثر يزيله غير الماء، فاكْتَفِيَ بِهِ بِالْاسْتِحْمَارِ. (م خ) ١٢١.

(٢) قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ»: وَيُحْزَى الْاسْتِحْمَارُ بِكُلِّ طَاهِرٍ، حَامِدٍ، خَشَبٍ، مُنَقٍّ، حَلَابٍ، وَإِنْ كَانَ أَرْضًا، أَوْ حَدَرًا، أَوْ خَشَنًا، أَوْ حَرَفًا ثَمِينًا، وَنَحْوَ ذَلِكَ. وَلَا يَحْزَى مَا لَهُ حَرَمَةٌ، كَطَعَامِ آدَمِيٍّ وَبَهِيمَةٍ، حَتَّى انْتَبَهَنَ. وَفِي الْحَشِيئَةِ وَجْهَانِ<sup>[٣]</sup>.

[١] أخرجه الترمذي (١٧). وأصله عند البحاري (١٥٦).

[٢] «حاشية الحلواني» (٥٨/١).

[٣] وضع هذا تعليق في استحقاق الأصل - (أ) متعلما عند قوله - «واسمحوا له يمينه» فلا حاجة «فناسب تأخيرها هنا».

وَيُجَرِّئُ الْاسْتِجْمَارَ بَعْدَهُ بِمُنَى.

(كَحَجَرٍ، وَخَشَبٍ، وَخَرَقٍ)؛ لَأَنَّ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ: «فَلْيَذْهَبْ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ بِثَلَاثَةِ أَعْوَادٍ، أَوْ بِثَلَاثِ حَثَيَاتٍ مِنْ تَرَابٍ». رَوَاهُ ابْنُ دَرَقَطِيٍّ<sup>١</sup>، وَقَالَ: زُوِّي مَرْفُوعًا. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَرْسَلٌ. وَلَمْ يَشَارِكْهُ غَيْرُ الْحَجَرِ الْحَجَرِ فِي الْإِزَالَةِ. (وَهُوَ) أَيُ: الْإِنْفَاءُ بِحَجَرٍ وَنَحْوِهِ: (أَنْ يَبْقَى أَثَرٌ لَا يُزِيلُهُ إِلَّا الْمَاءُ).

(و) الْإِنْفَاءُ (بِمَاءٍ: خُشُونَةٌ<sup>(١)</sup> الْمَخْلُ) أَيُ: مَحَلُّ الْخَارِجِ؛ بِأَنْ يَدْلِكَهُ حَتَّى يَعُودَ (كَمَا كَانَ) قَبْلَ خُرُوجِ الْخَارِجِ، وَيُوَاصِلَ الصَّبْ، وَيَسْتَرْخِي قَلِيلًا. وَلَا يَنْدُ مِنْ الْعَدْدِ، كَمَا يَأْتِي فِي «إِرَالَةِ الْحَاسَةِ».

(١) لَوْ قَالَ: «عُودُ الْمَحْلُ كَمَا كَانَ» لَكُنْ أَوْصَحَ فِي حَاسِبِ الْمَرْأَةِ وَالصَّغِيرِ. نَهْ عَنِ ذِكِّ فِي «لَمْدَعٍ»، وَهُوَ صَاحِرٌ. (م ح)<sup>[٢]</sup>. قَالَ فِي «الْمَدْخَلِ» لِأَنَّ الْحَاجَّ أَمْلِكِي. إِذَا قَامَ الْمُسْتَبْرَأُ مِنْ أَسْوَلِ، فَلَا يَخْرُجُ إِلَى النَّاسِ وَدَكَرَهُ بِيَدِهِ، وَإِنْ كَانَ تَحْتَ ثَوْبِهِ؛ فَإِنْ ذَكَرَ شَوْهَةً، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَفْعَلُهُ، وَقَدْ نُهِيَ عَنْهُ. (مَنْقُور)<sup>[٣]</sup>.

[١] أُنْجَرِحَ لِدَارَقُصِيِّ (٥٧١) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ. وَصَعَمَهُ الْأَلْبَانِي فِي «الضَّعِيفَةِ» (٢٥٥٢).

[٢] «حَاشِيَةُ الْحُلُوتِيِّ» (٥٩/١).

[٣] «الْفَوَاكِهِ الْعَدِيدَةُ» (٢٦/١).

(وِظَنَّهُ) أي: الإنقَاءَ بِنَحْوِ حَخَرٍ، أَوْ مَاءٍ (كَافٍ) فَلَا يُعْتَبَرُ الْيَقِينُ؛  
دَفْعًا لِلخَرَجِ.

(وَحَزْمٌ): الْاسْتِجْمَارُ (بِرُوثٍ) وَلَوْ لِمَأْكُولٍ، (وَعَظْمٌ) وَهُوَ مِنْ  
مُذَكِّي؛ لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا: «لَا تَسْتَسْخُوا بِالرُّوثِ  
وَلَا بِالْعِطَامِ، فَإِنَّهُ زَادَ إِخْوَانَكُمْ مِنَ الْجِنَّ»<sup>١١</sup>. وَالنَّهْيُ يَفْتَضِي الْقَسَادَ،  
وَعَدَمَ الْإِجْزَاءِ.

(و) حَرْمٌ أَيْضًا: بِ(طَعَامٍ)<sup>(١)</sup>، وَلَوْ لِيَهِيمَةٍ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَّلَ  
النَّهْيَ عَنِ الرُّوثِ وَالْعِطَامِ بِأَنَّهُ زَادَ إِجْنًا. فَرَدُّنَا وَزَدُ دَوَابِّهَا أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ  
أَعْظَمُ حُرْمَةً.

(و) حَرْمٌ أَيْضًا: بِ(ذِي حُرْمَةٍ) كَكُتِبَ فَقِهِ وَحَدِيثُ؛ مَا فِيهِ مِنْ  
هَتَاكِ الشَّرِيعَةِ، وَالِاسْتِخْفَافِ بِحُرْمَتِهَا.

(و) حَرْمٌ أَيْضًا: بِ(مُتَّصِلٍ بِحَيَوَانٍ) كَذَنْبِ التَّهِيمَةِ، وَمَا اتَّصَلَ بِهَا  
مِنْ نَحْوِ صُوفٍ؛ لِأَنَّهُ لَهُ حُرْمَةٌ، فَهُوَ كَالصَّعَامِ. وَبِجِلْدِ سَمَكٍ أَوْ حَيَوَانٍ  
مُذَكِّي، أَوْ حَشِيشِ رَطْبٍ.

(١) وَلَوْ يَابِشًا. قَالَه شَيْخُنَا، كـ«يَقِينٍ».

وَرَأَيْتُ بَحْطَ شَيْخٍ مَشَايِحُنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ: كَالثَّنِيِّ وَالْبَرَسِيمِ.  
وَحَصْرُ الْمَنْعِ فِي «الْإِقْنَاعِ» بِالْحَشِيشِ الرُّطْبِ.

[١] أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٥٠/١٥٠، ١٥١).



(ولا يُجزئ) في الاستجمار (أقل من ثلاث مسحات) إمّا بثلاثة أحجار ونحوها<sup>(١)</sup>، أو بحجر واحد له شُعْب. (تَغْمُ كُلُّ مَسْحَةٍ الْمَحَلُّ) أي: محلّ لحارج؛ حديث حابر مرفوعاً: «إذا تَغَوَّطَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَتَمَسَّحْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ». رواه أحمد<sup>(٢)</sup>؛ وهو يُفسَّرُ حديثُ مُسْلِمٍ<sup>(٣)</sup>: «لا يَسْتَجِ أَحَدُكُمْ بِدُونِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ»؛ لأنَّ الْمَقْصُودَ تَكَرُّرُ الْمَسْحِ لَا الْمَسْحُوحَ بِهِ؛ لأنَّ معناه مَعْقُولٌ، ومُرَادُهُ مَعْلُومٌ، وَالْحَاصِلُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ حَاصِلٌ مِنْ ثَلَاثِ شُعَبٍ. وكما لو مَسَحَ ذَكَرَهُ فِي ثَلَاثِ مَوَاضِعَ مِنْ صَحْرَةٍ عَظِيمَةٍ. وَلَا مَعْنَى لِلْجُمُودِ عَلَى اللَّفْظِ، مَعَ وَجُودِ مَا يُسَاوِيهِ.

(فَإِنْ لَمْ يَنْقُ) الْمَحَلُّ بِالْمَسْحَاتِ الثَّلَاثِ: (زَادَ) حَتَّى يَنْقَى؛ لِيَحْضُرَ مَقْصُودُ الْاسْتِجْمَارِ.

(وَسُنَّ قَطْعُهُ) أي: مَا رَادَ عَلَى الثَّلَاثِ (عَلَى وَثَرٍ)؛ لِقَوِيهِ عَلَيْهِ اسْلَامٌ: «مَنْ سَتَجَمَرَ، فَلْيُوتِرْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا

(١) وإذا أراد الاستجمار بالأرض، فظاهرُ كلامِ ابنِ عطوة. أَنَّهُ يَكُونُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّ الْمَكَانَ لِوَاحِدٍ إِذَا كُرِّرَ فِيهِ لَوْثُهُ<sup>(٢)</sup>.

[١] أخرجه أحمد (٤٥٦/٢٢) (١٤٦٠٨). وصححه الأساني في «الصحيحة» (٣٣١٦).

[٢] أخرجه مسلم (٢٦٢) من حديث سلمان، وتقدم (ص ١٦٨).

[٣] «الفواكه العديدة» (٢٧/١).

«خرج». روه أحمد، وأبو داود<sup>[١]</sup>. فإن أنقى برابعة: راد خامسة، وهكذا. وإن أنقى بوتير، كخامسة: لم يزد شيئاً.

(ويجب) الاستنجاء بماء، أو نحو حجر: (لكل خارج) من سبيل، ولو نادراً كالذود؛ للعموم الأحاديث.

(إلا: الريح) لقوله عليه السلام: «من استنحى من ريح، فليس منّا»<sup>[٢]</sup>. رواه الطبراني في «معجمه الصغير». قال أحمد: ليس في الريح استنجاء في كتاب الله، ولا في سنة رسوله.

قال في «الشرح»: ولأنها ليست نجسة<sup>(١)</sup>، ولا تصحبها نجاسة. وفي «المبهب»: لأنها عرض بإجماع الأصوليين. وغورض: بأن للريح الخارجة من الدبر رائحة منتنة قائمة بها، ولا شك في كون

(١) قوله: (ليست نجسة) أي: فلا تحس ماء يسير لاقته. قاله في «الإقناع»<sup>[٣]</sup>، خلافاً «لسهابة». قال في «الفروع»<sup>[٤]</sup> بعد حكاية قول صاحب «المبهب»: كذا قال.

[١] أخرجه أحمد (٤٣٢/١٤) (٨٨٣٨)، وأبو داود (٣٥) من حديث أبي هريرة. وضعفه الألباني في «الصيغة» (١٠٢٨).

[٢] أخرجه ابن عدي في «الكم» (٥٥/٥)، وابن عساكر في «بريجه» (٤٩/٥٣) من حديث حابر. وعزوه للصربي وهم، قاله الألباني. نظر «الإروء» (٤٩)، واحتجبت قاله الألباني: ضعيف جداً.

[٣] «الإقناع» (٣٠/١).

[٤] «الفروع» (١٣٦/١).

الرائحة عَرَضًا، وهو لا يَقُومُ بعَرَضٍ عَدَّ المتكلمين. وهي «النهاية». هي نجاسة.

(و) إلا: الخارج (الطاهر)، كالمسي، (و) إلا الخارج النجس (غير الملوّث). قطع به في «التنقيح» - جلافا لما في «الإنصاف» -؛ لأن الاستنجاء إنما شُرِعَ لإزالة النجاسة، ولا نجاسة هنا.

(ولا يَصِحُّ وُضوءٌ<sup>(١)</sup>)، ولا تيمم قبله) أي: الاستنجاء؛ بقوه عيه السلام، في حديث المقداد المتفق عليه: «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ<sup>(١)</sup>». ولأنها طهارة يُطْلَبُها الحدث، فاشترط تقديمه لاستنجاء عليها، كالتيتم<sup>(٢)</sup>.

وظاهره: لا فرق بين التيمم عن حدث أصغر أو أكبر، أو نجاسة

(١) قوله: (ولا يَصِحُّ وُضوءٌ.. إلخ) مع تقديم الوضوء قبل الاستنجاء من المفردات. وفيه رواية لا يجب، اختاره الموقف، والتارخ، وجماعة من الأصحاب. وقار في «مجمع البحرين»: هذا أقوى الروايتين. وقدّم هذه الرواية في «المحرر»<sup>[٢]</sup>.

(٢) قوله: (كالتيتم) أشار به إلى قول في المسألة: بحوار الوضوء قبل الاستنجاء لا التيمم. ونُقلَ عن الشافعي<sup>[٣]</sup>.

[١] أخرجه البخاري (١٣٢)، ومسلم (١٧/٣٠٣)

[٢] انظر: «الإنصاف» (٢٣٦/١).

[٣] انظر: «الشرح الكبير» (٢٣٦/١).

يَذَن. فَإِنْ كَانَتِ النَّحَاسَةُ عَلَى غَيْرِ السَّبَبَيْنِ، أَوْ عَلَيْهِمَا غَيْرَ حَارِجَةٍ مِنْهُمَا: صَحَّ الْوُضُوءُ وَالتَّيْمُمُ قَبْلَ زَوَالِهَا.

وَيَحْرُمُ: مَنَعُ الْمَحْتَاجِ إِلَى الطَّهَّارَةِ، وَلَوْ وَقَفَتْ عَلَى طَائِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ، كَمَدْرَسَةٍ وَرِبَاطٍ، وَلَوْ فِي مَلِكِهِ، وَلَا أُجْرَةٌ.

وَإِنْ كَانَ فِي دُحُولِ أَهْلِ الذِّمَّةِ طَهَّارَةٌ الْمُسْلِمِينَ تَضْيِيقٌ، أَوْ تَنْجِيسٌ، أَوْ إِفْسَادُ مَاءٍ، وَحَوْه: وَجِبَ مَنْعُهُمْ. قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ.

قُلْتُ: وَفِي مَعْنَاهُمْ: مَنْ عُرِفَ مِنْ نَحْوِ الرَّافِضَةِ بِالْإِفْسَادِ عَلَى أَهْلِ الشُّنَّةِ، فَيُمنَعُونَ مِنْ مَطَاهِرِهِمْ.

(بَابُ : التَّسْوُكُ<sup>(١)</sup>)

مصدرُ تَسْوُكٌ؛ إِذَا دَلَكَ قَمَهُ بِأَعْوَدٍ. وَالتَّسْوَاكُ مَعْنَاهُ، وَالْعَوْدُ يُسْتَاكُ بِهِ. يُقَالُ: حَاجَتِ الْإِبِلُ تَتَسَاوَكُ؛ إِذَا كَانَتْ أَعْقَاهَا تَصْطَرِبُ مِنَ الْهَزَالِ.

(وَكُونُهُ) أَي: التَّسْوُكُ (عَرَضًا) مَالِئُ السَّبِيَةِ إِلَى أَسَانٍ، طُولًا بِالنَّسْبَةِ إِلَى قَمٍ؛ لِحَدِيثِ الطَّبْرَايِيِّ، وَغَيْرِهِ<sup>[١]</sup>: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَسْتَاكُ عَرَضًا.

وَكُونُهُ: (يَيْسَارُهُ) أَي: يَبِيدُهُ الْيُسْرَى. نَصًّا، كَاسْتِنْثَارِهِ.

(عَلَى أَسَانٍ): حَمْعُ سِنٍّ، بِكُسْرِ السُّنَنِ. (و) عَلَى (لِئَةٍ<sup>(٢)</sup>)

## بَابُ

- (١) أَوَّلُ مَنْ اسْتَاكَ إِبْرَاهِيمُ الْخَلِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَأَوَّلُ مَنْ قَصَّ شَارِبَهُ أَبْصًا. وَأَوَّلُ مَنْ شَاتَ إِبْرَاهِيمَ، وَهُوَ سُنٌّ مَائَةٌ وَخَمْسِينَ سَنَةً. وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ احْتَسَرَ أَيْضًا. قَالَ صَاحِبُ «الْإِقْبَاعِ» فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى «الْإِقْبَاعِ».
- (٢) قَوْلُهُ: (لِئَةٍ) وَهِيَ مَا حَوْلَ الْأَسَانِ مِنَ اللَّحْمِ. كَذَا قَالَ لُجُوهْرِي. وَفَالٌ غَيْرُهُ: هِيَ اللَّحْمَةُ الَّتِي تَنْبِتُ فِيهِ الْأَسْنَانُ. فَأَمَّا لِلَّحْمِ الَّذِي يَتَخَلَّلُ الْأَسَانُ فَهُوَ عَمْرٌ بَفَتْحِ الْعَيْنِ، وَإِسْكَانِ لَمِيمٍ وَجَمْعُهُ:

[١] أخرجه الطبرائي (١٢٤٢)، وأبيهقي (٤٠، ١) من حديث سعيد بن المسيب، عن بهز، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (٩٤١).

بَكْسِرِ اللَّامِ، وَفَتَحِ الْمَثْلَثَةَ مُخَفَّفَةً. (و) عَلَى (لِسَانِ).

فَإِنْ سَقَطَتْ أَسْنَانُهُ: اسْتَاكَ عَلَى لِسَانِهِ وَلِسَانِهِ.

قُلْتُ: وَكَذَا لَوْ قُصِعَ لِسَانُهُ: اسْتَاكَ عَلَى أَسَانِهِ وَلِسَانِهِ؛ لِحَدِيثِ:

«إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ، فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»<sup>[١]</sup>.

(بُعُودِ رَطْبٍ) أَي: لَيْسَ. وَلَوْ غَبَّرَ بِهِ، كـ «المقنع» وَغَيْرِهِ؛ لَكَانَ

أَوَّلَى، فَيَشْمَلُ الْيَابِسَ الْمُنْدَى.

(يُنْقِي) الْقَمَ (وَلَا يَجْرُحُ)هُ (وَلَا يَضُرُّ)هُ (وَلَا يَنْقُتُ)<sup>(١)</sup> فِي

الْقَمِ.

(وَيُكْرَهُ): التَّسْوُكُ (بَغَيْرِهِ) أَي: غَيْرِ الْغُودِ اللَّيِّنِ الْمُتَّقِي، الَّذِي لَا

يَجْرُحُ، وَلَا يَضُرُّ، وَلَا يَنْقُتُ، كَالْيَابِسِ. (وَالَّذِي لَا يُنْقِي)، وَالَّذِي

يَجْرُحُ كَالْقَصَبِ الْفَارَسِيِّ. وَالَّذِي يَضُرُّ كَالرَّيْحَانِ وَالرَّمَامِ، وَمَا يَنْقُتُ

فِي الْقَمِ.

وَلَا يَتَحَلَّلُ أَيْضًا رَمَامًا، وَلَا رَيْحَانًا؛ لِأَنَّهُ يَحْرُكُ عِرْقَ الْجُذَامِ، كَمَا

غُمُورٌ، بِضَمِّ غُمُورٍ. (ع)<sup>[٢]</sup>.

(١) وَقَالَ فِي «الطَّبِّ السُّوِّي»<sup>[٣]</sup>: وَلَأنَّ الْأَرَاكَ أَفْضَلُ مَا اسْتَيْكَ بِهِ.

[١] أخرج البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧) من حديث أبي هريرة.

[٢] «فتح مولى الموهب» (٢٢١/١).

[٣] «زاد المعاد» (٣٢٢/٤).

هي الخبر ' ، ولا بالقَصْبِ . قال بعضهم : ولا بما يجهله ؛ لئلا يَكُونَ من ذلك .

(مُسْنُونٌ) : خَيْرٌ عن «التَّسْوُوكِ» . وما عُطِفَ عَلَيْهِ . (مُطْلَقًا) أي : في كُلِّ الْأَوْقَاتِ وَالْحَالَاتِ ؛ لحديث عائشة : «التَّسْوُوكُ : مَصْهَرَةٌ لِلْقَمِ ، مَرْضَاهُ لِلرُّبِّ» . رواه الشافعي ، وأحمد ، وابن حزيمة ، والبخاري تعليقاً<sup>[٢]</sup> . ورواه أحمد أيضاً عن أبي بكر<sup>[٣]</sup> ، وابن عمر<sup>[٤]</sup> .

وروى مسلم وغيره ، عن عائشة : أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ إِذَا دَخَلَ نَيْتَهُ بَدَأُ بِالتَّسْوَاكِ<sup>[٥]</sup> .

(إِلَّا لِصَائِمٍ نَعَدَ الزَّوَالَ ، فَيَكْرَهُ<sup>[٦]</sup>) ؛ لحديث أبي هريرة مرفوعاً :

(١) وعنه : يُسَنُّ لِصَائِمٍ مُطْلَقًا ، قَبْلَ الزَّوَالِ وَبَعْدَهُ ، بِرُطْبٍ أَوْ بَاسٍ . احتاره الشيخ وجمع . وهو أظهر دليلاً ؛ لعموم ما سبق . (تر ع)<sup>[٦]</sup> .

[١] أخرجه الحديث بن أبي أسامة (١٦٢) نعيه عن صمرة بن حبيب مرسلًا وأخرجه ابن عساكر (٩١/٧) من حديث قبيصة بن ذؤيب بحقه مرسلًا . وضعفه الألباني في «الضعيفة» (٤٧١٨) .

[٢] أخرجه الشافعي في «الأم» (٣٩/١) ، وأحمد (٢٤١/٤٠) (٢٤٢٠٣) ، وابن حزيمة (١٣٥) ، والبخاري تعليقاً عقب حديث (١٢٣٣) . وصححه الألباني في «الإرواء» (٦٦) .

[٣] أخرجه أحمد (١٨٦/١) (٢٢٧) (٦٢) .

[٤] أخرجه أحمد (١٠٦/١٠) (٥٨٦٥) .

[٥] أخرجه مسلم (٤٤، ٢٥٣) ، وأبو داود (٥١) ، وابن ماجه (٢٩٠) ، ولساني (٨) .

[٦] «كشف المناع» (١٤٦/١) .

«لَخُلُوفٌ فِيهِ الصَّائِمُ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ» . متفقٌ عليه<sup>[١]</sup>. وهو إنما يظهرُ غالبًا بعدَ الزَّوَالِ؛ ولأنَّه نُزِرَ عِبَادَهُ، مُسْتَطَابٌ شَرْعًا، فَتَسْتَحِبُّ إِدَامَتَهُ، كَدَمِ الشَّهِيدِ عَلَيْهِ.

(وَيُيَاحُ) لَتَسْوُكُ (قَبْلَهُ) أَي: الزَّوَالِ صَائِمٌ (بَعْدَ رُطْبٍ. وَيُنَابِسُ) مُنْدَى: (يُسْتَحَبُّ<sup>(١)</sup>) لِلصَّائِمِ قَبْلَهُ؛ لِقَوْلِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَا لَا أَحْصِي يَتَسَوَّكُ وَهُوَ صَائِمٌ. رواه أحمد، وأبو داود، وإسحاق، وترمذي وحسنه، ورواه البخاري تعليقًا<sup>[٢]</sup>. وعن عائشة مرفوعًا: «مِنْ خَيْرِ حِصَالِ الصَّائِمِ السُّوْكَ». رواه ابن ماجه<sup>[٣]</sup>. وهذان

قال في «الفروع»: وهو أظهر. انتهى<sup>[٤]</sup>.

ومذهب مالك وأبي حنيفة: عدم الكراهة للسواك في حق الصائم مطلقًا.

ويكره أيضًا للأرمد، كما ذكره ابن الجوزي. (م خ)<sup>[٥]</sup>.

(١) والفرق بينهما: أَنَّ الرُّطْبَ لَهُ أَجْرَاءُ تَحُلُّ، وَالْيَابِسُ يَبْسُ لَهُ أَجْرَاءُ تَحُلُّ.

[١] أخرجه البخاري (١٨٩٤)، ومسلم (١١٥١).

[٢] أخرجه أحمد (٤٤٧/٢٤) (١٥٦٧٨)، وأبو داود (٢٣٦٤)، والترمذي (٧٢٥)، والبخاري تعليقًا عن حديث (١٩٣٣)، وضعفه الألباني في «الإرواء» (٦٨).

[٣] أخرجه ابن ماجه (١٦٧٧). وضعفه الألباني.

[٤] «الفروع» (١٤٥/١).

[٥] «حاشية الحلوني» (٦٢/١).



الحديثانَ مَحْمُولَانِ عَلَى مَا قَبْلَ الزَّوَالِ؛ لِحَدِيثِ الْبَيْهَقِيِّ عَنْ عَلِيٍّ مَرْهُوعًا: «إِذَا ضُمْتُمْ، فَاسْتَاكُوا بِالْعَدَاةِ، وَلَا تَسْتَاكُوا بِالْعَشِيِّ»<sup>[١]</sup>. وَالزَّرْطُ مَصْنَعُ التَّحْلِيلِ مِنْهُ؛ فَلِذَلِكَ أُبَيِّحَ السَّوَاكُ بِهِ، بِخِلَافِ الْيَاسِ، فَيُسْتَحَبُّ، كَمَا تَقَدَّمَ.

(وَلَمْ يُصَبِّ السَّنَّةُ<sup>(٢)</sup> مِنْ اسْتَاكَ بِغَيْرِ عَوْدٍ) كَمَنْ اسْتَاكَ بِأَصْبَعِهِ،

(١) قَالَ شَيْخُنَا (ع ب ط): الظاهر: عدمُ صحِّهِ هَذَا الْحَدِيثِ. أَعْي: حَدِيثٌ عَلِيٍّ. (كَاتَبَهُ)<sup>[٢]</sup>.

(٢) قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُصَبِّ السَّنَّةُ) وَقِيلَ: بَلَى. وَفَدَّ لِأَيِّ حَنِيفَةٍ. وَقِيلَ: يُصِيبُ بِقَدْرِ إِرَالَتِهِ، خِتَارُهُ الشَّارِحُ، وَعَمُّهُ، وَصَاحِبُ «الْفَائِقِ». وَقِيلَ: بِصِيبٍ بِالْإِصْبَعِ فِي الْمَضْمُضَةِ فِي الْوَصْوِ حَاصَّةً. اخْتَارَهُ الْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ»، وَصَحَّحَهُ فِي «مَجْمَعِ الْحَرِيِّ» وَ«النَّظْمِ»؛ لَمَّا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ<sup>[٣]</sup> رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَذَكَرَ فِي «الْوَحِيرِ»: تَجَرَّى الْإِصْبَعُ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ مَرْهُوعًا: «يَجْرَى فِي السَّوَاكِ الْإِصْبَعُ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَالْحَافِظُ الصَّبَّاءُ فِي «الْمَخْتَارَةِ»<sup>[٤]</sup>. وَقَالَ: لَا أَرَى بِإِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ بَأْسًا.

[١] أخرجه سفي (٢٧٤/٤)، وضعفه الألباني في «الإرواء» (٦٧)، و«الضعيفة» (٤٠١).

[٢] هو الشيخ علي بن عيسى.

[٣] أخرجه أحمد (١٣٥٥).

[٤] أخرجه البيهقي (١٧٦)، والضمي (٢٦٩٩)، وضعفه الألباني في «صعيف الجامع» (٦٤١٥).

أَوْ حِرْقَةٍ؛ لَأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ بِهِ الْإِنْقَاءُ بِالْعُودِ.

وظاهر كلامه: التَّساوي بَيْنَ جَمِيعِ الْعِيدَانِ، غَيْرَ مَا تَقَدَّمَ اسْتِثْنَاؤُهُ.

قال في «الإنصاف»: وهو المذهب.

وذكر الأَرَحِيُّ: لَا يُعَدُّ عَنِ الْأَرَاكِ، وَالزَّيْتُونِ، وَالْعُرْجُونِ، إِلَّا لَتَعَذُّرِهِ.

(وَيَتَأَكَّدُ) اسْتِحْبَابُ السَّوَاكِ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ:

(عِدَّةٌ صَلَاةٍ)؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى

أَمَّتِي، لَأَمُرُّهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ». رواه الجماعة<sup>[١]</sup>. وفي لفظ

لأحمد<sup>[٢]</sup>: «فَرَضْتُ عَلَيْهِمُ السَّوَاكَ، كَمَا فَرَضْتُ عَلَيْهِمُ الْوُضُوءَ».

قال الشَّافِعِيُّ: لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَأَمَرُّهُمْ بِهِ، شُقٌّ أَوْ لَمْ يَشُقَّ.

(و) عِدَّةٌ (اِتِّبَاهٍ) مِنْ نَوْمٍ؛ لِحَدِيثِ حُذَيْفَةَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ

مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَاَهُ بِالسَّوَاكِ. متفقٌ عليه<sup>[٣]</sup>. يُقَالُ: شَاَصَهُ وَمَاَصَهُ:

وهي «امغني» و«الشرح»<sup>١٠</sup> أَنَّهُ يَصِيْتُ مِنَ السَّيِّئَةِ بِقَدْرِ مَا يَحْصُلُ مِنَ

الْإِنْقَاءِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ الصَّحِيحُ. (ش ع)<sup>[٤]</sup>.

[١] أخرجه أحمد (١٢/٢٩٣)، (٩٧/١٥)، (٧٣٣٩، ٩١٧٩)، ولبخاري (٨٨٧)،

ومسلم (٢٥٢)، وأبو داود (٤٦)، والترمذي (٢٢)، وابن ماجه (٢٨٧)، والسنائي (٧).

[٢] أخرجه أحمد (٣/٣٣٤) (١٨٣٥) من حديث تمام بن عباس بن عبد المطلب.

ونظر: «لصحيحة» (٣٠٦٧)

[٣] أخرجه البخاري (٢٤٥)، ومسلم (٤٧/٢٥٥).

[٤] «كشف القناع» (١٥٢/١).

إِذَا عَسَلَهُ . وَلأَحْمَدَ عَنْ عَائِشَةَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَرْقُدُ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ فَيَسْتَقِظُ ، إِلَّا تَسَوَّكَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ<sup>[١]</sup> .

(و) عِنْدَ (تَغْيِيرِ رَائِحَةِ فَمٍ<sup>(١)</sup>) بِمَا كُورٍ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ السَّوَّكَ شُرْعٌ لَتَطْيِيبِ الْفَمِ وَإِرَالَةِ رَائِحَتِهِ ، فَتَأْكُدُ عِنْدَ تَغْيِيرِهِ .

(و) عِنْدَ (وُضُوءٍ<sup>(١)</sup>) ؛ لِحَدِيثِ أَحْمَدَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا : «لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَّكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ» . وَهُوَ لِلخَارِئِ تَعْلِيقًا<sup>[٢]</sup> .

(و) عِنْدَ (قِرَاءَةِ) قُرْآنٍ ؛ تَطْيِيبًا لِلْفَمِ ، حَتَّى لَا يَتَأَذَى الْمَدُّ عِنْدَ تَلْقَى الْقِرَاءَةِ مِنْهُ .

وَزَادَ الزُّرْكَشِيُّ ، وَتَبِعَهُ فِي «الْإِقْنَاعِ» : وَعِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ .

(١) شَمَلَ إِطْلَاقَهُ : مَا لَوْ كَانَ التَّغْيِيرُ بِأَكْلِ دِي رَائِحَةِ كَرِيهَةٍ بَعْدَ الرُّوَالِ وَهُوَ صَائِمٌ ؛ نَاسِئًا . وَبِهِ صَرَّحَ ابْنُ فَاسِمٍ الْعَادِي اشْفَاعِي فِي قَطْعَتِهِ مِنْ «شرح أبي شجاع» . (م خ)<sup>[٣]</sup> .

(٢) قَوْلُهُ : (وَعِنْدَ وُضُوءٍ) أَيُ : عِنْدَ الْمَصْمُومَةِ ، كَمَا فِي «لَوْحِيزٍ» ، وَ«شرح الهداية» وَغَيْرِهِ .

وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَتَسَوَّكَ ثَلَاثًا ، وَفِي كُلِّ مَرَّةٍ الْمَاءُ بِنَفْسِهِ . (ع)<sup>[٤]</sup> .

[١] أخرجه أحمد (٣٨٩/٤١) (٢٤٩٠٢) . وانظر : «صحيح أبي داود» (٥١) .

[٢] أخرجه أحمد (٢٢/١٦) (٩٩٢٨) ، والبخاري صحيحاً قبل حديث (١٩٣٤) .

[٣] «حاشية الحلوتي» (٦٣/١) .

[٤] «الفواكه العديدة» (٢٨/١) .

والمزِيل، وإطالة الشُّكُوت، وحُلُو المَبْعَدَةِ مِنَ الطَّعَام، واصْفِرَارِ  
الْأَسْنَانِ.

(وكان) سُؤَاكُ (واجباً على النَّبِيِّ ﷺ)؛ لحديث أبي داود، عن  
عبدِ اللَّهِ بن أبي حنْظَلَةَ بن أبي عامِرٍ: أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِالْوُضُوءِ  
عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، طَاهِرًا أَوْ عَيْرَ طَاهِرٍ، فَلَمَّا شَقَّ عَلَيْهِ دِيكَ، أَمَرَ بِالسُّؤَاكِ  
لِكُلِّ صَلَاةٍ<sup>[١]</sup>.

وهل المراد الصَّلَاةُ الْمَفْرُوضَةُ، أَوِ الدُّفْلَةُ، أَوْ مَا يَغْتُمُّهُمَا؟ لَمْ أَرَ مَنْ  
نَعَّرَضَ لَهُ، وَسِيَّاقُ حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ يَقْتَضِي تَخْصِيصَهُ بِالْمَفْرُوضَةِ.  
ذَكَرَهُ الزُّرْكَشِيُّ الشَّافِعِيُّ.

وَالسُّؤَاكُ نَاعِدَالٌ: يَطْيَبُ الْفَمَ وَاللِّسَانَةَ، وَيَجْلُو الْأَسْنَانَ وَيَقْوِيهَا،  
وَيَسُدُّ اللَّثَّةَ، وَيَقْطَعُ الْبَلْعَ، وَيَجْلُو الْبَصَرَ، وَيَمْنَعُ الْحَفَرَ<sup>(١)</sup> وَيَذْهَبُ  
بِهِ، وَيُصَيِّحُ الْمِعْدَةَ، وَتُعْبَرُ عَلَى الْهَضْمِ، وَيُسَهِّلُ مَجَارِيَ الْكَلَامِ، وَيُنَشِّطُ، وَيَطْرُدُ النَّوْمَ، وَيُحَفِّفُ عَنِ  
الرَّأْسِ وَقَمِ الْمَعْلَةِ.

(١) فِي «الْقَامُوسِ»: الْحَفَرُ: شَلَاقٌ فِي أَصْوَافِ الْأَسْنَانِ، أَوْ صَفْرَةٌ تَعْلُوهَا.  
قَالَ: وَالشَّلَاقُ: تَقَشُّرُ أَصْوَافِ الْأَسْنَانِ<sup>[٢]</sup>.

[١] أخرجه أبو داود (٤٨)، وحسنه الألباني في «صحيح أبي داود» (٣٨). وبصر  
«الإرواء» تحت حديث (٧٠).

[٢] بعده في (أ): «حاشية»، واطر: «القاموس المحيط»: (حفر).

(وَسُنَّ: بُدْءًا بـ) (الْأَيْمَنُ) مِنْ فَمٍ، وَبَدَنٍ (فِي سِوَاكِ<sup>(١)</sup>) قَالَ فِي «الْمَصْع»، وَ«الْإِقْنَاع»: مِنْ ثَنَائِهِ إِلَى أَصْرَائِهِ. وَقَالَ وَالِدُ الْمُصَنَّفِ فِي قِطْعَتِهِ عَلَى «الْوَحِيْز»: يَدَأُ مِنْ أَضْرَاسِ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ.

«تَبَمَّة»: يَغْسِلُ مَعَ عَلَى السِّوَاكِ اسْتِحْبَابًا، وَإِنْ لَمْ يَكْثُرْ: هَلَا بِأَسْ بَعْدِيهِ، وَإِنْ كَانَ سِوَاكِ غَيْرِهِ.

(و) سُنَّ أَيْضًا: بُدْءًا بِالْأَيْمَنِ فِي (طَهْوَرِهِ<sup>(٢)</sup>) أَي: تَصَهُّرِهِ، (و) فِي (شَأْنِهِ كُلِّهِ) كَتَرَحِيٍّ، وَانْتِعَالٍ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ: كَانَ يُحِبُّ لَتِيْمَنَ فِي نَعْلَيْهِ، وَتَرْجِيهِ، وَصُھُورِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>

(و) سُنَّ: (ادَّهَانَ<sup>(٣)</sup> غَبَا) يَفْعَلُهُ (يَوْمًا، وَ) يَتْرُكُهُ (يَوْمًا)؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى عَنْ التَّرَحُّلِ إِلَّا غَبَا<sup>(٤)</sup>، وَنَهَى أَنْ يَمْتَشِطَ أَحَدُهُمْ كُلَّ

(١) قَوْلُهُ. (فِي سِوَاكِ) فَأُطْلِقَ السِّوَاكُ عَلَى الْفِعْلِ. (حِطَّة) <sup>(١٣)</sup>.

(٢) قَوْلُهُ. (طَهْوَرِهِ). نَضَمَ الطَّاءَ. أَي: تَطَهَّرَهُ، كَوُضُوءٍ، وَغُسْلٍ، وَإِرَالَةٍ نَجَاسَةٍ.

(٣) بَأَنْ يَدُھُنَ بَدَنَهُ، وَلِحَيْتَهُ، وَرَأْسَهُ.

[١] أَلْحَرَجَهُ الْيُخَارِيُّ (١٦٨)، وَمُسْلِمٌ (٢٦٨).

[٢] أَلْحَرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٤٨/٢٧) (١٦٧٩٣)، وَابُو دَوْدَ (٤١٥٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٥٦)، وَابْنُ سُنَنِ (٥٠٧٠) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْلُوفٍ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (٥٠١).

[٣] انْتَعَالٍ مِنْ زِيَادَاتِ (ب).

يَوْم. قَالَ فِي «لَفُرُوع»: فَدَلَّ أَنَّهُ يُكْرَهُ غَيْرُ الْغُبِّ. وَالتَّرْجُلُ: تَسْرِيعُ الشَّعْرِ وَدَهْنُهُ. وَظَاهِرُهُ: أَنَّ اللَّحْيَةَ كَالرَّأْسِ<sup>(١)</sup>.

وَاحْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: فَعَلَ الْأَصْلَحَ لِلْبَدَنِ، كَالْغُسْلِ بِمَاءٍ حَارٍّ يَبْلَدُ زَطْبًا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَرْجِيلَ الشَّعْرِ، وَلِأَنَّهُ يَعْلُ الصَّحَابَةُ، وَأَنَّ مِثْلَهُ نَوْرُ الْمَلْبَسِ وَالْمَأْكَلِ. وَلَمَّا فَتَحُوا الْأَمْصَارَ، كَانَ كُلُّ مِنْهُمْ بِأَكْلٍ مِنْ قُوْتِ بَلَدِهِ، وَيَلْبَسُ مِنْ لِبَاسِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْصِدُوا قُوْتِ الْمَدِينَةِ وَلِبَاسَهَا.

(و) سُ: (اِكْتِحَالٌ فِي كُلِّ عَيْنٍ ثَلَاثًا) كُلُّ لَيْلَةٍ قَبْلَ السُّومِ، بِإِئْتِمَادِ مُطَيِّبٍ بِمِثْلِكَ؛ حَدِيثُ ابْنِ عَاسٍ مَرْوَعًا: كَانَ يَكْتَحِلُ بِالْإِئْتِمَادِ كُلَّ لَيْلَةٍ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ، وَكَانَ يَكْتَحِلُ فِي كُلِّ عَيْنٍ ثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ.

(١) قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»<sup>[١]</sup>: وَظَاهِرُهُ ذَلِكَ أَنَّ الْحْيَةَ كَالرَّأْسِ. وَفِي «شرح العمدة»: وَدَهْنُ الْبَدَنِ. انْتَهَى.

قَالَ مُهَنَّاتٌ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنِ الرَّجْلِ يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَأُظْفَارِهِ، أَيَدَهُ أَمْ يَلْعَبُهُ؟ قَالَ: يَدْفَعُهُ. فَتَأْوِزُ فِيهِ شَيْءٌ؟ قَالَ: كَأَنَّ ابْنَ<sup>[٢]</sup> عُمَرَ يَفْعَلُهُ

وَعَنْ ابْنِ حَرِيْجٍ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُعْجِبُهُ دَفْنُ الدَّمِ<sup>[٣]</sup>.

[١] «الْفُرُوعُ» (١/١٤٩).

[٢] سَقَطَتْ: «بَيْنَ» مِنْ (أ).

[٣] أَخْرَجَهُ الْحَلَالُ فِي «التَّرْجِيلِ» ص (١٥٢).

والترمذي، وابن ماجه<sup>(١)</sup>.

«تَمَنَّةٌ»: يُسَرُّ اتِّخَاذُ الشَّعْرِ<sup>(٢)</sup>. قال أحمد: هو سُوَّةٌ، ولو نَقَوَى عَلَيْهِ، اتَّخَذْنَاهُ، وَلَكِنْ لَهُ كُلْفَةٌ وَمُؤَنَّةٌ. وَيَعْسِلُهُ، وَيُسْرِخُهُ، وَيُفَرِّقُهُ، وَيَكُونُ إِلَى أُذُنِهِ. وَيَنْتَهِي إِلَى مَنْكِبَيْهِ. كَشَعْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَيُعْفِي<sup>(٣)</sup> لِحَيْتَهُ، وَيَحْرُمُ خَلْقُهَا. ذَكَرَهُ اسْتِخْرُجُ تَقِي الدِّينِ. وَلَا

(١) وَلَمْ يَحْفَظْ عَنِ السِّيِّحَةِ أَنَّهُ حَلَقَ رَأْسَهُ إِلَّا فِي تُسْلُكٍ. وَحَلَقَ رَأْسَهُ بَعْدَ الْبَعْتَةِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ. هِيَ عُمَرَةُ الْحَدِيدِيَّةِ، وَفِي عُمَرَةِ الْقَصَائِ عَذَّ الْحَرَّةِ، وَفِي عُمَرَةِ الْجَعْرَانَةِ، وَفِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ بِمَيِّ بَعْدَ حَرِّهِ الْهَدْيِ.

وَلَا يُكْرَهُ حَلْقُهُ نَذْرًا. وَبِإِغْيَارِ سَلْكِ، كَقَصِّهِ. قَالَ بَنُو عَبْدِ الْبَرِّ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ عَلَى إِبَاحَةِ الْحَلْقِ، وَكَفَى بِهَذَا حِجَّةً. (ش ع)<sup>(٤)</sup>.

(٢) الْإِعْفَاءُ بِمَعْنَى: التَّوْفِيرُ - بِالْفَاءِ - يَعْنِي: نَوَهَ وَتَكَثَّرَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿حَتَّىٰ عَفَّوْا﴾ [الأعراف: ٥٥] قَالَ الْكَسَائِيُّ: يَقْدَرُ: قَدْ عَفَا الشَّعْرَ وَغَيْرَهُ: إِذَا كَثُرَ، يَعْفُو فَهُوَ عَافٍ. انْتَهَى<sup>(٥)</sup>.

[١] أخرجه أحمد (٣٤٣٥) (٣٣٢٠)، والترمذي (١٧٥٧)، وابن ماجه (٣٤٥٩).

قال الألباني في «الإرواء» (٧٦): ضعيف جدًا.

[٢] «كشف القناع» (١٧٧/١). ونظر: «التمهيد» (١٣٨/٢٢).

[٣] انظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (١٤٨/١).

يُكْرَهُ أَحَدٌ مَا رَادَ عَلَى الْقَبْضَةِ، وَمَا تَحْتَ خَلْقِهِ. وَأَحَدُ أَحْمَدَ مِنْ حَاجِبِيهِ وَعَارِضِيهِ<sup>(١)</sup>. نَقَلَهُ ابْنُ هَانِيٍّ.

(و) سُئِلَ: **(نَظَرٌ فِي مِرَاقَةٍ)**؛ لِيُرِيَلَ مَا عَسَى أَنْ يَكُونَ بَوَاجِهُهُ مِنْ أَدَى. وَيَقْطُرُ إِلَى نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي حَقِّهِ. وَيَقُولُ مَا وَرَدَ، وَمِمُّهُ: «اللَّهُمَّ كَمَا حَسَّنْتَ خَلْقِي، فَحَسِّنْ خُلُقِي، وَحَرِّمْ وَحْشِي عَلَى النَّارِ»<sup>(٢)</sup>.

(و) سُئِلَ: **(تَطَيَّبٌ)**؛ لِحَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ مَرْفُوعًا: «أَرْبَعٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ: الْحَيَاءُ»<sup>(٣)</sup>، وَالتَّعَطُّرُ، وَالسَّوَاكُ، وَالنَّكَاحُ».

(١) قَالَ ابْنُ هَانِيٍّ<sup>(١)</sup>: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّحْلِ يَأْخُذُ مِنْ عَارِضِيهِ؟ قَالَ. يَأْخُذُ مِنَ اللَّحْيَةِ مَا فَضَلَ عَنِ الْقَبْضَةِ. قُتِلَ لَهُ: فَحَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ: «احْفَظُوا الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا الْحَيَّ»<sup>(٢)</sup>؟ قَالَ: يَأْخُذُ مِنْ طُوبَاهَا، وَمِنْ تَحْتِ خَلْقِهِ.

قَالَ. وَرَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَأْخُذُ مِنْ حَاجِبِيهِ وَعَارِضِيهِ بِالْمَقْرَضِ. (خطه).

(٢) قَوْلُهُ **(الْحَيَاءُ)** وَصَحَّحَهُ بَعْضُهُمْ فَقَالَ: «الْحَيَاءُ»، بِالتَّوْنِ

فِي هَذَا اللَّفْظِ ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ:

[١] أخرجه البيهقي في «الدعوات الكبير» (٤٣٨) من حديث عائشة وأخرجه أحمد

(٤٥٧/٤٠) (٢٤٣٩٢) بدون ذكر المرأة. وينظر: «الإرواء» (٧٤).

[٢] «مسائل ابن هاني» (١٥١/٢).

[٣] أخرجه مسلم (٢٥٩) من حديث ابن عمر. وهو عند لبخاري بقصص: «انكروا

اشوارب».



رواه أحمد<sup>[١]</sup>. وَيُسْتَحَبُّ لِلرِّجَالِ بِمَا ظَهَرَ رِيحُهُ وَخَفِيَ لَوْنُهُ، وَعَكْشُهُ لِلْمَرْأَةِ<sup>(١)</sup>.

(وَيَجِبُ : خِتَانُ ذَكَرٍ) ؛ بِأَخْذِ جِدَّةِ الْحَشْفَةِ. وَقَالَ جَمْعٌ : إِنْ اقْتَصَرَ عَلَى أَكْثَرِهَا : جَازَ.

أَخَذُهَا : «الْحَيَاءُ» بِالْحَاءِ غَيْرِ الْمُعْجَمَةِ، وَبِأَيَاءٍ. يَعْنِي بِهِ : الْحَيَاءُ الَّذِي يَكُونُ مِنَ الدُّنْيَى، كَسِتْرِ الْعَوْرَةِ، وَتَرْتِيقِ الْفَوَاحِشِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، لَا أَحْيَاءَ لَجَبَلِيٍّ ؛ فَإِنَّ جَمِيعَ النَّاسِ فِي الْحَيَاءِ لَجَبَلِيٍّ تَشْتَرِكُ.

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ : «الْحِتَانُ» بِالْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ، وَالتَّاءِ : مِنْ سُنَّةِ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ زَمَنِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى زَمَانِنَا. وَاخْتَلَفَ فِي أَنَّ سُنَّةً فِي دِينِنَا أَوْ فَرَضٌ ؟ فَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ : فَرَضٌ. وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ : سُنَّةٌ.

وَالثَّالِثَةُ : «الْحِتَاءُ» بِالْحَاءِ غَيْرِ مُعْجَمَةٍ، وَبُؤْيُ مُشَدَّدَةٍ : وَهُوَ مَا يُحْضَتُّ بِهِ. وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَلَعَلَّهَا تَصْحِيفٌ ؛ لِتَحْرِيمِ الْخِصَابِ بِهِ فِي أَيْدِ الرِّجَالِ فِي حَقِّ الرِّجَالِ ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ تَشَبُّهُهُ بِالنِّسَاءِ.

وَأَمَّا خِصَابُ الشَّعْرِ فَمِمَّا يَكُرُّ هَذَا قَلِيلٌ نَبِيئًا، بَلْ صَارَ سُنَّةً مِنْ فِعْلِ نَبِيِّنَا وَأَمْرِهِ بِهِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَكَيْفَ يَكُونُ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ ؟ !.

(حَاشِيَةٌ).

(١) يَعْنِي : إِنْ لَمْ تُكُنْ بَيْتُهَا، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ فِيهَا، فَإِنَّهَا تَنْطَلِبُ بِمَا شَاءَتْ. (م خ) <sup>[٢]</sup>.

[١] أخرجه أحمد (٥٥٣/٣٨) (٢٣٥٨١)، وضعفه الألباني في «الإرواء» (٧٥).

[٢] «حاشية الحلوتى» (٦٥/١).

(و) **يَجِبُ**: خِتَانُ (أُنْثَى)؛ بِأَحَدِ جِلْدَةٍ فَوْقَ مَحَلِّ الْإِيلَاجِ<sup>(١)</sup>،  
تَشْبِيهُ غُرْفِ الدِّيكِ. وَيُسْتَحْتُ أَنْ لَا تُؤْخَذَ كُلُّهَا. بَصَاءٌ؛ لِحَدِيثِ:  
«أَحْمِضِي وَلَا تَنْهَكِي»<sup>(٢)</sup>؛ فَإِنَّهُ نَضَرٌ لِلْوَجْهِ، وَأَحْطَى عِنْدَ الرُّوحِ». رَوَاهُ  
الطَّبْرَائِيُّ، وَاحَاكُمُ<sup>(٣)</sup>، عَنِ الصَّحَّاحِ بْنِ قَيْسٍ، مَرْفُوعًا. وَلِدَرْجُلٍ خَبِرَ  
زَوْجَتَهُ الْمُسْلِمَةَ عَلَيْهِ.

وَدَلِيلٌ وَحَوِيهِ: قَوْلُهُ **يَجِبُ** لِرَجُلٍ أَسَمَ: «أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ،  
وَاحْتَتِنِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>. وَفِي حَدِيثٍ: «اِحْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ بَعْدَمَا أَتَتْ

(١) قَوْلُهُ: (فَوْقَ مَحَلِّ الْإِيلَاجِ.. إلخ) اعْلَمْ أَنَّ مَدْخَلَ الذَّكَرِ هُوَ مَخْرَجُ  
الْحَيْضِ وَابْوَدَ وَالْمَنَى، وَفَوْقَ مَدْخَلِ الذَّكَرِ جِلْدَةٌ رَقِيقَةٌ مِثْلُ رَقَّةٍ بَيْنَ  
الشُّفْرَيْنِ<sup>(١)</sup>، وَالشُّفْرَانِ مُحِيطَانِ بِالْجَمِيعِ. فَبَلَدُ الْجِلْدَةِ الرَّقِيقَةُ  
تَشْبِيهُ غُرْفِ الدِّيكِ يُفْطَعُ مِنْهَا فِي الْخِتَانِ.  
فُعْبَةٌ مِنْ هَذَا: أَنَّ خِتَانَ لِمَرْأَةٍ مُسْتَقِيلٌ، وَتَحْتَهُ مَخْرَجُ الْبَوْلِ، وَتَحْتَ  
مَخْرَجِ الْبَوْلِ<sup>(٢)</sup> مَدْخَلُ الذَّكَرِ.

(٢) قَوْلُهُ: (أَحْمِضِي وَلَا تَنْهَكِي) أَحْمِضِي: احْتِنِي. وَلَا تَنْهَكِي: أَيِ: لَا  
تَأْخُذِهَا كُلُّهَا.

[١] أخرجه الطبرائي (٨١٣٧)، والحاكم (٥٢٥/٣) ويظر. «الصحيفة» (٧٢٢).

[٢] أخرجه أبو داود (٣٥٦) من حديث عثم بن كلب، عن أبيه، عن حده. وحسنه  
الألباني في «الإرواء» (٧٩)، و«الصحيفة» (٢٩٧٧).

[٣] في التسخين: «بين لضرة والشفرين». ونظر «المجموع شرح المذهب»  
(١٣١/٢).

[٤] سقطت: «وتحت مخرج لبول» من السخنة.

عَلَيْهِ ثَمَانُونَ سَنَةً. متفقٌ عليه<sup>[١]</sup>. ولفظه للبخاري. وقال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [سحر ١٢٣]. ولأنه من شعار المسلمين. وهي قوله عليه السلام: «إِذَا التَّقَى الْيَحْتَانَانِ، وَجَتِ الْعُسُ»<sup>[٢]</sup> دليلٌ على أَنَّ النِّسَاءَ كُنَّ يَخْتَتِنْنَ. قال أحمد: وكان ابنُ عَبَّاسٍ يُشَدِّدُ فِي أَمْرِهِ، حَتَّى قَدْ رُوِيَ عَنْهُ: أَنَّهُ لَا حَجَّ لَهُ، وَلَا صَلَاةَ.

(و) يَجِبُ: يَحْتَانُ (فُجَلِي خُنْثَى مُشْكِل) احتياطاً.

(عند بلوغ): مُتَعَتِّقٌ بـ «يَجِبُ»؛ لَأَنَّهُ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْسَ مُكْتَفَاً.

(مَا لَمْ يَخَفْ عَلَى نَفْسِهِ) تَلَفَّأَ أَوْ ضَرَّرَ، فَإِنْ خَافَ: سَقَطَ وَخَوْفُهُ.

كما لو خَافَ ذَلِكَ بِاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ فِي نَحْوِ الْوُضُوءِ، (وَيُنَاحُ) اخْتِنَانُ (إِذْنُ) أَي: إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ<sup>[٣]</sup>.

(١) اظْرُ؛ هَلَّا قِيلَ بِالْحَرَمِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، كَمَا فِي قَطْعِ الْبَاسُورِ؟ وَهَذَا يُفَرِّقُ بَيْنَ قَطْعِ الْبَاسُورِ؛ لِلتَّهْدِيدِ، وَهُوَ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَلَوْ ظُنُّ نَفْعِهِ هُوَ حَائِزٌ عِنْدَ الْأَمْسِ، وَبِالْحَوْفِ انْتَفَى الْمَيْحُ فَتَبَتِ الْخَطَرُ. وَالْحَتَانُ وَاحِدٌ عِنْدَ الْأَمْسِ، وَعِنْدَ الْحَوْفِ انْتَفَى الْوَحْشُ فَتَبَتِ الْإِبَاحَةُ. هَذَا مَا ظَهَرَ، فَلْيُحَرَّرْ. (م ح)<sup>[٣]</sup>.

[١] أخرجه البخاري (٣٣٥٦)، ومسلم (٢٣٧٠) من حديث أبي هريرة.

[٢] أخرجه أحمد (١٥١/٤٣) (٢٦٠٢٥)، وابن ماجه (٦٠٨) من حديث عائشة.

وأخرجه أحمد (٢٥٢/١١) (٦٦٧٠)، وابن ماجه (٦١١) من حديث عبد الله بن عمرو.

وصححه الألباني في «الإرواء» (٨٠)، و«الصحيحة» (١٢٦١).

[٣] «حاشية الحلوتى» (١/٦٦).

(و) الْخِتَانُ (زَمَنْ صَغِيرٍ أَفْضَلُ<sup>(١)</sup>)؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْبُرِّ.  
(وَكُرَّة): خِتَانٌ (فِي سَابِعٍ) الْوَلَادَةِ؛ سَتَتْهُ بِالْيَهُودِ. (و) كُرَّةٌ  
خِتَانٌ (مِنْ وَلَادَةٍ إِلَيْهِ) أَيِ: السَّابِعِ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَلَمْ يَدْكُرْ  
كَرَاهَتَهُ الْأَكْثَرُ.

(وَسُنْ: اسْتِحْدَاذٌ): اسْتَمْعَلُ مِنَ الْحَدِيدِ، أَيِ: حَلَقُ الْعَانَةِ<sup>(٢)</sup>.  
وَلَهُ: قَصُّهُ، وَإِرَائَتُهُ بِمَا شَاءَ. وَالتَّنْوِيرُ فِي الْغُورَةِ وَغَيْرِهَا: فَعَلَهُ أَحْمَدُ.  
وَكَذَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه<sup>(٣)</sup>، مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَمَةَ،  
بِإِسْنَادٍ ثِقَاتٍ، وَأُعِلَّ بِالْإِسْمَالِ.

(١) قَوْلُهُ: (وَزَمَنْ صَغِيرٍ أَفْضَلُ) هَذَا يَبْغِي أَنْ يُرَادَ عَلَى الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثِ  
الَّتِي الْمَسْنُوتُ فِيهَا أَفْضَلُ مِنْ لَوَاجِبٍ، وَقَدْ نَظَّمَهَا السَّيُوطِيُّ فَقَالَ:  
الْفَرْضُ أَفْضَلُ مِنْ تَطَوُّعٍ عَابِدٍ حَتَّى وَلَوْ قَدْ حَاءَ مِنْهُ بِأَكْثَرِ  
إِلَّا التَّطَهُّرَ قَبْلَ وَقْتٍ وَابْنَدَا ؕ بِسَلَامٍ كَذَاكَ بِرَأِ الْمُعْبِرِ  
وَزَادَ الْخُلُوتِي<sup>(٤)</sup> يَتَنَا فَقَالَ:

وَكَذَا خِتَانُ الْمَرْءِ قَبْلَ بُلُوغِهِ تَمُّمٌ بِهِ عَقْدُ الْإِمَامِ الْمُكْتَرِ  
(٢) أَيِ: لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمُسْحَاحُ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ:  
الْمُتَّفَعُ؛ لِأَنَّ الْحَلْقَ يُكْتَرُ اسْتِغْفَرُ. وَقَالَ غَيْرُهُ: الْحَلْقُ أَوَّلَى، لِأَنَّ التَّنْفَ  
يُؤْخِضُ الْمَحَلَّ، وَالْحَقْقَ يَشْدُهُ. (ع).

[١] أخرج ابن ماجه (٣٧٥١). وضعفه الألباني في «الضعيفة» (٤١٧٤).

[٢] «حاشية الحلوتي» (٦٦/١).

(و) سُئِنَ: (خَفَّ شَارِبٍ)، أَوْ قَصَّ طَرَفَهُ. وَخَفَّهُ: أَوَّلَى. نَصًّا. وَهُوَ: الْمَبَاغَةُ فِي قَصِّهِ. وَمِنْهُ السَّبَالَابُ، وَهُمَا طَرَفَاهُ؛ لِحَدِيثِ أَحْمَدَ<sup>[١]</sup>: «قُصُّوا سِبَالَاتِكُمْ، وَلَا تَتَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ».

(و) سُئِنَ: (تَقْلِيمُ ظُفْرِ) مُخْلِقًا، وَعَسَلُهَا بَعْدَهُ، يَوْمَ الْحُمُعَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ وَالصَّلَاةِ. فَيَبْدَأُ بِخِصْرِ الْيَمْنَى، ثُمَّ الْوَسْطَى، ثُمَّ الْإِبْهَامَ، ثُمَّ الْبَنْصِرَ، ثُمَّ السَّائِيَةَ، ثُمَّ الْإِبْهَامَ الْيُسْرَى، ثُمَّ الْوَسْطَى، ثُمَّ الْخِصْرَ، ثُمَّ السَّائِيَةَ، ثُمَّ الْبَنْصِرَ. وَسُئِنَ: أَنْ لَا يَحِيفَ عَلَيْهَا فِي الْعَزْوِ وَالسَّعْرِ.

(و) سُئِنَ: (نَتَفَ إِبْطُهُ)؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «الْفَطْرَةُ خُمْسٌ: الْيَحْتَانُ، وَالْإِسْتِحْدَاذُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ، وَنَتَفُ الْإِبْطِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>[٢]</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ: دَفَنُ مَا أَحَذَهُ مِنْ أُظْفَارِهِ، أَوْ شَعْرِهِ. قَالَ أَحْمَدُ: كَانَ ابْنُ عُثْمَرَ يَفْعَلُهُ. وَقِيلَ لَهُ فِي رَوِيَةِ سِنْدِيٍّ: حَلَقَ اعَائَةَ وَتَقْلِيمَ الظُّفْرِ، كَمْ يُتْرَكُ؟ قَالَ: أَرْبَعِينَ؛ لِلْحَدِيثِ<sup>[٣]</sup>، فَأَمَّا الشَّارِبُ، فَفِي كُلِّ جُمُعَةٍ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ وَجْشًا.

(وَكُرِّهَ: حَلَقُ الْقَفَا)<sup>(١)</sup> لَغَيْرِ حِجَامَةٍ وَنَحْوِهَا) كَقُرُوحِ. أَيِ: مُفَرِّدًا

(١) قَوْلُهُ: (وَكُرِّهَ حَلَقُ الْقَفَا.. إلخ) فِي الْجَوْهَرِيِّ: «الْقَفَا» مَقْصُورٌ:

[١] أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٦١٣/٣٦) (٢٢٢٨٣) بِحَوِّهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ. وَحَسَنَهُ الْأَسَدِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (١٢٤٥)

[٢] أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨٨٩، ٦٢٩٧)، وَمُسْلِمٌ (٢٥٧).

[٣] أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٨) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ.

عن الرأس. قال في رواية المروذي: هو من فعل المحوس، ومن تشبه بقوم فهو منهم.

(و) كُرّة: (القرع، وهو: خلق بعض الرأس، وترك بعض)؛

مؤخر العنق، يذكّر ويؤنث.

قال ابن نصر الله: فصریح هذا: أنَّ القفا ليس من رأس؛ وذلك عطف المصنّف القرع على خلق القفا، والعطف يقتضي لمغايرة، وليس المراد بالقفا قفا الرأس كما قد يتوهم.

قال في «الإقناع»<sup>[١]</sup>: المراد به مؤخر العنق.

وعلم من كلامه: أنه لا يكره خلقه مع رأس، ولا مفرداً لغدير. وفي «الجامع الصغير» عن ابن عباس مرفوعاً: «من مثل بالشعر ليس به عند الله خلأ». رواه الطبراني<sup>[٢]</sup>.

قال العنقي في «شرحه»: قال في «النهاية»<sup>[٣]</sup>: مثل بالشعر: خلقه من الحدود، وقيل: نثفه أو تغييره بالسواد.

وقال الأمير الصنعاني في «شرحه»: قيل المراد: خلق رأس غيره غير إذنه؛ تعزيراً له، أو لحيته، أو نحوهما.

وقال الزمخشري: صبره مثله؛ بأن نثفه أو خلقه من الحدود، أو غيره بالسواد.

[١] «الإقناع» (٣٥/١).

[٢] أخرجه الصبري في «الكبير» (١٠٩٧٧)، وصححه الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٨٦٦).

[٣] «النهاية في غريب الحديث» (٢٩٤/٤).

لحديث ابن عمر مرفوعاً: نَهَى عَنْ الْقَرْعِ، وقال: «احْلِقْهُ كُلَّهُ، أَوْ ذَعَهُ كُلَّهُ»، رواه أبو داود<sup>[١]</sup>.

ويكره: حَلَقُ رَأْسِ امْرَأَةٍ، وَقَصُّهُ لِغَيْرِ صَرُورَةٍ، لَا حَلَقَ رَأْسِ ذَكَرٍ، كَقَصِّهِ. وَحَرَّمَ تَعَصُّهُمْ حَلْقَهُ عَلَى مُرِيدٍ لِشَيْخِهِ؛ لِأَنَّهُ ذَلٌّ وَخُصُوعٌ غَيْرِ اللَّهِ. (و) كَرِهَ أَيْضًا: (تَنَفُّ شَيْبٍ<sup>(١)</sup>)؛ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ تَنَفِّ الشَّيْبِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ نُورُ الْإِسْلَامِ»<sup>[٢]</sup>.

(و) كُرِهَ أَيْضًا: (تَغْيِيرُهُ) أَيِ: الشَّيْبِ (بِسَوَادٍ<sup>(٢)</sup>)؛ لِحَدِيثِ

(١) قَوْه. (وَتَنَفُّ شَيْبٍ) انْظُرْ لَهُ لَمْ يَكُنْ هَذَا مِنَ التَّنَاصُصِ هَبْ حَرُمٌ؟ إِلَّا أَنْ يُحَصَّنَ الْمُفْصَلُ عَلَى تَنَفِّ الشَّعْرِ كُلِّهِ. وَالتَّنَفُّ: انْتِفَاءُ الشَّيْبِ.

(٢) قَوْلُهُ: (وَكُرِهَ تَغْيِيرُهُ بِسَوَادٍ) قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»<sup>١٣</sup> وَظَاهَرُ كَلَامِ أَبِي الْمَعَالِي: يَحْرُمُ. قَدْ: وَهُوَ مُتَّجِهٌ.

وَأَبَاحَهُ الْإِمَامُ إِسْحَاقُ<sup>[٤]</sup> لِلْمَرْأَةِ تَتَرْتُّنُ بِهِ بَرُوجَهَا. ذَكَرَهُ فِي «الْمَغْنِيِّ»<sup>[٥]</sup>.

[١] أَلْحَقَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤١٩٥)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (١١٢٣٦). وَالحديث أصله عند مسلم (٢١٢٠).

[٢] أَلْحَقَهُ أَحْمَدُ (٥٦٨/١١) (٦٩٨٩)، وَابْنُ مَرْثَدٍ (٢٨٢١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥٠٨٣)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٧٢١)، وَاللَّفْظُ لِأَحْمَدَ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ.

[٣] «الْفُرُوعُ» (١٥٤/١).

[٤] فِي (أ): «اسْتَحَبَّ».

[٥] «الْمَغْنِيُّ» (١٢٨/١).

الصَّدِّيق: أَنَّهُ حَاءٌ بِأَيِّهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَأْسُهُ وَلِحْيَتُهُ كَالثَّغَامَةِ بَيَاضًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «غَيْرُ وَهُمَا، وَجَنَّبُوهُمَا الشَّوَاد»<sup>[١]</sup>. قَالَ بَعْضُهُمْ: فِي غَيْرِ حَرْبٍ.

(و) كُرِّهَ أَيْضًا: (تَقَبُّ أَذْبٍ صَبِيٍّ) لَا حَارِيَّةَ. نَصًّا.

(وَيَحْرُمُ: نَمَضٌ) أَي: نَتَفُ لَشَعْرٍ مِنَ الْوَجْهِ<sup>(١)</sup>.

(وَوَشْرٌ) أَي: بَرْدُ الْأَسْنَانِ؛ لِتَحَدِّدٍ، وَتَفْلُجٍ، وَتَحْسُنٍ.

(وَوَشْمٌ) أَي: عَزَزُ الْجِلْدِ بِإِبْرَةٍ، ثُمَّ حَشَوُهُ كُحْلًا.

(وَوَصِّلُ) شَعْرٍ بِشَعْرٍ<sup>(٢)</sup>، (وَلَوْ) كَانَ (بَشَعْرٍ نَهِيمَةٍ، أَوْ بِإِذْنِ

زَوْجٍ) لِأَنَّهُ ﷺ: لَعَنَ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِنَةَ<sup>(٣)</sup>، .....

(١) قَالَ فِي «لِقَاعِ»: وَلَهَا خَلْقُ الْوَجْهِ وَحَقُّهُ، نَصًّا. قُلْ فِي

«شَرْحِهِ»<sup>[٢]</sup>: وَالْمَحْرُومُ إِنَّمَا هُوَ نَتَفُ شَعْرٍ وَجْهِهَا.

(٢) وَلَا بِأَسْ بَوْصِلِهِ بِالْفَرْمِلِ. فِيلٌ: هُوَ حَرِيرٌ تَجْعَلُهُ النِّسَاءُ فِي رُؤُوسِهِنَّ.

(٣) قَالَ فِي «الْمَهَابَةِ»<sup>[٣]</sup>: الْوَصِنَةُ: الَّتِي تَصِلُ شَعْرَهَا بِشَعْرِ آخَرٍ زُورًا.

وَالْمُسْتَوْصِنَةُ: الَّتِي تَأْمُرُ مَنْ يَفْعَلُ بِهَا ذَلِكَ. وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا

قَالَتْ: لَيْسَتْ الْوَصِنَةُ الَّتِي تَعْنُونَ، وَلَا بِأَسْ أَنْ تَعْرِى الْمَرْأَةُ مِنْ

[١] أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٨١/٢٠) (١٢٦٣٥) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ. وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢/١٠٢)

(٧٩) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.

[٢] «كُشَفُ الْقَاعِ» (١/١٨٤).

[٣] «الْمَهَابَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (٥/١٩٢).



وَأَسَامِصَةٌ<sup>(١)</sup> وَالْمَسْمُصَّةُ، وَالْوَاثِرَةُ وَالْمَسْتُوشِرَةُ<sup>(٢)</sup>. وَفِي خَيْرٍ آخَرَ:  
«لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ»<sup>(٣)</sup>. ذَكَرَهُمَا فِي «الشرح». أَيِ:  
الْقَاعِيَةِ لَذَلِكَ، وَالْمَفْعُولُ بِهَا بِإِذْنِهَا.

وَفِيهِمْ مِنْهُ: أَنَّ وَصَلَ الشَّعْرَ بغيرِهِ، لَا يَحْرُمُ؛ لِأَنَّهُ لَا تَدْلِيلَ فِيهِ، بَلْ  
فِيهِ مَصْلَحَةٌ مِنْ تَحْسِينِ الْمَرْأَةِ لِرُوحِهَا مِنْ غَيْرِ مَصَرَّةٍ. وَيُكْرَهُ مَا زَادَ  
عَمَّا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ.

**(وَتَنْصَحُ الصَّلَاةُ مَعَ) وَصَلَ الشَّعْرَ بِشَعْرِ (طَاهِرٍ)، لَا تَنْجِسَ.**

شَعْرُهَا<sup>(٤)</sup> فَتَصِلُ قَرْنًا مِنْ قُرُونِهَا بِصُوفٍ أَسْوَدَ. وَإِنَّمَا الْوَاصِمَةُ: الَّتِي  
تَكُونُ بَعِيًّا فِي شَبَابِهَا، فَإِذَا أَسَنَّتْ وَصَلَتْهَا بِالْقِيَادَةِ<sup>(٥)</sup>.  
قَالَ أَحْمَدُ لَمَّا ذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ: مَا سَمِعْتُ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا. سَتَيْ.  
(١) قَالَ النَّوَوِيُّ<sup>(٦)</sup>: وَهِيَ الَّتِي تَأْخُذُ مِنْ شَعْرِ حَاجِبِ غَيْرِهَا وَتَرْقُقُهُ؛ بِبَصِيرٍ  
حَسَنًا. وَالْمَسْمُصَّةُ: الَّتِي تَأْمُرُ مِنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

[١] أخرجه أحمد (٥٧/٧) (٣٩٤٥) من حديث ابن مسعود، بلفظ: «بُهِىَ عَنْ أَسَامِصَةٍ  
وَالْوَاثِرَةِ وَأَوَاصِلَةٍ وَأَوَاشِمَةٍ إِلَّا مِنْ دَاءٍ».

[٢] أخرجه البخاري (٥٩٣٧، ٥٩٤٧)، ومسلم (٢١٢٤) من حديث ابن عمر، بلفظ:  
«عَنِ اللَّهِ الْوَاصِلَةُ وَالْمَسْتُوشِمَةُ وَالْوَاثِرَةُ وَالْمُسْتَوْشِمَةُ» وَفِي لَفْظٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
لَعَنَ...».

[٣] سقطت: «مِنْ شَعْرِهَا» مِنْ الْمَسْمُصَةِ الْأَصْلِ، (٥)، وَلِتَصُوبَ مِنْ «لِنَهَايَةِ».

[٤] أثر عائشة: أخرجه يعقوبي في «الضعفاء» (١٩٢/٢)، والحطاب في «تاريخ بغداد»  
(٤١٨/٨)، وانظر: «فتح الباري» (٣٧٧/١٠).

[٥] «المجموع» (١٤١/٣)، و«رياض الصالحين» تحت حديث (١٦٤٥).

وللمرأة: خلَقَ وَجْهَهَا، وَحَقُّهُ<sup>(١)</sup>. وَتَحْسِينُهُ بِتَحْمِيرِ وَتَحْوِهِ.  
وَكَرِهَهُ أَحْمَدُ لِرَجُلٍ<sup>(٢)</sup>. وَيُكْرَهُ لَهُ: التَّحْذِيفُ وهو: إِرْسَالُ الشَّعْرِ  
الذي بَيْنَ الْعِنَارِ وَالتَّرْعَةِ = لا: لَهَا؛ لِأَنَّ عَلَيًّا كَرِهَهُ. رَوَاهُ الْخَلَّالُ.  
وَيُكْرَهُ النَّقْشُ، وَالتَّصْرِيفُ<sup>(٣)</sup>. قَالَ فِي «الْإِفْصَاحِ»: كَرِهَ الْعُلَمَاءُ أَنْ  
تُسَوَّدَ شَيْئًا، بَلْ تَخْضِبُ بِأَحْمَرٍ. وَكَرِهُوا النَّقْشَ. قَالَ أَحْمَدُ: لَتَعْمَسَ  
يَدَهَا غَمْسًا. وَكَرِهَ الْحِجَامَةَ يَوْمَ السَّبْتِ وَالْأَرْبَعَاءِ بِلَا حَاجَةٍ.

- (١) قَالَ فِي «الْحَاشِيَةِ»: وَالْمَحْرَمُ إِنَّمَا هُوَ تَنَفُّ وَجْهَهَا.  
(٢) قَوْلُهُ: (وَكَرِهَهُ أَحْمَدُ لِرَجُلٍ) يَعْنِي: الْحَقُّ. قَالَ فِي «الْإِقْبَاعِ»: وَيُكْرَهُ  
حَقُّهُ لِرَجُلٍ. قَالَ فِي «شَرْحِهِ»: نَصَّ عَلَيْهِ<sup>[١]</sup>.  
(٣) وَوَحَّهُ فِي «الْفُرُوعِ»<sup>[٢]</sup> وَحَّهًا بِإِبَاحَةِ تَحْمِيرِ وَنَقْشِ وَتَطْرِيفِ يَدَيْ  
زَوْجٍ فَقَطْ.

قَالَ فِي «الْإِبْصَافِ»<sup>[٣]</sup>. وَعَمَسَ النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ كَبِيرٍ.  
الْمُرَادُ بِالنَّقْشِ: نَقْشُ بَعْضِ الْكَفِّ بِالْحِثَاءِ.  
التَّصْرِيفُ: هُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي رُؤُوسِ الْأَصَابِعِ. قَالَ ابْنُ قُدُسٍ.  
وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ الَّذِي يَسْمُونُهُ: الْقَمُوعَ<sup>[٤]</sup>.  
التَّصْرِيفُ: التَّقْمِيعُ. وَهُوَ تَسْوِيطُ أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ. نُقِلَ عَنْ عُسْكُرِيِّ.

[١] «كشاف المناع» (١٨٤/١)، ولتعليق تكرر في الأصل، (أ).

[٢] «الفروع» (١٦١/١).

[٣] «الإنصاف»، (٢٧١/١).

[٤] «حاشية الفروع» (١٦١/١).

## (فَصْلٌ)

هُوَ: الْحَزْرُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ. وَمِنْهُ: فَصْلُ الرَّبِيعِ، تَحْجَرُ بَيْنَ الشَّيْءِ وَالضَّيْفِ.

وهو في كُتُبِ الْعِلْمِ. حَاجِرٌ بَيْنَ أَجْنَاسِ الْمَسَائِلِ وَأَنْوَاعِهَا.  
(وَسُنُّنٌ وَضُوءٌ): جَمْعُ سُنَّةٍ، وَهِيَ: مَا يُتَابَعُ عَلَى فِعْلِهِ، وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ:

(اسْتَقْبَالَ قِبَلَةٍ) قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَهُوَ مُتَّجِهَةٌ فِي كُلِّ طَاعَةٍ إِلَّا لِدَلِيلٍ.

(وَسِوَاكَ): لَمَّا تَقَدَّمَ. وَيَكُونُ فِيهِ عِنْدَ الْمَصْمُوعَةِ.

(وَعَسَلٌ يَدَيَّ غَيْرِ قَائِمٍ مِنْ نَوْمٍ لَيْلٍ نَاقِصٍ لَوْضُوءٍ): لِفِعْلِهِ عِنْدَهُ السَّلَامُ، كَمَا ذَكَرَهُ عُثْمَانُ، وَعَبِيٌّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، فِي وَصْفِهِمْ وَضُوءُهُ<sup>(١)</sup>. وَتَطْيِيفًا لَهُمَا حَتِيَاطًا؛ يَنْقُلُهُمَا الْمَاءَ إِلَى الْأَعْضَاءِ.

(وَيَجِبُ) غَسْلُهُمَا (لِلذَلِكَ<sup>(١)</sup>) أَيُّ: لِلْقَائِمِ مِنْ نَوْمٍ لَيْلٍ نَاقِصٍ

## فَصْلٌ

(١) قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ غَسْلُهُمَا لِلذَّكَاءِ) وَعِنْدَهُ لَا يَجِبُ. وَهُوَ احْتِسَابُ الْمُؤَقُّو، وَالْخَرْقِيُّ، وَالشَّارِحُ. وَصَحَّحَهُ الْمَجْدُ فِي «تَرْحِهِ»، وَصَحَّحَهُ فِي

[١] أَوْحَرَهُ الْحَارِي (١٩٣٤) مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ. وَأَوْحَرَهُ أَحْمَدُ (٢٢٢/٢) (٨٧٦)

مِنْ حَدِيثِ عَبِيٍّ وَأَوْحَرَهُ الْحَارِي (١٨٥)، وَمُسْنَدُهُ (٢٣٥) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

لَوْضُوءٍ؛ **(تَعْبُدًا<sup>(١)</sup>)**؛ لِحَدِيثٍ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ». وَنَقَدَّم. **(ثَلَاثًا)** فَلَا يُجْزَى مَرَّةً، وَلَا مَرَّتَيْنِ، **(بَنِيَّةٌ شَرِطَتْ)**، لِحَدِيثٍ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»<sup>[١]</sup>. **(و)** **(بِالتَّسْمِيَةِ)** وَاجِبَةٌ مَعَ الذِّكْرِ، كَالْوُضُوءِ<sup>(٢)</sup>، وَهِيَ طَهَارَةٌ مُفْرَدَةٌ لَيْسَتْ مِنَ الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ بِالزَّمَنِ الطَّوِيلِ.

«التَّصْحِيحُ». قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: احْتَارَهُ الْحَرْقِيُّ وَجَمَاعَةٌ.

وَالْقَوْلُ بِوَجوبِ غَسْلِهِمَا مِنْ مَفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ.

(١) قَوْه: **(تَعْبُدًا)** لَا يَنْبَغِي قَوْلُ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ: إِنَّ غَسْلَهُمَا لِمَعْنَى فِيهِمَا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي فِيهِمَا غَيْرُ مَعْقُولٍ.

(٢) فَائِدَةٌ: الْأَفْعَالُ أَرْبَعَةٌ أَقْسَامُ:

قِسْمٌ تَحِبُّ فِيهِ التَّسْمِيَةُ، وَهُوَ: الْوُضُوءُ، وَالْغُسْلُ، وَاتِّيمُّمٌ، وَعِنْدَ الصَّيْدِ، وَالتَّذْكِيَةِ.

وَقِسْمٌ تُسْرُ فِيهِ وَلَا تَحِبُّ، وَهِيَ: التَّسْمِيَةُ هِيَ أَوَّلُ الْمَنَاسِكِ، وَعِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَالْأَكْلِ، وَالشُّرْبِ، وَاجْتِمَاعٍ، وَعِنْدَ دُخُولِ الْحَلَاءِ، وَبَحْوِ ذَلِكَ.

وَقِسْمٌ لَا تُسْرُ فِيهِ: كَالصَّلَاةِ، وَالْأَذَانِ، وَاجْتِمَاعٍ، وَالْأَذْكَارِ، وَالدَّعَوَاتِ. وَفِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ نَظَرٌ.

وَقِسْمٌ تَكْرَهُ فِيهِ، وَهُوَ: الْمُحَرَّمُ، وَاسْمُكَرُوه؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ التَّسْمِيَةِ الرُّكَّةُ وَالزِّيَادَةُ، وَهَذَانِ لَا يُطْلَبُ ذَلِكَ فِيهِمَا؛ مَوَاتٍ مَحَلُّهُمَا. قَالَه

[١] أَخْرَجَهُ الْخَارِجِيُّ (١)، وَمُسْلِمٌ (١٩٠٧) مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ.

ولا تُجْزَى نِيَّةُ الوُضُوءِ عَنْ نِيَّةِ غَسْلِهِمَا. وَغَسَلَهُمَا لِمَعْنَى فِيهِمَا،  
فَلَوْ سَتَعَمَلَ الْمَاءَ، وَلَمْ يُدْخِلْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ<sup>(١)</sup>: لَمْ يَصَحَّ وُضُوءُهُ،  
وَفَسَدَ الْمَاءُ<sup>(٢)</sup>. هَذَا كَانَ كَثِيرًا وَتَوَضَّأَ، أَوْ اغْتَسَلَ بِهِ بِالْعَمَسِ فِيهِ،  
وَلَمْ يَنْوِ غَسْلَهُمَا: ارْتَفَعَ حَدُّهُ، وَلَمْ يُجْرِهِ عَنْ غَسْلِهِمَا. ذَكَرَهُ فِي  
«الشرح» مُلْخَصًا.

(وَيَسْقُطُ غَسْلُهُمَا) سَهْوًا<sup>(٣)</sup>. قُتِبَ: وَكَذَا حَقْلًا؛ لِحَدِيثِ:

الشَّيْثَانِي فِي «شرح المحرر».

(١) قوله: (فلو استعمل الماء، ولم يدخل يده في الإناء... إلخ) بَأَنَّ صَبَّ  
عَلَى يَدَيْهِ مِنَ الْإِنَاءِ مَعَ الذِّكْرِ لِلنُّوْمِ وَوَحْوِ الْعَسَلِ، وَلَمْ يَنْوِ غَسْلَهُمَا،  
فَمَا حَصَلَ فِيهِمَا، فُطَاهِرٌ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ نَاسِيًا فِي وُضُوءِ  
وَالْعَسَلِ.

وَإِنْ عَمَسَ يَدَهُ مَرَّةً عَلَيْهِ نَوْمٌ لَيْلٍ بَغِيرِ عَسَلٍ وَلَا وُضُوءٍ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ.  
سَلَنَتْهُ اطْهَورِيَّةٌ مُطْلَقًا، سِوَاءِ كُنْ نَاسِيًا أَوْ عَالِمًا، أَوْ صَدَهُمَا. قَالَه  
(عنه)<sup>[١]</sup>.

(٢) قوله: (وفسد الماء) لَعَلَّ هَذَا عَنِ نَقْوِ بَأَنَّ غَمَسَ بَعْضَ الْيَدِ كَغَمَسِ  
كُلِّهَا. وَالْمَذْهَبُ خِلَافُهُ. (ع).

(٣) قوله: (ويسقط غسلهما سهواً) هَذَا صَرِيحٌ مِنْ كَلَامِهِمْ؛ بَأَنَّ غَسْلَهُمَا  
لَيْسَ شَرْطًا لِصَحَّةِ الصَّلَاةِ، خِلَافَ مَا يُقَالُ عَنْ بَنِي تَمِيمٍ وَغَيْرِهِ.  
قَالَ فِي «المبدع» إِذَا سَبِيَ غَسْلَهُمَا، سَقَطَ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهَا صَهَارُهُ

«عَفِي لَأَمْتِي عَنِ الْخَطَا، وَالنَّسِيَانِ»<sup>[١]</sup>. (و) تَسْقُطُ (التَّسْمِيَةُ) فِيهِ (سَهْوًا) كَالْوُضُوءِ وَأَوَّلِي.

(وُذَاءَةٌ): عَصْفٌ عَلَى «اسْتِقْمَالِ قِسْمَةٍ» (-قَبْلَ غَسْلِ وَجْهِ- بِمَصْمُضَةٍ) بِيَمِينِهِ، (فَاسْتِشَاقٍ بِيَمِينِهِ، وَاسْتِنْشَاقٍ) بِالْمَثَلَةِ مِنَ الثَّرَةِ، وَهِيَ: صَرَفُ الْأَنْفِ، أَوْ: هُوَ. (بَيِّنَارُهُ)؛ لِحَدِيثِ عَلِيٍّ: أَنَّهُ دَعَا بَوُضُوءٍ، فَتَمَضَّضَ، وَاسْتَنْشَقَ، وَشَرَّ بِيَدِهِ الْيُسْرَى، ففَعَلَ هَذَا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: هَذَا طُهُورُ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ مُخْتَصَرًا<sup>[٢]</sup>.

(وَبَالِغَةٌ فِيهِمَا) أَي: فِي الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِشْقِاقِ، (لِغَيْرِ صَائِمٍ)؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثِ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ: «وَبَالِغٌ فِي الْاسْتِشْقِاقِ

مفردة، وإن وجبت.

ومقتضاه: أنه لا يستأنف ولو تدكر في الأثناء، بل ولا يغسلهما بعد، بخلاف التسمية في الوضوء؛ لأنها منه. (ش ع)<sup>[٣]</sup>.  
وكذا: ذكر ابن ذهلان<sup>[٤]</sup>.

[١] لم أحده بمص. «عفي». وأخرجه ابن عدي في «الكم» (٢٨٢، ٥) بمص. «عم لي عن أمتي...» من حديث ابن عباس. وأخرجه ابن ماجه (٢٠٤٥) بمص. «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه». والحديث صحيحه لأباني. ويظهر: «الإرواء» (٨٢).

[٢] أخرجه أحمد (٣٥٠/٢) (١١٣٣)، والنسائي (٩)، وصححه الألباني.

[٣] «كشف القناع» (٢١٠/١).

[٤] «الفواكه العديدة» (٣٤/١).

إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا». رواه الخمسة<sup>[١]</sup>، وصححه الترمذي. وعن ابن عباس مرفوعاً: «استشثروا مرتين بالغتيس. أو ثلاثاً». رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه<sup>[٢]</sup>. وثكره لصائيم.

(و) الْمُبَالَغَةُ بِالْعُغْلِ (فِي بَقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ مُطْلَقًا) قَالَ فِي «شَرْحِهِ»:

أَي: فِي الْوُضُوءِ وَالْعُغْسِ، وَمَعَ الصَّوْمِ وَالْإِطْرِ.

(ف) الْمُبَالَغَةُ (فِي مَضْمُضَةٍ: إِدَارَةُ الْمَاءِ بِجَمِيعِ الْقَمِ. وَ) الْمُبَالَغَةُ

(فِي اسْتِشْقَاقٍ: جَذْبُهُ) أَي: الْمَاءِ (بِنَفْسٍ) بَفَتْحِ الْفَاءِ (إِلَى أَقْصَى أَنْفٍ).

(وَالوَاجِبُ) فِي لِمَضْمُضَةٍ: (الإِدَارَةُ) وَلَوْ يَتَعَضُّ الْقَمِ. فَلَا يَكْفِي

وَضْعُ الْمَاءِ فِيهِ بِلَا إِدَارَةٍ. (و) الْوَاجِبُ فِي الْاسْتِشْقَاقِ: (جَذْبُهُ) أَي:

الْمَاءِ (إِلَى بَاطِنِ أَنْفٍ) وَإِنْ لَمْ يَلْعُ أَقْصَاهُ أَوْ أَكْثَرَهُ. (وَلَهُ بَلْعُهُ) أَي:

الْمَاءِ الَّذِي تَمَضَّضَ، وَاسْتِشْقَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْعُغْلَ حَصَلَ، كَالْقَابِ،

(لَا جَعْلُ مَضْمُضَةٍ أَوَّلًا) أَي: ابْتِدَاءَ قَبْلَ إِدَارَةٍ (وَجُورًا، وَ) لَا جَعْلُ

(اسْتِشْقَاقٍ) ابْتِدَاءَ قَبْلَ جَذْبِهِ (سَعُوطًا)؛ غَدَمَ حُصُولِ الْعُغْلِ.

[١] أخرجه أحمد (٣٠٦/٢٦) (١٦٣٨٠)، وأبو داود (١٤٢، ٢٣٦٦)، والترمذي (٧٨٨)، وابن ماجه (٤٠٧)، والسنائي (٨٧). وصححه لأسبي في «إرواء» (٩٣٥)

[٢] أخرجه أحمد (٤٦٠/٣) (٢٠١١)، وأبو داود (١٤١)، وابن ماجه (٤٠٨)، وصححه الألباني.

(و) المَالْعَةُ (فِي غَيْرِهِمَا) أَي: عِيرِ الْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِشْقِ:  
(دَلْكَ) <sup>(١)</sup> مَا يَنْبُو عَنْهُ الْمَاءُ أَي: لَا يَطْمَئِنُّ عَلَيْهِ.

(وَتَخْلِيلُ لِحْيَةٍ كَثِيفَةٍ) بِالثَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ (بَكْفٍ مِنْ مَاءٍ) <sup>(٢)</sup> يَضَعُهُ مِنْ  
تَحْتِهَا بِأَصَابِعِهِ مُشَبَّكَةً؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ، أَخَذَ  
كَفًّا مِنْ مَاءٍ، فَجَعَلَهُ تَحْتَ حَنَكِهِ وَخَلَّلَ بِهِ لِحْيَتَهُ، وَقَالَ: «هَكَذَا أَمَرَنِي  
رَبِّي». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>[١]</sup>. (أَوْ) يَضَعُهُ (مِنْ جَانِبَيْهَا، وَيَغْرُكُهَا) أَي:  
لِحْيَتِهِ. قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: وَيَكُونُ ذَلِكَ عِنْدَ غَسْلِهَا، وَإِنْ شَاءَ إِذَا  
مَسَحَ رَأْسَهُ. نَصَّ عَلَيْهِ.

(وَكَذَا: عَنَفَقَةٌ، وَشَارِبٌ، وَحَاجِبَانِ) <sup>(٣)</sup>، وَلِحْيَةٌ أَنْثَى وَخُنْشَى) يُسَرُّ

(١) قَوْلُهُ: (دَلْكَ) عَلَّمَهُ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ عَدَمُ وَصُولِ الْمَاءِ إِلَيْهِ، وَالْأَ كَانَ  
إِذَلِكَ وَاحِدًا لَا مُسْتَحْتًا فَقَصْدُ: لَأَنَّ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاحِبُ إِلَّا بِهِ هُوَ  
وَاجِبٌ. (م خ) <sup>[٢]</sup>.

(٢) قَوْلُهُ: (بَكْفٍ مِنْ مَاءٍ) أَي: مِنْ مَاءِ الْوَجْهِ. وَقِيلَ: مَاءٌ جَدِيدٌ. قَالَهُ فِي  
«الْمَبْدَعِ» <sup>[٣]</sup>.

(٣) شَمًّا حَاجِبِيْن؛ لِأَنَّهُمَا يَحْجَبَانِ عَنِ الْعَيْنِ شُعَاعَ الشَّمْسِ.  
(م خ) <sup>[٤]</sup>.

[١] أخرجه أبو داود (١٤٥)، وصححه الأساني في «الإرواء» (٩٢).

[٢] في (أ): «لأنه لا يتم الواجب إلا به. م خ». وانظر: «حاشية الحلوتي» (٧٠/١)

[٣] «المبدع» (٨٩/١).

[٤] «حاشية الحلوتي» (٧١/١).



تَخْلِيلُهَا إِذَا كُنُفَتْ.

(وَمَسْحُ الْأُذُنَيْنِ<sup>(١)</sup> - بَعْدَ رَأْسٍ - بِمَاءٍ جَدِيدٍ<sup>(٢)</sup>): لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ، فَأَخَذَ لِأُذُنَيْهِ مَاءً، خِلَافَ الَّذِي لِرَأْسِهِ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ<sup>(٣)</sup> وَصَحَّحَهُ.

(وَتَخْلِيلُ الْأَصَابِعِ) مِنَ التَّيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ؛ لِحَدِيثِ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ: «وَحَسَّ بَيْنَ الْأَصَابِعِ»<sup>(٤)</sup>. قَالَ فِي «الشرح»: وَهُوَ فِي الرَّجْلَيْنِ: آكُذُ. قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: بِجَنْصَرِ الْيُسْرَى. وَيَبْدَأُ مِنَ الرَّجْلِ الْيُمْنَى بِجَنْصَرِهَا، وَالْيُسْرَى بِالْعَكْسِ؛ لِيَحْضَلَ التَّيَامُنُ فِي التَّخْلِيلِ. رَدَّ بَعْضُهُمْ: مِنْ أَسْفَلِ الرَّجْلِ.

(١) وَلَا يَسْتَحِبُّ تَكَرُّارَ مَسْحِ الرَّأْسِ وَالْأُذُنَيْنِ. (م خ)<sup>(٣١)</sup>.

(٢) وَعَنْهُ: لَا يَسْتَحِبُّ أَنْ يَأْخُذَ لِأُذُنَيْهِ مَاءً حَدِيدًا، بَلْ يُمَسِّحُ بِمَاءِ الرَّأْسِ خِتَارَهُ الْقَاضِي فِي «تَعْلِيْقِهِ». وَأَبُو الْحَطَّابِ فِي «خِلَافِهِ الصَّغِيرِ»، وَالْمَجْدُ فِي «شرح لَهْدَايَةِ»، وَالشَّيْخُ تَقِي الدِّينِ، وَصَاحِبُ «الْفَائِقِ»<sup>(٤)</sup>.

[١] أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٨٦/١)، وَانْظُرْ: «الضعيفة» (٩٩٥).

[٢] أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٠٧، ٢٦) (١٦٣٨١)، وَابُو دَاوُدَ (١٤٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٧٨٨)،

وَابْنُ مَاجَةَ (٤٤٨)، وَتَقَدَّمَ بِحَرِيْجِ بَعْضِهِ (ص ٢١٩).

[٣] «حاشية الحلوتى» (٧١/١).

[٤] انْظُرْ: «الإنصاف» (٢٨٨/١).

(وَمَجَاوِزَةٌ مَحَلٌّ فَرَضٌ<sup>(١)</sup>)؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ أُمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَصَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ عُرَّتَهُ، فَيَفْعَلْ». متفقٌ عليه<sup>[١]</sup>.

(وَعَسَلَةٌ ثَانِيَّةٌ، وَ) عَسَلَةٌ (ثَالِثَةٌ)؛ لِحَدِيثِ عَلِيٍّ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا. رواه أحمد، والترمذي<sup>[٢]</sup>، وقال: هذا أحسنُ شيءٍ في الباب، وأصحُّ. ونيسَ ذلك بواحِبٍ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَّةً مَرَّةً. رواه الجماعة<sup>[٣]</sup> إلا مُسْلِمًا. وعن عبد الله بن ريد: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ. رواه أحمد، والمُخَارِيُّ<sup>[٤]</sup>.

(١) قوله: (وَمَجَاوِزَةٌ مَحَلٌّ الْفَرْضِ): قال في «شرحه»: بِالْعَسَلِ. فاعْظُرْ لَمْ يُبْقِ الْمَتْنُ عَلَى إِطْلَاقِهِ؛ لِيَتَأَوَّلَ مَسْحَ الرَّأْسِ؟. وعن أحمد: لا تستحب الزيادة على محلِّ الفرض. قال أحمد: لا يُغَيِّبُ مَا فَوْقَ الْجَرْفِ. قال في «الفائق»: ولا تستحب الزيادة على محلِّ الفرض في أصل الروايتين، اختاره شيخنا. انتهى<sup>[٥]</sup>. وهو مذهب مالك.

[١] أخرجه البخاري (١٣٦)، ومسلم (٢٤٦) من حديث أبي هريرة. ورجح بعض ثمة الحديث أن قوله: فمن استطاع مكم... إلخ. من قول أبي هريرة. انظر: «إرواء الغسل» (٩٤)، وإتمام المنة ص (٩٢).

[٢] أخرجه أحمد (٣٠٠/٢) (١٠٢٥)، والترمذي (٤٤)، وصححه الألباني.

[٣] أخرجه أحمد (٤٩٩/٣) (٢٠٧٢)، والمُخَارِيُّ (١٥٧)، وأبو داود (١٣٨)، وابن ماجه (٤١١)، والنسائي (٨٠).

[٤] أخرجه أحمد (٣٨٧/٢٦) (١٦٤٦٤)، والمُخَارِيُّ (١٥٨).

[٥] «الإنصاف» (١/٣٧٤).

وَيَعْمَلُ فِي غَدِّ الْغَسَلَاتِ بَاسِقِينَ. وَيَجُوزُ لِقَبْصَارٍ عَلَى وَاحِدَةٍ،  
وَالثَّنَاتِ أَفْضَلُ مِنْهَا، وَالثَّلَاثُ أَفْضَلُ مِنَ الْوَاحِدَةِ. قَالَ الْمَجْدُ وَغِيْرُهُ.  
وَلَوْ غَسَلَ بَعْضُ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ أَكْثَرَ مِنْ بَعْضٍ: لَمْ يُكْرَهْ.

(وَكُرْهٌ فَوْقَهَا<sup>(١)</sup>) أَي: لثَلَاثَةٍ؛ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ  
أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى أَبِي سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَسْأَلُهُ عَنِ الْوُضُوءِ لَا فَرَأَاهُ  
ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَقَالَ: «هَذَا الْوُضُوءُ، فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا، فَقَدْ أَسَاءَ،  
وَتَعَدَّى، وَظَلَمَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَهَ<sup>(٢)</sup>.

(١) قَوْلُهُ: (وَكُرْهٌ فَوْقَهَا) أَي: فَوْقَ الثَّلَاثَةِ. أَي: الرِّيَادَةُ عَلَيْهَا، وَالْعَسَلَةُ الَّتِي  
تُحْسَبُ مِنَ الثَّلَاثِ هِيَ السَّابِغَةُ، فَلَوْ لَمْ يُسَبِّغْ إِلَّا بَغْرَفَاتٍ فَهِيَ  
وَاحِدَةٌ، وَإِنْ شَكَّ فِي الْعَدَدِ أَحَدٌ بِالْأَقْل. (ح م ص)<sup>[٢]</sup>.  
وَقَدْ يُطَالَبُ تَرْكُ التَّثْنِ لِعَرَضٍ، كَضَيْقِ وَقَبٍ خَشِيَ خُرُوجَهُ بَعْدَهُ  
التَّثْنِ. أَوْ قَلَّةِ مَاءٍ يَحْتِجُ لَوْ تَنَّثَ لَا يَكْفِي جَمْعُ أَعْضَائِهِ. (شَرْحُ  
غَايَةِ)<sup>[٣]</sup>.



[١] أخرجه أحمد (٢٧٧/١١) (٦٦٨٤)، ولساني (١٤٠)، وابن ماجه (٤٢٢)،  
وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٩٨٠).

[٢] «إرشاد أولي النهى» (٥٤/١)

[٣] «مطالب أولي النهى» (٩٧/١).

## (باب : الوُضوء)

بَضَمَ الْوَاوِ: فَعَلَ الْمُتَوَضِّعُ، مِنَ الْوَضَاءَةِ، وَهِيَ: لِنُظَاقَةِ وَالْحُسْنِ؛  
لأنَّهُ يُنْطَفُ الْمُتَوَضِّعُ وَيُحْسِنُهُ.

وَبَفَتْحِهَا: الْمَاءُ يَتَوَضَّأُ بِهِ.

(استعمل ماء<sup>(١)</sup> طهور<sup>(٢)</sup>)، في الأعضاء الأربعة: الوجه،  
واليدَين، والرأس، والرجلين<sup>(٣)</sup> (على صفة مخصوصة) يأتي بيانها.

## باب الوُضوء

(١) أي: على سبيل الغسل، أو المسح.

(٢) المناسب: «ماء طهور مُباح»، أو: «ماء» فقط. (م ح) <sup>[١]</sup>.

(٣) وإنما احتصر الغسل بهذه الأربعة دون غيرها: لأنها أسرع ما يتحرك  
من البدن للمخالفة. فنبه بعسلها طاهراً على طهارتها باصناً، ورُبَّ  
عسلها على ترتب سرعة الحركة في المخالفة، فأمر بعسل الوجه،  
وفيه أنفم والأنف، فابتدأ بالمضمضة؛ لأنَّ اللسان أكثر الأعضاء  
وأشدُّه حركة؛ لأن غيره قد يسلم منه، وهو كثير العطش، قليل  
السلامة عاباً. ثم بالأنف؛ لينتو عمّا يتشم به. ثم بالوجه؛ لينتو  
عمّا نظر. ثم باليدين؛ لتتوب عن الطيش. ثم خصَّ الرأس بالمسح؛  
لأنه محاورٌ لمن يقع منه المخالفة. ثم بالأذن؛ لأجل السمع. ثم  
بالرجل؛ لأجل المشي. ثم أرشد بعد ذلك إلى تحديد الإيمان

[١] «حاشية الحلوتي» (١/٢١).

واحتُصِت هذه الأعضاء به؛ لأنها أسرع ما يتحرك من البدن للمخالفة. ورُتِبَ غسلها على ترتيب سرعة حركتها في المخالفة؛ تنبيهًا بغسلها ظاهرًا على تطهيرها باطنًا. ثم أرشد بعدها إلى تجديد الإيمان بالشهادتين.

وَقُرِضَ مَعَ الصَّلَاةِ <sup>(١)</sup>. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه <sup>[١]</sup>.

(وَيَجِبُ) الوُضوءُ (بِحَدِيثٍ) أَي: بِسَبَبِهِ. وَفِي «الانْتِصَارِ»: بِإِرَادَةِ الصَّلَاةِ بَعْدَهُ. قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: لَا تَحِبُّ الصَّهَارَةَ عَنْ حَدِيثٍ وَنَجَسٍ قَبْلَ إِرَادَةِ الصَّلَاةِ، بَلْ تُسْتَحَبُّ. وَفِي «الْفُرُوعِ»: يَتَوَخَّه: قِيَاسُ الْمَذْهَبِ: بِدُخُولِ الْوَقْتِ، وَيَتَوَخَّه: قَيْدُهُ غُسْلًا. قَالَ شَيْخُنَا: وَهُوَ لَفْظِي <sup>(٢)</sup>. (وَيَحِلُّ) الْحَدِيثُ الْأَصْغَرُ (جَمِيعُ الْبَدَنِ) <sup>(٣)</sup>. كَجَنَابَةِ

بِالشَّهَادَتَيْنِ. (م خ) <sup>[٢]</sup>.

(١) فَعْنَى هَذَا: تَكُونُ آيَةُ «الْمَائِدَةِ» مُقَرَّرَةً لَا مُؤَسَّسَةً. (خَطَهُ) <sup>[٣]</sup>.

(٢) قَوْلُهُ: (وَهُوَ لَفْظِي) أَي: الْحِلَافُ الْمَذْكُورُ فِي اللَّفْظِ، لَا فِي الْمَعْنَى. فَلَا حَبَّ الْوُضُوءِ وَلَا الْغُسْلُ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ، وَإِرَادَةِ الصَّلَاةِ، وَالْحَدِيثِ.

(٣) قَوْلُهُ: (وَيَحِلُّ الْحَدِيثُ.. إلخ) قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» <sup>[٤]</sup>: وَيَتَوَخَّهُ وَجْهٌ: أَعْضَاءُ الْوُضُوءِ.

[١] أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه (٤٦٢) مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ حَرْثَةَ.

[٢] «حَاشِيَةُ الْحُلُوتِيِّ» (٧٣/١).

[٣] اتِّعْلِقُ مِنْ زِيَادَاتِ (ب).

[٤] «الْفُرُوعُ» (١٩٢/١).

يُؤَيِّدُهُ: أَنَّ الْمُحَدِّثَ لَا يَجِلُّ لَهُ مَسُّ الْمُصْحَفِ بَعْضُهُ غَسَلَهُ فِي الْوُضُوءِ، حَتَّى يَتِمَّ وَضُوئُهُ<sup>(١)</sup>.

(وَتَجِبُ: التَّسْمِيَةُ<sup>(٢)</sup>) أَي: قَوْلُ: بِسْمِ اللَّهِ، فِي الْوُضُوءِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وُضُوءَ لَهُ، وَلَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ<sup>(٣)</sup>. وَلَا أَحْمَدَ، وَابْنُ مَاجَهَ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ رَيْدٍ<sup>(٤)</sup>، وَأَبِي سَعِيدٍ<sup>(٥)</sup> مِثْلَهُ.

قَالَ الْحَارِثِيُّ: أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ رَبَّاجِ بْنِ

- (١) وَقَالَ فِي «الْإِصْبَافِ»<sup>[٦]</sup>: مَوْضِعُ الْحَدِّثِ عَنْ عَصْرِ مِنْ أَعْصَاءِ الْوُضُوءِ، ثُمَّ مَسَّ بِهِ الْمُصْحَفَ، لَمْ يَخْزُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَلَوْ قُلْنَا بَرَفَعِ الْحَدِّثَ عَنْهُ. ثُمَّ قَالَ: وَاعْلَمْ أَنَّ فِي رَفْعِ الْحَدِّثِ عَنِ الْعِضْوِ قَبْلَ إِتِمَامِ الْوُضُوءِ وَحْهَيْنِ. وَأَطْلَقَهُمَا فِي «الْفُرُوعِ». قُلْتُ: الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ يَكُونُ ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ أَكْمَلَهُ ارْتَفَعَ، وَإِلَّا فَلَا.
- (٢) قَوْلُهُ: (وَتَجِبُ التَّسْمِيَةُ) يُ: فِي كُلِّ مِنَ الْوُضُوءِ، وَالْعُغْسِ، وَاسْتِشْمِ. صَرَّحَ بِهِ فِي «الشَّرْحِ الْكَبِيرِ». (م خ)<sup>[٥]</sup>.

- [١] أخرجه أحمد (٢٤٣/١٥) (٩٤١٨)، وأبو داود (١٠١)، وابن ماجه (٣٩٩) وحسنه الألباني في «الإرواء» (٨١).
- [٢] أخرجه أحمد (٢١١/٢٧) (١٦٦٥١)، وابن ماجه (٣٩٨).
- [٣] أخرجه أحمد (٤٦٣/١٧) (٤٦٥)، (١١٣٧٠، ١١٣٧١)، وابن ماجه (٣٩٧).
- [٤] «الإنصاف» (٧٦/٢).
- [٥] «حاشية الحلوتى» (٧٥/١).

عبد الرحمن. يعني: حديث سعيد بن زيد.  
وسئل إسحاق ابن راهويه: أي حديث أصبح هي التسمية؟ وذكر  
حديث أبي سعيد.

ومحلها: اللسان وقتها: بعد النية. وصفتها: بسم الله.  
(وتسقط سهواً<sup>(١)</sup>) ضاً: لحديث: «عفي لأمتي عن الخطأ،  
وانسياب»<sup>[١]</sup>. وكواجبات الصلاة. (ك) ما تجب (في غسل)  
وتسقط فيه سهواً، قياساً على الوضوء.

(١) قوله: (وتسقط سهواً) وكذا تسقط جهلاً، فانه (م ص)<sup>[٢]</sup>.  
يطلب الفرق بين ما هنا وبين ما في «الصيد»: حيث قالوا: لا تسقط  
سهواً.

وقد يُعزقُ بأنها معتبرة ههنا شرطاً للجل، والشرط لا يسقط سهواً،  
كما لا يسقط عمدًا، وهنا اعتبروها وجبة لا فرضاً ولا شرطاً،  
والواجب يسقط باسهو. فكل منهما حاء على القاعده فيه.

نعم يحتاج إلى الفرق بين ما في «الذكاة» وما في «الصيد»، فإنها  
شرطٌ فيهما، ومع ذلك قالوا بسقوطها سهواً في الذكاة. فيحزر.  
(م ح)<sup>[٣]</sup>.

[١] تقدم تخريجه (ص ٢١٨).

[٢] «كشف القناع» (٢٠٨/١).

[٣] «حاشية الحلوتي» (١/٧٥).

(لَكِنْ إِنْ ذَكَرَهَا) أي: التَّسْمِيَّةَ (فِي بَعْضِهِ) أي: الوُضُوءِ، مَنْ نَسِيَها فِي أَوَّلِهِ: (ابْتَدَأَ) الوُضُوءَ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهُ أَمَكَّنَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا عَلَى جَمِيعِهِ، فَوَجِبَ، كَمَا لَوْ ذَكَرَهَا فِي أَوَّلِهِ. صَحَّحَهُ فِي «الْإِنْصَافِ»، وَحَكَاهُ عَنْ «الْفُرُوعِ».

وَقِيلَ: يَأْتِي بِهَا حَيْثُ ذَكَرَهَا، وَيَنِي عَلَى وَضُوءِهِ، قَطَعَ بِهِ فِي «الْإِقْدَاعِ». وَحَكَاهُ فِي «حَاشِيَةِ التَّنْقِيحِ» عَنْ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ، وَقَالَ: إِنَّهُ الْمَذْهَبُ. وَرَدَّ الْأَوَّلَ.

(وَتَكْفِي إِشَارَةُ أُخْرَى وَنَحْوَهُ) كَمُعْتَقَلٍ لِسَانِهِ (بِهَا) أي: بِالتَّسْمِيَّةِ<sup>(٢)</sup> بِرَأْسِهِ، أَوْ طَرَفِهِ، أَوْ أُصْبَعِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عَايَةٌ مَا يُمَكِّنُهُ. (وَفُرُوضُهُ) أي: الوُضُوءُ. جَمْعُ فَرَسٍ، وَهُوَ: مَا يَتَرَسَّبُ الثَّوَابُ عَلَى فَعْلِهِ، وَلِإِعْقَابِ عَلَى تَرْكِهِ - سِتَّةَ أَشْيَاءَ:

(١) قَالَ فِي «الْمَرْوَعِ». وَإِنْ ذَكَرَهَا فِي بَعْضِهِ ابْتَدَأَ. وَقِيلَ: يَنِي. (خَطَهُ)<sup>[١]</sup>.

(٢) قَوْلُهُ: (وَتَكْفِي إِشَارَةُ أُخْرَى وَنَحْوَهُ بِهَا، أي: بِالتَّسْمِيَّةِ) فِي الْوُضُوءِ، وَالْعُسْلُ، وَالتَّيْمُمُ. فَظَاهِرُهُ: وَخَوْبًا. وَمَثَلُهُ: لِمُعَقَّلٍ لِسَانُهُ. وَيَأْتِي فِي «صِفَةِ الْمَصَلَاةِ»: يُحَرِّمُ بَقْلِيهِ. فَلَمْ يَعْتَبَرُوا مَعَ ذَلِكَ إِشَارَةً، وَيُسَبِّحُ الْحَاقُّ مَا هُنَا بِهِ؛ لَعَدَمِ الْعَارِقِ. (عَثْمَانُ)<sup>[٢]</sup>.

[١] اشعليق من زيادات (ب).

[٢] انظر: «فتح موبى المواهب» (١/٣٧٥).



أَحَدُهَا: (غَسَلَ الْوُجْهَ)؛ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [سورة: ٦٠]. (وَمِنْهُ) أَي: الْوُجْهَ: (فَمَ، وَأَنْفَ)؛ لِدُخُولِهَا فِي حَدِّهِ، وَكَوْنِهَا فِي حُكْمِ الظَّاهِرِ، بِذَلِكَ: غَسِيَهُمَا مِنَ النَّجَاسَةِ، وَفَطَرَ الصَّنَائِمَ بَعْدَ الْقِيَاءِ بَعْدَ وُضُوءِهِ إِلَيْهِمَا، وَأَنَّهُ لَا يُفْطَرُ بِوُضُوءِ شَيْءٍ إِلَيْهِمَا.

(و) الثَّانِي: (غَسَلَ الْيَدَيْنِ مَعَ الْمِرْفَقَيْنِ)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [سورة: ١٦]، وَكَلِمَتُهُ «إِلَى» تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى «مَعَ»، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ [سورة: ٢]. وَفِعْلُهُ أَيْضًا عَلَيْهِ السَّلَامُ يُبَيِّنُهُ. وَقَدْ رَوَى الدَّارِقُطَنِيُّ<sup>(١)</sup> عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ، دَارَ الْمَاءَ عَلَى مِرْفَقَيْهِ.

(و) الثَّالِثُ: (مَسَحَ الرَّأْسَ كُلَّهُ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾. وَالتَّاءُ فِيهِ لِلْإِلْصَاقِ<sup>(٢)</sup>، فَكَأَنَّهُ قَالَ: امْسَحُوا رُءُوسَكُمْ. قَالَ ابْنُ بَرَهَانَ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْبَاءَ لِلتَّبْعِيضِ، فَقَدْ جَاءَ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ بِمَا

(١) أَي: إِلْصَاقٌ لِفِعْلِ الْمَفْعُولِ. فَكَأَنَّهُ قَالَ: اُصْفُوا الْمَسْحَ بِرُءُوسِكُمْ  
أَي: الْمَسْحَ بِالْمَاءِ، خِلَافَ لَوْ قَالَ: امْسَحُوا رُءُوسَكُمْ. فَإِنَّهُ لَا يَدُسُّ  
عَلَى أَنْ تَمَّ شَيْءٌ يُبْضَقُ، كَمَا يُقَالُ: مَسَحْتُ رَأْسَ الْيَتِيمِ.  
(ش ع) [٢].

[١] أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطَنِيُّ (٨٣/١). وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» (٢٠٦٧).

[٢] «كُشَفُ الْمَنَاعِ» (٢٢٥/١).

لا يَعْرِفُونَهُ. وَلَأَنَّ الَّذِينَ وَصَفُوا وُضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ، ذَكَرُوا أَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ كُلَّهُ.

وما رُوي: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَسَحَ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ، فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مَعَ الْعِمَامَةِ، كَمَا جَاءَ مُفَسَّرًا فِي حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ<sup>[١]</sup>. وَنَحْنُ نَقُولُ بِهِ.

وَعَفَى فِي «الْمَبْهَجِ»، وَ«الْمُتَرْجِمِ» عَنْ يَسِيرِهِ؛ لِلْمَشَقَّةِ، وَصَوَّبَهُ فِي «الْإِنْصَافِ». قَالَ الرَّزَّكَسِيُّ: وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِينَ بِخِلَافِهِ. (وَمِنْهُ) أَيِ: الرَّأْسِ: (الْأَذْنَانِ): لِحَدِيثِ ابْنِ مَآخَةَ وَغَيْرِهِ، مَنْ غَبَرَ وَجْهَهُ مَرْفُوعًا: «الْأَذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»<sup>[٢]</sup>. فَتَحِبَّ مَسْحُهُمَا.

(و) الزَّايِعُ: (غَسَلَ الرَّجُلَيْنِ مَعَ الْكَعْبَيْنِ)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَرْحُكُم إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]. وَالْكَلَامُ هُنا فِي الْكَعْبَيْنِ، كَمَا كَلَامِ السَّابِقِ فِي الْمِرْفَقَيْنِ.

(و) الْخَامِسُ: (التَّرْتِيبُ) بَيْنَ الْأَعْضَاءِ، كَمَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ أَدْخَلَ مَسْئُوحًا بَيْنَ مَغْسُولَيْنِ، وَقَطَعَ النَّظِيرَ عَنْ نَظِيرِهِ. وَهَذَا قَرِينَةُ إِرَادَةِ التَّرْتِيبِ. وَتَوْضُأُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُرْتَبًا وَقَالَ: «هَذَا وُضُوءُ

[١] أخرجه أحمد (٥٩/٣٠) (١٨١٣٤)، ومسلم (٨١/٢٧٤).

[٢] أخرجه أحمد (٥٥٥/٣٦) (٢٢٢٢٣)، وأبو داود (١٣٤)، وأبو حنيفة (٣٧)، وابن

مآخه (٤٤٤) من حديث أبي أمامة. وصححه الأساسي في «الإرواء» (٨٤).

لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ<sup>[١]</sup>. أي: بِمِثْلِهِ.

وما رَوَى عن عَلِيٍّ: مَا أُنَالِي إِذَا أَتَمَمْتُ وُضُوءِي بِأَيِّ أَعْضَائِي بَدَأْتُ. قال أحمد: إِنَّمَا عَنِيَ بِهِ الْيَسْرَى قَبْلَ الْيُمْنَى؛ لِأَنَّ مَخْرَجَهُمَا فِي الْكِتَابِ وَاحِدٌ. وروى أحمد بإسناده: أَنَّ عَلِيًّا سُئِلَ، فَقِيلَ لَهُ: أَخَذْنَا يَسْتَعْجِلُ، فَيَغْسِلُ شَيْئًا قَبْلَ شَيْءٍ؟ فَقَالَ: لَا، حَتَّى يَكُونَ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى.

وما رَوَى عن ابن مسعود: لَا بَأْسَ أَنْ تَبْدَأَ بِرِجْلَيْكَ قَبْلَ يَدَيْكَ فِي الْوُضُوءِ. فَلَا يُعْرَفُ لَهُ أَصْلٌ.

والوَجْهُ التَّرْتِيبُ، لَا عَدَمُ اشْتِكَاسٍ. فلو وَضَّأَهُ أَرْبَعَةً فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ: لَمْ يُحْزِئْهُ. ولو انْعَمَسَ فِي مَاءٍ رَاكِدٍ، أَوْ حَارٍ، يَنْوِي رَفْعَ الْحَدَثِ: لَمْ يَرْتَفَعْ، حَتَّى يَخْرُجَ مُرْتَبِّيًا، مَعَ مَسْحِ رَأْسِهِ فِي مَحْضِهِ<sup>(١)</sup>.

(١) وعبارة المصنف في «شرح»<sup>[٢]</sup>: ولو انعمس في ماء جاري ينوي رفع الحدث، فمرت عليه أربع حزيات، أحزاه إن مسح رأسه، أو قيل: بإجزاء العسل عن المسح، كما يأتي.

وبعه الشيخ في «الحاشية» عني ذلك. وهو مني هنا عني التفرقة بين الراكد والحاري. وما مشى عليه الشيخ هنا هو ما مشى عليه في «الإقناع»، كما أشار إليه في «الحاشية». (م خ).

[١] أخرجه ابن ماجه (٤١٩) من حديث ابن عمر دون ذكر لترتيب وقال لألاني في الإرواء (٨٥): لا أعلم له أصلاً بهذا الترتيب فيه. ثم ذكر رواية ابن ماجه وغيره.

[٢] معونة أولي النهى (٢٥٣/١).

على ما تقدّم: أَنَّ الْحَارِيَّ كَالزَّائِدِ، جَلَاً لِمَا ذَكَرَهُ حَمَّعٌ هُنَا.  
وَأَنَّ نَكْسَ وَضُوءَهُ: لَمْ يُحْتَسَبْ بِمَا غَسَلَهُ قَبْلَ وَجْهِهِ. وَإِنْ تَوَضَّأَ  
مِنْكُنَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ: صَبَّحَ وَضُوءُهُ إِذَا كَانَ مُتَقَرِّبًا، يَحْضُضُ لَهُ مِنْ كُلِّ  
وَضُوءٍ غَسَلَ عُضْوًا.

(و) السَّادِسُ: (المُوالاة<sup>(١)</sup>)؛ حَدِيثُ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ: أَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي، وَفِي طَهْرِ قَدَمِهِ لُغْمَةٌ قَدَرِ الدَّرْهِمِ، لَمْ  
يُصْنِهَا الْمَاءُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الْوَضُوءَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>، وَزَادَ:  
«وَالصَّلَاةَ»، وَفِي إِسْنَادِهِ: بَقِيَّةٌ. وَهُوَ بَقِيَّةٌ، رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ. وَلَوْ لَمْ  
تَجِبِ الْمُوَالَاةُ لِأَمْرِهِ بِغَسْلِ اللُّغْمَةِ فَقَطَّ.

وَلَأَنَّ الْوَضُوءَ عِبَادَةٌ يُفْسِدُهَا احْدَثٌ، فَاشْتَرَصَتْ لَهَا الْمُوَالَاةُ،  
كَاصْلَاةٍ. وَلَمْ يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ تَوَضَّأَ إِلَّا مُتَوَالِيًا. وَلَمْ يُشْتَرَطْ  
فِي الْغُسْلِ تَرْتِيبٌ وَلَا مُوَالَاةٌ؛ لِأَنَّ الْمَغْسُولَ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ عُضْوٍ وَاحِدٍ.

(١) قوله: (والمُوالاة) مذهب أبي حنيفة: عدم وجوب المُوالاةِ  
والترتيب، ووافقَه مالكٌ في الترتيب، والشافعي في المُوالاةِ.  
وعن أحمد: روايةٌ بعدم وجوب المُوالاةِ. وحكى بعضهم الروايةَ في  
الترتيب أيضًا<sup>(٢)</sup>.

[١] أخرجه أحمد (٢٥١/٢٤) (١٥٤٩٥)، وأبو داود (١٧٥) من حديث خالد بن  
معدان، عن بعض أصحاب أبي ﷺ. وصححه الألباني في «صحيح أبي داود»  
(١٦٨)

[٢] تكرر التعليق في الأصل، (أ) عند فرص الترتيب أيضًا.

(وَيَسْقُطَانِ) أي: الترتيب، والموالاتة (مع غُسل<sup>(١)</sup>) عن حدث أكبر؛ لا يدراج الوضوء فيه، كإدراج الغمره في الحج.  
(وهي) أي: الموالاتة: (أَنْ لَا يُؤَخَّرَ غُسلُ عُضْوٍ حَتَّى يَجِفَّ مَا) أي: العضو (قَبْلَهُ)، أو بَقِيَّةُ عُضْوٍ حَتَّى يَجِفَّ أَوَّلُهُ (بِزَمَنِ مُعْتَدِلٍ، أَوْ قَدَرِهِ) أي: قدر لَرَمَسِ الْمُعْتَدِلِ (من غيره) أي: غير المعتدل؛ بَأَنْ كَانَ حَارًّا، أَوْ بَارِدًا.

و(يَضُرُّ) أي: تَقُوتُ الموالاتة (إِنْ جَفَّ) عُضْوٌ أَوْ بَعْضُهُ قَبْلَ غُسلِ مَا تَعَدَّهُ، أَوْ تَقَشَّيَ؛ (لَا شُغْلًا بِتَحْصِيلِ مَاءٍ) يُسْتَمُّ بِهِ وَضُوءُهُ. (أَوْ) جَفَّ ذَلِكَ - (إِسْرَافٍ، أَوْ إِزَالَةٍ نَجَاسَةٍ) لَيْسَتْ بِمَحَلِّ التَّطْهِيرِ. (أَوْ) إِزَالَةٍ (وَسُخٍّ وَنَحْوِهِ) كَجَبْرِ حَلَّهَا (لِغَيْرِ طَهَارَةٍ<sup>(٢)</sup>)؛ بَأَنْ كَانَ ذَلِكَ

(١) قوله: (مع غُسلٍ) قال «م ص»: «مع غُسلٍ» موحده محقق. أمّا من قام من نومه، فوجد في ثوبه بللاً، ولم يكن تقدّم يومه سبب، وقلنا: يجب عليه الغسل، وغسل ما أضده، لو اندرج الوضوء في ذلك الغسل لا يسقط الترتيب ولا الموالاتة. (م خ) [١].

(٢) قوله: (لِغَيْرِ طَهَارَةٍ) يعني: أَنَّ الاشغَالَ بِإِزَالَةِ النَجَاسَةِ وَلِوَسُخٍّ وَنَحْوِهِ، كَحَلِّ الْحَبِيرَةِ، إِنَّمَا يَضُرُّ إِذَا كَانَ فِي غَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ، لَا إِنْ كَانَ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا مِنْ أَعْمَالِ الطَّهَارَةِ.

والفرق بين شتعاله بتحصيل الماء وشتعاله بإزالة إحساسه أو الوسخ:

في غير أعضاء الوضوء. فإن كان فيها: لم يؤثر؛ لأنه إِدَنٌ من أفتاب الطهارة.

و(لا) بَضُرُ استِغَالُهُ (سِنَّةٌ) من سُنَنِ الوضوء، (كسَخِيلٍ) لِحِيَّةٍ، وأصابع، (وإِسْبَاحٍ) الماء، أي: إبلاغه مواضعه من الأعضاء؛ بأن يُؤْتِيَ كُلَّ عُضْوٍ حَقَّهُ، (وإِزَالَةَ شَكٍّ)؛ بأن يُكَرِّرَ غَسْلَ عُضْوٍ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ اسْتَكْمَلَ غَسْلَهُ، (أو) إِزَالَةَ (وَسْوَاسَةٍ)؛ لَأَنَّهَا شَكٌّ فِي الْجُمْلَةِ.

ولما أنهى الكلام على فُرُوضِ الوضوء: شرع في شُرُوطه، جامعاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ الغُسلِ، اِخْتِصَارًا؛ لاشتراكهما في أَكْثَرِهَا، فقال:

(وَيُشْتَرَطُ لَوُضُوءٍ وَغُسْلٍ، وَلَوْ مُسْتَحْيَيْنَ):

(نِيَّةٌ)؛ لَخَرِ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»<sup>١</sup>. أي: لَا عَمَلٌ جَائِزٌ، وَلَا فَاصِلٌ، إِلَّا بِهَا. وَلَأنَّ النَّصَّ دَلٌّ عَلَى الثَّوَابِ فِي كُلِّ وَضُوءٍ، وَلَا ثَوَابٍ فِي غيرِ مَوَاقِفٍ، إجماعاً. قاله في «المروع». وَلَأنَّ النِّيَّةَ لَتُمَيِّيزٍ. وَلَأنَّه عِبَادَةٌ وَمِنْ شَرَطِهَا النِّيَّةُ.

وَأَمَّا اسْتِيقْبَالُ الْقِبَةِ، وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ: فَيُتَى الصَّلَاةُ تَضَمُّنَهُمَا؛ لَوْحُودِهِمَا فِيهَا حَقَقَةً، بِخِلَافِ الوُضُوءِ فَإِنَّ الْمَوْجُودَ مِنْهُ فِي الصَّلَاةِ

أنه مخاطبٌ بتحصيل الماء قبل التَّيَسُّبِ والشُّرُوعِ فِي الطَّهَارَةِ، بخِلَافِ إِزَالَةِ الْوَسْخِ وَالنَّجَاسَةِ. (م خ) باختصار<sup>[٢]</sup>.

[١] تقدم تخريجه (ص ٢١٦).

[٢] «حاشية الحلوتي» (١/٢٧٧).

حُكْمُهُ، وَهُوَ: ارْتِفَاعُ أَحَدَتِ، لَا حَقِيقَتُهُ. وَلِذَلِكَ مَوْحَلْفٌ لَا  
يَتَوَضَّأُ، وَكَانَ مُتَوَضِّعًا وَدَامَ عَلَى ذَلِكَ: لَمْ يَحْنَثْ، بِخِلَافِ السَّتْرِ  
وَالِاسْتِقْبَالِ.

(سوى غُسلِ كِتَابِيَّةٍ<sup>(١)</sup>) لَزَوْجٍ أَوْ سَيِّدٍ مُسْلِمٍ، مِنْ حَيْضٍ أَوْ يَفَاسٍ أَوْ جَنَابَةٍ.

(و) سِوَى غُسْلٍ (مُسْلِمَةٍ مُمْتَنِعَةٍ) مِنْ غُسْلٍ لَزَوْجٍ أَوْ سَيِّدٍ، مِنْ نَحْوِ حَيْضٍ، حَتَّى لَا يَطَّأَهَا: (فَتَغُسَّلْ قَهْرًا)؛ لِحَقِّ الزَّوْجِ أَوْ السَّيِّدِ، وَيُتَالَحُ لَهُ وَطْؤُهَا. (وَلَا نِيَّةً) أَي: يَسْقُطُ اشْتِرَاطُهَا؛ (لِلْعَذْرِ) كُمْتَنَعٍ مِنْ رَكَاةٍ. (وَلَا تُصَلِّي بِهِ) أَي: بِالْغُسْلِ الْمَذْكُورِ، الْمُسْلِمَةُ الْمُمْتَنِعَةُ. وَقِيَاسُهُ: مَنَعُهَا مِنْ طَوَافٍ، وَقِرَاءَةِ قُرْآنٍ، وَنَحْوِهِ مِمَّا يُشْتَرِطُ لَهُ الْغُسْلُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُبَيِّحَ وَصُوءُهَا لِحَقِّ زَوْجِهَا فِيهِ، فَتَبْقَى مَا عَدَّهُ عَلَى أَصْلِ الْمَنَعِ. وَلَا يُنَوَى عَنْهَا؛ لِعَدَمِ تَعَذُّرِهَا بِهَا، بِخِلَافِ الْمَيِّتِ.

(وَيُنَوَى) الْغُسْلُ (عَنْ فَيْتٍ) ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ.

(و) عَنِ (مَجْنُونَةٍ<sup>(٢)</sup>) مُسْلِمَةٍ أَوْ كِتَابِيَّةٍ حَاصَّةً. وَنَحْوِهِ

## فصل

(١) قوله: (سوى غُسلِ كِتَابِيَّةٍ) وفي التسمية وجهان، ذكرهما في «الفروع» في «عشرة النساء». وقد في «الإصناف» فيه: قلت: أصوابُ أن التسمية لا تحب. انتهى.

لكن ظاهر كلامه: أنَّ المقدم وجوبها؛ لأنه حكى الثاني بـ. قبل.

(٢) قوله: (وعن مجنونة) أي: وتصلِّي به، ولا تُعيد إذا أفقت، عني الصحيح من المذهب، ثم عيه الشيخ «م ص» في «حاشية الإقناع». وقد يقال: هو مستفاد من قول المصنّف في السدقة: «ولا تصلي به»



(عُسَلًا)؛ لَتَعْدِرِ النِّيَّةُ مِنْهُمَا.

وقال أبو المعالي في المجنونة: لا نية؛ لعدم تعدُّرها مالاً، بحلاف الميِّت، وأنها تُعيدُ الغُسلَ إذا أفاقت.

(و) الشرطُ الثاني: (طَهْرِيَّةُ مَاءٍ)؛ لما تقدَّم في أوَّلِ المياه.

(و) الثالثُ: (إِبَاحَتُهُ<sup>(١)</sup>)، فلا يَصَحُّ وُضُوءٌ ولا غُسلٌ بِنَحْوِ مَغْضُوبٍ، لحديث: «مَنْ عَمَلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا، فَهُوَ رَدٌّ»<sup>[١]</sup>.

(و) الرَّابِعُ: (إِزَالَةُ مَا يَمْنَعُ وَصُولَهُ) أي: الماءِ إلى البَشَرَةِ؛ لِيَحْصُلَ الْإِسْبَاقُ الْمَأْمُورُ بِهِ.

(و) الْخَامِسُ: (تَمَيُّزٌ)؛ لِأَنَّهُ أَدْنَى سَبْعٍ بُعْتُ قَصْدُ اصْغَرٍ فِيهِ

وسكوته عن ذلك هنا. (م خ)<sup>[٢]</sup>.

(١) قوله: (وإِبَاحَتُهُ) أي: الماءِ. فلو تَوَضَّأَ أو اَعْتَسَلَ بِمَغْضُوبٍ، أو ما عَقْدُهُ وَسَدٌ، أو وَقَفَ لِلشَّرْبِ، أو من لَأَارِ المَحْرُومَةِ الِاسْتِعْمَالِ كَأَدْرِ ثَمُودٍ غيرِ بئرِ المَاقَةِ لم يَصَح. والظاهر: أن المَرَدَّ: إن كان عالِماً ذاكَراً، كما صرحوا به في الصلَاة والحج، وإلا فيصح؛ لعدم الإثم إِذَا. (ح م ص)<sup>[٣]</sup>.

[١] أخرجه أحمد (٦١/٤٢) (٢٥١٢٨)، ومسلم (١٧١٨، ١٨)، من حديث عائشة بهذا

اللفظ. وأخرجه البحري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨، ١٧) بلفظ «من حدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد».

[٢] «حاشية الخلوتي» (٧٨/١).

[٣] «إرشاد أولي النهى» (٥٨/١).

شَرَعًا، فَلَا يَصِحُّ وُضُوءٌ وَلَا غُسْلٌ مِمَّنْ لَمْ يُمَيِّزْ.  
 (وَكَذَا) يُشْتَرَطُ لَوُضُوءٍ وَغُسْلٍ: (إِسْلَامٌ وَعَقْلٌ) وهما: السَّادِسُ،  
 وَالسَّابِعُ (لِسَبْوَى مَنْ تَقَدَّمَ) وهو: الْكِتَابِيَّةُ وَالْمَحْنُونَةُ إِذَا اغْتَسَلَتَا مِنْ  
 نَحْوِ خَيْضٍ، بَحْبِيلٍ مُسْلِمٍ.

(و) يُشْتَرَطُ (لَوُضُوءٍ) وَحَدَّةٌ: (دُخُولُ وَقْتٍ عَلَى مَنْ حَدَثُهُ دَائِمٌ  
 لِقَرَبِهِ) أَي: فَرَصَ ذَلِكَ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ صَرُورَةٌ، فَتَقَيَّدَتْ  
 بِالْوَقْتِ، كَتَبَيْتُمْ.

فَإِنْ تَوَضَّأَ لِقَائِيَّةً، أَوْ حَنَازَةً، أَوْ نَافِلَةً، أَوْ طَوْفٍ، وَنَحْوِهِ: صَحَّ كُلُّ  
 وَقْتٍ. وَهَذَا: الثَّامِنُ لِلْوُضُوءِ.

(و) الثَّابِعُ: (فَرَاغُ خُرُوجٍ خَارِجٍ) مِنْ سَبَلٍ أَوْ غَيْرِهِ، كَقِيٍّ. لَكِنْ  
 لَوْ قَالَ: «انْقِطَاعُ مُوجِبٍ»، وَعَدَّهُ<sup>(١)</sup> فِي الْمُشْتَرَكَةِ، لَكَانَ أَحْصَرَ  
 وَأَعَمَّ؛ إِذْ لَا يَشْمَلُ نَحْوَ لَمَسٍ.

(و) الْعَاشِرُ: فَرَاغُ (اسْتِجَاءٍ) بِمَاءٍ، (أَوْ اسْتِجْمَارٍ) بِنَحْوِ خَجَرٍ،  
 وَتَقَدَّمَ تَوْضِيحُهُ.

(و) يُشْتَرَطُ (لِغُسْلِ بَحْبِيلٍ أَوْ نِفَاسٍ: فَرَاغُهُمَا) أَي: انْقِطَاعُ  
 خَيْضٍ وَنِفَاسٍ؛ لِمَنَافَاةٍ وَجُودِهِمَا الْعُسْ لِهَمَّا. وَكَذَلِكَ: فَرَاغُ إِنْزَالٍ  
 وَجَمَاعٍ. وَلَوْ قَالَ: «فَرَاغُ مُوجِبِهِ»، لَكَانَ أَوْسَى.

(١) أَي: الغسل والوضوء<sup>[١]</sup>.

[١] اشتمال ليس في (أ).

(وَالنِّيَّةُ) المعتبرة في الوضوء والغسل: (قَصْدُ رَفْعِ الْحَدَثِ) بفعل الوضوء، أو الغسل، (أَوْ) قَصْدُ (اسْتِبَاحَةِ مَا) أي: فعل كصلاة، أو قول كقراءة (تَجِبُ لَهُ الطَّهَارَةُ<sup>(١)</sup>) أي: الوضوء أو الغسل. وفي معناه: قَصْدُ الْوُضُوءِ أَوْ الْغُسْلِ لِتَحْوِيلِ صَلَاةٍ.

وإن فَرَّقَ النِّيَّةَ عَلَى أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ: أَجْزَأَتْ.

(وَتَعَيَّنَ) الصُّورَةُ (الثَّانِيَّةُ) وهي: قَصْدُ الْاسْتِبَاحَةِ: (لَمَنْ حَدَثُهُ دَائِمٌ) كمستحاضة، ومن به سَلَسٌ، أو فُرُوحٌ سَيَّالَةٌ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَعْيِينِ نِيَّةِ الْفَرَضِ، وَيَرْتَفِعُ حَدَثُهُ. صَحَّحَهُ فِي «الْإِنْصَافِ» (وإن انْتَقَضَتْ طَهَارَتُهُ بَطَرَوْا) حَدَثٌ (غَيْرُهُ) أي: الدَّائِمُ، كَمَا لَوْ كَانَ السَّلَسُ تَوَلَّى، وَخَرَجَ مِنْهُ رِيحٌ: فَيُؤَيِّدُ الْاسْتِبَاحَةَ، لَا رَفْعَ الْحَدَثِ؛ لِمَنَافَةِ الْحَارِجِ لَهُ صُورَةٌ، وَإِنْ قُلْنَا: يَرْتَفِعُ؛ جَعَلْنَا لِلدَّائِمِ كَالْعَدَمِ صُرُورَةً.

(١) قوله: (أَوْ اسْتِبَاحَةُ مَا.. إلخ) أَسْقَطَ صُورَةً أُخْرَى صَرَّحَ بِهَا فِي «الْإِقْنَاعِ»، مَعَ أَنَّ عَاصِبَ النَّاسِ لَا يَصْدُرُ عَنْهُ إِلَّا هِيَ! وَهِيَ: قَصْدُ الطَّهَارَةِ لِمَا لَا يُدْحَ إِلَّا بِهَا، كَنِيَّةِ الْغُسْلِ أَوْ الْوُضُوءِ وَهُمَا لِلصَّلَاةِ. وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: «أَوْ اسْتِبَاحَةُ مَا تَجِبُ لَهُ الطَّهَارَةُ» الْأَعْمُ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُصَنِّفَ قَدْ ثَبَّهَ بِصَنِيْعِهِ عَلَى أَنَّ لِمُرَادَ مِنْهُ صُورَةً خَاصَّةً. وَصَنِيْعُهُ الدَّلَالُ عَلَى ذَلِكَ هُوَ قَوْلُهُ: «وَتَعَيَّنَ الثَّانِيَةُ لِمَنْ حَدَثُهُ دَائِمٌ». (م خ) [١].

(وَتُسَنُّ) النِّيَّةُ (عِنْدَ أَوَّلِ مَسْنُونٍ وَجَدَ قَبْلَ وَاجِبٍ<sup>(١)</sup>) كَنَفْسِ  
الْكُفَّينِ إِنْ كَانَ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ؛ لِتَشْمَلَ النِّيَّةُ فَرَضَ الوُضُوءِ وَسُنَّتَهُ، فَيَثَابُ  
عَلَيْهَا.

(و) يُسَنُّ (نُطْقُ بِهَا) أَي: النِّيَّةُ (سِرًّا<sup>(٢)</sup>)؛ لِتُوَافِقَ لِسَانَهُ قَلْبَهُ.

(١) أَي: تُسَنُّ عَدَدُ أَوَّلِ الْمَسْنُونَاتِ الْمَوْحُودَةِ قَبْلَ الْوَاجِبِ، وَدَعَتْ هُوَ  
اسْتِقْرَارُ الْقَبْلَةِ، فِيهِ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْبَيَّةِ وَقَبْلَ التَّسْمِيَةِ، وَلَيْسَ  
هُوَ غَسْلُ الْيَدَيْنِ، كَمَا وَقَعَ فِي عِمَارَةِ الْحَاوِي. وَيَدُلُّ لَدُنْكَ قَوْلُ  
شَيْخِنَا فِي «الْحَاشِيَةِ» فِي بَحْثِ التَّسْمِيَةِ نَقْلًا عَنِ الْمَحْدِّ فِي «شَرْحِهِ»  
مَا نَصَّهُ: وَمَحَلُّ كَمَالِهَا عَقْدُ آيَةٍ؛ لِتَشْمَلَ كُلَّ فِعْلٍ مَعْرُوضٍ أَوْ  
مَسْنُونٍ. وَمَحَلُّ لِإِحْرَاءِ عَدَدِ أَوَّلِ وَاجِبٍ. انْتَهَى. فَإِنَّ سَتَقْبَالَ الْقَبْلَةَ  
يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْبَيَّةِ، حَتَّى يَكُونَ فِيهِ ثَوَابٌ، وَأَنْ يَكُونَ سَابِقًا  
عَلَى حَمِيعِ أَحْرَاءِ الطَّهَارَةِ الْقَوْلِيَةِ وَالْفِعْلِيَةِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ لِحَمِيعِهِ.  
(م خ)<sup>[١]</sup>.

(٢) قَوْلُهُ. (وَيُسَنُّ نُطْقُ بِهَا سِرًّا) وَقَدْ شَرَّ الْعَارَةُ الْحَجَّارِيُّ عَلَى الْمَقْحِ فِي  
ذَلِكَ؛ بَلَّغَهُ لَمْ يَرِدْ فِيهِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَلَا ضَعِيفٌ عَنْهُ ﷺ! فَكَيْفَ  
يَدَّعِي سُنَّتَهُ، بَلْ هُوَ بَدْعُهُ، وَلَا يَبْغِي اعْتِقَادَ إِسْدَاعَةِ سُنَّةٍ، وَأَنَّهُ مِنْ  
الْإِفْتِرَاءِ عَلَيْهِ ﷺ. وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ، فَرَاغَهُ.

وَلَفْظُهُ: «قَوْلُهُ: وَيُسَنُّ نُطْقُ بِهَا» تَابِعَ صَاحِبِ «الْفُرُوعِ» فِي عِبَارَتِهِ!  
وَالْحَالَةُ أَنَّ النُّطْقَ بِهَا بَدْعُهُ، وَمِنْ الْعَجَبِ أَنْ تَصِيرَ إِبْدَاعُهُ سُنَّةً. قَالَ

قال الشيخ تقي الدين: وَاتَّفَقَ الْأَثَمَةُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْرَعُ الْجَهْرُ بِهَا، وَتَكْرِيرُهَا، بَلْ مِنْ اعْتَادِهِ، يَنْبَغِي تَأْدِيئُهُ. وَكَذَا: بَقِيَّةُ الْعَادَاتِ.. قَالَ: وَيُعْزَلُ عَنِ الْإِمَامَةِ إِنْ سَمَّيْتَهُ.

الشيخ تقي الدين في «افناوى المصرية»: التلغظ بآيئة بدعة، ولم يفعلها النبي ﷺ ولا أصحابه. وفي «الهدى»: لم يكن النبي ﷺ يقول في أول الوضوء: نويت ارتفاع الحدث، ولا استباحة الصلاة، لا هو، ولا أحد من أصحابه، ولم يرو عنه في ذلك حرف واحد بإسناد صحيح ولا ضعيف. انتهى.

وعبارة من قال: يستحب انضق به. أهو؛ إذ الاستحباب يُصلَقُ على الاستحسان، وعلى الأولى، وعلى المسنون، والسنة إنما تُطلق على سنة النبي ﷺ.

وقال الشرح تقي الدين في قوله: «مَنْ كَذَبَ عَنِّي مُتَعَمِّدًا، فَسَتَوْا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»<sup>[١]</sup>. يَتَنَاوَلُ لِكُلِّ مَنْ أَحْدَثَ مِنْ قَتْلِ نَفْسِهِ شُبَّانًا، وَيَقُولُ. هَذَا سُنَّةٌ. ذكره ابن عروة في المجلد السادس والثمانين من «كواكبه» عن الشيخ تقي الدين. انتهى<sup>[٢]</sup>.

استحبَّ السطوق بها كثيرٌ من المتأخرين. قال في «الإبصار»: وأوجه الثاني: يستحب التبعُّطُ به سرًّا، وهو لمذهب، قدمه في «المروعة»، وجزم به ابن عبيد، و«التلخيص» وابن تميم وابن رزق. قال

[١] أخرجه البخاري (١١٠)، ومسلم (٣) من حديث أبي هريرة.

[٢] من «حاشية التفصيح» (٥٢/١).

(و) يُسَرُّ **(استِصْحَابُ ذِكْرِهَا)**<sup>(١)</sup> أي: النِّيَّةُ؛ بأن يَسْتَحْضِرَهَا في جميع الطهارة؛ لتكونَ أفعالُها كُلُّها مَقْتَرَنَةً بالنِّيَّةِ. **(ويُجْزَى استِصْحَابُ حَكِيمِهَا)** أي: اسِيَّةٌ؛ بأن لا يَتَوَيَّ قَطْعَهَا. فإن عَزَبَتْ عن حَاطِرِهِ: لم يُوَثِّرْ ذَلِكَ في الطَّهَارَةِ، ولا في الصَّلَاةِ. قال المَحْدُّ: إن لم يَتَوَيَّ بِالْغُسْلِ غَيْرَهُ. فَأَمَّا إِنْ قَصَدَ بِهِ تَبَرُّدًا، أَوْ

انزركتني: هو أولى عند كثير من المتأخرين، وكذا قال الشهاب الفتوحي، وهو المذهب. ومنصوص أحمد وجمع محققين خلافه. قال الشيخ تقي الدين: وهو الصواب. وقال في «الفتاوى المصرية»: التلطف بالنِّيَّةِ بدعةٌ، لم يفعلها رسول الله ﷺ ولا أصحابه.

وهي «الهدى» لابن القيم: لم يكن اسي ﷺ يقول في أول الوضوء: نويت ارتفاع الحدث، ولا استباحة الصلاة، لا هو، ولا أحد من أصحابه، ولم يرو عنه في ذلك حرف واحد يسد صحيح ولا ضعيف. انتهى. (ش ع)<sup>[١]</sup>.

(١) قوله: **(ذكرها)** الذِّكْرُ. بضمه ادال وكسرهما، قاله ابن مالك في «مثلته». وقال الكسائي: لذكر بالساكن ضد الإصاات، وذنه مكسورة. وبالقلب: ضد النسيان، وذاله مصمومة. وقال غيرهما: لغتان. (ش ع)<sup>[٢]</sup>.

[١] «كشف القناع» (١/١٩٧).

[٢] «كشف المناع» (١/٢٠٥).

تَنْظُفًا، أَوْ اسْتِحْمَامًا، مَعَ غُرُوبِ النِّيَّةِ عَنْهُ: لَمْ يَحْزَنُ.

(وَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا) أَي: النِّيَّةُ (عَلَى الْوَاجِبِ) أَي: عَلَى أَوَّلِ وَاحِبٍ، وَهُوَ: التَّسْمِيَةُ؛ لِتَشْمَلَهَا النِّيَّةُ. فَلَوْ فَعَلَ شَيْئًا مِنَ الْوَاجِبَاتِ قَبْلَ النِّيَّةِ: لَمْ يُعْتَدَ بِهِ.

(وَيَضُرُّ كَوْنُهُ) أَي: التَّقْدِيمُ (بِرَمَنِ كَثِيرٍ) كَالصَّلَاةِ. فَإِنْ تَقَدَّمَتْ بَيَسِيرٍ: لَمْ يَضُرَّ، كَالصَّلَاةِ.

(وَلَا يَضُرُّ) (سَبْقُ لِسَانِهِ) عِنْدَ تَلْفُظِهِ بِالنِّيَّةِ (بِغَيْرِ قَصْدِهِ) كَقَوْلِ مَنْ أَرَادَ الْوُضُوءَ: تَوَيْتُ الصَّوْمَ؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ مَحَلُّهَا الْقَلْبُ لَا اللِّسَانُ.

(وَلَا إِطَالُهُ) أَي: الْوُضُوءُ. وَفِي نُسَخَةٍ: «إِبْطَالُهَا» أَي: الطَّهَارَةُ، أَوِ النِّيَّةُ (بَعْدَ فَرَاغِهِ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَمَّ صَحِيحًا، وَلَمْ يُوجَدْ مَا يُفْسِدُهُ فِيهِ (أَوْ شَكُّهُ فِيهَا) أَي: اطَّهَارَةً، أَوِ النِّيَّةُ (بَعْدَهُ) أَي: بَعْدَ فَرَاغِهِ. وَكَذَا: سَائِرُ الْعِبَادَاتِ: عَمَلًا بِالْيَقِينِ. فَإِنْ كَانَ الشَّكُّ قَبْلَ فَرَاغِهِ: أُنِيَ بِمَا شَكَّ فِيهِ، وَبِمَا بَعْدَهُ.

وَإِنْ أَبْطَلَ النِّيَّةَ فِي أَثَاءِ نَحْوِ وُضُوءٍ: بَطُلَ مَا مَضَى مِنْهُ.  
وَإِنْ غَسَلَ بَعْضَ أَعْضَائِهِ بِنِيَّةِ الْوُضُوءِ، وَبَعْضُهَا بِنِيَّةِ التَّبَرُّدِ، ثُمَّ أَعَادَ مَا غَسَلَهُ بِنِيَّةِ التَّبَرُّدِ بِنِيَّةِ الْوُضُوءِ: أَحْرَأَ، مَا لَمْ يَطْلُ الْقُصْرُ.  
وَإِنْ كَانَ الشَّكُّ وَهْمًا، كَالْوَسْوَاسِ: لَمْ يَتَقَتَّ إِلَيْهِ.

(فلو نوى<sup>(١)</sup>) بوضوئه: (ما تُسَنُّ لَهُ الطَّهَارَةُ) مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، (كَقِرَاءَةٍ) قُرْبٍ، (وَذِكْرِ) اللَّهِ تَعَالَى، (وَأَذَانٍ، وَنَوْمٍ، وَرَفْعِ شَكٍّ، وَغَضَبٍ، وَكَلَامٍ مُحَرَّمٍ، وَفِعْلٍ مُنْسَلِكٍ) مِنْ مَنَاسِكِ الْحَجِّ. نَصًّا. (غَيْرِ طَوَافٍ) فَإِنَّهُ مِمَّا يَحِبُّ لَهُ الْوُضُوءُ. (و) كـ (جُلُوسٍ بِمَسْجِدٍ<sup>(٢)</sup>)، وَقِيلَ: (وَدُخُولِهِ) وَقَدَّمَ فِي «الرَّعَايَةِ»، (و) قِيلَ: (و) (حَدِيثٍ، وَتَدْرِيسٍ عِلْمٍ) وَقَدَّمَ فِي «الرَّعَايَةِ» أَيْضًا. قَالَهُ فِي «الإِصَافِ». وَفِي «الْمَغْنِيِّ» وَغَيْرِهِ: (وَأَكَلٍ). وَفِي «الْنَهَايَةِ»: (وَزِيَارَةِ قَبْرِهِ ﷺ). وَيَأْتِي: أَنَّهُ يُسَرُّ لَوْطِيٍّ وَأَكَلٍ وَشُرْبٍ، لِحُبِّهِ وَنَحْوِهِ.

(أَوْ) نَوَى بَوُضُوئِهِ: (التَّجْدِيدُ<sup>(٣)</sup> إِنْ سُنَّ<sup>(٤)</sup>) هُ التَّحْدِيدُ؛ (بِأَنَّ

(١) قوله: (فلو نوى) قال في شرحه<sup>١</sup>: لو عبَّر «بالواو» لكان أولى.. قال. «إلغاء» هنا للاستئناف، بمصرلة الواو؛ لأنه ليس قبله ما تنفرع عنه.

(٢) قوله: (وجُلُوسٍ بِمَسْجِدٍ) من هنا إلى قوله: (أو التجديد) ضعيفٌ. قاله (م خ)<sup>[٢]</sup>.

(٣) قوله: (نوى التجديد) لو تشبهه بمن نوى بوضوئه ما يُسَرُّ له، لكان أولى.

(٤) هل تُقَيَّدُ الصَّلَاةُ بِكُونِهَا فَرْضًا، أَوْ أَمْرًا: فَرْضًا كَانَ أَوْ بَعْلًا؟ قال شيخنا: وعلى الشيء يلزم التسلسل في جانب النفس. وقد يقال: لا

[١] أي: الشيخ مصور في «إرشاد أولي البهي» (٦٠/١/١).

[٢] «حاشية الحلوتي» (٨٣/١).



صَلَّى بَيْنَهُمَا) أَي: بَيْنَ الْوُضُوءَيْنِ، وَكَانَ أَحَدُثًا، وَلَكِنْ نَوَى التَّجْدِيدَ؛ (نَاسِيًا حَدَثَهُ<sup>[١]</sup>): ارْتَفَعَ) حَدَّثَهُ بِالْوُضُوءِ الْمَسْنُونِ وَالتَّحْدِيدِ؛ لِأَنَّهُ نَوَى طَهَارَةً شَرْعِيَّةً، فَيَتَّبِعِي أَنْ تَحْصُلَ لَهُ؛ سَخِيرٌ، وَلِأَنَّهُ نَوَى شَيْئًا مِنْ ضَرُورَتِهِ صَبْحَةُ الطَّهَارَةِ، وَهِيَ: الْفَضِيَّةُ الْحَاصِلَةُ لِمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ عَلَى طَهَارَةٍ.

فَإِنْ نَوَى التَّجْدِيدَ عَالِمًا حَدَثَهُ: لَمْ يَرْتَفِعْ؛ لِتَلَاغِيهِ

تَسْدِيسٍ فِي الْحَيْرِ، خُصُوصًا مَعَ كَوْنِهِ تَطَوُّعًا، وَالْمَتَطَوُّعُ أَمِيرٌ نَفْسِهِ.  
(م خ)<sup>[١]</sup>.

(١) قَوْلُهُ: (نَاسِيًا حَدَثَهُ) أَي: حَالَ بَيْنَهُ التَّحْدِيدَ. هَذَا هُوَ الْمُتَبَادِرُ مِنْ عِبَارَةِ الْمُصَنَّفِ، وَإِنْ احْتَمَلَ عَوْدُهُ لِلْمَسَائِلِ لثَلَاثَ. (ش ع)<sup>[٢]</sup>.  
قَوْلُهُ: (نَاسِيًا حَدَثَهُ) مَفْهُومُهُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَالِمًا بِحَدَثِهِ، لَمْ يَرْتَفِعْ؛ لِتَلَاغِيهِ.

قَوْلُهُ: «نَاسِيًا حَدَثَهُ» هُوَ هُوَ حَالٌ مِنْ قَوْلِهِ فِيمَا سَبَقَ: «فَلَوْ نَوَى؟» أَوْ مِنْ قَوْلِهِ هُنَا: «صَلَّى؟» أَوْ مِنْ قَوْلِهِ: «نَوَى» الْمَقْدَرَةُ فِي قَوْلِهِ: «التَّجْدِيدَ» فَقَطْ؟ وَفِي الْقَصْرِ عَلَى الثَّانِيَةِ نَظَرٌ؛ لِعَدَمِ مَا يَمَرِّقُ بَيْنَ هَذِهِ ائِصُورَةِ وَجَمِيعِ مَا قَبْلَهَا، وَإِنْ كَانَ يَفْتَضِيهِ صَنِيعُ شَيْءٍ فِي «شَرْحِهِ»<sup>[٣]</sup>.

[١] «حاشية الحلوتي» (٨٣/١).

[٢] «كشف القناع» (٢٠٠/١).

[٣] انظر: «حاشية الحلوتي» (٨٤/١).

و(لا) يَرْتَفِعُ حَدُّهُ (إِنْ نَوَى طَهَارَةً) وَأَطْلَقَ، (أَوْ) نَوَى (وُضُوءًا وَأَطْلَقَ)؛ بَأَنَّ لَمْ يَتَوَهَّ لِنَحْوِ صَلَاةٍ أَوْ قِرَاءَةٍ أَوْ رَفَعَ حَدَثًا؛ لِعَدَمِ الْإِتْيَابِ بِالنِّيَّةِ الْمَعْتَرَةِ؛ إِذْ لَا تَمْيِيزَ فِيهَا، وَذَلِكَ قَدْ يَكُونُ مَشْرُوعًا وَغَيْرُهُ.

(أَوْ) نَوَى (جُنُبَ الْغُسْلِ وَحْدَهُ) أَي: دُونَ الْوُضُوءِ: فَلَا يَرْتَفِعُ حَدُّهُ الْأَصْغَرُ<sup>(١)</sup>. قَالَ فِي «شَرْحِهِ». وَقَالَ وَاللَّهِ فِي قِطْعَتِهِ عَلَى «الْوَجِيزِ»: يَعْنِي بِ«وَحْدِهِ»: إِطْلَاقَ نِيَّةِ الْغُسْلِ؛ لِأَنَّهُ تَارَةً يَكُونُ عَادَةً، وَتَارَةً يَكُونُ عِبَادَةً.

(أَوْ) نَوَى حُنْطَ الْغُسْلِ (لِمُرُورِهِ) فِي الْمَسْجِدِ: فَإِنَّهُ لَا يَرْتَفِعُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَصْدَ لَا تُشْرَعُ لَهُ الطَّهَارَةُ؛ أَشْبَهَ مَا لَوْ نَوَى بَطَهْرَتِهِ لَسَ ثَوْبٌ وَنَحْوُهُ. قَالَ فِي «شَرْحِهِ».

وَقَالَ ابْنُ قُنْدُسٍ: أَوْ نَوَى الْغُسْلَ لِمُرُورِهِ: لَمْ يَرْتَفِعْ حَدُّهُ الْأَصْغَرُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُتَعَلِّقٌ بِالْجَنَائَةِ.

(١) قَوْلُهُ: (الْغُسْلُ وَحْدَهُ). أَي: دُونَ الْوُضُوءِ. فَلَا يَرْتَفِعُ حَدُّهُ الْأَصْغَرُ؛ قَالَهُ الْمَصْنُفُ: تَبَعًا لِابْنِ بَصْرِ اللَّهِ. وَقَالَ وَلَدُ الْمَصْنُفِ: يَعْنِي بِ«وَحْدِهِ»: إِصْلَاقَ نِيَّةِ الْغُسْلِ، أَي: بَأَنَّ لَا يَقُولُ: عَنْ الْحَدِيثِ الْأَكْبَرِ، أَوْ: لِلصَّلَاةِ، مَثَلًا. وَعَلَيْهِ: فَلَا يَرْتَفِعُ حَدُّهُ الْأَكْبَرُ أَيْضًا. وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ: لَا يَرْتَفِعُ حَدُّهُ مَطْلَقًا؛ لَا الْأَصْغَرُ وَلَا الْأَكْبَرُ. وَعِبَارَةٌ «شَرْحُ الْإِقْبَاعِ»<sup>(١)</sup>: أَي: نَوَى الْغُسْلَ وَأَطْلَقَ، لَمْ يَرْتَفِعْ حَدُّهُ؛ لَا الْأَصْغَرُ وَلَا الْأَكْبَرُ.

(وَمَنْ نَوَى غَسْلًا مَسْنُونًا<sup>(١)</sup>) وَعَلَيْهِ وَاجِبٌ، (أَوْ) نَوَى غَسْلًا (وَاجِبًا) فِي مَحَلٍّ مَسْنُونٍ: (أَجْزَأُ عَنِ الْآخِرِ) كَمَا تَقَدَّمَ فَيَمْنِ نَوَى التَّجْدِيدَ نَاسِيًا.

(وَإِنْ نَوَاهُمَا<sup>(٢)</sup>) أَي: إِنْ وَاجِبٌ وَالْمَسْنُونُ، بِغُسْلٍ وَاحِدٍ: (خَصْلًا) أَي: حَصَلَ لَهُ تَوَابُهُمَا؛ لِأَنَّهُ نَوَاهُمَا. وَالْأَفْضَلُ: أَنْ يَغْتَسِلَ لِلوَاجِبِ أَوَّلًا، ثُمَّ لِلْمَسْنُونِ.

(وَإِنْ تَنَوَّعَتْ أَحْدَاثٌ) أَي: مُوجِبَاتٌ لَوُضُوءٍ، أَوْ غُسْلٍ، (وَلَوْ) وَجَدَتْ (مُتَفَرِّقَةً، تُوجِبُ غَسْلًا<sup>(٣)</sup>، أَوْ) تُوجِبُ (وُضُوءًا. وَنَوَى)

- (١) أَي: إِذَا كَانَ نَاسِيًا لِمَحْدُثٍ الَّذِي أَوْجَبَهُ. ذَكَرَهُ فِي «الْوَجِيرِ». وَهُوَ مُقْتَضَى قَوْلِهِمْ فِيمَا سَقَى: أَوْ نَوَى التَّجْدِيدَ نَاسِيًا حَدَثُهُ. حَصُوصًا وَقَدْ جَعَلُوا ذَلِكَ أَصْلًا لِهَذِهِ، فَقَاسَوْهَا عَلَيْهَا. انْتَهَى «ش ع». (م خ) ١١٠.
- (٢) قَوْلُهُ: (وَإِنْ نَوَاهُمَا) قَالَ الشَّيْخُ عُثْمَانُ: يُعْلَمُ مِنْهُ: أَنَّ اللَّتَيْنِ قَبْلَهَا لَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا ثَبُوتُ مَا نَوَاهُ، وَإِنْ أَجْزَأَ عَنِ الْآخِرِ؛ لِحَدِيثٍ: «وَإِنَّمَا لَكُنْ أَمْرًا مَا نَوَى»<sup>(٢)</sup> وَلَيْسَ مَعْنَى الْأَجْرِ هَا سَقُوطُ الطَّلَبِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَغْتَسِلَ». وَفِي «الْغَايَةِ» خِلَافُهُ، أَي: سَقُوطُ الصَّبِّ.
- (٣) قَوْلُهُ: (تُوجِبُ غَسْلًا) قَالَ عُثْمَانُ<sup>(٣)</sup>: كَالْجَمَاعِ، وَخُرُوجِ الْمَسِيِّ، وَالْحَيْضِ.

[١] «حاشية الحلوي» (١/٨٥).

[٢] تقدم تخريجه (ص ٢١٦).

[٣] انظر: «هداية الرغب» (١/٢٨١).

بُعْثِيهِ أَوْ وُضُوئِهِ (أَخَذَهَا) أَي: الْأَحْدَاثِ، (لَا) إِنْ كَانَتْ نَيْثُهُ: (عَلَى أَنْ لَا يَرْتَفِعَ غَيْرُهُ) أَي: غَيْرُ الْمَوْجِيٍّ مِنَ الْأَحْدَاثِ بِذَلِكَ الْعُضْلِ أَوْ الْوَضُوءِ: (ارْتَفَعَ سَائِرُهَا) أَي: ارْتَفَعَتْ كُلُّهَا؛ لِأَنَّهَا تَتَدَاخَلُ، فَإِذَا نَوَى بَعْضُهَا غَيْرَ مُقَيَّدٍ: رَتَفَعَ جَمِيعُهَا، كَمَا لَوْ نَوَى رَفَعَ الْحَدِيثَ وَأَطْلَقَ وَإِنْ نَوَى رَفَعَ حَدِيثَ مِنْهَا عَلَى أَنْ لَا يَرْتَفِعَ غَيْرُهُ: فَعَلَى مَا نَوَى<sup>(١)</sup>؛ لِحَدِيثِ: «وَمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»<sup>[١]</sup>. وَإِنْ نَوَى رَفَعَ حَدِيثَ يَوْمَ مَثَلًا مَنْ عَلَيْهِ حَدِيثٌ بُولٍ: رَتَفَعَ<sup>(٢)</sup>؛ لَتَدَاخُلِ الْأَحْدَاثِ.

(١) أَي: لَمْ يَرْتَفِعْ سِوَى مَا نَوَاهُ، وَإِلَّا لَزِمَ حُصُولُ عَمَلٍ بِهِ يَنْوَاهُ. (م ص)<sup>[٢]</sup>.

(٢) قَوْلُهُ: (وَإِنْ نَوَى رَفَعَ حَدِيثَ يَوْمَ مِنْ عَلَيْهِ حَدِيثٌ بُولٍ، ارْتَفَعَ) لَكِنْ لَا يُصَلِّي بِهَذِهِ الصَّهَارَةِ؛ لِبَقَاءِ غَيْرِ مَا قَيَّدَ بِهِ مِنَ الْأَحْدَاثِ (م خ)<sup>[٣]</sup>.



[١] تقدم تحريجه (ص ٢١٦)

[٢] «كشف الفناع» (٢٠٣/١)، ولتعليق ليس في (أ).

[٣] «حاشية الحلوتي» (٨٥/١).

## (فَصْلُ)

(وَصِفَةُ الْوُضُوءِ) أَي: كَيْفِيَّتُهُ لِكَامِلَةٍ<sup>(١)</sup>:

(أَنْ يَنْوِيَ) رَفَعَ الْحَدَّثَ، أَوْ اسْتَبَاحَةَ نَحْوِ صَلَاةٍ، أَوْ الْوُضُوءَ لَهَا.

(ثُمَّ يُسَمِّي) فَيَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ؛ لَمَّا تَقَدَّمَ. (وَيَعْمِلُ كَفَّيْهِ)<sup>(٢)</sup>

ثَلَاثًا؛ لَمَّا سَبَقَ.

(ثُمَّ يَتَمَضَّمُصْ، ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا) إِنْ شَاءَ مِنْ سِتٍّ، وَإِنْ

شَاءَ مِنْ ثَلَاثٍ. (و) كَوْنُهُمَا (مِنْ غَرْفَةٍ) وَاحِدَةٍ: (أَفْضَلُ)<sup>(٣)</sup> نَصٌّ

## فصل

(١) وَهُوَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْوَاجِبِ وَالْمَسْنُونِ.

(٢) تَشْيِهُ كَفٍّ، وَالْكَفُّ مَوْثِقَةٌ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا نَكَفَتْ الْأَدَى عَنِ

الْبَدَنِ، وَتَدْفَعُ الضَّرَرَ عَنْهُ. (عَوْضُ)<sup>[١]</sup>.

(٣) وَقَالَ فِي «مَجْمَعِ الْحَرِيرِ»: «وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَتَمَضَّمُصْ، ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ مِنْ

الْغَرْفَةِ، ثُمَّ ثَانِيًا كَذَلِكَ مِنْهَا، أَوْ مِنْ غَرْفَةٍ ثَالِثَةٍ<sup>[٢]</sup>، وَكَذَلِكَ يَفْعَلُ ثَالِثًا.

وَصَحَّحَهُ الْمُحَدِّثُ فِي «مُشْرَحِهِ»<sup>[٣]</sup>.

كَيْفِيَّةُ الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ: خَمْسَةٌ أَوْجَه:

الْأَوَّلُ<sup>[٤]</sup>: يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا غَرْفَةً يَتَمَضَّمُصْ مِنْهَا ثَلَاثًا، وَيَسْتَنْشِقُ ثَلَاثًا.

[١] «فتح وهاب المأرب» (١١٧/١)

[٢] فِي الْمُسَخَّطِينَ الْأَصْلَ، (أ): «ثَانِيَةً». وَالتَّصْرِيحُ مِنَ «الْإِنْصَافِ».

[٣] انظر: «الإنصاف» (٣٢٤/١).

[٤] سَقَطَتْ «الْأَوَّلُ» مِنَ الْأَصْلِ، (أ)، وَالتَّصْرِيحُ مِنَ «عَمْدَةِ الْقَرِيِّ».

عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِ؛ لِحَدِيثِ عَلِيٍّ: أَنَّهُ تَوَضَّأَ، فَمَضْمَضَ ثَلَاثًا، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا يَكْفٌ وَاحِدٌ، وَقَالَ: هَذَا وُضُوءُ بَيْنَكُمُ ﷺ. رَوَاهُ أَحْمَدُ<sup>[١]</sup>.

وَيَشْهَدُ لِلثَّلَاثِ: حَدِيثُ عَلِيٍّ<sup>(١)</sup> أَيْضًا، أَنَّهُ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا بِثَلَاثِ عَرَفَاتٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>[٢]</sup>.

وَيَشْهَدُ لِلسُّتِّ: حَدِيثُ صَحَّةِ بْنِ مُضَرِّفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَدِّهِ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْصِلُ بَيْنَ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>[٣]</sup>. وَوُضُوءُهُ كَانَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، فَلَزِمَ كَوْنُهُ مِنْ سِتٍّ.

اتَّابِي: أَنْ يُدْخَلَ الْمَاءُ فِي فِيهِ مَرَّةً، ثُمَّ أَبْعَدَ مَرَّةً، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الْفَمِ، ثُمَّ إِلَى الْأَنْفِ، كُلُّ ذَلِكَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى إِلَى الثَّلَاثِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ. اثْلَاثٌ: ثَلَاثُ عَرَفَاتٍ لِكُلِّ، يَقْسُمُهَا إِلَى الْفَمِ وَالْأَنْفِ. اَرْبَعٌ: عَرَفَتَيْنِ، كُلُّ وَاحِدَةٍ لَوَاحِدٍ، لِكُلِّهَا يُدْخِلُهَا فِي ثَلَاثِ مَرَّاتٍ. وَالْحَامِسَةُ سِتُّ عَرَفَاتٍ، ثَلَاثٌ لِهَذَا، وَثَلَاثٌ لِلذَلِكَ. مِنْ «شَرْحِ ابْنِ خَارِ»<sup>[٤]</sup>.

(١) قَوْلُهُ: (حَدِيثُ عَلِيٍّ) الطَّاهِرُ أَنَّهُ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ؛ لِأَنِّي سَمِعْتُ

[١] أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «زَوَائِدِ الْمُسْنَدِ» (٢/٢٨٩) (٩٩٨).

[٢] أَخْرَجَهُ ابْنُ خَارِ (١٨٥). وَمُسْنَدُ (٢٣٥) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَلَيْسَ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ.

[٣] أَبُو دَاوُدَ (١٣٩). وَضَعْفُهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «ضَعِيفُ أَبِي دَاوُدَ» (١٨).

[٤] «عَمَلَةُ الْقَارِي» (٢/٢٦٤).

(وَيَصِحُّ أَنْ يُسَمِّيَا) أي: المضمضة والاستنشاق: (فرضين<sup>(١)</sup>)؛

حديث عليّ في الصحيح، وعزا هذا اللفظ في «المغني»<sup>[١]</sup> إلى رواية عبد الله بن زيد.

ومذهب مالك والشافعي: أن المضمضة والاستنشاق سنة في الطهرتين، وهو رواية عن أحمد. وعنه روايه أخرى: يجدن في الكبرى فقط، ووفقاً لأبي حنيفة.

(١) قال في «الفروع» و«الإصناف»<sup>[٢]</sup>، في المضمضة والاستنشاق: هل يسميان فرضاً؟ وهل يسقطان سهواً؟ على روايتين.

قال الموفق ولشارح: هذا الخلاف مني عن اختلاف الروايتين في الواجب، هل يسمي فرضاً؟ قالوا: وصحيح أنه يسمي فرضاً، فيسميان فرضاً.

ثم قال في «الإصناف»: اختلف الأصحاب<sup>[٣]</sup>: هل لهذا الخلاف فائدة، أم لا؟

فقر جماعة من الأصحاب: لا فائدة له. ومتى قلنا بوجوبهما، لم يصح الوضوء بتركهما عمداً ولا سهواً.

وقامت طائفة: إن قلنا: الموجب لهما الكتاب، لم يصح الوضوء بتركهما عمداً ولا سهواً. وإن قلنا: الموجب لهما السنة، صح وضوءه مع السهو. وهذا اختيار ابن الزغوني.

[١] «المعني» (١٧٠/١).

[٢] «الفروع» (١٧٤/١)، «الإصناف» (٣٢٦/١).

[٣] سقطت «احد الأصحاب» من الأصل، (ت)، والمنسب من «الإصناف».

إِذِ الْفَرَضُ وَالْوَاجِبُ وَاحِدٌ<sup>(١)</sup>، وهما وَاجِبَانِ فِي الْوُضُوءِ وَالْعُسْبِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ أَوَّلَ الْبَابِ، وَلِحَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «الْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ مِنَ الْوُضُوءِ الَّذِي لَأَنْدَ مِنْهُ»<sup>[١]</sup>. رَوَاهُ أَبُو سَكْرِ فِي «الشَّافِي»، وَلِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ. وَفِي حَدِيثِ لَقِيطِ بْنِ صَرَّةَ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ، فَتَمَضَّمْ». أخرجهما الدَّارِقُطَنِيُّ<sup>[٢]</sup>. وَلَأَنَّ الَّذِينَ وَضَعُوا وَضْعَهُ عَلَيْهِ سَلَامٌ، ذَكَرُوا: أَنَّهُ تَمَضَّمْ وَاسْتَنْشَقَ. وَمُدَاوَمَتُهُ عَلَيْهِمَا تَدُلُّ عَلَى رُجُوبِهِمَا؛ لِأَنَّ فَعْلَهُ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ بَيِّنًا لِأَمْرِهِ تَعَالَى.

(ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ) ثَلَاثًا. وَحَدُّهُ: (مِنْ فَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ، الْمُعْتَادِ غَالِبًا)، فَلَا عِبْرَةَ بِالْأَفْرَجِ - بِالْفَاءِ -؛ الَّذِي نَبَتَ شَعْرُهُ فِي بَعْضِ جَبْهَتِهِ. وَلَا بِالْأَحْنَحِ؛ الَّذِي انْحَسَرَ شَعْرُهُ عَنْ مُقَدِّمِ رَأْسِهِ. (إِلَى النَّازِلِ مِنَ اللَّحْيَيْنِ) بَفَتْحِ اللَّامِ وَكُسْرِهَا، وَهُمَا: عِضْمَانِ فِي أَسْفَلِ وَجْهِهِ، قَدْ اكْتَنَفَاهُ. (وَالذَّقْنُ)<sup>(٢)</sup>: فَجَمْعُ اللَّحْيَةِ (طَوَلًا) نُصِبَ: عَلَى التَّمْيِيزِ.

وَحُكِيَ عَنْ أَحْمَدَ رَوَاتِنِ: هَلْ وَجُوبُهُمَا يَكْتُبُ أَوْ السَّنَةُ؟.

(١) وَابْنُ عَقِيلٍ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْفَرَضِ وَالْوَاجِبِ.

(٢) الذَّقْنُ: بِفَتْحِ الدَّالِ وَالْقَافِ.

[١] أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدَى فِي «الْمَكَامِلِ» (٢٦٦/٣)، وَالدَّارِقُطَنِيُّ (٨٤١/١)، وَالسَّهْمِيُّ (٥٢/١)، وَصَوَّبَ الدَّارِقُطَنِيُّ إِسْرَافَهُ.

[٢] فِي «سَنَةِ». لِأَوَّلِ (٨٧/١)، وَالثَّانِي (١٠١/١) لَكِنْ مِنْ حَدِيثِ بَنِي عَاسٍ، لَا مِنْ حَدِيثِ لَقِيطَ.



فَيَحِبُّ غَسْلَ ذَلِكَ (مَعَ مُسْتَرِيلٍ) شَعْرِ (اللَّحْيَةِ) بِكَسْرِ اللَّامِ، طَوْلًا، وَمَا خَرَجَ مِنْهُ عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ، عَرْضًا؛ لِأَنَّ اللَّحْيَةَ تُشَارِكُ الْوَجْهَ فِي مَعْنَى التَّوَحُّجِ وَالْمُوَاجَهَةِ، بخلاف ما نَزَلَ مِنَ الرَّأْسِ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُشَارِكُ الرَّأْسَ فِي التَّرَوُّسِ.

(و) حَدُّ الْوَجْهِ: (مِنَ الْأُذُنِ إِلَى الْأُذُنِ عَرْضًا) أَي: مَا بَيْنَ الْأُذُنَيْنِ، فَهُمَا لَيْسَا بِهِ<sup>(١)</sup>. وَأَمَّا إِضَافَتُهُمَا إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ بِسْمِ اللَّهِ: «سَجَدَ وَجْهِي لِمَنْ خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>. فَلَمْ يُجَاوِزْهُ. وَلَمْ يُقَلِّ عَنْ أَحَدٍ مِمَّنْ يُعْتَدُّ بِهِ أَنَّهُ غَسَلَهُمَا مَعَ الْوَجْهِ. (فَيَدْخُلُ) فِيهِ: (عِذَارٌ، وَهُوَ: شَعْرٌ نَابَتْ عَلَى عَظْمٍ نَاتِيٍّ يُسَامِتُ) أَي: يُحَادِي (صِمَاحٌ) بِكَسْرِ الصَّادِ (الْأُذُنِ) يُ: خَرَقَهَا.

(و) يَدْخُلُ فِيهِ أَيْضًا: (عَارِضٌ: وَهُوَ مَا تَحْتَهُ) أَي: الْعِذَارُ (إِلَى دَقَنِ). فَهُوَ: مَا نَبَتْ عَلَى اخْتِدِّ وَالْحَيَّيْنِ. قَالِ الْأَصْمَعِيُّ: مَا جَاوَزَتْهُ<sup>(٢)</sup> الْأُذُنُ: عَارِضٌ.

(١) وَذَهَبَ الرَّهْرِيُّ إِلَى أَنَّهُمَا مِنْ لَوْحَةٍ؛ لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ، وَفِيهِ: «وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ»<sup>(١)</sup>.. إلخ.

(٢) نَسَخَهُ: «مَا حَاوَزَ وَتَدَّ الْأُذُنُ عَارِضٌ» وَلَعَلَّهَا أَصُوبٌ. (حَطَّه)<sup>(٣)</sup>.

[١] أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٧١) مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ.

[٢] أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٧١) مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

[٣] اِتِّعْلِقَ مِنْ زِيَادَاتِ (ب).

و(لا) يدخُلُ فيه: (صُدْعٌ) بضم الصاد (وهو: ما فوق العذار، يُحاذي رأس الأذن، وينزلُ عنه قليلاً)، بل هو من الرأس؛ لأنَّ في حديث الرُّبِيع: أنَّ النَّسِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَصُدْعِيهِ وَأُذُنِيهِ مَرَّةً وَاحِدَةً. رواه أبو داود<sup>[١]</sup>. ولم ينقل أحدٌ أنَّه غَسَّه مع الوجه

(ولا) يدخُلُ: (تَحْدِيفٌ)<sup>(١)</sup>، (وهو): الشعرُ (الخارجُ إلى طرفي الجيبِ في جانبي الوجه بين النَّزْعَةِ) بفتح الزاي، وقد سُكِرَ (ومنتهى العذار)؛ لأنَّه شعرٌ مُنْصِلٌ بِشَعْرِ الرَّأْسِ، ثم يخرج عن حدِّه، أشبه الصُّدْعَ.

(ولا) يدخُلُ في الوجه أيضاً: (النَّزَعَتَانِ، وهما: ما انحسَرَ عنه الشعرُ من جانبي الرأسِ) أي: جانبي مُقَدِّمِهِ؛ لأنَّه لا يحصلُ بهما المواجهَةُ، ويدخُلُ ذلك في الرأسِ؛ لأنَّه ما تَرَأْسَ وعلا. والإضافةُ إلى الوجه في قولِ الشاعر:

فلا نكيجي إنْ فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا أَغْمَ انْقَفَا والوجهُ ليس بأزْعَا  
لِلْمُجَاوِزَةِ.

(١) واحتار ابنُ حامِدٍ دخول الصُّدْعِ والتَّحْدِيفِ في الوجه. وقيل: التَّحْدِيفُ من الوجه، دون الصُّدْعِ. اختاره في «المغني». وقال ابنُ عقيل: الصُّدْعُ من لوجه<sup>[٢]</sup>.

[١] أخرجه أبو داود (١٢٩). وحسنه الألباني.

[٢] «الإنباف» (٣٣١/١)، ولتعلق مكرر في الأصل، (٢).

«تَمَتَّةٌ»: يُسْتَحَبُّ تَعَاهُدُ التَّفْصِيلِ بِغَسْلِ، وهو: مَا بَيْنَ الدَّحِيَّةِ وَالْأُدْبِ. نَصًّا.

(وَلَا يُجْزَى غَسْلُ ظَاهِرِ شَعْرِ) فِي الْوَجْهِ، يَصِفُ الْبَشْرَةَ؛ لِأَنَّهَا طَاهِرَةٌ تَحْصُلُ بِهَا الْمَوَاجَهَةُ، فَوَجِبَ غَسْلُهَا، كَلَّتِي لَا شَعْرَ فِيهَا. وَوَجِبَ غَسْلُ الشَّعْرِ مَعَهَا؛ لِأَنَّهُ هِيَ مَحَلُّ الْقَرَصِ، فَتَبِعَهَا.

(إِلَّا أَنْ) يَكُونَ الشَّعْرُ كَثِيفًا (لَا يَصِفُ الْبَشْرَةَ) فَيُجْزِئُهُ غَسْلُ طَاهِرِهِ؛ حَصَوِي الْمَوَاجَهَةِ بِهِ دُونَ الْبَشْرَةِ تَحْتَهُ، فَتَعَنَّقَ الْحُكْمُ بِهِ.

(وَيُسَنُّ تَخْلِيلُهُ)؛ لَمَّا تَقَدَّمَ فِي الشُّنَنِ. فَإِنْ كَانَ نَعَضُ شَعْرِهِ كَثِيفًا، وَبَعْضُهُ خَفِيفًا؛ فَلِكُلِّ حُكْمُهُ. وَفِي «الرَّعَايَةِ»: يُكْرَهُ غَسْلُ بَاطِلِهَا. وَصَحَّحَهُ فِي «الْإِنْصَافِ». وَتَبِعَهُ فِي «الْإِقْسَاعِ».

(وَلَا) يُسَنُّ (غَسْلُ دَاخِلِ عَيْنٍ) فِي وُضُوءٍ، وَلَا عُشِي، بَلْ يُكْرَهُ؛ لِأَنَّهُ سَمٌ يُقْلَعُ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْلُهُ. وَلَا الْأَمْرُ بِهِ.

(وَلَا يَحِبُّ) غَسْلُهُ (مِنْ نَجَاسَةٍ، وَلَوْ أَمِنَ الضَّرَرَ) فَيُعْفَى عَنْ نَجَاسَةِ بَعِينٍ، وَيَأْتِي.

وَيُسْتَحَبُّ تَكْثِيرُ مَاءِ الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ عُضُونًا - حَمْعُ عُضْنٍ، وَهُوَ: الشَّشِي وَدَوَاحِلُ، وَخَوَارِجُ؛ لِيَصِلَ الْمَاءُ إِلَى جَمِيعِهِ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ مَرْفُوعًا: وَكَانَ يَتَعَاهَدُ الْمَاقِئِينَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ<sup>(١)</sup>. وَهُمَا: تَنْبِيَةُ

[١] أخرجه أحمد (٥٥٥/٣٦) (٢٣٢٢٣). وضعه الألباني.

الماق: مجزى الدَّمْع من العين.

(ثُمَّ) بَعْدَ غَسْلِ وَجْهِهِ (يَعْسِلُ يَدَيْهِ مَعَ مِرْفَقِيهِ<sup>(١)</sup>) ثَلَاثًا؛ لِمَا تَقَدَّمَ. (و) مَعَ (أَصْبَعٍ زَائِدَةٍ. و) مَعَ (يَدٍ أَصْلُهَا مَحَلُّ الْفَرْضِ)؛ لِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِمَحَلِّ الْفَرْضِ، أَشْبَهَ التَّوَسُّلَ، (أَوْ) يَدٍ أَصْلُهَا (بِغَيْرِهِ) أَي: غَيْرِ مَحَلِّ الْفَرْضِ؛ بِأَنَّهُ تَدَلَّى لَهُ ذِرَاعَانِ يَتَدَيَّنِ مِنَ الْعَضْدِ، (وَلَمْ تَتَمَيَّزْ) الزَّائِدَةُ مِنْهُمَا. فَيَعْسِلُهُمَا؛ لِيُخْرِجَ مِنْ أَوْجُوبِ بَيَقِينَ، كَمَا لَوْ تَنَجَّسَتْ إِحْدَى يَدَيْهِ وَجْهَلَهَا.

(و) مَعَ (أَظْفَارٍ) وَلَوْ طَالَتْ؛ لِأَنَّهَا مُتَّصِلَةٌ بِيَدِهِ جِلْقَةً، فَدَخَلَتْ فِي مُسَمًّى الْيَدِ.

(وَلَا يَضُرُّ وَسُخٌّ يَسِيرٌ تَحْتَ ظُفْرِ وَنَحْوِهِ<sup>(٢)</sup>) كَدَاخِلِ أُنْفِهِ (يَمْنَعُ وَضُوءُ الْمَاءِ)؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَكْثُرُ وَقَوْعُهُ عَادَةً، فَمَنْ لَمْ يَصْبَحْ الْوُضُوءُ مَعَهُ لَبِثَتْهُ عَلَيْهِ السَّلَام: إِذَا لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَّانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ. وَالْحَقُّ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ بِهِ كُلُّ يَسِيرٍ مَنَعٌ، حَيْثُ كَانَ مِنْ ابْتَدَنِ، كَذِمٍ وَعَجِيزٍ وَنَحْوِهِمَا، وَاخْتَارَهُ.

وَإِنْ ثَقُلَتْ جِلْدَةٌ مِنَ الذَّرَاعِ، وَتَدَلَّتْ مِنَ الْعَضْدِ: لَمْ يَجِبْ غَسْلُهَا؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْفَرْضِ. وَبِالْعَكْسِ: يَجِبُ غَسْلُهَا؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ فِي مَحَلِّ الْفَرْضِ.

(١) قوله: (مِرْفَقِيهِ): بكسر الميم وفتح الفاء، وبالعكس.

(٢) وكذا ما يكونُ يَسْفُوقُ الرِّحْلَ مِنَ الْوَسْخِ، يُعْفَى عَنْهُ.

وإنْ تَقَلَّصْتَ مِنْ أَحَدِ امْتَحَسِينَ، وَالتَّحَمَ رَأْسُهَا بِالْآخِرِ: وَحَبَّ  
عَسَلٌ مَا حَاذَى مَحَلَّ الْقَرَضِ مِنْ ظَاهِرِهَا وَبَاطِنِهَا وَمَا تَحْتَهَا، دُونَ مَا  
لَمْ يُحَاذِهِ.

وَعَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ يَدٌ زَائِدَةٌ أَصْلُهَا بِغَيْرِ مَحَلِّ الْقَرَضِ،  
وَتَمَيَّزَتْ: لَمْ يَجِبْ غَسْلُهَا، قَصِيرَةٌ كُنْتَ أَوْ طَوِيلَةً.

(وَمَنْ خُلِقَ بِلا مِرْفَقٍ: غَسَلَ إِلَى قَدْرِهِ) أَي: الْمِرْفَقِ (فِي غَالِبِ  
النَّاسِ)؛ الْخَاقِ لِلتَّائِدِ بِالْغَالِبِ.

(ثُمَّ يَمْسَحُ جَمِيعَ ظَاهِرِ رَأْسِهِ) بِالْمَاءِ. فَلَوْ مَسَحَ الْبَشْرَةَ: لَمْ  
يُجْزِئُهُ<sup>(١)</sup>، كَمَا لَوْ غَسَلَ بَاطِنَ اللَّحْيَةِ.

وَلَوْ حَقَّ الْبَعْضُ، فَتَرَكَ عَلَيْهِ شَعْرٌ مَا لَمْ يَحْلِقْ: أَحْزَأَةُ الْمَسْحِ عَلَيْهِ.  
وَإِنْ مَسَحَ عَلَى مَعْقُوصٍ بِمَحَلِّ الْقَرَضِ، وَلَوْ لَا الْعَقْصُ لَنَزَلَ عَنْهُ:  
لَمْ يُجْزِئْهُ: لَعُرُوصِ الْعَقْصِ. ذَكَرَهُ الْمَجْدُ. وَكَذَا: لَوْ مَسَحَ عَلَى  
مَخْضُوبٍ بِمَا يَمْتَنِعُ وَصُولُ الْمَاءِ إِلَيْهِ.

وَحَدُّ الرَّأْسِ: (مِنْ حَدِّ الْوَجْهِ) أَي: مِنْ مَنَائِبِ شَعْرِ الرَّأْسِ الْمَعْتَادِ  
عَالِثًا (إِلَى مَا يُسَمَّى قَفَا) بِالْقَصْرِ. وَهُوَ: مُؤَخَّرُ الْعُنُقِ.

(وَالْبَيَاضُ فَوْقَ الْأَذْنَيْنِ مِنْهُ) أَي: الرَّأْسِ، فَيَجِبُ مَسْحُهُ. وَذَكَرَ

(١) قوله: (فلو مسح البشرة، لم يُجْزِئْهُ) فإن فقدَ شعره مسحَ بشرته، وإن  
فقدَ بعضه مسحَهُم. أَي: مسحَ ما بقي من الشعر، وبشرة ما فقدَ  
شعره.

بعضهم أنه ليس من الرأس إجمالاً.

(يُمَرُّ يَدَيْهِ مِنْ مُقَدِّمِهِ) أي: الرأس (إِلَى قَفَا، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا) إِلَى مُقَدِّمِهِ؛ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا، وَدَبَّرَ، بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ، ثُمَّ دَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَا، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَارِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ<sup>[١]</sup>. رواه الجماعة. فظاهره: لَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ حَافَ ابْتِشَارَ شَعْرِهِ وَغَيْرِهِ. وَمَشَى عَلَيْهِ فِي «الْإِقْنَاعِ» وَغَيْرِهِ.

(ثُمَّ) يَأْخُذُ مَاءً جَدِيدًا لِأُذُنَيْهِ، وَ(يُدْخِلُ سَبَابَتَيْهِ فِي صِمَاخِي أُذُنَيْهِ، وَيَمْسَحُ بِإِبْهَامَيْهِ ظَاهِرَهُمَا)؛ لِمَا فِي النَّسَائِيِّ<sup>[٢]</sup> عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ، بِطَنِيهِمَا بِاسَّبَاتَيْنِ، وَظَاهِرِهِمَا بِإِبْهَامَيْهِ. قَالَ فِي «الشَّرْحِ»: وَلَا يَجِبُ مَسْحُ مَا اسْتَتَرَ بِالْعَصَارِيفِ<sup>[٣]</sup>؛ لِأَنَّ الرِّئَاسَ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ لَا يَجِبُ مَسْحُ مَا اسْتَتَرَ مِنْهُ بِالشَّعْرِ، فَالْأُذُنُ أَوْلَى.

(١) قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»<sup>[٣]</sup> وَاغْضُرُوف: دَاخِلُ قُوفٍ لِأُذُنٍ. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: قُوفُ الْأُذُنِ: بِالضَّمِّ أَعْلَاهَا، أَوْ مُسْتَدِيرُ سَمِّهَا. أَيْ: حَرْفُهَا.

[١] تقدم بخرجه (ص ٢١٥).

[٢] انسائي (١٠١، ١٠٢). وصححه الألباني في «الإرواء» (٩٠).

[٣] «القاموس المحيط» (٣/١٧٩، ١٨٨).

(وَيُجْزَى) الْمَسْحُ لِلرَّأْسِ وَالْأُذُنِ (كَيْفَ مَسَحَ، وَ) يُجْزَى الْمَسْحُ  
أَيْضًا (بِحَائِلٍ) كَحِرْقَةٍ وَخَشَبَةٍ مَبْلُولَتَيْنِ؛ لَعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى:  
﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [البقرة: ٦٠].

وَلَا يُجْزَى وَضْعُ يَدِهِ أَوْ نَحْوِ حِرْقَةٍ مَبْلُولَةٍ عَلَى رَأْسِهِ، أَوْ بَلِّ  
حِرْقَةٍ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ مَسَحٍ. (وَ) يَجْزَى (غَسَلَ) رَأْسَهُ. زَادَ فِي  
«الرَّعَايَةِ»، وَ«الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ»، «وَالْإِقْنَاعُ»: وَيُكْرَهُ مَعَ إِمْرَارِ يَدِهِ؛  
لِحَدِيثِ مُعَاوِيَةَ: أَنَّهُ تَوَضَّأَ لِنَاسٍ كَمَا رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ، فَلَمَّا بَلَغَ  
رَأْسَهُ عَرَفَ عَرَفَةً مِنْ مَاءٍ، فَتَلَقَّاهَا بِشِمَالِهِ، حَتَّى وَضَعَهَا عَلَى وَسْطِ  
رَأْسِهِ، حَتَّى قَطَرَ امْمَاءُ، أَوْ كَاذَ يَقْطُرُ، ثُمَّ مَسَحَ مِنْ مُقَدِّمِهِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ.  
وَمِنْ مُؤَخَّرِهِ إِلَى مُقَدِّمِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>. فَإِنْ لَمْ يُبْرِمْ يَدَهُ: لَمْ يُجْزَئْهُ؛  
لَعَدَمِ الْمَسَحِ.

(أَوْ) أَيِ: وَيُجْزَى (إِصَابَةُ مَاءٍ) رَأْسَهُ مِنْ نَحْوِ مَطَرٍ (مَعَ إِمْرَارِ  
يَدِهِ)؛ لَوُجُودِ الْمَسَحِ بِمَاءٍ طَهُورٍ. فَإِنْ لَمْ يُبْرِمْهَا: لَمْ يُجْزَئْهُ.  
وَالْأُذُنَانِ فِي ذَلِكَ: كَالرَّأْسِ.

وَلَا يُسْتَحَبُّ تَكَرُّارُ مَسَحٍ، وَلَا مَسْحُ عُقَى.  
(ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ مَعَ كَعْبِيهِ<sup>(٢)</sup>) ثَلَاثًا، (وَهُمَا الْعِظْمَانِ النَّاتِيَانِ)

(١) قَوْلُهُ: (مَعَ كَعْبِيهِ) وَنَقَلَ الْقُرْفِي عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ: أَنَّهُ يَبْغَى خَنْمُ  
أَيْدِيهِ وَالرِّجْلَيْنِ بِالْمَرْفُقَيْنِ وَالْكَعْبَيْنِ؛ مُوَافَقَةً لِلْعَايَةِ الْقُرْآنِيَّةِ؛ تَأْدِبًا.

[١] أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٢٤). وَصَحَّحَهُ الْأَسَاسِي.

في أسفل الساق من حائني القدم. قال أبو عبيد: الكعب: هذا ادي في أصلي القدم، مُتَّهَى السَّاقِ، بِمِزْلَةٍ كَعَابِ الْقَنَا.  
 وقوله تعالى: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]، حُجَّةٌ لِدَلَالَةِ، أَي. كُلُّ رَجُلٍ يُعَسِّلُ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، وَهُوَ أَرَادَ حَمِيصَ الْأَرْجُلِ، لِدَكْرِهِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ. كَمَا قَالَ: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦].  
 وَيُصْبُ الْمَاءُ يُمْنَى يَدَيْهِ عَلَى كِلْتَا رِجْلَيْهِ، وَيَغْسِلُهُمَا بِالْيَسْرِ نَدْبًا.

والأولى: تَرْكُ الْكَلَامِ عَلَى الْوُضُوءِ. وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ: لَا بُكَرَةَ السَّلَامُ عَلَيْهِ، وَلَا رُدَّهُ.

(وَالْأَقْطَعُ مِنْ مَفْصِلِ مِرْفَقٍ) الْمَفْصِلُ: بَفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ الضَّادِ. وَالْمِرْفَقُ: بِكَسْرِ الْمِيمِ، وَفَتْحِ الْقَاءِ، وَيَجُوزُ فَتْحُ الْمِيمِ، وَكَسْرُ الْقَاءِ.  
 (و) مِنْ مَفْصِلِ (كَعْبٍ: يَغْسِلُ طَرْفَ عَظْمٍ. (و) طَرْفَ (سَاقٍ) وَجُوتًا؛ لِأَنَّهُ بَاقِي مَحَلِّ الْفَرْصِ.

(و) الْأَقْطَعُ (مِنْ دُوبِهِمَا) أَي: دُوبِ مَفْصِلِ مِرْفَقٍ وَكَعْبٍ: يَعْبَسُ (مَا نَقِيَ مِنْ مَحَلِّ فَرْصٍ)؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ، فَاتُّوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>[١]</sup>.



وَعَلِمَ مِنْهُ: أَنَّ الْأَقْطَعَ مِنْ فَوْقِ مَقْصِلِ مِرْفَقٍ وَكَعْبٍ لَا عَسَلَ عَلَيْهِ،  
لَكِنْ يُسْتَحَبُّ لَهُ مَسُّ مَحَلِّ الْقَطْعِ بِالْمَاءِ؛ شَلًّا يَخْلُو الْعُضْوُ عَنْ  
طَهَارَةٍ.

(وَكَذًا) أَي: كَالْوُضُوءِ فِي ذَلِكَ: (تَيْمُّمٌ). وَالْأَقْطَعُ مِنْ مَقْصِلِ  
كَفٍّ: يَمْسَحُ مَحَلَّ الْقَطْعِ بِاشْتِرَافٍ، وَإِنْ كَانَ مِنْ دُونِهِ: مَسَحَ مَا تَقِيَ  
مِنْ مَحَلِّ فَرَضٍ.

وَإِنْ وَجَدَ أَقْطَعَ وَنَحَوَهُ مَنْ يَوْضُئُهُ بِأَجْرَةٍ مِثْلٍ، وَقَدِرَ عَلَيْهَا بِلَا  
ضَرَرٍ: لَزِمَهُ. فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ، وَوَحَدَ مَنْ يُتِمُّهُ: لَزِمَهُ. وَإِنْ لَمْ يَجِدْ:  
صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ، وَلَا إِعَادَةَ. وَاسْتِجْدَاءً: مِثْلُهُ. وَنَ تَرَعَّ  
بِتَطْهِيرِهِ: لَزِمَهُ ذَلِكَ.

(وَسُنَّ لِمَنْ فَرَّغَ) مِنَ وَضُوءٍ<sup>(١)</sup>. قَالَ فِي «الْمَائِقِ»: وَعُسِلَ: (رَفَعَ)  
بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ. وَقَوْلُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ،

وَقَالَ ابْنُ شَعْبَانَ الْمَالِكِيُّ: السُّنَّةُ فِي عَسَلِ الْأَعْضَاءِ أَنْ يَبْدَأَ مِنْ أَوَّلِهَا،  
فَإِنْ بَدَأَ مِنْ أَسْفَلِهَا أَجْزَأَهُ. وَشَسَّ مَا فَعَلَ، فَإِنْ كَانَ عَلِمًا لَبِمَ عَنِ  
ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا عَلِمَ<sup>[١]</sup>.

(١) قَوْلُهُ: (وَسُنَّ.. إلخ) قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»<sup>[٢]</sup>: وَيَتَوَجَّهُ ذَلِكَ بَعْدَ الْعُسَلِ،  
وَلَمْ يَذْكُرْهُ.

[١] انظر: «مواهب الجليل في شرح مختصر خليل» (٩٧/٢).

[٢] «الفرع» (١٨٧/١).

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ<sup>(١)</sup>؛ حَدِيثٌ عَمَرَ مَرْفُوعًا: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ، فَيُبَلِّغُ أَوْ يُسَبِّحُ الْوُضُوءَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ التَّمَايُتِ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَاتْرَمَذِيُّ<sup>[١]</sup>، وَزَادَ «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ». وَرَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>[٢]</sup>. وَفِي بَعْضِ رِوَايَاتِهِ: «فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ رَفَعَ نَظْرَهُ إِلَى السَّمَاءِ». وَسَاقَ الْحَدِيثَ. زَادَ فِي «الْإِقْنَاعِ»: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ»؛ لِحَدِيثِ النَّسَائِيِّ<sup>[٣]</sup> عَنْ أَبِي سَعِيدٍ. (وَبَيَّاحُ) لِمُتَوَضِّئٍ: (تَنْشِيفٌ)؛ لِحَدِيثِ سَلَمَانَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَوَضَّأَ، ثُمَّ قَلَبَ جُبَّةً كَانَتْ عَلَيْهِ، فَمَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَالتَّطَبُّرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الصَّغِيرِ»<sup>[٤]</sup>.

(١) كَانَ مَصُورُ بْنُ زَادَانَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ وَضُوئِهِ يَبْكِي حَتَّى يَرْتَفَعَ صَوْتُهُ. فَغَبِلَ لَهُ: مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَ: وَبَيَّ شَيْءٌ أَعْظَمُ مِنْ شَأْنِي؟ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَقُومَ بَيْنَ يَدَيْ مَنْ لَا تَأْخُذُهُ سَنَةٌ وَلَا نَوْمٌ، فَاعْلَمْ بِعَرَصِ عِي.

[١] أخرجه مسلم (٢٣٤)، والترمذي (٥٥).

[٢] أخرجه أحمد (٥٤٩/٢٨) (١٧٣١٤)، وأبو داود (١٦٩).

[٣] أخرجه النسائي في «الكبرى» (٩٩٠٩) مرفوعًا، وفي (٩٩١١) موقوفًا.

[٤] أخرجه ابن ماجه (٤٦٨، ٣٥٦٤)، والطبري في «المصبر» (٩)، وحسنه لألباني.

وَتَوَكُّمُهُ لَهُ ﷺ فِي حَدِيثٍ مَيِّمُونَةٌ لَمَّا تَنَّهُ بِالْمَنْدِيلِ بَعْدَ أَنْ  
 اعْتَسَلَ<sup>[١]</sup>: لَا يَدُلُّ عَلَى الْكَرَاهَةِ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يَتْرَكَ الْمَبَاحَ. مَعَ أَنَّ هَذِهِ  
 قَضِيَّةٌ فِي غَيْبٍ، يَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَرَكَ تِلْكَ الْمَنْدِيلَ لِأَمْرِ يَخْتَصُّ بِهِ.  
 وَيُكْرَهُ نَفْضُ يَدَيْهِ<sup>(٢)</sup>، لَا نَفْضُ الْمَاءِ بِيَدَيْهِ عَنْ بَدَنِهِ؛ لِحَدِيثِ  
 مَيِّمُونَةٍ.

(و) يُبَاحُ (مُعِينٌ) لِمَتَوَضَّئٍ؛ لِحَدِيثِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: أَنَّهُ أَفْرَعَ  
 عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وَضُوئِهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>[٢]</sup>.  
 (وَسُنَّ كَوْنُهُ) أَيِ: الْمُعِينِ (عَنْ يَسَارِهِ) أَيِ: الْمَتَوَضَّئِ<sup>(٣)</sup>؛ يَتَسَهَّلُ

(١) قَوْلُهُ: (وَيُكْرَهُ نَفْضُ يَدَيْهِ) قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: وَيُكْرَهُ نَفْضُ الْمَاءِ  
 عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ.. إِلَى أَنْ قَالَ: [وَقِيلَ: لَا يُكْرَهُ. أَخْبَارُهُ  
 الْمُصَنِّفُ وَالْمَحْدُ، قَالَ فِي الْفُرُوعِ: وَهُوَ أَظْهَرُ]<sup>[٣]</sup>.  
 (٢) اعْتَرَضَ الْحُجَّائِيُّ فِي «حَاشِيَةِ التَّنْقِيحِ»<sup>٤</sup> تَعْبِيرَ الْمُصَنِّفِ بِقَوْلِهِ:  
 «وَسُنَّ كَوْنُ مُعِينٍ عَنْ يَسَارِهِ»؛ بَعْدَ وَرُودِهِ فِي الْحَدِيثِ. قَالَ: وَلَوْ  
 عُبِّرَ بِالِاسْتِحْبَابِ لَكَانَ أَوْلَى.

قَالَ فِي «حَاشِيَةِ التَّنْقِيحِ»: وَيَكُونُ الْمُعِينُ عَنْ يَسَارِهِ، كِبَاءً وَصَوْنَهُ  
 اضْبِطُّ الرِّاسَ؛ اسْتِحْسَانًا أَوْ اسْتِحْبَابًا. وَأَمَّا كَوْنُ ذَلِكَ سُنَّةً، كَمَا جَزَمَ

[١] أَخْرَجَهُ ابْنُ خَالٍ (٢٧٦)، وَمُسْلِمٌ (٣١٧).

[٢] أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٩/٢٧٤). وَهُوَ فِي الْبَحَارِيِّ أَيْضًا (٥٧٩٩).

[٣] تَكَرَّرَ مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَيْنِ فِي النُّسخَتَيْنِ الْأَصْلِ، (أ).

[٤] «حَاشِيَةُ التَّنْقِيحِ» (٥٥/١).

تَنَاقُلُ الْمَاءِ عِنْدَ الصَّبِّ، (كَإِنَاءٍ وَضَوْءٍ ضَيَّقَ الرَّأْسِ) فَيَجْعَلُهُ عَنْ يَسَارِهِ؛ لِيَصُتَ مِنْهُ بِهِ عَلَى يَمِينِهِ. (وَالْأَلَّا) يَكُرُّ الْإِنَاءُ ضَيَّقَ الرَّأْسِ، بَلْ كَانَ وَاسِعًا: (ف) يَجْعَلُهُ (عَنْ يَمِينِهِ)؛ لَتَعْرِفَ مِنْهُ بِهَا.

(وَمَنْ وَضَّيَّ، أَوْ غُسِّلَ، أَوْ يُمَّمْ) بِنَاءِ الثَّلَاثِ لِلْمَفْعُولِ (بِإِذْنِهِ) أَي: الْمَفْعُولِ بِهِ، (وَنَوَاهُ<sup>(١)</sup>) أَي: نَوَى الْمَفْعُولُ بِهِ الْوُضُوءَ، أَوْ الْغُسْلَ، أَوْ التَّيَمُّمَ: (صَحَّ) وَضُوءُهُ، أَوْ غُسْلُهُ، أَوْ تَيَمُّمُهُ - قَالَ الْمُحَدِّثُ: وَكَرِهَ. انْتَهَى مُسَلِّمًا كَانَ الْفَاعِلُ أَوْ كَاهِرًا؛ لَوْجُودِ الْبَيَّةِ، وَالْغُسْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ.

(وَالَا) يَصِحُّ وَضُوءُهُ، أَوْ غُسْلُهُ، أَوْ تَيَمُّمُهُ (إِنْ أَكْرَهَ فَاعِلٌ) أَي: مُوَضَّيٌّ، أَوْ مُغْسَلٌ، أَوْ مُتَيَمِّمٌ لغيره، أَوْ صَابٌّ لِلْمَاءِ. وَقَوَاعِدُ الْمَذْهَبِ: تَقْتَضِي الصَّحَّةَ إِذَا أَكْرَهَ الصَّابُّ؛ لِأَنَّ الصَّحَّةَ لَيْسَ بِرُكْنٍ وَلَا شَرْطٍ؛ فَيُشْبِهُ الْاعْتِرَافَ بِإِنَاءٍ مُحَرَّمٍ. وَإِنْ أَكْرَهَ الْمُتَوَضَّيُّ وَنَحَوَهُ عَلَى وَضُوءٍ، أَوْ عِبَادَةٍ، فَفَعَلَهَا؛ فَيَنْ كَانَ لِدَاعِي الشَّرْعِ، لَا لِدَاعِي الْإِكْرَاهِ<sup>(٢)</sup>: صَحَّحَتْ، وَإِلَّا فَلَا.

بِهِ الْمَقْحُ هُنَا وَفِي «الْإِصْبَافِ»، فَفِيهِ بَطْرَاءُ؛ إِذِ السُّنَّةُ إِذَا أُطْلِقَتْ إِنَّمَا يُرَادُ بِهَا سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ، وَذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ الْمَغْبَرَةِ وَلَا غَيْرِهِ أَنَّهُ كَانَ عَنْ يَسَارِهِ.

(١) قَوْلُهُ: (بِإِذْنِهِ وَنَوَاهُ) هَكَذَا فِي «الْإِقْبَاعِ». وَضَاهَرُ غَيْرِهِ «كَالْشَّرْحِ» وَ«الْمَدْعِ» وَغَيْرُهُمَا: لَا يُعْتَبَرُ إِذْنُهُ، بَلْ نِيَّتُهُ فَقَطْ، وَهُوَ أَوْجَهُ.

(٢) قَوْلُهُ: (لِدَاعِي الْإِكْرَاهِ) عِبَارَةُ الطُّوفِيِّ فِي «مَخْتَصَرِ الرُّوضَةِ»: وَإِذَا

وَمَفْهُومُ كَلَامِهِ: أَنَّهُ سَوِّضَ بَغَيْرِ إِذْنِهِ: لَمْ يَصِحَّ، وَلَوْ نَوَاهُ مَفْعُومٌ  
بِهِ؛ بَعْدَ الْفِعْلِ مِنْهُ أَصَالَةٌ وَبَيَانَةٌ. وَلَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ صَرَّحَ بِهِ.

أَكْرَهَ عَلَى الْإِسْلَامِ فَأَسْمَ، أَوْ عَلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى، قِيلَ فِي عُرْفِ  
الْإِسْرَاقِ وَالْإِسْطِلَاحِ: أَدَّى مَا كُتِّفَ بِهِ.  
ثُمَّ بِنَ قَصْدِ بَدَلِ الثَّقِيَّةِ أَي: اتِّقَاءَ مَا وُعِدَ بِهِ مِنَ الْعَذَابِ، لَا نَقِيْدًا  
لِأَمْرِ الْإِسْرَاقِ كَانَ عَاصِيًا فِي لِبَاطِنٍ، وَإِلَّا كَانَ مُطِيعًا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا.  
انْهَى.

وَكَلَامُ شَيْخِنَا لَا يُوَافِقُهُ، فَإِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ الطُّوْفِيِّ بِنَ صَرِيحِهِ  
يَقْتَضِي سَقُوطَ مَا عَلَيْهِ ظَاهِرًا مُطِيعًا، لَكِنْ تَارَةً تَكُونُ ظَاهِرًا فَقْصَ،  
وَتَارَةً تَكُونُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَكَلَامُ الشَّيْخِ يَقْتَضِي أَنَّ مَا فَعَلَهُ لِدَاعِي  
الْإِكْرَاهِ لَا يَكُونُ مُؤَدِّيًا لِمَا عَلَيْهِ؛ لَا ظَاهِرًا وَلَا بَاطِنًا. فليحَرَّرْ. (م ح)



## (بَابُ : مَسْحُ الْخُفَّيْنِ)

(وما في معناهما). كالجرموقين، والجوزيين، وكذا عمامة،  
وجمار:

(رُخْصَةٌ<sup>(١)</sup>)، وهي لُغَةٌ: السُّهُلَةُ.

وشرعاً: ما تُثَبَّتْ على خلافِ ذَيْنِ شرعيٍّ؛ لمعارضٍ راجح<sup>(٢)</sup>.  
وضدّها: العزيمة<sup>(٣)</sup>، وهي لُغَةٌ: الْقَصْدُ المؤكَّد.

## بابُ مسح الخُفَّيْنِ

- (١) وعنه: المسحُ عزيمةً. قال في «الفروع»: والطاهرُ أنَّ من فوائدها المسحُ في سفرِ المعصية، وتعيينِ المسحِ على لابسِه.
- قال في «القواعد الأصولية»<sup>(١)</sup>: وفيما قلّه نظر. انتهى.
- (٢) والمعارضُ الراجحُ: هو فعلُه بشيء، وفعلُ أصحابِه من بعده.
- وبخطه: الرخصة: استحالةُ المحظور مع وجودِ سببه. (م ح)<sup>(٢)</sup>.
- (٣) والعزيمةُ تشملُ الأحكامَ الخمسةَ، وأما الرخصةُ: فمنها: واجبٌ، كأَكْلِ الميتةِ للمضطرِّ. ومنها: مندوبٌ، كقصرِ المسافرِ بصلاةٍ إذا اجتمعتِ الشروطُ وانفتحتِ الموانعُ. ومنها: مباحٌ، كالجمع بين الصلاتين في غيرِ عرفة ومردفئة. ولا تكونُ الرخصةُ محرمةً، ولا مكروهةً.

[١] «القواعد الأصولية» (١/١٦٠).

[٢] «حاشية الحلوتى» (١/٩٧).

وَشَرَعًا: مَا ثَبَتَ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ، خَالٍ عَنِ مُعَارِضٍ رَاجِحٍ.  
وَهُمَا وَصَفَانِ لِلْحُكْمِ الْوَضْعِيِّ<sup>(١)</sup>.

(و) الْمَسْخُ: (أَفْضَلُ مِنْ غَسَلٍ)؛ لِأَنَّهُ بِمِثْلِهِ وَأَصْحَابُهُ إِنَّمَا طَلَبُوا  
الْأَفْضَلَ. وَعَنْهُ عَلَيْهِ لِسْلَامٌ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُؤْخَذَ بِرُخْصَتِهِ»<sup>[١]</sup>.  
وَفِيهِ مُخَالَفَةُ أَهْلِ الْبِدْعِ.

وَتَحْرِيمُهُ أَمِيَّةٌ عَمَدُهَا الْمَحْصَصَةُ غَرِيْمَةٌ؛ لِأَنَّهُ حَكْمٌ ثَبَتَ بِدَلِيلٍ  
شَرْعِيٍّ خَالٍ عَنِ مُعَارِضٍ، فَإِذَا وَجِدَتْ لِمَحْصَصَةٍ، حَصَلَ الْمُعَارِضُ  
لِدَلِيلِ التَّحْرِيمِ، وَهُوَ رَاجِحٌ عَلَيْهِ؛ حَفْظًا لِلنَّفْسِ، فَحَازَ الْأَكْلُ.  
وَحَصَلَتِ الرُّخْصَةُ<sup>[٢]</sup>.

(١) قَوْلُهُ: (وَصَفَانِ لِلْحُكْمِ الْوَضْعِيِّ) الْمُرَادُ بِالْحُكْمِ الْوَضْعِيِّ هَذَا: قَضَاءُ  
الشَّرْعِ عَلَى الْوَصْفِ بِكَوْنِهِ سَبَبًا، أَوْ شَرْطًا، أَوْ مَانِعًا.  
وَقَسِيمُ الْحُكْمِ الْوَضْعِيِّ: الْحُكْمُ التَّكْلِيمِيُّ، وَهُوَ: طَبَقُ أَدَاءِ مَا تَقَرَّرَ  
بِالْأَسْبَابِ، وَالشَّرُوطِ، وَالْمَوَانِعِ.

وَقِيلَ: إِنَّهُمَا وَصَفَانِ لِلْحُكْمِ التَّكْلِيمِيِّ. وَقِيلَ: لِلْمَعْلُومِ. فَحَقْلُ الزَّيْ  
سَبَبًا لَوْحُوثِ الْحَدِّ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، وَوُجُودُ الْحَدِّ حُكْمٌ آخَرٌ. فَالْأَوَّلُ:  
الْحُكْمُ الْوَضْعِيُّ، وَالثَّانِي: التَّكْلِيمِيُّ. وَكَذَا وَحُوثُ حَدِّ الْقَدْفِ، مَعَ  
حَقْلِ الْقَدْفِ سَبَبًا. وَكَذَا وَحُوثُ الرُّكَّةِ مَعَ حَقْلِ الْمَصَابِ سَبَبًا<sup>[٣]</sup>.

[١] أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٠٧/١٠) (٥٨٦٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ. وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي  
«الإِرْوَاءِ» (٥٦٤).

[٢] انْظُرْ: «الْمَدْحَلُ» لِابْنِ بَرَّانٍ (٧٧/١).

[٣] انْظُرْ: «شَرْحُ الْكُوكَبِ الْمَمِيرِ» (٤٣٥/١، ٤٥٨).

(و) **المَسْحُ**: (**يرْفَعُ الْحَدَثَ**): لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ بِالْمَاءِ، أَشْبَهَ الْغَسْلَ. (وَلَا يُسْنُّ أَنْ يَلْبَسَ) حُقًّا وَنَحْوَهُ (**لِيَمْسَحَ**) عَلَيْهِ. كَسَفَرِهِ لِيَتَرَخَّصَ. وَكَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَغْسِي قَدَمَيْهِ إِذَا كَانَتْ مَكْشُوفَتَيْنِ، وَيَمْسَحُهُمَا إِذَا كَانَتْ فِي الْخَفِّ.

(وَكُرِهَ لُبْسُ) لَمَّا يُمَسَّحُ عَلَيْهِ (**مَعَ مُدَافَعَةٍ أَخَذَ الْأَحْبَثَيْنِ**) التَّوْبِ وَاعَائِصِ. نَصًّا؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ مَكْرُوهَةً بِهَذِهِ الصَّهْرَةِ، فَكَذَلِكَ اللَّبْسُ الَّذِي يُرَادُ لِلصَّلَاةِ.

وَرَدَّه فِي «الشرح»: بِأَنَّ هَذِهِ طَهَارَةٌ كَامِلَةٌ، أَشْبَهَ مَا لَوْ لَبَسَهُمَا عِنْدَ غَلَبَةِ التُّعَاسِ. وَالْفَارَقُ بَيْنَ اللَّبْسِ وَالصَّلَاةِ: أَنَّ الصَّلَاةَ يُطْلَبُ فِيهَا الْخُشُوعُ، وَاسْتِعَالُ قَبِيهِ بِمُدَافَعَةِ الْأَحْبَثَيْنِ يَذْهَبُ بِهِ، وَلَا تَضُرُّ ذَلِكَ فِي اللَّبْسِ.

(وَيَصِيحُ) **المَسْحُ**: (**عَلَى خُفٍّ**) فِي رِجْلَيْهِ. قَالَ الْحَسَنُ: حَدَّثَنِي سَبْعُونَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ. وَقَدْ أَحْمَدُ: لَيْسَ فِي قَسِي مِنَ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ شَيْءٌ، فِيهِ أَرْبَعُونَ حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. انْتَهَى. مِنْهَا: حَدِيثُ خَرِيرٍ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بَالَ وَتَوَضَّأَ، ثُمَّ مَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ. فَأَنَّ إِبْرَاهِيمَ النَّحْعِيَّ: فَكَانَ يُعَجِّبُهُمْ



دَلِكْ ؛ لِأَنَّ إِسْلَامَ جَرِيرٍ كَانَ بَعْدَ نُزُوبِ «الْمَائِدَةِ»<sup>(١)</sup> . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>[١]</sup> .  
وَقَدْ اسْتَبَطَلَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ قِرَاءَةِ : «وَأَرْحَلِكُمْ»<sup>[٢]</sup> ، بِالْجَزِّ . وَحَمَلَ  
قِرَاءَةَ انْتِصَابٍ عَلَى الْعَنْسِ ؛ لِثَلَا تَخْلُوَ إِحْدَى الْفِرَاءَتَيْنِ عَنْ فَائِدَةٍ .

(و) يَصِيحُ الْمَسْحُ أَيْضًا عَلَى : (جَزْمُوقٍ)<sup>(٢)</sup> ) وَهُوَ : (خُفٌّ قَصِيرٌ)  
وَيُسَمَّى أَيْضًا الْمُوقُ ؛ لِحَدِيثِ بَلَالٍ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ  
عَلَى الْمُوقَيْنِ وَالْجُمَارِ<sup>(٣)</sup> . رَوَاهُ أَحْمَدُ<sup>[٣]</sup> . وَلَأَبِي دَاوُدَ<sup>[٤]</sup> : كَانَ يَخْرُجُ

(١) فَلَا يَكُونُ الْأَمْرُ إِبَارَدُ فِيهَا يَغْسِلُ الرَّجُلِينَ نَاسِخًا لِمَسْحِ . كَمَا صَارَ  
إِلَيْهِ بَعْضُ الصَّحَابَةِ .

(٢) قَوْلُهُ : (جَزْمُوقٍ) قَالَ الْحَوْهَرِيُّ ' هُوَ مِنْهُنَّ الْخُفُّ . يُلْبَسُ قَوْفَهُ ، لَا سَيْمًا  
فِي الْبِلَادِ الْبَارِدَةِ ، وَهُوَ مُعَرَّبٌ . وَكَذَا كُلُّ كَلِمَةٍ فِيهَا جِيمٌ وَقَفٌ . (ش  
ع)<sup>[٥]</sup> .

«فَائِدَةٌ» : كُلُّ كَلِمَةٍ اجْتَمَعَ فِيهَا قَافٌ وَحِيَّةٌ ، فَهِيَ مِنَ الْمُعَرَّبِ ، لَا مِنَ  
الْعَرَبِيِّ . قَالَهُ (م خ)<sup>[٦]</sup> .

(٣) وَالْمَرَادُ بِالْجُمَارِ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ . الْعِمَامَةُ ؛ لِأَنَّهَا تُخَمَّرُ الرَّأْسَ ، أَيْ :

[١] أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٨٧) ، وَمُسْلِمٌ (٢٧٢) ، وَاللَّفْظُ لَهُ .

[٢] أَمَّا هَذِهِ : ٦ .

[٣] أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٤٠/٣٩) (٢٣٩١٢) . وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ أَبِي دَاوُدَ»  
تَحْتَ حَدِيثِ (١٤٢) .

[٤] أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٥٣) . وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ أَبِي دَاوُدَ» (١٤٢) .

[٥] «كَشَفُ الْقَنَاعِ» (٢٥٩/١) .

[٦] «حَاشِيَةُ الْحُلُوتِيِّ» (٩٨/١) .

يَقْضِي حَاجَتَهُ، فَأَتَيْهِ بِالْمَاءِ، فَيَتَوَضَّأُ وَيَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ، وَمُوقِيهِ. وَلِسَعِيدِ بْنِ مَصُورٍ فِي «سَنَنِ» عَنْ بِلَالٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «امْسَحُوا عَلَى النَّصِيفِ، وَالْمُوقِ»<sup>[١]</sup>.

(و) يَصْحُحُ الْمَسْحُ أَيْضًا عَلَى: (جَوْرِبٍ ضَفِيقٍ<sup>(١)</sup>) بُعِلَ، أَوْ لَا<sup>(٢)</sup>؛ لِحَدِيثِ الْمَغْبِرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: أَنَّ السَّيِّدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَسَحَ عَلَى الْحَوْرَيْنِ، وَالنَّعْلَيْنِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>[٢]</sup>، وَقَالَ: حَسَنٌ

تُغْطِيهِ. قَالَهُ الْخُوتِيُّ. أَيْ. الْعِمَامَةُ. وَخِمَارُ الْمَرْأَةِ يُسَمَّى: نَصِيفٌ. (١) وَقَالَ فِي «الرَّعَايَةِ»: وَجُورِبٌ ضَفِيقٌ يَمْسَحُ الْمَاءَ عَنِ الْحَدِيدِ؛ مِنْ صُوفٍ، أَوْ قُطْنٍ، أَوْ كِتَّانٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

ثُمَّ تَارَةً لَمْ يَكُنْ مُجَنَّدًا، وَلَا مُنْعَلًا، وَيَثْبُتُ بِنَفْسِهِ، وَيُمْكِنُ الْمَسْحَ فِيهِ، فَيَمْسَحُ عَلَيْهِ. وَتَارَةً لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِنَعْلِ مُتَّصِلٍ بِهِ بِخَرَزِهِ، أَوْ مُنْفَصِلٍ عَنْهُ. قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ»: مَسَحَهُمَا. انْتَهَى.

قَالَ الزُّرْكَشِيُّ<sup>[٣]</sup>: لَوْ كَانَ يَتَحَرَّقُ بِالْمَسْحِ فِيهِ فِي أَيَّامِ يَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ، لَمْ يُجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ. قَالَ أَبُو الْبِرَكَاتِ.

(٢) وَلَمْ يَحُورْ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ الْمَسْحَ عَلَى لُجُورَيْنِ، إِلَّا أَنْ يُنْعَلَا.

[١] أخرجه سعيد بن منصور كما في «تفصيل التحقيق» لأبي عبد الله الهادي (٣٨٣) وانظر: «علل الدارقطني» (١٧٨/٧).

[٢] أخرجه أحمد (١٤٤/٣٠) (١٨٢٠٦)، وأبو داود (١٥٩)، والتِّرْمِذِيُّ (٩٩) وانظر: «تتميم» لمسلم (٨٠)، و«علل الدارقطني» (١١٢/٧).

[٣] «شرح الزركشي» (٣٩٩/١).

صحيح<sup>(١)</sup>. وهذا يدلُّ على أنَّهما كانا غيرَ منقولين؛ لأنَّه لو كان كدبك لم يدكر الثعلبين؛ إذ لا يقال: مسح على الحُفِّ ونعله.

قال ابن المذر: تُروى إباحة المسح على الجوزيين عن تسعة من أصحاب رسول الله ﷺ: علي، وعمار، وابن مسعود، وأنس، وابن عمر، والبراء، وبلال، وابن أبي أوفى، وسهبن بن سعيد. انتهى. ولم يُعرف لهم مخالف في عصرهم، ولأنَّه في معنى الحُفِّ؛ إذ هو ملبوس ساتر لمحض القرض، يمكن مُتانة المشي فيه، أشبه الحُفِّ.

وتكلَّم في الحديث بعضهم. وأجيب عنه بما يُعلم من المطولات.

والخوَرَب: غشاء من صوف يُتخذ للدَّفء. قاله الرُّركشي.

وفي «ترحه»: ولَعَنَهُ اسْمُهُ لَكُلِّ مَ يُلبَسُ في الرُّجُلِ على هيئَةِ الحُفِّ، مِن غيرِ الجِلْدِ.

(١) قال ابن المديني: حديث المسح رواه هزيل بن شرحبيل، وخالفه أنس. وقال ابن معين: الناس كلهم يروونه: «على الخفين» غير أبي قيس وسحوه.

قال أحمد: يعني: أبا قيس الذي رواه عن هزيل.

وقد أبو داود: كان بن مهدي لا يحدث به؛ لأنَّ لمعروف عن المعيرة: «الخفين».

قال الرُّركشي: وهذا كلام لا ينبغي أن يُردَّ به الحديث؛ إذ لا مانع أن يروي المعيرة اللفظية معًا.

(حتى لِمَنْ) لا يُمكنه المشي لعاهة، فيحوز له المسح على هذه الحوائل، كالسليم.

(و) يحوز المسح على نحو خف، حتى (برجلٍ قطعت أظرافها من فوق قرص)ها، فإن بقي منه شيء، وأراد غسله ومسح حائلي الأخرى: لم يجز؛ تغليبا للغسل؛ لأنه قرص واحد، فلا يجمع فيه بين البذل والمبدل.

(ولا) يجوز المسح على نحو الحفني (للمحرم) ذكر (لسهما لحاجة)؛ بأن لم يجز اسعلين، كالمرأة تلمس العمامة لحاجة، ولأن شرط الممسوح إباحته مطلقا، كما يأتي. وهما لا يباحان للمحرم مطلقا، بل في بعض الأحوال.

(و) يصح المسح: (على عمامة<sup>(١)</sup>)؛ لقول عمرو بن أمية: رأيت

(١) المسح على العمامة من مفردات المذهب.

وهو يُشترط لجوز المسح عليها أن تكون محنكة؟ فيه وجهان. وكرة أحمد عير المحنكة؛ للنهي عنه، ولأنها تشبه عمامة أهل الذمة. والمشهور: حواش المسح عليها، إن كان لها ذؤابة، وإلا فلا. وقيل: لا يحوز المسح على غير المحنكة، وإن كان لها ذؤابة؛ لأنها داخلية في عموم النهي، ولا يشق نزاعها.

وروي عن السيوطي أنه أمر بالتحلي، وبهي عن الاقتضا<sup>[١]</sup>. قال أبو عبيد: الاقتضا: أن لا يكون تحت الحنك منها شيء.

[١] رواه أبو عبيد في «غريب الحديث» (١٢٠/٣).

النبي ﷺ مَسَحَ على عِمَامَتِهِ، وَخُفَّيهِ. رواه البخاري<sup>[١]</sup>. وعن المغيرة ابن شُعْبَةَ: تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَسَحَ على الحُفَين، وإِعِمَامَةٍ. قال الترمذي<sup>[٢]</sup>: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. ولمسلم<sup>[٣]</sup>: أَلِ النبي ﷺ مَسَحَ على الحُفَين وَالْإِمَامَةِ.

وبه قال أبو نَكْرِ، وَعُمَرُ، وَأَنَسٌ، وَأَبُو أَمَامَةٍ. وَرَوَى الْخَلَّالُ عَنْ عُمَرَ<sup>(١)</sup>: مَنْ لَمْ يُطَهِّرْهُ الْمَسْحُ على الإِمَامَةِ، فَلَا طَهَّرَهُ اللَّهُ.

(و) يَصِحُّ الْمَسْحُ على: (جَبَائِر) حَمْعٌ خَبِيرَةٌ: نَحْوُ أَحْسَابٍ تُرْبَطُ على نَحْوِ كَسْرِ. سُمِّيَتْ كَذَلِكَ: تَفَاوُلًا؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ مَرْفُوعًا، هِيَ صَاحِبُ الشَّجَةِ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْمِيهِ أَنْ يَتِيَمَّمَ وَيَعْضُدَ، أَوْ يَعِصَتَ<sup>(٢)</sup>» على جُرْجِهِ خِرْقَةً، وَيَمَسَحُ عَلَيْهَا، وَيَعِصِلُ سَائِرَ حَسَدِهِ». رواه أَبُو دَاوُدَ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ<sup>[٤]</sup>. وبه قال عُمَرُ، وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ مُحَالِفٌ

(١) وَقَدْ عَصَدَهُ فَعُلَ الصَّحَابَةُ، فَقَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ لِأَثَرِمٍ وَاسْمُونِي: قَدْ فَعَلَهُ سَبْعَةً أَوْ ثَمَانِيَةً مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (حطه)<sup>[٥]</sup>.

(٢) قَوْلُهُ: (وَيَعِصِبُ) قِيلَ: الْوَاوُ بِمَعْنَى «أَوْ»، أَيْ: أَنَّهُ أَمَرَهُ بِالتَّيَمُّمِ؛ لِشِدَّةِ الْعِصَابَةِ عَنِ غَيْرِ طَهَارَةٍ.

[١] أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٠٥).

[٢] أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٠٠).

[٣] أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧٥) مِنْ حَدِيثِ بِلَالٍ.

[٤] أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٦)، وَالدَّرَقُطْنِيُّ (١٨٩/١ - ١٩٠)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي

الإِرْوَاءِ (١٠٥).

[٥] اسْتَعْلِقَ مِنْ زِيَادَاتِ (ب)

من الصَّحَابَةِ.

(و) يَصْخُ الْمَسْحُ أَيضًا عَلَى (خُمْرِ بَسَاءٍ مُدَارَةٍ تَحْتَ حُلُوقِهِنَّ)؛  
لأنَّ أُمَّ سَلَمَةَ كَانَتْ تَمْسَحُ عَلَى خِمَارِهَا. ذَكَرَهُ ابْنُ الْمَدِينِ. وَلِقَوْلِهِ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ: «امْسَحُوا عَلَى الْحُقَيْنِ وَالْخِمَارِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ<sup>[١]</sup>. وَلِأَنَّهُ  
سَابِغٌ يَشُقُّ نَزْعَهُ، أَشْنَةُ الْعِمَامَةِ، بِخِلَافِ الْوَقَايَةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَشُقُّ نَزْعَهَا،  
فَتَشْبِهُ طَاقِيَّةَ الرَّجُلِ.

(وَالَا) يَصْخُ الْمَسْحُ عَلَى: (قَلَاسٍ) جَمْعُ قَلَنْسُوَةٍ<sup>(١)</sup>. أَوْ قَلَنْسِيَةٍ؛  
مُتَطَنَاتٌ تُتَّخَذُ لِلثَّوْمِ. وَمِثْلُهَا: الدَّنِيَّاتُ: قَلَانِسُ كِبَرٌ كَانَتْ الْقَضَاةُ  
تَلْبِسُهَا. قَالَ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرِينِ»: هِيَ عَلَى هَيْئَةٍ مَا تَتَّخِذُهُ الصُّوفِيَّةُ  
الْآنَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَشُقُّ نَزْعَهَا، فَأَشْبَهَتْ الْكَلْتَةَ.

(١) قَوْلُهُ: (جَمْعُ قَلَنْسُوَةٍ) وَهِيَ الْمَحْشُوَّةُ مِنَ الْقَطْرِ؛ عَلَى هَيْئَةٍ مَا تَتَّخِذُهُ  
الصُّوفِيَّةُ الْآنَ، كَالْتَّيْجَانِ.

قَالَ فِي «الْمَبْدَعِ»<sup>[٢]</sup>: وَغُلِمَ مِنْهُ: أَنَّ الطَّاقِيَّةَ لَا يُمَسَحُ عَلَيْهَا، وَهُوَ  
كَذَلِكَ. انْتَهَى.

وَفِي «سِرْحِ الْقِسْطَلَانِي»<sup>[٣]</sup>: الْقَلَنْسُوَةُ: بَفَتْحِ انْقَافٍ وَاللَّامِ، وَإِسْكَانِ  
الْأَوَّلِ، وَضَمِّ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ، وَفَتْحِ الْوَاوِ: مِنْ مَلَابِسِ الرَّأْسِ، كَالْبُرُتُسِ

[١] أَحْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٢٥/٣٩) (٢٣٨٩٢) مِنْ حَدِيثِ بِلَالٍ. وَصَعَفَهُ لِأَبْنِي فِي  
«الصَّعِيفَةِ» (٢٩٣٥).

[٢] «الْمَبْدَعُ» (١٣٨/١).

[٣] «إِرْشَادُ السَّارِي» (٤٠٧/١).

(و) لا يَصْحُحُ المسحُ على: (لَفَائِفٍ) جمعُ لَفَافَةٍ: ما يُلَفُّ مِنْ خِرْقٍ ونحوِها على الرَّجُلِ، تَحْتَهَا نَعْلٌ، أو لَأ، وهو مع مشقَّةٍ؛ بَعْدَ وَرُودِهِ.

(إلى حُلِّ جَبِيْرَةٍ) أي: يمسحُ على الحَبِيْرَةِ مِنْ نُسْبِها إلى حُلِّها؛ لِأَنَّهُ لِلضَّرُورَةِ، فَيَقْدَرُ بِقَدْرِها، وَالضَّرُورَةُ تَدْعُو إلى مَسْحِها إلى حُلِّها، أو بُرْئِها.

(ولا يَمْسَحُ في) الطَّهَّارَةِ (الكُبْرَى غَيْرِها) أي: الحَبِيْرَةِ؛ لِحَدِيثِ صَفْوَانَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا نَتَرَعَ خِفافًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُمْ إِلَّا مِنْ حَبَابَةٍ<sup>[١]</sup>.

(وهو) أي: الْمَسْحُ (عليها) أي: الجَبِيْرَةِ: (عَزِيْمَةٌ) لا رُخْصَةً، (فَيَجُوزُ بِسَفَرِ الْمَعْصِيَةِ)، كَلْتِيْمٌ. أي: جَوَازًا مُساوِيًا لِلجَوَازِ فِي سَفَرِ الطَّاعَةِ. فلا يَرُدُّ عَلَيْهِ: أَنَّ مَسْحَ الْخَفِّ رُخْصَةً، وَيَحُورُ بِها: لِاحْتِلَافِ مَدَّةِ الْمَسْحِ فِيهِمَا.

(وغيرُها) أي: غيرُ الجَبِيْرَةِ<sup>(١)</sup>، يُمَسَّحُ (مِنْ حَدَثٍ بَعْدَ لُبْسٍ) نَهْ.

الواسع، يغطي بها العمائم من الشمس والمطر ونحوه.

(١) قوله: (وغيرُها، أي: غيرُ الجَبِيْرَةِ) عمومُه يتناولُ لِعِمَامَةً، فيَكُونُ حَكْمُها حَكْمَ الْحُفِّ فِي التَّوْقِيتِ. وَه صرح في «المعني»، وعبرنه:

[١] أخرجه أحمد (١١/٣٠) (١٨٠٩١)، والترمذي (٩٦، ٣٥٣٥)، وابن ماجه (٤٧٨)، والسنائي (١٢٧) من حديث صفوان بن عسال وحسنه الألباني في «الإرواء» (١٠٤)

(يَوْمًا وَلَيْلَةً لِمُقِيمٍ) ولو عاصيًا بإقامته، كمن أمره سيده بسفر فأقام. وللمسافر دون المسافة. (و) - (عاص بسفره)؛ لأنه كالمقيم، فلا يستبيح به الرخص.

(وثلثة) أيام (بلياليهن لمن سافر قصر لم يعص به) أي: بالسفر؛ بأن كان غير مُحَرَّم، ولا مكروه، ولو عصى فيه.

لقوله عليه السلام: «للمسافر ثلاثة أيام بلياليهن»، وللمقيم يوم وليلة». رواه أحمد، ومسلم، والنسائي، وابن ماجه<sup>[١]</sup>، من حديث عائشة.

وَيُتَصَوَّرُ أَنْ يُصَلِّيَ الْمُقِيمُ بِالمسح سَبْعَ صَلَوَاتٍ<sup>(٢)</sup>، والمسافر سَعِ عَشْرَةَ صَلَاةً.

والتوقيت في مسح العمامة، كالتوقيت في مسح الخف. (م خ)<sup>[٢]</sup>.  
(١) قوله: (سبع صلوات) مثل أن يؤخر الظهر إلى العصر؛ لعذر يسخ اجمع من مرض أو غيره. ويمسح لصلاة العصر، ثم يمسح إلى مثلها من الغد، ويصلي العصر قبل فراغ المدة.  
ويُتَصَوَّرُ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَسَافِرُ بِالمسح سَبْعَ عَشْرَةَ صَلَاةً، كما قلنا في المقيم. قاله في «الإنصاف». (ح م ص)<sup>[٣]</sup>.

[١] أخرجه أحمد (١٤٤/٢) (٧٤٨)، ومسلم (٢٧٦)، وابن ماجه (٥٥٢)، والنسائي (١٢٩).

[٢] «حاشية الحلوتي» (١/٩٩).

[٣] «إرشاد أولي النهى» (١/٦٩).



ولو مَضَى مِنَ الْمَسْحِ (١) يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لِلْمُقِيمِ، أَوْ ثَلَاثَةٌ لِلْمُسَافِرِ، وَلَمْ يَمْسَحْ: انْقَضَتْ مُدَّتُهُ. وَمَا لَمْ يُحْدِثْ: لَا تُحْتَسَبُ الْمُدَّةُ. فَهُوَ بَقِيَ بَعْدَ لُبْسِهِ يَوْمًا عَلَى طَهَارَةِ اللُّبْسِ، ثُمَّ أَحْدَثَ: اسْتَبَاحَ بَعْدَ الْخَدَثِ الْمُدَّةَ.

ولو مَضَتْ الْمُدَّةُ، وَخَافَ التَّنَزُّعَ لِنَحْوِ مَرَضٍ، أَوْ تَصَرُّرِ رَفِيقِهِ بِسَفَرٍ بَانْتِظَارِهِ، أَوْ اسْتَعْلَ بَنَزَعَ نَحْوِ خُفٍّ: تَيَمَّمَ. فَإِنْ مَسَحَ وَصَلَّى: أَعَادَ (٢) (أَوْ سَافَرَ) لَا يَسُ نَحْوِ خُفٍّ (بَعْدَ خَدَثٍ، قَبْلَ مَسْحٍ): اسْتَبَاحَ مَسَحَ مُسَافِرٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ إِلَّا فِي سَفَرِهِ (٣).  
(وَمَنْ مَسَحَ مُسَافِرًا، ثُمَّ أَقَامَ) قَبْلَ مُضِيِّ مُدَّتِهِ: أَتَمَّ مَسْحَ مُقِيمٍ، إِنْ بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِلَّا خَلَعَ فِي الْحَالِ.

(١) لعل المراد: من أحدث، كما في «ح م خ» نقلا عن «م ص» (١).  
قوله: (من المسح) لعل المراد: من مُدَّة المسح.

(٢) قوله: (فإن مسح وصلّى، أعاد.. إلخ) واحتمار الشيخ تقي الدين.  
يمسح كالجبيرة.

(٣) لو أحدث في الحضر، ثم تيمم فيه، ثم سافر، هل يمسح مسح مقيم، أو مسح مسافر؟ لم أجد ذلك، ويحتمل وجهين. (ابن نصر الله).  
«كافي».

[١] ما تقدم من التعليق ليس في (أ).

(أو) مَسَحَ مُقِيمًا (أَقْلَ مِنْ مَسَحٍ مُقِيمٍ) أي: يومَ وَلِيْلَةٍ، (ثُمَّ سَافَرَ): لم يَزِدْ على مَسَحٍ مُقِيمٍ<sup>(١)</sup>؛ تَعْيِينًا لِلْحَضَرِ.

(أو سَكَ) - مَابَسَحَ سَافَرٌ - (فِي ابْتِدَائِهِ) أي: المَسَحَ؛ بَأَنَّ لَمْ يَذَرِ أَمَسَحَ مُقِيمًا، أو مُسَافِرًا؟: (لَمْ يَزِدْ عَلَى مَسَحٍ مُقِيمٍ)؛ لِأَنَّهُ الْيَقِينُ، وَمَا زَادَ عَلَيْهِ لَمْ يَتَحَقَّقْ شَرْطُهُ، وَالْأَصْلُ عَدْمُهُ.

(وَمَنْ سَكَ) مُقِيمًا كَانَ، أو مُسَافِرًا (فِي بَقَاءِ الْمُدَّةِ) أي: مُدَّةِ الْمَسَحِ، وَتَوْضُأً: (لَمْ يَمَسَحْ) مَا دَامَ شَاكًا؛ لَعَدَمِ تَحَقُّقِ شَرْطِهِ، وَالْأَصْلُ عَدْمُهُ. (فَإِنْ مَسَحَ) مَعَ اسْتِكَ، (فَبَانَ بَقَاؤُهَا) أي: الْمُدَّةُ. (صَحَّ) وَضَوْؤُهُ؛ لِتَحَقُّقِ الشَّرْطِ. وَلَا يُصَيَّبُ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَتَبَيَّنَ لَهُ الْبَقَاءُ، فَإِنْ فَعَلَ إِذَنْ: أَعَادَ. فَإِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ بَقَاؤُهَا: لَمْ يَصِحَّ وَضَوْؤُهُ.

(بَشَرِطَ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «يَصِحُّ»: (نَقَدِمَ كِمَالِ طَهَارَةِ بَمَاءٍ<sup>(٢)</sup>)؛ لِحَدِيثِ الْمَغِيزَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ

(١) قوله: (أو مَسَحَ مُقِيمًا.. إلخ) وعن أحمد: يَمَسَحُ مَسَحَ مُسَافِرٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَاخْتَارَهُ الْخَلَالُ.

(٢) قوله: (تَقَدَّمَ كِمَالِ طَهَارَةِ بَمَاءٍ) وعنه: لَا يَعْتَرِ احْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينَ، وَفَاقًا لِأَبِي حَنِيفَةَ.

قَالَ فِي «الْمَقَاوِي الْمَصْرِيَّةِ»: وَنَكْنَةُ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّهُ هَلْ يُشَرْطُ أَنْ يَبْسُغَهُمَا عَلَى طَهَارَةِ كَامَةٍ، أَوْ يَبْتَدِئُ ثُبْسَهُمَا عَلَى طَهَارَةِ كَامَةٍ؟ وَالْأَوَّلُ الصَّوَابُ.

ليلة في مسير، فأفرغت عليه من الإذابة، فغسل وجهه، وغسل  
ذراعيه، ومسح برأسيه، ثم أهوى لأنزع خفيه، فقال: «دعهما، لأنني  
أدخلتهما طاهريين»، فمسح عليهما. متفق عليه<sup>[١]</sup>.

وعنه أيضًا، قال: قلنا: يا رسول الله، أيمسح أحدنا على الخفين؟  
قال: «نعم، إذا أدخلتهما، وهما طاهرتان». رواه الحميدي في  
«مسنده»<sup>[٢]</sup>. وفي الباب غيره. وألحق بالحف باقي الحوائج.

فإن ليسه على طهارة تبتهم: لم يمسح؛ لأنه لا يرفع الحدث. أو  
غسل رجلًا ثم أدخلها الخف، ثم الشايئة ثم أدخلها إيائه، أو ليس  
الخفين محدثًا، ثم توضأ وغسل رجليه داخل الخفين، أو ليسهما  
مُتَطَهَّرًا، فأحدث قبل أن تصل القدم إلى موضعها، أو نوى جُئِبَ رفع  
حدثيه، وغسل رجليه، ثم أدخلهما في خفيه، ثم أتم طهارته: خلع ثم  
ليس قبل الحدث، وإلا لم يمسح<sup>[٣]</sup>. وكذا: تفصيل عمامة ونحوها.

وعن أحمد: لا يشترط تقدم الطهارة لمسح الجبيرة. احتاره الحلال  
والموفق، وغيرهما.

(١) وقال ابن القيم<sup>[٣]</sup>: يجوز المسح على أصح القولين. وقال عن القوي  
الذي ذكره الشرح: الحيلة في حوار المسح: أن يبرء حف الرجل

[١] أخرجه البخاري (٢٠٦، ٥٧٩٩)، ومسلم (٧٩/٢٧٤).

[٢] أخرجه الحميدي (٧٥٨).

[٣] «إعلام الموقعين» (٣/٣٨٢).

(ولو مسح فيها على حائل<sup>(١)</sup>) : بأن توضع وضوءاً كاملاً مسح فيه على نحو عمامة أو خبيزة، ثم ليس نحو خُفٍّ : فله لمسح عليه؛ لأنها طهارة كاملة رافعة للحدث، كاسي لم يمسح فيها على حائل.

(أو تيمم) في طهارة بماء (لجرح<sup>(٢)</sup>) في بعض أعضائه، ثم ليس نحو خُفٍّ : جاز به المسح عليه؛ لتقدم الطهارة بماء في الجملة.

(أو كان حدثه) أي : لا يس نحو خُفٍّ (دائماً) كمستحاضة، ومن به سلس، وتوضأ وليس خُفًّا : فله المسح عليه؛ لأنها كاملة في حقه، وحُصُوصاً على ما تقدم : أنها ترفع الحدث، ولأنَّ المعدور أولى بالترخص.

وعلم من كلامه : أنَّ الجبيرة كغيرها فيما تقدم، فإذا وضعها على غير طهارة كاملة بماء، نزعها.

الأولى، ثم يلبسه، قال : وهذا عت، لا عرض للشارع فيه، ولا مصححة للمكلف، فالشرع لا يأمر به.

(١) قوله : (ولو مسح فيها على حائل) أي : كجبيرة، وهو في رجه، فيمسح عليها بشرطه، ويلبس عليها الخُفَّ على الصحيح، خلافاً لابن حامد، كما يُعمم من «الإنصاف». (ع ن)<sup>[١]</sup>.

(٢) ولا فرق بين أن يكون التيمم لخرج في الرُّخْل أو غيرها. (ع ن)<sup>[٢]</sup>.

[١] «حاشية عثمان» (٦١/١).

[٢] «حاشية عثمان» (٦١/١).

(ويكفي من خاف) تلقاً، أو ضرراً من (نزع جبيرة، لم تتقدمها طهارة) بماء<sup>(١)</sup>: (تيمم) عن غسل ما تحته، كخرج غير مشدود. (فلو غمّت محلّه) أي: التيمم، وهو الوجه واليدان: (منسجها بالماء)؛ لأنّ كلاً من التيمم والمسح تدّ عن الغسل، فإذا تعذّر أحدهما، وجب الآخر.

(و) بشرط: (ستر محلّ فرض<sup>(٢)</sup>) وهو ثاني الشروط. فلو ظهر منه شيء: وجب الغسل، ولم يحز المسح؛ إذ لا يجمع بين البذل والمُذَلّ في محلّ واحد، وكما لو غسل إحدى الرجلين، فيجبت غسل الأخرى.

(ولو) كان الستر (بمخرق أو مفتق وينضمّ بنفسه) فلا يشترط في

(١) وعنه: لا تُشترط الصهارة للجبيرة. قدمها ابن تميم، واختارها الحلّال، وابن عقيل، وصاحب «التلخيص» فيه، واسموق. وحزم بها في «الوحيز»؛ للأختار، ولمسقة؛ لأنّ الجرح يقع فحاة، وفي وقت لا يعلم إذا مسح وقوعه فيه. (ش ع)<sup>[١]</sup>.

(٢) وقال الثوري وإسحاق: يحوز المسح على كلّ حف. اختاره ابن المصدر. وقال أبو حنيفة: إن تخرق قدر ثلاث أصابع لم يجز، وإن جاز<sup>[٢]</sup>. وقال مالك: إن كثر وتفاخش، لم يجز، وإن جاز.

[١] «كشف القناع» (٢٦٦/١).

[٢] انظر: «المعني» (٣٧٥/١).

السَّاتِرِ كَوْنُهُ صَاحِحًا. (أَوْ) كَانَ الْقَدَمُ (يَبْدُو بَعْضُهُ) مِنَ الْمَلْبُوسِ (لَوْلَا شِدَّةُ) أَي: رِبْطُهُ، (أَوْ شَرْجُهُ) بِالشَّيْسِ الْمُعْجَمَةِ وَالْجِيمِ، كَارْتُزُبُون: لَهُ سَاقٌ، وَغُرَى يُدْخَلُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ، فَيَسْتُرُ مَحَلَّ الْفَرَضِ، فَيَصْخُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ سَاتِرٌ يُمْكِنُ مُتَابَعَةُ الْمَتِي فِيهِ، أَشْبَهُ غَيْرِ ذِي الشَّرْحِ.

فَإِنْ لَمْ يَنْصَمَّ بِلِسِّهِ وَلَا غَيْرِهِ: لَمْ يَصْخُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ، كَثِيرًا كَانَ الْخَرَقُ أَوْ صَغِيرًا، مِنْ مَحَلِّ الْخَزَزِ أَوْ غَيْرِهِ.

(و) بِشَرْطِ: (تُبُوْتُهُ بِنَفْسِهِ<sup>(١)</sup>). أَوْ بِنَعْلَيْنِ) وَهُوَ الثَّالِثُ. فَيَمْسَحُ عَلَيْهِ (إِلَى خِلْعَتِهِمَا) مَا دَامَتْ الْمُدَّةُ. فَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِشِدَّةٍ: لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ؛ لِفَقْدِ شَرْطِهِ.

وَيَمْسَحُ عَلَى الْجَوَازِيِّينَ، وَشُيُورِ الثَّعْلِيِّينَ قَدَرِ الْوَاجِبِ. قَالَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

وَقَالَ الْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ»، وَابْنُ عُيَيْنَانَ، وَصَاحِبُ «مَجْمَعِ الْحَرِيِّينَ»: ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ: إِجْزَاءُ الْمَسْحِ عَلَى أَحَدِهِمَا قَدَرُ

(١) مِنْ «الْإِنْصَافِ»<sup>(١)</sup>: مَعْنَاهُ قَوْلُهُ: «وَتَمَّتْ بِنَفْسِهِ» أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا يَثْبُتُ

إِلَّا بِشِدَّةٍ، لَا يَحُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ.

فَبَلَسَ خُفٌّ كَبِيرٌ مِنْ قَدَمِهِ صَغِيرٌ، لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِشِدَّةٍ. (عَنْهُ)

الوَاجِب. قال في «الإنصاف»: يَبْغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَذْهَبُ.  
 (و) بِشَرْطٍ: (إِمْكَانٍ مَشْيٍ عُرْفًا بِمَقْشُوحٍ<sup>(١)</sup>) وَهُوَ الرَّابِعُ. لَا  
 كَوْنُهُ يَمْنَعُ نُفُودَ الْمَاءِ، أَوْ مُعْتَدًا، فَيَصْحُ عَلَى خَفٍّ مِنْ جِلْدٍ، وَلَيْدٍ،  
 وَخَشَبٍ، وَحَدِيدٍ، وَزُجَاجٍ لَا يَصِفُ الشَّرَّةَ، وَنَحْوَهُ، حَيْثُ أَمَكَّنَ  
 الْمَشْيُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ مُتَابَعَةُ الْمَشْيِ فِيهِ، سَائِرٌ لِمَحَلِّ الْفَرَسِ، أَشْبَهُ  
 الْجِلْدِ. وَقَدْ يُحْتَاجُ إِلَى بَعْضِهَا فِي بَعْضِ الْبِلَادِ. وَلَا يَضُرُّ عَدَمُ الْحَاجَةِ  
 فِي غَيْرِهِ.

(١) قوله: (وإمكان مشي.. إلخ) قال في «إرعاية»: يُمَكِّنُ الْمَشْيُ فِيهِ  
 قَدْرَ مَا يَتَرَدَّدُ إِلَيْهِ الْمَسَافِرُ فِي حَاجَاتِهِ فِي وَجْهِهِ، وَقِيلَ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ أَوْ  
 أَقَلُّ

وَقُلْ فِي «الكَافِي»<sup>[١]</sup>: الشَّرْطُ الثَّانِي: إِمْكَانُ مُتَابَعَةِ الْمَشْيِ فِيهِ، فَإِنْ  
 كَانَ يَسْقُطُ مِنَ الْقَدَمِ لِسَعَتِهِ أَوْ ثِقَلِهِ، لَمْ يَحْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الَّذِي  
 تَدْعُو إِلَيْهِ لِحَاجَةٍ هُوَ الَّذِي يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ فِيهِ.

قُلْ فِي «الْفُرُوع»<sup>[٢]</sup>: وَاحْتَارَ شَيْعُنَا مَسْحَ الْقَدَمِ وَتَغْلِبُهَا الَّتِي بِشَقِّ  
 نَرْعِهَا إِلَّا بَدَأَ أَوْ رَجَلَ، كَمَا جَاءَتْ بِهِ الْأَنَارُ. قُلْ: وَالْاِكْتِفَاءُ هَذَا أَكْثَرُ  
 اِقْدَامَ نَفْسِهَا أَوْ الظَّاهِرَ مِنْهَا غَسْلًا أَوْ مَسْحًا أَوَّلَى مِنْ مَسْحِ بَعْضِ  
 أَحْفَ، وَلِهَذَا لَا يَتَوَقَّعُ، وَكَمَسْحِ عِمَامَةٍ، وَأَنَّهُ يَمَسْحُ خَفًّا مَخْرَقًا، لَا  
 أَنْ يَتَخَرَّقَ أَكْثَرُهُ، فَكَالْتَعْلُ، وَكَذَا مَلْبُوسُ دُودٍ كَعَبٍ.

[١] «الكامي» (٧٦/١).

[٢] «العروع» (١٩٧/١).

(و) بِشَرِطٍ: (إِبَاحَتِهِ مُطْلَقًا<sup>(١)</sup>) وهو الخَامِسُ. أَي: مَعَ الضَّرُورَةِ  
وَعَدَمِهَا. فَلَا يَصِحُّ عَلَى نَحْوِ مَغْضُوبٍ، وَإِنْ خَافَ بَنْزَعِهِ سُقُوطَ  
أَصَابِعِهِ مِنْ يَزْدٍ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ رُخْصَةً، فَلَا تُسْتَأْخَرُ بِالْمَعْصِيَةِ، كَمَا لَا  
يَسْتَبِيحُ الْمَسَافِرُ الرُّخْصَ بِسَفَرِ الْمَعْصِيَةِ وَكَذَا: حَرِيْرُ الرَّجُلِ،  
وَمُذْهَبٌ، وَنَحْوُهُ.

(و) بِشَرِطٍ: (طَهَارَةِ عَيْنِهِ<sup>(٢)</sup>) أَي: الْمَمْسُوحِ. وَهُوَ السَّادِسُ.

(١) أَي: إِبَاحَةٌ مُطْلَقَةٌ، عَمَّا مَقِيْدَةٌ بِحَالَةِ دَوْنِ حَالَةٍ. (م ح) <sup>[١]</sup>.

(٢) قَالَ فِي «الْإِقْلَاعِ». لَوْ مَسَحَ عَلَى حَفٍّ طَاهِرٍ الْعَيْنِ، لَكُنْ سَاطِئُهُ أَوْ  
قَدَمُهُ نَجَاسَةً لَا تَمَكُنُ إِرَالَتَهَا إِلَّا بَرَعَهُ، جَارِ الْمَسْحِ عَلَيْهِ. وَيَسْتَبِيحُ  
بِذَلِكَ مَسَّ الْمَصْحَفِ وَالصَّلَاةِ - إِذَا لَمْ يَجِدْ مَا يَزِيلُ النِّجَاسَةَ - وَغَيْرَ  
ذَلِكَ. انْتَهَى.

قَالَ الشَّيْخُ عُمَانُ: وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي نَحَاسَةِ بَرَجْلِهِ لَيْسَ لَهَا جَرْمٌ، وَعَدِيمٌ  
مَا يَزِيلُهَا بِهِ، وَتَيَقُّمٌ عَنْهَا، فَتَصَحُّ الصَّلَاةُ. أَمَّا لَوْ كَانَتْ بِالْحَفِّ، وَعَدِيمٌ  
مَا يَزِيلُهَا بِهِ، وَلَمْ يَتَضَرَّرْ بِحُلْعِهِ، فَانْطَاهَرَ: عَدَمُ صِحَّةِ الصَّلَاةِ إِذَا مَعَ  
اسْتِحَاسَةٍ. فَمَوْ نَصَرَّزَ بَنْزَعِهِ مَعَ كَوْبِهِ مَسْحَ عَلَى الظَّاهِرِ مِنْهُ، فَيُمْكِنُ أَنْ  
تُلْحَقَ النِّحَاسَةُ سَحَاسَةً عَلَى بَدَنِهِ، فَيَصَحُّ التَّيَقُّمُ عَنْهَا، وَلَا إِعَادَةُ.  
فَلْيَحْرَرْ. (عُثْمَانُ) <sup>[٢]</sup>.

[١] «حاشية الحلوتي» (١٠٢/١).

[٢] «حاشية عثمان» (٦٣/١).



(ولو في ضرورة) فلا يصح على نجس العين، خفاً كان أو جبيرةً، أو غيرهما، (ويتم) من لبس ساتراً نجساً (معها) أي: الضرورة، بنزع<sup>(١)</sup> (لمستور) بالنجس من رحلين، أو رأس، أو غيرها.

فإن كان طهر العين، وتنجس باطنه: صحح المسح عليه، ويستبيح به مسّ مصحف، لا صلاة إلا يغسله، أو عند الضرورة.

(ويُعبد ما صلى به) أي: بالنجس؛ لحمله النجاسة فيها.

(و) بشرط: (أن لا يصف) نحو حُفَّ (البشرة) داخله؛ (لصفائه، أو خفته) وهو السابغ. فإن وصف القدم لصفائه كزجاج زقيق، أو خفته كجورب خفيف: لم صحح المسح عليه؛ لأنه غير ساتر لمحل الفرض، أشبه الثعل.

(و) شرط: (أن لا يكون واسعاً يرى منه نعض محل الفرض) وهو الثامر؛ لأنه غير ساتر لمحل الفرض، أشبه المخرق الذي لا ينضم بلبسه.

(وإن لبس) لا لبس حُفَّ (عليه) خفاً (آخر، لا بعد حدث، ولو مع حرّق أحدهما) أي: الحقين: (صحح المسح) على الفرقائي؛ لأنه ساتر ثبت بنفسه، أشبه المنقرد. وسواء كانا صحيحين، أو اشحنتني وحده،

(١) والطاهر: أنه إذا حاف ضرراً من نزع، تيمم وصلى، ولم يمسح، ولا إعادة إلا في صورة النجس. (عثمان)<sup>[١]</sup>.

أو الفوقاني وحده صحيحًا. لا إن كانا مُخَرَّقَيْن، ولو سترًا.  
وإن لبس الفوقاني بعد أن أحدث: لم يَجُزِ المسح عليه؛ لأنه على  
غير طهارة. فإن تطهر، ولبس آخر بعد مسحه الأول: لم يَجُزِ المسح  
على الثاني. ويصيح على خُفٍّ تحته إفاقة.

(وإن نزع) الخُفِّ (الممسوح: لِيَمَّ نَزْعُ مَا تَحْتَهُ<sup>(١)</sup>) وغَسُّ  
الرَّجْلَيْن؛ لأنَّ محلَّ المسح قد زال، ونزع أحد الخفَّين، كنزعيهما؛  
لأنَّ كُلًّا مِنْهُمَا بَدَلٌ مُسْتَقِلٌّ مِنَ الْغَسْلِ، وَالرُّحْصَةُ تَعَلَّقَتْ بِهِمَا، فَصَارَ  
كَابْكِشَايَ الْقَدَمِ.

ولو أُدْخِلَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الْفُوقَانِيِّ وَمَسَحَ التَّحْتَانِيَّ: جاز؛ لأنَّ كُلًّا  
مِنْهُمَا مَحَلٌّ لِلْمَسْحِ، كَغَسْلِ قَدَمَيْهِ فِي الْخُفِّ مَعَ جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَيْهِ.  
ولو لبس لجزموقًا هي إحدى رجليه وحدها. جاز المسح عليه.  
وعلى خُفِّ الأخرى.

وفي «الرعاية»: لو لبس عمامة فوق عمامة لحاجة، كبرد وغيره.  
قَبْلَ حَدِيثِهِ، وَقَبْلَ مَسْحِ السُّفْلَى: مَسَحَ الْعُلَى اتِي بِصِفَةِ السُّفْلَى، وَإِلَّا  
فَلَا، كَمَا لَوْ تَرَكَ فَوْقَهَا مِنْدِيلًا أَوْ نَحْوَهُ.

(وَشَرْطُ فِي) مَسْحِ (عِمَامَةٍ) ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ<sup>(٢)</sup>:

(١) وعنه: لا يلزمه، وفاقًا لأبي حنيفة ومالك.

(٢) ورابع: وهو كونها مباحة. وخامس: وهو كونها على صهارة كاملة.  
وسادس: وهو طهارة عيها. وأسقطها هنا لنعلم بها من الشروط العامة

أَحَدُهَا: (كُونُهَا مُحَنَكَةٌ<sup>(١)</sup>) أي: مُدَارًا مِنْهَا تَحْتَ الْحَنْكِ كَوْرٌ  
 يَفْتَحُ الْكَافِ - أَوْ كَوْرَانِ، سَوَاءٌ كَانَ لَهَا دُوَانَةٌ، أَوْ لَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ عِمَامَةً  
 الْعَرَبِ، وَهِيَ أَكْثَرُ بَسْتَرًا، وَيَشَقُّ نَزْعُهَا. قَالَ الْقَاضِي: سَوَاءٌ كَانَتْ  
 صَغِيرَةً أَوْ كَبِيرَةً.

(أَوْ) كُونُهَا (ذَاتُ دُوَانَةٍ<sup>(٢)</sup>) بَصَمَ الْمَعْمَمَةَ، وَبَعْدَهَا هَمَزَةٌ  
 مَفْتُوحَةٌ، وَهِيَ: طَرَفُ الْعِمَامَةِ الْمُزَوَّجِ، مَجَازًا. وَأَصْلُهَا: النَّاصِيَةُ، أَوْ  
 مَسْتَهَا مِنَ الرَّأْسِ. وَشَعْرٌ فِي أَعْلَى نَاصِيَةِ الْفَرَسِ.  
 فَإِنْ لَمْ تُكُنْ مُحَنَكَةً، وَلَا ذَاتَ دُوَانَةٍ: لَمْ يَجُزِ الْمَسْحُ عَلَيْهَا؛ بَعْدَ  
 الْمَشَقَّةِ فِي نَزْعِهَا، كَالْكَلْبَةِ. وَلِأَنَّهَا تُشَبَّهُ عِمَائِمَ أَهْلِ الذَّمِّ، وَقَدْ نُهِيَ  
 عَنِ التَّشْبِيهِ بِهِمْ.

امشتركة. فتنبه. (م خ) <sup>[١]</sup>.

(١) وَكَرِهَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ لُبْسَ غَيْرِ الْمُحَنَكَةِ، نَقَلَ الْحَسَنُ بْنُ ثَوَابٍ: أَكْرَهُهُ  
 كَرَاهِيَةً شَدِيدَةً.

(٢) وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ غَيْرِ الْمُحَنَكَةِ، وَإِنْ كَادَ لَهَا  
 دُوَانَةٌ؛ لِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي عَمُومِ السَّهِي، وَلَا يَشَقُّ نَزْعُهَا، وَرَوَى عَنْ أَبِي  
 حَنِيفَةَ أَنَّهُ أَمَرَ بِالتَّسْحِي، وَنَهَى عَنِ لِقْطَاعِطِ <sup>[٢]</sup>. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: الْاِقْتِعَاطُ:  
 أَنْ لَا يَكُونَ تَحْتَ الْحَنْكِ مِنْهَا شَيْءٌ.

[١] «حاشية الحلوتي» (١/١٠٤).

[٢] تقدم (ص ٢٧٢).

قال الشيخ تقي الدين: المحكي عن أحمد، الكراهة. والأقرب: أنها كراهة لا ترتقي إلى التحريم، ومثل هذا لا يمنع الترخص، كسفر التَّهْمَةِ. قال في «الفروع»: كذا قال<sup>(١)</sup>.

(و) الثاني: كونها **(على ذكر)** فلا تمسح امرأة ولا خُتَّى عِمَامَةً، ولو لحاجة بَزِد.

(و) الثالث: **(ستر)** العِمَامَةِ مِنَ الرَّأْسِ **(غیر ما العادة كَشْفُهُ)** كَمُقَدِّمِ الرَّأْسِ، والأذنين، وجوابِ الرَّأْسِ، فيَعْمَى عَنْهُ، بجلاف خرق الخُفِّ؛ لأنَّ هذا جَرَبُ العَادَةِ بِهِ، وَيُسْقُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ. **(ولا يجب فسخه)** أي: ما خَرَبَ العَادَةُ بِكَشْفِهِ **(مَعَهَا)** أي: مع عِمَامَةٍ؛ لأنها نَابَتْ عَنِ الرَّأْسِ، وَنَقَلُ الْفَرَضِ إِلَيْهَا، وتعلق الحكم بها. لكنه مُسْتَحَبٌّ. قال في «الشرح»: نَصَّ عَلَيْهِ؛ لأنَّ لَبِيَّ صَلَّى مَسَحَ بِنَاصِيَّتِهِ، في حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ<sup>[١]</sup>، وهو صَحِيحٌ.

**(ويجب مسح أكثرها)**<sup>(٢)</sup> أي: العِمَامَةِ؛ لأنها أَحَدُ الْمَمْشُوحِينَ

(١) تنظيرُ صاحب «الفروع» لحمل شيعه سفر التَّهْمَةِ مَكْرُوهًا. فاه ابن قندس<sup>[٢]</sup>.

(٢) قوله: **(ويجب مسح أكثرها)** الأولى: «ويحزى»؛ لأنَّ مَسَحَ كُلِّهَا

[١] تقدم تخريجه (ص ٢٣٠).

[٢] «حاشية الفروع» (١، ٢٠٢)، ونصه فيه: إنما قال: «كذا قال»؛ لأنَّ المعروف أنَّ سفر التَّهْمَةِ مَأْخُ لَس مَكْرُوه.

على وجه البَدَلِ، فأجزأ مَسَحَ بَعْضُهُ، كالحُفِّ.  
وإنَّ كَانَ تَحْتَ الْعِمَامَةِ قَلَنْسُوَّةٌ يَظْهَرُ بَعْضُهَا، فَالظَّاهِرُ جَوَازُ  
المَسْحِ عَلَيْهِمَا. لِأَنَّهُمَا صَارَا كَالْعِمَامَةِ الْوَاحِدَةِ. قَالَ فِي «الْمَعْنِي»  
(و) يَجِبُ مَسْحُ (جَمِيعِ جَبِيْرَةٍ) عَلَى كَثْرٍ أَوْ جُرْحٍ؛ بِحَدِيثِ أَبِي  
دَاوُدَ فِي صَاحِبِ الشَّخَّةِ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيْمَّمَ، وَيَعْضُدَّ، أَوْ  
يَعْصِبَ»<sup>(١)</sup> عَلَى جُرْحِهِ خِرْقَةً، وَيَمْسَحَ عَلَيْهَا، وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ»<sup>[١]</sup>.  
(فَلَوْ تَعَدَّى) أَي: تَجَاوَزَ (شَدَّهَا) أَي: الْحَبِيْرَةَ (مَحَلَّ الْحَاجَةِ)  
إِلَيْهَا. وَهُوَ مَوْضِعُ الْكَسْرِ، أَوْ الْخُرْجِ، وَمَا أَحَاطَ بِهِ مِمَّا لَا يُمَكِّرُ الشَّدَّ  
إِلَّا بِهِ: (نَزَعَهَا)<sup>(٢)</sup> كَمَا لَوْ شَدَّهَا عَلَى مَا لَا كَثْرَ، وَلَا جُرْحَ فِيهِ، إِنْ

وَاجِبٌ، لَوْلَا ائْتِرْخُصُ. وَكَلَامُهُ يُوْهِمُ أَنَّهُ لَوْ مَسَحَ عَلَى كُلِّهَا كَانَ مَا  
زَادَ عَلَى الْأَكْثَرِ سُنَّةً. وَلِهَذَا قَالَ فِي «غَايَةِ الْمَطْلَبِ» وَمِثْلُهُ فِي  
«الْفُرُوعِ»: وَيَجْزِي مَسْحُ أَكْثَرِ الْعِمَامَةِ. (م خ) <sup>[٢]</sup>.  
(١) قَوْلُهُ: (وَيَعْضُدُّ أَوْ يَعْصِبُ) الْعَضْدُ وَلِعَصْبٌ وَاحِدٌ، وَإِنَّمَا شَدَّ  
اِرَاوِي، هَلْ قَالَ: «يَعْضُدُّ» أَوْ «يَعْصِبُ».  
قَوْلُهُ: «وَيَعْضُدُّ» لَعِنَهُ بِالضَّادِ الْمَهْمَلَةِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: عَضَدَهُ. أَي: لَوَاهُ.  
وَأَمَّا «عَضَدَهُ» بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ؛ فَلَمْ أَرَهُ بِهَذَا الْمَعْنَى، إِلَّا إِنْ كَانَ  
الْجُرْحُ فِي الْعَضْدِ.  
(٢) قَوْلُهُ: (فَلَوْ تَعَدَّى.. إلخ) ظَاهِرُهُ: أَنَّهُ يَنْزِعُ حَمِيْعَهَا وَحَوًّا، وَهُوَ غَيْرُ

[١] تقدم تخريجه (ص ٢٧٣).

[٢] «حاشية الحلوتي» (١/١٠٤).

لَمْ يَخَفْ تَلَفًا أَوْ ضَرَرًا، (فَإِنْ خَافَ) ذَلِكَ: (تَيَمَّمُ لَزَائِدَ) عَلَى مَحَلِّ حَاجَةٍ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ يَحَافُ بِاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ فِيهِ، فَجَازَ التَّيَمُّمُ لَهُ، كَالْخُرُجِ، فَيَغْسِلُ الصَّحِيحَ، وَيَمْسَحُ مِنَ الْحَبِيرَةِ عَلَى مَا حَادَى مَحَلَّ الْحَاجَةِ، وَيَتَيَمَّمُ لَزَائِدَ.

(وَدَوَاءً) عَلَى الْبَدَنِ، (وَلَوْ قَارًا فِي شَقٍّ وَتَضَرَّرَ بِقَلْبِهِ، كَجَبْرِ) فِي الْمَسْحِ عَلَيْهِ إِذَا وَضَعَهُ عَلَى صَهَارِهِ، وَمُنْعِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى طَهَارَةٍ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعَاهَا. وَكَذَا: بَو تَأَمَّتْ أَصْبُعُهُ، فَأَلْقَمَهَا مَرَارَةً. وَلَا يَصِحُّ الْمَسْحُ عَلَى جَبْرِ غَصْبٍ، أَوْ خَرِيرٍ، أَوْ تَجَسُّةٍ<sup>(١)</sup>.

ظاهر. والظاهر: أنه لا يلزمه إلا نزع ما زاد على قدر الحاجة. إلا أن يُصَوَّرَ ذلك بما إذا كان لشدِّ جميعه في غير محلِّ الحاجة، وهذا هو الظاهر من شرحه؛ حيث قال: «كما لو شَدَّه على ما لا كسْرَ فيه». انتهى. إلا أنه لا يلائم قول المتي: «فَإِنْ خَافَ تَيَمَّمُ لَزَائِدَ». وأقول: يمكن أن يُصَوَّرَ بما إذا لم يتمكن من نزع الزائد إلا بنزع الكل، وعملٌ هذا هو الذي يتأتَّى في الجبيرة. يعني: الشيء المجبور به. كاعظم ونحوه، لا ما يشد به، يعنى: يربط به الجبيرة. وإن أطلقت الجبيرة على ذلك أيضًا. (م خ)<sup>[١]</sup>.

(١) قال في «الإقناع»<sup>(٢)</sup>: ويحرَّم الجبْرِ بجبْرِ نجسه، كجبْرِ الميتة، والجرقة النحسة، وبمعصوب. والمسح على ذلك باطلٌ، وكذا

[١] «حاشية الحلوني» (١/١٠٤).

[٢] «الإقناع» (١/٥٦).

وَإِذَا كَانَ بِأُصْبُعِهِ جُرْحٌ أَوْ فِصَادٌ، وَخَافَ انْدِفَاقَ الدَّمِ بِإِصْبَةِ الْمَاءِ: حَارَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ. نَصًّا. ذَكَرَهُ فِي «الْإِبْصَافِ» مُتَخَصِّصًا.  
(و) يَجِبُ مَسْحُ (أَكْثَرِ أَعْلَى خُفِّ وَنَحْوِهِ) كَجُرْمُوقٍ وَجُورَبٍ؛ جَعْلًا لِلْأَكْثَرِ كَالْكُلِّ. وَلَا يُسْنُّ اسْتِعَابُهُ.

(وُسْنٌ) الْمَسْحُ (بِأَصَابِعِ يَدِهِ، مِنْ أَصَابِعِهِ) أَي: أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ (إِلَى سَاقِهِ) يَمْسَحُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى بِيَدِهِ الْيُمْنَى، وَرِجْلَهُ الْيُسْرَى بِيَدِهِ الْيُسْرَى؛ لِحَدِيثِ الْمَغِيرَةِ فِي صِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ثُمَّ تَوَضَّأَ،

الصَّلَاةُ فِيهِ، كَالْحَفِّ ائْتِجَسَ، وَكَذَلِكَ الْحَرِيرُ لِرَجُلٍ<sup>[١]</sup>. انْتَهَى.  
قَالَ عَثْمَانُ<sup>[٢]</sup>: وَظَاهِرُهُ إِذَا خَافَ صَرَرًا مِنْ نَزْعِهِ تَيْمُمٌ وَصَى، وَلَمْ يَمْسَحْ، وَلَا إِعَادَةٌ إِلَّا فِي صُورَةِ ائْتِجَسَ.. قَالَ: وَفِي «الْإِقْدَاعِ» أَبْصَا: وَلَوْ مَسَحَ عَلَى خُفِّ ظَاهِرِ الْعَيْنِ، لَكِنْ بَاطِنُهُ أَوْ قَدَمُهُ نَجَاسَةٌ لَا تُمَكَّنُ إِرَائُهَا إِلَّا بِنَزْعِهِ، جَارَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ، وَيَسْتَبِیحُ بِذَلِكَ مَسَّ الْمَصْحُوفِ وَالصَّلَاةَ، إِذَا لَمْ يَجِدْ مَا يَزِيلُ النِّجَاسَةَ بِهِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

قَالَ عَثْمَانُ: وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي نَجَاسَةِ بَرَحْلِهِ لَيْسَ لَهَا جِرْمٌ، وَغَدِمٌ مَا يُرِيلُهَا بِهِ، وَتَيَمُّمٌ عَنْهَا، فَتَصِحُّ الصَّلَاةُ. أَمَّا لَوْ كَانَتْ فِي الْحَفِّ وَغَدِمٌ مَا يَرِيلُهَا بِهِ، وَلَمْ يَتَضَرَّرْ بِنَزْعِهِ، مَعَ كَوْنِهِ مَسَّحَ عَلَى ظَاهِرِ مَنْتِهِ، فَيُمْكِنُ أَنْ تُحَقِّقَ النِّجَاسَةُ نَجَاسَةً عَلَى يَدِهِ، فَيَصِحُّ التَّيَمُّمُ عَنْهَا، وَلَا إِعَادَةٌ. فَلْيَحْرُرْ. (حَطَه)

[١] فِي (أ): «إِنْ حَلَّ».

[٢] «حَاشِيَةُ عَثْمَانَ» (٦٢/١)

ومَسَحَ على الخُفَّينِ، فَوَضَعَ يده اليمنى على حُفِّهِ الأيمنِ، ووضَعَ يده اليسرى على حُفِّهِ الأيسرِ، ثُمَّ مَسَحَ أعلاهما مَسَحَةً وَاحِدَةً، حتى كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَثَرِ أَصَابِعِهِ عَلَى الْخُفَّينِ<sup>[١]</sup>. رواه إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدٍ. وروى عَنْ عُمَرَ: أَنَّهُ مَسَحَ حتى رُؤْيَى تَرَى أَصَابِعَهُ عَلَى حُفَّيهِ خُطُوطًا.

والمستحبُّ: أَنْ يُفَرِّخَ أَصَابِعَهُ. قاله في «الشرح».

(ولا يُجزئُ) مَسَحَ (أَسْفَلَهُ. وَغَيْبَهُ) أي: الحُفَّ، إِنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِمَا. قال في «الإنصاف»: قولاً واحداً. (ولا يُسنُّ) مَسَحَهُمَا معَ أَعْلَى الحُفِّ؛ لقول عليٍّ: لو كَانَ الدَّيْنُ بالرَّأْيِ لكَانَ أَسْفَلُ الحُفِّ أَوَّلَى بالمَسْحِ مِنْ ظَاهِرِهِ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ ظَاهِرَ حُفَّيهِ. رواه أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>[٢]</sup>.

وَأَمَّا حَدِيثُ الْمَغِيرَةِ<sup>[٣]</sup>: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَسَحَ أَعْلَى الحُفِّ وَأَسْفَلَهُ. فقال الترمذي: إِنَّهُ مَعْلُومٌ، وَقَالَ: سَأَلْتُ أَبَا رُرْعَةَ وَمُحَمَّدًا عَنْهُ؟ فَقَالَا: لَيْسَ بِضَحِيحٍ. وَقَالَ أَحْمَدُ: إِنَّهُ مِنْ وَجْهِ ضَعِيفٍ.

[١] أخرجه ابن أبي شيبة (٣٤٠/١)، وإسحاق (٢٩٢، ١)، وسنده منقطع. انظر: «سبل السلام» (٥٩/١).

[٢] أخرجه أحمد (١٣٩/٢)، وأبو داود (١٦٢، ١٦٤)، وللفظ له. وصححه الألباني في «الإرواء» (١٠٣).

[٣] أخرجه أحمد (١٣٤/٣٠)، وأبو داود (١٦٥)، والترمذي (٩٧). وسنده ماجه (٥٥٠)، وغيرهم. وضعفه الألباني في «ضعيف أبي داود» (٢٣).



(وَحُكْمُهُ) أَي: مَسَحَ الْخُفَّ (بِأَصْبَعٍ) فَأَكْثَرَ، (و) (دَحَائِلٍ) كِخْرِقَةٍ وَخَشَبَةٍ مَبْلُوثَتَيْنِ، (و) حُكْمُ (غَسَلِهِ: حُكْمُ رَأْسٍ) فِي وُضُوءٍ. وَتَقَدَّمَ: أَنَّهُ يَجْزِي مَسْحُ لَوَاجِبٍ كَيْفَ فَعَلَ. وَكَذَا: الْغَسْلُ مَعَ إِمْرَارِ يَدِهِ. وَكَذَا: إِصَابَةُ مَاءٍ<sup>(١)</sup>.

وَلَوْ مَسَحَ مِنْ سَاقِ الْخُفِّ لِأَصَابِعِهِ: أَجْزَاءً.

(وَكُرَّةُ غَسْلٍ) الْخُفُّ، لَعُدُولُهُ عَنِ الْمَأْمُورِ، وَلِأَنَّهُ مَطْبُئَةٌ إِفْسَادِهِ. (و) كُرَّةٌ أَيْضًا (تَكَرَّرَ مَسَحَ) الْخُفُّ، بَفَتْحِ التَّاءِ وَكَسْرِهَا، اسْمٌ مُصَدَّرٌ. لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى غَسَلِهِ. قُلْتُ: وَكَذَا يَنْبَغِي الْقَوُّ فِي سَائِرِ مَا يُمَسَّحُ.

(وَمَشَى ظَهْرُ<sup>(٢)</sup>) بَعْدَ حَدِيثٍ، وَقَبْلَ يَقْضَاءِ مُدَّةٍ، مِنْ عِمَامَةٍ مَمْسُوحَةٍ (بَعْضُ رَأْسٍ. وَفُحْشٌ) أَي: كَثُرَ: اسْتَأْنَفَ الطَّهَارَةَ. فَإِنْ لَمْ يَفْحُشْ: فَلَا نَاسَ.

(أَوْ) طَهَرَ (بَعْضُ قَدَمٍ) مِنْ نَحْوِ خُفٍّ مَسَحَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَفْحُشْ. أَوْ خَرَجَ الْقَدَمُ (إِلَى سَاقٍ) نَحْوِ (خَفٍّ): اسْتَأْنَفَ الطَّهَارَةَ؛ لِأَنَّ مَسْحَ

(١) قَوْلُهُ: (إِصَابَةُ مَاءٍ) أَي: لَوْ أَصَابَهُ مَاءٌ مِنْ مَصْرٍ أَوْ نَحْوِهِ، وَأَمَرَ يَدَهُ عَلَى ذَلِكَ الْمَاءِ، أَحْزَاهُ.

(٢) وَهَذَا حَوَالَهُ سَيَأْتِي، وَهُوَ قَوْلُهُ: «اسْتَأْنَفَ لَطَّهَارَةً». وَهَذَا مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا مَسَحَ عَلَيْهَا. (م خ) <sup>[١]</sup>.

العمامة قام مقام مسح الرأس، ومسح الخف أقيم مقام غسل الرجلين، فإذا زال الشائب الذي جعل بدلاً: بطل حكم طهارته، كالمتمم يجد الماء.

ولو انكشطت زهرة الخف، وتقيت بطائته: لم يضره.  
**(أو انتقض بعض العمامة<sup>(١)</sup>)** الممسوحة، ولو كوزاً: استأنف الطهارة؛ لأنه كنزها؛ لزوال الممسوح عليه.  
**(أو انقطع دم مستحاضة ونحوها)** كمن به فزوخ سيئة. وكذا انقطاع سلس نحو بول: استأنف الطهارة؛ لأن طهارته إنما صححت للعدو، فإذا زال بطلت على الأصل، كمن تيمم لمرض وعوفي مه.  
**(أو انقضت المدة)** أي: مدة لمسح. **(ولو)** وجد شيء مما تقدم **(في صلاة: استأنف الطهارة<sup>(٢)</sup>)**؛ لأن طهارته مؤقتة، فطُت باتباعه

(١) مقتضى ما ذكره فيمن حلق رأسه بعد المسح حيث قالو: إنه لا ينتقض وضوءه - أنه لا ينتقص هنا بانتقاص بعض العمامة. إلا أن يفرق؛ بأن طهارة المسح على حائل صعيقة بالنسبة للطهارة التي ليس فيها المسح على حائل. أو يقال: إنه ثبت له هذا الحكم؛ إباحة بالمقيس عليه، وهو الخف. (م خ)<sup>[١]</sup>.

(٢) وعنه: يكفي مسح رأسه وغسل رجليه؛ وفاقاً لأبي حيفة ومالك، وأحد قولي الشافعي. (فروع)<sup>[٢]</sup>.

[١] «حاشية الحلوني» (١/١٠٦).

[٢] «المروعي» (١/٢١٢).

وَقَتِّهَا، كَخُرُوجِ وَقْتِ الصَّلَاةِ فِي حَقِّ الْمَتِمِّمْ. وَسَوَاءٌ فَاتَتْ الْمَوَالَاةُ، أَوْ لَا<sup>(١)</sup>.

وَذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمَسْحَ يَرْفَعُ الْحَدَثَ، وَعَلَى أَنَّ الْحَدَثَ لَا يَتَغَضَّرُ فِي النَّقْصِ، فَإِذَا خَلَعَ، عَادَ الْحَدَثُ إِلَى الْعُضْوِ الَّذِي مَسَحَ الْحَائِلَ عَنْهُ، فَيَسْرِي إِلَى بَقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ، فَيَسْتَأْنِفُ الْوُضُوءَ، وَإِنْ قُرِبَ الرَّمْلُ.

قَالَ أَبُو الْمَعَالِيِّ وَغَيْرُهُ: إِنَّ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ.

(وَرَوَاهُ جَبْرِ) وَلَوْ لَمْ يَبْرَأْ مَا تَحْتَهَا. (ك) زَوَالِ (حُفَّ). وَكَذَا. بُرُوْهَا؛ لِأَنَّ مَسْحَهَا يَسْلُ عَنْ غَسْلِ مَا تَحْتَهَا.

قَالَ فِي «شَرْحِهِ» وَغَيْرُهُ: إِلَّا أَنَّهَا إِذَا مُسِحَتْ فِي الطَّهَارَةِ الْكُبْرَى وَزَالَتْ: أَجْزَاءً غَسِلَ مَا تَحْتَهَا؛ لِعَدَمِ وَحُوبِ الْمَوَالَاةِ فِي الطَّهَارَةِ الْكُبْرَى. انْتَهَى.

وَالْقَوْلُ يَبْطُلُ الطَّهَارَةَ مِنْ مَعْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ. وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى وَحُوبِ الْمَوَالَاةِ عِنْدَ أَبِي مُحَمَّدٍ. وَعِنْدَ أَبِي الرُّكَاتِ: عَلَى رَفْعِ الْحَدَثِ.

(١) كَمَا إِذَا مَسَحَ فِي وَضُوئِهِ، ثُمَّ أَحْرَجَ بَعْضَ الرُّجُلِ، بَطَلَتْ طَهَارَتُهُ. وَإِنْ كَانَتْ أَعْضَاؤُهُ لَمْ تَجْفَ مِنْ وَضُوئِهِ ذَلِكَ.

وفيه نَظَرٌ يَظْهَرُ مِمَّا سَبَقَ<sup>(١)</sup>.

(١) بأنه مسيٌّ عنى رفع لمسح الحدث، وكون الحدث لا يتبعص. وهذا لا فرق فيه بين الطهارةتين. وذكر اشبح عثمان في «حاشيته»<sup>[١]</sup>: أن هد أقرب إلى لاحتياط. ولا نُعَدُّ في عبر ذلك. وأصال عليها، فراجعها.



[١] «حاشية عثمان» (١/٦٦).

## (باب : نَوَاقِضُ الوُضُوءِ)

جمعُ ناقِضَةٍ؛ بِمَعْنَى ناقِضٍ<sup>(١)</sup>، إِنْ قِيلَ: لَا يُحْمَعُ «فَاعِلٌ» = وصفًا مُطْلَقًا = على «فواعِلٍ» إِلَّا مَا شُدَّ<sup>(٢)</sup>.

أو: جمعُ ناقِضٍ، إِنْ حُصِّرَ الْمَنْعُ بِوَصْفِ الْعَاقِلِ، عَلَى مَا اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ.

(وهي: مُفْسِدَاتُهُ) أي: الوُضُوءُ، حُمِدَتْ مُعْتَرِضَةٌ لِلتَّفْسِيرِ؛ لِأَنَّ النِّقْضَ حَقِيقَةً فِي الْبِنَاءِ، وَاسْتِعْمَالُهُ فِي الْمَعَانِي، كَنَقْضِ الوُضُوءِ، وَابْعِلَّةً<sup>(٣)</sup>: مَجَازٌ.

## باب نواقض الوضوء

قال في «حاشيته»<sup>١</sup>: النواقض: جمع ناقض، ولا يرد عليه كون فاعلٍ وصف لا يُجمع على فاعل؛ لأن شرطه أن يكون وصفًا لمس يعقل. والنقض يستعمل حقيقة في النقص، ومحاذًا في المعاني، ومنه: نقض الوضوء، ونقض العلة، وعلاقته: الإبطال.

(١) أي: لعاقِل وغيره. ومما شُدَّ: نواكس، وهوالك.<sup>[٢]</sup>

(٢) مما شُدَّ: «فوارس». (حطه)<sup>[٣]</sup>.

(٣) يعني: ونقض العلة<sup>[٤]</sup>.

[١] «إرشاد أولي النهى» (٧٥/١).

[٢] تعليق ليس في (أ).

[٣] تعليق من زيادات (ب).

[٤] تعليق ليس في (أ).

(ثَمَانِيَّةٌ) بِالِاسْتِقْرَاءِ:

أَحَدُهَا: (الخَارِجُ، وَلَوْ) كَانَ (بَادِرًا) كَالرَّيْحِ مِنَ الْقُبُلِ<sup>(١)</sup>،  
وَالدُّوْدِ وَالْحَصَى مِنَ الدُّبْرِ<sup>(٢)</sup>. فَتَقْضُ، كَالْمَعْتَادِ، وَهُوَ: النُّوْلُ.

(١) قَالَ فِي «الْمَغْنِي»<sup>[١]</sup>، وَلَا نَعْلَمُ لِهَذَا وَحُودًا، وَلَا نَعْلَمُ وَحُودَهُ فِي حَقِّ أَحَدٍ. انْتَهَى.

وَقِيلَ: لَا يَقْضُ الرِّيحُ مِنَ الْقُبُلِ، وَهَاقًا لِأَبِي حَنِيْفَةَ. وَقِيلَ، مِنْ ذِكْرِ «فُرُوع»<sup>[٢]</sup>.

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْأَشْهُ فِي مَدْهِنًا، أَنْ لَا يَقْضُ،  
لَأَنَّ الْمَثَانَةَ يَسَّ لَهَا مَفْعَدًا إِلَى الْجَوْفِ، وَلَمْ يَجْعَمْهَا أَصْحَابُنَا جَوْفًا،  
فَمَنْ يَطْلِي الصُّومَ بِالْحَقْنَةِ فِيهِ. قَالَ فِي «الْمَغْنِي»: وَلَا نَعْلَمُ بِهَذَا أَيُّ:  
حُرُوجِ الرِّيحِ مِنَ الْقُلُوبِ - وَجُودًا، وَلَا نَعْلَمُ وَجُودَهُ فِي حَقِّ أَحَدٍ، وَقَدْ  
قِيلَ، إِنَّهُ يُعْلَمُ وَجُودُهُ بِأَنْ يُحَسَّ الْإِنْسَانُ فِي ذِكْرِهِ دَسًا. وَهَذَا لَا  
يَصُحُّ؛ فَإِنْ هَذَا لَا يَحْصُلُ بِهِ الْيَقِينُ، وَالطَّهَارَةُ لَا تُقْضَى بِالشَّكِّ. فَلَوْ  
قَدَّرَ وَحُودَ ذَلِكَ يَقِينًا نَقَضَ الطَّهَارَةُ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنَ السَّبَبِينَ، فَتَقْضُ،  
قِيَامًا عَلَى سَائِرِ الْخَوَارِجِ. (شَرْحٌ)<sup>[٣]</sup>.

(٢) قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»<sup>[٤]</sup>: وَإِذَا حَرَحْتَ الْحَصَاةَ مِنَ الدُّبْرِ فَهِيَ جَسَّةٌ،  
عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ.

[١] «الْمَغْنِي» (٢٣١/١).

[٢] «الْمُرُوع» (٢١٩/١).

[٣] «كَشَفُ الْقَنَاعِ» (٢٨٥/١).

[٤] «الْإِنْصَافُ» (٩/٢).

وَالْعَائِطُ، وَالرَّيْحُ مِنَ الدُّبْرِ؛ لِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ: أَنَّهَا كَانَتْ تُسْتَحَاضُ، فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ؟ فَقَالَ: «إِذَا كَانَ دَمُ الْخَيْضِ، فَإِنَّهُ أَسْوَدُ يُعْرِفُ، فَإِذَا كَانَ كَدَلِكُ، فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، وَإِذَا كَانَ الْآخَرُ، فَتَوَضَّعِي وَصَلِّي؛ فَإِنَّمَا هُوَ دَمُ عِزْقٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالدَّارَقُطَنِيُّ<sup>[١]</sup>، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ كُلُّهُ ثِقَاتٌ. فَأَمَرَهَا بِالرُّضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَدَمُهَا غَيْرُ مُعْتَادٍ. وَلَأَنَّهُ خَارِجٌ مِنْ سَبِيلِ، أَسَنَةُ الْمُعْتَادِ. وَلِعُلُّوْمٍ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا رُضُوءَ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ أَوْ رِيحٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>[٢]</sup>، وَصَحَّحَهُ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَهُوَ يَشْمَلُ الرِّيحَ مِنَ الْقُبْلِ.

وَالْخَصَاءُ تَخْرُجُ مِنْ دُبُرٍ: نَجِسَةٌ.

(أَوْ) كَانَ الْخَارِجُ (طَاهِرًا) كَوَلَدٍ بِلَا دَمٍ: فَيَنْقُضُ.

(أَوْ) كَانَ (مُقَطَّرًا) بَفَتْحِ الطَّاءِ مُشَدَّدَةً؛ بَأَنَّ قَطَرَ فِي إِحْلِيلِهِ دُهْنًا، ثُمَّ حَرَّجَ: فَيَنْقُضُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ بِلَّةٍ نَجِسَةٍ تَصَحُّهُ، وَيَنْحُسُ؛ لِنَجَاسَةِ مَا لَاقَاهُ<sup>(١)</sup>. قَطَعَ بِهِ فِي «الشَّرْحِ».

(١) وَقِيلَ: طَاهِرًا؛ لِأَنَّهُ بَاطِلٌ فَلَمْ يَنْحُسْ بِهِ، كُخَامَةُ الْحَلَقِ، وَهُوَ مَجْرَى الْقِيءِ.

[١] أَمْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٦)، وَالدَّارَقُطَنِيُّ (٢٠٧، ١). وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «إِرْوَاءِ» (٢٠٤).

[٢] أَمْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٧٤). وَهُوَ عَبْدُ أَحْمَدَ (١٨٠/ ٥) (٩٣١٣). وَغَيْرُهُ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ.

ولو قَصَرَهُ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلِ وَلَمْ يَصِلْ إِلَى مَحَلِّ نَجَسٍ، كَمَا بُو قَطْرُهُ فِي أُذُنِهِ فَوَصَلَ إِلَى دِمَاعِهِ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْهَا: لَمْ يَنْقُضْ. وكذا: لو خَرَجَ مِنْ قَمِيهِ.

(أَوْ) كَانَ (مُحْتَشَىً): بِأَنِ احْتَشَى قُطْنًا، أَوْ نَحْوَهُ، فِي دُبُرِهِ، أَوْ قُبْلِهِ (وَابْتَلَّ) تَمَّ خَرَجَ: انْتَقَضَ وَضُوءُهُ. سِوَاهُ كَانَ طَرَفُهُ حَارِجًا، أَوْ لَا.

وَمَفْهُومُهُ: إِنْ لَمْ يَبْتَلَّ لَا يَنْقُضْ. قَالَ فِي «تَرْحِهِ»: وَهُوَ الْمَذْهَبُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ الْمَثَانَةِ وَالْخَوْفِ مَنْقُذٌ، وَلَمْ يَصَحِّبْهُ نَحَاسَةً، فَسَمَّ يَنْقُضْ. انْتَهَى.

وَمُقْتَضَاهُ<sup>(١)</sup>: أَنَّ الْمُحْتَشَى فِي دُبُرِهِ يَنْقُضُ إِذَا خَرَجَ مُصْلَقًا. وَفِي «الْإِقْنَاعِ»: يَنْقُضُ الْمُحْتَشَى إِذَا خَرَجَ، وَلَوْ لَمْ يَبْتَلَّ.

(أَوْ) كَانَ (مَنْيًا ذَبًّا) إِلَى فَرْجٍ، ثُمَّ خَرَجَ.

(أَوْ) مَنْيًا (اسْتَدْجَلَ) بَنَحَوْ قُطْنَةً فِي فَرْجٍ، ثُمَّ خَرَجَ: نَقُضَ؛ لِأَنَّهُ حَارِجٌ مِنْ سَبِيلٍ، لَا يَحُلُو عَنْ بِلَّةٍ تَصَحِّبُهُ مِنْ لَفْرَجٍ. وَالْحَقَقَةُ إِنْ خَرَجَتْ مِنَ الْفَرْجِ، أَوْ أَدْخَلَ بَعْضَ الزَّرَاقَةِ: نَقُضَتْ. سِوَاهُ كَانَتْ فِي الْقُبْلِ، أَوْ الدُّبُرِ.

(١) قَوْلُهُ: (وَمُقْتَضَاهُ) أَيْ: مَقْتَضَى قَوْلِهِ: «لَا يَنْقُضُ بَيْنَ الْمَثَانَةِ وَالْخَوْفِ مَنْقُذٌ».



و(لا) يَنْقُضُ الْخَارِجُ إِنْ كَانَ (دَائِمًا). كَدَمٍ مُسْتَحَاضَةٍ، وَمَنْسَسٍ بُولٍ، وَنَحْوِهِ؛ لِلضَّرُورَةِ.

(من سبيل) مُتَعَلِّقٌ بـ«الخارج». وهو: مَخْرُجُ امْرِئٍ وَالْغَائِطِ. فَيَنْقُضُ مَا حَرَجَ مِنْهُ، (إِلَى مَا) أَي: مَحَلٌّ (يَلْحَقُهُ حُكْمُ التَّطْهِيرِ<sup>(١)</sup>)؛ لِأَنَّ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ الْخَارِجُ، إِذَا لَمْ يَلْحَقْهُ حُكْمُ التَّطْهِيرِ مِنَ الْحَبْتِ: لَمْ يَلْحَقْ سَبَبُهُ حُكْمُ التَّطْهِيرِ مِنَ الْخَذَثِ. وَالْحَازُّ أَيْضًا مُتَعَلِّقٌ بـ«الخارج». (ولو) لَمْ يَنْقَصِ الْخَارِجُ، بَلْ كَانَ (بَطْهُورٍ مَقْعَدَةٍ عِلْمَ بِلَّاهَا)، نَضًا. فَإِنْ سَمِعَ يَعْلَمُ تَلَّاهَا: لَمْ يَلْزَمْهُ الرُّضُوءُ.

قال في «الفروع»: وكذا طَرَفُ مُصْرَافٍ، وَرَأْسُ دُودَةٍ<sup>(٢)</sup>.  
و(لا) يَنْقُضُ (يَسِيرٌ نَحْسٌ) حَرَجٌ (من أَخَذَ فَرَجِي) أَي: قُتِلِي (خُنْثَى مُتَكَبِّلٍ، غَيْرُ بُولٍ وَغَائِطٍ)؛ لِلشَّكِّ فِي السَّاقِصِ، وَهُوَ الْحُرُوجُ

(١) قوله: (إِلَى مَا يَلْحَقُهُ حُكْمُ التَّطْهِيرِ) أَي: إِلَى مَا هُوَ فِي حَكْمِ الظَّاهِرِ، وَيَجِبُ غَسْلُهُ مِنْ نَجَاسَةٍ وَجَابِيَةٍ.

(٢) أَي: كَالْمَقْعَدَةِ إِنْ عَلِمَ بِلَّاهَا، نَقْضًا<sup>[١]</sup>، وَإِلَّا فَلَا. وَهُوَ كَلَامُ صَاحِبِ «الفروع»، نَقَلَهُ فِي «شرح الإقناع»<sup>[٢]</sup>، وَعَارَ «الإقناع»: بَوَاضِ طَرَفِ مُصْرَافٍ، وَرَأْسِ دُودَةٍ، نَقْضٌ. قَالَ فِي «الإبْصَافِ»: عَنِ الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ.

[١] أَي: نَقْضُ طَرَفِ الْمَصْرَافِ وَرَأْسِ الدُّودَةِ.

[٢] «كشاف المناع» (٢٨٦/١).

من فرج أصلي. فإن كان الخارج كثيرًا، أو بولًا أو غائطًا، أو خرج النجس أو الطاهر منهما: نقض.

(ومتى استند المخرج المعتاد، ولو حلقة، وانفتح غيره، ولو) كان المنفتح (أسفل المعدة<sup>(١)</sup>): لم يثبت له) أي: لمنفتح (حكم) المخرج (المعتاد)، بل هي باقية له<sup>(٢)</sup>، (فلا نقض بريح منه) ولا بمسه، ولا بخروج يسير نجس غير بول وغائط، ولا غسب بإيلاج فيه بلا إنزال. وتقدم: لا يُجزئ فيه استجمار.

(الثاني: خروج بول أو غائط من باقي البدن) غير السببيين وتقدم حكمهما (مطلقًا) أي: كثيرًا كان أو قليلًا أو الغائط، أو يسيرًا. (أو) خروج (نجاسة غيرهما) أي: غير البول والغائط، من باقي البدن<sup>(٣)</sup>، (كقيء<sup>(٤)</sup>)، ولو خرج القيء (بخاله)؛ بأن شرب نحو ماء

(١) المعدة. هي موضع الصعام قبل إحداره إلى الأمعاء، وهي هنا منزلة الكرش لذوات الأظلاف والأحفاف. (ح م ص)<sup>(١)</sup>.

(٢) قوله: (بل هي باقية له) أي: للأصلي.

(٣) قوله: (من باقي البدن) واختار الشرح تقي الدين: لا نقض بخروج الحاسات من غير السببيين، وفاقًا لمالك والشافعي<sup>(٢)</sup>.

(٤) ولا ينقض جشاء؛ نضًا. وهو اقلنس؛ ما خرج من لجوف، مرة اعم أو دونه. ويس بقية، ولكنه نجس كاقية، فإن عاد فهو قية.

[١] «إرشاد أولي انتهى» (١/٧٦).

[٢] «لعروع» (١/٢٢٢).

وَقَدَفَهُ بِصَفَتِهِ؛ لِأَنَّ نَجَاسَتَهُ يُوْضُوْلُهُ إِلَى الْجَوْفِ، لَا بِاسْتِحَالَتِهِ.  
(فَاحِشَةٍ): نَعَتْ لـ «نَجَاسَةٍ». (فِي نَفْسٍ كُلِّ أَحَدٍ نَجَسُهُ)<sup>(١)</sup>  
رَوَى نَحْوُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ خَلَّالٌ: الَّذِي اسْتَقَرَّتْ عَلَيْهِ الرُّوَايَةُ: أَنَّ الْفَاحِشَ: مَا  
يَسْتَفْجِشُهُ كُلُّ إِنْسَانٍ فِي نَفْسِهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى  
مَا لَا يَرِيكَ»<sup>(١)</sup>. وَلِأَنَّ اعْتِسَارَ حَالِ الْإِنْسَانِ بِمَا يَسْتَفْجِشُهُ غَيْرُهُ خَرَجَ،  
فَيَكُونُ مَنفَقًا.

وَالنَّقْضُ بِخُرُوجِ النَّجَاسَةِ الْفَاحِشَةِ مِنْ غَيْرِ السَّبِيلِ، قَالَ بَنُو  
عَبَّاسٍ، وَابْنُ عُزْمَرٍ؛ لِحَدِيثِ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي صَلْحَةَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ: أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاءَ، فَتَوَضَّأَ. قَالَ: فَلَقِيْتُ ثَوْبَانَ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ،

(١) احْتُلِفَ عَنْ أَحْمَدَ فِي الْفَاحِشِ؛ عَلَى سَبْعَةِ أَقْوَالٍ أَوْ أَكْثَرَ.  
وَالْمَشْهُورُ مِنْهَا: أَنَّهُ مَا فَحَشَ فِي النَّفْسِ.

قَالَ أَحْمَدُ: عِدَّةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ تَكْمَلُوا فِيهِ، فَأَلَوْ هَرِيرَةً كَانَ يُدْجَلُ  
أَصَابِعُهُ فِي أَنْفِهِ. وَجَابِرٌ أَدْخَلَ أَصَابِعَهُ فِي أَنْفِهِ. وَابْنُ الْمُسَيَّبِ أَدْخَلَ  
أَصَابِعَهُ الْعَشْرَ أَنْفَهُ، وَأَخْرَجَهَا مَنْطُوحَةً بِالدَّمِ يَعْنِي: وَهِيَ فِي  
الصَّلَاةِ.

وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ: أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ الْكَثِيرِ؟ فَقَالَ: شَبْرٌ فِي شَبْرٍ. وَفِي لَفْظٍ،  
قَالَ: قَدَرُ الْكَفِّ فَاحِشٌ.

فَسَأَلْتُهُ؟ فَقَالَ: صَدَقَ، أَنَا سَكَتْتُ لَهُ وَضُوءَهُ. رواه الترمذي<sup>[١]</sup>.  
وقال: هذا أصحُّ شيء في هذا الباب. قيل لأحمد: حديث ثوبان ثبت  
عندك؟ قال: نعم.

(ولو) كَانَ خُرُوجُ النَّحَاسَةِ الْفَاحِشَةِ مِنْ بَاقِي الْبَدَنِ (بِقُطْنَةٍ  
وَنَحْوِهَا) كَخَرْقَةٍ، (أَوْ) كَانَ (بِمَصِّ عَلَقٍ) أَوْ فُرَادٍ؛ لِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ مَا  
خَرَجَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَعَالِجَةٍ، لَا أَثَرَ لَهُ فِي تَقْضِ الْوُضُوءِ وَعَدَمِهِ.

و(لَا) يَقْضُ مَا خَرَجَ بِمَصِّ (بَغُوضٍ) وَهُوَ صَعَارٌ الْبَقَى (وَنَحْوَهُ)  
كَبَقٍّ، وَدُبَابٍ، وَقَمَلٍ، وَتَرَاغُثٍ؛ لِقُلَّتِهِ، وَمَشَقَّةِ الْإِحْتِرَازِ مِنْهُ.

(الثَّالِثُ: زَوَالُ عَقْلِ) كَحُدُوثِ جُنُونٍ، أَوْ بِرَسَامٍ، كَثِيرًا كَانَ أَوْ  
قَلِيلًا، إِجْمَاعًا. (أَوْ تَغْطِيَتُهُ) أَي: الْعَقْلُ بِشُكْرِ، أَوْ إِغْمَاءٍ، أَوْ ذَوَائٍ،  
(حَتَّى يَنْوِمَ<sup>(١)</sup>) وَهُوَ: غَشِيَّةٌ ثَقِيلَةٌ تَقَعُّ عَلَى الْقَلْبِ، تَمْنَعُ الْمَعْرِفَةَ

(١) قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»<sup>[٢]</sup>: وَعَمَّا لَا يَقْضُ نَوْمٌ مُطْلَقًا، وَاحْتَارَهُ شُبْحُنَا إِنْ  
ظَلَّ بَقَاءَ طَهَرِهِ.

وَمِنْ كَلَامِ شَيْخِ تَقِي الدِّينِ<sup>[٣]</sup>: وَالْأَظْهَرُ فِي هَذَا الْبَابِ: أَنَّهُ إِذَا شَكَّ  
إِحْتَوَاضِيٌّ: هَلْ نَوْمُهُ مِمَّا يَقْضُ الْوُضُوءَ أَمْ لَا؟ فَإِنَّهُ لَا يَقْضُ الْوُضُوءَ؛  
لِأَنَّ الصَّهَارَةَ ثَابِتَةً يَبْقِي، فَلَا يَزُولُ بِالشَّكِّ.

[١] أخرجه الترمذي (٨٦)، وهو عند أحمد (٦٤/٣٧) (٢٢٣٨١). وصححه الألباني

في «الإرواء» (١١١)

[٢] «الفروع» (٢٢٥/١).

[٣] «محصول الفتاوى» (٢٣٠/٢١).

بالأشياء<sup>(١)</sup>؛ لحديث عبي مرفوعاً: «العين وكاء الشئ»<sup>(٢)</sup>، فمس نام،  
هليتوضاً». رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه<sup>(٣)</sup>. وعن معاوية يرفعه:  
«العين وكاء الشئ، فإد نامت العين، استطق الوكاء». رواه أحمد،  
والدارقطني<sup>(٤)</sup>. والشئ: حلقه الدبر.

وسئل أحمد عن الحديثين؟ فقال: حديث علي أثبت وأقوى.  
وفي إيجاب الرضوء باليوم نبيه على وجوبه بما هو أكد منه،  
كاجنون واشكر، ولأن ذلك مضطه الحديث، فأقيم مقامه. قال أبو  
الخطاب وغيره: ولو تلجم على المحرج ولم يخرج شيء؛ إلحاقاً  
بالغايب.

(إلا نوم النبي ﷺ) كثيراً كان أو يسيراً؛ لأن نومه كان يقع على  
عينيه دون قلبه، كما صح عنه<sup>(٥)</sup>.

- (١) اسوم رحمة من الله تعالى على عبده؛ ليستريح البدن عند تعبته.  
(٢) قوله: (العين وكاء الشئ) فيه استعارة لطيفة، جعل تغطية العينين  
بمنزلة الحبل؛ لأنه يصبطها، فزوال ايقة كزوال الحبل؛ لأنه يحصص  
به الانحلال. (ع)<sup>(٤)</sup>.

[١] أخرجه أحمد (٢٢٧/٢)، وأبو داود (٢٠٣)، وابن ماجه (٤٧٧)، وحسه  
الألباني في «الإرواء» (١١٣).

[٢] أخرجه أحمد (٩٢/٢٨)، (١٦٨٧٩)، والدارقطني (١٦٠). وحسه الألباني في  
«صحيح الجمع» (٤١٤٨).

[٣] أخرجه البخاري (١١٤٧)، ومسلم (١٢٥/٧٣٨) من حديث عائشة.

[٤] «فتح موسى الموهب» (٣٥٦/١).

(و) إِلَّا النَّوْمَ (اليسير عَزَفًا<sup>(١)</sup> مِنْ جَالِسٍ): لحديث أسب: كان أصحاب رسول الله ﷺ على عهد رسول الله ﷺ يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ حَتَّى تَخْفَقَ رُؤُوسُهُمْ، ثُمَّ يُصَوُّونَ وَلَا يَتَوَضَّؤُونَ. رواه أبو داود<sup>(١١)</sup>. ولأنه يَكْثُرُ وَقُوعُهُ مِنْ مُتَتَصِرِي الصَّلَاةِ فَعُفِيَ عَنْهُ؛ لِلْمَشَقَّةِ

(١) وقيل في حدِّ اليسير: هو ما لم تتغير عن هيئته، كسقوطه وبحوه، حزم به في «المستوعب» و«المذهب» و«الرعاية» وغيرهم. وقيل، هو ذلك<sup>(١٢)</sup> مع بقاء نومه. وقال أبو بكر: قدر صلاة ركعتين<sup>(١٣)</sup>. وقال في «المغني»<sup>(١٤)</sup>: والصحيح: أنه لا حدَّ للقليل، فمتى وُجِدَ ما يدلُّ على الكثرة، من سقوط المتمكِّ وغيره، انقضى وضوؤه. وإن شكَّ في كثرته لم يتقصَّ وضوؤه؛ لأنَّ الطهارة متيقِّنة، فلا تروى بالشك.

قال الزركشي<sup>(١٥)</sup>: لا بدُّ في النوم الناقص من الغلَبَةِ على العقل، فمن سمع كلام غيره وفهمه، فليس بنائم، فإن سمعه ولم يفهمه، فيسير.. قال: وإذا سقط عن هيئته، سقطت طهارته؛ لأنَّ أهل العرف عدُّون ذلك كثيرًا.

[١] أبو داود (٢٠٠)، وصححه الألباني في «الإرواء» (١١٤). وهو عند مسلم (٣٧٦)، (١٢٥) بحوه.

[٢] في الأصل، (أ): «وذلك». والتصويب من «الإنصاف».

[٣] «الإنصاف» (٢٦/٢).

[٤] «المغني» (٢٣٧/١).

[٥] «شرح الزركشي» (٢٤٠/١).

وإن رأى رؤيًا: فهو كثيرٌ. وعنه: لا. وهي أظهر. وإن خطرَ بباله شيءٌ لا يدري أرويًا، أو حديثٌ نفسٍ؟ فلا نقض.

(و) إلا اليسيرُ عُرفًا من **(قائم)**؛ لحديث ابن عباسٍ لَمَّا بات عند خالتيه ميمونة. رواه مسلم<sup>[١]</sup>. ولأنَّه يُشبهُ الجالسَ في التَّحْفِطِ واحتِمَاعِ المَخْرَجِ، ورُبَّمَا كَانَ الْقَائِمُ أَعَدَّ مِنَ الْحَدَثِ.

(لا) إنَّ كَانَ النَّوْمُ الْيَسِيرُ **(مع احتيائه، أو اتكائه، أو استناده)** فَيَقْضُ مُطْلَقًا<sup>(١)</sup>، كَنَوْمِ الْمُضْطَجِعِ.

وقيل: مع بقاء نومه. وعنه: لا ينقص النومُ الكثيرُ من جالسٍ، وفاقًا للشافعي، إنَّ اعتمدَ بمَقْعَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ<sup>[٢]</sup>.

(١) قوله. **(يَقْضُ مُطْلَقًا)** وعنه. لا يقض؛ وفاقًا للشافعي، ورواية عن أبي حنيفة<sup>[٣]</sup>.

قال الشافعي: لا يقضُ وإن كثر، إذا كان القاعدُ متمكِّنًا مُفَضِّيًا بمحلِّ الحدثِ إلى الأرضِ<sup>[٤]</sup>.

قال في «الإصناف»<sup>[٥]</sup>: ١٥١: وحيث قلنا: يقضُ النومُ، فهو مظنةٌ لخروج الحدث، وإن كان الأصلُ عدمُ خروجه وبقاء الطهاره. انتهى.

[١] أخرجه مسلم (١٨٤/٧٦٣).

[٢] انظر: «الفروع» (٢٢٤/١).

[٣] انظر: «الفروع» (٢٢٥/١).

[٤] انظر: «المعني» (٢٣٥/١).

[٥] انظر: «الإصناف» (٢٦/٢).

وعُلِمَ منه: التَّقْضُ بِالْيَسِيرِ أَيْضًا مِنْ رَاكِعٍ وَسَاجِدٍ.

(الرابعُ: مَسْ فَرْجِ آدَمِي<sup>(١)</sup>) دُونَ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ. تَعَمُّدُهُ أَوْ لَا، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ. (وَلَوْ) كَانَ الْفَرْجُ الْمَمْسُوسُ (ذُبْرًا) لِأَحَدٍ مِّنْ ذَكَرٍ.

أَمَّا مَسْ الذَّكَرِ؛ فَلِحَدِيثِ بُسْرَةَ سِتِّ صَفْوَانَ، مَرْفُوعًا. «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ، فَلْيَتَوَضَّأْ». رَوَاهُ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَابْنُ مَاجَه<sup>(٢)</sup>، وَصَحَّحَهُ ابْنُ مَعِينٍ. وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ بُسْرَةَ. وَعَنْ جَابِرٍ مِثْلُهُ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا مَسْ غَيْرِ الذَّكَرِ؛ فَيَعْمُومُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ،

فَادَّ قَنَبَهُ: إِنَّ اسْمَ لَيْسَ بِحَدِيثٍ، وَاسْقَاضُ هُوَ الْخَارِجُ الْمَصَاحْتُ لَهُ، فَالْأَصْلُ عَدَمُهُ، فَلَا يَعَارِضُ بِالشَّكِّ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمَعَارِضَ طُرُقًا لَا شَكَّ، وَيَجُوزُ الْإِتْقَانُ مِنَ الْأَصْلِ إِلَيْهِ، كَالشَّهَادَةِ، فَإِنَّهَا ظُنٌّ، وَتَنْقُلُ عَنْ أَصْلِ الْبِرَاءَةِ.

(١) وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا يَنْقُضُ مَسَّ الذَّكَرِ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، وَعِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ: لَا يَنْقُضُ إِلَّا مَسَّهُ بِنَاصِنِ الْكَفِّ.

[١] أخرجه مالك (٤٢/١)، وشافعي في «لأم» (١٥/١)، وأحمد (٢٦٥/٤٥)

(٢٧٢٩٣)، والترمذي (٨٢)، وابن ماجه (٤٧٩). وصححه الألباني في «الإرواء»

(١١٦)

[٢] أخرجه ابن ماجه (٤٨٠).



فليتوضأ». رواه ابن ماجه<sup>[١]</sup>، ولأثرهم. وصححه أحمد، وأبو زرعة. ولحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: «أيما امرأة مسّت فرجها، فلتتوضأ» رواه أحمد<sup>[٢]</sup>.

وإذا انتقض بمسّ فرج نفسه، مع دعاء الحاجة إليه وجوازه، فمسّ فرج غيره أولى.

وهي بعض القاط حديث بئسرة: «من مسّ الذكر، فليتوضأ». فيتشمل كلّ ذكر.

(أو) كان الممسوس فرجه (ميتاً)؛ لما سبق، ولبقاء حرمة. (متصل): صفة لـ «فرج». فلا نقص بمسّ مفقّص؛ لذهاب حرمة بقطعه.

(أصلي): صفة أيضاً. فلا ينقض مسّ رائد، ولا أحد فرجي حتى مشكل؛ لاحتمال زيادته.

(ولو) كان الفرج (أشّل) لا تنفع فيه؛ لبقاء اسمه وحرمة. (أو) كان الممسوس (قلقة) بضمة القاف وسكون اللام. قال في «القاموس»: وتحرّك: جلده الذكر. لأنها داخلة في مسمى الذكر، وحرمة ما اتّصلت به.

[١] أخرجه ابن ماجه (٤٨١) من حديث أم حبيبة. وانظر: «الإرواء» (١١٦).

[٢] أخرجه أحمد (٦٤٧/١١) (٧٠٧٦).

(أو) كَانَ الْمَمْسُوسُ **(قُبَلِي خُنْثَى مُشَكِّل)**؛ لَأَنَّ أَحَدَهُمَا فَرَجَ أَصْلِي، فَتَقَضَّ مَشْهُ، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُن مَعَهُ زَيْدٌ.

(أو) كَانَ مَسٌّ غَيْرِ خُنْثَى مِنْ خُنْثَى **(لَشَهْوَةٍ<sup>(١)</sup> مَا لِلْأَمْسِ مِنْهُ)**؛ بَأَنَّ مَسٌّ ذَكَرٌ ذَكَرَ خُنْثَى لِشَهْوَةٍ، أَوْ أُثَى قُبَلَهُ الَّذِي يُشَبِّهُ فَرَجَهَا لِشَهْوَةٍ: هَيْتَقَضُ وَضَوْءُ الْأَمْسِ؛ لِنَحْقِيقِ النَّقْضِ بِكُلِّ حَالٍ<sup>(٢)</sup>. هَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ شَهْوَةٍ: فَلَا نَقْضَ؛ لِاحْتِمَالِ الزِّيَادَةِ.

وَإِنْ مَسٌّ خُنْثَى قُبَلِي خُنْثَى آخَرَ، أَوْ قُبَلِي نَفْسِهِ: انْتَقَضَ وَضَوْءُهُ؛ لِتَيَقُّنِ النَّقْضِ. وَإِنْ مَسٌّ أَحَدَهُمَا فَلَا.

وَمَسٌّ دُثْرُهُ: كَذُبُّرٍ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ أَصْلِيٌّ بِكُلِّ اعْتِبَارٍ.

(١) قوله: **(لَشَهْوَةٍ)** عثر باللام تبعاً «للمقبع». قال في «المسح»: وفي «الوحي»: «بشهوة» باباء، وهو أحسن؛ بيد أن على المصاحبة والمقارنة. انتهى.

فإن اللام ربما تشعر بتقدم الشهوة وتأخرها. ابن بصر الله على «الفروع».

أقول: انظر لو جُعِلَتِ اللَّامُ لِلْوَقْتِ، لَا لِلتَّعْلِيلِ، هَلْ نَسَاوِي بَاءَ الْمَصَاحِبَةِ فِي الْمَعْنَى الْمَرَادِ مِنْهَا؟ فَتَدْبِرُ. (م خ)<sup>[١]</sup>.

(٢) لأنه إن كان ذكرًا، فقد مَسَّ ذكره، وإن كنت امرأة، فقد لمسها بشهوة.

[١] «حاشية الحلوتى» (١/١٩٤).

وَأَنْ تَوَضَّأَ حَتَّى وَلَمَسَ أَحَدَ فَرْحِيهِ، وَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَحَدَتْ وَتَطَهَّرَ وَمَسَّ الْآخَرَ، وَصَلَّى الْعَصْرَ، أَوْ فَائِتَةً، لَزِمَهُ إِعَادَتُهُمَا<sup>(١)</sup>، دُونَ الرُّضُوءِ. قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ».

(بَيِّنَةٌ): مُتَعَلِّقٌ بِ«مَسَّ». فَلَا تَقْصِرْ إِذَا مَسَّهُ بِغَيْرِهَا؛ لِحَدِيثِ أَحْمَدَ، وَالدَّرَقُطِيِّ: «مَنْ أَفْضَى يَدَيْهِ إِلَى ذِكْرِهِ»<sup>(١)</sup>. وَلِأَنَّ عِزَّ الْيَدِ لَيْسَ بِآلَةٍ لِلْمَسِّ.

(١) لِأَنَّهُ قَدْ لَمَسَ فَرْجًا أَصْلِيًّا لَا مُحَالَةً، لَكِنْ لَمْ نَعْلَمْ هَلْ هُوَ فِي الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ؟ فَأَوْجِبْنَا قَضَاءَ الصَّلَاتَيْنِ، لِأَحْلَى الْخُرُوجِ مِنَ الْعَهْدَةِ يَبْقَى. قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ فَيْرُوزَ.

ثُمَّ وَحَدَّثَ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي «الْفُرُوقِ»، وَصَّيْهُ: وَأَمَّا الْمُشْكُوكُ فَمُفْرَضَةُ الصَّلَاةِ بِطَهَارَةٍ صَحِيحَةٍ، فَإِذَا تَطَهَّرَ، وَمَسَّ ذِكْرَهُ، لَمْ يَنْتَقِصْ وَضُوءُهُ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ امْرَأَةً، وَلِذِكْرِ لِهَ عَضْوٍ زَائِدٍ، وَالطَّهَارَةُ مُتَيَقِّفَةٌ. فَإِذَا تَوَضَّأَ، ثُمَّ لَمَسَ قَبْلَهُ، وَصَلَّى الْعَصْرَ، لَمْ يَنْتَقِصْ وَضُوءُهُ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ رَحُلًا، وَلَكِنْ نَبَقْنَا أَنَّ إِحْدَى صَلَاتَيْهِ بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ فَقَدْ بَصَلَتْ الظُّهْرَ، وَإِذَا امْرَأَةً فَقَدْ بَطَلَتِ الْعَصْرَ. فَإِذَا احْتَمَلَ كَوْنُ كُلِّ مِثْلِهِمَا بَاطِلًا، وَجِبَ قَضَاؤُهُمَا؛ إِبْرَاءً لِدَمَتِهِ يَقِينًا. نَقَلْتُهُ مِنْ خَطِّ مُحَمَّدِ بْنِ مَانَعٍ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ نَقَلَهُ مِنْ خَطِّ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ فَيْرُوزَ.

[١] أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٣٠/١٤) (٨٤٠٤)، وَالدَّرَقُطِيُّ (١٤٧/١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ

[٢] فِي (أ): «نَقَلْتُهُ مِنْ خَطِّ ذَكَرَ مَا قُلْتُ أَنَّهُ نَقَلَهُ مِنْ خَطِّ مُحَمَّدِ بْنِ مَانَعٍ».

(ولو) كانت اليد (زائدة): لعموم ما سبق.

ولا فرق بين بطن الكف وظهرها وحرفها؛ لأنه جرة منها، أشبه بصنها.

(خلا طفر) فلا ينقض مسه بالطفر؛ لأنه في حكم المنفصل.

(أو) مس (الذكر بفرج غيره<sup>(١)</sup>) أي: إذا مس ذكره فرجاً غير الذكر: انتقض وضوءه؛ لأنه فحش من مسه باليد.

وعلم منه: أنه لا نقض لمس ذكر بذكر، ولا ذر بذر، ولا قبل امرأة بقبل أخرى أو ذرهما.

(بلا حائل) متعلق بـ «مس»؛ لقوله عليه السلام: «من أفضى يده إلى ذكره، ليس ذونه يستر؛ فقد وجب عليه الوضوء». روه أحمد.

(١) قوله: (أو مس الذكر بفرج غيره) حاصل عبارة شرح لمصنف: أن قوله: «الذكر» بالحر عطف على «فرج» امسلط عليه المضاف، وهو «مس»، كما أشار إليه الشيخ أيضاً في الحل. وهذا يقتضي أن يكون الذكر ممسوساً، والفرج المغاير له ماشاً؛ بدليل دخول باء لآلة عليه، كما اقتضاه صنيع المصنف.

وقور السج بعده: أي: إذا مس بذكر فرجاً غير الذكر. يقتضي العكس، أي: كون الذكر ماشاً، والفرج ممسوساً! وهذا مخالف لصيغه أولاً، وصيغ الشارح، وصيغه في «الحاشية»، واقتضاء المتن! فانظر ما الكتته في ذلك؟ (م خ)

والدَّارِقُطْنِيُّ<sup>[١]</sup> . فَإِنْ مَسَّ بِحَائِلٍ : فَلَا نَقْضَ .

(و) لَا يَقْضُ مَسُّ (مَحَلٍّ) ذَكَرٍ (بَائِنٍ) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفَرْجٍ . وَكَذَا : مَسُّ الْبَائِنِ ؛ لِدَهَابِ حُرْمَتِهِ . كَمَا يُفْهَمُ مِمَّا سَبَقَ .

(و) لَا يَقْضُ مَسُّ (شُفْرِي امْرَأَةٍ)<sup>(١)</sup> دُونَ مَخْرَجٍ ؛ لِأَنَّ الْفَرْجَ مَخْرَجُ الْحَذِّ . لَا مَا قَارَيْهِ . وَشُفْرَا الْفَرْجِ ، صَمُّ الشَّيْنِ الْمَعْمَمَةِ ، وَإِسْكَانُ الْفَاءِ : حَافَتُهُ .

وَلَا نَقْضَ بِمَسِّ الْأَشْيَيْنِ ، وَمَا بَيْنَ الْفَرْحَيْنِ .

(الخَامِسُ : لِمَسِّ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى الْآخَرَ) أَيِ : لِمَسِّ ذَكَرٍ أَنْثَى . أَوْ أَنْثَى ذَكَرٍ (لَشَهْوَةٍ)<sup>(٢)</sup> ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى . ﴿ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ [النِّسَاءُ : ٤٣] . وَحُصِّلَ بِمَا إِذَا كَانَ لَشَهْوَةٍ ؛ حَمْعًا بَيْنَ الْآيَةِ وَالْأَخْبَارِ ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ قَالَتْ : فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً مِنَ الْفِرَاشِ ، فَالْتَمَسْتُهُ ، فَوَقَعْتُ يَدَيَّ عَلَى تَطَلُّي قَدَمِهِ ، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ ، وَهُمَا مَضُوبَتَانِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>[٣]</sup> ، وَنَصَّهُمَا دَلِيلٌ أَنَّهُ يُصَلِّي . وَعَنْهَا : كُنْتُ أَنَامُ بَيْنَ يَدَيَّ

(١) قَوْه : (وَشُفْرِي امْرَأَةٍ) أَيِ . مَا لَمْ يَكُنْ شَهْوَةً . (م خ) <sup>[١]</sup> .

(٢) وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ : لَا يَقْضُ الْمَسُّ مَطْلَقًا ، وَهُوَ رَوِيَّةٌ عَنْ أَحْمَدَ . وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ : يَقْضُ مَطْلَقًا ، وَهُوَ أَيْضًا رَوِيَّةٌ عَنْ أَحْمَدَ .

[١] تَقَدَّمَ تَخْرُجُهُ أَنْفًا .

[٢] أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٨٦) .

[٣] « حَشِيَّةُ اِحْلُوتِي » (١١٤/١) .

رسول الله ﷺ ورجلاني في قبته، فإذا سجدَ عَمَزِي فَقَتَضْتُ رِحْلِي،  
متفقٌ عليه<sup>[١]</sup>. والظاهر: أنه بلا حائل؛ لأنَّ الأصلَ عدمه. ولأنَّ  
اللمسَ ليس بحدِّثٍ وإنما هو دأخٌ إليه، فاعتُبرتِ الحالُ التي يدعُو فيها  
إليه، وهي حالُ شهوةٍ. وقيسَ عليه مسُّ امرأةِ الرجلِ  
ومتى لم يَنْقُضْ مَسُّ أَشْيَ: استُجِبَ اوضوءُ. نصًّا.

**(بلا حائل):** مُتَعَلِّقٌ بـ «لمس» فإن كان بحائلٍ: لم يقض؛ لأنَّه لم  
يَلْمَسِ الشَّيْءَ، أَشْتَبَهَ لِمَسَ الثَّيَابِ. واشْهُوَةٌ بِمَجَرَّدِهَا لَا تُوجِبُ  
الْوُضُوءَ، كما لو وُجِدَتْ مِنْ غَيْرِ لِمَسٍ.

**(ولو) كانَ اللمسُ (ب) عُضْوٍ (زائدٍ لزائدٍ)،** كأيِّد، أو الرجلِ، أو  
الأصبعِ الزائدة، كالأصلي.

**(أو) كانَ اللمسُ لِعُضْوٍ (أشَلُّ<sup>(١)</sup>)** لا نَفَعُ فِيهِ، أو به.

**(أو) كانَ اللمسُ (لِمَيْتٍ)؛** لِلْعُمُومِ، وكما يَجِبُ الْعُسْلُ بِرُوءِ  
المَيِّتِ.

**(أو) كانَ اللمسُ لـ (هِرَمٍ، أو مَحْرَمٍ)؛** لما سَبَقَ.

(١) قوله: **(أو أشَلُّ)** أي: عَنِ هَرَضٍ وَحُودٍ شَهْوَةٍ تَشَأُّ عَنِ اللمسِ بِهِ،  
وَالْأَفْأَشَلُّ لَا حَرَارَةَ بِهِ يَتَحَرَّثُ بِسَبَبِهَا شَهْوَةُ الْقَسْبِ هِيَ الْعَادَةُ.  
(م خ) <sup>[٢]</sup>.

[١] أخرجه البخاري (٣٨٢)، ومسلم (٥١٢/٢٧٢).

[٢] «حاشية الحلوني» (١/١١٤).

(وَلَا) يَنْقُضُ لِمَسِّ مُطْلَقًا<sup>(١)</sup> لـ (شَعْرٍ، وَظْفِيرٍ، وَبَسَنٍ)، وَلَا النَّمْسُ بها؛ لِأَنَّهَا تَنْفَصِلُ فِي حَالِ السَّلَامَةِ، أَشْبَهُ لِمَسِّ الدَّمْعِ. وَلِذَلِكَ لَا يَقَعُ طَلَاقٌ وَنَحْوُهُ أَوْقَعَ بِهَا.

(و) لَا يَنْقُضُ لِمَسِّ (مَنْ) لَهَا، أَوْ لَهُ (دُونَ سَبْعٍ)<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُحَلًّا لِلشَّهْوَةِ.

(و) لَا لِمَسِّ (رَجُلٍ لِأَمْرَدٍ) وَهُوَ: الشَّابُّ طَرَّ شَارِيَهُ وَلَمْ تَنْبُثْ لِحْيَتَهُ. قَالَهُ فِي «الْقَامُوسِ». وَلَوْ لِشَّهْوَةٍ. وَكَذَلِكَ مَسُّ امْرَأَةٍ امْرَأَةً، وَلَوْ لِشَّهْوَةٍ؛ لِعَدَمِ تَنَاوُلِ النَّصْرِ لَهُ.

(وَلَا إِنْ وَجَدَ مَمْسُوسٌ فَرْجَهُ، أَوْ مَلْمُوسٌ، شَهْوَةً) يَعْنِي: لَا يَنْتَقِضُ وَضْؤُهُ مَمْسُوسٍ فَرْجَهُ، وَإِنْ وَجِدَتْ مِنْهُ شَهْوَةٌ. وَلَا وَضْؤُهُ مَلْمُوسٍ بَدَنَهُ لِشَّهْوَةٍ، وَإِنْ وَجِدَتْ مِنْهُ شَهْوَةٌ. بَلْ يَخْتَصُّ النَّقْضُ بِالْمَاسِّ وَاللَّامِسِ<sup>(٣)</sup>؛ لِعَدَمِ تَنَاوُلِ النَّصْرِ لِهَما.

(١) قوله: (مطلقاً) يعني: ولو لشهوة.

(٢) قوله: (ومن دون سبع) أي: ما لم يكن الممسوس منه الفرج، فإنَّ مَسَّ فَرْجٍ لَأَدْمِيٍّ يَنْقُضُ مُطْلَقًا، وَلَوْ مَعْنَى دُونَ سَبْعٍ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ شَيْخُنَا فِي «الْحَاشِيَةِ». (م خ) [١].

(٣) قوله: (بل يختصُّ النقض بالماسِّ واللامسِ) فعلى هذ: ينتقض ما استدلَّ به قَبْلَ هَذَا بِقُرْبِ مَن قَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَوَقَعَتْ

ولا نقض أيضاً بانتشار يفكر، أو تكرار نضر.

(السادس: غَسَلَ مَيِّتٌ<sup>(١)</sup>) مُسَلِّماً كَانَ أَوْ كَاهِناً، صَغِيراً أَوْ كَبِيراً،

دَكْرًا أَوْ أُنْثَى؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ وَابْنَ عَثَّاسٍ كَانَا بِأَمْرِ بْنِ غَابِلٍ الْمَيِّتَ بِالْوُضُوءِ. وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَقْبَلُ مَا فِيهِ الْوُضُوءُ. وَلَمْ يُعَلِّمْ لَهُمْ مُحَالِفَ مِنَ الصَّحَابَةِ. وَلِأَنَّ الْغَاسِلَ لَا يَسْلَهُ غَالِبًا مِنْ مَسِّ غُورَةِ الْمَيِّتِ، فَأُقِيمَ مَقَامُهُ، كَالثَّوْمِ مَعَ الْحَدِيثِ.

(أَوْ) غَسَلَ (بَعْضُهُ) أَيِ: الْمَيِّتِ، وَلَوْ فِي قَمِيصٍ.

و(لَا) يَنْتَقِصُ وُضُوءُهُ (إِنْ يَمُمَهُ) أَيِ: الْمَيِّتِ، لَغُذِرَ؛ اقْتِبَاصًا عَلَى

الْوَارِدِ.

وْغَابِلُ الْمَيِّتِ: مَنْ يُقْلَعُ وَيُبْشَرُهُ، لَا مَنْ يُصَبُّ مَاءً، وَنَحْوُهُ.

(السابع: أَكَلَ لَحْمَ إِبِلٍ<sup>(٢)</sup>) عَبَمَهُ أَوْ جَهَلَهُ، نَيْثًا كَانَ أَوْ مَطْلُوحًا،

عَالِمًا بِالْحَدِيثِ أَوْ لَا؛ لِحَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَارِبٍ. أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ: أَتَوْصَأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قِيلَ: أَتَوْصَأُ مِنْ لُحُومِ

يُذِي عَلَى بَطْنِ قَدَمِهِ، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ<sup>[١]</sup>.. إلخ.

(١) وَهُوَ مِنْ مَفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ<sup>[٢]</sup>.

(٢) خِلَافًا لِلْأُتَمَةِ الْفَلَائَةِ<sup>[٣]</sup>.

[١] تقدم تخريجه (ص ٣١٣).

[٢] التعليق ليس في (أ).

[٣] التعليق ليس في (أ).



الغنم؟ قَالَ: «لا». رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه<sup>[١]</sup>. وعن جابر بن سمرة مرفوعاً مثله. رواه مسلم<sup>[٢]</sup>.

قال أحمد. فيه حديثان صحيحان؛ حديث البراء، وحابر بن سمرة.

قال الخصائي: ذهب إلى هذا عامة أصحاب الحديث. ودعوى النسخ، أو أن المراد بالوضوء غسل اليدين: مردودة. وقد أطلّ فيه في «شرحه».

و«إبل» بكسرتين، وتُسَكَّنُ الباء. قال في «القاموس»: واجد يقع على الجمع، ليس بجمع ولا اسم جمع<sup>(١)</sup>. وجمعه: إبال.

(تعبداً، فلا) يتعدى إلى غيره. ولا نقض ناكل ما سوى لحم الإبل من اللحوم، سواء كانت مباحة أو محرمة.

ولا (نقض ب) تناول (بقية أجزائها) أي: الإبل، كسماها، وقلبها، وكبدها، وطحالها، وكريشها، ومصريها؛ لأنّ النقص لم يتناولها.

(و) لا نقض أيضاً بـ (شرب لبنها، و) شرب (مرق لحمها)؛ لأنّ

(١) اسم الجمع: ما لا واحد له من لفظه. نحو: «اموم»، و«ارھط».

[١] أخرجه أحمد (٣٠ ٦٣١) (١٨٧٠٣)، وأبو داود (١٨٤)، والترمذي (٨١). وابن ماجه (٤٩٤). وينظر: «الإرواء» (١١٨).

[٢] أخرجه مسلم (٣٦٠).

الْأَحْبَارَ الصَّحِيحَةَ إِنَّمَا وَرَدَتْ فِي الدَّحْمِ، وَالْحُكْمُ فِيهِ عَيْرٌ مَعْقُولٍ  
الْمَعْنَى، فَاقْتَصِرَ فِيهِ عَلَى مَوْرِدِ النَّصِّ.

(الثَّامِنُ: الرَّدَّةُ) عَنْ الْإِسْلَامِ<sup>(١)</sup>؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ  
لَيَحْطَرَّنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزُّمَرُ: ٦٥]، وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الطُّهُورُ شَطْرُ  
الْإِيمَانِ»<sup>(٢)</sup>. وَالرَّدَّةُ تُطِلُّ الْإِيمَانَ، فَوَحَتْ أَنْ تُبَيِّنَ مَا هُوَ شَطْرُهُ.

وَقَالَ الْقَاصِي: لَا مَعْنَى لِحَبِيبِهَا مِنَ التَّوَاقُصِ، مَعَ وَجُوبِ اطِّهَارَةِ  
الْكُسْرَى يَعْنِي: إِذَا عَاذَ إِلَى الْإِسْلَامِ إِذْ وَجُوبُ الْغُسْلِ مُلَازِمٌ  
لِوُجُوبِ الْوُضُوءِ، كَمَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ:

(وَكُلُّ مَا أَوْجَبَ غُسْلًا - غَيْرَ مَوْتٍ - كَالْإِسْلَامِ، وَانْتِقَالِ مَنِيٍّ،  
وَنَحْوِهِمَا) كَخِيضٍ. وَنَفَاسٍ: (أَوْحَبُ وَضُوءًا)  
وَأَمَّا الْمَيْتُ: فَلَا يَجِبُ وَضُوءُهُ، بَلْ يُسْنُ.

وَعُلِمَ مِمَّا سَبَقَ: أَنَّهُ لَا نَقْصَ بِنَحْوِ كَذِبٍ، وَغِيْبَةٍ، وَرَفَثٍ،  
وَقَذْفٍ، بَصًا. وَلَا بِفَهْفَهَةٍ بِحَالٍ<sup>(٣)</sup>، وَلَا بِأَكْلِ مَا مَسَّتِ النَّارُ.

(١) وَعَدَ الْأُئِمَّةُ الثَّلَاثَةُ: لَا يَبْطُلُ الْوُضُوءُ بَارِدَةً، كَالْغُسْلِ مِنَ الْجَبَابَةِ.  
وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ<sup>[٢]</sup> يَبْطُلَانِ التَّيَمُّمُ بِالرَّدَّةِ<sup>[٣]</sup>.

(٢) وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: يَبْطُلُ الْوُضُوءُ بِالْفَهْفَهَةِ فِي الصَّلَاةِ دُونَ حَارِجِهَا<sup>[٤]</sup>.

[١] أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٢٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ.

[٢] سَقَطَتْ: «قَوْلٌ» مِنْ (أ).

[٣] انْظُرْ: «الْمَعْنَى» (٢٣٨/١).

[٤] «الْمَعْنَى» (٢٣٩/١).

بِكُنْ يُسَنُّ الوُضُوءُ مِنْ كَلَامٍ مُحَرَّمٍ كَمَا تَقَدَّمَ وَمِنْ مَسِّ الْمَرْأَةِ  
حَيْثُ قُلْنَا: لَا يُوجِبُ الوُضُوءَ.

وَحَدِيثُ الْأَمْرِ بِإِعَادَةِ الوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ مِنَ الْقَهْقَرَةِ<sup>[١]</sup>، ضَعْفُهُ  
أَحْمَدُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ. وَهُوَ مِنْ مَرَاسِيلِ أَبِي  
الْعَالِيَةِ. قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: لَا تَأْخُذُوا بِمَرَاسِيلِ الْحَسَنِ وَأَبِي الْعَالِيَةِ؛  
فِيَاهُمَا لَا يُبَالِيَانِ عَمَّنْ أَخَذَا.

وَالْقَهْقَرَةُ: أَلْ يَضْحَكَ حَتَّى يَتَخَصَّلَ مِنْ ضَحِكِهِ حَرْفًا. ذَكَرَهُ  
ابْنُ عَقِيلٍ.

(وَلَا نَقْضَ بِإِزَالَةِ شَعْرِ وَنَحْوِهِ) كَطُفْرِ: لِأَنَّهُ يَمَسُّ بَدَلًا عَمَّا تَحْتَهُ،  
بِخِلَافِ الْحُفِّ.

[١] أخرجه الدارقطني (١/١٦١).

## (فَصْلٌ)

### فِي مَسَائِلَ مِنَ الشَّكِّ فِي الطَّهَّارَةِ،

### وَمَا يَحْرُمُ بِحَدِيثٍ، وَأَحْكَامِ الْمُصْحَفِ

(مَنْ شَكَّ) أَي: تَرَدَّدَ. قَانَ فِي «الْقَامُوسِ»: الشَّكُّ: خِلَافُ الْيَقِينِ<sup>(١)</sup>. (فِي طَهَّارَةٍ) بَعْدَ يَقِينٍ حَدِيثٍ، (أَوْ) شَكٍّ فِي (حَدِيثٍ) بَعْدَ يَقِينٍ صَهَّارَةٍ، (وَلَوْ) كَانَ شَكُّهُ ذَلِكَ (فِي غَيْرِ صَلَاةٍ: بَنَى عَلَى يَقِينِهِ<sup>(٢)</sup>)؛ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: شُكِّيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الرَّحْلُ يُحْتَلُّ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ

## فصل

(١) وهذا هو المراد عند الفقهاء.

وقال الأصوليون: ما استوى طرفاه. فشكٌّ، وما اختلفا، فالراجع ظنٌّ، والمرجوح وهم. (ح م ص)<sup>[١]</sup>.

(٢) قال بن نصر الله في حواشي «ش»: نعم كان يقيناً، ثم صار لأن شكاً، فاعتبرت صفته السانقة، وقدمت على صفته اللاحقة؛ للأحاديث الصحيحة في ذلك؛ استصحاحاً للأصل السابق لثبوت قاره اليقين، وتقديماً له على الوصف اللاحق؛ ليزوله عن درجته.

[١] إرشاد أولي انتهى (٨٠/١).

صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا». متفقٌ عليه<sup>[١]</sup>. ولمسلم<sup>[٢]</sup> معناه مرفوعًا، من حديث أبي هريرة، ولم يذكر فيه: «وهو هي الصَّلَاة».

ولأنَّه تعارضَ عنده الأمران بالشكِّ، فَوَحَتْ سُقُوطُهُمَا، كَبَيِّنَتَيْنِ تَعَارَضَتَا، فَيُرْجَعُ إِلَى الْيَقِينِ، سَوَاءٌ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَحَدُهُمَا أَوْ لَا؛ لِأَنَّ عَابَةَ الظَّنِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا صَابِطٌ فِي الشَّرْعِ، لَمْ يُنْفَضْ لِيهَا، كظنِّ صِدْقِ أَحَدِ الْمُتَدَاعِيَيْنِ. بِخِلَافِ الْقِبْلَةِ.

وَالْيَقِينُ: مَا أَذْعَنَتِ النَّفْسُ لِلتَّصَدِيقِ بِهِ، وَقَطَعَتْ بِهِ، وَقَطَعَتْ دُونَ قَطْعِهَا صَحِيحٌ. قَالَه اسْمُوقِيٌّ فِي مُقَدِّمَةِ «الرَّوْضَةِ».

وَسُمِّيَ مَا هُنَا يَقِينًا بَعْدَ وُجُودِ الشَّكِّ عَلَيْهِ؛ اسْتِصْحَابًا لِلأَصْلِ السَّابِقِ.

**(وإن تيقَّنْهُمَا) أي: الحدث والطهارة<sup>(١)</sup>، أي: تيقَّنَ كونه اتَّصَفَ**

(١) قوله: **(وإن تيقَّنْهُمَا، أي: الحدث والطهارة)** أي: كونه مرة<sup>[٣]</sup>

محدثًا، ومرة متصهِّرًا، فهما بالمعنى الوصفي، لا الفعلي، كما أشر إليه الشيخ. فلا تكرار مع ما يأتي.

قال العسكري في «قطعته»: ومن توهم حدثًا، فنوضًا، ثم تحقَّق، أَعَدَّ. انتهى. وكلام الشيخ تقي الدين في الهامش بحلَّاه.

[١] أخرجه السجاري (١٣٧)، ومسلم (٣٦١).

[٢] أخرجه مسلم (٩٩/٣٦٢).

[٣] سقطت: «مرة» من (أ).

بالحدث والطهارة بعد الشُّرُوق مثلاً، **(وجَهِلَ أَسْبَقَهُمَا)**؛ بأن لم يدرِ:  
الحدث قبل الطهارة، أو بالعكس:

**(فإن جَهِلَ حالَهُ قَبْلَهُمَا)**؛ بأن لم يدرِ: هل كان مُحَدِّثًا أو مُتَصَهِّرًا  
قَبْلَ اشْتُرَاقٍ؟: **(تَطَهَّرَ)** وُحُوبًا، إذا أَرَادَ ما يَتَوَقَّفُ عليها؛ لَتَيَقُّنِهِ  
الْحَدَّثُ في حَدَيِ الْحَالَتَيْنِ. والأصلُ بَقَاوُهُ؛ لأنَّ وُجُودَ يَتَقَيِّمِ الطَّهَارَةَ  
في الْحَالِ الْأُخْرَى مَشْكُوكٌ فِيهِ، أَكَانَ قَبْلَ احْدَثٍ أو بَعْدَهُ؟ ولأنَّهُ لَا  
بُدَّ من طَهَارَةٍ مُتَيَقِّنَةٍ، أو مَصْنُوعَةٍ، أو مُسْتَصْحَبَةٍ، وَلَا شَيْءَ من ذَلِكَ  
هُنَا.

**(وَالْأَيُّ؟)** بأن لم يَجْهَلِ حالَهُ قَبْلَهُمَا، بِنَ عِلْمِهَا: **(فَهُوَ عَلَى  
ضِدِّهَا)**، فإن كَانَ مُتَطَهِّرًا: فُمُحَدِّثٌ، وَإِنْ كَانَ مُحَدِّثًا: فَمُتَصَهِّرٌ؛ لِأَنَّهُ

قال في «الاحتضارات»<sup>[١]</sup>: سئلَ عَمَّا يَفْعَلُهُ الرَّجُلُ شَاكًّا فِي وَحْوِهِ؛  
عَلَى صَرِيحِ الْاِحْتِيَاظِ؟ قار: قِيَاسُ الْمَذْهَبِ. أَنَّهُ يَصْبُحُ؛ لَأَنَّ الشَّكَّ  
يُؤْذِيهَا بَنِيَّةَ الْوُجُوبِ إِذَا، كَمَا قُلْنَا فِي لَيْلَةِ الْإِعْمَاءِ، وَإِنْ هُوَ نَقَلَ  
بِوُجُوبِ الصَّوْمِ، وَكَمَا قُلْنَا هَيْمَنَ شَكُّ هِيَ تَقَاضٍ وَضَوْئُهُ: يَتَوَضَّأُ.  
وَكَذَلِكَ سَائِرُ صُورِ الشَّكِّ؛ فِي وَجُوبِ طَهَارَةٍ، أَوْ زَكَاةٍ، أَوْ صَلَاةٍ، أَوْ  
نُسُكٍ، أَوْ كَفَّارَةٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، بِخِلَافِ مَا هُوَ اعْتَقَدَ عَدَمَ الْوُجُوبِ  
وَأَذَاهُ بَنِيَّةِ النَّقْلِ، وَعَكْسُهُ مَا هُوَ اعْتَقَدَ الْوُجُوبَ ثُمَّ سَنَّ لَهُ عَدَمَهُ، فَإِنْ  
هَذِهِ خُرُجٌ فِيهَا خِلَافٌ؛ لِأَنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ نَقْلٌ.

[١] هو في «مجموع الفتاوى» (٣٩٠/٢٣).

قد نَيَّقَنَ رَوَالَ تَدَكَ الْحَابِ إِلَى صِدِّهِ، وَالْأَصْلُ بَقَاؤُهُ؛ لِأَنَّ مَا يُعَيِّرُهُ مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ.

(وَأِنْ عَلِمَهَا) أَي: حَالَهُ قَبْلَهُمَا، (وَتَيَّقَنَ فِعْلُهُمَا) أَي: الطَّهَارَةَ وَالْحَدِيثَ، حَالَ كَوْنِ فِعْلِ الطَّهَارَةِ (رَفْعًا لِحَدِيثٍ، وَ) حَالَ كَوْنِ فِعْلِ الْحَدِيثِ (نَقْضًا لَطَهَارَةٍ): فَهُوَ عَلَى مِثْلِهَا. وَإِنْ كَانَ قَبْلُ مُطَهَّرًا. فَمُطَهَّرًا؛ لِأَنَّهُ تَيَّقَنَ أَنَّهُ نَقَصَ تِلْكَ الطَّهَارَةَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَوَضَّأَ مَعَ بَقَاءِ تِلْكَ الطَّهَارَةِ؛ لِتَيَّقَنَ كَوْنَ طَهَارَتِهِ عَنْ حَدِيثٍ، وَنَقَضَ هَذِهِ الطَّهَارَةَ مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَا يَزُولُ بِهِ التَّيَّقَنُ. وَإِنْ كَانَ قَبْلُ مُحَدِّثًا. فَهُوَ الْآنَ مُحَدِّثٌ؛ لِأَنَّهُ تَيَّقَنَ أَنَّهُ انْتَقَلَ عَنْهُ إِلَى طَهَارَةٍ، ثُمَّ أَحَدَثَ عَنْهَا، وَلَمْ يَتَيَّقَنَ بَعْدَ الْحَدِيثِ الثَّانِي طَهَارَةً. فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ حَالَهُ قَبْلَهُمَا: تَطَهَّرَ؛ لِمَا سَبَقَ.

(أَوْ عَيْنٍ) لِفِعْلِ طَهَارَةٍ. وَحَدَّثَ (وَقَتًا لَا يَسْغُهُمَا: فَهُوَ عَلَى مِثْلِهَا<sup>(١)</sup>) أَي: مِثْلِ حَالِهِ قَبْلَهُمَا؛ لِسُقُوطِ هَذَا التَّيَّقَنِ؛ لِلتَّعَارُضِ. وَإِنْ

(١) قَوْلُهُ: (فَهُوَ عَلَى مِثْلِهَا) إِنْ قُلْتَ الْمَتَلَبَّةُ وَاصْبَحَتْ فِي غَيْرِ مَا إِذَا عَيْنٌ وَقَتًا لَا يَسْغُهُمَا، أَمَّا فِيهَا فَهِيَ عَيْنُهَا لَا مِثْلُهَا؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا فِي هَذِهِ: إِنَّهُ يُلْغِيهِمَا لِلْمَحَالَّةِ، وَيَرْجِعُ لِحَالِهِ قَبْلَهُمَا. قُلْتُ: هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا هُوَ التَّحْقِيقُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ: مِنْ أَنَّ الْعَرَضَ لَا يَبْقَى زَمَانَيْنِ. «خُلُوتِي»<sup>[١]</sup>. (خطه)

لم يَعْلَمْ حاله قَبْلَهُمَا: تَطَهَّرَ.

(فإن جهل حالهما<sup>(١)</sup>)؛ بأن لم يَدِر: الحدَث عن طهارة، أو لا. ولم يَدِر: الطهارة عن حَدَث، أو لا؟ (و) جهل أيضًا (أَسْبَقَهُمَا<sup>(٢)</sup>):

قوله: «عند أهل السنة» هو قول الأشاعرة. (خطه)<sup>[١]</sup>.

(١) قوله: (فإن جهل حالهما.. إلخ) إن قيل: هذا مكرّر في قوله قبل:

«وإن تيقنهما، وجهل أسبقهما، فبضدّ حاله قبلهما»؟

فالجواب: ليس كذلك؛ لأنه في الأولى تيقن انتصافه بالطهارة والحدّث. وقرئ بينهما من حيث الصورة والوجود، وهذا أصقّ اخلاف في «المروعة» في الثانية - فقال: فهو هو كحايه قبلهما، أو ضده؟ فيه وجهان، وقبل. روايتان. انتهى دون الأولى، فقدّم أنه فيها بضدّ حاله قبلهما.

فأراد المصنّف أن يصرّ على أن الشبهة كالأولى في الحكم. بل وكذا لو تيقن فعل الطهارة، أو انتصافه بالحدّث، أو عكسه.

والحاصل: أن صور المسألة أربع؛ لأنه إمّا أن يتيقن فعلهما، أو الانتصاف بهما، أو فعل الطهارة والانتصاف بالحدّث، أو عكسه. والحكم فيها كلّها: أنه إن جهل حاله قبلهما، تطهّر، وإلا فهو عى ضدها. والله أعلم. (ع ن)<sup>[٢]</sup>.

(٢) قوله: (وأَسْبَقَهُمَا) أي: جهل الأسبق من الطهارة والحدّث.

[١] استعليق من زيادات (ب)

[٢] «حاشية عثمان» (٧٥/١).



**فَبِصْدِّهَا**) أي: ضِدَّ حَالِهِ قَبْلَهُمَا، إِنْ عَلِمَهَا؛ لِمَا نَقَدَّمْ.

وكذا: لو تَيَقَّنَ طَهَارَةً وَفَعَلَ حَدَثٌ، أَوْ حَدَّثًا وَفَعَلَ طَهَارَةً فَقَطْ؛  
لَأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ مَا تَيَقَّنَهُ هُوَ مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ، وَأَنَّ ضِدَّ ذَلِكَ هُوَ  
الطَّارِئُ.

وقد أَوْضَحْتُ الكلامَ عَلَى أَصْلِ الْمُتَنِيِّ وَمَا شَطَبَ مِنْهُ فِي  
«الْحَاشِيَةِ».

**(وَإِنْ تَيَقَّنَ أَنَّ الطَّهَارَةَ عَنْ حَدَثٍ، وَلَمْ يَدْرِ: الْحَدَثُ عَنْ طَهَارَةٍ،  
أَوْ لَا) وَجَهِلَ أَسْبَقَهُمَا: (فَمَتَّطَهَّرَ مُطْلَقًا) مُحَدِّثًا كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ أَوْ**

كَانَ فِي أَصْلِ الْمُصْصَفِ بَعْدَ «وَأَسْبَقَهُمَا»: أَوْ تَيَقَّنَ حَدَّثًا وَفَعَلَ طَهَارَةً  
فَقَطْ، فَبِصْدِّهَا، وَإِنْ تَيَقَّنَ أَنَّ الطَّهَارَةَ عَنْ حَدَثٍ.. إلخ.. فَشَطَبَ مِنْ  
الْأَصْلِ وَشَرَحَهُ: «أَوْ تَيَقَّنَ»، إِي: «تَيَقَّنَ». وَلَمْ أَدِرْ: هَلِ الشَّيْءُ مِنْهُ  
أَوْ مِنْ غَيْرِهِ؟ وَالطَّاهِرُ: أَنَّهُ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ شَرَحَ عَلَيْهِ، وَلِأَنَّهُ عِبَارَةُ  
الْأَصْحَابِ، خُصُوصًا «لِمَنْقُحٍ»، مَعَ اتِّزَامِهِ أَنَّهُ لَا تَحْدِثُ مِنْ كَلَامِهِ  
مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، فَكَيْفَ حَدِثُ مَا يُحِلُّ بِالْمَعْنَى؟ لِأَنَّهُ بَصِيرٌ: «فَمَتَّطَهَّرَ  
مُصَلِّيًا» جَوَابٌ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَا يُمْكِنُ لِقَوْلِهِ؛ إِذَا لَا وَجْهَ لَهُ.  
وَقَدْ رَأَيْتُ فِي نَسْخَةٍ مَقْرُوءَةٍ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهَا خَطُّهُ: فَإِنْ جَهِلَ حَالَهُمَا  
وَأَسْبَقَهُمَا فَبِصْدِّهِ، وَإِنْ تَيَقَّنَ أَنَّ الطَّهَارَةَ.. إلخ.. وَعَلَيْهَا: فَلَا إِشْكَالَ،  
فَتَأَمَّلْ. (ح م ص) [١].

مُتَطَهَّرًا؛ لَتَقِيْنِهِ رَفَعَ الْحَدَثَ بِالصَّهَارَةِ، وَشَكَّهِ فِي وُجُوْدِهِ بَعْدَهَا.  
**(وَعَكْسُ هَذِهِ)؛** بَأَنَّ تَقِيْنَ أَنَّ الْحَدَثَ عَنْ طَهَارَةٍ، وَلَمْ يَدْرِ  
 الطَّهَارَةَ عَنْ حَدَثٍ، أَوْ لَا: **(بِعَكْسِهَا)**، فَيَكُونُ مُحْدِثًا مُطَهَّقًا، سَوَاءً  
 كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ مُحْدِثًا أَوْ مُتَطَهَّرًا؛ لَتَقِيْنِهِ نَقَصَ الطَّهَارَةَ بِالْحَدَثِ،  
 وَشَكَّهِ فِي الطَّهَارَةِ بَعْدَهُ.  
 وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ الشَّكُّ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَوْ فِيهَا. وَأَمَّا بَعْدَهَا: فَلَا يُؤَثِّرُ  
 فِيهَا مُطَهَّقًا.

**(وَلَا وُضُوءَ عَلَى سَامِعِي صَوْتٍ)** رِيحٍ مِنْ أَحَدِهِمَا، لَا بَعِيْهِ، (أَوْ  
 شَامِي رِيحٍ مِنْ أَحَدِهِمَا، لَا بَعِيْهِ)؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَمْ يَتَحَقَّقْ  
 مَسُّهُ: فَهُوَ مُتَقَيِّنٌ الطَّهَارَةَ شَاكٌّ فِي الْحَدَثِ.  
**(وَلَا) وُضُوءَ (إِنْ مَسَّ وَاحِدٌ ذَكَرَ خُشْيٍ، وَ) مَسَّ (آخَرُ فَرَجِهِ)؛**  
 لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ أَيُّهُمَا مَسَّ الْأَصْلِيَّ مِنَ الْفَرْجَيْنِ. وَتَقَدَّمَ حُكْمُ مَسِّ ذَكَرٍ  
 ذَكَرَهُ، وَأُنْتِى قَبْلُهُ<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: (وَتَقَدَّمَ حُكْمُ مَسِّ ذَكَرٍ ذَكَرَهُ..إِلخ) وهما: إِذَا مَسَّ الذَّكَرُ أَوْ  
 الْأُنْثَى مِنَ الْحَنْثَى مَا يُشَبِّهُ أَلَةَ الْمَسِّ؛ شَهْوَةً، وَحُبَّ عَلَيْهِمَا الْوُضُوءَ.  
 وَمِثْلُهُ أَيْضًا: لَوْ كَانَا خُشْيَيْنِ. وَمَسَّ أَحَدُهُمَا ذَكَرَ الْآخَرِ، وَالْآخَرُ فَسَّ  
 الْأَوَّلَ، وَكَانَ الْمَسُّ مِنْهُمَا لَشَهْوَةٍ، فَإِنَّهُ يَتَقَصَّرُ وَضُوءُ أَحَدِهِمَا، لَا  
 بَعِيْنَهُ. بِهِ عَلَيْهِ الْمَحْشَى. (م خ) <sup>(١)</sup>.

(وإن أم أحدهما) أي: أحدا اثنين وجبت الطهارة على أحدهما، لا بعينه (الآخر، أو صافئه وحده<sup>(١)</sup>: أعادا) صلاتهما؛ لتيقن كل منهما أن أحدهما محدث. فإن صافئه مع غيره: فلا إعادة؛ لانتفاء القدية. وإن أمه مع آخر: أعاد المؤتم منهما صلاته<sup>(٢)</sup>.

(وإن أرادا ذلك) أي: أن يؤم أحدهما الآخر، أو يُصافئه وحده. (توضاً<sup>(٣)</sup>): ليُزول الاعتقاد الذي بطلت صلاتهما لأجله.

قال في «شرحه»: ولا يكفي في ذلك وضوء أحدهما؛ لاحتمال أن يكون لذي أحدث منهما هو الذي لم يتوضأ. انتهى. قلت: وكذا في جمعة إن لم يتم العدد إلا بهما<sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: (وحده) حال من مفعول: «أم.. أو صافئه». وعلم منه: أنه إن أمه مع غيره، فلا إعادة عليهما. لكن الظاهر: أنه يجب على المؤتم منهما بالآخر الإعادة مطلقاً؛ لاعتقاده حدث إمامه، وهو كالصریح في قول الأصحاب: ولا يأتهم أحدهما بالآخر.

(٢) قوله: (أعاد المؤتم منهما صلاته) مفهومه: أن الإمام لا يعيد، وأن صلاة الثالث صحيحة. قال في «شرح العاية»: إن كان عن يمين الإمام، أو وقف معه آخر غير الأول. وهو معنى ما في «الإقناع» و«شرحه».

(٣) قوله: (لا إن توضأ) وفي «العاية»: ويتح: أو أحدهما. قل في «شرحه»: وهو غير متجعة.

(٤) قوله: (وكذا في جمعة... إلخ) أي: فيجب عليهما الرضوء.

(وَيَحْرُمُ بِحَدَثٍ) أَكْبَرَ أَوْ أَصْغَرَ، مَعَ قُدْرَةٍ عَلَى طَهَارَةٍ: (صَلَاةٍ)؛  
 لحديث ابنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «لَا يَقْتُلُ اللَّهُ صَلَاةً بَغَيْرِ طَهْوَرٍ، وَلَا صَدَقَةً  
 مِنْ غُلُوبٍ». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ<sup>[١]</sup> إِلَّا الْخَارِئِيَّ. وَسِوَاةِ الْفَرْضِ، وَالنَّفْلِ،  
 وَسُجُودِ الْقَلَاوَةِ وَالشُّكْرِ، وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ.

وَلَا يَكْفُرُ مَنْ صَلَّى مُحَدِّثًا<sup>(١)</sup>.

(و) يَحْرُمُ أَيْضًا بِهِ: (طَوَافٌ) فَرْضًا كَانَ أَوْ نَفْلًا؛ لِقَوْلِهِ  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ، إِلَّا أَنْ أَمْسَحَ فِيهِ الْكَلَامَ».  
 رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ<sup>[٢]</sup>.

(و) يَحْرُمُ بِهِ أَيْضًا: (مَسُّ مُصْحَفٍ، وَبَعْضُهُ) وَهُوَ مِنْ صَغِيرٍ؛ لِقَوْلِهِ  
 تَعَالَى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [توبة: ٧٩]. وَلِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ  
 بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ  
 الْيَمَنِ كِتَابًا، وَفِيهِ: «لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ». رَوَاهُ الْأَثَرِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ،  
 وَالدَّرَقَطْنِيُّ مُتَّصِلًا<sup>[٣]</sup>. وَاحْتِجَّ بِهِ أَحْمَدُ. وَرَوَاهُ مَالِكٌ مُرْسَلًا<sup>[٤]</sup>.

(١) قَوْلُهُ. (وَلَا يَكْفُرُ مَنْ صَلَّى مُحَدِّثًا) خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ.

[١] أخرجه أحمد (٣٢٣، ٨) (٤٧٠٠)، ومسلم (٢٢٤)، وأبو داود (٥٩)، وابن مزي  
 (١)، وابن ماجة (٢٧٢)، والنسائي (١٣٥). لكن عبد النسائي من حديث أبي  
 اسلمج عن أبيه، لا عن ابن عمر.

[٢] أخرجه الشافعي في «الأه» (١٨٩/٢)، وفي «لمسد» (٨٩٩) موقوفًا على ابن  
 عمر.

[٣] أخرجه النسائي (٤٨٦٨، ٤٨٦٩)، والدaraqطني (١٢٢/١).

[٤] أخرجه مالك (٩٩/١).

(حَتَّى جِلْدِهِ) أي: المصحف (وَحَوَاشِيهِ) وما فيه من وَرَقٍ يُبَصُّ؛  
لأنَّهُ يَشْمَهُ اسْمُ المصحف، ويدخل في بيعه.

(يَبِدُ وَغَيْرَهَا) كَصَدْرِهِ؛ إِذْ كُنْ شَيْءٌ لَاقَى شَيْئًا، فَقَدْ مَسَّهُ. (بَلَا  
حَائِلٍ) فَإِنْ كَانَ بِحَائِلٍ، لَمْ يَحْرُمْ؛ لِأَنَّ الْمَسَّ إِذْ لِلْحَائِلِ.

(وَلَا) يَحْرُمُ عَلَى مُحَدِّثٍ (حَمْلُهُ بِعَلَاقَةٍ<sup>(١)</sup>)، وَفِي كَيْسٍ، وَكُمٍّ  
مِنْ غَيْرِ مَسٍّ، كَحَمْلِهِ فِي رَحِيهِ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ وَرَدَ فِي الْمَسِّ، وَلِحَمْلِ  
لَيْسَ بِمَسٍّ.

(و) لَا يَحْرُمُ عَلَى مُحَدِّثٍ (تَصْفُحُهُ) أَي: المصحف (بِهِ) أَي:  
بِكُمِّهِ، (أَوْ بَعُودٍ)؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

(و) لَا يَحْرُمُ عَلَى مُحَدِّثٍ أَيْضًا (مَسُّ تَفْسِيرٍ<sup>(٢)</sup>) وَنَحْوِهِ، كَكُتْبِ  
فَقِيهِ وَرِسَائِلٍ فِيهَا آيَاتٌ مِنْ قُرْآنٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى مُصْحَفًا.

(و) لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَيْضًا مَسُّ (مَنْسُوخٍ تِلَاوَتُهُ) وَمَأْثُورٍ عَنِ اللَّهِ،

(١) بكسر العين في الأجرام، وفتحها في المعاني<sup>[١]</sup>.

(٢) وظاهره: سواء كان القرآن متميِّزًا عن التفسير بخطٍ عليّط، أو حمرة،  
ونحو ذلك، أو لا، وسواء كان التفسير أكثر، كما هو الغالب، أو  
القرآن أكثر، أو استوى التفسير والقرآن.

[١] انشراح لس في (أ).

كاثورة والإنجيل. ولا حمل دُقى وتعاويدة<sup>(١)</sup> فيها قرآن. ولا مس ثوب رُقم بقرآن، أو فضة تُقشَّت به.

(و) لا على ولي (صغير) تمكيته من أن يمس (لوحاً فيه قرآن) من محل خالي من الكتابة دون المكتوب.

وإن رُفع الحدث عن عضو: لم يحز مس المصحف به قبل كمال الطهارة.

(ويحرم مس مصحف بغير متنجس<sup>(٢)</sup>)؛ قياساً على مسه مع الحدث. قال في «الفروع»: وكذا مس ذكر الله بنجس. انتهى. ولا يحرم مسه بغير طاهر إذا كان على غيره نجاسة.

ويحرم كتب قرآن وذكر بنجس، وعليه. قال في «الفنون»: إن

(١) قال في «الفروع»: وفقاً<sup>[١]</sup>.

(٢) قوله (بغير متنجس) أو بغير رفع عنه الحدث قبل كمال الطهارة؛ لأن ذلك مراعى، فإن أكمته ارتفع، وإلا فلا. كما استظهره صاحب «الإنصاف».

ومنه يؤخذ: أنَّ قولهم: «يصبى الماء مستعملاً في الطهارة الصغرى بانفصاله» متروك بكمال الطهارة، وإلا فهو باقٍ على صهوريته؛ لأنه لم يرفع حدثاً. (ع ن)<sup>[٢]</sup>.

[١] «الفروع» (٢٤٢/١)، والتعليق ليس في (أ).

[٢] «حاشية عثمان» (٧٧/١).

قَصَدَ بِكُتْبِهِ بَنَجَسَ إِهَانَةً، فَالْوَاحِبُ قَتْلُهُ. وَإِنْ كُتِبَتْ بَنَجَسٌ، أَوْ عَلَيْهِ، أَوْ فِيهِ، أَوْ تَنَجَّسًا: وَحَتَّ غَسَلُهُمَا.

(و) يَحْرُمُ (سَفَرُهُ) أَي: الْمَصْحَفِ (لِلدَّارِ حَرْبٍ<sup>(١)</sup>)؛ لِخَبَرِ [١].

(و) يَحْرُمُ (تَوَسُّدُهُ) أَي: الْمَصْحَفِ، (و) تَوَسَّدُ (كُتِبَ عِلْمٌ فِيهَا قُرْآنٌ)، وَإِلَّا كُرِهَ<sup>(٢)</sup>.

وَيَحْرُمُ الْوَرْتُ بِهِ، وَالِاتِّكَاءُ عَلَيْهِ. وَقَالَ أَحْمَدُ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ: إِنْ خَافَ سَرِقَةً، فَلَا بَأْسَ.

(و) يَحْرُمُ (كُتْبُهُ) أَي: الْقُرْآنِ (بِحَيْثُ يُهَانُ) سَبَّ حَيَوَانٍ، أَوْ جُلُوسٍ، وَنَحْوِهِ. قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: إِحْمَاغًا. فَتَجِبُ إِزَالَتُهُ. وَيَحْرُمُ دَوَسُهُ، وَدَوَسُ ذِكْرٍ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَا يَنْبَغِي تَعْلِيقُ شَيْءٍ فِيهِ قُرْآنٌ؛ يُسْتَهَانُ بِهِ.

وَفِي «الْفُصُولِ»: يُكْرَهُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَى حِيطَابِ الْمَسْجِدِ ذِكْرٌ أَوْ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ يُبْهِي امْصَلِي. وَكُرِهَ أَحْمَدُ شِرَاءُ ثَوْبٍ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ.

(١) قَوْه. (وَسَفَرُهُ لِدَارٍ حَرْبٍ) انْظُرْ؛ مَا الْحُكْمُ فِي السَّفَرِ بَكُتْبِ التَّفْسِيرِ؟ وَلَعَلَّهُ كَذَلِكَ. فَلْيُحَرَّرْ. (م خ) [٢].

(٢) قَوْلُهُ: (وَإِلَّا كُرِهَ) أَي: حَيْثُ يَكُونُ فِيهَا قُرْآنٌ.

[١] أخرج مسلم (٩٤/١٨٦٩) من حديث ابن عمر مرفوعًا.

[٢] «حاشية المحلوني» (١/١٢٠).

يُحَلِّسُ عَلَيْهِ وَيُدَاسُ. وفي البخاري<sup>[١]</sup>: أَنَّ الصَّحَابَةَ حَرَقَتْهُ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ لَمَّا خَمَعُوهُ. قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: ذَلِكَ؛ لِتَعْظِيمِهِ وَلِصِيَابَتِهِ<sup>(١)</sup>. وَرَوَى أَنَّ عُثْمَانَ ذَفَنَ الْمَصْحَفَ بَيْنَ الْقَمَرِ وَالْمِسْرِ. وَنَصَّ أَحْمَدُ: إِذَا بَلَى الْمُصْحَفُ أَوْ انْدَرَسَ، ذُفِنَ.

(وَكُرَّةٌ مَدُّ رَجُلٍ إِلَيْهِ، وَاسْتِدْبَاؤُهُ) أَي: الْمَصْحَفِ. وَكَذَلِكَ: كُتِبَ عِلْمٌ فِيهَا قُرْآنٌ؛ تَعْظِيمًا.

(و) كُرَّةٌ (تَخْطِيَةٌ) أَي: الْمَصْحَفِ. وَكَذَا: رَمِيَهُ بِالْأَرْضِ بِلَا وَضْعٍ، وَلَا حَاجَةٍ تَدْعُو إِلَيْهِ، بَلْ هُوَ بِمَسْأَلَةِ التَّوَشُّدِ أَشْبَهُ. وَقَدْ رَمَى رَجُلٌ بَكْتَابٍ عِنْدَ أَحْمَدَ، فَغَضِبَ، وَقَالَ: هَكَذَا يُفْعَلُ بِكَلَامِ الْأَبْرَارِ؟ (و) تَكْرَرُهُ (تَحْلِيَّتُهُ) أَي: الْمَصْحَفِ (بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ). وَقَالَ ابْنُ الرَّاغُوْبِيِّ: يَحْرُمُ كَتْبُهُ بِذَهَبٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ زَخْرَفَةِ الْمَصَاحِفِ. وَيُؤْمَرُ بِحَكِّهِ، فَإِنْ كَانَ يَجْتَمِعُ مِنْهُ مَا يُتَمَوَّلُ: زَكَاةً. قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: يُرَكِّبُهُ إِنْ كَانَ نِصَابًا. وَلَهُ حَكُّهُ وَأَحْذُهُ. انْتَهَى.

وَتَحْرُمُ تَحْلِيَّتُهُ كُتْبُ عِنَمٍ.

(وَبِإِخَاءٍ تَطْيِئُهُ) وَاسْتَحْكَمُهُ الْآمِدِيُّ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَيَّبَ الْكَعْبَةَ،

(١) وَرَوَى ابْنُ أَبِي دَاوُدَ<sup>[٢]</sup>، عَنْ طَاوُسٍ. أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَرَى بِأَمَّا أَنْ تَحْرِقَ الْكِتَابَ. وَقَالَ: إِنَّ الْمَاءَ وَالنَّارَ خُلِقَا مِنْ خَلْقِ اللَّهِ.

[١] أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٩٨٧).

[٢] كِتَابُ «الْمَصَاحِفِ» (٨١٦).



وهي دُونُهُ. وَأَمَرَ بِتَطْيِيبِ الْمَسَاجِدِ، فَالْمُصْحَفِ أَوَّلَى.

(و) يُبَاحُ (تَقْبِيلُهُ<sup>(١)</sup>)؛ لَعَدَمِ التَّوْقِيفِ، لِأَنَّ مَا طَرِيقُهُ الْقُرْبُ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْقِيَاسِ فِيهِ مَدْخُلٌ، لَا يُسْتَحَبُّ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ تَعْظِيمٌ، إِلَّا بِتَوْقِيفٍ. وَلِهَذَا قَالَ عُمَرُ عَنِ الْخَجَرِ: لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقَبِّلُ مَا قَبَّلْتُكَ<sup>(١١)</sup>. وَأَنْكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَى مُعَاوِيَةَ الرِّيَادَةَ عَلَى فَعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ قَبَّلَ الْأَرْكَانَ كُلَّهَا<sup>(١٢)</sup>.

وظَاهِرُهُ هَذَا أَنَّهُ لَا يُقَامُ لَهُ. وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: إِذَا اعْتَادَ النَّاسُ قِيَامَ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ، فَهُوَ أَحَقُّ.

(و) تُبَاحُ (كِتَابَةُ آيَتَيْنِ فَأَقْلَ إِلَى كُفَّارٍ) قَالَ فِي رَوَايَةِ الْأَثَرِمِ: قَدْ كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمُشْرِكِينَ. وَتَحْرُمُ مُخَالَفَةُ خَطِّ عُثْمَانَ فِي وَاوٍ، وَيَاءٍ، وَأَلْفٍ، وَغَيْرِهَا. بَصًّا<sup>(١٣)</sup>.

(١) قوله: (وَيُبَاحُ تَقْبِيلُهُ) ومن جماعة: الوقف فيه، وفي جعله على عينيه. وذكر الآمدي رواية: يكره.

(٢) قال ابن انحاس<sup>[٣]</sup>: بحثُ لنهْيٍ على من سمع قارئاً يدخل في قراءته، ويحب أن يلقنه الصحيح. كد قال الغزلي، ولم يفرق في الوجوب بين اللحن الذي يُفسد المعنى، والمحسن الذي لا يفسد. ويحمل أن

[١] أخرجه البخاري (١٥٩٧)، ومسلم (١٢٧٠).

[٢] أخرجه البخاري (١٦٠٨).

[٣] تبيين الغافلين ص (٢٠٦).

وَيُمنَعُ الْكَافِرُ مِنْ مَسِّ الْمَصْحَفِ مُطْلَقًا، وَمِنْ قِرَائَتِهِ، وَتَمْلِكُهُ.  
فَإِنْ مَلَكَهٗ بِإِثْبَاتٍ أَوْ غَيْرِهِ: أُجِبَ عَلَى زَالَةِ مَلَكَهٗ عَنْهُ. وَلَهُ سَحْهُ بِدُونِ  
مَسِّ وَغَيْرِهِ.

يُقَالُ: إِنْ أَفْسَدَ الْمَعْنَى وَجَبَ انْهِيٌّ، وَإِلَّا اسْتَحْتَّ. قَالُ: وَالَّذِي يُكْثَرُ  
الْحَنُّ فِي الْقُرْآنِ: إِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى التَّعَمُّ، فَلْيُمنَعِ مِنَ الْقِرَاءَةِ حَتَّى  
يَتَعَلَّمَ، فَإِنَّهُ عَاصٍ بِهِ. وَإِنْ كَانَ لَا يَطَاوُعُهُ لِسَانُهُ: فَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مَا  
يَقْرَهُ لِحَنًا، فَيَتَزَكَّهُ، وَلِيَحْتَدَّ فِي تَعَلُّمِهِ الْفَانِحَةَ وَنَصَحِيحَهَا، وَإِنْ كَانَ  
الْأَكْثَرُ صَحِيحًا، وَلَيْسَ يَقْدِرُ عَلَى التَّسْوِيَةِ، فَلَا نَأْسَ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ، وَلَكِنْ  
يَسْغِي أَنْ يَخْفِضَ صَوْتَهُ، وَلَمَسْهُ مِنْهُ سِرًّا أَيْضًا وَحَةً، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ  
ذَلِكَ مُتَهَي قَدْرَتِهِ، وَكَانَ لَهُ أُتُسٌ بِالْقِرَاءَةِ، وَحَرَصَ عَلَيْهَا، فَسَتَ  
أَرَى بِهَا بَأْسًا. انْتَهَى كَلَامُ الْغَزَالِيِّ<sup>[١]</sup>.

وَلَا يُكْرَهُ نَقْطُ الْمَصْحَفِ، وَلَا شَكْلُهُ، بَلْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: يَسْتَحِبُّ  
نَقْطُهُ وَشَكْلُهُ؛ صِبْنَةً مِنَ اللَّحْنِ فِيهِ وَالتَّصْحِيفِ. وَأَمَّا كَرَهُهُ الشَّعْبِيُّ  
وَالْمَحَعِيُّ انْقِطًا؛ فَلِلْخَوْفِ مِنَ التَّغْيِيرِ فِيهِ، وَقَدْ أُمِنَ ذَلِكَ الْيَوْمَ. وَلَا  
يَمَسُّ ذَلِكَ كَوْنُهُ مُحَدَّثٌ، فَإِنَّهُ مِنَ الْمُحَدَّثَاتِ الْحَسَنَةِ؛ كَنَقْطَتِهِ، مِثْلُ:  
تَصْنِيفِ الْعِلْمِ، وَبِنَاءِ الْمَدَارِسِ، وَنَحْوِهَا. قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «التَّبْيَانِ»:  
(ش ع)<sup>[٢]</sup>.

[١] مَا تَقَدَّمَ مِنْ اسْتَعْلَاقٍ وَصَحَّ فِي الْأَصْلِ، (ُ) فَبَلْ هَذَا الْمَوْطَلُ بِصَفْحَةٍ تَقْرِيْبًا، فَمَاسَبُ  
بِأَخِيرِهِ هُنَا.

[٢] «كُشْفُ الْمَنَاعِ» (٣١٧/١).

وكذلك كتابة الأعشار فيه، وأسماء السور، وعدد الآيات، والأحزاب ونحوها؛ لعدم النهي عنه. (ش ع)<sup>[١]</sup>.



[١] «كشف القناع» (١/٣١٧).

## (بَابُ الْغُسْلِ)

بِأَصْنَمٍ: الاغْتِسَالُ، والماءُ يُعْتَسَلُ بِهِ. وبِالْفَتْحِ: مُصَدَّرُ عَسَلٍ.  
وبِالْكَسْرِ: مَا يُغْسَلُ بِهِ الرَّأْسُ مِنْ خِطْمِيٍّ وَغَيْرِهِ<sup>(١)</sup>.

## باب الغسل

رَأَيْتُ بِهَامِشِ «المروع» بِحِطِّ حَقِيدِهِ عَنِ الْمَنَعَةِ، تَلْمِيزٌ «الْمَنْقَحِ» مَا نَصَّهُ: وَمَا كَانَ الْغُسْلُ مِنَ الْحَنَابَةِ مَعْلُومًا قَبْلَ الْإِسْلَامِ، وَبَقِيَّةٌ مِنْ دِينِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ، كَمَا بَقِيَ الْحَجُّ وَالكَأْبُ، لَمْ يَحْتَاجُوا إِلَى تَفْسِيرِهِ، بَلْ خَوَّصُوا بِقَوِّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ كُنْتُمْ جُنًّا فَأَظْهَرُوهُ﴾ [المائدة: ١٦] وَهِيَ دَلِيلُ الْمَنَابِ، وَلِذَلِكَ نَذَرَ أَبُو سَفْيَانَ أَنْ لَا يَمَسَّ رَأْسَهُ مَدَّةً مِنْ جَنَابَةِ حَتَّى يَغْزُو رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْأَصْغَرُ فَلَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا عِنْدَهُمْ، فَذَلِكَ يَتَّبِعُ أَعْصَاءَهُ، وَكَيْفِيَّتَهُ، وَالسَّبَبُ الْمَوْجِبُ لَهُ. (م خ) <sup>[١]</sup>.

(١) وَقَالَ فِي «شرح مسلم» <sup>[٢]</sup>: الْغُسْلُ إِذَا أُرِيدَ بِهِ الْمَاءُ، فَهُوَ بِالضَّمِّ. فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ الْمَصْدَرُ، أَيْ: الْفِعْلُ، فَيَحُورُ ضَمُّ أَعْيُنٍ وَفَتْحُهَا: مِغْتَانِ مَشْهُورَتَانِ. انْتَهَى.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: الْغُسْلُ بِالْفَتْحِ. اسْمٌ لِمَاءٍ، وَبِالضَّمِّ: الْفِعْلُ. انْتَهَى.

[١] «حاشية الحلواني» (١/١٢٣).

[٢] «شرح مسلم» لنووي (٣/٩٩).

وشرعاً: (استعمال ماءٍ طهورٍ) مُباح (في جميع بدنه) أي: المغتسل، (على وجه مخصوص) يأتي نيأته.

والأصل في مشروعيته: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة ٦] مع ما يأتي من الشنّة مفصلاً. سُمي جنباً؛ نهيه أن يقرب مواضع الصلاة، أو لمُحائيتها الدس حتى يتطهر، أو لأن الماء جانب مجله. ويُطلق على الواحد فما فوقه: جُنُب. وقد يُقال: جنبان، وجنبون.

(وموجبه) أي: الحدث الذي يُوجب الغسل باعتبار أنواعه، (سبعة):

أحدها: (انتقال مني<sup>(١)</sup>) فيجب الغسل بمجرد إحساس الرُحس بانتقال منيه عن صلبه، والمرأة بانتقاله عن ترائبها؛ لأنّ الحدثة: تباعد الماء عن مواضعه، وقد وجد ذلك. ولأنّ الغسل يُراعى فيه لشهوة، وقد وجدت بانتقاله، أشبه ما لو ظهر.

قال النووي: وبعضهم يقول: إن كان مصدر «غسلت»، فالفتح،

كـ«صُرِّبْتُ» صُرِّبًا. وإن كان بمعنى الاغتسال، فبالصم، كقونا:

غسل الحمعة مسنون، وغسل الحماة وجب، ونحوه.

والنحويون يقولون: الغسل اسم مصدر، وكذا اوضوء.

(١) وعنه: لا يجب الغسل بالانتقال، وهو قول أكثر الفقهاء، اختاره

الموفق، والشارح، وجماعة.

(فَلَا يُعَادُ غُسْلٌ لَهُ بِخُرُوجِهِ) أَي: الْمَنِيِّ (بَعْدَ) الْغُسْلِ؛ لِأَنَّ  
الْوُجُوبَ تَعَقَّى بِالِاتِّقَالِ. وَقَدْ اغْتَسَلَ لَهُ، فَهِيَ يَجِبُ عَلَيْهِ غُسْلٌ ثَانٍ،  
كَتَقْيَةِ مَنِيٍّ حَرَجَتْ بَعْدَ الْغُسْلِ. وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا الْوُضُوءُ، بَالٌ أَوْ لَمْ  
يَيْلُ، صَاحِبًا<sup>(١)</sup>.

(وَيُثْبِتُ بِهِ) أَي: انْتِقَالَ مَنِيٍّ: (حُكْمُ بُلُوغٍ، وَفَطْرٍ، وَغَيْرِهِمَا)  
كَوُجُوبِ كَفَّارَةٍ: قِيَاسًا عَلَى وَجُوبِ الْغُسْلِ.

(وَكَذَا) أَي: كَانْتِقَالِ مَنِيٍّ: (انْتِقَالُ حَيْضٍ) قَالَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ  
الدِّينِ. فَيُثْبِتُ بَانْتِقَالِهِ مَا يَثْبُتُ بِخُرُوجِهِ، فَإِذَا أَحْسَسْتُ بَانْتِقَالِ حَيْضِهَا  
قُبِيلَ الْغُرُوبِ، وَهِيَ صَائِمَةٌ: أَفْطَرَتْ، وَلَوْ لَمْ يَخْرُجِ الدَّمُ إِلَّا بَعْدَهُ.  
(الثَّانِي: خُرُوجُهُ<sup>(٢)</sup>) أَي: الْمَنِيِّ (مِنْ مَخْرَجِهِ) الْمَعْتَادِ، (وَلَوْ)

(١) وَعَنْ أَحْمَدَ رَوِيَّةٌ: إِذَا اغْتَسَلَ لَخُرُوجِ مَنِيٍّ، ثُمَّ خَرَجَ مَنِيٌّ بَعْدَ غُسْلهِ:  
إِنْ حَرَجَ بَعْدَ الْبَوْلِ فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ؛ وَفَاقًا لِأَبِي حَبِيبَةَ. وَفِيلٌ: عَلَيْهِ  
الْغُسْلُ بِكُلِّ حَالٍ؛ وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ.

(٢) قَوْلُهُ: (الثَّانِي: خُرُوجُهُ) أَي: خُرُوجُ الْمَنِيِّ.  
«نَبِيَّةٌ»: فِي عَدِّهِ الْخُرُوجُ بَعْدَ الْإِنْتِقَالِ مُوجِبًا نَظَرًا وَاضِحًا: إِذَا الْغُسْلُ  
وَجِبَ بِالِاتِّقَالِ، لَا بِالْخُرُوجِ، عَلَى الْمَذْهَبِ.

وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ فِي عَدِّ الْمَوْجِبَاتِ انْفَرَدَ بِهَا الْمُصَنِّفُ عَنِ الْأَصْحَابِ،  
فَإِنَّهُمْ عَدُّوْهَا سِتَّةً، أَوْ سَبْعَةً بِالْوِلَادَةِ، عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ؛ لَعَلَّةَ مَنِيٍّ:  
خُرُوجُ الْمَنِيِّ. وَفِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ يَبَيَّنُوا أَنَّ لِمَوْجِبِ هُوَ الْإِنْتِقَالُ،

كَانَ الْمَنِيِّ **(دَمًا<sup>(١)</sup>)** أَي: أَحْمَرٌ كَالدَّمِ؛ لِلْعُمُومَاتِ، وَلِخُرُوجِ الْمَنِيِّ مِنْ جَمِيعِ ابْتَدَلٍ، وَضَعْفِهِ بِكَثْرَتِهِ: جُبِرَ بِالْغُسْلِ.

**(وَتُعْتَبَرُ لَذَّةٌ)** - أَي: وَخُودُهَا - يُوجِبُ الْغُسْلَ بِخُرُوجِ الْمَنِيِّ، **(فِي غَيْرِ نَائِمٍ وَنَحْوِهِ)** كَمُغْمَى عَلَيْهِ، وَسَكَرَانٍ.

قَالَ فِي «شَرْحِهِ»: وَتَلَرُّمٌ مِنْ وَجُودِ اللَّذَّةِ: أَنْ يَكُونَ دَفَقًا، فَلِهَذَا اسْتَعْنَيْنَا عَنْ ذِكْرِ الدَّفَقِ بِاللَّذَّةِ.

**(فَلَوْ)** خَرَجَ الْمَنِيُّ مِنْ غَيْرِ مَخْرَجِهِ، أَوْ مِنْ يَقْضَا لَغَيْرِ لَذَّةٍ: لَمْ يَجِبِ الْغُسْلُ. وَهُوَ نَجَسٌ، كَمَا فِي «الرَّعَايَةِ».

أَوْ **(جَامِعٌ وَأَكْسَلٌ، فَاعْتَسَلَ، ثُمَّ أَنْزَلَ بِلَا لَذَّةٍ: لَمْ يُعَدِ)** الْغُسْلُ؛ لِأَنَّهَا حَبَابَةٌ وَاحِدَةٌ، فَلَا تُوجِبُ غُسْلَيْنِ.

**(وَإِنْ أَفَاقَ نَائِمٌ، وَنَحْوُهُ)** كَمُغْمَى عَلَيْهِ، بِالْغَى، أَوْ مُمَكِّنُ تَوَعُّهِ **(فَوَحْدَةٍ)** بِنَسَبِهِ أَوْ ثَوْبِهِ - قَالَ أَبُو الْمَعَالِي وَالْأَرَحِيُّ: لَا بَظَاهِرَهُ؛

لِاحْتِمَالِهِ مِنْ غَيْرِهِ **(بَلَلًا: فَإِنْ تَحَقَّقَ أَنَّهُ مَنِيٌّ: اعْتَسَلَ)** وَجُودًا، وَلَوْ لَمْ يَذْكُرِ احْتِلَامًا. قَالَ الْمَوْفَّقُ: لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا. **(فَقَطُّ)** أَي: دُونَ

غُسْلٍ مَا أَصْدَبُهُ؛ لَطَهَارَةِ الْمَنِيِّ. وَإِنْ تَحَقَّقَ أَنَّهُ مَنِيٌّ: غَسَلَهُ، وَلَمْ

حَتَّى لَوْ اتَّقَلَّ وَلَمْ يَخْرُجْ، وَجِبَ الْغُسْلُ. (ح م ص)<sup>[١]</sup>.

(١) قَوْلُهُ: **(وَلَوْ دَمًا)** قَالَ الشَّيْخُ عَثْمَانُ<sup>[٢]</sup>: وَطَاهَرُ كَلَامِهِ: طَهَارَتُهُ.

[١] «إرشاد أولي النهى» (١/٨٨).

[٢] «حاشية عثمان» (١/٧٩).

يجب غُسلٌ.

(والأ) أي: وإن لم يتحقق أنه مني، ولا مذي، (ولا سبب) سَقَ نومهُ من مُلاعبةٍ أو نَضَرٍ أو فِكْرٍ أو نَحْوِهِ، أو إِثْرَدَةٍ يُو: اغْتَسَلَ وَحُوبًا<sup>(١)</sup>، و(طَهَّرَ ما أَصابَهُ) البَلُّ مِنْ بَدَنِ، أو ثَوْبٍ (أَيْضًا) احتياطًا.

فإن تقدّم نومهُ سَبَبٌ مِمَّا سَقَ: لم يَجِبِ الغُسلُ؛ لأنَّ الظاهر: أنَّه مَذْيٌ؛ لوجود سَبَبِهِ، إن لم يذكُر احتلامًا. وإلّا برّمهُ الغُسلُ<sup>(٢)</sup>.

(ومحلُّ ذلك) أي: ما تقدّم، فيما إذا وجد نائمٌ ونحوهُ ليلًا: (في غير النَّبِيِّ ﷺ، لَأَنَّهُ لَا يَحْتَلِمُ<sup>(٣)</sup>)<sup>(١)</sup>؛ لَأَنَّهُ لَا يَنَامُ قَلْبُهُ<sup>(٢)</sup>؛ ولأنَّ

(١) قوله: (اغْتَسَلَ وَحُوبًا) خلافُ مالك والشافعي في قولهما: لا يَحِبُّ الغُسلُ، ما لم يَتَحَقَّقْ أَنَّهُ مِنْي<sup>[٣]</sup>.

(٢) وحاصلُ هذه المسألة: أن الإنسان إذا فاق من يومه، فوحد ليلًا؛ فتارة: يتحقق أنه مني. وتارة: لا يتحقق. فإن تحقق أنه مني، اغتسل فقط. وإن لم يتحقق أنه مني؛ فتارة: يتقدم نومهُ سببٌ مما تقدّم ذكره. وتارة: لا يتقدم. فإن تقدم نومهُ سببٌ، صَحَرَ الليلُ فقط؛ لترحُّج جانب المذي. فإن لم يتقدم نومهُ سببٌ، اغتسل، وطَهَّرَ ما أَصابَهُ احتياطًا؛ لوجود الاحتمالين. (دنوشي).

(٣) تبع في ذكر التعليل على خلاف عادته «المقنع». (ح م ص).

[١] ينظر: «الصعيفة» (١٤٣٢).

[٢] تقدم نحرجه (ص ٣٠٥).

[٣] انظر: «العروة» (٢٥٤/١).



الحُلْم من الشَّيْطَانِ.

ومحلُّه أيضًا، إذا كَانَ ابْتَدَأَ بِثَوْبِهِ: إذا كَانَ الثَّوْبُ لَا يَمَامُ فِيهِ غَيْرُهُ  
مَنْ يَحْتَلِمُ. فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ: فَلَا غُسْلَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَعِيْنِهِ، لَكِنْ  
لَا يَأْتُم أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ، وَلَا يُصَافَةُ وَحْدَهُ. فَإِنْ أَرَادَا دَيْكَ: اغْتَسَلَا.  
وَمَنْ وَحَدَ مِثْلًا بِثَوْبٍ لَا يَنْدُم فِيهِ غَيْرُهُ: اغْتَسَلَ، وَأَعَادَ الصَّلَاةَ مِنْ  
آخِرِ نَوْمَةٍ نَامَهَا فِيهِ.

وَلَا غُسْلَ لِحُلْمٍ بِلَا إِنْزَالٍ. وَإِنْ أَنْزَلَ: فَعَلَيْهِ الْغُسْلُ مِنْ حِينَ أَنْزَلَ إِنْ  
كَانَ بِشَهْوَةٍ، وَإِلَّا تَبَيَّنَّا وَجُوبَهُ مِنَ الْاِحْتِلَامِ؛ لَوْجُوبِهِ بِالِاتِّقَالِ، فَيُعِيدُ  
مَا صَلَّى بَعْدَ الْاِئْتِبَاهِ<sup>(١)</sup>.

**(الثَّالِثُ):** الْتِقَاءُ الْجَنَائِبِ، أَي: تَقَابُلُهُمَا وَنَحَازِيهِمَا، بِتَغْيِيبِ  
الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ، لَا إِنْ تَمَاسًّا بِلَا إِيْلَاجٍ، هَذَاكَ وَآل: **(تَغْيِيبُ  
حَشْفَتِهِ)** أَي: الذَّكْرُ يُقَالُ لَهَا: الْكَمَرَةُ وَلَوْ لَمْ يَحْدِ بِدَلِكْ حَرَارَةً.  
**(الْأَصْلِيَّةُ)** فَلَا غُسْلَ بِتَغْيِيبِ حَشْفَةٍ زَائِدَةٍ، أَوْ مِنْ خُنْثَى مُشَكِّكِ؛  
لَا حِتْمَالِ الزِّيَادَةِ.

**(أَوْ) تَغْيِيبُ (قُدْرَاهَا)** أَي: الْحَشْفَةُ، مِنْ مَقْطُوعِهَا.  
**(بِلَا حَائِلٍ<sup>(٢)</sup>)**؛ لَانْتِفَاءِ التِّقَاءِ الْجَنَائِبِ مَعَ الْحَائِلِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ

(١) أَي: قَبْلَ خُرُوجِهِ. (خطه)<sup>[١]</sup>.

(٢) قَوْلُهُ: (بِلَا حَائِلٍ) وَفِيهِ: مَعَهُ؛ وَفَاقًا لِمَالِكٍ وَالشَّامِعِيِّ.

[١] التعليل من زيادات (ب).

المُلاقي للخيَّانِ.

(في فرج أصلي) مُتَعَلِّقٌ بـ «تَعْيِيبٍ»، فلا عُسَلَ بِتَعْيِيبٍ حَشْفَةٍ أَصْلِيَّةٍ فِي قُدِّ رَائِدٍ، أَوْ قُدِّ خُنْشَى مُشْكِلٍ؛ لاحتِمَالِ زِيَادَتِهِ.

(ولو) كَانَ الْفَرْجُ الْأَصْلِيُّ (دُبْرًا)؛ لِأَنَّهُ فَرْجٌ أَصْلِيٌّ، أَوْ كَانَ الْفَرْجُ الْأَصْلِيُّ (لَفَيْتٍ)؛ لَعُمُومِ الْخَبَرِ. (أَوْ) كَانَ لـ (بَهِيمَةٍ) حَتَّى سَمَكَةٍ. قَالَهُ فِي «التَّعْيِيقِ»: لِأَنَّهُ فِي فَرْجٍ أَصْلِيٍّ، أَشْبَهَ الْأَدَمِيَّةَ.

(مَمَّنْ يُجَامِعُ مِثْلَهُ) وَهُوَ ابْنُ عَشْرِ، وَبِثْ تَسْعَ.

(ولو) كَانَ (نَائِمًا، أَوْ مَجْنُونًا) وَحَوَّه، (أَوْ لَمْ يَلْغُ)، كَالْحَدِيثِ الْأَصْغَرِ، يَنْقُضُ الْوُضُوءَ فِي حَقِّ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ.

وَمَعْنَى اِوْجُوبٍ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَلْغُ: أَنَّ الْغُسْلَ شَرْطٌ لَصِحَّةِ صَلَاتِهِ، وَحَوَّهَا، لَا التَّائِيْمُ بِتَرْكِهِ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ.

(فَيُلْزَمُ) الْغُسْلُ مَنْ لَمْ يَلْغُ، إِنْ كَانَ تُحَامِغُ مِثْلَهُ، وَوُجِدَ سَسَهُ: (إِذَا أَرَادَ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَى غُسْلٍ)، كَقِرَاءَةٍ، (أَوْ) مَا يَتَوَقَّفُ عَلَى (وُضُوءٍ)، كَصَلَاةٍ، وَصَوَابٍ، وَمَسٍّ مُصْحَفٍ، (لِغَيْرِ لُبِّ بِمَسْجِدٍ) فَإِنْ أَرَادَهُ: كِفَاةُ الْوُضُوءِ، كَالْبَالِغِ، وَيَأْتِي.

وَكَذَا يُلْزَمُ مُمَيَّرًا وَوُضُوءً وَاسْتِجَاءً: إِذَا وُجِدَ سَبَبُهُمَا، سَمِعَى تَوَقُّفَ صِحَّةِ صَلَاتِهِ عَلَى ذَلِكَ.

(١) قوله: (لا التائيم بتركه) يعني: لا كما يائثم البالغ بتأخره في موضع يتأخر الواجب بتركه.

(أو مات، ولو شهيداً<sup>(١)</sup>) فَيُغَسَّلُ؛ لَوْجُوبِ الْغُسْلِ عَلَيْهِ قَبْلَ مَوْتِهِ.  
 (وَاسْتَدْخَالَ ذَكَرٍ أَحَدٍ مِنْ ذُكْرٍ) مِنْ نَائِمٍ، وَنَحْوِ مَحْجُونٍ، وَغَيْرِ  
 بَالِغٍ، وَمَيِّتٍ، وَنَهْيَمَةٍ: (كَاتِبَانِهِ)، فَيَحِبُّ عَلَى امْرَأَةٍ اسْتَدْخَلَتْ ذَكَرَ  
 نَائِمٍ، أَوْ صَغِيرٍ وَلَوْ طِفْلاً، أَوْ مَحْجُونٍ، أَوْ مَيِّتٍ، وَنَحْوَهُمْ: الْغُسْلُ؛  
 لَعُمُومٍ: «إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ، وَحَبَّ الْغُسْلُ»<sup>[١]</sup>. وَيُعَادُ غَسْلُ مَيِّتَةٍ  
 جُومَعَتٍ، وَمِنْ جُومِعٍ فِي ذُرِّهِ. لَا غُسْلَ مَيِّتٍ اسْتَدْخَلَ ذَكَرَهُ<sup>(٢)</sup>.  
 وَمَنْ قَالَتْ: بِي جَنِّي يُجَامِعُنِي كَالرَّحْلِ: فَغَلَبَهَا الْغُسْلُ<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: (أو مات، ولو شهيداً) هو معطوفٌ على قوله: «إِذَا أُرِدَّ.. إلخ»  
 يعني: أَنْ غُسِّلَ مَنْ لَمْ يَلْعَ، إِنَّمَا يَلْزَمُ إِذَا أُرَادَ مَا ذُكِرَ، أَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ  
 يَغْتَسِلَ، وَلَوْ شَهِيداً؛ لِأَنَّهُ اشْهَدَ إِنَّمَا لَمْ يَغْسِلْ، إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ عَسْلٌ  
 قَبْلَ لَمُوتِهِ، أَمَا إِنْ كَانَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَجِبُ تَغْسِيلُهُ. (دبوشري).

(٢) قوله: (لَا غُسْلَ مَيِّتٍ اسْتَدْخَلَ ذَكَرَهُ.. إلخ) ويمكنُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا.  
 بَأَدِّ الدَّكْرِ لِفَاعِلٍ لَا يَبْدُ أَنْ يَحْصُلَ مِنْهُ فَعْلٌ؛ إِمَّا حَقِيقَةً كَمَا هِيَ  
 اِمْتِثَاقٌ، أَوْ حَكْماً كَمَا هِيَ النَّائِمُ. وَالْمَيِّتُ لَمْ يُوَحَّدْ مِنْهُ وَاحِدٌ  
 مِنْهُمَا، بِخِلَافِ الْمَفْعُولِ فِيهِ، فَإِنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ ذَلِكَ، فَلِهَذَا أَوْحَبُ  
 الْغُسْلُ فِي جَانِبِهِ مَطْلَقاً. (ع ن).

(٣) قوله: (وَمَنْ قَالَتْ: بِي جَنِّي.. إلخ) قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ: وَكَذَا الرَّحْلُ  
 إِذَا قَالَ: بِي جَنِيَّةٌ أَحَامَعُهَا. قَالَ عَثْمَانُ: وَفِيهِ نَظَرٌ<sup>[٢]</sup>.

[١] تقدم تخريجه (ص ٢٠٧).

[٢] «حاشية عثمان» (٨١/١).

(الرابع: إسلام كافر<sup>(١)</sup>) ذكر، أو أنثى، أو حنثى؛ لحديث قيس ابن عاصم: «أنه أسلم فأمره النبي ﷺ أن يغتسل بماء وسدر. رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجة، والترمذي<sup>(٢)</sup> وحسنه. (ولو) كان (مرتدا<sup>(٣)</sup>)؛ لمساواته الأصبي في المعنى، وهو الإسلام، فوجب مساواته له في الحكم. (أو) كان الكافر (لم يوجد منه في كفره ما يوجب<sup>(٣)</sup>) أي:

(١) ومذهب أبي حنيفة: لا غسل بإسلام كافر مطلقا. ومذهب الشافعي: يجب إن وجد ما يوجب في كفره.

(٢) قوله: (ولو مرتدا) إشارة إلى خلاف في المسألة. (تفري).

(٣) قوله: (أو لم يوجد في كفره ما يوجب) أي: من حجاج أو إرال. وقال أبو بكر: لا غسل عليه، إلا إن وجد منه في حال كفره ما يوجب، لا حائضا ونفساء اعتسلنا لزوح، أو سيّد مسلم. قاله في «التقيح». فحذف المصنف قول أبي بكر، وما فرغ عليه، كما لتزم في الخطبة. وكلامه في «الإصاف» يوهم أن «لا حائضا ونفساء» لس مفرغا على قول أبي بكر. وتبعه في «الإقناع»، وأنت خبير بما قاله المسح، وإن وجدت فيه شيئا مخالفا لأصله وعمده، فإنه وضع عن تحرير. (ح م ص)<sup>[٢]</sup>.

[١] أخرجه أحمد (٢١٦/٣٤) (٢٠٦١١)، وأبو داود (٣٥٥)، والترمذي (٦٠٥). ولم أحده عند ابن ماجة. ولم يرفع له لمري في «تحفة الأشراف» (٢٩٠/٨). وأحاديث صحيحه الألباني في «الإرواء» (١٢٨).

[٢] «إرشاد أولي النهى» (٩١/١).

الْغُسْلُ؛ إِقَامَةُ لِلْمَطْلَةِ مُقَامَ حَقِيقَةِ الْحَدِيثِ. وَإِذَا كَانَ وَجَدَ مِنْهُ فِي كُفْرِهِ مَا يُوجِبُهُ: كِفَاةُ غُسْلِ الْإِسْلَامِ عَنْهُ.  
قَالَ أَحْمَدُ: وَيَغْسِلُ ثِيَابَهُ. قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ قُلْنَا بَنَجَاسَتِهَا، وَجَبَتْ، وَإِلَّا اسْتَحَبَّ.

(أَوْ) كَانَ (مُمَيِّزًا) وَأُسْلِمَ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ مُوَحِّبٌ، فَاسْتَوَى فِيهِ الْكَبِيرُ وَالصَّغِيرُ، كَالْحَدِيثِ الْأَصْغَرِ. (وَوَقْتُ لُزُومِهِ) أَيِ: الْغُسْلِ لِلْمُمَيِّزِ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ: إِذَا أَرَادَ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَى غُسْلٍ، أَوْ وُضُوءٍ لغير لُبِّ بِمَسْجِدٍ، أَوْ مَاتَ شَهِيدًا.

(الخَامِسُ: خُرُوجُ حَيْضٍ) وَيَأْتِي فِي بَابِهِ. وَانْقِطَاعُهُ شَرْطُ لِحْصَةِ الْغُسْلِ لَهُ، فَتُغْسَلُ إِنْ اسْتَشْهَدَتْ قَبْلَ انْقِطَاعِهِ<sup>(١)</sup>.

(الْسَّادِسُ: خُرُوجُ دَمِ نِفَاسٍ) وَانْقِطَاعُهُ شَرْطُ لِحْصَةِ الْغُسْلِ لَهُ. قَالَ فِي «الْمَغْنِيِّ»: لَا خِلَافَ فِي وَجُوبِ الْغُسْلِ بِهِمَا<sup>(٢)</sup>.

(فَلَا يَجِبُ) غُسْلُ (بَوْلَادَةِ عَرْتٍ<sup>(٣)</sup> عَنْهُ) أَيِ: الدَّمِ - وَلَا يَحْرُمُ

(١) قَوْلُهُ: (فَتُغْسَلُ) وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ مَوْجِبَهُ الْانْقِطَاعُ: لَا تُغْسَلُ. وَاخْتَارَ الْمَوْفِقُ: لَا تُغْسَلُ، عَلَى الْقَوْلَيْنِ جَمِيعًا<sup>(١)</sup>.

(٢) قَالَ فِي «الْمَرْوَعِ»<sup>(٢)</sup>: وَعَنْهُ: وَالْوِلَادَةُ؛ وَفَاقًا لَهُمْ. وَالْوِلْدُ طَاهِرٌ عَلَى الْأَصَحِّ. قَالَ: وَفِي وَجُوبِ غَسْلِهِ مَعَ دَمٍ وَحْدَانٍ. انْتَهَى.

(٣) مُقْتَصَى اللَّعَةِ: «عَرَيْتُ» بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ مَعَ الْفَتْحِ، أَوْ بِالْفَتْحِ أَبْصًا مَعَ

[١] انْظُرْ: «الْإِنْصَافُ» (١٠٣/٢).

[٢] «الْمَرْوَعُ» (٢٦٠/١).

بها وَضْءٌ، وَلَا يَفْسُدُ صَوْمٌ وَلَا بِالْقَاءِ عُلْقَةٍ أَوْ مُضْغَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا نَصُّ فِيهِ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ.

وَالْوَلَدُ طَاهِرٌ. وَمَعَ الدَّمِّ: يَجِبُ غَسْلُهُ.

(السَّابِعُ: الْمَوْتُ): يَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اغْسِلْنَهَا»<sup>[١]</sup>. وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْآتِيَةِ فِي مُحَلِّهِ.

(تَعْبُدًا) لَا عَنْ حَدِيثٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَنْهُ لَمْ يَرْتَفِعْ مَعَ بَقَاءِ سَبَبِهِ، وَلَا عَنْ نَجَسٍ، وَإِلَّا لَمَا طَهَّرَ مَعَ بَقَاءِ سَبَبِهِ.

(غَيْرَ شَهِيدٍ مَعْرُوكَةٍ، وَمَقْتُولٍ ظُلْمًا)<sup>(١)</sup> فَلَا يُعْسَلَانِ. وَيَأْتِي فِي مُحَلِّهِ.

(وَيُمْنَعُ مَنْ) وَحَبَّ (عَلَيْهِ غُسْلٌ) لَجَنَابَةٍ، أَوْ غَيْرِهَا (مَنْ) قِرَاءَةُ (آيَةٍ) فَأَكْثَرُ<sup>(٢)</sup>؛ لِحَدِيثِ عَلِيٍّ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَحُجُّهُ وَرَبَّمَا

التشديد، كما عبّر به غيره<sup>[٢]</sup>.

(١) أي: إذا مات من حين الضرب. فإن طالّت المدة غُسِّلَ، كالشَّهِيدِ. (تقرير).

(٢) قال أبو المعالي: لو قرأ آية لا تستقل بمعنى أو حكم، كقوله: ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ [مائدة ٢١] أو: ﴿مُدَّهَا قَتَانًا﴾ [رحمن ٦٤]، لم يحرم. قال في «الإيضاح»<sup>[٣]</sup>: وهو الصواب.

[١] أخرجه البخاري (١٢٥٤، ١٢٥٧)، ومسلم (٩٣٩) من حديث أم عطية.

[٢] استعيق ليس في (أ).

[٣] «الإيضاح» (١٠٩/٢).

قال: لا يحجزُهُ عن القرآن شيءٌ، ليس الحنابة. رواه ابنُ حزيمة، والحاكم، والدارقطني<sup>[١]</sup>، وصحَّحاه.

و(لا) يُمنعُ مَنْ وَحَبَ عَلَيْهِ غُسْلُ مِنْ (بَعْضِهَا) أَي: بَعْضِ آيَةٍ؛ لَأَنَّهُ لَا إِعْجَازَ فِيهِ. (ولو كَرَّرَ) فِرَاةَ الْبَعْضِ، (ما لم يَحْتَلِ) نَحْوُ الْجُنُبِ (على قِرَاءَةِ تَحْرُمُ)<sup>(١)</sup>؛ بَأَن يُكَرِّرَ الْأَعَاضَ؛ تَحْتِلاً عَلَى قِرَاءَةِ

(١) قوله. (على قراءة) مقتضاه. أَنه يحرمُ نذرُ<sup>[٢]</sup> صلاةٍ في وقتٍ نهى؛ تحْتِلاً عَلَى إِيقَاعِ الْعَمَلِ فِي وَقْتِ الْهَيِّ. وتعليلُ هذه: بَأَنَّهُ تَحْتِلُ عَلَى عِبَادَةٍ، وَهُوَ لَا يَضُرُّ، يَعَارِضُهُ مَا هُنَا؛ فَإِنَّ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ يَضُّ عِبَادَةً، وَلَمْ يَغْتَفِرْهَا. (م خ)<sup>[٣]</sup>.

قال في «المبدع»<sup>[٤]</sup>: فرعٌ: الْكَافِرُ كَاجْتِنَابِ؛ يُمنعُ مِنْ قِرَاءَتِهِ يَعْنِي: الْقُرْآنَ وَلَوْ رُحِيَ إِسْلَامُهُ. نقلُ مُهَنَّاتٍ: أَكْرَهُ أَنْ يَضُغَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ. انْتَهَى.

وقال القاصي في «التخريح»: لا يُمنع. وقال في «المحرد»، وتبعه ابنُ عقيل وصاحبُ «المذهب»: إِنَّهُ يَصُحُّ إِصْدَاقُ لَدْمِيَةِ الْقُرْآنِ، إِذَا قَصَّدَ بِهِ اهْتِدَاءَهَا. فَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ فِي «التخريح» إِذَا حَوَّزْنَا لِلْدَّمِيِّ قِرَاءَتَهُ: إِسْمًا

[١] أخرجه ابن حزيمة (٢٠٨)، والدارقطني (١١٩/١)، والحاكم (١٠٧/٤). وضعفه

الألباني في «الإرواء» (٤٨٥).

[٢] سقطت: «نذر» من الأصل.

[٣] «حاشية الحلوني» (١٣٠/١).

[٤] «المبدع» (١٨٨/١).

آية فأكثر، فَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، كسائر الجِزَلِ الْمُحَرَّمَةِ<sup>(١)</sup>.  
 قَالَ (الْمُنْتَقِ: مَا لَمْ تَكُنْ) الْآيَةُ (طَوِيلَةً) فَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ بَعْضِهَا،  
 كآيَةِ الدِّينِ.

(وَلَهُ) أَي: لَمْ وَجَبَ عَلَيْهِ غُسٌّ. (تَهْجِيهِ)<sup>(٢)</sup> أَي: الْقُرْآنُ؛ لِأَنَّهُ  
 لَيْسَ بِقِرَاءَةٍ لَهُ، فَتَبَطَّلَ بِهِ الصَّلَاةُ؛ لَخُرُوجِهِ عَنْ نَضْمِهِ وَإِعْجَازِهِ. ذَكَرَهُ  
 فِي «الْفُصُولِ».

وَهُ التَّفَكُّرُ فِيهِ، (وَتَحْرِيكُ شَفْتَيْهِ بِهِ إِنْ لَمْ يُبَيِّنِ الْحُرُوفَ) وَقِرَاءَةُ

هُوَ إِذَا قُصِدَ بِهِ الْإِهْتِدَاءُ<sup>(٣)</sup>.

(١) كَذَلِكَ قُرَأَ نِصْفُ آيَةٍ، وَتَرَكَ نِصْفَهَا الْآخَرَ، ثُمَّ قُرَأَ نِصْفَ أُخْرَى، وَتَرَكَ  
 الْآخَرَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْآيَةِ الْأُولَى، فَقُرَأَ نِصْفُهَا الَّذِي تَرَكَهُ، ثُمَّ قُرَأَ  
 نِصْفُهَا الْمَتْرُوكَ، فَقَدْ قُرَأَ آيَةٌ بِالتَّحْيِيلِ. (شِ عَمْدَةٌ)<sup>(٤)</sup>.

(٢) قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»<sup>(٥)</sup> الْهَجَاءُ، كَكِسَاءٍ: نَقْطِيعُ اللَّفْظَةِ بِالْحُرُوفِهَا،  
 وَهَجَيْتُ الْحَرْفَ، وَتَهَجَيْتُهُ. انْتَهَى.

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ: تَطَلُّ الصَّلَاةَ بِالتَّهْجِيِّ مِثْلَ قَوْلٍ: أَفْ لَامٍ مِيمٍ دَسْ  
 [٤].

[١] انظر: «الإصناف» (٤٧٦/١٠).

[٢] انظر: «فتح مولى المواهب» (٣٩٨/١).

[٣] القاموس المحيط ص (١٣٤٥).

[٤] التعليق ليس في (أ).



أَبْعَاضِ آيَةٍ مُتَوَالِيَةٍ، أَوْ آيَاتٍ<sup>(١)</sup> سَكَتَ بَيْنَهُنَّ سُكُونًا طَوِيلًا. قَالَهُ فِي «الْمَبْدَع».

(و) لَهُ (قَوْلٌ مَا وَافَقَ قُرْآنًا) مِنَ الْأَذْكَارِ (وَلَمْ يَقْصِدْهُ) أَيِ: الْقُرْآنِ، كَالْبَسْمَلَةِ، وَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، وَآيَةِ الْاسْتِزْجَاعِ وَالرُّكُوبِ. فَإِنْ قَصَدَهُ: حَزَمَ. وَكَذَا: لَوْ قَرَأَ مَا لَا يُوَافِقُ ذِكْرًا، وَلَمْ يَقْصِدْ بِهِ الْقُرْآنَ<sup>(٢)</sup>.

وَلَهُ النَّظَرُ فِي الْمُصْحَفِ، وَأَنْ يُقْرَأَ عَلَيْهِ وَهُوَ سَاكِتٌ.  
(و) لَهُ (ذِكْرُ) اللَّهِ تَعَالَى<sup>(٣)</sup>؛ لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ<sup>[١]</sup> عَنْ عَائِشَةَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْبَابِهِ. وَيَأْتِي: بُكْرَهُ أَدَانُ جُنُبٍ.  
(وَيَجُوزُ لِحُجُبٍ) وَكَافِرٍ أَسْلَمَ (وَحَائِضٍ وَنَفْسَاءٍ انْقَطَعَ دُمُهُمَا: دُخُولُ مَسْجِدٍ)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ إِنْ شَاءَ:

- (١) قَالَ «ع ن»: أَوْ أَبْعَاضِ آيَاتٍ.  
(٢) كَقَوْلِهِ لَمْ يَضْرِبْ يَدَهُ: ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِينَ. وَنَحْوِ ذَلِكَ. (تَقْرِيرٌ)<sup>٢</sup>.  
(٣) قَالَ فِي «شَرْحِهِ»<sup>٣</sup>: وَعَنْهُ: مَا أَحْتُ أَنْ يُؤْذَنَ؛ لِأَنَّهُ فِي الْقُرْآنِ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَهِيَ اتِّعَالِيلُ بَطَرٍ، قَالَهُ الْقَاصِي، وَعَلَّلَهُ فِي رِوَايَةِ الْمِصْمُونِيِّ: بِأَنَّهُ كَلَامٌ مَحْمُوعٌ. انْتَهَى.

[١] أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٧٣).

[٢] اتِّعَالِيلٌ لَيْسَ فِي (أ).

[٣] «مَعُونَةُ أُولَى النَّهْيِ» (٣٥٧/١).

[٤٣] وهو الطريق. وعن حابر: كَانَ أَحَدُنَا يَمُرُّ فِي الْمَسْجِدِ جُنْبًا مُجْتَازًا. رواه سعيد بن منصور<sup>[١]</sup>. وسواءً كَانَ لِحَاجَةٍ أَوْ لَا. ومن الحَاجَةِ: كَوْنُهُ صَرِيقًا قَصِيرًا. لِكِنْ كَرِهَ أَحْمَدُ اتِّخَاذَهُ طَرِيقًا. وكذا: يَجُوزُ لِحَائِضٍ وَنَفْسَاءٍ دُخُولُ مَسْجِدٍ إِذَا أَمِنَتْ تَلَوِيثَهُ.

و(لا) يَجُوزُ لِحُجُبٍ، وَحَائِضٍ وَنَفْسَاءٍ انْقِطَاعَ دُمُومِهِمَا (لُبُّهُ) أَي. بِالْمَسْجِدِ؛ بِلَايَةِ السَّابِقَةِ، وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ، وَلَا جُنُبٍ». رواه أبو داود<sup>[٢]</sup>. (إِلَّا بوضوءٍ) فَإِنْ تَوَضَّعُوا، جَازَ لَهُمُ اللَّبُّ فِيهِ<sup>(١)</sup>؛ لَمَّا رَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَالأَثَرُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَجِبُسُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمْ مُحِيطُونَ، إِذَا تَوَضَّعُوا وَضُوءَ الصَّلَاةِ. إِسَادُهُ صَحِيحٌ. قَالَ فِي «الْمَبْدِعِ». وَلَأَنَّ الْوُضُوءَ يُحَقِّقُ الْحَدَثَ، فَيَزُولُ بَعْضُ مَا مَنَعَهُ.

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: وَحِينَئِذٍ يَجُوزُ أَنْ يَنْدَمَ فِي الْمَسْجِدِ حَيْثُ يَنَامُ غَيْرُهُ<sup>(٢)</sup>.

(١) جَوَازُ اللَّبِّ فِيهِ بوضوءٍ مِنْ مَفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ<sup>[٣]</sup>.

(٢) قَوْلُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ «يَجُوزُ أَنْ يَنْدَمَ... إلخ» يَقْوِي مَا قَالَهُ مُحَمَّدٌ

[١] أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ (٦٤٥).

[٢] أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٢) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ. وَضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الإِرْوَاعِ» (١٢٤)، (١٩٣).

[٣] اتِّعْلِيقُ لَيْسَ فِي (أ).

(فَإِنْ تَعَذَّرَ) الْوُضُوءُ عَلَى الْخُتْبِ وَحَوْه، (وَاحْتِيجَ لِلْبُتْ) فِي الْمَسْجِدِ ابْتِدَاءً أَوْ دَوَامًا؛ لِحَبْسٍ، أَوْ خَوْفٍ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ، وَنَحْوِهِ: (حَازَ) لَهُ السُّبُتُ (بِلا تَيْمُمٍ<sup>(١)</sup>) نَصًّا. وَاحْتِجَ بِأَنْ وَقَدْ عَبْدَ الْفَيْسَ قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَنْزَلَهُمُ الْمَسْجِدَ<sup>(٢)</sup>. وَالْأُولَى: أَوْ يَتَيَّمُ.

(وَيَتَيَّمُ) جُنِبَ وَحَوْه (لِلْبُتْ لُغْلُ فِيهِ<sup>(٣)</sup>) أَي: الْمَسْجِدِ إِذَا

المرادوي: إنه إذا توضأ لإدخلة اللبث في المسجد، ثم أحدث، لا يتوضأ ثانياً؛ لأن أحدث خفّ بوضوئه السابق.

(١) واختار الموفق: لا إلا بتيمم<sup>[١]</sup>.

(٢) قال في «شرحه»<sup>[٢]</sup>: فوه: «وَيَتَيَّمُ بُتْ لُغْلُ فِيهِ» أَي: فِي الْمَسْجِدِ. قَالَ فِي «الْإِصْافِ»: وَأَمَّا لُبْثُهُ فِيهِ لِأَحْلِ الْغُسْلِ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ: أَنَّهُ يَتَيَّمُ لَهُ. وَقَالَ ابْنُ شَهَابٍ وَغَيْرُهُ: وَقَدْ مِمَّ فِي «الْفُرُوعِ». قَالَ ابْنُ نُمَيْمٍ: وَفِيهِ بُعْدٌ، مَعَ اقْتِصَارِهِ عَلَيْهِ. وَقِيلَ: لَا يَتَيَّمُ. انْتَهَى.

وقال ابن قنطس في «حاشيته على الفروع»: يعني إذا أراد أن يغتسل في المسجد، وحتاح إلى اللبث فيه، ولم يقدر على الوضوء والغسل عاجلاً، فإنه يتيمم بذلك اللبث. ولم أر هذه الريادة في «المغنى» ولا

[١] أخرجه مسلم (٥٨/١٩٩٧) من حديث ابن عمر.

[٢] تعليق ليس في (أ).

[٣] «معونة أولي النهى» (١/٣٥٨).

تَعَدَّرَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ وَالْغُسْلُ عَاجِلًا<sup>(١)</sup>، وَإِنْ لَمْ يَحْتَاجْ لُثْبٍ، حَلَاقًا لِابْنِ قُدْسٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا احْتَاجَ إِلَيْهِ<sup>(٢)</sup>: حَازَ بِلَا تَيَمُّمٍ<sup>(٣)</sup>.

(وَلَا يُكْرَهُ) غُسْلٌ فِي الْمَسْجِدِ. (وَلَا وَضُوءٌ) فِيهِ (مَا لَمْ يُؤْذِ) الْمَسْجِدَ أَوْ مَنْ بِهِ (بِهِمَا) أَي: بِمَاءِ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ. (وَتُكْرَهُ) إِرَاقَةُ مَائِهِمَا بِهِ) أَي: الْمَسْجِدَ، (وَبِمَا يُدَامُ)؛ تَنْزِيلُهَا لِلْمَاءِ.

(وَمُصَلَّى الْعِيدِ، لَا) مُصَلَّى (الْجَنَازَةِ: مَسْجِدٌ<sup>(٤)</sup>)؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ

فِي «شرح الهداية». انتهى.

وَقَوْلُ ابْنِ قُدْسٍ: وَاحْتَاجَ إِلَى اللَّبِثِ فِيهِ. مُحَالَفٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ إِذَا احْتَاجَ لِلثَّبِّ فِيهِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ بِلَا تَيَمُّمٍ، وَالظَّاهِرُ تَقْيِيدُهُ بِعَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(١)</sup>.

(١) كَمَا لَوْ أَرَادَ أَنْ يَغْسِلَ مِنْ مَسْتَحْتَمٍّ مَتَلًا هِيَ الْمَسْجِدُ، وَسَمَ يَقْدِرُ عَلَى الْوُضُوءِ وَاغْتَسَلَ عَاجِلًا، فَإِنَّهُ يَتَيَمَّمُ لِدَلَالَةِ اللَّبِثِ عَلَى الصَّحِيحِ.

(٢) أَي: احْتَاجَ اللَّبِثَ بَعْدَ غُسْلٍ. (خَصَّهُ)<sup>(٢)</sup>.

(٣) قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ إِذَا احْتَاجَ إِلَيْهِ) أَي: احْتَاجَ لِلثَّبِّ لَعَبْرِ غُسْلٍ.

(٤) قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»<sup>(٣)</sup>: وَالصَّحِيحُ أَنَّ مُصَلَّى الْعِيدِ مَسْجِدٌ، حَلَاقًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِي.

[١] انتهى من «معونه أولي النهى». وانظر: «العروة» ومعه «حاشية ابن قُدْسٍ» (١/١٦٦).

[٢] (٢٦٦)، «الإنصاف» (١١٦/٢).

[٣] تعليق من زيادات (ب).

[٤] «العروة» (٢٦٣/١).

السلام: «وَيَعْتَزِلُ الْخَيْضُ الْمَصْلَى»<sup>[١]</sup>. وأما صلاة الحنائز، فليست ذات رُكوع ولا سُجود، بخلاف العيد.

(وَيُمْنَعُ مِنْهُ فَجَنُونَ وَسَكَرَانُ)<sup>(١)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء ٤٣] والمجنون أولى منه.

(و) يُسَمَّعُ مِنْهُ (مَنْ عَلَيْهِ نَحَاسَةٌ تَعْدِي)؛ لئلا يُلَوِّثَهُ.

(ويُكْرَهُ تَمْكِينُ صَغِيرٍ) قال في «الآداب»: والمراد: صغير لا يُمَيَّرُ، لغير فائدة. وقد: يُبَاحُ عَلْقُ أَبْوَابِهِ؛ لئلا يَدْخُلَهُ مَنْ يُكْرَهُ دُخُولُهُ إِلَيْهِ. نص عليه.

(ويَحْزُمُ نَكْشَبَ بَضْعَةٍ فِيهِ)؛ لأنه لم يُبَيِّنْ لذلك. واستثنى بعضهم الكتابة؛ لأنها نوعٌ تَحْصِيلٌ لِلْعِلْمِ.

ويَحْزُمُ فِيهِ أَيْضًا الْبَيْعُ وَالشُّرَاءُ، وَلَا يَصَحَّاحُ<sup>(٢)</sup>.

وإن عملَ لنفسه نحو خياطة، لا لِنَكْشَبٍ، فاختارَ الموفقُ وَغَيْرُهُ: الْجَوَازَ. وقال ابنُ البَنا: لا يَحْزُمُ.

(١) قوله: (وَيُمْنَعُ مِنْهُ فَجَنُونَ وَسَكَرَانُ)؛ بقاءً على أنَّ المراد بالصلاة في

قوله: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء ٤٣]؛ مواضعها. (تقرير).

(٢) وعند الأكثر: يحرم ويصح. (تقرير)<sup>[٢]</sup>.



[١] أخرجه البخاري (٣٢٤)، ومسلم (١٠/٨٩٠) من حديث أم عطية.

[٢] تعليق ليس في (أ).

## (فَصْلٌ)

(وَالْأَغْسَالُ الْمُسْتَحَبَّةُ سِتَّةَ عَشَرَ<sup>(١)</sup>) غُسْلًا:

(أَكْثُهَا): الْغُسْلُ (لِلصَّلَاةِ<sup>(٢)</sup>) جُمُعَةً<sup>(٣)</sup>؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ

مَرْفُوعًا: «غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ». وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةُ، فَلْيَغْتَسِلْ». متفق عليهما<sup>(٤)</sup>. وَقَوْلُهُ «وَاجِبٌ» أَي: مُتَأَكِّدُ الْاسْتِحْبَابِ.

وَيَدُلُّ لِعَدَمِ وَجُوبِهِ: مَا رَوَى الْحَسَنُ، عَنْ سُمْرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعِمَّتْ<sup>(٥)</sup>»، وَمَنْ اغْتَسَلَ،

## فصل

(١) سَكَتَ عَنْ عَدِّ الْأَغْسَالِ الْمَفْرُوضَةِ؛ لِمَا عَلِمَ مِمَّا سَقَى أَنَّهَا خَمْسَةٌ. اغْتَسَلَ لِلْحَنَابَةِ، وَالْحَيْضِ، وَالنَّفَاسِ، وَاعْتَسَلَ لِلْإِسْلَامِ، وَالْمَوْتِ. فَتَدِيرُ.

(٢) أَي: فَالْغُسْلُ لِلصَّلَاةِ لَا لِلْيَوْمِ، فَلَوْ اغْتَسَلَ بَعْدَهُ، لَمْ يَحْصُصِ الْفَصِيلَةُ. وَقَوْلُهُ: «فِي يَوْمِهَا» احْتَرَزَ بِهِ عَنِ اللَّيْلِ.

(٣) وَعَنْهُ: يَحِبُّ الْغُسْلُ لِلْجُمُعَةِ عَلَى مَنْ تَلَزَمَهُ. احْتَدَرَهُ أَبُو كُرٍّ. وَأَوْجَهَ اشْتِخَاقُ تَقِيٍّ ابْنِ عَدِيٍّ عَلَى مَنْ لَهَ عَرَقٌ أَوْ رِيحٌ يَتَأَذَى بِهِ إِنْسَانٌ.

(٤) قَوْلُهُ: (مَنْ تَوَضَّأَ لِلْجُمُعَةِ، فَهَا وَنِعِمَّتْ) أَي: وَنِعِمَّتْ لِفَعْلُهُ أَوْ

[١] الأول: أخرجه بخاري (٨٥٨، ٨٩٥)، ومسلم (٨٤٦)، ولثاني أخرجه البخاري

(٨٧٧، ٨٩٤)، ومسلم (٢/٨٤٤) من حديث ابن عمر.

فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ». رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي<sup>[١]</sup>. واحتيف في سماع الحسن من سمرة. ونقل الأثر عن أحمد: لا يَصِحُّ سَمَاعُهُ مِنْهُ. وَيُعْضَدُ: مَجِيءُ عُثْمَانَ إِلَيْهَا بِلا غُسْلٍ<sup>[٢]</sup>.

(في يومها) أي: الجمعة. فلا يُحْزَى الاغْتِسَالُ قَبْلَ صُورِ فَحْرِهِ؛ لمفهوم ما سبق من الأحاديث.

(لذكر<sup>(١)</sup> حضرها<sup>(٢)</sup>) أي: الجمعة؛ لقوله عليه السلام: «مَنْ حَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ، فَيَغْتَسِلْ». (ولو لم تَجِبْ عَلَيْهِ) الجمعة، كالقَبْدِ، والمسافر، (إن صلى<sup>(٣)</sup>): للعموم ما سبق.

الخصلة هي: فُحْدُفُ الْمَخْصُوصِ بِالْمَدْحِ. والباء في «عها»: متعلقة بمضمر، أي: فهذه الخصلة أو القعة يعني الوضوء ينال الفضل. وقيل: هو راجع إلى السنة. أي: فبالسنة أخذ. وضمّر ذلك. (نهاية)<sup>[٢]</sup>.

(١) أي: لا أنثى. وظاهره: ولا خنثى. (م خ)<sup>[٤]</sup>.

(٢) قوله: (حضرها) أي: أراد حضورها. (م ح)<sup>[٥]</sup>.

(٣) قوله: (إن صلى) قيد للاستصحاب، أي: أراد الصلاة<sup>[٦]</sup>.

[١] أخرجه أحمد (٣٤٦/٣٣) (٢٠١٧٧)، وأبو داود (٣٥٤)، والترمذي (٤٩٧) من طريق الحسن به. وحسنه الألباني في «صحيح أبي داود» (٣٨١).

[٢] أخرجه البخاري (٨٨٢)، ومسلم (٨٤٥) من حديث أبي هريرة.

[٣] «النهاية في غريب الحديث» (٨٣/٥).

[٤] «حاشية الحلوتي» (١٣٢/١)، والتعليق يس في (أ).

[٥] «حاشية الحلوتي» (١٣٢/١)، والتعليق يس في (أ).

[٦] «حاشية الحلوتي» (١٣٢/١)، والتعليق يس في (أ).

(و) اغْتِسَالُهُ (عِنْدَ مُضِيِّ) إِلَيْهَا: أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْمَقْصُودِ.  
(و) اغْتِسَالُهُ (عَنْ جَمَاعٍ: أَفْضَلُ<sup>(١)</sup>)؛ لِلْخَيْرِ، وَيَأْتِي فِي «صَلَاةِ  
الْحُمُوعَةِ».

(ثُمَّ) يَلِيهِ: الْعُسْرُ (لِغَسْلِ مَيِّتٍ)، كَبِيرٌ أَوْ صَغِيرٌ، ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى،  
حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ، مُسْلِمٌ أَوْ كَافِرٌ - وَظَاهِرَةٌ: وَلَوْ فِي ثَوْبٍ -؛ لِحَدِيثِ أَبِي  
هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ عَسَلَ مَيِّتًا، فَلْيَغْتَسِلْ، وَمَنْ حَمَلَهُ، فَلْيَتَوَضَّأْ»<sup>(٢)</sup>.

(١) قوله: (وَعَنْ جَمَاعٍ أَفْضَلُ) عبارة «الإقناع»<sup>١</sup>؛ والأفضلُ عِنْدَ مُضِيِّ  
إِلَيْهَا عَنْ جَمَاعٍ.

وَيُمْكِنُ تَوْجِيهُهُ: بِأَنَّ اجْتِمَاعَ الْأُمْرِينِ أَفْضَلُ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَعِنْدَ  
مُضِيِّ دُونَ جَمَاعٍ أَفْضَلُ مِنَ التَّبْكَيرِ، وَعَنْ جَمَاعٍ، وَلَوْ مَعَ التَّنْكِيرِ،  
أَفْضَلُ مِنْ كَوْنِهِ لَا عَنْ جَمَاعٍ.

وَالْمَصْنَفُ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْمَرْتَبَةِ الَّتِي فِي «الْإِقْنَاعِ»، كَمَا أَنَّ صَاحِبَ  
«الْإِقْنَاعِ» لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهَا دُونَهَا، وَهُمَا الْمَسْأَلَتَانِ الْمَذْكُورَتَانِ فِي  
الْمَتْنِ. (م خ)<sup>[٢]</sup>.

قَوْلُ الْمُحْتَشِي<sup>[٣]</sup>: «مَنْ الْبَكِيرُ» فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمَصْنَفَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ.  
(٢) وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ: لَا يَوْضَأُ مِنْ حَمْلِ الْجَمَازَةِ، لَيْسَ يَثْبُتُ عَنْ  
النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا يَغْتَسِلُ مِنْ لِحْجَامَةٍ، لَيْسَ يَثْبُتُ، وَالْعُسْلُ مِنْ عَسَلِ

[١] «الإقناع» (٧٠/١)

[٢] «حاشية الخلوتي» (١٣٣/١)

[٣] يريد: المحتوي في كلامه السابق.



رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي<sup>[١]</sup> وحسنه.

(ثُمَّ) يَلِيهِ: بَقِيَّةُ الْأَغْتَسَالِ الْآتِيَةِ، وَهِيَ:

الْغُسْلُ (ل) صَلَاةَ (عِيدٍ)<sup>(١)</sup> فِي يَوْمِهَا<sup>(٢)</sup> لِحَاضِرِهَا) أَي: الصَّلَاةُ؛

لحديث ابن عباس، والفاكه بن سعيد: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى. رواه ابن ماجه<sup>[٣]</sup>. (إِنْ صَلَّى الْعِيدَ

الْمَيْتَ، لَيْسَ يَثْبُتُ.

قال في «الفروع»<sup>[٣]</sup>: وفي هذين رواية أخرى، فيتوَّخَّه في الحَمَلِ؛ لتسوية الإمام أحمد بين الثلاثة.

(١) قوله: (ثُمَّ لِعِيدٍ) قال «م خ»: ظاهره: أَنَّهُ لَا يَتَقَيَّدُ بِالذِّكْرِ، كَمَا قَيَّدَ فِي غُسْلِ الْجُمُعَةِ. وَعُتِّرَ فِي «الإفصاح»: بـ «حاصرهما» في الموضعين، ثم أعقبه في الجمعة بقوله: «لا لمرأة»، وأبقى الثاني على إطلاقه. فليحرر. (م خ)<sup>[٤]</sup>.

(٢) ووقته كالجمعة. وعنه: هُوَ الْغُسْلُ بَعْدَ نَصْفِ لَيْلَتِهِ: وَفَاقًا لِمَدَنٍ وَالشَّافِعِيِّ.

[١] أخرجه أحمد (١٨٧، ١٣) (٧٧٢٠)، وأبو داود (٣١٦١). ولترمذي (٩٩٣)

وصححه الألباني في «الإرواء» (١٤٤).

[٢] أخرجه ابن ماجه (١٣١٥) من حديث ابن عباس بنفسه. وأخرجه (١٣١٦) من

حديث الفاكه بن سعيد. وبنحوه، وضعفهما الألباني في «الإرواء» (١٤٦).

[٣] «الفروع» (٢٦٣/١).

[٤] «حاشية الحلوني» (١٣٣/١).

- (ولو مُتَفَرِّدًا) <sup>(١)</sup> بعد صلاة الإمام؛ لأنَّ الغُسلَ للصلاة، كالخُمُعة، فلا يُشرع لمن لم يُصَلِّ، ولا قَبْلَ طُلُوعِ الفَجْرِ.
- (و) الرَّابِعُ: الغُسلُ (ل) صلاة (كُشُوفِ).
- (و) الخَامِسُ: الغُسلُ لصلاة (استِسْقَاءٍ)٠ قياسًا على الجُمُعة والعيدي، بحاميع الاجتماع لهما.
- (و) السَّادِسُ: الغُسلُ (لِجُنُوبٍ).
- (و) السَّابِعُ: الغُسلُ (لِإِعْمَاءٍ، لا) إنزال بـ (احْتِلَامٍ) أو غيره، (فيهما) أي: الجنُوب، والإِعْمَاءُ؛ لأنَّه عليه السلام اغْتَسَلَ لِلإِعْمَاءِ.
- متفق عليه <sup>(١)</sup>. ولأنَّه لا يُمْرُ أن يكونَ احتَلَمَ ولم يَشْعُرْ، والجنُوبُ في معناه، بل أبلغ. فإن أنزَلَ: وجب الغُسلُ <sup>(٢)</sup>.

(١) إن قيل: كيف تصحُّ صلاته مفردًا؛ إذ من شرط صحة صلاة العيد العدد؟ قيل: محلُّ ذلك في الصلاة التي يسقطُ به فرض الكفاية، لا مُطلقًا. (م خ) <sup>(٢)</sup>.

(٢) كلامهم يُفهِمُ أنَّه إذا وجد مقتضى لوجوب الغُسل، وتحقق أنَّه ليس هنا غُسلٌ آخرٌ مستحبٌّ. قال شيخنا: ولعنه مرادٌ؛ فإنَّ لم نحاطه بالغُسلِ المستحبِّ إلَّا لاحتمال أنَّه قد حصل منه موجبٌ، ولم يشعر به. وقد تقدَّم أنَّه إذا نظَّهر لرفع اشكٍّ، ارتفع حدُّه. (م ح) <sup>(٣)</sup>.

[١] أخرجه ابىحاري (٦٨٧)، ومسلم (٤١٨/٥٠) من حديث عائشة، موصولاً

[٢] «حاشية الحلوتي» (١/١٣٣)

[٣] «حاشية الحلوتي» (١/١٣٤).

(و) الثَّامِنُ: الغُسلُ (لِاسْتِحَاصَةٍ)، فَيُسْرُ لِلْمُسْتَحَاصَةِ أَنْ تَغْتَسِلَ<sup>(١)</sup> (لِكُلِّ صَلَاةٍ)؛ لِأَمْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهِ أُمَّ حَبِيبَةَ لَمَّا اسْتَحْيَصَتْ، فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ. متفق عليه<sup>[١]</sup>.

(و) التَّاسِعُ: الغُسلُ (لِلْإِحْرَامِ) بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ؛ لِحَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ. وَاعْتَسَلَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>[٢]</sup> وَحَسَنَهُ. (حَتَّى حَائِضٌ وَنَفْسَاءُ) فَيُسْرُ لَهُمَا الْغُسلُ لِلْإِحْرَامِ؛ لِلْخَبَرِ<sup>[٣]</sup>، وَكَغَيْرِهِمَا.

(و) الْعَشِيرُ: الْغُسلُ (لِدُخُولِ مَكَّةَ) قَالَ فِي «الْمُسْتَوْعِبِ»: حَتَّى لِحَائِضٍ. قُلْتُ. وَنَفْسَاءُ؛ قِيَاسًا عَلَى الْإِحْرَامِ. وَطَاهِرَةٌ؛ وَلَوْ بِالْحَرَمِ، كَمَنْ بَمَنَى، إِذَا أَرَادَ مَكَّةَ: سُئِلَ لَهُ الْغُسلُ لِدُخُولِهَا.

(و) الْحَادِي عَشَرَ: الْغُسلُ بِدُخُولِ (حَزْمِهَا) أَيِ: مَكَّةَ.

(و) الثَّانِي عَشَرَ: الْغُسلُ لِدُخُولِ (وُقُوفِ عَرَفَةَ)، رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ

مَسْعُودٍ.

(١) وَهَلْ قِيَاسُهُ السَّلْسُ الدَّائِمُ أَوْ يَفْرُقُ؟ (م خ)<sup>[٤]</sup>.

[١] أخرجه البخاري (٣٢٧)، ومسلم (٦٣/٣٣٤) من حديث عائشة.

[٢] أخرجه الترمذي (٨٣٠). وحسنه الألباني.

[٣] أخرجه مسلم (١٢٠٩) من حديث عائشة.

[٤] «حاشية الحلوتي» (١/١٣٤)، والتعليق ببس في (أ).

(و) الثالث عشر: الغُسلُ لـ (طَوَافٍ زِيَارَةٍ) وهو طَوَافُ الْإِفَاضَةِ.  
 (و) الرابع عشر: الغُسلُ لَطَوَافٍ (وَدَاعٍ).  
 (و) الخامس عشر: الغُسلُ لـ (مَبِيتٍ يُمَزْدَلِمَةٌ).  
 (و) السادس عشر: الغُسلُ لـ (رَمِي جِمَارٍ)  
 لَأَنَّ هَذِهِ كُلُّهَا أُنْسَكَ يَجْتَمِعُ بِهَا النَّاسُ، فَاسْتَحَبَّ لَهَا الْغُسْلُ<sup>(١)</sup>،  
 كَالْإِحْرَامِ، وَدُخُولِ مَكَّةَ.  
 وَوَقْتُ الْغُسْلِ صَلَاةُ الْاسْتِسْقَاءِ: عِنْدَ إِرَادَةِ الْخُرُوجِ إِلَيْهَا،  
 وَالْكُشُوفِ: عِنْدَ وَقْعِهِ. وَفِي الْحَجِّ: عِنْدَ إِرَادَةِ التَّسْلُكِ الَّذِي يُسْتَنُّ<sup>(٢)</sup> فِيهِ  
 قَرِيبًا مِنْهُ.  
 وَعُلِمَ مِمَّا سَبَقَ: أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ الْغُسْلُ لغيرِ الْمَذْكُورَاتِ،  
 كَالْحِجَامَةِ، وَدُخُولِ طَيْفَةٍ، وَكُلِّ مُجْتَمَعٍ.  
 (وَيَتِمُّ) اسْتِحْبَابًا (لِلْكُلِّ) أَي: كُلِّ مَا يُسْتَحَبُّ لَهُ الْغُسْلُ  
 (لِحَاجَةٍ) تُبَيِّحُ التَّيَمُّمَ، كَتَعَدُّرِ الْمَاءِ؛ لِعَدَمِ، أَوْ مَرَضٍ، وَنَحْوِهِ.

(١) اختار الشيخُ تقي الدين<sup>(١)</sup> عَدَمَ اسْتِحْبَابِ الْغُسْلِ بِوُفُوفٍ بِعَرَفَةَ،  
 وَطَوَافِ الْوَدَاعِ، وَالْمَبِيتِ، وَالرَّمِي. قَالَ: وَلَوْ قُنِيَ بِاسْتِحْبَابِ الْغُسْلِ  
 لِدُخُولِ مَكَّةَ، كَانَ الْغُسْلُ<sup>[٢]</sup> لِلطَّوَافِ بَعْدَهُ سَوْءٌ عَبَثٌ لَا مَعْنَى لَهُ.  
 وَاخْتَارَ أَنَّهُ لَا يَسْتَحَبُّ لِدُخُولِهَا.

[١] «الاحتيارات» ص (١٧)، «الفتاوى الكبرى» (٥/٣٠٧).

[٢] في (أ): «كالغسل».

(و) يَتِيَمُهُ أَيْصًا اسْتِحْبَابًا (لَمَّا يُسَنُّ لَهُ وَضُوءٌ) مِنْ قِرَاءَةٍ، وَأَذَانٍ، وَشَكٍّ، وَغَضَبٍ، وَنَحْوِهَا مِمَّا تَقَدَّمَ؛ (لِغُذْرِ) يُبَيِّحُهُ<sup>(١)</sup>؛ إِلْحَاقًا لِلْمَسْنُونِ بِالْوَاجِبِ، بِجَامِعِ الْأَمْرِ.

(١) قوله: (لِحَاجَةِ) أَي: عَدَمِ الْمَاءِ، أَي: تَعَذَّرَ اسْتِعْمَالُهُ. وَكَذَا قَوْلُهُ: (لِغُذْرِ). وَلَعَلَّ مَغَايِرَتَهُ بَيْنَهُمَا سَتَقَشْنِ.

لَوْ قَالَ: «وَيَتِيَمُهُ لِلْكَلِّ، وَلَمَّا يُسَنُّ لَهُ وَضُوءٌ؛ لِغُذْرِ» لَكَانَ أَحْصَرَ. بَقِيَ أَنَّهُ قَالَ فِي «شَرْحِهِ» عِنْدَ شَرْحِ قَوْلِهِ: «لِلْكَلِّ»: أَي: لِكُلِّ الْأَغْسَالِ الْمُسْتَحَبَّةِ. انْتَهَى.

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْأَغْسَالِ الْمُسْتَحَبَّةَ لَبَسَتْ هِيَ الْمَتِيَمَ لَهَا، سِ الْمَتِيَمَ لَهُ مَا طُلِبَ لِأَجَلِهِ؛ مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَالْعِيدِ، وَنَحْوِهِمَا. وَيُمْكِنُ تَوْجِيهُهُ بِذِّ «الْلَامِ» بِمَعْنَى «مَنْ» الَّتِي لِلدَّلِّ، عَلَى مَا يَجُوزُ الْكُوفِيُّ مِنْ نِيَابِهِ بَعْضَ حُرُوفِ الْجَرِّ عَنْ بَعْضٍ، أَي: التَّيَمُّ بِدَلِّ الْأَغْسَالِ الْمُسْتَحَبَّةِ. وَهُوَ ظَاهِرٌ لَا عِبَارَ عَلَيْهِ، وَكَانَ الْأَظْهَرُ مِنْهُ أَنْ يَقُولَ: أَي: كُلُّ مَنْ يَسْتَحَبُّ الْغُسْلَ لِأَجَلِهِ. كَمَا نَبِهَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ فِي «شَرْحِهِ».

(م خ)<sup>[١]</sup>.



[١] «حاشية الحلواني» (١/١٣٥).

## (فَصْلٌ) فِي صِفَةِ الْغُسْلِ

وهو: كَامِلٌ، وَمُحْزَى.

(وصِفَةُ) الْغُسْلِ (الْكَامِلِ) وَاجِبًا كَانَ، أَوْ مُسْتَحَبًّا:

(أَنْ يَتَوَي) رَفَعَ الْحَدَثَ الْأَكْثَرَ، أَوْ الْغُسْلَ لِلصَّلَاةِ، أَوْ الْجُمُعَةِ  
مَثَلًا، (وَيُسَمَّى) أَي: يَقُولُ: «بِسْمِ اللَّهِ» بَعْدَ النِّيَّةِ. (وَيَغْسِلُ يَدَيْهِ  
ثَلَاثًا) خَارِجَ الْمَاءِ قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا الْإِنَاءَ، (و) يَصُبُّ الْمَاءَ يَمِينِهِ عَلَى  
شِمَالِهِ، فَيَغْسِلُ (مَا لَوْنُهُ) طَاهِرًا كَالْمَنْيِّ، أَوْ نَجَسًا كَالْمَذْيِ. ثُمَّ  
يَضْرِبُ يَدَهُ الْأَرْضَ أَوْ الْحَائِطَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، (ثُمَّ يَتَوَضَّأُ) وَضُوءًا  
(كَامِلًا).

(وَيُرْوَى) تَشْدِيدُ الْوَاوِ (رَأْسُهُ) أَي: أَصُولُ شَعْرِهِ (ثَلَاثًا)<sup>(١)</sup>  
يَحْتِئِ الْمَاءُ عَلَيْهِ ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ، (ثُمَّ) يَغْسِلُ (بَقِيَّةَ جَسَدِهِ) بِإِفَاضَةٍ  
الْمَاءِ عَلَيْهِ (ثَلَاثًا)<sup>(٢)</sup>؛ لَحْدِيثٍ عَائِشَةٍ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

## فصل

لَمَّا فَرَغَ مِنْ لِكَلَامِ عَلَى الْغُسْلِ الْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحَبِّ، شَرَعَ فِي بَيَانِ  
صِفَتِهِ؛ إِذِ الْعِلْمُ بِالصِّفَةِ مَتَأَخَّرُ عَنِ الْعِلْمِ بِالْمَوْصُوفِ، فَقَالَ: «فَصْلٌ».  
(دَنُوشَرِي).

(١) قوله: (وَيُرْوَى رَأْسُهُ ثَلَاثًا) أَي: يَكُلُّ غُرْفَةً، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ  
الْمَذْهَبِ.

(٢) قوله: (بَقِيَّةَ جَسَدِهِ ثَلَاثًا) هَذَا لِصَحِيحٍ مِنَ الْمَذْهَبِ. وَقِيلَ: مَرَّةً،

إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، غَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يُحَلِّلُ شَعْرَهُ بِيَدَيْهِ، حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّه قَدْ رَوَّى بَشَرَتَهُ، أَفَاضَ الْمَاءَ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ. متفق عليه <sup>[١]</sup>.

(وَيَتَيَمَّنُّ) أَي: يَبْدَأُ بِمِيَامِهِ اسْتِحْبَابًا؛ حَدِيثُ عَائِشَةَ، قَالَتْ:

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ دَعَا شَيْءَ نَحْوِ الْجَلَابِ <sup>(٢)</sup>، فَأَخَذَ بِكَفِّهِ، فَبَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ أَخَذَ بِكَفِّهِ، فَقَالَ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ. متفق عليه <sup>[٢]</sup>.

(وَيَذُلُّكُهُ) أَي: جَسَدَهُ. اسْتِحْبَابًا؛ يَصِلُ امَاءُ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ

وهو ظاهرٌ أحرقى و«العمدة» وجماعة، واحتره الشيخ تقي الدين. قال الزركشي: وهو صهر الأحاديث. انتهى <sup>[٣]</sup>. وهذا قول مالك <sup>[٤]</sup>.

(١) أَي: رَأْسَهُ <sup>[٥]</sup>.

(٢) اجْلَابٌ؛ قَالَ فِي «الْقَامُوسِ» <sup>[٦]</sup>: الْمَحْلُتُ، وَاجْلَابٌ، بِكَسْرِ هَا. إِنَاءٌ يُحْلَبُ فِيهِ.

[١] أخرجه البخاري (٢٧٢)، ومسلم (٣١٦).

[٢] أخرجه البخاري (٢٥٨)، ومسلم (٣١٨).

[٣] «الإنصاف» (١٢٩/٢).

[٤] انظر: «العروة» (٢٦٦/١).

[٥] تعليق لمس في (أ).

[٦] «القاموس المحيط»: (حلب).

بواحب؛ لقوله عليه السَّلام لَأَمَّ سَلَمَةَ فِي غُسلِ الحَنَابَةِ: «إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْتِيَ عَنِ رَأْسِكَ الْمَاءَ ثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ، ثُمَّ تُفِيضِينَ عَلَيْكَ الْمَاءَ، فَتَطْهَرِينَ». رواه مُسْلِمٌ<sup>[١]</sup>.

(وَيُعِيدُ غَسْلَ رِجْلَيْهِ<sup>(١)</sup> بِمَكَانٍ آخَرَ)؛ لِأَنَّ فِي حَدِيثِ الْبُخَارِيِّ<sup>[٢]</sup> عَنْ مَيْمُونَةَ: ثُمَّ تَسْحَى فَيَغْسِلُ قَدَمَيْهِ. وَتُكَرَّرُ إِعَادَةُ وُضُوءٍ بَعْدَ غُسلٍ.

(وَيَكْفِي الظَّرُّ) أَي: ظَرْفُ الْمَغْسَلِ (فِي الْإِسْبَاغِ) أَي: وَصُولِ الْمَاءِ الْبَشِيرَةِ؛ دَفْعًا لِلْحَرَجِ. وَقَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ: يُحَرِّكُ حَانَمَهُ؛ لِيَتَيَقَّنَ وَصُولَ الْمَاءِ.

(و) صِفَةُ الْغُسْلِ (الْمُجْزِئِ):

(أَنْ يَنْوِيَ، وَيُسَمِّيَ) كَمَا مَرَّ.

(وَيَغْتُمُّ بِالْمَاءِ بَدَنَهُ) خَمِيعَهُ، سِوَى دَاخِلِ عَيْنٍ، فَلَا يَحِبُّ، وَلَا يُسِّنُّ. (حَتَّى مَا يَظْهَرُ مِنْ فَرْجِ امْرَأَةٍ عِنْدَ قُعُودِهَا (ل) فِضَاءٍ (حَاجَةٍ) تَوَلَّى أَوْ غَائِطٍ. (و) حَتَّى (بِاطْنِ شَعْرِ) خَفِيفٍ وَكَثِيفٍ، مِنْ دَكْرِ وَأُتَى؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الْبَدَنِ لَا مَشَقَّةَ فِي غَسْلِهِ، فَوَجَبَتْ كِبَاقِيهِ.

(١) وَقِيلَ: لَا يُعِيدُ غَسْلَ رِجْلَيْهِ، وَفَقَّ لِأَيِّ حَنِيفَةٍ. وَقِيلَ: لَا لَطِينٍ وَنَحْوَهُ، وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ.

[١] أخرجه مسلم (٣٣٠).

[٢] أخرجه البخاري (٢٧٤).



وَيَتَفَقَّدُ أَصُولَ شَعْرِهِ، وَعَضَارِيفَ أُذُنَيْهِ، وَنَحْتَ حَلْقِهِ وَابْطِئِهِ،  
وَعُمُقَ سُرَّتِهِ، وَيَيْنَ أَلْيَتَيْهِ، وَطَيَّ رُكْبَتَيْهِ.  
وَتَقَدَّمَ: لَا يَجِبُ غَسْلُ دَاخِلِ فَرْجٍ، وَحَشْفَةُ غَيْرِ مَفْتُوقٍ، مِنْ  
جَنَابَةٍ.

(وَيُنْقَضُ) شَعْرُ امْرَأَةٍ غُسْلٍ (لَحِيضٍ) وَخَوْبًا<sup>(١)</sup>؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ:  
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «إِذَا كُنْتَ حَائِضًا، تُحْذِي مَاءَكَ وَتَسِدْرُكِ،  
وَأَمْتَشِطِي»<sup>(٢)</sup>. وَلَا تَكُونُ الْمَشْطُ إِلَّا فِي شَعْرِ غَيْرِ مُضْفُورٍ.  
وَلِلْبَخَارِيِّ<sup>(٣)</sup>: «انْقُضِي شَعْرَكَ وَأَمْتَشِطِي». وَلَا بِنِ مَا جِه<sup>(٤)</sup>: «انْقُضِي  
شَعْرَكَ وَاغْتَسِلِي». وَلِيَسْتَحَقَّ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَى مَا يَجِبُ غَسْلُهُ. وَعُفِي  
عَنْهُ فِي غُسْلِ الْجَنَابَةِ؛ لِأَنَّهُ يَكْثُرُ، فَيَسْقُ ذَلِكَ فِيهِ، بِخِلَافِ الْحَيْضِ.  
وَنَقَّاسٌ بِمَثَلِهِ.

(وَيَرْتَفِعُ حَدَثٌ) أَصْعَرُ أَوْ أَكْبَرُ، مِنْ حَنَابَةٍ أَوْ حَيْضٍ، أَوْ غَيْرِهِمَا،  
(قَبْلَ زَوَالِ حُكْمِ خَبَثٍ)<sup>(٥)</sup> لَا يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَى الْبَشْرَةِ، كَطَاهِرٍ

(١) وعنه: لَا يَحِبُّ نَقْضُهُ فِي الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ.  
(تَقْرِيرٌ)

(٢) قوله: (وَيَرْتَفِعُ حَدَثٌ قَبْلَ زَوَالِ حُكْمِ خَبَثٍ)؛ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْجَنَابَةَ

[١] أخرجه السارمي (٨٠٠)، وابن حارود (١١٧)، ومهما أنه من ذلك لامره من  
الأصغر، وليس لعائشة. وينظر: «صحيح مسلم» (٣٣٢).

[٢] أخرجه البخاري (٣١٦). وهو عند مسلم أيضًا (١٢١١/١١١).

[٣] أخرجه ابن ماجه (٦٤١). وصححه الألباني في «الإرواء» (١٣٤).

عليه لا يَمْنَعُ، بخلاف ما يَمْنَعُهُ.

(وَتُسَنُّ مَوَالَاةٌ) فِي غُسلٍ؛ لِمَعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَا تَجِبُ، كَأَثَرَتَيْبٍ؛ لِأَنَّ الْبَدَنَ شَيْءٌ وَاحِدٌ.

(فَإِنْ فَاتَتْ) الْمَوَالَاةُ؛ بَأَنَّ أُخَرَ غُسلٍ بَقِيَّةَ بَدَنِهِ زَمَنًا يَجِفُّ فِيهِ مَا غَسَلَهُ قَلْبٌ: (حَدَّدَ لِإِتْمَامِهِ) أَي: اغْسلِ (نِيَّةً<sup>(١)</sup>)؛ لِانْقِطَاعِ النِّيَّةِ بِقَوَاتِ الْمَوَالَاةِ، فَيَقَعُ غُسلُ مَا بَقِيَ بِدُونِ نِيَّةٍ.

(و) تُسَنُّ (سِدْرٌ فِي غُسلٍ كَافِرٍ أَسْلَمَ)؛ لِحَدِيثِ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ. وَتَقْدُمُ<sup>(٢)</sup>.

فِي مُحَرِّ التَّطْهِيرِ لَا نَمْنَعُ الْمَاءَ عَمَلَهُ وَتَطْهِيرَهُ، كَمَا لَا يَمْنَعُهُ بَعْضُهُ بِالطَّاهِرَاتِ، مِثْلُ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَعَلَى أَعْصَانِهِ زَعْفَرَانٌ أَوْ عَحِينٌ يَغَيِّرُ الْمَاءَ. قَالَ فِي «الْمَرْوَعِ»<sup>[٢]</sup>: وَيَرْتَفِعُ حَدُّ قَلْبِ رَوَالِ نَجَاسَةٍ، وَهَاقًا.

(١) قَوْلُهُ: (جَدَّدَ لِإِتْمَامِهِ نِيَّةً) أَي: حَدَّدَ وَحَوًّا يَتَنَّهُ لِإِتْمَامِ الْغُسلِ؛ لِانْقِطَاعِ الْيَةِ بِقَوَاتِ الْمَوَالَاةِ. قَالَ فِي «سَرَحِهِ». فَعَلِمَ مِنْهُ: أَنَّ الْكَثِيرَ الَّذِي يَضُرُّ تَقْدُمُ الْيَةِ فِيهِ عَلَى الْعِبَادَةِ، هُوَ مَا تَفَوُثُ بِهِ اَلْمَوَالَاةُ، وَأَنَّ اَلْيَسِيرَ الَّذِي لَا يَضُرُّ، هُوَ مَا لَا تَفَوُثُ بِهِ.

وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِمْ: «جَدَّدَ نِيَّةً» أَنَّهُ لَا يَجْدُدُ تَسْمِيَةً، وَلَعِنَهُ كَذَلِكَ. وَالْفَرْقُ: أَنَّ النِّيَّةَ شَرْطٌ، فَيَعْتَرُ سَتَمَرًا حَكِيمَهَا إِلَى آخِرِ الْعِبَادَةِ، بِخِلَافِ التَّسْمِيَةِ.

[١] تقدم نحريجه (ص ٣٤٤).

[٢] «المروع» (١/٢٦٨).

(ك) مَا يُسْنُّ لَكَافِرٍ أَسْلَمَ (إِزَالَةُ شَعْرِهِ): لَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِرُحْلِ  
أَسَمَ: «أَلْقِ عِنْدَكَ شَعَرَ الْكَافِرِ وَاخْتَتِنِ». رواه أبو داود<sup>[١]</sup>.  
(و) يُسْنُّ أَيْضًا: سِدْرٌ فِي غُسْلِ (حَائِضٍ طَهَّرَتْ) مِنْ حَيْضٍ،  
وَمِثْلُهَا ثُقْسَاءُ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ<sup>[٢]</sup>.

(و) يُسْنُّ أَيْضًا: (أَخَذُهَا) أَي: الْحَائِضُ (مِسْكًَا، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ)  
مِسْكًَا: (فَطِيئًا) أَيَّ طَيِّبٍ كَانَ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُحَرِّمَةً. (فَإِنْ لَمْ تَجِدْ)  
طَيِّبًا: (فَطِيئًا. تَجْعَلُهُ) أَي: مَا تَأْخُذُهُ مِنْ مِسْكِ، أَوْ طَيِّبٍ، أَوْ طَيِّبٍ  
(فِي فَرْجِهَا): لِيَقْطَعَ رَائِحَةَ الْحَيْضِ. وَيَكُونُ ذَلِكَ (فِي قُطْنَةٍ، أَوْ  
غَيْرِهَا) مِمَّا يُمَسِّكُهُ. وَيَكُونُ هَذَا الْفِعْلُ (بَعْدَ غُسْلِهَا)؛ لَقَوْلِهِ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ، لَمَّا سَأَلَتْهُ أَسْمَاءُ عَنْ غُسْلِ الْحَيْضِ.  
رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>[٣]</sup>. وَفِيهِ: «ثُمَّ تَأْخُذُ فِرْصَةً مُمَسِّكَةً<sup>(١)</sup> فَتَصَهَّرُ بِهَا».

(١) اِفْرِصَةٌ: بِكَسْرِ الْمَاءِ فِي الْحَدِيثِ. وَيَقَالُ: بِالصَّمِّ وَبِالْفَتْحِ أَيْضًا،  
وَإِسْكَانَ الرَّاءِ، وَبِالضَّادِ الْمُهْمَلَةِ: هِيَ الْقِطْعَةُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. يُقَالُ:  
فَرَصْتُ الشَّيْءَ، إِذَا قَطَعْتَهُ.  
وَمُمَسِّكَةٌ: نَفْثَةُ الْمِيمِ الثَّانِيَةِ. وَتَشْدِيدُ السَّيْنِ الْمَفْتُوحَةِ، أَي: قِصْعَةٌ مِنْ  
شَيْءٍ عَلَيْهَا مَسْكٌ. هَذِهِ الرِّوَايَةُ الْمَشْهُورَةُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ وَأَكْثَرِ الْمُحَدِّثِينَ.

[١] تقدم تخريجه (ص ٢٠٦).

[٢] تقدم تخريجه (ص ٣٦٥).

[٣] أخرجه مسلم (٦٠/٣٣٢).

والفِرْصَةُ: الْقِطْعَةُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. وَنَقَاسٌ مِثْلُهُ، كَمَا يَأْتِي.  
قَالَ فِي «الْمُسْتَوْعِبِ» وَ«الرُّعَايَةِ» وَغَيْرَهُمَا: فَإِنْ لَمْ تَجِدِ الصِّينَ  
فِيْمَاءٍ طَهُورٍ،

(وَسُنَّ: تَوْضُؤٌ بِمُدٍّ) مِنْ مَاءٍ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: كَانَ  
يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>[١]</sup>. (وَزِنْتُهُ) أَي: الْمُدُّ:  
(مِئَةٌ وَأَحَدٌ وَسَبْعُونَ) دِرْهَمًا (وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ) إِسْلَامِيٍّ. (وَهِيَ)  
بِالْمِثَاقِيلِ: (مِئَةٌ وَعِشْرُونَ مِثْقَالًا. وَ) بِالْأَرْطَالِ: (رِطْلٌ وَثَلْتٌ عِرَاقِيٌّ  
وَمَا وَافَقَهُ) فِي زِنْتِهِ مِنَ الْبِلَادِ. (وَرِطْلٌ وَسُعُ) رِطْلٍ (وَثَلْتٌ سُبُعِ)  
رِطْلٍ (مِصْرِيٌّ وَمَا وَافَقَهُ) كَالْمَكِّيِّ. وَذَلِكَ: رِطْلٌ وَأَوْقِيَّتَانِ وَسُبْعَا  
أَوْقِيَّةٍ، (وَ) هِيَ: (ثَلَاثُ أَوَاقٍ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ أَوْقِيَّةٍ. يَوْزَنُ دِمَشْقٌ وَمَا  
وَافَقَهُ، وَ) هِيَ: (أَوْقِيَّتَانِ وَبِسِتَّةِ أَسْبَاعٍ) أَوْقِيَّةٍ (بِالْوَزَنِ الْحَلَبِيِّ وَمَا  
وَافَقَهُ. وَ) هِيَ: (أَوْقِيَّتَانِ وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ بِالْقُدْسِيِّ وَمَا وَافَقَهُ) وَتَقَدَّمَ فِي

وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ: «مَمْسِكَةٌ» بِكَسْرِ السِّينِ، أَي: قِطْعَةٌ مِنْ حَلْدٍ أَوْ  
صَوْفٍ أَوْ سَحَوْهَا. وَرَوَى: «مِنْ مَسْلُكٍ» بِفَتْحِ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ السِّينِ:  
وَهِيَ قِصْعَةٌ مِنْ جِلْدٍ عَلَيْهَا شَعْرٌ.  
وَرَوَى: «فُرْضَةٌ»، بِضَمِّ الْمَاءِ، وَبِلُضَادِ الْمَعْحَمَةِ، أَي: قِطْعَةٌ مِنْ جِلْدٍ  
أَيْضًا.

وَالرَّوَايَةُ الْأُولَى هِيَ الْمَشْهُورَةُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ وَكَثَرِ الْمُحَدِّثِينَ.

[١] أخرجه البخاري (٢٠١)، ومسلم (٥١/٣٢٥).

أَوَّلِ «المياه» بيانُ الموافق لما ذُكِرَ.

(و) سُرٌّ (اغْتَسَالَ بِصَاعٍ)؛ لحديث أنسٍ، (و) هو: أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ، فَتَكُونُ (زِنْتُهُ) بِالذَّرْهِمِ: (سِتُّ مِثَّةٍ) دِرْهَمٍ (وْخَمْسَةُ وَثَمَانُونَ) دِرْهَمًا (وْخَمْسَةُ أَسْنَاعٍ دِرْهَمٍ) إسلاميٍّ. (و) هي بالمناقب: (أَرْبَعُ مِثَّةٍ) مِثْقَالٍ (وْثَمَانُونَ مِثْقَالًا. و) بِالْأَرْطَالِ: (خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثُ) رِطْلٍ (عِراقِيَّةٍ)؛ لقوله عليه السلامُ يَكْعَبُ: «أَطْعِمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ فَرَقًا مِنْ طَعَامٍ»<sup>[١]</sup>. قَالَ أَبُو عُيَيْدٍ: لَا اخْتِلَافَ بَيْنَ النَّاسِ أَعْلَمُهُ أَنَّ الْفَرْقَ ثَلَاثَةُ أَصْعٍ. وَالْفَرْقُ، بِفَتْحِ الرَّاءِ: سِتَّةَ عَشَرَ رِطْلًا بِالْعِراقِيٍّ. وَيُعْتَبَرُ (بِالْبُرِّ الرَّزِينِ) أَيِ: الْحَبِيدِ. وَيَأْتِي: أَنَّهُ مَا يُسَاوِي الْعَدَسَ فِي زِنْتِهِ (و) ذَلِكَ: (أَرْبَعَةُ أَرْطَالٍ وَخَمْسَةُ أَسْنَاعٍ) رِطْلٍ (وَثُلُثُ سُبْعِ رِطْلٍ مِصرِيٍّ) وَمَا وَافَقَهُ، أَيِ: أَرْبَعَةُ أَرْطَالٍ وَتِسْعُ أَوَاقٍ وَتِسْعُ أَوْقِيَّةٍ مِصرِيَّةٍ، (و) ذَلِكَ: (رِطْلٌ وَسُبْعُ) رِطْلٍ (دِمَشْقِيٍّ) وَمَا وَافَقَهُ، (و) ذَلِكَ: (إِحْدَى عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً وَثَلَاثَةَ أَسْبَاعٍ) أَوْقِيَّةٍ (حَلَبِيَّةٍ) وَمَا وَافَقَهَا، (و) ذَلِكَ: (عَشْرُ أَوَاقٍ وَسُبْعَانِ) مِنْ أَوْقِيَّةٍ (قُدْسِيَّةٍ) وَمَا وَافَقَهَا.

قَالَ (الْمُنْقُحُ: وَهَذَا) أَيِ: بَيَانُ قَدْرِ الْمُدِّ وَالصَّاعِ بِهَذِهِ الْأَوْزَانِ (يَنْفَقُكْ هُنَا، وَفِي الْفِطْرَةِ) أَيِ: زَكَاةِ الْفِصْرِ، (و) فِي (الْفِدْيَةِ) فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ (و) فِي (الْكَفَّارَةِ) أَيِ: كَفَّارَةِ طَهْرٍ، وَيَمِينٍ.

[١] أخرجه البخاري (٤١٥٩)، ومسلم (٨٢/١٢٠١، ٨٣).

ونحوهما، (و) في غيرها، كندِر الصدقة بمدٍّ أو صاع.  
**(وكره):** اغتسل **(غريئاً)** ب لم يره أحد<sup>(١)</sup>، وإلا حرم. قال  
الحسن والحسين، وقد دخلا الماء وعليهما ثردان: إن للماء سُكَّاناً.  
وفي «الإقناع»: لا بأس خائفاً، والتستُّر أفضل.

(و) كره أبضاً: **(إسراف)** في وضوءٍ وغسلٍ، ولو على نهرٍ  
جارٍ<sup>(٢)</sup>؛ حديث ابن ماجة<sup>[١]</sup>: أن النبي ﷺ مرَّ بسعيد وهو يتوضأ.

(١) قال في «الفروع»<sup>٣٦</sup>: ويكره الغسلُ هي مسحٌ وماءٍ غريئاً. قال  
شيخنا: عليه أكثرُ نصوصه. وعنه: لا، اختاره، وفقاً - يعني:  
لثلاثة<sup>٣٧</sup>. وعن الإمام: لا يعجني؛ إن للماء سُكَّاناً.

(٢) ويُنَحُّه: يحبُّ على داخلٍ حمامٍ اقتصاراً في استعمال ماءٍ على قدر  
حاجة، حيثُ كان ممسوكاً أو مُسَبَّلاً؛ فإنه - أي: قدر الحاجة -  
امأذونٌ فيه شرعاً وعرفاً بقربة الحال، لاسيما الماء الحار؛ لما فيه  
من مؤنة التعب بتحصيل الوقود وأجرة العمل.  
ويُنَحُّه: نُّ منه كلُّ ماءٍ سُئِلَ نحو وضوء، كغسلٍ من جباية، أو  
حبضٍ، أو نفاسٍ، أو رالة نجاسة، فلا يزداد في ذلك على قدر الحاجة،  
وهو متَّحه<sup>[٥]</sup>.

[١] أخرجه ابن ماجة (٤٢٥) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص. وحسنه الألباني  
في «الصحيحة» (٣٢٩٢).

[٢] «الفروع» (٢٧٢/١).

[٣] سقطت: «يعني لثلاثة» من (أ).

[٤] انظر: «غاية المنتهى» (٩٧/١).

فَقَالَ: «مَا هَذَا الشَّرْفُ؟» فَقَالَ: أَفِي الْوُضُوءِ إِسْرَافٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ. وَإِنْ كُنْتُ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ».

و(لَا) يُكْرَهُ (إِسْبَاحٌ) فِي وُضُوءٍ، وَغُسْلٍ (بِذَوْنِ مَا ذُكِرَ) مِنَ الْوُضُوءِ بِالْمَدِّ، وَالْغُسْلُ بِالضَّاعِ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ: كَانَتْ تَغْتَسِلُ هِيَ وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِبَاءٍ وَاحِدٍ يَسْتَعِ ثَلَاثَةَ أَمْدَادٍ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>[١]</sup>. وَالْإِسْبَاحُ: تَعْمِيقُ الْعُضْوِ بِالْمَاءِ، بِحَيْثُ يَجْرِي عَلَيْهِ. فَلَا يَكْفِي مَسْحُهُ وَلَا إِمْرَازُ الشَّحِ عَلَيْهِ، وَلَوْ اتَّقَلَ بِهِ الْعُضْوُ، إِنْ لَمْ يَذُبْ وَيَجْرِي عَلَيْهِ.

(وَمَنْ نَوَى غُسْلَ رَفْعِ الْحَدَثَيْنِ) الْأَكْبَرِ وَالْأَصْغَرِ، وَاعْتَسَلَ. أَحْزَأَ عَنْهُمَا.

(أَوْ) نَوَى غُسْلَهُ رَفَعَ (الْحَدَثَ، وَأَطْلَقَ) فَلَمْ يَقْبِضْهُ بِأَكْبَرٍ وَلَا أَصْغَرَ: أَجْزَأَ عَنْهُمَا.

(أَوْ) نَوَى غُسْلَهُ (أَمْرًا) أَي: فَعَلَ أَمْرًا (لَا يُبَاحُ إِلَّا بِوُضُوءٍ. وَغُسْلٍ) كَصَلَاةٍ، وَطَوَافٍ، وَمَسٍّ مُصْحَفٍ، وَاعْتَسَلَ: (أَجْزَأَ) غُسْلَهُ (عَنْهُمَا)<sup>(١)</sup>؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا حُتْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ [سَبَأ: ٤٣] حَتَّى الْغُسْلُ غَايَةٌ لِلْمَنْعِ مِنَ الصَّلَاةِ، فَإِذَا

(١) الصُّورُ الْمَعْتَبَرَةُ فِي الْغُسْلِ سِتٌّ:

١ نِيَّةُ رَفْعِ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ.

اعْتَسَلَ: وَحَبَّ أَنْ لَا يُمْنَعَ مِنْهَا. وَلَأْتَهُمَا عِبَادَتَانِ مِنْ جَنْسٍ، فَذَخَلَتْ  
الصُّعْرَى فِي الْكُبْرَى، كَالْعُمْرَةِ فِي الْحَجِّ إِذَا كَانَ هَارِتًا.  
وَإِنْ نَوَى الْغُسْلَ مِنَ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ، أَوْ لِقِرَاءَةٍ: لَمْ يَرْتَفِعِ الْأَصْغَرُ.  
وَإِنْ نَوَى مَنْ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا جَلَّ الْوُطْءُ بِغُسْلِهَا: صَحَّ.  
وَإِنْ أَحْدَثَ مَنْ نَوَى رَفَعَ الْحَدَثَيْنِ وَنَحَوَهُ، فِي أَثَاءِ غُسْلِهِ: أَتَمَّ  
غُسْلَهُ، ثُمَّ إِذَا أَرَادَ الصَّلَاةَ، تَوَضَّأَ.  
وَفُهِمَ مِنْهُ: سُقُوطُ التَّرْتِيبِ وَالْمَوَالَاةِ فِي الْوُضُوءِ. وَصَرَّخَ بِهِ قَلْبُ.

٢- نية رفع الحدثين.

٣ نية رفع الحدث ويطبق.

٤ نية استحابة أمر يتوقف على الوضوء والغسل معاً.

٥- نية أمر يتوقف على الغسل وحده.

٦- نية ما يسر له الغسل؛ ناسياً للوجوب.

ففي هذه الصور يرتفع الحدث الأكبر، ويرتفع الأصغر أيضاً فيما عدا  
الأولى والأخيرتين. قاله الشيخ عثمان<sup>[١]</sup>.

ويختص الغسل بأنه لو نوى ما يسر له الغسل، كالعد مثلاً، مع ذكره  
للواجب عليه، لا يرتفع الأكبر، بخلاف الوضوء، فإنه إذا نوى به ما  
يسر له، ارتفع حديثه<sup>[٢]</sup>.

[١] حاشية عثمان (١/٨٨).

[٢] وهذا تعليق تم تقديمه في الأصل، (أ) عند قوله: «وتس مولاة في غسل» فاسب  
تأخيره هنا.



فَلَوْ اغْتَسَلَ إِلَّا أَعْصَاءَ وَصُوءِهِ، لَمْ يَجِبَا فِي غَسْلِهَا بَيِّنَةٌ رَفَعَ لِحْدَتَيْنِ وَنَحَوَهُ؛ لِبَقَاءِ الْجَنَابَةِ عَلَيْهَا.

(وَسُنُّ لِكُلِّ) مَنْ وَحَبَّ عَلَيْهِ غُسْلُ (مِنْ جُنْبٍ، وَلَوْ) كَانَ (أُنْثَى، وَ) مِنْ (حَائِضٍ وَنَفْسَاءٍ انْقَطَعَ دَمُهُمَا: غَسْلُ فَرْجِهِ، وَوُضُوءُهُ لِنَوْمٍ)؛ لَمَا فِي الْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ<sup>[١]</sup>: أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيْرَقُدُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنْبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَرَقُدْ»<sup>(١)</sup>. وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: ذَكَرَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قِصَّةَ الْجَنَابَةِ مِنَ النَّبِيِّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَوَضَّأَ، وَاغْسِلْ ذَكَرَكَ، ثُمَّ نَمْ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ<sup>١٢</sup>.

(١) قَالَ ابْنُ الْحَوَارِيِّ فِي «كَشْفِهِ»<sup>[٣]</sup>: دَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى اسْتِحْبَابِ اتَّخُذِ مِنَ الْأَقْدَارِ عِنْدَ النَّوْمِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَكَادُ يَتَوَضَّأُ حَتَّى يَغْسِلَ مَا بِهِ مِنَ الْأَذَى، وَإِنَّمَا أُمِرَ الْإِنْسَانُ بِدَلِّكَ عِنْدَ النَّوْمِ؛ لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَعُدُّ عَنِ الْوَسْخِ وَارِثَةِ الْكَرْبَةِ، وَالشَّيْطَانُ يَنْعَرِضُ بِالْأَجْسَادِ وَالْأَقْدَارِ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ الْعَاصِ: إِنَّ الْأَرْوَاحَ يُعْرَجُ بِهَا فِي مَنَازِلِهَا إِلَى السَّمَاءِ، فَتُؤْمَرُ بِالسَّجُودِ عِنْدَ الْعَرْشِ، فَمَا كَادَ مِنْهَا طَاهِرًا سَجَدَ عِنْدَ الْعَرْشِ، وَمَا لَيْسَ بِطَاهِرٍ سَجَدَ بَعِيدًا عَنِ الْعَرْشِ<sup>[٤]</sup>. ثُمَّ إِنَّ الْوُضُوءَ يَحْقِّقُ الْحَدِيثَ، وَلِهَذَا يَحُورُ عِنْدَنَا لِلْحَنْبِ إِذَا تَوَضَّأَ أَنْ يَجْلِسَ فِي الْمَسْجِدِ.

[١] أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٨٧)، وَمُسْلِمٌ (٢٣/٣٠٦).

[٢] أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٢٦٠). وَهَذَا زِيَادَةُ أَبِي عَبْدِ الْحَوَارِيِّ (٢٩٠)، وَمُسْنَدُهُ (٣٠٦/٢٥).

[٣] «كَشْفُ لِمَشْكِ» (٨٩/١).

[٤] أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٢٧٨١).

(وَكِرَّةٌ تَرَكُّهُ) أي: ترك الحُبِّ ونحوه الوُضوءُ (لَهُ) أي: للثَّوم؛ لطاهر الحديث. (فَقَط) أي: دُونَ الأكل ونحوه.

(و) سُنَّ لِحُبِّ أَيْضًا: الوُضوءُ (لِلْمَعَاوِذَةِ وَطَيِّ)؛ لحديث أبي سعيد مرفوعًا: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْنَهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ، فَلْيَتَوَضَّأْ». رواه مُسْلِمٌ، والحاكم<sup>(١)</sup>، وزاد: «فِيئُهُ أَنْشَطُ». (وَالْغُسْلُ) مَعَاوِذَةٌ وَطَيِّ (أَفْضَلُ)؛ لِأَنَّهُ أَزْكَى وَأَطْيَبُ وَأَطْهَرُ، كما رواه أحمدُ، وأبو داود<sup>(٢)</sup> من حديث أبي رافع.

(و) سُنَّ أَيْضًا لِحُبِّ، وَحَائِصٍ وَنُفَسَاءٍ انْقَطَعَ دُمُهُمَا: الوُضوءُ (لِلْأَكْلِ وَشَرْبِ)؛ لحديث عائشة: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ، أَوْ يَشْرَبَ، أَنْ يَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ. رواه أحمدُ<sup>(٣)</sup> بإسنادٍ صحيح. وَالْحَائِصُ وَالنُّفَسَاءُ بَعْدَ انْقِطَاعِ دِمِهِمَا: فِي مَعْنَاهُ (وَلَا يَضُرُّ نَقْضُهُ) أي: الوُضوءُ (بِغَدٍّ)، فَلَا تُسَنَّ إِعَادَتُهُ إِنْ أَحْدَثَ بَعْدَ مَا تَوَضَّأَ لَهُ<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّهُ لِتَحْفِيفِ الْحَدَثِ، وَ النَّشَاطِ، وَقَدْ حَصَلَ.

(١) وعلى قياس ذلك: الوضوء لأجل التبت بالمسحيد للجنب، إذا

[١] أخرجه مسلم (٣٠٨)، والحاكم (١٥٢/١).

[٢] أخرجه أحمد (٢٨٨/٣٩) (٢٣٨٦٢)، وأبو داود (٢١٩)، وحسنه الأسناني في «صحيح أبي داود» (٢١٦).

[٣] أخرجه أحمد (١٠١/٤٠) (٢٤٠٨٣) من فعه بفتح دون ذكر الرحصة ولا أكل والشرب. وأخرجه يعقوب أحمد (١٨١/٣١) (١٨٨٨٦)، وأبو داود (٤٢٥) من حديث عمار بن ياسر.

انتقض، فإنه لا تجب إعادته؛ لأنَّ المقصود التخفيف، وقد حصل.  
استظهره الشيخ محمد المرداوي.



## (فَصْلٌ فِي الْحَمَامِ)

وَأَشْتَقَافُهُ: مِنَ الْحَمِيمِ، أَيِ: الْمَاءِ الْحَارِّ. وَأَوَّلُ مَنْ اتَّحَدَهُ: سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ، عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

(يُكْرَهُ: بِنَاءُ الْحَمَامِ، وَيَبَغُ، وَإِجَارَتُهُ)؛ لَمَّا يَقَعُ فِيهِ مِنْ كَشْفِ عَوْرَةٍ، وَغَيْرِهِ. قَالَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْحَكَمِ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ مَنْ بَنَاهُ لِلنِّسَاءِ.

(و) تُكْرَهُ: (الْقِرَاءَةُ) فِيهِ. وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ خَفَضَ صَوْتَهُ.

(و) يُكْرَهُ: (السَّلَامُ فِيهِ) ابْتِدَاءً، وَرَدًّا<sup>(١)</sup>. وَفِي «الشَّرْحِ»: الْأَوَّلَى:

بَجَوَارِهِ مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ؛ نَعْمُومُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ»<sup>(١)</sup>. وَلَأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَصٌّ، وَالْأَشْيَاءُ عَلَى الْإِبَاحَةِ.

(وَلَا) يُكْرَهُ (الذِّكْرُ) فِيهِ؛ لَمَّا رَوَى التَّحَمُّيُّ: أَنَّ أُمًّا هُرِيرَةً دَخَلَ الْحَمَامَ فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

(وَدُخُولُهُ) أَيِ: دُخُولِ ذَكَرِ حَمَامًا (بُسْتَرَةٍ، مَعَ أَمْنِ الْوُقُوعِ فِي

مُحَرَّمٍ: مُبَاحٌ)، نَصًّا؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ دَخَلَ حَمَامًا كَانَ

## فصل

(١) وَفِي «شرح الآداب» للحجاوي: الكراهة محتصة بالابتداء، لا الرد، فإياه مباح.

[١] أخرجه مسلم (٥٤) من حديث أبي هريرة.

بِالْحُخْفَةِ. وَرُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>[١]</sup>. وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ: نَعَمْ الْبَيْتُ الْحَمَامُ، يُذْهِبُ الدَّرَنَ، وَيَذْكُرُ النَّارَ.

(وَأِنْ خِيفَ) بِدُخُولِهِ الْوُقُوعُ فِي مُحَرَّمٍ: (كَرِهَ) دُخُولُهُ؛ خَشْيَةَ الْمُحْظُورِ. وَعَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عُثْمَرَ: يَسِّرُ الْبَيْتُ الْحَمَامُ، يُبِيدِي الْعَوْرَةَ، وَيُذْهِبُ الْحَبَاءَ. رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ».

(وَأِنْ عَلِمَ) الْوُقُوعُ فِي مُحَرَّمٍ بِدُخُولِهِ: حَرَّمَ؛ لِأَنَّ الْوَسَائِلَ لَهَا أَحْكَامُ الْمَقَاصِدِ<sup>[٢]</sup>.

(أَوْ دَخَلَتْهُ أَنْشَى بِلا عُدْرٍ) مِنْ مَرَضٍ، أَوْ حَيْضٍ، وَنَحْوِهِ: (حَرَّمَ)<sup>[٣]</sup>؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «سُتِفَتْحُ أَرْضِ الْعَجَمِ، وَسُتِحْدُونَ فِيهَا حَمَامَاتٍ؛ فَامْتَعُوا بِنِسَاءِكُمْ، إِلَّا حَائِضًا وَنَفْسَاءً». رَوَاهُ ابْنُ مَاحَةَ<sup>[٤]</sup>.

(١) وَكَدُخُولِ الْحَمَامِ فِي الْحُكْمِ: تَفْصِيلُ تَفَرُّجٍ عَلَى غُرَافٍ، أَوْ حُحْجٍ، أَوْ وِلَاقَةٍ، أَوْ عُرْسٍ. أَوْ جِتَابٍ، وَنَحْوِهَا، فَيُحَاجُّ مَعَ أَمْنٍ سَمَاعٍ أَوْ نَظَرٍ مُحَرَّمٍ، وَيُكْرَهُ مَعَ خَوْفٍ دَلِكٍ، وَيُحَرَّمُ مَعَ الْعِلْمِ. وَهُوَ مُنْجَعٌ<sup>[٥]</sup>. أَضْهُ مِنْ (الْغَايَةِ)<sup>[٦]</sup>.

(٢) قَوْلُهُ فِي الْحَمَامِ: (أَوْ دَخَلَتْهُ أَنْشَى بِلا عُدْرٍ.. إلخ) ذَكَرَ امْرُؤُودِي لِأَحْمَدَ قَوْلَ بَنِي أَسَمٍ: لَا تَخْلُغْ قَمِيصًا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:

[١] لَمْ أَجِدْهُ مَرْفُوعًا.

[٢] أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاحَةَ (٣٧٤٨) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. وَصَعَفَةُ الْأَلْبَانِي فِي «الْصَعِيفَةِ» (٦٨١٩)

[٣] فِي (أ) بَعْدَهُ: «قَالَ لِمَحْشِي عَلَى الْأَصْلِ».

[٤] هُوَ فِي «مِصَالِبِ أَوَّلِي النَّهْيِ» (١٨٨/١).

فَإِنْ كَانَ لَعْدِرٍ، وَأَمِنَتِ الْوُقُوعَ فِي مُحَرَّمٍ: حَارٍّ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَذَّرْ غُسْلُهَا فِي بَيْتِهَا، خِلَافًا سَمُوفَقٍ، وَغَيْرِهِ، وَ«لِإِفْنَاعٍ».

وَلَا يُكْرَهُ دُخُولُهُ قُرْبَ الْعُرُوبِ، وَلَا تَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ. وَتُقَدَّمُ رِحْلَةُ الْيُسْرَى فِي دُخُولِهِ، وَيَقْصِدُ مَوْضِعًا حَالِيًا، وَلَا يَدْخُلُ بَيْتًا حَارًّا حَتَّى يَغْرَقَ فِي الْأَوَّلِ، وَيُقِلُّ الْإِتِّقَاتِ<sup>(١)</sup>، وَلَا يُصْبِلُ الْمَقَامَ، بَلْ يَقْدِرِ الْحَاجَّةَ، وَيَغْسِلُ قَدَمَيْهِ إِذَا خَرَجَ بِمَاءٍ بَارِدٍ، وَيَغْسِلُ أَيْضًا قَدَمَيْهِ وَابْطِيخَ عِنْدَ دُخُولِهِ بِمَاءٍ بَارِدٍ<sup>(٢)</sup>.

«لَمَرْأَةٌ إِذَا حَلَعَتْ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ رَوْجِهَا، هَتَكَتِ الشَّتْرَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ». قُتْ: فَأَيُّ شَيْءٍ تَقُولُ أَنْتِ؟ قَالَ: مَا أَحْسَنَ مَا احْتَجَّ بِهِ! وَهَذَا الْخَبَرُ رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَغَيْرُهُمَا<sup>(١)</sup>.

قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»<sup>(٢)</sup>: وَيَتَوَجَّهُ فِي امْرَأَةٍ تَبَيَّتْ عِنْدَ أَهْلِهَا: الْحَلَّافُ. وَظَاهِرُ رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ الْمَذْكُورَةِ: الْمَنْعُ. وَنَهَى حَرْبٌ عَنْ إِسْحَاقَ يَكْرَهُ<sup>(٣)</sup>.

(١) أَيُّ: لَقَلَّا يَشَاهِدُ<sup>(٤)</sup> عَوْرَةَ أَحَدٍ.

(٢) قَوْلُهُ: (وَيَغْسِلُ قَدَمَيْهِ.. إلخ) قَالَ فِي «الْمُسْتَوْعَبِ». فَإِنَّهُ لَمْ يَذْهَبِ الصَّدَاعَ.

[١] أخرجه أحمد (٢٥٤٠٧)، وأبو داود (٤٠١٠)، وصححه الألباني في «صحيح

الاجمع» (٢٧١٠).

[٢] «الْفُرُوعُ» (٢٧١/١).

[٣] تكرر التعليق في الأصل.

[٤] فِي (أ): «يَشَاهِدُونَ».

## (بَابُ : التَّيْمُمِ)

عُة: الْقَصْدُ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾<sup>[١]</sup>  
[النقرة. ٢٦٧]، وَقَالَ: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [الباء ٤٣].

وَشَرْعًا: (اسْتِعْمَالُ تُرَابٍ مُخْضُوصٍ) أَي: طَهُورٍ، مُبَاحٍ، غَيْرِ  
مُحْتَرَقٍ، لَهُ غُبَارٌ<sup>(١)</sup> (بَلْ) مَسَحَ (وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ) عَلَى وَجْهِهِ مَخْضُوصٍ  
وَهُوَ (بَدَلٌ<sup>(٢)</sup> طَهَارَةِ مَاءٍ) أَي: وَضُوءٍ، أَوْ غُسْلٍ، أَوْ غَسَلٍ نَحَاسَةٍ

## بَابُ التَّيْمُمِ

وَهُوَ مِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّيَ حَلَّهُ طَهُورًا لِمُغْيَرِهَا،  
تَوْسِعَةً عَلَيْهَا، وَإِحْسَانًا إِلَيْهَا.

وَعِبَارَةٌ «الْمَسْحُ»: وَهُوَ مَشْرُوعٌ. وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ يَحِبُّ حَيْثُ يَحِبُّ  
اِنتِظَهُ بِالْمَاءِ، وَيَسُنُّ حَيْثُ يَسُنُّ. (ش ع) [١].

(١) وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: يَتَيَمَّمُ عِنْدَ عَدَمِ التُّرَابِ كُلَّ طَاهِرٍ تَصَاعَدَ عَنِ  
وَجْهِ الْأَرْضِ، مِثْلَ الرَّمْلِ، وَالسَّبْخَةِ، وَالتُّورَةِ، وَالْكُحْلِ، وَمَا فِي مَعْنَى  
ذَلِكَ. (منقور) [٢].

وَالِيهِ قِيلُ شَيْخِنَا «ع ب ط». (كاتبه)

(٢) قَوْه: (وَهُوَ بَدَلٌ) قَالَ فِي «حَاشِيَتِهِ» [٣]: يَحُوزُ رَفْعَهُ عَنِ أَنَّهُ خَيْرٌ عَنِ

[١] «كشف القناع» (٣٨٦، ٣٨٥/١)

[٢] «الفواكه العديدة» (٣٧/١). وانظر: «الإصناف» (٢١٦/٢).

[٣] «إرشاد أولي النهى» (٩٩/١).

يَتَدَن<sup>(١)</sup>، (لِ)فَعِل (كُلَّ مَا يُفَعْلُ بِهِ) أَي: بالماء، أَي: بظَهَارَتِهِ، كَصَلَاةٍ، وَطَوَافٍ، وَمَسَّ مُصْحَفٍ، وَقِرَاءَةٍ، وَسُجُودٍ تِلَاوَةٍ وَشُكْرِ، وَلُبْثٍ بِمَسْجِدٍ، وَنَحْوِهِ. (عِنْدَ غَحْزٍ): مُتَعَلِّقٌ بِـ «اسْتِعْمَالٍ»، أَوْ صِفَةٍ لِـ «بَدَلٍ» (عَنْهُ) أَي: الماء (شَرْعًا) أَي: مِنْ حَظِّهِ الشَّرْعِ. وَإِنْ لَمْ يَعِجِرْ عَنْهُ حِشًّا.

(سَوَى نَجَاسَةٍ عَلَى غَيْرِ بَدَنِ) كَتَوْبٍ، وَبُقْعَةٍ<sup>(٢)</sup>، فَلَا يَصِحُّ التَّيْمُمُ لَهَا؛ إِنْ لَا نَصٌّ فِيهِ، وَلَا قِيَاسٌ يَقْتَضِيهِ. (و) سَوَى (لُبْثٍ بِمَسْجِدٍ لِحَاحَةٍ<sup>(٣)</sup>) (لِلْبُتِّ فِيهِ مَعَ تَعَذُّرِ الْمَاءِ، فَلَا بِحَبِّ التَّيْمُمِ بَدَلًا<sup>(٤)</sup>). وَهُوَ

«التَّيْمُمُ» بَعْدَ الْحَرِّ الْأَوَّلِ. وَنَصُّهُ عَلَى الْحَالِ مِنْ «اسْتِعْمَالٍ» عِنْدَ مَنْ يَجِيزُ مَجِيءَ الْحَالِ مِنَ الْخَيْرِ.

- (١) وَجُوبُ التَّيْمُمِ لِنَجَاسَةِ الْبَدَنِ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ.
- (٢) قَوْلُهُ: (سَوَى نَجَاسَةٍ عَلَى غَيْرِ بَدَنِ، كَتَوْبٍ، وَبُقْعَةٍ) فَلَا يَتَيَمَّمُ لَهَا. وَهَذَا اسْتِثْنَاءٌ مُفْصَعٌ، أَي: لَكِنَّ النَّجَاسَةَ عَلَى غَيْرِ بَدَنِ لَا يَتَيَمَّمُ لَهَا.
- (٣) وَيَتَجَهَّدُ وَسَوَى غَسْلِ يَدَيْ قَائِمٍ مِنْ نَوْمٍ يَبِ، وَسَوَى غَسْلِ ذَكَرٍ وَأُنْثَى<sup>[١]</sup>.
- (٤) وَقَدْ ذَكَرَ الشَّارِحُ فِيْمَا تَقَدَّمَ: أَنَّ الْأَوَّلَى أَنَّهُ يَتَيَمَّمُ. وَاحْتَارَ الْمَوْفِقُ: لَا إِلَّا تَتَيَمَّمُ<sup>[٢]</sup>.

[١] انظر: «غاية المتهى» (١/٩٨).

[٢] انظر: «المعنى» (١/٢٠٢)، «حاشية عثمان» (١/٩٢).



مُسْتَسْنَى مِنْ قَوْلِهِ: «لِكُلِّ مَا يُفْعَلُ بِهِ»<sup>(١)</sup>.

والتَّيْمُمُ: مَشْرُوعٌ بِالإِجْمَاعِ فِي الْحُمْلَةِ. وَسَنَدُهُ: الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ. وَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ.

(وَهُوَ) أَي: التَّيْمُمُ: (عَزِيمَةٌ)، كَمَسْحِ الْجَبِيرَةِ، (ف) لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ. وَ(يَجُوزُ بِسَفَرِ الْمَعْصِيَةِ) كَالسَّفَرِ الْمُبَاحِ، بِخِلَافِ مَسْحِ الْخُفِّ، وَالْفِطْرِ، وَالْقَصْرِ، فِي السَّفَرِ. وَهُوَ: مُبِيحٌ، لَا رَافِعٌ لِلْحَدِيثِ<sup>(٢)</sup>.

(وَشُرُوطُهُ) أَي: التَّيْمُمُ، الزَّائِدَةُ عَلَى شُرُوحِ مُسَدِّهِ (ثَلَاثَةٌ).

أَحَدُهَا: (دُخُولُ وَقْتِ لُصَلَاةٍ) يُرِيدُ التَّيْمُمَ لَهَا، (وَلَوْ) كَانَتْ (مَنْذُورَةً ب-) زَمَنِ (مُعَيَّنٍ) كَمَنْ نَذَرَ صَلَاةَ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الزَّوَالِ بَعَشَرَ دُرُجٍ<sup>(٣)</sup> مَثَلًا، (فَلَا يَصِحُّ) التَّيْمُمُ لَهْدِهِ قَبْلَ الْوَقْتِ الْمَذْكُورِ. وَلَا

(١) وَالطَّاهِرُ: أَنَّهُ مُسْتَسْنَى مِنْهُ، مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ ثَابِتٌ بَعِيدٌ مِنْ مَبْدِئِهِ، وَهُوَ لَوْ حُوبٌ أَوْ عَدْمُهُ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَ الْأَصْحَابِ فِي وَحُوبِ التَّيْمُمِ فِي الْحَالَةِ الْمَذْكُورَةِ، لَا فِي الصَّحَةِ.

(٢) وَعَنْ أَحْمَدَ. لَا يَبْطُلُ التَّيْمُمُ بِحُرُوجِ الْوَقْتِ؛ فَيُصَلِّي بِهِ إِلَى حَدِّهِ، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَوْزِيُّ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ. وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: لَتَيْمُمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ أَعْدَلَ الْأَقْوَالِ<sup>١</sup>.

(٣) قَوْلُهُ: (بَعَشَرَ دُرُجٍ) الطَّاهِرُ: أَلِ الدَّرَجَةِ هِيَ السَّاعَةُ الْمَعْرُوفَةُ، لَهَا أَرْبَعَةٌ

(ل) صَلَاةٍ (حَاضِرَةً<sup>(١)</sup>) أَي: مُؤَدَّةً، (و) لَا لِصَلَاةٍ (عَبِيدٍ، مَا لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُهُمَا، وَلَا ل) مَرِيضَةٍ (فَائِتَةٍ، إِلَّا إِذَا ذَكَرَهَا، وَأَرَادَ فِعْلَهَا، وَلَا ل) صَلَاةٍ (كُسُوفٍ قَبْلَ وُجُودِهِ) أَي: اكْسُوفٍ، (وَلَا ل) صَلَاةٍ (اسْتِسْقَاءٍ مَا لَمْ يَجْتَمِعُوا<sup>(٢)</sup>) أَي: النَّاسُ لَهَا<sup>(٣)</sup>، (وَلَا ل) صَلَاةٍ (جَنَازَةٍ، إِلَّا إِذَا غُسِّلَ الْمَيِّتُ) إِنْ أَمَكْنَ، (أَوْ يُنَمَّمُ لِعَذْرِ<sup>(٤)</sup>) مِنْ نَحْوِ

وَعَشْرُونَ ثَقْبًا، كُلُّ ثَقْبٍ يُسَمَّى دَرَجَةً<sup>[١]</sup>.

(١) قوله: (لحاضرة) أَي: لمفروضة غير فائتة. لا ما دخل وقتها؛ لاستحالة مع قوله: «ما لم يدخل وقتها».

(٢) قوله: (ما لم يجمعوا) أَي: إِذَا كَانَ يَرِيدُ الصَّلَاةَ مَعَهُمْ؛ إِذْ لَيْسَتْ اْجْمَاعَةُ شَرْطًا فِيهَا. أَمَّا لَوْ أَرَادَ الصَّلَاةَ وَحْدَهُ فَإِنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى اْاجْتِمَاعِ. (م خ)<sup>[٢]</sup>.

قوله. «ما لم يجمعوا» بـس بشرط؛ لأنَّ صَلَاةَ اْاسْتِسْقَاءِ؛ اْجْمَاعَةُ لَيْسَ شَرْطًا لَهَا؛ إِذْ تَجَوُّزُ صَلَاتِهَا جَمَاعَةً وَفَرَادَى، فَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: «إِذَا كَانَ يَصَلِّي جَمَاعَةً».

(٣) وَنَتِجَةُ اْاجْتِمَاعِ غَالِبُهُمْ، وَأَنَّهُ يَصُحُّ صَلَاةُ ذَلِكَ بِتَيَمُّمٍ لِفَرْضِ قَلِهِ. وَكَثَرَاوَيْحِ تَيَمُّمِ صَلَاةٍ عَشَاءٍ. (غَايَةُ)<sup>[٣]</sup>.

(٤) قوله: (أَوْ يُنَمَّمُ لِعَذْرِ) وَيَعَايَا بِهَا، فَيَقَالُ: شَحَصَ لَا يَصِحُّ تَيَمُّمُهُ حَتَّى يُنَمَّمَ غَيْرُهُ<sup>٩</sup>.

[١] انشعاق ليس في (أ).

[٢] «حاشية الخلوتي» (١/١٤٥).

[٣] «غاية المتهى» (١/٩٨).

تَقْطُعُ، وَ عَدَمَ مَاءٍ (وَلَا لـ) صَلَاةٍ (نَفَلَ وَقْتُ نَهْيٍ) عَنْهَا<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ صَرُورَةٌ، فَتَقْدُرُ بِالْوَقْتِ، كَطَهَارَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ؛ وَلِأَنَّهُ قَبْلَ الْوَقْتِ مُسْتَعْنٍ عَنْهُ، فَأَشْبَهَ التَّيَمُّمَ بِمَا عُدِيَ.

الشَّرْطُ (الثَّانِي: تَعَذُّرُ) اسْتِعْمَالِ (الْمَاءِ: لَعْدِمِهِ) أَي: الْمَاءِ<sup>(٢)</sup>.  
(وَلَوْ بِخَبْسٍ): لِلْمَاءِ؛ بَأَن يُوَضَّعَ فِي مَكَانٍ لَا يَقْدُرُ عَلَى الْوُصُولِ إِلَيْهِ.  
أَوْ: الشَّخْصِ عَنِ الْخُرُوجِ فِي طَلَبِهِ.

مسألة: لَوْ يُمِّمُ الْمَيِّتُ وَلَمْ يَصُحَّ، ثُمَّ قَبْلَ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ، وَجَدَ مَا يَكْفِيهِ فَقَط، بَطَلَ يَمُّهُ، وَهَلْ يَبْطُلُ تَيَمُّمُهُمْ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ حَتَّى أَنَّهُ وَجَدَ قَبْلَ طَهَارَةِ الْمَيِّتِ؟ اظْهَر: عَم، وَعَمُومُ قَوْلِهِ: «إِلَّا إِذَا غَسَلَ الْمَيِّتَ» يَشْمَلُ ذَلِكَ. (م خ)<sup>[١]</sup>.

وَيَتَجَهَّ: عَدَمُ بَطْلَانِ تَيَمُّمِ الْمَصْبِيِّ بِوُجُودِ مَا يَكْفِيهِ فَقَط.

(١) بِخِلَافِ نَحْوِ رُكْعَتَيْ طَوَافٍ، وَسُتَّةٍ فَحَرَ قَبْلَهَا، وَكَذَا سُتَّةَ عَصْرِ مَجْمُوعَةٍ بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهَا تَبَعٌ حَا أُبَيِّحُ فَعْلُهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ. (شرح غاية)<sup>[٢]</sup>.

(٢) قَالَ فِي «الْاِخْتِيَارَاتِ»<sup>[٣]</sup>: وَإِذَا كَانَ عَلَى وَضُوءٍ، وَهُوَ حَاقِنٌ، فَإِنَّهُ يُحْبِثُ ثُمَّ يَتَيَمَّمُ؛ إِذَا الصَّلَاةُ بِالتَّيَمُّمِ وَهُوَ غَيْرُ حَاقِنٍ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ بِالْمَاءِ وَهُوَ حَاقِنٌ.

[١] «حاشية الحلوي» (١/١٤٥).

[٢] «مطالب أولي النهي» (١/١٩٢).

[٣] «الاختيارات» ص (٢٢).

(أو) كَانَ عَذَمُ الْمَاءِ بِسَبَبِ **(قَطْعِ عَذْوِ مَاءٍ بَلَدِهِ، أَوْ)** بِسَبَبِ **(عَجْزٍ عَنْ تَنَاوُلِهِ)** أَي: الْمَاءُ مِنْ يَثِرُ أَوْ نَحْوِهِ؛ لِعُثُومٍ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء: ٤٣]، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنْ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهَّرَ الْمُسْلِمَ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيَمْسُهُ نَشْرَتَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ». قَالَ لُثْرَمُذِيُّ<sup>[١]</sup>: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهَذَا عَامٌّ فِي لِحْظَرٍ، وَاسْتَفْرِ الطُّوِيلِ وَالْقَصِيرِ، وَلِأَنَّهُ عَادِمٌ لِلْمَاءِ، أَشْبَهَ الْمَسَافِرَ.

فَأَمَّا الْآيَةُ: فَلَعَلَّ ذِكْرَ الشَّقْرِ فِيهَا خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ<sup>(١)</sup>، كَذَكَرِهِ فِي الرَّهْنِ، فَلَا يَكُونُ مَفْهُومُهُ مُعْتَبَرًا.

**(وَلَوْ يَفْقِدُ لَفَقْدِ آلَةٍ)** كَمَقْطُوعِ يَدَيْنِ، وَصَحِيحٌ عَدَمٌ مَا يَسْتَقِي بِهِ مِنْ نَحْوِ يَثِرٍ، كَجَلٍّ وَذَلْوٍ، أَوْ يَدَهُ نَجَسَتَانِ وَالْمَاءُ قَلِيلٌ. فَإِنْ قَدِرَ عَلَى تَنَاوُلِهِ بِنَحْوِ فَمٍ، أَوْ عَلَى غَمْسِ أَعْضَائِهِ بِمَاءٍ كَثِيرٍ: لَرَمَهُ؛ لِأَنَّهُ فَرَضُهُ. **(أَوْ)** تَعَدَّرَ لِمَاءٍ، مَعَ وَحْدِهِ؛ **(لِ)** عَارِضٍ مِنْ **(مَرَضٍ)** يَعْجُزُ مَعَهُ عَنِ الْوُضُوءِ بِنَفْسِهِ، **(مَعَ عَدَمِ مُوَضِّي)** لَهُ، أَوْ مَنْ يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ مَعَ

(١) أَي: فَلَا مَفْهُومَ لَهُ<sup>[٢]</sup>.

[١] أَحْرَجَهُ لُثْرَمُذِيُّ (١٢٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي دَرٍّ. وَصَحَّحَهُ الْأَسَدِيُّ فِي «الْمَرْوَةِ» (١٥٣). وَسَيَأْتِي (ص ٤٢٢).

[٢] اتِّعْلِقُ لَيْسَ فِي (أ).

عَجَزَهُ عَنْهُ. (أَوْ) غَبَّتْهُ عَنْهُ مَعَ (خَوْفِهِ فَوَتْ الْوَقْتَ بِاتِّبَاطِهِ) أَي: الْمُؤَصِّصِي، أَوْ الصَّابِّ.

(أَوْ خَوْفَهُ) أَي: الْمَرِيضِ اقْدَارِ عَلَى الْوُضُوءِ نَفْسِيهِ أَوْ غَيْرِهِ (بِاسْتِعْمَالِهِ) أَي: الْمَاءِ (بُطْءَ بُرْءٍ) أَي: طُولَ مَرَضٍ<sup>(١)</sup>

(أَوْ) خَوْفَهُ بِاسْتِعْمَالِهِ (بِقَاءَ شَيْئٍ) أَي: أَثَرِ قُرُوحٍ تَفْحُشُ. قَالَ فِي «الْإِبْصَافِ»: وَكَذَا: لَوْ خَافَ حُدُوثَ نَزَلَةٍ وَحَوَّهَا. انْتَهَى.

مُعْمُودٌ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَّحِينَ﴾ رَأْسُهُ ١٤٣، وَلَأَنَّهُ يُبَاحُ لَهُ التَّيِّمُ إِذَا خَافَ ذَهَابَ شَيْءٍ مِنْ مَالِهِ، أَوْ ضَرَّرَا فِي نَفْسِهِ مِنْ بَصٍّ أَوْ سَنَعٍ، فَهُنَا أُولَى.

(١) قَالَ فِي «الْمَغْنِي»: فَمَّا الْمَرِيضُ وَالْحَرِيحُ لَدَى لَا يَخَافُ ضَرَرًا بِاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ، كَمَنْ بِهِ الصَّدَاعُ أَوْ الْحُمَّى الْحَارَّةُ، أَوْ أَمْكَنَهُ وَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِ، رَمَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِبَاحَةَ اتِّيَمُّ لِنَفْسِ اضْطِرَّ، وَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِ. وَحُكِيَ عَنِ مَالِكٍ وَدَاوُدَ إِبَاحَةَ التَّيْمِ لِلْمَرِيضِ مُطْلَقًا؛ لِظَاهِرِ الْآيَةِ. إِمَّا أَنْ قَالَ: وَالْحَرِيحُ وَلِمَرِيضٍ إِذَا أَمْكَنَهُ غَسْلُ بَعْضِ حَسْبِهِ دُونَ بَعْضٍ، لَزِمَهُ غَسْلُ مَا أَمْكَنَهُ، وَيَتَيَمَّمُ لِلْبَاقِي. وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ: إِنْ كَانَ أَكْثَرُ يَدِيهِ صَحِيحًا غَسَلَهُ، وَلَا يَتَيَمَّمُ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُهُ جَرِيحًا، نِيَمَّ وَلَا غَسَلَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ السَّيِّئِ وَالْمُبْدِلِ لَا يَجِبُ؛ كَالصِّيَامِ وَالْإِطْعَامِ<sup>[١]</sup>. انْتَهَى.

[١] فِي الْأَصْلِ، (أ): «وَالطَّعَامُ».

(أو) خوفه باستعماله الماء (ضرر بدنه، من خرج) فيه بعد غسب ما يمكن غسله (أو) من (بزد شديد) ولم يجد ما يسحق الماء به، ولم يتمكن من استعماله على وجه لا ضرر فيه.

(أو) خوفه باستعماله (قوت رقيقة<sup>(١)</sup>) بكسر الراء وضمةها. قال في «الفروع»: وظاهر كلامه: ولو لم يخف ضررًا بقوت الرقيقة؛ لقوت الإلف والأنس.

(أو) خوفه باستعماله قوت (ماله)

(أو) خوفه باستعماله (عطش نفسه، أو غيره من آدمي، أو بهيمة محترمين<sup>(٢)</sup>) بخلاف نحو حربي، وجنزي، وكلب عقور أو أسود بهيم.

ومن معه طاهر ونجس، وخاف عطشًا: حسن الطاهر، وأراق النجس إن استعنى عنه، وإلا حبسهما.

- (١) قال ابن عسوة: سألت شيخنا عن قوله: «أو قوت رقيقة»؟ فقال: المراد: حيث حصل الضرر ولو ساعة. (منقور)<sup>[١]</sup>.
- (٢) «تتمة»: لا يجب حبس الماء توقّع عطش غيره، بل يستحب. قال المحمد: هو ظاهر كلام أحمد. وقيل: يجب، وهو صاهر كلام جماعة، وصوبه في «تصحيح الفروع»<sup>[٢]</sup>.

[١] «الفواكه العديدة» (٤٠/١).

[٢] «تصحيح الفروع» (٢٧٦/١).

(أو) خوفه باستعماله (احتياجه) أي: الماء (لغنى، أو طبع).  
فمن خاف شيئاً من ذلك: أَيْحَ لَهُ التَّيْمُّ؛ دفعاً لمضّرٍ وأخرج عن نفسه، وماله، وزفيقه.

قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم، على أن المسافر إذا كن معه ماء، فخشى العطش، أنه يُقي ماءً للشرب، وَيَتَيَّمُ.

(أو) تَعَدَّرَ الماء؛ (لعدم بذله إلا بزيادة كثيرة عادة على ثمن مثله في مكانه)؛ لأن عليه ضرراً في دفع الزيادة الكثيرة، فم يلزمه تحمُّه، كضمر النفس.

(ولا إعادة في الكل) أي: كل ما مر من المسائل؛ لأنه أتى بما أُمِرَ به، فخرج من عهديه.

(ويلزم) من عدم الماء واحتياجه: (شراء ماء، و) شراء خبل ودلو) احتاج إليهما ليستقي بهما (بشئ مثل، أو) شيء (زائد) عنه (يسيراً) عادة<sup>(١)</sup> في مكانه، (فاضل): صفة لـ «ثمن» (عن حاجته)

(١) قال المحاوي في «حاشية التنقيح»<sup>١</sup>: شرط الزيادة يسيرة: أن لا يُجحف سابه، كما ذكره ابن بصر الله في «حوشه على المحرر». يعني: كما إذا كان قبل الماء يُجحف به الزيادة اليسيرة.

كَقَضَاءِ ذَيْنِهِ، وَتَفَقُّةٍ، وَمُؤَنَّةٍ سَفَرٍ لَهُ وَلِعِيَالِهِ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى ثَمَنِ الثَّعِينِ كَالْقُدْرَةِ عَلَيْهَا، فِي عَدَمِ حَوَارِ الْإِتْقَالِ إِلَى الْبَدَلِ. وَالزِّيَادَةُ الْيَسِيرَةُ لَا أَثَرَ لَهَا؛ إِذْ بَصُرُ الْيَسِيرِ قَدْ اغْتَمَرَ فِي النَّفْسِ، فَقِي الْمَالِ أُحْرَى.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَا يَفْضُلُ عَنْ حَاجَتِهِ: سَمَ يَلْزَمُهُ، وَلَوْ وَحْدَهُ يُبَاعُ هِيَ الذُّمَّةُ وَقَدِرَ عَلَيْهِ بَيْلَدُهُ، يَكُنْ إِنْ اشْتَرَى إِذَنْ: فَهُوَ أَهْضُ، وَلَيْسَ إِسْرَافًا، بِجَلَابِ عَطْشَانٍ تَوَضَّأَ وَلَمْ يَشْرَبْ: فَيَأْتِيهِ.

(و) يَلْزَمُهُ أَيْضًا: (اسْتَعَارْتُهُمَا) أَي: طَلَبْتُ الْحَبِيَّ وَالْذَّلُوَ عَارِيَّةً مِمَّنْ هُمَا مَعَهُ. (و) يَلْزَمُهُ أَيْضًا: (قَبُولُهُمَا) إِنْ بُدِلَا لَهُ (عَارِيَّةً، وَقَبُولُ مَاءٍ قَرَضًا<sup>(١)</sup>) لَا اسْتِقْرَاضَهُ. (و) يَلْزَمُهُ: قَبُولُ (هَبَةٍ) لَا اسْتِيبْهَابَهُ.

(و) يَلْزَمُهُ قَبُولُ (ثَمَنِهِ قَرَضًا، وَلَهُ وَفَاءً)؛ لِأَنَّ الْمَنَّةَ فِي ذَلِكَ يَسِيرَةٌ فِي الْعَادَةِ، فَلَا يَضُرُّ احْتِمَالُهَا.

(١) فَإِنْ تَرَكَ مَا يَلْزَمُهُ قَوْلُهُ أَوْ تَحْصِيئِهِ، مِنْ مَاءٍ، أَوْ غَيْرِهِ، وَتَيَمَّمُ وَصَلَّى، حَرُمَ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَأَعَادَ مَا صَلَّاهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ فَاقِدٍ لِلْمَاءِ. وَيُتَحَقَّقُ: مُحَلٌّ وَجُوبُ الْإِعَادَةِ عَلَيْهِ: مَا لَمْ يَبْأَسْ مَنْ قَدَرَ عَلَى تَحْصِيئِ أَوْ قَبُولِ مَا يَلْزَمُهُ قَوْلُهُ مِنْهُ أَي: مِنَ التَّحْصِيئِ أَوْ الْقَبُولِ بَعْدَ ذَلِكَ، كَمَا لَوْ قَدَرَ عَلَى تَحْصِيئِ مَا ذُكِرَ وَأَعْرَضَ عَنْهُ، حَتَّى أَسْ مِنْهُ، وَتَيَمَّمُ، وَصَلَّى، صَحَّتْ صَلَاتُهُ، كَمَنْ أَرَاكَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ. وَهُوَ مُتَّجِعٌ. مِنْ (شَرْحِ الْغَايَةِ)<sup>[١]</sup>.



ولا يَنْزِمُهُ قَوْلُ ثَمَنِهِ هَبِيَّةٌ؛ لِلْمَنَّةِ، وَلَا اسْتِقْرَاضُ ثَمَنِهِ.  
**(وَيَجِبُ)** عَلَى مَنْ مَعَهُ مَاءٌ فَاضِلٌ عَنْ حَاجَةِ شُرْبِهِ: **(بَذْلُهُ**  
**لِعَطْشَانٍ<sup>(١)</sup>)** وَلَوْ كَانَ الْمَاءُ نَجِسًا؛ لِأَنَّهُ إِنْقَاضٌ مِنْ هَلَكَةٍ، كإِنْقَاضِ  
 الْغَرِيقِ.

**(وَيُيَمَّمُ رُبَّ مَاءٍ مَاتَ)** بَذَلَ غَسَلَهُ **(لِعَطْشٍ رَفِيقِهِ)** كَمَا لَوْ كَانَ  
 حَيًّا<sup>(٢)</sup> **(وَيَغْرَمُ)** رَفِيقَهُ **(ثَمَنَهُ)** أَي: قِيَمَةَ الْمَاءِ **(مَكَانَهُ وَقَتَ إِتْلَافِهِ)**  
 لَوَرْتَةِ الْمَيِّتِ، وَإِنْ قُلْنَا: الْمَاءُ مِثْلِي؛ لِأَنَّ فِيهِ ضَرَرًا بِالْوَارِثِ.  
 قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَضَاهَرُ كَلَامِهِ فِي «الْنِّهَايَةِ»: إِنْ غَرِمَهُ مَكَانَهُ:  
 فَمَثَلُهُ<sup>(٣)</sup>.

**(وَمَنْ أَمَكَّنَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ بِهِ)** أَي: الْمَاءِ، **(ثُمَّ يَجْمَعُهُ وَيَشْرَبُهُ)** بَعْدَ

(١) قَوْلُهُ: **(وَيَجِبُ بَذْلُهُ لِعَطْشَانٍ)** اطْرُقَ: هَلْ لِمَرَادٍ: ثَمَنُهُ، أَوْ لَا؟  
 اظْهَرُ: أَنَّهُ ثَمَنُهُ. صَرَّحَ بِهِ فِي «الرَّعَايَةِ»: وَيَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ فِي  
 «الْأُطْعَمَةِ».

(٢) وَكَذَلِكَ إِذَا مَاتَ رَحُلٌ بَيْنَ نِسَاءٍ لَا بُحَاخَ لَهُنَّ غَسَلَهُ، أَوْ مَرَأَةً كَذَلِكَ، أَوْ  
 حَتَّى وَلَمْ تَحْضُرْهُ أُمُّهُ لَهُ، فَإِنَّهُ يُيَمَّمُ وَحَوًّا. كَمَا سَنَذْكُرُهُ فِي «عَسَسِ  
 اْمَيِّتِ». وَيُقَالُ: لَنَا مَيِّتٌ، عِنْدَهُ مَاءٌ، طَهَوْرٌ، مَبَاخٍ، وَلَيْسَ غَيْرُهُ  
 مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ فِي شَرْبٍ وَلَا غَيْرِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ وَجَتْ تِيْمَمُهُ؟.

(٣) يَعْنِي: وَلَا فَقِيْمَتَهُ<sup>[١]</sup>.

[١] اْتَعْلِيْقُ لَيْسَ فِي ( ) .

وَضُوءُهُ: (لَمْ يَلْزَمَهُ)؛ لَأَنَّ النَّفْسَ تَعَاْفَهُ.

(وَمَنْ قَدَرَ عَلَى مَاءٍ يَتَرَبَّطُ بِهِ) يُدَلِّقُهُ فِيهَا، (يَبْلُغُهُ ثُمَّ) يُخْرِجُهُ  
فَ(يَعْبِصُهُ: لَزِمَهُ) ذَلِكَ<sup>(١)</sup>؛ لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْمَاءِ، (مَا لَمْ تَنْقُصْ قِيَمَتَهُ)  
أَي: اتَّبَعَ بِذَلِكَ (أَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِ الْمَاءِ): فَلَا يَلْزِمُهُ، كَثِيرَاتُهُ بِأَكْثَرٍ مِنْ  
ثَمَنِ مِثْلِهِ. وَحَيْثُ نَزِمَهُ: فَعَلَ (وَلَوْ خَافَ قَوْتَ الْوَقْتِ<sup>(٢)</sup>): لِقُدْرَتِهِ  
عَلَى اسْتِعْمَالِهِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ مَعَهُ آلَةُ الْاسْتِسْقَاءِ الْمَعْتَادَةُ.

(وَمَنْ نَعَضَ بَدَنَهُ جَرِيحًا، أَوْ نَحَوَهُ)؛ دُنْ كَانَ بِهِ قُرُوحٌ أَوْ زَمَدٌ،  
وَنَصَرَّرَ بَعْضُ ذَلِكَ، وَهُوَ حُنْبٌ، أَوْ مُحْدِثٌ (وَلَمْ يَنْتَضِرْ بِمَسْحِهِ  
بِالْمَاءِ: وَجِبَ) الْمَسْحُ بِالْمَاءِ<sup>(٣)</sup>، إِنْ لَمْ يَكُنِ الْجُرْحُ نَجَسًا<sup>(٤)</sup>. قَالَهُ

(١) قوله: (بِتَوْبٍ يَلْهُ.. إلخ) قال «م خ»<sup>[١]</sup>: وَلَوْ أَذَى إِلَى كَشْفِ الْغُورَةِ.  
وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ.

(٢) وَبِنَجْهٍ: لَا، إِنْ كَانَ مُسَافِرًا؛ لَمَّا يَأْتِي<sup>[٢]</sup>.

(٣) قوله: (وَلَمْ يَنْتَضِرْ بِمَسْحِهِ.. وَجِبَ.. إلخ) قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ  
حَبِيلٍ فِي الْمَجْرُوحِ وَالْمَجْدُورِ، يُخَافُ عَلَيْهِ: يَمْسَحُ مَوْضِعَ  
الْجُرْحِ، وَيَعْسَلُ مَا حَوْلَهُ. يَعْنِي: يَمْسَحُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ عَصَابَةٌ<sup>[٣]</sup>.

(٤) إِنْ كَانَ نَجَسًا، تَيْسَمُ، وَلَا يَمْسَحُ. ثُمَّ إِنْ كَانَتْ النَّجَاسَةُ مَعْفُورًا عَنْهَا،  
أُلْغِيَتْ، وَاكْتَفِيَ بِنَيَْةِ الْحَدَثِ، وَإِلَّا نَوَى الْحَدَثَ وَالنَّجَاسَةَ، إِنْ

[١] «حاشية الحلوتي» (١/١٤٩).

[٢] «غاية المنتهى» (١/١٠٠)، والتعليق يمس في (أ).

[٣] انظر: «المعني» (١/٣٥٨).

في «التَّلْخِصِ». (وَأَجْزَأُ)؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ بِالْمَاءِ بَعْضُ الْغَسْلِ، وَقَدَرُ عَلَيْهِ: فَلَزِمَهُ؛ لِحَدِيثٍ: «إِذَا أَمَرُوكُمْ بِأَمْرٍ، فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»<sup>[١]</sup>. وَكَمَسَ عَجَزَ عَنِ الرُّكُوعِ أَوْ السُّجُودِ، وَقَدَرُ عَلَى الْإِيمَاءِ.

(وَالْأُ): بِأَنْ تَصَرَّرَ بِمَسْحِهِ أَيْضًا: (تَيَمَّمْ لَهُ) أَي: لِلجَّرِيحِ وَنَحْوِهِ؛ دَفْعًا لِلْحَرَجِ. (و) يَتَيَمَّمُ أَيْضًا (لَمَّا يَتَضَرَّرُ بَغْسَلِهِ مِمَّا قَرُبَ) مِنَ الْجَّرِيحِ وَنَحْوِهِ؛ لِاسْتَوَائِهِمَا فِي الْحُكْمِ.

(وَإِنْ عَجَزَ عَنْ ضَبْطِهِ) أَي: الْجَّرِيحِ، وَمَا قَرُبَ مِنْهُ، (وَقَدَرُ أَنْ يَسْتَنْتِيبَ) مَنْ يَضْبُطُهُ. وَلَوْ بِأَجْزَأٍ فَاضِلَةٍ عَنْ حَاجَتِهِ: (لَزِمَهُ) أَنْ يَسْتَنْتِيبَ؛ يُوَدِّي الْقَرَضَ. فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الِاسْتِنَائَةِ أَيْضًا: تَيَمَّمْ وَصَلَّى. وَأَجْزَأُهُ.

(وَيَلْزَمُ مَنْ جُرْحُهُ) وَنَحْوَهُ (بِبَعْضِ أَعْضَاءِ وُضُوئِهِ، إِذَا تَوَضَّأَ: تَرْتِيبًا<sup>(١)</sup>)؛

اِشْتَرَطَتْ فِيهَا. قَالَ فِي «الْمَبْدَعِ»<sup>[٢]</sup>.

(١) قَالَ شَيْخُنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبَا بَصِينٍ: وَأَمَّا اشْتِرَاطُ التَّرْتِيبِ بَيْنَ أَوْضُوءِ وَالتَّيَمُّمِ، إِذَا كَانَ فِي بَعْضِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ مَا يَتَيَمَّمُ لَهُ: فَالَّذِي يَظْهَرُ عَدَمُ وَجُوبِ التَّرْتِيبِ؛ وَلِأَنَّ فِي ذَلِكَ حَرَجًا، ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الْحَجَّ: ٧٨].

[١] تقدم نَحْرِيْجُهُ (ص ١٩٤).

[٢] «الْمَبْدَعُ» (١/١٨٤).

لَوْحُوْبِهِ فِي الْوُضُوْءِ<sup>(١)</sup>. (فَيَتِيْمَمُ لَهُ) أَي: لِلْعُضْوِ الْحَرِيْحِ وَنَحْوِهِ، (عِنْدَ غَسْلِهِ لَوْ كَانَ صَحِيْحًا)، فَإِنْ كَانَ الْجُرْحُ وَنَحْوُهُ فِي الْوَجْهِ، وَعَمَّهُ: تَيَمَّمَ أَوَّلًا، ثُمَّ أَتَمَّ وَضُوْءَهُ. وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِهِ: حُيِّرَ بَيْنَ أَنْ يَغْسِلَ صَحِيْحَهُ ثُمَّ يَتِيَمَّمَ لَجَرِيْحِهِ، وَعَكْسِيْهِ. ثُمَّ يُتَمَّمَ وَضُوْءَهُ. وَإِنْ كَانَ فِي عَضْوٍ آخَرَ: بَرَمَهُ غَسَلَ مَا قَلَّه، ثُمَّ كَانَ فِيهِ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي الْوَجْهِ.

وَإِنْ كَانَ فِي وَجْهِهِ وَبَدْيِهِ وَرِجْلَيْهِ: احْتَاجَ فِي كُلِّ عَضْوٍ إِلَى تَيَمُّمٍ فِي مَحَلِّ غَسْلِهِ؛ لِتَحْطُلَ التَّرْتِيْبُ<sup>(٢)</sup>. فَإِنْ غَسَلَ صَحِيْحًا وَحَقَّهُ، ثُمَّ

- وَكَذَلِكَ: يَرْتَجِّحُ عِنْدِي عَدَمُ وَحُوبِ الْمَوَالَاةِ، فَيُعَيِّدُ اتِيَمُّهُ إِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ الَّذِي تَيَمَّمَ فِيهِ لِبَعْضِ أَعْضَاءِ الْوُضُوْءِ فَقَطْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(١)</sup>.
- (١) وَقِيلَ: لَا يَجِبُ تَرْتِيْبٌ وَلَا مَوَالَاةٌ. احْتَارَهُ الْمَحْدُ فِي «شَرْحِهِ». وَصاحب «الْحَاوِي الْكَبِيرُ»، قَالَ ابْنُ زَرَيْنٍ فِي «شَرْحِهِ»: وَهُوَ أَصَحُّ. قَالَ الْمَصْنَفُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحِبُّ تَرْتِيْبٌ. وَعَلَّاهُ، وَمَالَ إِلَيْهِ. وَقَالَ أَيْضًا: وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَجِبُ الْمَوَالَاةُ؛ وَجْهًا وَاحِدًا. وَقَالَ لَشَيْخِ تَقِي الدِّينِ: الْفَصْلُ بَيْنَ أَعْضَاءِ الْوُضُوْءِ تَيَمُّمٌ بِدَعَةٍ. وَأَصْلَقُهُمَا فِي «الْفُرُوعِ» وَ«الْمَائِقِ» وَابْنُ تَمِيمٍ. (إِنْصَافٌ)<sup>(٢)</sup>.
- (٢) وَقَالَ فِي «الْمَغْنِيِّ»<sup>(٣)</sup>: وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحِبُّ هَذَا التَّرْتِيْبُ؛ لِأَنَّ التَّيَمُّمَ

[١] اتعليق من زيادات (ب)

[٢] «الإنصاف» (١٩٠/٢).

[٣] «المعني» (٣٣٨/٢).

تَيَمَّمَ لَهُ وَيَدَيْهِ تَيَمَّمًا وَاحِدًا: لَمْ يُحْزَنْهُ؛ لِأَذَائِهِ إِلَى سُقُوطِ التَّرْتِيبِ بَيْنَ  
الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ. وَأَمَّا التَّيْمُمُ عَنْ حُمْلَةِ الطُّهَارَةِ: فَالْحُكْمُ لَهُ<sup>(١)</sup>  
ذَوْبُهَا<sup>(٢)</sup>.

(و) يَلْزُمُ أَيْضًا مَنِ حُرِّحَهُ بِنَعَضِ أَعْصَاءٍ وَضُوءِهِ، إِذَا تَوَضَّأَ.

طَهَارَةٌ مَفْرَدَةٌ، فَلَا بَحْثَ التَّرْتِيبِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الطُّهَارَةِ الْآخَرَى، كَمَا لَوْ  
كَانَ الْجَرِيحُ مُجْتَنِّئًا، وَلَآنَ فِي هَذَا حَرْحًا وَصَرَرًا، فَيَنْدَفِعُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى.  
﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [سُورَةُ الْحَجِّ: ٧٨].

(١) أَي: التَّيْمُمُ<sup>[١]</sup>.

(٢) قَوْلُهُ: (وَأَمَّا التَّيْمُمُ.. إلخ) جَوَابُ سَأَالٍ، وَهُوَ: أَنَّكُمْ لَمْ تَوْجِبُوا  
اتَّرْتِيبَ فِي الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ؟.

سَأَلَ الشَّيْخُ تَقِيَّ الدِّينِ<sup>[٢]</sup>: عَمَّنْ بِيَدِهِ جِرَاحَةٌ، وَتَوَضَّأَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ،  
فَهَلْ يَلْزُمُهُ أَنْ يَتَيَمَّمَ عِنْدَ غَسْلِ الْيَدَيْنِ، أَمْ يُكْمَلُ وَضُوءُهُ إِلَى آخِرِهِ، ثُمَّ  
بَعْدَ ذَلِكَ يَتَيَمَّمَ؟

أَجَابَ: الْمَسْأَلَةُ فِيهَا نَزْعٌ، وَهُمَا قَوْلَانِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ.  
وَالصَّوْبُ: أَنَّهُ يُؤْخَرُ التَّيْمُمُ حَتَّى يَمْرُغَ مِنْ وَضُوءِهِ، بَلْ هَذَا هُوَ الَّذِي  
يَسْغِي أَنْ يَفْعَلَهُ إِذَا قِيلَ: إِنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَ الْوُضُوءِ وَالتَّيْمُمِ. فَإِنْ مَذْهَبُ  
أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ: لَا بَحْثَاجَ إِلَى تَيَمُّمٍ، وَكَرِهَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ  
وَأَحْمَدُ: أَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا.

[١] اِتِّعْلِيقٌ لَيْسَ فِي (أ).

[٢] «مَحْصَرُوعُ الْاِئْتِذَاوِي» (٤٦٦/٢١).

(مُوالاةً)؛ وجوبها فيه<sup>(١)</sup>. (ف) لو كان برحله، وتيمم له عند غسلها، ومضى ما تقوُّت فيه<sup>(٢)</sup>، ثم خرَّح الوقت: بطل تيمُّمُه، فيُعِيدُه، و(يُعِيدُ غَسْلَ الصَّحِاحِ عِنْدَ كُلِّ تَيْمَمٍ) كما لو أُخِّرَ غَسْلُهُ حَتَّى هَاتَتْ<sup>(٣)</sup>.

وقال في الحبيرة: وإذا جرَّه<sup>١</sup> مسحَ عليها، سواء جرَّها على وضوء أو غير وضوء. وكذلك<sup>٢</sup> إذا شدَّ عليها عصاةً. ولا يحتاج إلى تيمم في ذلك، بل هذا أصحُّ أقوال العلماء. انتهى.

قال شيخنا: لا يسعُ العمَّةُ العملُ بعير قول الشيخ هذ في التيمم؛ بأن يؤخِّره إلى فراغ وضوئه. وهو الذي إليه ميلُ الشيخ محمد. وربما إذا قيل: لا بدُّ من لموالاة، بطل وضوؤه؛ لعدمها، إلَّا من فقيه أو حاذقٍ. من «تقرير» شيخنا. (منقور)<sup>[٣]</sup>.

قلت: وكذا قال شيخنا عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين، عفا الله عنه. (كاتبه).

(١) أي: الوضوء<sup>[٤]</sup>.

(٢) يعني: الموالاة<sup>[٥]</sup>.

(٣) أي: الموالاة<sup>[٦]</sup>.

[١] في الأصل، (أ) «أجيز» والتصويب من «مجموع الفتاوى» (٤٦٧/٢١).

[٢] في الأصل، (أ): «وذلك». والتصويب من «مجموع الفتاوى».

[٣] «الفواكه العديدة» (٣٥/١).

[٤] تعليق ليس في (أ).

[٥] تعليق ليس في (أ).

[٦] تعليق ليس في (أ).

ولو اغتسلَ لجسابة، ثُمَّ تيممَ لتحوِ مخرج، وخرَجَ الوقت: لم يُعَدَّ سِوَى التيمم؛ لَأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ تَرْيِبٌ، وَلَا مُوَالَاةٌ.

(وإن وجدَ) مَنْ لَرَمَهُ طَهَارَةٌ (حَتَّى الْمُحْدَثُ<sup>(١)</sup>) حَدَثًا أَصْغَرَ (ماءٌ لَا يَكْفِي لَطَهَارَتِهِ: اسْتَعْمَلَهُ) وَحَوْبًا، (ثُمَّ تيممَ<sup>(٢)</sup>)؛ حَدِيثٌ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرِ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»<sup>(٣)</sup>. فَإِنْ تيممَ قَبْلَ اسْتِعْمَالِهِ: لَمْ يَصِحَّ؛ لِمَفْهُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾ [نساء: ٤٣]. وَإِنْ وَجَدَ ثَرَاتًا لَا يَكْفِيهِ: اسْتَعْمَلَهُ وَصَلَّى. وَيُعِيدُ إِذَا وَجَدَ مَا يَكْفِيهِ مِنْ مَاءٍ أَوْ تُرَابٍ. قَالَهُ فِي «الرَّعَايَةِ»، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي «الْإِبْصَابِ».

قُلْتُ: مُقْتَضَى مَا يَأْتِي: لَا يَزِيدُ عَنِّي مَا يُحْزَى، وَلَا إِعَادَةً. وَإِنْ وَجَدَ جُئِبَ مَاءٌ يَكْفِي أَعْصَاءَ وَضُوءِهِ فَقَطْ: اسْتَعْمَلَهُ فِيهَا نَاقِيًا رَفَعَ الْحَدَّثَيْنِ.

- (١) قَوْلُهُ: (حَتَّى الْمُحْدَثُ)؛ لِأَنَّ فِيهِ وَجْهًا آخَرَ: أَنَّهُ لَا يَلِزُّمُ الْمُحْدَثُ الْحَدَّثَ الْأَصْغَرَ. اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَابْنُ أَبِي مُوسَى.
- (٢) إِذَا بَوَى تيممَهُ الْحَنَابَةُ وَالْحَدَّثُ، ثُمَّ أَحْدَثَ الْحَدَّثَ الْأَصْغَرَ، بَصَرًا تيممُهُ لِلْحَدَّثِ الْأَصْغَرِ، وَلَمْ يَظَلْ تيممُهُ لِلْحَنَابَةِ. وَلَوْ قَدَّرَ عَنِّي اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ، أَوْ دَخَلَ عَلَيْهِ وَقْتُ صَلَاةٍ، بَطَلَ تيممُهُ لِهَمَا جَمِيعًا. انْتَهَى. (فُرُوقُ) [٢].

[١] تقدم تخريجه (ص ١٩٤).

[٢] انظر: «الفواكه العديدة» (١/٣٦).

وَمَنْ يَبْدِيهِ نَجَاسَةً، وَهُوَ مُحَدِّثٌ، وَالْمَاءُ يَكْفِي أَحَدَهُمَا: عَسَلَ بِهِ النَّجَاسَةُ، ثُمَّ تَيَمَّمَ لِلْحَدِيثِ. نَصًّا. قَالَ الْمَجْدُ: إِلَّا أَنْ تَكُونَ النَّجَاسَةُ فِي مَحَلٍّ يَصِحُّ تَطْهِيرُهُ مِنَ الْحَدِيثِ، فَيَسْتَعْمَلُهُ فِيهِ عَهِمَا. وَكَذَا: إِنْ كَانَتْ النَّجَاسَةُ فِي ثَوْبِهِ: أَزَالَهَا بِهِ، ثُمَّ تَيَمَّمَ.

(وَمَنْ) لَرَمَتْهُ صَهْرَةٌ، وَ(عَدَمُ الْمَاءِ: لَزِمُهُ إِذَا) أَي: كُلَّمَا (خُوطِبَ بِصَلَاةٍ)؛ بَأَنْ دَخَلَ وَقْتُهَا، فَلَا أَثَرَ سَطَلٍ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ عَيْرٌ مُخَاطَبٌ بِالتَّطَاهُرِ إِذَا. (طَلَبُهُ فِي رَحْلِهِ<sup>(١)</sup>)؛ بَأَنْ يُفْتَشَّ فِي مَسْكِيهِ، وَمَا يَسْتَصِحُّهُ مِنْ ثَابِتِهِ وَرَحْلِهِ مَا يُحَكَّرُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ. (وَمَا قُرْبَ) مِنْهُ (عَادَةً)؛ بَأَنْ يُنْظَرَ أَمَامَهُ وَوَرَاءَهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ، مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِالسَّعْيِ إِلَيْهِ. وَإِنْ كَانَ سَائِرًا: طَلَبُهُ أَمَامَهُ. فَإِنْ رَأَى حُضْرَةً أَوْ مَا يَدُلُّ عَلَى مَاءٍ: قَصَدَهُ فَاسْتَبْرَأَهُ.

(١) قوله: (وَمَنْ عَدَمُ.. إلخ) إِنْ قَبْلَ: طَاهِرُهُ نَزْوَمٌ، طَلَبَ؛ تَحَقُّقُ الْعَدَمِ أَوْ ظُنٌّ، مَعَ أَنَّ الْمَذْهَبَ. أَنَّهُ إِذَا تَحَقَّقَ الْعَدَمُ لَا يَرْمِيهِ طَلَبٌ. كَمَا هُوَ ظَاهِرُ قَوْلِهِ بَعْدَ: «مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ عَدَمُهُ»؛ إِذْ لَا فَائِدَةَ فِي ذَلِكَ، فَكَانَ ابْظَاهِرُ أَنْ يَقُولَ: وَمَنْ ظُنٌّ عَدَمُ الْمَاءِ.. إلخ.

فَقِنَا: مَا ذَكَرْتَهُ مِنَ الدَّلِيلِ شَاهِدٌ لَصَرْفِ الْعِبَارَةِ عَنْ هَذَا لِإِطْلَاقِ، وَتَحْصِيصِهِ بِمَسْأَلَةِ ابْظُنٍّ، وَإِلَّا لِفَالٍ فِيمَا يَأْتِي: لَا إِنْ تَحَقَّقَ عَدَمُهُ. وَقَالَ الشَّيْخُ «م ص»: يُحْمَلُ قَوْلُهُ: (عَدَمُ الْمَاءِ) عَلَى إِبْعَادِهِ مِنْ يَدِهِ. وَحَمَلَ قَوْلَهُ: «مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ عَدَمُهُ» عَلَى تَحَقُّقِ إِبْعَادِهِ مِنْ ذَلِكَ الْمَحَلِّ، فَلَا إِشْكَالَ.



(و) يَلْزَمُهُ أَيْضًا: صَلَاتُهُ (مِنْ رَفِيقِهِ) فَيَسْأَلُهُ عَنْ مَوَارِدِهِ، أَوْ عَنْ مَاءٍ مَعَهُ، يَبِيعُهُ أَوْ يَبْذُلُهُ لَهُ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ تَيَمَّمَ قَبْلَ الطَّلَبِ: لَمْ يَصِحَّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء ٤٣] وَلَا يُقَالُ: لَمْ يَجِدْ، إِلَّا لِمَنْ طَلَبَ. وَلاَحْتِمَاضِ أَنْ يَكُونَ بَقْرِبِهِ مَاءٌ لَا يَعْنُمُهُ. وَسَوَاءٌ تَحَقَّقَ وَحُودُهُ أَوْ ظَنَّهُ، أَوْ ظَنَّ عَدَمَهُ، أَوْ اسْتَوَى عِنْدَهُ الْأَمْرَانِ، (مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ عَدَمُهُ) أَيِ: الْمَاءِ، فَلَا يَلْزَمُهُ طَلَبُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ.

(وَمِنْ تَيَمُّمٍ) لَعَدَمِ الْمَاءِ (ثُمَّ رَأَى مَا يُشَكُّ مَعَهُ فِي) وَحُودِ (الْمَاءِ)، كَحُضْرَةٍ، وَرَكْبٍ قَادِمٍ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ مَاءٌ، (لَا فِي صَلَاةٍ)<sup>(٢)</sup>: بَطَلَ تَيَمُّمُهُ؛ لَوْجُوبِ طَلَبِهِ عَلَيْهِ إِذَنْ. وَأَمَّا إِنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ: فَلَا تَبْطُلُ، وَلَا تَيَمُّمُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ طَلَبُهُ إِذَنْ.

(فَإِنْ دَلَّهُ) أَيِ: عَادِمِ لِمَاءٍ (عَلَيْهِ) أَيِ: الْمَاءِ (ثِقَةً)، قَرِيبًا غُرْفًا: لَزِمَهُ قَصْدُهُ.

(١) قوله: (لِيبَعِهِ أَوْ يَبْذُلُهُ) واختار في «لمعني»<sup>[١]</sup>: يَلْزَمُهُ طَلَبُهُ مِنْ رَفِيقِهِ، إِنْ دُرِّ عَلَيْهِ. أَيِ: مِنْ «الْإِدْلَالِ» وَهُوَ أَنْ لَا يَسْتَحْيِي مِنْ سَوْأِهِ.

(٢) قوله: (لَا فِي صَلَاةٍ) انظر. هل هو قَبْدٌ، أَوْ مِثْلُهُ لَصَوَافٍ؛ قِيَاسًا عَلَى مَا يَأْتِي؟ تَوَقَّفْ فِيهِ الشَّيْخُ مَصْصُورٌ. (م خ)<sup>[٢]</sup>.

[١] «لمعني» (١/٣١٤).

[٢] «حاشية الحلوني» (١/١٥٢).

(أو عِلْمُهُ) أي: عِلْمُ الْمَاءِ عَادِمُهُ (قَرِيبًا عَرَفًا) مِنْهُ، (وَلَمْ يَخَفْ) بِقَصْدِهِ إِيَّاهُ (فَوْتُ وَقْتٍ، وَلَوْ) كَانَ الْوَقْتُ الْمَخُوفُ فَوْتُهُ (لِلْاِخْتِيَارِ)؛ بَأَن ظَنَّ أَن لَا يُدْرِكُ الصَّلَاةَ بَوْضُوءٍ إِلَّا وَقْتُ الضَّرُورَةِ، (أَوْ) لَمْ يَخَفْ بِقَصْدِهِ فَوْتَ (رُقُقَةٍ، أَوْ) فَوْتَ (عُدُوٍّ، أَوْ) فَوْتَ (مَالٍ، أَوْ) سَمَ يَخَفُ بِقَصْدِهِ (عَلَى نَفْسِهِ) نَحْوَ لَصْرٍ، أَوْ سَبْعٍ، أَوْ غَدُوٍّ، (وَلَوْ) كَانَ الْمَخُوفُ مِنْهُ (فُسَاقًا) يَفْسُقُونَ بِطَالِبِ الْمَاءِ (غَيْرِ جَبَانٍ) بِخَافٍ بَلَا سَبَبٍ يُخَافُ مِنْهُ، (أَوْ) سَمَ يَخَفُ بِقَصْدِهِ عَلَى (مَالِهِ) كَشُرُودِ دَابَّتِهِ، أَوْ عَلَى أَهْلِهِ مِنْ بَصْرٍ، أَوْ سَبْعٍ، وَنَحْوِهِ: (لَزِمَهُ قَصْدُهُ) أَي: الْمَاءِ؛ لِتَمَكُّنِهِ مِنْهُ بَلَا ضَرَرٍ.

(وَالْأَيُّ)؛ بَأَن خَافَ شَيْئًا مِمَّا تَقَدَّمَ: (تَيَمَّمَ) وَسَقَطَ طَلَبُهُ؛ لِعَدَمِ تَمَكُّنِهِ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْوَقْتِ بَلَا ضَرَرٍ، فَأَشْبَهَ عَادِمَتَهُ، وَلَا إِعَادَةَ. وَلَيْسَ لَهُ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ إِلَى الْأَمْنِ. وَإِذَا تَيَمَّمَ لَسَوَادٍ بِاللَّيْلِ يَظُنُّهُ عَدُوًّا، فَتَبَيَّنَ عَدَمُهُ بَعْدَ أَنْ صَلَّى: فَلَا إِعَادَةَ؛ لِعُمُومِ الْبَلَوَى بِهِ فِي الْأَسْفَارِ.

(وَلَا يَتَيَمَّمُ) مَعَ الْمَاءِ (لِخَوْفِ فَوْتِ حَنَازَةِ) بِالْوُضُوءِ<sup>(١)</sup>، (وَلَا)

(١) وعنه: يتيمم لخوف فوت حنازة. احتاره الشيخ تقي الدين، ومال إليه المجدد في «شرح»، وأطلقهما في «المحرد»، و«لمستوعب»، و«الرعائين»، و«الحاويين». و مراد: فواتها مع الإمام، قاله القاضي

لِخَوْفِ قَوْتِ (وَقْتِ فَرَضٍ<sup>(١)</sup>) إِنْ تَوَضَّأَ لِمَفْهُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾ [النِّسَاءُ : ٤٣] (إِلَّا هُنَا<sup>(٢)</sup>) أَيُ : فِيمَا إِذَا عَلِمَ الْمَسَافِرُ الْمَاءَ ، أَوْ ذَلَّهُ عَلَيْهِ ثِقَةً فَرِيئًا ، وَخَافَ بِقَصْدِهِ قَوْتَ الْوَقْتِ .

(و) إِلَّا (فِيمَا إِذَا وَصَلَ مُسَافِرٌ إِلَى مَاءٍ وَقَدْ ضَاقَ الْوَقْتُ) عَنْ طَهَارَتِهِ<sup>(٣)</sup> ، (أَوْ) لَمْ يَضِقْ عَنْهَا ، لَكِنْ (عَلِمَ أَنَّ التَّوْبَةَ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ) لِيَسْتَعْمِلَهُ (إِلَّا بَعْدَهُ) أَيُ . الْوَقْتُ : فَيَتَيَمَّمُ ؛ لِعَدَمِ قُدْرَتِهِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ فِي الْوَقْتِ ، فَاسْتَصَحَّتْ حَالُ عَدَمِهِ بِهِ ، بِجِلَافٍ مَنِ وَصَلَ إِلَيْهِ ، وَتَمَكَّنَ مِنَ الصَّلَاةِ بِهِ فِي الْوَقْتِ ، ثُمَّ أَخَّرَ حَتَّى ضَاقَ : فَكَحَاضِرٍ ؛ لِتَحَقُّقِ قُدْرَتِهِ .

(وَمَنْ تَرَكَ مَا يُلْزِمُهُ قَبُولُهُ) مِنْ مَاءٍ ، أَوْ ثَمَنِهِ ، أَوْ آتِهِ ، (أَوْ) تَرَكَ مَا يُلْزِمُهُ (تَحْصِيلُهُ مِنْ مَاءٍ وَغَيْرِهِ) كَحَبٍ وَذَلْوٍ ، (وَتَيَمَّمُ وَصَلَّى : أَعَادَ) ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ مِنْ غَيْرِ صَرَرٍ لِاجْتِئَاهُ ، فَلَمْ يَصِحَّ تَيَمُّمُهُ ، كَوَاجِبِهِ .

(١) خوف دخول وقت الضرورة كخوف خروج الوقت . (الإصناف) ١١١ .

(٢) وحزم في «المعني» و«الشرح» : بأنه لا يتيمم في هذه الحالة ، وهي : ما إذا وصل مسافر الماء ..

(٣) قوله : (وفيما إذا وصل مسافر) هذه العبارة نوهب أن المسألة الأولى المشار إليها بقوله : «إلا هنا» في غير المسافر ، أو الأعز .

[١] «الإصناف» (٢/٢٦٦) ، ولتعليق ليس في (أ) .

(وَمَنْ خَرَجَ) إِلَى أَرْضٍ مِنْ أَعْمَالٍ تَلِيهِ (لِخَرْبٍ، أَوْ صَيْدٍ، وَنَحْوِهِ)، كَاِحْتِطَابٍ: (حِمْلُهُ) أَي: الْمَاءَ مَعَهُ (إِنْ أَمَكَّنَهُ)؛ لِأَنَّهُ لَا عُذْرَ لَهُ إِذَنْ، وَمَا لَا يَتِمُّ الْوَجْهُ إِلَّا بِهِ: وَاجِبٌ.

(و) مَتَى حَمَلَهُ وَفَقَدَهُ، أَوْ لَمْ يَحْمِلْهُ، وَحَصَرَتْ الصَّلَاةُ: (تَيَمَّمَ) إِنْ فَاتَتْ حَاجَتَهُ (الَّتِي خَرَجَ بِهَا (بُرْجُوعَهُ) إِلَى الْمَاءِ (وَلَا يُعِيدُ) صَلَاتَهُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ الْمَسَافِرَ إِلَى قَرْيَةٍ أُخْرَى.

(وَمَنْ فِي الْوَقْتِ) لِلصَّلَاةِ (أَرَاقَهُ) أَي: احْمَأْ، (أَوْ مَرَّ بِهِ) أَي: الْمَاءِ، (وَأَمَكَّنَهُ الْوُضُوءُ) مِثْلَهُ، وَمِثْلُ يَفْعَلُ، (و) هُوَ (يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَجِدُ غَيْرَهُ، أَوْ بَاعَهُ، أَوْ وَهَبَهُ) فِي الْوَقْتِ لغيرِ مَنْ يَلْزُمُهُ بِذَلِكَ لَهُ: (حَرَمَ) عَلَيْهِ ذَلِكَ، (وَلَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ) مِنْ بَيْعٍ، أَوْ هِبَةٍ؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى بِالْمَعْقُودِ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَصِحَّ نَقْلُ الْمِلْكِ فِيهِ، كَأُضْحِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، (ثُمَّ إِنْ تَيَمَّمَ) لَعَدَمِ غَيْرِهِ، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى رَدِّ الْمُبِيعِ وَالْمَوْهُوبِ، (وَضَلَّى: لَمْ يُعِدْ<sup>(١)</sup>)؛ لِأَنَّهُ عَادَمَ لِلْمَاءِ حَالَ التَّيَمُّمِ، أَشْءَ مَا لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ قَبْلَ

قال الشيخ «م ص»: وهو مخالف لما في كلام لأصحاب. ولو قال كما في «لإقناع»: «ولا يصح اتيمم خوف فوت جنازة، ولا عيب، ولا مكتوبة، إلا إذا وصل مسافر إلى ماء، وقد ضاق الوقت، أو علم.. إلخ» لكان أقعد، وأحسن. (م خ)<sup>[١]</sup>.

(١) ما لم يكن قادراً على استرداده من المشتري أو المتهب، ولم

الوقت، فإن كان ما سبق قَبْلَ الوقت: فلا يتم، ولا إعادة بالأولى.  
 (وَمَنْ ضَلَّ عَنْ رَحْلِهِ، وَبِهِ الْمَاءُ، وَقَدْ طَلَبَهُ) أي: رَحْلَهُ، فَمَنْ  
 يَجِدُهُ، فَيَتِمُّ: أَجْرَأَهُ (أَوْ) ضَلَّ (عَنْ مَوْضِعِ بَثْرِ كَانَ يَعْرِفُهَا، فَيَتِمُّ:  
 أَجْرَأَهُ) ولا إعادة بعد وُحُودٍ ما ضَلَّ عنه؛ لَأَنَّهُ حَالَ تَيَمُّمِهِ عَادَمَ الْمَاءَ.  
 فَدْخَلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ (النساء: ٤٣) وَلَأَنَّهُ  
 غَيْرُ مُفَرِّطٍ. (وَلَوْ بَانَ بَعْدَ التَّيَمُّمِ وَالصَّلَاةِ (بَقَرِهِ بَثْرٌ حَفِيَّةٌ لَمْ  
 يَعْرِفُهَا): فلا إعادة؛ غَدَمَ تَفْرِيطُهُ، بِحِلَافٍ مَا لَوْ كَانَتْ أَعْلَامُهَا  
 ظَاهِرَةً، أَوْ كَانَ يَعْرِفُهَا (لَا إِنْ نَسِيَ) أي: الْمَاءَ، (أَوْ جَهْلَهُ بِمَوْضِعِ  
 يُمَكِّنُهُ اسْتِعْمَالُهُ<sup>(١)</sup>) وَلَوْ مَعَ نَحْوِ عَبْدِهِ، (وَتَيَمَّمُ) وَصَلَّى:

يَسْتَحْلِضُهُ مِنْهُ. وَلَيْسَ لِلْمَشْتَرِي وَلَا لِمَتَّهِبٍ اسْتِعْمَالُ ذَلِكَ الْمَاءِ.  
 لَأَنَّهُ مَقْبُوضٌ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ، فَهُوَ كَعَصَبٍ. وَلَا تَصِحُّ عِبَادَةُ لَوْ اسْتَعْمَنَهُ  
 فِي شَرْعِهَا، مَا لَمْ يَكُنْ جَاهِلًا بِالحَالِ. فَإِنْ خَالَفَ وَاسْتَعْمَنَهُ وَتَلَفَهُ،  
 لَزِمَتْهُ لَا قِسْمَتَهُ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ مَثَلِيٌّ. وَإِنَّمَا قَلْنَا لَزُومَ الْقِسْمَةِ فِي مَسْأَلَةِ  
 الْمَيْتِ عَلَى حِلَافِ الْقِيَاسِ، فَلَا يَقَاسُ عَلَيْهَا. تَقْرِيرُ الشَّيْخِ (م  
 ص) <sup>(١)</sup>.

(١) قوله: (لَا إِنْ نَسِيَ أَوْ جَهْلَهُ بِمَوْضِعِ يُمَكِّنُهُ اسْتِعْمَالُهُ) أي: كَانَ يَجِدُهُ  
 فِي رَحْلِهِ وَهُوَ فِي يَدِهِ، أَوْ بَثْرٌ أَعْلَامُهَا ظَاهِرَةٌ، وَكَانَ يَتِمَكَّنُ مِنْ تَنَاوُلِهِ  
 مِنْهَا، فَلَا يَصِحُّ تَيَمُّمُهُ إِذَا.

وَفِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ نَصْرِيخٌ بِبَعْضِ مَعْنَى قَوْلِهِ قَبْلُ: «وَلَوْ بَانَ.. إلخ»

وذلك لأنَّ مفهوم قوله: «حقيَّة»<sup>١</sup>: أنه لو كانت أعلامها ظاهرة، أعدّ. وهو بعض ما تناوله قوله: «بموضع يمكنه استعماله» فإنه يحتم الصورتين المذكورتين، أعني: كونه في رحله، أو في يتر أعلامها ظاهرة.

وكذلك قوله: «لم يعرفها» مفهومه: أنه لو علمها تم نسبتها؛ فإنه يُعبد. وهذا أيضًا بعض ما شمله قوله: «أو سيق بموضع يمكنه استعماله».

غير أن الإعادة، فيما إذا سَي البئر، مشروطة بما إذا لم يَض عنها، أما لو كان يعرفها، فطلبها وضل عنها، وكانت أعلامها خفية، فإن التيمم يجرئه، ولا إعادة عليه. كما صر عليه المصنّف، وصاحح الإقاع.

والحاصل في مسألة امتر إذا بات بقربه بعد التيمم: أنه إما أن يعرفها سابقًا، أم لا. وعنى كل حاي: إما أن تكون أعلامها ظاهرة، أو لا. وعلى تقدير معرفتها: إمّا أن يضل عنها، أو لا. فهذه ست صور: فيجرئه التيمم بلا إعادة في صورتين:

أن تكون أعلامها خفية، ولم يكن يعرفها.

وأن تكون أعلامها خفية، وكان عارفًا بها، لكن ضل عنها.

ولا يجرئه التيمم في أربع صور:

[١] سقطت: «خفية» من الأصل، (أ)، والمثبت من «حاشية عثمان».

فلا يجزئُه<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ الطُّهارةَ تحبُّ معَ العلمِ والدُّكرِ. فلا تَسْقُطُ بالنِّسيانِ والجهلِ، كمُضَلِّ سِ حَذَثُهُ، و(كَمُضَلِّ عُرْيَانًا، وَمُكَفِّرٍ بِصَوْمٍ، نَاسِبًا لِلشُّرَّةِ وَالرَّقْبَةِ) فلا تَصِحُّ صَلَاتُهُ، وَلَا يُجْزئُهُ صَوْمُهُ عَنْ كَفَّارَتِهِ.

(وَيَتَيْمُمُ) بِالْبِنَاءِ سَمَجُوهٍ، أَي: يُسْرِعُ يَتَيْمُمُ (لِكُلِّ حَدَثٍ) أَصْغَرَ أَوْ أَكْبَرَ<sup>(٢)</sup>؛ لِحَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْبٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

أَنْ تَكُونَ أَعْلَامُهَا ظَاهِرَةً، وَلَمْ يَكُن يَعْرِفُهَا.

اثنتان: أَنْ يَكُونَ أَعْلَامُهَا ظَاهِرَةً، وَكَانَ يَعْرِفُهَا، كَمَنْ صَلَّاهَا.  
اثالثة: أَنْ تَكُونَ أَعْلَامُهَا ظَاهِرَةً، وَيَعْرِفُهَا، وَلَمْ يَصِلْ عَنْهَا، لَكِنْ نَسِيَهَا.  
ارابعة: تَكُونَ أَعْلَامُهَا حَفِيَّةً، وَيَعْرِفُهَا، وَلَمْ يَصِلْ عَنْهَا، وَكَانَ نَسِيَهَا.  
(عثمان)<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: (أَوْ عَنْ مَوْضِعٍ بَثَرٍ كَانَ يَعْرِفُهَا، فَيَتَيْمُمُ، أَجْزَأُ؟) وَقَوْلُهُ: (لَا إِنْ نَسِيَ أَوْ جَهِلَهُ بِمَوْضِعٍ يُمْكِنُهُ اسْتِعْمَالُهُ، وَتَيْمُمُ، فَلَا يَجْزئُهُ). الْمَظَاهِرُ: أَنَّ اِمْتَرَقَ بَيْنَهُمَا: أَنَّهُ فِي الْأُولَى: ضَلَّ مَوْضِعَهَا، أَوْ جَهِلَهُ. وَفِي الثَّانِيَةِ: ضَلَّ الْبَيْتَ، أَوْ جَهِلَهَا.

(٢) قوله: (أَصْغَرَ، أَوْ أَكْبَرَ) قَالَ فِي «حَاشِيَةِ الْإِقْنَاعِ»<sup>(٢)</sup>: وَعُلِمَ مِنْهُ: أَنَّ اِمْتَقَامَ مَنْ نَوَّمَ اللَّيْلَ لَا يَتَيْمُمُ سِ غَسَلَ يَدَيْهِ، وَصَرَّحَ بِهِ فِي «الرَّعَايَةِ». وَكَذَا مَنْ حَرَّجَ مِنْهُ مَدْيًى، وَلَمْ يُصْنَعْهُ، لَا يَتَيْمُمُ سِ غَسَلَ دُكْرِهِ

[١] «حاشية عثمان» (١/١٠٠، ١٠١).

[٢] «حواشي الإقناع» (١/١٢٩).

في سفره. فصلّى بالنّاس، فإذا هُوَ برحلي مُعْتَرِلٍ، فقال: «ما مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ؟» فقال: أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ، ولا ماء. قال: «عليك بالصَّعِيدِ، فَإِنَّهُ بِكَفَيْكَ». متفقٌ عليه<sup>[١]</sup>. ولحديث عَمَّارٍ<sup>[٢]</sup>. وحائِضٌ أو نُفْسَاءُ انْقَطَعَ دُمُهُمَا: كَجُنُبٍ.

(و) يُيَمِّمُ (ل) كُنَّ (نَجَاسَةٌ بِدَنٍ<sup>(١)</sup>) مَيِّمٌ. قال أحمد: هُوَ بمنزلة الجنب. (لغدم ماء، أو) (ل) ضرر) في بدنه، (ولو) كان الضرر (من نَرْدٍ حَضَرًا) معَ عَدَمِ ما يُسَخِّنُ به الماءُ (بعدَ تَخْفِيفِهَا) أي: النّجَاسَةِ عن بدنه (ما أمكن) بَمَسْحِ رَطْبَةٍ، أو حَثِّ يَابِسَةٍ، (لُزُومًا، ولا إِعَادَةً) عليه. سواءً كانت بِمَحَلٍّ صحيحٍ، أو جريحٍ؛ لَعُمُومِ قَوْلِهِ عليه اسْلَامٌ: «الصَّعِيدُ الطُّيْبُ طَهُورُ الْمُسْلِمِ»<sup>[٣]</sup>. وقوله: «جُعِيتَ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا، وَطَهُورًا»<sup>[٤]</sup>. ولأنّها طهارةٌ في البدن تُرَادُّ لِلصَّلَاةِ.

وَأَنْتَبِهْ؛ لَعَدَمِ وُرُودِ ذَلِكَ.

(١) واحترار من حمى، ومن عقيل: لا تيمم للنجاسة أصلاً، كجمهور العلماء، لأن الشرع إنما ورد بالتيمم للحدث، وغسل النجاسة ليس في معناه. (ش ع)<sup>[٥]</sup>.

[١] أخرجه البخاري (٣٤٤)، ومسلم (٦٨٢) موصولاً.

[٢] سيأتي تخريجه (ص ٤١٢).

[٣] تقدم تخريجه (ص ٣٨٤).

[٤] أخرجه البخاري (٣٣٥، ٤٣٨)، ومسلم (٥٢١) من حديث جابر.

[٥] «كشف الغناع» (٤٠٣/١).



فَأَشْبَهَتْ طَهَارَةَ الْحَدَثِ.

وَعِلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يُتَيَّمَّمُ نَحَاسَةً بغيرِ بَدَنٍ. وَتَقَدَّمَ.

(وَإِنْ تَعَذَّرَ) عَلَى مُرِيدِ الصَّلَاةِ (الْمَاءُ وَالتُّرَابُ؛ لَعَذَمَ) كَمَنْ حُبِسَ بِمَحَلٍّ لَا مَاءَ فِيهِ وَلَا تُرَابَ، (أَوْ) لِقُرُوحٍ لَا يَسْتَطِيعُ مَعَهَا مَسُّ الْبَشْرَةِ بِمَاءٍ وَلَا تُرَابٍ، (وَنَحْوِهَا) أَيِ: الْقُرُوحِ، كَالْجِرَاحَاتِ لَا يُمَكِّنُ مَسَّهَا، وَكَذَا: مَرِيضٌ غَحَرَ عَنِ الْمَاءِ وَالتُّرَابِ، وَعَمَّنْ يُطَهِّرُهُ بِأَحَدِهِمَا: (صَلَّى الْفَرَضَ فَقَطْ<sup>(١)</sup>) دُونَ اتِّوَافِلٍ، (عَلَى حَسَبِ حَالِهِ)؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطٌ، فَمَنْ تَوَخَّرَ الصَّلَاةَ عِنْدَ غَدَمِهِ، كَالسُّتْرَةِ. (وَلَا يَزِيدُ) عَادِمُ الْمَاءِ وَالتُّرَابِ (عَلَى مَا يُجْزَى) فِي الصَّلَاةِ<sup>(٢)</sup>،

(١) قَوْلُهُ: (صَلَّى الْفَرَضَ فَقَطْ) انْظُرْ هَلْ قَوْلُهُ: «فَقَطْ» رَاجِعٌ لِكُلِّ مِّن «صَلَّى» وَ «الْفَرَضِ»، فَلَا يَحُورُ لَهُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ، وَلَا مَسُّ الْمَصْحَفِ، وَلَا اطِّوَافٌ؟ أَوْ رَاجِعٌ «لِلْفَرَضِ» فَقَطْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ صَنِيعِ الشَّيْخِ فِي «شَرْحِهِ» وَيُقَالُ: إِنَّهُ يَبَاحُ اطِّوَافٌ، وَلَوْ قَلَا بِزُومِ التَّطَهُّرِ لَهُ لِلْعَدْرِ؟ وَالثَّانِي مُتَكَلِّفٌ جَدًّا، مَعَ أَنَّهُ يُمْكِنُ الْفَرْقُ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَاطِّوَافٍ؛ بَأَنَّ وَفْتَ الطَّوَافِ مُتَبِعٌ، بِحِلَافِ الصَّلَاةِ. (م خ) <sup>(١)</sup>.

(٢) قَوْلُهُ: (وَلَا يَزِيدُ عَلَى مَا يُجْزَى) طَاهِرُهُ: مِنَ الْقِرَاءَةِ وَغَيْرِهَا. وَهَذَا فِي حَقِّ الْحَنْبِ، كَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي «شَرْحِهِ» <sup>(٢)</sup>. وَقَدْ سَبَقَ إِلَى ذَلِكَ الْجُرْعِيُّ فِي «حَوَاشِي الْفُرُوعِ».

[١] «حاشية الحلوثي» (١/١٥٦).

[٢] «معونة أولي النهى» (١/٣٨٧).

فلا يَقْرَأُ رَائِدًا عَلَى الْفَاتِحَةِ، وَلَا يَسْتَفْتَحُ، وَلَا يَتَعَوَّدُ، وَلَا يُسَبِّلُ، وَلَا يُسَبِّحُ زَائِدًا عَلَى الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى مَا يُجْزَى فِي طُمَأَيْنَةٍ رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ أَوْ جُلُوسٍ بَيْنَ الشَّجَدَتَيْنِ، وَإِذَا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ، رَكَعَ فِي الْحَالِ. وَإِذَا فَرَغَ مِمَّا يُجْزَى فِي التَّشَهُّدِ، بَهْضَ أَوْ سَمًّا<sup>(١)</sup>

قال في «التوضيح»: ولا يريد هنا في «قراءة وغيرها، على ما يجزى». قلت: لعله في الجنب. انتهى.

وفي «منتخب الأرجي»: لكن إن كان جماً، وراد على ما يجزى من ركنٍ أو واجب، أعاد. وفي «نصحيح المحرر» لابن نصر الله الكناي: فإن راد على محزى من ركنٍ أو واجب، أعاد. (ع)<sup>(١)</sup>. وفي «حاشية الإقناع»<sup>(٢)</sup>: قوله: «ولا يزيد على ما يجزى» أي: فيما إذا عديم الماء والترات، وظاهر كلامهم: لا فرق بين ذي الحدث الأكبر والأصغر والسجاسة؛ لأنهم سووا بين القراءة وغيرها في الصحيح. انتهى.

وظاهره: لا فرق بين الجنب وغيره. وتقييده في «شرحه» بالجنب غير صاهر؛ لأنه وإن انصح من حيث القراءة، لم يتصح بالنسبة إلى غيرها.

(١) قوله: (أو سَمًّا) يعني: إذا فَرَغَ مما يُجْزَى في التشهد الأخير.

[١] «حاشية عثمان» (١٠٣/١).

[٢] «حواشي الإقناع» (١٣٠/١).

في الحال<sup>(١)</sup>؛ لأنّها صلاةٌ ضرورة، فتَقَبَّدَتْ ما وَاَحْبَبَ؛ إذ لا ضرورة للرأيِّد. ولا يَقْرَأُ خَرَجَ الصَّلَاةِ إِذْ كَانَ حُنْبًا.

(ولا يَوْمُ) عَادَمُ الْمَاءِ وَالتُّرَابِ (مُتَطَهَّرًا بِأَحَدِهِمَا) أَي: بِالْمَاءِ أَوْ التُّرَابِ، كَالْعَاجِزِ عَنِ الِاسْتِقْبَالِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الشُّرُوطِ. لَا يَوْمُ قَادِرًا عَلَيْهِ. وَإِنْ قَدَرَ عَلَى التُّرَابِ فِي الصَّلَاةِ، فَكَالْمَتَيْتِمْ يَقْدُرُ عَلَى الْمَاءِ. (ولا إِعَادَةً) عَلَى مَنْ غَدِمَ الْمَاءَ وَالتُّرَابَ، وَصَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا أُمِرَ بِهِ، فَخَرَجَ مِنْ عَهْدَتِهِ.

(وَتَبَطَّلَ) صَلَاتَهُ (بِحَدَثٍ، وَنَحْوِهِ) كَنَحَاسَةٍ غَيْرِ مَعْفُوٍّ عَنْهَا (فِيهَا)؛ لِأَنَّهُ مُنَافٍ لِلصَّلَاةِ، فَأَبْطَلَهَا عَلَى أَيِّ وَجْهِ كَانَتْ. ثُمَّ يَسْتَأْنِفُهَا عَلَى حَسَبِ حَالِهِ.

وَتَبَطَّلَ صَلَاةً عَلَى مَيِّتٍ لَمْ يُغَسَّلْ وَلَمْ يُتَمِّمْ بِغَسْلِهِ مُطْلَقًا<sup>(٢)</sup>. وَتَعَادَ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ بِهِ، وَتَتِمُّمٌ. وَيَجُوزُ نِسْئُهُ لِأَحَدِهِمَا مَعَ أَمْنٍ نَفْسِيَّهِ.

(وَإِنْ وَجَدَ) عَادَمُ مَاءٍ (تَلَجًا، وَتَعَذَّرَ قَدْوِينُهُ: مَسَحَ بِهِ أَعْضَاءَهُ لُزُومًا)؛ لِأَنَّهُ مَاءٌ جَامِدٌ لَا يَقْدُرُ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ إِلَّا كَذَلِكَ، فَوَجَتْ:

(١) وصرح جماعة بأنه إذا راد على ما يحزى فسدت صلاته. (حطه)<sup>١</sup>.

(٢) قوله: (مطلقًا) أي: سواء كان من صلى عليه متطهرًا، أو متيممًا، أو عَادَمَ الْمَاءِ وَالتُّرَابِ.

[١] اتعليق من زيادات (ب)

لحديث: «إذا أمرتكم بأمر، فاتوا منه ما استطعتم»<sup>(١)</sup>. وظاهره: لا يَتِمُّ مع وجوده؛ لأنَّه واجِدٌ للماء.

(وصلَّى، ولم يُعِد) صلاته (إن جرى) الثلج، أي: سارَ (بمس) الأعضاء الواجب غسلها<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّه يصيرُ عَسلاً خفيفاً. فإن لم يجزِ بمس: أعاد.

ومثله: لو صلَّى بلا تيمُّم، وعنده طيرٌ يابسٌ لم يقبر عى دَقِّه، ليكونَ له عُبارٌ.

الشَّرْطُ (الثَّالثُ: تَرَابٌ): فلا يَصِحُّ تيمُّمٌ برملٍ، أو نُورَةٍ، أو جِصٍّ، أو نَحْتِ حِجَارَةٍ، ونحوه.

(طَهُورٌ): بخلاف ما تنأثر من التيمُّم؛ لأنَّه استُعْمِلَ في طهارة أباخت الصلاة، أشبه الماء المستعمل في طهارة واجبة.

وإن تيمُّم جماعةً من مَوَاصِعٍ واحدٍ: صحَّ، كما لو تَوَصَّؤا من حَوْضٍ يَغْتَرِفُونَ منه.

(١) قوله. (بمس الأعضاء.. إلخ) قال «مخ»<sup>(٢)</sup>: مفهومه: إذا لم يحز بمس، تلزمه الإعادة. وفيه نظر؛ لأنَّه ليس أقوى من فقد الطهورين، مع أنه لا إعادة فيها. وقد يُعَرَّفُ: بأن الواجب عليه إذا لم يجزِ بمس اتيمُّم معه. فإذا ترك التيمُّم مع لقدرة عليه، لا يكون كفاه الطهورين، بل هذا واجِدٌ لأحدهما، وقد تركه.

[١] تقدم تخريجه (ص ١٩٤).

[٢] «حاشية الحلوتي» (١/١٥٧).

(مُبَاح<sup>(١)</sup>): فلا يَصْحُ بِمَغْضُوبٍ، كَالْوَضُوءِ بِهِ. قَالَ فِي «الْفُرُوع»: وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ تُرَابٌ مُسَجَّدٌ، وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يُكْرَهُ بِتُرَابٍ زَمَزَمَ، مَعَ أَنَّهُ مُسَجَّدٌ.

(غَيْرُ مُحْتَرَقٍ): فَلَا يَصْحُ بِمَا دُقَّ مِنْ حَوٍّ حَزَفٍ؛ لِأَنَّ الطَّبِيخَ أَخْرَجَهُ عَنْ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ التُّرَابِ.

(يَعْلَقُ غُبَارُهُ): لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦] وَمَا لَا غُبَارَ لَهُ لَا يُمَسَّحُ بِهِ شَيْءٌ مِنْهُ، فَلَوْ ضَرَبَ عَلَى نَحْوِ لَيْثٍ، أَوْ بَسَاطٍ، أَوْ حَصِيرٍ، أَوْ صَخْرَةٍ، أَوْ بَرْدَعَةٍ حِمَارٍ، أَوْ عَدَبٍ شَعِيرٍ، وَحَوٍّ مِمَّا عَلَيْهِ غُبَارٌ طَهُورٌ يَعْلَقُ بِيَدِهِ: صَحَّ تَيَمُّمُهُ، بخلاف سَبْحَةِ، وَحَوِّهَا، لَا غُبَارَ لَهَا<sup>(٢)</sup>.

(١) قوله: (مُبَاح) لو تيمم تراب غيره، من غير عصب، جاز في ظاهر كلامهم، للإدراك فيه عادة وعرفاً، كالصلاة في أرضه. ذكر معناه في «المبدع». قاله في (حاشية الإقناع)<sup>[١]</sup>.

(٢) وعنه: يجوز بسبحة، وفقاً لشافعي. وعنه: ورمل. واختاره الشيخ تقي الدين<sup>[٢]</sup>.

ومذهب أبي حنيفة: يحوز بكل ما تصاعد على الأرض، وكذلك مالك: يحوز التيمم بكل ما كان من حسب الأرض، وبالشج، والحشيش.

[١] «حواشي الإقناع» (١/١٣٠).

[٢] انظر: «المعنى» (١/٣٣٤)، «مروغ» (١/٢٩٦)، «الإصناف» (٢/٢١٤).

(فإن خالطه) أي: التراب الطهور (ذو غبار غيره)، كالحص،  
والنور: (فكماء) طهور (خالطه طاهر) فإن كانت العلة للتراب: جاز  
استيئمه به، وإن كانت لمخالط: لم يجوز. فإن كان المخالط لا غبار  
له: لم يمنع التيمم بالتراب، كبر وشعر.

وإن خالطته نجاسة: لم يحز التيمم به، وإن كثرت. ذكره بن عقيل.  
ولا يجوز التيمم بتراب مقبرة، تكرر نبشها، وإلا: جاز وإن شك  
في تكرره. صح التيمم به ولا بطين. لكن إن أمكنه تجميعه والتيمم  
به قبل خروج الوقت: جاز، لا بعده.

وأعجب أحمد حمل التراب للتيمم. وقال الشيخ تقي الدين: لا  
يحمله. وظهره في «المروع»، وصوته في «الإصائب»؛ إذ لم ينقش.

وعنه: يجوز التيمم بعير لتراب من أحزاء لأرض، إذا لم يحد ترابًا،  
واختاره الشيخ أيضًا.



## (فَصْلٌ)

(وَفَرَائِضُهُ) أَي: التَّيْمُّمُ، حَمْسَةٌ فِي الْحُمْلَةِ:

أَحَدُهَا: (مَسْحُ وَجْهِهِ) وَمِنْهُ الدَّحِيَّةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ﴾ [النساء: ٤٣]. (سِوَى مَا تَحْتَ شَعْرٍ، وَلَوْ) كَانَ الشَّعْرُ خَفِيفًا، وَ (سِوَى) (دَاخِلٍ فِي أَنْفٍ، وَبُكَرَةٍ) إِدْخَالُ الثَّرَابِ فَتَمَّ وَأَنْفَهُ؛ لِتَقْدِيرِهِ.

(و) الثَّانِي: مَسْحُ (يَدَيْهِ إِلَى كُوعَيْهِ<sup>(١)</sup>)؛ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَيَّدِيكُمْ﴾ [النساء: ٤٣] وَإِذَا عُتِقَ حُكْمَ بِمَطْلَقِ الْيَدَيْنِ: لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ الذَّرَاعُ، كَقَطْعِ السَّارِقِ، وَمَسَّ الْفَرْجِ.

## فصل

(١) وَهُوَ مِنَ الْمَمْرَدَاتِ. وَالْكُوعُ: حُرُوفُ الزُّبْدِ الَّتِي يَلِي الْإِبْهَامَ. وَنَضَمَهُ بَعْضُهُمْ فَقَالَ:

وَعَصَمَ يَلِي الْإِبْهَامَ كُوعٌ<sup>(١)</sup> وَمَا يَلِي الْخَصِرَ كُرْسُوعٌ وَالرُّسْغُ فِي الْوَسْطِ  
وَعَصَمَ يَلِي الْإِبْهَامَ رَجُلٌ مَلَقْتُ بَوْعٌ فَحَذُّ بِاعْلَمِ وَاحْذَرِ مِنَ الْغَلَطِ  
وَالرُّكْبُ الَّتِي هِيَ آخِرُ الْأَصَابِعِ تَسْمَى: الْأَجَاشِعُ. وَالَّتِي فَوْقَهَا تَسْمَى: اِبْرَاجِمُ<sup>(٢)</sup>. وَالَّتِي فِي هَوِّهَا، فِي أَوَّلِ الْأَصَابِعِ تَسْمَى: الْأَرَاخِبُ.

[١] فِي الْأَصْلِ رِيَادَةُ تَعْلِيلِ نَصِهِ: «هَذَا فِي أَيْدِيهِ». وَهِيَ رَحْلٌ يُسَمَّى مَا يَلِي الْإِبْهَامَ: «بَوْعٌ».

[٢] فِي (أ): «الْأَرَاخِمُ».

ولحديث عمار: قال: بعثني النبي ﷺ في حاجة، فأحسنت، فسم أجيد الماء؛ فتمرغْتُ في الصَّعِيدِ كما تتمرغُ الدَّابَّةُ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، هَذَرْتُ ذَلِكَ لَهُ. فقال: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُونَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا»، ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً<sup>(١)</sup>، ثُمَّ مَسَحَ الشَّامَلَ عَلَى الْيَمِينِ، وَظَاهَرَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ. متفق عليه<sup>(١)</sup>.

(ولو أَمَرَ المَحَلَّ) الممسوخ في التيمم (على ثراب) ومسحه به. صَحَّ. (أو صمده) أي: نَضَبَ<sup>(٢)</sup> المحلَّ الذي يُمسَحُ في التيمم

(١) ومذهب أبي حنيفة والشافعي: إواحُ صربتان؛ بلوحي، واليدين إبي المرفقين، وهو مشهور مذهب مالك.

قال ابن عقيل: رأيت التيمم بضربة واحدة قد أسقط ترتيبًا مستحقًا في الوضوء، وهو أن يعتد بمسح باطن يديه قبل مسح وجهه. قال الحمجد في «شرحه»: قياس المذهب عندي: أن الترتيب لا يجب في التيمم، وإن أحب في الوضوء؛ لأن بطون الأصابع لا يجب مسحها بعد الوجه في التيمم بالضربة الواحدة، بل يعتد بمسحها معه. واختاره في «الفاثق». قال ابن تيمم: وهو أولى.

(٢) قوله: (أو صمده، أي: نَضَبَ) قال «م ح»: نَضَبَ، بيان للمراد، وإنَّ فَصَمَدَ كنَضَبَ، بمعنى: قَصَدَ. وهو لا يباست لمقام، فإنَّ أن يكون من باب التضمين، أو من باب الحذف والاتصال، والأصل: صمده



(لِرِيحٍ، فَعَمَّةٌ) الثَّرَابُ، (وَمَسَحَهُ بِهِ<sup>(١)</sup>، صَحَّحَ) تَيْتَمُّهُ إِنَّ نَوَاهُ، كَمَا لَوْ صَمَدٌ أَعْضَاءَ الْوُضُوءِ لِمَاءٍ، فَجَزَى عَلَيْهَا.

(لَا إِنَّ سَفَتَهُ) أَي: سَفَتَ رِيحُ الْمَحَلِّ تَرَابٍ مِنْ غَيْرِ تَصْمِيدٍ (فَمَسَحَهُ بِهِ)؛ لِأَمْرِهِ تَعَالَى بِقَصْدِ الصَّعِيدِ، وَلَمْ يُؤْخَذَ.

(وَإِنْ تَيْتَمَّ بِنَعْصِ يَدِهِ، أَوْ) تَيْتَمَّ (بِحَائِلٍ)، كَجَرْقَةٍ وَنَحْوِهَا: فَكَوْضُوءٍ، يَصِيحُ حَيْثُ مَسَحَ مَا يَجِبُ مَسْحُهُ؛ بِوُجُودِ الْمَأْمُورِ بِهِ. (أَوْ) يَتَمُّهُ غَيْرُهُ: فَكَوْضُوءٍ) يَصِيحُ حَيْثُ نَوَاهُ الْمَتَيْتَمُّ، وَلَمْ يُكْرَهْ مُتَيْتَمٌّ. (و) اسْتَالَتْ، وَالزَّاعُ: (تَرْتِيبٌ، وَمُوَالَاةٌ<sup>(٢)</sup>)، لَحْدَثٍ.....

به، أَي: قَصَدَهُ الرِّيحُ بِالْمَحَلِّ.

(١) قَوْلُهُ: (وَمَسَحَهُ بِهِ) رَاحَقٌ لِلصُّورَتَيْنِ. قَالَ «م ص» فِي (حَاشِيَةِ اِمْتِنَهَى) ١.

(٢) وَفِيهِ: لَا يَجِبُ تَرْتِيبٌ وَلَا مُوَالَاةٌ. اخْتَارَهُ الْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ» وَصَاحِبُ «الْحَاوِي الْكَبِيرِ»، قَالَ بَنُ زَرْبٍ فِي «شَرْحِهِ»: وَهُوَ أَصَحُّ. وَقَالَ الشَّيْخُ<sup>[٢]</sup>: وَهُوَ لِصَحِيحٍ مِنْ مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ<sup>[٣]</sup>. قُلْتُ<sup>[٤]</sup>: وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِنَا الْوَالِدِ.

قَالَ فِي «الْمَعْنَى»<sup>[٥]</sup>: وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبَ هَذَا التَّرْتِيبُ؛ لِأَنَّ التَّيْمَمَ

[١] «إِرشاد أولي النهى» (١/١٠٨).

[٢] هو: الموفق ابن قدامة.

[٣] «الإنصاف» (٢/١٩٠).

[٤] إقناط: عبد الوهاب بن فيروز.

[٥] «المعنى» (١/٣٣٨).

**أصغر<sup>(١)</sup>** ذُونُ حَدِيثِ أَكْبَرَ<sup>(٢)</sup>، وَنَحَاسَةُ بَدَنٍ؛ لِأَنَّ التَّيْمَةَ مَبْنِيٌّ عَلَى

طَهَارَةٍ مُفْرَدَةٍ، فَلَا يَحِبُّ انْتَرَتْ بِهَا<sup>(٣)</sup> وَبِالنَّظَرِ الطَّهَارَةُ الْآخَرَى، كَمَا لَوْ كَانَ الْجَرِيحُ جَنْبًا، وَلَأَنَّهُ يَتَيَمَّمُ عَنْ لِحْدَتِ الْأَصْغَرِ، فَلَمْ يَجِبْ أَنْ يَتَيَمَّمْ عَنْ كُلِّ عَضْوٍ فِي مَوْضِعِ غَسْلِهِ، كَمَا لَوْ تَيَمَّمُ عَنْ جَمْعَةِ الْوُضُوءِ، وَلَآنَ فِي هَذَا حَرْجًا وَضُرْرًا، فَيُدْفَعُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [النَّحْص: ٧٨].

وَحَكَى إِمَامُ زُرْدِيُّ عَنْ مَذْهَبِ أَشْأَفِيِّ مِثْلَ هَذَا. وَحَكَى ابْنُ أَصْبَاغٍ عَنْهُ مِثْلَ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ. انْتَهَى.

(١) قَوْلُهُ: **(لِحْدَتِ أَصْغَرٍ)** وَلَوْ مَعَ حَدِيثِ أَكْبَرَ، بِخِلَافِ الْغَسْلِ فِيمَا يَظْهَرُ. وَإِذَا نَوَى أَمْرًا يَتَوَقَّفُ عَلَى وَضُوءٍ، أَوْ غَسْلٍ، وَإِرَالَةٍ نَحَاسَةٍ، أَجْزَاءُ ذَلِكَ. وَإِذَا نَوَى حَدَثًا وَأَطْلَقَ، لَمْ يَجْرُئْهُ عَنْ شَيْءٍ. كَذَا بَحْثُهُ شَيْخُنَا «م خ»، وَفِيهِ نَظَرٌ. (ع ن)<sup>[٢]</sup>.

(٢) لَوْ تَيَمَّمُ لِلْحَدِيثَيْنِ مَعًا، فَهَلْ يَسْقُطُ التَّرْتِيبُ وَالْمَوَالَاةُ؟ لَمْ أَزْ مِنْ تَعَرُّصٍ لَهُ، قَالَ «م ص» فِي (حَاشِيَةِ الْمُنْتَهَى)<sup>[٣]</sup>.

وَقَالَ «م خ»<sup>٤</sup> - يَحْتَ لَتَرْتِيبُ وَالْمَوَالَاةُ، وَلَوْ مَعَ حَدِيثِ أَكْبَرَ، بِخِلَافِ الْغَسْلِ فِيمَا يَظْهَرُ.

[١] فِي الْأَصْلِ، (أ): «فِيهَا».

[٢] «حَاشِيَةُ عُثْمَانَ» (١٠٥/١).

[٣] «إِرْشَادُ أَوَّلِيِّ النُّهْيِ» (١٠٨/١).

[٤] «حَاشِيَةُ الْحُلُوتِيِّ» (١٥٩/١).

طهارة الماء، وهما فرضان في الوضوء دون ما سواهما.

(وهي) أي: الموالاة هنا، (بِقَدْرِهَا) زَمَنًا (في وُضُوءٍ) فهي: أن لا يُؤَخَّرَ مَسْحُ عُضْوٍ حَتَّى يَجِفَّ مَا قَبْلَهُ وَكَانَ مَغْسُولًا زَمَنٍ مُعْتَدِلٍ. (و) احْمِسْ: (تَعْيِينُ بَيَّةِ اسْتِيَاحَةٍ مَا يَتَيَمَّمُ لَهُ) كصلاة أو صوافٍ، فرضًا أو نفلاً، أو غيرهما، (من) منعقُب «استياحة» (حَدَّث) أَصْعَرَ أو أَكْبَرَ، حَنَابَةً أو غَيْرَهَا، (أو نَحَاسَةً) بَيِّنٌ، وَيَكْفِيهِ لَهَا تَيَمُّمٌ وَاحِدٌ، وَإِنْ تَعَدَّدَتْ مَوَاضِعُهَا.

فإن نَوَى رَفَعَ حَدَثٌ: لَمْ يَصِحَّ تَيَمُّمُهُ؛ لِأَنَّهُ مُبِيحٌ لَا زَافِعٌ؛ لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ.

(فَلَا يَكْفِي) مَنْ هُوَ مُحَدِّثٌ وَبَدَنُهُ حَمَسَةُ التَّيَمُّمِ (لَاخِذِهِمَا) عَنِ الْآخِرِ. (وَلَا) يَكْفِي مَنْ هُوَ مُحَدِّثٌ جُنِبَ التَّيَمُّمِ (لَاخِذِ الْحَدِيثَيْنِ عَنِ) الْحَدَّثِ (الْآخِرِ). وَكَذَا: الْجَرِيحُ فِي عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ، لَا يُدُّ أَنْ يَتَوَيَّ التَّيَمُّمَ عَنْ غَسَلِهِ؛ لِحَدِيثٍ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»<sup>[١]</sup>. وَإِذَا تَيَمَّمَ لِلْجَنَابَةِ: أُبِيحَ لَهُ مَا يُبَاحُ لِلْمُحَدِّثِ، مِنْ قِرَاءَةِ وَلُبِّ بِمَسْجِدٍ، دُونَ صَلَاةٍ وَطَوَافٍ وَمَسِّ مُصْحَفٍ، وَإِنْ أَحْدَثَ: لَمْ يُؤْثَرْ فِي هَذَا التَّيَمُّمِ<sup>(٢)</sup>.

(١) وَإِنْ تَمَّتْ لِلْجَنَابَةِ وَالْحَدَّثِ، ثُمَّ أَحْدَثَ، بَطُلَ، أَي: تَيَمُّمُهُ لِلْحَدَّثِ، وَبَقِيَ تَيَمُّمُ الْجَنَابَةِ بِحَالِهِ.

[١] تقدم تخريجه (ص ٢١٦).

(وإن نَوَاهُما) أي: الحَدَثَيْنِ بَيِّتُهم وَحِدٍ، أو نَوَى الحَدَثَ وَنَجَاسَةً يَبْدَنِ بَيِّتُهم وَاحِدٍ: أَجْزَأَ عَنْهُمَا.

(أو) نَوَى (أَخَذَ أَسْبَابَ أَحَدِهِمَا) أي: الحَدَثَيْنِ؛ نَنْ بَانَ وَتَغَوَّطَ، وَخَرَجَ مِنْهُ رِيحٌ. وَنَحْوُهُ، وَنَوَى وَاحِدًا مِنْهَا، وَتَيَمَّمَ: (أَجْزَأَ) تَيَمَّمُهُ (عن الجميع)

وكذا: مَنْ وَجَدَ مِنْهُ مُوجِبَاتَ الْغُسْلِ، وَنَوَى أَحَدَهَا. لَكِنْ قِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ فِي الْوُضُوءِ: لَا إِنْ نَوَى أَنْ لَا يَسْتَبِيحَ مِنْ غَيْرِهِ.

(وَمَنْ نَوَى) تَيَمَّمَهُ (شَيْئًا) تُشْتَرِطُ لَهُ الصَّهَارَةُ، مِنْ صَلَاةٍ وَغَيْرِهَا: (اسْتَبَاحَهُ) أي: مَا نَوَاهُ، (و) اسْتَبَاحَ (مِثْلُهُ). فَمَنْ تَيَمَّمَ لَطْهَرٍ: اسْتَبَاحَهَا، وَمَا يُجْمَعُ إِلَيْهَا، وَهَائِلَةٌ فَأَكْثَرَ. (و) اسْتَبَاحَ (دُونَهُ) كَمَنْذُورَةٍ، وَافِلَةٍ، وَمَنْ مَصْحَفٍ بِالْأُولَى.

(فَأَعْلَاهُ) أي: أَعْلَى مَا يُسْتَبَاحُ بِالتَّيَمُّمِ: (فَرَضُ عَيْنٍ)، كَوَاحِدَةٍ مِنَ الْخُمْسِ، (فَنَدْرُ، ف) فَرَضُ (كَفَايَةٍ) كَصَلَاةٍ عِيدٍ، (فَنَافِلَةٌ) كَرَاتِبَةٍ، وَنَحْيَةٍ مَسْجِدٍ، (فَطَوَافُ) فَرَضٍ، فَطَوَافُ (نَقْلٌ<sup>(١)</sup>) كَمَا

ويعاين بها، فيقال: حَنْبٌ يَجُوزُ لَهُ قِرَاءَةُ لِقْرَانٍ وَالْبَيْتُ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ الصَّلَاةُ وَالطَّوْافُ وَمَنْ مَصْحَفٍ. (يوسف).

(١) قال في «المبدع»<sup>(١)</sup>: وَلَسَّاحُ الطَّوْافِ سَبْعَةُ النَافِلَةِ فِي الْأَشْهُرِ، كَمَنْ مَصْحَفٍ. قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: وَلَوْ كَانَ الطَّوْافُ فَرَضًا، خِلَافًا لِأَبِي الْمَعَالِي.

أَوْضَحَتْهُ فِي «شرح الإقذاع»<sup>(١)</sup>. (ف) حَسْرٌ (مُصْحَفٌ، قِرَاءَةٌ) قُرْآنٍ، (فَلُبْتُ) بِمَسْجِدٍ. وَلَمْ يَذْكُرُوا وَطْءَ حَائِضٍ وَتُقْسَاءَ. وَلَعَلَّهُ: بَعْدَ اللَّبِثِ.

وَفُهِمَ مِنْهُ: أَنَّ مَنْ نَوَى شَيْئًا: لَمْ يَسْتَبِيحْ مَا فَوْقَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْرِهِ، وَلَا تَابَعَ مَا نَوَاهُ<sup>(٢)</sup>. وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَأِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»<sup>(٣)</sup>.

(وَأِنْ أَطْلَقَهَا) أَي: نَبْهَ الْاسْتِبَاحَةِ (لِصَلَاةٍ، أَوْ طَوَافٍ)؛ بَأَن لَمْ يُعَيِّنْ فَرَضَهُمَا وَلَا نَفْلَهُمَا، وَيَتِمَّمُ: (لَمْ يَفْعَلْ إِلَّا نَفْلَهُمَا)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِ الْقَرَضَ، فَلَمْ يَحْضُلْ لَهُ. وَفَارَقَ صَهَارَةَ الْمَاءِ؛ لِأَنَّهَا تَرْفَعُ الْحَدَثَ، فَيُبَاحُ لَهُ جَمِيعُ مَا يَمْنَعُهُ.

(وَتَسْمِيَةً فِيهِ) أَي: التَّيْمُمِ: (ك) تَسْمِيَةٍ فِي (وُضُوءٍ)، فَتَجِبُ؛

(١) وعبارته: وإن نوى فرض الطواف استباح ماله، ولا يستبيح الفرض منه بنية النفل، كالصلاة<sup>[٢]</sup>.

(٢) قوله: (ولا تابع لما نواه) قد يؤخذ من قوله: «ولا تابع لما نواه» أنه إذا تيمم للطواف يستبيح ركعتيه؛ لأنهما يدخلان تبعًا، وإن كانا فوق رتبته. (م خ)<sup>[٣]</sup>.

[١] تقدم تخريجه (ص ٢١٦).

[٢] «كشف القناع» (٤١٥/١).

[٣] انظر: «حاشية المحلوتي» (١٦٣/١).

قياسًا عليه. وظاهره: ولو عن نجاسة بدن، كالثنية. وتسقط سهواً.  
**(ويطل) التيمم (حتى تيمم جنب لقراءة، ولبت) بمسجد، (و)**  
**حتى تيمم (حائض لوطي: بخروج وقت<sup>(١)</sup>)**؛ لقول عبي: التيمم لكل  
 صلاة. ولأنه طهارة ضرورة، فتقيد بالوقت. كطهارة المستحاضة.  
 وأولى.

فلو تيمم وقت الصبح: بطل بطلوع الشمس. وكذا: لو تيمم بعد  
 الشروق: بطل بالزوال. **(ك) ما لو تيمم (لطرف، و) صلاة**  
**(جنازة<sup>(٢)</sup>)، وناقلة، ونحوها) كسجود شكر.**

**(و) كذا: لو تيمم عن (نجاسة) بدن، فيتطل بخروج الوقت<sup>(٣)</sup>؛**  
 لانتهاؤ مدته، كمسح الخف.

- (١) وعنه: لا يطل بخروج الوقت، فيصلي به إلى حدنه. احتاره أبو  
 محمد الحوزي، واشبح تقي الدين، وهو قول أبي حنيفة.  
 (٢) ويصل تيممه للجنازة بخروج الوقت الذي تيمم فيه.  
 (٣) قوله: **(بخروج الوقت) أي: الذي تيمم فيه، لأن طهرته انتهت**  
 بانتهاء وقتها، فبطت.

(فائدة): لو تيمم لحارة، ثم حيء أخرى، فإن كان بينهما وقت  
 يمكنه التيمم، لم يصل عليها حتى يتيمم لها، ولا صلى، كما ذكره  
 في «المبدع»<sup>[١]</sup>. (دنوشي).

فَإِنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ: نَطَلْتُ، (مَا لَمْ يَكُنْ فِي صَلَاةٍ جُمُعَةٍ<sup>(١)</sup>) فَلَا تَبْطُلُ إِذَا خَرَجَ وَقْتُهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تُقْضَى.

(أَوْ) مَا لَمْ (يَبْوَ الْجَمْعُ فِي وَقْتٍ ثَانِيَةٍ) مَنْ يُبَاحُ لَهُ. فَإِنْ نَوَّاهُ، ثُمَّ تَيَمَّمَ فِي وَقْتِ الْأُولَى لَهَا، أَوْ لِفَائِتَةٍ: لَمْ تَبْطُلْ بِخُرُوجِهِ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الْجَمْعِ صَيَّرَتْ الْوَقْتَيْنِ كَالْوَقْتِ الْوَاحِدِ<sup>(٢)</sup>.

(و) تَبْطُلُ أَيْضًا: (بِوُجُودِ مَاءٍ) مَقْدُورٍ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ لَا صَرَرٍ. عَلَى مَا مَرَّ. قَالَ فِي «الْمَرْوَعِ»: ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ جَمَاعًا<sup>(٣)</sup>.

(١) قَوْلُهُ: (فِي صَلَاةٍ جُمُعَةٍ)؛ شَلَا بِلَزْمِ عَلَيْهِ قُوَّةُ الْحُمَةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُقْضَى، وَلَوْ كَانَ التَّيَمُّمُ زَائِدًا عَلَى الْعَدَدِ الْمَعْتَرِ. وَهَلْ إِذَا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهَا يَبْطُلُ تَيَمُّمُهُ، أَوْ لَا؟ تَوَقَّفَ فِيهِ مَصُورٌ، ثُمَّ اسْتَظْهَرَ الْبَطْلَانَ.

وَهَلْ إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ، وَهُوَ فِي صَلَاةٍ ائْتَدَى بِبَطْلِ تَيَمُّمِهِ، أَوْ لَا يَبْطُلُ؛ فَيَأْسَأُ عَلَى مَا هُنَا؟ الظَّاهِرُ: أَنَّهُ يَبْطُلُ. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: بِأَنَّ الْعِيدَ يُمْكِنُ إِعَادَتُهَا فِي الْحُمَةِ، بِخِلَافِ الْجُمُعَةِ، وَإِنْ كَانَتِ الْحُمَةُ لَهَا بَدَلٌ.

(٢) قَوْلُهُ: (كَالْوَقْتِ الْوَاحِدِ) وَهَذَا بِخِلَافِ حَمْعِ ائْتَدَى، فَإِنْ تَيَمَّمَ تَبْطُلُ بِخُرُوجِ وَقْتِ الْأُولَى. وَافْرَقَ سَهْمًا ظَاهِرًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَطْلَبْنَا تَيَمُّمَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى بِخُرُوجِ وَقْتِ الْأُولَى، كَانَ فِيهِ تَحْجِيرٌ عَلَيْهِ، بِخِلَافِهِ فِي الثَّانِيَةِ، فَإِنَّهُ قَدْ فَعَلَ مَا تَيَمَّمَ لِأَجْلِهِ. (م خ)

(٣) قَوْلُهُ: (ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ جَمَاعًا) مَرَادُهُمْ: إِذَا وَجَدَهُ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ، وَأَمَّا

ولو اندَفَقَ أَوْ كَانَ قَلِيلًا: فَيَسْتَعْمِلُهُ، ثُمَّ يَتَيَمَّمُ سَاقِي.

(و) يَبْطُلُ أَيْضًا: بِـ(زَوَالِ مُبِيحٍ) كِبْرٍ مَرَضٍ أَوْ جُرْحٍ يَتِمُّ لَهُ؛ لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ، فَرَأَى بَزَوَائِهَا.

(و) يَبْطُلُ أَيْضًا: بِـ(مُبْطِلٍ مَا يَتِمُّ لَهُ) مِنَ الطَّهَارَتَيْنِ، فَيَبْطُلُ تَيَمُّمُهُ عَنْ وُضُوئِهِ مَا يُضِيئُهُ مِنْ نَوْمٍ وَنَحْوِهِ، وَعَنْ غُشْيٍ بِمَا يَقْضِيهِ، كَخُرُوجِ مَنِيٍّ بِلَذَّةٍ.

ولو تَيَمَّمَهُ لِلحَدَثِ وَالْجَنَابَةِ تَيَمَّمًا وَاحِدًا، ثُمَّ خَرَجَ مِنْهُ رِيحٌ مَثَلًا: بَطُلَ تَيَمُّمُهُ لِلحَدَثِ، وَبَقِيَ لِلْجَنَابَةِ بِحَالِهِ.

(و) يَبْطُلُ أَيْضًا: بِـ(خَلْعٍ مَا يُمَسَّحُ<sup>(١)</sup>) كَخُفٍّ وَعِمَامَةٍ وَجَبِيْرَةٍ لُبِسَتْ عَلَى طَهَارَةٍ مَاءٍ، (إِنْ تَيَمَّمُ) بَعْدَ حَدِيثِهِ (وَهُوَ عَلَيْهِ)، سَوَاءً مَسَّحَهُ قَبْلَ ذَلِكَ، أَوْ لَا؛ لِإِقْيَامِ تَيَمُّمِهِ مَقَامَ وُضُوئِهِ، وَهُوَ يَبْطُلُ بِخَلْعِ ذَلِكَ، فَكَذَا مَا قَامَ مَقَامَهُ. وَالتَّيَمُّمُ وَإِنْ اخْتَصَّ بَعْضُوهِنَّ صُورَةً، فَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَرْبَعَةِ حُكْمًا. وَكَذَا: لَوْ انْقَصَتْ مُدَّةُ مَسْحٍ.

(وَالَا) يَبْطُلُ تَيَمُّمُ (عَنْ خِيَصٍ، أَوْ نَقَاسٍ، بِخَدَثٍ غَيْرِهِمَا)

إِذَا وَجَدَهُ فِي الصَّلَاةِ فَفَهُ حَلَاْفٌ مَشْهُورٌ؛ فَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، وَرَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ: عَدَمُ الْبَصْلَانِ.

(١) قَوْلُهُ: (وَيَبْطُلُ بِخَلْعٍ مَا يُمَسَّحُ) هُوَ مِنْ مَفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ، وَاخْتَارَ الْحَوْفَقُ، وَالشَّارِحُ، وَالتَّيْخُ تَقِي الدِّينِ: لَا يَبْصُلُ بِذَلِكَ.



كَجَمَاعٍ وَإِنْ زَالِ، كَانُغْسِلَ لُهُمَا<sup>(١)</sup>. وَالْوُطْءُ وَنَحْوُهُ يُوجِبُ حَدَثَ الْجَنَابَةِ.

(وَأِنْ وَجَدَ الْمَاءَ<sup>(٢)</sup>) مَنْ تَيَمَّمَ لَعَدَمِهِ، (فِي صَلَاةٍ، أَوْ طَوَافٍ: بَطَلًا<sup>(٣)</sup>)؛ لِبَطْلَانِ صَهَارِيَه. فَيَتَوَضَّأُ أَوْ يَغْتَسِلُ، وَيَتَدَيُّ الصَّلَاةَ أَوْ الطَّوَافَ.

(١) قوله. (لَا عَنْ حَيْضٍ أَوْ نَعَاسٍ.. إلخ) فلو تَيَمَّمت بعد طُهرها من حَيْضٍ هـ، ثم أَجَسَتْ، فله الوُطْءُ؛ لبقاء حكم تَيَمُّمِ الحَيْضِ، والوُطْءُ إنما يوجبُ حَدَثَ الْجَنَابَةِ.

(٢) قوله: (وَأِنْ وَجَدَ الْمَاءَ) يس هذا مناقضاً لما مضى فيما سبق «لا في صلاة»؛ لَأَنَّ نِكَ مَفْرُوضَةً في حال رَوِيَّةٍ مَا يُشَكُّ مَعَهُ في وجود الماء، وقد يوحد الماء وقد لا يوحد، وهذه مفروضة في حال وجود الماء تحقيقاً. وفرق بينهما. (م خ)<sup>[١]</sup>.

قال في «الإصاف»<sup>١٢</sup>: ومن صلى في الوقت تيمم، ثم وجد الماء بعد فراغه، لم يستحب له الإعادة، على الصحيح من المذهب.

(٣) قوله. (فِي صَلَاةٍ، أَوْ طَوَافٍ، بَطَلًا) عمومُهُ يَشْمَلُ الْجُمُعَةَ، وَلَعَلَّه مَرْدٌ. وَيَفْرُقُ بَيْنَ مَا هَا وَمَا تَقَدَّمَ، فِيمَا إِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ وَهُوَ فِي صَلَاةٍ، وَاسْتَشَا الْجُمُعَةَ، وَقَدْ يُؤْخَذُ الْفَرْقُ مِنْ تَعْلِيلِهِمْ؛ حَيْثُ قَالُوا هُنَاكَ «لَأَنَّهَا لَا تُفْضَى»، يَعْنِي وَأَمَّا هَا: فَالْوَقْتُ بَاقٍ، فَيُمْكِنُ

[١] «حاشية الحلوتى» (١/١٦٤).

[٢] «الإصاف» (٢/٢٤٥).

(وإن) تَيَمَّمَ لَعَدَمِ الْمَاءِ، ثُمَّ وَجَدَهُ بَعْدَ أَنْ (انْقَضِيَ) أَي: الصَّلَاةُ وَالطُّوَافُ: (لَمْ تَجِبْ إِعَادَتُهُمَا)، وَلَوْ لَمْ يَخْرُجِ الْوَقْتُ. وَاحْتَجَّ أَحْمَدُ بِأَنَّ الْمَرْءَ عَمَرَ تَيَمَّمَ وَهُوَ يَرَى ثُبُوتَ الْمَدِينَةِ، فَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَدِينَةَ وَاسْتَمْسَ مُرْتَفِعَةً، فَلَمْ يُعِدِّ. وَلَئِنَّهُ أَدَّى قَرْضَهُ كَمَا أُمِرَ، فَمِنْ تَلَزَمُهُ إِعَادَةٌ، كَمَا لَوْ وَجَدَهُ بَعْدَ الْوَقْتِ.

(و) إِنْ تَيَمَّمَ حُتْبٌ لَعَدَمِ مَاءٍ، ثُمَّ وَجَدَهُ (فِي قِرَاءَةٍ، وَوُطْءٍ، وَنَحْوِهِمَا) كَلْبِثَ بِمَسْجِدِهِ: (يَجِبُ التَّرْكَ) أَي: تَرَكَ قِرَاءَةً، وَوُطْءًا، وَنَحْوَهُمَا؛ بِطُلَاثٍ تَيَمَّمَهُ. وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اصْصَعِيدُ الطُّيْبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سَنِينَ، فَإِذَا وَجَدَتْ الْمَاءَ فَأَمْسَهُ جِلْدَكَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّنَسَائِيُّ<sup>[١]</sup>.

(وَيُغَسَّلُ مِيتٌ) يُمَّمُ لَعَدَمِ مَاءٍ، (وَلَوْ صَلَّى عَلَيْهِ) وَلَمْ يُدْفَنْ حَتَّى وَجَدَ الْمَاءَ، (وَتَعَادَ) الصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَلَوْ بَتَيَّمَّ، وَالْأَوَّلَى يُوضُوءُ. (وَسُنَّ لِعَالِمٍ) وَجُودَ مَاءٍ، (و) لِرَجُلٍ وَخُذَ مَاءٍ، أَوْ مُسْتَوٍ عِنْدَهُ الْأَمْرَانِ) أَي: وَجُودُهُ وَعَدَمُهُ: (تَأْخِيرُ التَّيَمُّمِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ

تَدَارِكُهَا بِأَن يَتَضَهَّرَ، وَيَدْرِكُ الْجُمُعَةَ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْعَدَدِ لِمُعْتَبَرٍ. وَلَا يَسْتَأْنِفُوا حَمِيْعًا؛ لِبَطْلَانِ صَلَاتِهِمْ بِبَطْلَانِ صَلَاتِهِ. فَتَدْبِيرُ. (م ح)<sup>[٢]</sup>.

[١] أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٢)، وَالتَّنَسَائِيُّ (٣٢١). وَتَقْدِيمُ (ص ٣٨٤).

[٢] «حاشية الحلوتى» (١/١٦٤).

**المُخْتَارُ**؛ لِقَوْلِ عِيٍّ فِي الْحُثْبِ: **يَتْلُوهُ**<sup>(١)</sup> مَا تَيْنُهُ وَبَيْنَ آخِرِ الْوَقْتِ، فَإِنْ وَجَدَ الْمَاءَ، وَإِلَّا تَيَمَّمَ.

فَإِنْ تَيَمَّمَ وَصَلَّى: أَجَرَاهُ، وَلَوْ وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدُ، كَمَنْ صَلَّى غُرِيَانًا، ثُمَّ قَدِرَ عَلَى الشُّتْرَةِ، أَوْ مَرَضٍ حَالِشًا، ثُمَّ قَدِرَ عَلَى قِيَامٍ.

**(وَصِفَتُهُ)** أَيِ: التَّيْمُمِ: **(أَنْ يَنْوِيَ)** اسْتِبَاحَةَ فَرْضِ الصَّلَاةِ أَوْ نَحْوِهِ، مِنْ حَدِيثِ أَصْغَرَ أَوْ نَحْوِهِ. **(ثُمَّ يُسَمِّي)** وَحَوَّيًّا، **(وَيَضْرِبُ التُّرَابَ بِيَدَيْهِ، مُفَرِّجَتِي الْأَصَابِعِ)** لِيَصِلَ التُّرَابُ إِلَى مَا بَيْنَهَا، وَيَتَرَعَّ نَحْوَ خَاتَمِ. **(صَرْنَةً)** وَاجِدَةً.

فَإِنْ كَانَ التُّرَابُ عَامًّا، فَوَضَعَ يَدَيْهِ بِلَا ضَرْبٍ، فَعَلِقَ بِهِمَا: كَفَى. وَبُكَرُهُ نَفْحُ التُّرَابِ<sup>(٢)</sup> إِنْ كَانَ قَلِيلًا. فَإِنْ ذَهَبَ بِهِ. أَعَادَ الضَّرْبَ. ثُمَّ **(يَمْسَحُ وَجْهَهُ)** جَمِيعَهُ، فَإِنْ بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ لَمْ يَصِلِ التُّرَابُ إِلَيْهِ: أَمَرَ يَدَهُ عَلَيْهِ، إِنْ لَمْ يَفْصِلْ رَاحَتَهُ. وَإِنْ فَصَلَهَا: فَإِنْ بَقِيَ عَلَيْهَا غُبَارٌ، حَارَ أَيْضًا الْمَسْحُ بِهَا، وَإِلَّا صَرَبَ صَرْنَةً أُخْرَى.

**(يَبْتَاطِنُ أَصَابِعَهُ. وَ)** يَمْسَحُ ظَاهِرَ **(كَفِّهِ بِرَاحَتَيْهِ)**<sup>(٣)</sup>؛ لِحَدِيثِ عُمَارَ، وَتَقَدَّمَ<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: **(يَتْلُوهُ)** أَيِ: يَمْكُثُ وَيَنْتَظِرُ.

(٢) أَيِ: الَّذِي يَعْلُقُ فِي يَدَيْهِ، مَا لَمْ يَكُنْ كَثِيرًا، هَلَا يَكْرَهُ نَفْحَهُ. (تَقْرِيرٌ).

(٣) قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ»: لَوْ مَسَحَ وَجْهَهُ بِيَمِينِهِ، وَبِيَمِينِهِ بِيَسَارِهِ، أَوْ عَكْسًا؛

قَالَ الْأَثَرُ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: التَّيْمُّ ضَرْبَةٌ وَاحِدَةٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ،  
لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ، وَمَنْ قَالَ: ضَرْبَتَيْنِ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ زَادَهُ. انْتَهَى.  
فَإِنْ قَبْلَ: فَقَدْ قَبِلَ فِي حَدِيثِ عُمَارٍ لَفْظُ: «إِلَى ابِمَرْفَقَيْنِ»، فَتَكُونُ  
مُفَسَّرَةً لِلْمُرَادِ بِالْكَفَّيْنِ؟  
أُجِبْتُ: بِأَنَّهُ لَا يُعْوَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، إِنَّمَا رَوَاهُ سَلَمَةُ<sup>(١)</sup>،  
وَشَكَّ فِيهِ<sup>(٢)</sup>. ذَكَرَهُ النَّسَائِيُّ<sup>(٣)</sup>، مَعَ أَنَّهُ قَدْ أَكْبَرَ عَلَيْهِ، وَحَالَفَ بِهِ سَائِرُ  
الرَّوَاهِ التَّفَقَّاتِ.

بأن مسح وجهه ويساره، ويساره يمينه<sup>[٢]</sup>.  
قال في «حاشية الإقناع»<sup>[٣]</sup>: لَكُنْ فِي كِلْتَا الصُّورَتَيْنِ ضَهْرُ الْكَفِّ  
الْمَمْسُوحِ بِهَا الْأُخْرَى، يَحْتَاجُ إِلَى مَسْحٍ بِثَرَابٍ. فَلْيُنَاقِلْ.  
(١) أَي: ابْنُ كَهِيلٍ<sup>[٤]</sup>.  
(٢) قَوْلُهُ: (إِنَّمَا رَوَاهُ سَلَمَةُ، وَشَكَّ فِيهِ) قَالَ شُعْبَةُ: كَادَ سَلَمَةُ يَقُولُ:  
أَوَّحَهُ وَالْكَفَّيْنِ وَالذَّرَاعَيْنِ. فَقَالَ مَنْصُورٌ: انْظُرْ مَا نَقَوْا، فَإِنَّهُ لَا يَذْكُرُ  
الذَّرَاعَيْنِ غَيْرُكَ. وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ: فَشَكَ سَلَمَةُ، فَقَالَ: لَا أُدْرِي  
ذَكَرَ الذَّرَاعَيْنِ، أَمْ لَا<sup>[٥]</sup>.

[١] انسائي (٣١١، ٣١٨)  
[٢] تمته. «وَحَسَّ أَصَابِعُهُمَا فِيهِمَا صَحَّ». وَأَصْر: «كَشَفَ الْفَضَاءَ» (٤٢٣/١).  
[٣] «حَوَاشِي الْإِقْنَاعِ» (١٣٤/١).  
[٤] انْتَعَلِقَ لَيْسَ فِي (أ).  
[٥] انْظُرْ: «السَّنَنُ لَكُرَى» سَبِيهَقِي (٢١٠/١)، «سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ» (٣٢٥). «الْكُرَى  
لِنَسَائِي» (٣٠٥)، «الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ الْكُبْرَى» لِلْأَشْبَلِيِّ (٥٤٢/١).

وَأَسْتَحَبَّ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ ضَرْتَيْنِ، ضَرْتَةً لَوَجْهِهِ، وَأُخْرَى لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ.

(وَأِنْ لَذَلْ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ فِيهِ وَفِيمَا بَعْدَهُ، (مَاءً) لِأَوَّلَى جَمَاعَةٍ، (أَوْ تُذِرْ) مَاءً لِأَوَّلَى جَمَاعَةٍ، (أَوْ وَقَفْ) مَاءً عَنِ أَوَّلَى جَمَاعَةٍ، (أَوْ وَصِي بِمَاءٍ لِأَوَّلَى جَمَاعَةٍ: قُدِّمَ) بِهِ مِنْهُمْ (غَسْلُ طَيْبٍ مُحْرَمٍ)؛ لِأَنَّ تَأْخِيرَ غَسْلِهِ بِلَا عُذْرٍ يُوجِبُ الْفِدْيَةَ<sup>(١)</sup>.

(ف) إِنْ فَضَلَ مِنْهُ شَيْءٌ: قُدِّمَ غَسْلُ (نَجَاسَةِ ثَوْبٍ)؛ لَوْجُوبِ إِعَادَةِ الصَّلَاةِ فِيهِ عَلَى عَادِمٍ غَيْرِهِ.

(ف) إِنْ فَضَلَ شَيْءٌ: قُدِّمَ غَسْلُ نَجَاسَةِ (بُقْعَةٍ) تَعَذَّرَتْ الصَّلَاةُ فِي غَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ تَجِبْ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ فِيهَا، لَا يَصِحُّ التَّيَمُّمُ لَهَا. (ف) إِنْ فَضَلَ شَيْءٌ: قُدِّمَ غَسْلُ نَجَاسَةِ (بَدَنِ)<sup>(٢)</sup>، لِاحْتِلَافِ

(١) وَفَلَ الشَّيْخُ مَنْصُورٌ<sup>[١]</sup> فِي «بَابِ اِعْدِيَةِ» عَنْ «الْإِنْصَافِ»، مَا بَصُّهُ: فَإِنْ كَانَ الْمَاءُ لَا يَكْفِي الْوُضُوءَ وَغَسَلَهُ، غَسَلَ بِهِ الطَّيِّبَ، وَتَيَمَّمَ لِحَدِّثٍ؛ لِأَنَّ الْوُضُوءَ بَدَلًا، وَمَحَلُّ هَذَا: مَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى قَطْعِ الرَّائِحَةِ بِغَيْرِ أَسَاءٍ، فَإِنْ قَسَرَ، فَعَلَّ، وَتَوَضَّأَ بِالْمَاءِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ قَطْعُهَا.

(٢) قَوْلُهُ: (نَجَاسَةُ بَدَنِ) قَالَ فِي «الْمُبْدَعِ»<sup>[٢]</sup>: تُقَدِّمُ نَجَاسَةَ يَدَيْهِ عَلَى نَجَاسَةِ السَّبِيلَيْنِ.

[١] «إِرْشَادُ أَوَّلَى النَّهْيِ» (٥٢٩/١).

[٢] فِي الْأَصْلِ، (٢): «لِعُرْوَةٍ»، وَبَصْرٌ: «لِمُبْدَعٍ» (٢٠٣، ١)، «كَشَافُ الْمُبْدَعِ» (١).

المعلماء في صحة التيمم لها، بخلاف حديث.

(ف) إِنْ فَضَلَ عَنْهَا شَيْءٌ: قُدِّمَ **(مِيَّتٌ)** فَيُغَسَّلُ بِهِ، لِأَنَّ غَسْلَهُ خَاتِمَةُ طَهَارَتِهِ، وَالْأَحْبَاءُ يَرْجِعُونَ إِلَى الْمَاءِ فَيَتَغَسَّلُونَ.

(ف) إِنْ فَضَلَ شَيْءٌ: قُدِّمَتْ بِهِ **(حَائِضٌ)** انْقَطَعَ دُمُهَا، لِعُسْلِهَا مِنَ الْحَيْضِ؛ لِأَنَّهُ أَغْلَظُ مِنَ الْجَنَابَةِ.

(ف) إِنْ فَضَلَ شَيْءٌ: قُدِّمَ بِهِ **(جُبٌّ)**؛ لِأَنَّ الْجَنَابَةَ أَغْلَظُ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَصْعَرِ، وَأَيْضًا يَسْتَفِيدُ بِهِ الْجُبُّ مَا لَا يَسْتَفِيدُهُ الْمُحَدِّثُ بِهِ.

(ف) إِنْ فَضَلَ شَيْءٌ: تَوَضَّأَ بِهِ **(مُحَدِّثٌ، إِلَّا إِنْ كَفَاهُ)** أَيِ الْمُحَدِّثِ - الْمَاءِ لِلْوُضُوءِ **(وَحْدَهُ)** أَيِ: دُونَ الْجُبِّ؛ بَأَن كَانَ لَا يَكْفِيهِ لِعُسْلِهِ، **(فَيُقَدِّمُ)** بِهِ الْمُحَدِّثُ **(عَلَى جُبٍّ)**؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَهُ فِي طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ أَوْلَى مِنْ اسْتِعْمَالِهِ فِي بَعْضِ طَهَارَةٍ. فَإِنْ لَمْ يَكْفِ كُلًّا مِنْهُمَا: قُدِّمَ بِهِ جُبٌّ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَفِيدُ بِهِ تَطْهِيرَ نَعَضِ أَعْضَائِهِ.

**(وَيُقَرَّعُ مَعَ التَّسَاوِي)**، كَحَائِضَيْنِ فَأَكْثَرَ، وَمُحَدِّثَيْنِ فَأَكْثَرَ، وَالْمَاءُ لَا يَكْفِي إِلَّا أَحَدَهُمَا؛ لِعَدَمِ الْمَرَّحِجِ، فَمَنْ قَرَعَ رَفِيقَهُ: رَخَعَ بِالْقُرْعَةِ.

**(وَإِنْ تَطَهَّرَ بِهِ)** أَيِ: الْمَاءِ الْمَذْكُورِ **(غَيْرِ الْأَوَّلِيِّ)** بِهِ، كَمُحَدِّثٍ

قال «م ص»: يعني: إذا كان الاستجمارُ يكفي فيهما.

مَعَ ذِي نَحْسٍ: (أَسَاءَ)؛ فَعَلَهُ مَا لَيْسَ لَهُ. (وَصَحَّتْ طَهَارَتُهُ<sup>(١)</sup>)؛ لِأَنَّ  
الْأُولَى لَمْ يَمْلِكْهُ بِكَوْبِهِ أُولَى، وَإِنَّمَا رُجِّحَ لِشِدَّةِ حَاجَتِهِ.  
وَإِنْ كَانَ مَلَكًا لِأَحَدِهِمْ: تَعَيَّنَ لَهُ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُؤْتَرَ بِهِ<sup>(٢)</sup>، وَلَوْ  
أَبَاهُ.

وَإِنْ كَانَ مُسْتَرْكًا: تَطَهَّرَ كُلُّ بَنَصِيْبِهِ مِنْهُ، ثُمَّ تَيَمَّمَ لِلْبَاقِي.  
وَإِنْ كَانَ لِمَيِّبٍ: غُسِّلَ بِهِ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِوَارِثِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
حَاضِرًا: فَلِلْحَاضِرِ أَخَذَهُ لِلطَّهَارَةِ بِتَمَنِيهِ فِي مَوْضِعِهِ.

(١) قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَطَهَّرَ غَيْرُ الْأُولَى بِهِ، أَسَاءَ، وَصَحَّتْ) قَالَ فِي  
«الْأَحْتِيَاطِ»<sup>[١]</sup>. وَلَوْ نَدَلَ الْمَاءُ لِلْأُولَى مِنْ حَيٍّ وَمَيِّبٍ؛ فَلَمِيتُ  
أُولَى، وَوُجِدَ الْحَيُّ عَلَيْهِ نَحَاسَةً، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. وَاحْتَارَ أُنْثَى  
الْبَرَكَاتِ.

قَالَ<sup>[٢]</sup> أَبُو الْعَبَّاسِ: وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي الْمَاءِ الْمَشْتَرَكِ أَيْضًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ  
مَا نُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ؛ لِأَنَّهُ أُولَى مِنَ التَّيْمَمِ<sup>[٣]</sup>.

(٢) قَوْلُهُ: (وَلَوْ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُؤْتَرَ غَيْرُهُ بِهِ) قَالَ فِي «الْإِهْدَى»: لَا يَمْتَنِعُ أَنْ  
يُؤْتَرَ بِالْمَاءِ مَنْ يَتَوَضَّأُ بِهِ، وَيَتَيَمَّمُ هُوَ<sup>[٤]</sup>.

[١] «الْأَحْتِيَاطِ» ص (٢٢).

[٢] فِي الْأَصْلِ، (أ)؛ «قَالَ». وَالتَّصْوِيبُ مِنَ «الْأَحْتِيَاطِ».

[٣] سَقَطَتْ: «مَنْ التَّيْمَمِ» مِنْ (أ).

[٤] سَقَطَتْ: «هُوَ» مِنْ (أ)، وَانْظُرْ: «الْإِنْصَافُ» (٢/٢٧٢).

(وَالثَّوْبُ) الْمَبْدُولُ الْحَيُّ وَمَيِّتٌ بِحَتَّاحِيَّةٍ: (يُصَلِّي فِيهِ) الْحَيُّ<sup>(١)</sup>  
(ثُمَّ يُكْفَنُ بِهِ) الْمَيِّتُ؛ جَمْعًا بَيْنَ الْمَصْلَحَتَيْنِ.  
وَإِنْ احتَاجَ حَيٌّ لِكَفْنٍ مَيِّتٍ، لَنَحْوِ تَزَوُّدٍ: قُدِّمَ الْحَيُّ عَلَيْهِ. وَيُصَلِّي  
عَلَيْهِ عَادِمٌ اسْتِزْرَاءً غُرْبَانًا، لَا فِي إِحْدَى لِإِفَاقَتَيْهِ.

(١) قوله: (يُصَلِّي فِيهِ الْحَيُّ) أي: الفرض.





## (باب إزالة النجاسة الحكمية)

أي: طارئة على عيب طاهرة. وذكر فيه أيضًا: النجاسات، وما يُعفى عنه منها، وما يتعلق بذلك.

(يَشْتَرِطُ لِمَنْ تَطْهَرُ (كُلُّ مُتَنَجِّسٍ، حَتَّى أَسْفَلَ خُفٍّ. و) أَسْفَلَ (حِذَاءٍ<sup>(١)</sup>) بِالْمَدِّ، وَكَسْرِ الْمَهْمَلَةِ أَوَّلُهُ،.....)

## باب إزالة النجاسة

إنَّما قَدَّمُوا باب إزالة النجاسة على باب الحيض والنفاس، مع أنَّهما من موجبات غسل، فلهما تعلُّق بما قلُّ، من صهارة الحدث، وهما لا يقطعون الظير عن ضيره، إلا للثبوت: أن إزالة النجاسة واجبة على الذكر والأنثى، والصهارة من الحيض والنفاس خاصة بالأنثى، وما كان مشتركاً بينهما الأعياء به أشدُّ مما هو مخصَّص بالأنثى. وهذه المكنة أولى من تعيين الشيخ «م ص». قاله (م خ)

(١) قوله: (حتى أسفل خفٍّ وحذاء) وعن أحمد: يجرى ذلك أسفل الحفِّ والحذاء، قال في «الفروع»: وهي طهر، احتارها جماعة. قال في «الإصاف»: منهم المصنِّف، والمحد، وابن عبدوس، والشيخ تقي الدين. وجزم به في «الوجيز» وغيرهم<sup>[١]</sup>.

قال في «الإصاف»<sup>[٢]</sup>: فعلى القول بأنَّه بحرئ الدلك، لا يطره

[١] «الإصاف» (٣١٣/٢).

[٢] «الإصاف» (٣١٤/٢، ٣١٦).

أي: نَعْلٍ<sup>(١)</sup>. (و) حَتَّى (ذِيلَ امْرَأَةٍ: سَبْعُ غَسَلَاتٍ): لِمُتَّوَمٍ حَدِيثِ  
ابْنِ عُمرَ: أُمِرْنَا بِغَسْلِ الْأَسْجَاسِ سَبْعًا<sup>(٢)</sup><sup>[١]</sup>. فَيُصَرَّفُ إِلَى أَمْرِهِ عَلَيْهِ

ذلك، بل هو معفو عنه على الصحيح من المذهب.. إلى أن قال:  
وعنه: يَصْهَرُ. قال في «الفروع»: اختاره جماعة. قال في  
«الإيضاح»: قلت: منهم ابن حامد. وحزم به في «المؤد»،  
و«المسح»، وقدمه في «لغات». وأصقهما في «الكافي»،  
و«الشرح».

ونقل إسماعيل بن سعيد، عن أحمد في ديل المرأة: يطهرُ بمروره على  
ظاهرِ يُزِيلُهَا. اختاره الشيخ تقي الدين، وصاحب «لغات».

(١) يَسِيرُ النَحَاسَةَ إِذْ كَانَ عَلَى أَسْفَلِ الْخَفِّ وَالْحَذَاءِ. بَعْدَ ذَلِكَ، يُعْفَى  
عنه، على القول بنحاسته، وقطع به الأصحاب.

(٢) قوله: (سَبْعًا) نقله واختاره الأكثر. وعنه: ثلاثاً. اختاره في «العمدة».  
وعنه: المعنَى رَوْلُ الْعَيْنِ بِمَكَائِزِهَا. اختاره في «لمعي»، و«الطريق  
الأقرب»<sup>[٢]</sup>. (هروغ)<sup>[٣]</sup>.

[واحتج الإمام على اعتبار السبع في انجاسة، بما روي في  
الكلب]<sup>[٤]</sup>.

[١] لم أجده بهذا اللفظ، وانظر «إرواء الغليل» (١٦٣).

[٢] في الأصل، (أ): «وهو اختيار الأكثر». والتصويب من «الفروع».

[٣] «لعمدة» (٣١٧/١).

[٤] وضعت هذه العبارة مأخوذة في الأصل، (أ) عند قوله: «ولا تنهر سكين سفيها»  
فناسب تقديمها هنا.

السَّلَامُ. وَقِيَاسًا عَلَى نَجَاسَةِ كَلْبٍ. وَقِيَاسٌ أَسْفَلَ أَخْفَ وَالْجِذَاءُ عَلَى الرَّجُلِ، وَذِيلُ الْمَرْأَةِ عَلَى بَقِيَّةِ ثَوْبِهَا.  
وَيُعْتَبَرُ فِي كُلِّ غَسَلَةٍ: أَنْ تَسْتَوِعِبَ الْمَحَلَّ. وَيُحْسَنُ الْعَدُّ مِنْ أَوَّلِ غَسَلَةٍ.

فَيَجْرِي (إِنْ أَنْقَتَ) الشُّعْ غَسَلَاتِ النَّجَاسَةِ، (وَالْأَيُّ)؛ بَأَنْ لَمْ تَمُتْ بِهَا (ف) يَزِيدُ عَلَى السَّبْعِ (حَتَّى تَنْقِيَ) النَّجَاسَةَ.  
(بِمَاءٍ طَهُورٍ) أَيُّ: يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ كُلُّ غَسَلَةٍ مِنْ سَبْعِ بِمَاءٍ طَهُورٍ؛ بِحَدِيثِ أَسْمَاءَ، قَالَتْ: حَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: إِحْدَانَا يُصِيبُ ثَوْبُهَا مِنْ دَمِ الْخَيْضَةِ، كَيْفَ تَصْنَعُ؟ قَالَ: «تَحْتُهُ»<sup>(١)</sup>.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup> عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، قَالَ: كَانَ عَسَلُ الثَّوْبِ مِنَ النَّجَاسَةِ سَبْعَ مَرَّاتٍ، فَمَنْ يَزِلْ أَسِي ﷺ يَسْأَلُ حَتَّى جُعِلَ الْغَسْلُ مِنَ الْبُحْبُوحَةِ مَرَّةً.

واعتبارُ سبعِ الغَسَلَاتِ، فِي غَيْرِ نَجَاسَةِ الْكُذْبِ وَالْحَنْزِيرِ، مِنْ مَفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ. وَعَنْ أَحْمَدَ: الْوَاجِبُ مَكَائِدُ النَّجَاسَةِ بِأَسْمَاءَ، مِنْ غَيْرِ عَدَدٍ، وَاحْتَارَ ذَلِكَ الْمَوْفِقُ، وَالشَّارِحُ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ.

(١) احْتُ: أَنْ يُحَكَّ بِطَرَفِ حَجَرٍ أَوْ عُودٍ. وَالْقَرَضُ: أَنْ يُدْنِكَ بِأَطْرَافِ الْأَصَابِعِ وَالْأَظْفَارِ ذِكًا شَدِيدًا. كَذَا فِي «الْمُصْبَاحِ».

قَالَ الْأَرْهَرِيُّ: الْحَتُّ: أَنْ يُحَكَّ بِطَرَفِ حَجَرٍ أَوْ عُودٍ وَالْقَرَضُ: أَنْ

[١] أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٤٧)، وَضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ.

ثُمَّ تَقْرُضُهُ<sup>(١)</sup> بِالماءِ، ثُمَّ تَنْصُحُهُ، ثُمَّ تُصْبِي فِيهِ». متفق عليه<sup>[١]</sup>. وَأَمَرَ  
بَصَبِ ذُنُوبٍ مِنْ مَاءٍ، فَأَهْرِيْقَ عَلَى بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ<sup>[٢]</sup>. وَلَا تُنْهَئُ طَهَارَةَ  
مُسْتَرْطَةً، فَأَشْتَهَتْ طَهَارَةَ الْحَدِيثِ.

فَإِنْ كَانَتْ إِحْدَى الْعَسَلَاتِ بِغَيْرِ مَاءٍ طَهُورٍ: لَمْ يُعْتَدَ بِهَا.  
(مَعَ حَتٍّ، وَقَرْصٍ) لِمَحَلِّ التَّجَاسَةِ. وَهُوَ بِالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ: ذَلِكَ  
بِأَطْرَافِ الْأَصَابِعِ وَالْأَطْفَارِ مَعَ صَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ. (لِحَاجَةٍ) إِلَى ذَلِكَ،  
وَلَوْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ، (إِنْ لَمْ يَنْضُرَّرِ الْمَحَلُّ) بِالْحَتِّ أَوْ الْقَرْصِ، فَيَسْقُطُ.  
(و) مَعَ (عَصْرِ مَعَ إِمْكَانٍ) الْعَصْرِ، (فِيمَا تَشْرَبُ) التَّحَاسَةُ،  
بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ، بِحَيْثُ لَا يَحَافُ فَسَادَهُ (كُلُّ مَرَّةٍ) مِنَ الشَّيْءِ

يُذَلِّكُ بِأَطْرَافِ الْأَصَابِعِ وَالْأَطْفَارِ ذَلِكَ شَدِيدًا، وَيُصَبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ  
حَتَّى تَزُولَ غَيْثُهُ وَأَثَرُهُ. (خَطَهُ)<sup>[٣]</sup>.

(١) بِسَكُونِ الْقَافِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ، وَبِصَمِّ التَّاءِ. وَيَفْتَحِ الْقَافُ، وَكَسْرِ الرَّاءِ  
مَشْدُودًا: نَقْطَعُهُ بِالأَصَابِعِ مَعَ الْمَاءِ. وَ«تَنْصُحُهُ»: كَعَسَلِهِ؛ لِيَتَحَلَّلَ.  
(ح ش عمدة)<sup>[٤]</sup>.

قَالَ الْأَرْهَرِيُّ<sup>[٥]</sup>: «الْحَتُّ»: أَنْ يَحْكُ بِظُرْفِ حَجَرٍ أَوْ عَوْدٍ.

[١] أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٢٧)، وَمُسْلِمٌ (٢٩١).

[٢] أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٢١)، وَمُسْلِمٌ (٢٨٤) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ.

[٣] انْتَعَلِقَ مِنْ زِيَادَاتِ (ب).

[٤] «فَتْحُ مَوْبِي الْمَوْهَبِ» (٤٦٣/١).

[٥] «الرَّاهِرُ» ص (٥٩).

(خارج الماء)؛ يَحْصُلُ انْفِصَالُ الْمَاءِ عَنْهُ. (وَالْأ) يَعْصِرُهُ خَارِجَ الْمَاءِ، بَلْ غَصْرُهُ فِيهِ، وَلَوْ سَعًا: (ف) هِيَ (غَسَلَةٌ) وَاحِدَةٌ (يَنِي عَلَيْهَا) مَا بَقِيَ مِنَ السَّبْعِ.

(أَوْ دَقَّهُ) أَي: مَا تَشَرَّبَ التَّجَاسَّةَ، (وَتَقْلِيهِ) إِنْ لَمْ يُمَكِّنْ غَصْرُهُ، (أَوْ تَقْلِيهِ) كُلُّ غَسَلَةٍ<sup>(١)</sup>، حَتَّى يَذْهَبَ أَكْثَرُ مَا فِيهِ مِنَ الْمَاءِ؛ دَفْعًا لِلخَرَجِ. وَلَا يَكْفِي عَنْ غَصْرِهِ وَحْدَهُ تَجْفِيفُهُ.

وَمَا لَا يَتَشَرَّبُ: يَطْهَرُ بِمُرُورِ الْمَاءِ عَلَيْهِ، وَانْفِصَالِهِ عَنْهُ.

(و) يُشْتَرَضُ: (كَوْنُ إِحْدَاهَا) أَي: السَّبْعُ غَسَلَاتٍ (فِي مُتَجَسِّسٍ بِكَلْبٍ) فَأَكْثَرُ، (أَوْ) مُتَجَسِّسٍ بِ(خَنْزِيرٍ) فَأَكْثَرُ، (أَوْ) بِ(مُتَوَلِّدٍ) مِنْهُمَا<sup>(٢)</sup>، أَوْ (مِنْ أَحَدِهِمَا) أَي: الْكَلْبُ وَالْخَنْزِيرُ: (بِثَرَابٍ طَهُورٍ)؛ لِحَدِيثِ مُسَيْمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدَهُمَا، فَلْيَغْسِلْهُ سَعًا، أَوْ لَاهُنَّ بِالثَّرَابِ»<sup>(١)</sup>. وَلَا يَكْفِي ثَرَابٌ نَجَسٌ، وَلَا مُسْتَعْمَلٌ.

(١) فَاْلْمَغْسُولُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: مَا يُمَكِّنُ غَصْرُهُ: فَلَا يَدُّ مِنْ غَصْرِهِ. وَالثَّانِي:

مَا لَا يُمَكِّنُ غَصْرُهُ، وَيُمَكِّنُ تَقْلِيئَهُ: فَلَا يَدُّ مِنْ دَقِّهِ وَتَقْلِيئِهِ. وَالثَّلَاثُ: مَا

لَا يُمَكِّنُ غَصْرُهُ وَلَا تَقْلِيئَهُ: فَلَا يَدُّ مِنْ دَقِّهِ وَتَقْلِيئِهِ. فَتَأْمَلْ. (ع ٥) <sup>(٢)</sup>.

(٢) يَعْنِي: أَوْ لَا دَهْسَ، أَوْ كَدُّودٍ جَرَّاجَهُنَّ، يَحْتَمِلُ هَذَا وَهَذَا.

[١] أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧٩/٩١)، وَتَقَدَّمَ (ص ١١٨).

[٢] «حَدِيثُ عُثْمَانَ» (١١٠/١)

(يَسْتَوِيبُ) أي: يَغْمُ الثَّرَابُ (الْمَحْلُ) الْمَتَّحَسُّ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَغْمُهُ، لَمْ يَكُنْ عَسَلَةً، (إِلَّا فِيمَا) أي: مَحَلُّ (يَضْرُهُ) الثَّرَابُ، (فِيكَفِي مُسْمَاهُ) أي: مَا يُسَمَّى ثَرَاتًا؛ دَفْعًا لِلضَّرَرِ.

(وَيُعْتَبَرُ: مَائِعٌ يُؤْصَلُهُ) أي: الثَّرَابُ (إِلَيْهِ) أي: الْمَحَلُّ النَّجَسِ. فَلَا يَكْفِي أَنْ يَدْرُهُ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> وَيُسَبِّعَهُ الْمَاءَ.

وَالْمَرَادُ بِمَائِعٍ هُنَا: الْمَاءُ الطُّهُورُ، كَمَا أَوْضَحْتُهُ فِي «الْحَاشِيَةِ» عَنْ ابْنِ قُنْدِسٍ.

(و) الْعَسَلَةُ (الْأُولَى) يَجْعَلُ الثَّرَابُ فِيهَا: (أُولَى) مِمَّا بَعْدَهَا؛ لِمُوَافَقَةِ لَفْظِ الْحَرِّ، وَلِيَأْتِيَ الْمَاءُ بَعْدَهُ فَيُنْظَفَهُ. فَإِنْ جَعَلَهُ فِي غَيْرِهَا. حَازَ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ فِي حَدِيثٍ: «إِحْدَاهُنَّ بِالثَّرَابِ»<sup>(١)</sup>. وَفِي حَدِيثٍ:

(١) وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكْفِي دَرُّهُ، وَيُسَبِّعُهُ الْمَاءَ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ، وَهُوَ أَظْهَرُ. (فِرْعَوْن) ١٢٦.

قَالَ فِي «التَّنْقِيحِ»<sup>(٢)</sup>: وَهُوَ أَظْهَرُ.

هَلْ حَكَمَ الذَّنْبَ حَكَمَ الْكَلْبِ فِي أَعْيَارِ الرِّبَا فِي عَسَلٍ لِإِنِّ مِنْ وَلَوْعِهِ، أَمْ لَا؟ مَا ابْنُ ذَهَلَانَ إِلَى الثَّانِي<sup>(٣)</sup>.

[١] أَمْرُهُ انْسَائِي فِي «الْكِبَرِ» (٦٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَصَحَّحَهُ الْأَيْبَانِي فِي «غَايَةِ الْمَرْمِ» ص (١١٣)، وَانْظُرْ: «الْإِرْوَاء» (١٦٧).

[٢] «الْفُرُوع» (٣١٥/١).

[٣] «التَّنْقِيحُ» (٦٧/١).

[٤] «الْفَوَاكِهِ الْعَدِيدَةُ» (٤٤/١).

«أَوَّلَاهُ». وفي حديث: «في الثَّامِنَةِ»<sup>(١)</sup> فذلَّ على أنَّ محلَّ التُّرابِ مِنَ الْعَسَلَاتِ غَيْرُ مُتَعَيِّنٍ.

(وَيَقُومُ أَشْيَانٌ، وَنَحْوُهُ)، كَصَائِبُونَ، وَخَالَةٌ (مَقَامُهُ) أَي: التُّرابِ<sup>(٢)</sup>، لِأَنَّهَا أْبْلَعُ مِنْهُ فِي الْإِرَاقَةِ. فَنَضَّهُ عَلَى التُّرابِ تَنْبِيْهُ عَلَيْهَا وَلِأَنَّهُ جَامِدٌ أَمَرَ بِهِ فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ، فَأُلْجِقَ بِهِ مَا يُمَاتِلُهُ، كَالْحَخْرِ هِيَ الْاسْتِجْمَارُ.

(وَيَضُرُّ بَقَاءُ طَعْمِ) النَّجَاسَةِ؛ لِدَلَالَتِهِ عَلَى بَقَاءِ الْعَيْنِ، وَلِشَهْوَةِ إِزَالَتِهِ. فَلَا يَطْهَرُ الْمَحَلُّ مَعَ بَقَائِهِ.

و(لَا) يَضُرُّ بَقَاءُ (لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ، أَوْ) تَقَاؤُ (هُمَا، عَجْزًا)<sup>(٣)</sup> عَنِ إِزَالَتِهِمَا؛ دَفْعًا لِلخَرَجِ. وَيَطْهَرُ الْمَحَلُّ.

(١) وَرَوَايَةُ «الثَّامِنَةِ» مَعْنَاهَا عَدَدُ الْمُحَقِّقِينَ: أَنْ تَكُونَ إِحْدَى سَبْعٍ مِنَ التُّرَابِ، لَكِنْ لَمْ أَصِيفْ لِمَاءِ فِيهَا إِلَى التُّرَابِ، عُدَّ التُّرَابُ كَأَنَّهُ عَسَلَةٌ ثَامِنَةٌ. (شرح غايه)<sup>[٢]</sup>.

(٢) لَكِنْ لَا تُحْتَسَبُ الْعَسَلَةُ لَتِي بِهَا الْأَشْيَانُ وَنَحْوُهُ مِنَ السَّبْعِ عَسَلَاتٍ؛ لِأَنَّهَا تَغْيَرَتْ بِظَاهِرٍ غَيْرِ الرَّابِّ الَّذِي هُوَ أَحَدُ الظُّهُورِينَ. (سماريي).

(٣) ظَاهِرُ كَلَامٍ لِمُشَارِحٍ فِيمَا سَبَّأْنِي: أَنْ قَوْلَهُ: «عَجْزًا»<sup>[٣]</sup>، رَاحَ لِ «لَوْنٍ» وَ«رِيحٍ»؛ انْفِرَادًا وَاحْتِمَاعًا هُنَا. وَتَبِعَهُ شَيْخُنَا فِي «الْحَاشِيَةِ».

[١] أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩٣/٢٨٠) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ.

[٢] «مُطَالِبٌ أَوَّلِي لِنَهْيٍ» (٢٢٥/١).

[٣] سَقَطَتْ. «عَجْزًا» مِنْ (أ).

(وإن لم تزل النجاسة إلا بملح أو نحوه) كُشْتَانٍ (مع الماء: لم يجب) استعماله معه.

(ويحرم استعمال مطعوم) كدقيق (في إزالتها) أي: النجاسة<sup>(١)</sup>؛ لأن فيه إفساد الطعام بالتحسيس. ويجوز استعمال النجاسة الحالصة ونحوها في غسل الأيدي ونحوها للتنظيف.  
(وما تنحس ب) إصابة ماء (غسلة: يغسل عدد ما بقي بعدها) أي:

(م خ)<sup>(١)</sup>.

قال ابن عبيدان في «شرح المقنع»: المذهب أنه إذا خضت يده بالحناء، واكنتم، والرعرعان، فقام لو ذك باليد: أنه لا يمنع صحة الضهرة؛ لأنه غير حدث، وإنما هو عرض يس له جسم يمنع وصول الماء إلى العضو. وكذلك الوشم. لا يمنع صحة الطهارة، كالحناء. (مقور).

(١) قوله: (ويحرم استعمال.. إلخ) وفيه نظر مع ما سبق من تمثيل الشارح بالنجاسة، مع أنها من المطعوم، وهي داخلة تحت اكاف أيضًا. (تتمة): إذا ولع في الإبداء كلات، أو أصاب المحل نجاسات متساوية في الحكم، فهي كنجاسة وحده، ولا فالحكم لأغلبها؛ فلو ولع فيه، فغسل دون السع، ثم ولع فيه مرة أخرى، غُسل، أي: سَعًا بالتراب. قاله في «المدع»، ومعناه في «الشرح». (ح ع)<sup>(٢)</sup>.

[١] «حاشية الحلوتي» (١/١٧١).

[٢] «حاشية الإقناع» (١/١٣٦).



تِلْكَ الْعَسَلَةُ؛ لِأَنَّهَا حَاسَةٌ تُطَهَّرُ فِي مَحَلِّهَا بِمَا بَقِيَ مِنَ الْعَسَلَاتِ، فَطَهَّرَتْ بِهِ فِي مِثْلِهِ. فَمَا تَنْجُسُ بِرَابِعَةٍ مَثَلًا: غُسْلُ ثَلَاثًا، إِحْدَاهُمَا (بُتْرَابٌ<sup>(١)</sup> حَيْثُ اشْتَرَطَ) التُّرَابُ، كَنَجَاسَةِ كَلْبٍ، (وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ) قَبْلَ تَنْجُسِ الثَّانِي. فَإِنْ كَانَ اسْتَعْمِلَ: لَمْ يُعَدَّ.

(وَيُغْسَلُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمُخْهَوْلِ، (بِخُرُوجِ مَذْيٍ) مِنْ ذَكَرٍ: (ذَكَرٌ، وَأُنْثَى، مَرَّةً<sup>(٢)</sup>)؛ لِحَدِيثِ عَلِيٍّ<sup>(١)</sup>. قِيلَ: لِتَبْرِيدِهِمَا. وَقِيلَ: لِتَلْوِيثِهِمَا غَالِبًا؛ لِتُرْوِيلِهِ مُتَسَنِّسًا.

(و) يُعَسَلُ (مَا أَصَابَهُ) الْمَذْيُ، مِنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، بِلِ وَ مِنْ سَائِرِ الْبَدَنِ وَالثِّيَابِ: (سَبْعًا) كَسَائِرِ النَّجَاسَاتِ.

(وَيُجَزَى فِي بَوْلِ غُلَامٍ) - وَمِثْلُهُ: قَيْئُهُ - (لَمْ يَأْكُلْ طَعَامًا لَشَهْوَةٍ:

(١) أي: لا طاهر<sup>[٢]</sup>.

قال في «إرعاية»: واحدة بتراب طهور خالص، يحوز النيمم به<sup>[٣]</sup>.

(٢) قوله: (مَرَّةً) مرأه: غير نفس المذي، فيغسل سبعا على المذهب. ولو ترك غسَلَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى مَرَّةً لخروج المذي عمدًا وصلَّى؟ فقال الشيخ «م ص»: الظاهر: الصُّحَّةُ. (م خ)<sup>[٤]</sup>.

[١] أخرجه أبو داود (٢٠٨)، والنسائي (١٥٣) من حديث علي.

[٢] «أي لا طاهر» ليست في (أ)

[٣] انظر: «حاشية ابن فيروز» (١/١٨٩).

[٤] «حاشية الحلوتي» (١/١٧٢)، وانظر: «حاشية عثمان» (١/١١١).

**نَضْحُهُ**. وهو: غَمْرُهُ بِمَاءٍ) وإن لم يَقْطُرْ مِنْهُ شَيْءٌ<sup>(١)</sup>. ولا يحتاج إلى مَرَسٍ وَعَصْرِ؛ لحديث أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مِحْضَنٍ: أَنَّهَا أَتَتْ بِابْنٍ لَهَا صَغِيرٍ - لم يَأْكُلِ الطَّعَامَ - إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَجْلَسَهُ فِي جِخْرِهِ، فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ، فَنَضَحَهُ، وَلَمْ يَعْبِلْهُ. متفق عليه<sup>(٢)</sup> ولقوله عليه السلام: «إِنَّمَا يُغَسِّلُ مَنْ تَوَلَّى الْأُنْثَى، وَيُنْضَحُ مِنْ يَوْبِ الذَّكَرِ». رواه أبو داود<sup>(٣)</sup> عن لُبَابَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ.

وَعَلِمَ مِنْهُ: أَنَّهُ يُغَسِّلُ مِنَ الْغَائِطِ مُطْلَقًا، وَيَوْبِ الْأُنْثَى وَالْخُنَى، وَيَوْبِ صَبِيٍّ أَكَلَ الصَّغَامَ لِشَهْوَةٍ. فَإِنْ كَانَ لَغَيْرِ شَهْوَةٍ: نَضَحَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُلْعَقُ الْعَسَلُ سَاعَةً يُوَلَّدُ، وَالنَّبِيُّ ﷺ حَنَّكَ بِالتَّمْرِ<sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: (في بول غلام نضحه... إلخ) لكن لو وقع ما تنحس به قبل عسبه المعتبر له - وهو النضح - في مائع، نَحَّسَهُ. وم يُعَفُّ عن سبیره، ولابد من غسل ما تنحس به سَعَاءً، قاله شحنا. (منقول)<sup>(٥)</sup>. انظر: هل إذا تعدى من غير ذكره؛ بأن أصابت الأرض، أو حاجة، ثم نقد منها؟ الظاهر: كسائر الحاسات؛ يغسل سبغاً؛ لقول بعضهم في تعليقه: لأنه يكثر حملُه على الأيدي.. إلخ.

[١] أخرجه البخاري (٢٢٣)، ومسلم (١٠٣/٢٨٧).

[٢] أخرجه أبو داود (٣٧٥).

[٣] أخرجه البخاري (١٥٠٢، ٥٤٧٠)، ومسلم (٢٢/٢١٤٤) من حديث أنس في

حديث أخيه عبد الله بن أبي صخرة. وأخرجه للحاري (٣٩٠٩)، ومسلم (٢٦/٢١٤٦)

من حديث أسماء في حديث عبد الله بن الزبير وينظر «صحيح مسلم» (١٠١/٢٨٦)

[٤] الفواكه العديدة (٣٦/١).

(و) يُجْزَى (فِي صَخْرٍ وَأَجْرِنَةٍ<sup>(١)</sup>) صَغَارٍ مَبْنِيَّةٍ، أَوْ كَبِيرَةٍ مُطْلَقًا - قَالَهُ فِي «الرُّعَايَةِ» - (وَأَحْوَاضٍ، وَنَحْوَهَا) كَحَيْطَانٍ، (وَأَرْضٍ تَنْجَسَتْ بِمَائِهِ، وَلَوْ مِنْ كَلْبٍ أَوْ خِنْزِيرٍ؛ مُكَاثَرَتُهَا بِالْمَاءِ حَتَّى يَذْهَبَ لَوْنُ نَجَاسَتِهِ، وَرِيحُهَا)؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ: قَالَ: حَاءُ أَعْرَابِيٍّ، فَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْحَدِ، فَزَجَرَهُ النَّاسُ، فَهَاهُمْ النَّبِيُّ ﷺ، فَمَا قَضَى تَوَهُّ، أَمَرَ بِذُوبٍ مِنْ مَاءٍ، فَأَهْرِيقَ عَلَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ بَقِيَ، أَوْ أَحَدُهُمَا: لَمْ تَطْهَرْ؛ لِأَنَّهُ دَلِيلُ بَقَائِهَا. (مَا لَمْ يَعِجْزْ) عَنْ إِذْهَابِهَا، أَوْ إِذْهَابِ أَحَدِهِمَا، فَتَطْهَرُ، كَغَيْرِ الْأَرْضِ.

(وَلَوْ لَمْ يَزُلْ) الْمَاءُ (فِيهِمَا) أَيُّ: فِي مَسْأَلَةِ الْمَنْضُوحِ مِنْ بَوْلِ الْغَلَامِ، وَمَسْأَلَةِ الْأَرْضِ وَنَحْوِهَا، فَيَطْهَرَانِ، مَعَ بَقَاءِ الْمَاءِ عَلَيْهِمَا؛ لِطَاهِرٍ مَا تَقَدَّمَ.

(وَلَا يَطْهَرُ ذَهْنٌ) تَنْحَسَرُ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ سُئِلَ عَنِ السَّمَنِ تَقَعُ فِيهِ الْقَارَةُ؟ فَقَالَ: «إِنْ كَانَ مَائِعًا فَلَا تَقْرُؤُهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>. وَلَوْ أَمَكَّنَ تَطْهِيرَهُ لَمَا أَمَرَ بِإِرَاقَتِهِ.

(وَلَا) تَطْهَرُ (أَرْضٌ اخْتَلَطَتْ بِنَجَاسَةِ ذَاتِ أَجْزَاءٍ) مُتَفَرِّقَةٍ.

(١) والأحرى: جمع جُزْنٍ، وهو حجر مقور يُنَوِّضُ مَه. (قاموس)<sup>(١)</sup>.

[١] تقدم تخريجه (ص ٤٣٢).

[٢] تقدم تخريجه (ص ١٢٠).

[٣] «القاموس المحيط» ص (١١٨٦)، والتعليق ليس في (٢).

كأَرَمِيم، والدَّم إذا حَفَّ، والرَّوْث إذا احتَتَطَ بأجزاء الأرض، فلا تَطْهَرُ  
بالْعَشِي؛ لَأَنَّ عَيْنَهَا لَا تَقْلِبُ، بل بإزالة أجزاء لمكان<sup>(١)</sup>، بحيثُ  
يَتَيَقَّنُ زوالُ أجزاء النَّجاسة.

(ولا) يَطْهَرُ (باطِنُ حُبٍّ)<sup>(٢)</sup> (و) لا (إناءً)<sup>(٣)</sup> وَعَجِينٌ وَلَحْمٌ تَشْرَبُهَا  
أي: النَّجاسة، بَعْسٍ<sup>(٤)</sup>؛ لَأَنَّهُ لَا يَسْنَأُصِلُ أَجْزَاءَ النَّجاسة مِمَّا ذَكَرَ.

(١) فائدة: لو بادَرَ لتراب، ونحوه، وهو رَصَبٌ، فقلَعَ التراب الذي على  
أثره، فالباقى صهْرٌ. وإن حَفَّ، فأزال ما عليه الأثر، لم يَصْهَر. إلا أن  
يقلَعَ ما يَتَقَنُّ به زوالَ ما أُصْدِه البَوْلُ.

(٢) قال في «جمع الجوامع» لأن عبد لهادي: يحورُ تطهيرُ الحنْطَةِ  
استنْجَسة. بأن تُجْعَلَ في رَنْبِيلٍ، وتُغْمَسَ في الماء سبعَ مراتٍ<sup>[١]</sup>.

(٣) قوله. (وإناء) يحتملُ رفعه؛ عطْفًا على «دهن»، على معنى. ولا يَصْهَرُ  
إناءً. أي: لا ظاهره ولا باطنه. وهو المَوْفِقُ لِحُكْمِ السَّكِينِ، ولما في  
«المبدع» و«الإقناع» وشرح شيخنا «للمنتهى».

ويحتملُ جرَّه، كما فعل في «شرحه»، حيث قدَّر: «ولا باطنُ إناءٍ».  
ومفهومه: أنَّ ظاهره يَطْهَرُ. ويُصْلَبُ الفرقُ بيه وبين السَّكِينِ إذا  
سُقِيَتْهَا. فتأمل. (م خ)<sup>[٢]</sup>.

(٤) عبارة «الفروع»: ولا يَطْهَرُ باطنُ حَتٍّ تُقَعَّ في نجاسة، بتكرار  
عسبه.. إني أن قال: ومثله: إناءٌ تَشْرَبُ نجاسةً، وسكِينٌ سُقِيَتْ ماءً

[١] انظر: «الفواكه العديدة» (٦/١).

[٢] «حاشية الحلوتي» (١٧٤/١).

(ولا) تَطْهَرُ (سَكِينٌ سَقِيَّتْهَا<sup>(١)</sup>) أي: النجاسة (بغسل)

نجسًا<sup>(١)</sup>. وكذا عبارة «الإنصاف»<sup>(٢)</sup>.

(١) قوله: (سَكِينٌ سَقِيَّتْهَا) خلافًا للشيخ. قال في «شرح الغاية»: ومعنى سَقِيَّتْهَا: أن تعالج بعد إحماؤها بأحراء فيها ماء نجس. لا إن أحميت وأطفئت فقط.

قال في «حاشية الإقناع» مؤلفه: واسْقِي: أن تعالج السكين بأدوية، وتغسل بالماء النجس. انتهى.

وأما لو أحميت في النار حتى صارت جمرة، ثم غُمست في ماء نجس من غير أن تعالج بأدوية، لم تنجس، وإنما يقال في هذه الصورة: أطفئت بالماء النجس. من (الرعاية).

قال البلباني على قوله في «الإقناع»: ولا سَكِينٌ سَقِيَّتْهَا بماء نجس. هو أن تعالج بأدوية، وأما إحماؤها بالنار، ثم غمسها في ماء نجس ونحوه، فهذا إطفاء بها، فتصهر بالغسل. انتهى.

وهذا الذي قرره لنا شيخنا بلا تردد. وكذا لو شئ، حرم لنا بأنه يصهر بالغسل، كما أفاده ابن عبد الهادي. (منقول)<sup>(٣)</sup>.

سئل النووي<sup>(٤)</sup>: عما إذا سَقِيَّتْ سَكِينٌ ماءً نجسًا، هل تطهر بعسل

[١] تكررت: «وسكين سقيت ماء نجسًا» في الأصل، (أ).

[٢] «الفروع» (٣٢٩/١)، «الإنصاف» (٣٠٤/٢).

[٣] «الفواكه العديدة» (٧/١).

[٤] «هناوى النووي» ص (٤٠).

قَالَ أَحْمَدُ فِي الْعَحِينِ: يُصْعَهُ التَّوَاضُّعُ، وَلَا يُطْعَمُ لَشَيْءٍ يُؤَكَّلُ فِي الْحَالِ، وَلَا يُحَلَّتْ لَبَنُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَنَجَّسُ بِهِ، وَيَصِيرُ كَالْجَلَّالَةِ.

(وَلَا) يَطْهَرُ (ضَقِيلٌ) كَسِيفٍ، وَمِرْقَةٍ، وَرُحَاجٍ (بِمَسْحٍ<sup>(١)</sup>) بَلْ لَا بُدَّ مِنْ غَسِّهِ، كَالْأَوَايِ. فَإِنْ قُطِعَ بِهِ قَبْلَ غَسِّهِ مَا فِيهِ بَلَلٌ، كَبَطِيخٍ.

ظَاهِرُهَا، أَوْ<sup>(١)</sup> يُشْتَرَطُ سَقِيئُهَا بِمَاءٍ صَدْرَ مِرَّةٍ أُخْرَى؟ وَمِنْ حَكْمِ مَا يُقْطَعُ بِهَا قَبْلَ ذَلِكَ، وَهَلْ فِيهِ خِلَافٌ، أَمْ لَا؟  
أَحَابُ: الْأَصَحُّ: أَنَّهُ يَكْفِي غَسْلُ ظَاهِرِهَا، فَلَوْ قُطِعَ بِهَا شَيْئًا رَطْبًا فَبِغَسْلِهَا، فَهُوَ نَجَسٌ. انْتَهَى.

وَعَلَى هَامِشِ «شرح الإقناع» بِخَطِّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ذَهْلَانَ، نَقْلًا عَنْ شَيْخِهِ الْحَرَّحِيِّ: أَنَّ السَّقِيَّ أَنْ يَخْلُجَ السَّكِينُ بِأَدْوِيَةٍ، وَأَمَّا إِحْمَاؤُهَا فِي الْمَاءِ، ثُمَّ غَمْسُهَا بِمَاءِ حَسٍّ<sup>(٢)</sup> وَنَحْوِهِ، فَهَذَا إِطْفَاءُ لَهَا. وَتَطْهَرُ بِالْغَسْلِ. انْتَهَى. وَوَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَهْلَانَ، وَخَالَفَهُ سَلِيمَانُ بْنُ عَلِيٍّ<sup>(٣)</sup>.

(١) وَعَنْهُ: بَلَى. اخْتَارَهُ فِي «لَا تَنْصَارَ»، وَفَاقًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ. وَأَصَحُّ الْخُلَوَائِيَّ وَجْهَيْنِ. وَذَكَرَ شَيْخُنَا: هَلْ يَطْهَرُ، أَوْ يُعْفَى عَمَّا بَقِيَ؟ عَنِ وَجْهَيْنِ. وَعَنْهُ: تَطْهَرُ سَكِينٌ مِنْ دَمِ الذَّبِيحَةِ فَقَطْ. (فِرْعَوْنُ)<sup>(٤)</sup>.

[١] سَقَطَتْ: «أَوْ» مِنْ (أ).

[٢] سَقَطَتْ: «نَجَسٌ» مِنْ (أ).

[٣] انْظُرْ: «الْفَوَاكِهُ الْعَدِيدَةُ» (٧/١).

[٤] «الْفِرْعَوْنُ» (٣٢٩/١).

نَجَسُهُ. وَإِنْ كَانَ رَطْبًا لَا بَلَلٍ فِيهِ، كَحُجْرٍ: فَلَا بَأْسَ بِهِ.  
**(وَلَا) تَطْهَرُ (أَرْضٌ بِشَمْسٍ، وَرِيحٍ، وَجَفَافٍ<sup>(١)</sup>)؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ**  
**السَّلَامُ أَمَرَ أَنْ يُصَبَّ عَلَى نَوَلِ الْأَعْرَابِيِّ ذُنُوبٌ مِنْ مَاءٍ، وَالْأَمْرُ نَقْطَضِي**  
**الْوَجُوبَ، وَلِأَنَّهُ مُحَرِّ نَجَسٍ، فَلَمْ يَطْهَرْ بِغَيْرِ الْغَسْلِ، كَالثِّيَابِ.**  
**(وَلَا) تَطْهَرُ (نَجَاسَةٌ نَارٍ، فَرَمَادُهَا) وَدُخَانُهَا، وَنُخَارُهَا،**  
**وَعُبَارُهَا: (نَجَسٌ)؛ إِذْ لَمْ يَتَغَيَّرْ إِلَّا هَيْئَةً جَسَمِهَا، كَالْمِئَةِ تَصِيرُ**  
**بِتَصَاوُلِ الرَّمْلِ ثَرَابًا. وَكَذَلِكَ صَابُونٌ غُصِمَ مِنْ زَيْتٍ نَجَسٍ.**  
**(وَلَا) تَطْهَرُ النَّجَاسَةُ أَيْضًا (بِاسْتِحَالَةٍ<sup>(٢)</sup>)، فَالْمُتَوَلَّدُ مِنْهَا، كَذَوْدِ**  
**جُرْحٍ، وَصَرَاصِرٍ كُنْفٍ) جَمْعُ كَنِيفٍ وَكَالِكِلَابِ تُلْقَى فِي**

- (١) قوله: **(وَلَا تَطْهَرُ أَرْضٌ)** وقبل: **تَطْهَرُ بِالرَّيْحِ، أَوِ الشَّمْسِ، أَوْ الْحَفَفِ.**  
 احتاره المحمّد، والشيخ تقي الدين، وصاحب «لغات» وغيرهم<sup>[١]</sup>،  
 وهو مذهب أبي حنيفة.
- (٢) قوله: **(وَلَا تَطْهَرُ النَّجَاسَةُ بِاسْتِحَالَةٍ)**، ولا يار. وعنه: بلى. وفاقاً  
 لأبي حنيفة وصاحبيه؛ وذلك لأنَّ أَسْأَلُ عَنْ حَرِيرٍ سُوي فِي ثَوْبٍ؟  
 فَقَالَ: نَسَجْتُ مَرَّةً، ثُمَّ بَتَمْتُ بِهِ. وَفِي لَفْظٍ: يَسْجُرُ حَتَّى يَنْسُجَ، فَإِنَّ  
 النَّارَ لَا تَنْتَبِهُ عَلَى شَيْءٍ إِلَّا أَكَلَتْهُ. رَوَاهُ حَرِثُ بْنُ سَنَادَةَ. حَكَاهُ ابْنُ  
 قَدَسٍ<sup>[٢]</sup>.

[١] انظر: «الإنصاف» (٢/٢٩٨).

[٢] «حاشية الفروع» (١/٣٢٤).

مَلَاخِيَة، فَتَصِيرُ مِلْحًا: (نَجَسَةٌ<sup>[١]</sup>)، كَالدَّمِ يَسْتَحِيلُ قَيْحًا. وَلِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى عَنْ أَكْلِ الْجَلَالَةِ وَأَبَايَاهَا؛ لِأَكْبَهَا النُّجَاسَةَ<sup>[٢]</sup>. هَلُو كَانَتْ تَصْهَرُ بِالِاسْتِحَالَةِ، لَمْ يُؤْثَرِ أَكْلُهَا السُّحَاسَةَ؛ لِأَنَّهَا تَسْتَحِيلُ. (إِلَّا عِلْقَةً يُخْلَقُ مِنْهَا) حَيَوَانٌ (طَاهِرٌ): فَتَطْهَرُ بِذَلِكَ.

(و) إِلَّا (خَمْرَةٌ انْقَلَبَتْ بِنَفْسِهَا) خَلًّا: فَتَطْهَرُ؛ لِأَنَّ نَحَاسَتَهَا لَشَدَّتِهَا الْمُسْكِرَةُ الْحَادِثَةُ لَهَا، وَقَدْ زَالَتْ مِنْ غَيْرِ نَجَاسَةٍ خُلِقَتْهَا. كَأَمَّا الْكَثِيرُ الْمَتَغَيِّرُ يَرُودُ تَغْيِيرُهُ بِنَفْسِهِ، بِخِلَافِ النُّجَاسَاتِ الْعَيْنِيَّةِ. (أَوْ) انْقَلَبَتْ خَلًّا (بِنَقْلِ) مِنْ دَنٍّ إِلَى آخَرٍ، أَوْ مِنْ مَوْصِعٍ إِلَى غَيْرِهِ: فَتَطْهَرُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ. وَ(لَا) تَطْهَرُ بِنَقْلِ مِمَّا ذُكِرَ (لِقَصْدِ تَخْلِيلٍ)؛ لِخَبَرِ النَّهْيِ عَنْ تَخْيِيلِهَا<sup>[٣]</sup>: فَلَا تَطْهَرُ.

(١) وَمِنْ «قَوَاعِدِ ابْنِ نَجِيمٍ»<sup>[٣]</sup> مِنْ أَلَمَةِ الْحَفِيَّةِ: الْمُطَهَّرَاتُ سَجَاسَةٌ خَمْسَةٌ عَشْرَ: الْمَائِعُ الطَّاهِرُ الْقَلْعُ، وَدَلْكُ السَّعْلِ بِالأَرْضِ، وَجِفَافُ الأَرْضِ بِالشَّمْسِ، وَمَسْحُ السَّقِيلِ، وَنَحْتُ الْحَشَبِ، وَفَرَكُ الْمَيِّ مِنْ ائْتَابِ، وَمَسْحُ الْمَحَاجِمِ بِالْخِرْقِ الْمَبْتَتَةِ بِالمَاءِ، وَالمَاءُ، وَنَفْلَاتُ ائْعِي، وَالدَّبَاغَةُ، وَالتَّقْوِيَةُ فِي الْفَارَةِ إِذَا مَنَتْ فِي الشَّمْسِ، وَالدَّكَاهُ مِنَ الأَهْلِ فِي الْمَحَلِّ، وَنَزْحُ البَيْتِ، وَدَحْوُلُ المَاءِ مِنْ جَانِبٍ وَحُرُوجُهُ مِنْ

[١] أخرجه أبو داود (٣٧٨٥). إترمذي (١٨٢٤)، وابن ماجة (٣١٨٩) من حديث عبد الله بن عمر. وصححه الألباني في «لأروء» (٢٥٠٣).

[٢] يشير إلى حديث أنس، أخرجه مسلم (١١/١٩٨٣).

[٣] «الأشباه والظواهر» ص (١٦٦).



(وَدْنُهَا) أَي: الْحَمْرَةَ، وَهُوَ: وَعَاؤُهَا (مِثْلُهَا): يَطْهَرُ بِطَهَارَتِهَا؛ لِأَنَّ مِنْ لَازِمِ الْحُكْمِ بِطَهَارَتِهَا الْحُكْمُ بِطَهَارَتِهِ. حَتَّى مَا لَمْ يَلَاقِ غَيْنَ الْخَلِّ مِمَّا فَوْقَهُ، مِمَّا أَصَابَهُ الْخَمْرُ فِي غَلْيَانِهِ، (كَمُحْتَقِرٍ) فِي أَرْضٍ فِيهِ مَاءٌ كَثِيرٌ تَعَيَّرَ بِسَجَاسَةٍ، ثُمَّ زَالَ تَعَيَّرَهُ بِنَفْسِهِ، فَيَطْهَرُ هُوَ وَمَحَلُّهُ؛ تَبَعًا لَهُ<sup>(١)</sup>. وَكَذَا: مَا بُنِيَ بِالْأَرْضِ، كَأَصْهَارِيحَ وَالتَّحْرَابِ.

جَانِبِ آخِرِ<sup>(٢)</sup>، وَحَفَرُ الْأَرْضِ؛ بِقَلْبِ الْأَعْيِ إِلَى أَسْفَلٍ. وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ: قِسْمَةَ الْمَتْنِ مِنَ الْمُصْطَهَرَاتِ، فَلَوْ تَجَسَّسَ بَرٌّ، فَقُسِمَ، طَهَّرَ. وَفِي اسْتِحْقَاقِ: لَا يَطْهَرُ، وَإِنَّمَا جَازَ لِكُلِّ الْإِسْتِمَاعِ؛ لَوُقُوعِ الشُّكِّ فِيهَا، حَتَّى لَوْ جُمِعَتْ، عَادَتْ. انْتَهَى. وَمِنْ «فَتَاوَى النَّوَوِيِّ»<sup>(٣)</sup> الشَّافِعِيُّ: إِذَا صُبِغَ الثَّوْبُ بِصَبِغٍ نَجِسٍ، أَوْ حَصَتْ رَأْسُهُ، أَوْ سَعَرَهُ خَضَابٌ نَجِسٍ، هَلْ يَطْهَرُ بِالْغَسْلِ مَعَ بَقَايِ السُّوْنِ، أَمْ لَا؟ فَأَجَابَ: نَعَمْ يَطْهَرُ.

(١) إِذَا تَجَسَّسَ مَاءٌ كَثِيرٌ بِالْغَيْرِ، ثُمَّ زَالَ تَعَيَّرَهُ، وَقَدْ حَسَرَ الْمَاءُ عَنْ حَدِّهِ الْأَوَّلِ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ جَوَانِبَ الْحَوْضِ الَّتِي أَصَابَهَا الْمَاءُ فِي نَجَاسَتِهِ نَجِسَةٌ، تَحْتَاجُ لَغْسٍ، بِخِلَافِ ذَلِكَ الْحَمْرَةِ؛ لِلْمَشَقَةِ. فَالْهَ شَيْخُنَا. (مَنْقُورٌ)<sup>(٣)</sup>.

[١] سَقَطَتْ: «آخِرُ» مِنَ الْأَصْلِ، (أ).

[٢] «فَتَاوَى النَّوَوِيِّ» ص (٣٩).

[٣] «الْفَوَاكِهِ الْعَدِيدَةُ» (١/١٨).

(ولا) يَطْهَرُ (إِنَاءَ طَهْرَ مَاءُوه<sup>(١)</sup>) بَزَوَالِ تَغْيِيرِهِ بِنَفْسِهِ، أَوْ بِإِصَافَةٍ، أَوْ نَزَجٍ، لِأَنَّ الْأَوَانِي وَإِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً، لَا تَطْهَرُ إِلَّا بِسَبْعِ غَسَلَاتٍ. وَإِنْ انْفَصَلَ عَنْهُ الْمَاءُ: حُبِسَتْ غَسَلَةٌ، ثُمَّ يُكْمَلُ. وَلَا يَطْهَرُ الْإِنَاءُ بِذَوْنِ إِزَاقَتِهِ.

(وَيُمنَعُ غَيْرُ خَلَالٍ) أَي: صَانِعُ الْخَلِّ (مِنْ إِمْسَاكِهَا) أَي: الْخَمْرَةِ (لِتُخَلَّلَ) أَي: لِتُصِيرَ خَلًّا<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ إِلَى إِمْسَاكِهَا، وَهِيَ مَأْمُورٌ

(١) لَعَلَّ الْمُرَادَ مِنَ الْإِنَاءِ هَذَا: مَا لَا يَصْهَرُ بِالْعَمَرِ، مِنَ الْأَحْرَنَةِ، وَلِأَحْوَاصِ الْكِبَارِ، أَوْ الْمَبْنِيَّةِ، وَإِلَّا لَعَارِضَ مَا سَبَقَ. (م خ) [١].  
 قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»<sup>٢</sup> وَإِنْ طَهَّرَ مَاءٌ نَجِسٌ فِي إِنَاءٍ، لَمْ يَصْهَرْ مَعَهُ، فَإِذَا انْفَصَلَ، فَعَسَلَةٌ<sup>٣</sup>. وَقِيلَ: يَطْهَرُ تَبَعًا، كَالْمَحْتَفَرِ مِنَ الْأَرْضِ. وَقِيلَ: إِنْ مَكَثَ بِقَدْرِ الْعَدَدِ. وَكَذَا: الثُّوبُ إِذَا لَمْ يُعْتَرِ عَصْرُهُ، أَوْ إِنَاءٌ عُمِسَ فِي كَثِيرٍ. وَاعْتِبَارُ غَمْسِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى اعْتِبَارِ الْعَدَدِ، وَلَا يَكْفِي تَحْرِيكُهُ وَخَصَّصَتْهُ فِيهِ. وَقِيلَ: بَلَى. وَفِي «الْمَعْيِ»<sup>٤</sup> إِنْ مَرَّ عَلَيْهِ أَحْرَاءٌ لَمْ تَلَاقِهِ.

(٢) قَوْلُهُ: (وَيُمنَعُ غَيْرُ خَلَالٍ... إلخ) قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»<sup>٥</sup> [١]. فِي جَوَارِ إِمْسَاكِ خَمْرِ لِيَتَخَلَّلَ بِنَفْسِهِ ثَلَاثَةً أَوْجُهُ. الْجَوَارُ، وَعَدْمُهُ، وَالثَّالِثُ.

[١] حاشية الحلوتي «(١/١٧٥)».

[٢] «الفروع» (١/٣٢٠).

[٣] فِي الْأَصْلِ، (أ): «يَغْسَلُهُ». وَاتَّصُوبُ مِنَ «الْفُرُوعِ».

[٤] «الإنصاف» (٢/٣٠٢).

بإِرافَتِها. وأما الحَلالُ، فلا يُمنعُ من ذلك؛ لئلا يَصيغَ مالُه.  
والخَلّ الماخ: أن يُصبَّ على العَبِّ أو العَصيرِ خَلٌّ قَلَّ غَبائِه،  
حتَّى لا يَغلي. نقده الجماعةُ عن أحمد. قيل له: فإن صَبَّ عليه خَلٌّ  
فغَلَى؟ قال: يَهراقُ<sup>(١)</sup>.

(ثُمَّ إِنْ تَخَلَّلَتْ) الحمرةُ بِنَفْسِها، يَدِ مُمَسِّكِها، ولو غَيْرَ حَلالٍ:  
خَلَّتْ.

(أو اتَّخَذَ عَصِيرًا لِيَتَخَمَّرَ، فَتَخَلَّلَ بِنَفْسِها) من غَيْرِ صَمِّ شَيْءٍ إِلَيْها،  
ولا نَقَصٍ بِقَصْدِ تَخْلِيلٍ: (خَلٌّ<sup>(٢)</sup>) أَي: طَهُرَ؛ لما تَقَدَّمَ.

يجوزُ في خمر الخلالِ دونَ غيرِها، وهو صحيح.. إلى أن قال: فعنَى  
القولُ بعدمِ الحوارِ، لو تَخَلَّلَ بِنَفْسِها، طَهُرَ، على الصَّحيح. وفي  
«الرعاية الكبرى»: وفي جوازِ إمساكِ الخمرِ بِبَصِيرٍ خَلًّا وَحِها، فإن  
حازَ فَصارَ خَلًّا، طهر، وإن لم يَجز، لم يَطهر.

(١) قال الشيخ تقي الدين<sup>[١]</sup>: وقد وصفَ العماءُ عملَ الخَلِّ: أن يوصِغَ  
أَوَّلًا في لعبِ شَيْءٍ يُحْمَضُّ، حتَّى لا يَسْتَحِيلَ أَوَّلًا حَمْرًا. انتهى.  
وقال بعضهم: [وإذا عَصَرَ على العَبِّ أترنَّجًا، أو حَلًّا، مَنَعَه من  
الغليان، وكذا اللَّبَنُ الحامضُ، فيما يَظْهَرُ]<sup>[٢]</sup>.

(٢) قوله: (خَلٌّ) ولا يقالُ بَعْدَ الخَلِّ: عَقْرَةٌ عِندَها لِمُخَالَفَتِها. ولَعَرَضُ من  
ذكرَ هذه المسألة، مع ما سَبَقَ من قولِه: «وخمرة انقلبَت بِنَفْسِها» ما

[١] «مجموع الفتاوى» (٤٨٥/٢١).

[٢] تكرر ما بين لمعكوفين في الأصل، (أ)، ودين ب: «مفقور».

(وَمَنْ بَلَغَ لَوْزًا، أَوْ نَحْوَهُ) كَيْدُقٍ (فِي قَشْرِهِ، ثُمَّ قَاءَهُ أَوْ نَحْوَهُ)؛  
بأنَّ خَرَجَ مِنْ أَيِّ مَحَلٍّ كَانَ: (لَمْ يَنْجُسْ بَاطِنُهُ)؛ لَصَلَابَةِ الْحَائِلِ،  
(كَيْبُضِ ضَلَقٍ فِي خَمْرِ) أَوْ نَحْوِهِ مِنَ النَّجَاسَاتِ: فَلَا يَنْجُسُ بَاصُهُ؛  
لأنَّ النَّجَاسَةَ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ، بِحُلَافٍ يَحُولُ بَيْنَهُ وَخَبِيرٍ.

(وَأَيُّ نَحَاسَةٍ خَفِيتُ) فِي بَدَنِ، أَوْ تَوْبٍ: (غُسْلٌ) مَا احْتَمَلَ أَنَّ  
النَّجَاسَةَ أَصَابَتْهُ (حَتَّى يَتَيَقَّنَ غَسْلُهَا)؛ لِيُخْرِجَ مِنَ الْعَهْدَةِ بَيِّقِينَ<sup>(١)</sup>.  
فَإِنْ جَهِلَ جِهَتَهَا مِنْ بَدَنِ أَوْ تَوْبٍ: غَسَلَهُ كُلَّهُ. وَإِنْ عَلِمَهَا فِي إِحْدَى  
يَدَيْهِ، أَوْ أَحَدِ كُمَيْهِ، وَنَسِيَهُ: غَسَلَهُمَا. وَإِنْ عَلِمَهَا فِيمَا يُدْرِكُهُ بَصَرُهُ  
مِنْ بَدَنِهِ أَوْ تَوْبِهِ: غَسَلَ مَا يُدْرِكُهُ مِنْهُمَا. فَإِنْ صَلَّى قَبْلَ ذَلِكَ: لَمْ  
تَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ تَقَرَّنَ الْمَانِعُ، فَهُوَ كَمَنْ تَقَرَّنَ الْحَدَثَ وَشَكَ فِي الطُّهَارَةِ.  
(وَلَا) يَلْزُمُهُ غَسْلٌ إِنْ خَفِيتِ النَّجَاسَةُ (فِي صَحْرَاءَ، وَنَحْوِهَا)  
كَالْحَوْشِ الْوَاسِعِ، فَلَا يَجِبُ غَسْلُ جَمِيعِهِ؛ لِأَنَّهُ يَشُقُّ، (وَيُصَلِّي فِيهَا بِلَا  
تَخَرُّ)؛ دَفْعًا لِلدَّخْرِ وَالْمَشَقَّةِ. فَإِنْ كَانَ صَغِيرًا، كَابْنَيْتِ وَالْحَوْشِ الصَّغِيرِ،  
وَخَفِيتَ فِيهِ النَّجَاسَةُ، وَأَرَادَ الصَّلَاةَ فِيهِ: لَزِمَهُ غَسْلُهُ كُلُّهُ، كَالْتَوْبِ<sup>(٢)</sup>.

أفاده هذا الحكم فقط. (م خ)<sup>[١]</sup>.

- (١) وعنه: يكفي الغسل في مدي، وعند شيخنا: وفي غيره. (فروع)<sup>[٢]</sup>.  
(٢) وفي أثناء كلام لشيخ الإسلام ابن تيمية<sup>[٣]</sup>، قال: وهذا قايوا: إنَّ

[١] «حاشية الحلوتي» (١/١٧٥).

[٢] «لفروع» (١/٢٣٠).

[٣] «معجم الفتاوى» (٢١/٧٤).

اسطح إذا كانت عليه حاسة، وأصابه ماء المطر حتى رال عيها<sup>[١]</sup>،  
 كان ما ينزل من الميازيب طاهراً. فإذا كان في الأرض بوءً أو قيء،  
 فضئت عنه ماء حتى ذهب، كان اماء والأرض طاهرين، وإن لم يجر  
 الماء، فكيف إذا جرى وزال عن مكانه.



[١] في الأصل، (أ)؛ «عنها». والتصويب من «لفتاوى».

## (فَصْلٌ)

فِي ذِكْرِ النَّجَاسَاتِ، وَمَا يُعْفَى عَنْهُ مِنْهَا،  
وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ

(المُسْكِرُ): نَجَسٌ، حَمَرًا كَانَ أَوْ نَبِيذًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿يَجْسُ﴾ [النائدة: ٩٠]. وَلأنَّهُ يَحْرُمُ تَنَاوُلُهَا مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ، أَشْبَهَ الدَّمَّ. وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>. وَلأنَّ لِنَبِيذِ شَرَابٍ فِيهِ شِدَّةٌ مُطْرِبَةٌ، أَشْبَهَ الْخَمْرَةَ. وَكَذَا: الْحَشِيشَةُ الْمُسْكِرَةُ<sup>(٢)</sup>. قَالَهُ فِي «شَرْحِهِ».

## فصل

(١) الْحَشِيشَةُ الْمُسْكِرَةُ، قِيلَ: طَاهِرَةٌ، وَفَاقًا لِشَافِعِي. وَقِيلَ: حَسَّةٌ. وَقِيلَ: إِنْ أُمِيعَتْ. (فروع)<sup>[٢]</sup>.

قَالَ فِي «حَاشِيَةِ الْإِقْنَاعِ»: وَاحْتَفَ فِيمَنْ صَلَّى وَمَعَهُ الْحَشِيشَةُ، هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ؟ قَالُوا: إِنْ صَلَّى بِهَا، وَهِيَ مُلْحَقَةٌ بِالْبَتِّ، فَهِيَ طَاهِرَةٌ. وَإِنْ كَانَ بَعْدَ أَنْ حُجِصَتْ وَتُبَلِّقَتْ، أَهْضَمَتْ.

وَقَالَ لَعَرِّي فِي «شَرْحِ الْعَمْدَةِ»: فَزَّرَ الْفُقَهَاءُ فِي الْحَشِيشَةِ، هَلِ الْوَاحِتُ لِحَدِّ أَوْ التَّعْرِيزِ، بَيَاءٌ عَلَى أَنَّهَا مُسْكِرَةٌ، أَوْ مُفْسِدَةٌ؟ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبَّاسٍ ابْنُ نَيْمِيَّةٍ: وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا مُفْسِدَةٌ كَالشَّرَابِ، بِخِلَافِ

[١] أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٣/٢٠٠٣) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ.

[٢] «الْفُرُوعُ» (٣٢٩/١).

اسبح؛ فإنها تُشبي ولا يُشبي المنج. ومع أن مَنْ خاف إلا العيش  
اقرافي في «قواعده»، فقال: بضّ عدماءً لنبات أنها مُسكرة. والذي  
يطهر أنها مفسدة للعقل.

وقد صرح الفقهاء بأنها مسكرة. والمسكر: هو المغيث للعقل عن  
نشوة وسرور، كاسحمر. وأما المُفْسِدُ: فهو المنشوش للعقل، مع عدم  
السرور. فوجب فيها حدُّ السكران.

قوله: «وكذا الحشيشة.. إلخ» قال منصور<sup>[١]</sup>: والمراد: بعد  
علاجها، كما يدلُّ عليه كلامُ الغزّي في «شرح» على «منظومته». ووجه ذلك أنها قبل علاجها نبات طاهر. انتهى.

والمراد بعلاجها: سلقها وحمضها. وظاهر ما قدّمه في «الإنصاف»  
نجاستها مطلقاً.

قال الغزّي أيضاً: واختلف في اسمها، ووقت ظهورها، فالأطباء  
يسقونها: القُب الهندي، وتسمى: الغبيراء، وورق الشهدانج،  
والقندرية.

قيل: إنه كان ظهورها على يد حيدر، سنة خمسين وخمسمائة. قال  
أبو العباس بن سيمية: إنّما لم يتكلم الأئمة الأربعة وغيرهم من علماء  
السلف عليها؛ لأنها لم تكن في زمانهم، وإنما ظهرت في أواخر  
المائة السادسة، حين ظهرت دولة التتر. وكذا قال غيره.

[١] «كشف المندع» (٤٤٢/١).

(وما لا يؤكل من الطير والبهائم، مما فوق الهرّ خلقة):  
 نجس<sup>(١)</sup>، كالعقاب، والصقور، والجذأة، ولبومة، والنسر، والرخم،  
 وعراب البين والأقع، والفيل، والبغل، والحمار، والأسد، والسم،  
 والذئب، والفهد، والكلب، والخنزير، وابل آوى، والذئب، والفرد،  
 والسبع، والعشبار.

وأما ما دون ذلك في الخلقة: فهو صاهر<sup>(٢)</sup>، كالنمّس، والسندس،  
 وابن عرس، والفنقيذ، والقار.

(وميتة غير آدمي، و) غير (سملك، و) غير (جرايد، و) غير (ما لا

(١) قوله: (وما لا يؤكل.. إلخ) وعنه: أنها طاهرة غير الكلب والخنزير.  
 اختاره الآجري، وفقاً لمالك والشافعي.

وعنه: طهارة البعير والحمار. اختاره الموفق، قال في «الإصناف»:  
 قلت: وهو الأصح والأقوى دليلاً<sup>[١]</sup>.

(٢) قال في «الاحتيارات»<sup>[٢]</sup>: وقول الأصحاب: الهرّ وما دونها في  
 الخلقة طاهر. يعني: أن حسنّه صاهر، وقد نعرض له ما يكون نجس  
 العين؛ كالذئب المتولد من القذرة [فإنه نجس]. ذكره القاصي،  
 وتخرّج طهارته؛ بناءً على أن الاستحالة إذا كانت تجعل الله تعالى  
 طهرت، ولا بد أن يلحظ طهارة ضهره من القذرة<sup>[٣]</sup>؛ بأن يغمس

[١] انظر: «الإصناف» (٣٥٥/٢).

[٢] «الاحتيارات» ص (٢٦).

[٣] سقط ما بين المعكوف من الأصل، (أ)، وأشبهه من «الاحتيارات» لمستم لكلام.



نَفْسٍ لَهُ سَائِلَةٌ. كَالْعَقْرِبِ<sup>(١)</sup>: نَجِسَةٌ.

وَأَمَّا مَيِّتَةُ الْآدَمِيِّ: فَطَاهِرَةٌ<sup>(٢)</sup>؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [إِسْرَاءُ: ٧٠]. وَلِحَدِيثٍ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ»<sup>[١]</sup>. وَلِأَنَّهُ لَوْ نَجَسَ، لَمْ يَطْهَرُ بِالْعُسْلِ. وَأَجْرُؤُهُ وَبُعَاضُهُ: كُجْمَتُهُ.

وَمَيِّتَةُ السَّمَكِ وَسَائِرِ مَا لَا يَعْيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ، وَالْخَرَادِ: طَاهِرَةٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ نَجِسَةً، لَمْ يَحِلَّ أَكْلُهَا. بِجِلَافٍ مَا يَعْيشُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ: فَمَيِّتُهُ نَجِسَةٌ، كَالضَّفْدَعِ.

وَمَيِّتُهُ مَا لَا نَفْسَ أَيْ: دَمٌ لَهُ يَسِيلُ، كَالْخُنْفُسَاءِ، وَالْعَنْكَبُوتِ، وَالدُّبَابِ، وَالنَّحْلِ، وَالتُّبُورِ، وَالنَّمْلِ، وَالدُّودِ مِنْ طَاهِرٍ، وَالْقَمِي، وَالصَّرَاصِرِ مِنْ غَيْرِ نَجَاسَةٍ، وَنَحْوِهَا: طَاهِرَةٌ؛ لِحَدِيثٍ: «إِذَا وَقَعَ الدُّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَيَتَمَقُّهُ، فَإِنْ فِي أَحَدِ جَوَاحِيهِ دَاءٌ، وَفِي الْآخَرِ

فِي مَاءٍ وَنَحْوِهِ، إِلَّا أَنْ يَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَكُونُ عَلَى بَدَنِهِ شَيْءٌ مِنْهَا.

(١) وَمَيِّتَةُ الْعَقْرِبِ طَاهِرَةٌ وَفَافًا<sup>[٢]</sup>.

(٢) وَفِي «الْإِحْتِبَارَاتِ»<sup>[٣]</sup>: وَلَا يَنْجُسُ الْآدَمِيُّ بِالْمَوْتِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ

مَدَهَبُ أَحْمَدَ وَالشَّافِعِيِّ. وَأَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ فِي مَدَهَبِ مَالِكٍ، وَحَصَّهُ فِي

«شرح العمدة»: بِالْمُسْلِمِ. وَقَالَ كَجَدِّهِ فِي «شرح الهدية».

[١] أَخْرَجَهُ ابْنُ خَارِي (٢٨٣، ٢٨٥)، وَمُسْلِمٌ (٣٧١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

[٢] التَّعْلِيقُ لِمَسْ فِي (أ).

[٣] «الْإِحْتِبَارَاتِ» ص (٢٢).

شِفَاء» رواه البخاري<sup>[١]</sup>. وفي لفظ: «فَلْيَغْسِئْهُ كُلَّهُ، ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ». وهذا عامٌ في كُلِّ باردٍ، وحارٍّ، وذُهِنٍ، ممَّا يَمُوتُ الذُّبَابُ بَعْمِسِهِ فِيهِ؛ فَلَوْ كَانَ يُنَجِّسُهُ، كَانَ أَمْرًا بِإِفْسَادِهِ.

(لا الوزع، والحيئة): فَمَيَّسْتُهُمَا نَجِسَةً؛ لِأَنَّ لَهُمَا نَفْسًا سَائِلَةً<sup>(١)</sup>  
(والعلقة يُخْلَقُ مِنْهَا حَيَوَانٌ، وَلَوْ) كَانَ (آدَمِيًّا، أَوْ طَاهِرًا):  
نَجِسَةً؛ لِأَنَّهَا دَمٌ خَارِجٌ مِنَ الْفَرْجِ.

(وَالْبَيْضَةُ تَصِيرُ دَمًا): نَجِسَةً، كَالْعَلَقَةِ، وَكَذَا: تَبِضُّ مَدْرٌ<sup>(٢)</sup>.  
ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي. وَفِي «التَّلْخِصِ»: وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي اجْتِنَابِ النَّحَاسَةِ. وَنُقِلَ فِي «الْإِنْصَافِ» عَنْ ابْنِ تَمِيمٍ، أَنَّ الصَّحِيحَ طَهَارَتُهَا.

(وَلَبِنٌ) غَيْرِ آدَمِيٍّ، وَمَأْكُولٍ، كَلْبَنٍ هَرٍّ: نَجِسٌ.  
(وَمَنِيٌّ غَيْرِ آدَمِيٍّ وَمَأْكُولٍ): نَجِسٌ. وَأَمَّا مَنِيُّ الْمَأْكُولِ: فَطَاهِرٌ.  
وَكَذَا: مَنِيُّ الْآدَمِيِّ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، عَنْ احْتِلَامٍ وَجَمَاعٍ أَوْ غَيْرِهِمَا، فَلَا يَحِبُّ فَرْكٌ وَلَا غَسْلٌ. وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ عَنْ اسْتِحْضَارٍ.

(١) وعند الشافعي: لا نفس سائلة للوزع<sup>[٢]</sup>.

(٢) مَدْرَتُ الْبَيْضَةِ، كَفَرَحٍ، فَهِيَ مَدْرَةٌ: فَسَدَتْ. (خطه)<sup>[٣]</sup>.

[١] أخرجه البخاري (٣٣٢٠، ٥٧٨٢) من حديث أبي هريرة.

[٢] ان تعليق ليس في (أ).

[٣] ان تعليق ليس في (أ).

وصرح به في «الإقناع»<sup>(١)</sup>.

وإن كان على المخرج نجاسة: ولم ينجس، لا يُعفى عن شيء منه. ذكره في «المبدع».

(وبيضه) أي: غير المأكول: نجس.

(والقيء) ممّا لا يؤكل: نجس.

(والودي) ممّا لا يؤكل: نجس. وهو: ماء أبيض، يخرج عقب

البول، غير لرج.

(والمدّي) ممّا لا يؤكل: نجس، وهو: ماء أبيض رقيق لرج،

كماء الشيسبان، يخرج عند مبادئ الشهوة، والانتشار.

(والبول والغائط ممّا لا يؤكل، أو) من (آدمي): نجس<sup>(٢)</sup>.

(١) قوله: (وصرح به في «الإقناع») وهو صريح «الإنصاف»<sup>(١)</sup>، حيث

قال: ومنّي الآدمي طاهر، هذا المذهب مطلقاً.. إلى أن قال: وقيل:

منّي المستحجر نجس دون غيره. انتهى.

(٢) ومن «شرح حلس» لسهرام في مذهب مالك رحمه الله. وأثر ذهاب من

عذرة، أي: إذا جلس الديبث على العذرة ونحوها، ثم قعد على ثوب

الإنسان أو جسده، فإنه يُعفى عنه، كطير مطر. أي: ومما يُعفى عنه

طير المطر، كماء الرش والمياه المسقعة في السكك والطرق،

تصيب الرجل، ونحو ذلك، وإن احتنطت العذرة بالمصيب، أي: أن

وأما ما يُؤكَلُ لَحْمُهُ: فتولُّهُ وزوُّهُ طاهرٌ؛ لحديث العُرَيْنَيْنِ في الإبل<sup>[١]</sup>، وقيس عليه الباقي.

وكذا: ممَّا لا نَفْسَ له سَائِئَةٌ، كما ذكرهُ المحدث.

وفي «الإقناع» وغيره<sup>(١)</sup>: **(وَالنَّجَسُ مِنَّا) كالوَدْيِ، وَالْمَذْيِ، وَالتَّوَلَّى، وَالْغَائِطُ: (طَاهِرٌ مِنْهُ) (و) من (سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ) عليهم الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ تَكْرِيماً لَهُمْ.**

**(وَمَاءُ قُرُوجٍ): نَجِسٌ، كَدَمٍ.**

العفو باقي، وهو كان الطيس الذي يصيب المكيف محالطاً بالعذرة، لا إن غلبت - أي: لا إن غلبت العذرة على الطيس -، أو كدت عينا قاعيةً، فيه لا يعفى عنه. وطاهرها: العفو، أي: ظاهر «المدونة»: العفو.

وذيل امرأة المطال للستر، ورحل، أي: يعفى عن ديل المرأة إذا أطاته لقصد الستر، وعن الرجل المسولة، يمرّاب على اسجاسة الجافة، لكونهما يطهران بما بعد النجس من الأرض. انتهى.

(١) قوله: (وفي «الإقناع» وغيره) يعني: وذكر فيه.

قال في «الفروع»<sup>[٢]</sup>: والنجس منّا، صهر منه **بِطْنَةٍ**، ذكره في «الفنون» وغيره. وفي «النهاية» وغيرها: لا.

[١] أخرجه البخاري (٢٣٣)، ومسلم (٩/١٦٧١) من حديث أس.

[٢] «الفروع» (١٩٩/٨).

(وَدَمٌ): نَجَسٌ، (غَيْرٌ) مَا يَبْقَى مِنْهُ فِي (عِزْقٍ مَأْكُولٍ) بَعْدَ دَبْحِهِ<sup>(١)</sup>، (وَلَوْ ظَهَرَتْ حُمُرُهُ) أَي: حُمْرَةُ دَمٍ عَرَفِيَ الْمَأْكُولُ، هَيْئُهُ طَاهِرٌ مُبَاحٌ. وَكَذَا: مَا يَبْقَى فِي حَلَلِ اللَّحْمِ بَعْدَ الذَّبْحِ، طَاهِرٌ.  
(و) عِزْدَمٍ (سَمَكٌ، وَ) غَيْرِ (دَمٍ بَقٍ، وَقَمَلٍ، وَبِرَاجِيَتٍ، وَذُبَابٍ، وَنَحْرِيهَا) مِمَّا لَا يَسِيلُ دَمُهُ، فَدَمُهُ طَاهِرٌ.

(و) غَيْرِ دَمٍ (شَهِيدٌ عَلَيْهِ)، فَإِنَّهُ طَاهِرٌ مَا دَامَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْفَضْلَ عَنْهُ: فَتَنْجَسُ.

(وَقَيْحٌ): نَجَسٌ، (وَصَدِيدٌ: نَجَسٌ)؛ لِأَنَّهُمَا مُتَوَلَّدَانِ مِنَ الدَّمِ النَّجَسِ.

(وَيُعْفَى فِي غَيْرِ مَائِعٍ، وَ) غَيْرِ (مَطْعُومٍ. عَنْ يَسِيرٍ<sup>(٢)</sup> لَمْ يَنْقُضِ)

(١) وَفِي «شرح خليل» للتلثائي: وَمِنَ الطَّاهِرِ دَمٌ لَمْ يَسْفَحْ. وَفَسَّرُوهُ بِالْبَاقِي فِي الْعُرُوقِ، وَفِي مَحَلِّ التَّذْكِيَةِ. (ابن فرحون)<sup>[١]</sup>.  
الْمَجْتَمِعُ مِنَ الْعُرُوقِ: الْمَشْهُورُ أَنَّهُ طَاهِرٌ، وَيَجُوزُ أَكْلُهُ مَعَ اللَّحْمِ. وَأَمَّا أَكْلُ الْكَثِيرِ الْمَحْمُوعِ مِنَ اللَّحْمِ، فَفِيهِ خِلَافٌ. قَالَ الْمَخَمِي فِي «تَبَصُّرَتِهِ».

(٢) قَوْلُهُ: (عَنْ يَسِيرٍ - الْح) وَفِي «الإصناف»<sup>١٠</sup> مَا يُعْفَى عَنْ يَسِيرِهِ، يُعْفَى عَنْ أَثَرِ كَثِيرِهِ عَلَى حَسَبِ صَفْقِيلٍ بَعْدَ مَسْحِهِ. قَالَ الْمَصْصِفُ، وَمَنْ بَعَدَهُ.

[١] انظر: «مواهب الجليل» (١/١٣٦).

الْوَضُوءُ خُرُوجُ قَدْرِهِ مِنْ بَدَنِ (مِنْ دَمٍ، وَلَوْ) كَانَ الدَّمُ (خَيْضًا وَنَفَاسًا  
وَاسْتِحَاضَةً) كَغَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ يَشُقُّ التَّحَرُّزُ مِنْهُ.

(و) يُعْفَى أَيْضًا فِي غَيْرِ مَا تَقَدَّمَ، عَنْ يَسِيرٍ مِنْ (قَيْحٍ وَصَدِيدٍ)؛  
لِتَوَلُّدِهِمَا مِنْهُ، فَهُمَا أَوْلَى بِهِ بِالْغَفْوِ، (وَلَوْ) كَانَ الدَّمُ وَالْقَيْحُ وَالصَّدِيدُ  
(مِنْ غَيْرِ مُضَلٍّ)؛ بِأَنَّهُ أَصَابَتْ الْمَصْلِيَّ مِنْ غَيْرِهِ، كَمَا وَكَانَتْ مِنْهُ.  
(وَالَا) يُعْفَى عَنْ شَيْءٍ مِنْ دَمٍ، أَوْ قَيْحٍ، أَوْ صَدِيدٍ (مِنْ حَيَوَائٍ  
نَجِسٍ)، كَكَلْبٍ، وَحِمَارٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْفَى عَنْ يَسِيرٍ فَصَلَاتِهِ، كَعَفْوِهِ  
وَرَبِيقِهِ، فَدَمُهُ أَوْلَى.

(أَوْ) كَانَ الدَّمُ أَوْ الْقَيْحُ أَوْ الصَّدِيدُ، مِنْ (سَبِيلٍ)، قُتِلَ أَوْ دُبِرَ، فَلَا  
يُعْفَى عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ حُكِمَتْهُ حُكْمُ السُّوْلِ وَالْغَائِطِ.  
(و) يُعْفَى (عَنْ أَثَرِ اسْتِحْجَارٍ بِمَحَلِّهِ) بَعْدَ الْإِنْقَاءِ وَاسْتِيقَاءِ الْعَدَدِ،  
بِلا خِلَافٍ<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: (في محله... إلخ) قال في «المعني»<sup>[١]</sup>: ظاهرُ كلامِ أحمد: أن محلَّ الاستحجار بعد الإنقاء ظاهرٌ، فإن أحمد بن حسين قال: سألتُ أحمدَ عن الرجل يبولُ ويستبرئُ ويستجمِرُ، يَغْرِقُ في سِرَاوِيلِهِ؟ قال: إذا استحضر ثلاثًا فلا بأس. وسأله رجلٌ، فقال: إذا استنجيتُ من الغائطِ بصيْتُ من ذلك الماءِ موضعًا مائيً آخرًا؟ فقال أحمد: قد جاء في الاستنجاء «ثلاثة أحجار»، فاستنجِ أنت ثلاثة، ثم لا تُبالي ما

[١] «المعني» (١/٢١٨).

وَعُلِمَ مِنْهُ: أَنَّهُ لَوْ تَعَدَّى مَحَلَّهُ إِلَى الثَّوْبِ أَوْ الْبَدَنِ، لَمْ يُعْفَ عَنْهُ.

أصابك من ذلك الماء<sup>[١]</sup>. انتهى.

قلت: وأقلُّ أحوال كلامه أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْعَفْوِ عَنْ أَثَرِ الْاسْتِجْمَارِ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ، كَمَا قَالَ الشَّافِعِيَّة.

قال شهاب الدين أحمد بن العماد الأفيسي الشافعي في أَرْحُوزَةٍ هـ  
فِيمَا يُعْفَى عَنْهُ مِنَ الْحَاسَاتِ:

وَأَثَرُ مَسْتَحِمٍّ يَحْرِي بِهِ عَرَقٌ فِي ثَوْبٍ أَوْ بَدَنِ عَفْوٌ كَقَصْرَتِهِ  
عَنِ الْأَصْحِ إِنْ اسْتَجَى بِطَاهِرَةٍ فِي الرَّافِعِيِّ أَوْ اسْتَجَى بِرُكُوتِهِ  
عَنْ نَفْسِهِ دُونَ غَيْرِهِ وَمَا لَاقَاهُ مِنْ مَائِعِ رَجَسٍ بِجُمْلَتِهِ  
قَالَ فِي «سَرَحِهِ»: إِذَا اسْتَجَى بِالْخَجَرِ، ثُمَّ سَالَ مِنْهُ الْعَرَقُ فِي مَحَلٍّ  
الْاسْتِجْمَاءِ، فَإِنَّهُ يُعْفَى عَنْهُ فِي ثِيَابِهِ وَبَدَنِهِ عَلَى الْأَصْحِ؛ حَيْثُ قَالَ  
الرَّفَعِيُّ: لَوْ اسْتَجَى بِحِجَارَةٍ حَسَنَةٍ عَفِيَ أَيْضًا. وَلَوْ كَثُرَ عَرَقُ فِئَسَةٍ  
وَقَطَرَ، فَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ يُحْكَمُ بِالْعَفْوِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ مَا يُعْفَى عَنْهُ يُلْتَحَقُ بِأَدْرِهِ  
بِغَالِهِ، كَدَمِ اسْرَاغِثٍ عَلَى الْأَصْحِ.. قَالَ: وَإِنَّمَا يُعْفَى عَنِ الْعَرَقِ  
بِالنِّسْبَةِ إِلَى ثِيَابِ الْمُصَلِّي وَبَدَنِهِ حَصَةً، دُونَ ثِيَابِ غَيْرِهِ وَبَدَنِهِ. وَلَوْ  
اتَّصَلَ هَذَا الْعَرَقُ بِمَاءٍ قَلِيلٍ أَوْ مَائِعٍ، نَحَسَهُ، وَلَوْ اسْتَجَتْ امْرَأَةٌ  
بِخَجَرٍ، ثُمَّ جَامَعَهَا الرَّجُلُ، تَنَجَّسَ ذَكَرُهُ. (خطه).

وَعُلِمَ مِنَ الْمَتْنِ التَّقْيِيدُ بِقَوِّهِ: «بِمَحَلِّهِ»: أَنَّهُ إِذَا تَعَدَّى مَحَلَّهُ  
بِعَرَقٍ، أَوْ غَيْرِهِ، أَنَّهُ لَا يُعْفَى عَنْهُ، مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ فِيمَا قَبْلَ هَذَا: أَحَدًا مِنَ

[١] سقطت: «الماء» من (أ).

(و) يُعْفَى أَيْضًا (عَنْ يَسِيرِ سَلْسِ بَوْلٍ) بَعْدَ كَمَالِ التَّحْفُظِ؛ لِمَشَقَّةِ التَّحَرُّزِ مِنْهُ.

(و) يُعْفَى أَيْضًا عَنْ (دُخَانِ نَحَاسَةٍ، وَغُبَارِهَا، وَنُخَارِهَا، مَا لَمْ تَظْهَرْ لَهُ) أَي: الدُّخَانِ أَوِ الْغُبَارِ أَوِ الْبُحَارِ (صَفَةً) فِي الشَّيْءِ الطَّاهِرِ؛ لِأَنَّهُ يَشُقُّ التَّحَرُّزُ مِنْهُ. وَقَالَ جَمَاعَةٌ: مَا لَمْ يَنْكَأَتْ.

(و) يُعْفَى أَيْضًا عَنْ (يَسِيرِ مَاءِ نَجَسٍ بَمَا) أَي: بِشَيْءٍ (عُفِيَ عَنْ يَسِيرِهِ)، كَدَمٍ وَفَيْحٍ وَصَدِيدٍ. (قَالَ ابْنُ حَمْدَانَ) فِي «رَعَايَتِهِ». وَغُبَارُهُ: وَعَنْ يَسِيرِ الْمَاءِ النَّجِسِ مَا عُفِيَ عَنْ يَسِيرِهِ مِنْ دَمٍ، وَنَحْوِهِ. (وَأُطْلِقَهُ) أَي: أُطْلِقَ الْقَوْلَ بِالْعَفْوِ عَنْ يَسِيرِ الْمَاءِ النَّجِسِ (الْمُنْقَحُ) فِي «السَّقِيحِ»، (عَمَلٌ) أَي: عَنْ ابْنِ حَمْدَانَ، فَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِمَا عُفِيَ عَنْ يَسِيرِهِ.

كَلَامُ «الْإِصَافِ»: أَنَّ الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِ: أَنَّ مَنِيَّ الْمُسْتَحْمِرِ طَاهِرٌ، مَعَ أَنَّ أَثَرُ الْاسْتِجْمَارِ قَدْ تَعَدَّى سَبَبَ الْمَنِيِّ. وَالْقَوْلُ بِظَهَارَةِ اخْتِرَاجِ وَعَدَمِهِ<sup>[١]</sup> صَهَارَةٌ مَا أَصَابَهُ الْمَنِيُّ مِنْ ثَوْبٍ أَوْ بَدَنِ، تَعَثُّفٌ ظَاهِرٌ.

وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ مَرَادَهُ<sup>٢</sup> مَعْفُوٌّ عَنْهُ، لِأَنَّهُ طَاهِرٌ حَقِيقَةً، فَيَكُونُ بِمِزَةِ طَبِينِ الشَّرْعِ إِذَا تَحَقَّقَتْ نَجَاسَتُهُ، لَا بِمِزَةِ النِّجَاسَةِ بِالْعَيْنِ إِذَا تَعَدَّتْ إِلَى غَيْرِهَا. (م خ) [٢].

[١] سقطت: (وعدم) من الأصل.

[٢] «حاشية الحلوتى» (١/١٧٨).



وَوَجْهُهُ: أَنَّ الْمَاءَ الْمُتَنَجِّسَ، بَلْ كُلُّ مُتَنَجِّسٍ، حُكْمُهُ حُكْمُ  
نَجَاسَتِهِ، فَإِنْ عُفِيَ عَنْ يَسِيرِهَا - كَالدَّمَ - عُفِيَ عَنْ يَسِيرِهِ، وَإِلَّا -  
كَابْتُولٍ - لَمْ يُعْفَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ فَرَعُهَا، وَالْفَرْعُ يَتَّبِعُ لَهُ حُكْمُ أَصْلِهِ.  
(وَيُضَمُّ) نَجِسٌ يُعْفَى عَنْ يَسِيرِهِ، (مُتَفَرِّقٌ بِتَوْبٍ) وَاحِدٌ: بَأَنَّ كَانَ  
فِيهِ بُقْعٌ مِنْ دَمٍ، أَوْ قَيْحٍ، أَوْ صَدِيدٍ. فَإِنْ صَارَ بِالضَّمِّ كَثِيرًا: لَمْ تَصِحَّ  
الصَّلَاةُ فِيهِ، وَإِلَّا عُفِيَ عَنْهُ.

و(لَا) يُضَمُّ مُتَفَرِّقٌ فِي (أَكْثَرٍ) بَلْ يُعْتَرِزُ كُلُّ تَوْبٍ عَلَى جَدَّتِهِ.  
(و) يُعْفَى (عَنْ نَجَاسَةٍ بَعِينٍ)، وَنَقَدَمَ: لَا يَحِبُّ غَسْلُهَا؛ لِلتَّضَرُّرِ

بِهِ.

(و) يُعْفَى أَيْضًا (عَنْ حَمَلٍ كَثِيرِهَا) أَيِ: النَّجَاسَةِ (فِي صَلَاةِ  
خَوْفٍ)؛ لِلضَّرُورَةِ.

(وَعَرَقٌ<sup>(١)</sup> وَرَيْقٌ، مِنْ) حَيَوَانٍ (طَاهِرٍ) مَأْكُولٍ أَوْ غَيْرِ مَأْكُولٍ.  
طَاهِرٌ.

(١) قَوْلُهُ. (وَعَرَقٌ) أَيِ. مِنْ حَيَوَانٍ طَاهِرٍ، مَأْكُولًا، أَوْ لَا، فَيَدْخُلُ فِيهِ  
الرَّبَادُ، فَإِنَّهُ عَرَقٌ يَسْتَوِي بِرِيٍّ. وَقِيلَ: لَبَنٌ يَسْتَوِي بِحَرِيٍّ. وَهِيَ «الْإِقْبَاعُ»:  
أَنَّهُ نَجِسٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ حَيَوَانٍ بَرِيٍّ غَيْرِ مَأْكُولٍ، أَكْبَرُ مِنَ الْهَرِ.  
(ح م ص)<sup>(١)</sup>.

**(والبَلْغَمُ)** من صدرٍ، أو رأسٍ، أو مَعِدَةٍ: طَهْرٌ **(ولو اِزْرَقَ<sup>(١)</sup>)**؛  
 لحديث مُسْلِمٍ<sup>[١]</sup> عن أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُخَامَةً فِي  
 قَبِيلَةِ الْمَسْحِدِ، فَأَقْبَلَ عَلَيَّ، فَقَالَ: «مَا بَالُ أَحَدِكُمْ يَقُومُ مُسْتَقْبِلَ رَبِّهِ،  
 فَيَتَنَحَّجُ أَمَامَهُ؟ أَيَحِثُّ أَلَّا يُسْتَقْبَلَ فَيَتَنَحَّجَ فِي وَجْهِهِ؟ فَإِذَا تَنَحَّجَ  
 أَحَدُكُمْ، فَلْيَتَنَحَّجْ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، فَلْيَنْقُصْ  
 هَكَذَا». وَوَصَفَ اقْبَاسُ، فَتَقَلَّ فِي ثَوْبِهِ، ثُمَّ مَسَحَ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ.  
 ولو كَانَتْ نَجِسَةً لَمَا أَمَرَ بِمَسْحِهَا فِي ثَوْبِهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ وَلَا  
 تَحْتَ قَدَمِهِ، وَلَوْ كَانَ نَجَسًا لِلْخُسِّ الْمَمِّ؛ وَلَآئِذَا مُنْعَقِدٌ مِنَ الْأَبْخَرَةِ،  
 أَشْبَهَ الْمُحَاطَ.

**(وَرَطُوبَةُ فَرْجِ آدَمِيَّةٍ):** صَهْرَةٌ؛ لِأَنَّ الْمَنِيَّ صَاهِرٌ، وَلَوْ عَنْ  
 جَمَاعٍ<sup>(٢)</sup>. فَلَوْ كَانَتْ نَجِسَةً، كَانَ نَجِسًا؛ لَخُرُوجِهِ مِنْهُ.

(١) (ازرق): بتشديد القاف. قاله (ع ن)<sup>[١]</sup>.

(٢) قوله: (ورطوبة فرج آدمية) والصحيح عند الشافعية: طهارة رطوبة  
 فرج المرأة، ما لم تنفصل. وعلى هذا. يُعْفَى عَنْهَا فِي الْوُلْدِ. وَحَكَى  
 بَعْضُهُمُ الْإِجْمَاعَ عَلَى [أَنَّهُ لَا يَحِبُّ عَسْنَهُ. وَالصَّحِيحُ أَيْضًا. أَنَّهُ لَا  
 يَحِبُّ عَسْلَ ذَكَرِ الْمَجَامِعِ مِنْ رَطُوبَةِ فَرْجِهَا، وَمِنْهُ طَهْرُ بَهَارَةِ  
 رِصْبَةِ الْفَرْجِ، وَهَذَا إِذَا كَانَا مُسْتَحْجِزِينَ بِالْمَاءِ، أَعْيَى: الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ.

[١] أخرجه مسلم (٥٥٠).

[٢] «حاشية عثمان» (١/١١٥)، والتعليق ليس في (٢).

(وَسَائِلٌ مِنْ فَمٍ) ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ (وَقْتُ نَوْمٍ): طَاهِرٌ، كَانِصَافٍ<sup>(١)</sup>.

(وَدُودٌ قَرْ)، وَنَرَزَةٌ: طَاهِرٌ. قَالَ عَصْمُهُ: بِلَا حِلَافٍ.  
(وَمِسْكَ وَفَازَتُهُ): طَاهِرٌ، وَهُوَ: سُرَّةُ الْعَزَالِ. وَانْبِصَالُهُ بِطَبْعِهِ، كَاخْتِنِينَ. قَالَ فِي «شَرْحِهِ»: وَكَذَا: الرَّبَادُّ، طَاهِرٌ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّهُ عَرَقٌ سَيَّوَرٍ بَرِّيٌّ. وَقِيلَ: لَبَنُ سَيَّوَرٍ بَحْرِيٌّ. وَفِي «الْإِقْدَاعِ»: نَجَسٌ؛ لِأَنَّهُ عَرَقٌ حَيَوَانٍ بَرِّيٍّ أَكْبَرُ مِنَ الْهَرِّ. وَالْعَنْبَرُ: طَاهِرٌ.

وَكَذَا إِذَا تَقَدَّمَ خُرُوجُ<sup>(١)</sup> مَذْيٍّ مِنَ الرَّجُلِ<sup>[٢]</sup>.  
(١) وَلُعَابُ الطِّفْلِ، صَاهَرٌ، وَلَوْ تَعَثَّتْ قَنَّا. وَالظَّاهِرُ. أَنَّ مَا حَوْلَ الْفَمِ<sup>[٣]</sup>.  
كَالْأَنْفِ وَالشَّفَتَيْنِ، مِثْلُهُ. قَالَهُ الشَّيْخُ. (مَقْشُورٌ)<sup>[٤]</sup>.  
(٢) قَالَ ابْنُ لَبِيْطَارٍ فِي «مَفْرَدَاتِهِ»: قَالَ الشَّرِيفُ الْإِدْرِيسِيُّ: الرَّبَادُّ: نَوْعٌ مِنَ الطَّلَبِ، يُجْمَعُ مِنْ بَيْنِ<sup>[٥]</sup> أَفْخَاذِ حَيَوَانٍ مَعْرُوفٍ يَكُونُ بِالصَّحَرَاءِ، يُصَادُ وَيُصْعَمُ اللَّحْمُ، ثُمَّ يَعْرَقُ، فَيَكُونُ مِنْ عَرَقٍ بَيْنَ فَخْدَيْهِ حِينَئِذٍ، وَهُوَ أَكْبَرُ مِنَ الْهَرِّ الْأَهْلِيِّ. انْتَهَى.

[١] سَقَطَتْ: «خُرُوجٌ» مِنْ (أ).  
[٢] تَكَرَّرَ مَا بَيْنَ الْمَعْكَوْفَيْنِ فِي، (الْأَصْلُ، (نَ) قَدْ هَذَا لِمَوْضِعٍ بِصَفْحَةٍ تَقْرِيبًا، فَانْتَهَى بِمَا هُنَا.  
[٣] فِي الْأَصْلِ، (أ): «الْأَنْفُ». وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْفَوَاكِهِ»  
[٤] «الْفَوَاكِهِ الْعَدِيدَةُ» (١/١٨).  
[٥] سَقَطَتْ: «بَيْنَ» مِنَ الْأَصْلِ، (أ)، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «كَشَافِ الْقِنَاعِ».

(وطينٌ شارِع ظَنَّتْ نَجَاسَتَهُ: طاهرٌ) وكذا: ثُرَابُهُ<sup>(١)</sup>؛ عملاً بالأصل. فَإِذَا تَحَقَّقَتْ نَجَاسَتُهُ: عُفِيَ عَنْ يَسِيرِهِ.

(وَلَا يُكْرَهُ) اسْتِعْمَالُ (سُورٍ) حَيَوَانٍ (طَاهِرٍ) وَهُوَ: قَضُّ مَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ مِنْهُ<sup>(٢)</sup>، (غَيْرِ دَجَاجَةٍ مُخْلَاقَةٍ) غَيْرِ مَضْبُوطَةٍ، فَيُكْرَهُ سُورُهَا؛

نقله عنه في «تصحيح الفروع»<sup>[١]</sup> عند قوله فيها: «وَارْتِيَادُ لَبِنٍ سَيُّورٍ بحري، أَوْ عَرَقٍ سَيُّورٍ بري؟ فيه خلاف».

قال في «شرح الإقناع»<sup>[٢]</sup>: ومقتضى كلامه في «الفروع»: طهارة الارتِيَاد. قل: وهل لَرْتِيَادِ لَبِنٍ سَيُّورٍ بحري، أَوْ عَرَقٍ سَيُّورٍ بري؟ فيه خلاف. انتهى.

وعلى كلا القولين، يكون طاهرًا؛ لَأَنَّ السَّيُّورَ طَاهِرٌ. (خطه).

سمّاها بـ«المفردات في الطب»؛ لأنه إذا دَكَرَ الْعِلَّةَ، دَكَرَ دَوَاءَهَا مِنْ كُلِّ نَوْعٍ؛ مَعْرُودًا غَيْرَ مُرَكَّبٍ، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ، وَقَدْ احْتَصَرَهَا كَثِيرُونَ.

(١) وَقَطَعَ ابْنُ تَمِيمٍ، وَابْنُ حَمْدَانَ: أَنَّ تَرَابَ إِشَارِعِ طَاهِرٍ. وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ، وَهُوَ أَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ<sup>[٣]</sup>.

(٢) هَلْ اسْتُورُ مَا أُكِلَ مِنْهُ، وَلَوْ يَسِيرًا مِنْ كَثِيرٍ، أَمْ لَا؟ الطَّاهِرُ: أَنَّهُ لَا يَكُونُ سُورًا حَتَّى يَأْكَلَ بَصْفَهُ، أَوْ يَكُونُ الْأَكْلُ مِنْ فَرْدٍ: بَمَرَةٍ وَحَوْهَا، فَإِنَّهَا يَصْدُقُ عَلَيْهَا أَنَّهَا سُورٌ. (ابن ذهلان)<sup>[٤]</sup>.

[١] «تصحيح الفروع» (٣٣٨/١).

[٢] «كشف القناع» (٤٥٤/١).

[٣] انظر: «الإنصاف» (٣٣٦/٢).

[٤] «الفواكه العديدة» (٢٩/١).

احتياطاً. وقيل: وسُوِّرَ الفأر؛ لأنه يُنْسِي.

(ولو أَكَلَ هَرَّ وَنَحْوَهُ) - كَيْسٍ، وفأرٍ، وَقُفْدٍ، وذِجَاجَةٍ، ونَهِيمَةٍ - حَاسَةً، (أو) أَكَلَ (طِفْلٌ نَجَاسَةً، ثُمَّ شَرِبَ) الهَرَّ وَنَحْوَهُ، أو الطِّفْلُ، (ولو قَبْلَ أَنْ يَغِيثَ) بَعْدَ أَكْلِ النَّجَاسَةِ، (مِنْ مَاءٍ يَسِيرٍ) أو مَائِعٍ: لَمْ يُؤْثَرْ<sup>(١)</sup>؛ لِمَشَقَّةِ التَّحَرُّزِ مِنْهُ.

(أو وَقَعَ فِيهِ) أَي: الْمَاءِ الْيَسِيرِ، أو مَائِعٍ غَيْرِهِ (هَرَّ وَنَحْوَهُ، مِمَّا يَنْضُمُ دُبُرَهُ<sup>(٢)</sup> إِذَا وَقَعَ فِي مَائِعٍ) كَالْفَأْرِ، (وَخَرَجَ حَيًّا: لَمْ يُؤْثَرْ)؛ عَدَمِ وُصُولِ نَجَاسَتِهِ إِلَيْهِ.

(وَكَذَا): لَوْ وَقَعَ (فِي حَامِدٍ) وَخَرَجَ حَيًّا: لَمْ يُؤْثَرْ، (وَهُوَ) أَي:

(١) قَالَ فِي «الْمَدْعِ»<sup>[١]</sup>. وَدَلَّ أَنَّهُ لَا يُعْمَى عَنِ نَجَاسَةٍ يَبْدَاهَا أَوْ رَحْلُهَا، نَصٌّ عَلَيْهِ.

(٢) قِيلَ: إِنَّ حَمِيصَ الْحَيَوَانِ يَنْضُمُ دُبُرَهُ إِذَا وَقَعَتْ فِي مَائِعٍ، إِلَّا الْبَعِيرَ. قَالَه (عُثْمَانُ)<sup>[٢]</sup>.

وَمِمَّا يَنْضُمُ دُبُرَهُ: لَصَدْعٌ، فِيمَا يَضْهَرُ، وَكَذَلِكَ السَّحْلَةُ، وَالشَّعْوَدَةُ، وَالْأَبْرَصُ، وَكَذَلِكَ الصَّبْ يَنْضُمُ دُبُرَهُ. كَذَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نَقَلَهُ عَنْ تَلْمِيذِهِ الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذَهْلَانَ. (م ن)<sup>[٣]</sup>.

[١] «المدع» (١/٢٢٥).

[٢] «حاشية عثمان» (١/١١٥).

[٣] «الفواكه العديدة» (١/٢٩).

الجامد (ما يمنع انتقالها) أي: النجاسة (فيه<sup>(١)</sup>)؛ بكتافيه.  
 (وإن مات) حيوانٌ يَجُسُّ بموت، (أو وقع ميتًا رطبًا في دقيقي  
 ونحوه)، كسمن حامد: (ألقي) الميت (وما حوله) من دقيقي أو  
 نحوه؛ لملاقاته النجس. واستعمل الباقي.  
 (وإن اختلط) انجس بغيره، (ولم ينضب: حرم) الكل؛ تغيبًا  
 للخطر. وكذا: لو كان مائعًا؛ للخير<sup>[١]</sup>.

(١) قوله: (وهو ما يمنع انتقالها فيه) قدمه في «الفروع»<sup>[٢]</sup>. ثم قال:  
 وقيل: إذا قُبِحَ وعاءه لم يسل.



[١] تقدم تحريجه (ص ١٢٠).

[٢] «المروع» (١/٣٥١).

## (باب : الحيض)

لُعَّة: الشَّيْلَانُ، مَصْدَرُ حَاضٍ، مأخوذٌ من حاض الوادي إذا سَالَ.  
وحاضَتِ الشَّجَرَةُ إذا سَالَ مِنْهَا شِبْهُ الدَّمِ، وهو الصَّمْغُ الأحمرُ.  
وتَحِيَّضْتُ: قَعَدْتُ أَثَامَ حَيْضِهَا عن سَاحِرِ صَلَاةٍ.  
ومن أَسْمَائِهِ: الطَّقْتُ، والعِرَاكُ، والضُّحِكُ، والإِعْصَارُ،  
والإِكْتَارُ، والتَّقْسُ، والفِرَاكُ، والدَّرَاسُ.

واستُحِيصَتِ المرأةُ: اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ بَعْدَ أَيَّامِهَا.  
وشرعاً: (دَمٌ طَبِيعِيٌّ وَجِلَاءِيٌّ<sup>(١)</sup>) يَضُمُّ الْجِيمَ وَكَسْرُهَا، أَي: سَجِيَّةٌ  
وَحَقِيقَةٌ، حَتَّى اللَّهُ يَنَابِ آدَمَ عَلَيْهَا، (تُزْجِيهِ الرَّحِمُ) بَفَتْحِ الرَّاءِ  
وَكَسْرِهَا، مَعَ كَسْرِ الْحَاءِ وَسُكُونِهَا فِيهِمَا: نَيْتٌ مَنَبَتِ الْوَلَدَ وَوَعَاؤُهُ،  
وَمَخْرَجُهُ مِنْ قَعْرِهِ (يَعْتَاذُ) ذَلِكَ الدَّمُ (أَنْثَى إِذَا بَلَغَتْ، فِي أَوْقَاتٍ  
مَعْلُومَةٍ) فِي الْغَالِبِ مِنْ كُلِّ شَهْرِ سِتَّةَ أَيَّامٍ، أَوْ سَبْعَةً، إِنْ لَمْ تُكِرَّ الْمَرْأَةُ

## باب الحيض

أَفْرَدَهُ هُوَ وَالْفَاسُ مِنْ بَيْنِ مَوْحَاتِ الْعُسَلِ؛ لَمَّا يَخْتَصُّ بِهِمَا مِنْ  
الْأَحْكَامِ، وَأَحْرَزَ الْكَلَامَ عَلَيْهِمَا لَطْوِلَهُ.

نَظَمَ بَعْضُهُمُ الْحَيَوَانَاتِ الَّتِي تَحِيضُ فَقَالَ:

إِنَّ الْمَوَاتِيَّ يَحِيضُنَ الْكُلُّ قَدْ حُبِيعَتْ      فِي سِتِّ شَعْرِ فَكُرٌ مِمَّنْ لَهْنٌ يَعِي  
امْرَأَةً نَاقَةً مَعَ أَرْسَبٍ وَرَعٍ      وَكَلْبَةٌ فَرَسٌ خَمَاشٌ مَعَ ضُعٍ

(١) قوله: (دَمٌ طَبِيعِيٌّ وَجِلَاءِيٌّ) العطفُ لِلتَّفْسِيرِ.

حاملاً، ولا مُرضعاً؛ لأنَّه لا مَصْرِفَ لَهُ إِذَنْ، فإذا حَمَلَتْ صَرَفَهُ اللَّهُ  
لِغَذَاءِ الْوَلَدِ، ولذلك لا تَحِيضُ الْحَامِلُ. فإذا وَضَعَتْ فَلَنَّهُ اللَّهُ لَبَنًا  
يَتَعَدَّى بِهِ، ولذلك قُلَّ أَنْ تَحِيضَ الْمَرْضِعُ.

(وَيَمْنَعُ) الْحَيْضُ اثْنِي عَشَرَ شَيْئًا:

(الْعُسْلُ لَهُ<sup>(١)</sup>) فَلَا يَصَحُّ لِقِيَامٍ مُوَحَّيهِ. وَ(لَا) يَمْنَعُ الْعُسْلُ  
(لِجَنَابَةِ) أَوْ نَحْوِ إِحْرَامٍ، (بَلْ يُسَنُّ) الْعُسْلُ لَذَلِكَ؛ تَحْقِيقًا لِلْحَدِيثِ.  
(و) يَمْنَعُ: (الْوُضُوءُ)، فَلَا يَصَحُّ؛ بِمَا تَقَدَّمَ.

(و) يَمْنَعُ: (وُجُوبُ صَلَاةٍ) إِجْمَاعًا، فَلَا تَقْضِيهَا إِجْمَاعًا<sup>(٢)</sup>. فَيَلْزَمُ  
لأَحْمَدَ فِي رَوَايَةِ الْأَثَرِ: فَإِنْ أَحْبَبْتُ أَنْ تَقْضِيَهَا؟ قَالَ: لَا، هَذَا  
خِلَافٌ. أَيْ: بِدْعَةٌ.

وَتَقَعُ زَكَاةُ طَوَافٍ<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهَا تُسَكُّ لَا آخِرَ لَوَقْتِهِ. ذِكْرُهُ فِي

(١) قَوْه. (وَيَمْنَعُ.. الْغُسْلُ لَهُ) وَهَذَا الْمَنْعُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ. كَمَا  
اسْتَظْهَرَهُ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ فِي «حَوَاشِي الْكَافِي»، قَالَ: لِأَنَّ الْإِتْيَانَ بِالْعِبَادَةِ  
مَعَ مَانِعٍ مِنْ صَحَّتْهَا تَلَاعَبَتْ. (ع ن)<sup>[١]</sup>.

(٢) قَوْلُهُ: (فَلَا تَقْضِيهَا) فَإِنْ أَحْبَبْتُ الْحَائِضُ قَضَاءَ الصَّلَاةِ، فظَاهِرُ نَقْلِ  
الْأَثَرِ: التَّحْرِيمُ. وَقَالَ فِي «الْمَرْوَعِ»: وَيَتَوَخَّاهُ احْتِمَالًا. يَكْرَهُ، لَكِنَّهُ  
بِدْعَةٌ. (شرح إقناع)<sup>[٢]</sup>.

(٣) قَوْلُهُ: (وَتَقَعُ) يَعْنِي: إِذَا حَاصَتْ بَعْدَ لُصُوفٍ وَقَبْلَ أَنْ تَصْلِيَ زَكَاةً

[١] «حاشية عثمان» (١١٧/١).

[٢] «كشف الصاع» (٤٦٧/١).



«الفروع» بمعناه<sup>(١)</sup>.

(و) يَمْنَعُ أَيضًا: (فَعَلَهَا) أي: الصَّلَاةَ. وَلَوْ سَجْدَةً تَلَاوَةً  
لِمُسْتَمِعَةٍ؛ لِقِيَامِ الْمَانِعِ بِهَا.

(و) يَمْنَعُ أَيضًا: (فَعَلَ طَوَافٍ) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «غَيْرَ أَنْ لَا  
تُصَوِّفِي بِالْبَيْتِ»<sup>[١]</sup>. وَلِأَنَّهُ صَلَاةٌ.

وَوُحُوبُهُ بَاقٍ، فَتَفَعَّلَهُ إِذَا طَهَّرْتَ أَدَاءً، لِأَنَّهُ لَا آخِرَ لَوَقْتِهِ. وَيَسْقُطُ  
عَنْهَا وَجُوبُ طَوَافِ الْوَدَاعِ، كَمَا يَأْتِي.

(و) يَمْنَعُ أَيضًا: فَعَلَ (صَوْمٍ) إِحْمَاغًا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:  
«أَلَيْسَتْ إِحْدَاكُنَّ إِذَا حَاضَتْ، لَمْ تَصُومِي، وَلَمْ تُصَلِّي؟» قُلْتُ: بَلَى. رَوَاهُ  
الْبُخَارِيُّ<sup>[٢]</sup>.

اصْوَافٌ، فَإِنِهَا تَصْلِيهِمَا إِذَا طَهَّرْتَ، وَتَسْمِيَّتُهَا قَضَاءً تَحْوُزٌ. كَذَا فِي  
(شرح الإقناع)<sup>[٣]</sup>.

(١) فَيَعْدِيَا بِهِ. انْتَهَى. يَعْنِي. إِذَا حَاضَتْ بَعْدَ الطَّوَافِ وَقَبْلَ أَنْ تَصْبِي  
رَكَعَتِي اصْوَافٍ، فَإِنِهَا تَصْلِيهِمَا إِذَا طَهَّرْتَ، وَتَسْمِيَّتُهَا قَضَاءً تَحْوُزٌ.  
قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»<sup>[٤]</sup> عَلَى قَوْلِهِ: «فَيَعْدِيَا بِهِ»: وَفِي هَذِهِ الْمُعَايَاةِ نَظَرٌ  
ظَاهِرٌ. انْتَهَى.

[١] أخرجه البخاري (٢٩٤، ٣٠٥)، ومسلم (١٢١١) من حديث عائشة.

[٢] أخرجه البخاري (٣٠٤) من حديث أبي سعيد الخدري.

[٣] «كشف القناع» (١/٤٦٧).

[٤] «الإنصاف» (٢/٣٦٥).

و(لا) يَمْنَعُ الْحَيْضُ (وَحُوبَهُ) أَي: الصَّوْمَ، فَتَقْصِيهِ إِجْمَاعًا؛  
 لِحَدِيثِ مُعَاذَةَ، قَالَتْ: سَأْتُ عَائِشَةَ، فَقُلْتُ: مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي  
 الصَّوْمَ، وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ؟ فَقَالَتْ: أَحْزُورِيَّةٌ أَنْتِ؟ فَقُلْتُ: لَسْتُ  
 بِحْزُورِيَّةٍ، وَلَكِنِّي أَسْأَلُ فَقَالَتْ: كُنَّا نَحْيِصُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ  
 ﷺ، فَنُؤْمِرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ، وَلَا نُؤْمِرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>[١]</sup>.  
 وَقَضَاؤُهُ بِالْأَمْرِ السَّابِقِ، لَا بِأَمْرِ جَدِيدٍ<sup>(١)</sup>.

(و) يَمْنَعُ أَيْضًا: (مَسَّ مُصْحَفٍ)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا  
 الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الرَّافِعَةُ: ٧٩].

وَكَذَا قَالَ شَيْخُهُ فِي «حَاشِيَةِ الْفُرُوعِ»<sup>[٢]</sup> بَعْدَ بَحْثِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَذَكَرَ  
 كَلَامًا طَوِيلًا، ثُمَّ قَالَ: فَعَلَى هَذَا لَا يَتَنَاوَاهَا كَلَامُهُمْ، وَلَا يَكُونُ  
 قَضَاءً، وَلَا يُعَايَا بِهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) قَوْلُهُ: (وَقَضَاؤُهُ بِالْأَمْرِ السَّابِقِ... إلخ) قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»<sup>[٣]</sup>: فِي  
 الْأَشْهَرِ.. قَالَ: وَفِي «الرَّعَايَةِ». يَقْضِيهِ مَسَافَرُ بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ عَلَى الصَّحِيحِ،  
 وَحَائِضٌ وَنَفْسَاءُ بِأَمْرِ جَدِيدٍ عَلَى الْأَصَحِّ.. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: كَذَا قَالَ.  
 وَعَلَى لِقَوْلِ أَنْ قَضَاءُ الصَّوْمِ بِأَمْرِ جَدِيدٍ، فَيَكُونُ احْيِصُ مَانِعًا  
 لِمَوْجُوبٍ. وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ: أَنَّ الْحَيْضَ يَمْنَعُ وَجُوبَ الصَّوْمِ، وَالْقَضَاءُ  
 بِأَمْرِ جَدِيدٍ.

[١] أَخْرَجَهُ ابْنُ خَارِي (٣٢١)، وَمُسْلِمٌ (٦٩/٣٣٥).

[٢] «حَاشِيَةُ ابْنِ قَنْدَسٍ» (٣٥٤/١).

[٣] «الْفُرُوعُ» (٣٥٤/١).

(و) يَمْنَعُ أَيضًا: (قِرَاءَةُ قُرْآنٍ) مُطْلَقًا<sup>(١)</sup>؛ لقوله عليه السلام: «لَا تَقْرَأُ لِحَائِضٍ، وَلَا الْجُنْتُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ». رواه أبو داود، والترمذي<sup>(٢)</sup>.

(و) يَمْنَعُ أَيضًا: (الْبَيْتُ بِمَسْجِدٍ)؛ لقوله عليه السلام: «لَا أُحِبُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ، وَلَا لِحُتٍ». رواه أبو داود<sup>(٣)</sup> (ولو) كَانَ الْبَيْتُ (بُوضُوءً)<sup>(٤)</sup>، وَمَعَ أَمْرِ التَّلَوِثِ. فَلَا يَصِحُّ اعْتِكَافُهَا. و(لَا) يَمْنَعُ الْحَيْضُ (الْمُرُورَ) بِالْمَسْجِدِ، (إِنْ أَمِنْتَ تَلَوِيثَهُ) نَصًا. فَإِنْ لَمْ تَأْمَنْهُ: مَنَعَهُ.

(١) سواءٌ حُمِلَتْ نِسْيَانَهُ، أَوْ لَا. وقال الشيخ: إن خافت نسيانَهُ، وَجِبَتْ. (٢) قوله: (ولو.. بوضوء) يدلُّ على صحَّةِ الوضوء، مع أنَّ كَلَامَهُ أَوَّلًا: أَنَّ الْوُضُوءَ غَيْرُ صَحِيحٍ.

وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا؛ أَنَّ يُحْمَلَ الْأَوَّلُ: عَلَى مَا إِذَا كَانَ اسْمُ حَارِجًا، فَإِنْ خَرُوجُهُ يَمْنَعُ صِحَّةَ الْوُضُوءِ، كَالسُّلُوفِ. وَيُحْمَلُ مَا هُنَا: عَلَى مَا إِذَا كَانَ دَمٌ غَيْرُ خَارِجٍ، فَيَصَحُّ، كَمَا يَصَحُّ بَعْدَ الْإِنْقِطَاعِ الَّذِي مَعَهُ طُهُرٌ. قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي «حَاشِيَةِ الْفُرُوعِ»: وَلَعَلَّ أَحْمَدَ: بِصُورَةِ وَضُوءِهِ. قَالَه (م خ) <sup>(٣)</sup>.

[١] أخرجه الترمذي (١٣١) من حديث ابن عمر. وبم أحده عند أبي داود، وانظر: «تحفة الأشراف» (٨٤٧٤). وضعفه الألباني في «الإرواء» (١٩٢).

[٢] تقدم تخريجه (ص ٣٥٠).

[٣] انظر: «حاشية المحنوت» (١٨٣/١).

(و) يمنع الحيض أيضًا: (وَطْئًا فِي فَرْجٍ): لقوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ الآية [السّورة: ٢٢٢]، وهو: موضع الحيض<sup>(١)</sup>. صحّحه في «الإنصاف». وليس بكيرة<sup>(٢)</sup>.

وإن أراد وطأها، فادّعتُهُ: قُبِلَ منها. نصًا، إن أمكن، كصهرها. (إِلَّا لَمَنْ بِهِ شَبَقٌ): مَرَضٌ معروف<sup>(٣)</sup>. (فِي سَاحِ لَه) الوطء في الحيض (بشروطه): بأن يحافَ تَشَقُّقُ أَثْيِيهِ إن لم يَصْأ، ولا تَنْدَفِعَ

(١) قوله: (وهو موضع الحيض) قال في «الإنصاف»<sup>١</sup>: على الصحيح من المذهب، وعليه الجمهور، وقصغ به أكثرهم. وقيل: زمنه. فاه في «الرعاية». وقال قوم: المحيض: الحيض. فهو مصدر. قل ابن عقل: وفائدة كون المحيض الحيض، أو موصغة: إن قلنا. هو مكانه. تختص التحريم به. وإن قلنا: هو اسم للدم، حاز أن يصرف إلى ما عده لأجله.

(٢) وفي «الشهادات» في «الإقناع»: أنه كبيرة، وجرم به في «الغاية». وفي «المسند» و«السنن»<sup>[٢]</sup> مرفوعًا: «من أتى حائضًا، أو امرأة في دبرها، أو كهنًا فصُدِّقَ»، فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ.

(٣) قوله: (شَبَقٌ) هو مرضٌ يؤدي إلى قوّة الشهوة.

[١] «الإنصاف» (٣٦٤/٢).

[٢] أخرجه أحمد (٩٢٩٠)، وتوّدود (٣٩٠٤)، والسنن في «الكرى» (٩٠١٦)، والترمذي (١٣٥)، وابن ماجة (٦٣٩) من حديث أبي هريرة. وصححه لأبي في «الإرواء» (٦٨/٧).

شَهْوُهُ بِدُونِهِ فِي الْفَرْجِ<sup>(١)</sup>، وَلَا يَجْدُ غَيْرَ الْحَائِضِ، مِنْ رَوْحَةٍ أَوْ سُرِّيَّةٍ، وَلَا يَقْبِرَ عَلَى مَهْرٍ حُرَّةً، أَوْ ثَمَنٍ أَمَةٍ<sup>(٢)</sup>.

(و) يَمْنَعُ الْحَيْضُ أَيْضًا: (سُنَّةُ طَلَاقٍ)؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ فِيهِ: بَدْعَةٌ مُحَرَّمَةٌ، كَمَا يَأْتِي مُوضَّحًا فِي بَابِهِ.

(مَا لَمْ تَسْأَلْهُ) أَيِ: الْحَائِضِ الرَّوْحَ، (خُلْعًا، أَوْ طَلَاقًا عَلَى عَوْضٍ<sup>(٣)</sup>) فَيُبَاحُ لَهُ إِجَابَتُهَا<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ لَتَصَرُّفِهَا بِطَوِيلِ الْعِدَّةِ، وَمَعَ

(١) وَيُنْجَهُ. أَوْ خَوْفَ عَسَبٍ مِنْهُ أَوْ مِنْهَا. قَدْ شَارَحَهُ: وَلَا تَدْفَعُ شَهْوَتَهَا بِدُونِ إِیْلَاجٍ، وَهُوَ مَتَجُهُ<sup>(١)</sup>.

(٢) وَهَذَا يَلْزُمُهُ التَّرَوُّجُ أَوْ التَّسْرِي، وَلَوْ رَادَّ الْمَهْرُ أَوْ الثَّمَنُ عَلَى مَهْرٍ أَوْ ثَمَنِ الْمَثَلِ زِيَادَةً كَثِيرَةً، لَكِنْ لَا تُحْجِفُ بِمَالِهِ؟

قَالَ «م ص» فِي تَقْرِيرِهِ: نَعَمْ؛ لِأَنَّ مَقْتَصَى كَلَامِهِمْ أَنَّ مَا لَا يَتَكَرَّرُ لَا تَكُونُ تِلْكَ إِرْبَادَةً مَانِعَةً فِيهِ. (م ح). قَالَ (ع ن) مَثَلُ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

(٣) «عِدَّةٌ»<sup>(٣)</sup>. وَيَتَحَدَّثُ: وَلَوْ بِلَا عَوْضٍ. حَلَالًا لِهَمَا، كَمَا يَأْتِي، وَالْعِلَّةُ تَقْتَضِيهِ. أَيِ: تَقْتَضِي جَوَارِ الْحُلْعِ وَالطَّلَاقِ سَوَالَهَا ذَلِكَ، بِعَوْضٍ وَبِدُونِهِ، وَهُوَ مَتَجُهُ. (شَرْحُ غَايَةِ)<sup>(٤)</sup>.

(٤) قَالَ مَنصُورٌ: قَدْ تَلَّ وَلَعَنَّ اعْتِبَارَ الْعَوْضِ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تُظْهِرُ خِلَافَ مَا

[١] «مطالب أولي النهي» (٢٤٢/١).

[٢] انظر: «حاشية الحلوني» (١٨٣/١)، «حاشية عثمان» (١١٨/١).

[٣] «غاية المتهي» (١١٥/١).

[٤] «مطالب أولي النهي» (٢٤٢/١).

[٥] «كشف القناع» (٤٦٩/١).

سُئِلَها قَدْ أَدْخَلْتَ الضَّرَرَ عَلَى نَفْسِها .  
وَعَلِمَ مِنْهُ: "تَهُ لَا يُبَاحُ إِنْ سَأَلْتُهُ صَلاَةً بِلَا عَوْضٍ، وَلَا إِنْ كَانَ  
السَّائِلُ غَيْرَها" (١).

(و) يَمْنَعُ أَيْضًا: (اعْتِدَادًا بِأَشْهُرٍ) (٢)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ  
يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فَأَوْجَبَ لَعْدَةً بِالْقُرُوءِ .  
وَلِمَفْهُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّتِي يَبْسُنَ مِنَ الْمَحْجُصِ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾  
[الطلاق: ٤] الْآيَةِ. (إِلَّا) الْاعْتِدَادَ (لَوْفَاقَ): فِي الْأَشْهُرِ إِنْ لَمْ تَكُنْ  
حَامِلًا وَلَوْ أَنَّهَا تَحِيضُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ  
وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] .  
(وَيُوجِبُ) الْحَيْضُ (٣) ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ:

تُسْطُنُ، فَبَدَلَ الْعَوْضِ يَدْلُ عَلَى إِرَادَتِهَا الْحَقِيقِيَّةِ.

(١) قَوْلُهُ: (وَلَا إِنْ كَانَ السَّائِلُ غَيْرَها) يَعْنِي: وَلَوْ كَانَ بَعُوضٌ .  
(٢) قَوْلُهُ: (بِأَشْهُرٍ) زِدْ فِي «الْإِقْبَاعِ»: الْإِعْكَافُ، وَابْتِدَاءُ لَعْدَةٍ إِذَا  
طَلَّقَهَا، وَمُرُورُهَا فِي الْمَسْجِدِ إِنْ خَافَتْ تَلَوِيْثَهُ. انْتَهَى .  
وَالأَوَّلُ لَا يَحِلُّوْا كَلَامُ الْمُصَنِّفِ عِوَضًا، وَلَوْ لَزُومًا. وَأَمَّا الثَّانِي فَإِنَّمَا لَمْ  
يَذْكُرْهُ هَاهُنَا: اعْتِمَادًا عَلَى مَا يَأْتِي فِي بَابِ سَنَةِ صَلاَقٍ وَبَدْعَتِهِ. (م)  
خ (١).

(٣) قَوْلُهُ: (وَيُوجِبُ الْحَيْضُ) قَالَ «م ح» (٢): الْمُرَادُ بِالْوُجُوبِ أَعْمٌ مِنْ

[١] «حاشية الحلوتي» (١/١٨٤).

[٢] «حاشية الحلوتي» (١/١٨٤).

**(الفصل):** لقوله عليه السلام: «دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها، ثم اعتسلي، وصلي». متفق عليه<sup>[١]</sup>.

**(و) يُوجبُ:** **(البُلوغُ)**؛ لقوله عليه السلام: «لا يقسُ الله صلاة حائضٍ إلا بِخَمَارٍ». رواه أحمدُ، وغيره<sup>١٢</sup>. فأوجبَ عليها أن تستبِرَ لأجلِ الحيضِ، فدلَّ على أنَّ التَّكْلِيفَ حصلَ به.

**(و) يُوجبُ (الاعتدَادَ به، إلَّا لوفاءٍ) وتقدُّمَ معناه.**

زادَ في «الإقناع»: الحُكْمُ بِبراءةِ الرَّحِمِ في الاعتدَادِ والاستبراء؛ إذ الحائِلُ لا تحيضُ. والكفَّارةُ بالوطءِ فيه.

**(ونفاسٌ: مثله)** أي: مثلُ الحيضِ فيما يمنَعُه ويوجبُه<sup>(١)</sup> **(إلَّا)** في ثلاثة أَسْيَاءَ:

**(اعتدَادٍ):** لأنَّه ليسَ بِقِرءٍ، فلا تَتَنَاولُه الآيةُ.

**(وكونه)** أي: انْفَاسٍ **(لا يُوجبُ بُلُوغًا)**؛ لأنَّه حصلَ بالإنزالِ السابقِ للحَمَلِ.

الشرعيِّ والعاديِّ؛ بدليلِ البُلوغِ.

(١) قالَ في «المبدع»: بغيرِ خلافٍ نعلمُه؛ لأنَّه دُمَ حيضٌ احتبسَ لأجلِ الولدِ. (ش ع)<sup>[٣]</sup>.

[١] أخرجه البخاري (٣٢٥)، ومسلم (٣٣٣) من حديث عائشة.

[٢] أخرجه أحمد (٨٧/٤٢) (٢٥١٦٧)، وأبو داود (٦٤١)، وترمذي (٣٧٧)، وابن

ماجه (٦٥٥) من حديث عائشة وصححه الألباني في «الإرواء» (١٩٦).

[٣] «كشف القناع» (٤٧١/١).

(و) كونه (لا يُحتسب به في مدة إيلاء) أي: الأربعة أشهر التي تُضرب للمولي؛ لطول مدته، بخلاف الحيض<sup>(١)</sup>.

(ولا يباح قبل غسل بانقطاع دم) الحيض: (غير صوم)؛ لأنَّ وجوب الغسل لا يمنع فعله، كالجناية.

(و) غير (طلاق)؛ لأنَّ تحريمه لنطوئ العدة، وقد زال ذلك.

ويباح أيضًا بعد انقطاعه: لثب بمسجد بوضوء، ونقدم.

(ويجوز أن يستمتع) زوج وسيئ (من حائض<sup>(٢)</sup> بدون فرج) ممَّا

بين سرتها وركبتها<sup>(٣)</sup>؛ ما روى عبد بن حميد، وابن جرير، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿فَاعْتَرِلُوا الْبَنَاتِ فِي الْمَحِيضِ﴾ [سورة ٢٢٢] أي: اعتزلوا نكاح فروجهن. ولأنَّ المحض اسم لمكان الحيض،

(١) فإذا وجد لعاس في مدة الإيلاء، كان قاطعًا لها، فتستأنف بعد

انقضائه، إذ كان قد بقى من المدة التي حلف عليها أكثر من أربعة

أشهر، وإلا سقط حكم الإيلاء.

فإذا وجد فيها كان قاطعًا لها، فتستأنف العدة بعد انقطاعه.

(م ص)<sup>(١)</sup>.

(٢) ويجه: ونفساء<sup>(٢)</sup>.

(٣) وعنه: لا بما دون اسرة والركبة، وفاقًا للأئمة الثلاثة.

[١] إرشاد أولي النهى ٥ (١/١٢٤).

[٢] انشعاق لمس في (أ).



كَانَ مَقِيلَ وَاسْمِيَّتْ، فَيَخْتَصُّ التَّحْرِيمُ بِهِ؛ وَلِهَذَا لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا التَّكَاحَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>[١]</sup>. وَفِي لَفْظٍ: «إِلَّا الْجِمَاعَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَغَيْرُهُ<sup>[٢]</sup>.

وَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَا يَحِلُّ مِنْ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ؟ قَالَ: «لَكَ مَا فَوْقَ الْإِرَارِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>[٣]</sup>، فَأُحْيِبَ عَنْهُ: بِأَنَّهُ مِنْ رَوَايَةِ جِزَامٍ<sup>[٤]</sup> بْنِ حَكِيمٍ، وَقَدْ صَغَفَهُ ابْنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُ. وَعَلَى تَسْلِيمِ صَحَّتِهِ: فَإِنَّهُ يَدُلُّ بِاسْمِهِمْ، وَالْمَنْطُوقُ رَاجِعٌ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ: أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُنِي أَنْ أَتَزَرَ، فَيُبَاشِرُونِي وَأَنَا حَائِضٌ<sup>[٥]</sup>. فَلَا دَلَالَةَ فِيهِ أَيْضًا لِلتَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَتْرُكُ بَعْضَ الْمَبَاحِ تَقَدُّرًا، كَتَرَكِهِ أَكَلَ الصَّبِّ<sup>[٦]</sup>.

[١] أخرجه مسلم (٣٠٢) من حديث أنس.

[٢] أخرجه أحمد (٣٥٦، ١٩) (١٢٥٤)، وأبو داود (٢٥٨)، وأبو داود (٢٩٧٧)، وأبو داود (٢٩٧٧).

وإبن ماجه (٦٤٤). وعندهم جميعًا إلا ابن ماجه بلفظ: «التكاح»

[٣] أخرجه أبو داود (٢١٢). وصححه الألباني في «صحيح أبي داود» (٢٠٧)

[٤] كذا في نسخ الحفظ، وصوابه: «حرام» بأثره السهلة. وانظر: «تهذيب كمال»

(٥١٧/٥)، ومصدر التخريج.

[٥] أخرجه البخاري (٣٠٠).

[٦] أخرجه البخاري (٥٥٣٦)، ومسلم (١٩٤٣، ٣٩) من حديث ابن عمر. وأخرجه

إسحاق (٥٣٩١)، ومسلم (١٩٤٥) من حديث ابن عباس.

(وَيُسْنُ سِتْرَهُ) أي: انْفَرَجَ (إِذَا) أي: حِينَ سِتْمَتَاعِهِ بِمَا دُونَهُ<sup>(١)</sup>؛  
 لحديث عِكْرَمَةَ، عن بعض أزواج النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ مِنَ  
 الْحَائِضِ شَيْئًا، أَلْقَى عَلَى فَرْجِهَا خِرْقَةً. رواه أبو داود<sup>[١]</sup>.

(فَإِنْ أُولَجَ) فِي فَرْجِ حَائِضٍ (قَبْلَ انْقِطَاعِهِ)<sup>(٢)</sup> أي: الْحَيْضِ (مَنْ  
 يُجَامِعُ مِثْلَهُ) وَهُوَ ابْنُ عَشْرِ حَشَفَتُهُ، أَوْ قَدَرُهَا إِنْ كَانَ مَقْطُوعَهَا  
 (وَلَوْ بِحَائِلٍ) لَفَهُ عَلَى ذَكَرِهِ: (فَعَلَيْهِ) أي: الْمَوْلِجِ (كَفَّارَةٌ)<sup>(٣)</sup>؛ دِينَارٌ  
 أَوْ نِصْفُهُ، عَلَى التَّخْيِيرِ؛ لحديث ابنِ عَثَّاسٍ مَرْفُوعًا، فِي الَّذِي يَأْتِي  
 امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، قَالَ: «يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ نِصْفِ دِينَارٍ». رواه  
 أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ<sup>[٢]</sup>. وَتَخْيِيرُهُ بَيْنَ الشَّيْءِ

(١) وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: يَجِبُ سِتْرُهُ. (ش ع)<sup>[٣]</sup>.

(٢) عَلِمَ مِنْهُ: أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ بَوَاطِلِهَا بَعْدَ الْإِنْقِطَاعِ، وَقَبْلَ الْعُسْلِ، وَإِنْ كَانَ  
 مُحَرَّمًا. زَادَ فِي «الْإِقْنَاعِ»: وَلَا بَوَاطِلِهَا فِي السُّبْرِ. (ع ن)<sup>[٤]</sup>.

(٣) قَوْلُهُ: (كَفَّارَةٌ) وَعَنْهُ: يَسُّ عَلَيْهِ إِلَّا التَّوْبَةُ. وَعَنْ أَحْمَدَ: لَا كَفَّارَةَ،  
 وَفَقًّا لِثَلَاثَةٍ؛ لَأَنَّهُ سَأَلَ عَنِ الْحَدِيثِ، فَقِيلَ: هِيَ نَفْسُكَ مِنْهُ شَيْءٌ؟  
 فَقَالَ: نَعَمْ.

[١] أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٢). وَفِيهِ: «ثَوْبًا». بَدَلُ: «خِرْقَةً». وَصَحَّحَهُ الْأَسَانِي.

[٢] أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٧٣/٣) (٢٠٣٢). وَأَبُو دَاوُدَ (٢٦٤). وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٦)،  
 وَالنَّسَائِيُّ (٢٨٨) وَرَوَّجَهُ جَمْعٌ مِنْ حَقِيقَةِ حَدِيثِ وَقْفِهِ، وَاضْرُ «عَلَى ابْنِ أَبِي  
 حَامٍ» (٥١، ٥٠/١)، وَ«الْمَجْمُوعُ» لِلسَّوَيْ (٣٩١/٢)، وَ«الْإِرْوَاءُ» (١٩٧).

[٣] «كَشَافُ الْفَنَاءِ» (٤٧٥/١).

[٤] «حَاشِيَةُ عُثْمَانَ» (١٢٠/١).

ويصفه، كتحجير المسافرين بين القصر والإمام. وأدينارُ هنا: المتقال من الذهب، مضروباً أو لا<sup>(١)</sup>. وتُجزئ قيمته من الفضة فقط. سواء وطئ في أول الحيض أو آخره، أسودَ كان الدَّم أو أحمر. وكذا: لو جامعها وهي طاهرة فحاضت، فترغ في الحال؛ لأن الترع جماع. (ولو) كان الواطئ (مكرهاً)<sup>(٢)</sup>، أو ناسياً) الحيض، (أو جاهلاً

**الحيض والتَّحريم**)<sup>(٣)</sup>؛ لغُموخ الخبر، وكالوطء في الإحرام. (وكذا: هي<sup>(٤)</sup>) أي: ولمرأة كالرجل في الكفارة؛ قياساً عليه.

- (١) قوله: (مضروباً، أو لا) قال في «المروع»<sup>[١]</sup>: واعتبر شيخنا كونه مضروباً، وهو أظهر.
- (٢) ويثحه: ما لم يدخل إذاً فلا انتشار. وهو متَّح: مما علَّوه في الزنى. أنه لا حدُّ على مكره. إلا مع الانتشار قبل الوعد؛ لأن له نوع اختيار بانتشار ذكره. دنوشري. (ح دليل)<sup>[٢]</sup>.
- (٣) ظاهره: أنه لو كان جاهلاً أحدهما، لا تجب الكفارة. وليس كذلك. بل هو أولى بأحكام. وعنده «الإقناع» أولى من عبارته المصنف؛ لأنه قال: «جاهل الحيض، أو التحريم، أو هما». فتدبر<sup>[٣]</sup>.
- (٤) يعني: إذا كانت الحائض جاهلةً الحيض، أو ناسيةً، فلا كفارة عليها لو أكرهت.

[١] «الفروع» (٣٥٨/١).

[٢] «فتح وهاب المآرب» (٢٠٦/١).

[٣] انظر: «حاشية الحلوتى» (١٨٧/١).

(إِنْ طَاوَعْتَهُ) عَلَى لَوْطٍ، فَإِنْ أَكْرَهَهَا: فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهَا. وَقِيَاسُهُ<sup>(١)</sup>:  
لَوْ كَانَتْ نَاسِيَةً، أَوْ جَاهِلَةً.

(وَتُجْزَى) الْكَفَّارَةُ إِنْ دَفَعَهَا (إِلَى) مَسْكِنٍ (وَاحِدٍ)؛ لِعُمُومِ  
الْحَبْرِ، (كَتَدْرِ مُطْلَقٍ) أَي: كَمَا لَوْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِشَيْءٍ، وَأُطْلِقَ: حَازَ  
دَفْعَهُ لَوَاحِدٍ.

(وَتُسْقَطُ) الْكَفَّارَةُ (بِعَجْزٍ) عَنْهَا<sup>(٢)</sup>، كَكَفَّارَةِ الْوُطْءِ فِي نَهَارِ  
رَمَضَانَ.

وَأِنْ كَرَّرَ الْوُصْدَ فِي حَيْضَةٍ، أَوْ حَيْضَتَيْنِ: فَكَالَصَّوْمِ<sup>(٣)</sup>.  
وَبَذَنَ الْحَائِضُ طَاهِرًا. وَلَا يُكْرَهُ عَجْنُهَا وَحَوْهٌ، وَلَا وَصْعُ يَدَيْهَا فِي  
مَائِعٍ.

(وَأَقْلَبُ سِنَّ حَيْضٍ) أَي: سِنَّ امْرَأَةٍ يُمَكِّنُ أَنْ تَحِيضَ: (تَمَامُ تِسْعِ  
سِنِينَ) تَحْدِيدًا، لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مِنْ انْسَاءٍ مَنِ تَحِيضُ قَبْلَ هَذَا السَّنِ،  
وَلِأَنَّهُ حَقِيقٌ لِحِكْمَةِ تَرْبِيَةِ الْوَلَدِ، وَهَذِهِ لَا تَصْلُحُ لِلْحَمْلِ، فَلَا تُوجَدُ فِيهَا

(١) قوله: (وقياسه) أي: قياس ما لو كانت مكرهة، أو كنت ناسية، أو  
جاهلة، في أنه لا يلزمها كفارة. (م خ).

(٢) قال ابن حامد: أو عن بعضها، ككفاره الوطء في نهار رمضان.

(٣) إذا كرّر الوطء فيه في يوم أو يومين، فلكل حيضة كفارة، كما أن لكل  
يوم كفارة، ولو لم يكفر. (ح دليل)<sup>[١]</sup>.

حِكْمَتُهُ. وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ: إِذَا بَلَغَتِ الْجَارِيَةُ سَعَ سِنِينَ، فَهِيَ امْرَأَةٌ. وَرَوَى مَرْفُوعًا عَنْ أَبِي عُمَرَ<sup>(١)</sup>. وَالْمَرَادُ: حُكْمُهَا حُكْمُ امْرَأَةٍ. فَمَتَى رَأَتْ دَمًا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا، حُكِمَ بِكَوْنِهِ حَيْضًا، وَيُتْلُوْغَهَا. وَإِنْ رَأَتْهُ قَبْلَ هَذَا السَّنِّ: لَمْ يَكُنْ حَيْضًا.

(وَأَكْثَرُهُ) أَي: أَكْثَرُ سِنٍ تَحِيضُ فِيهِ النِّسَاءُ: (خَمْسُونَ سَنَةً)<sup>(٢)</sup> لِقَوْلِ عَائِشَةَ: إِذَا بَلَغَتِ الْمَرْأَةُ خَمْسِينَ سَنَةً، خَرَجَتْ مِنْ حَدِّ

(١) قَوْلُهُ: (خَمْسُونَ سَنَةً.. إلخ) صَرَّ أَحْمَدُ عَلَى انْقِطَاعِهِ حَلَالًا لِأَنِّي حَنِيفَةٌ وَالشَّافِعِيُّ<sup>[١]</sup>.

وَعَنْهُ: سِتُّونَ سَنَةً. وَعَنْهُ: بَعْدَ الْخَمْسِينَ حَيْضٌ إِنْ تَكَرَّرَ، وَصَحَّحَهَا عِي «الْكَافِي»، وَصَوَّهَ فِي «الْإِنْصَافِ». وَعَنْهُ: خَمْسُونَ سَنَةً، وَفَاقًا لِمَالِكٍ.

وَعِنْدَ الشَّيْخِ: مَا أَطْلَقَهُ إِشَارَةٌ عَمَلٍ بِمُطْلَقٍ مَسْمُومٍ وَوُجُودِهِ، وَلَمْ يَخُزْ بِقَدِيرِهِ وَتَحْدِيدِهِ بَعْدَهُ، فَلِهَذَا الْمَاءُ عِنْدَهُ قَسَمَانِ: طَاهِرٌ طَهُورٌ، وَبَحْسٌ. وَلَا حَدٌّ لِأَقَلِّ الْحَيْضِ وَأَكْثَرِهِ، مَا لَمْ تَصِرْ مُسْتَحْضَةً، وَلَا لِأَقَلِّ سَنَةٍ وَلَا لِأَكْثَرِهِ، وَلَا لِأَقَلِّ السَّنَةِ، لَكِنَّ خُرُوجَهُ إِلَى بَعْضِ أَعْمَالِ أَرْضِهِ، وَخُرُوجَهُ عَلَيْهِ لِسَلَامٍ إِلَى قُبَاءٍ، لَا يُسَمَّى سَفَرًا. (مَرْوَع)<sup>[٣]</sup>.

[١] أَحْرَجَهُ أَبُو عِيْنٍ فِي «أَحْمَدِ أَصْحَابِ» (٢٤٣/٢)، وَابْنُ عَسَاكِرَ (١٧٤/٣٧) وَضَعَهُ الْأُبَانِي فِي «الْإِرْوَاءِ» (١٢٩٦).

[٢] مَا تَقَدَّمَ مِنْ اتِّعْلِيقِ لَيْسَ فِي (أ).

[٣] «الْمَرْوَعُ» (٣٦٦/١).

الْحَيْضُ<sup>(١)</sup>. وعنهما أيضًا: لن تَرَى المرأة في بَطْنِهَا وَلَدًا بعدَ الخمسينَ.  
**(والحامل لا تحيض<sup>(٢)</sup>)** نصًّا. لحديث أبي سعيد مرفوعًا، في  
 سِي أُوصَاصَ: «لا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمَلٍ حَتَّى  
 تَحِيضَ». رواه أحمد، وأبو داود<sup>[١]</sup>. فجعلَ الحيضَ عَلَمًا على بَرَاءَةِ

(١) قال في «المغني»<sup>[٢]</sup>: اختلفت الرواية عن أحمد في هذه المسألة،  
 والذي نقل الخرقني، أنها لا تَبْأُسُ من الحيض يقيًا إلا بعد سنينَ سةً،  
 وما تراه فيما بين الخمسين واستين مشكوكٌ فيه، فلا تترك له الصلاة  
 ولا الصوم؛ لأنَّ وحيهما متيقنٌ فلا يسقط بالشك، وتقضي الصوم  
 المفروض احتياطًا؛ لأنَّ وحيه كان متيقنًا، وما صامته في زمن اسم  
 مشكوكٌ في صحته، فلا يسقط به ما يَبْقُن وجوئه..

ثم قال: وما ذكر عن عائشة لا حجة فيه؛ لأنَّ وجود الحيض أمرٌ حقيقي،  
 المرجع فيه إلى الوجود، والوجود لا يعلم لها به، وقد وجد بخلاف ما  
 قالت؛ فإن موسى بن عبد الله بن الحسن قد ولدته أمُّه بعد الخمسين.  
 ووجد الحيض فيما بعد الخمسين على وجهه، فلا يمكن إنكاره.

(٢) قوله: **(والحامل لا تحيض)** وعنه: بي. اختاره الشيخ، وصاحب  
 «الفائق». قال في «للعروع»: وهذا أطهر، وفاقًا لشافعي، وصوابه في  
 «الإيضاف»<sup>[٣]</sup>.

[١] أخرجه أحمد (١٤٠/١٨) (١١٢٢٨)، وأبو داود (٢١٥٧). وصححه لأبي في  
 «الإرواء» (١٨٧، ١٣٠٢).

[٢] «المغني» (٤٤٥/١).

[٣] «الإيضاف» (٣٨٩/٢)، ونظر: «العروع» (٣٦٥/١).

الرَّحِمِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ مَعَهُ.

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ زَوْجَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ: «لِيُطْلَقَهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا»<sup>[١]</sup>. فَجَعَلَ الْحَمْلَ عَدَمًا عَلَى عَدَمِ الْحَيْضِ، كَالضُّهْرِ. احْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ، وَقَالَ: إِنَّمَا تَعْرِفُ النِّسَاءَ الْحَمْلَ بِانْقِطَاعِ الدَّمِ. وَلَأنَّهُ رَمَزَ لَا تَرَى فِيهِ الدَّمَ عَالِيًا، فَلَمْ يَكُنْ مَا تَرَاهُ حَيْضًا، كَالْآيَةِ.

فَإِذَا رَأَتْ دَمًا: فَهُوَ دَمٌ مُسَدِّدٌ، فَلَا تَتْرُكُ لَهُ الصَّلَاةَ، وَلَا يُمْنَعُ زَوْجُهَا مِنْ وَطئِهَا<sup>[٢]</sup>. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ تَغْتَسِلَ بَعْدَ انْقِطَاعِهِ. نَصًّا.

(وَأَقْلَهُ) أَي: أَقَلُّ زَمَنٍ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ دَمُهُ حَيْضًا: (يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ. وَأَكْثَرُهُ: خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا) بَلَيَالِيهَا؛ لِقَوْلِ عَلِيٍّ: مَا رَأَى عَلَى حَمْسَةِ عَشَرَ اسْتِحَاضَةً، وَأَقْلُ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ.

(وَعَالِيَهُ: يَسْتُ، أَوْ سَعٌ)؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِحَمْنَةَ: «تَحْبِضِي

(١) وَقَعْدَهُ فِي «الإِقَاعِ»: سَاءَ إِذَا خَافَ الْعَنَتَ. وَعَارُثُهُ: «وَلَا يُمْنَعُ وَطْأُهَا إِنْ خَافَ الْعَنَتَ». قَالَ الشَّيْخُ «م ص» فِي «شَرْحِهِ»: هَذَا قَيْدٌ لَهُ أَرَاهُ فِي كَلَامٍ غَيْرِهِ مِنَ الْأَصْحَابِ. (م خ)<sup>[٢]</sup>.  
وَصَاحِبُ «الإِقَاعِ» جَعَلَهُ اسْتِحَاضَةً، فَهُوَ حَكْمُهَا.

[١] أَخْرَجَهُ السَّحَارِيُّ (٤٩٠/٨)، وَمُسْلِمٌ (١٤٧١).

[٢] «حَاشِيَةُ لِحَوْنِي» (١٨٦/١)، وَاضْرُفُ «كَشَافُ الْمَصَحِّحِ» (٤٨٠/١)، «حَاشِيَةُ عَثْمَانَ» (١٢٢/١).

في علم الله سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَعَةً، ثُمَّ اغْتَسَلِي، وَصَبِّي أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا، أَوْ ثَلَاثَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا، كَمَا تَحِيضُ النِّسَاءُ، وَكَمَا يَطْهُرُونَ لَمِيقَاتٍ<sup>[١]</sup>.

(وَأَقْلُ طَهْرٍ بَيْنَ حِيضَتَيْنِ: ثَلَاثَةٌ عَشْرَ يَوْمًا<sup>(١)</sup>)؛ لِمَا رَوَى أَحْمَدُ وَاحْتَجَّ بِهِ، عَنْ عَلِيٍّ: أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْهُ وَقَدْ طَلَّقَهَا رَوْجَهَا، فَرَعِمَتْ أَنَّهَا حَاضَتْ فِي شَهْرٍ ثَلَاثَ حِيصٍ، فَقَالَ عَلِيُّ لِشَرِيحٍ: قُلْ فِيهَا. فَقَالَ شَرِيحٌ: إِنْ جَاءَتْ بَيِّنَةٌ مِنْ بَطَانَةِ أَهْلِهَا مِمَّنْ يُرْضَى بِهِ وَأَمَانَتُهُ فَشَهِدَتْ بِدَلِّكَ، وَإِلَّا فَهِيَ كَاذِبَةٌ. فَقَالَ عَلِيُّ: قَالُونَ<sup>(٢)</sup>. أَي: جَيِّدٌ، بِالرُّوْمِيَّةِ. وَهَذَا لَا يَقُولُهُ إِلَّا تَوَقُّعًا. وَانْتَشَرَ، وَلَمْ يُعْلَمْ خِلَافُهُ.

(١) وَعَنْهُ: لَا حَدَّ لِأَقْلٍ أَطْهَرَ. رَوَاهَا عَنْ أَحْمَدَ جَمَاعَةٌ، وَاحْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينَ، وَصَوَّبَهُ فِي «الْإِنْصَافِ»<sup>[٢]</sup>.  
وَعَنْهُ: أَقْلُهُ خَمْسَةٌ عَشْرَ يَوْمًا، وَفَاقًا لِثَلَاثَةِ. وَذَكَرَ أَبُو ثَوْرٍ: أَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ.

(٢) قَالَ ابْنُ بَصْرٍ لِلَّهِ فِي «حَوْشِي الْكَافِي»: مُقْتَضَى قَوْلِ عَلِيٍّ وَشَرِيحٍ: أَنَّ لَا يَقْسَ قَوْلُهَا فِي ذَلِكَ إِلَّا سِيَةً، وَلَيْسَ ذَلِكَ شَرْطًا عِنْدَ الْأَصْحَابِ إِلَّا فِي الْعِدَّةِ خَاصَّةً.

[١] أُنْجَرَحَهُ أَحْمَدُ (٤٦٧/٤٥) (٢٧٤٧٤)، وَابْنُ دَرَوْد (٢٨٧)، وَلِثَرْمَدِي (١٢٨).

وَحَسَنَةُ الْأَلْبَانِي فِي «الْإِرْوَاءِ» (١٨٨).

[٢] «الْإِنْصَافُ» (٣٩٦/٢)



ووجود ثلاث حيض في شهر، دليل على أن الثلاثة عشر طهرت  
يقينا. قال أحمد: لا يختلف أن العدة يصح أن تنقضي في شهر، إذا  
قامت به اليقينة.

(و) أقل الطهر (زمن حيض) أي: في أثنايه: (خلوص النقاء: بأن  
لا تتغير معه قطنة احتشت بها) طال زمنه، أو قصر.

(ولا يكره وطؤها) - أي: من انقطع دمها في أثناء عادتها،  
واعتسنت (زمنه) أي: زمن طهرها في أثناء حيضها<sup>(١)</sup>؛ لأنه تعالى  
وصف الحيض بكونه أدي، فإذا انقصر، واعتسنت، فقد زال الأدي.  
(وغالبه) أي: الطهر بين الحيضتين: (بقية الشهر) بعد ما حاضته  
به؛ إذ العايب أن المرأة تحيض هي كل شهر حيضة. فمن تحيض  
سنة أتمام أو سبعة من لشهر، فغالب طهرها: أربعة وعشرون، أو ثلاثة  
وعشرون يوما.

(ولا حد لأكثره) أي: الطهر؛ لأنه لم يرد تحديده شرعا.

وإن ادعت انقضاء عدتها بثلاثة قراء في أكثر من شهر، قل قولها بلا  
بيّنة.

(١) بخلاف النفاس، فإنها إذا طهرت في أثناء مدته، يكره وطؤها فيه.  
وهذا أيضا محل فارق فيه انقضاء الحيض. قاله (م ح)<sup>(١)</sup>.

وَمِنَ النِّسَاءِ مَنْ تَحِيضُ الشَّهْرَ، وَالثَّلَاثَةَ، وَالسَّنَّةَ فَأَكْثَرُ. وَمِنْهُنَّ مَنْ  
لَا تَحِيضُ أَصْلًا.

## (فَصْلٌ)

(وَالْمُبْتَدَأَةُ بَدَمٍ، أَوْ صُفْرَةٍ، أَوْ كُدْرَةٍ<sup>(١)</sup>) أَي: اتي ابتداءً بها شيءٌ من ذلك بَعْدَ تَسْعِ سِنِينَ فَأَكْثَرَ: (تَجْلِسُ<sup>(٢)</sup>) أَي: تَدْعُ نَحْوَ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ، وَطَوَائِفِ وَقِرَاءَةِ (بِمَجَرَّدِ مَا تَرَاهُ) أَي: مَا ذُكِرَ مِنْ دَمٍ أَوْ صُفْرَةٍ أَوْ كُدْرَةٍ؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ جَبِيَّةٌ، وَالْأَصْلُ عَذُّ الْمَسَاوِدِ. فَإِنْ انْقَطَعَ قَبْلَ بُلُوغِ أَقْلِ الْحَيْضِ: لَمْ يَحِبْ لَهُ عُسَلٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ خَيْضًا. وَإِلَّا: جَلَسْتَ (أَقَلَّهُ) يَوْمًا وَلَيْلَةً<sup>(٣)</sup>، (ثُمَّ تَعْتَبِلُ) بَعْدَهُ.

## فصل

(١) الصفرة والكدر: هما شيءٌ كاصديد، تعلوه صفرة وكدر، ويسا بدم، بل ماء. وصديد الجرح: ماؤه ارفيق المختلط بالدم قبل أن تغلظ المدة<sup>[١]</sup>. قاله الجوهري. من خط موسى الحجاوي، نعم الله به. (ع ن)<sup>[٢]</sup>.

(٢) وعن أحمد: لا تجلس في الصفرة والكدر. اختاره المحمدي في «شرحه». قال في «الإنصاف»: وهو ظاهر كلام أحمد.

(٣) وعنه: تجبئ عالت الحيض. وعنه: عادة نسائها. وعنه: أكثره. اختاره في «المغني»، وفاقًا للثلاثة. (فروع)<sup>[٣]</sup>.

[١] امدة: ما يجتمع في الجرح من القيح. «الصالح» - (مدد).

[٢] «حاشية عثمان» (١/١٢٢).

[٣] «المعرو» (١/٣٦٩).

سَوَاءً انْقَطَعَ لَدَيْكَ أَوْ لَا<sup>(١)</sup> **(وَتُصَلِّي)**، وَتَصُومُ. وَنَحْوُهُمَا؛ لِأَنَّ مَا رَاذَ عَنِ أَقْبِهِ يَحْتَمِلُ الِاسْتِحَاضَةَ، فَلَا تَتْرُكُ الْوَاجِبَ بِالشَّكِّ. وَلَا تُصَلِّي قَبْلَ الْغُسْلِ؛ لَوْجُوبِهِ لِلْحَيْضِ.

**(فَإِذَا)** حَاوَرَ الدَّمَ أَقَلَّ الْحَيْضُ، ثُمَّ **(انْقَطَعَ وَلَمْ يُجَاوِزْ أَكْثَرَهُ)** أَيِ: الْحَيْضِ؛ بِأَنَّهُ انْقَطَعَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَمَا دُونَ: **(اغْتَسَلْتَ أَيْضًا)** وَجُوبًا؛ لِصَلَاحِيَّتِهِ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا.

**(تَفْعَلُهُ)** أَيِ: مَا ذُكِرَ، وَهُوَ: جُلُوسُهَا يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَغُسْلُهَا عِنْدَ آخِرِهِمَا، وَغُسْلُهَا عِنْدَ انْقِطَاعِ الدَّمِ، **(ثَلَاثًا)** أَيِ: فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «دَعِيَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِكَ»<sup>(١)</sup>. وَهِيَ حَمْعٌ، وَأَقْلَهُ ثَلَاثٌ، فَلَا تَنْبُتُ الْعَادَةُ بِدُونِهَا. وَلِأَنَّ مَا اعْتَبِرَ لَهُ التَّكَرُّرُ، اعْتَبِرَ فِيهِ الثَّلَاثُ، كَالْأَقْرَاءِ وَالشُّهُورِ فِي عِدَّةِ الْحَرَّةِ، وَكَخِيَارِ الْمُصْرَاقِ، وَمُهَلَةِ الْمَرْتَدِّ.

**(فَإِنْ لَمْ يَخْتَلِفْ)** حَيْضُهَا فِي الشُّهُورِ الثَّلَاثَةِ: **(صَارَ عَادَةً تَنْتَقِلُ إِلَيْهِ)**<sup>(٢)</sup> فَتَحْلِسُ حَمِيغُهُ فِي اشْهُرِ الرَّابِعِ؛ لِتَنْقِيهِ حَيْضًا. **(وَتُعِيدُ صَوْمَ)**

(١) وَحُوبُ الْغُسْلِ فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَمْرَدَاتِ. وَمَذْهَبُ الثَّلَاثَةِ: لَا تَغْتَسِلُ إِلَّا بَعْدَ الْإِنْقِطَاعِ.

(٢) قَوْلُهُ: **(فَإِنْ لَمْ يَخْتَلِفْ حَيْضُهَا... إلخ)** قَالَ فِي «الْإِقْدَاعِ»: وَلَوْ لَمْ يَتَوَسَّلْ، أَيِ: كَمَا لَوْ رَأَتْ الدَّمَ حَمِيغًا بِرَمَضَانَ، ثُمَّ سَمَّ تَرَهُ سُؤَالَ، ثُمَّ

[١] أُرْجِحُهُ لِلْبَيْهَقِيِّ (٤١٦، ٧) بِهَذَا اللَّفْظِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ فَاطِمَةَ سَبَّ حَيْشَ .. فَدَكَرَهُ، وَتَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِحَوْه (ص ٤٧٥)، وَسَأَلَنِي فِي لِحْدِيثٍ لَتَالِي

**فَرَضَ**، كَرَمَضَانَ، وَقَصَائِهِ، وَنَذَرَ، **(وَنَحَوَهُ)**، كَصَوَافٍ وَاعْتِكَافٍ وَاجْتِنَابٍ، إِذَا وَقَعَ ذَلِكَ **(فِيهِ)**؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا مَسَادَهُ؛ لَكُونِهِ فِي الْحَيْضِ. وَإِنْ اخْتَلَفَ: فَمَا تَكَرَّرَ مِنْهُ ثَلَاثًا، فَحَيْضٌ، مُرْتَبًا كَانَ، كَخَمْسَةِ هِيَ أَوَّلُ شَهْرٍ، وَسَبْعَةٌ فِي ثِنْدٍ، وَسَبْعَةٌ فِي ثَالِثٍ، أَوْ غَيْرَ مُرْتَبٍ.

و**(لَا)** تُعِيدُ ذَلِكَ **(إِنْ أَيْسَتْ قَبْلَ تَكَرُّارِهِ)** ثَلَاثًا، **(أَوْ لَمْ يَغْدُ)** الدَّمُ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ لَمْ يَتَحَقَّقْ كَوْنُهُ حَيْضًا، وَالْأَصْلُ بَرَاءَتُهَا.

**(وَيَحْرُمُ وَطْؤُهَا)** وَالِدَمُّ بَاقٍ، وَلَوْ بَعْدَ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ **(قَبْلَ تَكَرُّارِهِ<sup>(١)</sup>)**؛ لِأَنَّ الطَّاهِرَ أَنَّهُ حَيْضٌ. وَإِنَّمَا مُرِتْ بِالْعِبَادَةِ فِيهِ احتياطًا، فَيَجِبُ أَيْضًا تَرْكُ وَطْئِهَا احتياطًا.

**(وَلَا يُكْرَهُ)** وَطْؤُهَا **(إِنْ طَهَّرَتْ)** فِي أَشْنَائِهِ **(يَوْمًا فَأَكْثَرَ<sup>(٢)</sup>)** بَعْدَ

رَأْتَهُ حَمْسَةً فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَحَمْسَةً فِي ذِي الْحِجَّةِ، صَارَتْ الْحَمْسَةُ عَادَتَهَا.

(١) قَوْه: **(وَيَحْرُمُ وَطْؤُهَا... الخ)** وَلَا كَفَّارَةَ، مَا لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ حَيْضٌ، خِلَافًا لِمَا فِي «حَاشِيَةِ الْإِقْنَاعِ». (عُثْمَانُ)<sup>(١)</sup>.  
قَالَ مَرْعِي<sup>٢</sup>: وَيَنْجُو: أَنْ لَا كَفَّارَةَ، إِلَّا إِنْ تَكَرَّرَ. أَيْ: لَا عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهَا. وَهُوَ كَمَا قَالَ.

(٢) وَلَا يُكْرَهُ وَطْؤُهَا إِنْ صَهَّرَتْ، وَلَوْ دُونَ يَوْمٍ، خِلَافًا «لِمُنْتَهَى». (عَايَةُ)<sup>(٣)</sup>.

[١] «حَاشِيَةُ عُثْمَانَ» (١/١٢٣).

[٢] «عَايَةُ الْمُنْتَهَى» (١/١١٨).

[٣] «عَايَةُ الْمُنْتَهَى» (١/١١٨).

عُشِلِهَا<sup>(١)</sup>؛ لَأَنَّهَا رَأَبُ النَّقَاءِ الْخَالِصِ. صَحَّحَهُ فِي «الْإِنْصَافِ»،  
و«تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ». وَمَعْنَاهُ: يُكْرَهُ إِنْ كَانَ دُونَ يَوْمٍ. وَلَا يُعَارِضُهُ  
مَا سَقَى؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَعْتَادَةِ، وَهَذَا فِي الْمُبْتَدَأَةِ. وَظَاهِرُ «الْإِقْنَاعِ»: لَا  
فَرْقَ.

(وإن جاوزَهُ) أي: جاوزَ دَمُ مُبْتَدَأَةٍ كَثُرَ حَيْضُ: (ف) هي  
(مُسْتَحَاضَةٌ)<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا.

(١) «إِنْ عَادَ، فَكَمَا لَوْ لَمْ يَقْطَعْ، وَتَعَتَّلُ عِدَّةُ انْقِطَاعِهِ عَسَلًا ثَابِتًا.  
«إِقْنَاعٌ». (ع ن)<sup>[١]</sup>.

(٢) قوله: (وإن جاوزَهُ... إلخ) عُيِّنَ: أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ: مَنْ جَاوَزَ دَمُهَا  
أَكْثَرَ الْحَيْضِ. وَهُوَ تَابِعٌ فِي ذَلِكَ صَاحِبَةُ «الْإِنْصَافِ». وَقَدْ فِي  
«الْإِقْنَاعِ»: الْمُسْتَحَاضَةُ: هِيَ الَّتِي تَرَى دَمًا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا،  
وَلَا نَفَاسًا. وَهُوَ تَابِعٌ فِي ذَلِكَ صَاحِبِي «الشرح» و«المبدع». فَعَنَى  
كَلَامَ الْمُصَنِّفِ وَ«الْإِنْصَافِ»: مَا نَقَصَ عَنِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، وَتَرَاهُ  
الْحَامِلُ لَا قُرْبَ الْوِلَادَةِ، وَمَا تَرَاهُ قَبْلَ تَمَامِ تَسْعِ سِتِينَ، دَمٌ فَسَادٌ، لَا  
تَنْبُتُ لَهُ أَحْكَامُ الِاسْتِحَاضَةِ. وَعَلَى كَلَامِ «الْإِقْنَاعِ» وَصَاحِبِي  
«الشرح» و«المبدع»: يَكُونُ ذَلِكَ دَاخِلًا فِي الِاسْتِحَاضَةِ، فَتَنْبُتُ لَهُ  
أَحْكَامُهُ. (عُثْمَانُ)<sup>[٢]</sup>.

[١] «حاشية عثمان» (١/١٢٤).

[٢] «حاشية عثمان» (١/١٢٤).

والاستِحاضَةُ: سَيْلَانُ الدَّمِ فِي غَيْرِ زَمَنِ الْخَيْضِ مِنْ عَزْوَقٍ - يُقَدَّرُ لَهُ: الْعَادِلُ، بِالنِّدْبِ الْمَعْجَمَةِ. وَقِيلَ: الْمَهْمَلَةُ. حَكَاهُمَا ابْنُ سَيِّدِهِ. وَالْعَاذِرُ لُغَةٌ فِيهِ - مِنْ أَدْنَى الرَّحِمِ، لَا قَعْرَهُ؛ إِذِ الْمَرْأَةُ لَهَا فَرْجَانِ. دَاخِلٌ، بِمَنْزِلَةِ الدُّبْرِ، مِنْهُ الْحَيْضُ. وَخَارِجٌ، بِمَنْزِلَةِ الْأَيْتَيْنِ. مِنْهُ الْاسْتِحَاضَةُ.

وَالْمُسْتِحَاضَةُ: مَنْ جَاوَزَ دُمُهَا أَكْثَرَ الْحَيْضِ.

وَالدَّمُ الْمَاسِدُ أَعْمٌ مِنَ الْاسْتِحَاضَةِ. ذَكَرَهُ فِي «الْإِنْصَافِ» بِمَعْنَاهُ. ثُمَّ لَا تَخْلُو مِنْ حَالَيْنِ:

إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُمَيَّرَةً، وَقَدْ ذَكَرَهَا بِقَوْلِهِ: **(فَمَا بَعْضُهُ)** أَي: بَعْضُ دِمِهَا **(ثَخِينٌ)** وَبَعْضُهُ رَقِيقٌ **(أَوْ)** بَعْضُهُ **(أَسْوَدُ)** وَبَعْضُهُ أَحْمَرُ، **(أَوْ)** بَعْضُهُ **(مُنْتَبِنٌ)** وَبَعْضُهُ غَيْرُ مُنْتَبِنٍ. **(وَصَلَحَ)** بَضَمُ اللَّامِ وَفَتْحُهَا، أَي: الثَّخِينُ، أَوْ الْأَسْوَدُ، أَوْ الْمَسْنُونُ **(حَيْضًا)**؛ بَأَن لَمْ يَنْقُصْ عَنْ أَقْبَهُ، وَلَمْ يُجَاوِزْ أَكْثَرَهُ: **(تَجَلَّسَهُ)** أَي: تَدَخَّلَ رَمْنُهُ الصُّومَ وَالصَّلَاةَ، وَنَحْوَهُمَا مِمَّا تُشْتَرَطُ لَهُ الطَّهَارَةُ. فَإِذَا مَضَى: اغْتَسَلَتْ وَفَعَلَتْ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>؛

(١) فَإِنْ احْتَمَعَتْ صِفَاتٌ مُتَعَارِضَةٌ، فَدَكَرَ بَعْضُ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يُرْجَعُ بِالْكَثَرَةِ، فَإِنْ اسْتَوَتْ، رُجِّعَ بِالسَّقْ. قَالَهُ فِي «الْمَدْعِ»، قَالَهُ فِي «الْحَاشِيَةِ». وَكَانَ مُحْتَمَلًا: إِذَا لَمْ يُمَكَّنْ جَعْلُ الْأَسْوَدِ وَالثَّخِينِ وَاسْمَيْنِ كُلَّهُ حَيْضًا؛ بَأَن زَادَ مَجْمُوعُهُ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ. قَالَهُ شَيْخُنَا. «م خ». (ع ن) <sup>١١</sup>.

لحديث عائشة قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله، إنني أَسْتَحَاضُ فلا أَطهرُ، أفأَدْعُ الصَّلَاةَ؟ فقال سيِّدُ رُسُلِهِ: «إِنَّمَا ذَلِكَ دَمٌ عَرَقِي، وَلَيْسَ بِمَحِيضَةٍ، فَإِذَا أَقْتَلَتِ الْحَيْضَةُ، فَاتْرُكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا أَدِيرَتْ، فَاعْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ، وَصَلِّي». متفق عليه<sup>[١]</sup>. وللنسائي، وأبي داود: «إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضِ، وَهُوَ أَسْوَدُ يُعْرِفُ، فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَ الْآحَرُ، فَتَوَضَّعِي، فَإِنَّمَا هُوَ عَرَقٌ»<sup>[٢]</sup>.

وقال ابن عباس: أَمَّا مَا رَأَيْتِ الدَّمَ الْبَحْرَانِيَّ<sup>(١)</sup>، فَإِنَّهَا تَدْعُ الصَّلَاةَ، إِنَّهَا وَاللَّهِ إِنْ تَرَى الدَّمَ بَعْدَ أَيَّامٍ مَحِيضِهَا إِلَّا كَغَسَالَةِ اللَّحْمِ. وَحَيْثُ صَلَّحَ لِدَلِّكَ: جَنَسُهُ، **(وَلَوْ لَمْ يَتَوَالَ)**؛ بَأَنَّ كَانَتْ تَرَى يَوْمًا أَسْوَدَ، وَيَوْمًا أَحْمَرَ، إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ فَمَا دُونَ، ثُمَّ أَطْبَقَ الْأَحْمَرُ.

(١) قال في «النهاية»<sup>[٣]</sup>: لَدَمُ الْبَحْرَانِيَّ: شَدِيدُ الْحُمْرَةِ، كَأَنَّهُ قَدْ نُسِبَ إِلَى الْبَحْرِ، وَهُوَ سَمٌّ قَعِرِ الرَّحِمِ، وَزَادَهُ فِي النِّسْبِ أَلْفٌ وَبَوْنًا؛ لِمَبْلَعَةِ يَرِيدُ: الدَّمَ الْعَبِيضَ الْوَاسِعَ. وَقِيلَ: نُسِبَ إِلَى الْبَحْرِ؛ لِكَثْرَتِهِ وَسَعَتِهِ. [قال في «القاموس»: الْبَاحِرُ دَمُ الْحَالِصِ الْحُمْرَةِ وَدَمُ الرَّحِمِ كَالْبَحْرَانِيَّ. خطه]<sup>[٤]</sup>.

[١] تقدم تخريجه (ص ٤٧٥).

[٢] أخرجه أبو داود (٢٨٦)، والنسائي (٢١٦).

[٣] «النهاية في غريب الحديث» (٩٩/١).

[٤] ما بين المعكوفين من زيادات (ب).



فَتَصُمُّ الْأَسْوَدَ بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ، وَتَجْلِسُهُ، وَمَا عِدَادُ اسْتِحَاضَةٍ.  
وكذا: لو رَأَتْ يَوْمًا أَسْوَدَ وَسِتَّةَ أَحْمَرَ، ثُمَّ يَوْمًا أَسْوَدَ ثُمَّ سِتَّةَ  
أَحْمَرَ، ثُمَّ يَوْمًا أَسْوَدَ ثُمَّ أَطْبَقَ الْأَحْمَرَ: فَتَجْلِسُ الثَّلَاثَةَ زَمَنَ الْأَسْوَدِ.  
(أو) لم (يَتَكَرَّرُ<sup>(١)</sup>)، فَتَجْلِسُ زَمَنَ الْأَسْوَدِ الصَّالِحِ فِي أَوَّلِ شَهْرِ،  
وَمَا نَعْدَهُ. وَلَا تَتَوَقَّفُ عَلَى تَكَرُّرِهِ. وَتَجْلِسُهُ أَبْضًا، وَلَوْ انْتَفَى التَّوَالِي  
وَالْتَكَرُّارُ مَعًا؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ أَمَارَةً فِي نَفْسِهِ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى صَمِّ غَيْرِهِ  
إِلَيْهِ.

وَتَبَيَّنَتِ الْعَادَةُ بِالتَّمْيِيزِ إِذَا تَكَرَّرَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، فَتَجْلِسُهُ فِي الرَّابِعِ، وَإِنْ  
لَمْ يَكُنْ مُتَمَيِّزًا.

(١) ومن صور عدم التكرار: أن ترى في الشهر الأول عشرة أيام أسود،  
وفي الثاني تسعة، وفي الثالث ثمانية، فتجلس الأسود كله من كل  
شهر.

ومن صور عدم اتواري: أن ترى في الشهر الأول يومًا أسود، ثم ستة  
أحمر، ثم يومين أسود، ثم الباقي أحمر، وفي الشهر الثاني خمسة  
أحمر، ثم ثلاثة أسود، ثم الباقي أحمر، وفي الثالث يومين أسود، ثم  
يومين أحمر، ثم ثلاثة أسود، ثم الباقي أحمر، فتجلس الأسود حيث  
صلح حيضًا؛ لأن التمييز أماره نفسه، فلم يحتاج إلى غيره.  
(ح م ص)<sup>(١)</sup>.

[١] «إرشاد أولي النهى» (١/١٢٨).

الحال الثاني: أن تكون غير مُسَيَّرَةٍ، وإليه الإشارة بقوله: **(والأ)** أي: وإن لم يكن بعض دميها ثحيين، أو أسود، أو مُنْتِنًا، وصلح حيضًا؛ بأن كان كُتُّه على صفة واحدة، أو الأسود منه ونحوه دون اليوم والليّة، أو حوزَ الخمسة عشر: **(ف) فتجلس (أقل الحيض من كل شهر<sup>(١)</sup>)**؛ لأنّه يفيض **(حتى يتكرّر)** دُمها ثلاثة أشهر؛ لأنّ لعادة لا تثبت بدونه، كما تقدّم.

**(فتجلس)** إذا تكرر **(من)** مثل **(أول وقت ابتدائها)** إن علمته من كل شهر، ستًا أو سبعة بتحرّ. **(أو) تجلس من (أول كل شهر هلالِيّ إن جهلته)** أي: وقت ابتدائها بالدم **(ستًا أو سبعة)** من الأيام بلياليها، **(بتحرّ<sup>(٢)</sup>)** أي: باجتهاد في حال الدم، وعادة أماربها النساء، ونحوه؛

(١) قوله: **(فتجلس أقل الحيض من كل شهر)** لظاهر: أنّه يلزمها الغسل بعد الأفل، وبعد الغلب أيضًا، ونها تُعيد ما فعلته؛ لأنّه صار حيضًا. فتأمل.

وهو تقضي الصوم المفروض، ونحوه، فيما بعد أقلّه إلى عاله؛ قياسًا على ما تقدم، أم لا؟ لم أر من تعرض له. (ح ن) [١].

(٢) قوله: **(تحرّ)** هذا آخر الكلام على المستأدة. وحاصله: أنّ للمستأدة ثلاثة أحوال: لأنها: إمّا أن لا يجاوز دُمها أكثرَ حيض، أو يحاوز. والثاني: هي المسحاضة، وهي قسمان: مميّزة، وغير مميّزة.

لحديث حمّة بنت حنيس، قالت: يا رسول الله، إني أستحاضُ حيضةً شديدةً كبيرةً، قد منعتني الصوم والصلاة؟! فقال: «تحبّضي في علم الله ستّاً أو سبعاً، ثم اغتسلي». رواه أحمد<sup>[١]</sup>، وغيره. وعملًا بالغالب.

(وإن استحيضت من لها عادةً: جلستها) أي: عاذتها، ولو كان لها تمييزٌ صالح؛ لعموم قوله ﷺ «لأُم حبيبة إذ سألتُه عن الدّم: «امكثي قدر ما كانت تحبّسك حيضُك، ثم اغتسلي، وصلي». رواه مسلم<sup>[٢]</sup>. ولأنّ العادة أقوى؛ لكونها لا تطرأ دلالتها، بخلاف نحو اللون، إذا رادّ على أكثر الحيض بطلت دلالته. ولا فرق بين أن تكون العادة متّفةً أو مُختلفةً.

(ولا) تجلس (ما نقصته) عاذتها (قبل) استحاضتها. فإذا كانت عاذتها ستّة أيام، فصارت أربعةً، ثم استحيضت: جلست الأربعة فقط، وإن لم يتكرّر النقص.

ففي الأولى والأخيرة. تحلس الأقل حتى يتكرّر، ثم تنقل إلى المتكرّر في الأولى، والغالب في الأخيرة. وفي الوسطى: تحلس المتميّز الصالح من غير تكرار. (عثمان)<sup>[٣]</sup>.

[١] تقدم تحريره (ص ٤٨٤).

[٢] أخرجه مسلم (٦٥/٣٣٤)، وتقدم (ص ٣٥٩).

[٣] «حاشية عثمان» (١/١٢٥).

وإنما تجلس المستحاضة عادتها (إن علمتها)؛ بأن تعرف شهرها - ويأتي - وتعرف وقت حيضها منه، ووقت طهرها، وعدد أيامها.

(والأ) تعلم عادتها؛ بأن جهلت شيئاً مما ذكر: (عملت) وجوباً (تمييز صالح) للحيض<sup>(١)</sup>، وتقدم بيانه؛ بحديث فاصمة بنت أبي حبيش، وتقدم. (ولو تنقل) التمييز<sup>(٢)</sup>؛ بأن لم يتوال، (أو لم يتكرر) كما تقدم في المبتدأة.

(ولا تبطل دلالة) أي: التمييز الصالح (بزيادة الدمين) وهما الأسود والأحمر، أو الشخين والرقق، أو المستر وغيره، (على شهر) أي: ثلاثين يوماً، نحو أن نرى عشرة أسود، وثلاثين فأكثر أحمر دائماً: فتجلس الأسود؛ لأن الأحمر بمنزلة الصهر، ولا حد لأكثره. (ولا يلتفت لتمييز الإقع استحاضة)، فتجس جميع دم لم يجاوز

(١) اتمييز الصالح: أن لا يقص الأسود ونحوه عن أقل الحيض، ولا يجاوز أكثره. ولا يقص الأحمر ونحوه عن أقل الطهر، ليتمكن أن يكون طهراً فاصلاً بين حيضتين. (يوسف).

(٢) بأن كانت تراه تارة في أول الشهر، وتارة في وسطه، وتارة في آخره. (ش ع)<sup>[١]</sup>.

أَكْثَرَ الْحَيْضِ، وَلَوْ اخْتَلَفَ صِفَةً: لِأَنَّهُ يَصْلُحُ حَيْضًا كُلُّهُ<sup>(١)</sup>.  
**(فَإِنْ عُدِمَ) التَّمْيِيزُ، وَجْهَتْ عَادَتُهَا: (ف) هِيَ (مُتَحَيِّرَةٌ)؛**  
**لِتَحْيِيرِهَا فِي حَيْضِهَا؛ لِحُجُلِ عَادَتِهَا، وَعَدِمَ تَمْيِيزِهَا (لَا تَفْتَقِرُ**  
**اِسْتِحَاضَتُهَا إِلَى تَكَرَّرِ). بِخِلَافِ الْمُبْتَدَأَةِ.**  
**وَلِلْمُتَحَيِّرَةِ أَحْوَالُ:**

أَحَدُهَا: أَوْ تَنْسَى عَدَدَ أَيَّامِهَا، دُونَ مَوْضِعِ حَيْضِهَا، وَقَدْ بَيَّنَّهَا  
 بِقَوْلِهِ: **(وَتَحْلِسُ نَاسِيَةً<sup>(٢)</sup> الْعَدَدِ فَقَطْ<sup>(٣)</sup> غَالِبَ الْحَيْضِ)** سِتًّا أَوْ سَبْعًا

(١) لَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ: حَصْرُ الْعَمَلِ بِالْتَّمْيِيزِ فِي الْاِسْتِحَاضَةِ، لَا  
 حَصْرُ حَالِ الْمُسْتِحَاضَةِ فِي اِعْمَلٍ بِالْتَّمْيِيزِ. وَكَأَنَّهُ قَالَ: غَيْرُ  
 اِمُسْتِحَاضَةِ لَا تَعْمَلُ بِالْتَّمْيِيزِ، وَلَا يَعْمَلُ بِالْتَّمْيِيزِ إِلَّا الْمُسْتِحَاضَةُ. وَقَدْ  
 بَيَّنَّ أَنَّ شَرْطَ عَمَلِ الْمُسْتِحَاضَةِ بِهِ: أَنْ لَا تَكُونَ عَامَّةً اِعَادَةً. فَهَذَا.  
 (ع ن) <sup>[١]</sup>.

(٢) قَوْلُهُ: **(وَتَحْلِسُ نَاسِيَةً)** هُوَ مَنْصُوبٌ، حَالٌ مِنَ الصَّمِيرِ هِيَ «تَحْلِسُ»  
 (٣) أَيُّ: دُونَ اِسْتِثْنَاءٍ وَمَوْضِعِ حَيْضِهَا مِنْهُ؛ بِأَنَّ عَلِمَتْ أَنَّ شَهْرَهَا ثَلَاثُونَ  
 يَوْمًا، وَأَنَّ مَوْضِعَ حَيْضِهَا الْعَشْرُ الْوَسْطَى مَثَلًا، وَحُجِلَتْ الْعَدَدُ،  
 فَتَجْبِسُ غَالِبَ الْحَيْضِ فِي الْعَشْرِ الْوَسْطَى. وَهَذِهِ هِيَ الْأُولَى مِنْ  
 أَحْوَالِ الْمُتَحَيِّرَةِ. (ع ن) <sup>[٢]</sup>.

[١] «حاشية عثمان» (١/١٢٦).

[٢] «حاشية عثمان» (١/١٢٦).

بالتَّحَرِّي، (في مَوْضِعِ حَيْضِهَا) مِنْ أَوَّلِهِ؛ لِحَدِيثِ حَمَّةَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَتَقَدَّمَ.

(فَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ إِلَّا شَهْرَهَا، وَهُوَ مَا يَحْتَمِعُ) بِهَا، (فِيهِ حَيْضٌ وَطَهْرٌ صَحِيحَانِ) وَأَقْلَهُ: أَرْبَعَةٌ عَشَرَ يَوْمًا: (فَفِيهِ) تَجِيسٌ سِتًّا أَوْ سَبْعًا، (إِنْ اتَّسَعَ لَهُ) أَي: لِبَغَالِبِ الْحَيْضِ<sup>(١)</sup>؛ كَأَنْ يَكُونَ شَهْرَهَا عِشْرِينَ فَأَكْثَرَ: فَتَجْلِسُ فِي أَوَّلِهَا سِتًّا أَوْ سَبْعًا بِالتَّحَرِّي، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي بِقِيَّةِ الْعِشْرِينَ، ثُمَّ تَعُودُ إِلَى فِعْلِ ذَلِكَ أَبَدًا.

(وَالْأَيُّ) يَتَّسَعُ شَهْرُهَا لِبَغَالِبِ الْحَيْضِ؛ بِأَنْ يَكُونَ ثَمَانِيَّةَ عَشَرَ فَمَا دُونَ: (جَلَسَتْ الْفَاضِلَ بَعْدَ أَقَلِّ الطَّهْرِ<sup>(٢)</sup>) وَهُوَ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ. فَإِنْ كَانَ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ: جَلَسَتْ يَوْمًا بَلِيَّتِهِ، وَإِنْ كَانَ خَمْسَةٌ عَشَرَ: جَلَسَتْ يَوْمَيْنِ، وَهَكَذَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي بِقِيَّةِ.

الثَّانِي: أَنْ تَذْكُرَ عَدَدَ أَيَّامِ الْحَيْضِ، وَتَنْسِيَ مَوْضِعَهُ، وَبِهَا أَشَارَ

(١) أَي: نَسِيتَ عَدَدَ حَيْضِهَا وَمَوْضِعَهُ، وَكَانَ عَلِمْتَ شَهْرَهَا، فَتَجْلِسُ عَابَ الْحَيْضِ فِي أَوَّلِ شَهْرَهَا، حَيْثُ اتَّسَعَ لَهُ، بِأَنْ يَفِي بَعْدَهُ قُرْبُ الطَّهْرِ وَكَثَرُ وَبِهَذَا فَارَفَتْ الْمُنْحَيَّرَةَ فِي هَذِهِ أَحْوَالِ الْمُتَحَيَّرَةِ فِي أَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ الْآتِيَةِ، وَهِيَ ' مَا إِذَا نَسِيتَ الْعَدَدَ وَالْمَوْضِعَ؛ لِأَنَّهَا هُنَاكَ لَمْ تَعْلَمْ لَشَهْرٍ. (ع ن) [١].

(٢) قَوْلُهُ: (وَالْأَيُّ يَتَّسَعُ شَهْرُهَا لِبَغَالِبِ الْحَيْضِ... إلخ) فَإِنْ كَانَ ثَمَانِيَّةَ عَشَرَ، جَلَسَتْ خَمْسَةَ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّهَا الزَّائِدُ عَلَى أَقَلِّ الطَّهْرِ.

بقوله: (وتجلس العدة به) أي: بشهرها، أي: فيه (من ذكرته) أي: العدة (ونسبت الوقت) من أول مدة عنبم لحيض فيها وصاع موضعه، كيصف الشهر الثاني، وإلا فمن أول كل هلالٍ؛ حملاً على الغالب. الثالث: أن تكون ناسيةً بهما، وقد ذكرها بقوله: (و) تجسّس (غالب الحيض من نسيتهما) أي: اعدد الوقت، (من أول كل مدة علم الحيض فيها وضاع موضعه، كيصف الشهر الثاني) أو الأول، أو العشر الأوسط منه.

(وإن جهلت) مدة حيضها<sup>(١)</sup>. فم تدر: أكانت تحيض أول الشهر، أو وسطه، أو آخره؟ جلست غالب الحيض أيضاً (من أول كل شهر) هلالٍ، (كمبتدأة<sup>(١)</sup>) أي: كما تفعل امتدأة ذلك؛ لقوله

(١) قوله: (وإن جهلت مدة حيضها) قال «م ح»<sup>١</sup>: أي. جهلت المدة التي وقع الحيض فيها.

(٢) يعني: أن المتحيرة إذا نسيت عدد حيضها ووقته، ونسبت شهرها، فم نعم أي وقت كد الدم ابتداء به فيه، فإنها تجسّس غالب الحيض من أول كل شهر هلالٍ، كما أن امتدأة المستحاضة إذا لم يكر لها نسيب صالح، ولم نعم أول وقت انتدائها، فإنها تجسّس غالب الحيض من أول كل شهر هلالٍ، لكن بعد التكرار، بخلاف المتحيرة، فإن استحاضتها لا تحتاج إلى تكرار، كما ذكره لمصنف، فليس التشبيه

عليه السلام لَحَمَنَةً: «تَحِيْضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ اغْتَسَلِي وَصَلِّي أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، أَوْ ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ نِيَّةً، وَأَيَّامَهَا، وَصُومِي»<sup>[١]</sup>. فَقَدَّمَ حَيْضَهَا عَلَى الطُّهْرِ، ثُمَّ أَمَرَهَا بِالصَّلَاةِ وَالصُّومِ فِي بَقِيَّةِ الشَّهْرِ.

(ومنى ذكرت) النَّاسِيَةُ (عَادَتُهَا: رَجَعَتْ إِلَيْهَا) فَجَلَسَتْهَا؛ لِأَنَّ نَرَكَ الْجُمُوسِ فِيهَا كَانَ لِعَارِضٍ لِنُسيانٍ، وَقَدْ زَالَ، فَرَجَعَتْ إِلَى الْأَصْلِ. (وَقَضَّتِ الْوَاجِبَ) مِنْ نَحْوِ صَوْمٍ (زَمْنَهَا) أَي: زَمَنَ عَادَتُهَا؛ لِتَبَيُّنِ فُسَادِهِ بِكَوْنِهِ صَادَفَ حَيْضَهَا. (و) قَضَّتِ الْوَاجِبَ أَيْضًا مِنْ نَحْوِ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ (زَمَنَ جُلُوسِهَا فِي غَيْرِهَا) أَي: غَيْرِ عَادَتُهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ حَيْضًا. فَلَوْ كَانَتْ عَادَتُهَا سِتَّةً إِلَى آخِرِ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ، فَجَلَسَتْ سَبْعَةً مِنْ أَوَّلِهِ، ثُمَّ ذَكَرَتْ: لَزِمَهَا قِصَاءٌ مَا تَرَكَتْ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ الْوَاجِبِ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَوَّلَى، وَقِصَاءٌ مَا صَامَتْ مِنَ الْوَاجِبِ فِي الثَّلَاثَةِ الْآخِرَةِ. (وَمَا تَجَلَّسَتْ نَاسِيَةً<sup>(١)</sup>) لِعَادَتِهَا (مِنْ) حَيْضٍ (مَشْكُوكٍ فِيهِ: ف) هُوَ

تاماً. فتدبر. (ع ن)<sup>[٢]</sup>.

(١) بالنصب؛ حال. وهو أولى من جعله فاعلاً، إذ الفاعل ضمير

«المتحيرة». (م خ)<sup>[٣]</sup>.

[١] تقدم تخريجه (ص ٤٨٤).

[٢] «حاشية عثمان» (١/١٢٨).

[٣] «حاشية الحلوتي» (١/١٩٦)، والتعليق ليس في (أ).



(كحَيْضٍ يَقِينًا) في أحكامه، من تحريم الصلاة والصَّومِ والوطء، ونحوها. (وما زاد) على ما تجلَّشهُ (إلى أَكْثَرِهِ) أي: أَكْثَرَ الحيض: فهو طَهْرٌ مُشْكُوكٌ فيه. وحُكْمُهُ: (كطَهْرٍ مُتَيَقِّنٍ) في أحكامه<sup>(١)</sup>. قال في «الرَّعَايَةِ»: والحيضُ والطَّهْرُ مع الشَّكِّ فيهما كاليَقِينِ، فيما يَحْرُمُ، ويَحْرُمُ، وَيُكْرَهُ، وَيَجُوزُ، وَيَسْتَحَبُّ، وَيَبَاحٌ، وَيَسْقُطُ.

وعنه: يُكْرَهُ الوَطْءُ في طَهْرٍ مُشْكُوكٍ فيه، كَالِاسْتِحْضَاءِ. (وغيرُهُما) أي: غيرُ الحيضِ والطَّهْرِ المُشْكُوكِ فيهما: (استِحْضَاءٌ): لخبرِ خَمَنَةٍ، ولأنَّ الاستِحْضَاءَ تَطَوُّلٌ مُدَّتْهَا غَالِبًا،

(١) «غاية»<sup>١٠١</sup>. وَيَقَعُ: وما زاد، فكاستِحْضَاءٌ يَقِينًا، حَلَفًا لهما، حيثُ حَلَفَا ما رَادَّ إِلَى أَكْثَرِهِ كطَهْرٍ مُتَيَقِّنٍ، فيوْهِمُ حَلَّ وَطْءٍ، وليس كذلك. انتهى.

قال شارحُها<sup>١٢١</sup>: وفيه ما فيه. ثم ساقَ كلامَ صاحبِ «الرَّعَايَةِ». قلت: والظاهرُ. حرمةُ الوَطْءِ فيه؛ لأنَّه لا يحلُّ من كونه حيضًا أو استِحْضَاءً، والوَصْدُ في كلا الدَّمَنِ محرَّجٌ عَنِ الصَّحِيحِ. قال في «العَرُوعِ»<sup>٣</sup>: وما زاد على ما تجلَّشهُ إلى الأَكْثَرِ، قيل: كَمُسْتَحْضَاءٍ. وقيل: طَهْرٌ مُشْكُوكٌ فيه، وهو كَيَقِينِ الطَّهْرِ.. إلى أن قال: وقيل: يَحْرُمُ وَطْءُهَا فيه.

[١] «غاية المتهى» (١٢٠/١)

[٢] «مطالب أولي النهى» (٢٥٨/١).

[٣] «العروعة» (٣٨٧/١).

ولا غايةً لانقطاعها تُنتظر، فتعظم مسقة قضاء ما فعلته في الطهر المشكوك فيه، بخلاف النفاس المشكوك فيه؛ لأنه لا يتكرر غالباً، وبخلاف ما رآه على الأقل في المبتدأة، ولم يُجاوز الأكثر، وعلى عادة المعتادة؛ لانكشاف أمره بالتكرار.

(وإن تغيرت عادة) مُعتادة (مطلقاً) بزيادة، أو تقدم، أو تأخر؛ فالدم الزائد على إعادة، أو المتقدم عليها، أو المتأخر عنها، (كدم زائد على أقل حيض من مُبتدأة<sup>(١)</sup> في) أنها تصوم، وتصلّي فيه، وتغتسل عند ايقضائه، إن لم يُجاوز أكثر الحيض، حتى يتكرر ثلاثاً. وفي (إعادة صوم ونحوه) كطواف واعتكاف واجبتين، فعلته فيه، إذا تكرر ثلاثاً؛ لأنه رَمَنُ حيض، وصار عادةً لها، فتسقل إليه. (ومن انقطع دمها) في عادتها: اعتسلت، وفعلت كالطاهرة.

(١) قوله: (كدم زائد على أقل الحيض) هذا المذهب، وهو من المفردات.

وعنه: تصيرُ إليه من غير تكرار، أو مأً إليه في رواية ابن مصور، اخاره جمع، وعليه العمل، ولا يسع الساء العملُ بغيره. قال في «الإصاف»: وهو الصواب قال بن تميم: وهو أشبه. قال ابن عبيد: وهو اصحیح. قال في «المائق»: وهو المختار. واحتاره الشيخ تقي الدين، وإليه ميل استارح. واحتاره الموفق أيضاً. (ش إفاء)<sup>[١]</sup>.

(ثُمَّ) إِنْ (عَادَ) الدَّمُ (فِي عَادَتِهَا: جَلَسَتْهُ) وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ؛ لِأَنَّهُ صَادَفَ عَادَتَهَا، أَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يَنْقَطِعْ.

و(لَا) تَحِيضُ (مَا جَاوَزَهَا) أَيِ: الْعَادَةَ، (وَلَوْ لَمْ يَزِدْ عَلَى أَكْثَرِهِ) أَيِ: الْحِيضِ، (حَتَّى يَتَكَرَّرَ) فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، فَتَجْلِسُهُ بَعْدُ؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ حِيضٌ<sup>(١)</sup>.

(وَصَفْرَةٌ وَكَدْرَةٌ) أَيِ: شَيْءٌ كَالصَّدِيدِ يَعْلُوهُ صُفْرَةٌ وَكَدْرَةٌ، (فِي أَيَّامِهَا) أَيِ: الْعَادَةِ: (حِيضٌ)، تَجْلِسُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى﴾ [المفرد: ٢٢٢] وَهُوَ يَتَنَاوَلُهُمَا، وَلِأَنَّ النِّسَاءَ كُرِّ يَعْنِي إِلَى عَائِشَةَ بِالذُّرْجَةِ<sup>(٢)</sup> فِيهَا الصُّفْرَةُ وَالْكَدْرَةُ، فَتَقُولُ: لَا تَعْجَلْنَ

(١) فَلَوْ كَانَتْ عَادَتُهَا سَبْعَةً، فَرَأَتْ الدَّمَ خَمْسَةً، ثُمَّ طَهَّرَتْ خَمْسَةً، ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ خَمْسَةً، لَمْ يَجَاوِزْ مَجْمُوعُ الدَّمِ مَعَ الطَّهْرِ بَيْنَهُمَا أَكْثَرَ الْحِيضِ، فَهُوَ حِيضٌ إِنْ تَكَرَّرَ. فَلَوْ رَأَتْهُ سِتَّةً فِي الْمَتَرِ، فَهِيَ اسْتِحَاضَةٌ. وَلَوْ رَأَتْ يَوْمًا دَمًا، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ نَقَاءً، ثُمَّ يَوْمًا دَمًا، فَهِيَ حَيْضَتَانِ؛ لِحَصُولِ طَهْرٍ صَحِيحٍ بَيْنَ الدَّمَيْنِ، وَلَوْ رَأَتْ يَوْمَيْنِ دَمًا، وَاثْنَيْ عَشَرَ نَقَاءً، ثُمَّ يَوْمَيْنِ دَمًا، فَاسْتِحَاضَةٌ. (ع ن)<sup>[١]</sup>.

(٢) قَوْلُهُ: (يَعْنِي إِلَى عَائِشَةَ... الخ) وَفِي لَفْظِ: يَعْنِي بِالذُّرْجَةِ فِيهَا الْكُرْسُفُ، فِيهِ الصُّفْرَةُ<sup>[٢]</sup>.

[١] «حاشية عثمان» (١/١٢٩).

[٢] أخرجہ الحارثی تعیناً بصیغة اجرم قبل حدیث (٣٢٠). ومثلک فی «لموط» (١٧٩)، وصححه الألبانی فی «الإرواء» (١/٢١٨).

حَتَّى تَرَيْنَ الْقِصَّةَ الْبَيضَاءَ<sup>(١)</sup>. تُرِيدُ بِدَلِكِ طُهُرَ مِنْ لِحِيضٍ. وَفِي «الكَافِي»: قَالَ مَالِكٌ، وَأَحْمَدُ: هِيَ مَاءٌ أَيْضُ يَتَّبَعُ الْحَيْضَةَ.

(لَا بَعْدَ) اِعَادَةٍ، فَلَيْسَتْ اِصْفَرَةً وَالْكُدْرَةُ حَيْضًا (وَلَوْ تَكَرَّرَ) ذَلِكَ، فَلَا تَجْلِسُهُ؛ فَقَوْلِ أُمِّ عَطِيَّةَ: كُنَّا لَا نَعُدُّ لِصَفْرَةٍ وَالْكُدْرَةِ بَعْدَ

وَالدُّخَانِ، بِصَمِّ الدَّالِ وَسُكُونِ الرَّاءِ: جَقٌّ تَضَعُ فِيهِ الْمَرْأَةُ طَبِيبَهَا وَحَوْهَ.

الدُّرْخَةُ: وَعَاءٌ وَحَرَقَةٌ يَبْعَثُ فِيهَا الْكَرْسَفُ. (شرح قسطلاني)<sup>[١]</sup>.

قَالَ فِي «الْنَهَايَةِ»<sup>[٢]</sup>: هَكَذَا يُرَوَّى مَكْسَرُ الدَّالِ، وَفَتْحُ الرَّاءِ: جَمْعُ دُرْجٍ، وَهُوَ كَالشَّفَظِ الصَّغِيرِ، تَضَعُ فِيهِ الْمَرْأَةُ خَفَّ مَتَاعِهَا وَطِيبَهَا.

(١) وَفِي «الْمَعْنَى»<sup>[٣]</sup>: وَرَوَى عَنْهُ: أَنَّ الْقِصَّةَ الْبَيضَاءَ: هِيَ الْقُطْنَةُ الَّتِي تَحْشَوْهَا الْمَرْأَةُ، إِذَا حَرَّكَتْ كَمَا دَخَلَتْ. لَا تَغَيِّرُ عَلَيْهَا، فَهِيَ الْقِصَّةُ بِضَمِّ الْقَافِ وَحَكَايَا ذَلِكَ عَنْ لِرْهَرِي. انْتَهَى. بَعْلَهُ: الْأَزْهَرِي<sup>[٤]</sup>.

الْقِصَّةُ، بِفَتْحِ الْقَافِ وَتَشْدِيدِ اصِّادِ الْمُهْمَلَةِ: مَاءٌ أَيْضُ. «شرح قسطلاني»<sup>[٥]</sup>.

[١] «إرشاد الساري» (٣٥٨/١)، والنقل عنه ليس في (أ)

[٢] «النهاية في غريب الحديث» (١١١/٢).

[٣] «المعنى» (٤٣٧/١).

[٤] «لعمري: الأزهرى» ليست في (أ).

[٥] «إرشاد الساري» (٣٥٨/١).

الطَّهْرُ شَيْئًا. رواه أبو داود، والبخاري<sup>[١]</sup>، ولم يذكر: «بعد الطَّهْرِ». (ومن تَرَى دَمًا) مُتَفَرِّقًا (يَبْلُغُ مَجْمُوعُهُ) أي: الدَّم (أَقْلَهُ) أي: الحيض، (و) تَرَى (نَقَاءً مُتَخَلِّلًا) لَيْلَكَ الدَّمَاءِ، لَا يَبْلُغُ أَقْلَ الصُّهْرِ: (فَالدَّمُ حَيْضٌ)؛ لِصَلَابَتِهِ لَهُ، كَمَا لَوْ لَمْ يَفْصَلْ طَهْرٌ. وَالتَّقَاءُ طَهْرٌ، كَمَا تَقَدَّمَ.

(ومتى انقطع) الدَّم (قَبْلَ بُلُوغِ الْأَقْلِ: وَجِبَ الْغُسْلُ) إِذَنْ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُ حَيْضٌ لَا فَسَادٌ.

(فَإِنْ جَاوَزَا) أَي: زَمِنُ الْحَيْضِ وَالنَّقَاءِ، (أَكْثَرُهُ) أَي: الْحَيْضُ، خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، (كَمَنْ تَرَى يَوْمًا دَمًا، وَيَوْمًا نَقَاءً إِلَى ثَمَانِيَةِ عَشَرَ يَوْمًا (مَثَلًا: ف) هِيَ (مُسْتَحَاضَةٌ) تُرَدُّ إِلَى عَادَتِهَا إِنْ عَلِمَتْهَا، وَإِلَّا فَبِالْتَّمِيزِ إِنْ كَانَ، وَإِلَّا فَمُنْحَرِفَةٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

وَإِنْ كَانَتْ مُسْتَدَآءَةً وَلَا تَمِيزُ: حَسَنَتْ أَقْلَ الْحَيْضِ فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، ثُمَّ نَتَقِلُ إِلَى غَالِبِهِ. قَالَ فِي «الشَّرْحِ»: وَهَلْ تُلْفَقُ لَهَا السَّبْعَةُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، أَوْ تَجْلِسُ أَرْبَعَةٌ مِنْ سَعَةِ؟ عَلَى وَجْهِينِ. انْتَهَى<sup>(١)</sup>. وَجَزَمَ فِي «الْكَافِي» بِالثَّانِي.

(١) قوله. (وَهَلْ تُلْفَقُ لَهَا السَّبْعَةُ... إلخ) أَي: فَتَجْلِسُ سَعَةً أَيَّامٍ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، أَوْ تَحْلِسُ أَيَّامَ الدَّمِ مِنَ السَّبْعِ أَوْ السَّبْعِ؟ عَلَى أَوَجْهِ الثَّانِي.

[١] أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٢٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٠٧).

## (فَصْلٌ)

(يَلِرْمُ كُلُّ مَنْ حَدَّثَهُ دَائِمًا) مِنْ مُسْتَحَاصَةٍ، وَمَنْ بِهِ سَنَسٌ بُولٍ أَوْ مَذْيٍ أَوْ رِيحٍ، أَوْ جُرْخٌ لَا يَزِقُّ دَمُهُ، أَوْ رُعَافٌ دَائِمٌ:  
(غَسْلُ الْمَحَلِّ) الْمَلُوثِ بِالْحَدَثِ؛ لِإِرَائَتِهِ عَنْهُ.

(وَتَعْصِيئُهُ) أَي: فِعْلٌ مَا يَمْنَعُ الْخَارِجَ حَسَبَ الْإِمْكَانِ<sup>(١)</sup>، مِنْ حَشْوٍ بِقُطْرٍ، وَشَدَّةٍ بِخِرْقَةٍ طَاهِرَةٍ. وَتَسْتَفِيرُ الْمُسْتَحَاصَةُ إِنْ كَثُرَ دَمُهَا، بِخِرْقَةٍ مَشْقُوقَةِ الطَّرْفَيْنِ، تُشَدُّهَا عَلَى جَنْبِهَا وَوَسْطُهَا عَلَى الْفَرْجِ؛ لِأَنَّ فِي حَدِيثٍ: «لَتَسْتَفِيرُ شَوْبٌ»<sup>(١١)</sup>. وَقَالَ بَحْمَنَةٌ حِينَ شَكَتْ إِلَيْهِ كَثْرَةَ الدَّمِ: «أَنْتَ لَكَ الْكَرْسُفُ». يَعْنِي: الْقُطْرُ تَحْشِينٌ بِهِ الْمَكَانَ. قَالَتْ: إِنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: «تَلَجَّجِي»<sup>(١٢)</sup>.

فَإِنْ لَمْ يُمَكَّرْ شَدُّهُ. كَبَاشُورٍ، وَبَاصُورٍ، وَجُرْخٌ لَا يُمَكَّرُ شَدُّهُ:

## فصل

(١) فَإِنْ عَلَتْ وَقَطُرَ بَعْدَ ذَلِكَ، لَمْ تَنْصُ طَهْرُ رُتْهِ، وَلَا يَلِرْمُهَا إِذَا إِعَادَةُ شَدُّهُ وَغَسْلُهُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، إِنْ لَمْ تَعْرِطْ. (إِقْنَاعٌ)<sup>[٣]</sup>.

[١] أخرجه أحمد (٢١٤/٤٤) (٢٦٥٩٣)، وأبو داود (٢٧٤)، وابن ماجه (٦٢٣) من حديث أم سلمة. وصححه الألباني

[٢] أخرجه أحمد (١٢١/٤٥) (٢٧١٤٤)، وأبو داود (١٢٨)، وابن ماجه (٦٢٧) وحسنه الألباني.

[٣] «الإقناع» (١٠٨/١)، وتكرر يتعلق في لأصل معمولاً عن «ح».

صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ.

و (لا) يلزمُهُ (إِعَادَتُهُمَا) أَي: الْعَنْسِ، وَالْعَضْبِ، (لِكُلِّ صَلَاةٍ، إِنْ لَمْ يَفْرُطْ)؛ لِأَنَّ الْحَدَّثَ مَعَ غَلَبَتِهِ وَقُوَّتِهِ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّرَ مِنْهُ. قَالَتْ عَائِشَةُ: اعْتَكَفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ أَزْوَاجِهِ، فَكَانَتْ تَرَى الدَّمَ وَالصُّفْرَةَ، وَالطُّسْتُ تَحْتَهَا وَهِيَ تُصَلِّي. رَوَاهُ ابْنُ خَرِشٍ<sup>[١]</sup>.  
(وَيَتَوَصَّأُ) مِنْ حَدَّثِهِ دَائِمٌ (لِرُقْبَتِ كُلِّ صَلَاةٍ)<sup>(١)</sup>،.....

(١) قَالَ الْمَحْدُ: طَاهِرٌ كَلَامُ أَحْمَدُ: أَنَّ طَهَارَةَ الْمُسْتَحَاضَةِ تَبْطُلُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ، دُونَ خُرُوجِهِ. وَقَالَ أَبُو يَعْلَى. تَبْطُلُ بِكُلِّ مِنْهُمَا<sup>[٢]</sup>.  
وَقَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»<sup>[٣]</sup>: وَهِيَ شَبِيهَةٌ بِمَسْأَلَةِ التَّيْتِمِ، وَالصَّحِيحُ فِيهِ: أَنَّهُ يَبْطُلُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ، كَمَا تَقْدِمُ. انْتَهَى. وَمَشَى عَلَى دَسْ فِي «الْإِمَاعِ»<sup>[٤]</sup>.

قَالَ فِي «الْحَيْضِ»: وَتَبْطُلُ طَهَارَتُهَا بِخُرُوجِ الْوَقْتِ. وَفِي الثَّانِيَةِ: إِنْ خَرَجَ. فَالطَّاهِرُ: أَدَ الْمَطْلُوقُ يُحْمَلُ عَلَى الْمَقْيَدِ، فَلَا يَبْطُلُ وَضُوؤُهَا إِلَّا إِنْ خَرَجَ شَيْءٌ. (مَنْقُورٌ)<sup>[٥]</sup>.

فَإِنْ ظَهَرَ الْوَقْتُ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، لَا يَبْطُلُ وَضُوؤُهُ، وَهِيَ يَبْطُلُ بَعْدَهَا

[١] أَوْحَرَهُ الْبُخَارِيُّ (٣١٠).

[٢] «الْفَوَاكِهُ الْعَدِيدَةُ» (٧٨/١).

[٣] «الْإِنْصَافُ» (٤٦٥/٢).

[٤] «الْإِمَاعُ» (١٠٨/١).

[٥] «الْفَوَاكِهُ الْعَدِيدَةُ» (٨٤/١).

**إِنْ خَرَجَ شَيْءٌ<sup>(١)</sup>**؛ لقوله عليه السلام في المستحاضة: «وتوضأ عند كل صلاة». روه أبو داود، والترمذي<sup>[١]</sup> من حديث عدي بن ثابت، عن أبيه، عن جده. ولقوله أيضاً لفاطمة بنت أبي حبيش: «وتوضئي لكل صلاة، حتى يجيء ذلك الوقت». رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي<sup>[٢]</sup>، وقال: حسن صحيح. ولأنها طهارة غدير، فنفقت

أم لا؟ الظاهر: بطلانه بعده؛ لزوال العذر. (عنه)<sup>[٣]</sup>.

(١) قوله: **(إِنْ خَرَجَ شَيْءٌ)** ولو هي صلاة، ما لم تكن جمعة؛ بقياس الأولى على النيم، حيث قالوا: إنه لا يبطل فيها، لعدم إمكان إعادتها. (م خ)<sup>[٤]</sup>.

قوله: **«إِنْ خَرَجَ شَيْءٌ»** مفهومه: أنه إن لم يخرج شيء، فطهارته بحالها، وهذا يقتضي أن طهارة من حدثه دائم ترفع الحدث، فيحالف ما يقدم من قوبهم: وتعتل بية<sup>[٥]</sup> الاستباحة ليس حدثه دائم، وقولهم في شروط الوضوء: ودخول وقت على من حدثه دائم<sup>[٦]</sup> لقرضه، فإن

[١] أخرجه أبو داود (٢٩٧)، وترمذي (١٢٦). وصححه الألباني في «الإرواء» (٢٠٧).

[٢] أخرجه أحمد (١٧٣/٤٠) (٢٤١٤٥)، وأبو داود (٢٩٨)، والترمذي (١٢٥) من حديث عائشة. وصححه الألباني في «الإرواء» (١٠٩).

[٣] «الفواكه العديدة» (٧٨/١).

[٤] «حاشية الحلوتي» (١٩٩/١).

[٥] في (أ): «منه».

[٦] سقطت. «ومعهم في شروط الوضوء: ودخول وقت على من حدثه دائم» من الأصل، (أ)، ولتصويب من «حاشية عثمان».



بالوقت . كالتَّيْمِمِ . فإن لم يخرج شيء : لم يبطُل .  
 وظاهره أيضًا : أنه لا يبطُل بطلوع الشمس لو كانت تَوَضَّأت قبله .  
 قال المحمّد وغيره : وهو أولى . وحزم به في «نظم المفردات» . وسوى  
 في «الإقناع» بينهما ؛ تبعاً لأبي يعلى . وإليه ميله في «الإنصاف» .  
 ويصلي دائماً الحديث عقب طهره ، ندباً .

(وإن اعتد انقطاعه) أي : الحديث الدائم (زَمَنًا يَتَسَعُ لِلْفِعْلِ) أي :  
 الصلاة ، والطهارة لها (فيه) أي : الرَّمْسُ : (تَعَيَّنَ<sup>(١)</sup>) بفعل المفروضة  
 فيه<sup>(٢)</sup> ؛ لأنه قد أمكنه الإتيان بها على وجه لا عُذْر معه ، ولا ضرورة ،

قضية ذلك كله أنه يتوضأ لوقت كل صلاة دائماً .  
 ويمكن أن يُجاب : بأن ما تقدّم فيما إذا لم يُمكن تعصّب المحل ،  
 كمن به ناسوّر أو ناصوّر ، وما هنا فيما إذا أمكنه ذلك ، ولم يخرج  
 شيء . فليحرر . (ع ن)<sup>(١)</sup> .

(١) وعه : لا عبرة بانقطاعه . احتاره جماعة . (فروع)<sup>(٢)</sup> .  
 (٢) وظاهره . ولو كان وقت ضرورة ، وظاهره أيضًا : أو فاته الجماعة ، مع  
 القوب بوجوبها . وإن حالف فقدمها على ذلك الزمن . فالظاهر عدم  
 الصحة ، بخلاف ما لو أخرها عنه . (ح م ص)<sup>(٣)</sup> .  
 عمن الزواب إلى اصمرار الشمس ، هذا وقت ومن الغروب إلى طلوع

[١] «حاشية عثمان» (١/١٣١) .

[٢] «الفروع» (١/٣٩١) .

[٣] «حواشي الإقناع» (١/١٥٠) .

فَتَحَيَّنَ، كَمَنْ لَا عُذَرَ لَهُ.

(وَأِنْ عَرَضَ هَذَا الْإِنْقِطَاعُ) أَي: انْقِطَاعُ الْحَدِيثِ رَمَّا يَتَّبِعُ  
لِلْفِعْلِ <sup>(١)</sup> (لَمَنْ عَادَتْهُ الْإِتِّصَالُ) لِلْحَدِيثِ، وَهُوَ مُتَوَضِّعٌ: (بَطْلُ  
وُضُوئِهِ)؛ لِأَنَّهُ صَارَ بِهِ فِي حُكْمِ مَنْ حَدَّثَهُ غَيْرُ دَائِمٍ.  
وَعِلْمُهُ مِنْهُ: أَنَّ انْقِطَاعَ زَمَنِ لَا يَتَّسِعُ لِلْفِعْلِ: لَا أَثَرَ لَهُ، لَكِنَّهُ <sup>(٢)</sup> يَمْنَعُ  
الشُّرُوعَ فِي الصَّلَاةِ، وَالْمُضِيِّ فِيهَا <sup>(٣)</sup>؛ لِاحْتِمَالِ ذَوَائِمِهِ.

اعجز وقت، لأن الجمع صير الوقتين وقتًا واحدًا. وكذا من اعجز إلى  
استروق. فعلى هذا: إذا كان الحدث الدائم عادته ينقطع قبل العصر  
مثلاً، نوى الجمع بالتقديم، وإن كان بعد العصر، نوى الجمع بالتأخير.  
(١) أي: المتسع للصلاة، سواء كان عروضة قبل الصلاة أو  
فيها، فمجرد الانقضاء يوجب الانصراف، ما لم يكن لها عادة  
بالانقطاع زمناً يسيراً، أو زمناً لا يصبط، بل تارة يقل، وتارة يكثر،  
ففي الصورتين لا تطل الصلاة بمجرد الانقضاء، ولا تسع من  
الدخول في الصلاة بمجرد أيضاً، بل لابد من وجود زمن يتسع  
لإطهارة الصلاة. وعبارة «الإقضاء» موهمة. (ع ٥) <sup>[١]</sup>.

(٢) أي: الانقطاع الذي لا يتسع للفعل <sup>[٢]</sup>.

(٣) قوله: (يمنع الشروع) أي: فلا يستدئ الصلاة إلا في زمن الانقطاع،  
وكذا المضى فيها.

[١] «حاشية عثمان» (١/١٣١).

[٢] «تعليل ليس في (أ)».

(وَمَنْ تَمَتَّعَ قِرَاءَتُهُ) فِي الصَّلَاةِ قَائِمًا لَا قَاعِدًا: صَلَّى قَاعِدًا. (أَوْ يُلْحَقُهُ السَّلْسُ) فِي الصَّلَاةِ (قَائِمًا) لَا قَاعِدًا: (صَلَّى قَاعِدًا)؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ لَا يَبْدُلُ بِهَا<sup>(١)</sup>، وَالْقِيَامَ بَدَلَهُ الْقُعُودُ. وَإِنْ كَانَ نَوَاقِمَ وَقَعَدَ لَمْ يَحْبِسْهُ، وَإِنْ اسْتَلْقَى حَبَسَهُ: صَلَّى قَائِمًا؛ لِأَنَّ الْمُسْتَلْقَى لَا تَطْيِيرُ لَهُ اخْتِيَارًا.

(وَمَنْ لَمْ يُلْحَقْهُ) السَّلْسُ (إِلَّا زَاكِعًا، أَوْ سَاجِدًا: رَكَعَ وَسَجَدَ) نَصًّا، كَالْمَكَانِ النَّجِسِ. وَلَا يَكْفِيهِ الْإِيمَاءُ. (وَحَرْمُ وَطْءٍ مُسْتَحَاضَةٍ<sup>(٢)</sup>) مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ عَنِّي، مِنْهُ أَوْ مِنْهَا<sup>(٣)</sup>؛

(١) قوله: (لَا يَبْدُلُ لَهَا) أَي: فِي الْكَثِيرِ الْعَالِبِ، فَلَا يَبْأِي مَا يَأْتِي فِي صِفَةِ إِصْلَاحٍ؛ مِنْ أَنَّ مَنْ لَمْ يَحْفَظِ الْفَاحِشَةَ وَلَا شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ، يُسَبِّحُ بِقَدْرِهِ. (م خ).

(٢) وعنه: يَجُوزُ وَطْءُ الْمُسْتَحَاضَةِ. وَهُوَ مَذْهَبُ أَثَلَاثَةٍ، لَكِنْ يُكْرَهُ عِنْدَ أَشَاعِيٍّ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ. وَمَدَّهَتْ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ: لَا يُكْرَهُ. وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ أَيْضًا. (خَطُّهُ)<sup>(١)</sup>.

(٣) وقيل: يُكْفَرُ وعنه: يُكْرَهُ، وَفَاءٌ لِشَاعِيٍّ. وعنه: يَبَاحُ. وَفَاءً لِأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ. (فُرُوعُ)<sup>(٢)</sup>.

وعنه: يُبَاحُ الْوُطْءُ مُطْلَقًا، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّ خَمْسَةَ كَانَتْ تُسْتَحَاضُ، وَكَانَ زَوْجُهَا طَلْحَةَ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ يَجَامِعُهَا. وَأُمُّ حَسَّةَ

[١] تعليق من زيادات (ب)

[٢] تكرر ما تقدم من التمسق في لأصل، (د). واضر: «لفروع» (١/٣٩٢).

لَقَوْلِ عَائِشَةَ: الْمَسْتَحَاضَةُ لَا يَغْسَاها رَوْحُها.

فإن خافه، أو خافته: أُبِيحَ وَطْئُها، ولو لواجِدِ الطَّوْلِ، حَلالًا لابنِ عَقِيلٍ - وكذا: إن كَانَ بِهِ شَتَقٌ شَدِيدٌ - لِأَنَّهُ أَحْفُ مِنْ الْحَيْضِ، وَمُدَّتُهُ تَصُولُ بِحِلَافِ الْحَيْضِ. وَلِأَنَّ وَطْءَ الْحَائِضِ قَدْ يَتَعَدَّى إِلَى الْوَلَدِ فَيَكُونُ مَجْدُومًا. وَحَيْثُ حَرَّمَ: لَا كَفَّارَةَ فِيهِ.

(وَلِرَجُلٍ شَرِبَ) ذَوَاءً (مُبَاحٌ يَمْنَعُ الْجَمَاعَ) كَكَفُورٍ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ.

(وَلَأَنْثَى شُرْبُهُ) أَيِ الْمَسَاحِ، (لِلْإِلْقَاءِ نُطْفَةٍ<sup>(١)</sup>)، (و) (لِلْحُصُولِ

حَيْضٍ<sup>(٢)</sup>)؛ إِذَا الْأَصْلُ الْجِلُّ حَتَّى يَرِدَ التَّحْرِيمُ، وَلَمْ يَرِدْ.

كَانَتْ تَسْتَحَاضُ، وَكَانَ زَوْجُها عَدَدُ الرَّحْمَنِ بَيْنَ عَوَفٍ يَغْسَاها. رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>. (شِ إِقَاعَ)<sup>(٢)</sup>.

(١) قَالَ الْغُرِّي: اسْتَفْنِي بَعْضُ أَصْحَابِ أَبِي إِسْحَاقَ الْمُرُورِيِّ: فَيَمْنَنُ يَسْقِي جَارِيَنَهُ دَوَاءً تَسْقُطُ وَلَدُهُ؟ فَقَالَ: يَحُوزُ، مَدَامَ نُطْفَةٌ أَوْ عُلْقَةٌ. وَكَلَامُ «الْإِحْيَاءِ» يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِهِ. وَالْمَقْبُولُ: الْجِلُّ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ مَطْلَقًا.

(٢) قَوْلُهُ: (وَلَأَنْثَى ... إلخ) وَقَالَ الْفَاضِلُ: بِإِذْنِ زَوْجٍ. وَيُتَّحَدُّ: وَلَوْ بِلَا إِذْنِ زَوْجٍ، وَيُتَّحَدُّ: مَا لَمْ يَنْهَها<sup>(٣)</sup>.

[١] أَخْرَجَهُمَا أَبُو دَاوُدَ (٣٠٩، ٣١٠) مِنْ طَرِيقِ عِكْرَمَةَ عَنْ حَمَلَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ.

[٢] «كَشَفُ الْقِتَاعِ» (٥١٠/١).

[٣] انْظُرْ: «مَطَالِبُ أَوَّلِي السَّهْلِ» (٢٦٨/١).

و(لا) تَشْرَبُ مُبَاحًا لِحُضُولِ حَيْضٍ (فَرْبِ رَمَضَانَ، لِيَفْطَرَهُ<sup>(١)</sup>)  
 أي: رَمَضَانَ. كَالسَّغَرِ لِيَفْطَرِ.  
 (و) لَأَنْشَى أَيْضًا شُرْبُ مُبَاحٍ (لِقَطْعِهِ) أي: الْحَيْضِ؛ لَمَّا تَقَدَّمَ.  
 و(لا) يَجُوزُ لِأَحَدٍ (فَعْلُ الْأَحِيرِ) أي: مَا يَقْطَعُ الْحَيْضَ (بِهَا، بِلَا  
 عِلْمِهَا) بِهِ؛ لِأَنَّهُ يُبْطِلُ حَقَّهَا مِنَ السَّيِّئِ الْمَقْصُودِ.  
 وفي «الفاقي»: لا يَجُوزُ مَا يَقْضَعُ الْحَمْلَ<sup>(٢)</sup>. ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ.

وَتَنْقُضِي عِدَّتَهَا بِالْحَبْصِ الْحَاصِلِ شَرْبِهَا دَوَاءً، لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ  
 يَكُونَ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ. (ع).  
 (١) قَالَ الْجَدُّ اشْهَابُ: وَفَعَلَ الْمَرْأَةُ ذَلِكَ؛ لَا شَكَّ فِي تَحْرِيمِهِ.  
 (يُوسُفُ).  
 «غِيَّة»<sup>[١]</sup>: وَيَتَحَدَّثُ: وَتَفْطَرُ وَجُوبًا.  
 (٢) وَظَاهِرُهُ: عُمُومُهُ فِي الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ. (ع ن)<sup>[٢]</sup>.  
 وَقَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ: وَضَهَرُ مَا سَبَقَ: جَوَازُهُ، كَالْقَاءِ نَظْفِيَّةً، مِنْ  
 أَوَّلَى<sup>[٣]</sup>.



[١] «غاية المنتهى» (١/١٢٣).

[٢] «حاشية عثمان» (١/١٢٤).

[٣] انظر: «كشف القناع» (١/٥١١).

## (فَصْلٌ)

(النَّفَاسُ<sup>(١)</sup>) لَا حَدَّ لِأَقْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ تَحْدِيدُهُ، فُرِجِعَ فِيهِ إِلَى الْوُجُودِ، وَقَدْ وُجِدَ قَلِيلًا وَكَثِيرًا. وَرَوِيَ أَنَّ امْرَأَةً وَلَدَتْ عَلَى عَهْدِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَلَمْ تَرَ دَمًا، فَسُمِّيتْ ذَاتَ الْحُفُوفِ. وَلِأَنَّ الْيَسِيرَ دَمٌ وَجِدَ عَقِبَ سَبَبِهِ، فَكَانَ نِفَاسًا، كَالْكَثِيرِ.

(وَهُوَ) أَيِ. النَّفَاسُ: نَقِيَّةُ الدَّمِ الَّتِي احْتَبَسَ فِي مُدَّةِ الْحَمْلِ لَهَا. مَأْخُودٌ مِنْ: التَّنَفُّسِ، وَهُوَ الْخُرُوحُ مِنَ الْخَوْفِ. أَوْ مِنْ: نَفَسَ اللَّهُ كُرْسِيَهُ، أَيِ: فَرَّخَهَا.

وَعَرَفًا. (دَمٌ تُرْخِيهِ الرَّحِمُ مَعَ وَلَادَةٍ، وَقَبْلَهَا) أَيِ: الْوِلَادَةِ (بِیَوْمَیْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ، بِأَمَارَةٍ) أَيِ: عَلَامَةٍ عَلَى الْوِلَادَةِ، كَانَتْ أَلَمَ. وَإِلَّا فَلَا تَجْلِسُهُ؛ عَمَلًا بِالْأَصْلِ. وَإِنْ تَبَيَّنَ عَدَمُهُ: أَعَادَتْ مَا تَرَكَتْهُ. (وَبَعْدَهَا) أَيِ: الْوِلَادَةِ (إِلَى تَمَامِ أَرْبَعِينَ) يَوْمَ (مِنْ ابْتِدَاءِ خُرُوجِ بَعْضِ الْوَلَدِ<sup>(٢)</sup>).

## فصل

(١) النفاس: بكسر النون<sup>[١]</sup>.

(٢) فإن قلت: إنَّ ابتداءَ مدَّةِ النَّفَاسِ مِنْ ابْتِدَاءِ خُرُوجِ بَعْضِ الْوَلَدِ، فَكَيْفَ تَرْكُ الصَّوْمِ قَبْلَ الْوِلَادَةِ بِيَوْمَیْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ، بِأَمَارَةِ انْفَاسٍ؟ قلتُ: يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَمَّا وَجِدَتْ أَمَارَةُ النَّفَاسِ، وَهِيَ التَّوَحُّعُ وَالنَّأَلُمُ، أُلْحِقَتْ

[١] انمليق ليس في (أ)،.

فَأَكْثَرُهُ: أَرْبَعُونَ<sup>(١)</sup>. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى أَنَّ التُّسَاءَ تُدْعَى صَلَاةُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، إِلَّا أَنْ تَرَى الصُّبْحَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَتَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَعَنِ هَذَا جَمَاعَةُ النَّاسِ.

(وإن جاوزها) - أي: الأربعين - دَمُ التُّفَاسِ، (وَصَادَفَ عَادَةَ خَيْضِهَا)<sup>(٢)</sup>. وَلَمْ يَزِدْ) عَنْ عَادَتِهَا، فَالْمُجَاوِرُ: خَيْضٌ<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهُ فِي عَادَتِهَا، أَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يَتَّصِلْ بِنِقَاسٍ.

(أَوْ زَادَ) الدَّمُ الْمَجَاوِرُ لِلأَرْبَعِينَ عَنْ الْعَادَةِ، (وَتَكَرَّرَ) ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، (وَلَمْ يُجَاوِرْ أَكْثَرَهُ) أَي: الْخَيْضُ: (ف) هُوَ (خَيْضٌ)؛ لِأَنَّهُ دَمٌ مُتَكَرِّرٌ،

به، فصارَ حَكْمُهَا حَكْمَهُ. دَنُوشَرِي فِي «دَلِيل»<sup>[١]</sup>.

(١) وَعَنْهُ: أَكْثَرُهُ سِتُّونَ يَوْمًا، وَفَاقَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ<sup>[٢]</sup>.

(٢) قَوْلُهُ: (وإن جاوزها وصادف عادة خيضا.. إلخ) وَالظَّاهِرُ: إِذَا هَجَرَهَا الْحِصْرُ مَدَّةً، ثُمَّ تَأَهَا فِي عَادَتِهَا، فَهُوَ حَيْضٌ؛ لِأَنَّهُ لَا حَدَّ لِأَكْثَرِ الطُّهْرِ<sup>[٣]</sup>.

(٣) إِذَا رَأَتْ التُّسَاءَ الدَّمُ بَعْدَ انْقِطَاعِهِ بَعْدَ أَرْبَعِينَ، فَإِنْ صَادَفَ عَادَةَ خَيْضِهَا جَلَسَتْ، وَإِنْ جَهِلَتْ ذَلِكَ، فَكَمْتَدَّةٌ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ مِنَ التَّفْصِيلِ فِيهَا. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ.

[١] «فتح وهاب المآرب» (١/٢١٤).

[٢] «الفروع» (١/٣٩٤).

[٣] تكرار التعليق في الأصل.

صالحٌ لدحيض، أشبه ما لو لم يكن قبسه نفاسٌ.

(والأ)؛ بأذٍ راذٍ ولم يتكرر، أو جاور أكثر الحيض وتكرر، أو لا،  
(أو لم يُصادف عادة) حيض: (ف) هو (استحاضة) إن لم يتكرر؛ لأنه لا يصح حيضًا ولا نفاسًا. فإن تكرر وصلح حيضًا: فحيضٌ.  
(ولا تدخل استحاضة في مدة نفاس) كما لا تدخل في مدة حيض<sup>(١)</sup>؛ لأن الحكم للأقوى.

(ويثبت حكمه) أي: النفاس. (بوضع ما يتبين فيه خلق إنسان) ولو حفيًا؛ لأنه ولادة. لا عتقة، أو مضغة<sup>(٢)</sup> لا تخطبط فيها.  
وأقل ما يتبين فيه خلقه: أحد وثمانون يومًا، ويأتي.  
وغالبه كما قال المجدد، وابن تميم، وابن حمدان، وغيرهم :  
ثلاثة أشهر<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: (ولا تدخل استحاضة... إلخ) أي: لا مدخل لها، ولا وجود لها في مدة نفاس. قال في «الرعاية»: ولا استحاضة ولا حيض في مدة النفاس. انتهى.

فبو ولدت المستحاضة، واستمر الدم عليها أربعين يومًا، فإنه نفاس؛ لا تصوم فيه ولا تصلي. (ع ن).

(٢) وعنه: يثبت بإلقاء مضغة، وفاقًا للشافعي.

(٣) قال المجدد في «شرحه»: والمدة التي يتبين فيها الخلق عابًا: ثلاثة أشهر، فمتى رأت دمًا على طبق قبلها لم تنتهت إليه، وبعدها تمسك



(والتقاء زمنه) أي: النفاس، (طهر)، كالحيض، فتغتسل وتفعل ما تفعل الطاهرات. (ويكره وطؤها فيه) أي: التقاء زمنه بعد الغسل. قال أحمد: ما يعجبني أن تأتيها روجها، على حديث عثمان بن أبي العاص: أنها أتته قبل الأربعين. فقال: لا تقريني. ولأنه لا يأمن العود زمن الوطء.

(وإن عاد الدم في الأربعين) بعد انقطاعه، (أو لم تره) عند الولادة، (ثم رآته فيها) أي: الأربعين: (ف) هو (مشكوك فيه) أي: في كونه نفاساً أو فساداً؛ لتعارض الأمازتين فيه<sup>(١)</sup>، (ف) (تصوم، وتصلّي) معه<sup>(٢)</sup>؛ لأن

عن الصلاة والصوم، ثم إن انكشف الأمر بعد الوصع خلاف الظاهر، رجعت فاسدركت، وإن لم يكشف؛ بأن دُفن ولم يفقد أمره، استمر حكم الظاهر إذ لم يتبين فيه خطأ. (م ص) [١].  
قوله في هذا الهامش: «قبها»: مراده: المدة المذكورة، وهي ثلاثة أشهر. قاله كاتبه.

(١) قوله: (فمشكوك فيه) وفيه قول أنه كاحيض في حكمه، إذا رأت الدم في عاداتها. فعلى هذا: إذا رأت الدم في الأربعين، فهو نفاس. وهو قول أكثر العلماء.

(٢) قال المجد في «شرحه»: لأنه تعارض فيه أماره النفاس عينا وإثباتا، فأمره لإثباته: كونه في مدته، وأماره بغيه: وجوده عن طهر صحيح.. ثم قال: اللهم! لأن يبلغ القلة في أقل حيض، ويصدق زمن عديته،

سبب الوُحوب<sup>(١)</sup> مُتَيَقَّنٌ، وسُقُوطُهُ بهذا الدِّمِّ مشكوكٌ فيه. وليس  
كالحيض؛ لتكرُّره.

(وتَقْضِي الصَّوْمَ الْمَفْرُوضَ وَنَحْوَهُ) احتياطًا؛ لأنها تَيَقَّنَتْ شَعْنَ  
دِمَّتِهَا بِهِ، فلا تَبَرُّأُ إِلَّا بِتَيَقُّنٍ.

(وَلَا تُوطَأُ) فِي هَذَا الدِّمِّ<sup>(٢)</sup>، كَالْمَبْتَدَأَةِ فِي الزَّائِدِ عَلَى أَقَلِّ الْحَيْضِ  
قَبْلَ تَكَرُّرِهِ.

فتبطلُ بذلك جهةُ الاستحاضة، ويكونُ إمَّا نَعَاسًا أو حَيْضًا، فترك فيه  
العبادات، وتقضي الصوم، على طاهر كلام أحمد، سواء كان بينه  
وبين الأول طهرٌ كاملٌ، أو لم يكن؛ لأنَّ ذَا إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فَاصِلًا بَيْنَ  
الْحَيْضَتَيْنِ، لَا بَيْنَ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ؛ بِدَلِيلِ مَا نَوَيْتُ أَنْقِصَ لَأَكْثَرِهِ، ثُمَّ  
جَاءَ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ. (ح م ص)<sup>[١]</sup>.

(١) أي: وجوب العبادة<sup>[٢]</sup>.

(٢) قوله: (وَلَا تُوطَأُ) أي: يحرم وطؤها فيه؛ احتياطًا؛ لاحتمال كونه دم  
نفاس. (يوسف).

فيكونُ وَاظِنًا فِي نَعَاسٍ. وَيَجِبُ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ الْمَفْرُوضُ. وَأَمَّا  
النِّقَاءُ زَمَنَ الْحَيْضِ، فَلَا يَكْرَهُ وَطْؤُهَا فِيهِ. وَرَبَّمَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا بِأَن  
يَقَالُ: إِنَّ أَمْسَاءَ صَعْبَةً حَدًّا سَبَبَ الْوِلَادَةِ، فَعَطْمُهَا وَلَحْمُهَا فِي

[١] «إرشاد أولي النهى» (١/١٣٧).

[٢] انشعاق ليس في ( ).

(وإن صارت نفساء بتعديها) على نفسها بضرب، أو شرب دواء، ونحوهما: (لم تقض) الصلاة زمن نفاسها، كما لو كان التعدي من غيرها؛ لأن وجود الدم ليس معصية من جهتها، ولا يمكن قطعها، بخلاف سقر المعصية، يمكن قطعها بالتوبة. وأما السكر، فجعل شرعاً كمعصية مستدامة بفعلها شيئاً فشيئاً؛ لدليل جزان الإثم والتكليف. والشرب أيضاً يسكر غالباً فأضيف إليه، كالقتل، يحصل معه خروج الروح فأضيف إليه.

(وفي وطء نفساء ما في وطء حائض) من الكفارة. نصاً، قياساً عليه.

(ومن وصفت توأمين) أي: ولدتين، (فاكثر: فأول نفاس وأجره من ابتداء خروج (الأول) كما لو انفرد الحمل.

عائنه الوهن والضعف؛ سبب ما اعتراها من مرض اموت، وهو انقاس وهو التأثم، فلا تحتمل الوطء زمن الطهر، بخلاف احائض. (دبوشي)<sup>[١]</sup>.

وبتحه: ولا كفارة. وهو متح: لأن الكفارة لا يحب إلا بوطء في حيض متيقن. وقول «ع ن»<sup>[٢]</sup>: وظاهره: وجوب الكفارة؛ قياساً على وجوب قضاء<sup>[٣]</sup> نحو اصوم. لس بطاهر؛ لأن الأصل هنا عدم

[١] انظر: «فتح وهاب المرب» (١/٢١٤).

[٢] «حاشية عثمان» (١/١٣٤).

[٣] سقطت: «قضاء» من الأصل، (أ)، والصواب من «حاشية عثمان».

(فلو كان بينهما) أي: الولدَيْن (أربعون) يوماً، فأكثر: (فلا نفاس للثاني<sup>(١)</sup>)، بل هو دمٌ فساد؛ لأنَّه تَبَعَ للأوَّل. فلم يُعْتَبَر في آخرِ النَّفاس، كما لا يُعْتَبَر في أوَّلِهِ.

وجوب الكفارة، بخلاف الصوم، فإنه ثابتٌ في السَّهْوَةِ، ولا يسقطُ، لا يغيث.

(١) قوله: (فلا نفاس للثاني) وفقاً لمالك وأبي حنيفة.



## ( كِتَابُ : الصَّلَاةُ )

لُغَةً: الدُّعَاءُ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ أَي: ادْعُ لَهُمْ. وَعُذِّي «على»؛ لَتَضُمَّنِيهِ مَعْنَى الْإِنْزَالِ، أَي: أَنْزِلْ رَحْمَتَكَ عَلَيْهِمْ. وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيَطْعَمْ، وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ»<sup>[١]</sup>.

وشرعاً: (أَقْوَالٌ) وَلَوْ مُقَدَّرَةٌ كَمَنْ أَحْرَسَ، (وَأَفْعَالٌ مَعْلُومَةٌ)<sup>(١)</sup>، مَفْتَحَةٌ بِالتَّكْبِيرِ، مُخْتَمَةٌ بِالتَّسْلِيمِ؛ لِسُخْبَرٍ<sup>٢</sup>.

سُمِّيَتْ صَلَاةً؛ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى الدُّعَاءِ، مُشْتَقَّةٌ مِنْ «الضَّلَوَيْنِ»<sup>(٢)</sup>

## كتاب الصلاة

(١) قوله: (مَعْلُومَةٌ) لَا يُقَالُ: إِذَا كَانَتْ مَعْلُومَةً لَا حَاجَةَ إِلَى تَعْرِيفِهَا؛ لِأَنَّهُ تَحْصِيلٌ لِلْحَاصِلِ؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ هُنَا لِمَطْبُوعٍ لَا حَقِيقِيٍّ.

أَوْ يُقَالُ: مَعْلُومَةٌ فِي الشَّرْعِ، فَلَا يَلْزَمُ أَنْ نَكُونَ مَعْلُومَةً لِكُلِّ مُحَاضِبٍ.

(٢) قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»<sup>[٣]</sup>: سُمِّيَتْ صَلَاةً؛ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى الدُّعَاءِ. هَذَا قَوْلُ

الْفُقَهَاءِ وَأَهْلِ الْعَرِثَةِ وَغَيْرِهِمْ. وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: لِأَنَّهَا ثَابِتَةٌ لِشَهَادَةِ

[١] أخرجه مسلم (١٤٣١) من حديث أبي هريرة.

[٢] ينشر إمامي حديث «مفتاح الصلاة الصهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم»

أخرجه أبو داود (٦١، ٦١٨)، والترمذي (٣)، وابن ماجه (٢٧٥) من حديث عبي

وصححه الألباني في «الإرواء» (٣٠١).

[٣] «الفرع» (٤٠١/١).

تَنْبِيْهُ صَلا، كَعَصَا، وَهَمَا: عِرْقَانِ مِنْ حَايَتِي الذَّنْبِ، أَوْ عَظْمَانِ  
يَنْخَنِيانِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ؛ لِأَنَّ رَأْسَ الْمَأْمُومِ عِنْدَ صَلَوَتِي إِمَامِهِ.  
وَقَالَ ابْنُ فَارِسٍ: مَنْ: صَلَّيْتُ الْعُودَ، إِذَا لَبَّيْتَهُ؛ لِأَنَّ الْمَصْلِيَّ يَلْبِسُ  
وَيَخْشَعُ<sup>(١)</sup>.

اتَّوْحِيدَ، كَالْمَصْلِيِّ مِنَ السَّابِقِ فِي الْخَيْلِ. وَقِيلَ: لِرَفْعِ الصَّلَا، وَهُوَ  
مَعْرُزُ الذَّنْبِ مِنَ الْفَرَسِ. وَقِيلَ: مَنْ صَلَّيْتُ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ الْعُودَ، إِذَا  
لَبَّيْتَهُ، وَالْمَصْلِيَّ يَلْبِسُ وَيَخْشَعُ.

قَالَ ابْنُ زُرْكَشِيِّ<sup>(١)</sup>: اسْتَهْرَ فِي لِسَانِ الْفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ أَصْلَ الصَّلَاةِ فِي  
الْبُعْدَةِ: الدُّعَاءُ؛ مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾. وَبِالْحَدِيثِ:  
«إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ.. إلخ»<sup>(٢)</sup>.

وَلَهُمْ فِي اسْتِقْطَاعِهَا أَقْوَالٌ كَثِيرَةٌ، أَشْهَرُهَا: أَنَّهَا مُسْتَقْتَفَةٌ مِنَ الصَّلَاةِ،  
وَاحِدُهُمَا: «صَلَا»، كَعَصَا، وَهَمَا عِرْقَانِ مِنْ حَايَتِي الذَّنْبِ. وَقِيلَ:  
عَظْمَانِ يَنْخَنِيانِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ. وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَالصَّلَاةُ فِي الشَّرْعِ: عِمَارَةٌ عَنْ هَيْئَةٍ مَحْصُوصَةٍ، تَشْتَمِلُ عَلَى رُكُوعٍ،  
وَسُجُودٍ، وَذِكْرِ. وَشُمِّيتَ بِذَلِكَ لِاسْتِمَالِهَا عَلَى الدُّعَاءِ.

وَذَكَرَ ابْنُ كَثِيرٍ هَذِهِ الْأَقْوَالَ، ثُمَّ قَالَ: وَاسْتِقْطَاعُهَا مِنَ الدُّعَاءِ أَصَحُّ وَأَشْهَرُ.

(١) وَرُدُّ قَوْلِ ابْنِ فَارِسٍ: بِأَنَّ لَامَ الْكَلِمَةِ مِنَ «الصَّلَاةِ» وَآوُ، وَمِنْ  
«صَبِيتَ» يَاءً.

[١] «شرح الزركشي» (٤٥٩/١).

[٢] وَنَسَمَهُ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى صَعَامٍ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ مُفْطِرٌ فَسَطْعِمْ، وَإِنْ كَانَ  
صَائِماً فَصَبِّلْ». وَتَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ آتِياً.

وَفَرَضَهَا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، وَكَانَ لَيْلَةُ الْإِسْرَاءِ بَعْدَ مَبْعُوثِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِتَحْوِ خَمْسِ سِنِينَ<sup>(١)</sup>.

وَهِيَ أَكْثَرُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ.

(وَتَجِبُ) الصَّلَوَاتُ (الخَمْسُ) فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ (عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ<sup>(٢)</sup>)، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى أَوْ خُنْثَى، حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ أَوْ مُبْعُوضٍ، (مُكَلَّفٍ)

وَجَوَابُهُ: أَنَّ «ابو» وَقَعَتْ رَابِعَةً، فَقُلِبَتْ يَاءً. وَلَعَنَهُ ظَلُّ أَنْ مَرَّادَهُ<sup>(١)</sup>: صَلَّيْتُ. الْمُحَقِّفُ. تَقُولُ: صَلَّيْتُ اللَّحْمَ صَلِيًّا، إِذَا شَوَيْتَهُ، وَإِنَّمَا أَرَادَ ابْنُ فَارَسٍ الْمَضْعَفُ<sup>(٢)</sup>.

صَلَّيْتُ الْعُودَ عَلَى النَّارِ: مَثَقُلًا، وَصَلَّيْتُ اللَّحْمَ: مُحَقِّفًا.

(١) قَوْلُهُ: (بِحَوِ خَمْسِ سِنِينَ) وَقِيلَ: قَسَّ الْهَجْرَةَ سِتَّةً. وَقِيلَ: بَعْدَ لَبْعَةِ بَسَّةٍ.

سُئِلَ أَبُو لُعْثَاسُ<sup>(٣)</sup>: هَلْ كَانَتْ الصَّلَاةُ عَلَى مَنْ قَبَلْنَا مِنَ الْأُمَمِ مِثْلَ مَا هِيَ عَلَيْنَا مِنَ الْوُجُوبِ، وَالْأَوْقَاتِ، وَالْأَعْمَالِ، وَالْهَيْئَاتِ، أَمْ لَا؟ فَأُجِبَتْ: كَانَتْ لَهُمْ صَوَاتٌ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ، لَكِنْ لَيْسَتْ مِمَّا نَأْتِي لِصَلَاتِنَا فِي الْأَوْقَاتِ، وَالْهَيْئَاتِ، وَغَيْرِهَا. وَإِنَّهُ أَعْلَمُ. قَالَ الْحَرَّاعِيُّ فِي «حَوَاشِي الْفُرُوعِ».

(٢) لَا كَافِرٍ، وَوُفِّرَتْ، بِمَعْنَى: أَنَّهُ لَا يَرْمِيهِمَا الْقَضَاءُ، وَلَا نَأْمُرُهُمَا بِهَا

[١] فِي الْأَصْلِ، (أَمْ): «وَلَعَنَ مَرْدَهُ أَنْ». وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «كَشَفِ الْقَنَاقِ»

[٢] انْظُرْ «كَشَافُ الْقَنَاقِ» (٥/٢).

[٣] انْظُرْ «مَجْمُوعُ الْعُدُوى» (٥/٢٢).

أي: بالغ عاقل، (غير حائض ونفساء) فلا تحب عليهما، كما تقدّم،  
والأ لا مِرْتًا بقضائيهما.

(ولو لم يبلغه) أي. المسئلة المذكور (الشُرْع<sup>(١)</sup>)، كمن أسَمَ  
بذارِ حرب<sup>(٢)</sup>، ولم يبلغه أحكام الصلاة، فيقضيهما إذا عِمَ<sup>(٣)</sup>،  
كانتائهم.

(أو) كان (نائماً)، أو ساهياً: لحديث: «من نام عن صلاة أو

قبل الإسلام، ولا تبطل عبادة مرتد برّدته حيث سم تتصل بالموت.  
فتأمّن. (ع ن)<sup>[١]</sup>.

(١) أمّا من لم يبلغه الدعوة، فكافّر. (حاشيته)<sup>[٢]</sup>.  
وفي كلام ابن القيم ما يدلّ على أنه كأهل الفترة، وأهلهم كأطفال  
المشركين. (ح م ص)<sup>[٣]</sup>.

(٢) أو نشأ بيادية بعيدة مسلماً، مع عدم من يتعلّم منه.  
(٣) وقيل: لا. ذكره القاضي، واختاره الشيخ تقي الدين؛ بدءاً على أن  
اشترائع لا تدرم إلا بعد العلم. وأجرى لشيخ تقي الدين ذلك في كَرِّ  
من ترك واجباً قبل بلوغ اشترع؛ من تيمّم، وركاة، ونحوهما.  
(ش ع)<sup>[٤]</sup>.

[١] حاشية عثمان «(١٣٥/١)».

[٢] «إرشاد أولي الهوى» (١٤٠/١).

[٣] انظر «إرشاد أولي الهوى» (١٤٠/١)، «حاشية عثمان» (١٣٥/١).

[٤] «كشف الفصاع» (٨/٢).



نَسِيَهَا، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا». رواه مُسْلِمٌ<sup>[١]</sup>.

(أو) كَانَ (مُعْطَى عَقْلُهُ بِإِعْمَاءٍ)<sup>(١)</sup>؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عَمَّارًا عُثِيَ عَلَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ: هَلْ صَيِّتُ؟ قَالُوا: مَا صَلَّيْتَ مُنْذُ ثَلَاثٍ. ثُمَّ تَوَضَّأَ وَصَلَّى بِلَا ثَلَاثٍ. وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَسَمُرَةَ ابْنِ حُنْدُبٍ نَحْوَهُ. وَلَمْ يُعْرِفْ بِهِمْ مُخَالِفٌ، فَكَانَ كَالِإِجْمَاعِ. وَلَأنَّ الإِعْمَاءَ لَا تَطُولُ مُدَّتُهُ غَائًا، وَلَا تَثْبُتُ الْوِلَايَةُ عَلَى مَنْ تَلَبَّسَ بِهِ، وَيَحُورُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ، وَلَا يُسْقِطُ الصَّوْمَ، فَكَذَا الصَّلَاةُ، كَانُومٌ.

(أو) كَانَ مُعْطَى عَقْلُهُ بِ(شُرْبِ دَوَاءٍ)، فَيَفْضِي، كَالْمَعْمَى عِنْدَهُ، وَأَوَّلَى.

(أو) كَانَ مُعْطَى عَقْلُهُ بِشُرْبِ (مُحَرَّمٍ) اخْتِيَارًا؛ لِأَنَّهُ مَعْصِيَةٌ.

(١) وجوبُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُعْمَى عَلَيْهِ مِنْ مَعْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ.

وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَفْضِي إِلَّا أَنْ يُصِيقَ فِي حَزَبٍ مِنْ وَقْتِهَا. وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ: إِنْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسِ صَلَوَاتٍ، لَمْ يَقْضِ شَيْئًا، وَإِلَّا قَضَى الْحَمِيعَ. وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍ: لَا يَقْضِي<sup>[٢]</sup>.

[١] أخرجه مسلم (٦٨٤ ٣١٥)، وهو عبد الحارثي (٥٩٧) من حديث أسد وأخرجه مسلم (٦٨٠) من حديث أبي هريرة.

[٢] انظر «المعنى» (٥١/٢).

فلا يُناسِبُها إسقاطُ الواجبِ. أو كَرَهَا<sup>(١)</sup>؛ إباحًا لهُ بما تقدَّم. **(فيقضي)** الشُّكْرُ الصَّلَاةَ رَمَنْ سُكِرَ<sup>(٢)</sup>، **(حَتَّى زَمَنَ جُنُونٍ<sup>(٣)</sup> طَرَأَ)** على الشُّكْرِ<sup>(٤)</sup> **(فَتَصِلُ بِهِ)**؛ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ، وَقيَاسُهُ: الصُّومُ، وَغَيْرُهُ.

- (١) وَقِيلَ: تَسْقُطُ إِنْ كَانَ مُكْرَهًا. (ش ع)<sup>[١]</sup>.  
 (٢) قَالَ أَبُو الْحَطَّابِ: إِذَا قِيلَ: مَا شَيْءٌ فَعَلُهُ مُحَرَّمٌ، وَتَرَكُهُ مُحَرَّمٌ؟ فَالْحَوَابُ: أَنَّهَا صَلَاةُ اسْكِرَا، فَعَلُّهَا مُحَرَّمٌ؛ لِلنَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ، وَتَرَكُّهَا مُحَرَّمٌ.  
 وَهَذَا عَلَى أَنَّهُ مَكْلُوفٌ، كَمَا نَقَدَهُ عَدَدُ اللَّهِ، وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.  
 وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ حَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا وَعَرَهُمْ. (م ص)<sup>[٢]</sup>.  
 (٣) قَوْه: **(زَمَنَ جُنُونٍ)** هُوَ بِالنَّصْبِ، عَلَى تَقْدِيرِ مَضَائِبِ مُحَدُوفٍ، أَيِ: حَتَّى صَلَاةَ زَمَنَ حَوْنٍ. وَفِيهِ الْعَطْفُ عَلَى مَثْبُوعٍ مُحَذُوفٍ؛ لِأَنَّ النِّقْدِيزَ فِيَقْضِي كُلَّ صَلَاةٍ، حَتَّى صَلَاةَ رَمَنْ جُنُونٍ. انْتَهَى. قَالَه (عُثْمَانُ)<sup>[٣]</sup>.  
 (٤) وَيُتَجَّهُ: مَا لَمْ يَرْتَدَّ ثُمَّ يُحْرَأَ<sup>[٤]</sup>؛ إِذْ لَا تَحِبُّ عَلَى مُرْتَدٍّ زَمَنَ رَدَّتِهِ، وَلَا<sup>[٥]</sup> عَلَى كَافِرٍ أَصْلِيٍّ، وَحَوْنٌ أَدَاءٌ، بَلْ وَجُوبٌ عِقَابٌ؛ لِمَحَاطَتِهِ

[١] «كشف القناع» (١٠/٢).

[٢] لم أجده عند منصور، وهو في «الفروع» (١٠٤/٢).

[٣] «حاشية عثمان» (١٣٦/١).

[٤] سقطت: «يحس» من الأصل، (أ) والتصويب من «عابه المنتهى».

[٥] سقطت. «لا» من (أ).

(وَيَلْزَمُ) مُسْتَيْقِطًا (إِعْلَامُ نَائِمٍ بِدُخُولِ وَقْتِهَا) أَي: الصَّلَاةُ (مَعَ ضَيْقِهِ<sup>(١)</sup>) أَي: الْوَقْتُ<sup>(٢)</sup>. وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ كَانَ نَائِمٌ قَلَّ دُخُولُهُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ الْمَأْمُورِ بِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾. وَعُلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ: أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَجِبُ عَلَى كَافِرٍ، بِمَعْنَى: أَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ بِهَا حَالَ كُفْرِهِ، وَلَا نَقْضَائِهَا إِذَا أَسْلَمَ<sup>(٣)</sup>؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّنْفِيرِ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَإِلَّا فَهُمْ مُخَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الْإِسْلَامِ، كَالْتَوْحِيدِ.

(وَلَا تَصِحُّ مِنْ مَجْنُونٍ)؛ لِعَدَمِ النَّيَّةِ. وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّكْلِيفِ، أَشْهُهُ الطُّفْلُ. حَتَّى لَوْ ضُرِبَ رَأْسُهُ فَحُجَّ: لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ. وَلَا عَلَى الْأَبْلَى الَّذِي لَا يُفْقِئُ<sup>(٤)</sup>.

بفروع الشريعة. (غاية)<sup>[١]</sup>.

(١) قوله: (وَيَلْزَمُ إِعْلَامُ نَائِمٍ بِدُخُولِ وَقْتِهَا مَعَ ضَيْقِهِ) وَقِيلَ: يَرْمُهُ إِعْلَامُهُ حِينَ دُخُولِهِ، أَصْلَقُهُمَا فِي «الْفُرُوعِ»<sup>[٢]</sup>.

(٢) وَيَتَجَهَّ: إِنْ ظَنَّ أَنَّهُ يَصْلِي<sup>[٣]</sup>.

(٣) وَأَمَّا الْمُرْتَدُّ، فَقَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»<sup>[٤]</sup>: الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ: أَنَّهُ يَقْضِي مَا تَرَكَهُ قَبْلَ رَدِّتِهِ، وَلَا يَقْضِي مَا فَاتَهُ زَمَنُ الرَّدَّةِ.

(٤) أَي: لَا يَعْقَلُ، قَالَ فِي «الْمُدْعَى»<sup>[٥]</sup>: وَلَا تَحِبُّ عَلَى الْأَنَّهُ الَّذِي لَا

[١] «غاية المنتهى» (١/١٢٥).

[٢] «الفروع» (١/٤١٠).

[٣] تعليق ليس في (أ) وانظر «غاية المنتهى» (١/١٢٥).

[٤] «الإنصاف» (٣/١١).

[٥] «المدعى» (١/٢٦٦).

**(وَإِذَا صَلَّى)** كَافَرٌ يَصِيحُ إِسْلَامُهُ: حُكِمَ بِهِ<sup>(١)</sup>؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «تُهِيتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>. فَطَاهِرُهُ: أَنَّ الْعِصْمَةَ تَشْتَبِهُ بِالصَّلَاةِ، وَهِيَ لَا تَكُونُ بَدُونِ الْإِسْلَامِ. وَلِقَوْلِ أَنَسٍ.

يَعْقِلُ. ذَكَرَهُ السَّامِرِيُّ وَغَيْرُهُ؛ كَالْمَجْنُونِ.

وَيُقَالُ: بَلَّةٌ بَلْهًا. كَتَعَتْ تَعَبًا. وَتَبَالَه: أَرَى مِنْ نَفْسِهِ دَلِيلًا، وَلَيْسَ بِهِ.  
(ش ع)<sup>(٣)</sup>.

وَحَدِيثُ: «أَكْثَرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ النَّبِيُّ»<sup>(٤)</sup>. يَعْنِي: الْبَلَّةُ فِي أَمْرِ الدِّينِ؛ لِقَوْلِهِ اهْتِمَامُهُمْ بِهَا، وَهُمْ أَكْيَاسٌ فِي أَمْرِ الْآخِرَةِ. (فُرُوع)<sup>(٥)</sup>.

(١) قَوْلُهُ: **(وَإِذَا صَلَّى كَافَرٌ... إلخ)** وَشَرَطَ أَبُو مُحَمَّدٍ التَّمْسِي: إِنْ صَلَّى حِمَاةً، وَفَاقًا لِأَبِي حَنِيفَةَ، وَزَادَ: أَوْ بِمَسْجِدٍ، وَفَاقًا لِمَالِكٍ، إِنْ صَلَّى غَيْرَ خَائِفٍ، وَفَاقًا لِشَافِعِي فِي الْمُرْتَدِّ إِنْ صَلَّى بِدَارِ حَرْبٍ<sup>(٦)</sup>.  
قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»<sup>(٧)</sup>: وَإِنْ صَلَّى الْكَافِرُ، حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ. هَذَا الْمَدْهُتُّ، وَهُوَ مِنَ الْمَعْرَدَاتِ. قَالِ فِي «الْعَائِقِ»: وَهَلِ الْحُكْمُ لِلصَّلَاةِ، أَوْ لِتَضَمُّنِهَا الشَّهَادَةِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ.

[١] أَلْحَرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٩٢٨). وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ.

[٢] «كَشَفُ الْقَنَاقِ» (١٤/٢).

[٣] أَخْرَجَهُ ابْنُ هَبَّاقٍ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (١٣٦٦) مِنْ حَدِيثِ حَبِيبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَضَعَفَهُ الْأَسْبَاغِيُّ فِي «الضَّعِيفَةِ» (٦١٥٤).

[٤] «الْفُرُوع» (٤١٠/١).

[٥] «الْفُرُوع» (٤٠٦/١).

[٦] «الْإِنْصَافُ» (١٦/٣).

«من شَهِدَ أن لا إلهَ إلاَّ اللهُ، واستَقْبَلَ فِيلَتَنَا، وصَلَّى صَلَاتِنَا، وأَكَلَ دَبِيحَتَنَا، فهوَ المسلمُ، لَهُ ما للمسلم، وعليه ما على المسلم». رواه البخاري<sup>[١]</sup> مَوْفُوفًا. والظَّاهِرُ من قولِهِ: «وصَلَّى صَلَاتِنَا»: أَنَّهُ لا يُحَكِّمُ بِإِسْلَامِهِ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَةً؛ لِأَنَّهُ لا يُسَمَّى مُصَلِّيًّا بِذَوْبِهَا. ولأنَّ الصَّلَاةَ على الهَيْئَةِ الْمَشْرُوعَةِ نَحْتَصُّ بِشَرْعِنَا، أَشْبَهَتِ الْأَذَانَ. وسواءُ كَانَتْ بِدَارِ إِسْلَامٍ أَوْ حَرْبٍ، جَمَاعَةً أَوْ مُفْرَدًا، بِمَسْجِدٍ أَوْ غَيْرِهِ.

(أَوْ أَذَنٌ، وَلَوْ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ) أَي: الْأَذَانَ (كَافِرٌ يَصِيحُ إِسْلَامُهُ)، وَهُوَ: الْمَمِيْرُ يَعْقِلُهُ: (حُكْمٌ بِهِ) أَي: إِسْلَامُهُ؛ لِإِتْيَانِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ<sup>(١)</sup>. وَمَعْنَى الْحُكْمِ بِهِ: أَنَّهُ لَوْ مَاتَ عَقِبَ ذَلِكَ: غُسِّلَ، وَكُفِّنَ، وَدُفِنَ بِمَقَابِرِنَا، وَوَرِثَتْهُ أَقَارِئُهُ الْمُسْلِمُونَ دُونَ الْكُفَّارِ.

(١) يَنْبَغِي أَنْ يَقْبَلَ بِمَا إِذَا كَانَ عَيْرَ عَيْسَوِيٍّ، وَهُمْ طَائِفَةٌ<sup>٢</sup> مِنْ إِيهودَ، يُنْسَبُونَ إِلَى أَبِي عَيْسَى إِسْحَاقَ بْنِ يَعْقُوبَ الْأَصْفَهَاسِيِّ. كَانَ فِي حِلَافَةِ لِمَنْصُورَ، يَعْتَقِدُ أَنَّ نَبِيَّنَا ﷺ مَعُوثٌ إِلَى الْعَرَبِ حَاصَّةً، وَلَهُ كِتَابَاتٌ وَضَعَهُ، حَرَّمَ فِيهِ الدِّبَائِخَ، وَحَالَفَ الْيَهُودَ فِي أَحْكَامٍ كَثِيرَةٍ. وَلَيْسَتْ هَذِهِ السَّبِيَّةُ إِلَى عَيْسَى بْنِ مَرْيَمَ. (دَمِيرِي).

أَمَّا مَنْ يَعْتَقِدُ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا يُحَكِّمُ بِإِسْلَامِهِ إِذَا أَقَرَّ بِرِسَالَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، كَمَا يُعْصَمُ مِمَّا ذَكَرُوهُ فِي الرَّدَّةِ. (ح م ص)<sup>٣</sup>.

[١] أخرجه البخاري (٣٩٣).

[٢] «طائفة» ليست في الأصل

[٣] «إرشاد أولي النهي» (١/٤٠).

ولو أَرَادَ البقاءَ على الكُفْرِ، وَقَالَ: صَلَّيْتُ مُسْتَهْزِئًا وَنَحْوَهُ: لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ، كَمَا لَوْ كَانَ أَتَى بِالشَّهَادَتَيْنِ.

(وَلَا تَصِيحُ صَلَاتُهُ) أَي: الْكَافِرِ (ظَاهِرًا)، فَيُؤْمَرُ بِإِعَادَتِهَا؛ لَفَقْدِ شَرْطِهَا وَهُوَ الْإِسْلَامُ. وَإِنْ عُيِمَ أَنَّهُ كَانَ قَدْ أَسْلَمَ، وَاعْتَسَلَ، وَصَلَّى بِنِيَّةٍ صَحِيحَةٍ: فَهِيَ صَحِيحَةٌ.

(وَلَا يُعْتَدُ بِأَذَانِهِ): لَفَقْدِ شَرْطِهِ. فَلَا يَسْقُطُ بِهِ الْفَرَضُ، وَلَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي صَلَاةٍ وَفَطْرِ.

وَلَا يُحَكِّمُ بِإِسْلَامِهِ بِإِخْرَاجِ زَكَاةٍ مَالِهِ، وَلَا حَجَّهِ، وَلَا ضَوْمِهِ قَاصِدًا رَمَضَانَ.

(وَلَا تَجِبُ) الصَّلَاةُ (عَلَى صَغِيرٍ)؛ لِحَدِيثِ: «رُفِعَ الْقَدَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ»<sup>[١]</sup>. وَضَعُفِ عَقْلُهُ وَبَيْتُهُ. وَلَا تَصِيحُ مِمَّنْ لَمْ يُمَيِّزْ؛ لَفَقْدِ شَرْطِهَا.

(وَتَصِحُّ) الصَّلَاةُ (مِنْ مُمَيِّزٍ، وَهُوَ: مَنْ بَلَغَ) أَي: اسْتَكْمَلَ (سَبْعًا) مِنَ السَّنِينَ.

وَفِي «الْمُصْلَعِ»: مَنْ يَفْهَمُ الْحِطَّابَ، وَيَزِدُّ الْجَوَابَ، وَلَا يَنْصَبِطُ سِرًّا، بَلْ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَفْهَامِ. وَصَوْنُهُ فِي «الْإِنْصَافِ»، وَقَالَ.

[١] أَلْحَرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٢٤/٤١) (٢٤٦٩٤)، وَاسْ مَحَبَّةُ (٢٠٤١) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ.

وَجَاءَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ. انْظُرْ: ١٥ (الرَّوَاءُ) (٢٩٧).

إِنَّ الْأَشْتِقَاقَ يَدُّ عَلَيْهِ. انتهى.

ولا خلاف في صحتها من المميز. ويشتراط لصلاته ما يشترط  
لصلاة الكبير، إلا في السترة<sup>(١)</sup>، على ما يأتي بيانه مفصلاً.

(وَالْثَّوَابُ) أي: ثوابُ عَمَلِ الْمُمَيِّزِ (لَهُ<sup>(٢٦)</sup>)؛ لِقَوِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ عَمَلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾. فَهُوَ يُكْتَبُ لَهُ، وَلَا يُكْتَبُ عَلَيْهِ.

(وَيَلْزَمُ الْوَلِيَّ أَمْرَهُ) أي: المميّز (بها) أي: الصَّلَاةَ (لِ) تَمَامٍ (سَبْعَ) سِنِينَ.

(و) يَلْزَمُهُ (تَعْلِيمُهُ إِيَّاهَا) أَيْ: الصَّلَاةَ، (و) تَعْلِيمُهُ (الطُّهَارَةَ) <sup>(٣)</sup>.

(١) وَيَنْجُوهُ أَحْتِمَالٌ. وَتَرَكُ قِيَامَ مَعَ قُدْرَةٍ؛ لِأَنَّهَا نَفْسٌ.

(٢) وقال في «المروء»: [١]: وطريقةُ بعض أصحابنا في مسألة نصرته: ثوابه لو آذنه. وللإمام أحمد وغيره، بإسنادٍ ضعيف، عن أنس مرفوعاً: «إنَّ حسنات الصبيِّ بوالديه أو أحدهما». وذكره ابن الحوري في «الموضوعات» [٢].

(٣) أي: التطهّر من الحديثين والخبث. (ح م ص) [٣].

وكذلك ذكر الموي في «شرح المذهب»<sup>١٢٠</sup>: الصيام ونحوه،  
ويُعرفُ تحريمُ الرمي، واللواط، والسرقه، وشرب المسكر، والغيبه،

[١] «الفروع» (٤١٢/١).

[۷] لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ.

[۳] ۛ یرشاد اولیٰ انتہی ۛ (۱۴۱/۱) .

[٤] «المجموع شرح المذهب» (١/٢٦).

(ك) كما ينزّم الوليّ فعلٌ ما فيه (إصلاح ماله، و) كما يلزمه (كفّه عن المفاسد)؛ لينشأ على الكمال.

(و) يلزمه أيضًا (ضره<sup>(١)</sup> على تركها، لعشر) سنين تامة؛ لحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه: أنّ رسول الله ﷺ قال: «مروا أساءكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها لعشر، وفرّقوا بينهم في المصاحح». رواه أحمد، وأبو داود<sup>(١)</sup>.  
والأمر والتأديت؛ لتمرينه عليها حتى يألّفها ويعادها، فلا يتركها. وأما وجوب تعليمه إياها، ولطهارة؛ فليتوقّف فعلها عليه. فإن احتاج إلى أجرة: فمن مال الصّغير. فإن لم يكن: فعلى من تلمّظه نفقته.

(وإن بلغ) الصّغير (في) صلاة (مفروضة)؛ بأن تمّت مدّة السّوغ

وبحواها. ويعرّف أنه بالبلوغ يدخل في التكليف. ويعرّف ما يبلغ به. وقيل: هذا التعليم مستحب، والصحيح: وجوبه.

(١) يعني: غير<sup>(٢)</sup> مبرح، أي غير شديد، ولا يريد على عشر في كلّ مرة. (تاج)<sup>(٣)</sup>.

[١] أخرجه أحمد (٣٦٩، ١١) (٦٧٥٦)، وأبو داود (٤٩٥). وصححه الأساني في الإرواء (٢٤٧).

[٢] سقطت: «غير» من الأصل، (أ) والتصويب من «حاشية عثمان».

[٣] انظر: «حاشية عثمان» (١/١٣٧).



وهو فيها، في وقتها<sup>(١)</sup> : لزمه إعادتها. وسُمِّي بُلُوغًا؛ لبُلُوغِهِ حَدَّ التَّكْلِيفِ.

(أو) بَعَّ (بعدها) أي: الصَّلَاة (في وقتها: لزمه إعادتها) كاحجج، ولأنها نافلة في حقِّه فلم تُجرئه عن لفريضة. فإن بَعَّ بعد الوقت: فلا إعادة، عَرَمَ ما يأتي. (مع) إعادة (تتيم لها): لأنَّ تيمُّنه قبل بُلُوغِهِ كَانَ لنافلة، فلا يَسْتَبِيحُ بِهِ الفريضة.

و (لا) يلزمه إعادة (وَضوء) ولا عُشٍ لَحَوْ حِمَاع؛ لأنَّه يرفع الحدث. بخلافِ التَّيْمِ.

(و) لا إعادة (إسلام): لأنَّه أصلُ الدِّين، فلا يصحُّ نَفْلًا، فإذا وُجِدَ فعلى وجه الوجوب. ولأنَّه يَصِحُّ بفعلٍ غيرِه، كأبيه<sup>(٢)</sup>.

(ولا يجوزُ لمن لزمته) فريضةٌ من الصَّلواتِ (تأخيرُها) عن وقت الجواز. (أو) تأخيرُ (بعضها عن وقت الجواز) وهو وقتها المعلومُ ممَّا

(١) قوله: (في وقتها) فهو حَرَج لوقتٍ وهو فيها، فسلغ، فلا إعادة عليه؛ لأنه لم يدرك وقت الوجوب. نَبَّه عليه المجتهد في «شرحِه».

ولا يلزمه أن يمتُّها إذا بلغَ فيها. قاله في «الفروع»، وحكى فيه في «الإصاف» خلافًا، ومشى في «الإقناع» على الوجوب. (ع)<sup>(١)</sup>.

(٢) أي: كما لو أسلم أبوه، فإنه يصيرُ تبعًا له في إسلامه. (تمرير).

يأتي. أو الوقت المختار فيما لها وقتان<sup>(١)</sup>؛ لأنه تارك للواحد<sup>(٢)</sup>،  
مُخالف للأمر، ولئلا تفوت فائدة التأقيت.

ومحلّه: إذا كان (ذاكراً) للصلاة عند تأخيرها، (قادرًا على  
فعلها) بخلاف نحو نائم؛ لحديث أبي قتادة مرفوعاً: «ليس في النوم  
تفريط، إنما التفريط في ليقطة؛ أن تؤخر الصلاة إلى أن يدخل وقت  
صلاة أخرى». رواه مُسْنَم<sup>(١)</sup>.

(إلا لمن له الجمع) بين صلاتين لنحو سَفَرٍ، أو مَرَضٍ (وينويه)  
أي: الجمع في وقت الأولى المتسع لها، فتَجُوزُ لفعله عنه  
السَّلام<sup>(٢)</sup>، وتكون الأولى أداءً.

(أو لمُستغَل بِشرطها) أي: الصلاة (الذي يُحصِّلُه) أي: الشرط  
(قريباً)، كمن بَشَّرَته حَرَقٌ وليس عنده غيرها، واشتغل بخياطته حتى  
خرج الوقت، ونحوه، فلا إثم عليه، بل ذلك واجِبٌ عليه. فإن كان

(١) وهي: العصر والعشاء<sup>(٣)</sup>.

(٢) هو كبيرة، كما صرح به صاحب «الإقناع»<sup>(٤)</sup> في «كتاب  
الشهادات» عند عدّه الكائِرَ هناك.

[١] أخرجه مسلم (٦٨١) مطولاً.

[٢] انظر: «مس أبي دود» (١٢٢٠)، وترمذي (٥٥٣).

[٣] تعليق ليس في (أ).

[٤] «الإفصاح» (٥٠٥/٤).

تَحْصِيصُ الشَّرْطِ بَعِيدًا: صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ، وَلَمْ يُؤَخَّرْ.

(و) بِحُوزُ (لَهُ) أَي: لَمَنْ رَزَمَتْهُ صَلَاةٌ (تَأْخِيرُ فِعْلِهَا فِي الْوَقْتِ)

أَي: وَقْتِ الْجَوَارِ (مَعَ الْعَزْمِ عَلَيْهِ) أَي: فِعْلِهَا: بِمَفْهُومِ الْحَدِيثِ السَّابِقِ. فَإِنْ سَمِعَ يَعْزِمُ عَلَى فِعْلِهَا فِيهِ: ثُمَّ. (مَا لَمْ يَظُنَّ مَانِعًا) مِنْ فِعْلِهَا فِي الْوَقْتِ<sup>(١)</sup>، (كَمُوتٍ، وَقْتٍ، وَحَيْضٍ)، فَيَتَعَيَّنُ أَوَّلُ الْوَقْتِ: لَعَلَّا تَقْوَتَهُ بِالْكَلْبَةِ، أَوْ أَذَاؤَهَا.

(أَوْ) مَا لَمْ (يَعَزَّ سُرَّةَ أَوَّلِهِ) أَي: الْوَقْتِ (فَقَطْ) دُونَ آخِرِهِ: فَيَتَعَيَّنُ فِعْلُهَا أَوَّلَ الْوَقْتِ.

(أَوْ لَا يَبْقَى وَضُوءٌ عَادِمُ الْمَاءِ، سَفَرًا) أَوْ حَضَرًا (إِلَى آخِرِهِ) أَي:

الْوَقْتِ (وَلَا يَرْجُو وَخُودَةً) أَي: الْمَاءِ فِي الْوَقْتِ: فَيَتَعَيَّنُ أَوَّلُ الْوَقْتِ؛ لَعَلَّا يَفُوتَهُ شَرْطُهَا مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ.

(وَمَنْ لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ) الصَّلَاةُ إِلَى آخِرِ وَقْتِهَا، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَظُنَّ

مَانِعًا، وَعَزَمَ عَلَى فِعْلِهَا فِي الْوَقْتِ: إِذْ مَاتَ قَبْلَهُ (تَسْقُطُ بِمَوْتِهِ): لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُهَا النَّيَابَةُ، فَلَا فَائِدَةَ فِي تَقَائِهَا فِي الْمُدَّةِ، بِخِلَافِ زَكَاةٍ وَحَجٍّ،

(١) قوله: (مَا لَمْ يَظُنَّ مَانِعًا.. إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ: أَنَّهُ إِذَا نَامَ بَعْدَ دُخُولِ

الْوَقْتِ، وَظَنَّ أَنَّهُ لَا يَسْتَيْقِظُ إِلَّا بَعْدَ خُرُوجِ لَوْفٍ، فَإِنَّهُ يَحْزُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ يُمَكِّنُهُ الْقَصْدُ، كَمَنْ طَلَّتْ حَيْضًا أَوْ عَاسًا.

(ح ع)<sup>(١)</sup>.

(ولم يَأْتُمْ)؛ لَأَنَّهُ سَمِ يَقْصُرُ. فَإِنْ عَزَمَ عَلَى تَرْكِ فِعْلِهَا فِي الْوَقْتِ: فَهُوَ آثِمٌ، مَاتَ أَوْ لَمْ يَمُتْ. وَمَتَى فَعَلَهَا فِي الْوَقْتِ بَعْدَ الْعَزْمِ عَلَى تَرْكِهَا فِيهِ: كَانَتْ آدَاءً.

(وَمَنْ تَرَكَهَا) أَيِ: الصَّلَاةَ (جُحُودًا) يَعْنِي: مَنْ جَحَدَ وَجُوبَ الصَّلَاةِ، تَرَكَهَا أَوْ فَعَلَهَا، (وَلَوْ) كَانَ حَاحِدُهُ لَوْجُوبِهَا (جَهْلًا) بِهِ، (وَعُرِفَ) الْوُجُوبُ، (وَأَصْرَّ) عَلَى جُحُودِهِ: (كَفَرَ) أَيِ: صَارَ مُرْتَدًّا؛ لَأَنَّهُ مُكَذِّبٌ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ.

(وَكَذَا): لَوْ تَرَكَهَا (تَهَاوُنًا، أَوْ كَسَلًا، إِذَا دَعَاهُ إِمَامٌ أَوْ نَائِبُهُ لَفَعَلَهَا) أَيِ: الصَّلَاةَ، (وَأَبَى) فَعَلَهَا (حَتَّى تَضَاقِقَ وَقْتُ الَّتِي بَعْدَهَا<sup>(١)</sup>)؛ بَأَنَّ يُدْعَى لِلظُّهْرِ مَثَلًا، فَيَأْبَى حَتَّى يَتَضَاقِقَ وَقْتُ الْعَصْرِ عَنْهَا<sup>(٢)</sup>: فَيُقْتَلُ كُفْرًا؛ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>. وَلِقَوْلِهِ: «الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ،

(١) قوله: (حتى تضابق وقت التي بعدها) قيل: تضابق عن الصلاتين، قدَّمه في «الحاويين». وقيل: صاق عن فعل نتي دخل وقتها، قدَّمه في «لرعتين». وحسنه في «المبدع» مراد «المقنع»، وصرَّح به في «الوجيز». (ح م ص)<sup>[٢]</sup>.

(٢) قوله: (عنها) مقتضاه: أنَّ المشتركَ تضائقُ وقت العصر عنها فقط، لا

[١] أخرجه مسلم (٨٢) من حديث جابر.

[٢] «إرشاد أبي النهي» (١/٤٣).

فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ». رواه أحمد، والنسائي، والترمذي<sup>[١]</sup>، وقال: حسن صحيح. ولقوله: «أَوَّلُ مَا تُفْقِدُونَ مِنْ دِينِكُمُ الْأَمَانَةُ، وَآخِرُ مَا تُفْقِدُونَ الصَّلَاةَ»<sup>[٢]</sup>. قال أحمد: كُلُّ شَيْءٍ ذَهَبَ آجِرُهُ: لَمْ يَبْقَ مِنْهُ شَيْءٌ. وقال عمر: لَا حَظَّ فِي الْإِسْلَامِ لِمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ. وقال علي: مَنْ لَمْ يُصَلِّ فَهُوَ كَافِرٌ. وقال عبدُ اللَّهِ بْنُ سَقِيٍّ: لَمْ يَكُنْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَرُونَ شَيْئًا مِنَ الْأَعْمَالِ تَرَكَهُ كُفْرٌ غَيْرَ الصَّلَاةِ. وَلَا قَتْلَ وَلَا تَكْفِيرَ قَبْلَ الدَّعَايَةِ<sup>(١)</sup>. وَلَمْ يُقْتَلْ تَرْكُ الْأُوبَى؛ لِأَنَّهُ لَا

عنها وعن الظهر، كما هو حدُّ الوجهين.

وعنه: يجبُ قتله إذا أبى حتى تضايق وقتُ أوَّل صلاة. اختاره المحمّد، وصاحب «مجمع البحرين»، قال في «المروء»<sup>[٣]</sup>: وهي أظهر.

(١) قوله. (ولا يكفر قبل الدعاية) وذكر الآجري. يكفر ترك الصلاة، وهو ظاهرُ كلام جماعة<sup>[٤]</sup>.

قال ابن رجب: ظاهرُ كلام أحمد وغيره من الأئمة الذين يروون كفر

[١] أخرجه أحمد (٢٠٠/٣٨) (٢٢٩٣٧)، والترمذي (٢٦٢١)، والنسائي (٤٦٢) من حديث بريدة. وصححه الألباني.

[٢] أخرجه القضاة في «المسند» (٢١٦، ٢١٧)، والحرائقي في «المستقى من مكارم الأخلاق» (١٧١)، وسام في «هوائده» (١٩١)، وأضياء في «لمحة» (١٥٨٣) وغيرهم من حديث أنس مرفوعاً. وحسه الألباني في «الصحيحة» (١٧٣٩).

[٣] «الفروع» (٤١٧/١)، «الإنصاف» (٢٨/٣).

[٤] «الفروع» (٤٢٢/١).

يُعلم أنه عَزَمَ على تركها إِلَّا بِخُرُوجِ وَقْتِهَا، فإذا حَرَحَ، عُلِمَ تركه لها، لكنها فائِئَةٌ لا يُقْتَلُ بها، فإذا ضَاقَ وَقْتُ الثَّانِيَةِ: وجب قتله.

(وَيُسْتَبَانُ) أي: الجاحِدُ بِجُوبِهَا، والتَّارِكُ لها تَهَاوُنًا أو كَسَلًا، نَعَذُّ الدُّعَايَةَ وَالْإِبَاءَ (ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ) بَلَيَالِيهَا، وَيُضَيِّقُ عَلَيْهِمَا، وَيُدْعِيَانِ كُلُّ وَقْتٍ صَلَاةً إِلَيْهَا.

(فَإِنْ تَابَا بِفِعْلِهَا) مع إقرار الجاحِدِ لوجوبها به كما يُعلم ممَّا يَأْتِي في «الرَّدَّةِ»: خُلِّيَ سَبِيلُهُمَا. وَإِنْ قَالَ: أَصْلِي بِمَنْزِلِي مَثَلًا: تَرَكَ وَأَمَرَ بها، وَوَكَّلْتَ إِلَى أَمَانَتِهِ.

(وَالْأَيُّ) بَأَنَّ لَمْ يَتُوبَا ذَلِكَ: (ضُرِبَتْ عُقُوبَتُهُمَا) بِالسَّيْفِ؛ لِحَدِيثٍ: «وَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ». رواه مُسْلِمٌ<sup>١</sup>. أي: الْهَيْئَةُ مِنَ الْقَتْلِ. وَلَا يُرَادُّ عَلَى ذَلِكَ.

(وَكَذَا) أي: كَتَرَكَ الصَّلَاةَ جُحُودًا، أو تَهَاوُنًا، أو كَسَلًا: (تَرَكَ

تارك الصلاة: أَنَّ مَنْ تَرَكَهَا بِكُفْرٍ حَرَّحَ أَوْ قَتَلَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَتُوبَا أَنْ يُسْتَتَابَا، وَلَا أَنْ يُدْعَى إِلَيْهَا. وَعَلَيْهِ يَدُّ كَلَامُ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا، كَالْحَرَقِيِّ، وَبْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَابْنِ أَبِي مُوسَى.. ثُمَّ اسْتَدْرَجَ الْمَذْهَبُ الْأَحَادِيثَ لَنِي فِيهَا دَكْرُ كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ، كَقَوْلِهِ: «بَيْنَ اِرْحَلْ وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ» وَحَدِيثُ: «الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ».

[١] أخرجه مسلم (١٩٥٥) من حديث شداد بن أوس.

زُكِنَ) لِصَّلَاةٍ، (أَوْ) تَرَكُ (شَرْطٌ) لَهَا مُحْتَمَعٌ عَلَيْهِ، أَوْ مُحْتَلَفٌ فِيهِ (يَعْتَقِدُ) التَّارِكُ (وُجُوهٌ<sup>(١)</sup>). ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ.  
وَقَالَ لِمَوْفَّقٍ: لَا يَكْفُرُ بِمُحْتَلَفٍ فِيهِ. وَهُوَ قِيَاسُ مَا يَأْتِي فِي «الرَّدَّةِ». وَلَا يَكْفُرُ بِتَرْكِ فَائِتَةٍ وَنَدْرٍ، وَلَا صَوْمٍ، وَلَا حَجٍّ، وَلَا زَكَاةٍ، إِلَّا بِتَحَدِيدٍ وَحُجُوبِهَا<sup>(٢)</sup>.

(١) قَالَ فِي «شَرْحِهِ»<sup>١</sup>: اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ: بِمَ كَفَرَ إِبْلِيسُ؟.. وَذَكَرَ أَقْوَالَ، إِلَى أَنْ قَالَ: وَقَدْ جُمِعَ هُؤُلَاءُ النَّاسُ: كَفَرَ إِبْلِيسُ؛ لِأَنَّهُ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ، وَعَانَدَ وَطَعَى، وَأَصْرَ، وَاعْتَقَدَ أَنَّهُ مُحَقِّقٌ فِي مَرْثَدِهِ؛ بِأَنَّهُ حَبِيزٌ مِنْهُ، فَكَأَنَّهُ بَرَكُ السَّجُودِ لِأَدَمَ تَسْفِيهَا لِأَمْرِ اللَّهِ وَحُكْمَتِهِ. وَعَنْ هَذَا الْكَبِيرِ عِبْرَةٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِقَوْلِهِ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ»<sup>[٢]</sup>. انْتَهَى.  
قَالَ ابْنُ هَيبَةَ: وَمِنْ أَسَاءَةٍ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَتَّهَ رُكُوعُهَا وَلَا سَجُودُهَا، فَحُكْمُهُ حُكْمُ تَارِكِهَا؛ لِقَوْلِ حَدِيثِ<sup>[٣]</sup>. وَقَدْ رَأَى رَجُلًا لَا يَتِمُّ رُكُوعُهُ وَلَا سَجُودُهُ: مَا صَلَّيْتُ، وَلَوْ مُتُّ، مُتُّ عَلَى غَيْرِ الْعَطْرَةِ الَّتِي فُصِّرَ اسْمُهُ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ ﷺ.

(٢) قَوْلُهُ: (وَلَا يَكْفُرُ.. إلخ) قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»<sup>[٤]</sup>: وَتُقْتَلُ عَلَى الْأَصْحَحِ، وَفَاقَ لِمَالِكٍ فِي لُصُومٍ. وَعَنْهُ: يَكْفُرُ. احْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ. وَعَنْهُ: نَزَاكَةُ إِذَا قَاتَلَ عَلَيْهَا. وَعَنْهُ: يَكْفُرُ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَقَاتِلْ.

[١] «مَعُونَةُ أُولَى النَّهْيِ» (٤٥٧/١).

[٢] أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩١) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.

[٣] أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٩١).

[٤] «الْفُرُوعُ» (٤٢١/١).

## (باب: الأذان)

نُعَة: الإعلام. قَالَ تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ أي: أَعْلِمُهُمْ بِهِ. يُقَالُ: أَدَّنُ بِالشَّيْءِ يُؤَدِّنُ أَذَانًا، وتَأْدِيًا، وَأَذِيًا، كَعَلِيمٍ: إِذَا أَعْلَمَ بِهِ. فَهُوَ اسْمٌ وَضِعَ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ، وَأَصْلُهُ: مِنَ الْأَذْنِ، وَهُوَ: الْاسْتِمَاعُ. كَأَنَّهُ يُبْقِي فِي آدَابِ النَّاسِ مَا يُعَلِّمُهُمْ بِهِ.

وشرعاً: (إعلامٌ بدُخولِ وقتِ الصَّلَاةِ، أو) إعلامٌ بـ(قُرْبِهِ) أي: وَقْتِهَا، (لِفَجْرِ) فقط.

(والإقامة): مصدرٌ أقامَ. وَحَقِيقَتُهُ: إِقَامَةُ الْقَاعِدِ، فَكَأَنَّ الْمُؤَدِّنَ إِذَا أَتَى بِالْفَاطِ الْإِقَامَةِ، أَقَامَ الْقَاعِدِينَ، وَأَرَأَاهُمْ عَنِ قُودِهِمْ.

وشرعاً: (إعلامٌ بالقيامِ إليها) أي: الصَّلَاةِ، (بذكرٍ مخصوصٍ فيهما) أي: الأذانِ والإقامة. وَيُطْلَقَانِ عَلَى نَفْسِ الذِّكْرِ لِمَحْصُوصٍ، (وهو) أي: الأذانُ (أفضلُ منها) أي: الإقامة؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ الْفَاطَا، وَأَبْلَغُ فِي الْإِعْلَامِ.

## باب الأذان

اختلف في السنة التي شرع فيها الأذان، رجح الحافظ ابن حجر كونه في السنة الأولى، أي: من الهجرة. (ع ن) [١]. وما ذكر أن بلالاً أذن بمكة، ضعيف، قاله المدوي.

[١] «حاشية عثمان» (١٣٩/١).



(و) الْأَذَانُ أَفْضَلُ أَيْضًا (مِنْ إِمَامَةٍ<sup>(١)</sup>)؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «الْإِمَامُ صَائِمٌ، وَالْمُؤَذِّنُ مُؤْتَمِرٌ، لِلَّهِمَّ أَرْشِدِ الْأُتَمَّةَ، وَاغْفِرْ لِلْمُؤَذِّنِينَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup>. وَالْأَمَانَةُ أَعْلَى مِنَ الضَّمَانِ. وَالْمَغْفِرَةُ أَعْلَى مِنَ الْإِرْشَادِ.

وإِنَّمَا لَهُ يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ وَخُلَفَاؤُهُ مِنْ بَعْدِهِ الْأَذَانَ؛ لَضَبِيقِ وَقْتِهِمْ. قَالَ عُمَرُ: لَوْلَا الْخِلَافِيُّ<sup>(٣)</sup> لَأَذَّنْتُ.

وَيَشْهَدُ لَفَضْلِ الْأَذَانِ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْمُؤَذِّنُونَ أَطْوَلُ النَّاسِ

(١) قَالَ فِي «الْإِحْتِيَاطَاتِ»: وَهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْإِمَامَةِ، وَهُوَ أَصَحُّ الرَّوَابِيتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ، وَاحْتِيَازُ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ. وَأَمَّا إِمَامَتُهُ ﷺ وَإِمَامَةُ الْحَلَفَاءِ ارشدين، فَكَانَتْ مُتَعَيِّنَةً عَلَيْهِمْ، فَإِنَّهَا وَطِيفَةُ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ، وَلَمْ يُمْكِنِ الْجَمْعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَذَانِ، فَصَارَتْ الْإِمَامَةُ فِي حَقِّهِمْ أَفْضَلُ مِنَ الْأَذَانِ؛ بَخْصُوصِ أَحْوَالِهِمْ، وَإِنْ كَانَ لِأَكْثَرِ النَّاسِ الْأَذَانُ أَفْضَلَ. (ش ع)<sup>[٢]</sup>.

(٢) (الْخِلَافِيُّ): الْحِلَافَةُ. (صَحَاح)<sup>[٣]</sup>.

[١] أخرج أحمد (٨٩/١٢) (٧١٦٩)، وأبو داود (٥١٧)، وأبو حنيفة (٢٠٧). وصححه الألباني في «الإرواء» (٢١٧).

[٢] «كشف القناع» (٣٦/٢).

[٣] «الصحاح» (١٣٥٦/٤) والتعقيق ليس في (أ).

أَعْنَاقًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ<sup>(١)</sup>». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>[١]</sup>. وَقَوْلُهُ: «مَنْ أَدَّ سَبْعَ سِنِينَ مُحْتَسِبًا، كُتِبَتْ لَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه<sup>[٢]</sup>. وَأَحَادِيثُ الْبَابِ كَثِيرَةٌ.

وَالْأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَّتِهِ: مَا رَوَى أَسْنُ، قَال: لَمَّا كَثُرَ النَّاسُ، ذَكَرُوا أَنْ يُعْتَمُوا وَقَدْ صَلَّاهُ شَيْءٌ يَعْرِفُونَهُ، فَذَكَرُوا أَنْ يُوقَدُوا نَارًا، أَوْ يَصْرَبُوا بِأَقْوَسًا، فَأَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَسْفَعَ الْأَذَانَ، وَيُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>[٣]</sup>. وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِيْدٍ عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ<sup>[٤]</sup>، وَغَيْرُهُ.

(١) قَوْلُهُ: (أَطْوَلَ النَّاسُ أَعْنَاقًا) قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «الْمُهَذَّبِ»<sup>[٥]</sup>: أَي: أَكْثَرَ أَعْمَلًا، يُقَالُ: يُقَالُ: لِفُلَانٍ عُنُقٌ مِنَ الْخَيْرِ، أَي: قِطْعَةٌ. وَقِيلَ: أَرَادَ طَوْلَ الْأَعْنَاقِ، أَي: الرِّفَافِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَوْمئِذٍ فِي الْكَرْبِ، وَهُمْ فِي أَرْوَاحٍ مُتَطَبِّعُونَ بِأَنْ يُؤْذَنَ لَهُمْ فِي دُخُولِ الْحَنَةِ. وَقِيلَ: أَرَادَ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ يَوْمئِذٍ رُؤَسَاءَ سَادَةٍ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَصِفُ السَّادَةَ طَوْلَ الْأَعْنَاقِ. وَرَوَى: «أَصُولُ إِعْنَاقًا» بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ أَي: أَكْثَرَ إِسْرَاعًا وَأَعَجَلَ إِلَى الْحَنَةِ. يُقَالُ: أَعْنَقَ يُعْنَقُ إِعْنَاقًا، فَهُوَ مُعْنَقٌ، وَالْإِسْمُ: الْعَنْقُ، بِالتَّحْرِيكِ.

[١] أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤/٣٨٧) مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ.

[٢] أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه (٧٢٧). وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي الضَّعِيفَةِ (٨٥٠). ضَعِيفٌ جَدًّا.

[٣] أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٠٦)، وَمُسْلِمٌ (٣٧٨).

[٤] أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٩٩/٢٦) (١٦٤٧٧)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٩٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٨٩)

وَحَسَنَةُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الْإِرَوَاءِ» (٢٤٦).

[٥] «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (٣/٣١٠).

(وَمَنْ أَذَانَ فِي يَمْنَى أَذْنِي مَوْلُودٍ) ذَكَرَ أَوْ أَنْشَى <sup>(١)</sup> (حِينَ يُولَدُ).

(و) سُئِلَ (إِقَامَةً فِي) أُذُنِهِ (الْيُسْرَى)؛ لَخَبَرِ ابْنِ اسْتَنْبِي <sup>[١]</sup> مَرْفُوعًا: «مَنْ وُلِدَ لَهُ مَوْلُودٌ، فَأَذَّنَ فِي أُذُنِهِ الْيُمْنَى، وَأَقَامَ فِي أُذُنِهِ الْيُسْرَى، لَمْ تَضُرَّهُ أُمَّ الصَّبِيَابِ». أَي: التَّابِعَةُ مِنَ الْجَنِّ. وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ <sup>[٢]</sup>: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَذَّنَ فِي أُذُنِ أَحْسَنَ حِينَ وَلَدَتْهُ فَاطِمَةُ. وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَلَيَكُونُ إِعْلَامُهُ بِالتَّوْحِيدِ أَوَّلَ مَا يَقْرَأُ سَمْعُهُ عِنْدَ قُدُومِهِ إِلَى الدُّنْيَا، كَمَا يُلْقَنُ عِنْدَ خُرُوجِهِ مِنْهَا، وَلَئِنَّهُ يَطْرُدُ الشَّيْطَانَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ يُدْبِرُ عِنْدَ سَمَاعِ الْأَذَانِ <sup>[٣]</sup>.

وَفِي مُسْنَدِ ابْنِ زَرَيْنٍ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَرَأَ فِي أُذُنِ مَوْلُودٍ سُورَةَ الْإِنْخِلَاصِ. قَالَ فِي «شَرْحِهِ»: وَاسْمَرَأْدُ: أُذُنُهُ الْيُمْنَى.

(وَهُمَا) أَي: الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ (فَرَضَ كَفَايَةً)؛ لِحَدِيثٍ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ». مُتَّفَقٌ

(١) وَلَوْ كَانَ الْمَوْذُونُ أَنْشَى، كَمَا فِي تَلْقِينِ الْمُحَضَّرِ. (ع ن) <sup>[٤]</sup>.

[١] أَخْرَجَهُ ابْنُ لَسِي (٦٢٣) مِنْ حَدِيثِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَمْرِو بْنِ لَئَالِي فِي «الضَعِيفَةِ» (٣٢١): مَوْضُوعٌ.

[٢] أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٥١٤)، وَهُوَ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ (١٦٦/٤٥) (٢٧١٨٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ. وَانْظُرْ: «الْإِرْوَاءُ» (١١٧٣).

[٣] يَشِيرُ إِلَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَخْرَجَهُ ابْنُ خُرَيْزٍ (٦٠٨) وَمُسْنَدُ (١٩/٣٨٩).

[٤] «حَدِيثُ عُثْمَانَ» (١٣٩/١).

عليه<sup>[١]</sup>. والأمر يقتضي الوحوب. وعن أبي الدرداء مرفوعاً: «ما من ثلاثة لا يؤذن ولا تُقام فيهم الصلاة، إلا استحوذَ عليهم الشيطان». رواه أحمد، والطبراني<sup>[٢]</sup>. ولأنهما من شعائر الإسلام الظاهرة، كاجتهاد.

ولا يُسرعان كُلُّ مَنْ في المسجد، بل يكفيهم لمتابعة، وتحصن لهم الفصيحة. كقراءة الإمام قراءة للمأموم.

(ل) **لِصَّوَابِ (الْخَمْسِ) دُونَ الْمُنْدُوزَةِ وَغَيْرِهَا. (الْمُؤَدَّة)** لا المقضيئات. **(وَالْجُمُعَةِ) عَطْفٌ عَلَى «الْخَمْسِ»<sup>(١)</sup>**. قَالَ فِي «الْمَدْع»: وَلَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ لَدُخُولِهَا فِي «الْخَمْسِ».

وإنما لم يفرضاً في غيرها؛ لأنَّ المقصودَ مِنْهُمَا الإعلامُ بِوَقْتِ المفروضة على الأعيان، والقيام إليها، وهذا لا يؤخذ في غيرها.

**(عَلَى الرِّجَالِ) اثْنَيْنِ فَكَثَرَتْ، لَا الْوَاحِدَ، وَلَا النِّسَاءَ، وَالْحَتَائِيَّ.**

**(الْأَحْزَارِ) لَا الْأَرْقَاءِ. وَالْمُبْعُضِينَ (إِذَا فَرَضَ الْكِفَايَةُ لَا يَلْزَمُ**

**رَفِيقًا)؛ لاشتغالهم بِخِدْمَةِ مُلَّاكِهِمْ، أَيْ: فِي الْحِمْلَةِ وَإِلَّا فَالظَّاهِرُ: وَجُوبُ نَحْوِ رَدِّ سَلَامٍ، وَتَغْسِيلِ مَيِّتٍ وَصَلَاةٍ عَلَيْهِ، عَلَى رَفِيقٍ لَمْ يُوجَدْ**

(١) قوله: **(عَطْفٌ عَلَى الْخَمْسِ)** أي: من عطف الحاصل على العام.

[١] أخرجه البخاري (٦٢٨، ٦٣٠)، ومسلم (٦٧٤) من حديث مالك بن الحويرث

[٢] أخرجه أحمد (٤٢/٣٦) (٢١٧١٠). ولم أجده عند الطبراني. والحديث حسنه

الألباني في «صحيح أبي داود» (٥٥٦).

غَيْرُهُ. وَقَدْ صَرَّحُوا بِتَعَيُّنِ أَخِيذِ اللَّقِيطِ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> إِذَا لَمْ يُوجَدْ غَيْرُهُ.

(حَضَرُوا) فِي الْقَرْيِ وَالْأَمْصَارِ.

(وَيُسَنُّ) أَيُ: الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ (لِلْمُنْفَرِدِ)<sup>(٢)</sup>؛ لِحَدِيثِ عُقَّةَ بْنِ

عَامِرٍ مَرْفُوعًا: «يَعْجَبُ رَبُّكَ مِنْ رَاعِي عَئِمٍ فِي رَأْسِ الشَّطِيطَةِ لِلْجَبَلِ.

يُؤَذِّنُ بِالصَّلَاةِ وَيُصَلِّي. فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: انْظُرُوا إِلَى عَبْدِي هَذَا،

يُؤَذِّنُ وَيُقِيمُ الصَّلَاةَ، يَخَافُ مِنِّي، قَدْ غَفَرْتُ بِعَبْدِي وَأَدْحَنُ الْحَنَّةَ».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ<sup>[١]</sup>.

(١) قَوْلُهُ. (وَقَدْ صَرَّحُوا... إلخ) وَهُوَ فَرَضُ كَمَايَةِ.

(٢) الْمَدْحُ: اسْتِحْبَابُهُمْ لَكُنْ مُصَلٍّ، إِلَّا لَكُنْ وَاحِدٍ مَثَلٌ فِي الْمَسْجِدِ،

فَلَا يَشْرَعَانِ لَهُمْ.

وَهَلْ يَسْتَحِبُّ لِلْمُنْفَرِدِ أَنْ يُؤَذِّنَ، وَإِنْ سَمِعَ أَذَانَ غَيْرِهِ؟ عَلَيْهِ وَحُجَاهُ

لِلشَّافِعِيَّةِ، أَرْحَبُهُمَا: اسْتِحْبَابُهُ مُطْلَقًا، بِخِلَافِ مَنْ أَرَادَ الصَّلَاةَ مَعَ

الْجَمَاعَةِ، فَلَا يَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ يُؤَذِّنَ.

وَقَالَ فِي «الْفُرُوعِ»<sup>[٢]</sup>. وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ: يُؤَذِّنُ مَنْ صَلَّى وَحْدَهُ إِنْ لَمْ

يَسْمَعْ أَذَانَ الْجَمَاعَةِ، وَإِلَّا لَمْ يَشْرَعْ. انْتَهَى.

وَذَكَرَ الرَّمْلِيُّ الْخِلَافَ عِنْدَهُمْ إِنْ سَمِعَ أَذَانَ غَيْرِهِ، قَالَ: وَالْمَعْتَمِدُ نَدْبُهُ

مُصَلِّيًا.

[١] أُنْزِلَ النَّسَائِيُّ (٦٦٥) وَصَحَّحَهُ الْأَبَانِيُّ فِي «الْإِرْوَاءِ» (٢١٤). وَ«الصَّحِيحَةُ»

(٤١).

[٢] «الْفُرُوعُ» (٨/٢).

(و) يُسْتَنَانِ أَيْضًا **(سَفَرًا)**؛ لِقَوِيهِ عَلَيْهِ لِسَلَامٌ لِمَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ،  
وَلَا بِنِ عَمِّ لَهُ: «إِذَا سَافَرْتُمَا فَأَذِّنَا وَأَقِيمَا، وَيُؤْمَكُمَا أَكْبَرُكُمَا». متفق  
عليه<sup>[١]</sup>.

(و) يُسْتَنَانِ أَيْضًا **(لِمَقْضِيَّةٍ)** مِنَ الْحَمْسِ؛ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ  
الضَّمَرِيِّ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَعَضُّرِ أَسْفَارِهِ، فَدَمَ عَنِ الصُّبْحِ  
حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَاسْتَيْقَظَ، فَقَالَ: «نَتَّحُوا عَنْ هَذَا الْمَكَانِ». قَالَ:  
ثُمَّ أَمَرَ بِلَالًا فَأَذَّنَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَصَلَّى رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ، ثُمَّ أَمَرَ بِلَالًا  
فَأَقَامَ الصَّلَاةَ، فَصَلَّى بِهِمْ صَلَاةَ الصُّبْحِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>[٢]</sup>.

وَلَا يَرْفَعُ صَوْتَهُ إِنْ خَافَ تَلْبِيسًا، كَمَا لَوْ أَدَّاهُ فِي غَيْرِ وَقْتِ الْأَدَاءِ.  
**(وَيُكْرَهُانِ)** أَيِ: الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ **(لِخَنَائِي، وَنِسَاءٍ، وَلَوْ)** كَانَ  
الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ مِنْهُمَا **(بِلَا رَفْعِ صَوْتٍ)**؛ لِأَنَّهُمَا وَظِيفَةُ الرِّجَالِ، فَقَبِيحٌ  
نَوَاحٍ تَشْبِيهِ بِهِمْ.

قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَيَتَوَجَّهُ فِي التَّحْرِيمِ جَهْرًا: الْخِلَافُ فِي قِرَاءَةِ  
وَتَلْبِيَةِ. انْتَهَى. وَيَأْتِي: لَا يَصِحَّانِ مِنْهُمَا.

**(وَلَا يُنَادَى)** بِأَذَانٍ وَلَا غَيْرِهِ **(لِصَّلَاةٍ (جَنَازَةٍ، وَتَرَاوِيحٍ) صَبَا؛**

[١] تقدم تخريجه (ص ٥٤٤).

[٢] أخرجه أبو داود (٤٤٤). وصححه الألباني في «صحيح أبي داود» (٤٧١).

لأنَّهُ لم يُنْقَلْ، (بل) يُنَادَى (لَعِيدٍ): الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، أو: الصَّلَاةُ<sup>(١)</sup>؛ قياسًا على الكُشُوفِ.

وفيه نَظَرٌ<sup>(٢)</sup>؛ لحديث ابن عباسٍ وجابرٍ: لم يَكُنْ يُؤَذَّنُ يَوْمَ الْفِطْرِ حينَ خُرُوجِ الإمامِ، ولا بعدما يَحْرُجُ، ولا إقامَةً، ولا نِدَاءً، ولا شيءً متفق عليه<sup>[١]</sup>.

(و) يُنَادَى لَصَلَاةٍ (كُشُوفٍ)؛ لأنَّهُ في «الصَّحِيحَيْنِ»<sup>[٢]</sup>.

(و) يُنَادَى أَيْضًا لَصَلَاةٍ (اسْتِسْقَاءٍ)؛ بَأَن يُقَالَ: (الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ) بِتَصْبِ الْأَوَّلِ عَلَى الْإِغْرَاءِ<sup>(٣)</sup>، وَالثَّانِي عَلَى الْحَالِ. وَفِي «الرَّعَايَةِ»: بِتَصْبِهِمَا وَرَفْعِهِمَا.

(أو) يُقَالَ: (الصَّلَاةُ) بِاتَّصِبِ عَلَى الْأَوَّلِ، أو به وَبِالرَّفْعِ عَلَى الثَّانِي<sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: (الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ) أو يقال: الصلاة. فقط.

(٢) وقال الشيخ تقي الدين: ولا يُنَادَى لَعِيدٍ وَاسْتِسْقَاءٍ، وقاله طائفةٌ من أصحابنا.

(٣) قوله: (نُصِبَ الْأَوَّلُ عَلَى الْإِغْرَاءِ) قال عثمان: أي: حَتَّى السَّمْعِ عَلَى فَعْلِ مُحْمُودٍ.

(٤) قوله: (بِالنَّصْبِ) عَلَى الْقَوْلِ بِتَصْبِهِمَا. (أو به) أي: بِالنَّصْبِ، أي: نَصَبَ «الصَّلَاةُ»، أو رَفَعَهَا (عَلَى) الْقَوْلِ (الثَّانِي)، أي: قَوْلِ صَاحِبِ

[١] أخرجه البخاري (٩٥٩، ٩٦٠)، ومسلم (٥/٨٨٦، ٦).

[٢] أخرجه البخاري (١٠٤٥)، ومسلم (٩١٠) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

(وَكِرَّة) النَّدَاءُ فِي عِيدٍ، وَكُسُوفٍ، وَاسْتِسْقَاءٍ (ب: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ) ذِكْرُهُ ابْنُ عَقِيلٍ، وَغَيْرُهُ.

(وَيُقَاتِلُ أَهْلُ نَلْدٍ تَرْكُوهُمَا) أَي: الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ اظْهَرَةً، كَالْعِيدِ. فَيُقَاتِلُهُمُ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ. وَإِذَا قَامَ بِهِمَا مَنْ يَحْضُرُ بِهِ الْإِعْلَامُ عَالِبًا، وَلَوْ وَاحِدًا: أَجْرًا عَنِ الْكُلِّ. نَصًّا.

وَمَنْ صَلَّى بِلَا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ: صَحَّتْ صَلَاتُهُ<sup>(٢)</sup>؛ لَمَا رَوَى الْأَثَرُ

«الرعاية». وَرَفَعُهُمَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ أَوْ الْحَبْرِ. وَرَفَعَ أَحَدَهُمَا عَلَى أَنَّهُ مُتَدَاً حُدْفَ حِمْرِهِ، أَوْ عَكْسَهُ، وَصُفِّ الْأَحْرَ عَلَى الْإِغْرَاءِ فِي الْأَوَّلِ، وَالحَالِيَّةُ فِي الثَّانِي.

(١) قَوْلُهُ: (تَرْكُوهُمَا) مَفْهُومُهُ: أَنَّهُمْ لَا يَقَاتِلُونَ عَلَى تَرْكِ أَحَدِهِمَا. قَالَهُ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ.

(٢) قَوْلُهُ: (وَمَنْ صَلَّى بِلَا أَذَانٍ، وَلَا إِقَامَةٍ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ<sup>١</sup>: وَيَكْرَهُ تَرْكَ الْأَذَانِ لِلصَّلَاةِ الْحَمْسَةِ، وَيَسْتَنِي مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَا حَكَاهُ أَبُو مُحَمَّدٍ إِذَا دَخَلَ مَسْجِدًا قَدْ صَلَّى فِيهِ، فَإِنَّهُ يَخْيَرُ إِنْ شَاءَ أَذَنَ وَأَقَامَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُمَا مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ. وَكَذَلِكَ الْمُسَفِّرُ إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى الْإِقَامَةِ مِنْ غَيْرِ أَذَانٍ، فَإِنَّهُ لَا يَكْرَهُ عَلَى مَا حَكَاهُ أَبُو الرُّكَاتِ وَقَالَ: نَصَّ عَلَيْهِ. وَأُورِدَ ابْنُ حَمْدَانَ الْكِرَاهَةُ فِي الصُّورَتَيْنِ مَذْهَبًا.

[١] «شرح الزركشي» (١/٥٢٠).



عن علقمَةَ، والأسودِ: أنَّهما قالا: دخلنا على عبد الله بن مسعود، فصلَّى بنا بلا أذانٍ ولا إقامةٍ. واحتجَّ به أحمدٌ. لكن يُكره. ذكره الخِرقي، وغيره. وذكر جماعة: إلا بمسجدٍ قد ضُيِّ فيه. وإن اقتصر مسافرٌ أو مُنفردٌ على الإقامة: لم يُكره.

**(وتحرُّمُ الأجرة<sup>(١)</sup>)** أي: أخذها **(عليهما)** أي: الأذان والإقامة؛ لقوله عليه السلام لِعُثْمَانَ بن أبي العاص: «وَأَتَّحِذْ مُؤَدَّنَا لَا يَأْخُذْ عَلَى أَدَانِهِ أَجْرًا<sup>(٢)</sup>». رواه أحمدٌ، وأبو داود، والترمذي<sup>(٣)</sup> وحسنه. وقال:

(١) قوله: **(وتحرُّمُ الأجرة)** أي: أخذًا ودفعًا. وذلك لم يقل: ويحرم أخذ الأجرة. ولعله: ما له يوخذ من يقومٍ لئلا يُأجره، فلا يحرم الدفع، وإن حرِّم الأخذ؛ قياسًا على ما قالوه في الرشوة. وكما قالوا بعكسه أيضًا في مساكن مكة. (م ح) [٢].

ولكن عبارة «الفروع»<sup>(٤)</sup>: ويحرم أخذ أجرة عليهما، على الأصح. وكذا قال في «الإنصاف»<sup>(٥)</sup>: لا يجوز أخذ الأجرة عليهما في أشهر الروايتين، وهو المذهب، وعليه الأصحاب.

(٢) قوله: **(أجرًا)**؛ لأنه إذا أخذ الأجر فسق به؛ لأنه ارتكب محرَّمًا. وحينئذ فكان اصطاهر أن يقال: ولا يصحَّحان يُضدَّ ممن أخذها. (م خ).

[١] أخرجه أحمد (٢٠٠/٢٦) (١٦٢٧٠). وأبو داود (٥٣١)، والترمذي (٢٠٩) وصححه الألباني في «الإرواء» (١٤٩٢).

[٢] تكرَّر ما بين المعكوس في الأصل، (أ)، وبصر: «حاشة الحلوتى» (٢١٥/١).

[٣] «الفروع» (٢٥/٢).

[٤] «الإنصاف» (٥٧/٣).

العمل على هذا عند أهل العلم. والإقامة كالأذان معني وحكما.  
**(فإن لم يوجد منطوَّع)** بأذان وإقامة: **(رزق الإمام من بيت المال)**  
 من مال الفيء **(من يقوم بهما)**؛ لأنَّ بالمسلمين حاجة إليهما، وهذا  
 المال مُعَدُّ للمصالح، كأرزاق القضاة.  
 وعلمه من: أنه إذا وُجد المنطوَّع: لم يُعط غيره شيئا من ذلك؛  
 لعدم الحاجة إليه.

**(وشُرِّطَ)** بالنساء لمتفوع، هي المؤدب ثلاثة شروط<sup>(١)</sup>؛  
**(كونه مسلما)** فلا يُعتدُّ بأذان كافر؛ لعدم النيَّة.  
**(ذكرًا)** فلا يُعتدُّ بأذان امرأة وخشى. قال جماعة: ولا  
 يصح؛ لأنَّه منهي عنه، كالحكاية.  
**(عاقلاً)** فلا يصح من مجنون<sup>(٢)</sup>، كسائر العبادات.

(١) ذكر هنا ثلاثة شروط، ويأتي قريباً رابع، وهو عدالته، وخامس، وهو  
 تعيُّره. فهي خمسة. وذكرها مجتمعة في «الإقناع». وراد هي  
 العدة: ولو مسنوراً. فلا يصحُّ أدان ظاهر الفسق. (ع) ١.  
 (٢) قوله: **(وشُرِّطَ كونه مسلماً، ذكراً، عاقلاً)** وفهم من كلامه: أنه لا  
 يُشترط البلوغ في المؤدب. وقد الشيخ تقي الدين: الأشبه أنَّ الذي  
 يُسقطُ المرض عن أهل القرية، ويُعتدُّ في وقت الصلاة والصيام، لا  
 يجوز أن يباشره صبي؛ قولاً واحداً. ولا يسقطُ المرض، ولا يعتدُّ في

(وبصيرٌ أُولَى) بالأَذَانِ مِنْ أَعْمَى ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدُّ عَنْ يَقِينٍ ، بِخِلَافِ الْأَعْمَى فَرُبَّمَا غَبَطَ فِي الْوَقْتِ . وَمِثْلُهُ : عَارَفٌ بِالْوَقْتِ مَعَ جَاهِلٍ بِهِ . وَغَلِمَ مِنْهُ : صِحَّةُ أَذَنِ أَعْمَى ؛ لِأَنَّ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ كَانَ يُؤَدُّ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ ابْنُ عُثْمَرَ : وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى ، لَا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ حَتَّى يُقَالَ : أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>[١]</sup> .

وَيُسْتَحْتُ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ بَصِيرٌ ، كَمَا كَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ يُؤَدُّ بَعْدَ بِلَالٍ . قَالَ فِي «الشَّرْحِ» .

(وَسُنَّ : كَوْنُهُ) أَيُ : الْمُؤَدِّ (صَيِّتًا) أَيُ . رَفِيعَ الصَّوْتِ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ : «الْقِيَّةُ عَلَى بِلَالٍ ، فَإِنَّهُ أُنْدَى صَوْتًا مِثْلَكَ»<sup>[٢]</sup> . وَلِأَنَّهُ أُلْفِيَ فِي الْإِعْلَامِ الْمَقْصُودِ بِالْأَذَانِ .

وَسُنَّ أَيْضًا : كَوْنُهُ (أَمِينًا)<sup>(١)</sup> ؛ لِحَدِيثِ : «أَمَدُّ النَّاسِ عَلَى صَلَاتِهِمْ

الْعِبَادَاتِ . وَأَمَّا الْأَذَانُ الَّذِي يَكُونُ سَنَةً مُؤَكَّدَةً فِي مِثْلِ الْمَسَاجِدِ الَّتِي فِي الْمَصْرِ ، وَحَوْلَ ذَلِكَ ، فَهَذِهِ الرُّوَايَاتُ ، وَالصَّحِيحُ حَوَازُهُ . نَهَى<sup>[٣]</sup> .  
(١) أَيُ : عَدْلًا صَهْرًا وَبَاطِلًا ، وَأَمَّا مُجَرَّدُ الْعَدَالَةِ الظَّاهِرَةِ ، فَهِيَ شَرْطٌ . قَالَ (م خ)<sup>[٤]</sup> .

[١] أخرجه البخاري (٦١٧) .

[٢] أخرجه أحمد (٤٠٢/٢٦) (١٦٤٧٨) ، ولترمذي (١٨٩ ، ٤٩٩) . وحسنه الألباني في «الإرواء» (٢٢٠ ، ٢٤٦) .

[٣] انظر : «الإنصاف» (١٠٢/٣) .

[٤] «حاشية الحلوني» (٢١٦/١) .

وُسُخُورِهِمْ: المؤذُنُونَ». رواه البيهقي<sup>[١]</sup> من طريق يحيى بن عبد الحميد. وفيه كلام.

(و) سُرٌّ أَيضًا: كونه **عالمًا بالوقت**<sup>(١)</sup>؛ لِيُؤْمَنَ حَطُّوهُ.

(وَيُقَدَّمُ مَعَ التَّشَاخُّ) بَيْنَ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ فِي الْأَذَانِ: **(الْأَفْضَلُ فِي**

**ذَلِكَ)** الْمَذْكُورِ مِنَ الْحَصَالِ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ سَلَامٌ قَدَّمَ بِلَا لَّا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ؛ لِأَنَّهُ أَسَى صَوْتًا مِنْهُ. وَقَدَّمَ أَنَا مُحَذَّرَةً؛ لَصَوْتِهِ. وَقِيَسَ عَلَيْهِ بَاقِي الْخَصَالِ.

(١) وَلَوْ عَبْدًا، وَيَسْتَأْذُنُ سَيِّدَهُ. قَالَ فِي «الْإِقْنَاعِ». وَذَكَرَ ابْنُ هُبَيْرَةَ: أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ حَرِيَّتُهُ أَعْقَاقًا. قَالَ فِي «شرح الإقناع»: لَكِنْ مَا ذَكَرَهُ الْمَصَنَّفُ هُنَا ظَاهِرٌ كَلَامِ حَمَاعَةٍ. أَي: أَنَّهُ لَا فَرْقَ. انْتَهَى. وَقَدْ يُقَالُ: قَوٌّ «امْتَنَهَى» وَ«الْإِقْنَاعِ»: وَلَوْ عَبْدًا. يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَرَّ أَوْسَى مِنَ الْعَبْدِ. فَتَدْبِر. (ع ن)<sup>[٢]</sup>.

(٢) أَي: فِيمَا قُلْنَا: إِنَّهُ سَنَةٌ فِي الْحَمَلَةِ، وَهُوَ: كَوْنُهُ صَيِّئًا، عَالِمًا بِالْوَقْتِ، لَا فِيمَا فِيهِ أَيْضًا؛ بِدَيْلِ قَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ: «ثُمَّ فِي دِينٍ وَعَقْلٍ» مَعَ أَنَّ كَوْنَهُ عَاقِلًا مِنْ جَمْعِهِ مَا سَبَقَ، وَكَذَا الدِّينُ؛ لِدُخُولِهِ فِي ضَمْنِ مَا أُريدُ مِنَ الْأَمَانَةِ. (م خ)<sup>[٣]</sup>.

[١] أخرجه البيهقي (٤٢٦/١) من حديث أبي محذوره، وحسنه الأسي في «الإرواء» (٢٢١).

[٢] «حاشية عثمان» (١٤٢/١).

[٣] «حاشية الحلوتي» (٢١٦/١).

(ثُمَّ) يُقَدِّمُ إِنْ سَتَّوْا فِي الْخِصَالِ الْمَذْكُورَةِ: الْأَفْضَلُ (فِي دِينٍ وَعَقْلٍ)؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَثَانَ مَرْفُوعًا: «لِيُؤَدَّ لَكُمْ جِارُكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>[١]</sup>، وَغَيْرُهُ.

(ثُمَّ) يُقَدِّمُ مَعَ التَّسَاوِي فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ: (مَنْ يَخْتَارُهُ أَكْثَرُ الْجِيرَانِ) الْمُصَلِّينَ؛ لِأَنَّ الْأَذَانَ لِإِعْلَامِهِمْ، وَلَأَنَّهُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ يَلُغُهُمْ صَوْتُهُ، وَمَنْ هُوَ أَعْفَى نَظَرًا.

(ثُمَّ) مَعَ التَّسَاوِي أَيْضًا فِي رِضَى الْجِيرَانِ: (يُقْرَعُ) فَمَنْ خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ: قُدِّمَ؛ لِحَدِيثِ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهَمُوا»<sup>[٢]</sup>. وَلَمَّا تَشَاحَّ النَّاسُ فِي الْأَذَانِ يَوْمَ الْقَادِسِيَّةِ: أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ سَعْدٌ.

(وَيَكْفِي مُؤَدَّنٌ) فِي الْمَضَرِّ (بِلَا حَاجَةٍ) إِلَى زِيَادَةٍ. نَصًّا. وَلَا تُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ عَلَى اثْنَيْنِ<sup>(١)</sup>. وَقَالَ الْقَاضِي: عَلَى أَرْبَعَةٍ؛ لِفِعْلِ

(١) قَالَ فِي «لَمْرُوع»<sup>١٣٠</sup>: وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤَدَّنَ اثْنَانِ وَيَتَوَخَّاهُ احْتِمَالًا: فِي الْفَحْرِ فَقَطْ، كِبَالًا وَاسْ أُمَّ مَكْتُومٍ. وَلَا يُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِمَا. وَقَالَ الْقَاضِي: عَلَى أَرْبَعَةٍ؛ لِفِعْلِ عَثَمَانَ، إِلَّا مِنْ حَاحَةٍ. وَالْأَوَّلَى أَنْ يُؤَدَّنَ وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ، وَيَقْبَهُ مِنْ أَذَانٍ أَوْ لَا. ثُمَّ قَالَ: وَإِنْ

[١] أخرج أبو داود (٥٩٠)، وابن ماجة (٧٢٦). وضعه الألسي في «ضعيف أبي داود» (٩٢)

[٢] أخرج البخاري (٦١٥)، ومسلم (٤٣٧) من حديث أبي هريرة.

[٣] «المروعة» (٦/٢).

عُثْمَانُ، إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ. وَالْأَوَّلَى: أَنْ يُؤَدَّنَ وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ.  
 (وَيُزَادُ) مَعَ الْحَاجَةِ لِأَكْثَرٍ؛ بَأَنَّ لَمْ يَحْضُرَ الْإِعْلَامُ بِوَاحِدٍ  
 (بَقَدْرِهَا) أَي: الْحَاجَةِ، كُلُّ وَاحِدٍ فِي جَانِبٍ<sup>(١)</sup>، أَوْ دَفْعَةً وَاحِدَةً  
 بِمَكَابٍ وَاحِدٍ. (وَيُقِيمُ) الصَّلَاةَ (مَنْ يَكْفِي<sup>(٢)</sup>) فِي الْإِقَامَةِ، وَيُقَدِّمُ مَنْ  
 أَدَّنَ أَوَّلًا<sup>(٣)</sup>.  
 (وَهُوَ) أَي: الْأَذَانُ: (خَمْسَ عَشْرَةَ كَلِمَةً<sup>(٤)</sup>) أَي: لِحِصَّةٍ،

لَمْ يَحْضُرَ الْإِعْلَامُ بِوَاحِدٍ، زِيدَ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ، كُلُّ وَاحِدٍ فِي جَانِبٍ.  
 أَوْ دَفْعَةً وَاحِدَةً بِمَكَابٍ وَاحِدٍ. وَيُقِيمُ أَحَدُهُمْ، وَالْمَرَادُ: لَا حَاجَةَ. فَإِنْ  
 تَشَاخَّوْا، أَقْرَعُ.  
 (١) أَي: مِنَ الْبَلَدِ<sup>[١]</sup>.

(٢) قَوْلُهُ: (مَنْ يَكْفِي) أَي: إِنْ لَمْ تَحْضُرْ الْكُفَايَةُ بِوَاحِدٍ.  
 (٣) قَوْلُهُ: (وَيُقَدِّمُ مَنْ أَدَّنَ أَوَّلًا) أَي: إِذَا أَدَّنَ أَحَدُهُمْ بَعْدَ الْآخَرِ.  
 (٤) أَي: كَلِمَةً لُغَوِيَّةً، لَا كَلِمَةً حَوِيَّةً؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ هَا: الْجُمْلَةُ الْمُعْقِدَةُ؛  
 كَقَوْلِهِ: اللَّهُ كَبِيرٌ.

وَيُسَمَّى: تَرْجِيْعًا؛ لِرُجُوعِهِ مِنْ لِسَرٍ إِلَى لِحْهَرٍ، وَالْمَرَادُ بِالْحِفْصِ أَنْ  
 يَسْمَعَ مِنْ بَقَرِيهِ، وَالْحِكْمَةُ فِيهِ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا بِتَدْبِيرٍ وَإِخْلَاصٍ؛ لِكُوتِهِمَا  
 الْمُنْحِتَيْنِ مِنَ الْكُفْرِ، الْمُدْحَلَّتَيْنِ فِي الْإِسْلَامِ. (ع ن)<sup>[٢]</sup>.

[١] انْتَعَلِقَ لَيْسَ فِي (أ).

[٢] «حاشية عثمان» (١٤٢/١)

(بلا ترجيع<sup>(١)</sup>) للشَّهَدَتَيْنِ؛ بَأَن يَخْفِضَ بِهِمَا صَوْتَهُ، ثُمَّ يُعِيدُهُمَا رَافِعًا بِهِمَا صَوْتَهُ، فَيَكُونُ التَّكْبِيرُ فِي أَوَّلِهِ أَرْبَعًا<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الْأَثَرُ: سَمِعْتُ أَمَّا عَبْدُ اللَّهِ سُئِلَ: إِلَى أَيِّ الْأَذَانِ تَذْهَبُ؟ قَالَ: إِلَى أَذَانِ بِلَالٍ. قِيلَ لَهُ: أَلَيْسَ حَدِيثُ أَبِي مَحْذُورَةَ بَعْدَ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ أَبِي مَحْذُورَةَ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ؟ فَقَالَ: أَلَيْسَ قَدْ رَخَعَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَأَقْرَأَ بِلَالًا عَلَى أَذَانِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ؟!

(وهي) أي: الإقامة: (إحدى عشرة) جُمْلَةً<sup>(٣)</sup> (بلا تشيئة)؛ لحديث عبد الله بن زيد، ولِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: إِنَّمَا كَانَ الْأَذَانُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَرَّتَيْنِ مَرَّةً، وَالْإِقَامَةُ مَرَّةً مَرَّةً، إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالسَّائِي<sup>[١]</sup>.

(١) الرجيع: اسم للمجموع من اسر والعلانية، سمي بدست لأنه رجع إلى الرفع بعد أن تركه، أو إلى الشهادتين بعد ذكرهما. (م ص)<sup>[٢]</sup>.

(٢) واختار مالك والشافعي أَدَانَ أَبِي مَحْذُورَةَ، وَهُوَ كَأَدَانَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَيُرِيدُ تَرْجِيعَ الشَّهَادَتَيْنِ، إِلَّا أَنَّ مَالَكًا يَقُولُ: التَّرْجِيعُ: التَّكْبِيرُ فِي أَوَّلِهِ مَرَّتَيْنِ. فَيَكُونُ عِنْدَهُ نِسْعُ عَشْرَةَ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ سَبْعُ عَشْرَةَ. وَوَحَدْتُ فِي نَسْحَةٍ: فَيَكُونُ عِنْدَهُ سَبْعُ عَشْرَةَ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ نِسْعُ عَشْرَةَ.

(٣) وعند مالك: الإقامة عشرٌ كلماب يقون: قد قامت الصلاة، مَرَّةً.

[١] أخرجه أحمد (٤٠٣/٩) (٥٥٦٩)، وأبو داود (٥١٠)، والسائي (٦٦٧). وصححه الألباني.

[٢] كشف القناع (٤٩/٢).

وأما حديثُ نس: **أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ**. متفقٌ عليه<sup>[١]</sup>: ففيه إجماعٌ، فشره ما سبق.

(وَبَيَّاحُ تَرْجِيْعِهِ) أي: الأذان<sup>(١)</sup>؛ لحديث أبي محذورة<sup>[٢]</sup>.

(و) **بَيَّاحُ (تَبَيُّنُهَا)** أي: الإقَامَةُ؛ لحديث الترمذي<sup>[٣]</sup> عن عبد الله

ابن ربيد: كَانَ أَذَانُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَفْعًا فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ. فالاختلاف في الأفضل.

(وَبُسْنٌ) أَذَنٌ (أَوَّلُ الْوَقْتِ)؛ لِيُصَلِّيَ الْمُتَعَجِّلُ. وظاهره: أنه

يجوزُ مُطلقًا ما دامَ الوقتُ.

ويتوجه: سُقُوطُ مشروعيَّته بفعل الصلاة. ذكره في «المدح»<sup>(٢)</sup>.

(و) **يُسْنُ (تَرْسُلُ فِيهِ)** أي: تمهِّلُ في الأذانِ وتأنُّ فيه، من قولهم:

جاءَ على رِسلِهِ.

(١) وعنه: لا يُعجِبُنِي الترجيعُ. وعنه: أَعْجَبُ بِي. وعنه: هما سواءٌ. ذكرها أبو الحسن<sup>[٤]</sup>.

(٢) أي: أَنْ صَلُّوا بِلَا أَذَانٍ<sup>[٥]</sup>.

[١] أخرجه البخاري (٦٠٣)، ومسلم (٣٧٨).

[٢] أخرجه أحمد (٩٥/٢٤) (١٥٣٧٩)، وأبو داود (٥٠٠، ٥٠٣)، والترمذي (١٩١)، وصححه الألباني.

[٣] أخرجه الترمذي (١٩٤). وضعفه الألباني.

[٤] انظر: «الفروع» (٩/٢).

[٥] ان تعليق ليس في (أ).



(و) يُسَنُّ (حَدُّهَا) أَي: إِسْرَاحُ إِقَامَةٍ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِبِلَالٍ: «إِذَا أَذَنْتَ فَتَرَسَّسْ، وَإِذَا أَقَمْتَ فَاحْدَرْ». رواه الترمذي<sup>(١)</sup>، وقال: إسناده مجهولٌ. وروى أبو عبيدٍ عن عُمرَ أَنَّهُ قَالَ لِلْمُؤَذِّنِ: إِذَا أَذَنْتَ فَتَرَسَّسْ، وَإِذَا أَقَمْتَ فَاحْدَرْ. وَأَصْلُ الْحَدْرِ فِي الْمَشْيِ: الْإِسْرَاحُ. وَلَأَنَّ الْأَذَانَ بِعِلَامِ الْغَائِبِينَ، فَالَسَّيْتُ فِيهِ أُنْعُ فِي الْإِعْلَامِ. وَالْإِقَامَةُ إِعْلَامُ الْحَاضِرِينَ، فَلَا حَاجَةَ فِيهَا لَهُ.

(و) يُسَنُّ فِيهِمَا: (الْوَقْفُ عَلَى كُلِّ جُمْلَةٍ<sup>(٢)</sup>) قَالَ إِبْرَاهِيمُ

(١) قوله: (الْوَقْفُ عَلَى كُلِّ جُمْلَةٍ) فَيَكُونُ التَّكْبِيرُ فِي أَوَّلِهِ أَرْبَعَ جُمَلٍ، وَالتَّكْبِيرُ فِي آخِرِهِ جُمَلَتَيْنِ، فَيَقِفُ عَلَى كُلِّ تَكْبِيرَةٍ، فَيَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ. وَيَقِفُ، وَكَذَلِكَ التَّكْسِرَاتُ الْبَاقِيَةُ. وَهُوَ خِلَافُ عَادَةِ النَّاسِ. قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي «شَرْحِ الْعَمَةِ»: وَمَنْ لَبَسَ مِنْ يَحْصِلُ التَّكْبِيرَاتِ الْأَرْبَعَ جُمَلَتَيْنِ؛ يُعْرَفُ التَّكْبِيرَةُ الْأُولَى فِي مَوْضِعَيْنِ. قَالَ صَاحِبُ «مَحَارِ الْحَوَامِعِ» فِي «مَحْتَصَرِهِ»: وَالْأَذَانُ خَمْسَ عَشْرَةَ حَمَةً. وَقَدْ وَقَعَ بَيْنِي وَبَيْنَ شَيْخِنَا الشُّوَيْكِيِّ، رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْمَدْرَسِ نَزْعٌ، مِنْ حَوْ ثَلَاثِينَ سَنَةً، وَمِنْ كَرِ اِطْلَعْتُ عَلَى النِّقْلِ؛ لَا أَنَا وَلَا هُوَ. فَقَسْتُ: الْمَرَادُ بِالْحَمَلَةِ الْحَوِيَّةِ: الْمَرْكَبَةُ مِنَ مَبْتَدَأٍ وَحَرٍّ، فَيَكُونُ التَّكْبِيرُ فِي الْأَذَانِ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ: سِتُّ جُمَلٍ.

[١] أخرجه الترمذي (١٩٥) من حديث جابر. وقال لألسي في «الإرواء» (٢٢٨): ضعيف جداً. وسيأتي (ص ٥٦٥) بمقتضى: «جعل من أذانت وفامتك قدر ما يرفع الآكل من أكله».

الشَّخَعِي: شَيْئَانِ مَحْزُومَانِ كَانُوا لَا يُعْرَبُونَهُمَا: الْأَذَانُ، وَالْإِقَامَةُ. وَقَدْ  
أَيْضًا: الْأَذَانُ جَرْمٌ. وَمَعْنَاهُ: اسْتِحْبَابُ تَقْطِيعِ الْكَلِمَاتِ بِالْوَقْفِ عَلَى  
كُلِّ جُمْلَةٍ.

«نَتَمَّةٌ»: لَا يَصُحُّ الْأَذَانُ بِعِبَرِ الْعَرَبِيَّةِ مُطْلَقًا.

(و) يُسْرُ (قَوْلُ) مُؤَدِّ: (الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، مَرَّتَيْنِ، بَعْدَ  
خَيْعَلَةِ أَدَانِ الْفَجْرِ) وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ قَبْلَ طُلُوعِهِ؛ لَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَبِي  
مَحْذُورَةَ: «إِذَا كَانَ أَذَانُ الْفَجْرِ، فَقُرْ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ،  
مَرَّتَيْنِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>[١]</sup>. وَالْخَيْعَلَةُ: قَوْلٌ: حَيٌّ عَلَى  
الصَّلَاةِ، حَيٌّ عَلَى الْفَلَاحِ.

(وَيُسَمَّى) قَوْلُهُ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنْ أَسْوَمٍ: (التَّوْبِ) مِنْ ثَاتٍ، إِذَا  
رَخِعَ؛ لِأَنَّ الْمُؤَدِّ دَعَا إِلَى الصَّلَاةِ بِالْخَيْعَلَتَيْنِ، ثُمَّ دَعَا إِلَيْهَا بِالتَّوْبِ.  
وَيُكْرَهُ التَّوْبِ فِي عَيْرِ أَدَانِ فَحْرٍ، وَبَيْنَ الْأَدَانِ وَالْإِقَامَةِ. وَاسْتَدَاءُ

وَقَالَ هُوَ: ثَلَاثُ جُمَلٍ. انْتَهَى مِنْ «حَاشِيَةِ التَّنْقِيحِ»<sup>[٢]</sup> لِلشَّيْخِ شَرْفِ  
الدِّينِ مُوسَى الْحَجَاوِيِّ صَاحِبِ «الْإِقْنَاعِ».

قَالَ فِي «شَرْحِ قِصْرِ الْهَدْيِ»<sup>[٣]</sup>: وَلَيْسَ مِنْ تَأْكِيدِ الْحَمْلَةِ فَوْرَ الْمُؤَدِّ:  
اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، خِلَافَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ؛ لِأَنَّ الثَّانِي لَمْ يَوْتِ بِهِ لَتَأْكِيدِ  
الْأَوَّلِ، بَلْ لِإِسْأَاءِ ثَانٍ.

[١] تقدم تخريجه (ص ٥٥٦).

[٢] «حاشية التنقيح» (٧٦/١).

[٣] «شرح قصر الهدى» (٢٩٢/١).

بِالصَّلَاةِ بَعْدَ الْأَذَانِ<sup>(١)</sup>. وَنِدَاءُ الْأَمْرَاءِ بَعْدَ الْأَذَانِ، وَهُوَ قَوْلُ: الصَّلَاةُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَنَحْوَهُ: لِأَنَّهُ بَدْعَةٌ.

وَكَذَا: قَوْلُهُ قَبْلَهُ: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ الْآيَةُ، وَوَضَلُّهُ بَعْدَهُ بِذِكْرِ ذِكْرِهِ فِي «شرح العمدة». وَقَوْلُهُ قَبْلَ الْإِقَامَةِ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَنَحْوِهِ.

وَكَذَا: مَا يُفْعَلُ قَبْلَ الْفَحْرِ مِنَ التَّسْبِيحِ، وَالتَّشْيِيدِ، وَالدُّعَاءِ<sup>(٢)</sup>. وَلَا بِأَسْ بِالتَّحْتِجَةِ قَبْلَهُمَا.

(١) فِي الْأَسْوَاقِ، وَغَيْرِهَا. مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: الصَّلَاةُ، أَوْ الْإِقَامَةُ، أَوْ الصَّلَاةُ رَحِمَكُمُ اللَّهُ.

قَالَ لَشَيْخِ تَقِيٍّ لَدِينٍ فِي «شرح العمدة»<sup>[١]</sup>: هَذَا إِذَا كَانُوا سَمِعُوا النِّدَاءَ. وَفِي «الفصول»: إِنْ تَأَخَّرَ لِإِمَامٍ، أَوْ أَمَائِلِ الْجِيرَانِ، فَلَا بِأَسْ بِإِعْلَامِهِ.

(٢) مِمَّا يَفْعَلُهُ الْمُؤَدِّدُ؛ رَافِعًا بِهِ صَوْتَهُ، لَيْسَ بِمَسْبُوبٍ عَبْدَ أَحَدٍ مِنْ أَعْلَمَاءِ، بَلْ مِنْ بَدْعِ الْمَكْرُوهَةِ. فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْمُرَ بِهِ، وَلَا أَنْ يُنْكَرَ عَلَى مَنْ تَرَكَهَ، وَلَا أَنْ يُعَلَّقَ اسْتِحْقَاقًا عَلَيْهِ، وَلَا يُلْزَمَ فَعْلُهُ، وَلَوْ سَرَطُهُ وَاقِفٌ؛ لِمُخَالَفَتِهِ السَّنَةَ.

وَقَالَ ابْنُ الْحَوَارِيِّ فِي كِتَابِهِ «تَلْبِيسُ بَلِيسٍ»: قَدْ رَأَيْتُ مَنْ يَقُومُ بِاللَّيْلِ كَثِيرًا عَلَى الْمَنَارَةِ، فَيُعْطِ، وَتَذْكُرُ، وَيَقْرَأُ سُورَةً مِنَ الْقُرْآنِ بِصَوْتٍ مُرْتَفِعٍ، فَيَمْنَعُ النَّاسَ مِنْ نَوْمِهِمْ، وَيُخْلِطُ عَلَى لِمَتَهَادِينَ قِرَائَتِهِمْ.

(و) يُسْرُ (كونه قائماً فيهما) أي: الأذان والإقامة؛ لقوله عليه السلام لبلال: «قُمْ فَأَذِّنْ»<sup>[١]</sup>. وكان مؤذنبو رسول الله ﷺ يُؤذنون قياماً. والإقامة أخذ الأذنين.

وكل ذلك من المنكرات. «ش إقناع»<sup>[٢]</sup>.

قال في «جمع الجوامع»: واحذر أبو العباس كراهة لذكر قبله، مثل قول بعض المؤذنين: ﴿وَقُلِ أَحْمَدُ لِلَّهِ أَلْبَدَى لَمْ يَخْذْ وَلَدًا﴾ الآية. ويتوخَّه: ما يفعله بعض المؤذنين قبل الإقامة من التسبيح، والتحميد، والتكبير، كذلك. ويتوخَّه: لا بأس به؛ لينهض للصلاة، وليوخر من هو في تطرُّع.

ولم يذكر أصحابنا الصلاة والسلام على النبي ﷺ بعد الأذان، كما يفعل في زماننا، وهو بدعة محدثة. ويتوخَّه: أن تخرج كراهيته على وجهين؛ ساء على كراهة الذكر بعده. ويتقوى عدي: استحدث ذلك؛ إذ هو زيادة فضيلة لا تعلق لها بالدعاء إلى الصلاة، وإنما كرهه غيره؛ لأن فاعله لا يكتفي بما شرعه الرسول ﷺ للدعاء لها، وهذا ليس من هذا النقيض، وإلجماع الأمة على ذلك بعد إحدائه، وقد قال النبي ﷺ: «لا يجتمع أمتي على صلاة»<sup>[٣]</sup>. (مفقور)<sup>[٤]</sup>.

[١] أخرجه البخاري (٦٠٤)، ومسلم (٣٧٧) من حديث ابن عمر.

[٢] «كشف القناع» (٦٧/٢)

[٣] أخرجه ابن ماجه (٣٩٥٠) من حديث أس. وصححه الألباني في «صحيح الجامع»

(١٨٤٨)

[٤] «الفواكه العديدة» (٨٠/١).

(فِيكَرْهَانِ) أَيُ: الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ (فَاعِدًا) أَيُ: مِنْ قَاعِدِ (لِغَيْرِ مُسَافِرٍ وَمَعْدُورٍ)؛ لِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ. وَكَذَا: رَاكِبًا، وَمَاشِيًا، وَمُضْطَجِعًا. وَصَحَّاحًا مِنْ نَحْوِ قَاعِدٍ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا بِأَكْذَ مِنَ الْخُطْبَةِ.

(و) يُسَرُّ كَوْنُهُ فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ (مُتَطَهِّرًا<sup>(١)</sup>) مِنْ الْحَدَثَيْنِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «لَا يُؤَدُّ إِلَّا مُتَوَضِّئًا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابَيْهَقِيُّ<sup>[١]</sup>. وَرُويَ مَوْقُوفًا عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ أَصَحُّ. وَالْإِقَامَةُ أَكْذَ مِنَ الْأَذَانِ؛ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ إِلَى الصَّلَاةِ.

(فِيكَرُهُ أَذَانُ جُنُبٍ) لَا مُحَدِّثٍ. نَصًّا. (و) تُكْرَهُ (إِقَامَةُ مُحَدِّثٍ)؛ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْإِقَامَةِ وَالصَّلَاةِ بِالْوُضُوءِ.

(و) يُسَرُّ كَوْنُ أَذَانٍ وَإِقَامَةٍ (عَلَى غُلُوٍّ) أَيُ: مَوْضِعٍ عَالٍ، كَمَنَازَةٍ؛ لِأَنَّهُ أَلْبَغُ فِي الْإِعْلَامِ. وَرُويَ عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ نِسَاءِ النَّجَّارِ، قَالَتْ: كَانَ يَتِي مِنْ أَطْوَبِ بَيْتِ خَوْلِ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ بِلَالٌ يُؤَدُّ عَلَيْهِ الْفَجْرَ، فَيَأْتِي بِسَحَرٍ فَيَحْسِسُ عَلَى الْبَيْتِ، فَيَنْظُرُ إِلَى الْفَجْرِ، فَإِذَا رَأَاهُ تَمَطَّيًّا، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَعِينُكَ وَأَسْتَعِيدُكَ عَلَى قُرَيْشٍ أَنْ يُقِيمُوا دِينَكَ.

(١) مِنْ نَحَاسَةِ بَدَنِ وَثَوْبٍ. وَمِنْ الْحَدَّثَيْنِ عَلَى مَا فِي «الرَّعَايَةِ»، لَكِنْ بَقِيَّةُ كَلَامِ الْمَصْنُوفِ تَقْتَضِي أَنْ مَرَادَهُ: التَّطَهُّرُ مِنَ الْحَدَثَيْنِ. وَصَرَّحَ بِهِ فِي «الْإِقْنَاعِ».

[١] أُحْرَجَ لِتِرْمِذِي (٢٠٠)، وَابَيْهَقِي (٣٩٧/١). وَضَعَهُ الْأَبَانِي فِي «إِرْوَاهِ»

قالت: ثمة يُؤذَنُ. رواه أبو داود<sup>[١]</sup>.

ويُسَنُّ كونه (رافعاً وجهه) إلى السماء في أدائه كُله.

وسنُّ أيضاً كونه (حائلاً سبائتيه في أدنيه)؛ لقول أبي جحيفة: إنَّ

بلاّلاً وضع إصبعيه في أدنيه. رواه أحمد، والترمذي<sup>[٢]</sup> وقال: حسن

صحيح. وعن سعد القرظي، أنَّ رسول الله ﷺ أمر بلاّلاً أن يجعل

إصبعيه في أدنيه، وقال: «إنَّه أرفع لصونك». رواه ابن ماجه<sup>[٣]</sup>.

ويُسَنُّ أيضاً كونه (مُستقبلاً القبلة)؛ لمعنى مؤدِّي رسول الله ﷺ.

فإنَّ أحلَّ به: كُرة.

ويُسَنُّ كونه (يلتفت) برأيه وعُنْفِيه وصدّره (يميناً لـ: حيّ على

الصلاة، وشمالاً لـ: حيّ على الملاح<sup>(١)</sup>) في الأدان، لا الإقامة. (ولا

(١) وإنَّما اختصَّ بذلك؛ لأنَّهما حطّات، كالسلام، وغيرهما ذكر. ذكره في «الفروع».

قال في «الشرح»<sup>[٤]</sup>. ذكر أصحابنا عن أحمد، بمن أدن في المنارة

روائين؛ إحداهما: لا يدور؛ للحبر، وكم لو كان على وجه الأرض.

والثانية: يدور؛ لأنَّه لا يحصل الإعلام بدونه. وتحصيل المقصود مع

[١] أخرجه أبو داود (٥١٩). وحسنه الألباني.

[٢] أخرجه أحمد (٥٢ ٣١) (١٨٧٥٩)، والترمذي (١٩٧)، وصححه لأساني في «الإرواء» (٢٣٠).

[٣] أخرجه ابن ماجه (٧١٠)، وضعفه الألباني في «الإرواء» (٢٣١).

[٤] «الشرح الكبير» (٧٨/٣).

**يُزِيلُ قَدَمَيْهِ**)؛ لِقَوْلِ أَبِي حُحَيْفَةَ قَالَ: رَأَيْتُ بِلَالًا يُؤَدِّنُ، فَحَعَلْتُ أَتَتَّعُ هَاهُ هَاهُنَا، يَقُولُ يَمِينًا وَشِمَالًا: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>[١]</sup>. وَسِوَاهُ كَانَ عَلَى مَنَارَةٍ، أَوْ غَيْرِهَا.

(و) يُسْرُ أَيْضًا **(أَنْ يَتَوَلَّاهُمَا)** أَي: الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ، رَجُلٌ **(وَاحِدٌ)** أَي: أَنْ يَتَوَلَّى الْإِقَامَةَ مَنْ يَتَوَلَّى الْأَذَانَ؛ مَا فِي حَدِيثِ ابْنِ الْحَارِثِ الضُّدَائِيِّ، حِينَ أَذَّنَ، قَالَ: فَأَرَادَ بِلَالٌ أَنْ يُقِيمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يُقِيمُ أَخُو ضِدَائٍ، فَإِنَّهُ مِنْ أَذَّنَ، فَهُوَ يُقِيمُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>[٢]</sup>. وَكَالْخُطْبَتَيْنِ.

وَيُسْرُ أَيْضًا كَوْنُهُمَا **(بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ)**؛ بِأَنْ يُقِيمَ بِالْمَوْضِعِ الَّذِي أَذَّنَ فِيهِ؛ لِقَوْلِ بِلَالٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَسْبِقُنِي يَأْمِينُ»<sup>[٣]</sup>. لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ يُقِيمُ بِالْمَسْجِدِ لَمَا خَافَ أَنْ يَسْبِقَهُ بِهَا. كَذَا اسْتَنْبَطَهُ أَحْمَدُ، وَاحْتَجَّ بِهِ.

الإِخْلَالُ بِالْأَدَبِ أَوَّلَى مِنَ الْعَكْسِ. وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ.

وَقَالَ الْقَاصِي، وَالْمَحْدُ، وَجَمَعَ: إِلَّا فِي مَرَارَةٍ وَنَحْوِهَا. قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»<sup>[٤]</sup> وَهُوَ الصُّوَابُ؛ لِأَنَّهُ بُلَغٌ فِي الْإِعْلَامِ، وَهُوَ اِمْعَمُومٌ بِهِ.

[١] أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٣٤)، وَمُسْلِمٌ (٥٠٣).

[٢] أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٨٠/٢٩) (١٧٥٣٨)، وَأَبُو دَاوُدَ (٥١٤). وَضَعَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الْإِرْوَاءِ» (٢٣٧).

[٣] أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣١٥/٣٩) (٢٣٨٨٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (٩٣٧). وَرَجَّحَ أَبُو حَاتِمٍ إِسْرَافَهُ.

انْظُرْ: «عِلَّ بِنِ أَبِي حَاتِمٍ» (١١٦/١).

[٤] «الْإِنْصَافُ» (٧٧/٣).

ولقول ابن عمر: كُنَّا إِذَا سَمِعْنَا الْإِقَامَةَ نَوْصُنَا، ثُمَّ خَرَجْنَا إِلَى الصَّلَاةِ. وَلَئِنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْإِعْلَامِ، وَكَالْحُطْبَةِ الثَّانِيَةِ، (مَا لَمْ يَشُقْ) ذَلِكَ عَلَى الْمُؤَذِّنِ، كَمَنْ أَدَّيْنِ فِي مَنَارَةٍ، أَوْ مَكَانٍ تَعِيدُ عَنِ الْمَسْجِدِ، فَيُقِيمُ فِيهِ؛ لَثَلَا يَفُوتَهُ بَعْضُ الصَّلَاةِ، كَرَأَى لَا يُقِيمُ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ<sup>(١)</sup>. وَلَا تُعْتَرِ الْمَوَالَاةَ بَيْنَ الْإِقَامَةِ وَالصَّلَاةِ<sup>(٢)</sup>، إِنْ أَقَامَ عِنْدَ إِرَادَةِ الدُّخُولِ فِيهَا<sup>(٣)</sup>.

ويحوزُ الكلامَ بعدَ الإقامة قبل الدُّخُولِ فيها. رُوِيَ عَنْ عُمَرَ. (و) يُسْرُ أَيُّضًا (أَنْ يَجْلِسَ) مُؤَدِّدٌ (بَعْدَ أَذَانِ مَا) أَيُّ: صَلَاةٍ (يُسْرُ تَعَجُّلُهَا) كَمَغْرِبٍ (جَلْسَةً خَفِيفَةً)<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ يُقِيمُ الصَّلَاةَ؛

(١) لَوْ أَقَامَ بِلَا إِذْنِ الْإِمَامِ، صَحَّ، إِنْ لَمْ يَنْهَهُ الْإِمَامُ. وَصَرَّحَ بِهِ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ. (ابن ذَهْلَانِ)<sup>[١]</sup>.

(٢) لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا ذَكَرَتْهُ حَنْتُ، ذَهَبَ فَاسْتَسَلَّ وَظَاهَرَهُ. طَوُّ الْفَصْلِ - وَلَمْ يُعْدهَا. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»<sup>[٢]</sup>.

(٣) وَلَا يُحْرَمُ إِمَامٌ وَهُوَ أَيُّ: الْمُقِيمِ فِي الْإِقَامَةِ. نَصٌّ عَلَيْهِ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ. وَيُسْتَحَبُّ الْإِحْرَامُ عَقَبَ فَرَغِهِ مِنْهَا.

أَيُّ: عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا يُكَبِّرُ حَتَّى يَفْرُغَ الْمُقِيمُ مِنَ الْإِقَامَةِ. (تَقْرِيرٌ). (٤) أَيُّ: بِقَدْرِ رَكْعَتَيْنِ<sup>[٣]</sup>.

[١] «الْفَوَاكِهِ الْعَبِيدَةُ» (٨٢/١).

[٢] «الْفُرُوعُ» (١٥/٢).

[٣] اتِّعْلِقُ لَيْسَ فِي (أ).



لحديث أبي بن كعب مرفوعاً: «يا بلال: حعل بين أذانك وإقامتك نفسك، يفرغ الآكل من طعامه في مهل، ويقضي حاجته في مهل». رواه عبد الله بن أحمد<sup>[١]</sup>. وعن جابر، أن رسول الله ﷺ قال لبلال: «احعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الآكل من أكبه، والشرب من شربه، والمقتضي»<sup>(١)</sup> إذا دخل لقضاء حاجته» رواه أبو داود، والترمذي<sup>١٢</sup>. وليمكن نحو الآكل من إدراك الصلاة مع الإمام.

(١) قوله: **(والمقتضي** [٣] **إذا دخل.. إلخ)** الذي في «سنن الترمذي»<sup>[١٤]</sup>. «والمعتصر إذا دخل». وكذا في «المصابيح»<sup>[٥]</sup> وغيرها. وفي «القاموس»<sup>[٦]</sup>: وفي الحديث: أمر بلالاً أن يؤذن قبل الفجر؛ ليعتصر معتصروهم<sup>[٧]</sup>. أراد: قاضي الحاجة. اندي في الأصل<sup>[٨]</sup>: «المقتضي» ولكنه أصلح على ما في الهامش.

[١] أخرجه عبد الله في «رواه المسد» (٢٠٧/٣٥) (٢١٢٨٥). وانظر «الصحيحة» (٨٨٧)

[٢] لم أخذه عند أبي داود، ولم يرقه له اسري في «تحفة لأشراف» (٢٤٩٣). ونقدم بحريج الحديث (ص ٥٥٧) عبد الترمذي بلفظ: «إد أقمت وحدر». وانظر. «الصحيحة» (٨٨٧)

[٣] كذا في النسخين.

[٤] أخرجه الترمذي (١٩٥) من حديث جابر بن عبد الله.

[٥] «مشكاة لمصابيح» حديث رقم (٦٤٧).

[٦] «القاموس المحيط» ص (٥٦٦): «عصر».

[٧] لم أقف عليه بهذا بلفظ. وانظر: «للهاية في عريب الحديث» (٢٤٧، ٢).

[٨] مراده: أصل الشرح أبى بطن.

(وَلَا يَصِحُّ) الْأَذَانُ (إِلَّا مُرْتَبًا<sup>(١)</sup>)؛ لِأَنَّهُ دِكْرٌ يُعْتَدُّ بِهِ، فَلَمْ يَحْزِرِ  
الِإِخْلَالَ بِنَظْمِهِ. كَأَرْكَانِ الصَّلَاةِ.

(مُنَوَالِيًا عُرْفًا)؛ لِيَحْصَلَ الْإِعْلَامُ؛ وَلِأَنَّ مَشْرُوعِيَّتَهُ كَانَتْ كَذَلِكَ.  
(فَإِنْ تَكَلَّمْ) فِي أَثْنَاءِ آدَائِهِ، أَوْ إِقَامَتِهِ (ب) كَلَامٍ (مُحَرَّمٍ) كَقَذْفِ  
وَعَسِيٍّ: بَطْلٌ؛ لِأَنَّهُ فَعَلٌ مُحَرَّمٌ فِيهِ، فَكَمَا لَوْ ارْتَدَّ فِي ثَنَائِهِ، لَا بَعْدَهُ،  
وَلَا بِعَجْثُونِهِ إِنْ أَفَاقَ سَرِيعًا وَأَتَمَّهُ.

(أَوْ سَكَتَ) سُكُوتٌ (طَوِيلًا: بَطْلٌ)؛ لِلِإِخْلَالِ بِالْمَوَالَاةِ.  
وَكَذَا: إِنْ أَعْصَى عَلَيْهِ، أَوْ نَامَ صَوِيلًا: فَيُسْتَأْيَفُهُ.  
(وَكُرْهٍ) فِي أَثْنَائِهِ كَلَامٌ (يَسِيرٌ غَيْرُهُ) أَي: عَيْرٌ مُحَرَّمٌ<sup>(٢)</sup>.  
وَصَحَّحَ فِي «الْإِنْصَافِ»: يَرُدُّ السَّلَامَ بِلَا كِرَاهِيَةٍ<sup>(٣)</sup>.  
(و) كُرْهٍ أَيْضًا فِي أَثْنَائِهِ (سُكُوتٌ) يَسِيرٌ (بِلَا حَاجَةٍ) إِلَيْهِ. وَكَذَا:  
إِقَامَةٌ.

- (١) فَإِنْ سَكَّنَهُ؛ بَأَنَّ عَكْسَ التَّرْتِيبِ، لَمْ يَصَحَّ. (م ص) <sup>١</sup>.
- (٢) أَي: بِلَا حَاجَةٍ، فَإِنْ كَانَ لَهَا، لَمْ يُكْرَهْ، لِأَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ صُرْدٍ - وَه  
صُحْبَةٌ - كَانَ يَأْمُرُ عِلَامَتَهُ بِالْحَاجَةِ فِي أَذَانِهِ<sup>٢</sup>. (ش ع) <sup>٣</sup>.
- (٣) وَلَا يَحْتَزِرُ رَدُّ السَّلَامِ فِي الْأَذَانِ؛ لِأَنَّ ابْتِدَاءَهُ عَيْرٌ مُسْنُوبٌ. (ع ن) <sup>٤</sup>.

[١] انظر: «كشف القناع» (٦٢/٢).

[٢] أخرجه البيهقي (٣٩٨/١).

[٣] «كشف القناع» (٦٣/٢).

[٤] «حاشية عثمان» (١٤٤/١).

وَلَا يَصِحُّ الْأَذَانُ أَيْضًا إِلَّا **(مَنْوِيًّا)**؛ لِحَدِيثٍ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»<sup>[١]</sup>.

(مِنْ) شَخْصٍ **(وَاحِدٍ)**، فَلَوْ أَدَّزَ وَاحِدٌ نَعَضَهُ، وَكَمَّلَهُ آخَرُ: سَمِ يَصِحُّ. قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: بَلَا خِلَافٍ أَعْنَمُهُ<sup>(١)</sup>.

**(عَدْلٍ)**؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَصَفَ الْمُؤَدِّينَ بِالْأَمَانَةِ، وَافَاسِقُ غَيْرُ أَمِينٍ. وَأَمَّا مُسْتَوْرُ الْحَالِ: فَيَصِحُّ أَذَانُهُ. قَالَ فِي «الشَّرْحِ»: بِعَبْرِ خِلَافٍ عَلِمْنَاهُ.

وَلَا يَصِحُّ الْأَذَانُ أَيْضًا غَيْرَ هَجَرٍ إِلَّا **(فِي الْوَقْتِ)**؛ لِحَدِيثٍ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَلْيُؤَدِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ»<sup>[٢]</sup>. وَلِأَنَّهُ شُرِعَ لِلْإِعْلَامِ بِدُخُولِ الْوَقْتِ.

**(وَيَصِحُّ) الْأَذَانُ (لِفَجْرِ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ)**<sup>(٢)</sup>؛ لِحَدِيثٍ: «إِنْ بَلَغَ

(١) قَالَ فِي «الْإِقْنَاعِ»<sup>[٣]</sup>: «وَلَوْ نَعَدَرُ»؛ بَأَن مَاتَ أَوْ حُجِّنَ وَحُوهُ مَنْ شَرَعَ فِي الْأَذَانِ، أَوْ الْإِقَامَةِ، فَكَمَّلَهُ الثَّانِي، فَلَا يَصِحُّ.

(٢) قَالَ فِي «الْإِقْنَاعِ»<sup>[٤]</sup>: «وَاللَّيْلُ هُنَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قُبْلَهُ غُرُوبُ الشَّمْسِ، وَآخِرُهُ طُلُوعُهَا. قَالَ الشَّيْخُ.

[١] تقدم تخريجه (ص ٢١٦).

[٢] تقدم تخريجه (ص ٥٤٤).

[٣] «الإقناع» (١/١٢١).

[٤] «الإقناع» (١/١٢١).

يُؤذَّن بليلى، فكوا واشربوا حتى يُؤذَّن ابنُ أمِّ مكتوم». متفق عليه<sup>[١]</sup>.  
وليتهياً جُنْتُ ونحوه؛ ليدرك فضيلة أول الوقت.

(ويكره) أذانَ الفجرِ (في رمضان قبل) طُوعِ (فجر ثانٍ، إن لم يُؤذَّن له بعده)؛ لئلا يَغْتَرَّ النَّاسُ ويتزكوا سُحُورَهم. فُيَسْتَحْتُ لمن أذَّنَ قَبْلَ الْفَجْرِ أن يكونَ مَعَهُ مَنْ يُؤذَّنُ فِي الْوَقْتِ؛ لِلْخَيْرِ<sup>[٢]</sup>. وَأَنْ يُتَّخَذَ ذَلِكَ عَادَةً؛ لئلا يُعَرَّ النَّاسُ.

(وَرَفَعَ الصَّوْتِ) بأذانٍ: (رُكْنٌ؛ لِيَحْضَلَ السَّمَاعُ) المقصودُ للإعلامِ، (ما لم يُؤذَّنْ لحاضرٍ) فَيَقْدِرُ مَا يُسْمِعُهُ. وَإِنْ شَاءَ رَفَعَ صَوْتَهُ، وَهُوَ أَفْضَلُ. وَإِنْ خَافَتْ بِالْبَعْضِ: جَازَ.  
وَيُسْتَحْتُ رَفْعُ صَوْتِهِ قَدَرَ صَاقَتِهِ، مَا لَمْ يُؤذَّنْ نَفْسِهِ. وَتَكَرُّهُ الزِّيَادَةُ فَرَقَ الطَّاقَةَ.

(وَمَنْ جَمَعَ) بَيْنَ صَلَاتَيْنِ: ذَنْ لِلأُولَى، وَأَقَامَ لِكُلِّ مِنْهُمَا. سِوَاءَ كَانَ الْجَمْعُ تَقْدِيمًا أَوْ تَأْخِيرًا؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ مَرْفُوعًا: جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بَعْرَفَةً، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَعِشَاءٍ بِمَزْدَلِفَةٍ. بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>[٣]</sup>.

[١] أخرجه البخاري (٦١٧، ٦٢٠)، ومسلم (١٠٩٢) من حديث ابن عمر.

[٢] هو حديث ابن عمر السابق: «إِنْ بَلَغَ يُؤذَّنُ بِلَيْلى...».

[٣] أخرجه مسلم (١٢١٨).

(أَوْ قَضَى فَوَائِتَ: أَدْنِ لِلأُولَى، وَأَقَامَ لِلْكَلِّ)؛ لِحَدِيثِ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ: أَنَّ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ شَعَنُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ، حَتَّى دَهَبَ مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَأَمَرَ بِبَلَاءٍ، فَأَذَّنَ ثُمَّ أَقَامَ، فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْمَعْرَبَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعِشَاءَ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup>، وَلَفْظُهُ لَهُ، وَقَالَ: لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بِأَسْ، إِلَّا أَنَّ أَبَ عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ.

(وَيُجْزَى أَذَانٌ مُمَيِّرٌ) لِلْبَالِغِينَ<sup>(٢)</sup>؛ لِقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَنَسٍ. كَانَ عُمُومَتِي يَأْمُرُونَنِي أَنْ أُؤَدِّنَ لَهُمْ، وَأَنَا عَلَّامٌ لَمْ أَحْنَمْ، وَأَنَسُ ابْنُ مَالِكٍ شَاهِدٌ لَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ. وَكَالْبَالِغِ.

و(لَا) يُجْزَى أَذَانٌ (فَاسِقٌ) ظَاهِرُ الْفَسَقِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

و(و) لَا أَذَانٌ (خَشْيٌ) مُتَشَكِّلٌ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ أَتَى. فَإِنْ اتَّصَحَّتْ ذُكُورُ يَتَّى: صَحَّ.

(١) قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»<sup>[٢]</sup>: وَلَا يَصِحُّ مِنْ مُمَيِّرٍ لِبَالِغٍ فِي رَوَايَةٍ، وَفَاقًا لِمَالِكٍ. وَعَلَّلَهُ صَاحِبُ «الْمَغْنِيِّ»، وَ«الْمَحَرَّرُ»: بِأَنَّهُ لَا يُقْتَلُ حَرْزُهُ. كَذَا قَالَا. وَعَمَّا: يَصِحُّ أَذَانُهُ. بَصَرُهُ الْقَاصِي وَغَيْرُهُ، وَفَاقًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِي. (خَطُّهُ).

[١] أخرجه النسائي (٦٦١)، و الترمذي (١٧٩). وضعه الأساني في «الإرواء» (٢٣٩).

[٢] «الفرع» (١٨/٢).

(و) لا أَدَانُ (امْرَأَةً)؛ لِلتَّهْيِ عَنْ زَفْعِ صَوْتِهَا، فَيَحْزُحُ عَنْ كَوْنِهِ قُرْبَةً، فَيَصِيرُ كَالْحِكَايَةِ<sup>(١)</sup>.

(وَيُكْرَهُ) أَدَانٌ (مُلْحَنًا)؛ بَأَن يُطَرَّبَ فِيهِ. يُقَالُ: لَحْنٌ فِي قِرَاءَتِهِ، إِذَا طَرَّبَ بِهَا وَعَوَّدَ. قَالَ أَحْمَدُ: كُلُّ شَيْءٍ مُخَدِّثٌ أَكْرَهُهُ، كَانْتِطَرِيبٍ. وَيَصْحُحُ؛ لِحُصُولِ الْمُقْصُودِ بِهِ.

(و) يُكْرَهُ الْأَدَانُ أَيْضًا (مُلْحُونًا) لِحَنًّا لَا يُحِيلُ الْمَعْنَى، كَرَفْعِ تَاءِ «الصَّلَاةِ»، أَوْ نَصْبِهَا، أَوْ حَاءِ «الْفَلَاحِ».

(و) يُكْرَهُ الْأَدَانُ أَيْضًا (مِنْ ذِي لُغَةٍ<sup>(٢)</sup> فَاحِشَةٍ)، كَالْمُلْحُونِ وَأَوَّلَى. فَإِنْ لَمْ تَعْفُشْ: لَمْ يُكْرَهْ.

(وَبُطِّلَ) الْأَدَانُ (إِنْ أُحِيلَ الْمَعْنَى) بِاللَّحْنِ<sup>(٣)</sup>، أَوِ اللَّشَعَةِ. مِثَالُ

(١) قوله: (كَالْحِكَايَةِ) أَي: كَأَنَّهَا تَصِفُ الْأَدَانَ. (تقرير).

(٢) اللُّغَةُ: وَزَانٌ غَرْفَةٌ: حَسَّةٌ فِي السَّالِ حَتَّى تَصِيرَ الرَّاءُ لَامًا أَوْ غَيْنًا، وَالسَّيِّئُ تَاءً، وَنَحْوُ ذَلِكَ. قَالَ لَأَزْهَرِي: اللَّغَةُ: أَنْ يَعْدَلَ بِحُرُوفٍ وَلَتَغَ لَتَغًا، مِنْ بَابٍ: تَعَبٌ، فَهُوَ أَتَغُّ. وَامْرَأَةٌ لَتَغَاءُ، مِثْلُ أَحْمَزٍ وَحَمْرَاءٍ<sup>(١)</sup>.

(٣) وَفِي «لَعَايَةِ»<sup>(٢)</sup>: «وَأَكْثَرُ». أَي: وَمِنَ اللَّحْنِ لِمَحِيلِ قَالَ فِي «شَرْحِهَا»: بَوَاوُ الْغَطَفِ وَهَمْزُهُ مَعَ الْوَاوِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ رِسْمُ الْأَلْفِ بَعْدَهَا. فَفِيهِ عَطْفُ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، وَهُوَ مُحَلٌّ بِالْإِفْهَامِ. أَمَا لَوْ قَلَبَ

[١] انظر: «المصباح المنير»: (لثغ).

[٢] «غاية المسهى» (١٣٠/١)

الأوّل: مدّ همزة «الله»، أو «أكبر»، أو بائه. ومثال الثاني: إبدن الكاف قافاً، أو همزة؛ لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا يؤذّن لكم من يدع». قلنا: كيف يقول؟ قال: «يقول أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله». أخرجه الدارقطني في «الأفراد»<sup>[١]</sup>. وفيه إسقاط الهاء من كلمة «الله».

ويحرم أن يؤذّن غير الراتب بلا إذنه، إلا إن خيف فوت وقت التأذين. ومتى جاء وقد أذن قبله: أعاده استحباباً.

(وسنّ لمؤذّن<sup>(١)</sup>) متابعه قوله سرّاً مثله؛ لتجمع بين أجري

الأذان والمتابعة.

(و) سنّ أيضاً لـ (سامعه) أي: المؤذّن، متابعه قوله، سرّاً<sup>(٢)</sup>؛

الهمزة واو؛ للوقف، مع انضمام ما قبلها، لم يكن لحناً، بل هو لغة، ولو من كلمة أخرى، وقرأ به حمزة من طريق «الطيّة». (خطه).

(١) قوله: (وسنّ لمؤذّن) قال ابن رجب<sup>[٢]</sup>: الأرحح لله لا يحيب نفسه. وهو ضهر كلام جماعة، وصرح جماعة باستحبابه، وذكره نصّاً، وذكر الأوّل أيضاً رواية. (خطه).

(٢) إذا أخذ المؤذّن في الأذان، وهو في ذكر مشروع يعوث محنة، كورد، ودخول مسح، وفراغ وضوء، وحوهما، فالتأهز: تقديمه

[١] انظر: «أصرف العرائف ولأفراد» (٥٦٨٠)، و«علل الدارقطني» (١٧٤/٨، ١١٥).

[٢] «تقرير القواعد» (٢٩/٢).

لحديث عمر مرفوعاً: «إذا قال المؤذن: الله أكبر. فقال أحدكم: الله أكبر. ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله. فقال: أشهد أن لا إله إلا الله. ثم قال: أشهد أن محمداً رسول الله. فقال: أشهد أن محمداً رسول الله. ثم قال: حي على الصلاة. فقال: لا حول ولا قوة إلا بالله. ثم قال: حي على الفلاح. فقال: لا حول ولا قوة إلا بالله. ثم قال: الله أكبر الله أكبر. فقال: الله أكبر الله أكبر. ثم قال: لا إله إلا الله. فقال: لا إله إلا الله، مُخْلِصاً مِنْ قَلْبِهِ: دَخَلَ الْجَنَّةَ». رواه مسلم<sup>[١]</sup>. (ولو) سمع مؤذناً (ثانياً. و) مؤذناً (ثالثاً) حيث استحب<sup>(١)</sup>، ولم يكن صلى

على الأذان، ثم يقضي الأذان. (منقول)<sup>[٢]</sup>.

ولو دخل المسجد وقد شرع المؤذن في الأذان، لم يأت بتحية المسجد ولا غيرها، بل يجيب المؤذن حتى يفرغ من أذانه، فيصلي التحية بشرطه؛ ليحتمل بين أحر الإجابة والتحية. فل في «المروع». ولعل المراد غير أذن الخطبة، أي: الأذان الذي يكون بين يدي الخطيب يوم الجمعة؛ لأن سماعها، أي: الخطبة أهم من الإجابة، فيصلي التحية إذا دخل. (شرع)<sup>[٣]</sup>.

(١) لسعة السد، وسجود. وتكون الإجابة عقب كل كلمة، أي. لا

[١] أخرجه مسلم (٣٨٥).

[٢] «الفواكه العديدة» (٨١/١).

[٣] «كشف المناع» (٧٧/٢).



في جماعة؛ للعموم الخبر. فإن صُنِيَ كذلك: لم يُجِبْ؛ لأنَّه ليس مدعوًا بهذا الأذان. ذكره في «المبدع».

(و) سُنَّ أَيْضًا (للمقيم) الصَّلَاةُ مُتَابَعَةً قَوْلِهِ، سِرًّا؛ لِيَحْمَعَ بَيْنَ أَجْرِهِمَا (و) سُنَّ أَيْضًا لـ (سَامِعِهِ) أَي: المقيم.

(ولو) كَانَ السَّامِعُ لِأَذَانٍ أَوْ إِقَامَةٍ (فِي طَوَافٍ، أَوْ قِرَاءَةٍ، أَوْ) كَانَ السَّامِعُ (امْرَأَةً<sup>(١)</sup>)؛ للعموم الخبر: (مُتَابَعَةً قَوْلِهِ) أَي: المؤذِّن أَوْ المقيم (سِرًّا، بِمِثْلِهِ) أَي: بِمِثْلِ قَوْلِهِ.

(ولا) تُسَنَّ الإِحَابَةُ لـ (مُضَلِّ<sup>(٢)</sup>)؛ لاشتغاله بها. فإن أَحَابَ. بَصَّتْ بِفِظِ الْحَيْعَلَةِ<sup>(٣)</sup>، و«صَدَقَتْ وَبَرَزَتْ» فِي التَّنْوِيهِ؛ لِأَنَّهُ

يُقَارَنُ، وَلَا يَتَأَخَّرُ. (ش ع) <sup>(١)</sup>.

(١) قوله: (ولو كَانَ السَّامِعُ امْرَأَةً) يَرُدُّ قَوْلَ «المدع» قَلْبَهُ: إِنَّهُ لَا يُحِبُّ المؤذِّنَ إِذَا هِيَ يَكُنْ مَدْعُوًّا بِذَلِكَ الْأَذَانِ؛ لِأَنَّ امْرَأَةً لَيْسَتْ مَدْعُوَّةً بِالْأَذَانِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) وَاسْتَحْبَبَهَا الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي الصَّلَاةِ. أَي: إِحَابَةُ المؤذِّنِ<sup>(١)</sup>.  
(٣) أَي: إِذَا قَالَ السَّمْعُ مَجِيئًا لِلْمؤذِّنِ أَوْ المقيمِ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، أَوْ حَيَّ عَلَى الْمَلَاخِ، بَصَّتْ صَلَاتَهُ دُونَ بَاقِي أَلْفَاظِ الْأَذَانِ؛ لِأَنَّهَا أَقْوَا مُشْرُوعَةٌ فِي الصَّلَاةِ فِي لِحْمَلَةٍ، بِحِلَافِ الْحَيْعَلَةِ؛ لِأَنَّهَا خَطَاةٌ أَدْمِيَّةٌ.

[١] «حَوْشِي الْإِقَامَةِ» (١/١٦٤).

[٢] «تَتَلَقَّى لَيْسَ فِي (١)».

حِطَابُ آدَمِيٍّ. (و) لَا لـ (مُتَحَلٍّ)؛ لاشتغاله بقضاءِ حاجته<sup>(١)</sup>.  
 (وَيَقْضِيَانِ) أَي: يَقْضِي المَصْلَى وَالمُتَحَلَّى مَا فَاتَهُمَا<sup>(٢)</sup> إِذَا فَرَغَا،  
 وَحَرَّحَ امْتَحَلِّي مِنَ الْخَلَاءِ؛ لَزَوَالِ الْمَانِعِ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ ابْنُ مُنْجَا: وَهَذَا إِذَا نَوَى نَهَ الذُّكْرَ، فَإِنْ نَوَى نَهَ الْأَذْنَ، وَاقَامَةَ  
 اشْعَائِرَ، وَالْإِعْلَاقَ بِدُخُونِ الْوَقْتِ، بَطُلَتْ. (ح م ص)<sup>[١]</sup>.  
 قُلْتُ: وَهَذَا عَلَى رَوَايَةٍ فِي الذُّكْرِ: إِذَا خَاصَتْ بِهِ آدَمِيًّا، وَيَأْتِي أَنَّ  
 الْمَذْهَبَ أَنَّهَا لَا تَبْطُلُ. (ح ع)<sup>[٢]</sup>.

(١) هَلْ يَلْحَقُ الْمُسْتَحْيُ بِالْمُتَحَلِّي، أَمْ لَا؟ فِيهِ تَرَدُّدٌ، وَرَحَّحَ بَعْضُهُمْ هُوَ  
 ابْنُ شَيْخٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذَهْلَانَ - الْأَوَّلَ.

وَهَلْ إِذَا فَرَغَ الْمُصَلِّي مِنْ صَلَاتِهِ قَبْلَ تَمَامِ الْأَذَانِ، يَبْدَأُ مِنْ أَوَّلِهِ، وَلَوْ  
 أَذَى إِلَى كَوْنِهِ قِصَاءً، أَوْ يَتَأَخَّرُ نَهَ يَقْضِي مَا فَاتَهُ؟ الظَّاهِرُ: أَنَّهُ يَبْدَأُ مِنْ  
 أَوَّلِهِ، وَلَوْ أَذَى إِلَى كَوْنِهِ قِصَاءً؛ حَذَرًا مِنْ تَنْكِيسِ الْأَذَانِ، مَعَ الثَّقَلِ.  
 تَقْرِيرُ شَيْخِنَا. (مَنْقُور)<sup>[٣]</sup>.

(٢) مِنْ إِجَابَةِ الْمُؤَدَّنِ وَاسْتَقْصَمَ حِينَ سَمَاعِهِ. قَالَ فِي «شَرْحِ امْتَهَى».  
 فَعَمِمَ مِنْهُ: أَنَّهُمَا يَقْضِيَانِ الْفَضْلَ الْإِجَابِيَّةَ، لَا أَلْمَازَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةَ؛ لِأَنَّ  
 انْقِضَاءَ يَكُونُ عَلَى صِفَةِ الْأَدَاءِ. (ح إِفْنَاعِ)<sup>[٤]</sup>.

(٣) قَوْلُهُ: (وَيَقْضِيَانِهِ) أَي: يَقْضِيَانِهِ بِلَفْظٍ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ؛ لِأَنَّهُ

[١] «إِرْشَادُ أَوَّلِي النُّهَى» (١/١٥٢).

[٢] «حَوْشِي الْإِفْنَاعِ» (١/١٦٥).

[٣] «الْفَوَاكِهُ الْعَدِيدَةُ» (١/١٨٧).

[٤] «حَوْشِي الْإِفْنَاعِ» (١/١٦٥).

(إِلَّا فِي الْخَيْلَةِ. فَيَقُولَانِ) أَي: الْمُؤَذِّنُ وَسَامِعُهُ، أَوِ الْمُقِيمُ وَسَامِعُهُ: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ<sup>(١)</sup>)؛ سَخَّرَ<sup>[١]</sup>؛ وَلَأَنَّ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، خِطَابٌ، فِعَادَتُهُ عَنَّتْ، بِلِ سَيْلُهُ الصَّاعَةُ، وَسَوَّالُ الْحَوْلِ وَ الْقُوَّةِ. وَمَعْنَاهُمَا: إِظْهَارُ الْعِزِّ. وَطَلَبُ الْمَعُونَةِ مِنْهُ فِي كُلِّ الْأُمُورِ، وَهِيَ حَقِيقَةُ الْعُبُودِيَّةِ.

(و) إِلَّا فِي (التَّوْبِ) وَهُوَ قَوْلُ: الصَّلَاةُ حَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ فِي أَذَانِ عَجْرٍ. فَيَقُولَانِ: (صَدَقْتَ وَبَرَرْتَ) بِكَسْرِ الرَّاءِ الْأُولَى<sup>(٢)</sup>.

الذي كان مضبوطاً منه بولا اسمانع، لا لفظ الحيعنة. وأنه إذا سمع البعض فقط، يتابع فيه ولا يقضي ما فاتة؛ بدليل قول الشارح: ما فاته من إجابة المؤذن حين سماعه. (م خ)<sup>[٢]</sup>.

(١) زاد الموفق: «العلي العظيم». قال في «المبدع»: «تتعت ذلك فوحدته في «المسند» من حديث أبي رافع<sup>[٣]</sup>. وذكر الحديث. (ح ع)<sup>[٤]</sup>.

(٢) قوله: (صَدَقْتَ وَبَرَرْتَ) أَي: صَدَقْتَ فِي دَعْوَاكَ إِلَى اطِيعَاةٍ، وَصَرْتَ بَارًّا. دَعَاءٌ لَهُ بِذَلِكَ، أَوْ بِالْقَسَمِ. الْأَصْلُ: بَرَّ عَمَلُكَ. (مصحح)<sup>[٥]</sup>.

[١] خير عمر بن الحصب الذي تقدم انقا.

[٢] «حاشية الحلوتى» (٢١٩/١).

[٣] لم أقف عليه في «المسند». وانظر: «زاد المعاد» (٣٩١/٢).

[٤] «حواشي الإقناع» (١٢٨/١).

[٥] «المصباح المتبر» ص (٢٨): (بر).

(و) **إِلَّا (فِي لَفْظِ الْإِقَامَةِ)** وهو قول المقيم: **قَدِ قَامَتِ الصَّلَاةُ**، فيقول هو وسامعُه: **(أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا)**؛ لما روى أبو داود<sup>[١]</sup> عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ: **أَنْ بَلَّالًا أَخَذَ فِي الْإِقَامَةِ، فَلَمَّا أَنْ قَالَ: قَدِ قَامَتِ الصَّلَاةُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا».** وقد في سائر الإقامة، كتحوي حديث عُمرَ في الأذن.

**(ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ)** إذا فرغ<sup>(١)</sup> **(وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ)** بفتح الدال، أي دَعْوَةُ الْأَدَابِ. **(الثَّامَّةُ)**؛ لَكَمَالِهَا وَعَظَمِ مَوْقِعِهَا، وسلامتها من نقص يتطرق إليها، ولأنها ذكرُ اللَّهِ يُدْعَى بها إلى طاعته.

**(وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ)** أي: التي ستقوم وتُفعل.

**(أَبَ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ):** مَرَلَّةٌ عِنْدَ الْمَلِكِ<sup>(٢)</sup>، وهي منزلة في احنة

(١) قوله: **(ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ)** يؤخذ منه: عدم كراهة إفراد الصلاة

عن السلام على النبي ﷺ، خلافا لبعض الشافعية، وصرح به المنقح

في وائل «التحرير» في الأصول. والله أعلم. (ع ٧) ١٠١.

(٢) قال الحافظ عماد الدين ابن كثير<sup>[٣]</sup>: **الْوَسِيلَةُ**: عَلَّمَ عَلَى أَعْلَى مَنْزِلَةٍ

فِي الْحَنَةِ، وهي منزلة رسول الله ﷺ وداره، وهي أقرب أمكنة الجنة

إلى العرش.

[١] أخرجه أبو داود (٥٢٨). وضعفه الألباني في «الإرواء» (٢٤١).

[٢] «حاشية عثمان» (١٤٦/١).

[٣] «تفسير ابن كثير» (١٠٣/٣).

(وَالْفَضِيلَةُ، وَابْعَثَهُ مَقَامًا مَحْمُودًا<sup>(١)</sup> الَّذِي وَعَدْتَهُ) وهو: الشَّفَاعَةُ الْعُظْمَى فِي مَوْقِفِ الْقِيَامَةِ؛ لِأَنَّهُ يَحْمَدُهُ فِيهِ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ. وَالْحِكْمَةُ فِي سُؤَالِ ذَلِكَ، مَعَ كَوْنِهِ مُحَقِّقُ الْوُقُوعِ بِوَعْدِ اللَّهِ تَعَالَى: إِظْهَارُ كَرَامَتِهِ، وَعِظْمُ مَنَزِلَتِهِ.

وَأَمَّا الْفَضِيلَةُ: فَهِيَ الرِّتَّةُ ارْتِدَاءً عَلَى سَائِرِ الْحَلَالِيقِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مَرَلَةً أُخْرَى، أَوْ تَفْسِيرًا لِمَوْسِلَةٍ. انْتَهَى. (ح ع ب)<sup>[١]</sup>. وَأَمَّا «الدَّرَجَةُ الْعَالِيَةُ الرَّفِيعَةُ» الْمُدْرَجُ فِيهَا بَعْدَ الْأَدَانِ، لَمْ أَرَهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ. ذَكَرَهُ الْفَتْوَحِيُّ فِي «مَخْتَصَرِ الْمَقَاصِدِ» لِلْسَّخَاوِيِّ.

(١) قَوْلُهُ: (وَابْعَثَهُ مَقَامًا مَحْمُودًا) قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ<sup>[٢]</sup>: الَّذِي وَقَعَ فِي «صَحِيحِ الْحَارِثِيِّ» وَأَكْثَرَ الْكُتُبِ بِالتَّنْكِيرِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأُمُورٍ. أَحَدُهَا: اتِّفَاقُ الرِّوَاةِ عَلَيْهِ. الثَّانِي: مَوْفِقَةُ الْقُرْآنِ. الثَّلَاثُ: لَفْظُ التَّنْكِيرِ قَدْ يَقْصِدُ بِهِ التَّعْظِيمَ.

قَالَ فِي «الْإِحْتِيَارَاتِ»<sup>[٣]</sup>: وَإِذَا أُقِيمَتُ لِمُصَلٍّ، وَهُوَ قَائِمٌ، يَسْتَحِبُّ أَنْ يَجْلِسَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَلَّى تَحِيَّةَ الْمَسْحَدِ، قَالَ ابْنُ مَنْصُورٍ: رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَحْرَجُ عَنِ الْمَغْرَبِ، فَحِينَ انْتَهَى إِلَى مَوْضِعِ الصَّفِّ، أَخَذَ الْمَرْدُّنَ فِي الْإِقَامَةِ، فَجَلَسَ.

[١] «حاشية عثمان» (١٤٧/١).

[٢] «بدائع الفوائد» (١٠٥/١).

[٣] «الاحتيارات» ص (٣٣).

وقد وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ مُنْكَرًا؛ تَأْذِيًا مَعَ الْقَرَنِ. فَقَوْلُهُ: «أَسَدِي وَعِدَّتُهُ» نُصِبَ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ، أَوْ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ. أَوْ رُفِعَ عَلَى أَنَّهُ خَبِرُ مُسْتَدًا مَحْذُوفٍ.

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ: حَدِيثُ ابْنِ عَمْرٍو مَرْفُوعًا: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ لِمُؤَذِّنٍ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا، ثُمَّ سِوَا اللَّهِ لِي الْوَسِيلَةَ، فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ هِيَ الْجَنَّةُ لَا يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ، فَمَنْ سَأَلَ اللَّهَ سَيِّ الْوَسِيلَةَ، حَسَّتْ عَلَيْهِ الشَّفَاعَةُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>[١]</sup>. وَحَدِيثُ الْبُخَارِيِّ، وَغَيْرُهُ<sup>[٢]</sup> عَنْ جَابِرٍ، مَرْفُوعًا: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الدَّاءَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَافْضِيئَهُ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتُهُ، حَسَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

(ثُمَّ يَدْعُو هُنَا) أَي: بَعْدَ الْأَذَانِ؛ حَدِيثُ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: «الدَّعَاءُ لَا يُرَدُّ بَيْنَ الْأَدْبِ وَالْإِقَامَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَغَيْرُهُ، وَحَسَنُهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>[٣]</sup>.

[١] أخرجه مسلم (٣٨٤).

[٢] أخرجه البخاري (٦١٤)، وأبو داود (٥٢٩)، والترمذي (٢٩١)، وابن ماجه (٧٢٢)، والنسائي (٦٧٩).

[٣] أخرجه أحمد (٢٣٤/١٩) (١٢٢٠٠)، والترمذي (٢٩٢) وصححه الألباني في «الإرواء» (٢٤٤).

(و) يدعو (عند إقامة<sup>(١)</sup>). فعَلَهُ أَحْمَدُ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ.  
وَيَقُولُ عِنْدَ أَذَانِ الْمَعْرَبِ: «اللَّهُمَّ هَذَا يَقَالُ لَيْلِكَ، وَإِدْبَارُ نَهَارِكَ،  
وَأَصْوَاتُ دُعَائِكَ، فَاعْفِرْ لِي»؛ لِلْخَيْرِ<sup>[١]</sup>.  
(وَيَحْرُمُ خُرُوجُهُ) أَي: خُرُوجُ مَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ صَلَاةٌ أَذَّنَ لَهَا مَعَ  
صِحَّتِهَا مِنْهُ إِذَنْ، (مِنْ مَسْجِدٍ بَعْدَهُ) أَي: الْأَذَانِ، فَسَهَا (بِلا عُدْرٍ، أَوْ  
نِيَّةِ رُجُوعٍ) إِلَى الْمَسْجِدِ: لِلْخَيْرِ<sup>[٢]</sup>. فَإِنْ كَانَ لِفَحْرِ قَبْلِ وَقْتِهِ، أَوْ  
لِعُدْرِ، أَوْ بِنِيَّةِ رُجُوعٍ قَبْلَ قَوْتِ الْجَمَاعَةِ: لَمْ يَحْرَمْ<sup>(٣)</sup>.  
وَلَا بَأْسَ بِأَذَانٍ عَلَى سَطْحِ بَيْتٍ قَرِيبٍ، فَإِنْ بَعُدَ: كُرْهٌ؛ لِأَنَّهُ  
يُقْصَدُ، فَيَعْتَرِ بِهٖ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْمَسْجِدَ، فَيَضِيعُ.

(١) قَالَ هِيَ «الْفُرُوعُ»<sup>[٣]</sup>: وَيَدْعُو عِنْدَ إِقَامَتِهِ، لَا بَعْدَهُ. وَعَنْهُ. أَنَّهُ فَعَلَهُ،  
وَرَفَعَ يَدَيْهِ. وَدَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ ظَاهِرَ الْأَوَّلِ: أَنَّهُ لَا يُجِيزُهُ فِيهَا. (خَطَهُ).  
(٢) «غَايَةُ»<sup>[٢]</sup>. وَيَنْجُجُهُ: مِثْلُهُ: لَوْ خَرَجَ بَعْدَهُ، لَكِنْ لِيُصَلِّيَ جَمَاعَةً  
بِمَسْجِدٍ آخَرَ، لَا سَيِّمًا مَعَ فَضْلِ إِمَامِهِ.

١] أخرجه أبو دود (٥٣٠)، والترمذي (٣٥٨٩) من حديث أم سلمة. وضعه الألباني  
في «ضعيف أبي دود» (٨٥).  
٢] يشير إلى حديث أبي هريرة أنه رأى رجلاً يحذر المسجد حارحاً بعد الأذان فقال: أما  
هذا فقد عصى أبا القاسم. أخرجه مسلم (٦٥٥). وانظر: «الأوسط» للطبراني  
(٣٨٥٤).

[٣] «الفروع» (٢٧/٢).

[٤] «غاية المسهل» (١٣٢/١).

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَقُومَ عِنْدَ الْأَحَدِ فِي الْأُذُنِ، بَلْ يَصْبِرُ قَلِيلًا؛ لِأَنَّ  
يَتَشَبَّهُ بِالشَّيْطَانِ.



## (باب : شروطُ الصَّلَاةِ)

(ما) أي: أثناء (تَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا) أي: الأثناء (صِحَّتُهَا) أي: الصلاة. وكذا: سائرُ العباداتِ ولعقود، تتَوَقَّفُ صِحَّتُهَا على شروطها، (إِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ<sup>(١)</sup>) يُعِزُّ بِهِ عَنْ تَحْصِيلِ شَرْطٍ.

## باب شروط الصلاة

الشرطُ في الاصطلاح هو: ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجودٌ ولا عدمٌ لذاته. فخرج بالقيد الأول: لمانع؛ فإنه لا يلزم من عدمه شيء. وبالتالي: لسبب؛ فإنه يلزم من وجوده الوجود. وبالتالي: اقترانُ الشرط بالسبب، كوجود الحول الذي هو شرط لوجوب الركاة، مع النصاب الذي هو سبب للوجوب. أو بالمانع، كالذي عني القول بأنه مانع لوجوبها، وإن لزم الوجود في الأول، والعدم في الثاني، لكن لوجود السبب والمانع، لا لذات الشرط. انتهى. (رملي)<sup>[١]</sup>.

وقال في «الحاوي»<sup>٢</sup>: وجميعها شروطٌ للأداء مع القدرة، دون الوجوب، إلا الوقت، فإنَّ دحوْلَه شرطٌ للوجوب والأداء جميعًا، إلا ما استثنى من الجميع.

(١) قوله: (إِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ) أي: فيسقط بعضُ الشرع عند العذر، وأما

[١] «نهاية المحتاج» (٣/٢).

[٢] انظر: «الإنصاف» (١٢٤/٣).

والشروط: جمع شرط، كفلس وفلوس. والشرائط: جمع شريطة، كفرائض وفريضة. والأشراط: جمع شرط، كأقمار وقمر. وهو لغة: العلامة.

وعرفاً: ما لا يوجد المشروط مع غدومه، ولا يلزم أن يوجد عند وجوده.

(وليس شرط أصلاً (منها) أي: من الصلاة، بخلاف أركانها، (بل تجب) شروط الصلاة (لها قبلها) فتسبقها وتسمر فيها وجوباً إلى انقضاءها، بخلاف الأركان. قال (المتق): إلا النية فتكفي مقارنتها للتحرمة، وهو الأفضل.

(وهي) أي: شروط الصلاة، تسعة:

(إسلام، وعقل، وتميز<sup>(١)</sup>) وهذه شروط لكل عبادة، غير الحج فيصبح ممن لم يُتميز، ويأتي.

(و) الرابع: (طهارة)؛ لحديث: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور».

البعض الآخر، كالنية، والعقل، والإسلام، والتميز، ودخول الوقت، فإنها لا تسقط بحال.

(١) وقد أسقط في «المقنع» هذه الثلاثة؛ نظراً إلى أنها شروط في النية، فهي شروط في لشرط، لا شروط ابتدائية. (م ح) <sup>[١]</sup>.

رواه مسلم<sup>(١)</sup>، وتقدّم الكلام عليها.

(و) **الخامس**: **(دُخُولُ وَقْتِ)** <sup>(١)</sup> صلاة مؤقّنة<sup>(٢)</sup>، وهذا المقصود هنا. وعُبر عنه بعضهم بالمواقيت. قال تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ السَّنَةِ﴾ [الإسراء: ٧٨]. قال ابن عباس: ذُلُوكُهَا إِذَا فَاءُ الْفَيْءِ. وقد عمر: الصَّلَاةُ بِهَا وَقْتُ شَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَهَا لَا تَصَحُّ إِلَّا بِهِ. وهو حديث جبريل<sup>(٣)</sup> حين أَمَّ النَّبِيُّ ﷺ بالصلوات الخمس، ثم قال: يَا مُحَمَّدُ هَذَا وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ<sup>(٤)</sup>. والوقت أيضاً: سبب وجوب الصَّلَاةِ؛ لَأَنَّهَا تُصَافُّ إِلَيْهِ، وَتَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِهِ. وَشَرَطُ لِلْوُجُوبِ كَالْأَدَاءِ<sup>(٥)</sup>، وَغَيْرُهُ مِنَ الشُّرُوطِ شَرَطٌ لِلْأَدَاءِ فَقَطْ.

- (١) احتراز بذلك عن الفعل المطلق وعن المقضية. وقد يقدر إن دخول الوقت هي المقضية موجود في الجملة. «م خ». (حظه)<sup>٣</sup>.
- (٢) قوله: **(مؤقّنة)** احتراز عن السافلة، ولمقضية. (تفري).
- (٣) قوله: **(وهو حديث جبريل)** لو قال: وهو ما في حديث حيراثيل، لكان أولى.
- (٤) قوله في الوقت: **(وشرط للوجوب، كالأداء)** أي: وشرط للأداء؛ إذ سبب وجوب الأداء الخطأ.

[١] أخرجه مسلم (٢٢٤) من حديث ابن عمر. وتقدم تحريجه (ص ٣٢٨).  
 [٢] أخرجه أحمد (٢٠٢/٥) (٣٠٨١)، وأبو داود (٣٩٣)، وترمذي (١٤٩) من حديث ابن عباس. وصححه الألباني في «صحيح أبي داود» (٤١٧).  
 [٣] انطليق من زيادات (ب).

(وهو) أي: الوقت (لظهور) وهو لغة: الوقت بعد الزوال. وشرعاً: صلاة هذا الوقت. مُشتَقٌّ من الظُّهور؛ لأنَّ فعلها يكون ظاهراً وسطاً النهار.

وتُسَمَّى أيضاً: الهَجِير؛ لِفعلِها وقتَ الهَجَرَةِ. (وهي الأولى<sup>(١)</sup>)؛ لبَدَاةِ جَبْرِيلَ بها ممَّا صَلَّى بالنبي ﷺ. وفيه إشارة إلى أنَّ هذا الدين ظَهَرَ أمرُه وسَطَعَ نورُه. وَحَتَمَ بالفجر؛ لأنَّه وقتُ ظُهورٍ فيه صَعْفٌ<sup>(٢)</sup>.

قال في «الإنصاف»<sup>[١]</sup>: واعلم أنَّ اصلاةً إنَّما تحُتُّ بدخول الوقت بالاتِّفاق. فإذا دخل، وجبت، وإذا وجبت، وجبت شروطها المتقدِّمة عليها، كابطِّهارة ونحوها.

(١) قال الشيخ تقي الدين<sup>[٢]</sup>: ومن أصحابنا من بدأ في الأوقات بالفجر، كابن أبي موسى، وأبي الحِصَاب. قال: وهذا أجود؛ لأنَّ الصلاة الوسطى هي العصر، وإنَّما تكون الوسطى إذا كانت المجرُّ الأولى. (خطه).

(٢) إشارة إلى أنَّ هذا الدين يَضَعُفٌ في آخر الأمر. (ح)<sup>[٣]</sup>. وقال لشيخ تقي الدين<sup>[٤]</sup> في الكلام على حديث اسرور: اللين

[١] «الإنصاف» (١٢٤/٣).

[٢] «الفتاوى الكبرى» (٣١٩/٥).

[٣] «إرشاد أولي النهى» (١٥٦/١).

[٤] «مجموع الفتاوى» (٤٧٠/٥).

(من الزَّوال<sup>(١)</sup>)، وهو ابتداءُ طُولِ الظِّلِّ بعدَ تَناهِى قِصْرِهِ<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ الظِّلَّ يكونُ طَوِيلًا عِنْدَ ابْتِدَاءِ صُلُوعِ الشَّمْسِ، وَكُنْما صَبَعَتْ قِصْرَ إلى أَنْ تَنْتَهِيَ، فإذا أَحْدَثَتْ فِي الزَّوَالِ مُعْرِبَةً، طَالَ؛ لِمَحَاذَةِ الْمَتَّصِبِ قُرْصَهَا. فهذا أَوَّلُ وَقْتِ الظُّهْرِ.

وَيَقْصُرُ الظِّلُّ فِي الصَّبِيفِ؛ لَارْتِفَاعِهَا إِلَى الْحَوْ، وَيَطُولُ فِي الشِّتَاءِ. (لَكِنْ لَا يَقْصُرُ) الظِّلُّ (فِي بَعْضِ بِلَادِ خُرَاسَانَ؛ لَسِيرِ الشَّمْسِ نَاحِيَةً عَنْهَا) فَصَيِّفُهَا كَشِتَاءِ غَيْرِهَا.

والنَّهَارُ هِيَ كَلَامُ الشَّارِعِ إِذَا أَطْلَقَ؛ فَالنَّهَارُ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ.. ثُمَّ ذَكَرَ دَيْلَ ذَلِكَ مِنَ الْفَرَاقِ وَلِسَةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ﴾ الْآيَةُ. وَحَدِيثُ: «يَقُومُ اللَّيْلُ، وَيَصُومُ النَّهَارُ»<sup>[١]</sup>. وَلِهَذَا قَالَ أَعْلَمَاءُ، كَالْإِمَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ: إِنَّ صَلَاةَ الْعَجْرِ مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ. وَأَمَّا إِذَا قَالَ الشَّارِعُ: صَبَفُ النَّهَارِ. فَإِنَّمَا يَعْنِي بِهِ: النَّهَارَ الْمُسْتَدِيَّ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ. انْتَهَى.

(١) قَوْلُهُ. (مِنْ الزَّوَالِ) خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْدُوفٌ، تَقْدِيرُهُ. وَمُدَّوْهُ مِنْ الزَّوَالِ. (م خ)<sup>[٢]</sup>.

(٢) تَعْرِيفٌ بِالْعِلَامَةِ، وَإِلَّا فَهُوَ مَيْلُ الشَّمْسِ عَنْ كَبِدِ السَّمَاءِ. (ع ن)<sup>[٣]</sup>

[١] يَشِيرُ إِلَى قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «سَاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ وَالْمَسْكِينِ كَمَحَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» أَوْ كَمَا هِيَ بِصَوْمِ النَّهَارِ وَيَقُومُ اللَّيْلِ» أَخْرَجَهُ الْحَدَّثِيُّ (٥٣٥٣، ٦٠٠٦)، وَمُسْلِمٌ (٢٩٨٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

[٢] «حاشية الحلوتى» (٢٢٤/١).

[٣] «حاشية عثمان» (١٤٩/١).

فَيَعْتَبِرُ الْوَقْتُ بِالزَّوَالِ؛ وَهُوَ مِثْلُهَا لِلْغُرُوبِ.  
**(وَيَخْتَلِفُ)** ظُلُّ الزَّوَالِ **(بِالشَّهْرِ وَالْبَلَدِ)**، فَيَقْصُرُ فِي الصَّيْفِ،  
 وَكَثْمًا قَرُبَ مِنَ الْبِلَادِ مِنْ وَسْطِ الْفَلَكَ<sup>(١)</sup>، وَيَطُولُ فِي ضِدِّ ذَلِكَ.  
**(فَأَقْلُهُ)** أَي: أَقَلُّ ظُلِّ آدَمِي تَزُولُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ **(بِإَقْلِيمِ الشَّامِ**  
**وَالْعِرَاقِ: قَدَمٌ وَثُلُثٌ)** قَدَمٌ بَقَدَمِ ذَلِكَ الْآدَمِيِّ **(فِي نِصْفِ حَزِيرَانَ)**  
 وَسَاعُ عَشْرِهِ: أَطْوَلُ أَيَّامِ السَّنَةِ.  
**(وَيَتَزَايِدُ)** بِقَصْرِ النَّهَارِ **(إِلَى عَشْرَةٍ)** أَقْدَامِ **(وَسُدُسِ)** قَدَمٍ **(فِي**  
**نِصْفِ كَانُونِ الْأَوَّلِ)** وَسَاعُ عَشْرِهِ: أَقْصَرُ أَيَّامِ السَّنَةِ.  
**(وَيَكُونُ)** الظُّلُّ **(أَقْلٌ)** قَصْرًا، **(وَأَكْثَرُ)** طَوَلًا **(فِي غَيْرِ ذَلِكَ)**  
 الْمَسْمُومِ مِنَ الشُّهُورِ وَالْبِلَدَانِ.  
**(وَطَوَّلُ كُلِّ إِنْسَانٍ بِقَدَمِهِ)** نَفْسِهِ: **(سِتَّةُ)** أَقْدَامٍ **(وِثُلَتَانِ تَقْرِيبًا)**  
 فَقَدْ يَزِيدُ أَوْ يَنْقُصُ يَسِيرًا.  
 وَيَمْتَنِدُ وَفْتُهَا مِنَ الزَّوَالِ **(حَتَّى يَتَسَاوَى مُتَنَصِّبٌ وَفَيْئُهُ<sup>(٢)</sup>)** أَي:

(١) أَي: فَيَقْصُرُ فِيهِ أَيْضًا<sup>[١]</sup>.

(٢) قَوْلُهُ: **(وَفَيْئُهُ)** أَي: مِنْ فَاءٍ، إِذَا رَخَعَ؛ لِأَنَّهُ ذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ<sup>[٢]</sup>.

«وَفَيْئُهُ» الْوَاوُ لِلْمَعْيَةِ، قَالَه تَاجُ الدِّينِ. (م خ)<sup>[٣]</sup>.

[١] انْتَعَلِقَ لِمَسْ فِي (أ)

[٢] أَي: الظُّلُّ بَعْدَ الزَّوَالِ.

[٣] «حَاشِيَةُ الْحُلُوتِيِّ» (١/٢٢٥).

ظِلُّهُ. (سَوَى ظِلِّ الزَّوَالِ<sup>(١)</sup>) فَإِذَا ضَبَطْتَ الظِّلَّ الَّذِي زَالَ عَلَيْهِ الشَّمْسُ، وَبَغَتْ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ قَدَرُ الشَّاحِصِ: فَقَدْ انْتَهَى وَقْتُ الظُّهْرِ. وَتَجِبُ الْمَرِيضَةُ عَلَى الْمَكْلُفِ بِأَوَّلِ وَقْتِهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء ٧٨]. وَلَا يَحُورُ تَأْخِيرُهَا إِلَّا مَعَ الْعَزَمِ عَلَى فِعْلِهَا فِيهِ.

(وَالْأَفْضَلُ تَعْمِيلُهَا) أَي: الظُّهْرِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي بَرَزَةَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُ الْهَجِيرَ، الَّتِي تَدْعُونَهَا الْأُولَى، حِينَ تَدْخُلُ الشَّمْسُ<sup>[١]</sup>.

وَقَالَ جَابِرٌ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّيُ الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ<sup>[٢]</sup>. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا.

(إِلَّا مَعَ حَرٍّ، مُطْلَقًا<sup>(٢)</sup>) سِوَاءِ كَانَ الْبَلَدُ حَارًّا أَوْ لَا، صَلَّى فِي

(١) قَوْلُهُ: (حَتَّى يَسَاوِيَ.. إلخ) غَايَةُ لِمَحْذُوفٍ، دَلَّتْ عَلَيْهِ الْقِرْئَةُ، أَي: وَاسْتَمْرَارُهُ، أَوْ: وَيَسْتَمِرُّ، حَتَّى يَسَاوِيَ.. إلخ. وَالْمَحْوُوحُ إِلَى هَذَا التَّكْلُفِ مَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ هَشِيمٍ فِي مَتْنِ «الْمَغْنِيِّ»: مِنْ أَنَّ «حَتَّى» لَا تَقَعُ بَعْدَ «مِنْ» الَّتِي لَا بُدَّاءَ لَهَا. قَالَ: لِضَعْفِهَا فِي لُغَايَةِ، بِخِلَافِ «إِلَى». (م خ)<sup>[٣]</sup>.

(٢) قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: سِوَاءِ صَلَّى فِي حِمَاةٍ، أَوْ صَلَّى وَحْدَهُ. وَمَحَلُّ

[١] أخرجه البخاري (٥٤٧)، ومسلم (٦٤٧).

[٢] أخرجه البخاري (٥٦٠)، ومسلم (٦٤٦).

[٣] «حاشية الحلوتى» (٢٢٥/١).

جماعةٍ أو مُنفردًا، في المسجد أو بيته؛ لعموم حديث: «إذا استندَ الحرُّ، فأتردوا بالظهر؛ فإنَّ شدَّةَ الحرِّ من فيجح جهنَّم». متفق عليه<sup>[١]</sup>.

ذلك إذا كان معدورًا بترك الجماعة، أو ممن لا تجب عليه، كالسوء والعبيد، فالأفضل في حقِّ لجميع التأخير، كما يُعلم صريحًا من «جمع الحوامع» للفقهي لابن عبد الهادي. فلو كان ممن تجب عليه الجماعة، ولا عذر له بتركها، وكان بحيثُ إنَّ صلى في الجماعة<sup>[٢]</sup>، صلى أوَّلَ الوقت، وإنَّ صلى وحده، صلى في آخر الوقت، ففي هذه الصورة لا يؤخَّر، بل يصلي مع الجماعة؛ إذ لا يُتركُ واحبُّ لأحدٍ مسنونٍ. وهذه فائدة نفيسة، قد بُغضُ عنها. واللَّه أعلم. (عثمان)<sup>[٣]</sup>.

قال ابن رجب في «شرح البخاري»<sup>[٤]</sup>: اختلف في المعنى الذي لأجبه أمرٌ بالإيراد، فمنهم من قال: هو حصولُ الخشوع فيها، فلا فرق بين من يصلي وحده أو في جماعة. ومنهم من قال: هو خشيةُ المشقة على من تُعَدُّ من المسحود بمشيئه في الحرِّ، فيختصُّ بالصلاة في مساحد لجماعة التي تُقصدُ من الأمكة المتباعدة. ومنهم من قال: هو وقتُ تنفُّس جهنَّم، فلا فرق بين من يصلي وحده، أو في جماعة.

[١] أخرجه البخاري (٥٣٣)، ومسلم (٦١٥) من حديث أبي هريرة.

[٢] سقطت: «إنَّ صلى في الجماعة» من الأصل، (أ) ولا بد منها في اسياق

[٣] انظر: «حاشية عثمان» (١/١٥٠).

[٤] «فتح الباري» (٣/٦٧).



وفتحها: عليائها، وتشار لهاها ووهجها. فتؤخر مع حر (حتى ينكسر) الحر<sup>(١)</sup>؛ للخبر.

(و) إلا مع (غيم لفصل جماعة<sup>(٢)</sup>)؛ لما روى سعيد، عن إبراهيم، قال: كانوا يؤخرون الظهر، ويعجلون العصر في اليوم المتعيم. فتؤخر فيه (لقرب وقت العصر)؛ طلباً للسهولة؛ لأنه يحاف فيه أعوارض، من مطر وريح، فيشق الخروج بتكرره، فاستجبت تأخير الأولى؛ ليقرب وقت الثانية فيخرج لهما خروجا واحداً.

(فيسن) التأخير في الموضعين؛ لما تقدم. (غير جمعة فيهما) أي: في الحر والغيم، فسن تقديمها مطلقاً؛ لحديث سهل بن سعيد. ما كنا نقبل ولا نتعدى إلا بعد الجمعة. وقول سلمة بن الأكوع: كنا نجتمع مع النبي ﷺ، ثم نرجع فنتبع القيء. منفق عليهما<sup>(٣)</sup>. (وتأخيرها) أي: الظهر (لمن لا عليه جمعة)، كعب، (أو) لمن

- (١) وقال ابن الراغوني: حتى يكسر الفيء، ذراعاً ونحو ذلك. وفي «التحصيل»: إلى رجوع لفضل الذي يمشي فيه الساعي إلى الجماعة<sup>[٢]</sup>.
- (٢) وعنه: لا يؤخر مع الغيم. وهو ظاهر كلام الخرقى، وجماعة، وإيه ميل الموفق والشارح. (خطه).

[١] الأول: أخرجه سحاري (٩٣٩)، ومسلم (٨٥٩). وشي. أخرجه السحاري

(٤١٦٨)، ومسلم (٨٦٠).

[٢] انظر: «الإصناف» (١٣٧/١).

(يُرمي الجمرات حتى يُفعلًا) أي: تُصَلَّى الحُجْمَةُ، وَيُرمي الحِمْرَابِ:  
(أَفْضَلُ) مِنْ فِعْلِهَا قَبْلَهُمَا، لَمَّا يَأْتِي فِي «الْحَمْعَةِ» وَ«الْحَجِّ».  
(وَيْلِيهِ) أَي: وَقْتُ الظَّهِيرِ: الْوَقْتُ (الْمُخْتَارُ لِلْعَصْرِ)، فَلَا قَصْرَ،  
وَلَا اسْتِزَاكَ يَنْتَهُمَا<sup>(١)</sup>.

(وهي) أَي: الْعَصْرُ: الصَّلَاةُ (الْوَسْطَى)<sup>(٢)</sup>؛ .....

(١) وَقَبْلُ: لَا يَدْخُلُ وَقْتُ الْعَصْرِ إِلَّا بِزِيَادَةِ يَسْرَةٍ عَنْ حُرُوحِ وَقْتُ الظَّهِيرِ.  
وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْخَرْقِيِّ. قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»<sup>[١]</sup>.

قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»<sup>[٢]</sup>: وَعَلَيْهِ: آخِرُهُ أَوَّلُ وَقْتُ الْعَصْرِ، فَيَسْتَمُرُّ وَقْتُ  
مَشْرُوكٌ، قَدَرُ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ. (خَطَهُ).

(٢) قَوْلُهُ: (وَهِيَ الْوَسْطَى) أَي: الْعَصْرُ، هِيَ الصَّلَاةُ الْوَسْطَى. قَالَ فِي  
«الْمَبْدَعِ»: الْوَسْطَى، مُؤَنَّثُ الْأَوْسَطِ، وَهُوَ: لَوْسَطُ الْحَيَاةِ، وَهِيَ  
صِفَةُ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ مِنْ أَوْسَطِ قَوْمِهِ، أَي: مِنْ خِيَارِهِمْ. وَلَيْسَتْ  
بِمَعْنَى: مُتَوَسِّطَةٌ؛ لَكُنْ الظَّهِيرُ هِيَ الْأَوَّلَى، بِنِهَايَةِ الْفَصْلِ. وَقَالَ  
ابْنُ قُتَيْبَةَ: وَحْدَهُ كَوْنُهَا الْوَسْطَى، عَلَى الْقَوْلِ أَنَّ الظَّهِيرَ الْأَوَّلَى: أَنَّهَا  
بِثَلَاثِينَ؛ إِحْدَاهُمَا: أَوَّلُ صَلَاةِ النَّهَارِ، وَالْأُخْرَى: أَوَّلُ صَلَاةِ  
الْبَلَدِ، وَهِيَ الْمَغْرِبُ. (ح م ص)<sup>[٣]</sup>.

قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: وَمَنْ جَعَلَ الْفَجْرَ الْأَوَّلَى، فَالْعَصْرُ، عَلَى قَوْلِهِ الْوَسْطَى

[١] «الْإِنْصَافُ» (١٤٢/٣).

[٢] «الْفُرُوعُ» (٤٢٦/١).

[٣] «إِرشاد أولي النهى» (١٥٧/١).

للخبير<sup>١١</sup> ، يلا خلاف عند الإمام والأصحاب فيما علَّمهُ. ذكره في «الإنصاف». فهي بمعنى: الفضلى، أو المتوسطة بين صلاة نهارية وصلاة ليلية، أو بين رباعيتين<sup>(١)</sup>.

ويمتد الوقت المحتار للعصر (حتى يصير ظل كل شيء مثله، سوى ظل الزوال) أي: ظل الشاحص الذي رآت الشمس عليه، إن كان<sup>(٢)</sup>، لأن جبريل صلاها بالنبي ﷺ في اليوم الثاني، حين صار

ظاهر؛ لأن صلاتين قبلها، وصلاتين بعدها، فهي بين الأربع. انتهى. قال في «الإنصاف»<sup>١٠</sup> وذكر الحافظ أن حمر في «شرح البحاري» في تفسير «سورة البقرة» فيها عشرين قولاً. (م خ)<sup>[٢]</sup>.

(١) قوله: (أو بين رباعيتين) فيه بطر؛ إذ المعرث بعده، وليست رباعية. (تقرير).

(٢) وعنه: إلى صفرار الشمس، احتاره الموقف، والمحد، وجمع، وصححها في «الشرح»، وابن تميم، وجره بها في «الوجيز». قال في «الفروع»<sup>١٣</sup>: وهي أظهر. لما روى مسلم<sup>١٤</sup> مرفوعاً: «وقت العصر ما سم تصفر الشمس»<sup>[٥]</sup>.

[١] أخرجه البخاري (٦٣٩٦)، ومسلم (٢٠٥/٦٢٧) من حديث علي.

[٢] «حاشية الحلوني» (٢٢٦/١).

[٣] «الفروع» (٤٢٨/١) وانظر: «الإنصاف» (١٤٢/٣).

[٤] أخرجه مسلم (٦١٣) من حديث عبد الله بن عمرو.

[٥] هي (أ) بعد هذا التعليق بعقب آخر مثله وبه «وعنه». وقب حثار إلى اصمرار اشمس، اختاره اششاحا وجمع. إقناع.

ظُلَّ كُلُّ شَيْءٍ مِثْلَيْهِ، وَقَالَ: «الْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَدَيْنَ»<sup>[١]</sup>.  
**(ثُمَّ هُوَ) أَيِ: الْوَقْتُ بَعْدَ أَنْ يَصِيرَ طُلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَيْهِ سِوَى طُلِّ**  
**الزَّوَالِ: (وَقْتُ ضَرُورَةٍ إِلَى الْغُرُوبِ) مَصْدَرُ غَرَبَتِ الشَّمْسُ، يَفْتَحُ**  
**الرَّاءِ وَضَمُّهَا. فَتَكُونُ الصَّلَاةُ فِيهِ أَدَاءً؛ لِحَدِيثٍ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ**  
**رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَقَدْ دَرَكَهَا».** متفقٌ عليه<sup>[٢]</sup>. ولا فرقَ  
 بَيْنَ سَاعِدُورٍ وَغَيْرِهِ، إِلَّا فِي الْإِثْمِ وَعَدَمِهِ. فَيَحْرُمُ التَّأْخِيرُ إِلَيْهِ بِلَا عُذْرٍ.  
**(وَتَعْجِيلُهَا) أَيِ: الْعَصْرِ (مُطْلَقًا) أَيِ: مَعَ حَرٍّ وَعَيْمٍ، وَغَيْرِهِمَا:**  
**(أَفْضَلُ)؛ لِلْإِخْتَارِ<sup>[٣]</sup>.**

**(وَيَلِيهِ) أَيِ: وَقْتُ الضَّرُورَةِ لِلْعَصْرِ: الْوَقْتُ (لِلْمَغْرِبِ)<sup>(١)</sup>،**

(١) وَلَهَا وَقْتَانِ: وَقْتُ احْتِيَارٍ، وَهُوَ إِلَى ظَهْرِ السَّحُومِ<sup>[٤]</sup>، وَوَقْتُ كَرَاهَةٍ،  
 وَهُوَ مَا بَعْدَهُ، إِلَى آخِرِ وَقْتِهَا. قَالَ فِي «الْإِقْنَاعِ»<sup>[٥]</sup> سَمْعَانَهُ.  
**(فَائِدَةٌ):** الْمَعْرُوثُ لَيْسَ لَهَا وَقْتُ ضَرُورَةٍ، وَإِنَّمَا بِنِهَا وَقْتُ فَصِيَّةٍ،  
 وَوَقْتُ جَوَازٍ. وَقَدْ نَحْمُ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِهِ، وَكَذَلِكَ الصَّهْرُ وَالْعَجْرُ.  
**(ح م ص)<sup>[٦]</sup>**

[١] أخرجه مسلم (٦١٤).

[٢] أخرجه البخاري (٥٧٩)، ومسلم (٦٠٨) من حديث أبي هريرة.

[٣] منها ما أخرجه البخاري (٥٤١، ٥٤٧)، ومسلم (٦٤٧) من حديث أبي هريرة.  
 وأخرجه البخاري (٥٤٨)، ومسلم (٦٢١) من حديث أسد. وأخرجه البخاري  
 (٥٤٩)، ومسلم (٦٢٣) من حديث أبي أمامة.

[٤] في الأصل، (أ): «الحجم». والنصوب من «الإقناع».

[٥] «الإقناع» (١/١٢٧).

[٦] «إرشاد أولي النهى» (١/١٥٩).

وَأَصْلُهُ: وَقْتُ الْغُرُوبِ، أَوْ مَكَائِهِ، أَوْ هُوَ نَفْسُهُ، ثُمَّ صَارَ اسْمًا لَصَلَاةٍ ذَلِكَ الْوَقْتِ، كَنَظَائِرِهِ.

(وهي) أي: المغرب: (وَتَرَى النَّهَارَ<sup>(١)</sup>)؛ سَخِرَ<sup>(٢)</sup>؛ لِقُرْبِهَا مِنْهُ وَاتِّصَالِهَا بِهِ.

وَيَمْتَدُّ وَقْتُهَا (حَتَّى يَغِيبَ الشَّفَقُ الْأَحْمَرُ<sup>(٣)</sup>)؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمرَ مَرْفُوعًا: «وَقْتُ الْمَغْرَبِ مَا لَمْ يَغِيبِ الشَّفَقُ». رَوَاهُ مُسْنَمُ<sup>(٤)</sup>.  
وَلِحَدِيثِ ابْنِ عُمرَ مَرْفُوعًا أَيْضًا: «الشَّفَقُ: الْحُمْرَةُ، فَإِذَا غَابَ الشَّفَقُ، وَجَبَّتِ الْعِشَاءُ». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ<sup>(٥)</sup>.

(وَالْأَفْضَلُ تَعْجِيلُهَا) أي: المغرب؛ لِحَدِيثِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ: كُنَّا

(١) ليس المراد الوقت المشهور، بل إنها ثلاث ركعات، وقيل لها: وتر النهار؛ لقربها منه. (ح)<sup>(٤)</sup>.

(٢) وعنه: الأيض.. إلى أن قال<sup>(٥)</sup>: لا يقدر طهر وستر عورة، وأذان وإقامة، خلافاً لمالك والشافعي. (خطه).

[١] أخرجه أحمد (٤٥٦/٨) (٤٨٤٧) من حديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «صلاة المغرب وتر النهار...».

[٢] أخرجه مسنم (٦١٢) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، لا من حديث ابن عمر. وتقدم (ص ٥٩١).

[٣] أخرجه الدارقطني (٢٦٩/١). وضعفه الألباني في «الضعيفة» (٣٧٥٩).

[٤] «إرشاد أولي النهى» (١٥٨/١).

[٥] مراده: صاحب «العروة».

نُصَلِّيَ الْمَغْرِبَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وَإِنَّهُ لَيُبْصِرُ مَوَاقِعَ نَبِيهِ،  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>[١]</sup>، وَفَعَلَ جَبْرِيلُ لَهَا فِي الْيَوْمَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ دَيْلٌ  
لِتَأْكِيدِ اسْتِحْبَابِ تَعْجِيلِهَا.

(إِلَّا لَيْلَةً جَمْعُ) أَي: مُزْدَلِفَةٌ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ فِيهَا،  
وَهِيَ لَيْلَةُ يَوْمِ النَّحْرِ، فَيُسَرُّ تَأْخِيرُهَا (لِلْمَحْرَمِ) يُبَاحُ لَهُ الْحَجُّ (قَصْدُهَا)  
أَي: مُزْدَلِفَةٌ. قَالَ فِي «الْمَرْوَعِ»: إِحْمَاةً (إِنْ لَمْ يُوَافِهَا) أَي: مُزْدَلِفَةٌ  
(وَقْتُ الْغُرُوبِ)<sup>(٢)</sup> فَيُصَلِّيَ الْمَغْرِبَ فِي وَقْتِهَا، وَلَا يُؤَخَّرُهَا.

(و) إِلَّا (فِي غَيْمٍ لَمُصَلٍّ جَمَاعَةً) فَيُسَرُّ تَأْخِيرُهَا لِقُرْبِ وَقْتِ  
الْعِشَاءِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الظُّهْرِ. (و) إِلَّا (فِي جَمْعٍ، إِنْ كَانَ) جَمْعُ  
التَّأْخِيرِ (أَرْقَقَ)، لَمَنْ يُبَاحُ لَهُ.  
وَلَا يُكْرَهُ تَسْمِيَةُ الْمَغْرِبِ بِالْعِشَاءِ.

(وَيَلِيهِ) أَي: وَقْتُ الْمَغْرِبِ: الْوَقْتُ (الْمُخْتَارُ لِلْعِشَاءِ) وَهُوَ: أَوَّلُ

(١) قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يُوَافِهَا وَقْتُ الْغُرُوبِ) قَالَ فِي «الْمَرْوَعِ»<sup>[٢]</sup>: كَلَامُهُمْ  
يَقْتَضِي: لَوْ دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ قَبْلَ الْغُرُوبِ، وَحَصَلَ بِالْمُزْدَلِفَةِ وَقْتُ  
الْغُرُوبِ، لَمْ يُؤَخَّرْهَا، وَيُصَيِّهَا فِي وَقْتِهَا. وَذَكَرَهُ فِي «الْخِلَافِ» عَنْ  
الْحَنْفِيَّةِ فِي فَرْضِ الْوَقْتِ: هَلْ هُوَ الْحُمَةُ أَوْ الظُّهْرُ؟ وَكَلَامُهُ يَقْتَضِي  
الْمُوَافَقَةَ، وَهُوَ وَاضِحٌ.

[١] أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٥٩)، وَمُسْلِمٌ (٦٣٧).

[٢] «الْمَرْوَعِ» (٤٣١/١).

الظَّلَامِ. وعُرفاً: صَلَاةُ هَذَا وَقْتٍ. ويُقالُ لها: عَتَاءُ الْآخِرَةِ.  
وَيَمْتَدُّ وَقْتُهَا الْمُخْتَارُ **(إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ<sup>(١)</sup>)**؛ لِأَنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
صَلَّاهَا بِالنَّبِيِّ ﷺ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، وَفِي الْيَوْمِ الثَّانِي  
حِينَ كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ. ثُمَّ قَالَ: «الْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ». رَوَاهُ  
مُسْلِمٌ<sup>[١]</sup>. وَعَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنَّا يُصَلُّونَ الْعَتَمَةَ فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَغِيثَ  
الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>[٢]</sup>.

**(وَصَلَاتُهَا)** أَي: الْعِشَاءُ، **(آخِرُ الثُّلُثِ)** الْأَوَّلِ مِنَ اللَّيْلِ: **(أَفْضَلُ)**؛  
لِحَبْرِ عَائِشَةَ، وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ أَنْ  
يُؤَخَّرُوا الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، أَوْ نَصْفِهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>[٣]</sup>،  
وَصَحَّحَهُ. **(مَا لَمْ تُؤَخَّرِ الْمَغْرِبُ)** حَيْثُ حَازَ تَأْخِيرُهَا لِتَحْوِ جَمْعٍ،

(١) وعنه: إِلَى نَصْفِهِ، أَخْبَارُهُ لِمَوْقُوتٍ، وَلِمَجْدُودٍ، وَجَمْعُ مِهْمٍ: اقْصَايَ،  
وَابْنُ عَقِيلٍ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»<sup>[٤]</sup>: وَهِيَ أَظْهَرُ.  
قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»<sup>[٥]</sup>: النَّهَارُ: ضِيَاءُ مَا بَيْنَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى غُرُوبِ  
الشَّمْسِ، أَوْ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى غُرُوبِهَا.. قَالَ: وَاللَّيْلُ: مِنْ غُرُوبِ  
الشَّمْسِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ، أَوْ الشَّمْسِ.

[١] تقدم تخريجه (ص ٥٩٢).

[٢] أخرجه البخاري (٥٦٩).

[٣] أخرجه الترمذي (١٦٧) من حديث أبي هريرة. وصححه الألباني.

[٤] «الفرع» (٤٣٢/١) وانظر: «الإنصاف» (١٥٨/٣).

[٥] «القاموس المحيط» (٤٨/٤)، (١٥٠/٣).

فَتَقَدَّمَ الْعِشَاءَ.

(وَيُكْرَهُ) التَّأْخِيرُ (إِنْ شَقَّ، وَلَوْ عَلَى بَعْضِهِمْ) أَي: الْمَصْنُوعِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ بِأَمْرٍ بِالتَّخْفِيفِ<sup>(١)</sup>؛ رَفَقًا بِالْمَأْمُومِينَ.

(و) يُكْرَهُ (النَّوْمُ قَبْلَهَا) أَي: صَلَاةُ الْعِشَاءِ، وَلَوْ كَانَ لَهُ مَنْ يُوقِظُهُ (و) يُكْرَهُ (الْحَدِيثُ بَعْدَهَا) أَي: صَلَاةُ الْعِشَاءِ<sup>(٢)</sup>؛ لِحَدِيثِ أَبِي تَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ. وَفِيهِ: وَكَانَ يُكْرَهُ النَّوْمُ قَبْلَهَا. وَالْحَدِيثُ بَعْدَهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. (إِلَّا) حَدِيثًا (يَسِيرًا، وَ) إِلَّا حَدِيثًا (لِشُغْلٍ، وَ) إِلَّا حَدِيثًا مَعَ (أَهْلٍ) وَضَيْفٍ؛ لِأَنَّهُ حَيْرٌ نَاجِزٌ فَلَا يُتْرَكُ لَتَوَهُّمٍ مَفْسَدَةٍ.

(ثُمَّ هُوَ) أَي: الْوَقْتُ بَعْدَ ثُلُثِ اللَّيْلِ: (وَقْتُ ضُرُورَةٍ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي)؛ لِحَدِيثٍ: «لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَقَرُّبٌ، إِنَّمَا التَّقَرُّبُ فِي الْيَقَظَةِ؛ أَنْ يُؤَخَّرَ صَلَاةٌ إِلَى أَنْ يَدْخُلَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup>. وَلِأَنَّهُ وَقْتُ اللَّوْتِ، وَهُوَ مِنْ تَوَابِعِ الْعِشَاءِ.

(١) وَقَدْ اخْتَفَعُوا فِي كَرَاهَةِ الْحَدِيثِ بَعْدَهَا، فَعَلَّلَهُ بَعْضُهُمْ: بِأَنَّ نَوْمَهُ مُتَأَخِّرٌ؛ مُحَافَظَةً أَنْ تَفُوتَهُ الصُّبْحُ عَنْ وَقْتِهَا، أَوْ عَنِ أَوَّلِهِ، أَوْ تَفُوتَهُ صَلَاةُ اللَّيْلِ، إِنْ كَانَ مِمَّنْ يَعْتَادُهَا.

وَعَلَّلَهُ الْقُرْطُبِيُّ: بِأَنَّ اللَّهَ جَعَلَ لَيْلَ سَكَنًا، وَهَذَا يَخْرِجُهُ عَنْ ذَلِكَ.

[١] يشير إلى حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إِذَا أَحَدُكُمْ أَدَسَ فليخفف..» أخرجه البخاري (٧٠٣)، ومسلم (٤٦٧).

[٢] أخرجه البخاري (٥٤٧، ٥٦٨) ومسلم (٦٤٧).

[٣] تقدم تعريجه (ص ٥٣٤).



(وهو) أي: الفجر الثاني المُسْتَطِير<sup>(١)</sup>: (البياض المُعْتَرِضُ  
بالمشرق، ولا ظلمة بعده) ويقال له: الفجر الصادق.  
(و) الفجر (الأوّل) ويُقال له: الكاذب: (مُسْتَطِيلٌ) لا اعتراض.  
(أزرق له شعاع، ثم يظلم) وليدقته يُسمّى: دَنَبُ السُّرْحَانِ، وهو  
الدُّنْبُ.

(ويليه) أي: وقت الضرورة للعشاء: الوقت (للفجر) إجماعاً<sup>(٢)</sup>.  
ويمتدُّ (إلى الشروق)<sup>(٣)</sup>؛ لحديث ابن عمر مرفوعاً: «وقت

ويستثنى منه ما إذا كان في حير، كقراءة، وحديث، ومداكرة علم  
وفقه، وحكايات الصالحين. (دنوشي).

(١) قوله: (المستطير) هذا بيان للفجر الثاني، ويسمى: المستطير؛  
لأنشأه في الأفق، قال تعالى: ﴿وَيَحْمِلُونَ ثِقَلًا كُلَّ يَوْمٍ فَهُمْ لَا يَسْتَنصِفُونَ﴾ أي:  
منتشراً. (م خ).

(٢) قوله: (للفجر) يعني: للفجر وقتان، كالمغرب: وقت اختيار، وهو:  
إلى الإسفار. ووقت كراهة، وهو: ما بعده إلى آخر وقتها. كما يفهم  
من كلام صاحب «الإقناع». (ع)<sup>[١]</sup>.

(٣) قال في «شرح الإقناع»<sup>[٢]</sup>: وقت الفجر يسمّى به: لافجر الصُّبح،  
وهو ضوء النهار إذا انشقَّ عنه الليل. وقت الجوهرى: هو في آخر

[١] «حاشية عثمان» (١/١٥٢) وتكرر التعليق في الأخص

[٢] «كشف المناع» (٢/٩٩).

الفجر ما لم تَطْلُعِ اشْمُسُ». رواه مسلم<sup>[١]</sup>.

**(وتعجيلها)** أي: الفجر **(مطلقاً)** أي: صيفاً وشتاءً: **(أفضل)**. قال ابن عبد البر: صحَّ عن النبي ﷺ<sup>[٢]</sup>، وأبي بكر، وعمر، وعثمان: أنَّهم كانوا يُعَلِّسُونَ. ومُحَالٌّ أَنْ يَتْرُكُوا الْأَفْضَلَ وَهُمْ النَّهْيَةُ فِي إِتْيَابِ الْفَضَائِلِ.

وحديث: «أَسْفِرُوا بِالْفَجْرِ، فَإِنَّهُ أُعْظِمَ لِلْأَجْرِ». رواه أحمد، وغيره<sup>[٣]</sup>: حكى الترمذي عن الشافعي، وأحمد، وإسحاق، أنَّ معنى الإسفار: أَنْ يُضَيَّءَ الْفَجْرُ، فَلَا يُشَدُّ فِيهِ.

وَيُسْنَى جُلُوسُهُ بِمَصَلَاةٍ بَعْدَ عَصْرِ إِلَى الْغُرُوبِ، وَبَعْدَ فَحْرِ إِلَى الشُّرُوقِ<sup>(١)</sup>، بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ<sup>(٢)</sup>.

اليل، كالشفق في أوله.

من خطَّ الحشاوي: وقتُ الفجر يتبعُ اليل، فيكون في الشتاء أطول من الصيف، والعشاء بالعكس.

(١) فإن قام من مكانه إلى غيره من المسجد، فلا بأس، والأوَّلُ أفضل. (ش محرز).

(٢) قال في «الفروع»: ويستحبُّ انتظارُ الصلاة بعد الصلاة. ذكره

[١] تقدم تخريجه (ص ٥٩١).

[٢] أخرجه مسلم (٢٣١/٦٤٥) من حديث عائشة.

[٣] أخرجه أحمد (٥١٨/٢٨) (١٥٨١٩)، والترمذي (١٥٤)، والسياتي (٥٤٧) من

حديث رفع بن خديج. وصححه الألباني في «الإرواء» (٢٥٨).

وَيُكْرَهُ الْحَدِيثُ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي أَمْرِ الدُّنْيَا حَتَّى تَصْغُ الشَّمْسُ. ذَكَرَهُ فِي «الْإِقْنَاعِ».

(وَتَأْخِيرُ الْكُلِّ) أَيِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، (مَعَ أَمْرِ قُوْتِ) الْوَقْتِ؛ أَنْ يَبْقَى مِنْهُ مَا يَتَّبِعُ لَهَا كُلُّهَا فَأَكْثَرُ، (لِمُصَلِّي كُسُوفِ) شَمْسٍ أَوْ قَمَرٍ: أَفْضَلُ؛ لِقَلَا يَفُوتَهُ الْكُسُوفُ.

(و) تَأْخِيرُ الْكُلِّ، مَعَ أَمْرِ قُوْتِ لـ (مُعْذُورٍ، كَحَاقِنِ) سَوِيٍّ، أَوْ نَحْوِهِ، (وَتَأْتِي) إِلَى طَعَامٍ، أَوْ نَحْوِهِ: (أَفْضَلُ)؛ لِيُزِيلَ ذَلِكَ، وَيَأْتِيَ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْوَحْيِ الْأَكْمَلِ. فَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ: تَعَيَّنَتْ.

(وَلَوْ أَمَرَهُ بِهِ) أَيِ: التَّأْخِيرِ (وَالِدُهُ؛ لِيُصَلِّيَ) <sup>(١)</sup> بِهِ الصَّلَاةَ الَّتِي طَلَبَ تَأْخِيرَهَا، مَعَ سَعَةِ الْوَقْتِ: (أَخَّرَ) لِيُصَلِّيَ بِهِ.

حَمَاعَةً؛ مِنْهُمْ صَاحِبُ «الْمَعْنِي» وَ«الْمَحَرَّرِ». وَحُلُوسُهُ بَعْدَ فَحْرِ وَعَصْرِ إِلَى غُرُوبِهَا وَطُلُوعِهَا، لَا بَقِيَّةَ الْأَوْقَاتِ. نَصَّ عَلَيْهِ، وَافْتَصَرَ صَاحِبُ «الْمَعْنِي» وَ«الْمَحَرَّرِ» عَلَى الْفَحْرِ؛ لِأَنَّهُ يُحْتَجُّ كَانَ لَا يَقُومُ مِنْ مَصَلَاةِ إِيْدِي صَلَّي فِيهِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَسَنًا. رَوَاهُ مُسْنَدُ <sup>[١]</sup>. (خَطَهُ).

(١) اِضْمِيرُ لِمَرْفُوعٍ فِيهِ عَائِدٌ عَلَى الْوَسْطِ، وَعَنَى هَذَا: فَلَوْ أَرَادَ الْوَلَدُ أَنْ يُؤْمَّ وَلَدَهُ، لَمْ يَنْزِمِ التَّأْخِيرَ؛ لِإِمْكَانِهِ بِالْإِعَادَةِ؛ حَيْثُ شُرِعَتْ. فَافْهَمْ. (ع ن) <sup>[٢]</sup>.

[١] أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٦٧٠) مِنْ حَدِيثِ جَدْرِ بْنِ سَمُرَةَ.

[٢] «حَشِيَّةُ عُثْمَانَ» (١٥٣/١).

وظاهره: وحوثًا؛ لصاعة واليده. وأنه إن أمره بالتأخير غير ذلك: لم يؤخر.

(ف) **يُؤْخَذُ مِنْهُ: أَنَّهُ (لَا يُكْرَهُ أَنْ يُؤْمَ أَنَاهُ)**، وهو ظاهر<sup>(١)</sup>.  
(وَيَجِبُ) **التَّخِيرُ<sup>(٢)</sup> (لَتَعْلَمِ الْفَاتِحَةُ<sup>(٣)</sup>)**، (و) **تَعْلَمِ (ذِكْرٍ وَاجِبٍ)**؛  
لأن الواجب لا يتم إلا به.

(وَتَحْصُلُ **فَصِيلَةُ التَّعْجِيلِ بِالتَّأْهِبِ**) **لِلصَّلَاةِ (أَوَّلُ الرِّقَةِ)**؛ بأن  
يشغف بالطهارة ونحوها عند دخولها؛ لأنه لا إغراض منه.

(وَيُقَدَّرُ **لِلصَّلَاةِ أَيَّامَ الدَّجَالِ**) **الطَّوَالَ** وهي: يوم كسفة، ويوم  
كشهر، ويوم كجمعة **(قَدَرِ) الزَّمَنِ (المُعْتَادِ)** لأنه للظهور بالزَّوْبِ  
وانتصاب النهار، ولا للعصر بمصر ظل الشيء مثليه، وهكذا. من  
يُقَدَّرُ بَزْمَنِ يُسَاوِي الزَّمْنَ الَّذِي كَانَ فِي الْأَيَّامِ الْمُعْتَادَةِ، وَاللَّيْلَةُ فِي  
دَلِكْ كَالْيَوْمِ إِنْ طَالَتْ.

قلت: وقياسه: الصَّوْمُ، وسائر العبادات.



(١) لأنه لو كان مكروها، لم يكن له أن يصيغه في ذلك.

(٢) أي: ما لم يخرج الوقت. (تقرير) <sup>(١)</sup>.

(٣) لعله: ما لم يظن مانعا. (ع ن) <sup>(٢)</sup>.

[١] انعليق ليس في (أ).

[٢] «حاشية عثمان» (١٥٣/١) والتعليق ليس في (أ).

## ( فَصْلٌ )

فِيمَا يُدْرِكُ بِهِ وَقْتُ الصَّلَاةِ، وَحُكْمُ قَضَائِهَا

(أَدَاءُ) الصَّلَاةِ (حَتَّى) صَلَاةِ (الْجُمُعَةِ)<sup>(١)</sup> : يُدْرِكُ بِتَكْبِيرَةِ إِحْرَامِ<sup>(٢)</sup>

(١) قوله : (أداء حتى الجمعة.. إلخ) أي : أداء الصلاة يُدْرِكُ بتكبيرة إحرامها في الوقت، ولو كانت جمعةً، بخلاف إدراكها مع الإمام، فبركعةً، كما يأتي في بابها. ومعنى إدراك لأداء : ساء ما خرج منها عن الوقت على تحريمه الأداء في الوقت، ووقوعه موقعه في الصحة والإجزاء. قاله المجدد، وسواءً في ذلك المعذور وغيره. (ح م ص)<sup>[١]</sup>.

وإنما أفرّد الجمعة بالذكر؛ لثلاثتهم أنَّ أدائها كحماعتها، لا يُدْرِكُ إلا بركعة، كما فعه صاحب «الإيضاف» في هذا المحلِّ. (م ح)<sup>[٢]</sup>.

ويحتملُ أنه إنما عثرَ . «حتى» : إشارةً إلى اختلاف؛ لأن في الجمعة رواية : أنه إذا خرج وقتها وهم فيها قبل ركعة، لا يجوز إتمامها جمعةً، وهو قول أكثر الفقهاء.

(٢) قوله : (يُدْرِكُ بتكبيرة إحرام) قال في «الفرع»<sup>[٣]</sup> : وهي : أداء في ظاهر المذهب، وهو كان صلى دون ركعة، ولهذا ينويه. قطع به أبو

[١] «إرشاد أولي النهى» (١/١٦٠).

[٢] «حاشية الحلوتي» (١/٢٢٩).

[٣] «الفرع» (١/٤٣٦).

في الوقت، سواءً أحرزها للعدو، أو لاءٍ لحديث عائشة، مرفوعاً: «مَنْ أَدْرَكَ سَجْدَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَعْرُبَ الشَّمْسُ، أَوْ مِنْ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَصُغَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَدْرَكَهَا». رواه مسلم<sup>[١]</sup>. وللبخاري<sup>[٢]</sup>: «فَلَيْسَ صَلَاتُهُ». وكإدراك المسافر صلاة المقيم، وكإدراك الجماعة

(ولو) كَانَ الْوَقْتُ الَّذِي كَثُرَ فِيهِ لِلْإِحْرَامِ (أَجَزَ وَقْتُ ثَانِيَةٍ فِي جَمْعٍ<sup>(١)</sup>) فَتَكُونُ الَّتِي أُحْرِمَ بِهَا فِيهِ آدَاءً، كَمَا لَوْ لَمْ يَجْمَعْ، فَلَا تَطُلُ الصَّلَاةُ الَّتِي أُحْرِمَ بِهَا بِخُرُوجِ وَقْتِهَا، بَلْ يُشْمَأُ آدَاءً.

(وَمَنْ جَهِلَ الْوَقْتَ) فَلَمْ يَدْرِ: أَدْحَلَ، أَوْ لَا؟ (وَلَا تُمْكِنُهُ مُشَاهَدَةٌ) مَا يَعْرِفُ بِهِ اْوَقْتُ؛ لَعُمَى، أَوْ مَانِعٌ مَا، (وَلَا مُخْبِرٌ عَنْ يَقِينٍ) بِدُخُوبِ الْوَقْتِ: (صَلَّى إِذَا ظَنَّ دُخُولَهُ) أَي: اْوَقْتِ، بِدَلِيلٍ مِنْ

المعالي في المعدور. وقيل: قضاء. وقيل: الحارح عن الوقت. قوله: «تَكْثِيرُ إِحْرَامٍ» أَي: فِي وَقْتِهَا الْحَقِيقِيِّ أَوْ الْحَكْمِيِّ، بِدَلِيلِ الْغَايَةِ الَّتِي يَذْكُرُهَا. (م خ)<sup>[٣]</sup>.

(١) قوله: (فِي جَمْعٍ) يَعْنِي: لَوْ جَمَعَ الظُّهْرُ لِعَصْرِ مَثَلًا جَمَعَ تَأْخِيرًا، تَهْ لَمْ يَصِلْ إِلَّا عَدَا غُرُوبَ، فَحِينَ أُحْرِمَ بِالظُّهْرِ غَرَبَتِ الشَّمْسُ، صَارَتْ الظُّهْرُ آدَاءً دُونَ الْعَصْرِ. (ع). أَي: فَتَكُونُ قَضَاءً.

[١] أخرجه مسلم (٦٠٩).

[٢] أخرجه البخاري (٥٥٦) من حديث أبي هريرة. وانظر: (ص ٥٩٢).

[٣] «حاشية الحلوتى» (١/٢٢٩).

اجتهاد، أو تقدير الزَّمنِ بضعةٍ أو قراءةٍ ونحوه؛ لأنه أمرٌ اجتهاديٌّ، فاكْتَفِيَ فيه بَعْلَبَةِ الظَّنِّ، كغيره. وَيُسْتَحْتَبُ تأخيرُه حتى يَتَيَقَّنَ دُخُولَ الوقتِ. قاله ابنُ تميمٍ، وغيره.

فإن صَلَّى مع الشَّكِّ: أعادَ مُطْلَقًا<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ الأصلَ عَدَمُ دُخُولِهِ. وإنْ أمَكَّنَه المشاهدةُ، أو مُخَرَّجٌ عن يَقِينٍ: عَمِلَ به دُونَ ظَنِّهِ. (وَيُعِيدُ إِنْ) احْتَهَدَ وَتَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ (أَخْطَأَ) الوقتَ فَصَلَّى قَبْلَهُ؛ لَوْ قَوَّعَهَا نَفْلًا، وَبَقَاءَ فَرَضِهِ عَلَيْهِ. فَإِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ الْخَطَأُ: فَلَا إِعَادَةَ. (وَيُعِيدُ أَعْمَى عَاجِزٌ) عَنْ مَعْرِفَةِ الوقتِ (عَدِمَ مُقْلَدًا) فَتَفْتَحُ السَّلامَ.

(١) قال في «المعني»<sup>[١]</sup>: وإن صَلَّى من غير دليلٍ، مع الشَّكِّ، لم يَجْزِهِ صَلَاتُهُ، سواءَ أَصَابَ أو أَخْطَأَ؛ لأنَّهُ صَلَّى مع الشَّكِّ فِي شرطِ صَلَاتِهِ من غير دليلٍ، فلم يَصَحَّ، كما لو اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الْقِسَّةُ، فَصَلَّى بِغَيْرِ اجْتِهَادٍ.

قال في «بدائع لفوائد»<sup>[٢]</sup>: فَإِنْ صَلَّى مع الشَّكِّ، ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ صَلَّى فِي الوقتِ، فَقَدْ قَالُوا: يُعِيدُ صَلَاتَهُ. وَعَنِ هَذَا: إِذَا صَلَّى وَهُوَ يَشْكُ؛ هَلْ هُوَ مُحَدِّثٌ أو مُنْطَهَرٌ، تَمَّ تَيَقُّنُ أَنَّهُ كَانَ مُتَصَهِّرًا، فَإِنَّهُ يُعِيدُهَا أَيْضًا. وَكَذَلِكَ إِذَا صَلَّى إِلَى جِهَةِ شَكٍّ أَنَّهَا الْقِبْلَةُ أو عَیْرُهَا، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهَا جِهَةُ الْقِبْلَةِ.

[١] «المعني» (٣١/٢).

[٢] «بدائع الفوائد» (٣٢٦/٣).

أي: مَنْ يَقْلُدُهُ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ (مُطْلَقًا)<sup>(١)</sup> أي: أخطأ أو أصاب؛ لأنَّ فرضه التَّقْلِيدُ ولم يُوجَد.

وفهم منه: أَنَّهُ لو قَدِرَ الْأَعْمَى عَلَى الاسْتِدْلَالِ لِلْوَقْتِ، فَفَعَلَ: لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، مَا لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ الْخَطَأُ.

(وَيُعْمَلُ بِأَذَانٍ ثَقَّةٍ عَارِفٍ) بِأَوْقَاتِ الصَّلَاةِ<sup>(٢)</sup> بِالسَّاعَاتِ؛ لِأَنَّ الْأَذَانَ شَرِيعٌ لِلْإِعْلَامِ بِدُخُولِ الْوَقْتِ، فَلَوْ لَمْ يَجُزِ الْعَمَلُ بِهِ: لَمْ تَحْصُرْ فَائِدَتَهُ. وَلَمْ يَزَلِ النَّاسُ يَعْمَلُونَ بِالْأَذَانِ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيرٍ. وَكَذَلِكَ: يُعْمَلُ بِأَذَانِهِ إِذَا كَانَ يَقْلُدُ عَارِفًا. قَالَ الْمَجْدُ، وَغَيْرُهُ. وَفِي «الْمَبْدَعِ»: يُعْمَلُ بِالْأَذَانِ فِي دَارِنَا. وَكَذَا: فِي دَارِ الْحَرْبِ إِنَّ عُيْمَ إِسْلَامُهُ.

(وَكَذَا: إِخْتَارُهُ) أَي: الثَّقَّةُ الْعَارِفُ بِالْوَقْتِ (بِدُخُولِهِ) عَنْ يَقِينٍ، فَيَحِثُّ الْعَمَلَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ خَيْرٌ دِينِيًّا، هَقْلٌ فِيهِ ابْوَاجِدُ، كَأَرْوَائَةٍ.

(١) قوله: (مُطْلَقًا) أَي: سَوَاءٌ أَصَابَ أَمْ أَخْطَأَ. (تقرير).

(٢) قوله: (وَيُعْمَلُ بِأَذَانٍ ثَقَّةٍ عَارِفٍ) بِالسَّاعَاتِ، وَالتَّسْيِيرِ، وَالدَّقَائِقِ، وَالتَّزْوَالِ. (ح) ١١.

قَالَ فِي «لَفْرُوعِ»<sup>١٢٦</sup>: وَفِي كِتَابِ أَبِي عَبْدِ الْمُكَرَّمِ، وَأَبِي الْمَعَالِي، وَ«الرَّعَايَةِ» وَغَيْرِهَا: لَا أَذَانَ فِي عُيْمٍ؛ لِأَنَّهُ عَنْ اجْتِهَادٍ، بِحِثِّهِ هُوَ. فَدَلَّ أَنَّهُ لَوْ عُرِفَ أَنَّهُ يَعْرِفُ الْوَقْتَ بِالسَّاعَاتِ، أَوْ تَقْلِيدَ عَارِفٍ، غَمِنَ بِهِ. وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ «الْمَحَرَّرِ».

[١] «إرشاد أولي انتهى» (١/١٦٠) وما تقدم من التعليق ليس في (أ).

[٢] «العروع» (١/٤٣٧).



و(لا) يُعْمَلُ بِإِخْبَارِهِ بِهِ (عَنْ ظَنٍّ) بَلْ يَجْتَهِدُ هُوَ حَيْثُ أَمَكْنُهُ. فَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْإِحْتِيَاذُ: عَمِلَ بِقَوْلِهِ. ذَكَرَهُ ابْنُ تَمِيمٍ. وَغَيْرُهُ.

(وَإِذَا دَخَلَ وَقْتُ صَلَاةٍ) مَكْتُوبَةٍ (بِقَدْرِ تَكْبِيرَةٍ) كَمَا لَوْ زَالَتْ الشَّمْسُ، (نَمَّ) بَعْدَ مُضِيِّ قَدْرِ تَكْبِيرَةٍ فَكَثَّرَ، (طَرَأَ مَانِعٌ) مِنَ الصَّلَاةِ، (كَجُنُونٍ، وَخِيضٍ) ثُمَّ زَالَ: (قُضِيََتْ) يَلِكُ الصَّلَاةُ الَّتِي أَدْرَكَ وَقْتُهَا<sup>(١)</sup>؛ لَوْ حُوبِهَا بِدُخُولِهِ عَلَى مُكَلَّفٍ لَا مَانِعَ بِهِ وَحُوتًا مُسْتَقَرًّا، فَإِذَا قَامَ بِهِ مَانِعٌ نَعَدَ ذَلِكَ، لَمْ يُسْقِطْهَا، فَوَحِبَ قَصَاؤُهَا عِنْدَ زَوَالِهِ. وَلَا يَلْزَمُهُ قَضَاءُ مَا بَعْدَهَا، وَلَوْ جُمِعَ إِلَيْهَا.

(وَإِنْ طَرَأَ) عَلَى غَيْرِ مُكَلَّفٍ (تَكْلِيفٌ، كَبُلُوغٌ) صَغِيرٌ<sup>(٢)</sup>، وَعَقِبَ

(١) قَوْلُهُ: (وَإِذَا دَخَلَ وَقْتُ صَلَاةٍ بِقَدْرِ تَكْبِيرَةٍ.. إلخ) وَعَنْهُ: وَأَمَكْنُهُ الْأَدَاءُ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ. وَاخْتَارَ شَيْخُنَا: أَنْ يَضِيقَ، وَفَاقًا لِمَالِكٍ.

إِلَى أَيْ قَالَ: وَذَكَرَ شَيْخُنَا الْخِلَافَ عِنْدَنَا فَمَا إِذَا طَرَأَ مَانِعٌ أَوْ تَكْلِيفٌ، هَلْ يُعْسَرُ تَكْبِيرٌ أَوْ بَرَكَةٌ؟ وَاخْتَارَ: بَرَكَةٌ فِي التَّكْلِيفِ، وَفَاقًا لِمَالِكٍ.

وَلَا يُعْتَبَرُ رَمَضٌ يَتَسَعُّ لِمَطَهَارَةٍ. نَصَّ عَلَيْهِ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ فِي رَوَايَةٍ، وَمَالِكٍ وَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ. (مَرْوَعٌ)<sup>[١]</sup>.

(٢) قَوْلُهُ: (كَبُلُوغٌ) قَالَ «م ح»: أَمَّا ابْنُ بَرَالٍ وَلِشَّافِعِيٍّ، فَطَاهِرٌ. وَأَمَّا الْبُلُوغُ بِالْحَيْضِ، فَمِنْهُ إِشْكَالٌ: لِتَعَارُضِ اَلْمَوْحِبِ وَهُوَ اَلْبُلُوغُ، وَاَلْمَانِعِ

مَحْنُون، **(وَنَحْوُهُ)**<sup>(١)</sup> أي: أو طَرَأَ نَحْوُ التَّكْلِيفِ، كَرَوَالٍ مَانِعٍ، مِنْ خِيضٍ أَوْ كُفْرٍ، **(وَقَدْ بَقِيَ)** مِنْ وَقْتِ مَكْتُوبَةٍ **(بَقْدَرُهَا)** أي: التَّكْبِيرَةِ: **(قُضِيَتْ)** تِلْكَ الصَّلَاةُ **(مَعَ مَجْمُوعَةٍ إِلَيْهَا قُلُوبُهَا)** إِنْ كَانَتْ. إِذَا طَرَأَ ذَلِكَ قُبِيلَ الْعَصْرِ: قُضِيَ الظُّهْرُ وَحِذَاهَا. وَإِنْ كَانَ قُبِيلَ الْعُرُوبِ: قُضِيَ الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ. وَإِنْ كَانَ قُبِيلَ الْعِشَاءِ: قُضِيَ الْمَعْرِتُ. وَإِنْ كَانَ قُبِيلَ الْفَجْرِ: قُضِيَ الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ. وَإِنْ كَانَ قُبِيلَ الشَّمْسِ: قُضِيَ الْفَجْرُ فَقَطْ.

أَمَّا كَوْنُ الْوُجُوبِ يَتَعَلَّقُ بِقَدْرِ اتَّكْبِيرَةِ مِنْ أَوْقَاتٍ؛ فَلَأَنَّهُ إِدْرَاكٌ، فَاسْتَوَى فِيهِ الْقَبِيلُ وَالْكَثِيرُ، كإِدْرَاكِ الْمَسَافِرِ صَلَاةَ الْمُقِيمِ. وَإِنَّمَا اعتُبرتِ الرُّكْعَةُ فِي الْجُمُعَةِ لِلْمَسْبُوقِ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ شَرْطٌ لِصِحَّتِهَا، فَاعتُبرَ إِدْرَاكُ الرُّكْعَةِ لئَلَّا يَفُوتَهُ الشَّرْطُ فِي أَكْثَرِهَا.

وهو الحيض. فينظر في ذلك. (تاج الدين البهوتي).  
وأما إذا كانت تحيض؛ بأن حاضت<sup>(١)</sup> في أثناء الوقت، ولم يتقدّمه ما يُحَكِّمُ به سلوغها، فهل تقضي؛ نظراً إلى أنها صارت مكلفة، أو لا؛ نظراً إلى أن الحيض يَمْنَعُ وجوب الصلاة. فقد تعارض المانع والمقتضي، فيقدّم المانع؟ فليحرر. (م خ)<sup>(٢)</sup>.  
(١) قوله: **(وَنَحْوُهُ)** بالرفع؛ عطفًا على: «تكليف».

[١] في الأصل، (أ) «بأن كانت حاصب». والنصوب من «حاشية الحلوتي».

[٢] «حاشية الحلوتي» (١/١٣٠).

وأما وجوبُ قضاائها مع مجموعَةِ إليها قبلها؛ فلاَنَّ وقتَ الثانيةِ وقتٌ للأوَّلَى حانَ العذرُ، فإذا أدركَ المَعْدُورُ: لزمَهُ فرضُها، كما يلزمُهُ قَرَضُ الثانيةِ.

(ويجبُ) على مُكَلَّفٍ لا مانعَ به (قضاءُ فائِبةٍ فأكثرَ) مِنَ الخَمْسِ (مُرتَّباً<sup>(١)</sup>) بضاً؛ لحديث أحمد<sup>[١]</sup>، أَنَّهُ عَنِهِ السَّلَامُ عَمَ الْأَحْزَابِ صَلَّى الْمَغْرِبَ، فَلَمَّا قَرَعَ قَالَ: «هَلْ غَنِمَ أَحَدٌ مِنْكُمْ أَنِّي صَلَّيْتُ الْعَصْرَ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا صَلَّيْتُهَا. فَأَمَرَ الْمُؤَذِّنَ، فَأَقَامَ الصَّلَاةَ.

(١) قوله: (مرتَّباً) علَّه حالٌ من مجموعِ المتعاطفين. والمعنى: يجب قضاءُ أكثرَ من فائِبةٍ مُرتَّباً، وإلا ففصاءُ الفائِبةِ الواحدةِ لا يتأتَّى فيها ترتيبٌ. (م خ)<sup>[٢]</sup>.

وله يوحى الشافعيُّ الترتيبَ، ولم يوحه أبو حنيفةٌ ومالكٌ في أكثرَ من صلاةِ يومٍ وليلةٍ.

قال في «الإصاف»<sup>[٣]</sup>: قُلْتُ أَوْ كَثُرَتْ. هَذَا الْمَدْهْتُ مَطْلَقًا، وَعِنْدَهُ جَمْهُورُ الْأَصْحَابِ، وَهُوَ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ.

وعنه: وَلَا يَجِبُ انْتِزَابُ<sup>[٤]</sup>. قَالَ فِي «الْمَبْهُجِ»: التَّرْتِيبُ مُسْتَحْتَبٌ،

[١] أخرجه أحمد (١٨٠، ٢٨) (١٦٩٧٥) من حديث أبي حمزة حبيب بن ساعد

وضعه الألباني في «الإرواء» (٢٦١).

[٢] «حاشية الحلوتي» (١٣١/١).

[٣] «الإصاف» (١٨٣/٣).

[٤] سقطت «الترتيب» من الأصل، (و) ولصوب من «اعوكة العديدة»

فصلَّى العَصْرَ، ثُمَّ أَعَادَ الْمَغْرِبَ. وَقَدْ قَالَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي»<sup>[١]</sup>. وَكَالْمَجْمُوعَتَيْنِ، **(وَلَوْ كَثُرَتْ)** الْمَوَائِثُ، كَمَا لَوْ قَلَّتْ. فَإِنْ تَرَكَ تَرْتِيبَهَا بِلا عُدْرٍ: لَمْ تَصَحَّ؛ لِأَنَّهُ سَرُوطٌ، كَتَرْتِيبِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

**(إِلَّا إِذَا خَشِيَ)** إِنْ رَتَّبَ **(فَوَائِدَ)** صَلَاةٍ **(حَاضِرَةً)** خُرُوجَ وَقْتِهَا. فَيَقْدُمُهَا؛ لِأَنَّهَا أَكْدُ، وَتَرْكُهَا<sup>(١)</sup> أَيْسَرُ مِنْ تَرْكِ الصَّلَاةِ فِي الْوَقْتِ.

**(أَوْ)** إِذَا خَشِيَ **(خُرُوجَ وَقْتِ اخْتِيَارٍ)** لَصَلَاةٍ ذَاتِ وَقْتَيْنِ، فَيُضَلِّي الْحَاضِرَةَ فِي وَقْتِهَا الْمُحْتَارِ؛ لِأَنَّهُ كَالْوَقْتِ الْوَاحِدِ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّأَخُّرُ إِلَيْهِ بِلا عُدْرٍ. فَإِنْ صَلَّى الْفَائِتَةَ مَعَ خَشْيَةِ الْوَقْتِ. صَحَّتْ. نَصًّا<sup>(٢)</sup>. **(وَلَا يَصَحُّ تَقْلُّهُ)** بِرَاتِبَةٍ وَلَا غَيْرِهَا **(إِذَنْ)** أَي: عِنْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ، أَوْ وَقْتِ الْاخْتِيَارِ؛ لِتَحْرِيمِهِ. كَأَوْقَاتِ النَّهْيِ.

**(أَوْ)** إِذَا **(نَسِيَ)** أَي: ائْتَرْتِيبَ **(بَيْنَ فَوَائِدَ حَالِ قَضَائِهَا)**

وَاحْتَارَهُ فِي «الْفَاتِقِ». قَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي «شرح لبخاري»: وَحُزِمَ بِهَا بَعْضُ الْأَصْحَابِ، وَمَالَ إِلَى ذَلِكَ. (محموع المنقور)<sup>[٢]</sup>.

(١) أَي: الترتيب. (تقرير)<sup>[٣]</sup>.

(٢) وَيَأْتِم. (ع ن)<sup>[٤]</sup>.

[١] أخرجه البخاري (٦٣١) من حديث مالك بن الحويرث.

[٢] «الفواكه العديدة» (٨٧/١).

[٣] التعليق ليس في (أ).

[٤] «حاشية عثمان» (١٥٦/١) والتعليق ليس في (أ).

فَيَسْقُطُ بِالنِّسْيَانِ؛ لِأَنَّهُ لَا أُمَارَةَ عَلَى الْمُنْسِيَةِ تُغْنِي عَنْهَا، فَجَازَ أَنْ يُؤْتَرَ فِيهَا النَّسْيَانُ، كَالصِّيَامِ، بِخِلَافِ الْمَجْمُوعَتَيْنِ، فَإِنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ نِيَّةِ الْجَمْعِ، وَذَلِكَ مُتَعَدِّ مَعَ النَّسْيَانِ.

(أَوْ) إِلَّا إِذَا نَسِيَ التَّرْتِيبَ بَيْنَ (حَاضِرَةٍ وَفَائِتَةٍ حَتَّى فَرَغَ) مِنَ الْحَاضِرَةِ<sup>(١)</sup>، فَلَا يَمُزِّمُهُ إِعَادَتُهَا. بَصًّا. وَأَمَّا حَدِيثُ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ الْأَحْزَابِ الشَّابِقُ: فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ ذَكَرَهَا فِي الصَّلَاةِ.

و(لَا) يَسْقُطُ التَّرْتِيبُ (إِنْ جَهِلَ) مَنْ عَلَيْهِ فَائِتَةٌ فَأَكْثَرَ (وَجُوبِهِ)<sup>(٢)</sup> أَي: التَّرْتِيبَ؛ لِأَنَّ الْجَهْلَ بِالْأَحْكَامِ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْعِلْمِ، لَا يُسْقِطُهَا، كَالْجَهْلِ بِتَحْرِيمِ الْأَكْلِ فِي الصُّومِ، وَكَتَرْتِيبِ الْأَرْكَانِ، وَالْمَجْمُوعَتَيْنِ. فَلَوْ صَلَّى الطُّهْرَ، ثُمَّ الْفَجْرَ حَاجِلًا، ثُمَّ الْعَصْرَ فِي

(١) أَي: بَأَن لَمْ يَخْطُرْ نَقْلُهُ أَنَّ عَلَيْهِ فَائِتَةً قَبْلَ فِرَاعِهِ مِنَ الْحَاضِرَةِ. أَمَّا لَوْ تَذَكَّرَ فِي أَثْنَاءِ الْحَاضِرَةِ، أَوْ سَكَتَ، وَاسْتَمَرَ السُّكُوتَ حَتَّى فَرَغَ، ثُمَّ تَيَقَّنَ الْمَائِتَةَ، فَإِنَّهُ يَحِبُّ عَلَيْهِ فِي الصُّورَتَيْنِ قِضَاءُ الْعَائِتَةِ، وَإِعَادَةُ الْحَاضِرَةِ. (ع ن) ١.

(٢) وَقِيلَ: يَسْقُطُ التَّرْتِيبُ بِجَهْلِ وَجُوبِهِ، خِلَافًا لِأَيِّ حَنِيفَةٍ. (فِرْعَو) ١٢١. وَاحْتَارَهُ لَأَمْدِي، فَقَالَ: هُوَ كَالنَّاسِي لِلتَّرْتِيبِ أَيْضًا. (إِنْصَاف) ١٣١.

[١] «حاشية عثمان» (١٥٧/١).

[٢] «الفروع» (٤٤٢/١).

[٣] «الإنصاف» (١٩١/٣).

وَقْتُهَا<sup>(١)</sup>: صَحَّحَ عَصْرُهُ<sup>(٢)</sup>؛ لاعتقاده أن لا صلاة عليه، كما لو صلاها- أي: العصر- ثم تبين له أنه صلى الظهر بلا وضوء<sup>(٣)</sup>.  
وَيَحْتَ قَضَاءُ فَائِتَةٍ فَأَكْثَرَ (فَوْرًا)<sup>(٤)</sup>؛ حديث: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا». متفق عليه<sup>(٥)</sup>.  
(مَا لَمْ يَنْصَرَّ فِي بَذْنِهِ) بَضَعَهُ. (أَوْ) مَا لَمْ يَنْصَرَّ فِي (مَعِيشَةٍ يَحْتَاجُهَا) لَهُ أَوْ لِغِيَالِهِ؛ دَفْعًا لِلخَرْجِ وَالْمَشَقَّةِ.  
وَيُسْنُّ لَهُ التَّحَوُّلُ مِنْ مَوْضِعٍ نَامَ فِيهِ حَتَّى فَاتَتْهُ؛ لِفَعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَصْحَابِهِ<sup>(٦)</sup>.

- (١) أي: صلى العصر خاصة في وقتها<sup>[٣]</sup>.  
(٢) مع عدم صحّة ظهره فيها. قاله في «شرح الإقناع»<sup>[٤]</sup>.  
وفي «حاشية ابن قندس»<sup>[٥]</sup>: أنه بعيد الفجر والظهر، إذا صلاهما في وقت العصر.  
(٣) أي: فيعيد الظهر فقط.  
(٤) قوله: (فَوْرًا) متعلّقٌ بـ «يجب» تعلقًا معويًا. قاله (م خ)<sup>[٦]</sup>.  
وفيه وجه: لا يجب على الفورية. ابن تميم.

- [١] أخرجه البخاري (٥٩٧)، ومسلم (٦٨٤) من حديث أسد وتقدم (ص ٥٢٥).  
[٢] أخرجه مسلم (٣١٠/٦٨٠) من حديث أبي هريرة.  
[٣] تعليق ليس في (أ).  
[٤] «كشف القناع» (١١٦/٢).  
[٥] «حاشية ابن قندس على الفروع» (٤٤٢/١).  
[٦] «حاشية الحلوني» (٢٣١/١).

(أو) ما سم (يَحْضُرُ لصلَاةِ عِيدٍ) فيكره له قضاء الفوائت بتوضيها؛ لعلّا يُقتدى به.

قال في «لإنصاف»<sup>[١]</sup>: ومن هاتئ صلوات بزمه قضاؤها على امور<sup>[٢]</sup>، هذا المذهب، نصّ عليه، وعليه حماهير الأصحاب، وقطع به كثير منهم، وختاره الشيخ تقي الدين. وقيل: لا يجب القضاء على امور مطلقاً. وقيل: يجب على امور في خمس صلوات فقط. واختاره القاضي في موضع من كلامه.

واختار الشيخ تقي الدين. أنّ تارك الصلاة عمداً إذا تاب، لا يُشرع له قضاؤها، ولا تصح منه، بل يُكتر من التطوع. وكذا الصوم. قال ابن رجب في «شرح البخاري»<sup>[٣]</sup>: ووقع في كلام طائفة من أصحابنا استقدمس: أنّه لا يجرى فعلها إذ تركها عمداً، منهم: الجوزجاني، وأبو محمد التبرهاري، وابن بطة.

وقال «ع ن»: الأطهر: عدم وحب القضاء في هذه الحالة. وأما الجمعة، فقيل: عليه فعلها، ثم يقضها ظهراً، كما أشار إليه في (١) «الإقناع» ها. ومقتضى «المبدع» و«المستوعب»: أنّه يسقط ترتيب، كصيق الوقت، فلا يعيدها ظهراً. وحققه الشيخ م ص مقتضى قول «الإقناع»، كاحصاف فيما يأتي في الجمعة: تؤخر فجر فائتة؛ لخوف فوت الجمعة؛ بضيق الوقت. (ع ن)<sup>[٤]</sup>.

[١] «لإنصاف» (١٨٢/٣).

[٢] سقطت. «على امور» من لأص، (أ) والنصوب من «لإنصاف».

[٣] «فتح لبري» (٢٧٢/٣).

[٤] «حاشية عثمان» (١٥٧/١).

**(ولا يصح نفل مطلق إذاً<sup>(١)</sup>)** أي: حيث حاز التأخيرُ لشيءٍ ممَّا تقدَّم، كصومِ نفلٍ ممَّن عليه قضاءٌ ومضآن. وفيهم منه: صحَّةُ نحوٍ وترٍ، وزوايِب.

(١) قوله: **(ولا يصح نفل مطلق إذاً)** ليس هذا مكرراً مع قوله اساق: «ولا يصح تنقله إذاً»؛ لأن المراد هناك د: «إذا»: خشيةُ فوات الوقت، وهو المختارُ حاصرة، والمراد د: «إذا» هنا: تأخيرُ قضاء الفوائت لعدمِ من الأعذار المذكورة. (حاشية). بقي: أنَّ كلامَ المصنّف اشتملَ على فائدةٍ لم يَته عليها المحشي، وهو: أنَّه أطلقَ النفلَ في الأولى، وقَيَّده بـ«المطلق» في الثانية! فيفيدُ أنه يمتنعُ عليه في الأولى النفلُ مطلقاً، أي: سواءً كان مفيداً بتعيّة الصوات، أو غير مفيدٍ، وأنَّه في الثانية إنما يمتنعُ عليه<sup>١</sup> النفلُ المطلقُ دونَ المفيد.

والفرق: أنَّه في الأولى يلزمُ<sup>[٢]</sup> من تشاغله بفعل النافلة، وهو الراتبة، خروجُ الوقت للصلاة الحاصرة، وقد مُنِعَ من قضاءِ الفرص حينئذٍ، فمُنِعَهُ من انتقلُ بالأولى، بخلاف مسألة طلب لفورية، فإنه لا يلزمُ من فعل النافلة خروجُ وقتٍ، بل تشاغله بسنةٍ عن فرض، فمُنِعَ عنه النفلُ المطلق، بخلاف الراتبة<sup>[٣]</sup>، فإنها اغتفرت؛ لتعبتها لفرض<sup>[٤]</sup>.

[١] سقطت: «إنما يمتنعُ عنه» من الأصل، (٢) ولتصريب من «حاشية لحوتني».

[٢] في الأصل: (أ)؛ «يلزمه».

[٣] في الأصل: «النافلة».

[٤] انظر: «حاشية احوتني» (١/٢٣١).



(ويجوز التأخير) لقضاء الفائتة (لغرض صحيح، كانتظار رُقعة، أو انتظار جماعة لها<sup>(١)</sup>)؛ لفعليه عليه السلام يوم الخندق، وحين نام عن صلاة الصبح. ولا تسقط فائتة بحج، ولا بتضعيف صلاة في المساجد الثلاثة، ولا غير ذلك.

(وإن ذكر فائتة إمام أحرم بـ) مكتوبة (حاضرة، لم يضق وقتها) أي: الحاضرة عنها، وعن الفائتة؛ بأن اتسع لهما: (قطعهما) أي: قطع الإمام الحاضرة التي أحرم بها وجوباً؛ لأنه لو لم يقطعها، كانت نفلاً، وإمامومون مفترضون خلقه، ثم يستأنفها لمأمومون. فإن صاق وقت الحاضرة: أتمها الإمام وغيره؛ لسقوط الترتيب إذن.

(كغيره) أي: غير الإمام، وهو المأموم، والمنفرد إذا أحرم بحاضرة ثم ذكر فائتة، فيقطعها (إذا ضاق) الوقت (عنها) أي: الصلاة التي أحرم بها، (وعن المستأنفة) أي: الفائتة والحاضرة؛ بأن لم يتسع لغيرهما؛ لأنها تنقلب نفلاً، ولا يصح انقل إذن.

(والإلا)؛ بأن لم يضق الوقت عن التي أحرم بها غير الإمام، وعن المستأنفة؛ بأن اتسع لذلك: (أنمها) أي: التي أحرم بها أربعاء أو ركعتين، (نفلاً) استحباً؛ لتحصل له ثوابها، ثم يقضي الفائتة، ثم

(١) قوله: (رُقعة أو جماعة لها) لعله من عطف العام على الخاص.

يُصَلِّي الْحَاضِرَةَ. وَيَأْتِي: تَوَحَّرْ فَحَرِّ فَائِتَةً؛ لَخَوْفِ قَوْبِ الْجُمُعَةِ. وَلَا يَسْقُطُ التَّرْتِيبُ بِخَشْيَةِ قَوْبِ الْجُمَاعَةِ.

(وَمَنْ سَكَ فِي) قَدَّرَ (مَا عَلَيْهِ) مِنْ قَوَائِتَ، (وَيَقِينُ سَبَقَ الْوُجُوبِ)؛ بَأَنْ عَلِمَ أَنَّهُ بَلَغَ مِنْ سَنَةِ، وَصَلَّى الْبَعْضَ، وَتَرَكَ الْبَعْضَ مِنْهَا: (أَبْرَأَ ذِمَّتَهُ) أَي: فَضَى مَا تَرَأَى بِهِ ذِمَّتَهُ (يَقْبَأُ)؛ لِأَنَّ ذِمَّتَهُ اسْتَعْلَتْ يَتَقِينُ، فَلَا تَبْرَأُ إِلَّا بِمِثْلِهِ.

(وَالَا)؛ بَأَنْ لَمْ يَتَقِينْ وَقْتُ الْوُجُوبِ؛ بَأَنْ لَمْ يَدْرِ مَتَى بَلَغَ، وَلَا مَا صَلَّى بَعْدَ بُلُوغِهِ. (فَ) يَلْزُمُهُ أَنْ يَقْضِيَ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّ ذِمَّتَهُ بَرَّتْ (مِمَّا) أَي: مِنَ الْفَرْضِ الَّذِي (يَقِينُ وَجُوبَهُ)، فَيَقْضِي مُنْذُ تَقِينَ أَنَّهُ بَلَغَ؛ لِأَنَّ مَا زَادَ عَلَيْهِ الْأَصْلُ عَدَمُ وَجُوبِ أَدَائِهِ، فَصَلَا عَنْ قَضَائِهِ، بِخِلَافِ الْمَسْأَلَةِ قَبْلَهَا، فَإِنَّهُ تَحَقَّقَ الْوُجُوبُ وَشَكَّ فِي الْفِعْلِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ. (فَلَوْ تَرَكَ) مُكَلَّفٌ (عَشْرَ سَجَدَاتٍ مِنْ صَلَاةٍ شَهْرٍ) مَكْتُوبَةٍ: (قَضَى) صَلَاةَ (عَشْرَةِ أَيَّامٍ)؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ كُلُّ سَجْدَةٍ مِنْ يَوْمٍ. (وَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً) وَاحِدَةً (مِنْ يَوْمٍ) وَلَيْلَةٍ، (وَجَهِلَهَا) أَي: غَيِبَ الْمَنْسِيَّةُ. (قَضَى خَمْسًا) يَتَوَيَّ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ أَنَّهَا الْفَائِتَةُ؛ لِأَنَّ التَّعْيِينَ شَرْطٌ فِي صَحَّةِ الْمَكْتُوبَةِ، وَلَا يَتَوَصَّلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِذَلِكَ، فَلَرَمَهُ.

(و) مَنْ نَسِيَ (ظَهْرًا وَعَصْرًا مِنْ يَوْمَيْنِ. وَجَهِلَ السَّابِقَةَ) مِنْهُمَا؛ بَأَنْ لَمْ يَدْرِ الظُّهْرَ مِنَ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ، وَالْعَصْرَ مِنَ الثَّانِي، أَوْ بِالْعَكْسِ:

(تَحَرَّى بِأَيُّهِمَا يَدًا) أَي: اجْتَهِدَ أَيُّهُمَا نَسِيَ أَوَّلًا، فَيَبْدَأُ بِهَا تَمَّ يَقْضِي الأُخْرَى<sup>(١)</sup>. نَصًّا. كَمَا لَوْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ.

(فَإِنْ اسْتَوَيَا)؛ بَأَن تَحَرَّى، فَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ: (فَ) لِأَنَّهُ يَبْدَأُ (بِمَا شَاءَ) مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ التَّرْتِيبَ يَسْقُطُ لِلْعُذْرِ<sup>(٢)</sup>، كَمَا تَقَدَّمَ، وَهَذَا مِنْهُ.

وَلَوْ تَرَكَ ظَهْرًا مِنْ يَوْمٍ، وَأُخْرَى مِنْهُ، لَا يَدْرِي أَهِيَ الْقَحْرُ، أَوِ الْمَغْرِبُ؟ صَلَّى الْقَحْرَ، ثُمَّ الظُّهْرَ، ثُمَّ الْمَغْرِبَ. وَلَا يَحُورُ أَلْ يَبْدَأُ بِالظُّهْرِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ بِرَأْيِهِ مِمَّا قَبَّلَهَا.

(وَلَوْ شَكَّ مَأْمُومٌ<sup>(٣)</sup> هَلْ صَلَّى الْإِمَامُ) بِهِ (الظُّهْرَ، أَوِ الْعَصْرَ؟: اعْتَبَرَ بِالْوَقْتِ) فَإِنْ كَانَ وَقْتُ الظُّهْرِ: فَهِيَ الظُّهْرُ. وَإِنْ كَانَ وَقْتُ الْعَصْرِ: فَهِيَ الْعَصْرُ؛ عَمَلًا بِالظَّاهِرِ.

(فَإِنْ أَشْكَلَ) الْوَقْتُ عَلَى الْمَأْمُومِ لَنَحْوِ غَيْمٍ: (فَالْأَصْلُ عَدَمُ)

(١) قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»<sup>[١]</sup>: وَإِنْ نَسِيَ ظَهْرًا وَعَصْرًا مِنْ يَوْمَيْنِ، وَجْهَيْنِ اسْبَاقَةً، فَعَمَهُ: يَبْدَأُ بِالظُّهْرِ. وَعَمَهُ: يَتَحَرَّى. فَإِنْ اسْتَوَيَا، فَعَمَهُ: بِمَا شَاءَ. وَعَمَهُ: بَصَلِّي ظَهْرَيْنِ بَيْنَهُمَا عَصْرٌ، أَوْ عَكْسُهُ<sup>[٢]</sup>. انْتَهَى.

(٢) وَلِسْقُوطِ التَّرْتِيبِ بِالنِّسْيَانِ.

(٣) مَرْدُودُهُ: إِذَا كَانَ هَذَا الشَّكُّ بَعْدَ مَرَاغِ الصَّلَاةِ؛ لِقَوْلِهِ: «هَلْ صَلَّيْتُ..» إِنْخ.

[١] «الْفُرُوعُ» (١/٤٤٤).

[٢] فِي الْأَصْلِ، (أَمْ): «وَعَكْسُهُ».

وَجُوب (الإعادة)؛ لأنَّ الأصل براءة ذِمَّتِهِ بِتِلْكَ الصَّلَاةِ.  
«تَمَمَّةٌ»: لو تَوَضَّأَ وَصَلَّى الطُّهْرَ، ثُمَّ أَحْدَثَ وَتَوَضَّأَ وَصَلَّى الْعَصْرَ،  
ثم ذَكَرَ أَنَّهُ تَرَكَ فَرَضًا مِنْ إِحْدَى طَهَارَتَيْهِ، وَهَمْ يَعْلَمُ غَيْبَهَا: لَزِمَهُ إِعَادَةُ  
الْوُضُوءِ وَالصَّلَاتَيْنِ. وَإِنْ لَمْ يُحْدِثْ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، وَتَوَضَّأَ لِلثَّانِيَةِ  
تَجْدِيدًا: لَزِمَهُ إِعَادَةُ الْأُولَى خَاصَّةً<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ الثَّانِيَةَ صَحِيحَةٌ عَلَى كُلِّ  
تَقْدِيرٍ.

(١) قوله. (وتوضأ للثانية تجديداً..) لاحتمال أن يكون المتروك من  
الوضوء الأوّل، ولا يعيد الثانية؛ لأنها صحيحة بكلِّ حال؛ لأنَّ  
المتروكة إن كان من التحديد، لم يضرّه، وإن كان من الوضوء أوّلاً،  
فالحديث ارتفع بالتجديد. (ش افناع)<sup>[١]</sup>.



## (باب: سترُ العورة)

السترُ: نَفَحَ السَّيْنِ: مَصَدَرٌ سَتَرَ. وبكسرها: ما يُسْتَرُّ به.  
(وهي) أي: العورة، لُعَّةٌ: الثَّقَصَانُ، والشَّيْءُ الْمُسْتَقْبَحُ، ومنه:  
كَلِمَةُ عَوْرَاءٍ، أي: قبيحة.

وشرعاً: (سَوَاءُ الْإِنْسَانِ) أي: قُتِلَ وَدُيِّرُهُ<sup>(١)</sup>، (وَكُلُّ مَا يُسْتَحْيَا  
منه) إذا نُظِرَ إليه. أي: ما يجب ستره في الصلاة، أو يحرمُ انْظَرُ إليه  
في الجملة. سُمِّيَ بذلك؛ لُقْبَحِ ظُهُورِهِ.

(حَتَّى غَرِ نَفْسُهُ) متعلِّقٌ بـ«سترُ العورة» وهو مُبْتَدَأٌ، حرره: قوله.  
(من شروط الصلاة) فلا تصحَّ صلاةٌ مكشوفها مع قُدْرَتِهِ عَلَى سِتْرِهَا؛  
لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف ٣١]، وقوله  
عليه السَّلامُ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ». وحديث سَلَمَةَ  
ابْنِ الْأَكْوَعِ، قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَكُونُ فِي الصَّيِّ وَأَصْلِي فِي  
الْقَمِيصِ أَوَاجِدٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَارْزُرْهُ، وَلَوْ بِشَوْكَةٍ» رواهما ابن  
ماحه، والترمذي<sup>(١)</sup>، وقال فيهما: حَسَنٌ صَحِيحٌ. وحكى ابنُ عبد البرِّ

## باب ستر العورة

(١) سُمِّيَا بِذَلِكَ؛ لِأَن كَشَفَهُمَا يَسُوءُ صَاحِبَهُمَا.

[١] الأول: تقدم تخريجه (ص ٤٧٥).

والثاني: أخرجه أبو داود (٦٣٢)، ولساني (٧٦٤)، ولم يحده عند الترمذي

الإجماع عليه. فلو صَلَّى عُريَانًا حَالِيًا، أَوْ فِي قَمِيصٍ وَاسِعٍ  
الْجَبِيبِ، وَلَمْ يَزُرْهُ. وَلَمْ يَشُدَّ عَلَيْهِ وَسْطَهُ، وَكَانَ بِخَيْثُ يَرَى عَوْرَةَ  
نَفْسِهِ مِنْهُ فِي قِيَامِهِ أَوْ رُكُوعِهِ، وَنَحْوِهِ: لَمْ تَصَحَّ صَلَاتُهُ، كَمَا مَرَّ رَأَاهَا  
غَيْرُهُ.

(وَيَجِبُ) سَتْرُ اعْوَرَةٍ (حَتَّى خَارِجَهَا، وَ) حَتَّى فِي (خُلُوةٍ<sup>(١)</sup>)، (وَ)  
حَتَّى (فِي ظُلْمَةٍ<sup>(٢)</sup>)؛ لِحَدِيثِ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَدِّهِ قَالَ:

(١) قوله: (وحتى خلوة) قال في «الإيضاح»<sup>(١)</sup>: «والصحيح من  
المذهب: أنه يحرم كشفها خارج الصلاة من غير حاجة، يعني: في  
حال الخلوة. حزم به في «التلخيص»، قال في «المستوعب»: «وستر  
اعورة واجب في الصلاة وغيرها. وصححه المجدد في «شرحه»،  
وابن عبيدان.

وعنه: بكره. ختاره القاضي وغيره، وقدمه في «المائق». وقدم في  
«النظم»: أنه غير محرم. وأطلقهما في «المروع» في «باب  
الاستنجاء»، وابن تميم.

وعنه: يجوز من غير كراهة. ذكرها في «النكت»، وهو وجه ذكره أبو  
المعالی، وصاحب «الرعاية».

(٢) قوله: (وفي ظلمة) انظر: ما الحكم في الفصل ب: «في»، ولم يقل:

= وابن ماجة، ولم يرقم لهما المزي في «تحفة الأشراف» (٤٥٣٣).

[١] «الإيضاح» (١٩٨/٣).

قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَوْرَاتُنَا: مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ؟ قَالَ: «أَحْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ رَوْحَتِكَ»<sup>(١)</sup>، أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ». قَالَ: قُلْتُ: فَإِذَا كَانَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ؟ قَالَ: «إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا يَرَاهَا أَحَدٌ فَلَا يَرَبُّهَا». قُلْتُ: فَإِذَا كَانَ أَحَدُنَا خَالِيًا؟ قَالَ: «اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ<sup>[١]</sup>.

و(لَا) يَجِبُ سِتْرُ الْعَوْرَةِ (مِنْ أَسْفَلِ)<sup>(٢)</sup> أَي: جِهَةِ الرَّجُلِينَ، وَإِنْ تَبَيَّنَ النَّظَرُ مِنْ أَسْفَلٍ، كَمَنْ صَلَّى عَلَى حَائِطٍ.

(بِمَا لَا يَصِفُ الْبَشَرَةَ) مُتَعَلِّقٌ بِ«يَجِبُ» أَي: لَوْنُهَا مِنْ بَيَاضٍ أَوْ سَوَادٍ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّ السَّتْرَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِذَلِكَ، لَا أَنْ لَا يَصِفَ حَجْمُ الْغُضُو؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ، وَلَوْ كَانَ السَّائِرُ ضَعِيفًا.

(وَلَوْ) كَانَ السَّتْرُ (بِ) غَيْرِ مَسْجُوحٍ، مِنْ (بَابٍ، وَنَحْوِهِ) كَوَرْقٍ، وَلَيْفٍ، وَحَلْدٍ، وَمُضْفُوفٍ مِنْ شَعْرِ وَجُلُودٍ. وَلَوْ مَعَ وَجُودِ ثَوْبٍ.

«وِظْلَمَةُ» عَلَى قِيَاسِ مَا قَبْلَهُ ١٢. (م خ)<sup>[٢]</sup>.

(١) اللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ: «زَوْجُكَ». (تَقْرِيرٌ)<sup>[٣]</sup>.

(٢) وَاشْتَرَطَ أَبُو إِبْرَاهِيمَ سِتْرَهُ مِنْ أَسْفَلٍ، إِنْ تَبَيَّنَ النَّظَرُ، وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ. (خَطُّهُ).

[١] أَعْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٣٥/٣٣) (٢٠٠٣٤)، وَابْنُ دَوْدَ (٤٠١٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٦٩)،

وَابْنُ مَاجَةَ (١٩٢٠). وَحَسَنَهُ لِأَبَانِي فِي «الْإِرْوَاءِ» (١٨١٠).

[٢] «حَشِيَّةُ الْحُلُوتِيِّ» (٢٣٥/١).

[٣] التَّعْلِيلُ لَيْسَ فِي (أ).

(و) لو كَانَ الشَّتْرُ بِـ(مُتَّصِلٍ بِهِ) أَي: المصْلِي، (كَيْدِهِ) إِذَا وَضَعَهَا عَلَى خَرْقٍ فِي ثَوْبِهِ، (وَلَحِيَّتِهِ) الْمُسْتَرْسِلَةُ عَلَى جَيْبِ ثَوْبِهِ الْوَاسِعِ، وَلَوْلَاهَا لَبَأَثَتْ عَوْرَتُهُ.

(و) لَا يَجِبُ الشَّتْرُ بِـ(بَارِيَّةٍ<sup>(١)</sup>): وَهِيَ شِبْهُ الْحَصِيرِ مِنْ قَصَبٍ. (و) لَا (حَصِيرٍ، وَنَحْوَهُمَا مِمَّا يَضُرُّهُ) كَالشَّرِيحَةِ<sup>(٢)</sup>، وَلَوْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهَا؛ لِأَنَّ الصَّرَرَ مَطْلُوبٌ زَوَالُهُ شَرْعًا، لَا حُصُولُهُ. وَرَبَّمَا لَا يَتِمَّكُنُ الْمُصْلِي فِي هَذِهِ مِنْ جَمِيعِ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ.

(و) لَا يَجِبُ الشَّتْرُ بِـ(خَفِيرَةٍ، وَطِينٍ، وَمَاءٍ كَبِيرٍ: لِعَدَمِ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُتَرْتِّبَةٍ.

(وَيُبَاحُ كَشْفُهَا) أَي: الْعَوْرَةُ (لِتَدَاوِي، وَتَخَلُّ، وَنَحْوَهُمَا) كَاغْتِسَابِ، وَخَلْقِ عَائَتِهِ، وَخِتَابِ، وَمَعْرِفَةِ بُوعٍ، وَبِكَارَةِ، وَثِيْبَةٍ؛ لِدُعَايِ الْحَاحَةِ إِلَيْهِ.

(و) يُبَاحُ كَشْفُهَا مِنْ أُنْتَى (لُفْبَاحٍ) هَا: مِنْ زَوْجِهَا وَسَيِّدِهَا.

(١) «الباريَّة» بِمَوْحَدَةٍ وَبَعْدَ الرَّاءِ يَاءُ مَشَاةٍ تَحْتَ مَشْدَدَةٍ: حَصِيرٌ يُنْسَحُ مِنْ قَصَبٍ مُشَقَّقٍ. (ابن نصر الله عني «الكافي»).

(٢) قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»<sup>[١]</sup>: وَالشَّرِيحَةُ تُعْمَلُ مِنْ سَعْفٍ يُحْمَلُ فِيهِ الْمَصِيحُ وَنَحْوُهُ، وَجَدِيلَةٌ مِنْ قَصَبٍ لِلْحَمَامِ<sup>[٢]</sup>.

[١] «القاموس المحيط» (١/١٩٦): «شرح».

[٢] فِي الْأَصْلِ، (أُ): «لِلْحَمَامِ». وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْقَامُوسِ».



(و) يُباحُ لذكرٍ كَسَفُ عَوْرَتِهِ **(لِمُبَاخَةِ)** لَهُ، مِنْ زَوْجَةٍ وَأُمَةٍ؛  
لحديث بهز بن حكيم، وتقدّم.

ولا يحرمُ نظَرُ عَوْرَةٍ حَيْثُ جازَ كَشْفُهَا، وَلَا لَمْسُهَا<sup>(١)</sup>.

**(وعورة ذكرٍ وخشي)** حُرَيْنِ كَذَا أَوْ رَقِيقَيْنِ أَوْ مُتَعَصِّينِ **(بلغا)** أي:  
استكملًا **(عشرًا)** مِنَ السِّنِّ: مَا بَيْنَ سُرَّةِ وَرُكْبَةٍ؛ لحديث عليٍّ،  
مرفوعًا: «لَا تُبَرِّرْ فَخِذَكَ، وَلَا تَنْظُرْ إِلَى فَخِذِ حَيٍّ وَلَا مَيِّتٍ». رواه  
أبو داود<sup>[١]</sup>، وغيره. ولحديث أبي أيوب أنصاري، يرفعه: «أَسْفَلَ  
الشَّرَةِ وَفَوْقَ الرُّكْبَتَيْنِ مِنَ الْعَوْرَةِ». وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن  
جدّه، مرفوعًا: «مَا بَيْنَ اسْتِرَّةٍ وَالرُّكْبَةِ عَوْرَةٌ». رواهما الدارقطني<sup>[٢]</sup>.  
قال المجذّب: والاحتياطُ لِلْخَشْيِ الْمَشْكَلِ أَوْ يَسْتَرِ، كَالْمَرْءِ.  
(و) عَوْرَةُ (أُمَةٍ، وَأُمٍّ وَلَدٍ) وَمُدْبَرَةٍ، وَمُكْتَبَةٍ، **(وَمُبْعَضَةٍ<sup>(٣)</sup>)**:

(١) قال في «الفروع»<sup>[٣]</sup> بعد كلام ذكره: لَا أَنَّهُ يَحْرُمُ نَظَرُ عَوْرَتِهِ حَيْثُ  
جازَ كَشْفُهَا، فَإِنَّهُ لَا يَحْرُمُ هُوَ، وَلَا لَمْسُهَا، اتِّفَاقًا.

(٢) قوله: (وَأُمَةٍ، وَأُمٍّ وَلَدٍ، وَمُبْعَضَةٍ) ظاهرُ صنعه: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ سِتْرُ أَحَدٍ  
الْعَاتِقَيْنِ فِي الثَّلَاثَةِ، وَكَذَا لَخَشْيِ إِذَا كَانَ رَقِيقًا، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَأَمَّا

[١] أخرجه أبو داود (٤٠١٥)، وإس ماحه (١٤٦٠). وقال لأبي في «الإرواء»  
(٢٦٩): ضعيف جدًا.

[٢] الأول: أخرجه الدارقطني (٢٣١/١) وثاني (٢٣١/١) قال لأبي في  
«الإرواء» (٢٧٠) عن الأول: ضعيف جدًا. وقال عن الثاني (٢٧١): حسن.

[٣] «الفروع» (٣٤/٢).

بَعْضُهَا حُرٌّ وَبَعْضُهَا رَقِيقٌ: مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ؛ لِأَنَّهَا دُونَ الْحُرَّةِ،  
فَأَلْجَفْتُ بِالرُّجُلِ. وَيُسْتَحَثُّ اسْتِثَارُهُنَّ كَالْحُرَّةِ؛ احْتِيَاصًا.

(و) عَوْرَةُ (حُرَّةٌ مُمَيَّرَةٌ) تَمَّ لَهَا سَبْعُ سِنِينَ، (و) عَوْرَةُ حُرَّةٍ  
(مُزَاهِقَةٌ) قَارَبَتِ الْبُلُوغَ؛ (مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ)؛ لِمَفْهُومِ حَدِيثٍ: «لَا  
يَقْتُلُ اللَّهُ صَلاةً حَائِضًا إِلَّا بِخِمَارٍ»<sup>[١]</sup>.

وَعُلِمَ مِنْهُ: أَنَّ السُّرَّةَ وَالرُّكْبَةَ لَيْسَا مِنَ الْعَوْرَةِ<sup>(١)</sup>. وَهَذَا كُلُّهُ فِي  
الصَّلَاةِ.

(و) عَوْرَةُ ذَكَرٍ، وَحُنْتَى، (ابن سبع) سِنِينَ (إِلَى عَشْرِ) سِنِينَ<sup>(٢)</sup>.

الْحُنْتَى الْحُرَّةُ، فَأَمْرُهُ ضَمَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ أَنْثَى فَكُلُّهُ عَوْرَةٌ إِلَّا الْوَجْهَ، وَإِنْ  
كَانَ ذَكَرًا فَعُمِلَ مَعَامَةُ الرِّحَالِ فِي وَجُوبِ سِتْرِ أَحَدٍ لِعَاتِقَيْنِ.  
(م خ)<sup>[٢]</sup>.

(١) وَعَمَهُ: الرُّكْبَةُ مِنَ الْعَوْرَةِ، وَفَاقًا لِأَبِي حَيْفَةَ. وَعَمَهُ: وَهُمَا. وَعَمَهُ: عَوْرَةُ  
الرَّجُلِ: الْفَرْحَانُ، وَفَاقًا لِمَالِكٍ. اخْتَارَهُ الْمَجْدُ وَغَيْرُهُ. قَالَ فِي  
«الْفُرُوعِ»<sup>[٣]</sup>: وَهُوَ أَظْهَرُ.

(٢) قَوْلُهُ: (إِلَى عَشْرِ) فَالْعَشْرُ عَيْرٌ دَاخِلَةٌ، وَإِلَّا لَعَارِضٌ مَا قَلَّه. (م خ)<sup>[٤]</sup>.

[١] تقدم تخريجه (ص ٤٧٥).

[٢] «حاشية الحلوني» (١/٢٣٩).

[٣] «الفروع» (٢/٣٤).

[٤] «حاشية الحلوني» (١/٢٣٩).

(الفرجاني)؛ لقُصُوره عن ابنِ عشر؛ لأنه يمكنُ بُلوغُه.  
وعِلِمُ منه: أنَّ مَنْ دُونَ سَبْعٍ لَا حُكْمَ لِعَوْرَتِهِ<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ حُكْمَ  
الطُّفُولِيَّةِ مُنَجَّرٌ عَلَيْهِ إِلَى التَّمْيِيزِ.  
(والْحُرَّةُ الْبَالِغَةُ: كُلُّهَا عَوْرَةٌ فِي الصَّلَاةِ<sup>(٢)</sup>) حَتَّى طُفُرُهَا. صَبَا.  
(إِلَّا وَجْهَهَا<sup>(٣)</sup>)؛ لأَحدِث: «الْمَرْءُ عَوْرَةٌ». رواه الترمذي<sup>[١]</sup>، وقال:

(١) اطَّره مع ما تقدَّم في نواقض الوضوء؛ حيث قال، أي: من نواقض  
الوضوء: «مَسَّ فَرْحِ أَدَمِيٍّ، كَبِيرٍ أَوْ صَغِيرٍ، وَلَوْ دُونَ التَّمْيِيزِ؛ ذَكَرَ أَوْ  
أُنْثَى، مِمَّنْ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ» فِيهِ يَفْتَضِي: أَنَّ لِعَوْرَةٍ مِمَّنْ دُونَ التَّمْيِيزِ حُكْمًا.  
(م خ).

ثُمَّ كُنْ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ مَرَادَهُمْ: فِي النَّظَرِ، لَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ.  
(٢) قَوْلُهُ: (كُلُّهَا عَوْرَةٌ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا وَجْهَهَا) وَأَمَّا خَارِجُهَا؛ فَكُلُّهَا عَوْرَةٌ  
حَتَّى وَجْهُهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الرَّجُلِ وَالْحُثَى، وَبِالنِّسْبَةِ إِلَى مِثْلِهَا: عَوْرَتُهَا  
مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ.

قَوْلُهُ: «كُلُّهَا عَوْرَةٌ» حَتَّى ذَوَائِبُهَا. صَرَّحَ بِهِ فِي «الرَّعَايَةِ».  
(٣) وَعَمَهُ: وَالْكَفَّيْنِ، وَفَاقًا لِمَا نَكَّ وَالشَّافِعِي. احْتَدَرَهُ الْمُحَدُّ، وَحَزَمَ بِهِ فِي  
«الْعَمْدَةِ» وَ«الْوَجِيزِ». وَقَالَ شَيْخُنَا: وَالْقَدَمَيْنِ، وَفَاقًا لِأَبِي حَنِيفَةَ.  
(فروع)<sup>[٢]</sup>.

[١] أخرجه الترمذي (١١٧٣) من حديث بن مسعود وصححه الألباني في «الإرواء»  
(٢٧٢).

[٢] «الفروع» (٣٥/٢).

حسنٌ صحيحٌ. وهو عامٌّ في جميعها، تُركٌ في الوجه؛ للإجماع، فيبقى العمومُ فيما عداه.

وقولُ ابنِ عباسٍ، وعائشةَ، في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُدْرِكُ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١]، قالوا: الوجه والكفَّين. خالفهُما ابنُ مسعود، فقال: الثَّبات. ولأنَّ الحاجةَ لا تدعو إلى كشفِ الكفَّين كما تدعو إلى كشفِ الوجه. وقياسًا لهما على القدمين.

وأما غورتُها خارجُ الصَّلَاةِ: هيأتي بيانُها في أوَّلِ «كتابِ التَّكَاثُرِ». (وَسُنَّ صَلَاةُ رَجُلٍ) حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ، (فِي ثَوْبَيْنِ) كَقَمِيصٍ وَرِدَاءٍ، أَوْ إِزَارٍ وَسَرَاوِيلٍ<sup>(١)</sup>. ذِكْرُهُ بَعْضُهُمْ إجماعًا<sup>(٢)</sup>.

فالكفان والقدمان ليسا بعورة عند الشَّح في الصَّلَاةِ، وصَوْنُهُ فِي «الإِصْصافِ»<sup>(١)</sup>.

(١) قوله: (فِي ثَوْبَيْنِ... إلخ) لقول عمر رضي الله عنه: إِذَا وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ، فَأَوْسَعُوا، حَمَّغْ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابُهُ، صُلَّى رَجُلٌ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ، فِي إِزَارٍ وَقَمِيصٍ، فِي إِزَارٍ وَقَبَاءٍ، فِي سَرَاوِيلٍ وَرِدَاءٍ<sup>(١)</sup>، فِي سَرَاوِيلٍ وَقَمِيصٍ، فِي سَرَاوِيلٍ وَقَبَاءٍ<sup>(٢)</sup>.

(٢) قوله: (ذِكْرُهُ بَعْضُهُمْ إجماعًا) أي: سنَّةُ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبَيْنِ. قال أنس: كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَلْبَسَهَا الْحَبِيرَةُ.

[١] «الإِصْصافِ» (٢٠٧/٣).

[٢] سقطت: (فِي سَرَاوِيلٍ وَرِدَاءٍ مِنْ ()).

[٣] أخرجه البخاري (٣٦٥).

قال جماعة. مع ستر رأسه، والإمام أبلغ؛ لأنه يقتدى به.  
ولأحمد<sup>[١]</sup> عن أبي أمامة. قال: قلنا: يا رسول الله، إنَّ أهلَ  
الكتاب يَسْرُوْلُون، ولا يَأْتِرُونَ؟ فقال: «تَسْرُوْلُوا، وَاْتِرُوا، وَخَالِفُوا  
أَهْلَ الْكِتَابِ».

ولا تُكْرَهُ في ثوبٍ واحدٍ، والقَمِيصُ أولى؛ لأنه أبلغ. ثم ارْدَأْهُ. ثم  
المُتَرِّزُ أو السَّرَاوِيلُ.

(ويكفي ستر عورته) أي: الرَّجُلُ (في نفل)؛ لأنه قد ثَبَتَ عنه  
ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي بِالنَّيْلِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، بَعْضُهُ عَلَى أُهْبِهِ<sup>[٢]</sup>.  
والتَّوْبُ الْوَاحِدُ لَا يَتَّسِعُ لِدَلِكْ مَعَ سِتْرِ الْمَنْكِبَيْنِ. وَلِأَنَّ عَادَةَ الْإِنْسَانِ  
فِي بَيْنِهِ وَخَلَوَاتِهِ قَلَّةُ اللَّبَاسِ وَتَحْقِيقُهُ، وَغَالِبُ نَفْسِهِ يَقَعُ فِيهِ، فَسُومِحَ فِيهِ  
لِذَلِكَ كَمَا سُومِحَ فِيهِ بِتَرْكِ الْقِيَامِ وَنَحْوِهِ.

(وَشُرْطُ فِي فَرَضٍ) ظَاهِرُهُ: وَلَوْ قَرَصَ كِفَايَةً، مَعَ سِتْرِ عَوْرَةٍ.  
(سِتْرُ جَمِيعِ أَحَدٍ عَاتِقِيهِ) أي: ارْجُلُ. ومثله: الْحُنْثَى، (بِلَنَاسٍ<sup>(١)</sup>)؛

متفق عليه<sup>[٣]</sup>. قالوا: هي التي فيها حُمْرَةٌ وَبِضٌ.

(١) وحوث ستر أحد العاتقين، من مفردات المذهب. وعنه: سنة، وفاقاً  
للأئمة الثلاثة، وفي «الواضح» رواية: بكفي حيط ونحوه. (فروع)<sup>[٤]</sup>.

[١] أخرجه أحمد (٦١٣/٣٦) (٢٢٢٨٣). وحسنه الأسي في «حديث امرأه  
المسلمة» ص (١٨٤ - ١٨٥).

[٢] أخرجه أحمد (٤٨/٤١) (٣٤٠٤٤) من حديث عائشة.

[٣] أخرجه البخاري (٥٨١٣)، ومسلم (٢٠٧٩).

[٤] «العروعة» (٣٧/٢).

لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا يُصَلِّي الرَّحُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ». رواه الشيخان<sup>[١]</sup>. والعائِقُ: مَوْصِعُ الرِّدَاءِ مِنَ الْمَنْكَبِ.

ولا فرق في اللباس بين أن يكون ممّا سَتَرَ بِهِ عَوْرَتَهُ، أو غَيْرَهُ.  
(ولو وصف) اللباس (البشرة)؛ لعموم قوله عليه السلام: «ليس على عاتقه منه شيء». فإنه يُعْمَمُ ما يَسْتُرُ ابْشَرَةَ، وما لا يَسْتُرُ.

(وَتُسَنُّ صَلَاةُ حُرَّةٍ) بِالْعَةِ (فِي دِرْعٍ) وهو: الْقَمِيصُ<sup>(١)</sup>. (وَحِمَارٍ) وهو: ما تَضَعُهُ عَلَى رَأْسِهَا، وَتُدِيرُهُ تَحْتَ حَلَقِهَا. (وَمِلْحَمَةٍ) بكسر الميم: ثَوْبٌ تَلْتَحِفُ بِهِ، وَتُسَمَّى جَلْبَابًا؛ مَا رَوَى سَعِيدٌ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا كَانَتْ تَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي الْخِمَارِ وَالْإِزَارِ وَالْدَّرْعِ، فَتُسَبِّلُ الْإِزَارَ، فَتَحْلِبُ بِهِ، وَكَانَتْ تَقُولُ: ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ لَا تُدُّ لِمَرْأَةٍ مِنْهَا فِي الصَّلَاةِ إِذَا وَجَدَتْهَا: خِمَارٌ، وَالْجِلْبَابُ، وَالْدَّرْعُ. وَلَأَنَّ الْمَرْأَةَ أَوْفَى عَوْرَةً مِنَ الرَّجُلِ.

(وَتُكْرَهُ) صَلَاتُهَا (فِي نِقَابٍ، وَبُرْقَعٍ)؛ لِأَنَّهُ يُخِلُّ بِمُبَاشَرَةِ

(١) قال أحمد: شبه القميص، لكنه سابعٌ يُعْطَى قدميها. فانه هي «المبدع»<sup>[٢]</sup>.

[١] أخرجه البخاري (٣٥٩)، ومسلم (٥١٦).

[٢] «المبدع» (٣٦٦/١).

المُصَلِّي بِالْحَهِمَةِ وَالْأَنْفِ، وَيُغَطِّي الْقَمَّ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ الرُّحْلَ عَنْهُ<sup>[١]</sup>.

(وَيُجْزَى) امرأة (سُتْرُ عَوْرَتِهَا) قال أحمد: اتَّفَقَ عَامَّتُهُمْ عَلَى الدَّرْعِ وَالْحِمَارِ، وَمَا زَادَ فَهُوَ خَيْرٌ وَأُسْتَرَّ.

(وَإِذَا انْكَشَفَ) بِلَا قَصْدٍ، (لَا عَمْدًا، فِي صَلَاةٍ مِنْ عَوْرَةٍ) ذَكَرَ، أَوْ حُنْثَى، أَوْ أَثْنَى، (يَسِيرٌ لَا يَفْحُشُ عُرْفًا)؛ لِأَنَّهُ لَا تَحْدِيدَ فِيهِ شَرْعًا فَرُجِعَ فِيهِ لِلْعُرْفِ، كَالْجُزْزِ. فَإِنْ فَحَشَ، وَطَالَ الزَّمَنُ: بَطَلَتْ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْفَرْجَيْنِ وَغَيْرِهِمَا، لَكِنْ يُعْتَبَرُ الْفَحْشُ فِي كُلِّ عُضْوٍ بِحَسَبِهِ؛ إِذْ يَفْحُشُ مِنَ الْمَغْلُظَةِ مَا لَا يَفْحُشُ مِنْ غَيْرِهَا. (فِي النَّظَرِ) مُتَعَلِّقٌ بِ«يَفْحُشُ» أَي: يَنْصُرُ إِلَيْهِ، (وَلَوْ) كَانَ الْإِنْكَشَافُ رَمْنًا (طَوِيلًا)؛ لَمْ تَبْصُلْ؛ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ الْحَرَمِيِّ، قَالَ: انْطَلَقَ أَبِي وَافِدًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِهِ، يُعَلِّمُهُمُ الصَّلَاةَ، وَقَالَ: «يَوْمُكُمْ أَقْرَأُكُمْ». فَكُنْتُ أَقْرَأُهُمْ، فَقَدَّمُونِي، فَكُنْتُ أَوْثَمُهُمْ وَعَنِي بُرْدَةٌ لِي صَغِيرَةٌ صَغِيرَةٌ، فَكُنْتُ إِذَا سَخَدْتُ انْكَشَفَتْ عَنِّي، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنَ النِّسَاءِ: وَارُوا عَنَّا عَوْرَةَ قَارِئِكُمْ. فَاسْتَرَوْا لِي قَمِيصًا عُمَالِيًّا، فَمَا فَرِحْتُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ فَرَجِي بِهِ. وَفِي لَفْظٍ: فَكُنْتُ أَوْثَمُهُمْ فِي بُرْدَةٍ مُوَصَّلَةٍ فِيهَا

[١] أخرجه أبو داود (٦٤٣) من حديث أبي هريرة. وحسنه الألباني في «صحيح أبي

فَتَّقْ، فَكُنْتُ إِذَا سَحَدْتُ فِيهَا خَرَجْتُ اسْتَبِي. رواه أبو داود،  
والنسائي<sup>[١]</sup>. وانتشر ولم يُنقل أنه عليه السلام أنكره، ولا أحد من  
أصحابه. ولأنه يَتَّقُ الاحترار منه؛ إذ تيابُ الفقراء لا تحو غايًا من  
خرق، وثياب الأغنياء من فتق.

(أو) انكشف، لا عمدًا، من عورة (كثير في) زمي (قصير) كما  
لو أطارت الرِّيحُ سُتْرَتَهُ، فأعاده سريعًا: (لم تبطل) صلاته<sup>(١)</sup>؛ قياسًا  
على ما تقدّم. فإن تعمد ذلك: بطلت؛ لأنه لا عُذر.

(١) قال عثمان<sup>١٢</sup>: بكشاف العورة في الصلاة: فيه ثمان صور، لأن  
المُنْكَشَفَ إمّا أن يكون يسيرًا؛ بأن لا يفحش عُرفًا في النظر، وإمّا أن  
يكون كثيرًا. وعلى التقديرين: إمّا أن يطول الرُّمُّ، أو لا. وعلى  
التقدير لأربعة: إمّا أن يكون عمدًا، أو لا. ففي العمد صورته الأربع،  
تطل الصلاة. وفي غيره، تبطل فيما إذا كثر المنكشف، وطال رُمُّه.  
وفي الثلاث الباقية لا تبطل، وهي: ما إذا قلّ لمنكشف، وطال الرُّمُّ  
أو قصر، أو كثر المنكشف وقصر الرُّمُّ، ولم يعمد في اثلاث<sup>[٣]</sup>.  
والمصنّف نصّ على صور<sup>١٤</sup> عدم السطّان الثلاث؛ لأنها أخصر،  
وعلمت الخمس المبطلات بالمفهوم.

[١] أخرجه أبو داود (٥٨٥، ٥٨٦)، والنسائي (٧٦٦) وصححه الألباني في «الإرواء» (٣٨٤). والحديث عند البخاري (٤٣٠٢) بنحوه.

[٢] «حاشية عثمان» (١٦٥/١).

[٣] سقطت: «ولم يعمد في الثلاث». والمثبت من «حاشية عثمان».

[٤] سقطت: «صور» من الأصل.



(وَمَنْ صَلَّى فِي غَضَبٍ) أي: مَغْضُوبٍ<sup>(١)</sup>، غَيْبًا أَوْ مَفْجَعَةً، وَمِثْلُهُ. مَسْرُوقٌ وَنَحْوُهُ، وَمَا ثَمَنُهُ الْمَعْيَنُ خَرَامٌ، (وَلَوْ) كَانَ الْمَغْضُوبُ (بَعْضُهُ) مُشَاعًا أَوْ مَعْيِنًا، فِي مَحَلِّ الْعَوْرَةِ وَغَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ يَنْبَغُ تَعَضُّهُ تَعَضًّا فِي الْبَيْعِ، (ثَوْبًا) كَانَ الْمَغْضُوبُ كُلُّهُ أَوْ تَعَضُّهُ، (أَوْ نَقْعَةً<sup>(٢)</sup>)، لَمْ تَصِحَّ.

وَيُحَقِّقُ بِهِ: لَوْ صَلَّى فِي سَابِاطٍ<sup>(٣)</sup> لَا يَحِلُّ إِخْرَاجُهُ<sup>(٤)</sup>، أَوْ غَضَبٍ

(١) قوله: (وَمَنْ صَلَّى فِي غَضَبٍ.. إلخ) وعنه: نصَّحَ مع التحريم، احترازه الخلل، وفاقًا لمالك، وأبي حنيفة، والشافعي.

(٢) من أرض، أو حيوان؛ بَأَن يَغْضِبَهُ وَيَصْلِي عَلَيْهِ الْغَاصُّ، أَوْ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهَا عَادَةٌ أَتَى بِهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَسْهُيِّ عَنْهُ، فَلَمْ تَصِحَّ، كَصَلَاةِ الْحَائِضِ، وَبِوَسْطِ عَيْبِهَا مَبَاحًا، أَوْ بَسْطِ عَصْبَتَا عَلَى مَبَاحٍ. جَرَمَ بِهِ فِي «الْمَدْع» وَغَيْرِهِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ بَسَطَ طَاهِرًا صَفِيقًا عَلَى حَرِيرٍ. وَالْفَرْقُ: أَنَّهُ لَا يُعَدُّ مُسْتَعْمَلًا لِتَحْرِيرِ إِذٍ، بِخِلَافِ لِبَقْعَةٍ، فِيهِ حَالٌ فِيهَا، وَإِنْ كَانَ تَحْتَهُ مَبَاحٌ. (ش إقناع)<sup>[١]</sup>.

(٣) قوله: (سَابِاط) أي: بَأَن كَانَ اسْبَابُطٌ عَلَى الصَّرِيقِ، فَلَا تَصِحُّ فِيهِ الصَّلَاةُ؛ لِأَنَّ الْهَوَاءَ تَابِعٌ لِلْقَرَارِ. (ش إقناع)<sup>[٢]</sup>.

(٤) قوله: (سَابِاطٌ لَا يَحِلُّ إِخْرَاجُهُ) مفهومه: أَنَّهُ لَوْ كَانَ يَحِلُّ إِخْرَاجُهُ، صَحَّتْ. وَهَذَا الْمَفْهُومُ يُعَارِضُ عَمُومَهُ عَمُومَ مَصْصُوفٍ قَوْلُهُ:

[١] «كشف القناع» (٢/٢٠٦).

[٢] «كشف المناع» (٢/٢٠٥).

ر حَلَّةٌ وَصَلَّى عَلَيْهَا، أَوْ لَوْحًا فَحَعَلَهُ سَفِينَةً<sup>(١)</sup>.

(أَوْ) صَيٌّ فِي مَتَشَوِّجٍ بِـ (لَذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، أَوْ) فِي (حَرِيرٍ) كُؤِهِ.  
(أَوْ) فِيمَا (غَالِيهِ) حَرِيرٌ، (حَيْثُ حُرْمٌ) الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ وَالْحَرِيرُ؛ بَأَنَّ  
كَانَ عَلَى ذَكَرٍ، وَلَمْ يَكُنِ الْحَرِيرُ لِحَاحِيَةً: لَمْ تَصْبَحْ<sup>(٢)</sup>.  
(أَوْ حَجٌّ بِغَضَبٍ) أَي: بِمَالٍ مَعْصُوبٍ، أَوْ عَلَى حَيَوَانٍ مَغْضُوبٍ<sup>(٣)</sup>.

(وَأَسْطَحَتْهَا مِثْلَهَا) ! وَيُمْكِنُ أَحْوَاثُ: تَخْصِصُ هَذَا الْمَفْهُومِ بِمَا إِذَا  
أُخْرِجَ اسْمَا بَاطٍ عَلَى مَلِكٍ الْغَيْرِ، لَا عَلَى الطَّرِيقِ. فَيَأْمَلُ. (ع ن)<sup>[١]</sup>.  
(١) قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ»: وَإِنْ بَسَطَ شَيْئًا طَاهِرًا عَلَى أَرْضٍ قَدْ غَضَبَهَا هُوَ أَوْ  
عِيْزُهُ، أَوْ بَسَطَ عَلَى أَرْضٍ لَهُ شَيْئًا فَدَعْصَبَتْهُ هُوَ أَوْ عِيْزُهُ، بَطَلَتْ  
صَلَاتُهُ.

قَالَ ابْنُ قَنْدُسٍ<sup>[٢]</sup>: قُلْتُ: وَيَتَحَرَّخُ صَحَّتْهَا. وَقِيلَ: تَصَحُّ فِي الثَّانِيَةِ  
فَقَطْ.

(٢) قَالَ فِي «النَّكَتِ»<sup>[٣]</sup>: وَمِنْ صَيٍّ فِي ثَوْبٍ حَرِيرٍ، أَوْ غَضَبٍ، أَوْ بَقْعَةٍ  
عَصَبٍ، لَمْ يَحْزَنْهُ. وَعَنْهُ: يُحْزَنُ مَعَ التَّحْرِيمِ. هَذِهِ إِرْوَايَةُ ذَكَرَ فِي  
«الْوَسِيلَةِ» أَنَّهَا اخْتِيَارُ الْخَلَّالِ، وَهِيَ مَذْهَبُ الثَّلَاثَةِ.

(٣) قَوْلُهُ: (أَوْ حَجٌّ بِغَضَبٍ... إلخ) قَالَ فِي «لِفُرُوعِ»<sup>[٤]</sup> بَعْدَ كَلَامِ نَقْلِهِ

[١] «حاشية عثمان» (١٨٢/١).

[٢] «حاشية الفروع» (٤٩/٢).

[٣] «النكت على المحرر» (٩٥/١).

[٤] «الفروع» (٤٦/٢).

(عالمًا) بأن ما صلى فيه، أو حج به مُحَرَّم، (ذاكِرًا<sup>(١)</sup>) له وقت

عن القاضي وعبره، يقتضي: أن الحج بالغصب يؤثّر، ولو قبل الإحرام، ثم قال: وكلام غيره يخالفه، وأن المؤثّر حجّه لا قبل إحرامه، وهو أظهر.

قال في «الفروع»<sup>(١)</sup>: ولو تفوّى على أداء عبادة بأكل محرّم، صحّت؛ لزوال عينه، ولا أثر له بعد زوالها.. ثم ذكر ما نُقل عن أحمد في بئر حُفرت بمالٍ غصب: لا يُتوصّأ منها، وعنه: - إن لم يجد غيرها-: لا أدري.

قال عثمان بعد نقله في «حاشيته»: ولا يُعارض ذلك ما ذكره في الحجّ بغصب ونحوه؛ لأن ما هلك محمود على ما إذا شهد المناسك على دية حرام، أو طاف في حرام ونحوه، فلا يتناول من أكل حرامًا، كما إذا أكل أو شرب حرامًا، ثم صلى، قاله عثمان. وبنجّه: لو تاب في حجّ قبل دفع من عرفة، أو بعده إن عاد فوقف، مع تحديد إحرام: الصّحّة. لتبئسه بالمباح حال فعل الأركان. (عديّة)<sup>(٢)</sup>.

(١) قوله: (عالمًا ذاكِرًا) أي: احكم والغين، فهو نسي أو جهل أنّه مُحَرَّم، أو كونه عصيًا، أو حريرًا مثلاً، صحّت. فراجع «الإقناع»<sup>(٣)</sup>. انتهى.

[١] «الفروع» (٤٨/٢)

[٢] «غاية المتهى» (١٤١/١).

[٣] «الإقناع» (١٣٥/١).

العبادة: **(لم يصح)** ما فعله؛ حديث عائشة، مرفوعاً: «مَنْ عَمِلَ عملاً ليس عليه أمرنا، فهو ردٌّ». أخرجه [١]. ولأحمد [٢]: «مَنْ صَعَّ

فقوله: «عالمًا ذاكرًا» حالان من قاعس: «صَلَّى.. أَوْ حَجَّ»، ولُحْدَفَ نظيره الآخر. وليس من التنازع في الحال؛ لأنه لا يجوز - عريّةً على الأصح. (م خ) [٣].

والحاصل: أَنَّ كُلَّ نَوْبٍ مُحَرَّمٌ سُئِلَ وَلَوْ خِيَلَهُ، أَوْ تَصَاوِيرَ، أَوْ غَيْرُهُمَا لَا تَصَحُّ الصَّلَاةُ فِيهِ؛ حَيْثُ كَانَ عَالِمًا ذَاكِرًا. وَإِلَّا صَحَّتْ، لِأَنَّهُ غَيْرُ آثِمٍ.

ومن صَلَّى على أرض غيره، أو مُصَلَّاه، بلا غصبٍ ولا صرر، حَارَ. **(فائدة):** قَالَ فِي «الْإِقْنَاعِ»: وَلَوْ تَقَوَّى عَلَى آدَاءِ عِبَادَةٍ بِأَكْلِ مُحَرَّمٍ، صَحَّتْ. قَالَ فِي «شَرْحِهِ»: لِأَنَّ السَّهْيَ لَا يَعُودُ إِلَى عِبَادَةٍ، وَلَا إِلَى شُرُوطِهَا، فَهُوَ إِلَى خَارِجِهَا، وَذَلِكَ لَا يَقْتَضِي فُسَادَهَا، لَكِنْ يَوْحِي بِغَضَبٍ عَالِمًا ذَاكِرًا، لَمْ يَصَحَّ حُجُّهُ عَلَى الْمَذْهَبِ. انْتَهَى.

وكَأَنَّهُ يَشِيرُ إِلَى أَنَّ كَلَامَ «الْإِقْنَاعِ» لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، بَلْ يُسْتَشَى مِنْ عِبَادَاتِ الْحَجِّ، فَإِذَا اسْتَعَانَ عَلَيْهِ بِأَكْلِ مُحَرَّمٍ. ثُمَّ يَصَحُّ حُجُّهُ، كَمَا فِي «الْمُنْتَهَى»: «أَوْ حَجَّ بِغَضَبٍ عَالِمًا ذَاكِرًا».

وَفِيهِ نَظَرٌ! فَإِنَّ الِاسْتِعَانَةَ بِأَكْلِ الْحَرَامِ عَلَى الصَّلَاةِ وَالْحَجِّ عَائِدَةٌ فِيهِمَا

[١] تقدم تخريجه (ص ٢٣٧).

[٢] أخرجه أحمد (٥٠٧/٤١) (٢٤٤٥٠).

[٣] «حاشية الحلوتي» (١/٢٤١).

أمرًا على غير أمرنا، فهو مردود». ولأنَّ لصلاة والحجَّ قُرْنَةً وطاعة، وقيامه وقعوده ومسيره بمحرَّمٍ منهِّي عنه، فلا يكون مُتَقَرَّبًا بما هو عاصٍ به، ولا مأمورًا بما هو منهِّي عنه.

فإنَّ كان جاهلاً، أو ناسيًا للغصبِ ونحوه: صحَّ. ذكره المجدِّ إجماعًا.

فإنَّ كان عليه ثوبان، أحدهما مُحَرَّمٌ: لم تصحَّ صلاته أيضًا؛ لأنَّ المباح لم ينعَيَّن سائرًا، نَحْتَانِيًّا كان أو فوقَانِيًّا؛ إذُ أُيِّهما قُدِّرَ عَدْمُهُ: كان الآخرُ سائرًا.

(وإنَّ عَيْرَ هَيْئَةِ مَسْجِدٍ) غَصَبَهُ: (فَكَغْصَبَ<sup>(١)</sup>) لمكأبٍ غيره في

إي خرج، فإذا صَحَّتْ الصلاةُ مع كونها آكدٌ من الحجِّ فلا يصحُّ الحجُّ أولى.

فالأصهر: نقاءُ كلام «الإقْداع» على عمومِهِ، وحملُ كلام «المنتهى» على ما إذا طافَّ صوافَ الفِرَصِ في سِتْرَةٍ مَغْصُوبَةٍ، أو وقف، أو سعى على دَائَةِ مَغْصُوبَةٍ<sup>(٢)</sup>، فإنَّ ذلك لا يصحُّ، كالصلاة. أمَّا الأكلُ، فهو خارجٌ فيهما، فسدِر. انتهى كلام الشيخ «م ص». (ع ن)<sup>[١]</sup>.

(١) قوله: (فَكَغْصَبَ) أي: في كونه لا تصحُّ صلاته فيه. أمَّا العيرُ فصلاته صحيحةٌ، قال في «الرعاية»<sup>(٢)</sup> ومن غَصَبَ مسجدًا، أو عَيْرَ هَيْئَتِهِ، فهو

[١] سقطت. «أو وقف، أو سعى على دَائَةِ مَغْصُوبَةٍ» من الأصل. (٢) وتصويب من «حاشية عثمان».

[٢] «حاشية عثمان» (١/١٦٦، ١٦٧).

صَلَاتِهِ فِيهِ<sup>(١)</sup>، (لَا إِنْ مَنَعَهُ) أَي: الْمَسْحُذُ (غَيْرُهُ)؛ بَأَنْ مَنَعَ النَّاسَ الصَّلَاةَ فِيهِ، وَأَبْقَاهُ عَلَى هَيْئَتِهِ: فَلَيْسَ كغَضَبِهِ، فَتَصَحُّ صَلَاتُهُ فِيهِ. وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْمَنْعُ.

وكذا: لو رَحِمَهُ وَصَلَّى مَكَانَهُ. وَيَأْتِي فِي «الْجُمُعَةِ»: إِذَا أَقَامَ غَيْرَهُ وَصَلَّى مَكَانَهُ<sup>(٢)</sup>.

(وَلَا يُطْلَأُ) أَي: الصَّلَاةَ (لُبْسُ عِمَامَةٍ وَخَاتَمٍ مَنَهَيٌّ عَنْهُمَا)

كعصب مكان غيره هي صحّة صلاه فيه. انتهى. قال في «حاشية الإقناع». وعلم منه. أنّ صلاة غيره فيه صحيحة؛ لأنّه ليس بغاصب له، ومنه يؤخذ. صحّة الصلاة بمساجد حريم النّهر؛ إذ المصلّي فيها غير عاصب للبقعة؛ إذ له الصلاة فيها لو لم تُس، كما كان له أن يصلي في المسجد قبل أن يُغيّر. (م خ)<sup>[١]</sup>.

(١) قوله: (فِي صَلَاتِهِ فِيهِ) قال في «الرعاية». وإن غيّر هيئته مسجد، فكعصبه، في صلاته فيه. قال في «شرح الإقناع»: فيؤخذ منه: لو صلّى غيره فيه صحّت؛ لأنّه مُباح له. (خطه)<sup>[٢]</sup>.

(٢) قوله: (وَيَأْتِي.. إِذَا أَقَامَ غَيْرَهُ... إلخ) ذكر هناك عن المنقح أنّ قواعد المذهب تقتضي عدم الصحّة لصلاة من أقام غيره، وصلّى مكانه.. إلى أن قل اشرح: والفرق ظاهر. والله أعلم.

[١] «حاشية الحلوتي» (١/٢٤١).

[٢] تعليق من زيادات (ب).

كعبامة حرير، ونخاتم ذهب، أو غصبي، (ونحوهما) كخف وتكة كذلك؛ لأنّ لنهي لا يعود إلى شرط الصلاة، فلا يؤثر فيها، كما لو عصب ثوباً ووضعه بكمه.

ويصح الأذان، والصوم، والوضوء، وبيع، ونحوه، بعصب. وكذا: صلاة من طولت بردً ودبغة ونحوها فيه، وعبادة من تقوى عليها بمحرّم.

(وتصح الصلاة) (ممن حيس بغصب) به، (وكذا) ممن حيس (بنجسة). ويركع ويسجد نياسة؛ لأنّ السجود مقصود في نفسه، ومحمّ على فرصتيه وعدم سقوطه، بخلاف ملاقة النجاسة. (ويومي) من حيس يققه نجسة (برطوبة، غاية ما يمكنه، ويجلس على قدميه)؛ قليلاً سحاسة؛ لحديث: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»<sup>[١]</sup>.

وعلم منه: صحّة صلاته؛ بعجزه عن شرطها، وهو إباحة البقعة وطهارتها.

(ويصلي) عاجز عن ستره مباحة (عرياناً مع) ثوب (غصب)؛ لأنه يحرم استعماله بكل حال، ولأنّ تحريمه لحق آدمي، أشبه من لم يجد إلا ماءً مغضوباً.

(و) يُصَلِّي (في) ثَوْبٍ (حَرِيرٍ لَعْدَمٍ) غَيْرِهِ، وَلَوْ مُعَارَا؛ لِأَنَّهُ مَأْذُونٌ فِي لُبْسِهِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، كَالْحَكَّةِ، وَضُرُورَةِ الْبَرْدِ، وَعَدَمِ سِتْرَةِ غَيْرِهِ، فَقَدْ رَأَتْ عِلَّةُ تَحْرِيمِ الصَّلَاةِ فِيهِ.

(وَلَا إِعَادَةَ<sup>(١)</sup>) عَلَى مَنْ صَلَّى غُرْيَانًا مَعَ عَصَبٍ، أَوْ فِي حَرِيرٍ لَعْدَمٍ؛ لَمَّا تَقَدَّمَ.

(و) يُصَلِّي (في) ثَوْبٍ (نَجَسٍ لَعْدَمٍ) غَيْرِهِ، مَعَ عَجْزِهِ عَنْ تَطْهِيرِهِ فِي مَوْقِفٍ؛ لِأَنَّ السَّتْرَ آكَدُ مِنْ إِزَالَةِ النُّجَاسَةِ؛ سَوْجُودِهِ فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجَهَا، وَتَعَلَّقَ حَقُّ الْآدَمِيِّ بِهِ.

(وَيُعِيدُ<sup>(٢)</sup>) مَنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ نَجَسٍ<sup>(٣)</sup> لَعْدَمٍ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى اجْتِنَابِهِ فِي الْجُمُعَةِ، وَإِنَّمَا قُدِّمَ الْآكَدُ عِنْدَ التَّرَاحُمِ فَإِذَا رَأَى الْمَزَاجِمَ

(١) قوله: (وَلَا إِعَادَةَ) والمرق: أَنَّ لعصب لم تعهد إباحته، بخلاف الحرير، فإنه أُبِيحَ لِمَرْأَةٍ، وَالْعُذْرُ. (م خ)<sup>[١]</sup>.

(٢) قوله: (وَيُعِيدُ) وعنه: لَا يَعِيدُ، وَفَقًا لِمَالِكٍ. وعنه: لَا يُعِيدُ، جَزَمَ بِهِ فِي «التَّصْرَةِ»، وَاحْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، كَمَكَانٍ نَجَسٍ. وَقِيلَ: يُصَلِّي غُرْيَانًا، وَفَقًا لِمُشَافِعِي<sup>[٢]</sup>.

(٣) قوله: (نَجَسٍ) أَي: مُتَعَجِّسٍ. فَلَوْ كَانَ نَجَسٌ الْعَيْنِ، كَجِلْدٍ مَيْمَةٍ. صَلَّى غُرْيَانًا بِلَا إِعَادَةٍ. نَقَلَهُ فِي «الْمُبْدَعِ»<sup>[٣]</sup>.

[١] «حاشية الحلوتي» (٢٤٢/١)

[٢] انظر: «الفروع» (٥٠/٢).

[٣] «المبدع» (٣٢٥/١).



بوجود ثوبٍ طاهرٍ: وَجَنِبَ الإِعَادَةُ؛ لاسْتِدْرَاكِ مَا حَصَلَ مِنْ اخْتِلَالٍ،  
بِخِلَافِ الْمُحْبُوسِ بِمَكَانٍ نَجِسٍ، فَإِنَّهُ عَاجِزٌ عَنِ الِاتِّقَالِ عَنْهُ بِكُلِّ  
حَالٍ.

وَمَنْ عِنْدَهُ ثَوْبَانِ حَسَنَانِ: صَيٌّ فِي أَقْلِهِمَا نَجَاسَةٌ. وَإِنْ كَانَ  
طَرَفُ الثَّوْبِ نَجِسًا، وَأَمَكَنَهُ السَّنَرُ بِالطَّاهِرِ مِنْهُ: لَزِمَهُ.

(وَلَا يَصُحُّ نَفْلٌ) صَلَاةُ (آبِقٍ<sup>(١)</sup>)؛ لِأَنَّ رَمَنَهُ مَغْضُوبٌ. بِخِلَافِ  
قَرَضِهِ، فَإِنْ زَمَنَهُ مُسْتَثْنَى شَرْعًا.

(وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا مَا يَسْتُرُ غُورَتَهُ) أَوْ مَكَبَتَهُ فَقَطْ، وَرَأَى الصَّلَاةَ.  
سَتَرَهَا؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ مَرْفُوعًا: «مَنْ كَانَ لَهُ ثَوْبَانِ، فَيَأْتِرُزُ وَيُتَرَدِّدُ،  
وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ثَوْبَانِ، فَيَأْتِرُزُ، ثُمَّ لِيُصَلَّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ<sup>(١)</sup>. وَحَدِيثُ

(١) قَوْلُهُ: (وَلَا يَصُحُّ نَفْلٌ آبِقٍ) انْظُرْ: هَلِ الْمُؤَخَّرُ نَفْسُهُ إِجَارَةٌ خَاصَّةٌ مِنْهُ؟  
أَوْ يُقَالُ: إِنَّ الْمُؤَخَّرَ يَصُحُّ بَعْلُهُ مَعَ الْحَرَمَةِ؟ وَعَلَيْهِ فَلْيُتَأَمَّلِ الْفَرْقُ  
وَصَرِيحُ مَا فِي «الْمُسْتَوْعَبِ» فِي «بَابِ الْإِجَارَةِ»، وَ«الْإِفْنَاعِ» فِي  
«بَابِ التَّطَوُّعِ»: أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا فَعْلُ اسْنَنِ الرَّاتِبَةِ، كَالْعَبْدِ، وَالْوَلَدِ،  
وَأَنَّهُ يَحْرُمُ مِنْهُمْ مِنْ ذَلِكَ. وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ مَا عَدَاهَا عَلَى الصَّحِّحِ،  
فَيُؤَافِقُ فِيهِ الْآبِقُ، «م ح»<sup>[٢]</sup>. (خُطْبُهُ).

[١] أَلْحَرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٢٤/١٠) (٦٣٥٦). وَصَحَّحَهُ الْأَبْيَ فِي «صِفَةِ صَلَاةٍ» (١)،

[٢] «حَاشِيَةُ الْحُلُوتِيِّ» (٢٤٣/١).

جابر مرفوعًا: «إِذَا كَانَ الثَّوْبُ وَاسِعًا، فَخَالِفْ بَيْنَ طَرَفَيْهِ، وَإِنْ كَانَ ضَيِّقًا، فَشُدُّهُ عَلَى حَقْوِكَ<sup>(١)</sup>». رواه أبو داود<sup>[١]</sup>. ولأنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ وَاجِبٌ خَارِجُ الصَّلَاةِ، ففِيهَا أَوْلَى.

(أَوْ) لَمْ يَجِدْ إِلَّا مَا يَسْتُرُ (الْفَرْجَيْنِ): سَتَرَهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا عَوْرَةٌ بِلَا خِلَافٍ، وَأَفْحَشُ فِي النَّظَرِ.

(أَوْ) سَمِ يَجِدْ إِلَّا مَا يَسْتُرُ (أَحَدَهُمَا: سِتْرَهُ. وَالدُّبُرُ أَوْلَى) مِنَ الْقُبُلِ؛ لِأَنَّهُ أَفْحَشُ، وَيَنْفَرِجُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ. (إِلَّا إِذَا كَمَتِ) السُّتْرَةُ عَوْرَتَهُ فَقَطْ، أَوْ (مَنْكِبُهُ وَعَجْزُهُ فَقَطْ) دُونَ ذُبُرِهِ. قَالَ فِي «شَرْحِهِ». وَالظَّاهِرُ: «دُونَ قُبُلِهِ»، (فَيَسْتُرُهُمَا) أَيِ: الْمَنْكِبِ وَالْعَجْزِ وَجُودًا؛ لِأَنَّ سِتْرَ الْمَنْكِبِ لَا يَدُلُّهُ، وَصَحَّ الْحَدِيثُ بِالْأَمْرِ بِهِ، فَمُرَاعَاتُهُ أَوْلَى. (وَيُصَلِّي جَالِسًا<sup>(٢)</sup>) نَدْبًا؛ لِسِتْرِ الْعَوْرَةِ الْمُغْلَظَةِ.

(١) «الْحَقْوُ» بِكسْرِ الْحَاءِ وَسُكُونِ الْقَافِ: مَعْقِدُ الْإِزَارِ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْإِزَارِ. وَقَالَ الْحَوْهَرِيُّ: الْخَصَرُ وَمَشْدُ<sup>٢</sup> الْإِزَارِ. فَلَعَنَهُ ثَنِي نَاعَتِهِمْ إِرَادَتُهُمَا. قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ.

(٢) قَوْلُهُ: (فَيَسْتُرُهُمَا، وَيُصَلِّي جَالِسًا) هَذَا مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ. وَعِنْدَ الْأَكْثَرِ: يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ وَيُصَلِّي قَائِمًا، احْتَارَهُ اسْمُ الْحَدِيثِ فِي «شَرْحِهِ»، وَصاحب «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ»، وَصَحَّحَهُ ابْنُ مَنْحَا فِي «شَرْحِهِ».

[١] أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٣٤). وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٣٠١٠).

[٢] فِي الْأَصْلِ، (أُ): «وَسَدٌّ».

(وَيَلْزُمُهُ) أي: الغريبان، (تَحْصِيلُ سِتْرَةٍ بِثَمَنِ مِثْلِهَا) في مكانها مع القُدْرَةِ. وكذا: لو وَخَدَهَا تَوَجَّرُ، وَقَدِرَ عَلَى لُجْرَةٍ، فَاضْتَةً عَنْ حَاجَتِهِ.

وصَوَّبَهُ فِي «الْإِنْصَافِ»، وَاحْتَارَهُ فِي «الْمَعْنَى»؛ لِأَنَّ سِتْرَ الْعُورَةِ وَاجِبٌ اتِّفَاقًا، وَسِتْرُ الْمَكِّ مُخْتَلِفٌ فِي وَحْوِهِ، وَكَذَلِكَ الْقِيَمُ مُتَّفَقٌ عَلَى وَجْوِهِ، فَلَا يَجُوزُ تَرْكُهُمَا مِنْ أَجْلِ سِرِّ الْمَنْكَبِ. (حُطَّاهُ).  
قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»<sup>١</sup>: وَإِنْ كَانَتِ السِّتْرَةُ لَا تَكْفِي إِلَّا عُورَتَهُ فَقَطْ، أَوْ مَنَكَبِيهِ فَقَطْ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَدْهَبِ أَنَّهُ يَسْتُرُ عُورَتَهُ وَيَصْلِي قَائِمًا، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ.

وَقَالَ الْقَاضِي: يَسْتُرُ مَنَكَبِيهِ وَيَصْلِي حَاسًا. قَالَ ابْنُ نَمِيمٍ: وَهُوَ بَعِيدٌ. وَهَذَا الْقَوْلُ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ.

وَإِنْ كَانَتِ السِّتْرَةُ تَكْفِي عُورَتَهُ فَقَطْ، أَوْ تَكْفِي مَنَكَبِيهِ وَعُجْرَتَهُ فَقَطْ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا: أَنَّهُ يَسْتُرُ عُورَتَهُ، وَيَصْلِي قَائِمًا، وَاحْتَارَهُ الْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ»، وَصَاحِبُ «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ». قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَدْهَبِ: أَنَّهُ يَسْتُرُ مَنَكَبِيهِ وَعُجْرَتَهُ وَيَصْلِي جَالِسًا، بَصٌّ عَلَيْهِ.

قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَكْفِ حَمِيغَهَا، أَيْ: حَمِيغُ الْعُورَةِ، سِتْرُ الْمَرْحِيسِ، هَذَا الْمَدْهَبُ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ. وَعَلَى قَوْلِ الْقَاضِي: يَسْتُرُ مَنَكَبِيهِ وَيَصْلِي حَاسًا. انْتَهَى.

(فَإِنْ زَادَ) ثَمَّنَهَا عَنْ قِيَمَةِ مِثْلِهَا فِي مَكَانِهَا: (فَكَمَاءٍ وَضُوءٍ). إِنْ كَانَتْ يَسِيرَةً: لَزِمَتْهُ، وَإِلَّا فَلَا.

(و) يَدْرُمُهُ (قَوْلُهَا عَارِيَّةً) إِنْ تُدِلَّتْ لَهُ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى سِتْرِ عَوْرَتِهِ بِمَا لَا تَكْثُرُ فِيهِ الْمِنَّةُ.

وَعَبِمَ مِنْهُ: أَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ اسْتِعَارَتُهَا، وَ(لَا) قَبُولُهَا (هَبَّةً)؛ لِعَظَمِ الْمِنَّةِ فِيهِ<sup>(١)</sup>.

(فَإِنْ عَدِمَ) الشُّتْرَةَ، فَلَمْ يَقْبِذْ عَلَيْهَا بَتِيعَ، وَلَا إِجَارَةَ، وَلَمْ تُدَلَّ لَهُ عَارِيَّةً: (صَلَّى جَالِسًا نَدَاتَا، يَوْمِي) بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ، (وَلَا يَتَرَعَّ) فِي جُلُوسِهِ، (بَلْ يَنْضَامُ) أَي: يَضُمُّ إِخْدَى فِجْدِيهِ إِلَى الْآخَرَى؛ لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَمَرَ، فِي قَوْمٍ انْكَسَرَتْ بِهِمْ مَرَائِكِبُهُمْ، فَخَرَّجُوا غُرَازًا. قَالَ: يُصَلُّونَ جُلُوسًا، يُوَمِّعُونَ إِيْمَاءَ بَرُؤُسِهِمْ. وَلَمْ يُنْقَلْ جِلَافُهُ. وَلَأنَّ اسْتِثْنَاءَ أَكْثَرِ مِنَ الْقِيَامِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْقُطُ فِي فَرَضٍ وَلَا نَفْسٍ، وَلَا يَحْتَصُّ بِالصَّلَاةِ. فَإِنْ صَلَّى قَائِمًا: جَازَ، وَيَرْكَعُ وَيَسْجُدُ بِالْأَرْضِ.

(وَإِنْ وَجَدَهَا) أَي: الشُّتْرَةَ (مُصَلٍّ) غُرَبَاءَ، (قَرِينَةً) مِنْهُ (عُرْفًا) أَي: بِحَيْثُ تُعَدُّ فِي الْعُرْفِ قَرِينَةٌ: (سِتْرٌ) بِهَا مَا وَجَبَ عَلَيْهِ سِتْرُهُ، (وَبَنَى) عَلَى مَا مَصَى مِنْ صَلَاتِهِ؛ قِيَاسًا عَلَى فِعْلِ أَهْلِ قُبَاءَ، لَمَّا عَلِمُوا

(١) وَأَوْجَبَ بَعْضُهُمْ، كَالْمَوْفَّقِ، قَبُولَهَا هَبَةً أَيْضًا، وَقَالَ أَي: الْمَوْفَّقُ: إِنْ الْعَارِزُ حَاصِلٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَإِنَّ الْعَارِزَ الْلاحِقَ لَهُ بِكَشْفِ الْعَوْرَةِ أَقْوَى مِنَ الْعَارِ الْلاحِقَ لَهُ بِقَبُولِ الْهَبَةِ.

تحويل القبلة استدأروا إليها، وأتموا صلاتهم<sup>[١]</sup>.

(والا)؛ بأن كانت بعيدة لا يمكنه الستر بها إلا بعمل كثير، أو زمن طويل: ستر، و(ابتدأ) صلاته؛ سطلانها.

(وكذا: مَنْ عَتَقَتْ فِيهَا) أي: الصلاة، (واحتاجت إليها) أي: السترة؛ بأن لم تكن مُستَترَّة، كحُرَّة. فإن كان الخمار قريباً: تخمَّرت ونثت، ولا تخمَّرت واستأثت. وكذا: مَنْ أطرب الرِّيح ثوبه فيها. فإن سمَّ تعلم بالعتيق، أو وجوب الستر، أو الفدرة عليه: لم تصحَّ صلاتها مع كشف ما يحجب ستره، وقدرتها عليه.

(وتُصَلِّي الغرأة جماعةً، وإمامهم وسطاً) أي: لا يتقدَّمهم، (وجوباً فيهما) أي: في مسألتي وجوب الجماعة عليهما، وكون إماميهما وسطَّهما.

أما لأولى؛ فلأنَّهم قدَّروا على الجماعة من غير ضرر، أشبهوا المستترين، وكحال الخوف، وأولى، ولا تسقط الجماعة نفوت سنة الموقف.

وأما الثانية؛ فلأنَّه أستر من أن يتقدَّم عليهم، فإن تقدَّمهم: بطلت، إن لم يكونوا عُمِّيًّا، أو في ظلمة.

فإن كان الغرأة أكثر من نوع، كرجال ونساء: صلى (كلُّ نوع

[١] أخرجه البخاري (٤٠٣)، ومسلم (١٣/٥٢٦) من حديث ابن عمر.

**حائِبًا**) لَأَنْفُسِهِمْ، حتى لا يرى بعضهم عَوْرَةَ بَعْضٍ، إِنْ اتَّسَعَ الْمَحَلُّ. **(فَإِنْ شَقَّ)** ذَلِكَ لِتَحْوِ ضَيْقٍ: **(صَلَّى الْفَاضِلُ)**، وَهُوَ الرِّجَالُ، **(وَاسْتَدْبَرُوا)** هُمْ **(مَفْضُولٌ)** وَهُوَ النِّسَاءُ، **(ثُمَّ عَكْسًا)** فَيُصَلِّي النِّسَاءُ، وَيَسْتَدْبِرُهُنَّ الرِّجَالُ؛ لِأَنَّ النِّسَاءَ إِنْ وَقَفْنَ مَعَ الرِّجَالِ صَفًّا مَعَ سَعَةِ الْمَحَلِّ، أَحْطَأْنَ شَيْئَ الْمَوْقِفِ، وَإِنْ صَلَّسَ خَلْفَهُمْ، شَاهَدَنَ عَوْرَاتِهِمْ، وَرُبَّمَا افْتَنَّتْ بِهِمْ.

**(وَمَنْ أَعَارَ)** وَنَحْوَهُ **(سُتْرَتَهُ)** لِمَنْ يُصَلِّي فِيهَا، **(وَصَلَّى)** أَي: صَاحِبُهَا **(عُرْيَانًا: لَمْ تَصُحَّ)** صَلَاتُهُ<sup>(١)</sup>؛ لِتَرْكِهِ لِسُتْرٍ مَعَ الْقُدْرَةِ. **(وَتُسُّ)** إِعَارَةُ السُّتْرَةِ لِلصَّلَاةِ **(إِذَا صَلَّى)** رُبُّهَا؛ لِتَكْمُلَ صَلَاةُ الْمُسْتَعِيرِ. **(وَيُصَلِّي بِهَا)** بَعْدَ رَتِّهَا، إِنْ تَعَدَّدَ الْعُرَاةُ **(وَاحِدًا فَآخَرَ)** حَتَّى يَنْتَهَوْا، مَعَ سَعَةِ الْوَقْتِ؛ لِقُدْرَتِهِمْ عَلَى الصَّلَاةِ بِشُرُوطِهَا. **(وَيُقَدَّمُ)** بِهَا **(إِمَامٌ مَعَ ضَيْقِ الْوَقْتِ)** وَيَقِفُ قُدَامَهُمْ؛ لِاسْتِثْنَاءِ عَوْرَتِهِ. فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ رُتُّهَا صَلَّي وَصَلَّحَ لِلْإِمَامَةِ: صَلَّى بِهِمْ. **(وَالْمَرْأَةُ)** الْعَارِيَةُ **(أُولَى)** بِالسُّتْرَةِ تُعَدُّ مِنَ الرِّجَالِ، حَتَّى الْإِمَامُ؛ لِأَنَّ عَوْرَتَهَا أَفْحَشُ، وَسِتْرَهَا أَبْعَدُ مِنَ الْفِتْنَةِ.

(١) قوله: **(لم تصح)** ظاهره: وَبِوَعْدِهِ عَنْ اسْتِرْدَادِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا وَهَبَتْ أَمَاءٌ، أَوْ بَاغَهُ، بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ، حَيْثُ قَالُوا: تَصَحَّ صَلَاتُهُ، إِنْ عَجَزَ عَنْ اسْتِرْدَادِهِ.

وَهَلْ إِذَا بَاغَهَا، أَوْ وَهَبَهَا بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ، وَصَلَّى عُرْيَانًا، تَصَحَّ صَلَاتُهُ، أَوْ لَا؟ الظَّاهِرُ: أَنَّهَا تَصَحَّ؛ قِيَاسًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي التَّيْمُمِ.

## (فَصْلٌ)

في جُمْلَةٍ مِنْ أَحْكَامِ اللَّبَاسِ، فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا

(كُرِهَ فِي صَلَاةٍ) فَقَطْ: (سَدَلٌ، وَهُوَ: طَرَحُ ثَوْبٍ عَلَى كَتِفَيْهِ)  
أَي: الْمَصْلِيُّ، (وَلَا يَرُدُّ طَرَفَهُ) أَي: الثَّوْبُ، (عَلَى) الْكَتِفِ  
(الْأُخْرَى<sup>(١)</sup>) سَوَاءٌ كَانَ تَحْتَهُ ثَوْبٌ، أَوْ لَا. وَاللَّيْثُ فِيهِ صَحِيحٌ عَنْ  
عَلِيٍّ.

وَنَحْبُ أَبِي هُرَيْرَةَ: نَقَلَ مُهَنَّادٌ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ. لَكِنْ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>  
بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، لَمْ يُضَعِّفْهُ أَحْمَدُ. قَالَهُ فِي «الْفُرُوعِ».  
وَإِنْ رَدَّ طَرَفَهُ عَلَى الْكَتِفِ الْآخَرَى - وَفِي «الْإِقْلَاعِ»، وَغَيْرِهِ: أَوْ  
صَمَّ طَرَفَيْهِ بَيْنَيْهِ -: لَمْ يُكْرَهْ.

## فصل

(١) وَقَالَ فِي «الْمَعْنَى»<sup>(٢)</sup>: هُوَ أَنْ يُلْقَى طَرَفِي الرِّدَاءِ مِنَ الْحَاسِبِينَ، وَلَا يَرُدُّ  
أَحَدَ طَرَفَيْهِ عَلَى الْكَتِفِ الْآخَرَى.  
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: هُوَ إِسْأَلُ الثَّوْبِ عَلَى الْأَرْضِ. وَقِيلَ: وَصُغَ وَسَطُ  
الرِّدَاءِ عَلَى رَأْسِهِ، وَإِسْأَلُهُ مِنْ وَرَائِهِ عَلَى ظَهْرِهِ، وَهِيَ بَسْنَةٌ لِيَهُودَ.  
وَقَالَ الْقَاضِي: هُوَ وَضْعُ الرِّدَاءِ عَلَى عُنُقِهِ، وَلَمْ يَرُدَّهُ<sup>(٣)</sup> عَلَى كَتِفَيْهِ.

[١] تقدم تخريجه (ص ٦٢٧).

[٢] «المعني» (٢/٢٩٧).

[٣] في الأصل، (أ): «يرده».

ولا بأس بطرح القنَاء على كَتْفَيْهِ، بلا إدخال يَدَيْهِ فِي كُمَيْهِ.  
 (و) كَرِهَ أَيْضًا فِي صَلَاةٍ: (اشْتِمَالُ الصَّمَاءِ، وهو: أَنْ يَضْطَئِعَ  
 بِثَوْبٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ)؛ لحديث أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ  
 ﷺ أَنَّهُ يَحْتَبِي<sup>(١)</sup> الرَّجُلَ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ  
 شَيْءٌ، وَأَنْ يَشْتَمِلَ الصَّمَاءَ بِالثَّوْبِ الْوَاحِدِ، يَسَّ عَلَى أَحَدٍ شِقَاقِيهِ بِهِ،  
 يَعْنِي: شَيْءٌ. أَخْرَجُوهُ<sup>[١]</sup>.

والاضْطِئَاعُ: أَنْ يَحْعَلَ وَسَطَ الرِّدَاءِ تَحْتَ عَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ، وَصَرْفَهُ  
 عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ. فَإِنْ كَانَ تَحْتَهُ ثَوْبٌ: فَلَا كِرَاهَةً. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ،  
 وَتَدَنَتْ عَوْرَتُهُ فِي الصَّلَاةِ: بَطُلَتْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَسِيرًا.  
 وَإِنْ احْتَبَى، وَعَلَيْهِ ثَوْبٌ يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ: جَازٌ، وَإِلَّا حُرْمٌ.

(و) كَرِهَ أَيْضًا فِي الصَّلَاةِ: (تَغْطِيَةُ وَجْهِهِ، وَتَلَثُّهُ عَلَى فَمٍ وَأَنْفٍ)؛  
 لحديث أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ أَنَّهُ يُعْطَى الرَّجُلُ فَدُهُ. رَوَاهُ  
 أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>. وَهِيَ دَلِيلٌ عَلَى كِرَاهَةِ تَغْطِيَةِ الْوَجْهِ؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى تَغْطِيَةِ

(١) «والاحتناء»: أَنْ يَحْسِسَ الرَّجُلُ ضَامًا رَكَتَيْهِ إِلَى نَحْوِ صَدْرِهِ، وَيَسِيرَ  
 ثَوْبُهُ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِهِ، إِلَى أَنْ يَسْغُرَ رَكَتَهُ، تَمَّ يَشُدُّهُ، فَكَوْنُ الْمُحْتَبَى  
 كَالْمَعْتَمِدِ عَلَيْهِ، وَالْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ، أَيِ: الثَّوْبِ الَّذِي احْتَبَى بِهِ. (ش  
 إقْداع) ١٣.

[١] أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٥٨/١٥) (٩٥٨٤). وَابْخَارِيُّ (٢١٤٥، ٥٨١٩).

[٢] تَقْدِمَ تَحْرِيجِهِ (ص ٦٢٧).

[٣] «كشف المناع» (١٥٢/٢).



الْقَم. وَقِيَاسُهُ: تَغْطِيَةُ الْأَنْفِ. وَهِيَ تَغْصِيَةُ الْوَجْهِ تَشْبَهُهُ بِالْمَجُوسِ عَدَدَ عِبَادَتِهِمْ النَّيْرَانَ. وَلَآتَهُ رُبَّمَا مَنَعَ تَحْقِيقَ الْحُرُوفِ.

(و) كُرَّةٌ أَيْضًا هِيَ صَلَاةٌ: (كَفُّ كُفٍّ)؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَلَا أَكُفُّ شَعْرًا، وَلَا ثَوْبًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>١</sup>. رَادٌ فِي «الرَّعَابَةِ»: وَتَشْمِيرُهُ. وَمَحَلُّ كَرَاهَةِ تَعْطِيَةِ وَجْهِهِ، وَمَا بَعْدَهُ: إِنْ كَانَ (بِلَا سَبَبٍ). قَالَ أَحْمَدُ: لَا بَأْسَ بِتَعْطِيَةِ الْوَجْهِ لِحَرِّ أَوْ تَرْدٍ. وَقِيَاسُهُ: لَفُّ الْكُمِّ، وَنَحْوُهُ. فَإِنْ كَانَ الشَّدَدُ وَمَا بَعْدَهُ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ: لَمْ يُكْرَهْ.

(و) كُرَّةٌ (مُطْلَقًا) فِي صَلَاةٍ وَغَيْرِهَا: (تَشْبَهُهُ بِكَفَّارٍ)؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، مَرْفُوعًا: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ، فَهُوَ مِنْهُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>٢</sup>. وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: أَقْلُ أَحْوَايِهِ أَيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ أَلَّا يَقْتَضِيَ تَحْرِيمَ اتِّسَائِهِ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ يَقْتَضِي كُفْرَ الْمُتَشَبِّهِ بِهِمْ. وَقَالَ: وَلَمَّا صَارَتِ الْعِمَامَةُ الصُّفَرَاءُ وَالزُّرْقَاءُ مِنْ شِعَارِهِمْ: حَرَّمَ لُبْسُهَا.

(و) كُرَّةٌ أَيْضًا مُصْقًا: حَعْلُ صِفَةٍ (صَلِيبٍ فِي ثَوْبٍ، وَنَحْوِهِ) كِعِمَامَةٍ وَخَاتَمٍ؛ لِأَنَّهُ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالنَّصَارَى.

[١] أخرجه البخاري (٨١٥، ٨١٦)، ومسلم (٢٢٧/٤٩٠) من حديث ابن عباس.

[٢] أخرجه أحمد (١٢٣/٩)، (٥١١٤)، وأبو داود (٤٠٣١). وصححه الألباني في

وظاهره نقل صالح: تحريمه. وصوبته في «الإنصاف».

(و) كَرِهَ أَيْضًا مُطْلَقًا: (شَدَّ وَسَطًا) بفتح السين، (ب) شيء؛ (مُشَبِّه شَدَّ زُنَّارٍ<sup>(١)</sup>) بوزن تُفَاح؛ لما فيه من التشبيه باليهود، وقد نهى عليه السلام عن التشبيه بهم، فقال: «لَا تَشْتَمِلُوا شَيْمَالَ الْيَهُودِ». رواه أبو داود<sup>(٢)</sup>.

فَأَمَّا شَدَّ الرَّحْلِ وَسَطُهُ بِمَا لَا يُشَبِّهُ ذَلِكَ: فقال أحمد: لا بأس به.

أليس قد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لَا يُضَيِّي أَحَدَكُمْ إِلَّا وَهُوَ مُحْتَرَمٌ»<sup>(٣)</sup>. وقال أبو طالب: سألت أحمد عن الرَّحْلِ يُضَلِّي وَعَلَيْهِ الْقَمِيضُ، يَأْتِزُّ بِالْمَنْدِيلِ؟ قال: نَعَمْ. فَعَلَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ.

(و) كَرِهَ: شَدَّ وَسَطًا (أَنْتَى مُطْلَقًا<sup>(٤)</sup>) أي: سواء كان يُشَبِّهُ شَدَّ

(١) قوله: (زُنَّار) الرِّثَاقُ: خَبَطَ عَظِظَ تَشَدُّهُ النَّصَارَى عَلَى وَسَاطِهِمْ.

(ع).

«الزُّنَّار» بضم الزاي وتشديد النون، للنصارى. (مطبع)<sup>(١)</sup>.

(٢) قوله: (وَأَنْتَى مُطْلَقًا) أي: يكره لها شَدَّ وَسَطُهَا، سواء كان بمُشَبِّه شَدَّ زُنَّارٍ، أو لا؛ لأنَّ ذلك يَبِينُ به حُجْمُ عَجِيزَتِهَا، وَعُكُوبُهَا<sup>(٢)</sup>، وتقاطيع

[١] أخرجه أبو داود (٦٣٥) من حديث ابن عمر. وصححه الألباني في «صحيح أبي داود» (٦٤٥)، و«الصححة» تحت حديث (٢٩٠٥).

[٢] أخرجه أحمد (٥٥٧/١٤) (٩٠١٧)، وأبو داود (٣٣٦٩) من حديث أبي هريرة وضعفه الألباني.

[٣] «المصطلح» (٤٠/١).

[٤] المُكْنَةُ، بالصم: ما يطوى وتثنى من لحم البصر سمًا. «عموس المحيط»: (عكس).

زُنَّارٍ، أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ بَسُنْ بِهِ حَجُّمٌ عَجِيزَتُهَا، وَتَسُنْ بِهِ عُكُّهَا وَتَقَاطِيعُ  
بَدْنِهَا.

وَحَمَلُهُ صَاحِبُ «الْإِقْنَاعِ» عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ فِي الصَّلَاةِ فَقَطْ،  
دُونَ خَارِجِهَا. وَاسْتَدْلُّ لَهُ.

(و) كَرِهَ أَيْضًا: (مَشْيٍ بِنَقْلِ وَاحِدَةٍ)؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:  
«لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>[١]</sup> مِنْ حَدِيثِ  
أَبِي هُرَيْرَةَ. وَنُصِّهَ: وَلَوْ يَسِيرًا، لِإِصْلَاحِ الْأُخْرَى؛ لِحَدِيثِ مُسَيْمٍ<sup>[٢]</sup>:  
«إِذَا انْقَطَعَ سِتْسَعُ نَعْلٍ أَحَدِكُمْ، فَلَا يَمْشِي فِي الْأُخْرَى حَتَّى  
يُصْلِحَهَا». وَرَوَاهُ أَيْضًا عَنْ جَابِرٍ، وَفِيهِ: «وَلَا حُفٌّ وَاحِدٍ»<sup>[٣]</sup>. وَلِأَنَّهُ  
مِنَ الشُّهْرَةِ.

بَدْنِهَا. وَالْمَطْلُوبُ سِرُّ ذَلِكَ مُطَبَّقًا. وَلِذَلِكَ يُكْرَهُ لَهَا الرَّقِيبُ الَّذِي  
يَحْكِي خَلْقَهَا.

وِظَاهِرُ كَلَامِهِ؛ تَبَعًا «لِلتَّمْصِيحِ» . أَنَّ تَدَّ وَمَسَطَهَا بِمَا لَا يُشْبِهُ شَدَّ الرَّدَّرِ  
مَكْرُوءَةٌ، حَتَّى فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ؛ لِإِطْلَاقِهِ. وَلَعَلَّهُ عَيْرٌ مُرَادٍ.  
قَالَ الْحِجَاوِيُّ فِي «الْحَاشِيَةِ»: لَا يَكْرَهُ خَارِجُهَا؛ لِأَنَّ شَدَّ امْرَأَةٍ  
وَسَطَهَا مَعَهُودٌ فِي زَمَنِ السِّيِّ عَلَيْهَا وَقَسَهُ، كَمَا صَحَّ أَنَّ هَاجِرَ أُمِّ

[١] أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨٥٥)، وَمُسْلِمٌ (٢٠٩٧).

[٢] أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٩٨).

[٣] أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧١/٢٠٩٩).

وَيُسْرٌ: كَوْنُ التَّغْلِ أَصْفَرَ، وَالْخُفِّ أَحْمَرَ. وَذَكَرَ أَبُو الْمُعَالِي عَنِ أَصْحَابِنَا: أَوْ أَسْوَدَ.

وَيُسْرٌ: تَعَاهُذُهَا عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ. وَكَانَ لِنَعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قِبَالَانِ - بِكَسْرِ الْقَافِ - وَهُوَ: الشَّيْزُ نَيْنِ الْوُسْطَى وَالتِّي نَلِيهَا. وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ<sup>[١]</sup>.

إِسْمَاعِيلُ اتَّخَذَتْ مَطَقًا<sup>[٢]</sup>. وَكَانَ لِأَسْمَاءَ بَتِ أَبِي بَكْرٍ نَطَاقَانِ<sup>[٣]</sup>..  
إِى أَنْ قَالَ: قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ وَعِيزُهُ: يَكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ شَدُّ وَسَطِهَا فِي الصَّلَاةِ  
بِمَنْدِيلٍ، أَوْ مَنْطَقَةٍ وَنَحْوَهَا. (ح م ص)<sup>[٤]</sup>.

[قُلْ فِي «حَاشِيَةِ لَتَنْقِيحٍ»: وَلَا يُكْرَهُ حَارِجُ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ شَدُّ امْرَأَةٍ  
وَسَطِهَا مَعْرُوفٌ لِلنِّسَاءِ رَمَزَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَبْلَهُ، كَمَا صَحَّ أَنَّ هَاجِرَ أُمِّ  
إِسْمَاعِيلَ اتَّخَذَتْ مَطَقًا<sup>[٥]</sup>.

وَالْمَنْطَقُ: مَا تَشُدُّهُ الْمَرْأَةُ عَلَى لَوْسَطِ عِنْدِ الشُّغْلِ؛ لَعَلَّهَا تَعْتَرِ فِي ذَيْلِهَا.  
وَكَانَ لِأَسْمَاءَ بَتِ أَبِي بَكْرٍ نَطَاقَانِ<sup>[٦]</sup> قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ. تُطَارِقُ نَطَاقًا  
قَوْفَ نَصْفٍ. وَقِيلَ: سَقَّتْ نَطَاقَهَا نَصْفَيْنِ، فَاسْتَعْمَلَتْ أَحَدَهُمَا  
وَجَعَلَتْ الْآخَرَ شَدَادًا لِزَادِ اسْبِيَّ ﷺ وَبَيَّ بَكْرٍ.

[١] أخرجه البخاري (٥٨٥٧، ٥٨٥٨)، من حديث أس.

[٢] أخرجه البخاري (٣٣٦٤) عن ابن عباس موقوفاً.

[٣] أخرجه البخاري (٣٩٠٥) من حديث عائشة.

[٤] «إرشاد أولي النهى» (١/١٧٣).

[٥] تقدم تخريجه آنفاً.

[٦] تقدم تخريجه آنفاً.

وَأَسْحَبَ السَّيِّحُ تَقِيَّ الدِّينِ، وَغَيْرُهُ: الصَّلَاةُ فِي السَّعْلِ الطَّاهِرِ.  
وَقَالَ صَاحِبُ «النُّظْمِ»: الْأَوَّلَى: حَافِيَا.

وَفِي «الْإِقَاعِ»: لَا يُكْرَهُ الْإِنْتِغَالُ قَائِمًا. وَفِي «النُّظْمِ»: يُكْرَهُ لُبْسُ  
خُفٍّ وَإِرَارٍ وَسَرَاوِيلٍ قَائِمًا. وَعَلَّه جَالِسًا أَوَّلَى.

(و) كُرِهَ أَيْضًا مُطْلَقًا: (لُبْسُهُ) أَيِ: الرَّجُلِ، لَا الْمَرْأَةِ، (مُعْصَفَرًا):

لِحَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو، قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ ثَوْبَيْنِ مُعْصَفَرَيْنِ،

فَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ، فَلَا تَلْبَسْهَا»<sup>[١]</sup>. وَعَنْ عَمْرِو بْنِ

شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَيْهِ رِبْطَةً مُضْرَحَةً

بِالْعُصْفَرِ، فَقَالَ: «مَا هَذِهِ»؟ قَالَ: فَعَرَفْتُ مَا كُرِهَ، فَأَتَيْتُ أَهْلِي وَهُمْ

يَسْجُرُونَ تَوَرَّعَهُمْ، فَقَدَفْتُهَا فِيهِ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «أَلَا كَسَوْتَهَا

نَعَصَ أَهْلِكَ، فَإِنَّهُ لَا يَأْسَ بِذَلِكَ لِلنِّسَاءِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَاسُ

مَاحَهُ<sup>[٢]</sup>.

قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ وَغَيْرُهُ: وَيُكْرَهُ لِمَرْأَةٍ شَدُّ وَسَطِهَا فِي الصَّلَاةِ بِمَدِيدٍ، أَوْ

مِطْقَةٍ وَحَوْهَمٍ. فَهَذَا مُسْتَشَى مِنَ الْكَرَاهَةِ. قَالَ: وَهُوَ وَارِدٌ عَلَى

إِطْلَاقِ «التَّنْقِيحِ». (خَطُّهُ)<sup>[٣]</sup>.

[١] أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٧٧) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ لَعَاصٍ.

[٢] أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٦٦)، وَابْنُ مَاحَةَ (٢٦٠٣). وَحَسَنَهُ الْأَلْبَانِيُّ.

[٣] مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَيْنِ مِنْ زِيَدَاتٍ (ب)

(في غير إحرام<sup>(١)</sup>) فلا يُكرهه المعصفر فيه. نصًا.

(و) كرهه أيضًا: لئس رجل (مزعفرًا<sup>(٢)</sup>)؛ لأنه عليه السلام، نهى الرجال عن التزعفر. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

(و) كرهه أيضًا: لئس رجل (أحمر مُصمّنًا)، لحديث ابن عمر، قال: مرّ على النبي ﷺ رجل عليه ثردان أحمران، فسلم، فلم يردّ النبي ﷺ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>. وظاهره: ولو بطنًا.

فإن لم يكن مُصمّنًا، أي: مُفَرَّدًا: فلا كراهة. وعليه حملُ بُشّه عليه السلام الحلة الحمراء<sup>(٥)</sup>.

(١) قوله: (في غير إحرام) هكذا قال في «المبدع»، و«التنقيح» وغيرهما: وذكره نصًا.

وفي «حاشية الإقناع»<sup>(٦)</sup>: «إلا أنّه يُكره للرجل لئس المعصفر في غير الإحرام، ففيه أولى. قال: هكذا في «الإصناف» هنا. ثم ذكر كلام «المبدع» و«التنقيح». (خطه).

(٢) قال في «الفروع»<sup>(٧)</sup>: «ويكرهه سرحل لئس المزعفر، والمُعصفر».

[١] أخرجه البخاري (٥٨٤٦)، ومسلم (٢١٠١) من حديث أنس.

[٢] أخرجه أبو داود (٤٠٦٩)، والترمذي (٢٨٠٨). وضعفه الألباني.

[٣] أخرجه البخاري (٣٥٥١)، ومسلم (٢٣٣٧) من حديث لبراء بن عازب. وأخرجه البخاري (٣٧٦)، ومسلم (٥٠٣) من حديث أبي جحيفة.

[٤] «حواشي الإقناع» (٤٣٣/١).

[٥] «الفروع» (٧٧/٢).

(و) كَرِهَ أَيْضًا: بُسَّ رَجُلٌ (طَيْسَانًا، وَهُوَ الْمُقَوَّرُ<sup>(١)</sup>)؛ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ لُبْسَةَ رَهْبَانِ الْمَلِكِيِّينَ مِنَ النَّصَارَى. وَلَا يُكْرَهُ لُبْسُهُ غَيْرَ الْمُقَوَّرِ.  
(و) يُكْرَهُ أَيْضًا: لُبْسُهُ (جِلْدًا مُخْتَلَفًا فِي نَجَاسَتِهِ، وَافْتِرَاشُهُ) مَعَ

وَالْأَحْمَرِ الْمُصَمَّتِ. وَقِيلَ: لَا. وَنَقَلَهُ الْأَكْثَرُ فِي الْمَرْعَفِ. وَهُوَ مَذْهَبُ بَنِ عَمْرِو وَعِيْرِهِ، وَفَقَا لِمَالِكٍ. وَذَكَرَ الْأَجَرِيُّ وَالْقَاضِي وَغَيْرُهُمَا: تَحْرِيمَ الْمُزْعَفَرِ لَهُ، وَفَقَا لِشَافِعِي وَأَبِي حَنِيفَةَ.  
إِىُّ نَ قَالَ: وَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِي: لَا يُكْرَهُ الْمُعَصْفَرُ، وَكَذَلِكَ الْأَحْمَرُ، وَاحْتَارَهُ الشَّيْخُ، وَهُوَ أَظْهَرُ. وَبِمَذْهَبٍ: يَكْرَهُ.  
قَالَ: وَحَمَلَ الْحَلَّاءُ النَّهْيَ عَنْ لَتْرَعْفَرٍ عَلَى يَدِهِ فِي صَلَاتِهِ. وَحَمَلَهُ صَاحِبُ «الْمَحَرَّرِ» عَلَى التَّطَلُّبِ بِهِ، وَلِتَحْلُوقِ بِهِ؛ لِأَنَّ حَيْرَ طَبِيبِ الرِّجَالِ مَا خَفِيَ لَوْنُهُ وَظَهَرَ رِيحُهُ. (خَطُّهُ).  
عِبْرَةٌ «الْإِنْصَافِ»<sup>(٢)</sup> هَذَا: وَيُكْرَهُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ الْمُزْعَفَرِ، وَالْمُعَصْفَرِ. هَذَا الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ جَمْعُهُورُ الْأَصْحَابِ.  
هَكَذَا أُطِيقَ وَلَمْ يَقَيَّدْ! وَقَالَ<sup>(٣)</sup> فِي «مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ» يَجُوزُ لُبْسُ الْمُعَصْفَرِ عَلَى الصَّحِيحِ، سِوَاءَ كَانَ اللَّابِسُ لَهُ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً. (خَطُّهُ).

(١) قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمُقَوَّرُ) وَهُوَ شَيْءٌ يُقَوَّرُ مِنْ أَحَدٍ صَرْفِيَّةٍ مَا يُحْرَجُ الرُّسُ مِنْهُ، وَيُرْخِي الْبَاقِي خَلْفَهُ، وَفَوْقَ مَنْكِيئِهِ. فَلْيَتَأَمَّلْ.

[١] «الْإِنْصَافِ» (٢٧١/٣).

[٢] «الْإِنْصَافِ» (٣٦٥/٨).

الحُكْمُ بظَهَارَتِهِ: حُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ. وَمَعَ الْحُكْمِ بِنَحَاسَتِهِ: يَحْرُمُ، إِلَّا مَا نَجَسَ بِمَوْتِهِ وَدُبْعٍ، كَمَا سَبَقَ.

(وَلَا) يُكْرَهُ (إِلْبَاسُهُ) أَي: الْجِلْدُ الْمُخْتَلَفُ فِي نَحَاسَتِهِ (دَابَّتُهُ)؛ لِأَنَّ حُرْمَتَهَا لَيْسَتْ كَحُرْمَةِ الْآدَمِيِّ. وَيَحْرُمُ إِبْلَاسُهَا ذَهَبًا وَفِضَّةً. قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: وَحَرِيرًا.

(و) يُكْرَهُ: (كَوْنُ ثِيَابِهِ) أَي: الرَّجُلِ (فَوْقَ نِصْفِ سَاقِهِ) صُا. وَلَعَلَّهُ؛ لِثَلَاثِ تَبَدُّؤِ عَوْرَتِهِ.

(أَوْ تَحْتَ كَعْبِهِ بِلَا حَاجَةٍ)؛ لِلخَبَرِ<sup>[١]</sup>. فَإِنْ كَانَ ثَمَّ حَاجَةٌ، كَحُمُوشَةِ<sup>(١)</sup> سَاقِهِ: لَمْ يُكْرَهُ، إِنْ لَمْ يَقْصِدِ التَّدْلِيسَ.

(و) ثِيَابُ (لِلْمَرْأَةِ زِيَادَةً) ذِيهَا (إِلَى ذِرَاعٍ)؛ لِحَدِيثِ أُمِّ سَمَةَ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَصْنَعُ النِّسَاءُ بِدُيُولِهِنَّ؟ قَالَ: «يُزَجِّينَ بَشِيرًا». فَقَالَتْ: إِذَنْ تَكْشِفُ أَقْدَامُهُنَّ. قَالَ: «فَيُزَجِّينَهُ ذِرَاعًا، لَا يَزِدْنَ

وَمِثْلُ ذَلِكَ الْكَثُودُ إِذَا يَخْرُقُ فِي وَسْطِهِ مَا يَخْرُقُ مِنْهُ الرَّأْسُ. قَالَ عَثْمَانُ<sup>[٢]</sup>.

(١) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ: دَقْنَهُ. (م خ)<sup>[٣]</sup>.

[١] أخرجه البخاري (٣٦٦٥)، ومسلم (٢٠٨٥) من حديث ابن عمر. وسأني حديث أبي هريرة قريبًا.

[٢] «حاشية عثمان» (١/١٧٣).

[٣] إشليق بس في (١).



عَلَيْهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتَّسَائِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>[١]</sup> وَحُسَيْنُهُ.

(وَحَرْمُ أَنْ يُسَبِّهَا) أَي: ثِيَابُ الرِّجْلِ، (بَلَا حَاجَةٍ؛ حَيْلَاءُ)<sup>(١)</sup> قَمِيصًا كَانَتْ أَوْ إِزَارًا أَوْ سِرَاقِيلَ أَوْ عِمَامَةً، فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا؛ لِحَدِيثٍ: «مَنْ حَرَّ ثَوْبَهُ حَيْلَاءً، لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>[٢]</sup>. وَيَحْوِزُ حَاجَةً بَلَا حَيْلَاءً (فِي غَيْرِ حَرْبٍ). وَفِيهِ: لَا يَحْرُمُ؛ لِإِرْهَابِ الْعَدُوِّ.

(١) قَوْلُهُ (وَحَرْمُ أَنْ يُسَبِّهَا.. إلخ) هُوَ عَلَى تَقْدِيرِ حَرْفِ إِضْرَابٍ، أَي: نَلْ هُوَ حَيْلَاءً. أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ حَرْفِ الْعَطْفِ، وَهُوَ «أَوْ»، وَإِلَّا فَعِبَارَتُهُ تَقْتَضِي: أَنَّهُ إِذَا كَانَ حَيْلَاءً لِحَاجَةٍ لَا يَحْرُمُ! وَهُوَ مُشْكَلٌ. وَاعْتَرَضَ ذَلِكَ الْحَخَّائِيُّ فِي «حَاشِيَتِهِ». وَقَالَ: «وَهُوَ فَاسِدٌ». وَقَدْ عَلِمْتَ الْحَوَاتِ عَنْهُ. (حَطَّهُ).

قَالَ فِي «الْهَدْيِ»<sup>[٣]</sup>: وَأَمَّا هَذِهِ الْأَكْمَامُ الْوَاسِعَةُ الطَّوَالُ الَّتِي هِيَ كَالْأَخْرَاجِ<sup>[٤]</sup>، فَلَمْ يَلْبَسْهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَهِيَ مُحَالِفَةٌ لِسُنَّتِهِ، وَفِي جَوَازِهَا بَطَرٌ؛ فَإِنَّهَا مِنْ خَنَسِ الْحَيْلَاءِ.

[١] أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٢٦/٤٤) (٢٦٥١١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٣١)، وَالتَّسَائِيُّ (٥٣٥٢)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ (٥٣٥٣).

[٢] أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٧٨٨)، وَمُسْلِمٌ (٢٠٨٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

[٣] «رَادُّ الْمَعَادِ» (١٣٠/١).

[٤] فِي الْأَصْلِ: «كَالْأَبْرَاجِ».

(و) حَرَّمَ (حَتَّى عَلَى أَشْيَ: لُبْسُ مَا فِيهِ صُورَةُ حَيَوَانٍ<sup>(١)</sup>، وتعليقه، وستر جذر به، وتصويره)؛ لقوله عليه السلام: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ». وقال: «إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ الصُّورُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ». رواه البخاري عن عائشة<sup>(١)</sup>. وعن جابر: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصُّورَةِ فِي الْبَيْتِ، وَنَهَى أَنْ يُصَنَعَ ذَلِكَ. رواه الترمذي<sup>(٢)</sup>. وقال: حسن صحيح. وإن أُرِيلَ مِنَ الصُّورَةِ مَا لَا تَقَى مَعَهُ حَيَاةٌ: لَمْ يُكْرَهُ. نَصًّا. ومثله. صورة شجر ونحوه.

و (لا) يَحْرُمُ (افتراشه) أَي: الْمُصَوِّرُ، (وَجَعَلَهُ مَخْدَأً)، ولا يُكْرَهُ؛ لَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اتَّكَأَ عَلَى مَخْدَأٍ فِيهَا صُورَةٌ. رواه أحمد<sup>(٣)</sup>. (و) يَحْرُمُ (عَلَى غَيْرِ أَشْيَ) مِنْ رَجُلٍ وَخُنْثَى (حَتَّى كَافِرٍ: لُبْسُ مَا كُلُّهُ) حَرِيرٌ، (أَوْ) مَا (عَالِيهِ) ظُهُورًا<sup>(٤)</sup> (حَرِيرٌ، وَلَوْ) كَانَ

(١) قوله: (صورة حيوان) قال الحلوتي<sup>[١]</sup>: أَي: يعيش معها.

(٢) قوله: (أو ما عاليه ظهورًا) ما سُحِّحَ بالحريز وغيره، فهـ صور.

أحدها: أن يكون السدي حريز وغيره، واللحمة كدنت.

[١] أخرجه البخاري (٢١٠٥، ٥١٨١، ٥٩٥٧). وهو عند مسلم أيضًا (٩٦/٢١٠٧).

[٢] أخرجه الترمذي (١٧٤٩). وصححه الأسي في «الصححة» (٤٢٤).

[٣] أخرجه أحمد (٢٠٥/٤٣) (٢٦١٠٣) من حديث عائشة. وصححه الأسي في

«آداب الزفاف» ص (١٨٦).

[٤] «حاشية الحلوتي» (٢٥٠/١).

الثانية: أن يُسَدَّى بغير الحرير، ويلحم به<sup>[١]</sup>.

الثالثة: أن يُسَدَّى بغير الحرير، ويلحم به وبغيره.

فإن كان الغالب ظهورًا، الحرير حُرْمٌ، وإلا فلا.

بقي صورة رابعة لم يذكرها وهي: ما إذا سُدِيَ بالحرير وألحم به وبغيره، فظاهر كلامه: أنها لا تدخل في الحوز، وإن لم يعسب<sup>[٢]</sup> الحرير طهورًا.

قال في «شرح الغية»<sup>[٣]</sup> للشيخ مصطفى بن سعد السيوطي: والحاصل أن ما نُسَخ بالحرير وغيره فيه ثلاث صور:

إحداها: أن يُسَدَّى بالحرير وغيره، ويلحم كذلك.

الثانية: أن يُسَدَّى بغير الحرير، ويلحم به.

الثالثة: أن يُسَدَّى بغير الحرير، ويلحم به وبغيره.

فهذه الثلاث لصور يُعتبر فيها أغبيّة الظهور، فإن كان الغالب طهورًا الحرير حُرْمٌ، وإلا فلا. انتهى.

ولم يذكر صورة رابعة؛ وهي: ما إذا كان السدي حريرًا، واللحمة حريرًا وبغيره. فضاهره: أن هذه الصورة لا تعتبر فيها أغليّة الظهور. ويقال فيها. إذا كان الحرير في السدي واللحمة أكثر من النصف،

[١] ابصورتان ليستا في (أ).

[٢] في (أ): «يضهر».

[٣] «مطالب أولي النهى» (٣٥٦/١).

(بطانة<sup>[١]</sup>)؛ لحديث عُمَرَ، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تَنَسُّوا الحريرَ، فإنَّ مَنْ لبَّسَه في الدُّنْيَا، لم يَلْبَسْهُ في الآخِرَةِ». متفقٌ عليه<sup>[٢]</sup>.  
وَكُونُ عُمَرَ بَعَثَ بِمَا أَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَخٍ لَهُ مُشْرِكٍ. متفقٌ عليه<sup>[٣]</sup>: بَيَسَ فِيهِ أَنَّهُ أَذِنَ لَهُ فِي بُسِّهَا. وَقَدْ بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَأُسَامَةَ<sup>[٤]</sup>، وَلَمْ يَلْزَمْ مِنْهُ إِباحَةُ لُبْسِهِ. وَالْكَفَّارُ مَخَاطِئُونَ بَقُرُوعِ الشَّرِيعَةِ

(و) حُزْمٌ أَيْضًا عَلَى غَيْرِ أَثْنَى: (افْتِرَاشُهُ) أَي: الْحَرِيرُ؛ لِحَدِيثِ حَذِيفَةَ: بَهَا نَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَشْرَبَ فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ، وَأَنْ نَأْكُلَ فِيهَا، وَأَنْ نَسَسَ الْحَرِيرَ وَالذِّينَاجَ، وَأَنْ نَجْلِسَ عَلَيْهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>[٥]</sup>.

حُزْمٌ، كَمَا عَبَّرَ فِي «الْمَغْنِي» وَغَيْرِهِ: بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْعَلْتُ الْحَرِيرَ، فَهُوَ حَرَامٌ.

(١) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْقَوِيِّ: وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ، أَي: اسْتِحْرَامُ، شُرَابُ الدَّوَاةِ،

[١] أخرجه البخاري (٥٨٣٤)، ومسلم (١١/٢٠٦٩).

[٢] أخرجه البخاري (٨٨٦، ٢٦١٢)، ومسلم (٢٠٦٨) من حديث ابن عمر أن عمر... فذكره.

[٣] أخرجه مسلم (٢٠٧١) من حديث عبي. ويضطر. «مصنف عبد الرزاق» (١٩٩٢٩) فقد أخرجه من حديث أسامة مطلقاً، وذكر فيه قصة عمر وعلي أيضاً.

[٤] (ح): «رواه أحمد وأبو حنيفة». ولحديث أخرجه البخاري (٥٨٣٧، ٥٦٣٢). وهو عند أحمد (٤٣٠/٣٨) (٤٣٤٣٧).

و(لا) يحرم افتراشه (تحت) حائل (صفيق)، فيجوز أن يجلس على الحائل، (ويضلي عليه) لأنه حينئذٍ مفترشٌ لحائل، مجانبٌ للحرير.

(و) يحرم أيضًا على غير أنثى: (استناد إليه، وتعليقه) أي. الحرير. فيدخل فيه: بشحنة، وحيمة، وبحوهما. وحرّم الأكثر استعماله مُصنَّقًا، فدخل فيه: بكة، وشراة مفردة، وحيط سبخة.

(و) يحرم أيضًا: (كتابة مهر فيه) أي: في الحرير. وقيل: يُكره. وعليه العمل.

(و) يحرم أيضًا: (ستر جذر به) أي: بالحرير؛ لأنه استعمالٌ له، أشبه لبنته.

(غير الكعبة المشرفة) رادها الله تعظيمًا وتشريفًا، فيجوز سترها

وسلك المسبحة، كما يفعله جهة المتعبد. انتهى. واحتر الآمدي: إباحة يسير الحرير مفرد<sup>[١]</sup>.

ومن خطّ لحجاوي: الشراة<sup>[٢]</sup> من حرير يُعمل بقرب حيب الثوب، والنساء يسدنه من على المنكبين. (منقور)<sup>[٣]</sup>.

[١] انظر: «الآداب الشرعية» (٤٧٤/٣)، «كشاف اقناع» (٦٦/٢).

[٢] شراة. صفة من حوط يوضع على طرف الحرم، أو الثوب، أو على الصروش؛ لنزكشة. «معجم الألفاظ العامية» (شرب).

[٣] «الفواكه العديدة» (٥٦/١).

بالحرير. وكلام أبي المعالي يَدُّ على أنه مَحَرٌّ وِفَاقٍ.  
وَمَحَلُّ تحريم استعمالي الحرير: إذا كان (بلا ضُرورية) كَبَرْدٍ، أو  
حَكَّةٍ، أو مرضٍ، أو قَمَلٍ؛ لحديث أنس: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ  
وَالزُّبَيْرَ شَكَّوَا الْقَمَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَحَّضَ لَهُمَا فِي قَمِيصِ  
الْحَرِيرِ، وَرَأَيْتُهُ عَلَيْهِمَا. متفقٌ عليه<sup>(١)</sup>. وما ثبت في حقِّ صحابيٍّ ثبت  
في حقِّ غيره؛ حيث لا دليل على اختصاصه به. وقيس على القملي  
غيره ممَّا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى لُبْسِ الْحَرِيرِ.

(و) حَرَمَ أَيْضًا عَلَى غَيْرِ أَنْثَى: ثَوْبٌ (مَنْسُوجٌ) بَذْهَبٍ. وَفِضَّةٍ،  
(وَمُمَوَّةٌ بَذْهَبٍ، وَفِضَّةٍ) إِلَّا حُوْدَةً أَوْ مِعْقَرًا أَوْ حَوْشًا وَنَحْوَهَا، بِفِضَّةٍ.  
وكذا: مَا طُلِيَ أَوْ كُفَّتْ أَوْ طُعِمَ بِأَحَدِهِمَا؛ لِمَا تَقَدَّمَ فِي «الآيَةِ».  
وما حَرَّمَ اسْتِعْمَالُهُ: حَرَمَ تَمَلُّكُهُ وَتَمْلِيكُهُ لَذَلِكَ، وَعَمَلُ خِيَاطَتِهِ  
لِمَنْ حَرَّمَ عَلَيْهِ، وَأَجَرَّتُهُ. نَصًّا.

(وَالَا) يَحْرُمُ: (مُسْتَحِيلٌ لَوْنُهُ) مِنْ ذَهَبٍ، أَوْ فِضَّةٍ، (وَلَمْ يَحْصُلْ  
مِنْهُ شَيْءٌ) لَوْ غُرِصَ عَلَى انْتَارٍ؛ لَزَوَالِ عِلَّةِ التَّحْرِيمِ مِنَ اسْتَرْفِ  
وَالْحِيَلَاءِ، وَكَسْرِ قُلُوبِ الْفُقَرَاءِ.

(و) لَا يَحْرُمُ أَيْضًا: (حَرِيرٌ سَاوِي مَا نُسِخَ مَعَهُ) مِنْ قُطْنٍ، أَوْ  
كِتَابٍ، أَوْ صُوفٍ، وَنَحْوِهِ (ظُهُورًا<sup>(٢)</sup>)؛ بِأَنْ كَانَ ظُهُورُهُمَا عَلَى

(١) قوله: (ولا حريرٌ ساوى ما نسخ معه ظهورًا) هل هذا باقٍ على

[١] أخرجه البخاري (٢٩١٩)، ومسلم (٢٠٧٦).

السَّوَاءِ، وَلَوْ زَادَ الْحَرِيرُ وَزَنًّا، فَلَا يَحْرُمُ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ لَسَ بِحَرِيرٍ فَيَسْتَفِي دَلِيلُ الْحَرَمَةِ، وَيَبْقَى أَصْلُ الْإِبَاحَةِ.

(و) لَا يَحْرُمُ أَيْضًا: (حَرْزٌ<sup>(١)</sup>) أَي: تَوَثُّ يُسَمَّى الْحَرْزَ، (وَهُوَ مَا

إِطْلَاقَهُ، وَ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَجْتَمِعْ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ مَا يَزِيدُ عَلَى رُبْعِ أَصَابِعٍ؟.

حَبَّ الشَّيْخِ عَثْمَانَ إِلَى انْقِيَادِهِ، وَمَا هُوَ بِعَبِيدٍ، لَكِنْ إِقَاؤُهُ عَلَى إِصْلَاقِهِ أَوْلَى؛ لِمُوَافَقَةِ الْقَاعِدَةِ.

وَعِبَارَةُ الشَّيْخِ عَثْمَانَ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا هِيَ قَوْلُهُ هِيَ «حَاشِيَتُهُ»<sup>(٢)</sup>، لَمَّا ذَكَرَ قَوْلَ «الْإِقْنَاعِ»: «لَوْ كَانَ فِي ثِيَابٍ قَدْرٌ يُعْفَى عَنْهُ مِنَ الْحَرِيرِ، وَإِذَا<sup>(٣)</sup> ضُمَّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ كَانَ كَثِيرًا، فَلَا نَأْسَ. انْتَهَى»: أَي: فَلَوْ كَانَ فِي ثَوْبٍ، حُرْمٌ ذَلِكَ. وَمِنْ هَذَا يُعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُمْ: إِذَا تَسَوَّى الْحَرِيرُ وَمَا مَعَهُ ظَهْوَرٌ، أُبْحَ، يُقْبَضُ بِمَا إِذَا لَمْ يَجْتَمِعْ مِنَ الْحَرِيرِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فَوْقَ أَرْبَعِ أَصَابِعٍ، لَمْ يُفْصَلْ بَيْنَهُمَا بَغِيرِ الْحَرِيرِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَهَذَا ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ خَمْسَ أَصَابِعٍ أَكْثَرُ، لَوْ انْفَرَدَ، كَعَلَمِ الثَّوْبِ، لَمْ يَجُزْ. فَأَوْلَى إِذَا ضُمَّ إِلَيْهِ غَيْرُهُ فِي بَقِيَّةِ الثَّوْبِ. انْتَهَى.

وَعِبَارَةُ «الْإِقْنَاعِ»<sup>(٤)</sup>: لَوْ ضُمَّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، صَارَ ثَوْبًا.

(١) وَقَالَ بَعْضُهُمْ<sup>(٥)</sup>: قَوْلُهُ: (وَلَا يَحْرُمُ حَرْزٌ) ظَاهِرُهُ: مُطْلَقًا، سَوَاءً كَانَ

[١] «حاشية عثمان» (١/١٧٦).

[٢] سقطت: «إذا» من الأصل، (أ) والمثبت من «حاشية عثمان».

[٣] «الإقناع» (١/١٤٢).

[٤] في الأصل، (أ): «هذا البعض طنه عبد الوهاب بن فيروز».

**سُدِّي بِإِبْرَيْسِمٍ** أي: حرير، **(وَأَلْحَمَ بَوَيْرٍ أَوْ صُوفٍ<sup>(١)</sup> وَنَحْوَهُ)**، كَقَطْنٍ، وَكِتَانٍ<sup>(٢)</sup>؛ لحديث ابن عباس، قال: إِنَّمَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ

الْعَالِبُ ظُهُورًا السُّدِّيَّ، كَمَا هُوَ مَشْهُورٌ الْآنَ، أَوْ اللَّحْمَةَ. وَلَقَدْ أَعَدَّ مِنْ قِيَّدِهِ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنِ السُّدِّيُّ هُوَ الْعَالِبُ ظُهُورًا. انْتَهَى.  
قُلْتُ: الْقَوْلُ تَحْرِيمُهُ، إِذَا كَانَ السُّدِّيُّ هُوَ الْغَالِبُ ظُهُورًا، أَقْرَبُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، بَلِ الْقَوْلُ بِخِلَافِهِ بَعِيدٌ. يَدُلُّ لَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي «الْإِخْتِيَارَاتِ»<sup>[١]</sup>.

(١) وَأَمَّا عَكْسُ هَذَا وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْمَحْمَةِ وَهُوَ مَا يَسْدِي بِصُوفٍ وَنَحْوِهِ وَأَلْحَمَ بِحَرِيرٍ فَحَرَّمَ عَلَى مَا فِي «الْإِخْتِيَارَاتِ»<sup>[٢]</sup>.  
(٢) قَوْلُهُ: **(وَأَلْحَمَ بِصُوفٍ... إلخ)** أي: سَوَاءٌ طَهَرَ السُّدِّيُّ أَوْ خَفِيَ، إِذَا كَانَ حَرِيرًا وَأَلْحَمَ بَغَرِهِ. وَإِلَى هَذَا جَحَّ شَخْصًا لَوْلَا، وَالْعَلَامَةُ أَبُو الْإِمْوَاهِبِ، حَلَاقًا لِمَنْ نَازَعَ فِي ذَلِكَ. (ع ب)<sup>[٣]</sup>.  
وَالْمَنَازَعُ فِي ذَلِكَ: عَثْمَانُ، وَتَمْيِيزُهُ ابْنُ عَوْصٍ، وَعَدَّ الْعَزِيزُ بَيْنَ رَرَيْنِ.

مَرَدُ الشَّيْخِ عَثْمَانَ: إِذَا اجْتَمَعَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ لَحْمَةٌ وَسُدْيٌ<sup>(٤)</sup>.  
قَالَ ابْنُ عَوْصٍ فِي «حَاشِيَةِ الدَّلِيلِ»<sup>[٥]</sup>: وَيُنَاحُ مَا سُدِّيَّ بِحَرِيرٍ وَأَلْحَمَ

[١] انظر: «الإختيارات» ص (٧٥).

[٢] تعليق ليس في (أ).

[٣] «حاشية ابن فيروز» (٢٤٣/١).

[٤] «مراد الشيخ عثمان: إذا اجتمع في موضع واحد لحمه وسدي» ليست في (أ).

[٥] «فتح وهاب المأرب» (٢٥١/١).



الثوب المصمت من الحرير، أمم عتَم. وسدى الثوب، فليس به نأس. رواه أبو داود<sup>[١]</sup>، والأثرم.

بعيره، بشرط أن يكون الحرير مستترا، وغير الحرير هو الظاهر. انتهى.

قال «ع ن» في «شرح العمدة»<sup>[٢]</sup>: لكن بشرط أن يكون الحرير مستترا، وغير الحرير هو الظاهر، وإلا فلا<sup>[٣]</sup>؛ بأن ظهر الحرير، واستتر غيره، فهو كالمُلحَم المحرَّم، كما قال في «الاحتيارات»: المصوص عن أحمد وقدماء الأصحاب إباحة الخُر دون المُصَحَم، قال المصنف: والمُلحَم: ما سُدِّيَ بعير الحرير، وأُحِمَّ به. انتهى. فالمُلحَم عكس الخُر صورةً وحكمًا. وقد اشتبه على كثير من الناس حُرَّ الثوب استعدادًا مما سُدِّيَ بالحرير ويُلحَم بالقطن، لكن مع ظهور الحرير واستتار اقطن، فتوهموا أن ذلك من الخُر المباح، وغفوا عن شرط الخُر<sup>[٤]</sup>. أعني: استتار الحرير وظهور غيره. وهذا الشرط لا بد منه، كما يدل عليه موضع من كلامهم، كما في «حواشي الفروع» لابن قندس. انتهى.

[في تقرير: أن الخُر أخف من المصحم. أن الخُر تحيين والحرير فيه

[١] أخرجه أبو داود (٤٠٥٥). وصححه الألباني في «الإرواء» (٢٧٩) دور. قوله «وَأَمَّا عَم...».

[٢] «هدية الراغب» (٧٦/٢).

[٣] سقطت: «فلا» من (أ).

[٤] في الأصل، (أ): «الحرير». والتصويب من «هدية الراغب».

وَأَمَّا مَا عُجِّلَ مِنْ سَقِّ الْحَرِيرِ، وَمُسَاقَاتِهِ، وَمَا يُلْقِيهِ اصْصَائِغُ مِنْ فَمِهِ  
مِنْ تَقْطِيعِ الطَّاقَاتِ، إِذَا دُقَّ وَغُزِلَ وَتُسِجَّ: فَهُوَ كَحَرِيرِ خَالِصٍ فِي  
دَلِكْ، وَإِنْ سُمِّيَ الْآنَ خَرًّا. قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ».

(أَوْ) أَيِ: وَلَا يَحْزُمُ (حَالِصٌ) مِنْ حَرِيرٍ (لِمَرَضٍ، أَوْ حَكَّةٍ) مَتَوَاءٌ

مستور بالور فيصير بمنزلة الحشو. انتهى [١].

وكتب على قوله: «وقد شنته.. إلخ» عبد الله الحطاب ما نصه:  
قضية اعتبار عدم ظهور حرير، فلا يُباح خَرٌّ ولا غيره إلا إذا لم يكن  
الحرير هو الأَعْبَ ظهورًا، وهو مخافٌ لمفتضى صنيعهم، كما  
يرشد إلى ذلك عبارة صاحب «الفروع»، حيث قال: وما غالبه حرير -  
قيل: ظهورًا. وقيل: ورثًا - بلا ضرورة، وإن استويا، فوجهان، وكذا  
الحزُّ عند ابن عقيل وغيره، وأباحه أحمد، وفرَّق بآئه لبسه الصحابة  
رضي الله عنهم، وبأنه لا إسراف فيه. انتهى.

كلامه كغيره يقتضي حلَّ الخَرِّ من غير اعتبار لشروط. نعم؛ ما  
مشى عليه المصنف في الخَرِّ هو قولُ ابن عقيل وغيره، لكنَّ مرحوخ،  
والمُتَأَحِرُونَ على خلافه.

وهذه المسألة وقعت بين عثمان رحمه الله، وبين الشيخ أبي المواهب  
رحمه الله نزاع، فاختار الشيخ أبو المواهب الحُرَّ مطلقًا، وعثمانُ  
بالشرط المذكور، وكانت سبب خروج عثمان من دمشق إلى  
القاهرة. والله أعلم.

[١] ما بين المعكوفين ليس في (أ).

أَثَرٌ فِي زَوَالِهَا، أَوْ لَا؛ لَمَّا تَقَدَّمَ.

(أَوْ) خَالِصٌ لـ (حَرْبٍ) مُبَاحٍ، إِذَا تَرَاعَى الْجَمْعَانِ إِلَى الْبِقْضَةِ الْقِتَالِ، (وَلَوْ بِلَا حَاجَةٍ) نَصًّا؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنْ لُبْسِهِ لَمَّا فِيهِ مِنَ الْخِيَلِ، وَهُوَ غَيْرُ مَذْمُومٍ فِي الْحَرْبِ.

(وَلَا) يَحْرُمُ (الْكُلُّ) وَهُوَ: مَا فِيهِ صُورَةٌ، وَالْحَرِيرُ، وَالْمَسْجُوجُ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ (لِحَاجَةٍ)؛ بِأَنْ عُدِمَ غَيْرُهُ.

قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ: مَنِ احْتَاجَ إِلَى لُبْسِ الْحَرِيرِ؛ حَرًّا أَوْ بَرْدًا، أَوْ تَخْصِيصًا مِنْ عَدُوٍّ، وَنَحْوِهِ: أُبَيِّحَ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: يَحُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ مِنَ الذَّهَبِ، كَدَرَعٍ مُمَوَّهِ بِهِ لَا يَسْتَغْنِي عَنْ لُبْسِهِ، وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ.

(وَحَرَمٌ تَشَبَّهُ رَجُلًا بِأُنْثَى، وَعَكْسُهُ) وَهُوَ تَشَبَّهُهُ أُنْثَى بِرَجُلٍ (فِي لِبَاسٍ وَغَيْرِهِ)؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَعَنَ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>[١]</sup>. وَلَعَنَ أَيْضًا الرُّجُلَ بَلْبَسَ لِبَاسَ الْمَرْأَةِ، وَالْمَرْأَةَ تَلْبَسَ لِبَاسَ الرَّجُلِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>[٢]</sup>. قَالَ فِي «الْأَدَابِ الْكُبْرَى»: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

[١] أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨٨٥) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

[٢] أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٦١/١٤) (٨٣٠٩)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٠٩٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ التَّرَعِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» (٢٠٦٩).

فَيَحْرُمُ عَلَيْهَا لِعَصَائِبِ الْكِبَارِ التي تُشَبِّهُ عَمَائِمَ الرِّجَالِ.  
 (و) حَرَّمَ أَيْضًا عَلَى وَايٍ: (إِلْتَأَسَ صَبِيٍّ مَا حُرِّمَ عَلَى رَجُلٍ<sup>(١)</sup>)؛  
 لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «حَرَّمَ عَلَى دُكُورِ أُمَّتِي»<sup>[١]</sup>. وَلِقَوْلِ جَابِرٍ:  
 كُنَّا نَرِغُهُ عَنِ الْبُلْغَانِ، وَنَتَرَكُهُ عَلَى الْجَوَارِي. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>[٢]</sup>.  
 وَكَوْنُ الصِّبْيَانِ مُحَلًّا لِلزِّيَةِ مَعَ تَحْرِيمِ الْاسْتِمَاعِ بِهِمْ أَنْفَعُ فِي  
 التَّحْرِيمِ.

(وَيْبَاحٌ مِنْ خَرِيرٍ: كَيْسٌ مُصْحَفٌ)؛ تَعْظِيمًا لَهُ، وَلِأَنَّهُ يَسِيرٌ.

(١) قَدْ يُقَالُ: إِنَّ صَلَاةَ الصَّبِيِّ فِي ذَلِكَ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّ  
 عَمْدَهُ خَصًّا، وَصَرَّحُوا أَيْضًا بِأَنَّ الرَّحْلَ إِذَا لَسَسَهُ جَاهِلًا، فَصَلَاتُهُ  
 صَحِيحَةٌ، وَلَا حَرَمَةَ. قُلَهُ (م خ)<sup>[٣]</sup>.  
 وَالْحَوَاب: يَالْفَرْقَ بَيْنَ الْحَالَتَيْنِ، وَهُوَ أَنَّ فِعْلَ الْمَكْلُوفِ فِي الْحَالَةِ  
 الْمَذْكُورَةِ غَيْرُ مُؤَاخَذٍ بِهِ أَحَدًا؛ فَلِذَلِكَ اغْتَنَرَ صِحَّةَ الصَّلَاةِ، بِخِلَافِ  
 مَسْأَلَةِ الصَّبِيِّ، فَإِنَّ الْفِعْلَ الْوَاقِعَ فِيهَا مَعْصِيَةٌ مُؤَاخَذٌ بِهَا، وَإِنْ تَعَلَّقَتْ  
 بِغَيْرِ لِمَصْنُوعٍ، فَكَأَنَّهُ لَشَوْمٍ أَثَرُ الْمَعْصِيَةِ لِحُكْمِ بَطْلَانِ الصَّلَاةِ. هَذَا مَا  
 ظَهَرَ، فَلْيَحْرُرْ. (ع ن)<sup>[٤]</sup>.

[١] أخرجه أحمد (١٤٦/٢) (٧٥٠). وأبو داود (٤٠٥٧) من حديث علي وصححه  
 الألباني في «الإرواء» (٢٧٧).

[٢] أخرجه أبو داود (٤٠٥٩). وقال الألباني: صحيح الإسناد.

[٣] «حاشية الحلوتي» (٢٥٢/١).

[٤] «حاشية عثمان» (١٧٥/١).

(و) يُبَاحُ أَبْضًا: (أَزْزَارٌ، وَخِيَاظَةٌ بِهِ) أَي: الْحَرِيرُ؛ لِأَنَّهُ يَسِيرُ.  
 (و) يَبَاحُ أَيْضًا مِنْ حَرِيرٍ: (حَشْوُ جَنَابٍ وَفُرْشٍ)؛ لِأَنَّهُ لَا فَحْرَ فِيهِ  
 وَلَا عُجْبَتَ وَلَا خَيْلَاءَ، وَلَيْسَ لُثْمًا لَهُ، وَلَا اهْتِرَاشًا.  
 (و) يُبَاحُ أَيْضًا مِنْ حَرِيرٍ: (عَلَمُ ثَوْبٍ)<sup>(١)</sup>. وَهُوَ: طَرَازَةٌ؛ لِمَا تَقَدَّمَ  
 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(و) يُبَاحُ يَبْضًا مِنْ حَرِيرٍ: (لَبْنَةُ جَنْبٍ، وَهِيَ: الزَّرْقُ. وَالْجَيْبُ: مَا  
 يَنْفَتِحُ عَلَى نَحْرٍ، أَوْ طَوْقٍ) وَفِي «الْقَامُوسِ»: وَخَيْبُ الْقَمِيصِ وَنَحْوُهُ.

(١) عَلَمُ الثَّوْبِ: هُوَ مَا يُجْعَلُ فِي حَاشِيَةِ الثَّوْبِ، يُنْسَجُ مَعَهُ.  
 وَفِي «حَاشِيَةِ عَثْمَانَ» قَوْلُهُ: «عَلَمُ ثَوْبٍ» أَي: كَالْحَاشِيَةِ الَّتِي تُنْسَجُ  
 مِنْ حَرِيرٍ فِي طَرَفِ الثَّوْبِ<sup>[١]</sup>.  
 وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْقِيْطَانَ كَشْرَابَةَ السَّرِيْدِ، فَيَبَاحُ. وَنَّ قَاوُوقَ<sup>[٢]</sup> الْحَرِيرِ  
 يَحْرُ، حَتَّى يَسْتَرِ أَكْثَرَهُ بِشَيْءٍ يُحَاطُ فِيهِ. فَإِنْ حَاطَهُ فِيهِ، ثُمَّ أَظْهَرَ  
 الْحَرِيرَ وَأَدْخَلَ الْآخَرَ تَحْتَ الْعِمَامَةِ، فَلِأَقْرَبٍ إِلَى الْفَهْمِ التَّحْرِيمُ؛ لِأَنَّ  
 اِعْبَرَةَ بِالِاسْتِوَاءِ طَهْوَرًا، لَا بِمَا فِي ابْطَانِ. وَلَا يَنْبَغِي لِمَنْ فِيهِ وَرَعٌ  
 فَعْنُهُ، إِلَّا إِنْ كَانَ أَقْلٌ مِنْ أَرْبَعِ أَصْصَعِ مَصْمُومَةٍ. مِنْ نَقْرِيرِ شَيْخِنَا.  
 (مَنْقُورٌ)<sup>[٣]</sup>.

[١] «حاشية عثمان» (١٧٦/١).

[٢] قَاوُوقُ؛ قَنْسُوءَةٌ صَوِيلَةٌ مِنْ مَلَائِسِ لِرَأْسٍ. «المعجم الوسيط» (٢/٧٦٧).

[٣] «الفواكه العديدة» (١/٥٦).

بالفتح: طَوْقُهُ<sup>(١)</sup>.

(و) يُبَاخُ أَيْضًا مِنْ حَرِيرٍ: (رِقَاعٌ<sup>(٢)</sup>، وَسُجُفٌ فَرَاءٍ) وَنَحْوُهَا، قَدَرَ أَرْبَعَ أَصَابِعَ، فَمَا دُونَ<sup>(٣)</sup>. وَ(لَا) يُبَاخُ مِنْ ذَلِكَ (فَوْقَ أَرْبَعِ أَصَابِعَ

(١) قوله: (ما يفتتح... إلخ) انظر هذا التفسير مع قول صاحب

«الإقناع»: والحيب هو الطوق الذي يخرج منه الرأس. فإن بينهما

تدافعًا قصصًا. والذي في «القاموس» يدل «للإقناع».. وذكره.

ودعوى أنهما إطلاقان! تصرف هي اللة لا دلب عليه.

وفي «حاشية عثمان»<sup>[١]</sup> قوله: «أو طوق» هو بارفع عطف على «ما»

وأشار المصنف بذلك إلى أنَّ العيب يُفسَّرُ بعضهم بما اصبَحَ على

النحر، كما عليه صاحب «المصباح». وبعضهم يفسِّره بالطوق الذي

يخرج منه الرأس، كما في «القاموس».. ثم ذكر عبارته

(٢) أي: ما يرفع به شق الثوب ونحوه<sup>[٢]</sup>.

(٣) قال في «الآداب»<sup>[٣]</sup>: ويباخ من ذلك لرجل علَّم الثوب ورُقعتَه، ولِسَنَّة

حبيه، وسُجُفٍ امراء، ونحوها، قَدَرَ كَفَّ عَرَصًا، قَدَّمَهُ فِي «الرعاية

الكبرى». وقد: بن أربع أصابع مضمومة فأقل، نصَّ عليه.. قال.

وتبَّاحُ الخياطةُ بالحريز، وما ثُلِّفَ به رؤوس الأكمم وفروج الثياب.

والرَّقْمُ فوق ثوب قص، ونحو ذلك.. قال: وما نصفه حريز ورنا في

[١] «حاشية عثمان» (١٧٦/١).

[٢] تعليق ليس في (أ).

[٣] «الآداب الشرعية» (٤٧٧/٣)

**مضمومة**)؛ لحديث عمر: نهى النبي ﷺ عن الحرير إلا موضع أصبعين، أو ثلاث، أو أربع. رواه مسلم<sup>[١]</sup>.

وإذا لیس تبا في كل ثوب من الحرير ما يُعفى عنه، ولو جُمع صار ثوباً: ففي «المستوعب»، وابن تميم: لا بأس به. وفي «الرعاية»: لا يحرّم، بل يُكره.

«تيمّة»: يُسّر. أن يترّر الرّجل فوق سرّته، ويشدّ سراويله فوقها. وسعة كم قميص المرأة<sup>(١)</sup> يسيراً، وقصره. وطول كم قميص الرّجل

ملحم، وحرّ، وغير ذلك، وحشو الحرير في حُجّة أو فراش: وجهان في الكلّ.. قال: وكان له **حُتّة** عليها سهّ سُر من دياح كسرواني، وفرجها مكفوفين به. رواه أحمد عن أسماء، ورواه مسلم<sup>[٢]</sup>، ولم يذكر لفظ: «الشبر». انتهى.

قوله: «وفرجها مكفوفين» قال النووي<sup>[٣]</sup>: كذا وقع في جميع نسخ، وهما منصوبان بفعل محذوف، أي: ورأيت فرجها مكفوفين. ومعنى المكفوف: أنه حُمل بها كُمّة، بضم الكاف. وهو ما يُكفّ به حواشيها ويعصفُ عليه، ويكون ذلك في الذيل، واخرحين، وفي الكُمّين. انتهى.

(١) قوله: **(وسعة كم قميصها)** يحتمل أن المراد: لثا يحكي عظامها وبدنها.

[١] أخرجه مسلم (١٥/٢٠٦٩).

[٢] أخرجه أحمد (٢٦٩٤٢)، ومسلم (٢٠٦٩).

[٣] «شرح النووي» (٤٤/١٤).

عن أصابعه قبيلًا، دُونَ سَعْتِهِ كَثِيرًا، فلا تتأدَّى اليَدُ بحرًّا ولا تَرِدُ، ولا يَمْنَعُهَا خِفَّةُ الحَرَكَةِ والبَطْش.

ويُباح. ثوبٌ من صُوفٍ ووَتَرٍ وشَعْرٍ، من حَيوانٍ طاهرٍ.  
ويُكرَهُ: رَقِيقٌ يَصِفُ البَشْرَةَ. وخِلَافُ زِيٍّ بَلَدِهِ بلا عُذْرٍ. ومُزِرٌ به<sup>(١)</sup>. وكَثْرَةُ الإِرْفَاهِ<sup>(٢)</sup>. وزِيٌّ أَهْلُ الشُّرْكِ<sup>(٣)</sup>. وثوبٌ شَهْرَةٌ: ما يَشْتَهَرُ به عندَ النَّاسِ، ويُشارُ إليه بالأصابع: لَعْلًا يَحْمِلُهُمْ على غِيْبَتِهِ، فيُشارِ كَهُمْ في الإِثْمِ.

- (١) فإن قَصَدَ به الارتفاعَ واضْهَازَ التواضعِ، حَرَمٌ؛ لأنَّه رِيءٌ.  
وكأنَّ الحسَنَ يَقولُ: إن قَوْمًا جَعَلُوا خُشُوعَهُمْ في سِمْسَمِهِمْ، وشَهَرُوا أَنْفُسَهُمْ بلباسِ الصُّوفِ، حتَّى إن أَحَدَهُمْ بما يَلْبَسُ مِنَ الصُّوفِ أَعْظَمَ كِبَرًا من صاحِبِ المِصْرَفِ بِمِطْرَفِهِ.  
وقال ابنُ رَشْدٍ المالِكِيُّ: كانَ العِصْمُ في صُدُورِ الرِّحَالِ، فانتَقَلَ إلى حُلُودِ الضَّأْنِ. (ح م ص)<sup>[١]</sup>.  
(٢) قولُه. (وكَثْرَةُ الإِرْفَاهِ) أي. لَتَنَعْمَ. والدَّعَاةُ، وَلِئِنْ العِشْءُ؛ لِلنَّهْيِ عَمِهِ، ولأنَّه من زِيٍّ العِجَمِ، وأَرْبابُ الدُّنْيَا.  
(٣) قولُه: (وزِيٌّ... إلخ) هو بِكسرِ الرَّاي، أي: هَيْئَةُ أَهْلِ الشُّرْكِ. (ش إقناع)<sup>[٢]</sup>.

[١] «إرشاد أولي النهى» (١/١٧٩).

[٢] «كشف المناقع» (٢/١٧٨).



ويُباح: لبس السواد، والقباء حتى للنساء. والمشى في قُبَابٍ  
خَشَبٍ. قال أحمد: إن كان حاجةً. ويُكره: لبس نعل صرّارة. نصًا.  
وقال: لا بأس أن يلبس للوضوء.

وفي «الرعاية»: يُسنُّ: التواضع في اللباس، ولبس البياض،  
والنظافة في بدنه وثوبه ومجلسه، والتطيب في بدنه وثوبه، والتحكُّ،  
والذُّؤابة، وإرسالها خلفه. قال الشيخ تقي الدين: وإطالتها كثيرًا من  
الإسبال.

وسُنَّ لمن لبس ثوبًا جديدًا قول: الحمد لله الذي كساني هذا،  
ورزقنيهِ، من غير حولٍ مِنِّي ولا قوَّةٍ<sup>[١]</sup>. وأن يتصدَّقَ بالخلق العتيقِ  
النَّافعِ.

وقال في «الفروع»<sup>[٢]</sup>: وكره أحمد والأصحاب زي الأعاجم،  
كعمامة صمّاء، ونعل صرّار للزينة، لا للوضوء.



[١] أخرجه أبو داود (٤٠٢٣)، وأبو يعلى (١٤٨٨، ١٤٩٨) من حديث معاذ بن أنس.  
وحسنه الألباني.

[٢] «الفروع» (٦١/٢).

## فهرس موضوعات الجزء الأول

الموضوع	الصفحة
مقدمة التحقيق	٥
مقدمة الشارح	٦١
كِتَابُ الطَّهَارَةِ	٨٣
بَابُ بَيَانِ أَنْوَاعِ الْمِيَاهِ، وَأَحْكَامِهَا، وَمَا يَتَّبَعُهَا	٩٠
بَابُ الْآيَةِ	١٤٥
بَابُ الْاسْتِنْجَاءِ	١٥٩
بَابُ : التَّسْوُوكُ	١٩٣
فَصْلٌ	٢١٥
بَابُ : الرُّضْوُءُ	٢٢٤
فَصْلٌ	٢٤٩
بَابُ : مَسْحُ الْخُفَّيْنِ	٢٦٦
بَابُ : تَوَاقُضُ الْوُضُوءِ	٢٩٧
فَصْلٌ فِي مَسَائِلَ مِنَ الشُّكِّ فِي الطَّهَارَةِ، وَمَا يَحْرُمُ بِحَدَثٍ، وَأَحْكَامُ الْمُصْحَفِ	٣٢٠
بَابُ الْعُشْلِ	٣٣٦
فَصْلٌ	٣٥٤
فَصْلٌ فِي صِفَةِ الْعُشْلِ	٣٦٢

٣٧٦	فَصْلٌ فِي الْحَمَامِ .....
٣٧٩	بَابُ : التَّيْمُمُ .....
٤١١	فَصْلٌ .....
٤٢٩	بَابُ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ الْحَكِيمِيَّةِ .....
٤٥٠	فَصْلٌ فِي ذِكْرِ النَّجَاسَاتِ ، وَمَا يُعْفَى عَنْهُ مِنْهَا ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ .....
٤٦٧	بَابُ : الْحَيْضُ .....
٤٨٧	فَصْلٌ .....
٥٠٦	فَصْلٌ .....
٥١٤	فَصْلٌ .....
٥٢١	كِتَابُ : الصَّلَاةُ .....
٥٤٠	بَابُ : الْأَذَانُ .....
٥٨١	بَابُ : شُرُوطُ الصَّلَاةِ .....
٦٠١	فَصْلٌ فِي مَا يُدْرِكُ بِهِ وَقْتُ الصَّلَاةِ ، وَحُكْمُ قَضَائِهَا .....
٦١٧	بَابُ : سِتْرُ الْعَوْرَةِ .....
٦٤٣	فَصْلٌ فِي جُمْلَةٍ مِنْ أَحْكَامِ اللَّبَاسِ ، فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا .....
٦٧٠	فهرس موضوعات الجزء الأول .....



بِعَوْنِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ

تَمَّ تَنْفِيذُ هَذَا الْكِتَابِ وَطَبْعُهُ فِي

مُجْمَعِ الْمَلِكِ فَهَذَا لِطَبِيبِ عَزِّ الْمَصْحَفِ الشَّرِيفِ

بِالْمَدِينَةِ الْمَنُورَةِ

يَا شَرَفَ

وَزَارَةِ الشُّؤْنِ الْإِسْلَامِيِّينَ وَالْكَوْنِ الْعَوْدَةِ وَالْإِشْرَافِ

عَام ١٤٤٢ هـ - ٢٠٢٠ م